

منظمة العمل العربية



مكتب العمل العربي

موسوعة تشريعات التأمينات الاجتماعية  
في  
الدول العربية

الجزء الثاني



منظمة العمل العربية



مكتب العمل العربى

موسوعة  
تشريعات التأمينات الاجتماعية  
فى  
الدول العربية

الجزء الثانى (١٩٩٦)



# موسوعة تشريعات التأمينات الاجتماعية

## فـى الدول العربية

### المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
- تقديم .....	٥
- الكتاب الأول :	
المملكة الأردنية الهاشمية .....	٧
- الكتاب الثانى :	
دولة الإمارات العربية المتحدة .....	٤٩
- الكتاب الثالث :	
الجمهورية التونسية .....	٦١
- الكتاب الرابع :	
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .....	٢٥٧

- الكتاب الخامس :
- الجمهورية العربية السورية ..... ٣٣٧
- الكتاب السادس :
- دولة قطر ..... ٥٢١
- الكتاب السابع :
- دولة الكويت ..... ٥٤٥
- الكتاب الثامن :
- الجمهورية اللبنانية ..... ٧٦٧
- الكتاب التاسع :
- المملكة المغربية ..... ٨١١
- الكتاب العاشر :
- الجمهورية الإسلامية الموريتانية ..... ٨٣٧
- الكتاب الحادي عشر :
- الجمهورية اليمنية ..... ٩٢٣

□ □ □

إطار الاهتمام الراسخ لمنظمة العمل العربية ، منذ تأسيسها ، بالتأمينات الاجتماعية ، باعتبارها أحد المحاور الأساسية للعدالة الاجتماعية التى لا عمل ولا أمان ولا استقرار لأى مجتمع بدونها . وهو الاهتمام الذى تؤكد نصوص الميثاق العربى للعمل ، ودستور المنظمة ، واتفاقيات العمل العربية ذات العلاقة بموضوع التأمينات الاجتماعية ، وكذلك ما تعكسه الندوات العديدة التى عقدتها المنظمة ، والتى ضمت كبار المسؤولين فى مؤسسات التأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعى فى الدول العربية ، والتى انتهت إلى توصيات وتوجيهات وظفت لخدمة وتطوير التأمينات الاجتماعية فى الدول العربية ، فضلا على الدراسات والبحوث التى حرصت المنظمة على إصدارها لتتناول بالتحديد موضوع التأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعى ..

وفى إطار الاهتمام الراسخ للمنظمة بهذا الموضوع الهام والحيوى تم إنشاء المركز العربى للتأمينات الاجتماعية الذى تستضيفه السودان ويتخذ من الخرطوم مقرا له ، والذى يعد بحق بيت الخبرة العربى فى هذا المجال .

وكان اختيار موضوع التأمينات الاجتماعية ودورها فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ليكون محور تقرير المدير العام إلى مؤتمر العمل العربى فى دورته الـ ١٩ ( طرابلس / ليبيا عام ١٩٩٢ ) ، تأكيداً جديداً على اهتمام المنظمة بهذا الموضوع .

وقد تجلّى هذا الاهتمام بوضوح أكثر عندما أدرجت المنظمة فى خطة عمل مكتب العمل العربى مشروعا لإصدار موسوعة من جزئين تتضمن تشريعات التأمينات الاجتماعية المعمول بها فى الدول العربية .

صدر الجزء الأول من هذه الموسوعة عام ١٩٩٤ ، وتناول تشريعات التأمينات الاجتماعية فى سبع دول عربية ، هى : دولة البحرين ، والمملكة العربية السعودية ، وجمهورية السودان ، وجمهورية العراق ، وسلطنة عمان ، والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، ثم جمهورية مصر العربية .

أما الجزء الثانى ، وهو الذى بين أيديكم الآن ، فيضم تشريعات التأمينات الاجتماعية فى إحدى عشرة دولة عربية ، هى : المملكة الأردنية الهاشمية ، ودولة الإمارات العربية المتحدة ، والجمهورية التونسية ، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، والجمهورية العربية السورية ، ودولة قطر ، ودولة الكويت ، والجمهورية اللبنانية ، والمملكة المغربية ، والجمهورية الإسلامية الموريتانية ، ثم الجمهورية اليمنية .

ومنظمة العمل العربية ، وهى تصدر هذا الجزء الثانى من هذه الموسوعة ، ترجو أن يتحقق الهدف من إصدارها ، وهو الوصول إلى مستويات متماثلة فى التأمينات الاجتماعية العربية ، وهو هدف أصيل من أهداف المنظمة الذى تعاضمت أهميته فى ظل التحولات الجادة التى صاحبت ما اصطلح على تسميته ببرامج الإصلاح الاقتصادى وإعادة الهيكلة .

والآن وقد اكتمل العمل فى الموسوعة ، تضع المنظمة هذا الجهد بين يدى الخبراء والباحثين العرب ، لعلهم يخرجون لنا بجديد فى مجال التأمينات والضمان الاجتماعى يحقق الاستقرار فى بيئة العمل العربية ، ويخفف من آلام برامج الإصلاح وإعادة الهيكلة .

وبالله التوفيق ...

**بكر محمود رسول**

**القاهرة : يناير / كانون الثانى ١٩٩٦**

**المدير العام**

**للمنظمة العمل العربية**

□ □ □

الكتاب الأول

موسوعة تشريعات

التأمينات الاجتماعية

فى الدول العربية

التأمينات الاجتماعية

فى

المملكة الأردنية الهاشمية





## المحتويات

### رقم الصفحة

### الموضوع

- ١١ ..... - قانون مؤقت رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٨ قانون الضمان الاجتماعى
- ١١ ..... \* الفصل الأول : التعاريف ومجال التطبيق
- ١٣ ..... \* الفصل الثانى : التنظيم الإدارى للمؤسسة
- ١٦ ..... \* الفصل الثالث : مصادر التمويل والتنظيم المالى للمؤسسة
- ١٧ ..... \* الفصل الرابع : إصابات العمل والأمراض المهنية
- ٢٠ ..... \* الفصل الخامس : تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة
- جدول رقم (١) :  
٢٨ ..... قائمة بالأمراض الصناعية التى يترتب عليها تعويض
- جدول رقم (٢) :  
٣١ ..... قائمة بالإصابات المهنية وتقدير نسب العجز الذى ينشأ عنها
- جدول رقم (٣) :  
بتحديد المبالغ المستحقة عن مدد الخدمة السابقة التى تحسب  
٤٧ ..... فى المعاش
- جدول رقم (٤) :  
٤٨ ..... المستحقون للمعاش وأنصبتهم



## نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٨/٨/٣٠ .

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتى ونأمر بإصداره ووضع موضح التنفيذ المؤقت وإضافته إلى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الأمة فى أول اجتماع يعقده :

### قانون مؤقت رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٨ قانون الضمان الاجتماعى

## الفصل الاول

### التعريف ومجال التطبيق

#### المادة (١) :

يسمى هذا القانون ( قانون الضمان الاجتماعى لسنة ١٩٧٨ ) ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

#### المادة (٢) :

يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت فى هذا القانون المعانى المخصصة لها أدناه ، إلا إذا دلت القرينة على غير ذلك :

الوزير	وزير العمل .
المؤسسة	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعى .
المجلس	مجلس إدارة المؤسسة .
المدير العام	مدير عام المؤسسة .
التأمين أو التأمينات	التأمينات المشمولة بموجب أحكام هذا القانون .
صاحب العمل	كل شخص طبيعى أو معنوى يستخدم عاملا أو أكثر من الخاضعين لأحكام هذا القانون .
المؤمن عليه	العامل الذى تسرى عليه أحكام هذا القانون .
إصابة العمل	الإصابة بنعد أمراض المهنة المبينة بالجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون أو الإصابة نتيجة حادث وقع أثناء تادية العمل أو بسببه ، ويعتبر فى حكم ذلك كل حادث يقع للمؤمن عليه خلال فترة ذهابه لياشرة عمله أو عوبته منه ، بشرط أن يكون الذهاب والإياب من وإلى مكان العمل .
العجز الكلى	كل عجز من شأنه أن يحول كليا ويصفه دائمة بين المؤمن عليه وبين مزاوله أية مهنة أو عمل يتكسب منه .
المرجع الطبي	اللجنة الطبية أو اللجان الطبية التى يعينها المجلس .

<b>راتب الامتثال</b>	الراتب المخصص للمؤمن عليه بسبب العجز الدائم ، سواء كان طبيعيا ، أو نتيجة إصابة عمل وفق أحكام هذا القانون .
<b>الأجر</b>	كل ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل لقاء عمله طبقا لأحكام قانون العمل السارى المفعول .
<b>المستحقون</b>	المنتفعون من عائلة المؤمن عليه المنصوص عليهم فى هذا القانون .

### المادة (٣) :

(أ) يشتمل هذا القانون على التأمينات التالية :

- ١- التأمين ضد إصابات العمل وأمراض المهنة .
- ٢- التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة .
- ٣- التأمين ضد العجز المؤقت بسبب المرض والأمومة .
- ٤- التأمين الصحى للعامل والمستحقين .
- ٥- المنع العائلية .
- ٦- التأمين ضد البطالة .

(ب) ينفذ تطبيق التأمينات الواردة فى البندين (١) و (٢) من الفقرة (أ) من هذه المادة على العمال الخاضعين لقانون العمل السارى المفعول ( والموظفين العامين غير التابعين للتقاعد بموجب أحكام قانون التقاعد المدني ) (١) على أن يحدد مجلس الوزراء بناء على توصية من المجلس الفئات المشمولة بتلك التأمينات ومناطق تطبيقها ومراحل وتاريخ البدء فى تطبيق هذا القانون فى كل مرحلة من تلك المراحل .

### المادة (٤) :

(أ) تسرى أحكام هذا القانون على جميع العمال ممن لا تقل أعمارهم عن ستة عشر عاما دون أى تمييز بسبب الجنسية ومهما كانت مدة العقد أو شكله وأيّا كانت طبيعة الأجر وقيمته سواء أكان أداء العمل بصورة رئيسية داخل المملكة أم خارجها مع عدم الإخلال بأحكام الاتفاقيات الدولية التى تنظم قواعد الازدواج فى التأمين .

(ب) لا تسرى أحكام هذا القانون على الفئات التالية :

- ١- ( الموظفين العامين التابعين للتقاعد بموجب أحكام قوانين التقاعد المعمول بها ) (٢)
- ٢- للموظفين الأجانب الذين يعملون فى البعثات الدبلوماسية أو العسكرية الأجنبية .
- ٣- العمال الذين تكون علاقاتهم بصاحب العمل غير منتظمة ويحدد الوزير القواعد والشروط اللازم توافرها لاعتبار علاقة العمل منتظمة ، ويستثنى من هذا الشرط عمال المقاولات وعمال التفريغ والشحن .
- (ج) مع مراعاة أحكام المادة (٦) من هذا القانون يعلق تطبيق التأمينات على فئات العمال التالية ، وذلك إلى أن يقر مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس تطبيق تلك التأمينات عليهم :

- ١- العمال المستخدمين فى الأعمال الزراعية أو الحرجية أو أعمال الرعى ، ما عدا الذين يعملون فى تلك الأعمال على آلات ميكانيكية أو فى أعمال الرعى الدائم أو الذين يعملون فى الحكومة أو فى المؤسسات العامة التابعة لها .
- ٢- البعارة والصيادين البحريين .
- ٣- خدم المنازل ومن فى حكمهم .

(١) . (٢) كما هى معلة بموجب قانون مؤقت رقم (٣٧) لسنة ١٩٧٩ قانون معدل لقانون الضمان الاجتماعى .

٤- العاملين لحسابهم الخاص .

٥- أفراد أسرة صاحب العمل العاملين عنده الذين يعيشون في كنفه ويتولى إعالتهم فعلا حتى الدرجة الثانية .

#### المادة (٥) :

- (أ) تسرى أحكام التأمين ضد إصابات العمل وأمراض المهنة على العمال المتدربين الذين تقل أعمارهم عن ست عشرة سنة والذين يعملون بموافقة وزارة العمل بدون أجر خلال فترات التدريب وبأن يتحمل صاحب العمل أية اشتراكات عنهم .
- (ب) يستحق العامل المتدرب الذي تنطبق عليه أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة في حالة إصابته بالمعجز الكلي راتباً شهرياً مقداره عشرة بنانير أو تعويضاً قدره ألف دينار في حالة الوفاة يوزع بين مستحقيه وفقاً للجدول رقم (٤) الملحق بهذا القانون .

#### المادة (٦) :

مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من المادة (٣) من هذا القانون :

- يجرى تنفيذ تطبيق أى من التأمينات الواردة في الفقرة (أ) من المادة (٣) من هذا القانون على مراحل بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب من المجلس على أن يحدد في هذا القرار ما يلي :
- (أ) تاريخ وضع المرحلة الأولى موضع التطبيق وتاريخ أية مرحلة أخرى تالية .
- (ب) مناطق تطبيق التأمين وأماكنه في المرحلة الأولى وفي أية مرحلة أخرى تالية .
- (ج) فئات أصحاب العمل والعمال الملزمون بالتأمين في المرحلة الأولى وفي أية مرحلة أخرى تالية .

#### المادة (٧) :

يكون التأمين في المؤسسة إلزامياً بالنسبة لأصحاب الأعمال والعمال ، ولا يجوز تحميل المؤمن عليه أى نصيب في نفقات التأمين إلا فيما يرد به نص خاص في هذا القانون .

#### المادة (٨) :

كل مؤمن عليه يخرج عن نطاق تطبيق هذا القانون بعد الانتفاع بأحكامه لمدة خمس سنوات على الأقل يحق له الاستمرار في الانتساب بصفة اختيارية إلى تأمين الشيخوخة والمعجز والوفاة ، على أن يؤدي الاشتراكات التي يلتزم بها صاحب العمل والمؤمن عليه كاملة عن ذلك التأمين وفقاً للشروط والأوضاع التي يقرها المجلس .

## الفصل الثاني

### التنظيم الإداري للمؤسسة

#### المادة (٩) :

- (أ) تنشأ بمقتضى أحكام هذا القانون مؤسسة تسمى ( المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ) تتمتع بالشخصية الاعتبارية وذات استقلال مالي وإداري ، ولها أن تقوم بهذه الصفة بجميع التصرفات القانونية وإبرام العقود بما في ذلك حق التقاضي وتملك الأموال المنقولة وغير المنقولة واستثمارها وقبول الهبات والإعانات والتبرعات والهبات والقروض والقيام بالإجراءات القانونية وأن تنيب عنها لهذه الغاية النائب العام أو أى وكيل آخر من المحامين .
- (ب) يكون المركز الرئيسى للمؤسسة في عمان ويجوز أن تنشئ فروعاً ومكاتب لها في داخل المملكة وخارجها .

## المادة (١٠) :

(أ) يكون للمؤسسة مجلس إدارة يؤلف على الوجه التالي :

١- الوزير

رئيسا

٢- المدير العام

عضوا ونائبا للرئيس

٣- وكيل وزارة العمل

عضوا

٤- وكيل وزارة الصحة

عضوا

٥- نائب محافظ البنك المركزي

عضوا

٦- وكيل وزارة المالية

عضوا

٧- وكيل وزارة الصناعة والتجارة

عضوا

٨- أربعة أعضاء يمثلون العمال يختارهم الاتحاد العام لنقابات العمال .

٩- أربعة أعضاء يمثلون أصحاب العمل : اثنان منهم يختارهما الغرفة الصناعية أو اتحاد غرف الصناعة ( في حال قيامه ) والاثنان الآخران يختارهما اتحاد الغرف التجارية .

(ب) تكون مدة عضوية الأعضاء المنصوص عليهم في البندين ( ٨ و ٩ ) من الفقرة (أ) من هذه المادة سنتين ، ولا يجوز تجديد عضوية أى منهم لأكثر من مرتين متتاليتين وتسقط العضوية عن أى منهم بقرار من المجلس في أى من الحالات التالية:

١- إذا تخلف عن حضور ثلاث جلسات عادية متتالية دون عذر مشروع .

٢- إذا فقد الصفة التي عين من أجلها في المجلس كعامل أو صاحب عمل .

٣- إذا حكم عليه بجريمة مخلة بالشرف أو الآداب العامة .

٤- إذا استحال عليه ممارسة عمله كمحضر لمدة ستة أشهر متتالية .

٥- إذا أعلن إفلاسه .

## المادة (١١) :

(أ) يعقد المجلس جلساته بدعوة من رئيسه مرة كل شهر على الأقل ، وله أن يعقد جلسات غير عادية إذا رأى رئيس المجلس ضرورة لذلك ، أو بناء على طلب مقدم من أربعة أعضاء على الأقل يبينون فيه أسباب الجلسة والأمور التي ستبحث فيها .

(ب) تكون جلسة المجلس قانونية إذا حضرها ما لا يقل عن ثلثي أعضائه ، من بينهم الرئيس أو نائبه ، وتتخذ القرارات بالإجماع أو بأكثرية أصوات الحاضرين على الأقل ، وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الجلسة.

(ج) للمجلس أن يدعو خبيراً أو أكثر من المختصين للاشتراك في الجلسة دون أن يكون لأى منهم حق التصويت .

(د) تحدد مكافأة رئيس وأعضاء المجلس بقرار من مجلس الوزراء بالتنسيق من الوزير .

## المادة (١٢) :

يتولى المجلس إدارة شؤون المؤسسة والإشراف على أعمالها ، وتتأط به لهذا الغرض جميع الصلاحيات والمهام اللازمة ، بما في ذلك :

(أ) وضع السياسة العامة للمؤسسة .

(ب) إقرار الموازنة السنوية التقديرية للمؤسسة مع بيان وجه الصرف المختلفة والمبالغ المخصصة لكل منها .

(ج) الموافقة على الميزانية الختامية والحساب السنوى العام للإيرادات والمصروفات .

(د) وضع الخطة العامة لاستثمار أموال المؤسسة .

(هـ) إعداد مشاريع الأنظمة اللازمة واقتراح التشريعات الخاصة بالتأمينات الاجتماعية .

(و) إصدار التعليمات التنفيذية والتنظيمية الداخلية والمالية والإدارية والفنية للمؤسسة بما يكفل تحقيق أغراضها .

(ز) وضع التوصيات اللازمة ورفعها للوزير ليقوم برفعها لمجلس الوزراء لإقرارها .

(ح) تعيين الخبراء (الاكتواريين) لفحص وإعداد المركز المالي للمؤسسة .

(ط) تعيين مدقق حسابات أو خبراء تأمين لتدقيق حسابات المؤسسة وفحص ودراسة مركزها المالي

(ى) تحديد الهيكل التنظيمي ووصف الوظائف والهام والمسئوليات فى المؤسسة .

(ك) تفويض من ينوب عنه بالتوقيع فى الأمور المالية والقضائية والإدارية .

#### المادة (١٣) :

يعين المدير العام ويحدد رأته بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ، ويتولى المهام والصلاحيات التالية:

(أ) تطبيق السياسة التى يضعها المجلس وتنفيذ القرارات التى يصدرها .

(ب) إعداد مشروع ميزانية المؤسسة وحساباتها الختامية وعرضها على المجلس خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية .

(ج) إعداد التقارير الخاصة بأعمال المؤسسة والمتعلقة بحالتها المالية ورفعها إلى المجلس ومتابعة أعمال المؤسسة .

(د) الإشراف على موظفي ومستشفى المؤسسة وإدارة جميع أجهزتها .

(هـ) أى صلاحيات أخرى يفوضها له المجلس أو تناط به بمقتضى الأنظمة التى تصدر بمقتضى هذا القانون .

#### المادة (١٤) :

يشكل المجلس من بين أعضائه لجنة ( تسمى لجنة مراقبة ) من ثلاثة أعضاء . وتكون مدة اللجنة سنتين ولا يجوز تجديد الاشتراك فيها لأكثر من مرتين متتاليتين ، وتناط بها الصلاحيات والمهام التالية :

(أ) مراقبة أعمال الإدارة المالية للمؤسسة وتدقيق التقارير المالية الخاصة بها ، بما فى ذلك حساباتها السنوية الختامية قبل عرضها على المجلس .

(ب) اقتراح القواعد العامة فيما يتعلق بتوظيف واستثمار أموال المؤسسة وإبداء رأى فى الخطط الموضوعة لذلك الاستثمار .

(ج) التحقيق من صحة الدفاتر والقيود الحسابية للمؤسسة وإبداء رأى فى أنظمتها المالية والخطة الحسابية العامة والأصول الحسابية العامة والأصول المحاسبية للمؤسسة .

(د) ممارسة الاختصاصات الأخرى المناطة بها بموجب أحكام هذا القانون والأنظمة والقرارات التى تصدر بمقتضاه .

#### المادة (١٥) :

(أ) يتم فحص المركز المالي للمؤسسة مرة على الأقل كل خمس سنوات بمعرفة خبير اكتواري على أن يكون الفحص الأول للمركز المالي للمؤسسة بعد انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون .

(ب) يجب أن يتناول فحص المركز المالي للمؤسسة تقدير قيمة الالتزامات القائمة فإذا تبين وجود عجز ( اكتواري ) تلتزم حكومة المملكة بتسديد هذا العجز ، ويعتبر ما تدفعه الحكومة على هذا الوجه دينا على المؤسسة تلتزم بتسديده من أى فائض يتوافر لديها فى السنوات المقبلة .

(ج) لمجلس الوزراء بتوصية من المجلس أن يقرر زيادة نسبة اشتراكات التأمين التى يلتزم بها كل من صاحب العمل والعامل

المؤمن عليه ، أو التي يلتزم بها أحدهما ، على ألا تزيد نسبة اشتراك العامل إلى اشتراك رب العمل عما هو وارد في هذا القانون .

## الفصل الثالث

### مصادر التمويل والتنظيم المالي للمؤسسة

#### المادة (١٦) :

تتكون الموارد المالية للمؤسسة من المصادر التالية :

- (أ) الاشتراكات الشهرية التي يؤديها أصحاب الأعمال والمؤمن عليهم .
- (ب) المبالغ الإضافية والغرامات والفوائد المستحقة بسبب التأخير في دفع الاشتراكات .
- (ج) ريع استثمار أموال المؤسسة .
- (د) القروض التي تقدمها الحكومة لسد العجز المالي للمؤسسة .
- (هـ) الهبات والإعانات والتبرعات والوصايا والقروض وأي واردات أخرى يوافق المجلس على قبولها .

#### المادة (١٧) :

- (أ) تحسب الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل أو تلك التي تقتطع من أجور المؤمن عليهم خلال سنة ميلادية على أساس ما يتقاضونه من الأجور في شهر كانون ثاني من كل سنة .
- (ب) تحسب الاشتراكات الأولى للعاملين الذين يلتحقون بخدمة صاحب العمل لأول مرة بعد شهر كانون ثاني على أساس الأجر الكامل عن الشهر الذي التحقوا فيه بالخدمة .
- (ج) يلتزم صاحب العمل بدفع كامل الاشتراكات المستحقة عليه وعلى المؤمن عليه ، ويكون مسئولاً عن دفعها من تاريخ التحاق المؤمن عليه بالعمل وحتى تركه له شهراً بشهر ، ويعتبر كسر الشهر شهراً كاملاً لغايات تطبيق أحكام هذه المادة ، ويشترط في ذلك ألا يلتزم صاحب العمل بدفع الاشتراكات عن المدة التي لا يستحق عنها المؤمن عليه أجراً ، كما لا تحسب تلك المدة ضمن مدة التقاعد .
- (د) للمجلس أن يحدد طريقة احتساب الأجور الشهرية التي تتخذ أساساً لتحديد الشروط والأوضاع التي تتمتع في تحصيل الاشتراكات .

#### المادة (١٨) :

- (أ) على صاحب العمل أن يقدم للمؤسسة بيانات مفصلة تتضمن أسماء وأجور العاملين والمتدربين لديه وذلك على النماذج التي يقرها المجلس وأن تكون هذه البيانات مطابقة لدفاتره وسجلاته التي يحتفظ بها طبقاً لقانون العمل وتحسب الاشتراكات وفقاً لذلك .
- (ب) عند عدم توافر الدفاتر والسجلات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة لدى صاحب العمل ، أو عدم مطابقة البيانات التي قدمها الواقع فتحسب الاشتراكات وفقاً لما تراه المؤسسة ويكون صاحب العمل ملزماً بدفعها بمقتضى أحكام هذا القانون .

#### المادة (١٩) :

على صاحب العمل أن يؤدي الاشتراكات المتقطعة من أجور عماله وتلك التي يؤديها لساكنهم إلى المؤسسة خلال الخمسة عشر يوماً الأولى من الشهر التالي للاستحقاق ، وفي حالة تأخره يدفع فائدة تأخير قدرها (٢٪) شهرياً عن الاشتراكات التي

تأخر عن أدائها بحيث لا تزيد قيمة هذه الفائدة عن (١٢٪) من قيمة الاشتراكات سنويا .

#### المادة (٢٠) :

يلزم صاحب العمل الذى لم يقطع الاشتراكات عن كل أو بعض عماله أو لم يؤد الاشتراكات على أساس الأجور الحقيقية ، بأداء مبلغ إضافي قدره (٣٠٪) من قيمة الاشتراكات التي لم يؤدها دون إنذار أو إخطار مسبق .

#### المادة (٢١) :

(أ) على صاحب العمل موافاة المؤسسة ببيان بأسماء العاملين لديه الذين انتهت خدمتهم خلال مدة أسبوعين من تاريخ انتهاء الخدمة .

(ب) مع مراعاة أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة يلزم صاحب العمل بأداء مبلغ إضافي قدره نصف دينار عن كل شهر يتأخر فيه عن إخطار المؤسسة بانتهاء خدمة المؤمن عليه وذلك من تاريخ انتهاء الخدمة حتى تاريخ إرسال ذلك الإخطار إلى المؤسسة ويتعد هذا المبلغ بعدد المؤمن عليهم الذين يتأخر صاحب العمل عن الإخطار عنهم .

#### المادة (٢٢) :

إذا تبين للمجلس أن هناك ظروفًا قاهرة أو حوادث مفاجئة حالت دون قيام صاحب العمل بأداء الاشتراكات المستحقة أو بعدم إخطار المؤسسة بانتهاء خدمة المؤمن عليه فى المواعيد المقررة ، فله أن يقرر إعفاء صاحب العمل من دفع المبالغ الإضافية والغرامات المنصوص عليها فى المواد ( ١٩ و ٢٠ و ٢١ ) من هذا القانون .

#### المادة (٢٣) :

إذا عهد صاحب العمل بتنفيذ العمل لمقاول وجب عليه إخطار المؤسسة باسم ذلك المقاول وعنوانه قبل تاريخ بدء العمل بأسبوع على الأقل . ويعتبر صاحب العمل والمقاول الأصلي وأى مقاول فرعى آخر مسئولين مسئولية تضامنية عن الوفاء بالتزامات المقررة بمقتضى هذا القانون .

## الفصل الرابع

### إصابات العمل والأمراض المهنية

#### المادة (٢٤) :

(أ) تتكون أموال تأمين إصابات العمل والأمراض المهنية من المصادر التالية :

١- الاشتراكات الشهرية التى يؤدنها صاحب العمل وحده بواقع (٢٪) من أجور المؤمن عليهم الذين يعملون لديه .

٢- ربح استثمار الاشتراكات المنصوص عليها فى البند السابق .

(ب) يجوز للمجلس أن يقرر تخفيض الاشتراكات المقررة فى البند (١) من الفقرة (أ) من هذه المادة بنسبة (٥٠٪) من قيمتها إذا تولى صاحب العمل العلاج الطبى وصرف البدلات اليومية للمصاب بالعجز المؤقت عن العمل طبقاً لأحكام هذا القانون على أن يقدم صاحب العمل للمؤسسة البيانات المثبتة لذلك .

#### المادة (٢٥) :

تشمل خدمات هذا التأمين ما يلى :

(أ) العناية الطبية التى تستلزمها الحالة المرضية للمصاب .

- (ب) البدلات اليومية للعجز المؤقت عن العمل إذا أصبح المصاب غير قادر على العمل بسبب الحادث على أن تراعى في ذلك أحكام المادة (٣٣) من هذا القانون .
- (ج) الرواتب الشهرية والتعويضات المقطوعة .
- (د) الرواتب الشهرية للمستحقين .
- (هـ) نفقات الجنائز .

#### المادة (٣٦) :

لمدة الأقل من ٦ مبما يلي :

- (أ) تكاليف المعالجة الطبية والإقامة في المستشفى وفقا للتعليمات التي يصدرها المجلس .
- (ب) نفقات انتقال المصاب من مكان العمل أو من مسكنه إلى المكان الذي تعينه المؤسسة لعلاجها طبقا للقواعد التي يحددها المجلس .
- (ج) توفير الخدمات التأهيلية بما في ذلك الأطراف الصناعية التي يقرر المجلس نوعها ومستواها بناء على تقرير المرجع الطبي.

#### المادة (٣٧) :

- ١- على صاحب العمل أن يقوم بنقل المصاب إثر وقوع الإصابة إلى جهة العلاج التي تعينها المؤسسة وإبلاغ الشرطة عن كل إصابة خلال (٢٤) ساعة من ساعة حدوثها .
- ٢- يحدد المجلس بناء على توصية من المدير العام الجهات التي تقدم الرعاية الطبية للمؤمن عليهم .

#### المادة (٣٨) :

تتولى المؤسسة علاج المصاب إلى أن يشفى من إصابته وإخطاره بتاريخ انتهاء علاجه ويعودته للعمل وإذا ثبت عجزه فعلى المؤسسة إخطاره بذلك ونسبته عجزه ، على أن يثبت شفاؤه أو عجزه بقرار من الجهة الطبية التي يعينها المجلس .

#### المادة (٣٩) :

- (أ) إذا حالت إصابة العمل بين المؤمن عليه وبين أداء عمله فتلتزم المؤسسة بأن تؤدي له خلال فترة مرضه الناتج عن الإصابة بدلا يوميا يعادل (٧٥٪) من أجره اليومي الذي اتخذ أساسا لتسديد الاشتراكات ، ويخفف ذلك البدل إلى (٦٥٪) من ذلك الأجر ما دام المصاب موجودا تحت العلاج في أحد مراكز العلاج المعينة من المؤسسة .
- (ب) يستمر صرف البدل اليومي المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة طيلة مدة عجز المصاب عن مباشرة عمله أو حتى ثبوت العجز الدائم أو حدوث الوفاة ، وتحدد شروط وتاريخ صرف ذلك البدل بقرار من المدير العام .
- (ج-) يتحمل صاحب العمل أجر اليوم الذي وقعت فيه الإصابة .

#### المادة (٣٠) :

إذا نشأ عن إصابة العمل عجز كلي فيستحق المؤمن عليه راتب اعتلال شهريا يعادل (٧٥٪) من أجره الذي اتخذ أساسا لتسديد اشتراكاته ويزاد هذا الراتب بنسبة (٢٥٪) منه إذا كان المصاب بحاجة إلى المعونة الدائمة من الغير للقيام بأعباء حياته اليومية وذلك بناء على قرار من الجهة الطبية التي يعينها المجلس .

#### المادة (٣١) :

إذا نشأ عن الإصابة عجز جزئي دائم بنسبة (٣٠٪) فأكثر فيستحق المصاب راتب اعتلال شهريا يقدر على أساس نسبة

ذلك العجز إلى راتب اعتلال العجز الكلى .

#### المادة (٣٢) :

إذا نشأ عن الإصابة عجز جزئى دائم تقل نسبته عن (٣٠٪) فيستحق المصاب تعويضاً تقنياً يعادل نسبة ذلك العجز من قيمة العجز الكلى من ستة وثلاثين شهراً ويؤدى دفعة واحدة .

#### المادة (٣٣) :

(أ) مع مراعاة ما نص عليه فى الفقرة (ب) من هذه المادة يسقط حق المصاب فى البذل اليومى والتعويض التقضى فى أى من الحالات التالية ، على أن تثبت بنتيجة التحقيق الذى تجريه الجهة المختصة بعد سماع أقوال صاحب العمل أو من يمثله وأقوال المصاب عندما تسمح حالته الصحية بذلك :

١- إذا نشأت الإصابة عن فعل متعمد أو خطأ أو إهمال جسيمين من المصاب .

٢- إذا كانت الإصابة ناتجة عن تأثير الضرر أو المخدرات .

٣- إذا خالف المصاب التعليمات المقررة بشأن العلاج أو الوقاية والأمن الصناعى الملن عنها والواجب اتباعها ، وكان لهذه المخالفة أثر فى وقوع الإصابة .

(ب) لا تنطبق أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة على أى حال من حالات الإصابة ، بما فى ذلك الحالات المنصوص عليها فى تلك الفقرة ، إذا نشأت عنها وفاة المصاب أو أصيب بعجز دائم بسببها تزيد نسبته على (٣٠٪) حيث يستحق فيها المصاب أو المستحقون البذل اليومى أو التعويض التقضى حسب مقتضى الحال .

#### المادة (٣٤) :

تقدر نسبة العجز الدائم والإصابة التى نتجت عنه وفقاً للجدول الملحق بهذا القانون ، وذلك بموجب شهادة من المرجع الطبى ، وإذا كان سبب العجز أو نسبته غير وارد فى الجدول المذكور فيتم تقديره وتقدير نسبته من المرجع الطبى ذاته .

#### المادة (٣٥) :

إذا تكررت حدوث الإصابة فنتج بشأن تعويض المصاب أو راتب الاعتلال الذى يستحقه القواعد التالية :

(أ) إذا كانت نسبة العجز الإجمالى الناشئ عن الإصابة الحالية والإصابات السابقة أقل من (٣٠٪) فيدفع للمصاب تعويض عن نسبة العجز الناشئ عن الإصابة الأخيرة وحدها ويحسب التعويض فى هذه الحالة على أساس متوسط الأجر عن السنة الأخيرة وفقاً لأحكام المادة (٣٢) من هذا القانون .

(ب) إذا بلغت نسبة العجز الإجمالى الناشئ عن الإصابة الحالية والإصابات السابقة (٣٠٪) فلكثر فيحسب له راتب اعتلال على الوجه التالى :

١- إذا كان المصاب قد سبق له الحصول على تعويض عن إصابته السابقة فيقدر راتب الاعتلال على أساس نسبة العجز الناشئ عن إصاباته جميعاً من متوسط أجر السنة الأخيرة وقت حدوث الإصابة الأخيرة .

٢- إذا كان المصاب يتقاضى راتب اعتلال فيقدر راتب الاعتلال الجديد على أساس نسبة العجز الناشئ عن إصاباته جميعاً من متوسط أجر السنة الأخيرة شريطة ألا يقل راتب الاعتلال الجديد عما كان يتقاضاه من راتب اعتلال قبل وقوع الإصابة الأخيرة .

(ج) لكل من المؤسسة والمصاب طلب إعادة الفحص الطبى كل ستة أشهر خلال السنتين التاليتين لتاريخ ثبوت العجز ، فإذا تبين بشهادة المرجع الطبى أن نسبة العجز بعد إعادة الفحص قد أصبحت أقل من (٣٠٪) فيوقف صرف راتب الاعتلال ويمنح المصاب التعويض المقرر وفقاً للمادة (٣٢) من هذا القانون .

(د) يوقف صرف التعويض أو راتب الاعتلال إذا تخلف المصاب دون عذر مشروع عن إعادة الفحص الطبى الذى طلبته

المؤسسة وفقا لأحكام الفقرة (ج) من هذه المادة .

(هـ) يثبت للمؤمن عليه الحق نهائيا في راتب الاعتلال بعد انقضاء الستين التاليتين لتاريخ ثبوت العجز .

#### المادة (٣٦) :

مع مراعاة ما ورد في أى قانون أو تشريع آخر لا يحق للمصاب أو لورثته أو للمستحقين عنه المطالبة بأى تعويضات غير الواردة في هذا القانون وذلك فيما يتعلق بإصابات العمل ، إلا إذا كانت الإصابة ناشئة عن خطأ جسيم من صاحب العمل .

#### المادة (٣٧) :

للمؤمن عليه أن يطلب عرض قرار تقدير نسبة العجز الناشئ عن إصابته أو في قرار عودته إلى العمل أو قرار عدم إصابته بمرض المهنة وذلك خلال أسبوعين من تاريخ تبليغه ذلك القرار أمام اللجنة الطبية العليا الحكومية كلجنة تحكم ، على أن يرفق بطلبه المستندات المؤيدة ويكون قرار اللجنة قطعيًا وغير قابل للطعن أمام أى مرجع آخر .

#### المادة (٣٨) :

تلتزم المؤسسة بحقوق التأمين المنصوص عليها في هذا القانون إذا ظهرت أعراض مرض المهنة على أى مؤمن عليه خلال سنتين ميلاديتين من تاريخ انتهاء خدمته ولو كان يعمل في صناعة لا ينشأ عنها أى مرض من تلك الأمراض .

#### المادة (٣٩) :

يجوز الجمع بين الأجر وراتب الاعتلال المقر طبقا لأحكام هذا القانون .

### الفصل الخامس

### تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة

#### المادة (٤٠) :

تتكون أموال تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة من المصادر التالية :

(أ) الاشتراكات الشهرية التي يؤديها صاحب العمل بواقع (٨٪) من أجور عماله .

(ب) الاشتراكات الشهرية التي تقتطع بواقع (٥٪) من أجور العمال على ألا يقل الاشتراك الشهري لكل عامل عن (٥٠٠) فلس.

(ج) المبالغ التي يؤديها المؤمن عليهم مقابل الاشتراك عن مدد العمل السابقة .

(د) ريع هذه الأموال .

#### المادة (٤١) :

يستحق راتب تقاعد الشيخوخة عند بلوغ المؤمن عليه سن الستين أو بلوغ المؤمن عليها سن الخامسة والخمسين ، ويتم إثبات السن بشهادة ولادة رسمية أو بمستند رسمى آخر هائلر عن الجهة المختصة ، وذلك عند الانتساب للمؤسسة .

#### المادة (٤٢) :

يشترط لاستحقاق المؤمن عليه راتب تقاعد الشيخوخة ما يلى :

(أ) أن يبلغ السن القانونية المنصوص عليها في المادة (٤١) من هذا القانون .

(ب) وأن تبلغ مدة اشتراكه في التأمين على الشيخوخة (١٢٠) اشتراكا على الأقل ، منها-(٣٦) اشتراكا متصلة خلال الخمس

سنوات السابقة مباشرة على استحقاق ذلك الراتب . أو أن تبلغ مدة اشتراكه في التأمين على الشيخوخة خمسة عشر عاما متقطعة .

### المادة (٤٣) :

(أ) للمؤمن عليه الحق في الاستمرار في العمل أو الالتحاق بعمل جديد آخر بعد بلوغ سن الشيخوخة المنصوص عليه في المادة (٤١) من هذا القانون وحتى بلوغ الخامسة والستين من عمره إذا كان من شأن ذلك استكمال المدة الموجبة لاستحقاق راتب تقاعد الشيخوخة .

(ب) يحسب راتب التقاعد بواقع جزء من خمسين من متوسط الأجر الشهري الذي اتخذ أساسا لتسديد اشتراك المؤمن عليه خلال الستين الأخيرتين ، أو مدة الاشتراك إن قلت عن ذلك ، وذلك عن كل سنة من سنوات الاشتراك بحد أقصى قدره (٧٥٪) من ذلك المتوسط .

(ج) يزداد راتب تقاعد الشيخوخة بمقدار (١٠٪) منه للشخص الأول الذي يتولى المؤمن عليه إعالة ويمقدار (٥٪) منه لكل من الشخصين الثاني والثالث اللذين يعيلهما .

(د) يراعى عند حساب متوسط الأجر ألا يتجاوز الفرق زيادة أو نقصا بين أجر المؤمن عليه في نهاية الخمس سنوات الأخيرة من خدمته أو مدة خدمته إن قلت عن ذلك وأجره في بدايتها عن (٤٠٪) فإذا زاد الفرق في حالتي النقص أو الزيادة عن هذا الحد تستبعد الزيادة في الحالتين من متوسط الأجر الذي يقدر راتب التقاعد على أساسه .

(هـ) يستثنى من أحكام الفقرة (د) من هذه المادة المؤمن عليهم الذين تحدد رواتبهم بمقتضى تشريعات واتفاقيات جماعية .

(و) تعتبر كسور السنة سنة كاملة في أية حالة يؤدي فيها ذلك إلى استحقاق المؤمن عليه راتب تقاعد الشيخوخة .

### المادة (٤٤) :

على المؤسسة بناء على طلب المؤمن عليه أن يطلب تخصيص راتب تقاعد له إذا بلغت مدة اشتراكه في التأمين خمس عشرة سنة وتجاوز عمره الخامسة والأربعين على أن يخفض راتب التقاعد في هذه الحالة وفقا لسن المؤمن عليه كما يلي لغايات تطبيق أحكام هذه المادة .

(أ) إذا كانت سن المؤمن عليه تتراوح بين (٤٦) سنة و (٥٠) سنة فيخفض راتب التقاعد بنسبة (١٠٪) .

(ب) إذا كانت سن المؤمن عليه تتراوح بين (٥١) سنة و (٥٤) سنة فيخفض راتب التقاعد بنسبة (٥٪) .

(ج) لا يخفض راتب التقاعد إذا كان المؤمن عليه قد أكمل الخامسة والخمسين من عمره .

### المادة (٤٥) :

إذا انتهت خدمة المؤمن عليه دون أن يبلغ سن الستين بالنسبة للرجل والخامسة والخمسين بالنسبة للمرأة لأحد الأسباب التالية فيصرف له التعويض دفعة واحدة وفقا للقواعد والنسب المبينة في هذه المادة عن كل سنة من سنوات الاشتراك في التأمين :

(أ) إذا أصبح المؤمن عليه خارجا من نطاق أحكام هذا القانون قبل بلوغه الحد الأدنى لسن التقاعد فيصرف له التعويض دفعة واحد وفقا للنسب التالية :

١- (١٠٪) من متوسط الأجر السنوي إذا كانت مدة اشتراكه في المؤسسة أقل من (٦٠) شهرا .

٢- (١٢٪) من متوسط الأجر السنوي إذا كانت مدة اشتراكه في المؤسسة أقل من (١٢٠) شهرا .

٣- (١٥٪) من متوسط الأجر السنوي إذا كانت مدة اشتراكه في المؤسسة أقل من (١٢٠) شهرا .

(ب) يحدد المجلس المبادئ والقواعد والحالات العامة التي يعتبر المؤمن عليه في ظلها خارجا من نطاق أحكام هذا القانون .

(ج) يجوز للمؤمن عليه الذي تقاضى التعويض بموجب أحكام هذه المادة أن يعود للانتفاع من أحكام هذا القانون شريطة أن

يدفع للمؤسسة كامل مبلغ التعويض الذى دفعته المؤسسة له مع الفائدة التى يقر المجلس معدلها السنوى وذلك إذا رغب فى ضم مدة الاشتراك السابقة .

(د) يجوز للعاملة المتزوجة التى تستقيل من الخدمة أو المؤمن عليه عند خروجه نهائيا من نطاق أحكام هذا القانون ، وكانت مدة اشتراك كل منهما (١٨٠) شهرا على الأقل الاختيار بين الحصول على التعويض المنصوص عليه فى هذه المادة أو على راتب تقاعد الشيخوخة الذى يخصص عند استحقاقه .

#### المادة (٤٦) :

للمؤمن عليه أن يطلب خطيا من المؤسسة بواسطة صاحب العمل الذى يعمل لديه إضافة مدة خدمة سابقة له على اشتراكه فى التأمين وذلك لغايات احتسابها فى مدة التقاعد ، مقابل مبلغ إضافى يدفعه للمؤسسة يقدر وفقا للجدول رقم (٣) الملحق بهذا القانون ويحدد على أساس أجره الشهري فى بداية اشتراكه فى التأمين أو بتاريخ تقديم الطلب إن كان بعد ذلك ويؤدى المبلغ الإضافى المشار إليه دفعة واحدة أو على أقساط شهرية وفقا للجدول المذكور .

#### المادة (٤٧) :

(أ) يستحق راتب اعتلال العجز الكلى الطبيعى أو راتب تقاعد الوفاة إذا حدث العجز الكلى أو وقعت الوفاة خلال خدمة المؤمن عليه شريطة أن يكون المؤمن عليه قد سدد اثني عشر اشتراكا متصلا أو أربعة وعشرين اشتراكا متقطعا .

(ب) يستحق راتب اعتلال العجز الجزئى الدائم إذا أفضى إلى إنهاء خدمة المؤمن عليه .

(ج) تثبت حالات العجز المنصوص عليها فى هذه المادة بشهادة صادرة من المرجع الطبى الذى يعينه المجلس .

#### المادة (٤٨) :

يحسب كل من راتب تقاعد الوفاة وراتب اعتلال العجز الكلى أو الجزئى الطبيعيين بنسبة (٥٠٪) من متوسط أجر الشهر الذى سدد على أساسه الاشتراك خلال السنة الأخيرة ، ويشترط فى ذلك أن يزداد راتب اعتلال العجز الكلى الطبيعى بنسبة (٢٥٪) منه إذا كان المؤمن عليه مضطرا بسبب إصابته للاعتماد على من يعينه على مباشرة حياته اليومية بشهادة المرجع الطبى المعين من المجلس .

#### المادة (٤٩) :

يستحق راتب التقاعد أو راتب الاعتلال عن كامل الشهر الذى تنتهى به الخدمة بلوغ السن أو ثبوت العجز أو تحدث خلاله الوفاة .

#### المادة (٥٠) :

لكل من المؤسسة ومستحق راتب الاعتلال الطعن فى قرار العجز الكلى أو العجز الجزئى الطبيعيين وفقا لأحكام المادة (٣٧) من هذا القانون .

#### المادة (٥١) :

إذا انتهت خدمة المؤمن عليه بسبب الوفاة أو العجز الطبيعى أو لبلوغه الستين من عمره بالنسبة للرجل والخامسة والخمسين بالنسبة للمرأة نون اكمال مدة الاشتراك اللازمة للحصول على راتب التقاعد فيمنع تعويضا يقدر بنسبة (١٥٪) من متوسط الأجر السنوى للسنتين الأخيرتين عن كل سنة اشترك فيها فى التأمين . أو متوسط الأجر الشهري إن قلت مدة اشتراكه عن سنتين مضروباً بأشئ عشر .

#### المادة (٥٢) :

تحقيقا للغايات المقصودة من هذا القانون يقصد بالمستحقين أفراد عائلة المؤمن عليه أو صاحب راتب التقاعد أو راتب

الاعتلال المنصوص عليهم فيما يلي ممن تتوافر فيهم الشروط والأوضاع الواردة في هذا القانون .

(أ) أرملته .

(ب) أولاده ومن يعيلهم من إخوانه وأخواته .

(ج) الأرامل والمطلقات من بناته .

(د) والداه .

(هـ) زوج المؤمن عليها المتوفاه ( الأرمل ) .

#### المادة (٥٣) :

إذا توفي المؤمن عليه أو صاحب راتب التقاعد أو راتب الاعتلال فتدفع للمستحقين عنه الرواتب والتعويضات المنصوص عليها في هذا القانون وفقا للجدول رقم ٤ الملحق به ، وذلك من أول الشهر الذي حدثت فيه الوفاة ، وتطبق أحكام هذه المادة على أولاده وعلى من كان يعيلهم من إخوته الذكور الذين لا تتجاوز أعمارهم الثامنة عشرة سنة ميلادية عند الوفاة على أن يستمر دفع الراتب لأي منهم بعد تجاوزه تلك السن في الحالتين التاليتين :

(أ) إذا كان طالبا في مرحلة التعليم وحتى بلوغه سن السادسة والعشرين أو إنهاء دراسته في تلك المرحلة ، أي الأجلين يحل أولا ، على أن يستمر دفع الراتب حتى نهاية السنة الدراسية الأخيرة ولو تجاوز الطالب خلالها السادسة والعشرين من عمره .

(ب) إذا كان مصابا بالعجز الكلي عن الكسب ، فيدفع له الراتب حتى زوال ذلك العجز بشهادة من المرجع الطبي المعين من المجلس .

#### المادة (٥٤) :

(أ) يدفع الراتب لأرملة المؤمن عليه أو صاحب راتب التقاعد أو راتب الاعتلال ولبناته غير المتزوجات أو المطلقات ولن كان يعيلهن من أخواته ، وتمنع البنت أو الأخت ما يستحق لها من راتب عند الوفاة دون المساس بحقوق المستحقين الآخرين على أن يخصم من هذا الراتب ما تحصل عليه البنت أو الأخت من دخل آخر .

(ب) يقطع الراتب عن الأرملة أو البنت أو الأخت عند زواجها ويعاد إليها عند طلاقها ، فإذا تزوجت مرة أخرى قطع الراتب عنها بصورة نهائية .

#### المادة (٥٥) :

يشترط لدفع الراتب لوالدي المؤمن عليه أو صاحب راتب التقاعد أو راتب الاعتلال المتوفى ألا تكون والدته متزوجة من غير والده أو تزوجت غيره بعد وفاته ، وألا يكون لهما أو لأي منهما دخل خاص آخر يعادل الراتب ، فإذا كان ذلك الدخل أقل من الراتب فيدفع من الراتب بمقدار الفرق .

#### المادة (٥٦) :

يشترط لاستحقاق الزوج للراتب عن زوجته المؤمن عليها والمتوفاه ، أن يكون مصابا بالعجز الكلي وألا يكون له دخل خاص آخر يعادل استحقاقه من راتب التقاعد أو راتب الاعتلال ، فإذا كان ذلك الدخل أقل مما يستحقه من ذلك الراتب فيدفع له بمقدار الفرق بينهما ويوزع ما تبقى من الراتب بعد ذلك على المستحقين الآخرين طبقا للأصبة المحددة في الجدول رقم ٤ الملحق بهذا القانون دون أخذ الزوج بعين الاعتبار في ذلك التوزيع .

#### المادة (٥٧) :

يوقف صرف الراتب إلى أي مستحق إذا استخدام في عمل وكان دخله منه يعادل ذلك الراتب أو يزيد عنه ، فإذا كان دخله

من ذلك العمل أقل من الراتب الذى يستحقه فيدفع له منه بمقدار الفرق بينهما ، على أن يعاد إليه راتبه إذا ترك العمل اعتباراً من أول الشهر الذى يلى الترك .

#### المادة (٥٨) :

(أ) مع مراعاة أحكام المادة (٥٩) من هذا القانون لا يجوز الجمع بين أكثر من راتب تقاعد واحد أو بين أكثر من راتب اعتلال مما هو مقرر بمقتضى أحكام هذا القانون ، فإذا استحق شخص واحد أكثر من راتب تقاعد أو أكثر من راتب اعتلال أو استحق راتب تقاعد واعتلال معا فيؤدى إليه الراتب الأكثر فقط .

(ب) لا يجوز الجمع بين راتب التقاعد أو راتب الاعتلال المستحق بمقتضى أحكام هذا القانون وتعويض الدفعة الواحدة المقررة فى تأمين الشيخوخة .

(ج) يجوز الجمع بين الرواتب المقررة بموجب أحكام هذا القانون ، أى راتب تقاعد أو عجز أو شيخوخة مقررة بموجب أية تشريعات أخرى .

#### المادة (٥٩) :

يستثنى من أحكام حظر الجمع المنصوص عليها فى هذا القانون بين راتب التقاعد أو راتب الاعتلال وأى دخل من عمل مشمول بأحكام هذا القانون وكذلك بين راتبى تقاعد أو راتبى اعتلال إذا كان الجمع تنطبق عليه إحدى الحالات التالية :

(أ) إذا كان مجموع الدخل والراتب المستحق أو الراتبين المستحقين لا يزيد عن المبلغ الذى يحدده مجلس الوزراء بناء على توصية المجلس .

(ب) إذا كان راتبه التقاعد أو راتبه الاعتلال أو راتبه التقاعد والاعتلال اللذان يتناولهما الجمع مستحقين عن والدين خاضعين لأحكام هذا القانون ولا يزيد مجموعها عن المبلغ الذى يحدده مجلس الوزراء بناء على توصية المجلس .

(ج) إذا كان مجموع أجر الزوجة العاملة أو راتبه التقاعدى أو راتبها بسبب الاعتلال وراتب التقاعد أو الاعتلال الذى يتول إليها من زوجها لا يزيد عن المبلغ الذى يحدده مجلس الوزراء بناء على توصية المجلس .

(د) إذا تجاوزت نتيجة الجمع المبالغ التى حددها مجلس الوزراء بمقتضى الفقرات السابقة فيدفع من راتب التقاعد أو راتب الاعتلال الأخير ما يفى بالمجموع المسموح به فقط .

(هـ) لمجلس الوزراء زيادة المبالغ المنصوص عليها فى هذه المادة بناء على توصية المجلس .

#### المادة (٦٠) :

على كل مستحق إخطار المؤسسة عن كل تغير يطرأ على سبب استحقاقه للراتب إذا كان من شأن ذلك التغير أن يؤدى إلى قطع الراتب أو وقفه أو تخفيضه وذلك خلال شهر على الأكثر من تاريخ وقوع التغير ، وفى جميع الأحوال تسترد جميع المبالغ التى حصل عليها أى مستحق من المؤسسة بون وجه حق مضافاً إليها فائدة سنوية مقدارها (٩٪) تحسب من تاريخ الحصول على تلك المبالغ وحتى تاريخ ردها للمؤسسة .

#### المادة (٦١) :

(أ) فى حالة اعتبار المؤمن عليه أو صاحب راتب التقاعد أو الاعتلال مفقوداً فيصرف المستحقين عنه معونة تعادل راتب الوفاة بصورة مؤقتة وفقاً للشروط والأوضاع التى يقررها المجلس ويستحق راتب الوفاة عند ثبوتها .

(ب) إذا فقد المؤمن عليه أثناء تأدية العمل فيفقد راتب الوفاة طبقاً للقواعد المنصوص عليها فى الفصل الخامس من هذا القانون .

## المادة (٦٢) :

يعتبر مقدار راتب التقاعد أو راتب الاعتلال أو قيمة التعويض قطعيا ولا يجوز الطعن فيه لدى أية جهة إدارية أو قضائية بعد انقضاء سنتين من تاريخ تبليغ الإخطار بتخصيص راتب التقاعد أو الاعتلال أو صرف التعويض .

## المادة (٦٣) :

يعين الحد الأدنى لراتب التقاعد وراتب الاعتلال بقرار من مجلس الوزراء بناء على توصية المجلس ، وللمجلس الوزراء زيادة مبلغ الحد الأقصى أو الحد الأدنى لراتب التقاعد وراتب الاعتلال بناء على توصية المجلس .

## المادة (٦٤) :

تلتزم المؤسسة بأداء الحقوق المقررة للمؤمن عليه وفقا لأحكام هذا القانون كاملة ولو ما يقوم صاحب العمل بالتأمين عليه وذلك على أساس مدة الخدمة ومتوسط الأجر ، فإذا قام نزاع حول المدة أو الأجر فيؤدي راتب التقاعد أو الاعتلال أو قيمة التعويض على أساس غير المتنازع عليه من مدة الخدمة ومقدار الأجر ، إلى أن تبث المحكمة بمقدار الراتب أو مقدار التعويض على ألا يقل الراتب في هذه الحالة عن الحد الأدنى المقرر وتقوم المؤسسة بالرجوع على صاحب العمل بجميع المبالغ التي دفعتها بمقتضى أحكام هذه المادة مع فوائد التأخير وغرامات التخلف المنصوص عليها في هذا القانون .

## المادة (٦٥) :

لا يجوز الحجز على المبالغ المستحقة للمؤمن عليه أو المستحقين عنه بمقتضى أحكام هذا القانون إلا لدين النفقة أو لدين المؤسسة ، وبما لا يتجاوز ربع تلك المبالغ ، وتكون الأولوية في المجر لدين النفقة .

## المادة (٦٦) :

تعفى رواتب التقاعد والاعتلال ومبلغ التعويضات التي تدفع بمقتضى أحكام هذا القانون من جميع الضرائب والرسوم .

## المادة (٦٧) :

للمبالغ المستحقة للمؤسسة بمقتضى أحكام هذا القانون حق الامتياز على جميع أموال المدين ، ويكون لها الأولوية على جميع الدين بعد المصروفات القضائية ، وللمؤسسة حق تحصيلها وفقا لقانون تحصيل الأموال الأميرية المعمول به ، ويجوز تبسيطها كلها أو بعضها وفقا للشروط التي يقررها المجلس .

## المادة (٦٨) :

(أ) يسقط بالتقادم حق المؤمن عليه أو المستحقين عنه في المطالبة بالمبالغ المدفوعة منه زيادة عن المقرر قانونا بانقضاء خمس سنوات من التاريخ الذي يعتبر فيه واجبة الأداء ، ويكون أي إجراء تتخذه أية جهة رسمية في مواجهة المؤسسة بالنسبة لحقوق المؤمن عليهم أو المستحقين عنهم قاطعا للتقادم .

(ب) ويسقط حق صاحب العمل في المطالبة باسترداد المبالغ المدفوعة منه زيادة عن المقرر قانونا بانقضاء خمس سنوات من تاريخ دفع تلك المبالغ ، وأما المبالغ المستحقة للمؤسسة بمقتضى هذا القانون فلا يسقط حقها في المطالبة بها إلا بانقضاء خمس عشرة سنة من تاريخ استحقاقها .

## المادة (٦٩) :

إذا انتقلت أموال صاحب العمل إلى الغير بنية صورة من الصور فيكون الشخص الذي انتقلت إليه مسنولا بالتكافل والتضامن مع صاحب العمل السابق عن تأدية جميع حقوق المؤسسة على صاحب العمل السابق ، ويشترط في ذلك أن تكون المسؤولية التضامنية بين الورثة الذين انتقلت إليهم أموال صاحب العمل في حدود ما آل من التركة إلى كل منهم .

## المادة (٧٠) :

للمدير العام أو من ينتدبه خطيا من موظفي المؤسسة حق دخول منشآت العمل أثناء العمل والإطلاع على المستندات والمحركات والوثائق التي تتعلق بتنفيذ أحكام هذا القانون وتثبت لهم صفة الضابطة العدلية في مجال تطبيق أحكامه .

## المادة (٧١) :

(أ) يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز شهرا وبغرامة لا تزيد عن خمسين ديناراً أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أدلى بسوء نية بأى بيانات غير صحيحة للحصول لنفسه أو لغيره على راتب أو تعويض بمقتضى أحكام هذا القانون دون وجه حق ، أو للتهرب من الوفاء بأى حق من حقوق المؤسسة .

(ب) يعاقب كل صاحب عمل يخضع لأحكام هذا القانون بغرامة مقدارها خمسة دنائير عن كل عامل من عماله لم يقم بالاشتراك عنه في المؤسسة ، على ألا يتجاوز مجموع الغرامة على مائتى دينار في المخالفة الواحدة مهما بلغ عدد العمال الذين لم يتم الاشتراك عنهم .

(جـ) يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة دنائير ولا تتجاوز عشرة دنائير كل من يخالف أى حكم آخر من أحكام هذا القانون

## المادة (٧٢) :

تنول إلى المؤسسة جميع المبالغ والغرامات المحكوم بها وفقا لأحكام هذا القانون .

## المادة (٧٣) :

باستثناء ما نص عليه صراحة في هذا القانون :

(أ) تقابل التزامات صاحب العمل في تأمين الشيوخة والعجز والوقاة بمقتضى هذا القانون مكافأة نهاية الخدمة القانونية المقررة وفقا لأحكام قانون العمل المعمول به .

(ب) يلتزم صاحب العمل بداء مكافأة نهاية الخدمة وأية حقوق أخرى مستتقة بمقتضى أى قانون أو نظام أو اتفاق للعاملين لديه أو المستحقين عن المدد السابقة لتطبيق أحكام هذا القانون عند انتهاء خدمة كل عامل فى أى وقت من الأوقات .

## المادة (٧٤) :

(أ) يحتفظ العمال بالحقوق المكتسبة لهم وفق أية أنظمة أو ترتيبات أو اتفاقيات جماعية خاصة بمكافآت نهاية الخدمة إذا كانت تلك الأنظمة أو الترتيبات أو الاتفاقيات تقرر لهم حقوقاً مالية أفضل من مكافأة نهاية الخدمة المقررة بمقتضى قانون العمل ، ولتزم أصحاب العمل بأن يؤدوا للعمال الذين يعملون لديهم الفروق بين تلك الحقوق المالية وبين الاشتراكات التي يترتب عليهم دفعها للمؤسسة بمقتضى أحكام هذا القانون ، وذلك عند انتهاء خدماتهم .

(ب) تبقى سارية المفعول أية أنظمة أو ترتيبات أو اتفاقيات تتعلق بالادخار والتوفير والتأمين الصحي للعمال قبل نفاذ أحكام هذا القانون .

(جـ) المؤمن عليه أو المستحق استخدام الحقوق المالية المنصوص عليها في الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة أو أى جزء منها فى تسديد المبالغ المطلوبة منه بمقتضى هذا القانون لضم مدد الضمة السابقة التي يجوز احتسابها فى راتب التقاعد أو الاعتلال ، كما يجوز للمؤمن عليه الذى له خدمة سابقة لا تقل عن خمس عشرة سنة أن يستخدم مكافأة نهاية الخدمة التي حصل عليها عند انتهاء خدماته لغايات تسديد المبالغ المطلوبة منه لضم مدد خدماته السابقة التي يجوز احتسابها فى راتب التقاعد أو الاعتلال بمقتضى أحكام هذا القانون .

## المادة (٧٥) :

يلغى هذا القانون أحكام أى قانون أو نظام آخر إلى الذى الذى يتعارض فيه مع أحكام هذا القانون .

## المادة (٧٦) :

لمجلس الوزراء إصدار الأنظمة اللدائمة لتنفيذ أحكام هذا القانون ، بما في ذلك الأنظمة الخاصة بالموظفين والمستخدمين والشؤون المالية واللوازم والمطاعن واستثمار أموال المؤسسة .

## المادة (٧٧) :

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

١٩٧٨/٨/٣٠

### الحسين بن طلال

وزير الإعلام  
عفتان أبو عودة

وزير السياحة والآثار  
غالب بركات

وزير العدل  
أحمد عبد الكريم الطراونة

وزير التكوين  
مروان القاسم

رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة وزير التربية  
التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء  
عبد السلام المجالي

وزير الإنشاء والتعمير ووزير  
دولة للشؤون الخارجية  
حسن إبراهيم

وزير العمل  
عصام المجلاني

وزير الأوقاف والشؤون  
والمقدسات الإسلامية  
كامل الشريف

وزير الشؤون البلدية والقروية  
إبراهيم أيوب

وزير الثقافة والشباب  
الشريف فواز شرف

وزير الصناعة والتجارة  
نجم الدين الدجاني

وزير المواصلات  
سميد التل

وزير الداخلية  
سليمان عرار

وزير الصحة  
عبد الرؤوف الروابدة

وزير الأشغال العامة  
سميد بينو

وزير النقل  
علي سحيبات

وزير الزراعة  
حكمت السكاك

وزير المالية  
محمد الدياس



## جدول رقم (١)

### قائمة بالأمراض الصناعية التي يترتب عليها تعويض

وصف المرض	وصف العملية
١- مرض الجعرة الخبيثة ( انثراكس ) . (Anthrax)	معالجة الصوف أو الشعر أو الجلود الخام وجميع الأعمال التي تستدعي الاتصال بالحيوانات المصابة بهذا المرض .
٢- التسمم بالزرنيخ أو ملحقاته .	معالجة الزرنيخ أو مستحضراته أو مركباته .
٣- التسمم بالاسبست .	معالجة أو تصنيع الاسبست أو المواد التي تحتوي عليه .
٤- (١) التسمم بالبنزين ومشتقاته . Benzene	معالجة البنزين أو أى من مشتقاته أو القيام بأية عملية من عمليات صنعها أو تنطوي على استعمالها .
(ب) التسمم ببترو البنزين أو بارا أمينيو البنزين أو مشتقاتهما ( تراينترولين - اثلين وغيرهما أو ملحقاتهما ) . ( Nitro Benzene, Para amino benzene, Tri-nitroline ethylene . )	معالجة النتروبنزين أو أمينو البنزين أو مشتقاتهما أو القيام بأية عملية من عمليات صنعهما أو تنطوي على استعمالهما مع ملحقاتهما .
٥- التسمم بكربون الباييسلفايد أو ملحقاته . ( Carbon - bisulfide )	أية عملية تنطوي على استعمال كربون الباييسلفايد أو مستحضراته أو مركباته .
٦- إصابة عيون عمال الزجاج بالمياه البيضاء . ( Cataract )	أية عملية من عمليات الزجاج تنطوي على التعرض لوهيج الزجاج المذاب .
٧- إصابة العيون بالماء الأزرق نتيجة للتعرض لأشعة المعدن المصهور أو الحمى لدرجة الاحمرار .	أية عملية تنطوي عادة على التعرض للأشعة المنبعثة من المعدن المصهور أو الحمى لدرجة الاحمرار فى أثناء صنع الحديد أو الفولاذ ، بما فى ذلك إعادة تعمية الحديد أو الفولاذ وبرمه .
٨- التقرح بالكروم أو ملحقاته .	أية عملية تنطوي على استعمال حامض الكروميك أو البايكروميت أو الامونيوم ( النشادر ) أو البوتاسيوم أو الصوديوم أو مستحضراتها .
٩- مرض الهواء المضغوط . ( Caisson Disease )	أية عملية تجرى فى الهواء المضغوط

## ( تابع ) جدول رقم (١)

### قائمة بالأمراض الصناعية التي يترتب عليها تعويض

وصف المرض	وصف العملية
١٠- مرض التهاب الجلد الناشئ عن الغبار أو السوائل التي تستخدم في الصناعة (Dermatosis) .	آية عملية ينتج عنها غبار أو سوائل تسبب التهاب الجلد وتكرمه .
١١- (أ) السرطان الظهاري أو تقرح الجلد الناشئ عن الزيت أو القار أو القطران أو الحجر أو الزيت المعدني أو البرافين أو أى منتج مركب من أية مادة من هذه المواد أو راسب من رواسبها .	معالجة أو استعمال الزيت أو القار أو القطران أو الصخر أو الزيت المعدني أو البرافين أو أى منتج مركب من أية مادة من هذه المواد أو راسب من رواسبها .
(ب) تقرح قرنية العين الخارجى الناشئ عن الزيت أو القار أو القطران أو الحجر أو الزيت المعدني أو البرافين أو أى منتج مركب من أية مادة من هذه المواد أو راسبها .	آية عملية تنطوي على استعمال الفلورين أو مستحضراته أو مركباته .
١٢- التسمم بالفلورين .	العناية بأى حيوان من فصيلة الخيل مصاب بمرض السقاوة ومعالجة جثة ذلك الحيوان .
١٣- مرض السقاوة ( الرغام Glanders ) .	معالجة الرصاص أو مستحضراته أو مركباته .
١٤- التسمم بالرصاص أو ملحقاته .	آية عملية تنطوي على استعمال الزئبق أو مستحضراته أو مركباته .
١٥- التسمم بالزئبق .	معالجة المنغنيز أو المواد التي تحتوى على المنغنيز .
١٦- التسمم بالمنغنيز .	آية عملية تنطوي على استعمال الفسفور أو مستحضراته أو مركباته .
١٧- التسمم بالفسفور أو ملحقاته .	آية عملية يستنشق فيها ثانى أكسيد السيليكا .
١٨- تترب الرئة ( سيليكوسس Silicosis )	استعمال الآلات التلغرافية .
١٩- تشنج عمال التلغراف .	آية عملية تجرى في سياق صنع التراكوريتين أو الداياكلورثيلين والدايكلورايد الاثلين وتنطوي على استعمال أى منها .
٢٠- التسمم بترايكروثين أو دايكلورثيلين أو دايكلورايد الاثلين أو ملحقاته .	استعمال أو تداول الانتيموان أو مركباته .
( Trichlorethene, Dichloride ethylene Trichlorethylene )	

## (تابع ) جدول رقم (١)

### قائمة بالأمراض الصناعية التي يترتب عليها تعويض

وصف المرض	وصف العملية
٢٢- التسمم بالكبريت .	استعمال أو تداول الكبريت .
٢٣- التأثير بالنيكل أو ما ينشأ عنه من مضاعفات وقروح .	تحضير أو استعمال أو تداول النيكل أو مركباته .
٢٤- التسمم بثقل أكسيد الكربون .	كل عمل يستدعى التعرض لأول أكسيد الكربون .
٢٥- التسمم بحامض السيانور .	تحضير أو استعمال أو تداول حامض السيانور أو مركباته .
٢٦- التسمم بالكور والبروم أو مشتقاتهما .	تحضير أو استعمال أو تداول الكلور أو البروم أو مركباته .
٢٧- الأمراض والأعراض الناشئة عن الراديويم أو المواد ذات النشاط الإشعاعي أو أشعة (x) أक्स .	كل عمل يستدعى التعرض للراديويم وأية مادة أخرى ذات نشاط إشعاعي أو أشعة (x) أक्स .
٢٨- أمراض الحميات المعية والوبائية .	العمل في المستشفيات المخصصة لمعالجة الحميات المعية والأمراض الوبائية .
٢٩- الأعراض والأمراض الناتجة عن التعرض لتغيرات الضغط الجوي .	كل عمل يستدعى التعرض المفاجئ أو العمل تحت ضغط جوى مرتفع ، أو التدخل المفاجئ في الضغط الجوى ، أو العمل تحت ضغط جوى منخفض لمدة طويلة .
٣٠- التسمم بالبتروول أو غازاته أو مشتقاته ومضاعفاته .	كل عمل يستدعى تداول أو استعمال البترول أو غازاته أو مشتقاته وكذا أى عمل يستدعى التعرض لتلك المواد صلبة كانت أو سائلة أو غازية .
٣١- أمراض تغير الرئة (أ) تغير الرئة ( Pneumoconioses )	أى عمل يستدعى التعرض لغيبار حديث التولد لمادة السيليكا أو المواد التي تحتوى على مادة السيليكا بنسبة تزيد على ٥% كالعامل في المناجم أو المحاجر أو نحت الأحجار أو طحنها أو في صناعة المسنات الحجرية أو تلصيع المعادن بالرمل أو أية عمليات أخرى تستدعى نفس التعرض .
(ب) تغير الرئة بالاسبستوس ( اسبستوسيز ) (Asbestosis )	أى عمل يستدعى التعرض لغيبار الاسبستوس .
(ج) تغير الرئة بغيبار القطن ( بيسينوسيز Bessinosis )	أى عمل يستدعى التعرض لغيبار القطن .

## جدول رقم (٢)

قائمة بالإصابات المهنية وتقدير نسب العجز الذي ينشأ عنها

النسبة المئوية للعجز		الأطراف
شمال	يمين	عضو أو جزء من العضو
		(الأطراف العليا) اليد والساعد والعضد
٨	١٥	فقد سلامة الإبهام
١٢	١٥	فقد سلامة ونصف
٢٠	٢٥	فقد جميع السلاميات
٢٤	٣٠	فقد جميع سلاميات وعظمة مشط الإبهام
١٢	١٥	فقد السبابة
١٠	١٢	فقد الوسطى
٧	٩	فقد البنصر
٦	٨	فقد الخنصر
٣٣	٤٥	فقد الإبهام والسبابة
١٨	٢٢	فقد السبابة والوسطى
١٥	١٨	فقد الوسطى والبنصر
١٨	٢٢	فقد الخنصر والبنصر
٣٠	٤٥	فقد الوسطى والخنصر
٣٣	٤٥	فقد الإبهام والبنصر والوسطى
٢٥	٣٥	فقد البنصر والوسطى والسبابة
٢٧	٣٣	فقد الوسطى والبنصر والخنصر
٣٦	٤٥	فقد السبابة والخنصر والبنصر
٣٦	٤٥	فقد الإبهام والسبابة والخنصر
٣٣	٤٥	فقد السبابة والوسطى والخنصر
٣٣	٤٥	فقد الإبهام والبنصر والخنصر
٤٥	٥٥	فقد الإبهام والسبابة والوسطى والبنصر
٤٥	٥٥	فقد جميع الأصابع ما عدا الإبهام
٤٥	٥٥	فقد جميع الأصابع ما عدا السبابة
٥٥	٦٠	فقد أصابع اليد جميعها .
٦٠	٦٥	فقد اليد جميعها
١٥ - ٥	١٥ - ٥	انكلوز جزئى فى الرسغ
١٨	٢٥	انكلوز تام فى الرسغ
٦٠	٧٠	بتر الساعد أسفل المرفق
٦٦ ٢/٣	٧٥	بتر الساعد من المرفق
٦٦ ٢/٣	٧٥	بتر نصف العضد
٧٥	٨٠	بتر الذراع من الكتف
١٠٠	١٠٠	بتر الذراعين
٤٠ - ٣٠	٥٠ - ٤٠	انكلوز تام فى الكتف

## ( تابع ) جدول رقم (٢)

قائمة بالإصابات المهنية وتقدير نسب العجز الذي ينشأ عنها

النسبة المئوية للعجز		الأطراف
شمال	يمين	عضو أو جزء من العضو
٢٠ - ٢٥	٢٥ - ٢٥	انكسار غير تام في الكتف
٣٥	٣٠	تعود الخلع في الكتف
١٥	٢٥	نقص في حركة الذراع لموازاة الكتف
٥	١٥	نقص في حركة الذراع للدرجة ٣٠
٢٠	٣٠	شلل العضلة الدالية
٢٥	٣٠	شلل العضلة ذات الرأسين
٤٠	٥٠	كسر غير ملتحم بالعضد
٤٠	٥٠	تيبس المرفق مع بسط بدرجة ١٨٠
٣٥	٤٠	تيبس بالمرفق في زاوية ١٥٠
٢٥	٣٠	تيبس بالمرفق في زاوية ٩٠
٤٠	٥٠	مفصل المرفق المفكوك
١٥	٢٥	مرفق لا يتحرك إلا بين درجتين ٩٠ و ١٠٠
٥	١٥	كسر غير ملتحم بالفتحة المرفقية
٤٠	٥٠	كسر في الساعد مع إعاقة تامة في حركتي الكعب والبطح
١٠	١٢	كسر بالاتحاد معيب قليلا بعظم الزند عائق لمفصل الرسغ بمقدار الربع
١٢	١٥	كسر بعظم الزند والاتحاد به عيب شديد وإعاقة الرسغ الثلث
٢٠	٢٥	انكسار الرسغ مع بسط اليد والكعب كامل
		<b>( الأطراف السفلى ) القدم والساق والفخذ</b>
٨	٨	فقد إبهام القدم
١٢	١٢	فقد الإبهام والأصابع التالية
١٢	١٢	فقد جميع الأصابع ما عدا الإبهام
٢٠	٢٠	فقد أصابع القدم جميعها
٢	٢	فقد سلامة واحدة من الإبهام
٢	٢	فقد الأصبع الثاني والثالث أو الرابع أو الخامس
٣٠	٣٠	فقد القدم والأصابع والمشطيات
٢٥	٢٥	عملية ليفرانك
٣٥	٣٥	فقد القدم عملية شويبار
٥٠	٥٠	فقد القدم من الثالث الأخير من الساق وعوابع بعملية بتر
٦٥	٦٥	فقد الساق من مفصل الركبة
٦٦ ٢/٣	٦٦ ٢/٣	فقد الطرف السفلي حتى الثالث الأخير من الفخذ
٧٥	٧٥	فقد الطرف السفلي حتى أسفل المفصل الحرقفي
٨٠	٨٠	فقد الطرف السفلي من المفصل الحرقفي
٥٠	٥٠	تيبس المفصل الحرقفي في وضع مناسب
٣٠	٣٠	كسر عظم الفخذ مع قصر ٦ سم والمفاصل جيدة

## ( تابع ) جدول رقم (٢)

قائمة بالإصابات المهنية وتقدير نسب العجز الذي ينشأ عنها

النسبة المئوية للعجز		الأطراف
يمين	شمال	عضو أو جزء من العضو
١٢	١٢	كسر عظم الفخذ مع قصر ٤ سم
٨	٨	كسر عظم الفخذ مع قصر ٣ سم
٥٠	٥٠	انكلوز الركبة لدرجة ١٠٠
٢٠	٢٥	انكلوز الركبة تتحرك لدرجة ١٢٠ - ١٧٠
١٥	١٥	انكلوز بالركبة تتحرك لدرجة ٩٠ - ١٨٠
٣٠	٣٠	كسر غير ملتحم بالرضفة مع ضعف شديد بالفخذ
٢٠	٢٠	كسر غير ملتحم بالرضفة مع ضعف بالفخذ
٢٥	٢٥	التهاب مفصلي ركبى تشوهى
٥٠	٥٠	كسر غير ملتحم فى الساق
٢٠	٢٠	كسر مزدوج فى الساق بشكل (x)
٢٠	٢٠	انكلوز رسغ القدم فى زاوية قائمة ( أحسن وضع )
٣٣ ١/٣	٣٣ ١/٣	انكلوز رسغ القدم فى زاوية ١٠٠
٥٠	٥٠	انكلوز فى الكعب مع رفع القدم لأعلى
١٥	١٥	القدم المفرطة نتيجة كسر العظام
١٥	١٥	تيبس إبهام القدم مع تعطيل حركة القدم
١٥	١٥	انكلوز فى أصابع القدم فى وضع جيد
٥٠	٥٠	صك تام جنوفاالجـم Genuvalgum
٢٥	٢٥	دوالى مع تقرح
<b>العضلات</b>		
١- فقد جزء من العضلات سواء عضلة واحدة أو عدة عضلات مصحوب بالتصاق متسع مع الجلد أو ماتحته من الأنسجة .		
٢- تمزق كامل أو جزئى لعضلة واحدة .		
٣- تمزق كامل أو جزئى لوتر مصحوب بضمور العضلات		
٣٠	٣٠	(أ) ضمور عضلات الفخذ كلها
٢٠	٢٠	(ب) ضمور عضلات الجزء الأمامى للفخذ
٣٠	٣٠	(ج) ضمور الساق جميعها
١٠	١٠	(د) ضمور عضلات الجزء الأمامى للساق
٤٠	٤٠	(هـ) ضمور عضلات الطرف السفلى
<b>الأعصاب</b>		
<b>شلل نتيجة إصابة أعصاب الأطراف</b>		
٢٥	٣٠	شلل العصب الزندي ( إصابة العصب فى مستوى المرفق )
١٥	٢٠	شلل العصب الزندي ( الإصابة عند اليد )
٤٠	٥٠	شلل العصب الكبيرى ( إصابة العصب أعلى الذراع للعضلة المثثة الرؤوس )

## ( تابع ) جدول رقم (٢)

قائمة بالإصابات المهنية وتقدير نسب العجز الذي ينشأ عنها

النسبة المئوية للعجز		الأطراف
شمال	يمين	عضو أو جزء من العضو
٦٥	٧٥	شلل الثلاثة أعصاب الوسطى والزندى والكعبرى
٨	١٠	شلل عصب تحت اللوح
١٥	٢٠	شلل العصب الدائرى
٥٥	٧٠	شلل تام بأعصاب الطرف العلوى
٥٠	٥٠	شلل تام بأعصاب الطرف السفلى
٣٠	٣٠	شلل العصب الوركى المائضى الوحشى
٣٠	٣٠	شلل العصب الوركى المائضى الأئسى
٦٠	٦٠	شلل العصب الوركى المائضى الوحشى مصحوب بآلم
٤٠	٤٠	شلل العصب الوركى المائضى الوحشى والأئسى
٥٠	٥٠	شلل العصب الفخذى
٥٠	٥٠	التهاب العصب الوركى التام
٢٠	٢٠	شلل العصب الشظوى
		<b>الأوعية الدموية</b>
		١- الإصابة أو المرض إما أن تشفى بالتدخل الجراحى أو ينشأ عنها عاهة تتوقف درجتها على درجة العجز الناشئ عنها .
		٢- انسداد الأوعية الدموية إصابى
		انسداد الشرايين جراحى عدوى
		(أ) ضمور طرف مع تيبس بالمفاصل
		(ب) إصابة أحد الأعصاب
		(ج) هتفرتين بالأطراف
		٣- انسداد الأوردة :
		(أ) أوزيميا مزمنة
		(ب) انسداد بالطرفين السفليين مع أوزيميا مزمنة تؤثر على المشى والوقوف
		<b>دوالى الساقين</b>
		إن وجود الدوالى لا ينشأ عنها عجز يمكن تقدير نسبته المئوية
		<b>مضاعفات الدوالى</b>
		يمكن شفاؤها بتدخل جراحى أو يتسبب عنها :
		قرحة متسعة
		أوزيميا متسعة
٣٠	٢٠	انظر السداد الوريدي

## ( تابع ) جدول رقم (٢)

قائمة بالإصابات المهنية وتقدير نسب العجز الذي ينشأ عنها

النسبة المئوية للعجز		الأطراف عضو أو جزء من العضو
		<b>الدماغ</b>
٪١٥	٥	فقد شعر فروة الرأس
٪٢٠	٥	فقد عظمي يشمل الصفيحة الخارجية والداخلية اتساعه أصغر من مساحة ٥ سم <sup>٢</sup>
٪	٨	فقد عظمي ٢ سم <sup>٢</sup>
٪١٠	٨	فقد عظمي ٢,٥ × ٢ سم <sup>٢</sup>
٪١٢	١٠	فقد عظمي ٣ × ٢ سم
٪٢٠	١٠	فقد عظمي ٣ × ٤ سم
٪٢٠	١٠	فقد عظمي ٤ × ٤ × ٤ سم
٪٤٠	٢٠	فقد عظمي أكبر اتساعاً من مساحة ٥ سم <sup>٢</sup> وشاملاً صفيحتي العظام الداخلية والخارجية مع وجود نبضات المخ .
٪٢٠	٥	إصابة الدماغ مصحوبة أو غير مصحوبة بكسر بعظام الرأس مع صدأ ع ويعض لعنسة في الكلام وأعراض دماغية
٪	١٠٠	إصابة الدماغ مثل السابقة - ولكن مع بعض نقص في القوى العقلية
٪	١٠٠	قد تصل إلى درجة الجنون العام
٪٨٠	٤٠	نوبات صرعية متعددة
٪٣٠	٢٠	نوبات صرعية قليلة أو نادرة
٪	٧٠	<b>شلل الطرفين العلويين</b>
٪	٦٠	شلل تام بالذراع الأيمن
٪	٦٠	شلل تام بالذراع الأيسر
٪٥٠	٢٠	شلل غير تام بالذراع الأيمن
٪٣٠	١٥	شلل غير تام بالذراع الأيسر
٪		<b>شلل الطرفين السفليين</b>
٪٤٠	٢٠	شلل الطرف السفلي مع القدرة على المشي
٪١٠٠	٧٠	شلل نصفي عام مصحوب بتوتر العضلات
٪٦٠	١٠	شلل نصفي غير تام أو غير مصحوب بتوتر العضلات
٪٦٠	١٨	شلل نصفي أيمن غير تام
٪٤٠	٨	شلل نصفي أيسر غير تام
٪٨٠	٦٠	أفازيا واضحة
٪	١٠٠	أفازيا مع شلل نصفي غير تام
٪٣٠	١٠	أفازيا بسيطة
٪	١٠٠	نزف مخي مصحوب بشلل نصفي غير قابل للشفاء
٪٦٠	٤٠	ارتجاج دماغي مع دوخة
٪٦٠	٣٠	خراج بالغ مع صداع شديد وصرع
٪٦٠	٢٠	رض بالدماغ مصحوب أو غير مصحوب بكسر بالجمجمة مع دوخة وطنين وصداع وتغييرات في الوظائف العقلية .

## ( تابع ) جدول رقم (٢)

قائمة بالإصابات المهنية وتقدير نسب العجز الذي ينشأ عنها

الانحراف		النسبة المئوية للعجز
عضو أو جزء من العضو		
مرض عقلي حاد		١٠٠ /
مرض عقلي مزمن		٨٠ /
<b>المرض العقلي الإصابى عقب الارتجاج الدماغى أو إصابة بالمخ :</b>		
١- تستدعى علاج المصاب بمستشفى الأمراض العقلية		١٠٠ /
٢- لا تستدعى علاجه أو مراقبته		٨٠ /
٣- حالة ذات أعراض مناخلوليا أو عتاهة		١٠٠ /
ارتعاشات انفعالية		١٠ /
ارتعاشات نتيجة ارتجاج المخ		٢٠ /
ميل العنق التشنجى		٢٠ /
<b>العينان</b>		
<b>ضعف فى قوة إبصار العين لغاية الثلث</b>		
١- فقد الإبصار غير قابل للعلاج		
يدخل فى هذا الباب انعدام أو ضمور مقلة العينين - العتامات المتسببة عن أثر الالتئام شاملة أنظب القرنية - الضمور التام للعصب البصرى - التلف الناشئ عن أثر الالتئام بالعصب الخلقى للمشيمة الشبكية وانفصال الشبكية ٩٠		
ويعتبر من الناحية العملية فاقد الإبصار عندما لا يتعدى الإبصار المركزى نصف متر أى يمكن تمييز أصابع اليد على مسافة نصف متر ويكون ميدان النظر أقل من نصف متر أو منعما من الناحية الأخرى .		
٢- فقد إبصار إحدى العينين مع سلامة العين الأخرى :		
يجب أن تميز حالات فقد الإبصار بدون تلف ظاهر وحالات التشويه ( استئصال أو ضمور مقلة العين وعبة متسمة ) .		٢٥ /
(أ) فقد الإبصار بدون تشويه ظاهر		
(ب) استئصال مقلة العين أو ضمورها مع تشويه ظاهر لا يمنع من وضع عين صناعية .		٢٠ /
(جـ) استئصال مقلة العين مع أثر التئام يمنع من وضع عين صناعية		٤٠ /
٣- الإبصار المركزى - نقص أو فقد ميدان النظر بالعينين :		
١- ضيق ميدان النظر إلى ٢٠ درجة		
(أ) لعين واحدة		صفر /
(ب) عينين		٢٠ /
٢- ضيق ميدان النظر لأقل من ١٠ درجات :		١٠ /
(أ) فى عين واحدة		١٠ /
(ب) فى عينين		٧٠ /

## (تابع ) جدول رقم (٢)

قائمة بالإصابات المهنية وتقدير نسب العجز الذي ينشأ عنها

النسبة المئوية للعجز		الأطراف
شمال	يمين	عضو أو جزء من العضو
		٣- اسكوتوما ( Scotoma ) مركزية حسب اتساعها :
٢٠٪	١٥	(أ) عين واحدة
١٠٠٪	٧٠	(ب) عيني
		٤- فقد النصفين المتماثلين (Hemoahapia) .
		في ميدان النظر : مع الاحتفاظ بقوة الإبصار المركزية .
		(أ) فقد ميدان النظر الرأسي :
/	٢٥	(١) نصف الميدان المتماثل أيمن وأيسر بالعينين .
/	١٠	(٢) فقد ميدان النظر الأتفي
/	٤٠	(٣) فقد نصف ميدان النظر الصدغي
/	٤٠	(ب) فقد ميدان النظر الأفقي علوي
/	٥٠	سفلي
/	١٠	للربع
/	٢٥	(ج) ازدواج البصر ( Diplopia )
		إصابات أخرى بالعينين :
		١- شلل للتكيف وشلل العضلة القابضة للقرنية :
١٠٪	- ٥٪	(أ) الشلل الداخلي التكيفي للعين الواحدة
٢٠٪	- ١٠٪	(ب) الشلل الداخلي التكيفي للعينين
		٢- كتاركتا إصابية
	١٠٪	عندما تكون قوة إبصار العين أقل من السليمة مما يسبب عدم اندماج صورتين يزداد بحيث لا تتعدى درجة العاهة ٢٥٪ يمثل العاهة المتخلفة عن فقد إبصار العين الواحدة فمثلا :
		(أ) قوة إبصار العين اليمنى السليمة ٦/٦
		وقوة إبصار العين اليسرى بعد العملية ٦/٦ إلى ٦/١٢
		ب + ١٠ ديبليتر تتكون العاهة
/	١٠	(ب) قوة إبصار العين اليسرى السليمة
/	٢٥	وقوة إبصار العين اليسرى بعد العملية ٦/٦٠ أو أقل فتكون العاهة وإن خلع العدسة أو نزع داخل العين أو انفصال الشبكية قابل للتغيرات والتطورات وذلك تقدر العاهة حسب درجة الإبصار
٢٠٪	- ١٠	فقد العدسة في عين واحدة
٤٠٪	- ٢٠	فقد العدستين معا
		عظم الحجاج :
		(أ) تلف عظم الحجاج وبعض محتوياته ( مقلة العين والجيوب حولها والحفرة الأنفية ) مصحوب بتشو لا يمكن إصلاحه أو وضع عين صناعية .
٧٠٪	- ٥٠	(ب) الأعصاب المحركة
/	٢٥	شلل عضلة أو أكثر نتج عنه ازدواج البصر

## ( تابع ) جدول رقم (٢)

قائمة بالإصابات المهنية وتقدير نسب العجز الذي ينشأ عنها

النسبة المئوية للعجز		الأطراف
شمال	يمين	عضو أو جزء من العضو
		(ج) أعصاب الحساسية :
٪٢٠	١٥-	التهاب بأطراف الأعصاب مع خزل أو تقلص عضلات الوجه مصحوبة بالعم
٪٣٠	١٠-	(د) شلل العصب التوأمي الثلاثي ( العصب الخامس )
٪٦٠	٢٠-	(هـ) تغيرات الأوعية الدموية - انيوريزم وأورام نابضة بالحجاج الجفون
		١- انحراف حافة الجفن ( للداخل أو الخارج ) أو الشعرة أو أثر الالتئام الرديئة أو
		التصاق الملتحمة الجفنية بملتحمة المقلة سواء كانت كلية أو جزئية حسب
٪١٠	صفر -	اتساعها .
		٢- عدم القدرة على غلق جفني العينين بسبب شلل العصب الوجهي .
٪٢٠	١٠-	(أ) عين واحدة حسب المضاعفات
٪٥٠	٣٠-	(ب) عينتين حسب المضاعفات
		المسالك الدمعية :
		زيادة التدميع :
٪٢٠		ناسور دمعي مع إصابات متسمة بالعظم من ناحية
٪٤٠		من ناحيتين
		<b>الأنف</b>
		<b>التشويه</b>
	٪١٥	كسر عظم الأنف مع ضيق الخياشيم
٪٤٠	٢٠-	فقد الأنف بدون ضيق الخياشيم
	٪١٠	فقد أرنبه الأنف
٪٢٠	١٠-	فقد جزئي بالأنف بدون ضيق الخياشيم
٪٥٠	٢٠-	فقد بالأنف مصحوب بضيق الخياشيم
		ضيق الأنف بدون فقد
٪٢٥	٥-	١- إذا لم يعالج الضيق تتراوح درجة العجز ما بين
٪	٥-	٢- شلل تام بعصب الشم دون إصابات ظاهرة بأعلى الحفرة الأنفية
		<b>الأذن</b>
		<b>الأذن الخارجية :</b>
	٪٥	فقد أو تشويه بصيوان الأذن بدون إصابة المجرى السمعي
	٪٥	أذن واحدة
	٪١٠	أذنان
		فقد بصيوان الأذن مصحوب بضيق المجرى السمعي :
		يضاف لدرجة العجز المنوره عنها بعاليه درجة العجز بسبب ضعف السمع أو انعدامه

## ( تابع ) جدول رقم (٢)

قائمة بالإصابات المهنية وتقدير نسب العجز الذي ينشأ عنها

النسبة المئوية للعجز	الأطراف عضو أو جزء من العضو
<p>١٠٪ - ٥٪</p> <p>٤٠٪ - ١٥٪</p> <p>٣٠٪</p> <p>٦٠٪</p> <p>٥٠٪ - ٣٠٪</p> <p>٥٠٪ - ٣٠٪</p> <p>٣٠٪ - ١٠٪</p> <p>١٥٪</p> <p>٣٠٪</p>	<p><b>الاذن الوسطى</b></p> <p>صمم غير كامل : من ناحية واحدة</p> <p>من الناحيتين</p> <p>صمم كامل : من ناحية واحدة</p> <p>من الناحيتين</p> <p>صمم كامل من ناحية وغير كامل من الناحية الأخرى</p> <p>التهاب عظمى نخاعى</p> <p>التهاب عظمى نخاعى قيحي بالصدغى مصحوب بناسور فإذا لم يشف بتدخل جراحى يراعى تقرير العاهة حسب درجة الالتهاب العظمى النخاعى</p> <p>التهاب عظمى زرنى بالصدغى</p> <p>الدوخة الشديدة المستمرة</p> <p>صمم أذن واحدة</p> <p>صمم أذن وحيدة</p>
<p>صفر ٪ - ٥٪</p> <p>١٠٪</p> <p>٣٥٪</p> <p>١٥٪</p> <p>٥٠٪ - ٤٠٪</p>	<p><b>الأسنان</b></p> <p>فقد لغاية ثلاثة أسنان</p> <p>فقد نصف الأسنان مع إمكان تركيب طقم صناعى</p> <p>فقد نصف الأسنان مع عدم إمكان تركيب طقم صناعى</p> <p>فقد الأسنان جميعها مع إمكان تركيب طقم صناعى</p> <p>فقد الأسنان جميعها ، مع عدم إمكان تركيب طقم صناعى</p>
<p>٩٠٪ - ٨٠٪</p> <p>٩٠٪</p> <p>٨٠٪ - ٦٠٪</p>	<p><b>الوجه</b></p> <p>تشوهات الوجه :</p> <p>إصابة الفك العلوى وتشوه الأنف ( حسب حالة الأنسجة الرخوة )</p> <p>إصابة الفك العلوى مع تشوه الوجه</p> <p>إصابة الفك السفلى بكماله أو عندما لا يبقى خلاف</p> <p>الفرع الصاعد مع تشوه الوجه</p>
<p>٥٠٪ - ٤٠٪</p> <p>٢٠٪ - ١٠٪</p> <p>٣٠٪ - ١٠٪</p> <p>صفر ٪ - ١٠٪</p> <p>٥٠٪ - ٣٠٪</p> <p>٢٠٪ - ١٠٪</p>	<p><b>الفك العلوى</b></p> <p>المضغ غير ممكن</p> <p>المضغ ممكن ولكنه محدود</p> <p>فقد بسقف الحلق</p> <p>فقد بسقف الحلق يتحسن بالعلاج الجراحى</p> <p>فقد بسقف الحلق متصل بالحفرة الأنفية مع تشوه بالوجه</p> <p>فقد بسقف الحلق متصل بالحفرة الأنفية يتحسن بالعلاج</p>

## ( تابع ) جدول رقم (٢)

قائمة بالإصابات المهنية وتقدير نسب العجز الذي ينشأ عنها

النسبة المئوية للعجز	الأطراف عضو أو جزء من العضو
٣٠٪ - ٤٠٪	فقد بسقف الحلق متصل بالحفرة الأنفية وجيب الهواء الفكى
	<b>الفك السفلى</b>
٤٠٪ - ٦٠٪	المضغ غير كاف أو غير ممكن
١٠٪ - ٥٠٪	المضغ ممكن نوعاً
٣٠٪ - ٧٠٪	خلع بالمفصل الفكى الصدغى ولا يمكن رده
١٠٪ - صفر / ٢٠٪	خلع بالمفصل الفكى الصدغى يتحسن بالعلاج
٢٠٪	ضيق الفم بسبب انكسار الفكين
٢٥٪	ضيق الفم بسبب انكسار الفكين بحيث لا يتناول غير السوائل
	<b>اللسان</b>
١٠٪ - ٤٠٪	بتر اللسان حسب اتساعه والاتصاقات وحالة الكلام
١٠ - ٤٠	ناسور لغابي لم يتحسن بالعلاج الجراحى
	<b>العمود الفقري</b>
٢٠٪ - ٥٠٪	انحراف الرأس والجزع
٣٠٪ - ٥٠٪	سكوايوز أو لريوز أو كيفوز مع قيد الحركات
٣٠٪ - ١٠٪	بروز أو انخساف موضعى مصحوب بالآلام وقيد بالحركات
١٠٠٪ - ٧٠٪	شلل الطرفين السفليين
٣٠٪ - ٧٠٪	شلل الطرفين السفليين غير كامل والمشي غير ممكن
٤٠٪ - ٣٠٪	شلل الطرفين السفليين غير كامل والمشي ممكن بهكاز أو عصا
٨٠٪ - ٤٠٪	التهاب عظمى مفصلى تشوهى
٦٠٪ - ٢٠٪	التهاب عظمى مفصلى تشوهى مع تيبس مفاصل الفقرات وصعوبة التنفس
٥٠٪ - ٢٠٪	التهاب عظمى نخاعى بالفقرات مع سلامة النخاع الشوكى
٥٠٪ - ٢٠٪	مرض بوت غير مصحوب بخراج لرنى
٧٠٪ - ٥٠٪	مرض بوت مصحوب بخراج لرنى
٧٠٪ - ٥٠٪	تكيف الحبل الشوكى
٨٠٪ - ١٠٪	ضمور العضلات المترد
٧٠٪ - ٦٠٪	تليف الجهاز العصبى المركزى المنتشر
	<b>العوض</b>
٢٠٪ - ١٠٪	آلام مع صعوبة المشى والحركة
٤٠٪ - ٢٠٪	قصر الطرف السفلى وانحراف بمحوره

(تابع ) جدول رقم (٢)

قائمة بالإصابات المهنية وتقدير نسب العجز الذي ينشأ عنها

النسبة المئوية للعجز	الأطراف عضو أو جزء من العضو
<p>١٠٪ / ٣٠٪ ٤٠٪ / ٦٠٪</p>	<p><b>العنق</b> انثناء العنق للأمام نتيجة شد العضلات أو أثره التام ملتصقة انثناء العنق بحيث تصل التقن لأعلى عظم القص</p>
<p>٥٪ / ٢٠٪ ١٠٪ / ٣٠٪ ٤٠٪ / ٦٠٪ ٢٠٪ / ٦٠٪ ٥٠٪ / ٩٠٪ ١٠٠٪ / ١٠٠٪</p>	<p><b>الحنجرة</b> ضيق الحنجرة : بحة الصوت ضيق التنفس عقب المجهود ضيق التنفس بدون إجراء المجهود ضيق التنفس يستدعى وضع أنبوبة حنجرة بحة بالصوت مصحوبة بضيق تنفس درن الحنجرة انعدام الصوت مع تلف محدود بالأوتار الصوتية صعوبة البلع مع أو بدون انعدام الصوت ضيق التنفس والحنجرة مع فتحة حنجرية</p>
<p>١٠٪ / ٣٠٪ ٢٠٪ / ٥٠٪ ١٠٪ / ٣٠٪ ١٥٪ / ٤٠٪ ٦٠٪ / ٦٠٪</p>	<p><b>الطلق</b> ضيق الطلق السفلي والبلعوم : ضيق الطلق يعيق البلع ضيق البلعوم ناسور البلعوم مصحوب بضيق غير قابل للشفاء بجراحة ضيق أو انسداد الطلق العلوي : برزخ حلقى بلعومي من التصاق سقف الطلق بالجدار الخلفي برزخ حلقى مصحوب بصمم</p>
<p>١٠٪ / ٢٠٪ صفر٪ / ٢٠٪</p>	<p><b>القفص الصدري</b> كسر عظم القفص غير مصحوب بإصابة خشوية كسر ضلع</p>
<p>١٠٪ / ٢٠٪ ٣٠٪ / ٧٠٪ ٧٠٪ / ٩٠٪</p>	<p><b>الرئتان</b> الدرن الرئوي : درن رئوي نتيجة عدوى مهنية أو عقب إصابة : الحالات البسيطة الحالات المتوسطة الحالات المتقدمة</p>

## (تابع ) جدول رقم (٢)

قائمة بالإصابات المهنية وتقدير نسب العجز الذي ينشأ عنها

النسبة المئوية للعجز	الأطراف عضو أو جزء من العضو
<p>٩٠٪</p> <p>٢٠٪</p> <p>٣٠٪</p> <p>٢٠٪</p> <p>٥٠٪</p>	<p><b>التهاب الشعبى المزمن :</b></p> <p>التهاب شعبي مزمن - مضاعف بانفزيما وقشل القلب وريو</p> <p>التهاب شعبي بسيط</p> <p>ارتشاح بلورى بسيط</p> <p>انسكاب دموى بلورى</p> <p>انسكاب صديدى بلورى</p>
<p>١٠٪</p> <p>٢٠٪</p> <p>٨٠٪</p> <p>٣٠٪</p> <p>٤٠٪</p>	<p><b>القلب والأورطى</b></p> <p>التصاق بقشاء القلب أو إصابة بصمام القلب أو التهاب بعضلات القلب :</p> <p>والقلب متكافئ</p> <p>مع أعراض ظاهرة</p> <p>مع عدم تكافؤ القلب</p> <p>تأثير القلب والكليتين نتيجة حدوث عدوى أو تسمم</p> <p>أنيورزم الأورطى</p>
<p>٣٠٪</p> <p>٥٠٪</p> <p>١٠٪</p> <p>٥٠٪</p> <p>٢٠٪</p> <p>٤٠٪</p> <p>٧٠٪</p>	<p><b>المعدة :</b></p> <p>قرحة مزمنة</p> <p>قرحة مزمنة مصحوبة بضيق اليواب وتمدد المعدة ونجافة</p> <p>قرحة مزمنة مع التصاقات مؤلمة .</p> <p>قرحة مزمنة مع ناسور معدى لم يسعف بالعلاج الجراحى</p> <p>قرحة مزمنة مع ناسور بالأمعاء الدقاق لم تشفى بالعلاج - ناسور ضيق</p> <p>قرحة مزمنة مع ناسور بالأمعاء - ناسور متسع فى البطن منخفض</p> <p>قرحة مزمنة مع ناسور بالأمعاء - ناسور فى وضع مرتفع</p>
<p>٢٠٪ -</p> <p>٣٠٪ -</p> <p>٨٠٪ -</p> <p>١٠٪ -</p> <p>٢٠٪ -</p> <p>٢٠٪ -</p>	<p><b>ناسور بالأمعاء الغلاظ لم يشف بالعلاج الجراحى</b></p> <p>١- ناسور ضيق / يسمح بخروج الغاز وبعض السوائل</p> <p>٢- ناسور يسمح بخروج بعض مواد برازية والتبرز عادى</p> <p>٣- شرج صناعى / يخرج منه جميع محتويات الأمعاء والتبرز معلوم</p> <p>ناسور شرجى حسب موضعه خارج أو داخل العضلة العاصرة</p> <p>مع عدم القدرة على حجز البراز أو احتباس المواد البرازية نتيجة إصابة العضلة العاصرة</p> <p>مع عدم إصابة العضلة العاصرة أو فتحة الشرج مصحوب أو غير مصحوب بسقوط الشرج</p> <p>مع التهاب معوى</p>

( تابع ) جدول رقم (٢)

قائمة بالإصابات المهنية وتقدير نسب العجز الذي ينشأ عنها

النسبة المئوية للعجز	الأطراف عضو أو جزء من العضو
٢٠٪ - ٥٠٪	مع دستتاريا مؤقتة
٣٠٪ - ٧٠٪	مع التهاب بريتوني درنى
	<b>الفتق الإصابى</b>
٢٠٪ - ١٠٪	١- فتق إربى
٣٠٪ - ١٠٪	٢- فتق فخذى
٣٠٪ - ٢٠٪	٣- فتق مزوج
٢٠٪ - ١٠٪	٤- فتق سرى
	<b>جدار البطن</b>
٣٠٪ - ١٠٪	أثره التنام مصحوبة بفتق
٢٠٪ - ١٠٪	أثره التنام مصحوبة بفتق محبوس
٦٠٪ - ٣٠٪	أثره التنام مصحوبة بفتق ( بفتق جراحى )
٤٠٪ - ١٠٪	فتق أو تفتق ( Eventration ) بدون أثره التنام
٢٠٪ - ١٠٪	فتق جراحى ( Incisional Hernia )
٢٠٪	فتق جراحى بطنى مصحوب أو غير مصحوب بشلل جزئى لعضلات البطن
	<b>الكبد</b>
٦٠٪ - ٢٠٪	ناسور مرارى أو صديدي إصابى أو عقب جراحة
	<b>الطحال</b>
٥٠٪ - ٢٠٪	استئصال الطحال
	<b>المسالك البولية</b>
٣٠٪ - ١٠٪	التهاب بإحدى الكليتين
٥٠٪ - ٤٠٪	التهاب بإحدى الكليتين مع التهاب بحوض الكلية
٨٠٪ - ٥٠٪	التهاب كلوى بسبب عدوى أو تسمم
٨٠٪ - ٥٠٪	التهاب بحوض الكليتين
	استئصال الكلية
٧٠٪ - ٦٠٪	استئصال الكلية مصحوب بفتق جراحى
٦٠٪ - ٤٠٪	ناسور بطنى بولى
	ناسور بالحالب
١٠٪ - ٥٪	كلية متحركة
	درن بكلية واحدة
٨٠٪ - ٦٠٪	درن بالكليتين

## ( تابع ) جدول رقم (٢)

قائمة بالإصابات المهنية وتقدير نسب العجز الذي ينشأ عنها

النسبة المئوية للعجز	الأطراف عضو أو جزء من العضو
٢٠٪ - ٣٠٪	درن بالمثانة مع سلامة الكليتين
	<b>المثانة</b>
٤٠٪ - ٥٠٪	التصاق جدار المثانة بالارتفاق العاني بسبب كسر
٥٠٪	ناسور أسفل منطقة العانة
٥٠٪	ناسور بولوى
٧٠٪	ناسور مثانى معوى
٥٠٪ - ٩٠٪	ناسور مثانى شرجى
٣٠٪ - ٤٠٪	التهاب مثانى مزمن إصابى أو نتيجة إدخال مجس متكرر أو جرح بالمثانة استدمى
٥٠٪	تثبيت قسطره
٧٠٪ - ٩٠٪	التهاب مثانى مع التهاب بهوض كلية واحدة
٤٠٪	التهاب مثانى مع التهاب بهوض كليتين
٢٠٪	انحباس كلى بالبول نتيجة إصابة الخناق الشوكى
٥٠٪ - ٩٠٪	انحباس جزئى بالبول
٢٠٪ - ٣٠٪	انحباس جزئى بالبول مصحوب بالتهاب كلية واحدة أو كليتين
	عدم القدرة على حجز البول
	<b>قناة مجرى البول الخلطى</b>
٩٥٪	ضيق كامل نتيجة تمزق قناة مجرى البول الخلطى
٦٠٪	ضيق نتيجة تمزق جزئى
٢٠٪ - ٤٠٪	ضيق يمكن توسيعه بعملية جراحية
٦٠٪ - ٨٠٪	ضيق مصحوب بناسور متصل ما بين الشرج وقناة مجرى البول
٨٠٪ - ٩٠٪	ضيق مصحوب بانعدام العضلة العاصرة للشرج وعدم القدرة على حجز البراز
	<b>قناة مجرى البول الامامى</b>
٢٠٪ - ٣٠٪	ضيق إصابى يمكن توسيعه
٣٠٪ - ٤٠٪	ضيق يصعب توسيعه
٣٠٪	ناسور بولوى
٧٠٪	انعدام قناة مجرى البول الامامى مع فتحة بالعجان
٤٠٪	انعدام قناة مجرى البول الامامى مع فتحة ما بين السرة والعانة
	<b>أعضاء التناسل</b>
٦٠٪	فقد القضيب
٧٠٪	فقد القضيب مع ضيق بفتحة مجرى البول
٣٠٪	انعدام جزئى بالجسم الإسفنجى

## (تابع ) جدول رقم (٢)

قائمة بالإصابات المهنية وتقدير نسب العجز الذي ينشأ عنها

النسبة المئوية للعجز	الأطراف عضو أو جزء من العضو
صفر %	أثر التثام بالقضيب لا تمنع الانتصاب
٢٥ %	فقد ثمرة القضيب
٩٠ %	فقد القضيب مع قناة مجرى البول الأمامى والسفلى مع الخصيتين
١٠ %	فقد خصية مع مظاهر نقص الهرمونات
١/٣ - ٢٣ %	فقد خصية قبل البلوغ
٢٠ %	فقد خصية لغاية سن الأربعين
١٠ %	فقد خصية فى سن ٤٠ - ٦٠ سنة
٦٠ %	فقد خصيتين للمراهق
٢٥ %	فقد خصيتين للبالغ
١٠ %	فقد خصيتين بعد سن الستين
١٠ %	قيلة مائية حسب الحجم والمضاعفات
١٠ % - ١٥ %	قيلة دموية إصابية
١٠ % - ١٥ %	درن البرنج وخصية واحدة
٢٠ % - ٤٠ %	درن البرنج وخصيتين
٤٠ % - ٥٠ %	درن البرنج من ناحية أو ناحيتين مع إصابة البروستاتا والحوصلة المنوية
٣٠ %	فقد الرحم
٢٠ %	تغيير فى وضع الرحم
صفر % - ٥٠ %	سقوط الرحم أو المهبل حالة خفيفة
	<b>أثر التثام مقيدة لحركة الطرف العلوى :</b>
٣٠ - ٢٥ %	العضد ملتصق بالجسم
٣٠ - ٢٠ %	الكب ١٠ درجات إلى ٤٥ درجة
١٥ %	الكب من ٤٥ درجة إلى ٩٠ درجة
٨ %	الكب لغاية ٩٠ درجة ولكن مع عدم القدرة على رفع الذراع أثر التثام المرفق مقيدة
	حركة البسط
٨ %	لزائوية ١٣٥ درجة
١٥ %	لزائوية ٩٠ درجة
٢٥ %	لزائوية ٤٥ درجة
٤٠ %	لأقل من ٤٥ درجة يكون الساعد فى حالة شئ لزائوية حادة أثرة التثام بخلفية الركبة
	مقيد حركة البسط
١٠ %	من ١٣٥ إلى ١٧٠ درجة
٣٠ %	من ٩٠ إلى ١٣٥ درجة
٦٠ %	من ٩٠ درجة أو أقل
٤٠ %	وأثرة التثام براحة القدم محدثة انحراف حافظه حسب الاتساع
٢٥ %	أثرة التثام مؤلمة ومقرحة حسب الموضع والاتساع

## ( تابع ) جدول رقم (٢)

قائمة بالإصابات المهنية وتقدير نسب العجز الذي ينشأ عنها

النسبة المئوية للعجز	الأطراف عضو أو جزء من العضو
٢٠٪ / ٣٠٪	التهاب نخاعي عظمي مزمن ناسور واحد أو متعدد ومتكرر التهاب عظمي درني : التهاب عظمي مع ناسور حسب الموضع
٢٠٪ / ٤٠٪	الأورام غدد درنوية :
٢٠٪ / صفر ٪	١- غدد درنوية متفحكة محدثة مضضاً وألاماً بسيطة
٢٠٪ / ٤٠٪	٢- غدد درنوية متفحكة مصحوبة بنواسير الأورام الخبيثة :
٩٠٪ / ٤٠٪	تقدر العاهة حسب العجز الناشئ من التداخل الجراحي العلاجي بسبب بتر الأصابع أو طرف أو يمصب انتكاس الحالة عقب العملية أو عدم إمكان إجراء العملية
٥٠٪ /	الزهري : الزهري كمرض مهني
	مبادئ عامة يراعى عند تقدير النسب المئوية لدرجات العجز الناشئة عن الإصابات أن هذا التقدير يختلف باختلاف عدة عوامل ، وهي : ١- سن المصاب . ٢- المهنة أو الحرفة . ٣- وجود حالة مرضية سابقة بالعضو المصاب . ٤- المعامات المصحوبة بتشويه ينص في القرار الصادر أن هذه النسبة قاصرة على العاهة دون التشويه .

## جدول رقم (٢)

بتحديد المبالغ المستحقة عن مدد الخدمة السابقة التي تحسب في المعاش

المبلغ المقابل لكل سنة من الخدمة المحسوبة في المعاش ولكل ١٠ دنانير من الأجر الشهري	السن	المبلغ المقابل لكل سنة من الخدمة المحسوبة في المعاش ولكل ١٠ دنانير من الأجر الشهري	السن
١٠,٩٢٠	٤٢	١٠,٥٠٠	٢٠ فأقل
١١,٠٦٠	٤٣	١٠,٥٠٠	٢١
١١,٢١٠	٤٤	١٠,٥٠٠	٢٢
١١,٣٧٠	٤٥	١٠,٥٠٠	٢٣
١١,٥٣٠	٤٦	١٠,٥٠٠	٢٤
١١,٧١٠	٤٧	١٠,٥٠٠	٢٥
١١,٩٠٠	٤٨	١٠,٥٠٠	٢٦
١٢,١١٠	٤٩	١٠,٥٠٠	٢٧
١٢,٣٢٠	٥٠	١٠,٥٠٠	٢٨
٢٢,٥٥٠	٥١	١٠,٥٠٠	٢٩
١٢,٧٩٠	٥٢	١٠,٥٠٠	٣٠
١٣,٠٥٠	٥٣	١٠,٥٠٠	٣١
١٣,٣٣٠	٥٤	١٠,٥٠٠	٣٢
١٣,٦٣٠	٥٥	١٠,٥٠٠	٣٣
١٣,٩٥٠	٥٦	١٠,٥٠٠	٣٤
١٤,٢٦٠	٥٧	١٠,٥٠٠	٣٥
١٤,٦٧٠	٥٨	١٠,٥٠٠	٣٦
١٥,٠٨٠	٥٩	١٠,٥٠٠	٣٧
١٥,٦٣٠	٦٠	١٠,٥٠٠	٣٨
		١٠,٥٨٠	٣٩
		١٠,٦٩٠	٤٠
		١٠,٨٠٠	٤١

### ملاحظات :

- في حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة.
- يحسب المبلغ المستحق على المؤمن عليه على أساس سنه وأجره في تاريخ انتفاعه بهذا القانون .
- (ج) يقرب رأس المال المحسوب وفقا لهذا الجدول في جميع الحالات إلى أقرب دينار صحيح .

**جدول رقم (٤)**  
**المستحقون للمعاش وأنصبتهم**

رقم الحالة	المستحقون	الانصبة المستحقة في المعاش		
		الأرامل	الأولاد	الوالدان
١	أرملة أو أرامل أو زوج مستحق وأكثر من ولد	( نصف )	( نصف )	
٢	أرملة أو أرامل أو زوج مستحق وولد واحد ووالدين	( نصف )	( ثلث )	سدس للواحد أو الاثنين
٣	أرملة أو أرامل أو زوج مستحق	( نصف )	( ثلث )	
٤	أرملة أو أرامل أو زوج مستحق وأكثر من ولد ووالدين مستحقين	( ثلث )	( نصف )	سدس للواحد أو الاثنين
٥	أرملة أو أرامل أو زوج مستحق ووالدين مع عدم وجود أولاد	( نصف )		سدس لكل منهما
٦	أكثر من ولد ووالدين مع عدم وجود أرملة أو زوج مستحق		ثلاثة أرباع	سدس للواحد أو الاثنين
٧	ولد واحد ووالدين مع عدم وجود أرملة أو زوج مستحق		( نصف )	سدس لكل منهما
٨	والدين مع عدم وجود أرملة أو زوج مستحق			ثلث للواحد أو الاثنين
٩	أخ أو أخت مع عدم وجود أرملة أو زوج مستحق ولا أولاد .			
١٠	أكثر من أخ أو أخت مع عدم وجود أرملة أو زوج مستحق ولا أولاد ولا والدين .			
				ثلث بالتساوي

**ملاحظات :**

١- في حالة زواج أو وفاة أرملة بعد استحقاقها معاشا يتولى نصيبها إلى أولاد صاحب المعاش الذي يتقاضون معاشات وقت زواجها أو وفاتها ويوزع بينهم بالتساوي ، ويشترط ألا يجاوز مجموع المستحق لهم النسب الموضحة بالحالة رقم (٦) ، ويسرى هذا الحكم على الأزواج المستحق في حالة وفاته .

٢- إذا قل ما يمتنع للوالدين في حالة رقم (٤) عن السدس نتيجة وجود دخل يرد الباقي إلى الأرملة .

٣- عند وفاة أحد الوالدين في الحالة رقم (٤) يتولى نصيبه إلى الأرملة ، فإذا كانت قد توفيت أو تزوجت آل هذا النصيب إلى الأولاد ، على ألا يجاوز مجموع المستحق لهم النسب الموضحة بالحالة رقم (٦) .



الكتاب الثاني

موسوعة تشريعات

التأمينات الاجتماعية

في الدول العربية

التأمينات الاجتماعية

في

دولة الإمارات العربية المتحدة





## المحتويات

رقم الصفحة

الموضوع

- القانون الاتحادي رقم (١٣) لسنة ١٩٨١

٥٣	..... في شأن الضمان الاجتماعي
٥٣	* الباب الأول : تعاريف .....
٥٤	..... الباب الثاني : في نطاق سريان أحكام هذا القانون
٥٥	..... الباب الثالث : في تقدير وربط المساعدة الاجتماعية
٥٦	..... الباب الرابع : في إجراءات وشروط طلب المساعدة
٥٧	..... الباب الخامس : في الجزاءات
٥٨	..... الباب السادس : أحكام عامة وختامية

□ □ □



# القانون الاتحادي رقم (١٣) لسنة ١٩٨١ في شأن الضمان الاجتماعي

نحن زايد بن سلطان آل نهيان ، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة ،  
بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٢ في شأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون الاتحادي رقم (٦) لسنة ١٩٧٧ في شأن الضمان الاجتماعي ،

وبناء على ما عرضه وزير العمل والشؤون الاجتماعية ، وموافقة مجلس الوزراء ، والمجلس الوطني الاتحادي ، وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد .

أصدرنا القانون الآتي :

## الباب الأول تعريف

### مادة (١) :

في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالكلمات التالية المعاني الموضحة قرين كل منها مالم يقض سياق النص بغير ذلك :

- (١) الوزير..... وزير العمل والشؤون الاجتماعية .
- (٢) الوزارة..... وزارة العمل والشؤون الاجتماعية .
- (٣) الإدارة العامة..... الإدارة العامة للشؤون الاجتماعية بالوزارة .
- (٤) اللجنة..... لجنة المساعدات الاجتماعية بالوزارة .
- (٥) الأسرة..... مجموعة مكونة من زوج وزوجة ، أو أكثر ، وأولادها .  
أو بعض أفراد هذه المجموعة إذا كانت تجمعهم معيشة واحدة .  
ويعتبر رب الأسرة هو عائتها .

ويقصد برب الأسرة الزوج أو الزوجة في حالة وفاته أو أكبر الأولاد سناً في حالة وفاتها .

(أ) الأبناء حتى بلوغهم الثامنة عشرة ، ومع ذلك يعتبر الابن في كنف رب الأسرة ولو جاوز هذه السن إذا ثبت استمراره في التعليم وحتى تمام تعليمه .

(ب) البنات حتى بلوغهن الثامنة عشرة ، ومع ذلك تعتبر البنت في كنف رب الأسرة ولو جاوزت هذه السن وحتى زواجها ، أو التحاقها بعمل ، أو حتى إتمام تعليمها إذا ثبت استمرارها بالتعليم .

(ج) الأبناء والبنات المصابون بعاقة مما نص عليه في هذا القانون ولو جاوزوا الثامنة عشرة .

(٦) **العائل المقتدر** .. كل شخص متمتع بالأهلية القانونية الكاملة وقادر وملزم شرعا بالنفقة على المستحقين من أفراد أسرته التي تقع ضمن الفئات المنصوص عليها في أحكام هذا القانون .

(٧) **الأرامل** ..... كل سيدة لا يتجاوز سنها ستين عاما وتوفى زوجها ولم تتزوج وليس لها عائل مقتدر.

(٨) **المطلقات** ..... كل سيدة لا يتجاوز سنها ستين عاما وانقضت عدتها الشرعية ولم تتزوج وليس لها عائل مقتدر.

(٩) **نورالعاهات** ..... كل ذى عاهة تعجزه كلياً أو جزئياً عن كسب عيشه أو عيش أسرته التي يعولها ولم يجاوز الستين عاماً وليس له عائل مقتدر.

(١٠) **المسنون** ..... كل من جاوز الستين عاماً من عمره وليس له عائل مقتدر .

(١١) **الأيتام** ..... كل من توفى والده أو توفى والده أو كان والده مجهولاً وتزوجت أمه ، وكذلك مجهولو الوالدين ممن لا تزيد سنهم على ثمانية عشر عاماً إلا إذا ثبت استمرارهم في التعليم وحتى إتمام تعليمهم ، وبشرط ألا يكون لهم عائل مقتدر.

(١٢) **البنات غير المتزوجات** .... كل بنت يزيد سنها على ثمانية عشر عاماً ولا تتجاوز الستين ولم تتزوج أو تعمل ، وليس لها عائل مقتدر.

(١٣) **المصابون بالعجز المرضي**.. كل من ثبت إصابته بمرض يمنعه كلياً أو جزئياً من كسب عيشه أو عيش أسرته التي يعولها ولم يبلغ الستين وليس له عائل مقتدر.

(١٤) **الطلبة** ..... كل طالب ذكر متزوج يثبت التحاقه بمعهد تعليمي وليس له عائل مقتدر.

(١٥) **أسر المسجونين** ..... كل أسرة صدر حكم قضائي بسجن عائلها وليس لها دخل أو كان دخلها يقل عما كان يستحقه عائلها فيما لو تقاضى مساعدة اجتماعية وفقاً لأحكام هذا القانون . ولا يحسب المسجون ضمن عداد الأسرة عند تقديم المساعدة ، ويستمر تقديم المساعدة إلى أسرة المسجون حتى بعد خروجه من السجن وإلى تاريخ التحاقه بعمل .

(١٦) **العاجز مادياً** ..... كل من يقل دخله من عمله عما كان يستحقه فيما لو تقاضى مساعدة اجتماعية طبقاً لأحكام هذا القانون بشرط أن يثبت عدم قدرته على القيام بعمل آخر لزيادة دخله .

(١٧) **المهجورات** ..... كل سيدة ثبت شرعاً هجر زوجها لها وليس لها عائل مقتدر .

## الباب الثاني في نطاق سريان أحكام هذا القانون

### مادة (٢) :

تسرى أحكام هذا القانون على المتمتعين بجنسية دولة الامارات العربية المتحدة المقيمين في إقليمها ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في هذا القانون .

#### مادة (٣) :

استثناء من شرط التمتع بجنسية الدولة المشار اليه في المادة السابقة ، تستحق المواطنة المتزوجة من أجنبي المساعدة الاجتماعية عن نفسها وأسرته في حالة إصابة الزوج بعجز مرضي أو عاهة مما نص عليه في هذا القانون .  
كما تستحق المواطنة الأمثلة التي توفي زوجها الأجنبي المساعدة الاجتماعية عن نفسها وأولادها .

#### مادة (٤) :

تستحق الفئات التالية المساعدة الاجتماعية وفقا لأحكام هذا القانون :

الأرامل - المطلقات - نوى المعاهات - المسنون - الأيتام - البنات غير المتزوجات المصابون بالعجز المرضي - الطلبة - أسر المسجونين - المهجورات .

### الباب الثالث

### في تقدير وربط المساعدة الاجتماعية

#### مادة (٥) :

يكون الحد الأدنى للمساعدة الاجتماعية التي تقر لأى شخص وفقا لأحكام هذا القانون ٨٠٠ ( ثمانمائة ) درهم شهريا ويكون الحد الأقصى للمساعدة ٤٦٤٠ ( أربعة آلاف وستمائة وأربعين درهما ) .

#### مادة (٦) :

تكون قيمة المساعدة الاجتماعية للمستحق بمفرده ٨٠٠ ( ثمانمائة ) درهم شهريا فإن كان المستحق رب أسرة ، يبط هذه المساعدة على النحو التالي :

٨٠٠ ( ثمانمائة ) درهم ..... عن رب الأسرة

٤٨٠ ( أربعمائة وثمانون ) درهما ..... الزوجة أو الفرد الثاني في الأسرة .

٢٤٠ ( مائتين وأربعون ) درهما ..... عن كل من الفرد الثالث في الأسرة وحتى السادس عشر.

#### مادة (٧) :

إذا لم يكن مستحق المساعدة الاجتماعية دخل ، صرفت المساعدة كاملة فإن كان له دخل خفضت المساعدة بمقدار هذا الدخل .

ولا يعتبر دخلا في تطبيق أحكام هذا القانون :-

(أ) الدخل الناتج عن كسب العمل من الصناعات المنزلية أو البيئية .

(ب) المساعدة التي يقدمها غير الأقارب أو الأقارب غير الملزمين بالنفقة شرعا .

(ج) المكافأة التي يحصل عليها مستحق المساعدة أو أفراد أسرهم أثناء تدريبهم أو تأهيلهم مهنيا .

(د) ما يصرف لمستحقى المساعدة أو أفراد أسرهم من مساعدات عينية أو نقدية من المؤسسات العلاجية أو الاجتماعية

لغرض العلاج .

(هـ) المكافأة التي تقرر لطلبة المدارس في مراحل التعليم المختلفة بون الجامعة .

## الباب الرابع في إجراءات وشروط طلب المساعدة

### مادة (٨) :

يقدم طلب المساعدة الى دائرة الشؤون الاجتماعية التي يقيم الطالب في دائرة اختصاصها ، وترفق بالطلب المستندات التي يصدر ببيانها قرار من الوزير .

وتقوم الدائرة بإجراء بحث اجتماعي عن حالة طلب المساعدة ، ثم تحيل الطلب بمرفقاته مع نتيجة البحث الاجتماعي الى لجنة المساعدات الاجتماعية بالوزارة ، وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الطلب .

وتنظر اللجنة في الطلبات المرفوعة اليها بحسب أسبقية تواريخ ورودها اليها ، وتصدر اللجنة قرارها بقبول الطلب أو برفضه خلال ثلاثين يوما من تاريخ رفعه اليها ، وفي جميع الأحوال يجب أن يكون القرار الصادر برفض طلب المساعدة مسببا .

### مادة (٩) :

تصرف المساعدة اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ صدور قرار اللجنة بقبول الطلب لمستحقها - شخصا - فإذا ثبت أن المستحق لا يحسن التصرف فيها لأي سبب من الأسباب ، جاز للجنة وبناء على طلب من ذوي الشأن أن تقرر صرفها للولي الشرعي أو الوصي أو لأحد أفراد الأسرة الآخرين .

وتجوز الإجابة في استلام المساعدة وذلك بتوكيل معتمد من الوزارة.

### مادة (١٠) :

على مستحق المساعدة خلال شهر ديسمبر من كل عام أن يقدم بيانا سنويا عن حالته المالية والاجتماعية ، وذلك وفقا للشروط والأوضاع التي يصدر بتحديدتها قرار من الوزير .

وعليه أن يبلغ فوراً دائرة الشؤون الاجتماعية المختصة عن أي حالة وفاة تقع لأحد أفراد أسرته المستحقين للمساعدة ، وكذلك عن كل تغيير في محل إقامته أو حالته المالية أو الاجتماعية يكون من شأنه سقوط الحق في المساعدة أو تعديل قيمتها .

وإذا لم يتم مستحق المساعدة بالتبليغ بالتزم بذلك كل فرد من أفراد أسرته بلغ سن الرشد ، وفي جميع الأحوال يلتزم المعروفون كل في دائرة اختصاصه بالتبليغ عن أية تغييرات .

### مادة (١١) :

تقوم دائرة الشؤون الاجتماعية المختصة بتتبع حالة مستحق المساعدة مرتين على الأقل كل عام كما يجب أن تقوم بهذا الإجراء إذا تطلب مستحق المساعدة عن استلامها لمدة فترتين متتابعتين .

ويتم التتبع عن طريق بحث اجتماعي تجريه الدائرة المختصة ، وذلك لتحديد المركز القانوني لمستحق المساعدة وما يمكنه قد طرأ من تغيير على حالته المالية أو الاجتماعية .

وللجنة في ضوء النتائج التي يسفر عنها البحث الاجتماعي المشار اليه في الفقرة السابقة ، وبمراعاة أحكام هذا القانون ،

أن تصدر قرارا مسببا بزيادة المساعدة أو إنقاصها أو إسقاطها .

#### مادة (١٢) :

إذا لم يطالب مستحق المساعدة بما يستحقه في ميعاد أقصاه ستة شهور من تاريخ استحقاقه سقط حقه في المبلغ المستحق ، ويسقط الحق في المساعدة نهائيا إذا لم يطالب بها صاحبها خلال سنة من تاريخ ربطها أو صرف مبلغ اليه مالم يقدم عفرا تقبله الوزارة .

#### مادة (١٣) :

لكل ذى شأن صدر قرار من اللجنة برفض طلبه أو بإنقاص مقدار المساعدة المستحقة له ، أو بإسقاط حقه فيها أن يتظلم من هذا القرارالى الوزير خلال ستين يوما من تاريخ إيلافه بهذا القرار .

ويتم الفصل فى التظلم المشار إليه فى الفقرة السابقة بمعرفة لجنة يصدر بتشكيلها قرار من الوزير .  
وترفع اللجنة قرارها فى شأن التظلم الى الوزير ويكون قرار الوزير نهائيا .

#### مادة (١٤) :

إذا توفى مستحق المساعدة الاجتماعية صرفت لأسرته المبالغ التى كان يستحقها قبل وفاته ، ومع ذلك إذا كان المتوفى هو الزوج استمر صرف المساعدة المستحقة به الى زوجته والى حين انتهاء عنها الشرعية .

#### مادة (١٥) :

لايجوز النزول عن المساعدات أو الحجز عليها الا لذين نفقة محكوم بها لأحد أفراد الأسرة الذين يفينون من أحكام هذا القانون ، وبما لايجاوز نصف المساعدة المستحقة ، وفى حدود المبالغ المقرره لكل فرد بمقتضى حكم المادة (٦) من هذا القانون .

#### مادة (١٦) :

يسقط الحق فى المساعدة إذا ثبت احتراف مستحقها التسول ، فإذا كان رب الأسرة استمر صرف المساعدة لأسرته ولايحسب هو فى عداد الأسرة عند ربط المساعدة .

ومع ذلك يجوز إدراجه فى عداد الأسرة إذا ثبت تركه للتسول نهائيا وتوافرت فى شأنه شروط استحقاق المساعدة طبقا لأحكام القانون .

## الباب الخامس فى الجزاءات

#### مادة (١٧) :

للوزارة الحق فى إسقاط المساعدة واسترداد ما صرف منها دون وجه حق إذا كان ما تقررت له المساعدة قد آتى فعلا من الأفعال التالية ، وذلك دون إخلال بالمسئولية الجنائية :

(١) الأدلاء ببيانات غير صحيحة ، متى ترتب عليها تقرير المساعدة أو زيادتها أو الاستمرار فى صرفها دون وجه حق .

- (ب) تزوير محرر أو استعمال محرر مزور ، متى ترتب على الأخذ به تقرير المساعدة أو زيادتها أو الاستمرار في صرفها دون وجه حق .
- (ج) تحوير البيانات الواردة في بطاقة صرف المساعدة ، أو إجراء أى محو أو كشط فيها ، متى ترتب على ذلك زيادة أو الاستمرار في صرفها دون وجه حق .

## الباب السادس احكام عامة وختامية

### مادة (١٨) :

تشكل لجنة المساعدات الاجتماعية المشار اليها في هذا القانون بقرار من الوزير ، ويحدد هذا القرار القواعد المتعلقة بنظام العمل فيها .

### مادة (١٩) :

يستحق العاجزون ماديا مساعدة اجتماعية يصدر بتحديددها وتنظم القواعد المتعلقة بها قرار من مجلس الوزراء .

### مادة (٢٠) :

تقرر مكافأة تشجيعية لطلبة المدارس بمراحلها المختلفة دون الجامعة ممن تنطبق عليهم أو على أسرهم أحكام هذا القانون ويصدر بتحديد هذه المكافأة وتنظيم القواعد المتعلقة بها قرار من مجلس الوزراء .

### مادة (٢١) :

(أ) تقوم الوزارة بإنشاء الهيئات والمعاهد اللازمة لتوفير خدمات التأهيل والتدريب المهني للمطلوب تأهيلهم أو تدريبهم طبقا للقواعد التي يصدر مجلس الوزراء قرارا بشأنها .

(ب) تحدد شروط القبول لمعاهد ومؤسسات التأهيل والتدريب المهني للفئات التي يشملها هذا القانون ، ولغيرها بقرار يصدره الوزير بهذا الشأن .

(ج) الوزارة الحق في تكليف مستحقي المساعدة الاجتماعية وأفراد أسرهم بالالتحاق بأحد المعاهد أو المؤسسات أو القيام بعمل ترى أنه يناسب حالتهم ، فإن رفض أحدهم هذا التكليف بغير عذر مقبول يسقط حقه في المساعدة أو المكافأة أو في أى منهما حسب الأحوال - وكل شخص يسقط حقه في المساعدة - أو المكافأة لايجوز أن يحل غيره محله في الاستحقاق .

(د) تقرر مكافأة تشجيعية للمتقنين ببرامج التدريب أو التأهيل المهني ممن ينطبق عليهم أو على أسرهم أحكام هذا القانون.

ويصدر بتحديد هذه المكافأة وتنظيم القواعد المتعلقة بها بما في ذلك الحوافز الأخرى قرار من مجلس الوزراء .

### مادة (٢٢) :

تقرر مساعدة إغاثة للأسر والأفراد لمواجهة النكبات أو الكوارث العامة والخاصة ، ويصدر بتحديد هذه المساعدة وتنظيم القواعد المتعلقة بها قرار من مجلس الوزراء .

#### مادة (٢٣) :

تنظم بقرار من الوزير بالاتفاق مع وزير الصحة إجراءات وقواعد الكشف الطبي ، وذلك في الحالات التي تستلزم توقيع هذا الكشف .

#### مادة (٢٤) :

يلغى القانون رقم (٦) لسنة ١٩٧٧ في شأن الضمان الاجتماعي وكل حكم آخر يخالف أحكام هذا القانون .

#### مادة (٢٥) :

يصدر الوزير القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

#### مادة (٢٦) :

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر عنا بقصر الرئاسة - أبوظبي ،

بتاريخ : ٢٠ رمضان ١٤٠١ هـ

الموافق : ١٩٨١/٧/٢١ .

زايد بن سلطان آل نهيان

رئيس دولة

الإمارات العربية المتحدة





الكتاب الثالث

موسوعة تشريعات

التأمينات الاجتماعية

في الدول العربية

التأمينات الاجتماعية

في

الجمهورية التونسية





# المحتويات

رقم الصفحة

الموضوع

## النظام العام

٧١	١- نظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقيين على قيد الحياة .....
٧١	* قانون عدد (١٢) لسنة ١٩٨٥ .....
٨٩	* مرسوم عدد (٩) لسنة ١٩٧٤ .....
٩٠	* نظام الجرايات المدنية للسقوط مستخرج من القانون عدد (١٨) لسنة ١٩٥٩ .....
٩٣	* منشور الوزارة الأولى عدد (٥١) مؤرخ في ١٧ أكتوبر ١٩٨٥ .....
٩٣	* المؤسسات العمومية المنخرطة بالصندوق القومي للتقاعد والحيلة الاجتماعية .....
	* أمر عدد (١٠٢٥) لسنة ١٩٨٥ مؤرخ في ٢٩ أغسطس ١٩٨٥ يتعلق بضبط قائمة المؤسسات العمومية ذات الصيغة الصناعية والتجارية والشركات القومية التي أعوانها منخرطون بالصندوق القومي للتقاعد والحيلة الاجتماعية .
٩٧	* أمر عدد (١٠٨١) لسنة ١٩٨٦ يتعلق بإتمام الأمر عدد (١٠٢٥) لسنة ١٩٨٥ ...
٩٨	* أمر عدد (١٣٩٥) لسنة ١٩٨٧ يتعلق بإتمام الأمر عدد (١٠٢٥) لسنة ١٩٨٥ ...

- \* أمر عدد (١٠٥٤) لسنة ١٩٨٨ يتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد (١٠٢٥)
- ٩٩ ..... لسنة ١٩٨٥
- \* أمر عدد (١١٦٨) لسنة ١٩٨٨ يتعلق بإتمام الأمر عدد (١٠٢٠) لسنة ١٩٨٥ . ١٠٠
- \* أمر عدد (٨٧٨) لسنة ١٩٨٩ بشأن ضبط قائمة المؤسسات العمومية
- ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات القومية المنخرط أعوانها
- ١٠١ ..... بالصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية
- \* أمر عدد (٥٠) لسنة ١٩٩٠ يتعلق بإتمام الأمر عدد (١٠٢٥) لسنة ١٩٨٥ .... ١٠٢
- \* أمر عدد (٢٤٠) لسنة ١٩٩٠ يتعلق بإتمام الأمر عدد (١٠٢٥) لسنة ١٩٨٥ .. ١٠٣
- \* أمر عدد (٢٦٧) لسنة ١٩٩٠ يتعلق بتنقيح الأمر عدد (١٠٢٥) لسنة ١٩٨٥ .. ١٠٤
- \* أمر عدد (٩٦١) لسنة ١٩٩٠ يتعلق بإتمام الأمر عدد (١٠٢٥) لسنة ١٩٨٥ .. ١٠٥
- \* أمر عدد (١٣٧٩) لسنة ١٩٩٠ يتعلق بإتمام الأمر عدد (١٠٢٥) لسنة ١٩٨٥ . ١٠٦
- \* أمر عدد (١٤٧٢) لسنة ١٩٩٠ يتعلق بإتمام الأمر عدد (١٠٢٥) لسنة ١٩٨٥ . ١٠٨
- \* أمر عدد (٥٤٠) لسنة ١٩٩١ يتعلق بإتمام الأمر عدد (١٠٢٥) لسنة ١٩٨٥ .. ١٠٩
- \* أمر عدد (١٣٢١) لسنة ١٩٩١ يتعلق بإتمام الأمر عدد (١٠٢٥) المتعلق
- بضبط قائمة المؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية
- والشركات القومية التي أعوانها منخرطون بالصندوق القومي للتقاعد
- ١١٠ ..... والحيطة الاجتماعية
- \* أمر عدد (١٤٤٤) لسنة ١٩٩١ يتعلق بإتمام الأمر عدد (١٠٢٥) لسنة ١٩٨٥ . ١١١
- \* قانون عدد (٢٧) لسنة ١٩٩٢ يتعلق بإحداث منوبية عامة للرياضة. ١١٢
- \* أمر عدد (٧٨٩) لسنة ١٩٩١ يتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد (١٠٢٥)
- ١١٤ ..... لسنة ١٩٨٥
- \* أمر عدد (٢٥٧) لسنة ١٩٧٢ يتعلق بإعادة تنظيم دار المعلمين العليا ..... ١١٥

- \* أمر عدد (٦١٢) لسنة ١٩٧٦ يتعلق بإعادة تنظيم المعهد القومي للرياضة ..... ١١٦
- \* أمر عدد (٤٨١) لسنة ١٩٨١ يتعلق بضبط الحالة الإدارية لتلاميذ المدرسة ..... ١١٧
- \* أمر عدد (٨٤١) لسنة ١٩٨٥ يتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص برجال التعليم العاملين بمدارس ترشيح المعلمين ومدارس التطبيق والمدارس الابتدائية . ١١٩
- \* أمر عدد (١٦٧٥) لسنة ١٩٨٨ يتعلق بضبط شروط ضم المدة العادية للدراسة التي تتجاوز ٤ سنوات بعد البكالوريا لاحتسابها في التقاعد ..... ١٢٠

## ٢- أعوان قوات الأمن الداخلي :

- \* أمر عدد (٢٨٢) لسنة ١٩٦٧ يتعلق بترتيب بعض الوظائف التابعة لكتابة الدولة للداخلية ضمن قسم التجول ..... ١٢١
- \* أمر عدد (٧٤٩) لسنة ١٩٨٤ يتعلق بالترتيب التفاضلي والتدرج القياسي لإطارات وأعوان الأمن الوطني والشرطة الوطنية ..... ١٢٣
- \* أمر عدد (٧٥٠) لسنة ١٩٨٤ يتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بأعوان الحرس الوطني ..... ١٢٤
- \* أمر عدد ٧٥١ لسنة ١٩٨٤ يتعلق بالترتيب التفاضلي والتدرج القياسي لإطارات وأعوان السجون والإصلاح ..... ١٢٥
- \* أمر عدد (٧٥٥) لسنة ١٩٨٤ يتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بأعوان الحماية المدنية ..... ١٢٦
- \* أمر عدد (٢١٣١) لسنة ١٩٨٨ يتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص لإطارات وأعوان أمن رئيس الدولة والشخصيات الرسمية ..... ١٢٧
- \* أمر عدد (١٦٧) لسنة ١٩٦٩ يتعلق ببيان خطط ووظائف الشركة القومية للسكك الحديدية التونسية التابعة لقسم التجول ..... ١٢٩

- ١٣٠ ..... \* قائمة الخطط التابعة لقسم التجول
- \* ( أعوان القمارق ) أمر عدد (١٦٠) لسنة ١٩٨١ يتعلق بترتيب بعض الوظائف التابعة لوزارة التخطيط والمالية ضمن قسم التجول .
- ١٣١
- ١٣٣ ..... ٣- الأعوان الذين يمارسون وظائف مرهقة
- \* أمر عدد (١١٧٨) لسنة ١٩٨٥ يتعلق بضبط قائمة الأعوان الذين يمارسون وظائف مرهقة
- ١٣٣
- ١٣٥ ..... ٤- العملة الذين يقومون بأعمال منهكة ومخلة بالصحة
- \* أمر عدد (١١٧٧) لسنة ١٩٨٥ يتعلق بضبط قائمة أصناف العملة الذين يقومون بأعمال منهكة ومخلة بالصحة
- ١٣٥
- \* منشور الوزارة الأولى عدد (٦٩) مؤرخ في ١٧ ديسمبر ١٩٨٥ .....
- ١٣٧
- ١٣٧ ..... ٥- قائمة العناصر القارة لمرتب أعوان الدولة
- \* أمر عدد (٩٨٠) لسنة ١٩٨٥ بضبط قائمة العناصر القارة لمرتب أعوان الدولة .... التي يقع على أساسها احتساب المساهمات لتكوين جارية التعاقد ..
- ١٣٧
- ١٤١ ..... \* ملحق .. قائمة العناصر القارة لمرتب أعوان الدولة
- \* أمر عدد (١٠١٠) لسنة ١٩٨٥ يتعلق بضبط المنح المسندة إلى أعوان سلك المصالح لوزارة الشؤون الاجتماعية .....
- ١٤٥
- ١٤٧ ..... \* قائمة العناصر القارة لمرتب أعوان المؤسسات العمومية
- \* أمر عدد (١١٧٦) لسنة ١٩٨٥ يتعلق بضبط العناصر القارة لمرتبات أعوان المؤسسات العمومية
- ١٤٧

- \* ملحق .. قائمة العناصر القارة ..... ١٤٩
- \* أمر عدد (٧٨٤) لسنة ١٩٨٦ يتعلق بإتمام الأمر عدد (٩٨٠) لسنة ١٩٨٥ .... ١٥١
- \* أمر عدد (١٠١٣) لسنة ١٩٨٨ يتعلق بإحداث منحة الهندسة لفائدة مهندسي الإدارة ..... ١٥٣
- \* أمر عدد (١٣٩٤) لسنة ١٩٨٨ يقضى بتنقيح الأمر عدد (٩٨٧) لسنة ١٩٨٨ .. ١٥٥
- \* أمر عدد (١٤٤٣) لسنة ١٩٨٨ يتعلق بإتمام الأمر عدد (١١٧٦) لسنة ١٩٨٥ .. ١٥٦
- \* قانون عدد (٣) لسنة ١٩٨٨ يتعلق بالمساهمة بعنوان التقاعد للأعوان الملحقين لدى الوكالة التونسية للتعاون الفني ..... ١٥٧
- \* أمر عدد (٤٠٥) لسنة ١٩٨٩ يتعلق بإحداث منحة صحافة لفائدة الصحفيين الأولين والصحافيين المخبرين والصحافيين بالإذاعة والتلفزة التونسية ..... ١٥٨
- \* أمر عدد (٤٠٦) لسنة ١٩٨٩ يتعلق بإحداث منحة صحافة لفائدة أعوان الصحافة بوزارة الإعلام ..... ١٥٩
- \* أمر عدد (٨٤٢) لسنة ١٩٨٩ يتعلق بتنقيح الأمر عدد (١٦٧) لسنة ١٩٧٣ ..... ١٦٠
- \* أمر عدد (١٠٨٢) لسنة ١٩٨٩ يتعلق بإتمام الأمر عدد (١١٧٦) لسنة ١٩٨٥ .. ١٦٦
- \* أمر عدد (٣٦٨) لسنة ١٩٩٠ يتعلق بإسناد منحة إجراءات لفائدة أعوان سلك كتابة دائرة المحاسبات ..... ١٦٨
- \* أمر عدد (١٢٥٠) لسنة ١٩٩٠ يتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد (٩٨٠) ..... ١٧٠
- ..... لسنة ١٩٨٥ ..... ١٧٠
- \* أمر عدد (١٨٥٥) لسنة ١٩٩٠ يتعلق بضبط نظام تأجير رؤساء المنشآت ذات الأغلبية العمومية ..... ١٧٢
- \* أمر عدد (١٩٨٥) لسنة ١٩٩٠ يتعلق بإتمام الأمر عدد (٩٨٠) لسنة ١٩٨٥ .... ١٧٦
- \* أمر عدد (٢٠٠٧) لسنة ١٩٩٠ يتعلق بإتمام الأمر عدد (٩٨٠) لسنة ١٩٨٥ .... ١٧٧

- \* أمر عدد (٢٠١٨) لسنة ١٩٩٠ يتعلق بالمنح الخصوصية المسندة لأعضاء  
 ١٧٨ ..... سلك المستشارين المقررين
- \* أمر عدد (٨١٢) لسنة ١٩٩١ يتعلق بإتمام الأمر عدد (٩٨٠) لسنة ١٩٨٥ .....  
 ١٧٩
- \* أمر عدد (١٠٢٨) لسنة ١٩٩١ يتعلق بإتمام الأمر عدد (١١٧٦) لسنة ١٩٨٥ ..  
 ١٨٠
- \* أمر عدد (١٣٣٣) لسنة ١٩٩١ يتعلق بإتمام الأمر عدد (٩٨٠) لسنة ١٩٨٥ ....  
 ١٨١
- \* أمر عدد (٢) لسنة ١٩٩٢ يتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد (٩٨٠) لسنة ١٩٨٥ .  
 ١٨٣
- \* أمر عدد (١٦٢٩) لسنة ١٩٩٢ يتعلق بإتمام الأمر عدد (١١٧٦) لسنة ١٩٨٥ ..  
 ١٨٥

### الأنظمة الخاصة

#### ١- نظام تقاعد أعضاء الحكومة:

- \* قانون عدد (٣١) لسنة ١٩٨٣ يتعلق بضبط نظام التقاعد لأعضاء  
 ١٨٦ ..... الحكومة
- \* قانون عدد (١٦) لسنة ١٩٨٥ يتعلق بضبط نظام تقاعد أعضاء  
 ١٨٩ ..... مجلس النواب
- \* قانون عدد (١٠١) لسنة ١٩٨٨ يتعلق بتقاعد أعضاء مجلس النواب .  
 ١٩٣
- \* قانون عدد (١٤٥) لسنة ١٩٨٨ يتعلق بقانون المالية لسنة ١٩٨٩ ....  
 ١٩٤

#### ٢- نظام تقاعد الولاة:

- \* قانون عدد (١٦) لسنة ١٩٨٨ يتعلق بضبط نظام تقاعد الولاة .....  
 ١٩٥

#### ٣- نظام تنسيق حقوق الأشخاص المنتفعين بتغطية عدة أنظمة قانونية للتأمين على الشيخوخة والعجز والوفاة :

\* قانون عدد (٨٤) لسنة ١٩٨٨ يتعلق بتنسيق حقوق الأشخاص  
المتفعين بتغطية عدة أنظمة قانونية للتأمين على الشيخوخة والعجز  
والوفاة ..... ١٩٧

\* قرار عن وزير الشؤون الاجتماعية مؤرخ في ٣ مارس ١٩٨٩ ..... ٢٠٠

#### ٤- نظام التقاعد المبكر الاختياري :

\* قانون عدد (٧) لسنة ١٩٨٧ يتعلق بإحداث نظام تقاعد مبكر  
اختياري ..... ٢١٤

\* أمر عدد (٢٣٧) لسنة ١٩٨٧ يتعلق بتحديد مقاييس الأولوية للانتفاع بنظام  
التقاعد المبكر الاختياري ..... ٢١٧

#### ٥- عمل المتقاعدين :

\* قانون عدد (٨) لسنة ١٩٨٧ يتعلق بضبط أحكام خاصة بعمل  
المتقاعدين ..... ٢٢٠

\* أمر عدد (٢٣٨) لسنة ١٩٨٧ يتعلق بتحديد الأشغال العرضية التي يخول  
للمتقاعدين ممارستها في القطاع العمومي ..... ٢٢٢

#### ٦- الاداءات على جرايات التقاعد :

\* قانون عدد (٦٦) لسنة ١٩٧٩ يتعلق بقانون المالية لسنة ١٩٨٠ ..... ٢٢٣

#### ٧- الإعفاءات الجبائية على الجرايات :

\* قانون عدد (١٠٠) لسنة ١٩٨١ يتعلق بضبط قانون المالية لتصرف  
١٩٨٢ ..... ٢٢٤

\* قانون عدد (١٠٩) لسنة ١٩٨٥ يتعلق بقانون المالية لسنة ١٩٨٦ .... ٢٢٥

## ٨- عناصر جارية التعاقد توظف عليها الضريبة الشخصية للدولة :

- \* قانون عدد (١٠٦) لسنة ١٩٨٦ يتعلق بقانون المالية لسنة ١٩٨٧ .... ٢٢٧
- \* قانون عدد (١١٤) لسنة ١٩٨٩ يتعلق بإصدار مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات ..... ٢٢٨
- \* قرار وزير التخطيط والمالية مؤرخ في ٦ يناير ١٩٩٠ يتعلق بضبط شروط تحمل المؤجرين وصناديق الضمان الاجتماعي للعب الجبائي الإضافي ..... ٢٢٩
- \* ملحق ..... ٢٣١
- \* المرتبات والأجور والجرايات والإيرادات العمرية ..... ٢٣٢

## ٩- رأس المال عند الوفاة :

- \* أمر عدد (٥٧٢) لسنة ١٩٧٤ يتعلق برأس المال عند الوفاة ..... ٢٣٧
- \* أمر عدد (٧١٩) لسنة ١٩٨٤ يتعلق بمنح عمد المناطق المتمتع بتعويضات الحيلة الاجتماعية والانتفاع برأس المال عند الوفاة ..... ٢٤١
- \* منشور الوزير الأول حول نظام رأس المال عند الوفاة ..... ٢٤٢
- \* أمر عدد (٣٠٨) لسنة ١٩٩٣ يتعلق بنظام رأس المال عند الوفاة ..... ٢٥٣



## ١- نظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقين على قيد الحياة

قانون عدد (١٢) لسنة ١٩٨٥  
يتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية  
للتقاعد وللباقين على قيد الحياة في القطاع العمومي (١)

(الرائد الرسمي عدد ٢٠ بتاريخ ١٢ مارس ١٩٨٥ من ٣٦٥)

باسم الشعب ،

نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية التونسية ،

بعد موافقة مجلس النواب ،

أصدرنا القانون الآتي نصه :

### العنوان الأول الجرايات المدنية للتقاعد وللباقين على قيد الحياة

#### الباب الأول

#### أحكام عامة

#### الفصل ١ :

ينطبق هذا النظام على كل الأعران المتمين للقطاع العمومي مهما كانت وضعيتهم الادارية وكيفية صرف مرتباتهم وجنسهم وجنسياتهم والذين تشغلهم :

أ - الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصيغة الادارية .

ب - المؤسسات العمومية ذات الصيغة الصناعية والتجارية والشركات القومية التي تضبط قائمتها بأمر (٢) .

(١) الأعمال التحضيرية :

مداولة مجلس النواب وموافقته بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٦ فبراير ١٩٨٥ .

(٢) القانون عدد ٧١ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ في ٢٧ يونيو ١٩٨٨ .

كما تنسحب أحكام هذا القانون على القرين وأبناء العون بعد وفاته .

## الفصل ٢ :

جراية التقاعد وجراية الباقيين على قيد الحياة شخصية وتصرف نقدا بصفة نورية مدى الحياة الى مستحقيها المنصوص عليهم بهذا القانون .

## الفصل ٣ :

الحق في جراية التقاعد وجراية الباقيين على قيد الحياة غير قابل للإحالة ولا للسقوط بأي شكل من الأشكال .

## الفصل ٤ :

بمعد التصرف في النظام الذي يضبطه هذا القانون الى الصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية .

# الباب الثاني

## الإحالة على التقاعد

## الفصل ٥ :

( جديد ) يكتسب الحق في جراية التقاعد :

١) عند بلوغ العون سن التقاعد .

٢) قبل بلوغه هذه السن .

أ - في حالة العجز البيني .

ب - يطلب منه ويعد موافقة المشغل .

ج - في حالة الاستقالة .

د - بمبادرة من المشغل من أجل حذف الوظائف أو القصور المهني للعون أو العزل .

هـ - بطلب من الأمهات اللاتي لهن على الأقل ثلاثة أبناء لايتجاوز عمرهم عشرين سنة أو ابن معوق إعاقة عميقة ويعد موافقة الوزير الأول .

و- وجوبا بعد قضاء خمسة عشر (١٥) عاما من الخدمات الفعلية المدنية والعسكرية .

## الفصل ٦ :

تقع الإحالة على التقاعد من طرف رئيس الادارة أو المؤسسة التي ينتمي اليها العون ويقع توجيه نسخة من القرار الى المعني بالأمر والصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية وذلك ستة أشهر قبل بلوغ العون السن القانونية للتقاعد .

الا أنه تقرر الإحالة على التقاعد من أجل حذف الوظائف بقرار من الوزير الأول ويتم إعلام المعني بالأمر والصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية وذلك ستة أشهر قبل الإحالة على التقاعد .

## الفصل ٦ :

( الفقرة الأخيرة جديدة ) (١) باستثناء العسكريين وأعوان قوات الأمن الداخلي تقع الإحالة على التقاعد الوجوبي بمقتضى أمر بناء على تقرير من طرف المشغل وملاحظات العون المعنى بالأمر . ويتعين إبداء هذه الملاحظات كتابيا وإحالتها على الإدارة في أجل شهر من تاريخ الإعلام بتقرير المشغل . ويقع إعلام المعنى بالأمر والصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية بهذا الأمر قبل شهرين من تاريخ الإحالة على التقاعد .

## الفصل ٧ :

يحال العون على التقاعد ابتداء من أول يوم من الشهر الموالي الذي بلغ فيه السن القانونية للتقاعد .  
أما الإحالة على التقاعد المقررة قبل بلوغ العون السن القانونية فهي تبدي من تاريخ الانقطاع النهائي عن النشاط .

## الباب الثالث

### المساهمات

## الفصل ٨ :

يمول نظام جارية التقاعد وجارية الباقيين على قيد الحياة بوساطة مساهمة يتحملها العون والمشغل .  
ويمكن العون أن يطلب في أجل سنة من تاريخ بلوغه السن القانونية للتقاعد تحويل المساهمات بعنوان التقاعد المستخلصة من طرف الصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية وذلك لفائدة صندوق مماثل يمارس نشاطه بالبلاد التونسية في صورة انتقال العون للعمل بمؤسسة غير منخرطة بالصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية .

## القسم الأول

### مساهمة العون

## الفصل ٩ :

حددت نسبة المساهمة التي يدفعها العون للصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية بخمسة بالمائة (٥/١) من المرتب المنصوص عليه بالفصول ٩٠ و ١١ و ١٢ من هذا القانون .

ويتولى المشغل خصم هذه المساهمة من مرتب العون شهريا ودفعها فورا للصندوق المذكور .  
ويهجّر على المشغل الاحتفاظ بمبالغ المساهمات أو استعمالها لغير غايتها .

## الفصل ١٠ :

تحتسب المساهمة على أساس مختلف العناصر القارة لمرتب العون نقدية كانت أو عينية ويتم تقييم الامتياز العيني بالرجوع الى مايعادله نقدا بمقتضى الترتيب الادارية .

ويخصص الاعوان المباشرين بالخارج فإن المساهمة بعنوان العناصر القارة لمرتبتهم تحتسب على أساس المقادير المسندة لنظراتهم بتونس .

---

(١) القانون عدد ٦ لسنة ١٩٩٠ المؤرخ في ١٢ فبراير ١٩٩٠ .

وتضبط بمقتضى أمر قائمة العناصر القارة للمرتب .

## الفصل ١١ :

إذا لم يصرف للعون الأجر من مرتبه فإن المساهمة تكون على أساس كامل المرتب غير أنه بالنسبة للعون الذى يشتغل بنظام العمل الجزئى ويصفه مستمرة يقع الحجز على المرتب الذى كان يحق له أن يتقاضاه أو اشتغل كامل الوقت .

## الفصل ١٢ :

يمكن للعون أن يدفع مباشرة الى الصندوق القومى للتقاعد والحيطة الاجتماعية المساهمات التى لم يقع حجزها من مرتبه وذلك فى أجل لا يتجاوز سنة بعد بلوغه السن القانونية للتقاعد ويتم هذا الدفع على أساس معدل ما كان يتقاضاه عند تاريخ انقطاع الحجز وما يتقاضاه فى تاريخ طلب الدفع .

وإذا قدم مطلب الدفع بعد إحالة العون على التقاعد وفى الأجل المذكور أعلاه فإن هذا الدفع يتم على أساس معدل ما كان يتقاضاه العون عند تاريخ انقطاع الحجز والمرتب الذى وقع اعتباره فى تصفية جرایة التقاعد .

## القسم الثانى

### مساهمة المشغل

## الفصل ١٣ :

حددت نسبة المساهمة التى يدفعها المشغل للصندوق القومى للتقاعد والحيطة الاجتماعية بسبعة بالمائة (٧٪) من نفس المرتب الذى تم على أساسه خصم مساهمة العون ويدفع كذلك المشغل للصندوق القومى للتقاعد والحيطة الاجتماعية المساهمة اللازمة لتمكينه من مواجهة التكاليف الإضافية الناتجة عن تدابير اجتماعية جديدة .

## الباب الرابع

### ضم الخدمات

## الفصل ١٤ :

إذا قضى العون مدة من النشاط لم يقع احتسابها فى التقاعد يحق له الحصول على ضم هذه المدة كليا أو جزئيا الى عدد السنوات المعتبرة لتصفية جرایة تقاعده .

ويكون هذا الضم بطلب كتابى من العون وفى أجل أقصاه سنة بعد بلوغه السن القانونية للتقاعد .

## القسم الاول

### مدة النشاط القابلة للضم

## الفصل ١٥ :

تكون قابلة للضم كل مدة نشاط بمقابل قضاها العون :

- بالبلاد التونسية فى القطاع العمومى أو الخاص بصفة أجير أو بعنوان مهنة حرة .

- بالخارج لدى مؤسسة عمومية أو خاصة بصفة أجبر وبشرط أن تكون مدة النشاط المذكورة خاضعة لنظام الضمان الاجتماعي .

## الفصل ١٦ :

(جديد) (١) يمكن ضم :

- المدة التي قضاهم العون في حالة عدم المباشرة أو في عطلة بدون أجر .
  - المدة العادية للدراسة أو مرحلة التكوين التي زاولها العون بنجاح ابتداء من السنة الموالية للسنة الرابعة بعد البكالوريا أو شهادة معادلة لها وذلك بالبلاد التونسية أو بالخارج .
- وتضبط كيفية تطبيق هذه الأحكام بأمر .

## القسم الثاني شروط ضم الخدمات

### الفصل ١٧ :

يتم الضم المشار اليه بالفصول ١٤ و ١٥ و ١٦ مقابل دفع المساهمات المنصوص عليها بالفصلين ٩ و ١٣ من هذا القانون.

### الفصل ١٨ :

تتكون قاعدة المساهمات اللازمة للضم من معدل ما كان يتقاضاه العون في تاريخ الانخراط بالصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية وما يتقاضاه في تاريخ مطلب الضم .

وفي حالة انقطاع خصم المساهمات إثر الإحالة على عدم المباشرة أو عطلة بدون أجر أو إلحاق يقع الضم على أساس معدل ما كان يتقاضاه العون في تاريخ انقطاع خصم المساهمات وما يتقاضاه في تاريخ طلب الضم .

وإذا قدم مطلب الضم بعد إحالة العون على التقاعد وفي الأجل المنصوص عليه بالفصل ١٤ فإن الضم يتم على أساس معدل ما كان يتقاضاه العون في تاريخ الانخراط بالصندوق أو في تاريخ انقطاع الحجز والرتب الذي وقع اعتباره في تصفية جارية التقاعد .

### الفصل ١٩ :

يتحمل العون دفع مساهماته في جميع الحالات المتعلقة بالضم .

### الفصل ٢٠ :

يتحمل المشغل الأخير في تاريخ طلب الضم دفع مساهماته المتعلقة بمدة الضم غير أن العون يتحمل كل المساهمات في حالات الضم التالية :

- عدم المباشرة باستثناء حالة عدم المباشرة الخاصة .
- ممارسة المهن الحرة .

---

(١) القانون عدد ٧١ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ في ٢٧ يينيو ١٩٨٨ .

- نشاط عمومي أو خاص بالخارج بعنوان أجير .

## الفصل ٢١ :

يتم الضم بعد دفع المساهمات اللازمة .

يمكن للمعوز طلب حجز مبلغ الضم أقساطا على مرتبه الشهرى أو جرایة تقاعده على أن لا يتجاوز هذا الحجز عشرين بالمائة (٢٠٪) من المرتب أو الجرایة .

## الباب الخامس

### اكتساب الحق فى جرایة التقاعد

#### القسم الأول

#### مدة الخدمات

## الفصل ٢٢ :

يكتسب المعوز الحق فى جرایة التقاعد بعد مدة خمسة عشر (١٥) عاما على الأقل وقع اعتبارها فى التقاعد طبقا لأحكام هذا القانون غير أن هذه المدة الدنيا تحدد بعشرة (١٠) أعوام بالنسبة للعملة العرضيين .  
وبالنسبة للمعوز الذى يشتغل بنظام العمل الجزئى وبصفة مستمرة تحتسب مدة العمل كما لو أنه اشتغل كامل الوقت خلال هذه المدة .

## الفصل ٢٣ :

لا تشترط الأقدمية الدنيا المنصوص عليها بالفصل ٢٢ لنيل جرایة التقاعد وذلك فى حالتى وفاة المعوز والسقوط البدنى .

## القسم الثانى

### سن الإحالة على التقاعد

## الفصل ٢٤ :

(جديد) (١) حددت سن إحالة الأعوان على التقاعد بستين (٦٠) سنة مع مراعاة أحكام الفصول ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ من هذا القانون غير أنه يمكن استبقاؤهم بحالة مباشرة بمقتضى أمر الى أن يبلغوا سنا أقصاها خمسا وستين (٦٥) سنة ويتخذ الأمر المشار اليه بالفقرة الأولى أعلاه بناء على تقرير ممثل من الوزير المعنى بالأمر .

## الفصل ٢٥ : (٢)

## الفصل ٢٦ : (٣)

---

(١) قانون عدد ٧١ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ فى ٢٧ يونيو ١٩٨٨ .  
(٢) - (٣) ألقى بمقتضى القانون عدد ٧١ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ فى ٢٧ يونيو ١٩٨٨ .

## الفصل ٢٧ :

حددت سن الإحالة على التقاعد بخمس وخمسين (٥٥) سنة بالنسبة للعللة الذين يقومون بأعمال منهكة ومخلة بالصحة .  
وتضبط بأمر قائمة هذه الأصناف من العلة (١) .

## الفصل ٢٨ :

تقع إحالة الأعوان الذين يمارسون وظائف مرهقة بعد قضاء خمسة وثلاثين (٣٥) عاما عملا ويلوغ سن الخامسة والخمسين (٥٥) على الأقل .

كما يمكنهم عند توافر هذين الشرطين البقاء في حالة مباشرة الى سن الستين على أقصى تقدير .  
وتضبط بأمر قائمة الوظائف المرهقة (٢)

## الفصل ٢٩ :

حددت سن الإحالة على التقاعد بخمس وخمسين (٥٥) سنة بالنسبة لأعوان السلك النشط كما يمكنهم البقاء في حالة مباشرة الى سن الستين على أقصى تقدير .  
وتضبط بأمر قائمة هذا الصنف من الأعوان .

## الفصل ٣٠ :

يكسب العون مهما كانت وظيفته الحق في الإحالة على التقاعد بعد قضاء خمسة وثلاثين (٣٥) عاما في العمل مع بلوغه سن الخامسة والخمسين (٥٥) .

## القسم الثالث الخدمات

## الفصل ٣١ :

لاكتساب الحق في جارية التقاعد يقع احتساب الخدمات التالية :

(١) الخدمات التي تم بعنوانها دفع المساهمات مهما كان نوع العمل أو كيفية تلجيره .

(٢) الخدمات التي وقع بموجبها تحويل المساهمات من طرف مؤسسة ضمان اجتماعي الى الصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية .

(٣) الخدمات التي تم ضمها .

(٤) الخدمات العسكرية الإجبارية .

---

(١) ألغى بمقتضى القانون عدد ٧١ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ في ٢٧ يونيو ١٩٨٨ .

(٢) قانون عدد ٧١ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ في ٢٧ يونيو ١٩٨٨ .

## القسم الرابع

### التفصيل

#### الفصل ٣٢ :

يتمثل التفصيل في إضافة مدة من السنوات الى سنوات النشاط الفعلي المعتبرة في حساب جارية التقاعد ويمنح التفصيل للأعوان المنتمين للأصناف المنصوص عليها بالفصول ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ من هذا القانون الذين قضوا خمسة عشر (١٥) عاما عملا على الأقل في إحدى هذه الأصناف .

(١) يساوى التفصيل المدة التالية بالنسبة للعملة الذين يقومون بأعمال منهكة ومخلة بالصحة .

- خمس سنوات اذا قضوا خمسة وثلاثين (٣٥) عاما عملا على الأقل .

- أربع سنوات اذا قضوا خمسة وعشرين (٢٥) عاما عملا على الأقل .

- ثلاث سنوات اذا قضوا عشرين (٢٠) عاما عملا على الأقل .

- سنتين اذا قضوا خمسة عشر (١٥) عاما عملا على الأقل .

(٢) يساوى التفصيل بالنسبة للأعوان الذين يمارسون وظائف مرهقة المدة المتبقية لبلوغهم سن الستين .

(٣) يساوى التفصيل بالنسبة لأعوان السلك النشط المدة المتبقية لبلوغهم سن الستين على أن لا يتجاوز هذا التفصيل :

- خمس سنوات اذا قضوا خمسة وثلاثين (٣٥) عاما عملا على الأقل .

- أربع سنوات اذا قضوا خمسة وعشرين (٢٥) عاما عملا على الأقل .

- ثلاث سنوات اذا قضوا عشرين (٢٠) عاما عملا على الأقل .

- سنتين اذا قضوا خمسة عشر (١٥) عاما عملا على الأقل .

#### الفصل ٣٣ : (جديد) (١)

يسند تفصيل بمدة تساوى المدة المتبقية لبلوغ سن الستين لفائدة :

١- العسكريين وأعوان قوات الأمن الداخلي وأعوان المصالح النشطة للديوانة الذين أصيبوا بجروح تعرضوا لها أثناء الشغل والتي جعلتهم عاجزين نهائيا عن ممارسة نشاطهم .

٢- الأعوان الذين أصيبوا أثناء الشغل بعجز تبلغ نسبته ٨٠ في المائة ( على الأقل ناتج عن جروح تعرضوا لها خلال أو بمناسبة عمليات الدفاع عن الوطن أو سلامته أو النجدة في صورة الكوارث الطبيعية .

٣- الأعوان الذين أحيوا على التقاعد من أجل حذف الوظائف .

٤- الأعوان الذين أحيوا على التقاعد الوجوبي على أن لا يتجاوز مرود هذا التفصيل ٢٠ ٪ من المرتب الذي يقع على أساسه تصفية الجارية .

#### الفصل ٣٤ :

يتحمل المشغل كل المساهمات المتعلقة بمدة التفصيل .

---

(١) القانون عدد ٧١ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ في ٢٧ يونيو ١٩٨٨ .

## الباب السادس

### تصفية جرایة التقاعد

#### القسم الأول

#### حساب الأقساط السنوية القابلة للتصفية

##### الفصل ٣٥ :

تقع تصفية جرایة التقاعد على أساس مدة الخدمات التي تنقسم الى أقساط يساوى كل قسط منها سنة وتحسب المدة التي تقل عن السنة على أساس فترة ثلاثة أشهر وتحسب كل مدة تساوى أو تفوق ٤٥ يوما كفترة ثلاثة أشهر ولا تؤخذ بعين الاعتبار كل مدة تقل عن ذلك .

#### القسم الثاني

#### قاعدة تصفية جرایة التقاعد

##### الفصل ٣٦ :

تقع تصفية جرایة التقاعد على أساس المرتب الأخير الذى تقاضاه العون المحال على التقاعد والذى تم على أساسه الحجز بعنوان المساهمات لفائدة الصندوق القومى للتقاعد والحيطة الاجتماعية لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات .

وفى صورة عدم دفع المساهمات لكامل المدة المذكورة يتولى الصندوق القومى للتقاعد والحيطة الاجتماعية عند تصفية الجرایة تحديد واستخلاص مبلغ المساهمات المتطقة بالمدة المتبقية والتي يحتملها المتمتع بالجراية والمشفل كل فيما يخصه ولا تفوق مدة استخلاص هذا المبلغ ستة وثلاثين شهرا .

غير أنه تقع تصفية جرایة التقاعد على أساس المرتب المنجر عن أعلى وظيفة مارسها العون بصفة فعلية لمدة لا تقل عن سنتين كاملتين طيلة حياته المهنية على أن لا تقل مدة المساهمات بعنوان هذه الوظيفة عن ثلاث سنوات ويتم عند الاقتضاء تسديد فارق المساهمات حسب الطريقة المذكورة بالفقرة الثانية أعلاه .

#### القسم الثالث

#### التعديل الآلى للجرايات

##### الفصل ٣٧ :

يتم التعديل الآلى للجراية عند كل ترفيع فى أى عنصر من العناصر القارة للمرتب الموافق للرتبة أو الوظيفة التي وقعت على أساسها تصفية الجراية .

كما يتم التعديل الآلى للجراية عند إحداث أى منحة قارة تتعلق بالرتبة أو بالوظيفة التي وقعت على أساسها تصفية الجراية.

ويخضع هذا التعديل الآلى الى أحكام الفصول ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ٣٦ من هذا القانون .

## القسم الرابع مربود الأقساط السنوية

### الفصل ٣٨ :

حدد مربود الأقساط السنوية من المرتب الذي تقع على أساسه تصفية الجراية كما يلي :

- (١) بالنسبة للعشر سنوات الأولى : ٢٪ لكل سنة أو ٠,٥ ٪ لكل ثلاثة أشهر .
  - (٢) بالنسبة للعشر سنوات الثانية : ٣ ٪ لكل سنة أو ٠,٧٥ ٪ لكل ثلاثة أشهر .
  - (٣) بالنسبة للسنوات المتبقية : ٢ ٪ لكل سنة أو ٠,٥ ٪ لكل ثلاثة أشهر .
- ولا تتجاوز جراية التقاعد ٩٠ ٪ من المرتب الذي وقعت على أساسه تصفية الجراية .

### الفصل ٣٩ :

لاتقل جراية التقاعد عن ثلثي الأجر الأدنى المضمون لختلف القطاعات الخاص بنظام ٢٤٠٠ ساعة عمل سنويا .

## القسم الخامس المنح ذات الصيغة العائلية

### الفصل ٤٠ :

عند الاقتضاء تضاف للجراية المنحة العائلية ومنحة الدخل الوحيد وتسد هاتان المنحتان بنفس الشروط والمقدار المنطبقة على الأعوان المباشرين .

## الباب السابع التمتع بالجراية

### الفصل ٤١ :

( جديد ) (١) : يتمتع المعون بجراية التقاعد :

(١) مباشرة إثر انتهاء النشاط وذلك في الحالات التالية :

- أ - الإحالة على التقاعد عند بلوغ السن القانونية للتقاعد .
- ب - الإحالة على التقاعد من أجل السقوط البدني بعد أخذ رأي اللجنة المنصوص عليها بالفصل ٢٩ من القانون عدد ١٨ لسنة ١٩٥٩ المؤرخ في ٥ فبراير ١٩٥٩ .
- ج - الإحالة على التقاعد من أجل حذف الوظائف .

---

(١) قانون عدد ٢١ لسنة ١٩٨٨ مؤرخ في ٢٧ يونيو ١٩٨٨ .

- د - الإحالة على التقاعد بطلب من الأمهات اللاتي لهن على الأقل ثلاثة أبناء لايتجاوز عمرهم عشرين سنة أو ابن معوق إعاقة عميقة .
- هـ - الإحالة على التقاعد الوجوبي .

٢) عند بلوغ سن الخمسين بالنسبة الى الاعوان المحالين على التقاعد بطلب منهم أو من أجل القصور المهني .

٣) عند بلوغ السن القانونية للتقاعد بالنسبة الى الاعوان المعزولين أو المستقلين .

## الباب الثامن

### استرجاع المساهمات والتمتع بمنحة الشيخوخة

#### الفصل ٤٢ :

يمكن للأعوان الذين بلغوا السن القانونية للتقاعد بون أن يتوافر فيهم شرط الأقدمية المذكور بالفصل ٢٢ من هذا القانون استرجاع مساهماتهم من أجل التقاعد وذلك في أجل لايتجاوز السنة .

ويمكن للأعوان الذين لهم خمس سنوات أقدمية على الأقل الاختيار بين الاسترجاع المشار اليه بالفقرة الأولى من هذا الفصل أو طلب التمتع بمنحة الشيخوخة التي تساوي نصف الأجر الأدنى المضمون لمختلف القطاعات الخاص بنظام ٢٤٠٠ ساعة عمل سنويا .

## الباب التاسع

### جراية الباقيين على قيد الحياة

#### القسم الأول

### جراية القرين الباقي على قيد الحياة

#### الفصل ٤٣ :

يتمتع القرين الباقي على قيد الحياة بجراية تساوي خمسة وسبعين في المائة (٧٥٪) من جراية التقاعد التي كان يتمتع بها العون قبل وفاته أو التي كان بإمكانه التمتع بها عند تاريخ وفاته .

غير أنه يقع التخفيض في جراية القرين الباقي على قيد الحياة ، طيلة المدة التي تسند فيها جراية الأيتام الوقتية المنصوص عليها بالفصل ٤٥ من هذا القانون وذلك :

- بنسبة خمسة بالمائة ( ٥ ٪ ) بعنوان الطفل الثالث .
- بنسبة عشرة بالمائة ( ١٠ ٪ ) عن كل طفل يليه .

على أن لا يقل مقدار جراية القرين عن خمسين بالمائة ( ٥٠ ٪ ) من الجراية التي تمتع بها العون أو التي كان بإمكانه التمتع بها في تاريخ وفاته .

## الفصل ٤٤ :

ينقطع صرف جرایة القرن الباقي على قيد الحياة اذا تزوج من جديد بعد وفاة قرينه ولم يبلغ سن الخامسة والخمسين (٥٥).

وفي صورة وفاة القرن الجديد أو انحلال عقدة الزواج يستأنف صرف الجرایة مع إعادة تقدير قيمتها عند الاقتضاء باعتبار مختلف التعديلات الحاصلة مدة الانتطاع .

وفي صورة تعدد الأراامل يقع توزيع جرایة القرن عليهن بالتساوي على أن لا يقل مقدار الجرایة الواحدة عن الحد الأدنى القانوني لجرایة القرن الباقي على قيد الحياة .

## القسم الثاني جراية الأيتام الوقتية

## الفصل ٤٥ :

يتمتع اليتيم حتى بلوغه سن الواحدة والعشرين (٢١) بجراية تساوي عشرة بالمائة (١٠٪) من جرایة التقاعد التي كان يتمتع بها العون أو كان بإمكانه أن يتمتع بها في تاريخ وفاته .

ولا يمكن أن يتجاوز مجموع جرایة الأيتام وجرایة القرن الباقي على قيد الحياة مقدار جرایة العون فإذا تجاوز هذا المجموع مقدار جرایة العون يقع التخفيض في جرایة القرن الباقي على قيد الحياة طبقاً لأحكام الفصل ٤٣ من هذا القانون .

إذا كان عدد اليتامى خمسة (٥) أو أكثر يتمتع القرن الباقي على قيد الحياة بخمسين بالمائة (٥٠ ٪) من جرایة التقاعد التي كان يتمتع بها العون أو كان بإمكانه أن يتمتع بها في تاريخ وفاته وتوزع الخمسون بالمائة المتبقية على اليتامى بالتساوي .

## الفصل ٤٦ :

في صورة عدم إسناد جرایة القرن لأي سبب قانوني يقع توزيع هذه الجرایة بالتساوي على الأيتام وتضاف الى جرايتهم .

## الفصل ٤٧ :

ينطبق الفصلان ٤٥ و ٤٦ على الأيتام المصابين في تاريخ وفاة العون بمرض غير قابل للعلاج أو بسقوط مستمر يجعلهم غير قادرين على العمل بمقابل وذلك دون اعتبار لشرط الواحد والعشرين سنة .

يقع تقدير المرض والسقوط المشار اليهما أعلاه من طرف لجنة السقوط المنصوص عليها بالفصل ٢٩ من القانون عدد ١٨ لسنة ١٩٥٩ المؤرخ في ٥ فبراير ١٩٥٩ .

## الفصل ٤٨ :

لا تقل جملة جرايات الأيتام من مبلغ المنح العائلية التي كان بإمكان العون التمتع بها .

## الباب العاشر

### أحكام مختلفة

## القسم الأول

### حجز الجرايات

#### الفصل ٤٩ :

يحجر الحجز على جرایة التقاعد وجرایة الباقيين على قيد الحياة الا بالنسبة .

١- للديون القائمة لفائدة الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية .

٢- للديون الممتازة المنصوص عليها بالفصل ١٩٩ من مجلة الحقوق العينية .

٣- للديون المتعلقة بالحالات المبينة بالفصول ٣٨ و ٤٢ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٨ من مجلة الأحوال الشخصية .

ولا يتجاوز هذا الحجز خمس (٥/١) الجرایة بالنسبة للديون المشار اليها بالفقرة الأولى والثانية وثلاث (٣/١) الجرایة بالنسبة للديون المشار اليها بالفقرة الثالثة من هذا الفصل .

## القسم الثاني

### الجرايات الوقتية

#### الفصل ٥٠ :

إذا تغيب المنتفع بجرایة تقاعد لمدة تزيد عن الستة أشهر ولم يسحب جرایته خلال هذه المدة فإن لقرينه أو أبنائه الذين لم يبلغوا سن الواحدة والعشرين (٢١) الحق في التمتع بصفة وقتية بجرایة الباقيين على قيد الحياة .

ويمكن أيضا إسناد جرایة وقتية للقرين والأبناء في صورة تغيب العون لمدة تزيد عن ستة أشهر وكان له الحق في جرایة تقاعد يوم تغييبه .

وتحول الجرایة الوقتية الى جرایة نهائية إذا ثبت وفاة العون أو وقع التصريح بغيبابه بمقتضى حكم نهائى

## القسم الثالث

### كيفية دفع الجرايات

#### الفصل ٥١ :

تدفع الجرایة شهريا بدخول الغاية بوساطة حوالة بريدية أو تحويل بنكى أو بريدى وذلك حسب اختيار المنتفع .

#### الفصل ٥٢ :

في صورة وفاة العون تدفع الجرایة الى الباقيين بعد الوفاة ابتداء من أول يوم من الشهر الموالى الوفاة .

## **الفصل ٥٣ :**

في حالات التقاعد مع تأجيل التمتع بالجراية يبتدئ الانتفاع بها من اليوم الأول للشهر الموالي للذي يحق فيه للعون المتمتع بالجراية بمقتضى هذا القانون .

## **القسم الرابع إصلاح الأخطاء**

## **الفصل ٥٤ :**

على الصندوق في جميع الأحوال أن يصلح ماقد يحصل من أخطاء في إسناد الجراية أو حسابها .

## **القسم الخامس استئناف النشاط بعد الإحالة على التقاعد**

## **الفصل ٥٥ :**

يمكن للعون المحال على التقاعد والذي يستأنف نشاطا عموميا قبل بلوغه السن القانونية للتقاعد اكتساب حقوق جديدة للتقاعد بعنوان هذا النشاط .

أما العون المحال على التقاعد والذي يستأنف نشاطا عموميا بعد بلوغه السن القانونية للتقاعد فلا يمكنه اكتساب حقوق جديدة للتقاعد بعنوان هذا النشاط .

وفي جميع الحالات يمنع الجمع بين جراية التقاعد وكل مورد عمومي مهما كان نوعه وللعون الاختيار بين جراية التقاعد أو المرتب .

## **القسم السادس الجمع بين الجرايات**

## **الفصل ٥٦ :**

لا يمكن الجمع بين جرايتين بعنوان نفس الخدمات وذلك مهما كان نظام التقاعد المنطبق .  
ويجوز الجمع بين جرايتين بعنوان خدمات متتالية .

## **الفصل ٥٧ :**

لا يمكن للقرين الباقي على قيد الحياة أو اليتيم الجمع بين عدة جرايات متتالية من منخرطين مختلفين وذلك مهما كان نظام التقاعد المنطبق .

## **الفصل ٥٨ :**

يمكن للشخص الواحد الجمع بين جراية تقاعد متتالية من نشاطه الخامس وجراية متتالية من وفاة قرينه .

يمكن الجمع بين الجرايات وكل إيراء عمرى من أجل السقوط البدنى .

## العنوان الثانى الجرايات العسكرية للتقاعد والباقيين على قيد الحياة

### الفصل ٦٠ :

تتطبق أحكام العنوان الأول من هذا القانون على الجرايات العسكرية للتقاعد والباقيين على قيد الحياة مع مراعاة الأحكام الخاصة المنصوص عليها بالفصول التالية .

### الفصل ٦١ :

(جديد) (١) يكتسب الحق فى الجراية العسكرية للتقاعد كما يلى :

١- عند بلوغ السن القانونية على النحو التالى :

- ٥٠ سنة بالنسبة للجنود ورفقاء البحرية والجنود البحارة .

- ٥٥ سنة بالنسبة لإطار ضباط الصف وضباط البحرية .

- ٥٨ سنة بالنسبة لإطار الضباط الأعوان .

- ٦٠ سنة بالنسبة للضباط القادة والضباط الساميين .

٢- قبل بلوغ السن المشار إليها بالفقرة (١) من هذا الفصل فى الحالات التالية :

١ - الضباط بعد قضاء ثلاثين (٣٠) عاما من الخدمات الفعلية المدنية والعسكرية .

ب - ضباط الصف وضباط البحرية بعد قضاء خمسة وعشرين (٢٥) عاما من الخدمات الفعلية المدنية أو العسكرية .

ج - جنود ورفقاء البحرية والجنود البحارة بعد قضاء عشرين (٢٠) عاما من الخدمات الفعلية المدنية والعسكرية .

د - العسكريون الذين وقع إعفاؤهم بموجب إجراء تأديبى بعد قضاء خمسة عشر (١٥) عاما من الخدمات الفعلية المدنية والعسكرية .

هـ - العسكريون المحالون على التقاعد وجوبا بعد قضاء خمسة عشر (١٥) عاما من الخدمات الفعلية المدنية والعسكرية .

## الفصل ٦٢ :

يمكن تمديد المباشرة لضرورة العمل بالنسبة الى الضباط القادة والضباط السامين من رتبة رائد فما فوق وذلك لمدة سنة قابلة للتجديد حتى سن الخامسة والستين .

## الفصل ٦٣ :

يمكن تمديد المباشرة لضرورة العمل بالنسبة الى ضباط الصف القارين وضباط البحرية والضباط الاعوان وذلك لمدة سنة قابلة للتجديد حتى سن الستين .

## الفصل ٦٤ :

يكتسب الضباط القادة والضباط السامون الحق في الإحالة على التقاعد بعد قضاء خمسة وثلاثين (٣٥) عاما في العمل مع بلوغهم سن الخامسة والخمسين .

## الفصل ٦٥ :

لاكتساب الحق في جرایة التقاعد يقع احتساب الخدمات التالية زيادة عن الخدمات المذكورة بالفصل ٣١ من هذا القانون .  
- الخدمات الفعلية بالمدارس العسكرية بعد سن الثامنة عشر .  
- التنفيل المنروح للمقارمين المدمجين في الجيش تطبيقا للفصل ٣٠ مكررا من الأمر المؤرخ في ١٠ يناير ١٩٥٧ المتعلق بانتداب الجنود وتنظيم الجيش (١) .

## الفصل ٦٦ :

تؤخذ بعين الاعتبار لاكتساب الحق في جرایة التقاعد وتصفيتهما الخدمات الفعلية التي قضاهما في الجيش الفرنسي العسكريون المنتقلون من هذا الجيش والمنتفعون بجراية تقاعد أو بجراية إعفاء أو بمنحة مسندة من طرف النولة الفرنسية وذلك على النحو التالي :

- ١- تحتسب الحقوق في الجراية كما لو أن جميع الخدمات كانت بالجيش التونسي .
- ٢- يخصم عند الاقتضاء من مبلغ الجراية المتحصل عليه بهذه الطريقة المقدار الصافي للجراية المسندة من طرف الدولة الفرنسية .

## الفصل ٦٧ :

يضاف الى مدة الخدمات المحتسبة في تصفية جرایة التقاعد تنفيل يساوي المدة التي بقيت بلوغهم سن الستين (٦٠) بالنسبة للعسكريين .

- المحالين على التقاعد وجوبا .
- البالغين السن القانونية للتقاعد المتعلقة بربطهم والمكتسبين الحق في جرایة حسب الشروط المنصوص عليها بالفصل ٦١ - ١ ٢ - ب - ج من هذا القانون .

## الفصل ٦٨ :

إضافة الى الحالات المنصوص عليها بالفصل ٤١ من هذا القانون يتمتع العسكريون المحالون على التقاعد وجوبا بجرايتهم عند انتهاء النشاط .

---

(١) حدثت مدة هذا التنفيل بعامين ، راجع القانون عدد ٧٩ لسنة ١٩٥٧ المؤرخ في ١٩ ديسمبر ١٩٥٧ المتمم للأمر المؤرخ في ١٠ يناير ١٩٥٧ .

ويضبط تاريخ التمتع بالجراية المسندة للعسكريين بطلب منهم لما يبلغون السن التي عندها يكونون قد قضوا الأقدمية المطلوبة المشار إليها بالفصل ٦٩- ٦٢ ب - ج من هذا القانون .

## الفصل ٦٩ :

يكتسب الحق في جراية إعفاء :

- الضباط الذين قضوا أقل من خمسة عشر (١٥) عاما من الخدمات المدنية والعسكرية والذين تم إغناؤهم بموجب إجراء أدنى تأديبي .

- العسكريون غير الضباط المعفون بموجب إجراء تأديبي والذين قضوا خمس سنوات (٥) على الأقل في الخدمة العسكرية بعد المدة القانونية .

## الفصل ٧٠ :

تحتسب جراية الإعفاء على أساس المرتب الأخير الذي تقاضاه المعنى بالأمر وذلك وفقا لأحكام الفصل ٣٦ من هذا القانون.

ويضبط مقدار الجراية بخمسة وعشرين بالمائة (٢٥٪) من المرتب بالنسبة للضباط وثلثين بالمائة (٣٠٪) بالنسبة للعسكريين غير الضباط .

ولا يقل مقدار جراية الإعفاء عن خمسة وثمانين بالمائة (٨٥٪) بالنسبة للرقباء الأولين وعن ثمانين بالمائة (٨٠٪) بالنسبة للرقباء وعن خمسة وسبعين بالمائة (٧٥٪) بالنسبة للجنود وذلك من مقدار جراية الإعفاء التي يمكن أن يتحصل عليها العريف الذي قضى نفس مدة الخدمات .

وفي جميع الحالات لا تقل جراية الإعفاء عن جراية التقاعد الدنيا المضمونة المنصوص عليها بهذا القانون .

## الفصل ٧١ :

يتمتع العسكريون بجراية الإعفاء عند انتهاء النشاط الا أن مدة التمتع بها لا تتعدى الفترة المساوية لمدة الخدمات العسكرية الفعلية التي قضاها المنتفع بها .

# العنوان الثالث أحكام انتقالية

## الفصل ٧٢ : ألفى (١)

## الفصل ٧٣ :

تعفى لمدة ثلاث سنوات من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ النواة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصيغة الإدارية والمؤسسات العمومية التي تتمتع بإعانة من النواة من دفع مساهمتها بعنوان العناصر القارة التي سيقع إدماجها ضمن المرتب الخاضع للحجز من أجل التقاعد .

(١) ألفى بمقتضى القانون عدد ٨ لسنة ١٩٨٧ المؤرخ في ٦ مارس ١٩٨٧ .

ولا ينطبق هذا الاعفاء على المنح التكميلية الوقتية التي أحدثتها الأوامر التالية :

الأمر عدد ٥٠٤ لسنة ١٩٨٢ المؤرخ في ١٦ مارس ١٩٨٢ .

الأمر عدد ٥١٥ لسنة ١٩٨٢ المؤرخ في ١٦ مارس ١٩٨٢ .

الأمر عدد ٤٣٧ لسنة ١٩٨١ المؤرخ في ٧ أبريل ١٩٨١ .

الأمر عدد ٥٠١ لسنة ١٩٨٢ المؤرخ في ١٦ مارس ١٩٨٢ .

#### **الفصل ٧٤ :**

تسحب أحكام هذا القانون ابتداء من تاريخ دخوله حيز التنفيذ على الاعوان المباشرين وكذلك المتقاعدين المنخرطين بالصندوق القومى للتقاعد والحيلة الاجتماعية .

#### **الفصل ٧٥ :**

يدخل هذا القانون حيز التنفيذ بانتهاء ستة أشهر من تاريخ نشره بالرائد الرسمى للجمهورية التونسية .

#### **الفصل ٧٦ :**

ألغيت جميع الأحكام السابقة المخالفة لهذا القانون وخاصة القانون عدد ١٨ لسنة ١٩٥٨ المؤرخ في ٥ فبراير ١٩٥٩ وجميع النصوص التي نقحته أو تممته باستثناء الأحكام المتعلقة بالسقوط البنئى .

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمى للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وصدر بقصر قرطاج في ٥ مارس ١٩٨٥ .

**رئيس الجمهورية التونسية**

**الحبيب بورقيبة**

□ □ □

**مرسوم عدد ٩ لسنة ١٩٧٤**  
**يتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد ١٨ لسنة ١٩٥٩**  
**المتعلق بضبط نظام جراتات التقاعد المدني والعسكري**

**الفصل ١٢- (الجديد) :**

٢- يثبت الحق في التمتع على جراتات التقاعد النسبي .

(١) بدون اشتراط السن أو مدة الخدمات بالنسبة للعسكريين المصابين بسقوط ناتج عن جروح أو أمراض حصلت أو تعكرت بسبب الخدمة .

(٢) بدون اشتراط السن أو مدة الخدمات بالنسبة للعسكريين الذين يتمتع عليهم بصفة مطلقة ونهائية مواصلة القيام بمهام عملهم إثر سقوط بدني غير ناتج عن جروح أو أمراض حصلت أو تعكرت بسبب الخدمة بيد أن الجروح أو الأمراض يجب أن تكون قد أصابت المعنى بالأمر خلال مدة كان من شأنه أن يكتسب أثناءها حقوقا تقضى الى منحه جراتات تقاعد .

**الفصل ٧ :**

وزير الدفاع الوطني والمالية مكلفان كل فيما يخصه بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .

يصدر بقصر قرطاج في ٥ أكتوبر ١٩٧٤ .

**رئيس الجمهورية التونسية**

**الحبيب بورقيبة**

□ □ □

**نظام الجرايات المدنية للسقوط**  
**مستخرج من القانون عدد (١٨) لسنة ١٩٥٩**  
**يتعلق بضبط نظام جرايات التقاعد المدني والعسكري**

( أحكام لم تنسخ بالقانون عدد ١٢ لسنة ١٩٨٥ )

( الرائد الرسمي عدد ٨ بتاريخ ٣ و ٦ فبراير ١٩٥٩ من ١٢٢ )

**العنوان الخامس**  
**السقوط البدني**

**الباب الأول**

**١- الموظفون المدنيون**

**الجزء الأولى**

**السقوط البدني الناتج عن مباشرة الوظيفة**

**الفصل ٢٦ :**

(١) إن الموظف أو شبيهه الذي أصبح من المتمتعز عليه بصفة مطلقة ونهائية مواصلة مباشرة وظيفة من أجل سقوط بدني ناتج عن جروح أو عن أمراض أصابته أو تفاقمت سواء في الخدمة أو من جراء إقدامه على القيام بعمل يستروح منه الانقطاع للمصالح العام يمكن قبوله للانتفاع بالتقاعد بطلب منه أو إحالته على المعاش عند انتهاء حقوقه في رخصة المرض أو الرخصة ذات الأمد الطويل بكامل الأجر أو بنصف الأجر .

وله الحق في هذه الصورة في إيراد عمري من أجل السقوط البدني قابل للجمع مع جناية التقاعد المقررة بالفصل ٩ الفقرة ٢ ( المادة الأولى ) أو عند الاقتضاء مع جناية التقاعد بموجب الأقدمية .

(٢) يضبط مبلغ الإيراد من أجل السقوط البدني بضرب النسبة المئوية للسقوط بالمرتبة الخاضع للحجز من أجل التقاعد (١)

(٣) « لا يخلو الإيراد من أجل السقوط البدني الذي يضاف لجناية التقاعد القابلة للجمع لصاحبه المتمتع بمرتبات تفوق في مجموعها المرتبات الجمالية التابعة للرقم القياسي المعين حسيما هو مبين بالفصل ٢١ .

وتقع تصفية الإيراد المذكور ومنعه ودفعه حسب نفس الشروط والأساليب المتبعة بجناية التقاعد » (٢).

(١) نقتع بالقانون عدد ٧٠ لسنة ١٩٨١ المؤرخ في أول أوت ١٩٨١ .

(٢) نقتع بمقتضى المرسوم عدد ١ لسنة ١٩٧٠ المؤرخ في ١٤ سبتمبر ١٩٧٠ .

(٤) يعين مقدار السقوط البدني بأثر يصدر في شأنه فيما بعد .

(٥) ترفع جملة الجراية النسبية أو عند الاقتضاء جراية الأقدمية وإيراد السقوط الى مبلغ الجراية المبنية على مدة تساوي ٣٧ سنة ونصف قابلة للتصفية اذا وقعت إحالة الموظف على التقاعد على إثر اعتداء استهدف اليه أو كفاح أو حادث حالة كونه مباشرا لوظيفة كل ذلك بدون أن تنسب اليه هفوة وكانت إصابته بالسقوط تساوي على الأقل نسبة ٦٦ ٪ (١)

## الجزء الثاني

### السقوط البدني غير الناتج عن مباشرة الوظيفة

#### الفصل ٢٧ :

إن الموظف الذي أصبح من المتعذر عليه بصفة مطلقة ونهائية مواصلة القيام بوظيفة إثر سقوط بدني غير ناتج عن جروح أو أمراض أصابته في الخدمة أو تفاقمت أثناءها يمكن قبوله في الانتفاع بالتقاعد بطلب منه أو إحالته على المعاش وجوبا عند انتهاء حقوقه في رخصة المرض أو الرخصة ذات الامد الطويل بكامل الأجر أو بنصف الأجر .

بيد أن الجروح أو الأمراض يجب أن تكون قد أصابت من يهمة الأمر خلال مدة كان من شأنه أن يكتسب أثناءها حقوقا تفضي لمنحه جراية تقاعد .

وله الحق في هاته الصورة في جراية التقاعد النسبي المقررة بالفصل ٩ الفقرة ٢ المادة الثانية .

## الجزء الثالث

### أحكام مشتركة

#### الفصل ٢٨ :

إذا كان سبب السقوط البدني ينسب لأحد أفراد الناس فإن الصندوق القومي للتقاعد يحل بدون أدنى نزاع محل المصاب أو محل من يؤول اليهم حقه في القيام بسعيهم ضد الشخص المسئول وذلك فيما يتعلق بترجييع ما دفع من المبالغ بعنوان الإصابة .

#### الفصل ٢٩ :

إن حقيقة العاهات المدلى بها ونسبتها للخدمة ونتائجها وكذلك مقدار السقوط البدني المترتب عليها يقع تقديرها من طرف لجنة تعنى بالسقوط البدني عين تركيبها وسير نوايلها على الصورة الآتية :

- كاتب الدولة للمالية والتجارة أو نائبه بصفته رئيس .

- رئيس الادارة أو نائب رئيس الادارة التابع لها الموظف أو المستخدم سواء كان هذا الأخير عوناً دولياً أو عوناً لمؤسسة عمومية أو عوناً بلدياً وزيادة على ذلك فيالنسبة للاعوان التابعين لكتابة الدولة للمالية والتجارة يحضر رئيس المصلحة التابع لها من يهمة الامر وبالنسبة للاعوان البلديين الواقع تسميتهم من طرف رؤساء البلديات يحضر رئيس البلدية التي تستخدم من يهمة الأمر أو نائبه .

(١) نقت بمقتضى القانون عدد ٢ لسنة ١٩٦٨ المؤرخ في ٨ مارس ١٩٦٨ الصادر بالراش الرسمي عدد ١١ بتاريخ ١٢ مارس ١٩٦٨ ص ٢٩٣ .

ويؤكد الفصل الثاني من نفس القانون بأنه

« يمكن إعادة النظر في ملفات من توفى من الموظفين أو الصلة دون التقيد بتاريخ تطبيق هذا القانون » .

- كاهية مدير الوظيفة العمومية أو نائبه .
- مراقب المصاريف العمومية أو نائبه .
- الطبيب المحلف التابع لكتابة الدولة المالية والتجارة .
- الطبيب الأخصائي الذي له الصفة في صورة ما اذا كانت الإحالة على التقاعد بموجب السقوط البدني قد عرضت بعنوان الفصل ٢٦ أعلاه .
- عونان من نفس الصنف التابع له من يهمة الأمر يقع انتخابهما من طرف زملائهما .
- فيما يتعلق بانتخاب نائبى الموظفين يجمع الأعوان صنفا صنفا بمقتضى أمر على أن يدعى كل صنف لانتخاب نائبين يكونان عضوين باللجنة فيما يخص النوازل المتعلقة بالأعوان الذين هم من الصنف واحد .
- يعين الموظفون نائبين ومساعدين لهما يقع تجديد تعيينهم كل سنتين .
- إن النائبين المنتخبين من طرف الموظفين لا يمكن اختيارهما الا من بين الأعوان المباشرين للوظيفة في دائرة يكون خطها دون كيلومترات ١٥٠ .
- بيد أنه اذا كان صنف من أصناف الموظفين يشتمل على أقل من ١٠ أعوان فإن النائبين يقع اختيارهما مثلما كان يقع في الماضي من بين الأعوان التابعين للصنف المذكور والمباشرين للخدمة بكامل تراب الجمهورية .
- لمن يهمة الأمر الحق في الاطلاع على ملفه وتقديم ملاحظاته الكتابية والشهادات الطبية وفي استماع لجنة السقوط البدني لطبيب يختاره ويمكن اللجنة أن تأذن بإجراء كل مآتراه لازما من وسائل التحقيق باستحضار الموظف لديها .
- وإذا طلب أو عرض تقرير جراحة التقاعد بناء عن عمل يتم عن الانقطاع للصالح العام أو عن سقوط مترتب عن الخدمة فإنه يقدم إما محضر معاينة يحرر على يد السلطة التي لها صفة لذلك أو بيضة تحرر لدى حاكم الناحية أو الوالى وبعد أخذ رأى الرؤساء المباشرين للعون .
- تتخذ المقررات بأغلبية الأصوات وفي صورة تعادل الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا .
- ويبين بالتقرير إثر قرار لجنة السقوط البدني أولا نوع وخطورة السقوط الواقع معا مما يثبت مع توضيح كون السقوط المذكور من شأنه أن يجعل أم لا الموظف في حالة لا تسمح له بمواصلة مباشرة وظيفة وإذا كانت هناك وفاة فالظروف التي أحاطت بهذه الوفاة .
- ويبين أيضا بالتقرير المشار اليه رأى اللجنة لمعرفة ما اذا كان السقوط الواقع معاينته أو الوفاة قد نتج كل منهما أو كلاهما إما عن عمل يتم عن الانقطاع للصالح العام أو عن أحد الأحداث المبينة بالفصل ٢٦ من هذا القانون أو عن مرض أو جروح أو عاهة خطيرة غير ناتجة عن مباشرة الوظيفة .
- وحق البت يرجع في جميع الصور لكاتب الدولة للرئاسة بواسطة قرار يصدر منه في ذلك .

## الباب الثاني

### العساكر

#### الفصل ٣٠ :

إن جريات التقاعد العسكرية من أجل السقوط ينطبق عليها تشريع خاص والتكاليف الناتجة عن الجريات المشار اليها يتحملها ميزان الدولة .

**منشور الوزارة الأولى عدد (٥١) مؤرخ ١٧ أكتوبر ١٩٨٥**  
**المؤسسات العمومية المنخرطة**  
**بالصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية**

أمر عدد ١٠٢٥ لسنة ١٩٨٥ مؤرخ في ٢٩ أغسطس ١٩٨٥  
يتعلق بضبط قائمة المؤسسات العمومية ذات الصيغة الصناعية والتجارية  
والشركات القومية التي أعوانها منخرطون بالصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية .

( الراءد الرسمي عدد ٦٢ بتاريخ ٦ و ١٠ سبتمبر ١٩٨٥ ص ١١٠٥ ) .

**نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية التونسية**

بعد اطلعنا على القانون عدد ١٢ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٥ مارس ١٩٨٥ المتعلق بضبط نظام الجرايات المدنية والعسكرية  
للتقاعد والباقيين على قيد الحياة في القطاع العمومي وخاصة الفصل الأول منه .

باقترح من الوزير الأول ، وزير الداخلية ،

وعلى رأى وزير المالية ،

وعلى رأى المحكمة الادارية ،

أصدرنا أمرا هذا بما يأتي :-

**الفصل ١ :**

ضبطت قائمة المؤسسات العمومية ذات الصيغة الصناعية والتجارية والشركات القومية التي أعوانها منخرطون بالصندوق  
القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية كما يلي :

- الشركة القومية للسكان المصيرية التونسية .
- الوكالة القومية التونسية للتبغ والوقيد .
- المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية .
- ديوان الموانئ القومية التونسية .
- ديوان الموانئ الجوية التونسية .
- ديوان التكوين والنهوض بالتشغيل .
- ديوان النهوض بالتشغيل والعمال التونسيين بالخارج .
- ديوان الأراضي الدولية .
- ديوان الحبوب .

- ديوان التجارة التونسية .
- ديوان الكروم .
- ديوان تربية الماشية والمراعى .
- الشركة القومية لاستغلال وتوزيع المياه .
- الديوان القومى للصناعات التقليدية .
- الديوان القومى للعائلة والعمران البشرى .
- ديوان السياحة .
- إقليم تونس .
- المعهد القومى للإحصاء .
- المعهد القومى للاقتصادى الكمى .
- الوكالة القارية للسكن .
- الصيدلية المركزية .
- الهى القومى الرياضى .
- الديوان القومى للزيت .
- اذار التونسية للنشر .
- ديوان قيس الاراضى ورسم الخرائط .
- وكالة الكحول .
- الوكالة العقارية الصناعية .
- الصندوق القومى للدخار السكتى .
- ديوان إحياء أراضى الأخماس .
- بورصة القيم المنقولة .
- الديوان القومى للمناجم .
- الصندوق القومى للتقاعد والحيطة الاجتماعية .
- المركز القومى البيداغوجى .
- المركز القومى للإعلامية .
- المركز القومى للدراسات الفلاحية .
- ديوان إحياء أراضى وادى تبهانة .
- الشركة القومية العقارية التونسية .
- ديوان إحياء المناطق السقوية بجنوبية .
- وكالة النهوض بالاستثمارات .
- مركز النهوض بالصناعات .
- الديوان القومى للتطهير .

- الشركة القومية للزراعات الآلية .
- الوكالة العقارية السياحية .
- المركز القومى للدراسات الصناعية .
- المركز القومى للجلود والأحذية .
- الوكالة التونسية للتعاون الفنى .
- الشركة القومية لحماية النباتات .
- الشركة القومية للعجين وورق الحلفاء .
- ديوان النهوض بتونس الوسطى .
- ديوان المياه المعدنية .
- ديوان المناطق القاحلة .
- مصنع التبغ بالقيروان .
- ديوان إحياء المناطق السقوية بنابل .
- ديوان إحياء المناطق السقوية بقباس ومدنين .
- ديوان إحياء المناطق السقوية بالقيروان .
- ديوان إحياء المناطق السقوية بقفصة وجريد .
- الفرقة القومية للفنون الشعبية .
- مركز الإعلامية - وزارة المالية .
- وكالة التزهيب والتجديد العمرانى .
- المعهد القومى للمواصفات والملكية الصناعية .
- المجمع ذى المصلحة المائية بقباس .
- ديوان إحياء أراضي وادى مجردة والمناطق السقوية .
- ديوان إحياء المناطق السقوية بسيدى بوزيد .
- الديوان القومى للصيد البحرى .
- وكالة الإصلاح الزراعى بالمناطق العمومية السقوية .
- ديوان تنمية الجنوب .
- ديوان تنمية الغابات والمراعى بالشمال الغربى .
- شركة استغلال قنال وأنابيب مياه الشمال .
- المنويية العامة للتنمية الجهوية .
- ديوان إحياء السواسى .
- وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية .

## الفصل ٢ :

الوزراء وكتاب الدولة مكلفون كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .

تونس في ٢٩ أغسطس ١٩٨٥

عن رئيس الجمهورية التونسية

وبتفويض منه

الوزير الأول ، وزير الداخلية

محمد مزالى

□ □ □

أمر عدد (١٠٨١) لسنة ١٩٨٦

يتعلق بإتمام الأمر عدد (١٠٢٥) لسنة ١٩٨٥

المتعلق بضبط قائمة المؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية  
والشركات القومية التي أعوانها منخرطون بالصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية

### نحن الحبيب بورقيبة . رئيس الجمهورية التونسية

بعد اطلاعا على القانون عدد ١٢ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٥ مارس ١٩٨٥ المتعلق بضبط نظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد والباقيين على قيد الحياة في القطاع العمومي وخاصة الفصل الأول منه .

وعلى الأمر عدد ١٠٢٥ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٢٩ أغسطس ١٩٨٥ المتعلق بضبط قائمة المؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات القومية التي أعوانها منخرطون بالصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية

وعلى رأى وزراء الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري والتربية والتعليم والبحث العلمي والشؤون الاجتماعية والشؤون الثقافية .

وعلى رأى المحكمة الادارية

أصدرنا أمرا هذا بما يأتى :

### الفصل ١ :

- تم الفصل الأول من الأمر المشار اليه أعلاه عدد ١٠٢٥ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٢٩ أغسطس ١٩٨٥ كما يلى :

- المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات .

- ديوان مساكن أعوان وزارة التربية القومية

### الفصل ٢ :

وزراء الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري ، والتربية والتعليم والبحث العلمي والشؤون الاجتماعية والشؤون الثقافية مكلفون كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الأمر الذى ينشر بالرائد الرسمى للجمهورية التونسية .

تونس فى ١٠ أكتوبر ١٩٨٦

عن رئيس الجمهورية التونسية

ويتفويض منه

الوزير الأول

رشيد صفر

□ □ □

أمر عدد (١٣٩٥) لسنة ١٩٨٧

يتعلق بإتمام الأمر عدد (١٠٢٥) لسنة ١٩٨٥

المتعلق بضبط قائمة المؤسسات العمومية

ذات الصيغة الصناعية والتجارية والشركات القومية

التي أعوانها منخرطون بالصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية

## إن رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون عدد ١٢ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٥ مارس ١٩٨٥ المتعلق بضبط نظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقين على قيد الحياة في القطاع العمومي وخاصة الفصل الأول منه .

وعلى القانون عدد ٨١ لسنة ١٩٨٦ المؤرخ في ٩ أغسطس ١٩٨٦ المتعلق بإحداث المركز الاستشفائي الجامعي الحبيب بورقيبة بتونس العاصمة وخاصة الفصل الأول منه .

وعلى الأمر عدد ١٠٢٥ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٢٩ أغسطس ١٩٨٥ المتعلق بضبط قائمة المؤسسات العمومية ذات الصيغة الصناعية والتجارية والشركات القومية التي أعوانها منخرطون بالصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية .

وعلى رأى وزراء المالية والشؤون الاجتماعية والصحة العمومية

وعلى رأى المحكمة الادارية

يصدر الأمر الآتي نصه :

## الفصل ١ :

يقع إتمام الفصل الأول من الأمر المشار اليه أعلاه عدد ١٠٢٥ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٢٩ أغسطس ١٩٨٥ كما يلي :

– المركز الاستشفائي الجامعي الحبيب بورقيبة بتونس العاصمة .

## الفصل ٢ :

وزراء المالية والشؤون الاجتماعية والصحة العمومية مكلفون كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .

تونس في ٢١ ديسمبر ١٩٨٧ .

عن رئيس الجمهورية

ويتقوئض منه

الوزير الأول

الهادي البكوش

أمر عدد (١٠٥٤) لسنة ١٩٨٨  
يتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد (١٠٢٥) لسنة ١٩٨٥  
الخاص بضبط قائمة المؤسسات العمومية  
ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات القومية  
التي ينخرط أعوانها بالصندوق القومى للتقاعد والحيطة الاجتماعية

**إن رئيس الجمهورية**

بعد الاطلاع على القانون عدد ١٢ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ فى ٥ مارس ١٩٨٥ والمتعلق بضبط نظام الجرايات المدنية  
والسكرية للتقاعد والباقيين على قيد الحياة فى القطاع العمومى وخاصة الفصل الأول منه .  
وعلى القانون عدد ١٠٤ لسنة ١٩٨٦ المؤرخ فى ١٨ ديسمبر ١٩٨٦ المتعلق بإحداث ديوان أحياء الكاف .  
وعلى الأمر عدد ١٠٢٥ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ فى ٢٩ أغسطس ١٩٨٥ المتعلق بضبط قائمة المؤسسات العمومية ذات الصبغة  
الصناعية والتجارية والشركات القومية التى ينتفع أعوانها بالانخراط بالصندوق القومى للتقاعد والحيطة الاجتماعية .  
وعلى اقتراح وزير الفلاحة .  
وعلى رأى وزير الشؤون الاجتماعية .  
وعلى رأى المحكمة الادارية  
يصدر الأمر الآتى نصه :

**الفصل ١ :**

يقع تنقيح وإتمام الفصل الأول من الأمر المشار اليه اعلاه عدد ١٠٢٥ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ فى ٢٩ أغسطس ١٩٨٥ وذلك  
على النحو التالى :  
- ديوان أحياء الكاف .

**الفصل ٢ :**

الوزير الأول ووزيرا الفلاحة والشؤون الاجتماعية مكلفون كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الأمر الذى يبتدىء مفعوله من غرة  
يناير ١٩٨٧ .  
تونس فى ٢١ ديسمبر ١٩٨٨ .

**عن رئيس الجمهورية**

**وبتفويض منه**

**الوزير الأول**

**الهادى البكوش**

□ □ □

أمر عدد (١١٦٨) لسنة ١٩٨٨

يتعلق بإتمام الأمر عدد (١٠٢٠) لسنة ١٩٨٥

المتعلق بضبط قائمة المؤسسات العمومية

ذات الصيغة الصناعية والتجارية والشركات القومية

التي أعوانها منخرطون بالصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية .

## إن رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون عدد ١٢ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٥ مارس ١٩٨٥ المتعلق بضبط نظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقين على قيد الحياة في القطاع الحكومي وخاصة الفصل الأول منه .

وبعد الاطلاع على الأمر عدد ١٠٢٥ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٢٩ أغسطس ١٩٨٥ المتعلق بضبط قائمة المؤسسات العمومية ذات الصيغة الصناعية والتجارية والشركات القومية التي أعوانها منخرطون بالصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية .

وعلى رأى وزارة الاقتصاد الوطني والشؤون الاجتماعية والتعمير والإسكان .

وعلى رأى المحكمة الادارية

يصدر الأمر الآتي نصه

## الفصل ١ :

يقع إتمام الفصل الأول من الأمر المشار اليه أعلاه عدد ١٠٢٥ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٢٩ أغسطس ١٩٨٥ كما يلي .

- المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية .

- المركز التقني للصناعات الميكانيكية والكهربائية .

- المعهد الاقليمي للعلوم الإعلامية والاتصالات عن بعد .

- وكالة التحكم في الطاقة .

- المركز التقني لمواد البناء والخزف .

- الشركات القومية العقارية للبلاد التونسية للجنوب والوسط وللشمال .

## الفصل ٢ :

وزراء الاقتصاد الوطني والشؤون الاجتماعية والتعمير والإسكان مكلفون كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .

عن رئيس الجمهورية

وبتفويض منه

الوزير الأول

الهادي البكوش

أمر عدد (٨٧٨) لسنة ١٩٨٩  
يتعلق بإتمام الأمر عدد (١٠٢٥) لسنة ١٩٨٥  
المتعلق بضبط قائمة المؤسسات العمومية  
ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات القومية  
المنخرط أعوانها بالصندوق القومى للتقاعد والحيطة الاجتماعية

**إن رئيس الجمهورية**

بعد الاطلاع على القانون عدد ١٢ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ فى ٥ مارس ١٩٨٥ كما وقع تنقيحه وإتمامه بالقانون عدد ٧١ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ فى ٢٧ يونيو ١٩٨٨ والمتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقين على قيد الحياة فى القطاع العمومى

وعلى القانون عدد ٢٤ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ فى ١٤ أبريل ١٩٨٨ والمتعلق بإحداث المخبر المركزى للتحاليل والتجارب .

وعلى القانون عدد ٩١ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ فى ٢ أغسطس ١٩٨٨ والمتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لحماية المحيط

وعلى الأمر عدد ١٠٢٥ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ فى ٢٩ أغسطس ١٩٨٥ والمتعلق بضبط قائمة المؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات القومية المنخرط أعوانها بالصندوق القومى للتقاعد والحيطة الاجتماعية .

وعلى الأمر عدد ١٢٨٨ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ فى ٢٩ يونيو ١٩٨٨ المتعلق بالتنظيم الإدارى والمالى بالمخبر المركزى للتحاليل والتجارب .

وعلى الأمر عدد ١٧٨٤ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ فى ١٨ أكتوبر ١٩٨٨ والمتعلق بالتنظيم الإدارى والمالى للوكالة الوطنية لحماية المحيط .

وبإقتراح من الوزير الأول

وعلى رأى وزيرى الاقتصاد الوطنى والشؤون الاجتماعية .

وعلى رأى المحكمة الادارية .

يصدر الأمر الآتى نصه :

**الفصل ١ :**

وقع إتمام الفصل الأول من الأمر المشار اليه أعلاه عدد ١٠٢٥ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ فى ٢٩ أغسطس ١٩٨٥ وذلك على النحو التالى .

- المخبر المركزى للتحاليل والتجارب .

- الوكالة الوطنية لحماية المحيط .

**الفصل ٢ :**

الوزير الأول ووزير الاقتصاد الوطنى والشؤون الاجتماعية مكلفون كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الأمر الذى ينشر بالرائد التونسى للجمهورية التونسية .

زين العابدين بن على

تونس فى ٤ يوليوز ١٩٨٩

**أمر عدد (٥٠) لسنة ١٩٩٠**  
**يتعلق بإتمام الأمر عدد ١٠٢٥ لسنة ١٩٨٥**  
**الخاص بضبط قائمة المؤسسات العمومية**  
**ذات الصيغة الصناعية والتجارية والشركات القومية**  
**التي ينخرط أعوانها بالصندوق القومي للتقاعد والحيلة الاجتماعية**

**إن رئيس الجمهورية**

بعد الاطلاع على القانون عدد ١٢ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٥ مارس ١٩٨٥ المتعلق بضبط تمام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد والباقيين على قيد الحياة في القطاع العمومي وخاصة الفصل الأول منه .  
وعلى القانون عدد ٨٢ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ في ١١ يوليو ١٩٨٨ والمتعلق بإحداث المؤسسة القومية لتحسين وتجويد الخيل .

وعلى الأمر عدد ١٠٢٥ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٢٩ أغسطس ١٩٨٥ المتعلق بضبط قائمة المؤسسات العمومية ذات الصيغة الصناعية والتجارية والشركات القومية التي ينتفع أعوانها بالانخراط بالصندوق القومي للتقاعد والحيلة الاجتماعية .

وعلى رأى وزير الشؤون الاجتماعية

وبإقتراح من وزير الفلاحة

وعلى رأى المحكمة الادارية

يصدر الأمر الآتى نصه

**الفصل ١ :**

يقع اتمام الفصل الأول من الأمر المشار اليه أعلاه عدد ١٠٢٥ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٢٩ أغسطس ١٩٨٥ على النحو التالى :

المؤسسة القومية لتحسين وتجويد الخيل

**الفصل ٢ :**

الوزير الأول ووزيرا الفلاحة والشؤون الاجتماعية مكلفون كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الأمر الذى يجرى به العمل ابتداء من غرة يناير ١٩٨٤ .

تونس في ١٢ يناير ١٩٩٠

**عن رئيس الجمهورية**

**ويتفويض منه**

**الوزير الأول**

**حامد القروى**

□ □ □

**أمر عدد (٢٤٠) لسنة ١٩٩٠**  
**يتعلق بإتمام الأمر عدد ١٠٢٥ لسنة ١٩٨٥**  
**المتعلق بضبط قائمة المؤسسات العمومية**  
**ذات الصيغة الصناعية والتجارية والشركات القومية**  
**التي أعوانها منخرطون بالصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية**

**إن رئيس الجمهورية**

بعد الاطلاع على القانون عدد ١٢ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٥ مارس ١٩٨٥ المتعلق بضبط نظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد والباقيين على قيد الحياة في القطاع العمومي وخاصة الفصل الأول منه .

وعلى الأمر عدد ١٠٢٥ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٢٩ أغسطس ١٩٨٥ المتعلق بضبط قائمة المؤسسات العمومية ذات الصيغة الصناعية والتجارية والشركات القومية التي أعوانها منخرطون بالصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو أتممته .

وعلى رأى وزيرى الصحة العمومية والشؤون الاجتماعية

وعلى رأى المحكمة الادارية .

يصدر الأمر الآتي نصه :

**الفصل ١ :**

تم الفصل الأول من الأمر المشار اليه أعلاه عدد ١٠٢٥ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٢٩ أغسطس ١٩٨٥ بما يلي :

– شركة الصناعات الصيدلانية للبلاد التونسية .

**الفصل ٢ :**

وزير الصحة العمومية والشؤون الاجتماعية مكلفان كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .

تونس في ١٨ يناير ١٩٩٠

**عن رئيس الجمهورية**

**ويتفويض منه**

**الوزير الأول**

**حامد القروي**

□ □ □

**أمر عدد (٣٦٧) لسنة ١٩٩٠**  
**يتعلق بتنقيح الأمر عدد ١٠٢٥ لسنة ١٩٨٥**  
**المتعلق بضبط قائمة المؤسسات العمومية**  
**ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات القومية**  
**التي يخرط أعوانها بالصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية**

**إن رئيس الجمهورية**

وبإقتراح من وزير الثقافة والإعلام

بعد الاطلاع على القانون عدد ١٢ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٥ مارس ١٩٨٥ والمتعلق بضبط نظام الجرايات المدنية العسكرية للتقاعد والباقيين على قيد الحياة في القطاع العمومي وخاصة على الفصل الأول منه .

وعلى القانون عدد ١١ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ في ٢٥ فبراير ١٩٨٨ المتعلق بإحداث الوكالة القومية لإحياء واستغلال التراث الأثري والتاريخي .

وعلى القانون عدد ٩ لسنة ١٩٨٩ المؤرخ في ٩ فبراير ١٩٨٩ المتعلق بالمساهمات والمنشآت العمومية .

وعلى الأمر عدد ١٠٢٥ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٢٩ أغسطس ١٩٨٥ المتعلق بضبط قائمة المؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات القومية التي ينتفع أعوانها بالانخراط بالصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية .

وعلى رأى وزير الشؤون الاجتماعية

وعلى رأى المحكمة الادارية

يصدر الأمر الآتي نصه :

**الفصل ١ :**

يقع إتمام الفصل الأول من الأمر المشار اليه أعلاه عدد ١٠٢٥ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٢٩ أغسطس وذلك على النحو التالي :

- الوكالة القومية لإحياء واستغلال التراث الأثري والتاريخي .

**الفصل ٢ :**

وزيرا الثقافة والإعلام والشؤون الاجتماعية مكلفان كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .

**تونس في أول فبراير ١٩٩٠**

**عن رئيس الجمهورية**

**وبتقويض منه**

**الوزير الأول**

**حامد القروي**

**أمر عدد (٩٦١) لسنة ١٩٩٠**  
**يتعلق باتمام الأمر عدد (١٠٢٥) لسنة ١٩٨٥**  
**المتعلق بضبط قائمة المؤسسات العمومية**  
**ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات القومية**  
**المنخرط أعوانها بالصندوق القومى للتقاعد والحيلة الاجتماعية**

**إن رئيس الجمهورية**

بعد الاطلاع على القانون عدد ١٢ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ فى ٥ مارس ١٩٨٥ المتعلق بضبط نظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد والباقيين على قيد الحياة فى القطاع العمومى وخاصة على فصله الاول .

وعلى القانون عدد ٣٥ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ فى ٣ مايو ١٩٨٨ المتعلق بإحداث ديوان مماكن القضاة وأعوان وزارة العدل .

وعلى الأمر عدد ١٠٢٥ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ فى ٢٩ أغسطس ١٩٨٥ المتعلق بضبط قائمة المؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات القومية المنخرط أعوانها بالصندوق القومى للتقاعد والحيلة الاجتماعية .

وعلى رأى وزير الشؤون الاجتماعية

وبإقتراح من وزير العدل

وعلى رأى المحكمة الادارية

يصدر الأمر الآتى نصه

**الفصل ١ :**

يتم الفصل الأول من الأمر المشار اليه أعلاه عدد ١٠٢٥ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ فى ٢٩ أغسطس ١٩٨٥ كما يلى :

– ديوان مماكن القضاة وأعوان وزارة العدل .

**الفصل ٢ :**

وزير العدل والشؤون الاجتماعية مكلفان كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الأمر الذى ينشر بالرائد الرسمى للجمهورية التونسية.

تونس فى ٦ يونية ١٩٩٠

**عن رئيس الجمهورية**

**ويتفويض منه**

**الوزير الأول**

**حامد القروى**

□ □ □

أمر عدد (١٣٧٩) لسنة ١٩٩٠

يتعلق بإتمام للأمر عدد (١٠٢٥) لسنة ١٩٨٥

المتعلق بضبط قائمة المؤسسات العمومية

ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات القومية

التي أعوانها منخرطون بالصندوق القومي للتقاعد والحطة الاجتماعية

إن رئيس الجمهورية

باقتراح من وزير الدفاع الوطني ،

بعد الاطلاع على القانون عدد ٢١ لسنة ١٩٦٧ المؤرخ في ٣١ ماي ١٩٦٧ والمتعلق بإحداث ديوان المساكن العسكرية

وعلى القانون عدد ٧٢ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٢٠ يوليو ١٩٨٥ المتعلق بالإشراف على المؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات التي تساهم في رأس مالها الدولة والجماعات العمومية المحلية والالتزامات الموضوعة على كاهلها .

وعلى القانون عدد ٧٨ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٥ أغسطس ١٩٨٥ المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان النواوين والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات التي تملك الدولة أو الجماعات العمومية المحلية رأس مالها بصفة مباشرة وكليا .

وعلى القانون عدد ١٢ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٥ مارس ١٩٨٥ المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقين على قيد الحياة في القطاع العمومي وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تمتهت .

وعلى القانون عدد ٨٣ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ في ١١ يوليو ١٩٨٨ المتعلق بإحداث المركز الوطني للاستشعار عن بعد .

وعلى القانون عدد ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ في ٣١ ديسمبر ١٩٨٨ المتعلق بقانون المالية لسنة ١٩٨٩ .

وعلى الأمر عدد ١٠٢٥ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٢٩ أغسطس ١٩٨٥ المتعلق بضبط قائمة المؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات القومية التي أعوانها منخرطون بالصندوق القومي للتقاعد والحطة الاجتماعية .

وعلى الأمر عدد ١٢٦ لسنة ١٩٨٩ المؤرخ في ١٧ يناير ١٩٨٩ المتعلق بالتنظيم الإداري والمالي للمركز الوطني للاستشعار عن بعد وتسييره .

وعلى رأي وزيرى الدفاع الوطني والشؤون الاجتماعية

وعلى رأي المحكمة الادارية ،

يصدر الأمر الآتى نصه :

## الفصل ١ :

يضاف الى قائمة المؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات القومية التي يضبطها الفصل ١ من الأمر عدد ١٠٢٥ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه أعلاه والتي أعوانها منخرطون بالصندوق القومي للتقاعد والحطة الاجتماعية المؤسسات التالية :

- ديوان المساكن العسكرية .

- المركز القومي للاستشعار عن بعد .

- ديوان تنمية رجم معتوق .

## الفصل ٢ :

وزير الدفاع الوطني والشؤون الاجتماعية مكلفان كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .

تونس في ٢١ أغسطس ١٩٩٠

زين العابدين بن علي

□ □ □

**أمر عدد (١٤٧٢) لسنة ١٩٩٠**  
**يتعلق باتمام الأمر عدد (١٠٢٥) لسنة ١٩٨٥**  
**الخاص بضبط قائمة المؤسسات العمومية**  
**ذات الصيغة الصناعية والتجارية والشركات القومية**  
**التي ينخرط أعوانها بالصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية**

**إن رئيس الجمهورية**

بعد الاطلاع على القانون عدد ١٢ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٥ مارس ١٩٨٥ المتعلق بضبط نظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد والباقيين على قيد الحياة في القطاع العمومي وخاصة الفصل الأول منه .

وعلى القانون عدد ٢٧ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ في ٢٥ أبريل ١٩٨٨ والمتعلق بإحداث غرف فلاحية .

وعلى الأمر عدد ١٠٢٥ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٢٩ أغسطس المتعلق بضبط قائمة المؤسسات العمومية ذات الصيغة الصناعية والتجارية والشركات القومية التي ينتفع أعوانها بالانخراط بالصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية وعلى جميع النصوص التي تمتد أو تقتضيه .

وعلى الأمر عدد ١٠٤١ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ في ٦ يونيو ١٩٨٨ المتعلق بتنظيم وتسيير الغرف الفلاحية وضبط حدودها الترابية .

وبإقتراح من وزير الفلاحة

وعلى رأي وزير الشؤون الاجتماعية .

وعلى رأي المحكمة الإدارية .

يصدر الأمر الآتي نصه :

**الفصل ١ :**

يقع إتمام الفصل الأول من الأمر عدد ١٠٢٥ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٢٩ أغسطس ١٩٨٥ المشار اليه أعلاه على النحو التالي :

الغرف الفلاحية

**الفصل ٢ :**

وزيرا الفلاحة والشؤون الاجتماعية مكلفان كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الأمر الذي يجرى به العمل ابتداء من أول يناير ١٩٨٩ .

تونس في ١٠ سبتمبر ١٩٩٠ .

زين العابدين بن علي

أمر عدد (٥٤٠) لسنة ١٩٩١

يتعلق بإتمام الأمر عدد (١٠٢٥) لسنة ١٩٨٥

المتعلق بضبط قائمة المؤسسات العمومية

ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات القومية

التي أعوانها منخرطون بالصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية

## إن رئيس الجمهورية

باقتراح من وزير الثقافة

بعد الاطلاع على القانون عدد ١١٢ لسنة ١٩٨٣ المؤرخ في ١٠ ديسمبر ١٩٨١ المتعلق بقانون المالية لسنة ١٩٨٤ وخاصة الفصلين ٧٣ ، ٧٤ منه المتعلقين بإحداث المسرح الوطني .

وعلى القانون عدد ١٢ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٥ مارس ١٩٨٥ المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقين على قيد الحياة في القطاع العمومي وعلى جميع النصوص التي نقحته وتممته .

وعلى القانون عدد ٧٨ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٥ أغسطس ١٩٨٥ المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدواوين والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات التي تمتلك النولة أو الجماعات العمومية المحلية رأس مالها بصفة مباشرة وكليا .

وعلى القانون عدد ٩ لسنة ١٩٨٩ المؤرخ في ١ فبراير ١٩٨٩ المتعلق بالمساهمات وبالمنشآت العمومية .

وعلى الأمر عدد ١٠٢٥ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٢٩ أغسطس ١٩٨٥ المتعلق بضبط قائمة المؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات القومية التي أعوانها منخرطون بالصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية

وعلى الأمر عدد ١٠٢٥ لسنة ١٩٩٠ المؤرخ في ٦ يونيو ١٩٩٠ المتعلق بضبط تسيير المسرح الوطني وتنظيمه الإداري والمالي .

وعلى رأي وزيرى المالية والشؤون الاجتماعية

وعلى رأى المحكمة الادارية

يصدر الأمر الآتى نصه :

## الفصل ١ :

تضاف الى قائمة المؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات القومية التي يضبطها الفصل الأول من الأمر عدد ١٠٢٥ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه أعلاه والتي أعوانها منخرطون بالصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية المؤسسة التالية :

- المسرح الوطني

## الفصل ٢ :

وزراء المالية والثقافة والشؤون الاجتماعية مكلفان كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الأمر الذى ينشر بالرائد الرسمى للجمهورية التونسية .

زين العابدين بن على

تونس في ٨ أبريل ١٩٩١

**أمر عدد (١٣٢١) لسنة ١٩٩١**  
**يتعلق بإتمام الأمر عدد ( ١٠٢٥ )**  
**المتعلق بضبط قائمة المؤسسات العمومية**  
**ذات الصيغة الصناعية والتجارية والشركات القومية**  
**التي أعوانها منخرطون بالصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية**

**إن رئيس الجمهورية**

**باقترح من وزير الداخلية**

وبعد الاطلاع على القانون عدد ٤٩ لسنة ١٩٨١ المؤرخ في ١٨ يونيو ١٩٨١ والمتعلق بإحداث ديوان مساكن الإطارات النشيطة لوزارة الداخلية ،

وعلى القانون عدد ١٢ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٥ مارس ١٩٨٥ والمتعلق بضبط الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقين على قيد الحياة في القطاع العمومي ،

وعلى الأمر عدد ١٦٣٦ لسنة ١٩٨١ المؤرخ في غرة ديسمبر ١٩٨١ والمتعلق بالتنظيم الإداري والمالي لديوان مساكن الإدارات النشيطة لوزارة الداخلية .

وعلى الأمر عدد ١٠٢٥ المؤرخ في ٢٩ أغسطس ١٩٨٥ المتعلق بضبط قائمة المؤسسات العمومية ذات الصيغة الصناعية والتجارية والشركات القومية التي أعوانها منخرطون بالصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية .

وعلى الأمر عدد ٢٠٩٦ لسنة ١٩٩٠ المؤرخ في ١٧ ديسمبر ١٩٩٠ المنقح للأمر عدد ١٦٣٦ لسنة ١٩٨١ المتعلق بالتنظيم الإداري والمالي لديوان مساكن الإطارات النشيطة لوزارة الداخلية .

وعلى رأى الوزير الأول

وعلى رأى وزير الشؤون الاجتماعية

وعلى رأى المحكمة الادارية

يصدر الأمر الآتي نصه :

**الفصل ١ :**

تم الفصل الأول من الأمر المشار اليه أعلاه عدد ١٠٢٥ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٢٩ أغسطس ١٩٨٥ كما يلي :

- ديوان مساكن الإطارات النشيطة لوزارة الداخلية .

**الفصل ٢ :**

الوزير الأول ووزيرا الداخلية والشؤون الاجتماعية مكلفون كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .

تونس في ٢ سبتمبر ١٩٩١

**زين العابدين بن علي**

**أمر عدد (١٤٤٤) لسنة ١٩٩١**  
**يتعلق بإتمام الأمر عدد (١٠٢٥) لسنة ١٩٨٥**  
**والمعلق بضبط قائمة المؤسسات العمومية**  
**ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات القومية**  
**التي أعوانها منخرطون بالصندوق القومي للتقاعد والصيغة الاجتماعية**

**إن رئيس الجمهورية**

بعد الاطلاع على القانون عدد ١٢ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٥ مارس ١٩٨٥ والمتعلق بضبط نظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقيين على قيد الحياة في القطاع العمومي وخاصة الفصل الأول منه .

وعلى القانون عدد ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ في ٣١ ديسمبر ١٩٨٨ والمتعلق بقانون المالية لسنة ١٩٨٩ .

وعلى القانون عدد ٩ لسنة ١٩٨٩ المؤرخ في ٩ غرة فبراير ١٩٨٩ والمتعلق بالمساهمات والمنشآت العمومية وخاصة الفصل ٨ منه .

وعلى الأمر عدد ١٠٢٥ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٢٩ أغسطس ١٩٨٥ والمتعلق بضبط قائمة المؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات القومية التي أعوانها منخرطون بالصندوق القومي للتقاعد والصيغة الاجتماعية .

وعلى الأمر عدد ١٩٨١ لسنة ١٩٨٩ المؤرخ في ٢٣ ديسمبر ١٩٨٩ والمتعلق بالتنظيم الإداري والمالي لمركز الدراسات والبحوث للاتصالات .

وعلى رأى وزيرى المواصلات والشؤون الاجتماعية ،

وعلى رأى المحكمة الادارية .

يصدر الأمر الأتى نصه :

**الفصل ١ :**

يضاف الى قائمة المؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات القومية التي ينخرط أعوانها بالصندوق القومي للتقاعد والصيغة الاجتماعية المضبوطة بالفصل الأول من الأمر عدد ١٠٢٥ لسنة ١٩٨٥ والمؤرخ في ٢٩ أغسطس ١٩٨٥ المشار اليه أعلاه .

- مركز الدراسات والبحوث للاتصالات

**الفصل ٢ :**

وزير المواصلات والشؤون الاجتماعية مكلفان كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الأمر الذى ينشر بالرائد الرسمى للجمهورية التونسية .

تونس في ٧ أكتوبر ١٩٩١

**زين العابدين بن علي**

**قانون عدد (٢٧) لسنة ١٩٩٢**  
**يتعلق بإحداث مندوبية عامة للرياضة**

باسم الشعب

وبعد موافقة مجلس النواب

يصدر رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه :

**الفصل ١ :**

أحدثت مؤسسة عمومية ذات صيغة صناعية وتجارية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي أطلق عليها اسم المندوبية العامة للرياضة تخضع لإشراف وزارة الشباب والطفولة ويكون مقرها بتونس العاصمة .

**الفصل ٢ :**

تتمثل مهام المندوبية العامة للرياضة بالخصوص فيما يلي :

- ١- العمل على تنفيذ سياسة الحكومة في ميدان الرياضة والتهوض بها .
- ٢- بلورة وتطوير برامج النهوض بالرياضة قصد الرفع من مستوى الإشعاع الرياضي للبلاد .
- ٣- إعداد وإنجاز البرامج المتعلقة بتعاطي الرياضة في مختلف الأوساط والاختصاصات .
- ٤- الإشراف على الجامعات الرياضية الوطنية والرابطات والجمعيات الرياضية وكذلك الإشراف على الهياكل الوطنية المهتمة بالرياضة والتنسيق بينها .
- ٥- إحاطة النخبة الرياضية بما يلزم من وسائل الرعاية والتشجيع بوساطة الإطارات والمنح والمساعدات الأدبية والمالية التي توفرها لها الدولة .
- ٦- التصرف في التجهيزات الأساسية والمعدات والوسائل والمراكز الرياضية التي تضمها الوزارة تحت ذمتها والسهر على صيانتها .
- ٧- تكوين الإطارات الرياضية من مدربين وحكام ورسميين ومسيرين وتطهيرهم وتأهيلهم .
- ٨- إعداد الأنظمة الرياضية والحرص على احترامها من قبل الجامعات والجمعيات الرياضية .
- ٩- تنمية العلاقات مع المنظمات الولية التي تهتم بالقطاع الرياضي .

**الفصل ٣ :**

يتولى إدارة المندوبية العامة للرياضة مجلس إدارة يرأسه مندوب عام للرياضة يتم تعيينه بمقتضى أمر باقتراح من وزير الشباب والطفولة .

**الفصل ٤ :**

يخضع الأعوان التابعون للمندوبية العامة للرياضة الى التشريع والتراتب المنطبق على أعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصيغة الإدارية .

## الفصل ٥ :

يضبط التنظيم الإداري والمالي للمنشآت العامة للرياضة بمقتضى أمر .

## الفصل ٦ :

تتكون موارد المنشآت العامة للرياضة من :

- محصول الإعانات الممنوحة من قبل الدولة والمؤسسات العمومية والخاصة التونسية والأجنبية .
- محصول العائدات المتأتية من مداخيل شركة النهوض بالرياضة في حدود نسبة مئوية من القسط المحال لفائدة الصنوق القومي للنهوض بالرياضة والشباب يقع ضبطها بأمر .
- مداخيل الأشغال المنجزة بالطلب من قبل المنشآت العامة للرياضة لقائد الدولة والجماعات العمومية الجهوية والمحلية والمؤسسات الوطنية والدولية .
- موارد مقابل إسداء خدمات .
- محاصيل الوصايا والهبات .
- إعانات التسوية المتأتية من ميزانية الدولة .
- كل المداخيل الأخرى المترتبة عن قيام هذه المنشآت بمهامها العادية .
- القروض بعد موافقة وزارتي المالية والشباب والطفولة .

## الفصل ٧ :

في صورة حل المنشآت العامة للرياضة ترجع مكاسبها الى الدولة التي تتولى تنفيذ التعهدات التي أبرمتها المنشآت .

## الفصل ٨ :

يقع حل المنشآت العامة للرياضة المحدثه بالقانون عدد ١٥ لسنة ١٩٨٩ المؤرخ في ٨ مارس ١٩٨٩ وذلك طبقا لأحكام الفصل ٧ من القانون المذكور.

وتكلف لجنة يقع ضبطها بقرار مشترك من وزيرى أملاك الدولة والشؤون العقارية والشباب والطفولة بتصنيف المنشآت المذكورة التي تخصص مكاسب الى المنشآت الجديدة المحدثه بموجب هذا القانون .

## الفصل ٩ :

تُلغى جميع الأحكام السابقة المخالفة لهذا القانون وخاصة منها القانون عدد ٤٥ لسنة ١٩٨٩ المؤرخ في ٨ مارس ١٩٨٩ والمتعلق بإحداث منشآت عامة للرياضة .

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

تونس في ٣٠ مارس ١٩٩٢

زين العابدين بن علي

**أمر عدد (٧٨٩) لسنة ١٩٩١**  
**يتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد (١٠٢٥) لسنة ١٩٨٥**  
**المتعلق بضبط قائمة المؤسسات العمومية**  
**ذات الصيغة الصناعية والتجارية والشركات**  
**التي أعوانها منخرطون بالصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية .**

**إن رئيس الجمهورية**

باقترح من وزير السياحة والصناعات التقليدية

وبعد الاطلاع على القانون عدد ١٢ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٥ مارس ١٩٨٥ المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد والباقيين على قيد الحياة في القطاع العمومي حسبما وقع تنقيحه بالقانونين عدد ٧١ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ في ٢٧ يونيو ١٩٨٨ وعدد ٦ لسنة ١٩٩٠ المؤرخ في ١٢ فبراير ١٩٩٠ وخاصة على الفصل الأول منه .

وعلى القانون عدد ٩ لسنة ١٩٨٩ المؤرخ في ٩ غرة فبراير ١٩٨٩ والمتعلق بالمساهمات والمنشآت العمومية ( حسبما وقع تنقيحه بالفصل (٨) من القانون عدد ٩٨ لسنة ١٩٩١ المؤرخ في ٣١ ديسمبر ١٩٩١ المتعلق بقانون المالية لتصرف سنة ١٩٩٢ ) وخاصة الفصل ٨ منه .

وعلى الأمر عدد ١٠٢٥ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٢٩ أغسطس ١٩٨٥ والمتعلق بضبط قائمة المؤسسات العمومية ذات الصيغة الصناعية والتجارية والشركات القومية التي أعوانها منخرطون بالصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية وعلى جميع النصوص التي نقتحه أو تمته .

وعلى رأي وزيرى المالية والشؤون الاجتماعية

وعلى رأى المحكمة الادارية

يصدر الأمر الآتى نصه :

**الفصل ١ :**

تضاف الى الفصل الأول من الأمر المشار اليه أعلاه عدد ١٠٢٥ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٢٩ أغسطس ١٩٨٥ المتعلق بضبط قائمة المؤسسات العمومية ذات الصيغة الصناعية والتجارية والشركات القومية التي أعوانها منخرطون بالصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية الفقرتان الآتيتان :

– الشركة التجارية لمنتجات الصناعات التقليدية ، فرع الديوان القومي للصناعات التقليدية .

– شركة الانتاج للصناعات التقليدية فرع الديوان القومي للصناعات التقليدية .

**الفصل ٢ :**

وزراء المالية والسياحة والصناعات التقليدية والشؤون الاجتماعية مكلفون كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الأمر الذى ينشر بالرائد الرسمى للجمهورية التونسية .

تونس في ١٢ أبريل ١٩٩٣ .

**زين العابدين بن على**

أمر عدد ٢٥٧ لسنة ١٩٧٢  
يتعلق بإعادة تنظيم دار المعلمين العليا

.....

**الفصل ١٢ :**

يجب أن يتعهد كل مترشح للدخول الى دار المعلمين العليا بأن يشتغل مدة عشر سنوات في معاهد التعليم الراجعة بالنظر لوزارة التربية القومية وأن يقبل المركز الذي يعين فيه عند خروجه من المعهد .  
وتعتبر مدة الدراسة في المرحلة الثانية كمباشرة لعمل وتعد ضمن السنوات المذكورة .  
وفي حالة ما اذا أطرد التلميذ من المعهد أو لم يف بما تعهد به من التزامات يجب عليه أن يرجع الى الدولة كامل مبلغ المنح والقروض التي يكون قد تقاضاها .

**الفصل ١٣ :**

يتقاضى تلاميذ المرحلة الأولى شهريا منحة ممتازة مدة الاثنى عشر شهرا من السنة .  
وتمنح صفة « التلميذ - الأستاذ » لتلاميذ المعهد ابتداء من السنة الأولى من المرحلة الثانية .  
ويتقاضى « التلاميذ - الأساتذة » مدة دراستهم في المرحلة الثانية مرتبا شهريا يضبط باعتبار العدد القياسي للمتربصين من الأساتذة المساعدين نون المنح المتعلقة بالخطه .  
ويتقاضى - التلاميذ - الأساتذة » مدة دراستهم في المرحلة الثالثة مرتبا شهريا يضبط باعتبار العدد القياسي للمتربصين من الأساتذة المجازين نون المنح المتعلقة بالخطه .  
وتعتبر سنوات الدراسة بدار المعلمين العليا في حساب الأقدمية للتقاعد بالنسبة للأساتذة المتخرجين من هذا المعهد.

.....

**الفصل ٢٩ :**

وزير التربية القومية مكلف بتنفيذ هذا الأمر الذى ينشر بالرائد الرسمى للجمهورية التونسية .

تونس في ١٢ أغسطس ١٩٧٢

عن رئيس الجمهورية التونسية

الوزير الأول

الهادي نويرة

أمر عدد (٦١٢) لسنة ١٩٧٦  
يتعلق بإعادة تنظيم المعهد القومي للرياضة

.....

**الفصل ٢٢ :**

يتقاضى تلاميذ المرحلة الأولى شهريا منحة ممتازة مدة الاثنى عشر شهرا من السنة .  
وتمنح صفة « التلميذ - الأستاذ » لتلاميذ المعهد ابتداء من السنة الأولى من المرحلة الثانية .  
ويتقاضى « التلاميذ - الأساتذة » مدة دراستهم في المرحلة الثانية مرتبا شهريا يضبط باعتبار العدد القياسي للمترشحين من الأساتذة المساعدين دون المنح المتلفة بالخط .  
وتعتبر سنوات الدراسة بدار المعلمين العليا في حساب الأقدمية للتقاعد بالنسبة للأساتذة المتخرجين من هذا المعهد .

.....

**الفصل ٢٨ :**

وزير الشباب والرياضة مكلف بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .  
وصدر بقصر قرطاج في ١١ يوليوز ١٩٧٦

رئيس الجمهورية التونسية

الطيب بورقيبة

أمر عدد (٤٨١) لسنة ١٩٨١

يتعلق بضبط الحالة الإدارية لتلاميذ المدرسة القومية للإدارة

### نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية التونسية

بعد اطلاعنا على القانون عدد ٤٤ لسنة ١٩٦٤ المؤرخ في ٣ نوفمبر ١٩٦٤ المتعلق بإعادة تنظيم المدرسة القومية للإدارة ، وعلى القانون عدد ١٢ لسنة ١٩٦٨ المؤرخ في ٣ يونيو ١٩٦٨ المتعلق بضبط القانون الأساسي العام لأعوان النوبة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصيغة الادارية . وعلى الأمر عدد ٤٠١ لسنة ١٩٦٤ المؤرخ في ١١ ديسمبر ١٩٦٤ المتعلق بالتنظيم العام للدراسة بالمدرسة القومية للإدارة وعلى جميع النصوص التي نقضته أو تمتهته . وبإقتراح من الوزير الأول . وعلى رأى الوزير المعتمد لدى الوزير الأول المكلف بالوظيفة العمومية والإصلاح الإداري . وعلى رأى المحكمة الادارية ، أصدرنا أمراً هذا بما يأتي :

### الفصل ١ :

بصرف النظر عن الأحكام المخالفة ، تمنح صفة الموظف المتربص لتلاميذ مختلف مراحل التكوين بالمدرسة القومية للإدارة بمجرد قبولهم بإحدى المراحل المذكورة مهما كانت طريقة انتدابهم .

### الفصل ٢ :

يخضع التلاميذ الموظفون بالمدرسة القومية للإدارة لأحكام القانون المشار اليه أعلاه عدد ١٢ لسنة ١٩٦٨ المؤرخ في ٣ يونيو ١٩٦٨ والمتعلقة بحقوق الموظف وواجباته وكذلك ما يخص التانيب ولأحكام النصوص المتعلقة بتنظيم الدراسة بالمدرسة وخصوصاً لأحكام النصوص المنظمة لمختلف مراحل تكوينهم .

### الفصل ٣ :

فيما عدا من وقع انتدابهم عن طريق مناظرة داخلية ووقع إلحاقهم بالمدرسة قصد الدراسة فيها يتقاضى الموظفون التلامذة منحة جمالية غير خاضعة لأي نوع من أنواع الحجز ضبط مقدارها كما يأتي :

السنوات	مقدار المنحة الجمالية
السنتان الأولى والثانية	٤٥ ديناراً
السنة الثالثة	٥٥ ديناراً
السنة الرابعة	٧٠ ديناراً

يقع اعتبار المدة العادية للدراسة في المرحلة الوسطى عند حساب الأقدمية الإدارية العامة ويمكن اعتبار هذه المدة لحساب جارية التقاعد بعد تعيين المعنويين بالأمر في خطة إدارية وتقع تسوية وضعية هؤلاء الأعوان إزاء الصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية بالنسبة لهذه المدة من طرف الإدارات التي يقع تعيينهم فيها .  
وينتفع المعنويون بالأمر أثناء دراستهم بنظام الحيطة الاجتماعية .

#### الفصل ٤ :

تتطبق أحكام هذا الأمر على تلامذة المدرسة القومية للإدارة الذين هم بصدد التكوين في تاريخ نشر هذا الأمر وكذلك على الموظفين المباشرين والذين أنهوا دراستهم بالمدرسة القومية للإدارة سنتي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ .  
يبقى الموظفون التلامذة في المرحلة العليا خاضعين فيما يخصهم للنصوص الجارية بها العمل .

#### الفصل ٥ :

الوزير الأول مكلف بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .

تونس في ٢٠ أبريل ١٩٨١

عن رئيس الجمهورية التونسية

وبتفويض منه

الوزير الأول

محمد مزالي

أمر عدد ( ٨٤١ ) لسنة ١٩٨٥

يتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص برجال التعليم العاملين  
بمدارس تروشيح المعلمين ومدارس التطبيق والمدارس الابتدائية

.....

#### الفصل ٢٤ :

يطالب الموظفون المنتدبون طبقا لشروط الفقرة ١ و ٢ من الفصل ٢٣ أعلاه ، بتبريص بنوم عامين يقع على إثره إما ترسيمهم أو التمديد في فترة التبريص لسنة ثالثة يتم بعدها ترسيمهم أو إغفارهم بعد استشارة اللجنة الادارية المتناصفة .  
يمكن اعتبار السنوات المقضية بمدارس الترشيع في حساب الأقدمية للتقاعد طبقا للقانون الجاري به العمل وذلك ابتداء من بلوغ السن الثامنة عشرة .

.....

#### الفصل ٢٥ :

وزير التربية القومية مكلف بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .

تونس في ١٧ يونيو ١٩٨٥

عن رئيس الجمهورية التونسية

ويتفويض منه

الوزير الأول ، وزير الداخلية

محمد مزالي

أمر عدد (١٦٧٥) لسنة ١٩٨٨

يتعلق بضبط شروط ضم المدة العادية للدراسة التي تتجاوز ٤ سنوات  
بعد البكالوريا لاحتسابها في التقاعد .

#### إن رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون عدد ٧١ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ في ٢٧ يونية ١٩٨٨ المتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد ١٢ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٥ مارس ١٩٨٥ المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقين على قيد الحياة في القطاع العمومي .

وعلى رأى وزير الشؤون الاجتماعية

وعلى رأى وزير المالية

وعلى رأى المحكمة الادارية .

يصدر الامر الآتى نصه :

#### الفصل ١ :

يمكن للعون المنخرط في الصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية طلب ضم المدة العادية للدراسة ومرحلة التكوين التي زاولها بنجاح ابتداء من السنة الموالية للسنة الرابعة بعد البكالوريا بالبلاد التونسية أو بالخارج وذلك لاحتسابها في التقاعد

#### الفصل ٢ :

يقع ضم المدة المشار اليها بالفصل الأول بقرار من الوزير الأول .

#### الفصل ٣ :

يتحمل المشغل والعون كل فيما يخصه مبلغ المساهمات المتعلقة بمدة الضم .

#### الفصل ٤ :

تتكون قاعدة المساهمات اللازمة للضم من معدل ماكان يتقاضاه العون في تاريخ الانخراط بالصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية وما يتقاضاه في تاريخ مطلب الضم .

#### الفصل ٥ :

إن وزير الدولة والوزراء وكتاب الدولة مكلفون كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .

تونس في ٢٧ سبتمبر ١٩٨٨

زين العابدين بن علي

## (٢) أعوان قوات الأمن الداخلي

أمر عدد (٢٨٢) لسنة ١٩٦٧

يتعلق بترتيب بعض الوظائف

التابعة لكتابة الدولة للداخلية ضمن قسم التجول

نحن الحبيب بورقيبة رئيس الجمهورية التونسية

بعد اطلاعنا على القانون عدد ١٨ لسنة ١٩٥٩ المؤرخ في ٥ فبراير ١٩٥٩ المتعلق بضبط نظام جريات التقاعد المدني والعسكري وخاصة على الفصل العاشر منه .

وعلى الأمر عدد ٧٨ لسنة ١٩٥٩ المؤرخ في ١٧ مارس ١٩٥٩ المتعلق بتعيين حدود السن للموظفين والمستخدمين المدنيين ،

وعلى رأى كاتبى الدولة للداخلية وللخطيط والاقتصاد الوطنى .

أصدرنا أمرنا هذا بما يأتى :

### الفصل ١ :

ترتب الوظائف التالية التابعة لكتابة الدولة للداخلية ضمن قسم التجول :

#### أولا : الشرطة الوطنية :

محافظ عام

محافظ أعلى

محافظ أول

محافظ

مأمور شرطة أول ومأمور شرطة

كاتب شرطة أول وكاتب شرطة

مفتش عام - مفتش أول ومفتش

ضابط أمن

ناظر من الرتبة الأولى - ناظر وناظر مساعد

حافظ أمن

#### ثانيا : مصالح السجون والتشغيل الإصلاحي :

أميرالاي

قائم مقام

بمباشرة

يوزباشى

ملازم

وكيل

رقيب - عريف وحرس .

## الفصل ٢ :

عين لخمسة وخمسين عاما حد السن للموظفين التابعين للوظائف المبينة بالفصل الأول أعلاه .

## الفصل ٣ :

يمكن تأخير حد السن المعين بالفصل الثاني أعلاه بالنسبة للموظفين الذين يظهر أن وجودهم متأكد بسبب مانتقتضيه ضرورة الخدمة .

ولا يمكن اتخاذ هذا التدبير الا بمقتضى قرار صادر عن كاتب الدولة للرئاسة بناء على مايعرضه كاتب الدولة للداخلية .  
ينبغي أن يوضح حتما النص المتضمن الترخيص فى الاستثناء المذكور مدة الاستبقاء التى لا يمكن أن تتجاوز بحال عاما واحدا اللهم الا فى صورة التجديد مرتين على الأكثر طبق نفس الشروط المذكورة .

## الفصل ٤ :

تنطبق الأحكام المنصوص عليها بالفصل ١١ الفقرة الثانية من القانون المشار اليه أعلاه عدد ١٨ لسنة ١٩٥٩ المؤرخ فى ٥ فبراير ١٩٥٩ على موظفى كتابة الدولة للداخلية المرتبين ضمن قسم التجويل .

## الفصل ٥ :

كاتب الدولة للداخلية وللتخطيط والاقتصاد الوطنى مكلفان كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الأمر الذى ينشر بالرائد الرسمى للجمهورية التونسية .

تونس فى ٢٦ أغسطس ١٩٦٧

عن رئيس الجمهورية التونسية

كاتب الدولة للرئاسة

الباهى الأدم

أمر عدد ٧٤٩ لسنة ١٩٨٤  
يتعلق بالترتيب التفاضلي والتدرج  
القياسي لإطارات وأعوان الأمن الوطني والشرطة الوطنية

**الفصل ١ :**

ضبط الترتيب التفاضلي المنطبق على إطارات الأمن الوطني كما يلي :

الرتبة
محافظ عام من الصنف الأول
محافظ عام من الصنف الثاني
محافظ أعلى
محافظ أول
محافظ
ضابط شرطة أول وضابط شرطة فنية أول
ضابط شرطة وضابط شرطة فنية
مفتش رئيس
ضابط شرطة مساعد وضابط شرطة فنية مساعد
مفتش أول
مفتش
عقيد
مقدم
رائد
نقيب
ملازم أول
ملازم
ناظر أمن أول
ناظر أمن
ناظر أمن مساعد
حافظ أمن

**الفصل ٤ :**

الوزير الأول ، وزير الداخلية ووزير المالية مكلفان كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .

وصدر بقصر قرطاج في ٣٠ أبريل ١٩٨٤

رئيس الجمهورية

الحبيب بورقيبة

أمر عدد (٧٥٠) لسنة ١٩٨٤  
يتعلق بضبط النظام الأساسي  
الخاص بآعوان الحرس الوطني

**الفصل ٤ :**

تتركب كل هيئة من الخطط والرتب الآتية :

الرتب	الإطارات
لواء عقيد مقدم رائد	أ - الضباط : (١) ضابط قائد (٢) ضابط سامون
نقيب ملازم أول ملازم	(٣) ضباط أعوان
وكيل أول وكيل عريف أول عريف	ب - ضباط صف
رقيب أول وقتي رقيب وقتي حرس وقتي	ج - الأعوان الوقتيون

**الفصل ٥٥ :**

الوزير الأول . وزير الداخلية ووزير المالية ، مكلفان كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الأمرالذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .

وصدر بقصر قرطاج في ٣٠ أبريل ١٩٨٤

رئيس الجمهورية التونسية

الحبيب بورقيبة

أمر عدد ٧٥١ لسنة ١٩٨٤  
يتعلق بالترتيب التفاضلي والتدرج القياسي  
لإطارات وأعوان السجون والإصلاح

**الفصل ١ :**

ضبط الترتيب التفاضلي المنطبق على إطارات وأعوان السجون والإصلاح كما يلي :

الرتبة
عقيد
مقدم
رائد
نقيب
ملازم أول
ملازم
حارس رئيسي
حارس أول
حارس أول مساعد
حارس

**الفصل ٤ :**

الوزير الأول ، وزير الداخلية ووزير المالية مكلفان كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .

وسدر بقصر قرطاج في ٣٠ أبريل ١٩٨٤

رئيس الجمهورية التونسية

الحبيب بورقيبة

أمر عدد ٧٥٥ لسنة ١٩٨٤

يتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بأعوان الحماية المدنية

#### الفصل ٤ :

تتركب كل هيئة من الخطط والرتب الآتية :

الرتب	إطارات
عقيد مقدم رائد	(أ) ضباط : ١- ضباط سامون
نقيب ملازم أول ملازم	٢- ضباط أعوان
وكيل أول وكيل عريف أول عريف	(ب) ضباط الصف .
رقيب أول رقيب	(ج) رقباء الحماية المدنية .

#### الفصل ٦٤ :

الوزير الأول ، وزير الداخلية ووزير المالية مكلفان كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .

وصدر بقراچ في ٣٠ أبريل ١٩٨٤

رئيس الجمهورية التونسية

الحبيب بورقيبة

أمر عدد (٢١٣١) لسنة ١٩٨٨ يتعلق بضبط النظام  
الأساسي الخاص لإطارات وأعوان أمن رئيس الدولة والشخصيات الرسمية

.....

**الفصل ٧٦ :**

يخضع قانون إطار السلك الفرعي للزى المندى الى التنظيم الهيكلى الآتى ببيانه :

محافظ عام للشرطة من الصنف الأول

محافظ عام للشرطة من الصنف الثانى

محافظ أعلى للشرطة

محافظ أول للشرطة

محافظ شرطة

ضابط شرطة أول

ضابط شرطة

ضابط شرطة مساعد

مفتش شرطة رئيس

مفتش شرطة أول

مفتش شرطة

**الفصل ٧٧ :**

يخضع قانون إطار السلك الفرعى للزى النظامى الى التنظيم الهيكلى الآتى ببيانه .

- عقيد

- مقدم

- رائد

- نقيب

- ملازم وملازم أول

- وكيل أول وناظر أول

- وكيل وناظر

- عريف أول وناظر مساعد

- عريف وحافظ أمن

- رقيب أول

- رقيب .

## الفصل ٧٩ :

الكاتب العام للرئاسة ووزير المالية مكلفان كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية ويجرى العمل به ابتداءً من ٢ يونيو ١٩٨٨ .  
تونس في ٣١ ديسمبر ١٩٨٨ .

زوين العابدين بن علي

**أمر عدد ( ١٦٧ ) لسنة ١٩٦٩**  
**يتعلق ببيان خطط ووظائف الشركة القومية للسكك الحديدية**  
**التونسية التابعة لقسم التجول**

**نحن الحبيب بورقيبة رئيس الجمهورية التونسية ،**

بعد اطلاقنا على القانون عدد ١٨ لسنة ١٩٥٩ المؤرخ في ٥ فبراير ١٩٥٩ المتعلق بضبط نظام جريات التقاعد المدني والعسكري وخاصة على الفصول ٤ و ١٠ و ١١ منه .

وعلى القانون عدد ٣٧ لسنة ١٩٥٩ المؤرخ في ٢٨ مارس ١٩٥٩ القاضي بسحب التمتع بأحكام القانون المشار اليه أعلاه على عدة أصناف من المستخدمين وخاصة الفصل ٢ منه فقرة ٢ .

وعلى رأى كاتبى الدولة للتخطيط والاقتصاد الوطنى والأشغال العمومية والإسكان .

أصدرنا أمراً بهذا بما يأتى :

**الفصل ١ :**

بالنسبة لأعوان الشركة القومية للسكك الحديدية التونسية أصحاب إحدى الخطط المرتبة فى قسم التجول والمحددة بالفصل ٤ من هذا الأمر تضبط السن القصوى للإحالة على التقاعد بخمسة وخمسين عاماً .

**الفصل ٢ :**

يمكن لضرورة العمل إبقاء الأعوان الذين بيدهم خطة من قسم التجول على نشاطهم فيما بعد ٥٥ عاماً حسب الشروط المقررة بالأمر عدد ٧٨ لسنة ١٩٥٩ المؤرخ في ١٧ مارس ١٩٥٩ .

**الفصل ٣ :**

الأعوان الذين يخفّض من سن التقاعد بالنسبة اليهم عملاً بأحكام الفصل الأول من هذا الأمر يتمتعون بتوفير الخدمات تساوى الزمن الذى بقى عليهم قضاؤه للوصول الى سن ٦٠ عاماً .

**الفصل ٤ :**

الأعوان التابعون لقسم التجول هم المبينون بالجدول المضاف لهذا الأمر .

**الفصل ٥ :**

تطبق هذه الأحكام ابتداء من أول يناير ١٩٦٨ .

**الفصل ٦ :**

كاتبى الدولة للتخطيط والاقتصاد الوطنى والأشغال العمومية والإسكان مكلفان كل فيما يخصه بتنفيذ الأمر الذى ينشر بالرائد الرسمى للجمهورية التونسية .

تونس في ٨ مايو ١٩٦٩

عن رئيس الجمهورية التونسية

كاتب الدولة للرئاسة

الباهى الأدم

## قائمة الخطط التابعة لقسم التجول

- عمال الفرق - عمال الفرق الاختصاصيون والأولون ( جميع الرتب ) حراس وحراس رؤساء ( جميع الرتب ) .
- سعاة - سعاة المختلطون . سعاة مسجلون - رتبة ثانية ورتبة أولى - سعاة رؤساء .
- رؤساء محطات صفري - رؤساء محطات وسطى - كواهي رؤساء ورؤساء محطات ( جميع الرتب ) .
- نواب ( جميع الرتب )
- سواق مرخص لهم - رؤساء أرتال ( جميع الرتب )
- مراقبو طرقات - مراقبو أرتال وناظرو العربات ( جميع الرتب ) .
- محولو السير ( جميع الرتب )
- عمال يدويين وعمال يدويين اختصاصيون ( جميع الرتب ) .
- كواهي رؤساء ورؤساء فرق الأعمال اليدوية وفرق الترسيف ( جميع الرتب ) .
- مسئولو فرق الأعمال اليدوية وفرق الترسيف ( جميع الرتب ) .
- كواهي رؤساء ورؤساء الأعمال اليدوية والترسيف ( جميع الرتب ) .
- سواق وسواق رؤساء كهربائيين ( جميع الرتب )
- مراقبو الجر ومتفقدون ( الاستغلال - السكك والأشغال والمستودع ) .
- معاينون - معاينون كواهي رؤساء ومعاينون رؤساء ( جميع الرتب ) .
- مساعدون ومساعدون أولون ( جميع الرتب )
- ميكانيكو المناورات
- مساعديو سواق وسواق عربات العمل وعربات الطرقات ( جميع الرتب ) .
- عمال نواحي - عمال نواحي اختصاصيون - واضعو السكك وواضعو السكك المتخصصون والأولون - كواهي رؤساء النواحي - رؤساء النواحي - رؤساء النواحي الأولون ومديرو الأشغال .
- ناظرو الأشغال ( جميع الرتب ) ناظرون فنيون للأشغال - أعوان قيس الأراضي - تلامذة - وأعوان قيس الأراضي ( جميع الرتب ) - رؤساء مناطق ( جميع الرتب ) .

## اعوان القمارق

أمر عدد ١٦٠ لسنة ١٩٨١

يتعلق بترتيب بعض الوظائف التابعة لوزارة التخطيط والمالية  
ضمن قسم التجول

نحن الحبيب بورقيبة، رئيس الجمهورية التونسية

بعد اطلعنا على القانون عدد ١٨ لسنة ١٩٥٩ المؤرخ في ٥ فبراير ١٩٥٩ المتعلق بضبط جرايات التقاعد المدني والعسكري وخاصة على الفصل العاشر منه .

وعلى الأمر عدد ٧٨ لسنة ١٩٥٩ المؤرخ في ١٧ مارس ١٩٥٩ المتعلق بتعيين حدود السن للموظفين والمستخدمين المدنيين .  
وباقترح من وزير التخطيط والمالية .  
وعلى رأى المحكمة الادارية .  
أصدرنا أمرنا هذا بما يأتى :

### الفصل ١ :

ترتب الوظائف التالية التابعة لوزارة التخطيط والمالية ضمن قسم التجول :

- رائد .
- نقيب .
- ملازم .
- وكيل أول ووكيل أول بحرى من الصنف الأول
- وكيل أول بحرى من الصنف الثانى ووكيل
- رئيس فرقة أول ووكيل بحرى .
- رئيس فرقة وعريف أول بحرى .
- عون قمارق وعون بحرى .

### الفصل ٢ :

عين لخمسة وخمسين عاما حد السن للموظفين المذكورين بالفصل الأول أعلاه .

### الفصل ٣ :

يمكن تأخير حد السن المعين بالفصل الثانى أعلاه بالنسبة للموظفين الذين يتحتم وجودهم لسبب ما تقتضيه ضرورة العمل

ولا يمكن اتخاذ هذا الإجراء إلا بمقتضى قرار صادر عن الوزير الأول بناء على طلب وزير التخطيط والمالية ويتحتم أن يضبط نص الترخيص في الاستثناء المذكور مدة الاستبقاء التي لا يمكن أن تتجاوز بحال سنة واحدة .

#### **الفصل ٤ :**

تنطبق الأحكام المنصوص عليها بالفصل ١١ للفقرة الثانية من القانون المشار اليه أعلاه عدد ١٨ لسنة ١٩٥٩ المؤرخ في ٥ فبراير ١٩٥٩ على موظفي وزارة التخطيط والمالية المرتبين ضمن قسم التجول .

#### **الفصل ٥ :**

وزير التخطيط والمالية مكلف بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية

تونس في ٢٤ نوفمبر ١٩٨١

**عن رئيس الجمهورية التونسية**

**ويتفويض منه**

**الوزير الأول**

**محمد مزالى**

### ٣- الاعوان الذين يمارسون وظائف مرهقة

أمر عدد (١١٧٨) لسنة ١٩٨٥

مؤرخ في ٢٤ سبتمبر ١٩٨٥

يتعلق بضبط قائمة الاعوان الذين يمارسون وظائف مرهقة

( الرائد الرسمي عدد ٦٨ بتاريخ ١ أكتوبر ١٩٨٥ ص ١٣٦٦ ) .

نحن الصبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية التونسية

باقترح من الوزير الأول ، وزير الداخلية

بعد اطلاعنا على القانون عدد ١٢ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٥ مارس ١٩٨٥ المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد والباقيين على قيد الحياة في القطاع العمومي وخاصة الفصل ٢٨ منه .

وعلى رأى وزير المالية

وعلى رأى المحكمة الادارية

أصدرنا أمرا هذا بما يأتى :

#### الفصل ١ :

ضبطت قائمة الاعوان الذين يمارسون وظائف مرهقة والذين يحالون على التقاعد بعد قضاء خمسة وثلاثين (٣٥) عاما عملا ويلوغ السن الخامسة والخمسين (٥٥) على الأقل كما يلى :

(١) سلك التعليم - الرتب التالية :

- معلم تطبيق

- معلم .

- منشط .

(٢) السلك الشبه الطبى - الرتب التالية :

- فنى سامى .

- ممرض أول .

- ممرض الصحة العمومية .

- مساعد الصحة العمومية .

(٣) سلك البحرية التجارية - الرتب التالية :

- ضابط أول .

- ضابط فرعى .

- ضابط .

- ضابط مساعد .

- مساعد من الرتبة الأولى .

- مساعد من الرتبة الثانية .

٤) سلك سائق الطائرات .

٥) أعوان البريد والبرق والهاتف الرتب التالية :

- سعاة .

- أعوان فرز وتنسيق البريد.

٦) سلك الأعوان المكلفون بالمعالجة الآلية للإعلام - الرتب التالية :

- مسير رئيس للآلات الميكانيوغرافية .

- مسير للآلات الميكانيوغرافية .

- مراقب ميكانيوغرافي .

- ميكانيوغرافي .

## الفصل ٢ :

الوزراء وكتاب الدولة مكلفون كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الأمر الذي يجرى به العمل ابتداء من أول يوليو ١٩٨٦ والذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .

تونس في ٢٤ سبتمبر ١٩٨٥

عن رئيس الجمهورية التونسية

وبتفويض منه

الوزير الأول ، وزير الداخلية

محمد مزالي

## ٤- العملة الذين يقومون بأعمال منهكة ومخلة بالصحة

أمر عدد (١١٧٧) لسنة ١٩٨٥ مؤرخ في ٢٤ سبتمبر ١٩٨٥

يتعلق بضبط قائمة أصناف العملة الذين يقومون بأعمال منهكة ومخلة بالصحة

( الرائد الرسمي عدد ٦٨ بتاريخ ١ أكتوبر ١٩٨٥ ص ١٣٦٥ ) .

نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية التونسية

بأقتراح من الوزير الأول ، وزير الداخلية .

بعد اطلعنا على القانون عدد ١٢ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٥ مارس ١٩٨٥ المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقيين على قيد الحياة في القطاع العام وخاصة الفصل ٢٧ منه .

وعلى رأى وزير المالية .

وعلى رأى المحكمة الادارية .

أصدرنا أمرا هذا بما يأتي :

### الفصل ١ :

ضبطت قائمة أصناف العملة الذين يقومون بأعمال منهكة ومخلة بالصحة والذين تقع إحالتهم على التقاعد عند بلوغ السن الخامسة والخمسين كما يلي :

١- العملة المعينون بشبكة التطهير .

٢- العملة المكلفون للقيام بأشغال التنظيف بالمناطق البلدية .

٣- العملة المعينون بمحطات تطهير المياه المستعملة .

٤- عملة الملاحة البحرية وملاحي المصائد وملاحي البعيرات وحراس الصيد البحري .

٥- العملة المعينون بالحظائر أو المكلفون بمراقبة الحظائر .

٦- العملة المعينون بالمقاطع .

٧- عملة البطاقات .

٨- العملة المعينون بالخازن .

٩- العملة المكلفون بسياسة وتصلح آلات القطران .

١٠- العملة المعينون بالمناطق الصحراوية .

١١- العملة المعينون بمصالح الأشعة وبيت الأموات .

١٢- العملة المعينون للقيام بتنظيم معاهد التعليم .

١٣- العملة المعينون بشبكات البريد والبرق والهاتف .

١٤- العملة المعينون للقيام بأشغال قيس الأراضي .

١٥- العملة المعينون بالطبعات .

١٦- عملة حدائق الحيوانات ( العملة المكلفون بمعالجة الحيوانات والعناية بها وتنظيم اقتصتها ) .

١٧- عملة حفظ الصحة وحماية المحيط ( رش الأدوية لإبادة الحشرات والتطهير ، نقل الجثث ) .

تضبط سنويا بقرار من الوزير الأول القائمة الاسمية لهؤلاء العملة .

## الفصل ٢ :

الوزراء وكتاب الدولة مكلفون كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الأمر الذي يجرى به العمل ابتداء من أول يوليو ١٩٨٦ والذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .

تونس في ٢٤ سبتمبر ١٩٨٥

عن رئيس الجمهورية التونسية

ويتفويض منه

الوزير الأول ، وزير الداخلية

محمد مزالي

**منشور الوزارة الاولى عدد ٦٩**  
**مؤرخ في ١٧ ديسمبر ١٩٨٥**

**٥- قائمة العناصر القارة لمرتب أعوان الدولة**

أمر عدد (٩٨٠) لسنة ١٩٨٥ مؤرخ في ١١ أغسطس ١٩٨٥  
يتعلق بضبط قائمة العناصر القارة لمرتب أعوان الدولة  
والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية  
التي يقع على أساسها احتساب المساهمات لتكوين جارية التقاعد

( الرائد الرسمي عدد ٥٩ بتاريخ ١٦ و ٢٠ أغسطس ١٩٨٥ ص ١٠٢٩ )

**نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية التونسية**

**باقتراح من الوزير الأول ، وزير الداخلية .**

بعد اطلاعا على القانون عدد ١٢ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٥ مارس ١٩٨٥ والمتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية  
للتقاعد والباقيين على قيد الحياة في القطاع العمومي وخاصة الفصول ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ٧٣ منه .

وعلى القانون عدد ١١٢ لسنة ١٩٨٢ المؤرخ في ١٢ ديسمبر ١٩٨٢ والمتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة  
والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية وخاصة الفصول ١٢ و ٦١ و ٧١ منه .

وعلى الأمر عدد ٤٩ لسنة ١٩٧٤ المؤرخ في ١٦ مايو ١٩٧٤ والمتعلق بالحجز المباشر على مرتبات أعوان الدولة  
والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية لفائدة الصندوق القومي للتقاعد .

وعلى رأى وزير المالية .

وعلى رأى المحكمة الادارية .

اصدرنا أمرا هذا بما يأتى :

**الفصل ١ :**

تنشر بالملحق لهذا الأمر قائمة العناصر القارة للمرتب يقع على أساسها ابتداء من أول أكتوبر ١٩٨٥ احتساب  
المساهمات لتكوين جارية تقاعد أعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية ، وتنقسم  
هذه العناصر القارة الى أربع مجموعات :

(١) تشمل المجموعة الأولى على العناصر التي تدفع نقدا والتي تبقى خاضعة للحجز من أجل التقاعد بعد تاريخ أول أكتوبر  
١٩٨٥ .

(٢) تشتمل المجموعة الثانية على المنح التكميلية الوقتية .

(٣) تشتمل المجموعة الثالثة على العناصر الجديدة التي تدفع نقداً والتي تخضع للحجز من أجل التقاعد ابتداء من أول أكتوبر ١٩٨٥ ولا تدخل المنح التكميلية الوقتية ضمن هذه المجموعة .

(٤) تشتمل المجموعة الرابعة على العناصر العينية التي تخضع للحجز من أجل جارية التقاعد ابتداء من أول أكتوبر ١٩٨٥ .

### الفصل ٢ :

تخضع للحجز من أجل جارية التقاعد العناصر القارة لمرتب الأعوان المشار إليها بالفصل الأول من هذا الأمر حسب الشروط التالية .

(١) عناصر المجموعة الأولى . تبقى هذه المجموعة خاضعة للحجز من أجل التقاعد بعنوان مساهمات العون والمشغل .

(٢) عناصر المجموعة الثانية : تخضع المنح التكميلية الوقتية للحجز من أجل التقاعد بعنوان مساهمات العون والمشغل وذلك ابتداء من أول أكتوبر ١٩٨٥ .

(٣) عناصر المجموعة الثالثة . تخضع عناصر المجموعة الثالثة للحجز بعنوان مساهمات العون من أجل التقاعد ابتداء من أول أكتوبر ١٩٨٥ .

بينما تحجز مساهمات المشغل على عناصر هذه المجموعة ابتداء من أول أكتوبر ١٩٨٨ .

(٤) عناصر المجموعة الرابعة : تشتمل المجموعة الرابعة على المسكن الوظيفي والسيارة الوظيفية .

ويبقى الامتياز المعادل للمسكن الوظيفي خاضعاً للحجز من أجل التقاعد بعنوان مساهمات العون والمشغل .

بينما يخضع الامتياز المعادل للسيارة الوظيفية للحجز من أجل التقاعد بعنوان مساهمات العون ابتداء من أول أكتوبر ١٩٨٥ ، في حين تحجز مساهمات المشغل ابتداء من أول أكتوبر ١٩٨٨ .

### الفصل ٣ :

تحتسب المساهمات بعنوان المنح ذات المقادير المتغيرة على أساس المقادير التي تقاضاها العون .

### الفصل ٤ :

تحتسب المساهمات لتكوين جارية تقاعد الأعوان المعيّنين بالخارج على أساس العناصر القارة لمرتبات نظرائهم من نفس الرتبة والدرجة المباشرين بالإدارة المركزية .

وتحتسب المساهمات لتكوين جارية تقاعد رؤساء البعثات الدبلوماسية والقنصلية بعنوان وظائهم على أساس مرتبات نظرائهم المكلفين بخطط وظيفية وذلك حسب الجدول التالي :

الخطط الوظيفية المعادلة	الخطوة الوظيفية التي يمارسها العون فعلياً
كاتب عام لوزارة .	- سفير ، وزير مفوض خارج الرتبة .
مدير عام إدارة مركزية .	- سفير ، وزير مفوض .
مدير إدارة مركزية .	- قنصل عام ، وزير مفوض .
كاهية مدير إدارة مركزية .	- قنصل عام ، مستشار الشؤون الخارجية .
كاهية مدير إدارة مركزية .	- قنصل . مستشار الشؤون الخارجية .
رئيس مصلحة إدارة مركزية .	- قنصل ، كاتب الشؤون الخارجية .

## الفصل ٥ :

يقع تقييم امتياز السيرة الوظيفية للأعوان الآتي نذكرهم حسب الجدول التالي :

الخطط الوظيفية المماثلة	الخطوة الوظيفية التي يمارسها العنن فعليا
مدير عام ادارة مركزية	مدير الديوان ، رئيس الديوان
مدير عام ادارة مركزية	ضابط قائد، رئيس أركان الحرب
مدير عام ادارة مركزية	متفقد عام للقوات المسلحة ، وال ، رئيس مؤسسة عمومية
	ضابط سام مكلف بخطوة من الخطط التالية :
مدير ادارة مركزية	أمر لواء والخطط المماثلة
مدير ادارة مركزية	مدير
»	مساعد رئيس أركان الجيش
»	أمر المدارس
»	متفقد عام مساعد للقوات المسلحة
»	أمر مدرسة الأركان
»	أمر المدرسة التطبيقية لمختلف الأسلحة
»	أمر الأكاديمية البحرية
»	أمر فوج والخطط المماثلة
»	أمر المدرسة التقنية للجيش
»	متفقد بالتفندية العامة للقوات المسلحة
»	رئيس قسم بأركان الجيش
»	رئيس مصالح التاريخ والإعلام
»	وكيل المهمات العسكرية
»	رئيس المصلحة المركزية الرياضية العسكرية
»	عقيد أو عقيد للبحرية
كاهية مدير ادارة مركزية	- معتمد أول
كاهية مدير ادارة مركزية	- مقدم
كاهية مدير ادارة مركزية	- مقدم بالبحرية
رئيس مصلحة ادارة مركزية	- معتمد

## الفصل ٦ :

بالنسبة للأعوان الذين هم في حالة إلحاق لدى مؤسسات أعوانها منخرطون بالصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية يقع احتساب المساهمات بعنوان التقاعد على أساس العناصر القارة التي يتقاضاها المعنويين بالأمر من المؤسسات التي ألحق بها .

## الفصل ٧ :

بالنسبة للأعوان الذين هم في حالة إلحاق لدى مؤسسات أعوانها غير منخرطين بالصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية يقع احتساب المساهمات بعنوان التقاعد على أساس العناصر القارة الراجعة لرتبتهم وخطتهم الرسميين بها في إطارهم الأصلي .

وفيما يخص العناصر القارة ذات المقادير المتغيرة فيقع احتساب المساهمات من أجلها بعنوان التقاعد على أساس معدل مقاديرها الراجعة للرتبة أو الخطة بالإطار الأصلي .

بالنسبة للأعوان الذين هم في حالة إلحاق والذين يمكن تعيينهم في خطة وظيفية نظرا لرتبتهم في إطارهم الأصلي فانه يقع احتساب المساهمات بعنوان التقاعد على أساس :

أ - العناصر القارة الراجعة لرتبتهم الأصلية حسب الشروط المبسطة بالفقرة الأولى والثانية من هذا الفصل .

ب - العناصر القارة الراجعة لخطتهم الوظيفية ، وتحتسب هذه العناصر بالرجوع الى العناصر القارة للخطط الوظيفية بالادارات المركزية وذلك طبقا لقرار من الوزير الأول .

## الفصل ٨ :

لاتدفع مساهمات المشغل بعنوان التقاعد في صورة الإلحاق لدى الوكالة التونسية للتعاون الفني .

## الفصل ٩ :

بالنسبة لرؤساء المؤسسات العمومية المنخرطين بالصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية والمؤجرين حسب أحكام الأمر عدد ٨٦ لسنة ١٩٨٤ المؤرخ في أول أغسطس ١٩٨٤ يقع احتساب المساهمات بعنوان التقاعد على أساس العناصر القارة التالية :

- المرتب الأساسي .

- منحة المسكن .

- منحة التمثيل .

- السيارة الوظيفية .

- وعند الاقتضاء المنحة التعويضية .

## الفصل ١٠ :

ألغيت جميع الأحكام المخالفة لهذا الأمر وخاصة أحكام الأمر عدد ٥٤٩ لسنة ١٩٧٤ المؤرخ في ١٦ مايو ١٩٧٤ .

## الفصل ١١ :

الوزراء وكتاب الدولة مكلفون كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .

تونس في ١١ أغسطس ١٩٨٥

عن رئيس الجمهورية التونسية

ويتفويض منه

الوزير الأول ، وزير الداخلية

محمد مزالي

**ملحق**  
**قائمة العناصر القارة لمرتب أعوان الدولة**  
**والجماعات العمومية المحلية**  
**والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية**

المجموعة الأولى : العناصر القارة التي تدفع نقدا ،  
والتي تبقى خاضعة للحجز من أجل التقاعد بعد تاريخ  
دخول القانون عدد (١٢) لسنة ١٩٨٥ حيز التنفيذ

- المرتب الأصلي .
- المنحة التكميلية .
- المنحة الوظيفية .
- المنحة التعويضية المنصوص عليها بالأمر المؤرخ في ١٠ يناير ١٩٨٢ .
- منحة السكن .
- منحة الانتاج .
- منحة الانتاج والبحث .
- منحة التكاليف الخاصة .
- منح التصرف والتفويض .
- المنحة الخاصة لمستشاري المصالح العمومية .
- منحة المراقبة لأعوان المراقبة العامة للمصالح العمومية .
- منحة القضاء .
- منحة تكليف خاصة لفائدة القضاة من الصنف العدلي المنصوص عليها بالأمر عدد ٨١٣ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٧ يونيو ١٩٨٥ .
- منحة التسجيل .
- المنحة الوظيفية المخولة لرؤساء كتبة المحاكم المنصوص عليها بالأمر عدد ١٢٧٠ لسنة ١٩٨١ المؤرخ في ٢ أكتوبر ١٩٨١ .
- المنحة الوظيفية المخولة للمستوليين على كتبة المحاكم المنصوص عليها بالأمر عدد ١٤١٤ لسنة ١٩٨٤ المؤرخ في ١٢ ديسمبر ١٩٨٤ .
- المنحة الجمالية الخاصة المنصوص عليها بالأمر عدد ٣٣٩ لسنة ١٩٧٣ المؤرخ في ١٠ يوليو ١٩٧٣ .
- منحة المسؤولية والقيادة .

- منحة التكاليف الإدارية لفائدة أعوان قوات الأمن الداخلي .
- منحة التمثيل للإطارات العليا للمصالح الخارجية للإدارة الجهوية المنصوص عليها بالأمر عدد ٨٣ لسنة ١٩٧٤ المؤرخ في ١٣ فبراير ١٩٧٤ .
- منحة الزى المنصوص عليها بالأمر المؤرخ في ٢٣ مارس ١٩٨٢ .
- منحة الطلائع .
- منحة راكبي الخيول .
- منحة الانعزال .
- منحة مروضي الكلاب .
- منحة تفكيك وتركيب المتفجرات .
- منحة الطاقم والموسيقى .
- منحة راكبي الدراجات الثقيلة .
- منحة الفواص .
- منحة المراقبة المسندة لأعوان المراقبة العامة المالية .
- منحة المراقبة .
- منحة مراقبة الاداءات .
- منحة استخلاص المعاليم .
- منحة التكاليف البيداغوجية .
- المنحة الخاصة بمستشاري البريد والبرق والهاتف .
- منحة العمل الاجتماعي .
- منحة تكاليف العمل المخولة لأعوان تفقدية الشغل .
- منحة المصلحة الاستشفائية .
- منحة عدم قبول الحرفاء .
- منحة العمل كامل الوقت .
- منحة التخصص للإطار الطبي والموازي للطبي .
- منحة التغذية .
- منحة الإقامة المسندة للمقيمين .
- منحة المراقبة الاقتصادية .
- منحة التقن المسندة لمساعدى العلاج والمرضى التابعين للجيش .
- منحة التخصص .
- المنحة التعويضية المنصوص عليها بالأمر عدد ٢٨٥ لسنة ١٩٧٢ المؤرخ في ٦ ديسمبر ١٩٧٢ والأمر عدد ٣٨٠ لسنة ١٩٧٢ المؤرخ في ٦ ديسمبر ١٩٧٢ .
- منحة التكاليف الخاصة المسندة الى ضباط الصف والجنود التابعين للطاقم والموسيقى بالجيش .

- منحة التكاليف العسكرية .

**المجموعة الثانية : المنح التكميلية الوقتية المحددة بالأوامر التالية :**

الأمر عدد (٥٠٤) لسنة ١٩٨٢ المؤرخ فى ١٦ مارس ١٩٨٢ .

الأمر عدد (٥١٥) لسنة ١٩٨٢ المؤرخ فى ١٦ مارس ١٩٨٢ .

**المجموعة الثالثة : العناصر الجديدة التى تدفع نقداً والتى تخضع للحجز من أجل التقاعد ابتداءً من أول أكتوبر**

**١٩٨٥ ولا تدخل المنح التكميلية الوقتية ضمن هذه المجموعة .**

- منحة الديوان .

- المنحة الكيلومترية .

- المنحة التعويضية التكميلية .

- منحة المسئولية المسندة لفائدة رئيس المراقبة العامة للمصالح العمومية .

- منحة التمثيل المسندة لفائدة رؤساء المؤسسات العمومية .

- منحة دراسة المشاريع ومنحة مراقبة تنفيذ المشاريع ( الإطارات الفنية ) .

- منحة السكن ( الإطارات الفنية ) .

- منحة التأطير والبحث المسندة لفائدة أعوان البحث والدراسات الإدارية بالمدرسة القومية للإدارة .

- منحة المسئولية والمنحة الكيلومترية ومنحة التعهد المسندة لفائدة بعض العملة .

- منحة الصحراء .

- منحة المناطق الريفية .

- منحة الخطر المسندة لبعض الأعوان المدنيين والعسكريين .

- منحة الأوساخ .

- منحة خطر العدوى .

- المنحة الوقتية المنصوص عليها بالأمر عدد ٦٠١ لسنة ١٩٧٠ المؤرخ فى ٥ ديسمبر ١٩٧٠ .

- المنحة الجمالية لإنتاج البرامج .

- منحة التأطير والبحث المسندة لرجال التعليم العالى .

- منحة المسئولية المسندة لرئيس المراقبة العامة للمالية .

- المنحة الجمالية للتصرف المسندة للقابض العام للخزينة المنصوص عليها بالفصل ٧ من الأمر عدد ١٧١ لسنة ١٩٧٦ المؤرخ فى أول مارس ١٩٧٦ .

- منحة التصرف للقابض .

- منحة أخطاء الصندوق .

- منحة استخلاص المعاليم المسندة لأعوان البريد والبرق والهاتف .

- المنحة الجمالية للتصرف للعين المحاسب للبريد والبرق والهاتف .

- منحة التكاليف الإدارية المسندة لرؤساء مراكز البريد والبرق والهاتف .

- غرامة من أجل التكاليف الخاصة ( غرامات الخوذة ) .

- غرامة من أجل الخدمة الجوية المسندة لسانقى الطائرات المدنية .
  - غرامة الخدمات المالية وضبط قاتنورات للخدمات السلكنة واللاسلكية .
  - منحة الفرز والتوزيع لفائدة أعوان البريد والبرق والهاتف .
  - منحة المسئولية فى حالة طيران لفائدة سائقى الطائرات المدنية .
  - منحة الانعزال المسندة لبعض أعوان البريد والبرق والهاتف .
  - منحة التمثيل المخولة لأمرء الألوية التابعين لجيش الطيران .
  - المنحة الخاصة بالصحراء المخولة للعسكرين العاملين بالمنطقة الصحراوية .
  - منحة المسئولية المخولة للضباط المكلفين بالمحاسبة بالوحدات العسكرية ورؤساء مكاتب البريد العسكرى .
  - منحة التكاليف الادارية المخولة للضباط رؤساء المصالح الاستشفائية .
  - منحة مسئولية الطيران المسندة للطيارين العسكرين .
  - المنحة الخاصة بالمظليين المسندة للعسكرين المظليين .
  - منحة التكاليف الخاصة المسندة للعسكرين العاملين بمحطات الرادار .
  - المنحة الخاصة برجال الطلائع .
  - منحة الإبحار المسندة للضباط ورجال البحرية العاملين بجيش البحر .
  - المنحة الخاصة برجال الضفادع المسندة لبعض العسكرين التابعين لجيش البحر .
  - منحة نفقات الوكالة لفائدة أعوان البريد والبرق والهاتف (١).
  - منحة النافذة لفائدة بعض أعوان البريد والبرق والهاتف .
- المجموعة الرابعة : العناصر القارة العينية التى تخضع للحجز من أجل التقاعد :**
- المسكن الوظيفى .
  - السيارة الوظيفية .

(١) أضيفت بالأمر عدد ٧٨٤ لسنة ١٩٨٦ المؤرخ فى ٢٩ يولية ١٩٨٦ ( الرائد الرسمى عدد ٤٦ بتاريخ ٢٧ و ٢٦ أغسطس ١٩٨٦ - من ٩٠٧ )

أمر عدد (١٠١٠) لسنة ١٩٨٥  
يتعلق بضبط المنح المسندة الى أعوان سلك المصالح  
لوزارة الشؤون الاجتماعية

نحن الحبيب بورقيبة، رئيس الجمهورية التونسية

بعد اطلعنا على القانون عدد ١١٢ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ١٢ ديسمبر ١٩٨٣ ، المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية .  
وعلى الأمر عدد ١٠٠٨ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٧ أغسطس ١٩٨٥ والضابط للنظام الأساسي لسلك أعوان المصالح .  
وبإقتراح من وزير الشؤون الاجتماعية .  
وعلى رأى وزير المالية .  
وعلى رأى المحكمة الادارية ،  
أصدرنا أمرنا هذا بما يأتي :

**الفصل ١ :**

ينتفع أعوان سلك المصالح بمنحة خصوصية تسمى « منحة المصالح » ، وحدد المقدار الشهري لهذه المنحة التي تخضع للحجز من أجل جارية التقاعد والتي تدخل في تصفية الجارية حسب الجدول الآتي :-

٩٥ د	المصالح الدرجة : ١ - ٢ - ٣
١٠٥ د	المصالح الدرجة : ٤ - ٥ - ٦
١٠٥ د	المصالح الرئيس
١١٥ د	المصالح العام

وهذه المنحة مرتبطة بالمباشرة الفعلية بسلك المصالح .

**الفصل ٢ :**

عندما يكون المصالحون العامون والمصالحون الرؤساء والمصالحون مكلفين بالخطط الوظيفية الآتية :

رئيس المكتب المركزي - رئيس وحدة مركزية أو رئيس مكتب جهوي المصالحة فإنهم يتمتعون بالمنحة المنصوص عليها  
بالفصل الأول أعلاه في حدود ٥٠ ٪ من مقدارها .

#### **الفصل ٤ :**

وزيرا المالية والشؤون الاجتماعية مكلفان كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية  
التونسية .

تونس في ٧ أغسطس ١٩٨٥

**عن رئيس الجمهورية التونسية**

**ويتفويض منه**

**الوزير الأول ، وزير الداخلية**

**محمد مزالي**

## قائمة العناصر القارة لمرتب أعوان المؤسسات العمومية

أمر عدد (١١٧٦) لسنة ١٩٨٥ مؤرخ في ٢٤ سبتمبر ١٩٨٥

يتعلق بضبط العناصر القارة لمرتبات أعوان المؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات القومية المنخرطين بالصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية

(الرائد الرسمي عدد ٦٨ بتاريخ ١ أكتوبر ١٩٨٥ من ١٢٦٤)

نحن الحبيب بورقيبة، رئيس الجمهورية التونسية

بأقتراح من الوزير الأول، وزير الداخلية

بعد اطلاعنا على القانون عدد ١٢ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٥ مارس ١٩٨٥ المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد والباقي على قيد الحياة في القطاع العمومي وخاصة الفصول ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ٧٣ منه وعلى القانون عدد ٧٨ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٥ أغسطس ١٩٨٥ المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدواوين والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات التي تمتلك الدولة أو الجماعات العمومية المحلية رأس مالها بصفة مباشرة وكليا .

وعلى رأي وزير المالية .

وعلى رأي المحكمة الإدارية .

أصدرنا أمرنا هذا بما يأتي :

### الفصل ١ :

تنشر بالملحق لهذا الأمر قائمة العناصر القارة للمرتب التي يقع على أساسه ابتداء من أول أكتوبر ١٩٨٥ احتساب المساهمات لتكوين جارية تقاعد أعوان المؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات القومية المنخرطين بالصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية .

### الفصل ٢ :

تخضع ابتداء من أول أكتوبر ١٩٨٥ للحجز من أجل جارية التقاعد العناصر القارة لمرتب الأعوان المنصوص عليهم بالفصل الأول من هذا الأمر ويخضع كذلك لنفس الحجز مايعادل المسكن الوظيفي والسيارة الوظيفية .

غير أنه تعفى في الفترة المتراوحة ما بين أول أكتوبر ١٩٨٥ و ٣٠ سبتمبر ١٩٨٨ المؤسسات العمومية التي تنتفع بإعانة من الدولة من دفع مساهماتها بعنوان العناصر الجديدة التي سوف يقع إدماجها في المرتب الخاضع للحجز من أجل التقاعد ابتداء من أول أكتوبر ١٩٨٥ .

ولا ينسحب هذا الاعفاء على المنح التكميلية الوقتية .

### الفصل ٣ :

تحتسب المساهمات بعنوان المنح ذات المقادير المتغيرة على أساس المقادير التي تقاضاها العون .

## الفصل ٤ :

بالنسبة للأعوان الذين هم في حالة إلحاق لدى مؤسسات أعوانها منخرطون بالصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية تقع احتساب المساهمات بعنوان التقاعد على أساس العناصر القارة التي يتقاضاها المعنويين بالأمر من المؤسسات التي ألحقوا بها .

## الفصل ٥ :

بالنسبة للأعوان الذين هم في حالة إلحاق لدى مؤسسات أعوانها غير منخرطين بالصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية يقع احتساب المساهمات بعنوان التقاعد على أساس العناصر القارة الراجعة للرتب والخطط المرسومين بها في مؤسساتهم الأصلية .

وفيما يخص العناصر القارة ذات المقادير المتغيرة فيقع احتساب المساهمات بعنوان التقاعد على أساس معدل المقادير الراجعة للرتبة أو الخطة التي كان العون يشغلها .

بالنسبة للأعوان الذين هم في حالة إلحاق والذين يمكن تعيينهم في خطة وظيفية نظرا لرتبتهم في مؤسساتهم الأصلية فإنه يقع احتساب المساهمات بعنوان التقاعد على أساس :

أ - العناصر القارة الراجعة لرتبتهم الأصلية حسب الشروط المضبوطة بالفقرة الأولى والثانية من هذا الفصل .

ب - العناصر القارة الراجعة لخطتهم الوظيفية وتحسب هذه العناصر بالرجوع الى العناصر القارة لخطط الوظيفية للمؤسسة الأصلية طبقا لقرار صادر عن هذه المؤسسة مصادق عليه من طرف سلطة الإشراف .

## الفصل ٦ :

لاتدفع مساهمات المشغل بعنوان التقاعد في صورة الإلحاق لدى الوكالة التونسية للتعاون الفني .

## الفصل ٧ :

الوزراء وكتاب الدولة مكلفون كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .

تونس في ٢٤ سبتمبر ١٩٨٥

عن رئيس الجمهورية التونسية

ويتفويض منه

الوزير الأول ، وزير الداخلية

محمد مزالي

## ملحق

### قائمة العناصر القارة :

- ١- العناصر المنصوص عليها بالأمر عدد ٩٨٠ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ١١ أغسطس ١٩٨٥.
- ٢- المنح التكميلية الوقتية المحدثة بالأوامر عدد ٥٠٤ لسنة ١٩٨٢ المؤرخ في ١٦ مارس ١٩٨٢ وعدد ٥١٥ لسنة ١٩٨٢ المؤرخ في ١٦ مارس ١٩٨٢ وعدد ٤٣٧ لسنة ١٩٨١ المؤرخ في ٧ أبريل ١٩٨١ وعدد ٥٠١ لسنة ١٩٨٢ المؤرخ في ١٦ مارس ١٩٨٢.
- ٣- العناصر التالية :
  - منحة الانتاج .
  - منحة الانتاجية .
  - منحة التشجيع .
  - منحة الحضور .
  - منحة المسؤولية .
  - منحة التمثيل .
  - منحة السيارات أو الكيلومترية أو النقل .
  - منحة الدراسات أو البحوث .
  - منحة التقنية .
  - منحة الاشراف . - منحة التكاليف الادارية .
  - منحة آخر السنة أو الشهر الثالث عشر .
  - منحة الموازنة .
  - منحة التعليم
  - منحة الإعلامية
  - منحة التصرف .
  - منحة استعمال الاموال أو منحة الصندوق .
  - منحة الصيانة .
  - منحة التكنولوجيا .
  - منحة تكاليف استغلال الملاحة الجوية.
  - منحة تكاليف الدراسة والمراقبة وتحقيق المشاريع وصيانتها .
  - منحة أمن الملاحة الجوية .
  - منحة سائق الطائرة .

- منحة الشحن .
- منحة أعوان السياقة وأعوان تكوين وتفكيك العربات والقاطرات .
- منحة سياقة الآلات الميكانيكية الخاصة بالسكة الحديدية .
- منحة سياقة الحافلات .
- منحة استعمال وسياقة الرافعات
- منحة سياقة السيارة .
- منحة تنظيم الحركة .
- منحة مراقبة الحطائر.
- منحة موزع الهاتف .
- منحة التلاكس .
- منحة الأشعة
- منحة الفوص
- منحة الوساطة .
- منحة أعوان السلك الشبه الطبي .
- منحة غيرة الدخان والنيكوتين .
- منحة الفبرة
- منحة القفة .

أمر عدد (٧٨٤) لسنة ١٩٨٦

يتعلق بإتمام الأمر عدد (٩٨٠) لسنة ١٩٨٥

والمتعلق بضبط قائمة العناصر القارة لمرتب أعوان الدولة  
والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصيغة الادارية  
التي يقع على أساسها احتساب المساهمات لتكوين جرایة التقاعد

نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية التونسية ،

باقترح من الوزير الأول

بعد اطلاعنا على القانون عدد ١١٢ لسنة ١٩٨٣ المؤرخ في ١٢ ديسمبر ١٩٨٣ والمتعلق بضبط النظام الأساسي العام  
لأعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصيغة الادارية وخاصة الفصول ١٣-٦١ و ٧١  
وعلى القانون عدد ١٢ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٥ مارس ١٩٨٥ المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقيين  
على قيد الحياة في القطاع العمومي وخاصة الفصول ١٠ و ١١ و ١٢ و ٧٣ منه .  
وعلى الأمر عدد ٥٤٩ لسنة ١٩٧٤ المؤرخ في ١٦ مايو ١٩٧٤ المتعلق بالمجز المباشر على مرتبات أعوان الدولة والجماعات  
العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصيغة الادارية لفائدة الصندوق القومي للتقاعد .  
وعلى الأمر عدد ٩٨٠ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ١١ أغسطس ١٩٨٥ والمتعلق بضبط قائمة العناصر القارة لمرتب أعوان الدولة  
والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصيغة الادارية التي يقع على أساسها احتساب المساهمات لتكوين  
جراية التقاعد .

وعلى رأى وزير التخطيط والمالية .

وعلى رأى المحكمة الادارية .

أصدرنا أمرنا هذا بما يأتي :

## الفصل ١ :

تمت كما يلي قائمة العناصر القارة للمرتب الملحقه بالأمر المشار اليه أعلاه عدد ٩٢٠ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ١١ أوت  
١٩٨٥ .

المجموعة الثالثة .

- منحة نفقات الوكالة لفائدة أعوان البريد والبرق والهاتف .

- منحة النافذة لفائدة بعض أعوان البريد والبرق والهاتف .

## الفصل ٢ :

وزير التخطيط والمالية والمواصلات مكلفان كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .

تونس في ٢٩ يوليوز ١٩٨٦

عن رئيس الجمهورية التونسية

ويتفويض منه

الوزير الأول

رشيد صفر

أمر عدد (١٠١٣) لسنة ١٩٨٨ مؤرخ في ٢ يونيو ١٩٨٨

يتعلق بإحداث منحة الهندسة لفائدة مهندسي الإدارة

إن رئيس الجمهورية

باقتراح من الوزير الأول

بعد الاطلاع على القانون عدد ١١٢ لسنة ١٩٨٣ المؤرخ في ١٢ ديسمبر ١٩٨٣ المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والصناعات العمومية والمحلية والمؤسسات العمومية ذات الصيغة الإدارية .

وعلى الأمر عدد ١١٠٩ لسنة ١٩٧٤ المؤرخ في ٢٠ ديسمبر ١٩٧٤ المتعلق بالمنح المخولة للإطارات الفنية بالإدارة ، كما وقع تنقيحه بالأمر عدد ٢٥٣ لسنة ١٩٧٥ المؤرخ في ٢٥ أبريل ١٩٧٥ وبالأمر عدد ٥٨٠ لسنة ١٩٨٣ المؤرخ في ١٧ يونيو ١٩٨٣ .

وعلى الأمر عدد ١٠٨٧ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٧ سبتمبر ١٩٨٥ يتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك مهندسي وتقنيي الإدارة .

وعلى الأمر عدد ١٨٨ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ في ١١ فبراير ١٩٨٨ المتعلق بضبط شروط اسناد الخطط الوظيفية لكاتب عام وزارة وللمدير عام إدارة مركزية ومدير إدارة مركزية ولكاهية مدير إدارة مركزية ولرئيس مصلحة إدارة مركزية وشروط الاعفاء من هذه الخطط الوظيفية .

وعلى رأي وزير المالية

وعلى رأي المحكمة الإدارية

يصدر الأمر الآتي نصه :

## الفصل ١ :

أحدثت لفائدة مهندسي الإدارة والمربين بإحدى الرتب التالية منحة هندسة :

- مهندس عام .
- مهندس رئيس .
- مهندس أول .
- مهندس فرعى .
- مهندس أشغال .

## الفصل ٢ :

ضبطت مقادير صحة الهندسة كما يلي :

الرتبة	المقدار الشهري للمنحة
- مهندس عام	١١٥,٠٠٠ ديناراً
- مهندس رئيس	١٠٥,٠٠٠ ديناراً
- مهندس أول	٩٥,٠٠٠ ديناراً
- مهندس فرعى	٨٧,٠٠٠ ديناراً
- مهندس أشغال	٨٢,٥٠٠ ديناراً

### الفصل ٣ :

تمنح منحة الهندسة شهريا وبحلول الأجل وتخضع هذه المنحة للحجز من أجل التقاعد والحيلة الاجتماعية وتعفى من الحجز الخاص بالأداء .

### الفصل ٤ :

لا يمكن الجمع بين منحة الهندسة وكل منحة خصوصية أخرى وخاصة منحة دراسة المشاريع ومنحة مراقبة تنفيذ المشاريع المنصوص عليهما بالأمر عدد ١١٠٩ لسنة ١٩٧٤ المؤرخ في ٢٠ ديسمبر ١٩٧٤ كما وقع تنقيحه بالأمر عدد ٢٥٢ لسنة ١٩٧٥ المؤرخ في ٢٥ أبريل ١٩٧٥ والأمر عدد ٥٨٠ لسنة ١٩٨٣ المؤرخ في ١٧ يونيو ١٩٨٣ المشار اليهم أعلاه .

### الفصل ٥ :

الأعوان المشار اليهم بالفصل الأول من هذا الأمر والمتمتعون بالمنح والامتيازات المتعلقة بالخطط الوظيفية المنصوص عليها بالأمر عدد ١٨٨ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ في ١١ فبراير ١٩٨٨ المشار اليه أعلاه لا يتمتعون بالمنح والامتيازات المنصوص عليها بالفصل الأول من الأمر عدد ١١٠٩ لسنة ١٩٧٤ المؤرخ في ٢٠ ديسمبر ١٩٧٤ كما وقع تنقيحه بالأمر عدد ٢٥٢ لسنة ١٩٧٥ المؤرخ في ٢٥ أبريل ١٩٧٥ والأمر عدد ٥٨٠ لسنة ١٩٨٣ المؤرخ في ١٧ يونيو ١٩٨٣ ولا يتمتع هؤلاء الأعوان الا بـ ٥٠ ٪ من مقدار منحة الهندسة .

### الفصل ٦ :

وزراء الدولة والوزراء وكتاب الدولة مكلفون كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .

تونس في ٢ يونيو ١٩٨٨ .

**زين العابدين بن علي**

أمر عدد (١٣٩٤) لسنة ١٩٨٨ مؤرخ في ٢٧ يوليو ١٩٨٨  
يقضى بتنقيح الأمر عدد (٩٨٧) لسنة ١٩٨٨ المؤرخ في ٢ يونيو ١٩٨٨  
المتعلق بإسناد منحة التأطير والبحث للأساتذة والأساتذة المحاضرين  
المبرزين الاستشفائيين الجامعيين في الطب والصيدلة وطب الأسنان

## إن رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون عدد ١١٢ لسنة ١٩٨٣ المؤرخ في ١٢ ديسمبر ١٩٨٣ ، الضابط للنظام الأساسي العام لاعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصيغة الادارية .

وعلى الأمر عدد ٧٣٢ لسنة ١٩٧٧ المؤرخ في ٩ سبتمبر ١٩٧٧ المتعلق بالنظام الأساسي للسلك الطبي الاستشفائي الجامعي وعلى كافة النصوص التي نقحته أو تكمته وخاصة منها الأمر عدد ٩٨٦ لسنة ١٩٨٨ ، المؤرخ في ٢ يونيو ١٩٨٨ .

وعلى الأمر عدد ١٢٥٥ لسنة ١٩٨٠ ، المؤرخ في ٣٠ سبتمبر ١٩٨٠ المتعلق بضبط القانون الأساسي لأطباء الأسنان الاستشفائيين الجامعيين كما وقع تنقيحه بالأمر عدد ٩٨٨ لسنة ١٩٨٢ المؤرخ في غرة يوليو ١٩٨٢

وعلى الأمر عدد ١٢٦٤ لسنة ١٩٨٠ المؤرخ في ٣٠ سبتمبر ١٩٨٠ المتعلق بضبط القانون الأساسي للصيادلة الاستشفائيين الجامعيين كما وقع تنقيحه بالأمر عدد ٩٨٩ لسنة ١٩٨٢ المؤرخ في غرة يوليو ١٩٨٢ .

وعلى الأمر عدد ٩٨٧ لسنة ١٩٨٨ ، المؤرخ في ٢ يونيو ١٩٨٨ المتعلق بإسناد منحة التأطير والبحث للأساتذة والأساتذة المحاضرين المبرزين الاستشفائيين الجامعيين في الطب والصيدلة وطب الأسنان .

وعلى رأى وزراء المالية والتعليم العالي والبحث العلمي والصحة العمومية ،

وعلى رأى المحكمة الادارية ،

يصدر الأمر الآتي نصه :

## الفصل ١ :

ينقح الفصل الأول من الأمر عدد ٩٨٧ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ في ٢ يونيو ١٩٨٨ المشار له أعلاه ، كما يلي .

## الفصل ١ (جديد) :

تسند منحة تأطير وبحث للأساتذة والأساتذة المحاضرين المبرزين الاستشفائيين الجامعيين في الطب والصيدلة وطب الأسنان العاملين تحت نظام كامل الوقت يرمته .

## الفصل ٢ :

وزراء المالية والتعليم العالي والبحث العلمي والصحة العمومية مكلفون كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .

تونس في ٢٧ يوليو ١٩٨٨ .

عن رئيس الجمهورية

وبتفويض منه

الوزير الأول

الهادي البكوش

أمر عدد (١٤٤٣) لسنة ١٩٨٨

يتعلق بإتمام الأمر عدد (١١٧٦) لسنة ١٩٨٥

المتعلق بضبط العناصر القارة لمرتبات أعوان المؤسسات العمومية

ذات الصيغة الصناعية والتجارية والشركات القومية المنخرطين

بالصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية

### إن رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون عدد ١٢ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٥ مارس ١٩٨٥ المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد والباقيين على قيد الحياة في القطاع العمومي وخاصة الفصول ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ٧٣ منه .

وعلى القانون عدد ٧٨ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٥ أغسطس ١٩٨٥ المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدواوين والمؤسسات العمومية ذات الصيغة الصناعية والتجارية والشركات التي تمتلك الدولة أو الجماعات العمومية المحلية رأس مالها بصفة مباشرة وكليا .

وعلى الأمر عدد ١١٧٦ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٢٤ يوليو ١٩٨٥ المتعلق بضبط العناصر القارة لمرتبات أعوان المؤسسات العمومية ذات الصيغة الصناعية والتجارية والشركات القومية المنخرطين بالصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية .

وعلى رأي وزراء التجهيز والإسكان والنقل والسياحة والشؤون الاجتماعية ،

وعلى رأي المحكمة الادارية .

يصدر الأمر الآتي نصه :

### الفصل ١ :

تتم قائمة العناصر القارة لمرتبات أعوان المؤسسات العمومية ذات الصيغة الصناعية والتجارية والشركات القومية المنخرطين بالصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية الملحقه بالأمر عدد ١١٧٦ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٢٤ سبتمبر ١٩٨٥ بالعناصر القارة التالية :

- منحة خصوصية ادارية .

- منحة خصوصية فنية .

- منحة التكاليف بالإجازة .

### الفصل ٢ :

وزراء التجهيز والإسكان والنقل والسياحة والشؤون الاجتماعية مكلفون كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .

تونس في ١٤ يوليوز ١٩٨٨ .

عن رئيس الجمهورية

ويتفويض منه

الوزير الأول

المهادي البكوش

**قانون عدد (٣) لسنة ١٩٨٨**  
**يتعلق بالمساهمة بعنوان التقاعد للأعوان الملحقين**  
**لدى الوكالة التونسية للتعاون الفني**

**باسم الشعب**

**بعد موافقة مجلس النواب**

**يصدر رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه :**

**الفصل ١ :**

يقطع النظر عن جميع الأحكام السابقة المخالفة فإن الإلحاق لدى الوكالة التونسية للتعاون الفني يفرضى الى دفع كامل المساهمات بعنوان أنظمة التقاعد والعجز .

تعمل نسبة المساهمة الراجعة للعون في جميع الحالات على العون الملحق .

تعمل نسبة المساهمات المحمولة عادة على المشغل على ميزانية الدولة اذا كان مرتب العون الملحق لا يتعدى ضعف ما كان يتقاضاه قبل إلحاقه وعلى العون نفسه اذا كان المرتب يساوى أو يفوق الحد المذكور .

**الفصل ٢ :**

تتطبق أحكام الفصل الأول السابق على حالات الإلحاق التي تتم بعد دخول هذا القانون حيز التنفيذ وكذلك على حالات تجديد العقود الجارية .

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

**تونس في ٢٣ فبراير ١٩٨٨**

**زين العابدين بن علي**

أمر عدد (٤٠٥) لسنة ١٩٨٩

## يتعلق بإحداث منحة صحافة لفائدة الصحفيين الأولين والصحفيين المخبرين والصحفيين بالإذاعة والتلفزة التونسية

### إن رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون عدد ١١٢ لسنة ١٩٨٢ المؤرخ في ١٢ ديسمبر ١٩٨٣ المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان النوبة والجماعات العمومية والمحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية .

وعلى الأمر عدد ١٥٣ لسنة ١٩٧٤ المؤرخ في ٦ مارس ١٩٧٤ المتعلق بضبط القانون الأساسي الخاص بالأعوان المتعاقدين بالإذاعة والتلفزة التونسية وعلى جملة النصوص التي نقحته أو تكمته

وبإقتراح من وزير الإعلام .

وعلى رأى وزير المالية .

وعلى رأى المحكمة الادارية .

يصدر الأمر الآتي نصه :

### الفصل ١ :

أحدثت منحة تدعى منحة الصحافة ، حدد مقدارها بخمسة وثلاثين دينارا (٣٥) لفائدة الصحفيين الأولين والصحفيين المخبرين والصحفيين بالإذاعة والتلفزة التونسية .

### الفصل ٢ :

تدفع هذه المنحة مشاهرة وعند حلول أجل استحقاقها ، وهي خاضعة للحجز من أجل المساهمة في صندوق التقاعد

### الفصل ٣ :

وزير المالية والإعلام مكلفان كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الامر الذي يجرى به العمل بداية من غرة يناير ١٩٨٩ وينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .

تونس في ٣٠ مارس ١٩٨٩

زين العابدين بن علي

أمر عدد (٤٠٦) لسنة ١٩٨٩

يتعلق بإحداث منحة صحافة لفائدة أعوان الصحافة بوزارة الإعلام

### إن رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون عدد ١١٢ لسنة ١٩٨٣ المؤرخ في ١٢ ديسمبر ١٩٨٣ المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان النولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية ،  
وعلى الأمر عدد ٣٠٨ لسنة ١٩٧٣ المؤرخ في ٢٠ يونيو ١٩٧٣ المتعلق بضبط القانون الأساسي الخاص بأعوان وزارة الثقافة والإعلام .

وياقترح من وزير الإعلام .

وعلى رأى وزير المالية .

وعلى رأى المحكمة الادارية .

يصدر الأمر الآتي نصه :

### الفصل ١ :

أحدثت منحة تدعى « منحة الصحافة » حدد مقدارها بخمسة وثلاثين دينارا (٣٥) لفائدة الأعوان الصحافيين بوزارة الإعلام الخاضعين للأمر عدد ٣٠٨ لسنة ١٩٧٣ المؤرخ في ٢٠ يونيو ١٩٧٣ .

### الفصل ٢ :

تدفع هذه المنحة مباشرة وعند حلول أجل استحقاقها ، وهي خاضعة للحجز من أجل المساهمة في صندوق التقاعد .

### الفصل ٣ :

وزيرا المالية والإعلام مكلفان كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الأمر الذى يجرى به العمل بداية من غرة يناير ١٩٨٩ وينشر بالرائد الرسمى للجمهورية التونسية .

تونس في ٣٠ مارس ١٩٨٩

زين العابدين بن علي

أمر عدد (٨٤٢) لسنة ١٩٨٩

يتعلق بتنقيح الأمر عدد ١٦٧ لسنة ١٩٧٣

المتعلق بضبط التأجير والمنح الخاصة وتحمل الادارة بالنفقات المختلفة

المنوحة للسفراء وأعاون وزارة الشؤون الخارجية المباشرين بالخارج

وكذلك بنظامهم الاجتماعى

## إن رئيس الجمهورية

وبإقتراح من وزير الشؤون الخارجية .

وبعد الاطلاع على القانون عدد ١٠٠ لسنة ١٩٨١ المؤرخ فى ٣١ ديسمبر ١٩٨١ والمتعلق بقانون المالية لتصرف سنة ١٩٨٢ وخاصة على الفصل ٥١ منه .

وعلى القانون عدد ١١٢ لسنة ١٩٨٣ المؤرخ فى ١٢ ديسمبر ١٩٨٣ المتعلق بضبط النظام الأساسى العام لأعاون الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصيغة الادارية .

وعلى القانون عدد ١٢ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ فى ٥ مارس ١٩٨٥ المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقين على قيد الحياة فى القطاع العمومى ،

وعلى جميع النصوص التى نقحته أو تممته .

يصدر الأمر الآتى نصه :

## الفصل ١ :

ألغيت الفصول ٢ و ٤ و ٩ و ٢٥ و ٢٧ من الأمر المشار اليه أعلاه عدد ١٦٧ لسنة ١٩٧٣ المؤرخ فى ٦ أبريل ١٩٧٣ وعوضت بالأحكام التالية

## الفصل ٢ : (جديد)

يخضع التأجير الشهري للسفراء والقناصل العامين والقناصل وأعاون الدولة المباشرين بالخارج كل سنة بالدينار التونسى، وذلك بالنسبة لكل بلد ولكل وظيفة ورتبة بقرار من الوزير الأول بناء على اقتراح من وزير الشؤون الخارجية بعد أخذ رأى وزير التخطيط والمالية .

وتحول المبالغ الى عملة أجنبية حسب نسب يقع ضبطها سنويا بقرار من وزير التخطيط والمالية .

ويشمل هذا التأجير الشهري كامل منحة الانتاج المسندة سابقا الى المعنيين بالأمر .

وعلى الأمر عدد ١٦٥ لسنة ١٩٧٣ المؤرخ فى ٦ أبريل ١٩٧٣ والمتعلق بالقانون الأساسى الخاص بأعاون السلك الدبلوماسى ، وعلى جميع النصوص التى نقحته أو تممته .

وعلى الأمر عدد ١٦٥ لسنة ١٩٧٣ المؤرخ فى ٦ أبريل ١٩٧٣ والمتعلق بضبط التأجير والمنح الخاصة وتحمل الادارة بالنفقات المختلفة المنوحة للسفراء وأعاون وزارة الشؤون الخارجية المباشرين بالخارج وكذلك بنظامهم الاجتماعى ، وعلى جميع النصوص التى نقحته أو تممته .

وعلى الأمر عدد ٢١٦ لسنة ١٩٧٦ المؤرخ فى ١٩ أغسطس ١٩٧٦ المتعلق بضبط القانون الأساسى الخاص بالأعاون الفنين والاداريين لوزارة الشؤون الخارجيه ،

وعلى جميع النصوص التي نقحت أو تمته .

وعلى رأى وزيرى التخطيط والمالية والشؤون الاجتماعية .

وعلى رأى المحكمة الادارية .

وفى صورة الترخيص بصفة استثنائية لقرنين فى مباشرة وظائفهما بمركز واحد فإن تأجير كل منهما يخفض بمقدار ٨/١ ( الثمن ) .

#### الفصل ٤ (جديد) :

يتمتع الموظفون المشار اليهم بالفصل ٢ - جديد - من هذا الأمر ، طيلة إقامتهم بالخارج ، بالمنح ذات الصبغة العائلية وفق نفس الشروط المنطبقة على أعوان الدولة ، غير أن مقدار هذه المنح وقع ضبطها بصفة جمالية بنسبة ٨,٣ ٪ من المرتب الشهرى لكل طفل فى الكفالة .

يحسب الأداء والمساهمات فى أنظمة التقاعد والحطة الاجتماعية المتعلقة بهؤلاء الأعوان على أساس الجرايات الممنوحة بتونس والمضبوطة حسب الجدول الموالى ، فالفرق بين المرتب المخصوص عليه بهذا الجدول والتأجير الممنوح بصفة فعلية للمعنيين بالأمر المباشرين بالخارج يكون جباثيا منحة التمثيل .

الرقم القياسى الذى يؤخذ بعين الاعتبار عند احتساب الأداء والمساهمات لفائدة الصندوق القومى للتقاعد والحطة الاجتماعية	المنح التى تؤخذ بعين الاعتبار عند احتساب الأداء والمساهمات لفائدة الصندوق القومى للتقاعد والحطة الاجتماعية	الخطة المباشرة فعليا بالخارج أو الرتبة
٨٠٠	المنح المسندة الى الوزير المفوض خارج الرتبة ويشغل وظائف مدير عام لادارة مركزية وكذلك منحة الانتاج تقدر بنسبة ٨٠ ٪	١- سفير
٧٢٠	المنح المسندة الى الوزير المفوض ويشغل وظائف كاهية مدير لادارة مركزية وكذلك منحة الانتاج تقدر بنسبة ٨٠ ٪	٢- قنصل عام
٧٠٠	المنح المسندة الى مستشار الشؤون الخارجية ويشغل وظائف رئيس مصلحة لادارة مركزية وكذلك منحة الانتاج تقدر بنسبة ٨٠ ٪	٣- قنصل
٦٧٥	المنح المسندة الى الوزير المفوض وكذلك منحة الانتاج تقدر بنسبة ٨٠ ٪	٤- وزير مفوض على الأقل أو رتبة معادلة لايشغل خطة وظيفية وله رقم قياسى مساو أو أدنى من ٦٧٥ ( الصنف الأول ) .
٧٢٥	المنح المسندة الى الوزير المفوض وكذلك منحة الانتاج تقدر بنسبة ٨٠ ٪	٥- وزير مفوض على الأقل أو رتبة معادلة لايشغل خطة وظيفية وله رقم قياسى أعلى من ٦٧٥ وأدنى من ٧٢٦ ( الصنف الثانى ) .

المنح التي تؤخذ بعين الاعتبار عند احتساب الأداء والمساهمات لفائدة الصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية .	الرقم القياسي الذي يؤخذ بعين الاعتبار عند احتساب الأداء والمساهمات لفائدة الصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية	الخطة المباشرة فعليا بالخارج أو الرتبة
المنح المسندة الى الوزير المفوض وكذلك منحة الانتاج تقدر بنسبة ٨٠ ٪	٨٠٠	٦- وزير مفوض على الأقل أو رتبة معادلة لايشغل خطة وظيفية وله رقم قياسي أعلى من ٧٢٥ ( الصنف الثالث )
المنح المسندة الى مستشار الشؤون الخارجية وكذلك منحة الانتاج تقدر بنسبة ٨٠ ٪ .	٥٨٠	٧- مستشار الشؤون الخارجية أو رتبة معادلة لايشغل خطة وظيفية وله رقم قياسي مساو أو أدنى من ٥٨٠ ( الصنف الأول ) .
المنح المسندة الى مستشار الشؤون الخارجية وكذلك منحة الانتاج تقدر بنسبة ٨٠ ٪ .	٦٥٠	٨- مستشار الشؤون الخارجية أو رتبة معادلة لايشغل خطة وظيفية وله رقم قياسي أعلى من ٥٨٠ وأدنى من ٦٥١ ( الصنف الثاني )
المنح المسندة الى مستشار الشؤون الخارجية وكذلك منحة الانتاج تقدر بنسبة ٨٠ ٪	٧٢٠	٩- مستشار الشؤون الخارجية أو رتبة معادلة لايشغل خطة وظيفية وله رقم قياسي أعلى من ٦٥٠ ( الصنف الثالث )
المنح المسندة الى كاتب الشؤون الخارجية وكذلك منحة الانتاج تقدر بنسبة ٨٠ ٪ .	٤٦٥	١٠- كاتب الشؤون الخارجية أو رتبة معادلة لايشغل خطة وظيفية وله رقم قياسي مساو أو أدنى من ٤٦٥ ( الصنف الأول ) .
المنح المسندة الى كاتب الشؤون الخارجية وكذلك منحة الانتاج تقدر بنسبة ٨٠ ٪ .	٥٥٠	١١- كاتب الشؤون الخارجية أو رتبة معادلة لايشغل خطة وظيفية وله رقم قياسي أعلى من ٤٦٥ وأدنى من ٥٥١ ( الصنف الثاني ) .
المنح المسندة الى كاتب الشؤون الخارجية وكذلك منحة الانتاج تقدر بنسبة ٨٠ ٪ .	٦٥٠	١٢- كاتب الشؤون الخارجية أو رتبة معادلة لايشغل خطة وظيفية وله رقم قياسي أعلى من ٥٥٠ ( الصنف الثالث ) .
المنح المسندة الى الملحق للإدارة وكذلك منحة الانتاج تقدر بنسبة ٨٠ ٪ .	٣٥٠	١٣- ملحق للإدارة أو رتبة معادلة وله رقم قياسي مساو أو أدنى من ٣٥٠ ( الصنف الأول ) .

الخطوة المباشرة فعلياً بالفارح أو الرتبة	الرقم القياسي الذي يؤخذ بعين الاعتبار عند احتساب الأداء والمساهمات لفائدة الصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية	المنح التي تؤخذ بعين الاعتبار عند احتساب الأداء والمساهمات لفائدة الصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية .
١٤- ملحق للإدارة أو رتبة معادلة وله رقم قياسي أعلى من ٣٥٠ وأدنى من ٤٦١ ( الصنف الثاني ) .	٤٦٠	المنح المسندة الى الملحق للإدارة وكذلك منحة الانتاج تقدر بنسبة ٨٠ / .
١٥- ملحق للإدارة أو رتبة معادلة وله رقم قياسي أعلى من ٤٦٠ ( الصنف الثالث ) .	٥٥٠	المنح المسندة الى الملحق للإدارة وكذلك منحة الانتاج تقدر بنسبة ٨٠ / .
١٦- كاتب تصروف أو رتبة معادلة وله رقم قياسي مساو أو أدنى من ٢٨٠ (الصنف الأول)	٢٨٠	المنح المسندة الى كاتب تصروف ادارة وكذلك منحة الانتاج تقدر بنسبة ٨٠ %
١٧- كاتب تصروف أو رتبة معادلة وله رقم قياسي أعلى من ٢٨٠ وأدنى من ٣٦١ ( الصنف الثاني ) .	٣٦٠	المنح المسندة الى كاتب تصروف وكذلك منحة الانتاج تقدر بنسبة ٨٠ % .
١٨- كاتب تصروف أو رتبة معادلة وله رقم قياسي أعلى من ٣٦٠ ( الصنف الثالث ) .	٤٥٠	المنح المسندة الى كاتب تصروف وكذلك منحة الانتاج تقدر بنسبة ٨٠ %
١٩- مستكتب ادارة أو رتبة معادلة وله رقم قياسي مساو أو أدنى من ٢١٠ (الصنف الأول)	٢١٠	المنح المسندة الى مستكتب ادارة وكذلك منحة الانتاج تقدر بنسبة ٨٠ %
٢٠- مستكتب ادارة أو رتبة معادلة وله رقم قياسي أعلى من ٢١٠ وأدنى من ٣٦١ ( الصنف الثاني ) .	٣٦٠	المنح المسندة الى مستكتب ادارة وكذلك منحة الانتاج تقدر بنسبة ٨٠ %
٢١- مستكتب ادارة أو رتبة معادلة وله رقم قياسي أعلى من ٣٦٠ ( الصنف الثالث ) .	٣٦٠	المنح المسندة الى مستكتب ادارة وكذلك منحة الانتاج تقدر بنسبة ٨٠ %
٢٢- حاجب أو رتبة معادلة وله رقم قياسي مساو أو أدنى من ١٥٥ ( الصنف الأول ) .	١٥٥	المنح المسندة الى حاجب وكذلك منحة الانتاج تقدر بنسبة ٨٠ %
٢٣- حاجب أو رتبة معادلة وله رقم قياسي أعلى من ١٥٥ وأدنى من ١٨٦ ( الصنف الثاني )	١٨٥	المنح المسندة الى حاجب وكذلك منحة الانتاج تقدر بنسبة ٨٠ %

الخطوة المباشرة فعليا بالخارج أو الرتبة	الرقم القياسي الذي يؤخذ بمعين الاعتبار عند احتساب الأداء والمساهمات لفائدة الصندوق القومي للتقاعد والحيلة الاجتماعية	المنح التي تؤخذ بعين الاعتبار عند احتساب الأداء والمساهمات لفائدة الصندوق القومي للتقاعد والحيلة الاجتماعية .
٢٤- حاجب أو رتبة معادلة وله رقم قياسي أعلى من ١٨٥ ( الصنف الثالث )	٢١٠	المنح المسندة الى حاجب وكذلك منحة الانتاج تقدر بنسبة ٨٠ ٪
٢٥- عامل له رقم قياسي مساو أو أدنى من ٢٥٠ ( الصنف الأول ) .	٢٥٠	المنح المسندة الى العامل ( من الصنف السابع الدرجة الثامنة ) وكذلك منحة الانتاج تقدر بنسبة ٨٠٪.
٢٦- عامل له رقم قياسي أعلى من ٢٥٠ وأدنى من ٣٧١ ( الصنف الثاني ) .	٣٧٠	المنح المسندة الى العامل ( من الصنف السابع والدرجة الثامنة ) وكذلك منحة الانتاج تقدر بنسبة ٨٠ ٪
٢٧- عامل له رقم قياسي أعلى من ٣٧٠ ( الصنف الثالث ) .	٤٧٠	المنح المسندة الى العامل ( من الصنف السابع والدرجة الثامنة ) وكذلك منحة الانتاج تقدر بنسبة ٨٠ ٪

وتكتسب حقوق التقاعد لهؤلاء الأعوان بعنوان الرتبة على أساس الوضعية الإدارية والشخصية لكل عون .

وتعتبر الخطوة الوظيفية المباشرة بالخارج معادلة بالنسبة للتقاعد للخطوة الوظيفية المباشرة بالإدارة المركزية وذلك وفقا للجدول الموالي :

الوظيفة التي يباشرها العون بصفة فعلية	الخطوة الوظيفية المطابقة
سفير : وزير مفوض خارج الرتبة أو رتبة معادلة .	كاتب عام وزارة .
سفير : وزير مفوض أو رتبة معادلة .	مدير عام لإدارة مركزية .
قنصل عام : وزير مفوض أو رتبة معادلة .	مدير لإدارة مركزية .
قنصل عام : مستشار الشؤون الخارجية أو رتبة معادلة .	كاهية مدير إدارة مركزية .
قنصل : كاتب الشؤون الخارجية أو رتبة معادلة .	رئيس مصلحة لإدارة مركزية .

غير أنه إذا اتضح أنه تطبيقاً لأحكام هذا الفصل يكون المرتب المعتمد لتصفية جارية التقاعد أعلى من الذي تم على أساسه الحجز بعنوان المساهمات لفائدة الصندوق القومى للتقاعد والحيطة الاجتماعية فإنه يتم تسديد فارق المساهمات حسب الطريقة المذكورة بالفقرة الثانية من الفصل ٣٦ من القانون المذكور أعلاه عدد ١٢ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ فى ٥ مارس ١٩٨٥ .

#### **الفصل ٩ (جديد) :**

يمكن للأعوان المباشرين بالفارج والذين ليس لهم الحق فى السكنى عينا أن يتحصلوا بصفة استثنائية وبقرار من وزير الشؤون الخارجية على مسكن بمقار على ملك الدولة أو فى تسويعها وفى هذه الحالة يقع التخفيض فى التأجير المنصوص عليه بالفصل (٢) (جديد) من هذا الأمر بمقدار الربع .

#### **الفصل ٢٥ (جديد) :**

تسدد منحة التخصيب مسبقاً وهى تساوى أجرة شهر وتسد إلى العون ببلاد التعمين .  
إلا أنه ، وفى صورة تعيين قرينين فى مدينة أو بلاد واحدة فليس لهما الحق إلا فى نصف منحة التخصيب .

#### **الفصل ٢٧ (جديد) :**

إن مقدار المنحة اليومية للسفر فى نطاق العمل يحتسب استناداً للأحكام المتعلقة بنفقات القيام بالمأموريات لدى البلاد المعينة بالتنقل .

#### **الفصل ٢ :**

ألغيت الفصول ٣ و ٥ و ٦ و ٧ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٨ و ٢٠ و ٢٠ و ٢٢ من الأمر المشار إليه أعلاه عدد ١٦٧ لسنة ١٩٧٣ المؤرخ فى ٦ أبريل ١٩٧٣ .

#### **الفصل ٣ :**

وزراء الشؤون الخارجية والتخطيط والمالية والشؤون الاجتماعية مكلفون كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الأمر الذى ينشر بالرائد الرسمى للجمهورية التونسية .

تونس فى ٢ يوليوز ١٩٨٩

**زين العابدين بن علي**

أمر عدد (١٠٨٢) لسنة ١٩٨٩

يتعلق بإتمام الأمر عدد (١١٧٦) لسنة ١٩٨٥

المتعلق بضبط العناصر القارة لمرتبات أعوان المؤسسات العمومية

ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات القومية المنخرطين

بالصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية

## إن رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون عدد ١٢ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٥ مارس ١٩٨٥ المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد واللياقين على قيد الحياة في القطاع العمومي كما وقع تنقيحه وأتمامه بالقانون عدد ٧١ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ في ٢٧ يونيو ١٩٨٨ .

وعلى القانون عدد ٧٨ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٥ أغسطس ١٩٨٥ المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدواوين والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات التي تمتلك الدولة أو الجماعات العمومية المحلية رأس مالها بصفة مباشرة وكليا .

وعلى الأمر عدد ٩٤٤ لسنة ١٩٧٦ المؤرخ في ٤ نوفمبر ١٩٧٦ والمتعلق بالمصادقة على النظام الأساسي الخاص بأعوان الديوان القومي للزيت .

وعلى الأمر عدد ١٠٢٥ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٢٩ أغسطس ١٩٨٥ المتعلق بضبط قائمة المؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات القومية والتي أعوانها منخرطون بالصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية .

وعلى الأمر عدد ١١٧٦ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٢٤ سبتمبر ١٩٨٥ المتعلق بضبط العناصر القارة لمرتبات أعوان المؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات القومية المنخرطين بالصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية .

وبإقتراح من وزير الفلاحة .

وعلى رأى وزيرى الشؤون الاجتماعية والتخطيط والمالية .

وعلى رأى المحكمة الادارية .

يصدر الأمر الآتى نصه :

## الفصل ١ :

تتم قائمة العناصر القارة المدرجة بملحق الأمر عدد ١١٧٦ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٢٤ سبتمبر ١٩٨٥ المشار اليه أعلاه كما يلى :

٣- العناصر التالية :

المنحة الموسمية .

## الفصل ٢ :

وزيراً الفلاحة والشؤون الاجتماعية مكلفان كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .

تونس في ٤ أغسطس ١٩٨٩

زين العابدين بن علي

## أمر عدد (٣٦٨) لسنة ١٩٩٠

يتعلق بإسناد منحة إجراءات لفائدة أعوان سلك كتبة دائرة المحاسبات

### إن رئيس الجمهورية

باقتراح من الوزير الأول

بعد الاطلاع على القانون عدد ٨ لسنة ١٩٦٨ المؤرخ في ٨ مارس ١٩٦٨ المتعلق بتنظيم دائرة المحاسبات المتمم للقانون عدد ١٧ لسنة ١٩٧٠ المؤرخ في ٢٠ أبريل ١٩٧٠ .

وعلى القانون عدد ١١٢ لسنة ١٩٨٣ المؤرخ في ١٢ ديسمبر ١٩٨١ المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان النولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية .

وعلى الأمر عدد ٥٧٩ لسنة ١٩٨٣ المؤرخ في ١٧ يونيو ١٩٨٣ المتعلق بتنقيح الأمر عدد ٥٠٥ لسنة ١٩٨٢ المؤرخ في ١٦ مارس ١٩٨٢ المتعلق بإحداث منحة خصوصية تسمى منحة التصرف والتنفيذ لفائدة أعوان النولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية.

وعلى الأمر عدد ٣٦٥ لسنة ١٩٩٠ المؤرخ في ١٩ فبراير ١٩٩٠ المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بأعوان سلك دائرة المحاسبات .

وعلى رأى وزير التخطيط والمالية .

وعلى رأى المحكمة الادارية .

يصدر الأمر الآتى نصه :

### الفصل ١ :

تسند لأعوان سلك كتبة دائرة المحاسبات منحة خصوصية تعرف بمنحة الإجراءات ، حدد مقدارها الشهري بثلاثين (٣٠) ديناراً .

وتصرف هذه المنحة على نصفين النصف الأول ابتداء من غرة أبريل ١٩٨٩ والنصف الثانى ابتداء من غرة أبريل ١٩٩٠ .

### الفصل ٢ :

تضاف مقادير منحة التصرف والتنفيذ المقررة بمقتضى الأمر المشار اليه أعلاه عدد ٥٧٩ لسنة ١٩٨٣ المؤرخ في ١٧ يونيو ١٩٨٣ للمنحة الخصوصية المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا الأمر ، وذلك ابتداء من غرة أبريل ١٩٨٩ .

### الفصل ٣ :

تصرف هذه المنحة شهرياً ويحلل الأجل وهي خاضعة للحجز من أجل التقاعد والحيلة الاجتماعية .

### الفصل ٤ :

ألغيت جميع الأحكام السابقة المخالفة لهذا الأمر .

## الفصل ٥ :

الوزير الأول ووزير التخطيط والمالية مكلفان كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .

تونس في ١٩ فبراير ١٩٩٠

زين العابدين بن علي

أمر عدد (١٢٥٠) لسنة ١٩٩٠

يتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد (٩٨٠) لسنة ١٩٨٥

والمتعلق بضبط قائمة العناصر القارة لمرتب أعوان الدولة

والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية

التي يقع على أساسها احتساب المساهمات لتكوين جارية التقاعد

## إن رئيس الجمهورية ،

بعد الاطلاع على القانون عدد ١١٢ لسنة ١٩٨١ المؤرخ في ١٢ ديسمبر ١٩٨٣ والمتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وخاصة الفصول ١٣ و ٦١ و ٧١ منه .

وعلى القانون عدد ١٢ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٥ مارس ١٩٨٥ المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد والباقيين على قيد الحياة في القطاع العمومي وخاصة الفصول ١٠ و ١١ و ١٢ و ٧٣ منه .

وعلى الأمر عدد ٥٤٩ لسنة ١٩٧٤ المؤرخ في ١٦ مايو ١٩٧٤ المتعلق بالجزء المباشر على مرتبات أعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية لفائدة الصندوق القومي للتقاعد .

وعلى الأمر عدد ٩٨٠ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ١١ أغسطس ١٩٨٥ والمتعلق بضبط قائمة العناصر القارة لمرتب أعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية التي يقع على أساسها احتساب المساهمات لتكوين جارية التقاعد .

وعلى الأمر عدد ٧٨٤ لسنة ١٩٨٦ المؤرخ في ٢٩ يوليو ١٩٨٦ والمتعلق بإتمام الأمر عدد ٩٨٠ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ١١ أغسطس ١٩٨٥ والمشار إليه أعلاه .

وعلى الأمر عدد ١٤٩ لسنة ١٩٩٠ المؤرخ في ١٥ يناير ١٩٩٠ والمتعلق بإحداث منحة نتيجة الاستغلال لفائدة أعوان وزارة المواصلات .

وعلى رأى وزيرى الاقتصاد والمالية والمواصلات .

وعلى رأى المحكمة الادارية .

يصدر الأمر الآتى نصه :

## الفصل ١ :

نقحت وتمت كما يلي قائمة العناصر القارة للمرتب الملحقه بالأمر المشار إليه أعلاه عدد ٩٨٠ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ١١ أغسطس ١٩٨٥ .

### المجموعة الثالثة

العناصر القارة المحنوفة :

- منحة التغطية لفائدة أعوان البريد والبرق والهاتف .
- منحة نفقات الوكالة لفائدة أعوان البريد والبرق والهاتف .
- العنصر القار المحدث :
- منحة نتيجة الاستغلال لفائدة أعوان وزارة المواصلات .

## الفصل ٢ :

وزير التخطيط والمالية والمواصلات مكلفان كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في أول أغسطس ١٩٩٠

زين العابدين بن علي

**أمر عدد (١٨٥٥) لسنة ١٩٩٠**  
**يتعلق بضبط نظام تأجير رؤساء المنشآت**  
**ذات الأغلبية العمومية**

**إن رئيس الجمهورية**

باقتراح من الوزير الأول ،

بعد الاطلاع على القانون عدد ٩ لسنة ١٩٨٩ المؤرخ فى غرة فبراير ١٩٨٩ المتعلق بالمساهمات والمنشآت العمومية .

وعلى الأمر عدد ٨٦٥ لسنة ١٩٨٤ المؤرخ فى غرة أغسطس ١٩٨٤ المتعلق بضبط نظام تأجير رؤساء المؤسسات العمومية.

وعلى الأمر عدد ٩٨٠ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ فى ١١ أغسطس ١٩٨٥ المتعلق بضبط قائمة العناصر القارة لرتب أعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية التى يقع على أساسها احتساب المساهمات لتكوين جارية التقاعد .

وعلى رأى وزيرى الاقتصاد والمالية والشؤون الاجتماعية .

وعلى رأى المحكمة الادارية ،

يصدر الأمر الآتى نصه :

**الفصل ١ :**

تضبط أحكام هذا الأمر نظام التأجير المنطبق على رؤساء المنشآت ذات الأغلبية العمومية .

تعتبر منشآت ذات أغلبية عمومية كل المنشآت العمومية وكذلك كل الشركات التى يمتلك رأس مالها بنسبة تساوى أو تفوق

٥٠ ٪ مساهمون عموميون ومنشآت عمومية كل بمفرده أو بالاشتراك بمفهوم الفصلين ٨ و ٩ من القانون عدد ٩ لسنة ١٩٨٩

المؤرخ فى غرة فبراير ١٩٨٩ المتعلق بالمساهمات والمنشآت العمومية .

**الفصل ٢ :**

يشتمل مرتب رؤساء المنشآت ذات الأغلبية العمومية المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا الأمر على العناصر الأربعة

التالية :

• مرتب أساسى .

• منحة سكن .

• منحة تمثيل .

• منحة تصرف .

وتصرف العناصر الأربعة شهريا ويدخل الغاية ، وتخضع الى الحجز لفائدة ادارة الجباية وأنظمة الضمان الاجتماعى

طبقا للتشريع والتراتيب الجارى بها العمل .

**الفصل ٣ :**

ضبط المرتب الاساسى المسند لرؤساء المنشآت ذات الأغلبية العمومية بمبلغ ٥٠٠ دينار شهريا .

#### الفصل ٤ :

ضبطت منحة السكن المسندة لرؤساء المنشآت ذات الأغلبية العمومية بـ ٢٠٠ دينار شهريا .  
ولا تسند هذه المنحة الا في صورة عدم تمتع المعنى بالأمر بمحل سكني على ملك المنشأة .  
ويمنع منعا باتا تسويع محل للسكني لفائدة رئيس المنشأة .

#### الفصل ٥ :

يتراوح مقدار منحة التمثيل المسندة لفائدة رؤساء المنشآت ذات الأغلبية العمومية حسب الصنف الذي رتب فيه المنشأة طبقا للجدول الموالي :

صنف المنشأة	المقدار الشهري لمنحة التمثيل
ك	٨٥٠ دينار
م	٥٧٠ دينار
أ	٣٠٠ دينار
ب	٢٥٠ دينار
ج	٢٠٠ دينار

ويضبط ترتيب المنشآت ذات الأغلبية العمومية بأحد الأصناف المذكورة أعلاه بقرار من الوزير الأول بعد أخذ رأى لجنة ترتيب المنشآت ذات الأغلبية العمومية .

ولا يمكن بأى حال ترتيب رؤساء المنشآت ذات الأغلبية العمومية بصفتهم الشخصية .

ويضبط تركيب وتسيير هذه اللجنة بقرار من الوزير الأول .

#### الفصل ٦ :

يضبط مقدار منحة التصرف التي يتمتع بها رؤساء المنشآت ذات الأغلبية العمومية بـ ٣٥٠ دينار شهريا .

#### الفصل ٧ :

توضع على ذمة رئيس المنشأة سيارة وظيفية لا يمكن أن تفوق قوتها تسعة خيولا .

#### الفصل ٨ :

تسند أيضا لرئيس المنشأة ذات الأغلبية العمومية حصص من الوقود تقدر بخمسمائة لتر في الشهر (٥٠٠ ل) .

ويمكن في بعض الحالات الاستثنائية الناتجة عن طبيعة نشاط المنشأة أو عن التوزيع الجغرافي لمؤسساتها إسناد حصص إضافية من الوقود بقرار من وزير الإشراف ويقترح من مجلس إدارة المنشأة .

ولا تكون قصاصات الوقود المسندة في إطار الحصص المشار إليها صالحة للاستعمال الا بالنسبة للسيارة الوظيفية .

## الفصل ٩ :

يتمتع رئيس المنشأة ذات الأغلبية العمومية كذلك بالخدمات الهاتفية التي لا يمكن أن تتجاوز ألفى (٢٠٠٠) وحدة أساسية لكل ثلاثة أشهر .  
غير أنه يمكن نظرا لطبيعة نشاط المنشأة إسناد وحدات أساسية إضافية بقرار من وزير الاشراف وباقتراح من مجلس ادارة المنشأة المعنية .

## الفصل ١٠ :

ينتفع العون العمومي الذي كان يتمتع قبل تسميته مباشرة بصفة رئيس منشأة ذات أغلبية عمومية بمرتب قانونى أعلى قيمة من الذى يخوله له هذا الأمر بمنحة تعويضية يقع إسنادها بقرار من الوزير الأول وباقتراح من سلطة الإشراف .  
غير أنه لا يمكن إسناد المنحة التعويضية حسب الشروط السابق ذكرها لفائدة الأعوان العموميين الذين مارسوا مباشرة قبل تسميتهم بصفة رؤساء منشآت ذات أغلبية عمومية مهام وزير أو كاتب دولة أو والى أو رئيس منشأة أو ضمن بعثة دبلوماسية بالخارج ، وتنضبط المنحة التعويضية لفائدة هؤلاء الأعوان حسب وضعيتهم التي تسبق ممارسة هذه المهام

## الفصل ١١ :

فى صورة قيام شخص واحد بخطة مدير عام لمنشأتين ذات أغلبية عمومية أو أكثر يقع الترفيع فى منحة التمثيل المسندة اليه بما قدره ١٥٠ ديناراً فى الشهر ويتحمل المنشآت غير التي يتقاضى بعنوانها المرتب المنصوص عليه بهذا الأمر أعباءها بالتساوى .

## الفصل ١٢ :

لا يمكن أن يضاف لمرتب رؤساء المنشآت ذات الأغلبية العمومية كما وقع تحديدها بمقتضيات هذا الأمر أى امتياز آخر أو منح وبخاصة منح الحضور والأرباح ومنحة الانتاج والشهر الثالث عشر وغيرها .  
ولهذا الغرض لا يمكن لرؤساء المنشآت المطالبة بالإبقاء على بعض الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها قبل تسميتهم على رأس المنشأة ذات الأغلبية العمومية مهما كان نوعها .  
غير أن رئيس المنشأة يواصل عند الاقتضاء تمتعه بالمنح ذات الصيغة العائلية .

## الفصل ١٣ :

تمنح لرئيس المنشأة ذات الأغلبية العمومية عند انتهاء مهامه رخصة بعنوان العطلة السنوية المتعلقة بالفترة التي قضاهها على رأس المنشأة والتي يخول له الانتفاع بها .  
تواصل المنشأة التي كان يترأسها إسناد كامل مرتبه والامتيازات المنصوص عليه بهذا الأمر خلال هذه الفترة باستثناء الخدمات الهاتفية .  
وفى صورة تعيين المعنى بالأمر فى خطة وظيفية أخرى قبل انتهاء فترة عطلته تتوقف حالا المنشأة المذكورة أنفا عن منحه أى مرتب أو امتياز .

## الفصل ١٤ :

يمكن لرؤساء المنشآت المشار اليهم بالفصل الأول من هذا الأمر تسوية المساهمات الاجتماعية بعنوان منحتي النتائج والتمثيل .

## الفصل ١٥ :

بصفة انتقالية ، يواصل رؤساء المنشآت الذين وقع ترتيبهم بصفتهم الشخصية قبل تاريخ صدور هذا الأمر التمتع بهذا الامتياز لغاية انتهاء مهامهم على رأس المنشأة المعنية .

## الفصل ١٦ :

ألغيت جميع الأحكام السابقة والمخالفة لمقتضيات هذا الأمر وخاصة منها أحكام الأمر عدد ٨٦٥ لسنة ١٩٨٤ المؤرخ في غرة أغسطس ١٩٨٤ المتعلق بنظام تأجير رؤساء المؤسسات العمومية .

## الفصل ١٧ :

الوزير الأول والوزراء وكتاب الدولة مكلفون كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .

تونس في ١٠ نوفمبر ١٩٩٠

زين العابدين بن علي

أمر عدد (١٩٨٥) لسنة ١٩٩٠

يتعلق بإتمام الأمر عدد (٩٨٠) لسنة ١٩٨٥

المتعلق بضبط قائمة العناصر القارة لمرتّب أعوان الدولة والجماعات العمومية

المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية التي يقع على أساسها

احتساب المساهمات لتكوين جرایة التقاعد

إن رئيس الجمهورية

باقتراح من الوزير الأول ،

بعد الاطلاع على القانون عدد ١١٢ لسنة ١٩٨٣ المؤرخ في ١٢ ديسمبر ١٩٨٣ المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية .

وعلى القانون عدد ١٢ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٥ مارس ١٩٨٥ المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد والباقيين على قيد الحياة في القطاع العمومي .

وعلى الأمر عدد ٩٨٠ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ١١ أغسطس ١٩٨٥ والمتعلق بضبط قائمة العناصر القارة لمرتّب أعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية التي يقع على أساسها احتساب المساهمات لتكوين جرایة التقاعد .

وعلى الأمر عدد ١٢٩٣ لسنة ١٩٩٠ المؤرخ في ١٨ أغسطس ١٩٩٠ المتعلق بإحداث المنحة البلدية لحفظ الصحة ورفع الفواضل المنزلية .

وعلى رأس وزير الاقتصاد والمالية ،

وعلى رأى المحكمة الادارية ،

يصدر الأمر الآتي نصه :

## الفصل ١ :

تمت قائمة العناصر القارة لمرتّب أعوان الدولة التي ضبطها الأمر عدد ٩٨٠ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ١١ أغسطس ١٩٨٥ المشار إليه أعلاه كما يلي :

- المنحة البلدية لحفظ الصحة ورفع الفواضل المنزلية المحدثه بالأمر عدد ١٢٩٣ لسنة ١٩٩٠ المؤرخ في ١٨ أغسطس ١٩٩٠ المشار إليه أعلاه .

## الفصل ٢ :

الوزير الأول والوزراء وكتاب الدولة مكلفون كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .

تونس في ١٩ نوفمبر ١٩٩٠

زين العابدين بن علي

**أمر عدد (٢٠٠٧) لسنة ١٩٩٠**  
**يتعلق بإتمام الأمر عدد (٩٨٠) لسنة ١٩٨٥**  
**المتعلق بضبط قائمة العناصر القارة لمرتب أعوان الدولة والجماعات العمومية**  
**المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية**  
**التي يقع على أساسها احتساب المساهمات لتكوين جارية التقاعد**

**إن رئيس الجمهورية**

**باقتراح من الوزير الأول ،**

بعد الاطلاع على القانون عدد ١١٢ لسنة ١٩٨٣ المؤرخ في ١٢ ديسمبر ١٩٨٣ المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية .

وعلى القانون عدد ١٢ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٥ مارس ١٩٨٥ المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد والباقيين على قيد الحياة في القطاع العمومي .

وعلى القانون عدد ٧٠ لسنة ١٩٨٢ المؤرخ في ٦ أغسطس ١٩٨٢ المتعلق بضبط النظام الأساسي لأعوان قوات الأمن الداخلي .

وعلى الأمر عدد ٩٨٠ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ١١ أغسطس ١٩٨٥ والمتعلق بضبط قائمة العناصر القارة لمرتب أعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية التي يقع على أساسها احتساب المساهمات لتكوين جارية التقاعد

وعلى الأمر المؤرخ في ٢٢ ديسمبر ١٩٨٦ المتعلق بإحداث منحة التكاليف الأمنية لفائدة أعوان قوات الأمن الداخلية .

وعلى رأى وزير الاقتصاد والمالية .

وعلى رأى المحكمة الادارية ،

يصدر الأمر الآتي نصه :

## **الفصل ١ :**

تمت قائمة العناصر القارة لمرتب أعوان الدولة التي ضبطها الأمر عدد ٩٨٠ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ١١ أغسطس ١٩٨٥ المشار اليه أعلاه كما يلي :

– منحة التكاليف الأمنية المحدثة بالأمر المؤرخ في ٢٢ ديسمبر ١٩٨٦ المشار اليه أعلاه وذلك ابتداء من غرة يناير ١٩٨٧ .

## **الفصل ٢ :**

الوزراء وكتاب الدولة مكلفون كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .

تونس في ٣ ديسمبر ١٩٩٠

**زين العابدين بن علي**

أمر عدد (٢٠١٨) لسنة ١٩٩٠

يتعلق بالمنح الخصوصية المسندة لأعضاء سلك المستشارين المقررين

## إن رئيس الجمهورية

وبإقتراح من وزير أملاك الدولة ،

بعد الاطلاع على القانون عدد ١١٢ لسنة ١٩٨٣ المؤرخ في ١٢ ديسمبر ١٩٨٣ والمتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصيغة الادارية .

وعلى القانون عدد ١٣ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ في ٧ مارس ١٩٨٨ والمتعلق بتمثيل الدولة والمؤسسات العمومية ذات الصيغة الادارية والمؤسسات الخاضعة لإشراف الدولة لدى سائر المحاكم .

وعلى الأمر عدد ٩٩٩ لسنة ١٩٩٠ المؤرخ في ١١ يونيو ١٩٩٠ والمتعلق بضبط مشمولات وزارة أملاك الدولة

وعلى الأمر عدد ١٠٧٠ لسنة ١٩٩٠ المؤرخ في ١٨ يونيو ١٩٩٠ والمتعلق بتنظيم وزارة أملاك الدولة .

وعلى الأمر عدد ٢٠١٦ لسنة ١٩٩٠ المؤرخ في ٣ ديسمبر ١٩٩٠ المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بأعضاء سلك المستشارين المقررين

وعلى رأى وزير الاقتصاد والمالية ،

وعلى رأى المحكمة الادارية ،

يصدر الأمر الآتى نصه :

## الفصل ١ :

تسند لأعضاء سلك المستشارين المقررين منحة تعرف بمنحة « التقرير والمراقبة حسب الشروط المحددة بهذا الأمر » .

## الفصل ٢ :

يقع إسناد منحة التقرير والمراقبة بمقتضى قرار من وزير أملاك الدولة حسب رتبة كل عون ونوع المهمة التى كلف بها والأعمال التى أنجزها وهى مرتبطة بالمباشرة الفعلية لعملهم .

## الفصل ٣ :

يخضع المقدار الشهري لمنحة التقرير والمراقبة من تسعين ديناراً ( ٩٠ د ) الى مائتى دينار ( ٢٠٠ د ) وهى تخضع للحجز من أجل جارية التقاعد وتدخل فى تصفية هذه الجارية .

## الفصل ٤ :

يتمتع المكلف العام بنزاعات الدولة بمنحة تعرف بمنحة التأطير وذلك علاوة على المرتبة والمنح المرتبطة بترتيبه وضبط مقدارها الشهري بسبعين ديناراً ( ٧٠ د ) .

## الفصل ٥ :

وزيرا الاقتصاد والمالية وأملاك الدولة مكلفان كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الأمر الذى ينشر بالرائد الرسمى للجمهورية التونسية

تونس فى ٣ ديسمبر ١٩٩٠

زين العابدين بن علي

أمر عدد (٨١٢) لسنة ١٩٩١

يتعلق بإتمام الأمر عدد (٩٨٠) لسنة ١٩٨٥

والمتعلق بضبط قائمة العناصر القارة لمرتب أعوان الدولة والجماعات العمومية

المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية

التي يقع على أساسها احتساب المساهمات لتكوين جرایة التقاعد

## إن رئيس الجمهورية

بإقتراح من الوزير الأول ،

بعد الاطلاع على القانون عدد ١١٢ لسنة ١٩٨٣ المؤرخ في ١٢ ديسمبر ١٩٨٣ المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية .

وعلى القانون عدد ١٢ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٥ مارس ١٩٨٥ المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد والباقيين على قيد الحياة في القطاع العمومي المتفق والمتمم بالقانون عدد ٧١ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ في ٢٧ يونيو ١٩٨٨ .

وعلى الأمر عدد ٩٨٠ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ١١ أغسطس ١٩٨٥ المتعلق بضبط قائمة العناصر القارة لمرتب أعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية التي يقع على أساسها احتساب المساهمات لتكوين جرایة التقاعد .

وعلى رأي وزير المالية ،

وعلى رأي المحكمة الادارية ،

يصدر الأمر الآتي نصه :

## الفصل ١ :

تمت قائمة العناصر القارة لمرتب أعوان الدولة التي يقع على أساسها احتساب المساهمات لتكوين جرایة التقاعد المنصوص عليها بالفصل الأول من الأمر عدد ٩٨٠ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ١١ أغسطس ١٩٨٥ المشار اليه أعلاه كما يلي :

- منحة محلية مكلف بمأمورية في حدود ١٥٠ ديناراً في الشهر .

## الفصل ٢ :

يمكن للأعوان الذين تمتعوا بمنحة جمالية مكلف بمأمورية قبل نشر هذا الأمر تسوية المساهمات بعنوان هذه المنحة في حدود ١٥٠ ديناراً في الشهر وذلك في أجل ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ نشر هذا الأمر .

## الفصل ٣ :

الوزير الأول والوزراء وكتاب الدولة مكلفون كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .

تونس في ٢٥ ماي ١٩٩١

زين العابدين بن علي

أمر عدد (١٠٢٨) لسنة ١٩٩١

يتعلق بإتمام الأمر عدد (١١٧٦) لسنة ١٩٨٥

المتعلق بضبط العناصر القارة لمرتبات أعوان المؤسسات العمومية  
ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات القومية المخترطين  
بالصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية

إن رئيس الجمهورية

باقترح من الوزير الأول ،

بعد الاطلاع على القانون عدد ١٢ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٥ مارس ١٩٨٥ المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية  
للتقاعد والباقيين على قيد الحياة في القطاع العمومي كما تم تنقيحه وإتمامه بالقانون عدد ٧١ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ في ٢٧ يونيو  
١٩٨٨ وكما تم تنقيحه بالقانون عدد ٦ لسنة ١٩٩٠ المؤرخ في ١٢ فبراير ١٩٩٠ .

وعلى القانون عدد ٧٨ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٥ أغسطس ١٩٨٥ المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدواوين  
والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات التي تملك النولة أو الجماعات العمومية المحلية رأس مالها  
بصفة مباشرة وكليا .

وعلى الأمر عدد ٨٦٠ لسنة ١٩٧٦ المؤرخ في ٦ أكتوبر ١٩٧٦ المتعلق بالمصابقة على التراتيب الضابطة للقانون الأساسي  
الخاص بالأعوان التابعين للمركز البيداغوجي وتأجيرهم .

وعلى الأمر عدد ١٠٢٥ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٢٩ أغسطس ١٩٨٥ المتعلق بضبط قائمة المؤسسات العمومية ذات الصبغة  
الصناعية والتجارية والشركات القومية التي أعوانها منخرطون بالصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية .

وعلى الأمر عدد ١١٧٦ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٢٤ سبتمبر ١٩٨٥ المتعلق بضبط العناصر القارة لمرتبات أعوان المؤسسات  
العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات القومية المخترطين بالصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية .

وعلى رأى وزير الاقتصاد الوطني .

وعلى رأى المحكمة الادارية ،

يصدر الأمر الآتي نصه :

## الفصل ١ :

يضاف إلى الفقرة ٢ من قائمة العناصر القارة للمرتب الذي يقع على أساسه احتساب المساهمات لتكوين جارية تقاعد  
أعوان المؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات القومية المخترطين بالصندوق القومي للتقاعد والحيطة  
الاجتماعية المدرجة بملحق الأمر عدد ١١٧٦ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٢٤ سبتمبر ١٩٨٥ المشار إليه أعلاه ما يلي :

— منحة التصرف والإنجاز للكتاب .

## الفصل ٢ :

الوزراء وكتاب النولة مكلفون كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .

تونس في ٩ يوليوز ١٩٩١ .

زين العابدين بن علي

أمر عدد (١٣٣٣) لسنة ١٩٩١

يتعلق بإتمام الأمر عدد (٩٨٠) لسنة ١٩٨٥

والمتعلق بضبط قائمة العناصر القارة لمرتب أعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية التي يقع على أساسها احتساب المساهمات لتكوين جرایة التقاعد

### إن رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون عدد ١١٢ لسنة ١٩٨٣ المؤرخ في ١٢ ديسمبر ١٩٨٣ والمتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وخاصة الفصول ١٣ و ٦١ و ٧١ منه .

وعلى القانون عدد ١٢ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٥ مارس ١٩٨٥ المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد والباقيين على قيد الحياة في القطاع العمومي وخاصة الفصول ١٠ و ١١ و ١٢ و ٧٣ منه .

وعلى الأمر عدد ٤٩٩ لسنة ١٩٧٤ المؤرخ في ١٦ مايو ١٩٧٤ المتعلق بالحجز المباشر على مرتبات أعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية لفائدة الصندوق القومي للتقاعد .

وعلى الأمر عدد ١٧١ لسنة ١٩٧٦ المؤرخ في أول مارس ١٩٧٦ والمتعلق ببعض الغرامات التي تستوجبها تكاليف خاصة منجزة في الخدمة وخاصة الفصل ١ والفقرتين ٣ و ٥ منه .

وعلى الأمر عدد ٩٨٠ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ١١ أغسطس ١٩٨٥ والمتعلق بضبط قائمة العناصر القارة لمرتب أعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية التي يقع على أساسها احتساب المساهمات لتكوين جرایة التقاعد .

وعلى الأمر عدد ٧٨٤ لسنة ١٩٨٦ المؤرخ في ٢٩ يوليو ١٩٨٦ والمتعلق بإتمام الأمر عدد ٩٨٠ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ١١ أغسطس ١٩٨٥ والمشار إليه أعلاه .

وعلى الأمر عدد ١٤٩ لسنة ١٩٩٠ المؤرخ في ١٥ يناير ١٩٩٠ والمتعلق بإحداث منحة نتيجة الاستغلال لفائدة وزارة المواصلات .

وعلى الأمر عدد ١٢٥٠ لسنة ١٩٩٠ المؤرخ في أول أغسطس ١٩٩٠ والمتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد ٩٨٠ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ١١ أغسطس ١٩٨٥ والمشار إليه أعلاه .

وعلى الأمر عدد ١٣٣٦ لسنة ١٩٩٠ المؤرخ في ٣ سبتمبر ١٩٩٠ والمتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد ١٤٩ لسنة ١٩٩٠ المؤرخ في ١٥ يناير ١٩٩٠ والمتعلق بإحداث منحة نتيجة الاستغلال لفائدة أعوان وزارة المواصلات .

وعلى رأى وزيرى المالية والمواصلات .

وعلى رأى المحكمة الادارية ،

يصدر الأمر الآتى نصه :

### الفصل ١ :

تمت كما يلى قائمة العناصر القارة للمرتب الملحقه بالأمر المشار اليه أعلاه عدد ٩٨٠ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ١١ أغسطس ١٩٨٥ .

المجموعة الثالثة

العناصر القارة المحدثّة .

– منحة التغطية لفائدة أعوان البريد والبرق والهاتف .

– منحة نفقات الوكالة لفائدة أعوان البريد والبرق والهاتف .

#### الفصل ٢ :

وزير المالية والمواصلات مكلفان كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .

تونس في ٢ سبتمبر ١٩٩١

زين العابدين بن علي

أمر عدد (٢) لسنة ١٩٩٢

يتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد (٩٨٠) لسنة ١٩٨٥

المتعلق بضبط قائمة العناصر القارة لمرتب أعوان الدولة والجماعات العمومية

المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية

التي يقع على أساسها احتساب المساهمات لتكوين جرایة التقاعد

إن رئيس الجمهورية .

باقتراح من الوزير الأول ،

بعد الاطلاع على القانون عدد ١٢ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٥ مارس ١٩٨٥ المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد والباقيين على قيد الحياة في القطاع العمومي وخاصة الفصول ١٠ و ١١ و ١٢ و ٧٣ وجميع النصوص التي تنقحه .

وعلى الأمر عدد ٩٨٠ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ١١ أغسطس ١٩٨٥ المتعلق بضبط قائمة العناصر القارة لمرتب أعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية التي يقع على أساسها احتساب المساهمات لتكوين جرایة التقاعد وخاصة على الفصل ٩ .

وعلى الأمر عدد ١٨٥٥ لسنة ١٩٩٠ المؤرخ في ١٠ نوفمبر ١٩٩٠ المتعلق بضبط نظام تأجير رؤساء المنشآت ذات الأغلبية العمومية .

وعلى رأى وزيرى المالية والشؤون الاجتماعية .

وعلى رأى المحكمة الادارية .

يصدر الأمر الآتى نصه :

## الفصل ٩ :

ينقح ويتمتع الفصل التاسع (٩) من الأمر عدد ٩٨٠ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ١١ أغسطس ١٩٨٥ المشار اليه أعلاه كما يلي :

### الفصل ٩ (جديد) :

بالنسبة لرؤساء المنشآت ذات الأغلبية العمومية المتخطين بالصندوق القومى للتقاعد والحيطة الاجتماعية والمؤجرين حسب أحكام الأمر المشار اليه أعلاه عدد ١٨٥٥ لسنة ١٩٩٠ المؤرخ في ١٠ نوفمبر ١٩٩٠ يقع احتساب المساهمات بعنوان التقاعد على أساس العناصر القارة التالية :

- المرتب الأساسى .
- منحة السكن .
- منحة التمثيل .
- منحة التصرف .
- السيارة الوظيفية .
- وعند الاقتضاء المنحة التعويضية .

## الفصل ٢ :

الوزير الأول ووزير الدولة والوزراء وكتاب الدولة مكلفون كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .

تونس في ٦ يناير ١٩٩٢

زين العابدين بن علي

أمر عدد (١٦٢٩) لسنة ١٩٩٢

يتعلق بإتمام الأمر عدد (١١٧٦) لسنة ١٩٨٥

المتعلق بضبط العناصر القارة لمرتبات أعوان المؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات القومية المنخرطين بالصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية

**إن رئيس الجمهورية**

باقترح من وزير الشؤون الاجتماعية

بعد الاطلاع على القانون عدد ١٢ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٥ مارس ١٩٨٥ المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقيين على قيد الحياة في القطاع العمومي المنقح والمتمم بالقانون عدد ٧١ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ في ٢٧ يونيو ١٩٨٨ والقانون عدد ٦ لسنة ١٩٩٠ المؤرخ في ١٢ فبراير ١٩٩٠.

وعلى القانون عدد ٧٨ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٥ أغسطس ١٩٨٥ المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدواوين والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات التي تمتلك الدولة أو الجماعات العمومية المحلية رأس مالها بصفة مباشرة وكليا .

وعلى الأمر عدد ١٠٢٥ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٢٩ أغسطس ١٩٨٥ المتعلق بضبط قائمة المؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات القومية التي أعوانها منخرطون بالصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية وعلى جميع النصوص التي نقيحت أو تمتته .

وعلى الأمر عدد ١١٧٦ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٢٤ سبتمبر ١٩٨٥ المتعلق بضبط قائمة العناصر القارة لمرتبات أعوان المؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات القومية المنخرطين بالصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية .

وعلى رأى وزير المالية .

وعلى رأى المحكمة الادارية .

يصدر الأمر الآتى نصه :

## **الفصل ١ :**

تضاف منحة الضمان الاجتماعى الى قائمة العناصر القارة لمرتبات أعوان المؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات القومية المنخرطين بالصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية المنصوص عليها بالفقرة الثالثة من ملحق الامر المشار اليه اعلاه عدد ١١٧٦ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٢٤ سبتمبر ١٩٨٥ .

## **الفصل ٢ :**

يجرى العمل بهذا الأمر ابتداء من غرة يناير ١٩٩١ .

## **الفصل ٣ :**

وزير الشؤون الاجتماعية مكلف بتنفيذ هذا الأمر الذى ينشر بالرائد الرسمى للجمهورية التونسية .

تونس في ٧ سبتمبر ١٩٩٢

**زين العابدين بن علي**

## ١- نظام تقاعد أعضاء الحكومة

### قانون عدد (٣١) لسنة ١٩٨٣ يتعلق بضبط نظام التقاعد لأعضاء الحكومة (١)

( الرائد الرسمي عدد ٢٢ بتاريخ ٢٥ مارس ١٩٨٣ ص ٨٥٠ )

باسم الشعب

نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية التونسية ،

بعد موافقة مجلس النواب ،

أصدرنا القانون الآتي نصه :

#### الفصل ١ :

تنطبق على أعضاء الحكومة أحكام التشريع المتعلق بضبط نظام جرایة التقاعد لموظفی الدولة مع مراعاة الشروط الخاصة المنصوص عليها بهذا القانون .

#### الفصل ٢ :

يكتسب الحق فی الانتفاع بجرایة التقاعد المنصوص عليها بهذا القانون بعد القيام بمهام عضو الحكومة لمدة سنتین على الأقل .

#### الفصل ٣ :

يكتسب عضو الحكومة الذي قام بمهامه مدة سنتین الحق فی الانتفاع بجرایة تقاعد يبلغ مقدارها ٣٥ ٪ من مرتب المباشرة الذي يصرف الى عضو الحكومة فی تاریخ بداية التمتع بجرایة التقاعد .

ولكل مدة ستة (٦) أشهر اضافية يقع الترفيع فی مقدار الجرایة بمبلغ يساوی ٥ ٪ من مرتب المباشرة المذكورة دون أن يفوق مبلغ جرایة التقاعد بالمقارنة مع مرتب المباشرة النسبة المئوية القصوى المنصوص عليها بنظام تقاعد موظفی الدولة .

ولا يقع اعتبار الفترات التي تقل مدتها عن ستة أشهر فی ضبط جرایة التقاعد لعضو الحكومة .

#### الفصل ٤ :

يكتسب التمتع بجرایة تقاعد عضو الحكومة عند انتهاء التمتع بمرتب عضو الحكومة .

(١) الأصال التمشيرية :

مداولة مجلس النواب وموافقته بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٥ مارس ١٩٨٣ .

ويقع توقيف التمتع بهذه الجراية فى صورة تعيين المعنى بالأمر فى خطة عمومية أو إذا ثبت أنه يمارس نشاطا خاصا بأجر وفى هذه الحالة الأخيرة يكتب حق التمتع بالجراية عند بلوغ الخمسين .

## الفصل ٥ :

يخضع مرتب عضو الحكومة للحجز من أجل جراية التقاعد بنسبة تساوى ١٠ ٪ لفائدة الصندوق القومى للتقاعد والحيطة الاجتماعية الذى يتمتع بالإضافة الى ذلك بمساهمة من الدولة تساوى ١٥ ٪ من مرتب المباشرة تخضع من ميزانية الوزارة المعنية .

وتدفع هذه المبالغ الى انتهاء التمتع بمرتب عضو الحكومة .

## الفصل ٦ :

يحق لعضو الحكومة الذى قام بمهامه خلال فترة تقل مدتها عن السنتين أن يسترجع مبالغ الحجز التى وقع خصمها من مرتبه طبقا للفصل الخامس من هذا القانون .

وفى كل الحالات تبقى مساهمة الدولة مكتسبة بصفة نهائية لفائدة الصندوق القومى للتقاعد والحيطة الاجتماعية .

## الفصل ٧ :

يمكن الجمع بين جراية تقاعد عضو الحكومة وبين جرايات تقاعد أخرى بعنوان سنوات العمل المقضية قبل أو بعد ممارسة مهام عضو الحكومة الا أنه لايمكن أن يتجاوز المقدار الجملى للجراية النسبة المئوية القصوى المنصوص عليها بالفصل الثالث من هذا القانون .

## الفصل ٨ :

يمكن لأعضاء الحكومة الذين مارسوا مهامهم خلال مدة تقع بين ٢٠ مارس ١٩٥٦ وتاريخ نشر هذا القانون أن يقدموا مطالبا كتابيا الى الصندوق القومى للتقاعد والحيطة الاجتماعية قصد الانتفاع بجراية تقاعد وفقا للشروط المنصوص عليها بهذا القانون .

ويجب على الطالب أن يحدد المدة التى يلتمس الانتفاع بعنوانها بجراية تقاعد عضو الحكومة وأن يدفع المبالغ المنصوص عليها بالفصل الخامس من هذا القانون لفائدة الصندوق القومى للتقاعد والحيطة الاجتماعية وذلك على أساس مرتب عضو الحكومة فى تاريخ تقديم المطلب المذكور أعلاه وتخضع من تلك المبالغ مايكون قد دفعه المعنى بالأمر من مبالغ للصندوق القومى للتقاعد والحيطة الاجتماعية بعنوان نفس المدة فى نطاق نظام تقاعد آخر وتدفع الوزارة المعنية الى الصندوق المذكور مساهمة الدولة المنصوص عليها بالفصل الخامس من هذا القانون .

و يكتب حق التمتع بالجراية على أساس أحكام هذا الفصل ابتداء من نشر هذا القانون مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها بالفصل الرابع من هذا القانون .

ويمكن للأرامل ويتامى أعضاء الحكومة المنصوص عليهم بهذا الفصل أن يقدموا مطالبا كتابيا الى الصندوق القومى للتقاعد والحيطة الاجتماعية قصد الانتفاع بجراية الأرامل ويتامى وفقا للشروط المنصوص عليها بهذا الفصل .

## الفصل ٩ :

يشتمل المرتب المنصوص عليه بالفصول ٣ و ٥ و ٨ من هذا القانون على كل مايتقاضاه عضو الحكومة أثناء قيامه بمهامه بما فى ذلك المنح والامتيازات العينية .

ويقع تقدير هذه الامتيازات العينية بمقتضى أمر .

## **الفصل ١٠ :**

تراجع جارية تقاعد عضو الحكومة حسب نفس الشروط المنصوص عليها بالنسبة لجرايات تقاعد موظفي الدولة .

## **الفصل ١١ :**

تنطبق أحكام هذا القانون على أعوان الدولة الذين اكتسبوا بمقتضى أمر رتبة وامتيازات عضو الحكومة .

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وصدر بقصر قرطاج في ١٧ مارس ١٩٨٣

**رئيس الجمهورية التونسية**

**الحبيب بورقيبة**

# قانون عدد (١٦) لسنة ١٩٨٥ يتعلق بضبط نظام تقاعد أعضاء مجلس النواب

باسم الشعب

نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية التونسية

بعد موافقة مجلس النواب (١) .

أصدرنا القانون الآتي نصه :

## الفصل ١ :

تطبق على أعضاء مجلس النواب أحكام التشريع المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد والباقيين على قيد الحياة في القطاع العمومي مع مراعاة الشروط الخاصة المنصوص عليها بهذا القانون .

## الفصل ٢ :

يكسب الحق في جارية التقاعد المنصوص عليها بهذا القانون بعد قضاء مدة نيابية كاملة .

وإذا لم تكتمل المدة النيابية لأي سبب من الأسباب فلا يكسب الحق في جارية التقاعد المنصوص عليها بهذا القانون إلا بعد قضاء سنتين على الأقل بصفة نائب وبلغ المساهمات المنصوص عليها بالفصل الخامس من هذا القانون لما تبقى من المدة النيابية باستثناء الأرامل واليتامى الذين يقع إعفاؤهم من دفع المساهمة .

إلا أنه يقع اعتماد كامل المدة النيابية الخامسة ٧٩-٨٤ لاستحقاق منحة التقاعد وتصفياتها وذلك بصفة استثنائية ورغم المدة الفعلية لهذه النيابة ولا تدفع المساهمات إلا على أساس هذه المدة الفعلية (٧٩-٨١) .

## الفصل ٣ :

تقع تصفية جارية التقاعد المنصوص عليها بهذا القانون كما يلي :

نيابة واحدة ٣٠ ٪ من المنح النيابية القارة .

نوابتان ٦٠ ٪ من المنح النيابية القارة .

٣ نوابات أو أكثر ٩٠ ٪ من المنح النيابية القارة .

## الفصل ٤ (جديد) (٢) :

يكسب الحق في التمتع بجارية التقاعد المنصوص عليها بهذا القانون عند انتهاء المدة النيابية ويبقى هذا الحق مكتسبا في صورة إعادة انتخاب النائب بمجلس النواب .

ويقع توقيف التمتع بهذه الجارية في صورة تعيين المعنى بالأمر في خطة عمومية أو إذا ثبت أنه يمارس نشاطا مهنيا بلجر وفي هذه الحالة الأخيرة يكسب حق التمتع بالجارية عند بلوغ سن الخمسين .

(١) ، (٢) قانون عدد ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ مؤرخ في ٣١ ديسمبر ١٩٨٨ يتعلق بقانون المالية لسنة ١٩٨٩ .

## الفصل ٥ :

تخضع المنح النيابية القارة المسندة للنواب المنتخبين بأحكام هذا القانون للحجز من أجل جارية التقاعد بنسبة ١٠ ٪ لفائدة الصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية الذي يتمتع بالإضافة الى ذلك بمساهمة من الدولة تساوي ١٥ ٪ من نفس المنح تحمّل على ميزانية مجلس النواب .

وتدفع هذه المبالغ الى انتهاء التمتع بالمنح النيابية القارة المسندة للنواب المنتخبين بأحكام هذا القانون .

## الفصل ٦ :

يحق للنائب الذي قام بمهامه خلال فترة نقل مدتها عن الستين أن يسترجع مبالغ الحجز التي وقع خصمها من منحه وذلك وفقا للتشريع المملوك بنظام تقاعد موظفي الدولة .

وفي كل الحالات تبقى مساهمة الدولة مكتسبة بصفة نهائية لفائدة الصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية .

## الفصل ٧ (الفقرة الأولى جديدة) (١) :

للنائب حق الجمع بين جارية تقاعد نائب وبين جاريات تقاعد أخرى بعنوان سنوات العمل المقضية قبل أو بعد ممارسة مهام نائب بدون اعتبار شرط السن المنصوص عليه بالفصل ٤١ من القانون عدد ١٢ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٥ مارس ١٩٨٥ والمتعلق بنظام الجاريات المدنية والعسكرية للتقاعد والباقيين على قيد الحياة في القطاع العمومي ، الا أنه لا يمكن أن يتجاوز المقدار الجملي للجارية النسبة المئوية القصوى المنصوص عليها بنظام تقاعد موظفي الدولة أو بنظام تقاعد أعضاء مجلس النواب أو أي نظام تقاعد آخر .

كما يمكن للنواب اختيار نظام التقاعد المتمتعين به سابقا وفي هذه الحالة يتماهى المعنيون بالأمر في الانتفاع بحقوقهم في التقاعد وفي تحمل الحجز من أجل التقاعد على المرتب والمنح التابعة لرتبتهم وخطتهم الوظيفية وصنفهم ودرجتهم في إطارهم الأصلي وتحمل مجلس النواب المساهمة الموافقة لفائدة مؤسسة التقاعد المعنية كما تقع تصفية جارية تقاعدهم على نفس الأساس .

## الفصل ٨ :

تراجع جارية تقاعد النواب المنتخبين بهذا القانون حسب نفس الشروط المنصوص عليها بالنسبة لجاريات تقاعد موظفي الدولة .

## الفصل ٩ :

على النواب الذين يرغبون في الانتفاع بأحكام هذا القانون أن يوجهوا الى الرئيس المدير العام للصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية مطلب انخراط :

- قبل انتهاء مدة نيابتهم بمجلس النواب بالنسبة للأعضاء المباشرين عند صدور هذا القانون .

- في ظرف سنة على أقصى تقدير ابتداء من تاريخ انتخابهم بالنسبة للأعضاء الذين سيقع انتخابهم للفرات النيابية المقبلة بمجلس النواب وأثنائها .

## الفصل ١٠ :

يمكن للنواب الحصول على ضم نياباتهم السابقة بالمجلس القومي التأسيسي أو بمجلس الأمة أو بمجلس النواب الى الدة النيابية ١٩٨١-١٩٨٦ ويكون هذا الضم يطلب كتابي من النائب يقدمه الى الصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية قبل

---

(١) قانون عدد ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ مؤرخ في ٣١ ديسمبر ١٩٨٨ يتعلق بقانون المالية لسنة ١٩٨٩ .

انتهاء مدة نيابتهم بمجلس النواب .

ويتم الضم مقابل دفع المساهمات المنصوص عليها بالفصل الخامس من هذا القانون وتتكون قاعدة هذه المساهمات على أساس ما تقاضاه النائب خلال المدة النيابية المعنية .

ويتولى الصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية استخلاص مبلغ هذه المساهمات التي يتحملها المتمتع بالجرارية ومجلس النواب كل فيما يخصه .

ويمكن للنايب طلب حجز مبلغ الضم أقساطا على جرارية تقاعد على أن لا يتجاوز هذا الحجز ٢٠ ٪ من الجرارية .

## الفصل ١١ :

تتسحب أحكام هذا القانون على جريات تقاعد النواب المسندة وفقا لأحكام المرسوم عدد ٢ لسنة ١٩٧٤ المؤرخ في ٢ نوفمبر ١٩٧٤ والقانون عدد ٥٧ لسنة ١٩٧٧ المؤرخ في ٣ أغسطس ١٩٧٧ مع المحافظة على الحقوق المكتسبة .

## الفصل ١٢ :

يمكن لأعضاء المجلس القومي التأسيسي ومجلس الأمة وأعضاء مجلس النواب الذين باشروا مهامهم قبل المدة النيابية ١٩٨١-١٩٨٦ أن يقدموا في ظرف سنة من تاريخ صدور هذا القانون مطالبا كتابيا الى الصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية قصد الانتفاع بجرارية تقاعد وفقا للشروط المنصوص عليها بهذا القانون .

وعلى صاحب الطلب أن يحدد النيابة أو النواب التي يلتمس الانتفاع بعنوانها بجرارية تقاعد نائب وأن يدفع المبالغ المنصوص عليها بالفصل الخامس من هذا القانون لفائدة الصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية وذلك على أساس ما تقاضاه النائب خلال المدة النيابية المعنية وتخصص من تلك المبالغ مايكون قد دفعه المعنى بالأمر من مبالغ للصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية بعنوان نفس المدة في نطاق نظام تقاعد آخر .

ويدفع مجلس النواب الى الصندوق المذكور مساهمة الدولة المنصوص عليها بالفصل الخامس من هذا القانون وذلك أقساطا ولدة خمس سنوات .

وتدفع الدولة الى الصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية منحة سنوية تساوي مقدار الجريات المخولة لأعضاء المجلس القومي التأسيسي ومجلس الأمة للمنتين النيابيتين ١٩٥٩-١٩٦٤ و ١٩٦٤ - ١٩٦٩ وكذلك لأراملهم ولأيتامهم وفقا لأحكام هذا الفصل ، وتخصص من هذه المنحة مساهمات المعنيتين بالأمر المنصوص عليها بالفقرة الثانية من هذا الفصل وفي هذه الحالة تعفى الدولة من دفع مساهماتها القانونية .

ويكتسب حق التمتع بالجرارية على أساس أحكام هذا الفصل ابتداء من نشر هذا القانون مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها بالفصل الرابع من هذا القانون .

ويمكن لأرامل وإيتامى النواب المنصوص عليهم بهذا الفصل أن يقدموا مطالبا كتابيا الى الصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية قصد الانتفاع بجرارية الأرامل والإيتامى وفقا للشروط المنصوص عليها بهذا الفصل .

## الفصل ١٣ :

يمكن للدولة وللنواب استرجاع مبالغ الحجز من أجل التقاعد التي وقع دفعها الى مؤسسة تقاعد لم يقع الاختيار النهائي عليها .

## الفصل ١٤ :

ألغيت جميع الأحكام السابقة المخالفة لهذا القانون وخاصة المرسوم عدد ٢٢ لسنة ١٩٧٤ المؤرخ في ٢ نوفمبر ١٩٧٤ والقانون عدد ٥٧ لسنة ١٩٧٧ المؤرخ في ٣ أغسطس ١٩٧٧ .

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

ومدر بقصر قرطاج في ٨ مارس ١٩٨٥

**رئيس الجمهورية التونسية**

**الحبيب بورقيبة**

## قانون عدد (١٠١) لسنة ١٩٨٨ يتعلق بتقاعد أعضاء مجلس النواب

باسم الشعب

بعد موافقة مجلس النواب ،

يصدر رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه :

### فصل وحيد :

في صورة إجراء انتخابات تشريعية تكميلية أو عامة قبل نهاية المدة النيابية السابعة ( ١٩٨٦-١٩٩١ ) وخلافا لأحكام الفصل ٢ من القانون عدد ١٦ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٨ مارس ١٩٨٥ المتعلق بضبط نظام تقاعد أعضاء مجلس النواب يقع اعتماد كامل المدة النيابية المذكورة ( ١٩٨٦ - ١٩٩١ ) لاستحقاق منحة التقاعد وتصفياتها وذلك بصفة استثنائية ورغم المدة الفعلية لهذه النيابة ، ولا تدفع المساهمات الا على أساس المدة الفعلية .

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

تونس في ١٨ أغسطس ١٩٨٨

زين العابدين بن علي

**قانون عدد (١٤٥) لسنة ١٩٨٨  
يتعلق بقانون المالية لسنة ١٩٨٩**

باسم الشعب

بعد موافقة مجلس النواب

أصدر رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه :

**الباب الرابع**

**تراتب تنظيمية ومختلفة**

**المنح النيابية ونظام تقاعد أعضاء مجلس النواب**

**الفصل ٧٢ :**

يتقاضى رئيس وأعضاء مجلس النواب منحا شهرية طيلة المدة النيابية تضبط بأمر .

**الفصل ٧٣ :**

يجوز لأعضاء مجلس النواب ويطلب منهم أن تحدد المنح المشار إليها بالفصل ٧٢ على أساس الأجور والمرتبات والمنح التي يتقاضونها في رتبهم بالوظيفة العمومية أو المؤسسات العمومية أو الشركات القومية التي كانوا ينتمون إليها وييقون في هذه الحالة خاضعين لنظامهم الأصلي للتقاعد والتغطية الاجتماعية الاجبارية ونظام التأجير المنطبق على نظرائهم بالخطط العمومية .

**الفصل ٧٤ :**

ألغيت أحكام المرسوم عدد ٩ لسنة ١٩٦٠ المؤرخ في ١٨ فبراير ١٩٦٠ والمتعلق بالمنح البرلمانية وكذلك جملة النصوص التي نقتته أو تمتته .

## ٢- نظام تقاعد الولاية

### قانون عدد (١٦) لسنة ١٩٨٨ يتعلق بضبط نظام تقاعد الولاية

باسم الشعب

وبعد موافقة مجلس النواب

يصدر رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه :

#### الفصل ١ :

ينطبق على الولاية التشريع المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقيين على قيد الحياة في القطاع العمومي مع مراعاة الشروط الخاصة المنصوص عليها بهذا القانون .

#### الفصل ٢ :

يكتسب الحق في جراية التقاعد المنصوص عليها بهذا القانون بعد القيام بمهام وال لمدة سنتين على الأقل .

#### الفصل ٣ :

تقع تصفية جراية التقاعد المنصوص عليها بهذا القانون كما يلي :

- بالنسبة لكل سنة عمل بصفة وال ٦ / من مختلف العناصر القارة لمرتب الوالي نقدية كانت أو عينية ويتم تقييم الامتياز العيني بالرجوع الى ما يعادله نقدا بمقتضى التراتيب الادارية .
  - بالنسبة لكل ثلاثة أشهر عمل بصفة وال : ١,٥ / من مختلف العناصر القارة لمرتب الوالي المذكورة أعلاه .
- ولا يقع اعتبار الفترات التي تقل مدتها عن ثلاثة أشهر في تصفية جرايات تقاعد الولاية .

#### الفصل ٤ :

يكتسب الحق في التمتع بجراية تقاعد الولاية عند انتهاء التمتع بمرتب وال .  
ويقع توقيف التمتع بهذه الجراية في صورة تعيين المعنى بالأمر في خطة عمومية أو اذا ثبت أنه يمارس نشاطا خاصا بأجر وفي هذه الحالة الأخيرة يكتسب حق التمتع بالجراية عند بلوغ سن الخمسين .

#### الفصل ٥ :

تخضع العناصر القارة لمرتب الولاية للحجز من أجل جراية التقاعد بنسبة ١٠ / لفائدة الصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية الذي يتمتع بالإضافة الى ذلك بمساهمة من الدولة تساوى ١٥ / من نفس هذه العناصر .

وتدفع هذه المبالغ الى انتهاء التمتع بمرتب الوالي .

## الفصل ٦ :

يحق للوالى الذى قام بمهامه خلال فترة تقل مدتها عن الستين أن يسترجع مبالغ الحجز التى وقع خصمها من مرتبه وذلك وفقا للتشريع المتعلق بنظام تقاعد موظفى الدولة .

وفى كل الحالات تبقى مساهمة الدولة مكتسبة بصفة نهائية لفائدة الصندوق القومى للتقاعد والحيطة الاجتماعية .

## الفصل ٧ :

للوالى حق الجمع بين جارية تقاعد الولاة وبين جريات تقاعد أخرى بعنوان سنوات العمل المقضية قبل أو بعد ممارسته مهام وال الا أنه لايمكن أن يتجاوز المقدار الجملى لهذه الجريات ٩٠ ٪ من العناصر القارة لمرتب الوالى .

## الفصل ٨ :

تراجع جارية تقاعد الولاة المنتفعين بهذا القانون حسب نفس الشروط المنصوص عليها بالنسبة الى جريات تقاعد موظفى الدولة .

## الفصل ٩ :

يمكن للولاة الذين يمارسون مهامهم خلال مدة تقع بين ٢١ يونيو ١٩٥٦ وتاريخ نشر هذا القانون أن يقدموا مطالبا كتابيا الى الصندوق القومى للتقاعد والحيطة الاجتماعية قصد الانتفاع بجارية تقاعد الولاة وفقا للشروط المنصوص عليها بهذا القانون .

ويجب على الطالب أن يحدد المدة التى يلتمس الانتفاع بعنوانها بجارية تقاعد الولاة وأن يدفع المبالغ المنصوص عليها بالفصل الخامس من هذا القانون لفائدة الصندوق القومى للتقاعد والحيطة الاجتماعية وذلك على أساس العناصر القارة من مرتب الوالى فى تاريخ تقديم المطلب المذكور أعلاه ، وتخصص من تلك المبالغ ما يكون قد دفعه المعنى بالأمر من مبالغ للصندوق القومى للتقاعد والحيطة الاجتماعية بعنوان نفس المدة فى نطاق نظام تقاعد آخر وتدفع الدولة الى الصندوق المذكور مساهمتها المنصوص عليها بالفصل الخامس من هذا القانون .

ويكتسب حق التمتع بالجارية على أساس أحكام هذا الفصل ابتداء من نشر هذا القانون مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها بالفصل الرابع من هذا القانون .

ويمكن لأرامل ويتامى الولاة المنصوص عليهم بهذا الفصل أن يقدموا مطالبا كتابيا الى الصندوق القومى للتقاعد والحيطة الاجتماعية قصد الانتفاع بجارية الأرامل واليتامى وفقا للشروط المنصوص عليها بهذا الفصل ويقع فى هذه الصورة إعفاؤهم من دفع المساهمة المذكورة سابقا .

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمى للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

تونس فى ١٧ مارس ١٩٨٨

**زين العابدين بن على**

**٣- نظام تنسيق حقوق الأشخاص المنتفعين  
بتغطية عدة أنظمة قانونية للتأمين  
على الشيخوخة والعجز والوفاة**

**قانون عدد (٨٤) لسنة ١٩٨٨  
يتعلق بتنسيق حقوق الأشخاص المنتفعين  
بتغطية عدة أنظمة قانونية  
للتأمين على الشيخوخة والعجز والوفاة<sup>(١)</sup>**

باسم الشعب

وبعد موافقة مجلس النواب ،

يصدر رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه :

**الفصل ١ :**

تفتح الحقوق في جارية بالنسبة للأشخاص الذين انخرطوا بنظامين أو بعدة أنظمة قانونية للتأمين على الشيخوخة والعجز والبقاء بعد الوفاة ، بجمع فترات التأمين أو الفترات المشابهة لها التي تم قضاؤها تباعا أو بالتداول في ظل مختلف الأنظمة ، وذلك طالما كانت هذه الفترات غير متراكمة .

على أنه يمكن للمنتفعين بالأنظمة الخاصة لجاريات التقاعد في القطاع العمومي الاختيار بين تصفية حقوقهم طبقا للمقتضيات المنصوص عليها بهذا القانون وبين التصفية المنفصلة لحقوقهم في جارية .

وإذا كان افتتاح الحق في جارية مرتبطا وفقا للتشريع المنطبق على أحد الأنظمة بشرط قضاء نشاط بعنوان هذا النظام مباشرة قبل الإحالة على التقاعد ، يفترض هذا الشرط متوافرا في صورة القيام بهذا النشاط بعنوان أحد الأنظمة المعتمدة .

**الفصل ٢ :**

تعتمد في ضبط حقوق المخترطين المشار اليهم بالفصل الأول القواعد التالية :

تضبط جارية نظرية بعنوان كل نظام حسب القواعد الخاصة به وذلك بالنسبة للمدة الجمالية للفترات التي وقع ضمنها بعنوان مجموع الأنظمة .

يضبط جزء الجارية أو النافع المحمولة على كاهل هذا النظام بحسب فترة التأمين المعتمدة بعنوان هذا النظام بالنسبة الى المدة الجمالية لفترات التأمين .

(١) الأعمال التحضيرية -

مداولة مجلس النواب وموافقته بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٢ يوليو ١٩٨٨ .

وإذا تبين إنشاء الجمع أنه يمكن اعتبار فترة بعنوان عدة أنظمة فإن هذه الفترة لا تحسب إلا مرة واحدة في ضبط الجارية النظرية .

### الفصل ٣ :

إذا كان سن افتتاح الحق في جارية التقاعد يختلف حسب الأنظمة فإنه يمكن المعنى بالأمر أن يطلب تصفية حقوقه في الجارية دون انتظار بلوغ السن الأكثر تقدماً حسب مختلف الأنظمة بشرط أن يكون قد توقف عن نشاط مهني خاضع سواء في القطاع العمومي أو القطاع الخاص وتحسب حقوقه في هذه الحالة بالاعتصام على جمع فترات التأمين أو الفترات المشابهة لها التابعة للأنظمة التي تفتتح بمقتضاها الحق في جارية .

ويتم إجراء تصفية جديدة للحقوق في الجارية كلما بلغ المعنى بالأمر سن التقاعد طبقاً لبقية الأنظمة التي ينتهي إليها .

### الفصل ٤ :

يتولى الصندوق الذي كان العامل منخرطاً به عند افتتاح حقوقه في التقاعد دفع الجارية أو المنافع المستحقة للعامل أو عند الاقتضاء ، لأولى الحق منه طبقاً لكل الأنظمة التي انتمى إليها العامل تبعاً .

ويضبط الصندوق المذكور بالاتفاق مع بقية الصناديق المعنية النسبة المحمولة على كل واحد من الأنظمة المعنية ، ويسترجع عند اللزوم المبالغ التي قام بتسيدها لصحاب بقية الصناديق .

ويمكن أن تتم التسوية بين الصناديق عن طريق التعويض على أن تقع تصفية الحسابات في نهاية كل سنة مالية .

### الفصل ٥ :

في حالة العجز الذي يكون مصدره غير مهني تقع تصفية الحقوق في الجارية المكتسبة لدى كل هذه الأنظمة لفائدة العامل وأولى حقه ، باعتبار القواعد المنصوص عليها بالفصلين ١ و ٢ ويتولى تسديدها آخر صندوق انخرط به العامل وذلك وفقاً للفصل ٤ من هذا القانون .

تحول جارية العجز إلى جارية شيخوخة عند بلوغ المنتفع السن العادية للتقاعد إذا كان تشريع أو تنظيم الصندوق الذي يتحمل جارية العجز ينص على ذلك .

وإذا اتضح بعد هذا التحول أن مجموع المنافع التي يمكن للعامل التمتع بها من قبل كل واحد من الصناديق أقل من مبلغ جارية العجز يتولى الصندوق الذي كان يتحمل الجارية تكملة الفارق .

### الفصل ٦ :

تحمل المنافع التكميلية للجارية على آخر نظام انخرط به المضمون وإذا كان الانتفاع بجارية يدخل الانتفاع طبقاً لنظام آخر ، بمنافع لم ينص عليها النظام الأخير ، تحمل هذه المنافع على النظام أو الأنظمة التي نصت على المنافع المذكورة وتنطبق نفس المقتضيات أيضاً على منافع العلاج .

### الفصل ٧ :

يدفع رأس المال عند الوفاة المستحق لأولى حق العامل المنخرط بأحد الأنظمة الذي يؤمن هذه المنافع ، من قبل آخر نظام انخرط به العامل قبل وفاته .

وتقع تصفية رأس المال بجمع فترات التأمين أو ما شبهها المقضاة كل واحد من الأنظمة المعنية وفقاً لمقتضيات الفصل ٢ أعلاه .

ويستخلص الصندوق الذي تولى دفع رأس المال من بقية الصناديق النسبة المحمولة عليها طبقاً للنظام الذي يديره كل واحد منها حسب الأماليب المنصوص عليها بالفصل ٤ أعلاه .

## الفصل ٨ (جديد) (١) :

يمكن للأشخاص المشار اليهم بالفصل الأول من هذا القانون أن يطلبوا تحويل مساهماتهم الى آخر صندوق انخرطوا به وينبغي عليهم تقديم مطالبهم في ذلك في أجل لا يتجاوز سنة بعد بلوغ السن القانونية للتقاعد وتسديد الفارق بين المبالغ المستحقة بعنوان ضم الفترات في إطار آخر نظام للانخراط والمبالغ موضوع التحويل تقع تصفية حقوق الشخص المعني بالأمر في الجارية طبقاً للقواعد المعتمدة في النظام الذي تم التحويل لفائدته .

## الفصل ٩ :

تضبط اجراءات تطبيق هذا القانون وخاصة تحديد المسالك فيما بين الصناديق وإعداد نماذج الاتصال بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية .

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي التونسي وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

تونس في ١٦ يوليوز ١٩٨٨

زين العابدين بن علي

---

(١) القانون عدد ٧٠ لسنة ١٩٩٠ المؤرخ في ٢٤ يوليوز ١٩٩٠ .

**قرار عن وزير الشؤون الاجتماعية**  
**مؤرخ في ٣ مارس ١٩٨٩**  
**يتعلق بضبط الأساليب التطبيقية لتنسيق حقوق الأشخاص**  
**الخاضعين لعدة أنظمة قانونية للتأمين على الشيخوخة والعجز والوفاة**

**إن وزير الشؤون الاجتماعية**

بعد اطلاعه على القانون عدد ٣٠ لسنة ١٩٦٠ المؤرخ في ١٤ ديسمبر ١٩٦٠ المتعلق بتنظيم أنظمة الضمان الاجتماعي وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تمتهت .

وعلى القانون عدد ٣٣ لسنة ١٩٦٠ المؤرخ في ١٤ ديسمبر ١٩٦٠ المتعلق بإحداث نظام جرايات الشيخوخة والعجز والبقاء بعد الوفاة ونظام منحة الشيخوخة والبقاء بعد الوفاة .

وعلى القانون عدد ٦ لسنة ١٩٨١ المؤرخ في ١٢ فبراير ١٩٨١ المتعلق بتنظيم أنظمة الضمان الاجتماعي في القطاع الفلاحي .

وعلى القانون عدد ١٢ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٥ مارس ١٩٨٥ المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد والباقيين بعد الوفاة في القطاع العمومي وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تمتهت .

وعلى القانون عدد ٨٤ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ في ١٦ يوليو ١٩٨٨ المتعلق بتنسيق حقوق الأشخاص الخاضعين لعدة أنظمة قانونية للتأمين على الشيخوخة والعجز والوفاة .

وعلى نظام التقاعد لمستخدمي المؤسسات العمومية المستلزمة لانتاج وتوزيع الكهرباء والفاز الملحق بالأمر المؤرخ في ٢٦ أغسطس ١٩٤٨ والمنقح بالقرارات المؤرخة في ٢٤ أبريل ١٩٥٠ و ١٣ فبراير ١٩٥٣ و ٦ أغسطس ١٩٥٤ و ٥ أبريل ١٩٥٦ و ١٢ مارس ١٩٥٧ و ٧ يناير ١٩٧٣ و ١٣ سبتمبر ١٩٧٦ و ١٦ يونيو ١٩٨١ و ١٤ سبتمبر ١٩٨٧ و ١٤ مارس ١٩٨٨ .

وعلى الأمر عدد ٤٩٩ لسنة ١٩٧٤ المؤرخ في ٢٧ أبريل ١٩٧٤ المتعلق بنظام جرايات الشيخوخة والعجز والباقيين بعد الوفاة في القطاع غير الفلاحي .

وعلى الأمر عدد ١٣٥٩ لسنة ١٩٨٢ المؤرخ في ٢١ أكتوبر ١٩٨٢ المتعلق بسحب نظام الضمان الاجتماعي على العملة المستقلين في القطاع غير الفلاحي .

وعلى الأمر عدد ١٣٦٠ لسنة ١٩٨٢ المؤرخ في ٢١ أكتوبر ١٩٨٢ المتعلق بالضمان الاجتماعي للمنتسبين والعملة المستقلين في الفلاحة .

قرّر مايلي :

**الفصل ١ :**

تضبط حقوق الأشخاص الذين خضعوا لنظامين أو عدة أنظمة قانونية للتأمين على الشيخوخة والعجز والوفاة طبقا للمقتضيات والأساليب المنصوص عليها بالقانون عدد ٨٤ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ في ١٦ يوليو ١٩٨٨ المشار إليه أعلاه ، ومقتضيات هذا القرار .

وتعتمد صناديق الضمان الاجتماعي المعنية ، فيما بينها ، نماذج الاتصال الملحق بهذا القرار .

## الفصل ٢ :

إن إمكانية الاختيار المنصوص عليها بالفقرة ٢ من الفصل الأول من القانون عدد ٨٤ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ في ١٦ يوليوز ١٩٨٨ المشار إليه أعلاه غير قابلة للتراجع وينبغي أن يتم الاختيار عند تقديم مطلب الجارية وفي أجل أقصاه سنة بداية من تاريخ الحالة على التقاعد .

وفي غياب ممارسة الاختيار المتعلق بالتصفية المنفصلة يطبق نظام التنسيق وجوبا .

## الفصل ٣ :

يجب أن يقدم مطلب الجارية لدى آخر صندوق انخراط من قبل المضمون الاجتماعي أو أولى الحق منه على النموذج رقم ١ الملحق بهذا القرار مصحوبا بالوثائق المكونة للملف .

يجب على آخر صندوق انخراط أن يوجه إلى بقية صناديق الانخراط المعنية الوثائق اللازمة لضبط حقوق المضمون ، طبقا للنموذج رقم ٢ وذلك في أجل أقصاه ١٥ يوما من تاريخ اتصاله بالملف ، وينبغي على هذه الصناديق ، بمجرد أن تتوافر لديها كل العناصر المتعلقة بالحياة المهنية للمضمون ، أن توجه إلى آخر صندوق انخراط مدد التأمين المعتمدة بعنوان مختلف الأنظمة التي تديرها حسب النموذج رقم ٣ .

## الفصل ٤ :

يجب أن يقوم آخر صندوق انخراط في أجل أقصاه اسبوعا من تاريخ اتصاله بكل المعطيات بضبط مدد التأمين أو المدد المشابهة لها المعتمدة بعنوان مختلف الأنظمة لتصفية الجارية .

ويجب أن يعلم بذلك بقية الصناديق الأخرى حسب النموذج عدد (٤) في أجل لا يتجاوز ١٥ يوما .

ويعلم كل واحد من الصناديق المعنية آخر صندوق انخراط بالعناصر المتعلقة بقسط الجارية المحمول على كاهله حسب النموذج عدد (٥) وفي كل الحالات ، يجب على آخر صندوق انخراط أن يقوم بصرف الجارية في أجل أقصاه الشهر الموالي للشهر الذي يكون قد اتصل خلاله بالمطبوعات اللازمة لضبطها بعنوان مختلف الأنظمة .

وينبغي على صناديق الضمان الاجتماعي أن تتبادل فيما بينها كشفا إحصائيا في الدفوعات التي قام بها كل واحد منها لحساب الصناديق الأخرى وذلك كل ثلاثة أشهر ، ولهذا الغرض يعد كشف ثلاثي في الدفوعات المنجزة حسب النموذج عدد ٦ ويوجه إلى الصندوق المدين .

كما تقوم هذه الصناديق ويصفه مستمرة بتبادل المعلومات المتعلقة بالحياة المهنية للمضمونين الاجتماعيين وعناصر تحديد مبلغ الجارية كلما كان أي تغيير في أحد هذه العناصر مؤثرا إلى مراجعة مبلغ الحقوق الراجعة للمضمون .

## الفصل ٥ :

في حالة تواجب فترات التأمين يتم اعتبارها حسب الترتيب التالي :

- الفترات الفعلية من المساهمات .
  - الفترات التي يقع ضمنها ( بالشراء ) .
  - الفترات المشبهة بالفترات الفعلية .
  - فترات التنفيل .
- في صورة تواجب فترتين من نفس الصنف فلا تعتبر إلا المدة المناسبة للأجر الأكثر ارتفاعا .

## الفصل ٦ :

يتم تقديم مطلب رأس المال بعد الوفاة وتصفيته وصرفه طبق نماذج الاتصال المشار إليها .

يجب أن تلم صناديق الضمان الاجتماعي المعنية آخر صندوق انخراط بفترات التأمين الخاضعة التي تكون قد احتسبها في تحديد القسط الممول على عاتقها بعنوان صرف المنفعة المعنية .

## **الفصل ٧ :**

إذا لم يتم استيفاء إجراءات تصفية حقوق المضمون بعنوان مختلف الأنظمة التي كان يخضع لها في أجل ثلاثة أشهر من تاريخ تكوين الملف فإنه يمكن لأخر صندوق انخراط ، بناء على طلب من المعنى بالأمر ، أن يصرف له تسوية اعتمادا على العناصر التي بحوزته ، على أن يتوافر المضمون شرطى السن والتريس اللازمين لافتتاح الحق في الجراية .

## **الفصل ٨ :**

إذا كان مبلغ الجراية الدنيا يختلف حسب الأنظمة التي خضع لها المضمون يسند له المبلغ الأكثر ارتفاعا ، وفي هذه الحالة يحمل الفارق على النظام الذى ينص على هذا المبلغ الأخير .

## **الفصل ٩ :**

تقوم صناديق الضمان الاجتماعي سنويا بتصفية الحسابات قبل ٣١ من آخر شهر من الثلاثية الأولى من السنة المالية .

## **الفصل ١٠ :**

بصفة انتقالية يمكن للأشخاص الذين طلبوا تحويل مساهماتهم قبل تاريخ دخول القانون عدد ٨٤ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ في ١٠ يوليوز ١٩٨٨ حيز التنفيذ والذين لم يقع بعد تصفية حقوقهم في جراية أن يختاروا بين تطبيق نظام التنسيق المنصوص عليه بالقانون المشار اليه أعلاه وبين تطبيق نظام تحويل المساهمات وذلك في ظرف ثلاثة أشهر من تاريخ نشر هذا القرار بالرائد الرسمى التونسى للجمهورية التونسية .

تونس في ٢ مارس ١٩٨٩

**وزير الشؤون الاجتماعية**

**توفيق شيخ روحه**

**اطلع عليه**

**الوزير الأول**

**الهادى البكوش**

## بطاقات إرشادات تكميلية

( تطبيقا لمقتضيات القانون عدد ٨٤ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ في ١٦ يوليو ١٩٨٨ )  
 ( ينبغي تعميمها من قبل المضمون الاجتماعي أو أولى الحق منه ، الذي يكون قد خضع تباعا أو بالتداول لتنامين أو عدة أنظمة للجرايات ) .

الاسم واللقب : \_\_\_\_\_

العنوان : \_\_\_\_\_ الترتيب البريدي : \_\_\_\_\_

نوع الجراية المطلوبة : تقاعد ( ) عجز ( ) الباقي بعد الوفاة ( ) رأسمال بعد الوفاة ( )

رقم الحساب الجاري البريدي أو البنكي ( في صورة اختيار المضمون الخلاص عن طريق التحويل )

(١) فترات التأمين بأنظمة الضمان الاجتماعي أو المشبهة بها التي يديرها الصندوق القومي للضمان الاجتماعي وصندوق التأمين على الشيخوخة .

تاريخ انتهاء النشاط

تاريخ بداية النشاط

التسجيل	النظام	الفترة		المشغل	عدد الانقراط
		من	الى		
				الاسم أو المقر الاجتماعي للمشغل	

(٢) فترات التأمين بأنظمة الضمان الاجتماعي أو المشبهة بها التي يديرها الصندوق القومي للتقاعد والحيلة الاجتماعية .

تاريخ انتهاء النشاط

تاريخ بداية النشاط

الفرق الوحيد	النظام	الفترة		المشغل
		من	الى	

(٣) فترات التأمين بنظام الضمان الاجتماعي أو المشبهة بها الذي يديره صندوق التقاعد لمستخدمي المصالح العمومية للكهرباء والغاز والنقل :

تاريخ انتهاء النشاط

تاريخ بداية النشاط

عدد التسجيل	الفترة		المشغل
	من	الى	

(٤) الخدمة العسكرية الإجبارية : \_\_\_\_\_

الفترة من : \_\_\_\_\_ الى : \_\_\_\_\_

(٥) فترات النشاط الخاضعة للضمان الاجتماعي المقصاة ببلد أجنبي :

البلد	عدد التسجيل	تحديد صندوق الضمان الاجتماعي	الفترة		الاسم المشغل ومقره الاجتماعي
			من	الى	

(٦) الجرايات التي تصرف للمضمون أو لقرينه من قبل مؤسسات تأمين أخرى :

المؤسسة المدينة	نوع الجراية	تاريخ القاطية	المبلغ	عدد الجراية أو الإيراد

حرد - في

### إمضاء الطالب

وبالإضافة الى الوثائق المكونة لملف الجراية لدى آخر صندوق انخراط على الطالب الإدلاء بالوثائق الخصوصية اللازمة في مستوى كل واحد من الأنظمة التي سبق للمضمون أن انخرط بها وخاصة منها :

(١) بالنسبة للأنظمة التي يديرها الصندوق القومي للضمان الاجتماعي وصندوق التأمين على الشيخوخة :

- شهادات في الأجور .

- شهادة في المنح غير الخاضعة للأداء مسجلة من قبل المشغل .

(٢) بالنسبة للأنظمة التي يديرها الصندوق القومي للتقاعد والهيطة الاجتماعية :

- كشف في الخدمات .

- قرار الشطب وعند الاقتضاء مطلب في الضم .

(٣) بالنسبة للنظام الذي يديره صندوق التقاعد لمستخدمي المصالح العمومية للكهرباء والغاز والنقل .

- كشف في الخدمات .

- استمارة .

- شهادة في عدم اشتغال الأبناء الذين لم يتجاوزوا سن ٢١ سنة .

(٤) بالنسبة للخدمات العسكرية :

- كشف في الخدمات العسكرية .

الصندوق	تنسيق حقوق الأشخاص الخاضعين لعدة أنظمة قانونية للتأمين على الشيخوخة والعجز والبقاء بعد الوفاة ( القانون عدد ٨٤ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ في ١٦ يوليوز ١٩٨٨ ) .	مرجع الملف عدد الضبط
---------	---	-------------------------

تكوين ملف جراية لتصنيفاتها باعتماد التنسيق بين أنظمة جرايات

الشيخوخة والعجز والبقاء بعد الوفاة التي تديرها الصناديق التونسية \* .

(\*) في صورة وجود صندوقين أو عدة صناديق انخراط ، يقسم هذا النموذج على حدة إلى كل واحد من الصناديق المعنية .

يقع إعداد هذا النموذج من قبل آخر صندوق انخراط بناء على المعطيات التي يدلي بها المضمون ويوجه في نظيرين الى صندوق الانخراط الآخر .

تعيين الصندوق المرسل اليه :

تسميته : \_\_\_\_\_

عنوانه : \_\_\_\_\_ الترقيم البريدي : \_\_\_\_\_

\_\_\_\_\_

\_\_\_\_\_

قسم يتم تعميمه من قبل آخر صندوق انخراط :

صيغة المطلب : \_\_\_\_\_

تاريخ إيداع المطلب : \_\_\_\_\_

إرشادات تتعلق  
1- بالمضمون الاجتماعي

اللقب : \_\_\_\_\_

لقب البنت ( بالنسبة للمتزوجات ) : \_\_\_\_\_

الاسم : \_\_\_\_\_

لقب الأب : \_\_\_\_\_

تاريخ الولادة : \_\_\_\_\_

مكان الولادة : \_\_\_\_\_

عدد التسجيل بالضمن الاجتماعي : \_\_\_\_\_

- الصندوق القومي الضمان الاجتماعي : \_\_\_\_\_

- الصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية : \_\_\_\_\_

- صندوق التقاعد لمستخدمي المصالح العمومية للكهرباء والغاز والنقل : \_\_\_\_\_

الجنس : ذكر : \_\_\_\_\_ أنثى : \_\_\_\_\_

الحالة العائلية في تاريخ تقديم المطلب : أعزب : \_\_\_\_\_ متزوج : \_\_\_\_\_ أرمل : \_\_\_\_\_ مطلق : \_\_\_\_\_

العنوان : \_\_\_\_\_ الترقيم البريدي : \_\_\_\_\_

(ب) بالقرين ( تعمر في صورة المطالبة بجزاية الباقيين بعد الوفاة )

الاسم واللقب : \_\_\_\_\_

تاريخ الولادة : \_\_\_\_\_

الجنس : ذكر ( ) أنثى ( )

الجنسية : \_\_\_\_\_  
تاريخ الزواج من المضمون : \_\_\_\_\_  
تاريخ الطلاق عند الاقتضاء : \_\_\_\_\_  
اسم ولقب القرين الجديد : \_\_\_\_\_  
عنوانه : \_\_\_\_\_ الترقيم البريدى : \_\_\_\_\_

فى صورة تعاطى القرين لنشاط مؤجر :

- عدد تسجيله بالضمان الاجتماعى : \_\_\_\_\_  
- اسم صندوق الانقراط : \_\_\_\_\_

فى صورة انتفاع القرين بجرارية :

- نوع الجرارية : \_\_\_\_\_  
- المؤسسة المدنية : \_\_\_\_\_  
- عدد الجرارية : \_\_\_\_\_  
- تاريخ الفاعلية : \_\_\_\_\_

هل يتعلق الأمر بجرارية عجز : نعم \_\_\_\_\_ لا \_\_\_\_\_

هل يتعلق الأمر بجرارية حادث شغل : نعم \_\_\_\_\_ لا \_\_\_\_\_ النسبة \_\_\_\_\_

فى صورة عدم زواج الأرامل أو الأرملة :

من جديد بعد وفاة قرينه ( المضمون الاجتماعى )

- تاريخ إعداد الشهادة فى عدم الزواج : \_\_\_\_\_

فى صورة المطالبة بجرارية الباقيين بعد الوفاة :

- تاريخ وفاة المضمون : \_\_\_\_\_  
- عدد الأرامل : \_\_\_\_\_  
- عدد الأولاد : \_\_\_\_\_

فى صورة ما اذا كان الطالب ( أو المضمون المتوفى ) ينتفع أو كان منتفعا بجرارية :

- نوع الجرارية : \_\_\_\_\_  
- المؤسسة المدنية : \_\_\_\_\_  
- عدد الجرارية : \_\_\_\_\_

- تاريخ الفاعلية : \_\_\_\_\_  
هل يتعلق الأمر بجراية عجز ؟ نعم \_\_\_\_\_ لا \_\_\_\_\_  
هل يتعلق الأمر بجراية حادث شغل ؟ نعم \_\_\_\_\_ لا \_\_\_\_\_ النسبة \_\_\_\_\_

هل أن العامل مازال يتعاطى نشاطا خاضعا للضمان الاجتماعي :

نعم \_\_\_\_\_

إن نعم اذكر طبيعة النشاط : \_\_\_\_\_

لا ( ) إن لا اذكر تاريخ الانتهاء من تعاطى كل نشاط مؤمن \_\_\_\_\_

تاريخ انتهاء كل نشاط مؤمن : \_\_\_\_\_

### ج ( الأبناء

الملاحظات ( اذكر اذا كان الطفل معاقا )	طبيعة ونوعية القرابة	تاريخ الإعداد		تاريخ الولادة	اللقب
		شهادة حياة جماعية	الوثائق المدرسية		

ملاحظة : في صورة تعدد الأرامل واليتامى يجب تعميم عدد من النموذج (ب) مماثل لعددهم .

(١) إرشادات مشهود بصحتها حسب تصريحات المضمون .

(٢) إرشادات تتعلق بالحياة المهنية للمضمون حسب تصريحاته :

(أ) فترات التأمين ضمن نظام أو أنظمة جرايات الشيخوخة والعجز والبقاء

بعد الوفاة أو المشيئة بها التي يديرها آخر صندوق انخراط :

عدد انخراط المشغل	الاسم أو المقر الاجتماعي للمشغل وعنوانه	الفترة	
		من	الى

(ب) فترات التأمين ضمن نظام أو أنظمة جريات الشيخوخة والعجز

والبقاء بعد الوفاة أو المشبهة بها التي يديرها الصندوق :

عدد انخراط المشغل	الاسم أو المقر الاجتماعي للمشغل وعنوانه	الفترة	
		من	الى

مرجع الملف عدد الضبط	فترات التأمين المتبعة من قبل صندوق الانخراط بعنوان مختلف الأنظمة التي يديرها ( القانون عدد ٨٤ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ في ١٦ يوليوز ١٩٨٨ ) .	الصندوق
-------------------------	--	---------

تتم من قبل كل واحد من صناديق الانخراط المعنية وترجع الى آخر صندوق انخراط \* .

النظام ١ : ذكر النظام .

من الى	السنة	الثلاثية	الشهر	* فترات المساهمات الفعلية . * الفترات المشبهة بفترات التأمين . * الفترات التي وقع ضمها ( بالشراء ) . * فترات التنفيل . الجملة

النظام ٢ : ( بين النظام )

من الى	السنة	الثلاثية	الشهر	* فترات المساهمات الفعلية . * الفترات المشبهة بفترات التأمين . * الفترات التي وقع ضمها ( بالشراء ) . * فترات التنفيل . الجملة

(\*) ملاحظة : أنكر ما إذا كان العون مدينا للصندوق المعنى بمبلغ معين .

مرجع الملف عدد الضبط	تتسيق حقوق الأشخاص الخاضعين لعدة أنظمة قانونية للتأمين على الشيخوخة والعجز والوفاة ( القانون عدد ٨٤ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ في ١٦ يواير ١٩٨٨ )	الصندوق
-------------------------	---	---------

(أ) يعمر من قبل آخر صندوق انخراط ويوجه الى بقية الصناديق المعنية .

- تحديد الفترات الجمالية للتأمين أو الفترات المشبهة بها .

الشيخوخة : \_\_\_\_\_

العجز : \_\_\_\_\_

الباقين بعد الوفاة : \_\_\_\_\_

مرجع الملف : \_\_\_\_\_

تاريخ إيداع المطلب : \_\_\_\_\_

عدد التسجيل : \_\_\_\_\_

### إرشادات تخص المضمون الاجتماعي

الاسم واللقب : \_\_\_\_\_

تاريخ الولادة : \_\_\_\_\_

عدد التسجيل : \_\_\_\_\_

- بالصندوق القروي للضمان الاجتماعي : \_\_\_\_\_

- بالصندوق القروي للتقاعد والحياة الاجتماعية : \_\_\_\_\_

- بصندوق التقاعد مستخدم المصالح العمومية للكهرباء والغاز والنقل : \_\_\_\_\_

### فترات التأمين أو الفترات المشبهة بها

#### المعتبرة بعنوان النظام

الشهر	الثلاثية	السنة	المؤسسة المعنية
			<p>- الصندوق القروي للضمان الاجتماعي</p> <p>- الصندوق القروي للتقاعد والحياة الاجتماعية .</p> <p>- صندوق التقاعد مستخدم المصالح العمومية للكهرباء والغاز والنقل .</p>
			الجملة

الصندوق	تحال هذه الوثيقة الى آخر صندوق انخرط عند التصفية الأولى للجارية وعند كل تغيير بأى عنصر من عناصرها ( القانون عدد ٨٤ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ فى ١٦ يوليى ١٩٨٨ )	مرجع الملف : عدد الضبط :
---------	--	-----------------------------

الاسم واللقب :

تاريخ الولادة :

عدد التسجيل :

- بالصندوق القومى للضمان الاجتماعى :

- بالصندوق القومى للتقاعد والحيلة الاجتماعية :

- بصندوق التقاعد لستخلى المصالح العمومية للكهرباء والغاز والنقل :

- ضبط مبلغ الجارية بعنوان النظام :

التصفية باعتماد تجميع الفترات		النظام
المبلغ النظري الشهري ( يرفع عند الاقتضاء الى الحد الأدنى القانونى )	المبلغ الشهري باعتماد التجزئة	
		الجملة . الجارية الخام :

نوع المحجوزات	المبلغ	أجل الحلول

المبلغ الصافى للدفع ( بالأرقام ولسان القلم ) :

تاريخ صرف المتأخرات لفائدة الصندوق :

الوثائق المطلوبة للإبقاء على الحقوق :

أجل التزام : من \_\_\_\_\_ الى \_\_\_\_\_

الصندوق	تحال هذه الوثيقة الى آخر صندوق انخرط عند تصفية الحقوق في رأس المال بعد الوفاة . ( القانون عدد ٨٤ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ في ١٦ يوليوز ١٩٨٨ )	مرجع الملف : عدد الضبط .
---------	--	-----------------------------

الاسم واللقب : \_\_\_\_\_

تاريخ الولادة : \_\_\_\_\_

عدد التسجيل : \_\_\_\_\_

- بالصندوق القومي للضمان الاجتماعي :

- بالصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية :

- بصندوق التقاعد مستخدمى المصالح العمومية للكهرباء والغاز والنقل :

ضبط مبلغ رأس المال بعد الوفاة بعنوان النظام

التصفية باعتماد جميع الفترات		النظام
المبلغ باعتماد التجزئة	المبلغ النظرى	
		الجملة :

المحجوزات	المبلغ	أجل الحلول

المبلغ الصافى الدفع ( بالأرقام ولسان القلم ) : \_\_\_\_\_

الصندوق	كشف القوائم المنجزة من قبل لجنة الصندوق ..... ..... لحساب الصندوق ..... ..... أجل التزام ٣ أشهر) القانون عدد ٨٤ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ في ١٦ يوليو ١٩٨٨	مرجع الملف : عدد الضبط :
---------	--	-----------------------------

التسجيل	الاسم واللقب	مبلغ الجارية أو رأس المال بعد الوفاة ( المبلغ الخاص تخصم منه المحجوزات )	فترات التوزيع

## ١- نظام التقاعد المبكر الاختياري

### قانون عدد (٧) لسنة ١٩٨٧ يتعلق بإحداث نظام تقاعد مبكر اختياري (١)

باسم الشعب

نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية التونسية ،

بعد موافقة مجلس النواب ،

أصدرنا القانون الآتي نصه :

#### الفصل ١ :

أحدث نظام تقاعد مبكر اختياري يخضع لأحكام هذا القانون وتمت الإحالات على التقاعد في إطار هذا النظام الى غاية ٣١ ديسمبر ١٩٨٧ .

#### الفصل ٢ :

استثناء للأحكام التشريعية والترتيبية المحددة لسن الإحالة على التقاعد بالنسبة للأعوان الأجراء بالقطاع العمومي والنظام الخاص ، يمكن للأشخاص الذين يقل سنهم بخمس سنوات على الأكثر من السن العادية للإحالة على التقاعد المنصوص عليها حسب أصنافهم والذين يثبتون قضاهم لمدة المساهمات الدنيا للانتفاع بجرائية كما هو منصوص عليها بالقوانين المتعلقة بأنظمة التقاعد التي ينتمون إليها طلب الانتفاع بالتقاعد المبكر الاختياري بالاتفاق مع مؤجرهم .

كما يمكن أن ينتفع بنظام التقاعد المبكر الاختياري المضمونون الذين يثبتون أنهم ساهموا في نظام التقاعد لمدة لا تقل عن ٣٠ سنة وذلك بدون اعتبار سنهم .

وتتم الإحالة على التقاعد بمقتضى قرار من وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري باقتراح من رئيس الإدارة أو المؤسسة المنتمى إليها العون وذلك بالنسبة الى الأعوان الذين يخضع نظام تقاعدهم للقانون عدد ١٢ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٥ مارس ١٩٨٥ المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد والباقيين على قيد الحياة في القطاع العمومي .

أما بالنسبة الى الأعوان الخاضعين لأنظمة التقاعد الأخرى ، فإن الإحالة على التقاعد المبكر الاختياري تقع بموجب قرار من وزير الشؤون الاجتماعية بناء على اقتراح من المؤجر ويطلب من المعنى بالأمر .

(١) الأعمال التفسيرية :

مداولة مجلس النواب وموافقة جلسته المنعقدة بتاريخ ٢ مارس ١٩٨٧ .

### الفصل ٣ :

يُضبط عدد الإحالات على التقاعد المبكر الاختياري بالنسبة إلى الأعوان المشار إليهم بالفصل الثاني من هذا القانون بمقتضى قرار من الوزير الأول بعد أخذ رأى وزير التخطيط والمالية .

يقرر القبول بالانتفاع بنظام التقاعد المبكر الاختياري المحدد بهذا القانون في نطاق هذا العدد الجملى وباعتبار مقاييس أولوية تضبط بأمر .

يمكن للأعوان المترشحين للانتفاع بهذا النظام الذين لم يقبل ترشيحهم سواء لتجاوز العدد المنصوص عليه بالفقرة السابقة أو لعدم توافر الشروط المنصوص عليها بالفصل الثاني من هذا القانون ، الانتفاع بنظام التقاعد المبكر الاختياري بشرط أن يتحمل المؤجر مجموع مساهمات الضمان الاجتماعي عن هؤلاء المضمونين وكذلك الجرايات الراجعة لهم حتى بلوغهم السن العادية للتقاعد ، ويشترط للإحالة على التقاعد في هذا الإطار إبرام اتفاق بين الطرفين مصداق عليه من قبل وزير الشؤون الاجتماعية .

### الفصل ٤ :

يتمتع المتقاعدون بنظام التقاعد المبكر الاختياري بتفجيل أقدمية يساوى المدة المتبقية من حياتهم المهنية إلى حد السن العادية للتقاعد نون أن تتجاوز مدة التفجيل خمس سنوات .

يتم صرف الجراية الممنوحة في إطار النظام المنصوص عليه بهذا القانون فوراً .

### الفصل ٥ :

يجب على المؤجرين تقديم برنامج انتساب تعويضاً للأشخاص القبولين للانتفاع بهذا النظام وذلك حسب شروط تضبط بأمر .

### الفصل ٦ :

يتعين على المؤجر في حالة عدم مراعاة الأحكام المنصوص عليها بالفصل الخامس من هذا القانون أو الالتزامات المتعهد بها في إطار برنامج الانتداب ، إرجاع جملة المبالغ المدفوعة بعنوان جرايات التقاعد المبكر بصندوق الضمان الاجتماعي المعنى، تضاف إليها مساهمات المؤجرين والأجراء المستحقة إلى حد السن العادية وعند الاقتضاء الفوائد بعنوان هذه المبالغ .

### الفصل ٧ :

في حالة استئناف المنتفع بنظام التقاعد المبكر الاختياري لنشاط مؤجر في القاطع العمومي أو الخاص قبل بلوغ السن العادية للتقاعد يقع إيقاف الجراية التي تصرف له في نطاق هذا النظام ، كما يطالب بدفع مجموع المساهمات بعنوان التفجيل، وفي حالة عدم دفع المضمون المساهمات المطلوبة بعنوان التفجيل يحرم المعنى بالأمر من الانتفاع بالتفجيل المذكور .

ويمكن للسندوق المعنى استرجاع الجرايات التي صرفت للمضمون ابتداء من تاريخ استئنافه للنشاط المؤجر .

ولا تنطبق أحكام هذا الفصل على المتفجعين بنظام التقاعد المبكر الاختياري الذين يقومون بأشغال عرضية وكذلك على مسير المؤسسة الذي له صفة شريك وعلى أصحاب أو باعش المشاريع بأي شكل كانت بشرط أن يتولوا تسييرها بأنفسهم .

### الفصل ٨ :

تمول التكاليف المنجزة عن تطبيق نظام التقاعد المبكر الاختياري من المحصول المالى بعنوان سنة ١٩٨٧ ، الناتج عن إدماج المنع التكميلية الوقتية المنصوص عليه بالفصل ٤٩ من القانون عدد ١٠٦ لسنة ١٩٨٦ المؤرخ في ٣١ ديسمبر ١٩٨٦ ، المتعلق بقانون المالية لسنة ١٩٨٧ .

ويتم ضبط نسبة المحصول المالى المخصصة لتمويل هذا النظام وتوزيعها بين مختلف أنظمة الضمان الاجتماعى بمقتضى قرار مشترك بين وزير التخطيط والمالية ووزير الشؤون الاجتماعية .  
ينشر هذا القانون بالرائد الرسمى للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .  
يصدر بقصر قرطاج فى ٦ مارس ١٩٨٧

**رئيس الجمهورية التونسية**

**الحبيب بورقيبة**

أمر عدد (٣٣٧) لسنة ١٩٨٧

يتعلق بتحديد مقاييس الأولوية للانتفاع بنظام التقاعد المبكر الاختياري

ويضبط شروط برامج تعويض الأعوان المحالين على التقاعد

## نحن الحبيب بورقيبة، رئيس الجمهورية التونسية

بعد اعلاننا على الأمر المؤرخ في ٢٦ أغسطس ١٩٤٨ المتعلق بمنح الحكومة التونسية لصندوق التقاعد الخاص بأعوان المصالح العمومية للكهرباء والغاز والنقل .

وعلى القانون عدد ٣٢ لسنة ١٩٦٠ المؤرخ في ١٤ ديسمبر ١٩٦٠ القاضي بتأسيس نظام جراتيات العجز والشيخوخة والبقاء بعد وفاة من يهمل الأمر ونظام ومنح الشيخوخة والبقاء بعد وفاة من يهمل الأمر وذلك في الميدان غير الفلاحي .

وعلى القانون عدد ١٢ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٥ مارس ١٩٨٥ المتعلق بنظام الجراتيات المدنية والعسكرية للتقاعد والباقيين على قيد الحياة في القطاع العمومي .

وعلى القانون عدد ٧ لسنة ١٩٨٧ المؤرخ في ٦ مارس ١٩٨٧ المتعلق بإحداث نظام تقاعد مبكر اختياري .

وعلى الأمر عدد ٤٩٩ لسنة ١٩٧٤ المؤرخ في ٢٧ أبريل ١٩٧٤ المتعلق بنظام جراتيات الشيخوخة والعجز والباقيين على قيد الحياة في القطاع الخاص غير الفلاحي .

وعلى رأي وزراء الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري والتخطيط والمالية والشؤون الاجتماعية .

وعلى رأي المحكمة الإدارية ،

أصدرنا أمراً هذا بما يأتي :

## الفصل ١ :

يجب أن تتم اقتراحات الإحالة على التقاعد المبكر الاختياري في إطار النظام المحدث بالقانون المشار إليه أعلاه عدد (٧) لسنة ١٩٨٧ المؤرخ في ٦ مارس ١٩٨٧ باتفاق بين المؤجر والأجير وأن تكون مصحوبة ببرنامج تعويض الأعوان المحالين على التقاعد .

## الفصل ٢ :

يمنع الانتفاع بنظام التقاعد المبكر الاختياري في حدود العدد الجملي المنصوص عليه بالفقرة الأولى من الفصل الثالث للقانون المشار إليه أعلاه عدد (٧) لسنة ١٩٨٧ المؤرخ في ٦ مارس ١٩٨٧ واعتماداً على مقاييس الأولوية التالية :

أ- المقاييس المعتمدة لتقييم برامج التعويض وهي :

— عدد مواطن الشغل المزمع تسديدها بوساطة الانتداب تعويضاً للأعوان المحالين على التقاعد المبكر .

— مستوى واختصاصات الأعوان المزمع انتدابهم .

— عدد المترشحين للانتفاع بنظام التقاعد المبكر بالنسبة للعدد الجملي للأعوان .

— وضعية التشغيل في القطاع الذي تنشط فيه المؤسسة .

ب- مقاييس ترتيب المترشحين للانتفاع بنظام التقاعد المبكر الاختياري وهي :

— المدة المتبقية لبلوغ المترشح السن القانونية للتقاعد .

— أقدمية المترشح في الإدارة أو المؤسسة .

### الفصل ٣ :

توجه مطالب الإحالة على التقاعد المبكر الاختياري بالنسبة للأعوان المنخرطين في نظام التقاعد للقطاع العمومي المحدث بالقانون عدد ١٢ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٥ مارس ١٩٨٥ من طرف الإدارة أو المؤسسة المعنية إلى وزير الوظيفة العمومية والاصلاح الإداري مصحوبة :

- بكشف عن العدد الجملي للأعوان .
- بكشف عن الأعوان الذين ستقع إحالتهم على التقاعد المبكر مع بيان وضعيتهم الإدارية وأقدميتهم في العمل .
- بمطالب فريدة للإحالة على التقاعد المبكر الاختياري محرة من طرف المعنيين بالأمر .
- برنامج تعويض للأعوان الحاليين على التقاعد يأخذ بعين الاعتبار الاعتمادات التي كانت مخصصة لتأجيرهم وحاجيات المصلحة ومستوى الأعوان المعتمدين انتدابهم .

### الفصل ٤ :

تتبع دراسة الملفات المقدمة حسب الصيغ المنصوص عليها بالفصل السابق من طرف لجنة محدثة لدى وزير الوظيفة العمومية والاصلاح الإداري اعتمادا على مقاييس الأولوية المنصوص عليها بالفصل الثاني من هذا الأمر .  
وينبغي أن تعرض التنقيحات المسجلة من قبل اللجنة على البرامج المقدمة من قبل المؤجرين على موافقة المؤجر المعنى بالأمر .  
يرأس اللجنة المشار إليها بالفقرة الأولى من هذا الفصل وزير الوظيفة العمومية والاصلاح الإداري أو ممثله وتتكون من ممثلين عن .

- الوزارة الأولى .
- وزارة التخطيط والمالية .
- وزارة الشؤون الاجتماعية .
- المصالح المعنية التابعة لوزارة الوظيفة العمومية والاصلاح الإداري .
- الصندوق القومي للتقاعد والصيغة الاجتماعية .

### الفصل ٥ :

يحدد وزير الوظيفة العمومية والاصلاح الإداري قائمة الأعوان المقبولين للانتفاع بجرارية التقاعد المبكر الاختياري كما يضبط برنامج تعويض هؤلاء الأعوان باقتراح من اللجنة المنصوص عليها بالفصل ٤ من هذا الأمر ويقع إبلاغ الإدارة أو المؤسسة المعنية وكذلك صندوق التقاعد والصيغة الاجتماعية بقراره في هذا الصدد .

### الفصل ٦ :

توجه مطالب الإحالة على التقاعد المبكر الاختياري بالنسبة للأجراء المنخرطين في أنظمة التقاعد الأخرى من طرف المؤجر المعنى بالأمر إلى وزير الشؤون الاجتماعية مصحوبة بـ :

- كشف عن العدد الجملي للأعوان .
- كشف عن الأجراء المعتمدين إحالتهم على التقاعد المبكر الاختياري مع بيان اختصاصهم وأقدميتهم في المؤسسة .
- مطالب فريدة للإحالة على التقاعد المبكر الاختياري محرة من طرف الأجراء المعنيين بالأمر .
- كشف عن الخطط المزمع تسديدها تعويضا للأجراء الحاليين على التقاعد المبكر مع بيان مستوى الأشخاص المزمع انتدابهم .

- التزام بإبقاء عدد مواطن الشغل المحدثة في إطار برنامج التعويض على الأقل طيلة الفترة التي كان المحالون على التقاعد سيقضونها حتى بلوغهم السن العادية للتقاعد .

## الفصل ٧ :

تقع دراسة الملفات المقدمة حسب الصيغ المنصوص عليها بالفصل السابق من طرف لجنة محدثة لدى وزير الشؤون الاجتماعية واعتمادا على مقاييس الأولوية المنصوص عليها بالفصل الثاني من هذا الأمر ،

وينبغي أن تعرض التنقيحات المدخلة من طرف اللجنة على البرامج المقدمة من قبل المؤجرين على موافقة المؤجر المعنى بالأمر ،

يرأس اللجنة المشار إليها بالفقرة الأولى من هذا الأمر وزير الشؤون الاجتماعية أو ممثله وتتركب من ممثلين عن :

- الوزارة الأولى .

- وزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري .

- وزارة التخطيط والمالية .

- المصالح المعنية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية .

- الصندوق القومي للضمان الاجتماعي .

- صندوق التأمين على الشيخوخة والعجز والباقيين بعد الوفاة .

- صندوق تقاعد أعوان المصالح العمومية للكهرباء والغاز والنقل .

- ديوان النهوض بالتشغيل والعملة التونسية بالخارج .

## الفصل ٨ :

يحدد وزير الشؤون الاجتماعية قائمة الأجراء المقبولين للانتفاع بجراية في إطار نظام التقاعد المبكر الاختياري كما يضبط برنامج تعويض هؤلاء الأجراء باقتراح من اللجنة المنصوص عليها بالفصل (٧) من هذا الأمر .

يقع إبلاغ المشغل وكذلك صندوق الضمان الاجتماعي المعنى بالأمر بقراره في هذا الصدد .

وعلى المشغل المعنى بالأمر أن يبادر حال اتصاله بهذا الاعلام بتقديم عروض شغل لدى مكتب التشغيل أو بتنظيم مناورات لتسديد مواطن الشغل المنصوص عليها ببرنامج التعويض .

ولا يحال الأجراء المقبولون نهائيا على التقاعد المبكر الاختياري إلا بعد أن يقدم المشغل شهادة تثبت قيامه بهذا الإجراء .

فيما عدا الاستحالة الثابتة ، ينبغي على المؤجر القيام بالانتدابات المنصوص عليها ببرنامج التعويض في أجل لا يتجاوز شهرا من تاريخ إحالة الأجير الواقع تعويضه على التقاعد المبكر ولا تعرض للعقوبات المنصوص عليها بالفصل ٦ من القانون المشار إليه أعلاه عدد ٧ لسنة ١٩٨٧ المؤرخ في ٦ مارس ١٩٨٧ .

## الفصل ٩ :

الوزراء وكتاب الدولة مكلفون كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .

وحسب قصر قرطاج في ٦ مارس ١٩٨٧

رئيس الجمهورية التونسية

الحبيب بورقيبة

**منشور وزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري**  
**عدد (٥) مؤرخ في ٣ أبريل ١٩٨٧**

**٥- عمل المتقاعدين**

**قانون عدد (٨) لسنة ١٩٨٧**  
**يتعلق بضبط أحكام خاصة بعمل المتقاعدين (١)**

باسم الشعب

نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية التونسية

بعد موافقة مجلس النواب

أصدرنا القانون الآتي نصه :

**الفصل ١ :**

يمنع تشغيل المحالين على التقاعد المنتظمين بجرابة بصفة موظفين أو أجراء لدى المصالح التابعة للدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصيغة الإدارية والمؤسسات العمومية الخاضعة لأحكام القانون عدد ٧٢ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٢٠ يوليو ١٩٨٥.

ولا ينطبق هذا التصجير على الأشخاص المنتظمين باستثناءات فردية تمنح سنويا بأمر من قبل رئيس الجمهورية ، والأشخاص المدعويين للقيام بأشغال عرضية وفقا لشروط تضبط بأمر .

**الفصل ٢ :**

لا يمكن في القطاع الخاص الجمع بين جرابة التقاعد مهما كان مصدرها ودخل قار في شكل أجر أو مرتب .

وفي حالة مخالفة أحكام الفقرة الأولى من هذا الفصل يقع إيقاف صرف الجرابية والمطالبة باسترجاع المتأخرات التي صرفت لفائدة المعنى بالأمر منذ تاريخ الجمع بصرف النظر عن الأحكام الخاصة بسقوط الحق بالتقادم في مادة الضمان الاجتماعي وتنطبق أحكام هذه الفقرة على المخالفات التي تقع بعد انقضاء الأجل المحدد بـ ٣٠ يونيو ١٩٨٧ المنصوص عليه بالفصل ٤ من هذا القانون .

(١) الأعمال التحضيرية :

مداولة مجلس النواب وموافقته بجلسته المنعقدة بتاريخ ٣ مارس ١٩٨٧ .

وفي حالة ثبوت تشغيل متتفع بجرارية تقاعد دون أن يقوم المؤجر بتسجيله أو الإعلام بمأجوره لدى صندوق الضمان الاجتماعي المختص طبقا للصيغ المنصوص عليها بالتشريع الجاري به العمل برفع مقدار الخطية المنصوص عليها بالفصل ٩٧ من القانون عدد ٢٠ لسنة ١٩٦٠ المؤرخ في ١٤ ديسمبر ١٩٦٠ الى ١٥٠٠ دينار عن كل مخالفة .

ولا تطبق أحكام الفترة الأولى من هذا الفصل على المتتفعين بجرارية تقاعد أصحاب أو باعش مشاريع بائ شكل كانت بشرط أن يتولوا تسييرها بانفسهم وكذلك على مسير المؤسسة الذي له صفة شريك .

## **الفصل ٣ :**

بصفة انتقالية يمكن الترخيص للأجراء الذين بلغوا السن العادية للتقاعد دون قضاء مدة التريض المطلوبة للحصول على الحق في الجارية في استمرار مباشرة نشاطهم دون احوالهم على التقاعد .

ويستند الترخيص بعد موافقة المؤجر ، من قبل وزير الوظيفة العمومية والاصلاح الاداري بالنسبة للأعوان الذين يخضع نظام تقاعدهم للقانون عدد ١٢ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٥ مارس ١٩٨٥ ومن قبل تقاعدية الشغل ذات النظر بالنسبة لبقية الأجراء .

ولا يمكن أن تتجاوز مدة الإبقاء في وضعية مباشرة في هذه الحالة المدة اللازمة لتوافر شرط التريض .

واذا لم تتجاوز مدة التريض التي لاتزال مطلوبة من الأجير في تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ ، السنة فإنه يمكن إحالة المعنى بالأمر على التقاعد مع احتساب المدة المتبقية في الأقدمية .

تمول التكاليف المنجزة عن تطبيق الفقرة السابقة من المصصول المالي بعنوان سنة ١٩٨٧ الناتج عن إدماج المنح التكميلية الوقتية المنصوص عليه بالفصل ٤٩ من القانون عدد ١٠٦ لسنة ١٩٨٦ المؤرخ في ٣١ ديسمبر ١٩٨٦ ، المتعلق بقانون المالية لسنة ١٩٨٧

ويتم ضبط نسبة المصصول المالي المخصصة لتمويل هذا الاجراء وتوزيعها بين مختلف أنظمة الضمان الاجتماعي بمقتضى قرار مشترك بين وزير التخطيط والمالية ووزير الشؤون الاجتماعية .

## **الفصل ٤ :**

يتعين على المجررين والأجراء ( في القطاعين العمومي والخاص ) الامتثال لأحكام هذا القانون في أجل أقصاه ٢٠ يونيو ١٩٨٧ بقطع النظر عن كل الأحكام المخالفة .

## **الفصل ٥ :**

ألغيت جميع الأحكام المخالفة وخاصة الفصل ٧٢ من القانون عدد ١٢ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٥ مارس ١٩٨٥ .

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

**وصدر بقصر قرطاج في ٦ مارس ١٩٨٧**

**رئيس الجمهورية التونسية**

**الحبيب بورقيبة**

أمر عدد ٣٣٨ لسنة ١٩٨٧ المؤرخ في ٦ مارس ١٩٨٧  
يتعلق بتحديد الأشغال العرضية  
التي يخول للمتقاعدين ممارستها في القطاع العمومي

**نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية التونسية**

بعد اطلاعا على القانون عدد ٨ لسنة ١٩٨٧ المؤرخ في ٦ مارس ١٩٨٧ المتعلق بضبط أحكام خاصة بعمل المتقاعدين .  
وعلى رأي وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري والتخطيط والمالية والشؤون الاجتماعية .  
وعلى رأي المحكمة الإدارية ،  
أصدرنا أمرا هذا بما يأتي :

**الفصل ١ :**

تعتبر أشغالا عرضية طبقا للفقرة الثانية من الفصل الأول للقانون المشار اليه أعلاه عدد ٣ لسنة ١٩٨٧ المؤرخ في ٦ مارس ١٩٨٧ الأنشطة المحددة فيما يلي بشرط أن لا تتجاوز مدة الاشتغال بها خمس المدة العادية للاشتغال في القطاع المعنى بالأمر ،

- إنتاج أعمال علمية أو أدبية أو فنية .
- البحث العلمي .
- تقديم الخدمات المرتبطة بتطور الثقافة والرياضة والنهوض بالشباب .
- الاختبارات .
- الاستشارات .
- التكوين المهني .

**الفصل ٢ :**

لا يشكل تاجير الأشغال العرضية المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا الأمر دخلا قارا على معنى الفصل الثاني من القانون عدد ٣ لسنة ١٩٨٧ المؤرخ في ٦ مارس ١٩٨٧ المشار اليه أعلاه .

**الفصل ٣ :**

الوزراء وكتاب الدولة مكلفون كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .  
ويصدر بقصر قرطاج في ٦ مارس ١٩٨٧ .

**رئيس الجمهورية التونسية**

**الحبيب بورقيبة**

## ٦- الاداءات على جزيات التقاعد

قانون عدد (٦٦) لسنة ١٩٧٩  
يتعلق بقانون المالية لسنة ١٩٨٠

### الباب الثاني أحكام تتعلق بالمقايض الضريبة الشخصية طرح من أجل الأطفال في الكفالة

#### الفصل ٧ :

نقحت الفقرة الثالثة من الفصل السابع من الأمر المؤرخ في ٣١ مارس ١٩٣٢ المتعلق بالضريبة الشخصية كما يلي :  
« وزيادة على ذلك لكل مطالب بالأداء الحق في طرح إضافي من أجل الأربعة أطفال الأولين في كفالات حسب أحكام الفقرة السادسة من هذا الفصل ، قدره :

- ٩٠ دينارا بالنسبة للطفل الأول .
- ٧٥ دينارا بالنسبة للطفل الثاني .
- ٦٠ دينارا بالنسبة للطفل الثالث .
- ٤٥ دينارا بالنسبة للطفل الرابع .

إلا أن الطفل الخامس والأطفال الموالين المولودين قبل غرة يناير ١٩٦٣ يخولون الحق في طرح قدره ٤٥ دينارا لكل طفل .

## ٧- الإعفاءات الجبائية على الجرايات

قانون عدد (١٠٠) لسنة ١٩٨١  
يتعلق بضبط قانون المالية لتصرف ١٩٨٢

### الجزء الأول

### العنوان الأول

### الميزانية الاعتيادية

### الباب الثاني

### أحكام تتعلق بالمقايض

#### الفصل ٧ :

أضيفت الى الفصل الثالث من الأمر المؤرخ في ٢٩ مارس ١٩٤٥ المتعلق بالأداء على المرتبات العمومية والخاصة والمنح والأجور والجرايات والإيرادات العمرية فقرتان عدد ١٥ و ١٦ هذا نصهما :  
(١٥) المنحة الوقتية التكميلية المسندة بمقتضى الأمرين عدد ٤٣٧ و ٤٤٤ لسنة ١٩٨١ بتاريخ ٧ أبريل ١٩٨١ .  
(١٦) جرايات التقاعد .

#### الفصل ٨ :

تنقح الفقرة ٣ من الفصل ٦ من الأمر المؤرخ في ٣١ مارس ١٩٣٢ المتعلق بالضريبة الشخصية للدولة على النحو التالي :

#### الفقرة ٣ (جديد) :

الجرايات والمنح المنصوص عليها بالفصل ٣ من الأمر المؤرخ في ٢٩ مارس ١٩٤٥ باستثناء تلك التي وردت بالفقرة ١٦ من الفصل المذكور .

#### الفصل ٥١ :

تعفى المنحة الشهرية الكيلومترية ومنحة التمثيل أو الوظيفة وكل منحة أخرى مهما كانت تسميتها والمسندة بصفة جمالية من الأداء على الأجور والمرتبات والضريبة الشخصية للدولة .  
وتضبط بمقتضى أمر قائمة المنح والمقدار السنوي المعفى .

وهذا بقصر قرطاج في ٣١ ديسمبر ١٩٨١

رئيس الجمهورية التونسية

الحبيب بورقيبة

**قانون عدد (١٠٩) لسنة ١٩٨٥  
يتعلق بقانون المالية لسنة ١٩٨٦**

**الباب الثاني  
احكام خاصة بالمقايض  
احكام جبائية  
الضريبة الشخصية للدولة**

**الفصل ٧ :**

ألغيت الفقرة الفرعية الثانية من الفصل ٥ الأمر المؤرخ في ٣١ مارس ١٩٣٢ المتعلق بالضريبة الشخصية للدولة وعوضت بالأحكام التالية :

**الفصل ٨ :**

ألغيت احكام الفصل ٨ من الأمر المؤرخ في ٣١ مارس ١٩٣٢ المتعلق بالضريبة الشخصية للدولة كما وقع تنقيحه بالفصل ٩ من القانون عدد ٩١ لسنة ١٩٨٢ المؤرخ في ٣١ ديسمبر ١٩٨٢ وعوضت بالأحكام التالية :

**الفصل ٨ (جديد)**

(١) يقع ترتيب المطالبين بالأداء قصد ضبط الضريبة الشخصية للدولة ، ضمن شرائح الدخل الخاضع للأداء طبقا للجدول التالي :

**جدول الضريبة الشخصية للدولة**

نسبة توظيف الضريبة على الدخل الجملى عند الحد الأقصى للشريحة	نسبة الشريحة	شرائح المداخل الخاضعة للأداء
% ٠	% ٠	٠ إلى ٩٠٠ دينار
% ١,٥٣	% ٥	٩٠٠,٠٠١ إلى ١,٣٠٠ دينار
% ٢,٦٦	% ١٠	١,٣٠٠,٠٠١ إلى ١,٥٠٠ دينار
% ٥,٧٥	% ١٥	١,٥٠٠,٠٠١ إلى ٢,٠٠٠ دينار
% ٨,٦٠	% ٢٠	٢,٠٠٠,٠٠١ إلى ٢,٥٠٠ دينار
% ١١,٣٣	% ٢٥	٢,٥٠٠,٠٠١ إلى ٣,٠٠٠ دينار
% ١٤,٠٠	% ٣٠	٣,٠٠٠,٠٠١ إلى ٣,٥٠٠ دينار
% ١٦,٧٥	% ٣٦	٣,٥٠٠,٠٠١ إلى ٤,٠٠٠ دينار
% ٢١,٨٠	% ٤٢	٤,٠٠٠,٠٠١ إلى ٥,٠٠٠ دينار
% ٢٦,١٦	% ٤٨	٥,٠٠٠,٠٠١ إلى ٦,٠٠٠ دينار
% ٣٣,١٢	% ٥٤	٦,٠٠٠,٠٠١ إلى ٨,٠٠٠ دينار
% ٣٧,٧٠	% ٥٦	٨,٠٠٠,٠٠١ إلى ١٠,٠٠٠ دينار

## جدول الضريبة الشخصية للدولة

شرائح المداخيل الخاضعة للآداء	نسبة الضريبة	نسبة توزيع الضريبة على الدخل الجملي عند الحد الأقصى للضريبة
١٠,٠٠٠,٠٠١ ١٤,٠٠٠ دينار	٥٨ ٪	٤٣,٥٠ ٪
١٤,٠٠٠,٠٠١ ٢٥,٠٠٠ دينار	٦٠ ٪	٥٠,٧٦ ٪
٢٥,٠٠٠,٠٠١ ٤٠,٠٠٠ دينار	٦٢ ٪	٥٤,٩٧ ٪
٤٠,٠٠٠,٠٠١ ٦٠,٠٠٠ دينار	٦٤ ٪	٥٧,٩٣ ٪
٦٠,٠٠٠,٠٠١ ٨٠,٠٠٠ دينار	٦٦ ٪	٥٩,٩٣ ٪
ما فوق ٨٠,٠٠٠ دينار	٦٨ ٪	

غير أنه يعفى من الآداء المطالبون الذين لا تعتمد مداخيلهم السنوية مبلغ الأجر الأدنى الصناعي المضمون ولا يمكن بآية حال من الأحوال أن يعتمد الآداء الموظف على المداخيل التي تتجاوز هذا المبلغ الفارق بين هذه المداخيل والأجر الأدنى الصناعي المضمون .

٢) لا يمكن أن تتعدى الحصة الفعلية للضريبة الشخصية للدولة كما وقع ضبطها طبقاً لأحكام الفقرة الثالثة اللاحقة ، نسبة ٦٠٪ من الدخل الجملي الخاضع للآداء .

٣) يتم بمقتضى أمر وضع جدول مقسم الى شرائح بـ ٢٠ ديناراً بداية من ٩٠٠ دينار وذلك قصد ضبط الآداء .

**٨- عناصر جرایة التقاعد  
توظف عليها الضريبة الشخصية للدولة**

**قانون عدد (١٠٦) لسنة ١٩٨٦  
يتعلق بقانون المالية لسنة ١٩٨٧**

**الباب الثاني**

**الأحكام المتعلقة بالمقايض**

**١- أحكام جبائية**

**عناصر جرایات التقاعد الخاضعة  
للضريبة الشخصية**

**الفصل ١٦ :**

توظف الضريبة الشخصية للدولة على كل عناصر جرایة التقاعد المتعلقة بالمرتبات والأجور الممنوحة طيلة مدة المباشرة باستثناء المنح المعفاة وذلك ابتداء من غرة يناير ١٩٨٧.

صدر بمقر السفارة التونسية ببغداد.

في ٣١ ديسمبر ١٩٨٦

**رئيس الجمهورية التونسية**

**الحبيب بورقيبة**

**قانون عدد (١١٤) لسنة ١٩٨٩  
يتعلق بإصدار مجلة الضريبة على دخل الأشخاص  
الطبيعيين والضريبة على الشركات**

باسم الشعب

بعد موافقة مجلس النواب

يصدر رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه :

**الباب الأول  
أحكام عامة وأحكام انتقالية**

**الفصل ١٣ :**

يتحمل المؤجر والصناديق الاجتماعية ، حسب الشروط التي يضيفها قرار من وزير التخطيط والمالية ، الفارق الجبائي الإضافي الذي قد يترتب من تطبيق المجلة الجديدة فيما يتعلق بالمرتبات والأجور والجرايات التي تصرف في القطاعين العام والخاص .

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

تونس في ٣٠ ديسمبر ١٩٨٩

زين العابدين بن علي

## **قرار وزير التخطيط والمالية مؤرخ في ٦ يناير ١٩٩٠ يتعلق بضبط شروط تحمل المؤجرين وصناديق الضمان الاجتماعي للعبء الجبائي الإضافي**

### **إن وزير التخطيط والمالية**

بعد الاطلاع على القانون عدد ١١٤ لسنة ١٩٨٩ المؤرخ في ٣٠ ديسمبر ١٩٨٩ المتعلق بإصدار مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات وخاصة الفصل ١٣ منه .  
وعلى مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات .  
قرر مايتى :

### **الفصل ١ :**

يخضع العبء الجبائي الإضافي المشار اليه بالفصل ١٣ من القانون عدد ١١٤ لسنة ١٩٨٩ المؤرخ في ٣٠ ديسمبر ١٩٨٩ المتعلق بإصدار مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات ، الناتج عن تطبيق المجلة المذكورة في مادة المرتبات والأجور والجرايات والإيرادات العمرية في القطاعين العام والخاص ، ويقع تحمله طبقا للشروط وحسب الطرق المبينة بهذا القرار .

١- يخضع العبء الجبائي الإضافي : يخضع مبلغ العبء الجبائي الإضافي باعتبار الفارق بين مبلغ خصم الضريبة من المورد المحتسبة على أساس التشريع الجديد والمبلغ المخصوم وفقا للتشريع الملغى .

### **الفصل ٢ :**

يتحمل العبء الجبائي الإضافي المشار اليه بالفصل الأول من هذا القرار المؤجر بالنسبة للأجراء المباشرين لمعلمهم أو المؤسسة التي تتولى دفع جارية التقاعد بالنسبة للمتقاعدين .

### **الفصل ٣ :**

يقصد بالعبء الجبائي الإضافي المبلغ الزائد الناتج عن تطبيق التعريب الجديد لأساس الضريبة في مادة المرتبات والأجور والجرايات والإيرادات العمرية كما هو مبين بالفصلين ٢٥ و ٢٦ من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات وخاصة الناتج عن :

- إدماج المنح المعفاة بمقتضى الفصل ٥١ من القانون عدد ١٠٠ لسنة ١٩٨١ المؤرخ في ٣٠ ديسمبر ١٩٨١ في أساس الضريبة .

- حذف التخفيضات الإضافية المبينة بقرار وزير المالية المؤرخ في ٥ يناير ١٩٧٤ .

- تطبيق جدول الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين .

## الفصل ٤ :

يقع تحمل العبء المشار اليه بالفصل الثاني من هذا القرار عند القيام بالخصم من المورد الناتج عن خلاص الأجور المنتظمة أو العرضية وجرايات التقاعد والإيرادات العمرية .

## الفصل ٥ :

يخص تحمل العبء المشار اليه بالفصل الثاني من هذا القرار المرتبات والأجور والجرايات والإيرادات العمرية التي تصرف للأعوان المباشرين أو الذين هم في حالة تقاعد بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٨٩، كما يخص أيضا :  
- المتفعين بترقيات أو التدرج في سلم الأجور بداية من غرة يناير ١٩٩٠ بالنسبة للأعوان المباشرين .  
- الأعوان المقبولين للانتفاع بحقوقهم في التقاعد أو المتفعين بالإيرادات العمرية وذلك بداية من غرة يناير ١٩٩٠ .

## الفصل ٦ :

يخضع تحمل العبء الإضافي كما هو منصوص عليه بالفصول السابقة من هذا القرار وفقا للقواعد التالية :  
٢- تحويل العبء المشار اليه أعلاه الى مايعادله من المبلغ الخام للمرتبات والأجور والجرايات والإيرادات العمرية . يقع الحسول على هذا التحويل بتطبيق احدي القواعد المنصوص عليها بالملاحق المرفق لهذا القرار على مبلغ هذا العبء .  
٣- احتساب الضريبة المستوجبة : يحتسب الخصم المنجز بعنوان الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين على أساس المبلغ الجملي الخام للمرتبات أو الأجور أو الجرايات أو الإيرادات العمرية بما في ذلك خاصة محصول تحويل العبء الجبايى الإضافي المشار اليه بالفقرة الثانية من هذا الفصل .

## الفصل ٧ :

تطبق أحكام هذا القرار بداية من غرة يناير ١٩٩٠ .  
تونس في ٦ يناير ١٩٩٠ .

### وزير التخطيط والمالية

محمد الفنونسي

اطلع عليه

الوزير الأول

حامد القروي

## ملاحق

لضبط المبلغ الإضافي للمرتبات والأجور والمزايا والإيرادات العمرية التي يحتملها تطبيق التشريع الجبائي الجديد في صورة تجاوز الضريبة طبقاً لهذا التشريع مقدار الضريبة التي تدفع طبقاً للتشريع الملغى ، يتعين استعمال القواعد الآتية :

(أ) بالنسبة للأجراء المباشرين :

$$د = \frac{ع}{١ - (٠,٧٥ \times ن)}$$

٢- بالنسبة للمتقاعدين والمتقاعدين بالإيرادات :

$$ج = \frac{ع}{١ - (٠,٧٥ \times ن)}$$

علماً وأنه يقصد بـ :

د - المرتب أو الأجر الإضافي المنجر عن العبء الجبائي الإضافي .

ج - الجراية أو الإيراد الإضافي .

ع - الفارق الجبائي .

ن - نسبة الضريبة على الدخل الخاصة بالضريبة المعنية .

عندما ينجر عن احتساب العبء الجبائي الإضافي الانتقال من شريحة إلى شريحة أعلى من جدول الضريبة ، تحتسب نسبة الشريحة العليا لغاية استعمال القاعدة المبينة أعلاه .

وعلى هذا الأساس ، فإن تطبيق هذه القواعد يفرض الضوابط التي يمكن تطبيقها على الفارق الجبائي بين النظام الجديد والنظام السابق والمبينة في الجدول الآتي :

الضرائح السنوية للأجور والمرتبات والجرايات والإيرادات العمرية	الأجراء المباشرون	المتقاعون والمتقاعون بالإيرادات
٠ إلى ١,٥٠٠ دينار	-	-
١,٥٠٠,٠٠١ إلى ٥,٠٠٠ دينار	١,١٥٦٠	١,١٢٦٧
٥,٠٠٠,٠٠١ إلى ١٠,٠٠٠ دينار	١,٢١٩٥	١,١٧٦٤
١٠,٠٠٠,٠٠١ إلى ٢٠,٠٠٠ دينار	١,٢٩٠٣	١,٢٣٠٧
٢٠,٠٠٠,٠٠١ إلى ٥٠,٠٠٠ دينار	١,٣٦٩٨	١,٢٩٠٢
ما فوق ٥٠,٠٠٠ دينار	١,٤٥٩٨	١,٣٥٥٩

## المرتبات والأجور والجرايات والإيرادات العمرية (٣)

### ١ - تعريف

#### الفصل ٢٥ :

تكون المرتبات والأجور والمكافآت والمنح والامتيازات الأخرى المتعلقة بها وكذلك الجرايات والإيرادات العمرية عنصرا من الدخل الجملى الذى يتكون منه أساس الضريبة على الدخل .

### ٢ - ضبط الدخل الصافى

#### الفصل ٢٦ :

١- لضبط مبلغ الدخل الصافى تطرح من المبلغ الخام لعناصر الدخل المشار إليها بالفصل ٢٥ من هذه المجلة بما فى ذلك الامتيازات العينية .

- الخصوم الاجبارية التى يقوم بها المجرر لغاية تكوين إيرادات أو جرايات أو معاش أو لغاية تغطية الأنظمة الاجبارية للضمان الاجتماعى .

- المصاريف المهنية المحددة بصفة تقديرية ب ١٠ ٪ مما تبقى بعد طرح هذه الخصوم .

٢- تنتفع الجرايات والإيرادات العمرية بطرح يساوى ٢٥٪ من مبلغها الخام لغرض توظيف الضريبة عليها .

٣- تقلر الامتيازات العينية بحسب قيمتها الحقيقية ، إلا أن الأشخاص الذين ينتفعون قانونيا بمنحة السكن والذى يتمتعون بمسكن هو على ملك المستخدم دون الانتفاع بالمنحة ، فإنهم يخضعون للضريبة على أساس مبلغ المنحة التى كان لهم أن يتقاضونها ، ويطبق نفس الإجراء عند استعمال سيارة عمل لأغراض شخصية .

### القسم الفرعى الثانى - الإعفاءات (٢)

#### الفصل ٢٨ :

لا تخضع للضريبة :

١- الإيرادات العمرية والمنح الوقتية التى تصرف لضحايا حوادث الشغل أو لمن آل حقهم اليه .

٢- الإيرادات العمرية التى تصرف بعنوان الضرر بمقتضى حكم لجبر ضرر بنى .

٣- المرتبات والأجور والمنح التى تصرف من قبل الدول الأجنبية لفائدة أعوان يخدمونهم على نمة الحكومة التونسية فى نطاق التعاون الفنى .

(١) . مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات .

- ٤- الدفعات والمنح والخدمات المقدمة بأى صفة كانت طبقا للتشريع الخاص بالإسعافات والتأمين والضمان الاجتماعي .
- ٥- منحة الطرد .
- ٦- الدفعات الخاصة المرصودة لتغطية مصاريف الوظيفة أو العمل التي يتحملها المستخدمون اذا كانت هذه الدفعات مبررة.
- ٧- فوائض ادخار السكن المدفوعة لأصحاب عقود الادخار السكنى ( نقت بالفصل ٣٠ من القانون عدد ٩٨ لسنة ١٩٩١ المؤرخ فى ٣١ ديسمبر ١٩٩١ المتعلق بقانون المالية لتصرف ١٩٩٢ ) .
- ٨- فوائض الايداعات والسندات بالعمله الصعبة أو بالدينار القابل للتحويل .
- ٩- فوائض الحسابات الجارية المفتوحة بين صناعيين وتجار ومستقلين فلاحيين شريطة أن تتعلق العمليات المرسة بالحساب الجارى بالمهنه بصفة قطعية .
- ١٠- مداخل الأوراق المالية المنصوص عليها بالفصول ٢٩ و ٣٠ و ٣١ من هذه المجلة .

## القسم الفرعى الثالث - تخفيضات مشتركة

### الفصل ٣٩ :

أولا : تخفيض الضريبة على الدخل على أساس المبلغ الجملى للمداخل الصافية المضبوطة حسب الأحكام المنصوص عليها بالقسم الثانى من هذا الباب بعد طرح الاعفاء التالية إن لم تؤخذ بعين الاعتبار لتقييم أحد أصناف المداخل .

- ١- أقساط الايرادات المدفوعة بصفة وجوبية ومجانية .
  - ٢- الأقساط المتعلقة بعقود التأمين التي يتوقف تنفيذها على مدة الحياة البشرية عندما تشمل هذه العقود على احدى الضمانات التالية :
    - ضمان رأس مال للمؤمن عند البقاء على قيد الحياة لمدة فعلية لا تقل عن ١٠ سنوات .
    - ضمان ايراد عمرى للمؤمن مع تمتع فعلى مؤجل لمدة عشر سنوات على الأقل .
    - ضمان رأس مال عند الوفاة لفائدة قرين المؤمن أو أصوله أو فروع .
- تطرح هذه الدفعات فى حوال ٢٠٠ دينار سنويا يضاف إليها :
- ١٠٠ دينار بعنوان القرين .
  - ٥٠ دينار بعنوان كل من الأطفال الأربعة الأوائل فى الكفالة .

ثانيا : زيادة على ذلك تطرح من أساس الضريبة الفوائض التي يتحصل عليها الطالب بالضريبة خلال السنة بعنوان الحسابات الخاصة للادخار المفتوحة لدى البنوك أو لدى صندوق الادخار القومى التونسى أو بعنوان القروض الرقاعية التي يتم إصدارها ابتداء من أول يناير ١٩٩٢ وذلك فى حدود مبلغ سنوى يساوى ألفا وخمس مائة دينار ( ١٥٠٠ دينار ) على أن لا يتجاوز هذا الطرح ألف دينار بالنسبة للفوائض المتأتية من الحسابات الخاصة للادخار المفتوحة لدى البنوك ولدى صندوق الادخار القومى التونسى ( نقت بالفصل ٣٠ من القانون عدد ٩٨ لسنة ١٩٩١ المؤرخ فى ٣١ ديسمبر ١٩٩١ المتعلق بقانون المالية لتصرف ١٩٩٢ ) .

### الفصل ٤٠ :

- أولا : لكل رئيس عائلة كما هو معرف بالفصل ٥ من هذه المجلة الحق فى طرح ١٥٠ دينارا من مبلغ مداخله الصافية .
- ثانيا : ولرئيس العائلة الحق أيضا فى طرح إضافى بعنوان الأطفال الذين هم فى كفالته قدره :
- ٩٠ دينارا بعنوان الطفل الأول .

- ٧٥ دينار بعنوان الطفل الثاني .

- ٦٠ دينار بعنوان الطفل الثالث .

- و ٤٥ دينار بعنوان الطفل الرابع .

ويعتبر في كفاية الطالب بالضريبة أطفاله من صلبه أو بالتبني الذين يكون سنهم دون ٢٠ سنة في غرة يناير من سنة توظيف الضريبة شريطة أن لا يكون لهم مداخيل منفصلة عن تلك التي وظفت عليها الضريبة باسم الطالب المذكور.

**ثالثا :** ويرفع الطرح المشار اليه بالفقرة الثانية من هذا الفصل الى :

- ٣٠٠ دينار لكل طفل يزاول تعليمه العالي بدون الانتفاع بمنحة والذي لا يتجاوز عمره ٢٥ سنة في غرة يناير من سنة توظيف الضريبة .

- و ٥٠٠ دينار لكل طفل معاق مهما كان سنه أو رتبته .

وابعا : وبالإضافة إلى ذلك ، لكل طالب بالضريبة الحق في طرح بعنوان كل واحد من والديه الذي هو في كفايته وذلك في حدود ٥٪ من الدخل الصافي الخاضع للضريبة مع حد أقصى قدره ١٥٠ دينار شريطة :

- أن يصرح بالمبلغ المطروح في التصريح بمداخيل المتقاع بالجرية الذي يجب إيداعه في الوقت نفسه الذي يودع فيه تصريح المضي بالأمر .

- وأن لا يتعدى دخل الوالدين أو أحدهما الذين هم في الكفاية مع إضافة المبلغ المطروح ، الأجر الأدنى الصناعي المضمون .

إذا تكفل بالوالدين أكثر من ابن يقسم مبلغ الطرح بين جميع الأبناء .

## **الفصل ٤١ :**

لا تكون الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين عبئا يطرح لضبط الدخل الخاضع للضريبة .

## **القسم الثالث**

### **النسب وجداول الضريبة (١)**

## **الفصل ٤٢ :**

أولا - يقع تطبيق قاعدة اختصار الأرقام باعتبار الجزء من الدينار دينارا كاملا وذلك لاحتساب الضريبة على الدخل وفقا للجدول التالي :

---

(١) مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات .

## جدول الضريبة على الدخل

النسب الفئوية في الحد الأقصى	النسب	الشرائح
صفر %	٠٠ %	٠ إلى ١,٥٠٠ دينار
١٠,٥٠ %	١٥ %	١,٥٠٠,٠٠١ إلى ٥,٠٠٠ دينار
١٥,٢٥ %	٢٠ %	٥,٠٠٠,٠٠١ إلى ١٠,٠٠٠ دينار
٢٠,١٢ %	٢٥ %	١٠,٠٠٠,٠٠١ إلى ٢٠,٠٠٠ دينار
٢٦,٠٥ %	٣٠ %	٢٠,٠٠٠,٠٠١ إلى ٥٠,٠٠٠ دينار
—	٣٥ %	ما فوق ٥٠,٠٠٠ دينار

ثانياً- لا يمكن أن تكون الضريبة السنوية المحتمبة حسب شروط الفقرة الأولى من هذا الفصل أقل من مبلغ أدنى يساوي ٥,٠ % من المبلغ الخام لرقم المعاملات أو المقايض بالنسبة للأنشطة التجارية والأنشطة غير التجارية ، ولا يمكن أن يتعدى هذا المبلغ الأدنى ٥٠٠ دينار .

ثالثاً - خلافاً لأحكام الفقرتين أولاً وثانياً من هذا الفصل :

١- تخضع القيمة الزائدة المشار إليها بالفقرة ٢ من الفصل ٢٧ من هذه المجلة الى نسبة ١٥ % .

٢- وتخضع القيمة الزائدة المشار إليها بالفقرة ٣ من الفصل ٢٧ من هذه المجلة الى :

- ٢٥ % اذا تم البيع للوكالات المقارية السياحية والصناعية ، والسكن أو الى الشركة القومية المقارية للبلاد التونسية .

- و ٥٠ % في الحالات الأخرى .

وتكون الضرائب المفوعة بعنوان هذه القيم الزائدة تحررية من الضريبة على الدخل .

رابعا - يخضع صغار المستغلين والحرفيين والتجار الى احدى النظامين التقديرين الآتي ذكرهما عندما يتعلق الأمر بمؤسسات :

- فردية ذات منشأة واحدة .

- غير موروثة وغير مصدرة .

- غير منتفعة بأجور وساطة .

- غير خاضعة للإداء على القيمة المضافة حسب النظام الحقيقي .

- ولم يقع إخضاعها للنظام الحقيقي للضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين إثر عملية مراقبة جبائية .

١ - النظام التقديرى القانونى :

يخضع هذا النظام التقديرى حسب رقم المعاملات ونوعية النشاط وذلك وفقاً للملحق عدد (٢) من هذه المجلة على أن لا يتعدى هذا الرقم :

- ١٥,٠٠٠ دينار فيما يخص أنشطة إسداء الخدمات .

- ٢٠,٠٠٠ دينار فيما يخص الأنشطة المتعلقة بالاستهلاك على عين المكان .

- ٣٠,٠٠٠ دينار فيما يخص نشاط الانتاج والتحويل والشراء لغاية البيع .

ب - النظام التقديرى المصمط :

يطبق هذا النظام على صغار المهنيين والمحرقين المبينين وفقا للملحق عدد ثالثا من هذه المجلة ويضبط حسب مؤشرات مهنية خاصة تعتمد على مواطن الشغل ومناطق النشاط .

وتعتسب الضريبة على أساس الجداول الواردة بالملحقات ثالثا / ١ وثالثا / ٢ وثالثا / ٣ من هذه المجلة .

٢-ويمكن للأشخاص المشار اليهم بهذه الفقرة اختيار النظام الحقيقى وتطبيق عليهم فى هذه الحالة أحكام الفصول ١٠ الى ٢٠ والفقرتين الأولى والثانية من الفصل ٦٢ من هذه المجلة ويتم هذا الاختيار عند القيام بإيداع تصريحهم بالضريبة على الدخل .

٣- وتعتبر الضريبة المحتسبة على أساس الجداول الواردة بالملحقات ثانيا وثالثا / ١ وثالثا / ٢ وثالثا / ٣ من هذه المجلة نهائية بالنسبة للأشخاص الذين ليس على نمتهم أصناف مداخيل أخرى والذين لم يقع إخضاعهم للنظام الحقيقى إثر عمليات المراقبة .

غير أنه بالنسبة للأشخاص الذين على نمتهم أصناف مداخيل أخرى وكذلك الأشخاص الذين لم تعد تتوافر فيهم الشروط للخضوع للضريبة النهائية ، تعتبر هذه الضريبة تصبغة تطرح من الضريبة على الدخل ( نقت بالفرص ٦٢ من القانون عدد ٩٨ لسنة ١٩٩١ المؤرخ فى ٣١ ديسمبر ١٩٩١ ) .

## ٩- رأس المال عند الوفاة

أمر عدد (٥٧٢) لسنة ١٩٧٤

يتعلق برأس المال عند الوفاة

(الرائد الرسمي عدد ٣٦ بتاريخ ٢٤ مايو ١٩٧٤، ص ١٢٠٧)

نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية التونسية

بعد اطلعنا على القانون عدد ١٩ لسنة ١٩٥٩ المؤرخ في ٥ فبراير ١٩٥٩ المتعلق بالصندوق القومي للتقاعد كما وقع إتمامه بالقانون عدد ٤١ لسنة ١٩٧٤ المؤرخ في ٢٢ مايو ١٩٧٤ .

وعلى القانون عدد ١٢ لسنة ١٩٦٨ المؤرخ في ٢ يونيو ١٩٦٨ المتعلق بضبط القانون الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصيغة الادارية .

وعلى القانون عدد ٢ لسنة ١٩٧٢ المؤرخ في ١٥ فبراير ١٩٧٢ المتعلق بإعادة تنظيم نظام الحطة الاجتماعية ،

وعلى الأمر المؤرخ في ١٢ أبريل ١٩٩٦ المتعلق بإحداث نظام الحطة الاجتماعية لفائدة أعوان الدولة والمجموعات العمومية .

وعلى القرار المؤرخ في ٢٥ أغسطس ١٩٥١ المتعلق بتطبيق الأمر المؤرخ في ١٢ أبريل ١٩٥١ المحدث لنظام الحطة الاجتماعية لفائدة أعوان الدولة والمجموعات العمومية ،

وعلى القرار المؤرخ في ٥ يونيو ١٩٦٢ المنقح للقرار المؤرخ في ١٠ أكتوبر ١٩٥٢ المتعلق بمنح التوضيحات التكميلية .

وعلى رأى وزير المالية ،

أصدرنا أمراً بهذا بما يأتى :

### الفصل ١ :

يمنح رأس المال عند الوفاة وذلك مهما كانت أسباب ومكان وزمان الوفاة لمستحقي الأعوان الآتى ذكرهم :

- ١- الموظفين والمستخدمين والعملة المرسمين والوقتيتين والمخترطين بالصندوق القومي للتقاعد .
- ٢- العساكر المنتفعين بنظام جرايات التقاعد المدنية والعسكرية المنصوص عليها بالقانون عدد ١٨ لسنة ١٩٥٩ المؤرخ في ٥ فبراير ١٩٥٩ المتوفين في حالة مباشرة لهم لعلهم باستثناء حالة من جراء الحرب .
- ٣- أ- الأعوان المتعاقدين مع الادارات العمومية والجماعات العمومية والمؤسسات العمومية ذات الصيغة الادارية الشاغلين لخطه مؤجرة ويأجر ثابت .  
ب - الأعوان المتعاقدين الشاغلين لخطه مؤجرة ويأجر ثابت ضمن المؤسسات العمومية ذات الصيغة الاقتصادية والتجارية عندما يكون أعوان هذه المؤسسات الخاضعون للقوانين الأساسية منخرطين بالصندوق القومي للتقاعد .
- ٤- أعضاء الحكومة لمدة اضطلاهم بمهامهم وحتى نهاية مدة انتقاعهم بمنحهم ،
- ٥- أعضاء مجلس الأمة لمدة نيابتهم وحتى نهاية مدة انتقاعهم بالمنحة البرلمانية .
- ٦- أعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصيغة الادارية الحاليين على التقاعد والمنتفعين بجراية

من طرف الصندوق القومي للتقاعد .

## الفصل ٢ :

أ - يضبط رأس المال عند الوفاة بالنسبة لمستحقي الأعوان المشار اليهم بالفئرتين الأولى والثانية من الفصل الأول أعلاه باعتبار آخر مرتب سنوى مدة المباشرة والذي حددت جرایة التقاعد بمقتضاه .

ب - أما فى خصوص الأعوان العاملين بالخارج فإن مقدار رأس المال عند الوفاة يحدد باعتبار آخر مرتب سنوى قبض فعليا بالخارج .

ج - يضبط رأس المال عند الوفاة بالنسبة لمستحقي الأعوان المشار اليهم بالفقرة الثالثة من الفصل الأول أعلاه باعتبار المقدار السنوى لآخر مرتب قبض ،

أما فى خصوص الأشخاص المشار اليهم بالفئرتين الرابعة والخامسة من الفصل الأول أعلاه فإن رأس المال عند الوفاة يساوى المقدار السنوى للمرتبات المقبوضة فعليا أو المقدار السنوى للمنحة البرلمانية .

## الفصل ٣ :

تقع الزيادة فى رأس المال عند الوفاة كما حدد بالفصل السابق بنسبة تعادل ١٢/١ بعنوان كل سنة مباشرة وذلك دون أن تتجاوز هذه الزيادة مرتب ١٨ شهرا مع اعتبار المدة التى تتوق ٦ أشهر بمثابة سنة وعدم الأخذ بعين الاعتبار المدة الأقل من ٦ أشهر .

وعلاوة على ذلك تقع الزيادة فى مقدار رأس المال عند الوفاة كما ضبط أعلاه بنسبة ١٠ بالمائة بعنوان كل طفل فى الكفالة ويضبط مقدار رأس المال عند الوفاة كما ضبط بالفئرتين أعلاه فى حالة وفاة العون إثر حادث عند قيامه بمهامه أو حادث طرقات .

ولا تنطبق هذه الأحكام الأخيرة على الأعوان العاملين بالخارج .

## الفصل ٤ :

ويضبط رأس المال عند الوفاة بالنسبة لمستحقي الأعوان المحالين على التقاعد والمشار اليهم بالفقرة ٦ من الفصل الأول أعلاه بمقدار ٥٠ بالمائة من المرتب السنوى الذى وقع اعتباره عند ضبط جرايتهم مع الزيادة طبقا لمقتضيات الفئرتين الأولى والثانية من الفصل الثالث أعلاه .

ويقع الحط من هذه النسبة لنوعية :

- ب ٤٠ بالمائة عندما يتوفى المحال على التقاعد بعد بلوغ سن ٧٠ سنة .

- ب ٣٠ بالمائة عندما تكون الوفاة بعد بلوغ سن ٧٥ بالمائة .

- ب ٢٠ بالمائة عندما تكون الوفاة بعد بلوغ سن ٨٠ سنة .

- و ب ١٠ بالمائة عندما تكون الوفاة فى سن ٨٥ سنة غير أنه لا يمكن أن يكون مقدار رأس المال عند الوفاة أقل من ١٠٠ دينار .

## الفصل ٥ :

يدفع رأس المال عند الوفاة كما وقع ضبطه بالفصول السابقة :

- بنسبة الثلث بعنوان الزوج غير المطلق للمتوفى .

- وبنسبة الثلثين بعنوان الأبناء فى الكفالة كما عينهم الفصل ٥ من الأمر المشار اليه أعلاه المؤرخ فى ١٢ أبريل ١٩٥١ .

فى صورة تعدد الأزواج غير المطلقين فإن رأس المال عند الوفاة أو الجزء من رأس المال عند الوفاة الراجع لهم بمقتضى أحكام هذا الفصل يقسم بينهم أجزاء متساوية .

فى صورة نزاع فى صلوحية الزواج فإن حجة الإثبات تكون على كامل المستحق الذى هو بقيد الحياة .  
وتجزء النسبة الراجعة للأبناء بينهم أقساطا متساوية ،

فى حالة غياب الأبناء الممكن لهم الانتفاع برأس المال عند الوفاة يدفع هذا الأخير بكامله الى زوج المتوفى غير المطلق .

فى حالة غياب زوج المتوفى غير المطلق فإن رأس المال عند الوفاة يرجع بكامله لفائدة الأبناء المستحقين ويوزع بينهم أجزاء متساوية .

فى حالة عدم وجود أزواج وأبناء يمكنهم الانتفاع برأس المال عند الوفاة فإن هذا الأخير يوزع أجزاء متساوية على أب وأم المتوفى على شرط أن يكونا عند وفاة هذا الأخير فى كفالته وبالفين من العمر على الأقل ٦٠ سنة وغير منتفعين بجراية تقاعد .

وفى صورة عدم توافر كلا الشرطين فى والدى المتوفى فإن الزوج ينتفع بكامل رأس المال عند الوفاة .

غير أن سن ٦٠ سنة يمكن الحط منه الى ٥٥ لفائدة أم العون عندما تكون أرملة أو مطلقة .

ولا يؤخذ بعين الاعتبار شرط السن الأبنى بالنسبة للأبناء والأمهات القاصرين أو المصابين بمرض خطير يجعلهم غير قادرين على كفالة أنفسهم .

## الفصل ٦ :

يبقى الانتفاع برأس المال عند الوفاة مكتسبا عندما يكون المخروط عند وفاته فى وضعية من الوضعيات التالية :

١) فى حالة مباشرة بعد تجاوزه سن التقاعد إما تطبيقا لأحكام الأمر عدد ٧٨ لسنة ١٩٥٩ المؤرخ فى ١٧ مارس ١٩٥٩ وأما بصفته مكلف بمهمة .

٢) فى حالة عدم المباشرة إثر رخصة مرض أو رخصة طويلة الأمد أو فى حالة عدم المباشرة بصفة خاصة المنصوص عليها بالقوانين الأساسية الخاصة .

٣) تحت السلاح باستثناء حالة الوفاة أثناء العمل التى تخول جراية عسكرية .

٤) فى حالة إيقاف عن المباشرة لغاية تأديبية .

## الفصل ٧ :

يقع الحجز بعنوان رأس المال عند الوفاة فى خصوص الأعوان المشار اليهم بالفقرتين الأولى والثانية من الفصل الأول أعلاه بنسبة واحد بالمائة من المرتب الجملى الخاضع للحجز بعنوان جراية التقاعد .

غير أنه بالنسبة للأعوان المباشرين بالخارج فإن الحجز يكون بمقدار ٣ بالمائة من المرتب الخاضع للحجز بعنوان جراية التقاعد .

أما فى خصوص الأعوان المشار اليهم بالفقرة الثالثة من الفصل الأول أعلاه فإن الحجز يكون بنسبة واحد بالمائة من ٤/٣ المرتبات .

وينطبق هذا المقدار الأخير أيضا وفى حدود ٤/٣ من المرتبات والمنحة البرلمانية بالنسبة للمتقاعدين المشار اليهم بالفقرتين ٤ و ٥ من الفصل الأول أعلاه .

أما مساهمة الأعوان المتقاعدين بجراية تقاعد فحددت بنسبة ٥٠ . بالمائة من المقدار الأصلى للجراية .

## الفصل ٨ :

ألغيت جميع الأحكام السابقة المخالفة لهذا الأمر وخاصة أحكام القرار المؤرخ فى ١٧ يواير ١٩٥١ .

## **الفصل ٩ :**

وزير المالية مكلف بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .

تونس في ٢٢ مايو ١٩٧٤

**عن رئيس الجمهورية التونسية**

**الوزير الأول**

**المهادي نوري**

أمر عدد (٧١٩) لسنة ١٩٨٤

يتعلق بمنح عمد المناطق المتمتع بتعويضات الحيغة  
الاجتماعية والانتفاع برأس المال عند الوفاة

نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية التونسية

بعد اطلاعا على القانون عدد ٢ لسنة ١٩٧٢ المؤرخ في ١٥ فبراير ١٩٧٢ المتعلق بتحويل نظام الحيغة الاجتماعية للموظفين وخاصة الفقرة السابعة من فصله الأول .

وعلى الأمر عدد ٩١ لسنة ١٩٧٣ المؤرخ في ١٢ مارس ١٩٧٣ المتعلق بتنظيم نظام الحيغة الاجتماعية .

وعلى الأمر عدد ٥٧٢ لسنة ١٩٧٤ المؤرخ في ٢٢ مايو ١٩٧٤ المتعلق برأس المال عند الوفاة .

وعلى الأمر عدد ٦٢٩ لسنة ١٩٧٧ المؤرخ في ٢ أغسطس ١٩٧٧ المتعلق بسحب الانتفاع بجرايات التقاعد المحدث بالقانون عدد ١٨ لسنة ١٩٥٩ المؤرخ في ٥ فبراير ١٩٥٩ على بعض أصناف من الأعوان .

وعلى رأى وزير المالية ،

وعلى رأى المحكمة الادارية .

أصدرنا أمرا هذا بما يأتى :

#### الفصل ١ :

يمنح عمد المناطق حق التمتع بتعويضات الحيغة الاجتماعية المنصوص عليها بالقانون المشار اليه أعلاه عدد ٢ لسنة ١٩٧٢ المؤرخ في ١٥ فبراير ١٩٧٢ كما تنطبق على عمد المناطق أحكام الأمر عدد ٥٧٢ لسنة ١٩٧٤ المؤرخ في ٢٢ مايو ١٩٧٤ المتعلق برأس المال عند الوفاة المشار اليه أعلاه .

#### الفصل ٢ :

الوزير الأول ، وزير الداخلية ووزير المالية مكلفون كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الأمر الذى ينشر بالرائد الرسمى للجمهورية التونسية .

وصدر بقصر صفاقس في ٦ يواير ١٩٨٤

رئيس الجمهورية التونسية

الحبيب بورقيبة

من الوزير الأول  
الى  
السادة وزير المالية والوزراء وكتاب الدولة  
والولاة ورؤساء المنشآت العمومية

الموضوع : نظام رأس المال عند الوفاة .

الرجع : الأمر عدد ٣٠٨ لسنة ١٩٩٣ المؤرخ في ٢٥ فبراير ١٩٩٣ .

المصاحيب : النموذج لطلب وستة جداول بيانية .

في إطار تطوير أنظمة الضمان الاجتماعي بالقطاع العام وتحسين الخدمات المسداة للمنخرطين بالصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية تم بمقتضى الأمر عدد ٣٠٨ لسنة ١٩٩٣ المشار اليه أعلاه تنقيح نظام رأس المال عند الوفاة . ويرمى هذا المنشور الى توضيح الأحكام والتحصينات الجديدة المدخلة على هذا النظام وهي تتعلق بالخصوص بالمقتضيات التالية :

١- إحداث فرعين لنظام رأس المال عند الوفاة ( الفرع العام والفرع الاختياري الانتقالي ) .

٢- تعميم النظام الجديد على كافة المنخرطين بالصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية .

٣- توسيع قائمة المنتفعين بمنحة رأس المال عند الوفاة .

٤- توضيح مفهوم الأصول في الكفالة .

٥- الاجراءات المتعلقة بتطبيق الأحكام الجديدة .

**أولا - فرعا نظام رأس المال عند الوفاة**

إن أهم حاجات به الأحكام الجديدة للأمر عدد ٣٠٨ لسنة ١٩٩٣ المشار اليه أعلاه هو تمكين الأعوان العموميين من اختيار أحد الفرعين التاليين :

\* الفرع العام وهو فرع تحتسب فيه المساهمة على كافة عناصر المرتب الخاضعة للحجز بعنوان جراءة التقاعد .

\* الفرع الاختياري الانتقالي وهو فرع تحتسب فيه المساهمة على الأجر الأساسي فحسب .

**١- أولا - الفرع العام لنظام رأس المال عند الوفاة**

يتميز الفرع العام لنظام رأس المال عند الوفاة بانتفاع مستحقى المنخرطين به بمنحة تحتسب باعتبار عناصر المرتب والمنح القارة المرتبطة بالرتبة أو الوظيفة ، سواء كانت عينية أم نقدية .

## أ - الأعران المنعوتون بالفرع العام وهم صنفان :

- \* الأعران المنعوتون بداية من ١ يوليو ١٩٩٢ ويتنفع هؤلاء وجوبا بهذا الفرع دون سواء .
- \* الأعران المنعوتون قبل ١ يوليو ١٩٩٢ مالم يرفضوا كتابيا الانضمام للفرع العام .

## ب - قاعدة الحجز في الفرع العام :

يقع الحجز بعنوان رأس المال عند الوفاة في الفرع العام بنسبة واحد بالمائة (١٪) من كافة عناصر المرتب الذي يتقاضاه العون والخاضعة للحجز بعنوان جارية التقاعد ، وبالمقابل يتم إسناد منحة رأس المال عند الوفاة للمستحقين باحتساب كافة عناصر المرتب التي تم احتساب المساهمة على أساسها .

## ج - كيفية احتساب رأس المال عند الوفاة :

يسند لمستحقى الأعران العموميين عند الوفاة منحة تساوى الأجر السنوى بجميع العناصر المكونة له والمنع المضافة اليه ، وتقع زيادة جزء واحد من ١٢ بعنوان كل سنة عمل دون أن تتجاوز هذه الزيادة مرتب ١٨ شهرا ، وتعتبر المدة التي تتفوق ٦ أشهر بمثابة سنة ، ولا يقع اعتبار الفترات التي تقل مدتها عن ٦ أشهر ، وعلاوة على ذلك تقع الزيادة في منحة رأس المال عند الوفاة بنسبة ١٠ بالمائة بعنوان كل طفل في الكفالة ، وتضاعف المنحة في حالة وفاة العون إثر حادث عند قيامه بمهامه أو إثر حادث مرور .

## د - الترفيع في الحد الأدنى لمنحة رأس المال عند الوفاة :

ينص النظام الجديد لرأس المال عند الوفاة على أن يتم الترفيع في الحد الأدنى لمنحة رأس المال عند الوفاة من ١٠٠ دينار في النظام القديم الى مستوى الأجر الأدنى السنوى المضمون في القطاع الغير الفلاحي أى مايعادل حاليا ١٥٦٧ دينارا . وتسند هذه المنحة الى مستحقى المتوفى في كل الحالات .

## هـ - الجمع بين منحتين بعنوان رأس المال عند الوفاة :

أقر النظام الجديد مبدأ الجمع بين منحتين لرأس المال عند الوفاة لفائدة الأبناء في الكفالة في صورة فقدانهم لوالديهم المخزطين بالصندوق القومى للتقاعد والمعيلة الاجتماعية .

## و - المساهمة الإضافية :

يترتب على اختيار الفرع العام لنظام رأس المال عند الوفاة دفع مساهمة اضافية زيادة على المساهمة التي يتم حجزها حاليا ، والانتفاع بالمقابل بالامتيازات المبنية أعلاه .

ويقدر معدل هذه المساهمة الإضافية على سبيل المثال بـ :

\* سبعة بنائين شهريا بالنسبة لتصرف عام مدير عام .

\* دينارين ونصف شهريا بالنسبة لتصرف .

\* دينارين شهريا بالنسبة للمحق ادارة .

\* دينار و ٣٠٠ مليم شهريا بالنسبة لحاجب .

\* وبنينار واحد شهريا بالنسبة لعمال من الصنف السادس .

ونورد بالجداول الملحقه لهذا المنشور أمثلة لمقادير المساهمة والمنحة المستحقة في الفرع العام ، بالنسبة لرتب الاطار الادارى المشترك وعملة البولة ، وذلك حسب أقدميات تتراوح مابين :

\* ٦ أشهر وسنة واحدة أقدمية ( جدول عدد ١-أ ) .

\* ١٠ سنوات أقدمية ( جدول عدد ١-ب ) .

\* ١٨ سنة أقدمية فما فوق ( جدول عدد ١-د ) .

## ١- ثانيا - الفرع الاختياري والانتقالى :

وهو فرع تحتسب فيه المساهمة على أساس المرتب الأساسى ، كما هو معمول به حاليا ، ويحرم مستحقى المنخرط به من كل المنح التى كان يتقاضاها قبل وفاته .

### ١) الأعران المعنويون بالفرع الاختياري الانتقالى :

لا يخص هذا الفرع الا الاعوان المتدينون قبل ١ يوايو ١٩٩٣ ويتعين على الاعوان الراغبين فى احتماب منحة رأس المال عند الوفاة الراجعة لمستحقهم على أساس المرتب الأساسى فقط أن يتقدموا بمطلب كتابى فى الغرض طبقا للأنموذج الملحق بهذا المنشور وذلك قبل موفى شهر مارس ١٩٩٣ .

### ب ) قاعدة المحز :

يتواصل دفع المساهمة فى الفرع الاختياري الانتقالى بعنوان رأس المال عند الوفاة بنسبة ١ ٪ من المرتب الأساسى فقط .

### ج ) مقدار رأس المال المسند للمستحقين :

تقع تصفية رأس المال عند الوفاة للمستحقين فى الفرع الاختياري الانتقالى على أساس المرتب الأساسى فحسب .

ونورد بالجدول الملحق لهذا المنشور أمثلة لمقادير المساهمة والمنح المستحقة فى الفرع الاختياري الانتقالى بالنسبة لرتب الأطار الإدارى المشترك وعملة الدولة ، وذلك حسب أقدميات تتراوح ما بين :

- ٦ أشهر وسنة واحدة أقدمية ( جنول عدد ٢-١ ) .
- ١٠ سنوات أقدمية ( جنول عدد ٢-ب ) .
- ١٨ سنة أقدمية فما فوق ( جنول عدد ٢-د ) .

## ٢- تعميم النظام الجديد على جميع الاعوان العموميين

تتميز الأحكام الجديدة لنظام رأس المال عن الوفاة بالشمولية بحيث تم توسيع مجال التغطية ليشمل كافة المنخرطين بالصندوق بون استثناء مهما كان صنفهم أو طريقة انتدابهم أو جنسيتهم وأصبح نتيجة لذلك ينسحب على العملة العرضيين الراجعين بالنظر للادارات المركزية منها والجهوية والمؤسسات العمومية .

## ٣- توسيع قائمة المنتفعين بنظام رأس المال عند الوفاة

حرصا على حماية الأسرة ورعايتها والمحافظة على استقرارها فى صورة فقدانها لعائلها ، نص الأمر المشار اليه أعلاه على إجراءات جديدة ترمى الى مزيد الإحاطة بالأبناء القصر فى الكفالة والمعاقين وذلك بنن :

• عدم الانتفاع بمنحة رأس المال عند الوفاة على كافة الأطفال فى الكفالة مهما كان عددهم وأقر زيادة بنسبة ١٠ ٪ من المقدار الجملى للمنحة عن كل طفل .

• أسند المنحة للطفل الملاق مهما كان سنه وذلك حسب الشروط المنصوص عليها بالأمر .

## ٤- توضيح مفهوم الأصول فى الكفالة

تسند منحة رأس المال عند الوفاة فى غياب القرين والأطفال فى الكفالة الى الأصول فى الكفالة ، ويعتبر فى كفالة المنخرط الأصول الذين توافرت فيهم الشروط التالية :

- بلوغ ٥٥ سنة على الأقل عند وفاة المنخرط .

- عدم الانتفاع بنظام الضمان الاجتماعي .

- عدم الانتفاع بدخل قار أو الانتفاع بدخل غير خاضع للاداء .

ولا يطالب بشرط السن الأصول المصابون بسقوط بدنى أو معرض عضال يجعلهم غير قادرين على القيام بعمل مستاجر .

#### ٥ - الاجراءات الخاصة بتطبيق النظام الجديد لرأس المال عند الوفاة

يدخل نظام رأس المال عن الوفاة بفرعيه العام والاختياري حيز التنفيذ ابتداء من غرة يوليوز ١٩٩٢ .

ونظرا لقرب حلول الأجل المحدد لتوجيه المطالب بالنسبة للأعوان العموميين الذين سيختارون الانضمام للفرع الاختياري الانتقالي ، ولغاية تمكين جميع الأعوان العموميين ، مهما كانت وضعيتهم الادارية وأيضا كانت مواقع عملهم ، من الاطلاع على النظام الجديد والتعرف على خصوصياته ومنافعه ، يرجى من السادة وزير الدولة والوزراء وكتاب الدولة والولاة ورؤساء المنشآت العمومية تبليغ مضمون هذا المنشور الى كافة الأعوان الراجعين لهم بالنظر ، كما يرجى منهم .

\* تنظيم اجتماعات اعلامية وتحسيسية ، موجهة لهؤلاء الأعوان حسب رزنامة زمنية تأخذ بعين الاعتبار الأجل المحددة بهذا المنشور ،

\* القيام بإعلام الأعوان المتقربين وقتيا بمستوى هذا المنشور ، ويتعلق الأمر بالأعوان المتقربين لأجل عطلة استراحة أو عطلة استثنائية أو عطلة لأسباب صحية أو لأي سبب شرعى آخر .

\* إعداد جداول تشخيصية مماثلة لتلك التي تم إعدادها بالنسبة للطار الادارى المشترك ، ووسائل توضيحية أخرى ، إن لزم الأمر ، تبين أمثلة لمساهمات فى فرعى نظام رأس المال عند الوفاة بالنسبة للأعوان والعملة التابعين لأنظمة خاصة .

والسلام

**الوزير الأول**

**الإمضاء : حامد القروى**

مطلب لرفض الانضمام للفرع العام

لنظام رأس المال عند الوفاة (١)

طبقا لأحكام الأمر عدد ٣٠٨ لسنة ١٩٩٣ المؤرخ في غرة فبراير ١٩٩٣  
والمتعلق بنظام رأس المال عند الوفاة ، ولتنشور الوزير الأول

إلى المسمى أسفله :  
الاسم واللقب :  
تاريخ الولادة :  
المعرف الوحيد :  
الرتبة :  
الوظيفة :  
الادارة / المصلحة :

أعير بمطلبي هذا من رفضي الانضمام للفرع العام لنظام رأس المال عند الوفاة ، ونتيجة لذلك يتم احتساب مساهمتي  
بعنوان رأس المال عند الوفاة على أساس ١ ٪ من مرتبي الأساسي فحسب دون اعتبار المنح الأخرى .  
ويتم بالمقابل احتساب منحة رأس المال عند الوفاة الراجعة لقريني أو لأبنائي أو لأصولي في الكفالة ، على أساس المرتب  
الأساسي فحسب دون احتساب المنح الأخرى .

..... في ..... (٢)

إمضاء المعنى بالأمر

إمضاء الرئيس المباشر (٢)

- (١) يكتب المطلب باسم رئيس الإدارة التي ينتمي لها العون أو العامل ، أى حسب الحالة : الوزير أو رئيس البلدية أو رئيس  
المنشأة العمومية .  
(٢) يوجه المطلب وجوباً عن طريق التسلسل الإداري .  
(٣) لاتعتبر المطالب التي تصل الى مكتب الضبط المركزي للإدارة المعنية بعد تاريخ ٣١ مارس ١٩٩٣ .

مقدار المساهمة والمنحة في الفرع العام بالنسبة للإطار الإداري المشترك وعملة الدولة .  
 جدول عدد ١ - أ - مقدمة ما بين ٦ أشهر وسنة واحدة .

مقدار منحة رأس المال عند الوفاء التالفة ( بالدينار )						الوضعية الإدارية ومقدار المساهمة			
مستحق له خمسة أضعاف في الكفالة	مستحق له عاقلين في الكفالة	مستحق له عاقلية في الكفالة	مستحق التوفيق حسب الحالات العائلية التالفة ( بالدينار )	أجنبي - أيرل - مطلق - بدون أطفال في الكفالة - أو مستحق ليس له أطفال	حادث	المساهمة الشهوية الاجمالية	المساهمة الشهوية الاشهادية	المساهمة الشهوية المالية	الرتبة / الوظيفة ( أو ما يعادلها )
حادث	حادث	حادث	حادث	حادث	حادث	١٠,٣٥٠	٧,٨٥٠	٧,٥٠٠	مصرف عام مدير عام
٤,٣٧٠	٢٠,١٨٥	٣٧,٣٠٠	١٦,١٥٠	٢٦,٩٢٠	١٣,٤٦٠	٩,٠٩٠	٦,٧٥٠	٧,٣٤٠	مصرف رئيس مدير
٣٥,٤٨٠	١٧,٧٤٠	٧٨,٣٨٠	١٤,١٩٠	٢٣,٦٥٠	١١,٨٧٥	٧,٦٠٠	٥,٥٥٠	٧,٢٥٠	م, مستشار كاهية مدير
٣٠,٤٠٠	١٥,٢٠٠	٢٤,٣٢٠	١٢,١٦٠	٢٠,٢٦٠	١٠,١٣٠	٦,٤٢٠	٤,٣٩٠	٢,٠٣٠	مصرف رئيس مصلحة
٢٥,٠٤٠	١٢,٥٢٠	٢٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	١٦,٦٩٠	٨,٣٤٥	٤,٥٦٥	٢,٥٢٥	٢,٠٣٠	مصرف رئيس مصلحة
١٧,٨٠٠	٨,٩٠٠	١٤,٢٠٠	٧,١٠٠	١١,٨٦٠	٥,٩٣٠	٣,٩٢٠	٢,٢٠٠	١,٧٢٠	معلق الإدارة
١٥,٢٨٠	٧,٦٤٠	١٢,٢٠٠	٦,١٠٠	١٠,١٨٠	٥,٠٩٠	٣,٩٢٠	٢,٢٠٠	١,٧٢٠	معلق الإدارة
١٠,٠٠١	٥,٠٠٠	٨,٠٨٠	٤,٠٤٠	٦,١٤٠	٣,٣٧٠	٢,٥٨٠	١,٤٩٠	١,٠٩٠	مستكتب إدارة
٨,٦٠٠	٤,٣٠٠	٦,٨٧٠	٣,٤٣٥	٥,٧٢٠	٢,٨٦٠	٢,٢٠٠	١,٣٢٠	٠,٠٧٠	حاجب
١١,٩٢٠	٥,٩٦٠	٩,٥٢٠	٤,٧٦٠	٧,٩٥٠	٣,١٧٥	٢,٠٥٥	١,٦٢٥	١,٤٢٠	عامل صنف ١٠
٩,٣٤٠	٤,٦٧٠	٧,٤٦٠	٣,٧٢٠	٦,٢٢٠	٣,١١٠	٢,٣٩٠	١,٣٢٠	١,٠٦٠	عامل صنف ٦
٨,٧٢٠	٤,٣٦٥	٦,٩٨٠	٣,٤٩٠	٥,٨٢٠	٢,٩١٠	٢,٣٢٠	١,٣٢٠	٠,٩٠٠	عامل صنف ٤

جدول عدد ١- ب - أقدمية تساوى ١٠ سنوات .

مقدار منفحة رأس المال عند الوفاة المرجحة						الوضعية الإدارية ويقدر المساهمة			
لمستحقين التوفى حسب الحالات المالية التالية ( بالدينار)			أغرب - أرمل - مطلق - يتوفى			المساهمة	المساهمة	المساهمة	الرتبة / الويللية
متوفى له خمسة أطفال في الكفالة	متوفى له طفلين في الكفالة	متوفى له ثلاثة أطفال في الكفالة	أطفال في الكفالة - أو متوفى ليس له أطفال	المساهمة	المساهمة	المساهمة	المساهمة	المساهمة	الرتبة / الويللية ( أو ما يعادلها )
حادث	حادث	حادث	حادث	المساهمة	المساهمة	المساهمة	المساهمة	المساهمة	الرتبة / الويللية ( أو ما يعادلها )
٦٨,٣٠٠	٢٤,١٥٠	٥٤,٦٦٠	٢٧,٣٣٠	٥٥,٦٠٠	٢٣,٨٠٠	١٠,٣٥٠	٧,٨٥٠	٢,٥٠٠	مصرف عام مدير عام
٦٠,٠٤٠	٣٠,٢٠٠	٤٨,٠٣٠	٢٤,٠١٥	٤٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٩,٠٩٠	٦,٧٥٠	٢,٣٤٠	مصرف رئيس مدير
٥١,١٧٠	٢٥,٨٥٠	٤١,٢٠٠	٢٠,٦٠٠	٤٣,٣٠٠	١٧,١٥٠	٧,٨٠٠	٥,٥٥٠	٢,٢٥٠	مصرف رئيس مدير
٢٢,٤٠٠	٢١,٢٠٠	٣٣,٩٠٠	١٦,٩٥٠	٢٨,٢٥٠	١٤,١٢٥	٦,٤١٠	٤,٣٩٠	٢,٠٢٠	مستشار كاهية مدير
٢٠,١٠٠	١٥,٠٥٠	٢٢,١٠٠	١٢,٠٥٠	٢٠,٧٠٠	١٠,٣٥٠	٤,٥٥٠	٢,٥٣٥	٢,٠٢٠	مصرف رئيس مساهمة
٢٥,٩٠٠	١٢,٩٥٠	١١,٧٠٠	١٠,٣٥٠	١٧,٢٤٠	٨,٦٢٠	٢,٩١٠	٢,١٩٠	١,٧٢٠	مصرف
١٧,١٠٠	٨,٥٥٠	١٣,٧٠٠	٦,٨٥٠	١١,٤٠٠	٥,٧٠٠	٢,٥٨٠	١,٤٩٠	١,٠٩٠	مصرف الادارة
١٤,٥٠٠	٧,٢٥٠	١١,٦٤٠	٥,٨٢٠	٩,٧٠٠	٤,٨٥٠	٢,٢٠٠	١,٣٣٠	٠,٨٧٠	مستشار الادارة
١١,٢٠٠	١٠,١٠٠	١٦,٦٤٠	٨,٠٧٠	١٣,٤٥٠	٦,٧٢٥	٢,٠٥٧	١,٦٢٥	١,٤٣٣	مستشار الادارة
١٥,٨٠٠	٧,٩٠٠	١٢,٦٤٠	٦,٣٢٠	١٠,٥٠٠	٥,٢٥٠	٢,٣٩٠	١,٣٣٠	١,٠٦٠	مستشار الادارة
١٤,٨٠٠	٧,٤٠٠	١١,٨٢٠	٥,٩١٠	٩,٨٥٠	٤,٩٢٥	٢,٢٣٠	١,٣٣٠	٠,٩٠٠	مستشار الادارة

جمل عدد ١ - د - أقدمية تساوى ١٨ سنة فما فوق

مقدار منحة رأس المال عند الوفاة الرجعية				المستحق المتوفى حسب الحالات المدنية التالية ( بالدينار )				الوصفية الإدارية ومقدار المساهمة				
ممنوع له خمسة أطفال في الكفالة		ممنوع له طفلين في الكفالة		أعزب - أرمل - مطلق - يتيم أطفال في الكفالة - أو ممنوع - ليس له أطفال		المساهمة الشهرية الجمالية		المساهمة الشهرية الإضافية		المساهمة الشهرية الحالية		الرتبة / الوثيقة ( أو سابعاهلها )
حادث	وفاة عادية	حادث	وفاة عادية	حادث	وفاة عادية							
٩٢,٠٠٠	٤٦,٠٠٠	٧٤,٦٠٠	٣٧,٠٠٠	٦٢,٠٠٠	٣٦,٠٠٠	١٠,٣٥٠	٧,٨٥٠	٢,٥٠٠				مصرف عام ومدير عام
٨١,٩٠٠	٤٠,٩٥٠	٦٥,٦٠٠	٣٢,٨٠٠	٥٤,٦٠٠	٣٧,٣٠٠	٩,١٠٠	٦,٧٥٠	٢,٣٥٠				مصرف رئيس مدير
٧٠,٢٠٠	٣٥,١٠٠	٥٦,٢٠٠	٢٨,١٠٠	٤٦,٦٠٠	٣٣,٤٠٠	٧,٨٠٠	٥,٥٥٠	٢,٢٥٠				م. مستقبل كاهية مدير
٥٧,٨٠٠	٣٦,٩٠٠	٤٦,٠٠٠	٢٣,٠٠٠	٣٨,٦٠٠	١٩,٣٠٠	٦,٤٠٠	٤,٤٠٠	٢,٠٠٠				مصرف رئيس مصلحة
٤١,٠٠٠	٢٠,٥٠٠	٣٢,٨٠٠	١٦,٤٠٠	٢٧,٤٠٠	١٣,٧٠٠	٤,٥٠٠	٢,٥٠٠	٢,٠٠٠				مصرف
٣٥,٢٠٠	١٧,٦٠٠	٢٨,٢٠٠	١٤,١٠٠	٢٣,٦٠٠	١١,٨٠٠	٣,٩٠٠	٢,٢٠٠	١,٧٠٠				معلق الإدارة
٢٣,٤٠٠	١١,٧٠٠	١٨,٦٠٠	٩,٣٠٠	١٥,٦٠٠	٧,٨٠٠	٢,٦٠٠	١,٥٠٠	١,١٠٠				مستغني إدارة
١٩,٨٠٠	٩,٩٠٠	١٦,٠٠٠	٨,٠٠٠	١٣,٢٠٠	٦,١٠٠	٢,٢٠٠	١,٣٥٠	٠,٨٥٠				حاجب
٢٧,٦٠٠	١٣,٨٠٠	١٢,٠٠٠	١١,٠٠٠	١٨,٤٠٠	٩,٢٠٠	٣,٠٥٠	١,٦٠٠	١,٤٥٠				عامل صنف ١٠
٢١,٥٠٠	١٠,٧٥٠	١٧,٢٠٠	٨,٦٠٠	١٤,٤٠٠	٧,٢٠٠	٢,٣٠٠	١,٣٠٠	١,٠٠٠				عامل صنف ٦
٢٠,٢٠٠	١٠,١٠٠	١٦,٢٠٠	٨,١٠٠	١٣,٤٠٠	٦,٧٠٠	٢,٢٠٠	١,٣٠٠	٠,٩٠٠				عامل صنف ٤

جدول عدد ٢ - أ - أقدمية ما بين ٦ أشهر وستة واحدة .

مقدار منحة رأس المال عند الوفاة الراجعة لمستحق النفقة حسب الحالات العائلية التالية ( بالدينار )					المساهمة		الوضعية الإدارية ومقدار المساهمة	
متزوج له خمسة أطفال في الكالة	متزوج له طفلين في الكالة	متزوج له طفل في الكالة	مطلق بدون أطفال في الكالة - أو متزوج ليس له أطفال	أعزب - أرمل - مطلق بدون أطفال في الكالة - أو متزوج ليس له أطفال	المساهمة	الزوجة / الوفاة ( أو ما يعادلها )		
حادث	حادث	حادث	حادث	حادث	الضريبة			
٩,٧٦٠	٧,٨٠٠	٣,٩٠٠	٦,٥٠٠	٣,٧٥٠	٢,٥٠٠	متصرف عام مدبر عام		
٩,١٢٠	٧,٣٠٠	٣,٦٥٠	٦,١٠٠	٣,٥٠٠	٢,٣٤٠	متصرف رئيس مدير		
٨,٧٦٠	٧,٠٠٠	٣,٥٠٠	٥,٨٤٠	٢,٩٢٠	٢,٢٥٠	مستشار كافة مدير		
٧,٩٠٠	٦,٣٢٠	٣,١٦٠	٥,٧٧٠	٢,٦٣٥	٢,٠٣٠	متصرف رئيس مصلحة		
٧,٩٠٠	٦,٣٢٠	٣,١٦٠	٥,٧٧٠	٠,٦٣٥	٢,٠٣٠	متصرف		
٦,٧٤٠	٥,٤٠٠	٢,٧٠٠	٤,٤٩٠	٢,٢٤٥	١,٧٢٠	مطلق إدارة		
٤,٣٠٠	٣,٤٢٠	١,٧١٠	٢,٨٥٠	١,٤٢٥	١,٠٩٠	مستشار إدارة		
٣,٤٠٠	٢,١٥٠	١,٣٦٠	٢,٧٢٠	١,١٣٠	٠,٨٧٠	مستشار إدارة		
٥,٦٠٠	١,٧٠٠	١,٣٦٠	٢,٧٢٠	١,٨٦٠	١,٤٢٠	مستشار		
٤,١٥٠	٢,٠٧٥	١,٦١٠	٢,٧٢٠	١,٣٨٠	١,٠٦٠	مستشار		
٢,٥٤٠	١,٧٧٠	١,٤٢٠	٢,٦٣٠	١,١٨٠	٠,٩٠٠	مستشار		

جدول عدد ٢ - ب - أقدمية تساوى ١٠ سنوات

مقدار منحة رأس المال عند الوفاة الراجعة للمستحق التوفيق حسب الحالات المالية التالية ( بالدينار )						الجمعية الإدارية ومقدار المساهمة	
متزوج له خمسة أطفال في الكفالة		متزوج له طفلين في الكفالة		أعزب - أرمل - مطلق بدون أطفال في الكفالة - أو متزوج ليس له أطفال		المساهمة الشهرية	
حادث		وفاة عاجية		حادث		الرتبة / الوظيفية ( أو ما يعادلها )	
١٦,٥٠٠	٨,٢٥٠	١٣,٢٠٠	٦,٦٠٠	١١,٠٠٠	٥,٥٠٠	٢,٥٠٠	مشمرف عام مدير عام
١٥,٤٦٠	٧,٧٣٠	١٢,٤٠٠	٦,٢٠٠	١٠,٢٠٠	٥,١٥٠	٢,٣٤٠	مشمرف رئيس مدير
١٤,٨٤٠	٧,٤٢٠	١١,٨٧٠	٥,٩٣٥	٩,٩٠٠	٤,٩٥٠	٢,٢٥٠	٣, مشمرف كاهية مدير
١٣,٤٠٠	٦,٧٠٠	١٠,٧٠٠	٥,٣٥٠	٨,٩٢٠	٤,٤٦٠	٢,٠٢٠	مشمرف رئيس مصلحة
١٣,٤٠٠	٦,٧٠٠	١٠,٧٠٠	٥,٣٥٠	٨,٩٢٠	٤,٤٦٠	٢,٠٢٠	مشمرف
١١,٤٠٠	٥,٧٠٠	٩,١٣٠	٤,٥٦٠	٧,٦٠٠	٣,٨٠٠	١,٧٢٠	معلق الإدارة
٧,٢٤٠	٣,٦٢٠	٥,٨٠٠	٢,٩٠٠	٤,٨٢٠	٢,٤١٠	١,٠٩٠	مستكتب إدارة
٥,٨٠٠	٢,٩٠٠	٤,٦٠٠	٢,٣٠٠	٣,٨٤٠	١,٩٢٠	٠,٨٧٠	حاجب
٩,٤٦٠	٤,٧٣٠	٧,٦٠٠	٣,٨٠٠	٦,٢٠٠	٣,١٥٠	١,٤٢٢	عامل صنف ١٠
٧,٠٢٠	٣,٥١٠	٣,٦٢٠	٢,٨١٠	٤,٦٨٠	٢,٣٤٠	١,٠٠٩٠	عامل صنف ٦
٦,٠٠٠	٣,٠٠٠	٤,٨٠٠	٢,٤٠٠	٤,٠٠٠	٢,٠٠٠	٠,٩٠٠	عامل صنف ٤

جدول عدد ٢ - أقدمة تساوى ١٨ سنة فما فوق

مقدار منحة رأس المال منذ الوفاة إلى اجمدة لستحقى المتوفى حسب الحالات العائلية التالية ( بالدينار )						الوضعية الإدارية ومقدار المساهمة	
ممنوع له خمسة أطفال فى الكالة	ممنوع له عائلين فى الكالة		أعزب - أرمل - مطلق بدون أطفال فى الكالة - أر ممنوع وليس له أطفال		المساهمة الشهوية	الرتبة / الوفاة ( أر عايدانها )	
حادث	وفاة عادية	حادث	وفاة عادية	حادث	وفاة عادية		
٢٢٠,٠٠٠	١١,٧٥٠	١٨٠,٠٠٠	٩,٠٠٠	١٥,٠٠٠	٧,٥٠٠	٢,٥٠٠	متصرف علم مدير عام
٢١,٠٠٠	١٠,٥٠٠	١٧,٠٠٠	٨,٥٠٠	١٤,٠٠٠	٧,٠٠٠	٢,٣٥٠	متصرف رئيس مدير
٢٠,٢٠٠	١٠,١٠٠	١٦,٢٠٠	٨,١٠٠	١٣,٥٠٠	٦,٧٥٠	٢,٢٥٠	م. مستشار كاهية مدير
١٨,٢٠٠	٩,١٠٠	١٤,٦٠٠	٧,٣٠٠	١٢,٢٠٠	٦,١٠٠	٢,٠٠٠	متصرف رئيس مصلحة
١٨,٢٠٠	٩,١٠٠	١٤,٦٠٠	٧,٣٠٠	١٢,٢٠٠	٦,١٠٠	٢,٠٠٠	متصرف
١٥,٦٠٠	٧,٨٠٠	١٢,٤٠٠	٦,٢٠٠	١٠,٤٠٠	٥,٢٠٠	١,٧٠٠	مطلق ادارة
٩,٨٠٠	٤,٩٠٠	٨,٠٠٠	٤,٠٠٠	٦,٦٠٠	٣,٣٠٠	١,١٠٠	مستعجب ادارة
٨,٠٠٠	٤,٠٠٠	٦,٤٠٠	٣,٢٠٠	٥,٢٠٠	٢,٦٠٠	٠,٨٥٠	حاجب
١٢,٠٠٠	٦,٠٠٠	١٠,٤٠٠	٥,٢٠٠	٨,٦٠٠	٤,٣٠٠	١,٤٥٠	عامل صنف ١٠
٩,٦٠٠	٤,٨٠٠	٧,٦٠٠	٣,٨٠٠	٦,٤٠٠	٣,٢٠٠	١,٠٠٠	عامل صنف ٦
٨,٢٠٠	٤,١٠٠	٦,٦٠٠	٣,٢٠٠	٥,٤٠٠	٢,٧٠٠	٠,٩٠٠	عامل صنف ٤

أمر عدد (٢٠٨) لسنة ١٩٩٣ مؤرخ في أول فبراير ١٩٩٣  
يتعلق بنظام رأس المال عند الوفاة

إن رئيس الجمهورية

وبإقتراح من وزير الشؤون الاجتماعية

بعد الاطلاع على القانون عدد ١٢ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٥ مارس ١٩٨٥ المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد والباقيين على قيد الحياة في القطاع العمومي المنقح والمتمم بالقانون عدد ٧١ لسنة ١٩٨٨ المؤرخ في ٢٧ يونيو ١٩٨٨ .  
وعلى الأمر عدد ٥٧٢ لسنة ١٩٧٤ المؤرخ في ٢٢ مايو ١٩٧٤ والمتعلق برأس المال عند الوفاة .

وعلى رأى وزير المالية ،

وعلى رأى المحكمة الادارية ،

يصدر الأمر الآتي نصه :

الفصل ١ :

يمنح رأس المال عند الوفاة لمستحقي أعوان القطاع العمومي الآتي ذكرهم مهما كانت وضعيتهم الادارية وطرق صرف مرتباتهم وجنسهم وجنسياتهم :

١- أعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصيغة الادارية .

٢- أعضاء الحكومة والنواب والولاة عند مباشرتهم لمهامهم وحتى انتهاء صرف مرتباتهم .

٣- أعوان المؤسسات العمومية ذات الصيغة الصناعية والتجارية والشركات العمومية والتي ضبعت قائمتها بالأمر عدد ١٠٢٥ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٢٩ أغسطس ١٩٨٥ وجميع النصوص التي تمته .

٤- الأعوان المحالين على التقاعد والمتقاعين بجراية من طرف الصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية باستثناء الأعوان المتحصلين على جراية نظام تقاعد معول .

الفصل ٢ :

يقع الحجز بعنوان رأس المال عند الوفاة في خصوص الأعوان المشار اليهم بالفقرة الأولى والثانية والثالثة من الفصل الأول أعلاه بنسبة واحد بالمائة من كافة عناصر الرتب الذي يتقاضاه العون نقدية أو عينية والخاصة بالحجز بعنوان جراية التقاعد .

أما مساهمة الأعوان المتقاعين بجراية تقاعد المشار اليهم بالفقرة الرابعة من الفصل الأول أعلاه فحددت بنسبة ٥٠ ٪ من المقدار الخام للجراية .

الفصل ٣ :

ينتفع برأس المال عند الوفاة مهما كانت أسباب ومكان وزمان الوفاة :

١- القرين الغير مطلق للمنخرط المتوفى .

## ٢- الأبناء في كفالة المنخرط عند الوفاة .

ويعتبر في كفالة المنخرط كافة أبنائه مهما كان عددهم الذين يضمن لهم بصفة فعلية ومستمرة المبيت والمعيش والملبس بشرط أن لا يتجاوز عمرهم السانسة عشرة سنة .

ويمكن تأخير هذه السن الى سن الرشد بالنسبة للأطفال الذين يزاولون تعليمهم في مؤسسة عمومية أو خاصة معترف بها بشرط أن لا يكونوا شاعلين لحظة يتقاضون عنها مرتباً .

ولا يعتبر شرط السن بالنسبة للأبناء المصابين بسقوط بدنى أو بمرض عضال يجعلهم غير قادرين بصفة مطلقة ونهائية على القيام بعمل مستأجر .

## ٣- الأصول في الكفالة :

ويعتبر في كفالة المنخرط الأصول الذين توافرت فيهم الشروط الآتى نذكرها :

- بلوغ ٥٥ سنة على الأقل عند وفاة المنخرط .

- عدم الانتفاع بنظام الضمان الاجتماعي .

- عدم الانتفاع بدخل قار أو الانتفاع بدخل غير خاضع للأداء .

ولا يطالب بشرط السن الأصول المصابون بسقوط بدنى أو بمرض عضال يجعلهم غير قادرين على القيام بعمل مستأجر.

## الفصل ٤ :

يقع الانتفاع برأس المال عند الوفاة عندما يكون المنخرط عند وفاته في وضعية من الوضعيات التالية :

- بحالة مباشرة أو أبقي بحالة مباشرة بعد السن القانونية للتقاعد تطبيقاً للأحكام الترتيبية الجارية بها العمل .

- في حالة إلحاق .

- في حالة عدم مباشرة باستثناء عدم المباشرة لأسباب شخصية .

- تحت السلاح باستثناء حالة الوفاة أثناء العمل التي تخول التمتع بجرية عسكرية .

- في حالة إيقاف عن المباشرة لغاية تأديبية .

- في حالة عطلة بدون أجر .

## الفصل ٥ :

يسند للمستحقين رأس مال عند الوفاة قدره الأجر السنوي المعتمد كقاعدة لتصفية جارية التقاعد وتقع زيادة جزء واحد من ١٢ بعنوان كل سنة مباشرة قطعية دون أن تتجاوز هذه الزيادة مرتب ١٨ شهراً ، وتعتبر المدة التي تفوق ٦ أشهر بمثابة سنة ولا يقع اعتبار الفترات التي تقل مدتها عن ٦ أشهر .

وعلاوة على ذلك تقع الزيادة في مقدار رأس المال عند الوفاة كما ضبط أعلاه بنسبة ١٠ ٪ بعنوان كل طفل في الكفالة .

ويضاعف مقدار رأس المال عند الوفاة كما ضبط بالفقرتين أعلاه في حالة وفاة العون إثر حادث بمناسبة قيامه بمهامه أو حادث مرور .

## الفصل ٦ :

يُضبط رأس المال عند الوفاة بالنسبة لمستحقى الأعوان الحاليين على التقاعد والمشار إليهم بالفقرة ٤ من الفصل الأول أعلاه بمقدار ٥٠ بالمائة من المرتب السنوي الذي وقع اعتباره عند ضبط جرايتهم مع الزيادة طبقاً لمقتضيات الفقرتين الأولى والثانية من الفصل الخامس أعلاه .

يقع الحط من هذه النسبة المتوىة :

- بـ ٤٠ ٪ عندما يتوفى الحال على التقاعد بعد بلوغ سن ٧٠ سنة .

- بـ ١٠ ٪ عندما تكون الوفاة بعد بلوغ سن ٧٥ سنة .

- بـ ٢٠ ٪ عندما تكون الوفاة بعد بلوغ سن ٨٠ سنة .

- بـ ١٠ ٪ عندما تكون فى سن ٨٥ سنة .

غير أنه لا يمكن أن يكون مقدار رأس المال عند الوفاة أقل من الأجر الأدنى السنوى المضمون .

## الفصل ٧ :

يدفع رأس المال عند الوفاة كما وقع ضبطه بالفصول السابقة .

- بنسبة الثلث بعنوان القرين غير المطلق للمتوفى .

- بنسبة الثلثين بعنوان الأبناء كما عينهم الفصل الثالث أعلاه ، ويوزع بينهم أقساط متساوية .

وفى حالة غياب الأبناء الممكن لهم الانتفاع برأس المال عند الوفاة يدفع هذا الأخير بكامله الى زوج القرين المتوفى الغير المطلق .

فى حالة غياب قرين المتوفى الغير المطلق فإن رأس المال عند الوفاة يرجع بكامله لفائدة الأبناء المستحقين ويوزع بينهم أقساط متساوية .

وفى حالة عدم وجود أزواج وأبناء يمكنهم الانتفاع برأس المال عند الوفاة فإن هذا الأخير يوزع أقساطا متساوية على أب وأم المتوفى على شرط أن يكونا عند وفاة هذا الأخير فى كفالتهم وفى صورة عدم توافر هذا الشرط الأخير فى أحد والدى المتوفى فإن القرين ينتفع بكامل رأس المال عند الوفاة .

## الفصل ٨ :

فى صورة تعدد الأزواج غير المطلقين فإن رأس المال عند الوفاة أو الجزء من رأس المال عند الوفاة الراجع لهم بمقتضى أحكام الفصل السابع أعلاه يقسم بينهم أجزاء متساوية .

## الفصل ٩ :

إذا توفى قرينان منفردان فى نظام رأس المال عند الوفاة يتمتع الأبناء المستحقون بمنحة منفصلة عن كل قرين .

## الفصل ١٠ :

لا ينتفع برأس المال عند الوفاة كل من حوكم من أجل قتل المخطوط أو محاولة قتله .

## الفصل ١١ :

إذا كانت وفاة العون ناتجة عن مسئولية الغير يحق للصندوق القومى للتقاعد والهيئة الاجتماعية أن يحل مقام الورثة بالدعوى ضد الغير لاستخلاص المبالغ فى حدود قيمة المال المسند للمستحقين .

## أحكام انتقالية

### الفصل ١٢ :

يمكن بصفة استثنائية للأعوان المشار إليهم بالفقرة الأولى والثانية والثالثة من الفصل الأول أعلاه والمنتدبين قبل دخول هذا الأمر حيز التنفيذ أن يواصلوا دفع مساهمتهم بعنوان رأس المال عند الوفاة على أساس المرتب الأساسي شريطة تقديم مطلب كتابي في الغرض ثلاثة أشهر قبل دخول هذا الأمر حيز التنفيذ.

وتقع تصفية رأس المال عند الوفاة للمستحقين في هاته الحالة على أساس المرتب الأساسي .

### الفصل ١٣ :

يمكن للأعوان الذين طلبوا الحجز بعنوان رأس المال عند الوفاة على المرتب الأساسي دفع مساهمتهم على أساس كافة عناصر المرتب الخاضعة للحجز بعنوان جارية التقاعد شريطة دفع كامل المساهمات بعنوان رأس المال عند الوفاة بالنسبة لفترات العمل اللاحقة لتاريخ دخول هذا الأمر حيز التنفيذ وتحتسب هذه المساهمات على أساس كامل المرتب الخاضع للحجز بعنوان التقاعد الذي يتمتع به العون في تاريخ طلبه .

ويسند للمستحقين في هذه الحالة رأس مال عند الوفاة طبقا لأحكام الفصل الخامس من هذا الأمر .

### الفصل ١٤ :

تلغى جميع الأحكام السابقة المخالفة لهذا الأمر وخاصة الأمر عدد ٥٧٢ لسنة ١٩٧٤ المؤرخ في ٢٢ مايو ١٩٧٤ .

### الفصل ١٥ :

الوزير الأول ووزير الدولة والوزراء وكتاب الدولة مكلفون كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الأمر الذي يدخل حيز التنفيذ ابتداء من أول يوليوز ١٩٩٣ .

تونس في أول فبراير ١٩٩٣

زين العابدين بن علي

الكتاب الرابع

موسوعة تشريعات

التأمينات الاجتماعية

في الدول العربية

التأمينات الاجتماعية

في

الجمهورية الجزائرية

الديمقراطية الشعبية





## المحتويات

رقم الصفحة

الموضوع

قوانين وأوامر :

- قانون رقم ١١ - ٨٣ مؤرخ في ٢١ رمضان عام ١٤٠٣ الموافق  
٢ يوليو سنة ١٩٨٣ يتعلق بالتأمينات الاجتماعية ..... ٢٦١
- قانون رقم ١٢ - ٨٣ مؤرخ في ٢١ رمضان عام ١٤٠٣ الموافق  
٢ يوليو سنة ١٩٨٣ يتعلق بالتقاعد ..... ٢٧٩
- قانون رقم ١٣ - ٨٣ مؤرخ في ٢١ رمضان عام ١٤٠٣ الموافق  
٢ يوليو سنة ١٩٨٣ يتعلق بحوادث العمل والأمراض المهنية ..... ٢٩٠
- قانون رقم ١٤ - ٨٣ مؤرخ في ٢١ رمضان عام ١٤٠٣ الموافق  
٢ يوليو سنة ١٩٨٣ يتعلق بالتزامات المكلفين في مجال الضمان  
الاجتماعي ..... ٣٠٦
- قانون رقم ١٥ - ٨٣ مؤرخ في ٢١ رمضان عام ١٤٠٣ الموافق  
٢ يوليو سنة ١٩٨٣ يتعلق بالمنازعات في مجال الضمان الاجتماعي .. ٣١٤
- قانون رقم ١٦ - ٨٣ مؤرخ في ٢١ رمضان عام ١٤٠٣ الموافق  
٢ يوليو سنة ١٩٨٣ يتضمن إنشاء الصندوق الوطني لمعادلة  
الخدمات الاجتماعية ..... ٣٢٨

مراسيم ، قرارات ، مقررات :

### كتابة الدولة للصيد والتنقل البحري

- مرسوم رقم ٤٢٢ - ٨٣ مؤرخ في ٢١ رمضان عام ١٤٠٣ الموافق  
٢ يوليو سنة ١٩٨٣ يعدل المرسوم رقم ٨٦ - ٧٥ المؤرخ في  
١٥ رجب عام ١٣٩٥ الموافق ٢٤ يوليو سنة ١٩٧٥ والمتضمن  
تحديد الشهادات وشهادات الكفاءة الخاصة بالملاحة التجارية ..... ٣٣١

### كتابة الدولة للتوظيف العمومية والإصلاح الإداري

- قرارات مؤرخة في ٣ و ١٨ و ٢٢ و ٢٦ ربيع الثاني و ٧ جمادى الأولى  
عام ١٤٠٣ الموافق ١٧ يناير وأول وه و ٩ و ٢٠ فبراير سنة ١٩٨٣  
تتضمن حركة في سلك المتصرفين ..... ٣٣٣



## قوانين وأوامر

### قانون رقم ١١ - ٨٣ مؤرخ في ٢١ رمضان عام ١٤٠٣ الموافق ٢ يوليو سنة ١٩٨٣ يتعلق بالتأمينات الاجتماعية

#### إن رئيس الجمهورية ،

- بناء على الميثاق الوطني ، ولا سيما الباب السادس - خامسا - ٧ منه ،
  - وبناء على الدستور لا سيما المواد ١٥١ ، ١٥٤ و ١٥٥ منه ،
  - وبمقتضى القانون رقم ١٢ - ٧٨ المؤرخ في أول رمضان عام ١٣٩٨ الموافق ٥ أغسطس سنة ١٩٧٨ المتضمن القانون الأساسي العام للعامل ، ولا سيما المواد ١ و ٩ و ١٢٩ و ١٤٣ و ١٤٦ ومن ١٨٧ إلى ١٩٨ و ٢١٢ و ٢١٦ ،
  - وبمقتضى الأمر رقم ٨ - ٧٤ المؤرخ في ٦ محرم عام ١٣٩٤ الموافق ٣٠ يناير سنة ١٩٧٤ والمتعلق بوصاية هيئات الضمان الاجتماعي ،
  - وبناء على ما أقره المجلس الشعبي الوطني ،
- يصدر القانون التالي نصه :

## أحكام تمهيدية

#### المادة (١) :

يهدف هذا القانون إلى إنشاء نظام وحيد للتأمينات الاجتماعية .

#### المادة (٢) :

تغطي التأمينات الاجتماعية المخاطر التالية :

- المرض .
- الولادة .
- العجز .
- الوفاة .

## الباب الاول المستفيدون

### المادة (٣) :

يستفيد من أحكام هذا القانون كل العمال سواء أكانوا أجراء أم ملحقين بالأجراء أيا كان قطاع النشاط الذي ينتمون إليه ، والنظام الذي كان يسرى عليهم قبل تاريخ دخول هذا القانون حيز التطبيق .  
تطبق أحكام هذه المادة بموجب مرسوم .

### المادة (٤) :

يستفيد من الأذونات العينية الأشخاص الطبيعيون غير الأجراء الذين يمارسون بالفعل لحسابهم الخاص نشاطا حرا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا أو فلاحيا أو أى نشاط آخر مماثل وفقا للشروط المحددة فى التنظيم المعمول به .  
كما يستفيد الأشخاص المذكورون أعلاه من أذونات التقديم المتمثلة فى منحة الوفاة والعجز .  
وتحدد قائمة المستفيدين وكذا الشروط الخاصة لتطبيق هذه المادة بموجب مرسوم .

### المادة (٥) :

يستفيد من الأذونات العينية :

- (أ) المجاهدون وكذا المستفيدون من المعاشات بموجب التشريع الخاص بالمجاهدين ومعطوبى حرب التحرير الوطنى عندما لا يمارسون أى نشاط مهنى .
- (ب) الأشخاص المعوقون بدنيا أو عقليا الذين لا يمارسون أى نشاط مهنى .
- (ج) الطلبة .

### المادة (٦) :

ينطوى وجوبا تحت التأمينات الاجتماعية الأشخاص الذين يشتغلون فى التراب الوطنى أيا كانت جنسيتهم سواء أكانوا يعملون بأية صفة من الصفات وحيثما كان لصالح فرد أو جماعة من أصحاب العمل ، ومهما كان مبلغ أو طبيعة أجرهم وشكل وطبيعة أو صلاحية عقد عملهم أو علاقتهم فيه .  
وتطبق أحكام هذه المادة بموجب مرسوم .

## الباب الثاني الاداءات

### الفصل الاول التأمين على المرض

#### المادة (٧) :

تشمل اداءات التأمين على المرض :

١- الاداءات العينية :

التكفل بمصاريف العناية الطبية والوقائية والعلاجية لصالح المؤمن له وذوى حقوقه .

٢- الاداءات النقدية :

منح تعويضة يومية للعامل الذى يضطره المرض إلى الانتطاع مؤقتا عن عمله .

### القسم الاول الاداءات العينية

#### المادة (٨) :

تشمل الاداءات العينية للتأمين على المرض المصاريف التالية :

- العلاج .

- الجراحة .

- الأدوية .

- الإقامة بالمستشفى .

- الفحوص البيولوجية والكهروبيوغرافية ، والجوافية ، والتنظيرية .

- علاج الأسنان واستخلافها الاصطناعى .

- النظارات الطبية .

- المعالجات بالمياه المعدنية والمتخصصة .

- الأجهزة والأعضاء الاصطناعية .

- الجبارة الفكية والوجهية .

- إعادة التدريب الوظيفى للأعضاء .

- إعادة التأهيل المهنى .

- النقل بسيارة الإسعاف أو غيرها من وسائل النقل عندما تستلزم حالة المريض ذلك .  
ويمكن إتمام قائمة المصاريف الواردة في هذه المادة بموجب مرسوم .

#### المادة (٩) :

تكفل مصاريف تنقل المؤمن له أو نوى حقوقه أو مرافقه إذا ما اقتضى الأمر ذلك حسب الشروط المحددة بموجب التنظيم في حالة استدعاء من المراقبة الطبية لهيئة الضمان الاجتماعى أو طبيب خبير أو عندما يجب تقديم العلاج في مؤسسة صحية غير التى توجد فى مقر إقامته .

#### المادة (١٠) :

لا يجوز تقديم الأدات إلا إذا وصفت العلاجات من طرف طبيب أو شخص مؤهل لهذا الغرض بموجب التنظيم .

#### المادة (١١) :

لا تشمل مصاريف الأسنان الاصطناعية سوى الأجهزة الوظيفية أو العلاجية أو تلك الضرورية لممارسة بعض المهن .  
وتحدد هذه المهن عن طريق التنظيم .

#### المادة (١٢) :

تقدم الأدات المنصوص عليها في المادة (٨) أعلاه دون تقييد للمدة إذا استوفى المؤمن له عند تاريخ العلاجات الشروط المخولة للحقوق .

#### المادة (١٣) :

يجب إرسال الملف الطبى أو تقديمه إلى هيئة الضمان الاجتماعى في ظرف الأشهر الثلاثة التالية للإجراء الطبى الأول ما لم يتعلق الأمر بعلاج طبي مستمر . ونى هذه الحالة يجب تقديم الملف في ظرف ثلاثة أشهر بعد انتهاء هذا العلاج .  
يترتب عن عدم استيفاء الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة السابقة سقوط الحق في الأدات بالنسبة للفترة التى منعت خلالها هيئة الضمان الاجتماعى من ممارسة مراقبتها وذلك ما لم يثبت المستفيد حدوث أسباب قاهرة .

## القسم الثانى

### الأدات النقدية

#### المادة (١٤) :

للعامل الذى يمنعه عجز بدنى أو عقلى مثبت طبيا عن مواصلة عمله أو استئنافه ، الحق في تعويضه يومية تقدر كما يلى :  
من اليوم الأول إلى اليوم ١٥ الموالى لتوقفه عن العمل ٥٠٪ من أجر المنصب اليومي الصافى .  
اعتبارا من اليوم ١٦ الموالى لتوقفه عن العمل ١٠٠٪ من الأجر المذكور أعلاه .  
فى حالة المرض الطويل المدى أو الدخول إلى المستشفى تطبيق نسبة ١٠٠٪ اعتبارا من اليوم الأول من توقفه عن العمل .

#### المادة (١٥) :

تستحق التمويضة اليومية عن كل يوم عمل أو راحة ، على ألا تتجاوز قدرا واحدا من ثلاثين من أجر المنصب الشهري ، المتقاضى ، وهو ما يؤخذ أساسا لحساب أدات التلميذات الاجتماعية .

## المادة (١٦) :

تدفع التعويضات المشار إليها في المادة ١٥ أعلاه ، طوال مدة فترة أقصاها ثلاث (٣) سنوات محسوبة وفقا للشروط التالية .

(١) إذا تعلق الأمر بعلل طويلة الأمد يجوز دفع التعويضة اليومية طوال فترة مدتها ثلاث (٣) سنوات ومحسوبة من تاريخ إلى تاريخ عن كل علة .

وفي حالة توقف يتبعه استئناف للعمل يتاح أجل جديد مدته ثلاث (٣) سنوات على أن تمر على هذا الاستئناف سنة على الأقل .

(٢) إذا تعلق الأمر بعلل من غير العلل الطويلة الأمد تدفع التعويضة اليومية على نحو يضمن طوال فترة ما مدتها سنتان متتاليتان ، يتقاضى فيها العامل ثلاثمائة تعويضة يومية على الأكثر وذلك على علة أو عدة علل .

## المادة (١٧) :

تترك التعويضة اليومية جارية كلية أو جزئية طوال فترة تعدد مدتها هيئة الضمان الاجتماعي .

إذا أقر بأن استئناف العمل والعمل المؤدى كقيلان بالمساعدة على تحسين الحالة الصحية للعامل .

إذا اقتضت حالة العامل إعادة تدريبه وظيفيا وإعادة تأهيله مهنيا بحيث يتأتى له شغل منصب مناسب لحالته .

على ألا تتعدى هذه الفترة بسنة كاملة الأجل المحدد بثلاث سنوات المنصوص عليها في المادة (١٦) أعلاه ، وذلك في حدود الأجر المتقاضى سابقا .

## المادة (١٨) :

يجب أن تشعر هيئة الضمان الاجتماعي في ظرف أجل يحدد عن طريق التنظيم بكل مرض يعترى العامل من شأنه أن يفوق له الحق في تعويضة يومية ، إلا إذا حالت أسباب قاهرة نوب ذلك .

ويمكن أن تترتب عن عدم مراعاة هذا الإجراء عقوبات قد تؤدي إلى سقوط الحق في التعويضات اليومية بالنسبة للمدة التي منعت أثناءها هيئة الضمان الاجتماعي من إجراء المراقبة بسبب عدم التصريح .

## المادة (١٩) :

إذا تعلق الأمر بعلل طويلة الأمد أو بعلل ينجر عنها انقطاع عن العمل أو تستلزم معالجات متواصلة طوال فترة تتجاوز ستة (٦) أشهر ، يجب على هيئة الضمان الاجتماعي أن تعمل دوريا على أن يجري فحص طبي على المستفيد لكي يحدد بالتعاون مع الطبيب المعالج العلاج الذي يتعين على المعنى بالأمر تلقينه إذا كانت العلاجات تؤدي بدون انقطاع .

إن مواصلة تقديم الأدلة للمستفيد مرهونة بالتزامه :

(١) بالخضوع للفحوص والكشوف الطبية التي تستلزمها حالته تحت مراقبة هيئة الضمان الاجتماعي .

(٢) بالخضوع للمعالجات وكل أنواع التدابير التي تقررها له هيئة الضمان الاجتماعي بالتعاون مع الطبيب المعالج .

(٣) الامتناع عن كل نشاط غير مرخص به .

في حالة عدم مراعاة الالتزامات المبينة أعلاه ، يجوز لهيئة الضمان الاجتماعي أن توقف تقديم الأدلة أو التقليل منها أو منعها .

## المادة (٢٠) :

تحدد قائمة العلل الطويلة الأمد عن طريق التنظيم .

#### المادة (٢١) :

يعاد النظر فى قيمة التعويضات اليومية حسب تطور أجر منصب العمل .

#### المادة (٢٢) :

لا يمكن أن يكون مبلغ التعويضه اليومية بنسبة ١٠٠٪ أدنى من (٨) أضعاف المبلغ الصافى لمعدل الساعات للأجر الوطنى الأدنى المضمون .

### الفصل الثانى

### التأمين على الولادة

#### المادة (٢٣) :

تشمل أدااءات التأمين على الولادة :

(١) الأدااءات العينية :

كفالة المصاريف المترتبة عن الحمل والوضع وبتبعاته .

(٢) الأدااءات النقدية :

دفع تعويضه يومية للمرأة العاملة التى تضطر بسبب الولادة إلى الانقطاع عن العمل .

#### المادة (٢٤) :

لا يجوز منح أدااءات التأمين على الولادة مالم يتم الوضع على يد طبيب أو مساعدين طبيين مؤهلين ، ما عدا ما خالف ذلك لأسباب قاهرة .

#### المادة (٢٥) :

تقدم أدااءات التأمين على الولادة إذا تعلق الأمر بوضع عسير أو بتبعات الوضع المرضى .

### القسم الأول

### الأدااءات العينية

#### المادة (٢٦) :

تعوض المصاريف المتعلقة بالتأمين على الولادة وفقاً للشروط التالية :

١- تعوض المصاريف الطبية والصيدلية على أساس ١٠٠٪ من التعريفات المحددة عن طريق التنظيم .

٢- تعوض مصاريف إقامة الأم والمولود فى المستشفى على نفس الأساس لمدة أقصاها ثمانية أيام .

#### المادة (٢٧) :

تحدد الشروط التى تجرى وفقها الفحوص قبل الوضع ويمده وكذا المراقبة التى قد تجريها هيئة الضمان الاجتماعى قبل الولادة وبعدما ، عن طريق التنظيم .

## القسم الثاني الاداءات النقدية

### المادة (٢٨) :

للرأة العاملة التي تضطر إلى الانقطاع عن عملها بسبب الولادة الحق في تعويضة يومية تساوى ١٠٠٪ من الأجر اليومي التي تتقاضاه في منصبها .

### المادة (٢٩) :

تستحق التعويضة اليومية عن الفترة التي انقطعت المرأة العاملة أثناءها عن عملها ، وذلك لمدة أربعة عشر أسبوعا متتالية . يجب على العاملة أن تنقطع وجوبا عن العمل لفترة معينة قبل التاريخ المحتمل للوضع ، بناء على شهادة طبية ، على ألا تقل هذه المدة عن أسبوع .

### المادة (٣٠) :

تطبق أحكام المادة (٢٢) أعلاه على التعويضة اليومية للتأمين على الولادة .

## الفصل الثالث التأمين على العجز

### المادة (٣١) :

يستهدف التأمين على العجز ، منح معاش للمؤمن له الذي يضطره العجز إلى الانقطاع عن عمله .

## القسم الأول قياس مدى العجز وتقديره

### المادة (٣٢) :

يكون المؤمن له الحق في معاش العجز عندما يكون مصابا بعجز ذهب بنصف قدرته على العمل أو الكسب على الأقل .

### المادة (٣٣) :

يقدر مدى العجز باعتبار ما بقي من قدرة المؤمن له على العمل وحالته العامة وعمره وقواه البدنية والعقلية وكذا مؤهلاته وتكوينه المهني .

### المادة (٣٤) :

لا يقبل طلب معاش العجز إلا إذا كان عمر المؤمن له أقل من السن التي تخول له الحق في التقاعد . غير أنه لا يعتد بشرط السن في حق المؤمن الذي لا يستوفى شروط مدة العمل للاستفادة من معاش التقاعد .

## المادة (٣٥) :

عند انقضاء المدة التي قدمت خلالها الأديات التقفية للتأمين على المرضى تتولى هيئة الضمان الاجتماعي تلقائيا النظر في الحقوق من باب التأمين على العجز دون انتظار الطلب من المعنى بالامر .

## القسم الثانى

### مبلغ المعاش

## المادة (٣٦) :

يصنف العجزه من حيث تحضير مبلغ المعاش إلى ثلاثة أصناف :

- الصنف الأول : العجزه الذين ما زالوا قادرين على ممارسة نشاط مأجور .
- الصنف الثانى : العجزه الذين يتعذر عليهم إطلاقا القيام بأى نشاط مأجور .
- الصنف الثالث : العجزه الذين يتعذر عليهم إطلاقا القيام بأى نشاط مأجور ويحتاجون إلى مساعدة من غيرهم .

## المادة (٣٧) :

يساوى المبلغ السنوى المعاش المنفوع للعجزه من الصنف الأول ٦٠٪ من الأجر السنوى المتوسط للمنتصب الذى يحسب بالرجوع إلى :

- إما إلى آخر أجر سنوى تم تقاضيه .
  - وإما إلى الأجر السنوى المتوسط لثلاث السنوات حيث بلغ أجر المعنى بالامر أقصاه خلال حياته المهنيه ، إذا كان هذا الأجر هو أحسن موافاة له .
- وعندما لا تتم للمعنى بالامر ثلاث سنوات من التأمين ، يحسب المعاش حسب الأجر السنوى المتوسط المناسب لفترات العمل التى أداها .

## المادة (٣٨) :

يساوى المبلغ السنوى لمعاش العجزه من الصنف الثانى ٨٠٪ من الأجر المحدد فى المادة السابقة .

## المادة (٣٩) :

يساوى المبلغ السنوى لمعاش العجزه من الصنف الثالث ٨٠٪ من الأجر المحدد فى المادة (٣٧) أعلاه ، ويضاعف بنسبة ٤٠٪ دون أن تقل الزيادة عن قدر أدنى يحدد عن طريق التنظيم .

## المادة (٤٠) :

يستفيد كل من زوج صاحب معاش عجز توفى وأولاده وأصوله من معاش عجز منقول إليهم .  
وتطبق على نوى الحقوق المذكورين فى الفقرة أعلاه الأحكام المتعلقة بمعاشات نوى الحقوق فى مجال التقاعد .

## المادة (٤١) :

لا يجوز أن يقل المبلغ السنوى لمعاش العجز عن قدر أدنى قيمته (٢٢٠٠) مرة معدل الساعات للأجر الوطنى الأدنى المضمون .

#### المادة (٤٢) :

تراجع معاشات العجز حسب تطور النقطة الاستدلالية المعتمدة كأساس لحساب الأجر الأساسي للعمال .

#### المادة (٤٣) :

تدفع معاشات العجز والمعاشات المنقولة شهريا وعند حلول أجل الاستحقاق .

### القسم الثالث

#### مراجعة المعاش

#### المادة (٤٤) :

يمنح معاش العجز بصفة مؤقتة ويمكن أن يراجع إثر حدوث تغيير في حالة العجز ويلغى إذا ما ثبت بأن نسبة قدرة المستفيد على العمل تتوقى ٥٠٪ .

#### المادة (٤٥) :

تلغى مستحقات معاش العجز المدفوع للمستفيدين المذكورين في المادتين (٣٨) و (٣٩) أعلاه عند انقضاء شهر الاستحقاق الذي مارس خلالها المستفيدون نشاطا مأجورا .

#### المادة (٤٦) :

يستبدل معاش العجز عند بلوغ سن التقاعد بمعاش تقاعد يعادل مبلغه معاش العجز على الأقل وتضاف إليه عند الاقتضاء الزيادة من الزوج المكفول .

### الفصل الرابع

#### التأمين على الوفاة

#### المادة (٤٧) :

يستهدف التأمين على الوفاة إفادة نوى حقوق المؤمن له المتوفى ، المعرفين في المادة (٦٧) أنهاء ، من منحة الوفاة .

#### المادة (٤٨) :

يقدر مبلغ منحة الوفاة باثني عشرة مرة مبلغ آخر أجر شهري في المنصب .  
لا يجوز في أى حال من الأحوال أن يقل هذا المبلغ اثني عشرة مرة قيمة المبلغ الشهري للأجر الوطني الأدنى المضمون .  
تدفع منحة الوفاة دفعة واحدة .

#### المادة (٤٩) :

تدفع منحة الوفاة لنوى حقوق الهالك .

## المادة (٥٠) :

فى حالة تعدد نوى الحقوق توزع منحة الوفاة بينهم بنقسط متساوية .

## المادة (٥١) :

يستفيد نوى حقوق صاحب معاش عجز أو تقاعد أو ريع عن حادث عمل كما جاء تعريفهم فى المادة (٦٧) أدناه ، وفقا للشروط المنصوص عليها فى المادتين (٤٩) و (٥٠) أعلاه من منحة وفاة يساوى مبلغها قيمة المبلغ السنوى لمعاش العجز أو معاش التقاعد أو ريع حادث عمل ، على ألا يقل هذا المبلغ عن القيمة الدنيا المنصوص عليها فى المادة (٤١) من هذا القانون .

## الفصل الخامس

### أحكام مشتركة

## القسم الأول

### الشروط المخولة للحق فى الأداءات

## المادة (٥٢) :

يجب على المؤمن له ، لكى يتول له الحق فى الأداءات العينية وفى التعويضات اليومية للتأمين على المرض خلال سنة الأشهر الأولى ، أن يكون قد عمل :

- إما تسعة أيام أو ستين ساعة على الأقل أثناء ثلاثة الأشهر التى سبقت تاريخ تقديم العلاجات التى يطلب تعويض نفقاتها .
- إما ستة وثلاثين يوما أو أربعين ومائتين ساعة أثناء الاثنى عشر شهرا التى سبقت تاريخ تقديم العلاجات التى يطلب تعويض نفقاتها .

## المادة (٥٣) :

ينشأ الحق فى منحة الوفاة لنوى حقوق العامل ابتداء من اليوم الأول من مباشرة عمله الفعلى .

## المادة (٥٤) :

يجب على المؤمن له لكى يتول له الحق فى أدااءات التأمين على الولادة ولينشئه فى إطار المادة (٣٦) أعلاه أن يكون قد عمل

- إما تسعة أيام أو ستين ساعة على الأقل أثناء ثلاثة الأشهر التى سبقت تاريخ الاداءات العينية المطلوب تعويضها ،
- إما ستة وثلاثين يوما أو أربعين ومائتين ساعة على الأقل أثناء الاثنى عشر شهرا التى سبقت تاريخ الاداءات العينية المطلوب تعويضها .

## المادة (٥٥) :

يجب على المؤمن لها لكى يتول لها الحق فى الأداءات النقديّة للتأمين على الولادة فى إطار المادة (٢٨) أعلاه أن تكون قد عملت :

- إما تسعة أيام أو ستين ساعة على الأقل أثناء ثلاثة الأشهر التى سبقت تاريخ المعاينة الطبية الأولى للحمل ،

- إما ستة وثلاثين يوما أو أربعين ومائتي ساعة على الأقل أثناء الاثنى عشر شهرا التي سبقت المعاينة الطبية الأولى للعمل .

#### المادة (٥٦) :

يجب على المؤمن له لكى يتول له الحق فى التعويضات اليومية للتأمين على المرض فيما بعد الشهر السادس وكذا معاش العجز ، أن يكون قد عمل :

- إما ستة وثلاثين يوما أو أربعين ومائتي ساعة على الأقل أثناء الاثنى عشر شهرا التي سبقت الانقطاع عن العمل وثبوت العجز .

- إما ثمانية ومائة يوما أو عشرين وسبعمئة ساعة على الأقل أثناء ثلاث السنوات التي سبقت الانقطاع عن العمل أو ثبوت العجز .

#### المادة (٥٧) :

لا تطبق الشروط المحددة فى المادة (٥٦) أعلاه على المؤمن له فى حالة مرض أو عجز ناتج عن إصابته بحادث .

#### المادة (٥٨) :

تعد بمثابة ثمانى ساعات من العمل المتأجور لتقدير الحق فى الأداءات :

١- كل يوم تقاضى فيه المؤمن له التعويضات اليومية للتأمين على المرض والولادة وحوادث العمل والأمراض المهنية .

٢- كل يوم انقطع فيه عن العمل بسبب مرض عندما يكون المؤمن له قد استنفد حقوقه فى التعويض كما جاء تعريفها فى المادة (١٥) أعلاه ، شريطة أن تقر هيئة الضمان الاجتماعى عدم قدرته البدنية على مواصلة عمله أو استئنافه ،

٣- كل يوم من أيام العطلة القانونية المدفوعة الأجر .

٤- كل يوم قضى فى أداء التزامات الخدمة الوطنية أو فى حالة التعبئة العامة .

### القسم الثانى

### أحكام متعلقة بالعلاجات الصحية

#### المادة (٥٩) :

١- مع مراعاة أحكام المادة (٦١) أثناء وفى القطاعات غير الهياكل الصحية العمومية ، يدفع مبلغ المصاريف المنصوص عليها فى المادتين (٨) و (٢٦) من هذا القانون من طرف المؤمن له وتسديدها له هيئة الضمان الاجتماعى ، على أساس نسبة ٨٠٪ من التعريفات المحددة عن طريق التنظيم .

٢- تطبق أيضا هذه النسبة على الاستجمام ، والصمامات ، والاستجمامات المتخصصة مهما كانت طبيعة المؤسسة التى يتم فيها الاستجمام .

٣- يتم تسديد المنتوجات الصيدلانية القابلة للتسديد على أساس نسبة أقصاها ٨٠٪ ، تحدد قائمة المنتجات القابلة للتسديد وكذا نسب التسديد المماثلة عن طريق التنظيم .

وفى انتظار صدور النصوص المشار إليها فى الفقرة السابقة يتم التسديد بنسبة ٨٠٪ .

٤- تحول نسب التسديد المنصوص عليها فى الفقرتين ١ و ٢ إلى ١٠٠٪ فى بعض الحالات باعتبار على الخصوص إما نوعية ، أو أهمية ، أو مدة العلاج المطلوب وإما صفة صاحب المعاش أو الربح للضمان الاجتماعى .

٥- تحدد كليات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم .

#### المادة (٦٠) :

يستفيد من نظام الدفع من قبل الغير كل المؤمن لهم اجتماعيا وذوى حقوقهم الذين يقصدون الأطباء ومؤدى الخدمات شبه الطبية والمؤسسات الصحية الخاصة والصيديات الخاصة أو العمومية الذين تربطهم اتفاقيات مع هيئات الضمان الاجتماعى .

ويجب على الصيديات العمومية أن تبرم اتفاقيات مع هيئات الضمان الاجتماعى .

وتحدد اتفاقيات نموذجية عن طريق التنظيم لكى تنقيد بأحكامها الاتفاقيات المنصوص عليها فى هذه المادة .

#### المادة (٦١) :

تتم الكشوف فى عيادة الطبيب إلا إذا تعذر على المؤمن له التنقل بسبب حالته الصحية .

#### المادة (٦٢) :

تحدد القائمة العامة للأعمال المهنية عن طريق التنظيم .

#### المادة (٦٣) :

تحدد شروط إثبات العجز عن العمل عن طريق التنظيم .

#### المادة (٦٤) :

يمكن لهيئات الضمان الاجتماعى أن تقرر مع تحملها المصاريف إجراء فحوص طبية على المؤمن لهم بوساطة طبيب .

كما يمكن لها أن تجرى مراقبة على المؤمن لهم بوساطة أحد ممثليها .

وإذا امتنع المؤمن له عن هذه الفحوص الطبية أو المراقبة المطلوبة أو عندما لا يمثل للاستدعاء ، تسقط حقوقه فى الأداءات بالنسبة للفترة حيث أعيقت المراقبة .

تحدد الشروط التى تجرى وفقها المراقبة الطبية على المؤمن لهم اجتماعيا عن طريق التنظيم .

#### المادة (٦٥) :

يحدد مبلغ المشاركة الجزافية لهيئات الضمان الاجتماعى فى نفقات القطاعات الصحية والمؤسسات الاستشفائية المتخصصة بموجب مرسوم يتخذ بناء على تقرير مشترك من الوزير المكلف بالضمان الاجتماعى والوزير المكلف بالصحة والوزير المكلف بالمالية ، فى إطار قانون المالية السنوى .

يحدد المبلغ المشار إليه فى الفقرة أعلاه حسب تطور التكاليف الصحية وعدد المؤمن لهم اجتماعيا .

### القسم الثالث

### حق ذوى الحقوق فى الأداءات العينية

#### المادة (٦٦) :

يستفيد ذوو الحقوق المؤمن لهم اجتماعيا من الأداءات المشار إليها فى المادتين (٨) و (٢٦) أعلاه ، بالنسبة للزوج فقط ، وفى المادة (٨) أعلاه ، بالنسبة للأولاد والأصول .

## المادة (٦٧) :

يقصد بنوى الحقوق .

١- زوج المؤمن له ، غير أنه لا تخول الاستفادة من الأداءات العينية للزوج إذا كان يمارس نشاطا مهنيا مأجورا ، إذا كان الزوج نفسه أجيرا يمكن أن يستفيد من الأداءات بصفته صاحب الحق إن كان لا يستوفى شروط تحويل الحقوق بحكم نشاطه .

٢- الأولاد المكفولون كما هم محددين في التنظيم المتعلق بالضمان الاجتماعي والذين يقل عمرهم عن الثامنة عشرة سنة . ويعتبر أيضا أولاد مكفولون :

- الأولاد الذين يقل عمرهم عن الواحد والعشرين سنة وأبرم بشأنهم عقد تمهين يقضى بمنحهم أجرا يقل عن نصف الأجر الوطني الأدنى المضمون .

- الأولاد الذين يقل عمرهم عن الواحد والعشرين سنة ويواصلون الدراسة ، وفي حالة إذا بدأ العلاج الطبى قبل سن الواحدة والعشرين لا يعتد بشرط السن قبل نهاية العلاج .

- البنات دون دخل أيا كان عمرهن .

- الأولاد أيا كان عمرهم والذين تتعذر عليهم ممارسة نشاط ما مأجور بسبب عاهة أو مرض مزمن .

ويعد باقين على صفة نوى الحقوق الأولاد الذين يستوفون شروط السن المطلوبة ووجب عليهم الانقطاع عن التمهين أو الدراسة بحكم حالتهم الصحية .

٣- أصول المؤمن له أو أصول زوجة المكفولين لما لا تتجاوز مواردكم الشخصية المبلغ الأدنى لمعاش التقاعد

## المادة (٦٨) :

يستفيد نوى حقوق مسجون ، يقوم بعمل أثناء تنفيذ عقوبة جزائية كما جاء تعريفهم في المادة (٦٧) أعلاه ، من الأداءات العينية للتأمين على المرض ومنحة الوفاة المنصوص عليها في المادتين (٨) و(٤٧) أعلاه .

## القسم الرابع

### حق الأشخاص العاطلين عن العمل في الأداءات

## المادة (٦٩) :

يتمتع بالحق في الأداءات العينية للتأمينات عن المرض وينشئه من أجرى له :

١- معاش مباشرة للعجز من التأمينات الاجتماعية .

٢- ربع عن حادث عمل أو مرض مهني يناسب عجزا عن العمل يساوى ٥٠٪ على الأقل ،

٣- معاش تقاعد ،

٤- معاش تقاعد منقول ،

٥- معاش تقاعد بديل معاش عجز ،

٦- منحة تقاعد ،

٧- منحة تقاعد منقولة ،

٨- منحة للعمال المسنين الأجراء ،

- ٩- مساعدة عمرية ،
- ١٠- معاش عجز منقول ،
- ١١- معاش تقاعد منقول بدل معاش عجز منقول ،
- ١٢- ريع عن حادث أو مرض مهني للزوج أو الوالد اليتيم أو الوالد أو الوالدة .

#### المادة (٧٠) :

- يتمتع بالحق في الأداءات العينية للتأمين عن الولادة وينشئه من أجرى له :
- ١- معاش مباشر للعجز من التأمينات الاجتماعية .
  - ٢- ريع عن حادث عمل أو مرض مهني يناسب عجزاً عن العمل يساوي ٥٠٪ على الأقل .
  - ٣- معاش تقاعد مباشر وفقاً للشروط التي يحددها التنظيم .

### القسم الخامس القواعد المتعلقة بالجمع

#### المادة (٧١) :

- يمنع الجمع بين الأداءات التالية :
- التعويضات اليومية للتأمين عن المرض .
  - التعويضات اليومية للتأمين عن الولادة .
  - التعويضات اليومية للتأمين عن حوادث العمل والأمراض المهنية .

## الباب الثالث التمويل

#### المادة (٧٢) :

يتم تمويل نفقات التأمينات الاجتماعية اعتماداً على قسط اشتراك إجباري على نفقة أصحاب العمل وكذا المستفيدين المشار إليهم في الباب الأول من هذا القانون .

#### المادة (٧٣) :

- يعفى من دفع الاشتراكات :
- المجاهدون وأصحاب المعاشات المشار إليهم في المادة ٥ - ١ ،

- الأشخاص المعوقون بدنيا أو عقليا المشار إليهم في المادة ٥ - ب .

- الطلبة .

- الأشخاص المشار إليهم في المواد (٦٩) و (٧٠) و (٧١) أعلاه ، عندما يساوى مبلغ دخلهم الأجر الوطني الأدنى المضمون أو يقل عنه .

تحدد كفاءات تطبيق هذه المادة بموجب مرسوم .

#### المادة (٧٤) :

يشكل قسط اشتراك التأمينات الاجتماعية جزءا من اشتراك الضمان الاجتماعي الذي يحدد بموجب القانون .

ويرصد لتمويل الأداءات ذات الطابع الفردي ونفقات الخدمة الصحية والاجتماعية المشار إليها في المادة (٩٢) أنهاء ، وكذا نفقات سير وتسيير هيئات الضمان الاجتماعي .

#### المادة (٧٥) :

يؤسس الاشتراك في التأمينات الاجتماعية على أجر منصب العمل .

يحدد معدل قسط الاشتراك في التأمينات الاجتماعية وكذلك الحصة التي يكفلها صاحب العمل والمستفيد بموجب مرسوم .

ويمكن في مرحلة انتقالية أن يختلف معدل قسط الاشتراك الذي يكفله صاحب العمل في القطاع الفلاحي الاشتراكي .

#### المادة (٧٦) :

يحدد مبلغ قسط الاشتراك في التأمينات الاجتماعية وكذا كفاءات دفعه بالنسبة لبعض الفئات من العمال ولا سيما الأشخاص المستخدمين من طرف الخواص ، بموجب مرسوم .

#### المادة (٧٧) :

يحدد مبلغ اشتراك التأمينات الاجتماعية التي يتكفلها الأشخاص المشار إليهم في المادة (٤) أعلاه بموجب مرسوم .

## الباب الرابع التسيير

#### المادة (٧٨) :

تسير تبعات المخاطر المنصوص عليها في هذا القانون من طرف هيئات الضمان الاجتماعي موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالشؤون الاجتماعية .

تحدد كفاءات تطبيق هذه المادة بموجب مرسوم .

#### المادة (٧٩) :

تحدد صلاحيات هيئات الضمان الاجتماعي وكذا تنظيمها الإداري والمالي وسيرها بموجب مرسوم .

## الباب الخامس أحكام مختلفة

### المادة (٨٠) :

يظل العمل بنظم التأمينات الاجتماعية الجارى بها العمل عند تاريخ دخول أحكام هذا القانون حيز التطبيق .

### المادة (٨١) :

اعتبارا من تاريخ دخول هذا القانون حيز التطبيق يصبح أصحاب العمل غير مؤهلين للقيام بتسيير الأداءات التي تضطلع بها هيئات الضمان الاجتماعى بون غيرها .

وتحدد كىفيات تطبيق هذا المادة فيما يخص دفع الأداءات لحساب هيئات الضمان الاجتماعى عند الاقتضاء ، من طريق التنظيم .

### المادة (٨٢) :

تبقى مبالغ التعويضات اليومية ومعاشات المعز المدفوعة فى تاريخ دخول هذا القانون حيز التطبيق على حالها وتراجع من حيث القيمة طبقا لأحكام المادتين (٢١) و (٤٢) أعلاه .

يتم فتح الحقوق الخاصة بمعاش المعز المنقول وكذا حسابه على أساس مبلغ المعاش المباشر وتطبيقا لأحكام التشريع الجديد

### المادة (٨٣) :

لا يجوز دفع الأداءات المنصوص عليها فى هذا القانون خارج التراب الوطنى .

غير أنه تعدد الشروط التي تمنح فيها الأداءات العينية أو النقدية فى حالة استعجال أو عند ضرورة التحويل إلى الخارج بموجب التنظيم .

### المادة (٨٤) :

تكفل الأداءات المستحقة للأعوان العاملين فى البعثات الدبلوماسية والتمثليات الجزائرية والطلبة والمتريسين ونوى حقوقهم من قبل هيئات الضمان الاجتماعى وفقا لشروط تحدّد بموجب مرسوم .

### المادة (٨٥) :

لا يجوز لهيئات الضمان الاجتماعى أن تعتد بعدم وفاء أصحاب العمل بالالتزامات الملقاة على عاتقهم ، لرفض تقديم الأداءات للمؤمن له الذى يستوفى الشروط المنقشة للحقوق .

عندما لا يعفى أصحاب العمل بالتزاماتهم ، يتعين على هيئات الضمان الاجتماعى تقديم الأداءات للمؤمن له ثم تتولى مطالبة هؤلاء بعد ذلك .

### المادة (٨٦) :

يمنع على كل صاحب عمل أن يدفع مكملات الأداءات المخولة بمقتضى هذا القانون .

#### المادة (٨٧) :

يمنع على كل صاحب عمل أن يتحمل كلياً أو جزئياً نفقة اشتراكات أو علاوات التأمين لصالح عماله سواء أكانت فردية أم جماعية لدى شركة تأمين أو أية هيئة أخرى للتأمين وسواء أكان ذلك على سبيل تكميل الأداءات المنصوص عليها في هذا القانون أو الإضافة إليها .

تفسخ قانونا العقود السارية المفعول والمتعلقة بالتأمينات المشار إليها في الفقرة أعلاه اعتباراً من دخول هذا القانون حيز التطبيق .

#### المادة (٨٨) :

تعد الأداءات العينية والتعويضات اليومية ومعاشات العجز ومنحة الوفاة غير قابلة للتنازل عنها وغير قابلة للحجز .

#### المادة (٨٩) :

تسرى الأحكام المتعلقة بأخطاء الغير في مجال حوادث العمل ، على الأداءات المنصوص عليها في هذا القانون .

#### المادة (٩٠) :

ينشأ صندوق المساعدة والإسعاف بخصص منح ، في بعض الحالات الاستثنائية ، امتيازات للمؤمن لهم اجتماعياً ولزوى حقوقهم :

- عندما لا يستوفى المعنويون الشروط التي تخول لهم الاستفادة من أداءات التأمين الاجتماعي .

- عندما يكون من لزى الدخل المحدود .

يمول صندوق المساعدة والإسعاف بجزء من اشتراكات الضمان الاجتماعي .

تمنح الامتيازات من طرف لجنة تعمل ضمن هيئات الضمان الاجتماعي وتتكلف من ممغلى المؤمنين لهم اجتماعياً .

- تحدد طبيعة الامتيازات الممنوحة من صندوق المساعدة والإسعاف ومبلغها وقواعد منحها بموجب مرسوم .

#### المادة (٩١) :

يمكن تقديم مكملات للأداءات المنصوص عليها في هذا القانون ، في إطار تأمين اختياري ضمن تعاضديات ، وذلك وفقاً لشروط تعدد بمقتضى التشريع .

#### المادة (٩٢) :

تتولى هيئات الضمان الاجتماعي القيام بأعمال تتمثل في إقامة مرافق ذات النفع الصحي والاجتماعي لإفادة العمال وزوى حقوقهم بالأداءات الجماعية ويتم ذلك في إطار المخطط السنوي وطبقاً للإجراءات الجارية بها العمل في مجال الاستثمارات المخططة .

وتحدد مختلف أشكال الخدمة الصحية والاجتماعية لهيئات الضمان الاجتماعي بموجب مرسوم .

#### المادة (٩٣) :

لا يمكن استعمال أموال الضمان الاجتماعي واورداته وممتلكاته إلا للغايات المحددة في هذا القانون .

## الباب السادس أحكام ختامية

### المادة (٩٤) :

تحدد كليات تطبيق هذا القانون ، عند الحاجة بموجب مرسوم .

### المادة (٩٥) :

يحدد الوعاء الذي يؤسس عليه حساب الاشتراكات والأداءات وكذا نسب إعادة تقييم التعويضات اليومية ومعاشات العجز بموجب مرسوم ، وذلك لفترة انتقالية ريثما تصدر النصوص التطبيقية للقانون رقم ١٢ - ٧٨ المؤرخ في ٥ أغسطس سنة ١٩٧٨ والمتعلقة بتصنيف مناصب العمل وتحديد أجر المنصب .

### المادة (٩٦) :

تستمد الأحكام المتعلقة بالتأمينات الاجتماعية والخاصة بالعمكرين والمحقين بهم من هذا القانون .

### المادة (٩٧) :

تُلغى جميع الأحكام المخالفة لأحكام هذا القانون .

### المادة (٩٨) :

يدخل هذا القانون حيز التطبيق ابتداء من أول يناير سنة ١٩٨٤ .

### المادة (٩٩) :

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حور بالجزائر في :

٢١ رمضان عام ١٤٠٢ هـ .

الموافق : ٢ يناير سنة ١٩٨٣ .

الشاذلي بن جديد

**قانون رقم ١٢ - ٨٣ مؤرخ في ٢١ رمضان  
عام ١٤٠٣ الموافق ٢ يوليو سنة ١٩٨٣  
يتعلق بالتقاعد**

إن رئيس الجمهورية ،

- بناء على الميثاق الوطني ، ولا سيما الباب السادس - خامسا - ٧ منه ،

- وبناء على الدستور لا سيما المواد ١٥١ ، ١٥٤ و ١٥٥ منه ،

- وبمقتضى القانون رقم ١٢ - ٧٨ المؤرخ في أول رمضان عام ١٣٩٨ الموافق ٥ أغسطس سنة ١٩٧٨ والمتضمن القانون الأساسى العام للعامل ، ولا سيما المواد ١ و ٩ و ١٨ و ١٢٦ و ١٢٩ و ١٤٦ و ١٥٢ و ١٨٧ ومن ١٩٢ إلى ١٩٩ ومن ٢١٢ إلى ٢١٦ منه ،

- وبمقتضى القانون رقم ١١ - ٨٣ المؤرخ في ٢١ رمضان عام ١٤٠٣ الموافق ٢ يوليو سنة ١٩٨٣ والمتعلق بالتأمينات الاجتماعية ،

- وبمقتضى الأمر رقم ٨ - ٧٤ المؤرخ في ٦ محرم عام ١٣٩٤ الموافق ٣٠ يناير سنة ١٩٧٤ والمتعلق بوضاية هيئات الضمان الاجتماعى ،

- وبناء على ما أقره المجلس الشعبى الوطنى ،

يصدر القانون التالى نصه :

**أحكام تمهيدية**

**المادة (١) :**

يهدف هذا القانون إلى تأسيس نظام وحيد للتقاعد .

**المادة (٢) :**

يقوم النظام الوحيد للتقاعد على المبادئ التالية :

- توحيد القواعد المتعلقة بتقدير الحقوق .
- توحيد القواعد المتعلقة بتقدير الامتيازات .
- توحيد التمويل .

**المادة (٣) :**

يشكل معاش التقاعد حقا ذا طابع مالى وشخصى يستفاد منه مدى الحياة .

## الباب الأول مجال التطبيق

### المادة (٤) :

يُتَوَلَّى الحق في الاستفادة من هذا القانون للأشخاص المشار إليهم في المادتين (٣) و (٤) من القانون رقم ١١ - ٨٣ المؤرخ في ٢١ رمضان عام ١٤٠٣ الموافق ٢ يوليو سنة ١٩٨٢ والمتعلق بالتأمينات الاجتماعية .

### المادة (٥) :

تتمثل الحقوق الممنوحة للتقاعد فيما يلي :

١- معاش مباشر يمنح على أساس نشاط العامل بالذات ويضاف إليه زيادة عن الزوج المكفول .

٢- معاش منقول يتضمن :

(أ) معاشاً إلى الزوج الباقي على قيد الحياة .

(ب) معاشاً لليتامى .

(ج) معاشات للأصول .

## الباب الثاني معاشات التقاعد

### الفصل الأول المعاش المباشر

### القسم الأول شروط الحق في المعاش

### المادة (٦) :

تتوقف وجوب الاستفادة العامل من معاش التقاعد على استيفاء الشرطين التاليين :

- بلوغ ستين سنة من العمل على الأقل بالنسبة للرجل ، وخمسين سنة بالنسبة للمرأة

- قضاء خمس عشرة سنة في العمل على الأقل .

ينبغي أن تكون المدة الدنيا المنصوص عليها في المادة (٥٩) من هذا القانون خلال فترة تساوى على الأقل نصف تلك المدد قد استوجبت القيام بعمل فعلى ويقع اشتراكات الضمان الاجتماعى من طرف العامل ، حتى يتسنى له الاستفادة من معاش التقاعد .

تحدد كليات تطبيق هذه المادة بموجب مرسوم .

#### المادة (٧) :

يستفيد العمال الذين يعملون فى مناصب تتميز بطروف على قدر خاص من الضرر من المعاش قبل بلوغهم السن المنصوص عليها فى المادة (٦) أعلاه .

وتحدد قائمة المناصب المشار إليها أعلاه ، وكذا الأعمار المناسبة والمدة الدنيا الواجب قضاؤها فى هذه المناصب ، بموجب مرسوم .

#### المادة (٨) :

تستفيد العائلات اللاتى يربى ولدا واحدا أو عدة أولاد طيلة تسع سنوات على الأقل من تخفيض فى السن على أساس سنة واحدة عن كل ولد ، وذلك فى حدود ثلاث سنوات .

والمقصود بالأولاد المشار إليهم فى الفقرة أعلاه ، الأولاد المكفولون كما جاء تعريفهم فى المادة (٦٨) من القانون رقم ١١ - ٨٢ المؤرخ فى ٢١ رمضان عام ١٤٠٣ الموافق ٢ يوليو سنة ١٩٨٣ والمتعلق بالتأمينات الاجتماعية .

#### المادة (٩) :

لا يطلب استيفاء شرط السن المنصوص عليه فى المادة (٦) أعلاه من العامل المصاب بالعجز التام والنهائى عن العمل عندما لا يستوفى الشروط للاستفادة من معاش العجز من باب التأمينات الاجتماعية .

وفى هذه الحالة ، لا يجوز أن يقل عدد الحقب السنوية التى تعتمد لحساب المعاش عن العشرين (٢٠) .

#### المادة (١٠) :

للعامل الذى يستوفى الشروط المشار إليها فى المواد (٦) و (٧) و (٨) أعلاه ، الحق فى الإحالة على التقاعد .

لا يجوز لصاحب العمل أن يقرر وحده إحالة عامل على التقاعد مالم يبلغ العامل السن التى تخول له الحق فى معاش التقاعد مزيدا بخمس سنوات إذا كان قد عمل مدة تقل عن خمس عشرة (١٥) سنة .

وفى جميع الأحوال ، لا يجوز الإقرار بالإحالة على التقاعد مالم يتم منح الحصة الأولى من المعاش .

#### المادة (١١) :

تكون فى حكم فترات عمل :

١- كل فترة تقاضى خلالها المؤمن له تعويضات يومية للتأمينات على المرض والولادة وحوادث العمل والأمراض المهنية .

٢- كل فترة انقطاع عن العمل بسبب مرض عندما يكون المؤمن له قد استنفد حقوقه فى التعويض شريطة أن تعترف هيئة الضمان الاجتماعى بالعجز البنى عن مواصلة العمل أو استئنافه .

٣- كل فترة استفاد خلالها المؤمن له من معاش العجز أو ربع عن حادث عمل يناسب معدل عجز نسبته ٥٠٪ على الأقل .

٤- كل فترة عطلة قانونية مدفوعة الأجر .

٥- كل فترة أدنى خلالها العامل التزامات الخدمة الوطنية .

٦- كل فترة أدت خلالها التعبئة العامة .

## القسم الثانى

### مبلغ المعاش

#### المادة (١٢) :

يحدد مبلغ المعاش ، بالنسبة لكل سنة معتمدة ، بنسبة ٢,٥ ٪ من الأجر الشهري فى المنصب كما حدد فى المادة (١٩٥) - الفقرة ٢ من القانون رقم ١٢ - ٧٨ المؤرخ فى ٥ أغسطس سنة ١٩٧٨ والمتعلق بالقانون الأساسى العام للعامل والمحسوب وفقا للأحكام المنصوص عليها فى المادة (١٢) أثناءه .

#### المادة (١٣) :

يساوى الأجر المعتمد أساسا لحساب المعاش :

- إما أجر المنصب الشهري المتوسط المتقاضى فى السنة الأخيرة السابقة للإحالة على التقاعد .
- وإما أجر المنصب الشهري المتوسط المقرر على أساس السنوات الثلاث (٣) حيث يبلغ أجر المعنى بالأمر أقصاه خلال حياته المهنية إذا كان هذا الأجر أحسن نفعا له .

#### المادة (١٤) :

مع مراعاة أحكام المادتين (١١) و (٢٠) من هذا القانون ، لا يجوز اعتماد سوى السنوات أو الثلاثيات ، التى قضى منها على الأقل ١٨٠ أو ٤٥ يوما من العمل حسب مقتضى الحال .  
غير أن يجوز إجراء مقاصة بين مجموع السنوات أو الثلاثيات المقضية فى العمل .

#### المادة (١٥) :

للمتقاعد الذى يكفل زوجا أو أكثر الحق فى الاستفادة من زيادة فى معاشه يحدد مبلغها السنوى بقدر ٦٠٠ مرة قيمة معدل الساعات فى الأجر الوطنى الأدنى المضمون .  
لا يجوز منح صاحب المعاش الواحد أكثر من زيادة واحدة عن الزوج المكفول .

#### المادة (١٦) :

لا يجوز أن يقل المبلغ السنوى للمعاش عن قدر أدنى قيمته (٢٣٠٠) مرة قيمة معدل الساعات فى الأجر الوطنى الأدنى المضمون .

#### المادة (١٧) :

لا يجوز أن يتعدى المبلغ السنوى الصافى للمعاش ، المزدى بعلاوة عن الزوج المكفول ، نسبة ٨٠ ٪ من أجر المنصب السنوى الإجمالى الذى يقتطع منه مسبقا قسط الاشتراك للضمان الاجتماعى والضريبة كما هو محدد فى المادة (١٩٥) - الفقرة ٢ من القانون رقم ١٢ - ٧٨ المؤرخ فى ٥ أغسطس ١٩٧٨ والمتعلق بالقانون الأساسى العام للعامل .  
غير أنه يجوز إضافة ٢ ٪ عن كل سنة إلى النسبة المشار إليها فى الفقرة الأولى أعلاه ، وذلك بعد تجاوز العمر الذى ينشئ الحق فى معاش التقاعد وفى حدود خمس (٥) سنوات لصالح العامل الذى يبقى فى منصب عمله .

#### المادة (١٨) :

يمكن للمتقاعدين بمقتضى المادة (٩) أعلاه ، الاستفادة ، عند الاقتضاء ، من الزيادة على الغير ، المدفوعة للعجزة بمقتضى التشريع الفاض بالتأمينات الاجتماعية .

## المادة (١٩) :

يحدد تاريخ بداية التمتع بالمعاش في اليوم الأول من الشهر الذي يبلغ فيه المعنى بالأمر سن التقاعد وذلك عند استيفاء الشروط المنشئة للحقوق .

## الفصل الثاني

### أحكام خاصة بالمجاهدين

## المادة (٢٠) :

طبقا لأحكام المادة (١٩٨) من القانون الأساسي العام للعامل ، يستفيد المجاهدون كما جاء تعريفهم في التشريع ، من أحكام خاصة .

## المادة (٢١) :

تخفض السن المطلوبة للاستفادة من الحق في معاش التقاعد بخمس (٥) سنوات .  
وتخفض السن و مدة الخدمة المطلوبة بالنسبة للمعزة من جراء حرب التحرير الوطني ، سنة عن كل قسط ، نسبة ١٠٪ / من العجز ، وكل قسط نسبة ٥٪ من المعز يحسب بمقابلة ستة أشهر .  
وتحسب التخفيضات من العجز المنصوص عليها في الفقرة أعلاه ، لنشأة الحق في معاش التقاعد وتصنيفته على حد سواء .

## المادة (٢٢) :

تحسب سنوات المشاركة الفعلية في حرب التحرير الوطني ، بضعف مدتها وذلك لنشأة الحق في معاش التقاعد وتصنيفته على حد سواء .  
وتؤخذ في الاعتبار بمقتضى هذه الأحكام الفترات التي قضاها المجاهدون في صفوف الجيش الوطني الشعبي ولم تعتمد في إطار النصوص التي تحكم المعاشات العسكرية كسنوات غير مضاعفة .

## المادة (٢٣) :

تقدر التخفيضات من العجز المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة (٢١) أعلاه ، وكذا فترة المشاركة في حرب التحرير الوطني المحسوبة بضعفها كما نص عليها في الفقرة الأولى من المادة (٢٢) أعلاه ، بنسبة ٥ ، ٢٪ عن كل استحقاق سنوي قابل للتصفية .  
تقدر الخدمات غير التي جاء ذكرها في الفقرة السابقة على أساس نسبة ٥ ، ٢٪ عن كل استحقاق سنوي قابل للتصفية .

## المادة (٢٤) :

تحول النسبة القصوى المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة (١٧) من هذا القانون إلى ١٠٠٪ لفائدة المجاهدين .  
ويجوز للمجاهدين الذين حصلوا على عدد من الأقساط السنوية التي تخول لهم الحق في الاستفادة من معاش التقاعد يساوي نسبة ١٠٠٪ من أجر المنصب الشهري وبناء على طلب منهم أن يحالوا على التقاعد مع التمتع الفوري ، وذلك بغض النظر عن شروط السن .

## المادة (٢٥) :

لا يمكن أن يقل المبلغ السنوي لمعاشات التقاعد الممنوحة للمجاهدين بمقتضى هذه الأحكام عن مرة ونصف من مبلغ الأجر

الوطني الأدنى المضمون .

#### المادة (٢٦) :

تراجع المعاشات التي تمت تصفياتها عند تاريخ دخول هذا القانون حيز التطبيق وفقا لأحكام هذا الفصل .

#### المادة (٢٧) :

يمكن الجمع بين تحديد بين معاشات التقاعد والمعاشات المدفوعة بمقتضى التشريع المتعلق بالمجاهدين .

#### المادة (٢٨) :

تتوقف الاستفادة من أحكام هذا الفصل على قضاء فترة من العمل الفعلى تساوى نصف الفترة المطلوبة فى المادتين (٦) و(٥٩) من هذا القانون ما عدا إذا حصلت الوفاة قبل استيفاء هذا الشرط .

#### المادة (٢٩) :

تكون الاشتراكات المستحقة على أصحاب العمل والأجور من باب التخفيضات عن السن وفترة المشاركة فى حرب التحرير الوطني المحسوبة ، بضعفها على نفقة الدولة والمجموعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية المستخدمة .  
تتمتع مجاناً التخفيضات والفترات التى لا يمكن التكلل بها طبقاً لأحكام الفقرة أعلاه .  
لا يكون منح معاش التقاعد مرهونا بالدفع الرسمى والمسبق لأقساط الاشتراك المنصوص عليها فى هذه المادة .

### الفصل الثالث

#### معاشات ذوى الحقوق

#### المادة (٣٠) :

إثر وفاة صاحب المعاش أو العامل يستفيد كل من ذوى حقوقه من معاش منقول وفقاً للشرط المنصوص عليها فى هذا القانون :

#### المادة (٣١) :

يعتبر ذوى حقوق كل من :

- الزوج .

- الأولاد المكفولين كما جاء تعريفهم فى المادة (٦٧) من القانون رقم ١١ - ٨٢ المؤرخ فى ٢١ رمضان عام ١٤٠٣ الموافق ٢ يوليو سنة ١٩٨٣ والمتعلق بالتأمينات الاجتماعية .

- الأصول المكفولين .

#### المادة (٣٢) :

تتوقف وجوباً استفادة الزوج من معاش منقول على زواجه الشرعى من الهالك .

#### المادة (٣٣) :

لا يجوز المطالبة بمعاش منقول إلا للأولاد الذين ولدوا قبل الوفاة أو خلال الخمسة والثلاثمائة (٣٠٥) يوماً التالية لتاريخ

الوفاة على الأكثر .

#### المادة (٣٤) :

يحدد مبلغ كل معاش من معاشات نوى الحقوق على النحو التالي :

- عندما لا يوجد لا ولد ولا أحد من الأصول ، يحدد مبلغ المعاش المنقول للزوج الذى بقى على قيد الحياة بنسبة ٧٥٪ من مبلغ معاش الهالك .

- عندما يوجد إلى جانب الزوج نوى حق ( ولد أو أحد الأصول ) يحدد مبلغ المعاش المنقول للزوج بنسبة ٥٠٪ من المعاش المباشر ، والمعاش المنقول لنوى الحق الآخر بنسبة ٣٠٪ .

- وعندما يوجد إلى جانب الزوج اثنان أو أكثر من نوى الحقوق ( أولاد أو أصول أو الكل معا ) يحدد مبلغ المعاش المدفوع للزوج بنسبة ٥٠٪ من مبلغ المعاش المباشر ، ويقتسم بالتساوى نوى الحقوق الآخرون ٤٠٪ الباقية من مبلغ هذا المعاش المباشر .

- وعندما لا يوجد زوج يتقاسم نوى الحقوق الآخرون معاشا يساوى ٩٠٪ من مبلغ معاش الهالك وهذا ضمن حد أقصى يبلغ بالنسبة لكل نوى حق ما يلى :

- ٤٥٪ من المعاش إذا كان نوى الحق من أبنائه ،

- ٣٠٪ من المعاش إذا كان نوى الحق من أصوله .

لا يجوز أن يتعدى المبلغ الإجمالى لمعاشات نوى الحقوق ٩٠٪ من مبلغ معاش الهالك ، وإذا تجاوز مجموع المعاشات هذه النسبة يجرى تخفيض مناسب على المعاشات .

#### المادة (٣٥) :

تراجع النسب الواردة فى المادة السابقة كلما تغير عدد نوى الحقوق .

#### المادة (٣٦) :

لا تخضع الاستفادة من المعاش المنقول لزوج الهالك أو لأحد الأصول لشرط السن .

#### المادة (٣٧) :

يجوز كذلك لأولاد الهالك من زيجات سابقات المطالبة بمعاش منقول .

#### المادة (٣٨) :

فى حالة تعدد الأرمال ، يقسم المعاش المنقول بينهم بالتساوى .

#### المادة (٣٩) :

إذا ما توفى الزوج يقسم مبلغ المعاش المنقول بين اليتامى المكفولين بالتساوى .

#### المادة (٤٠) :

فى حالة تزوج الأرملة من جديد يلغى المعاش المدفوع لها وينقل مبلغ هذا المعاش إلى الأولاد الذين عهدت حضانتهم إلى أشخاص آخرين

#### المادة (٤١) :

إذا كان الهالك غير متمتع بمعاش ، تحسب معاشات نوى الحقوق على أساس المعاش الذى كان من المفروض أن يحصل عليه عند تاريخ وفاته كما لو كان بذلك التاريخ يستوفى شرطي العمر ومدة العمل ، وذلك دون أن يقل عدد السنين المتعددة فى حساب المعاش عن العشرين .

#### المادة (٤٢) :

يحدد تاريخ بداية التمتع بمعاشات نوى الحقوق فى اليوم الأول من الشهر الذى يلى تاريخ الوفاة .  
غير أنه يتم دفع المستحق من معاش الهالك الذى حل أجله بعد تاريخ الوفاة إلى نوى الحقوق على قدر الفترة الواقعة بين تاريخ هذا الاستحقاق وتاريخ أول مستحق من الامتيازات المنقولة .

### الفصل الرابع

### أحكام مشتركة

#### المادة (٤٣) :

تراجع الأجر المتعددة كأساس لحساب المعاشات وكذا المعاشات التى تمت تصفيتهها حسب تطور النقطة الاستدلالية المتعددة لحساب الأجر الأساسى للعمال .

#### المادة (٤٤) :

يجوز الجمع بين المعاش المنقول للزوج الباقي على قيد الحياة مع معاش مباشر يتقاضاه عن نشاطه الذاتى .

#### المادة (٤٥) :

لا يجوز منح معاش الأصول إلا فى حالة ما إذا كانت الموارد السنوية للمعنى بالأمر ، بما فيها المعاش لا تتجاوز مبلغ الحد الأدنى المشار إليه فى المادة (١٦) أعلاه .

#### المادة (٤٦) :

تتفع المعاشات المجزأة فى إطار هذا الباب شهريا وعند حلول أجل الاستحقاق .

#### المادة (٤٧) :

تؤسس منحة تقاعد لصالح العمال البالغين من العمر ٦٥ سنة على الأقل والذين لا يستوفون فى هذه السن شرط مدة العمل وبإمكانهم إثبات خمس سنوات على الأقل أو عشرين ثلاثيا .

يجوز لنوى حقوق صاحب منحة تقاعد متوفى المطالبة بمنحة تقاعد منقولة وفقا للشروط المنصوص عليها فى الفصل الثالث من هذا الباب .

تطبق على هذه المادة أحكام المواد (١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٩ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٥١) من هذا القانون .

#### المادة (٤٨) :

يتم تمويل نفقات التقاعد اعتمادا على قسمة اشتراك إجبارى محدد بموجب مرسوم على نفقة أصحاب العمل وكذا المستفيدين المشار إليهم فى المادة (٤) من هذا القانون .

يخضع التمويل المشار إليه أعلاه إلى أحكام المادتين (٧٥) - (٧٦) من القانون رقم ١١ - ٨٣ المؤرخ في ٢١ رمضان عام ١٤٠٣ الموافق ٢ يوليوس سنة ١٩٨٣ والمتعلق بالتأمينات الاجتماعية .

## الباب الرابع التسيير

### المادة (٤٩) :

تسيير الأداءات المنصوص عليها في هذا القانون من طرف هيئات الضمان الاجتماعي المنصوص عليها في المادة (٨٠) من القانون رقم ٨٣ - ١١ المؤرخ في ٢١ رمضان عام ١٤٠٣ الموافق ٢ يوليوس سنة ١٩٨٣ والمتعلق بالتأمينات الاجتماعية .

### المادة (٥٠) :

تحدد صلاحيات الهيئات المشار إليها في المادة السابقة وتنظيمها الإداري والمالي وكذا سيرها بموجب مرسوم .

## الباب الخامس أحكام مختلفة

### المادة (٥١) :

تعد معاشات ومنع التقاعد قابلة للتنازل عنها والحجز في نفس الشروط المحددة للأجور .

### المادة (٥٢) :

تطبق على هذا القانون أحكام المواد (٨٢ و ٨٥ و ٨٧ و ٩٠ و ٩٢) من القانون رقم ١١ - ٨٣ المؤرخ في ٢١ رمضان عام ١٤٠٣ الموافق ٢ يوليوس سنة ١٩٨٣ والمتعلق بالتأمينات الاجتماعية .

### المادة (٥٣) :

لا يجوز دفع المعاشات والمنح المنصوص عليها في هذا القانون خارج التراب الوطني إلا إذا قضت بذلك أحكام وردت في اتفاق التعامل بالمثل أبرم مع الجزائر وفي معاهدات دولية صادقت عليها الجزائر .

### المادة (٥٤) :

ينتهي العمل بأنظمة التقاعد المعمول بها اعتبارا من تاريخ دخول أحكام هذا القانون حيز التطبيق .

### المادة (٥٥) :

يمنع إنشاء صناعات للتقاعد التكميلي مهما كانت طبيعتها .

## الباب السادس أحكام انتقالية

### المادة (٥٦) :

تعتمد فترات العمل أو ما في حكمها ، المؤداة في إطار نظام أو عدة أنظمة للتقاعد بطل العمل بها ، من طرف الهيئات المشار إليها في المادة (٤٩) أعلاه ، وفقا لأحكام هذا القانون بالنسبة للمعاشات التي لم تتم تصفياتها عند تاريخ دخول هذا القانون حيز التطبيق .

### المادة (٥٧) :

تسرى أحكام المادتين ١٦ و ٤٣ أعلاه ، على المعاشات التي تمت تصفياتها عند تاريخ دخول هذا القانون حيز التطبيق .

### المادة (٥٨) :

تبقى منحة العمال الأجراء المستن وكذا الإسعاف العمري المجريان عند دخول هذا القانون حيز التطبيق جارين على نفقة الهيئات المنصوص عليها في المادة (٤٩) أعلاه ، وفقا لنفس الشروط ومع مراعاة أحكام هذه المادة .  
يحدد مبلغ منحة العمال الأجراء المستن بقيمة المبلغ الأدنى المشار إليه في المادة (١٦) أعلاه .  
ويحدد مبلغ الإسعاف العمري ، بنسبة ٧٥٪ من مبلغ منحة العمال الأجراء المستن .

### المادة (٥٩) :

تخفض مدة الضم خمسة عشرة سنة المشار إليها في المادة (٦) أعلاه ، إلى عشر سنوات لصالح العمال الذين كانوا تابعين للنظام العام أو للنظام الفلاحي ، وذلك على وجه انتقالي ولدة خمس سنوات اعتبارا من تاريخ دخول هذا القانون حيز التطبيق.  
وتطبق أحكام هذه المادة أيضا على العمال الذين كان في إمكانهم طلب تصفية معاشهم على أساس مدة عمل تقل عن (١٥) سنة وذلك بحكم انتمائهم إلى نظامهم التقاعدي الخاص .

### المادة (٦٠) :

تعتمد مجانا فترات العمل المؤدى قبل دخول الأنظمة السابقة للتأمين على الشيخوخة أو التقاعد حيز التطبيق .  
لا يمكن في أى حال من الأحوال أن يرفع اعتماد الفترات المشار إليها في الفقرة أعلاه ، عدد السنوات المعتبرة لإنشاء الحق وحساب المعاش إلى أكثر من خمس عشرة سنة أو عشر سنوات أثناء الفترة الانتقالية المشار إليها في المادة السابقة .

### المادة (٦١) :

دون الإخلال بأحكام المادة السابقة يمكن لمستفيدي الثورة الزراعية أن يستفيدوا مجانا من اعتماد بعض فترات العمل وفقا للشروط التالية .

- تعد بمثابة خمس سنوات من العمل السنتان الأوليان من الانضمام إلى التعاونية الإنتاجية .
- وتؤخذ في الحسبان كذلك كل سنوات العمل في القطاع الفلاحي التي لا يمكن اعتمادها من باب التقاعد والمؤداة قبل تاريخ الانضمام إلى التعاونية .

## المادة (٦٢) :

يحدد الوعاء الذى يؤسس عليه حساب الاشتراكات والمعاشات وتسب إعادة تقييم المعاشات بموجب مرسوم ، وذلك لمرحلة انتقالية ريثما تصدر النصوص التطبيقية للقانون رقم ١٢ - ٧٨ المؤرخ فى ٥ أغسطس سنة ١٩٧٨ المشار إليه أعلاه ، والمتعلقة بتصنيف مناصب العمل وتحديد أجر المنصب .

## الباب السابع أحكام نهائية

## المادة (٦٣) :

تحدد كليات تطبيق هذا القانون عند الحاجة بموجب مراسيم .

## المادة (٦٤) :

تحدد الشروط الخاصة لتطبيق هذا القانون على الأشخاص المشار إليهم فى المادة (٤) من القانون رقم ١١ - ٨٣ المؤرخ فى ٢١ رمضان عام ١٤٠٣ الموافق ٢ يوليو سنة ١٩٨٣ والمتعلق بالتأمينات الاجتماعية بموجب مرسوم .

## المادة (٦٥) :

فى إطار المادة (١٢٦) من القانون رقم ١٢ - ٧٨ المؤرخ فى ٥ أغسطس سنة ١٩٧٨ والمتعلق بالقانون الأساسى العام العامل تحدد الشروط والكليات الخاصة بمنح معاشات التقاعد للإطارات السامية للأمة ، بموجب مرسوم .

## المادة (٦٦) :

تستمد الأحكام المتعلقة بالعسكريين والملحقين بهم فيما يخص معاشات التقاعد من هذا القانون .

## المادة (٦٧) :

تلقى كل الأحكام المخالفة لهذا القانون .

## المادة (٦٨) :

يدخل هذا القانون حيز التطبيق اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٨٤ .

## المادة (٦٩) :

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر فى :

٢١ رمضان عام ١٤٠٣

الموافق ٢ يوليو سنة ١٩٨٣ .

الشاذلى بن جديد

**قانون رقم ١٣ - ٨٣ مؤرخ في ٢١ رمضان  
عام ١٤٠٣ الموافق ٢ يوليو سنة ١٩٨٣  
يتعلق بحوادث العمل والأمراض المهنية**

**إن رئيس الجمهورية ،**

- بناء على الميثاق الوطني ، ولا سيما الباب السادس - خامسا - ٧ منه ،

- وبناء على الدستور لا سيما المواد ١٥١ ، ١٥٤ و ١٥٥ منه ،

- وبناء على القانون رقم ١٢ - ٧٨ المؤرخ في أول رمضان عام ١٣٩٨ الموافق ٥ أغسطس سنة ١٩٧٨ والمتضمن القانون الأساسي العام للعامل ولا سيما المواد ١ و ٩ و ١٢٩ و ١٤١ إلى ١٤٤ و ١٤٦ ومن ١٨٧ إلى ١٩٢ و ١٩٦ و ٢١٢ و ٢١٦ منه ،

- ويمقتضى القانون رقم ١١ - ٨٣ المؤرخ في ٢١ رمضان عام ١٤٠٣ الموافق ٢ يوليو سنة ١٩٨٣ والمتعلق بالتأمينات الاجتماعية ،

- ويمقتضى القانون رقم ١١ - ٨٣ المؤرخ في ٢١ رمضان عام ١٤٠٣ الموافق ٢ يوليو سنة ١٩٨٣ والمتعلق بالتقاعد .

- ويمقتضى الأمر رقم ٨ - ٧٨ المؤرخ في ٦ محرم عام ١٣٩٤ الموافق ٣٠ يناير سنة ١٩٧٤ والمتعلق بوضعية هيئات الضمان الاجتماعي ،

- وبناء على ما أقره المجلس الشعبي الوطني ،

**يصدر القانون التالي نصه :**

**الباب الأول  
مجال التطبيق**

**الفصل الأول**

**مبادئ عامة**

**المادة (١) :**

يهدف هذا القانون إلى تأسيس نظام وحيد يتعلق بحوادث العمل والأمراض المهنية .

**المادة (٢) :**

تسري أحكام هذا القانون في مجال حوادث العمل والأمراض المهنية التي يتعرض لها العامل أيما كان قطاع النشاط الذي ينتمي إليه .

## الفصل الثانى

### المستفيدين

#### المادة (٣) :

يستفيد من أحكام هذا القانون كل عامل مؤمن له اجتماعيا بمقتضى المادتين (٣) و (٦) من القانون رقم ١١ - ٨٣ المؤرخ فى ٢٦ رمضان عام ١٤٠٣ الموافق ٢ يوليو سنة ١٩٨٢ والمتعلق بالتأمينات الاجتماعية .

#### المادة (٤) :

يستفيد كذلك من أحكام هذا القانون الأشخاص التالى نكرهم :

- ١- التلاميذ الذين يزاولون تعليما تقنيا .
  - ٢- الأشخاص الذين يزاولون التدريب فى دورة معدة لإعادة تأهيلهم العلمى أو إعادة تكييفهم المهنى .
  - ٣- الأشخاص الذين يشاركون بلا مقابل فى سير هيئات الضمان الاجتماعى ،
  - ٤- اليتمى التابعون لحماية الشبيبة بالنسبة للحوادث التى تقع من جراء القيام بعمل مأمون أو أثناءه .
  - ٥- المسجونون الذين يؤمنون عملا أثناء تنفيذ عقوبة جزائية .
  - ٦- الطلبة .
  - ٧- الأشخاص الذين يشاركون فى الأعمال المنصوص عليها فى المادتين (٧) ، (٨) أدناه .
- يمكن اتمام وتعيد قائمة الأشخاص المشار إليهم أعلاه بموجب مرسوم .

#### المادة (٥) :

تحدد شروط استفادة الأشخاص المشار إليهم فى المادة (٤) أعلاه من أحكام هذا القانون ، وواجبات صاحب العمل وكذا تحديد أسس الاشتراكات والأدوات ، بموجب مرسوم .

## الفصل الثالث

### الحوادث المعوض عنها

#### المادة (٦) :

يعتبر كحادث عمل كل حادث انجرت عنه إصابة بدنية ناتجة عن سبب مفاجئ وخارجي وطراً فى إطار علاقة العمل .

#### المادة (٧) :

يعتبر أيضا كحادث عمل ، الحادث الذى يطرأ أيضا أثناء :

- القيام خارج المؤسسة بمهمة ذات طابع استثنائى أو دائم طبقا لتعليمات صاحب العمل .
- ممارسة أو بمناسبة ممارسة انتداب سياسى انتخابى أو فى إطار منظمة جماهيرية ما ،
- مزاولة دراسة بانتظام خارج ساعات العمل .

#### المادة (٨) :

يعتبر أيضا كحادث عمل ، حتى لو لم يكن المعنى بالأمر مؤمنا له اجتماعيا الحادث الذى يطرأ أثناء :

– الأعمال والنشاطات المطلوبة التى ينظمها الحزب أو المنظمات الجماهيرية أو الاتحادات المهنية .

– الأنشطة الرياضية التى تنظم فى إطار الجمعيات .

– القيام بعمل من أعمال البر من أجل الصالح العام أو لإنقاذ شخص معرض للهلاك .

#### المادة (٩) :

يجب اعتبار الإصابة أو الوفاة اللتين تطرآن فى مكان العمل أو فى مدته وإما فى وقت بعيد عن ظرف وقوع الحادث ، وإما أثناء العلاج الذى عقب الحادث ناتجتين عن العمل ما لم يثبت العكس .

#### المادة (١٠) :

لا يجوز تحمل تبعات مرض سابق للحادث بمقتضى هذا القانون إذا ثبت قطعا أن هذا الحادث لم يتسبب لا فى الاعتراء بهذا المرض ولا فى اكتشافه فى تفاقمه .

#### المادة (١١) :

يسقط افتراض عوز الوفاة للعمل أو الحادث إذا اعترض نور حقوق المصاب لإجراء تشريح الجثة المطلوب من قبل هيئة الضمان الاجتماعى ما لم يبادروا بإثبات علاقة سببية بين الحادث والوفاة .

#### المادة (١٢) :

يكون فى حكم حادث العمل الحادث الذى يطرأ أثناء المسافة التى يقطعها المؤمن للذهاب إلى عمله أو الإياب منه ، وذلك أيا كانت وسيلة النقل المستعملة شريطة ألا يكون المسار قد انقطع أو انصرف إلا إذا كان ذلك بحكم الاستعجال أو الضرورة أو ظرف عارض أو لأسباب قاهرة .

ويقع المسار المضمون على هذا النحو بين مكان العمل من جهة ومكان الإقامة أو ما شابهه كالمكان الذى يتردد عليه العامل عادة إما لتناول الطعام وإما لأغراض عائلية .

## الباب الثانى المعاينات

### الفصل الاول معاينة الحادث

#### القسم الاول التصريح بالحادث

##### المادة (١٣) :

يجب أن يتم التصريح بحادث العمل من قبل :

- المصاب أو من تاب عنه لصاحب العمل فى ظرف (٢٤) ساعة ما عدا فى حالات قاهرة ولا تحسب أيام العطل .
- صاحب العمل اعتبارا من تاريخ ورود نيبأ الحادث إلى علمه ، لهيئة الضمان الاجتماعى فى ظرف (٤٨) ساعة ، ولا تحسب أيام العطل .
- هيئة الضمان الاجتماعى على الفور لمفتش العمل المشرف على المؤسسة أو الموظف الذى يمارس صلاحياته بمقتضى تشريع خاص .

##### المادة (١٤) :

إذا لم يبادر صاحب العمل بما عليه ، يمكن أن يبادر بالتصريح لهيئة الضمان الاجتماعى المصاب أو نوح حقوقه أو المنظمة النقابية أو مفتشية العمل ، وذلك فى أجل مدته (٤) سنوات اعتبارا من يوم وقوع الحادث .

##### المادة (١٥) :

لايسقط وجوب المبادرة عن صاحب العمل حتى لو لم يتجز عن الحادث عجز عن العمل أو بدا أنه لا سبب للعمل فيه .  
وفى الحالة الأخيرة يجوز لصاحب العمل أن يشفع تصريحه بتحفظات .

#### القسم الثانى النظر فى الملف

##### المادة (١٦) :

عندما تتوافر لدى هيئة الضمان الاجتماعى عناصر الملف ولا سيما منها التصريح بالحادث ، يجب عليها البت فى الطابع المهنى للحادث فى ظرف (٢٠) يوما .

## المادة (١٧) :

إذا اعترضت هيئة الضمان الاجتماعي على الطابع المهني للحادث يجب عليها أن تشعر المصاب أو نوى حقوقه بقرارها في ظرف (٢٠) يوما اعتبارا من تاريخ ورود نيا الحادث إلى علمها كيكما تم لها ذلك .  
وتدعى أدوات التأمينات الاجتماعية على سبيل الاحتياط مالم تشعر هيئة الضمان الاجتماعي المصاب أو نوى حقوقه بقرارها بوساطة رسالة موصى عليها مع طلب الإشعار بالاستلام .  
وإذا لم يصدر عن هيئة الضمان الاجتماعي الاعتراض المنصوص عليه في الفقرة الأولى من هذه المادة ، يعتبر الطابع المهني للحادث ثابتا من جانبها .

## المادة (١٨) :

عندما يعتنى المعنى بالمر للمرة الأولى بإصابة أو مرض على أنه ناجم عن حادث عمل ، يجوز لهيئة الضمان الاجتماعي أن تعرض على طابعه المهني وفقا للشروط المنصوص عليها في المادة السابقة .  
ويسرى أجل العشرين يوما اعتبارا من تاريخ الاعتداد للمرة الأولى بهذه الإصابة أو بهذا المرض .

## المادة (١٩) :

تعمل هيئة الضمان الاجتماعي لتجرى قصد دراسة الملف تحقيقا إداريا داخل المؤسسة التي تستخدم المصاب وذلك لتحديد الطابع المهني للحادث على وجه الخصوص .  
ويتعين على صاحب العمل أن يقدم كل المساعدة الضرورية للأعوان المكلفين بهذا التحقيق .  
وتحدد شروط تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم .

## المادة (٢٠) :

في حالة وقوع الحادث أثناء المسار ، ترسل وجوبيا نسخة من المحضر الذي تعده الجهة الإدارية أو القضائية في أجل مدة (١٠) أيام إلى هيئة الضمان الاجتماعي لمكان الحادث .  
كما يجب أن تسلم نسخة من هذا المحضر إلى المصاب ونوى حقوقه والمنظمة النقابية المعنية إن طلبوا ذلك .

## المادة (٢١) :

عندما يقحم الحادث المسؤولية الجنائية لمن كان سببا فيه تحصل هيئة الضمان الاجتماعي من النيابة أو من القاضى المكلف بالملف ، تسليم المستندات الخاصة بالإجراءات الجارية

## الفصل الثاني

### معاينة الإصابات

## المادة (٢٢) :

- يحرر الطبيب الذي يختاره المصاب شهادتين :
- شهادة أولية إثر الفحص الطبي الأول الذي يلي الحادث .
- شهادة الشفاء إذا لم يخلف الحادث عجزا دائما أو شهادة الجبر إذا خلف الحادث عجزا دائما

#### المادة (٢٣) :

يجب أن توصف في الشهادة الأولية حالة المصاب وأن تقر ، عند الاقتضاء ، مدة العجز المؤقت .  
كما يشار فيها إلى المعالجات التي قد تكتسب أهمية بالنسبة لتحديد المصدر الجرحي أو المرضي للإصابات .

#### المادة (٢٤) :

تقر الشهادة الثانية إما الشفاء وإما العواقب النهائية للحادث في حالة ما إذا لم تتم معالمتها قبل ذلك .  
كما يحدد فيها عند الاقتضاء تاريخ الجبر وتوصف حالة المصاب بعد هذا الجبر .  
ويمكن أن تمهد فيها على سبيل البيان نسبة العجز .

#### المادة (٢٥) :

توضع كلتا الشهادتين في نسختين ، يرسل الطبيب أولاهما على الفور إلى هيئة الضمان الاجتماعي ويسلم الثانية إلى المصاب .

#### المادة (٢٦) :

يمكن في جميع الأحوال لهيئة الضمان الاجتماعي أن تطلب رأي المراقبة الطبية .  
وعلى هذه الهيئة أن تطلب رأي المراقبة الطبية عندما يتسبب الحادث في الوفاة أو العجز الدائم أو يحتمل أن يتسبب في أحدهما .

### الباب الثالث الاداءات

#### المادة (٢٧) :

ينشأ الحق في الاداءات أيا كانت طبيعتها دون شرط مدة العمل .

### الفصل الأول

#### الاداءات عن العجز المؤقت

#### المادة (٢٨) :

تكون الاداءات عن العجز المؤقت المقدمة إثر وقوع حادث عمل من طبيعة ومبلغ مماثلين لطبيعة الاداءات المقدمة من باب التأمينات الاجتماعية وذلك مع مراعاة الشروط المنصوص عليها في مواد هذا الفصل .

## القسم الأول

### العلاجات - الأجهزة - إعادة التأهيل الوظيفي - إعادة التكييف المهني

#### المادة (٢٩) :

تستحق الاداءات المتعلقة بالعلاجات التي يستلزمها شفاء المصاب سواء أحصل انقطاع عن العمل أم لا ، وينون تحديد للعدة .

#### المادة (٣٠) :

للمصاب الحق في إمداده بالألات والأعضاء الاصطناعية التي يحتاج إليها بحكم عاهته ، وفي إصلاحها وتجديدها له .

#### المادة (٣١) :

للمصاب الحق في الاستفادة من علاج خاص قصد إعادة تأهيله وتليفيها ويمكن أن يتضمن العلاج إقامة المصاب في مؤسسة عمومية أو مؤسسة خاصة معتمدة .

للمستفيد من أحكام هذا المادة الحق فيما يلي :

- مصاريف إعادة التأهيل في حالة ما إذا لم تتم داخل مؤسسة ،

- مصاريف الإقامة إذا تمت إعادة التأهيل داخل مؤسسة ،

- مصاريف النقل ،

- التعويضات اليومية إذا لم يحصل الجبر أو في قسط التعويضة اليومية يفوق المبلغ المناسب للريع ، إن حصل الجبر وكان المصاب حائزاً على ريع عن العجز الدائم .

#### المادة (٣٢) :

للمصاب الذي يصبح ، على إثر الحادث ، غير قادر على ممارسة مهنته أو لا تتأني له إلا بعد إعادة تكييف ، الحق في تكييفه مهنيًا داخل مؤسسة أو لدى صاحب عمل لتمكينه من تعلم ممارسة مهنة من اختياره

#### المادة (٣٣) :

تقدم الاداءات المنصوص عليها في هذا القسم على أساس نسبة ١٠٠٪ من التعريفات النظامية المعمول بها في مجال التأمينات الاجتماعية .

#### المادة (٣٤) :

تحدد كميّات تطبيق المواد ( ٣٠ و ٣١ و ٣٢ ) أعلاه عن طريق التنظيم .

## القسم الثاني

### التعويضات اليومية

#### المادة (٣٥) :

يكون أجر يوم العمل الذي طرأ فيه الحادث على نفقة صاحب العمل كلية ، وذلك أيا كانت طريقة دفع الأجر

## المادة (٣٦) :

تدفع للمصاب تعويضة يومية اعتباراً من اليوم الأول الذي يلى التوقف عن العمل إثر الحادث ، وذلك خلال كل فترة العجز عن العمل التى تسبق إما الشفاء التام أو جبر الجرح وإما الوفاة ، وكذا فى حالة الانتكاس أو التفاقم المنصوص عليهما فى المادة (٦٢) أثناءه .

يمكن إبقاء التعويضة اليومية جارية ، كلياً أو يرخص به الطبيب المعالج ، وإذا اعترف الطبيب المستشار لهيئة الضمان الاجتماعى بأنه كفى بالمساعدة على الشفاء أو على جبر الجرح .

ولا يمكن أن يتجاوز المبلغ الإجمالى للتعويضة المبقاة جارية وللأجر ، مبلغ الأجر المادى المدفوع للعمال من نفس الفئة المهنية ، أو إن كان هذا الأجر عالياً ، الأجر الذى اعتمد لحساب التعويضات اليومية ، وفى حالة ما إذا تجاوزها ، يتم تخفيض التعويضة اليومية حسب مقتضى الحال .

## المادة (٣٧) :

تساوى التعويضات اليومية الأجر اليومي للمنصب المتقاضى على ألا يتجاوز القسمة الواحدة من ثلاثين من الأجر الشهرى للمنصب المتقاضى .

لا يمكن أن يقل معدل التعويضة اليومية عن ثمانى مرات قيمة المبلغ الصافى لمعدل ساعات الأجر الوطنى الأدنى المضمون . وتدفع هذه التعويضة حسب نفس الشروط التى تدفع وفقها التعويضة الممنوحة فى حالة المرض

## الفصل الثانى

### أداءات العجز الدائم

## المادة (٣٨) :

للمصاب الذى يعتره عجز دائم عن العمل الحق فى ريع يحسب مبلغه وفقاً للشروط الواردة فى أحكام هذا الفصل .

## القسم الأول

### الأجر المرجعى

## المادة (٣٩) :

يحسب الريع على أساس أجر المنصب المتوسط الذى يتقاضاه المصاب لدى واحد أو عدة أصحاب عمل خلال الاثنى عشر (١٢) شهراً التى سبقت انقطاعه عن العمل عقب تعرضه للحادث .

## المادة (٤٠) :

تحدد الكيفيات التى يتم وفقها تحديد الأجرة التى تعتمد أساساً لحساب الريع فى حالة ما إذا لم يعمل المصاب خلال الاثنى عشر (١٢) شهراً التى سبقت انقطاعه عن العمل عن طريق التنظيم .

## المادة (٤١) :

يحسب الريع ، أياً كانت قيمة مبلغ الأجر الحقيقى على أساس أجر سنوى لا يجوز أن تقل قيمته عن ألفين وثلاثمائة (٢٣٠٠) مرة قيمة معدل ساعات الأجر الوطنى الأدنى المضمون .

## القسم الثاني

### نسبة العجز

#### المادة (٤٢) :

تحدد نسبة العجز عن العمل على يد الطبيب المستشار لهيئة الضمان الاجتماعي وفقاً لجدول يحدد عن طريق التنظيم .  
ويتم تحديد هذا الجدول بعد أخذ رأى لجنة يحدد تشكيلها وسيرها عن طريق التنظيم .  
غير أنه يجوز أن تضاف إلى النسبة الواردة في الجدول نسبة اجتماعية ومراعاة العجز المصاب وقدراته وتأهيله المهني وحالته المالية والاجتماعية .  
وتتراوح النسبة الاجتماعية ما بين ١ و ١٠٪ .

#### المادة (٤٣) :

في حالة حصول عاهات متعددة أو وجود عاهات سابقة تطبق القواعد الواردة في الجدول المشار إليه في المادة السابقة .  
لا يجوز أن يقل مجموع الربيع الذي يمنح مقابل الحادث الأخير ، وما أجرى قبل ذلك من ربيع تمويضا عن حادث أو عدة حوادث سابقة ، عن الربيع الذي يحسب على أساس التخفيض الإجمالي للقدرة على العمل وعلى أساس الأجر الوطني الأدنى المضمون .

#### المادة (٤٤) :

لا يمنح أى ربيع إذا كانت نسبة العجز المحددة وفقا للشروط الواردة في المادة (٤٢) أعلاه أقل من ١٠٪ .  
غير أنه يجوز للمصاب المطالبة برأسمال تمثلي يحدد حسب جدول يوضع عن طريق التنظيم .  
وفي حالة حصول حادث جديد أو تفاقم الجرح يفضيان إلى نسبة عجز إجمالي تساوى أو تفوق ١٠٪ يكون المصاب الحق في الحصول على ربيع بعد خصم الرأسمال .  
ولا يجوز أن يتجاوز مبلغ الرأسمال المنصوص عليه في هذه المادة هذا أعلى تمحدد قيمته عن طريق التنظيم .  
وتطبق أحكام الفقرات الثانية والثالثة والرابعة من هذه المادة على حوادث العمل التي تطرأ قبل دخول هذا القانون حيز التطبيق .

## القسم الثالث

### مبلغ الربيع

#### المادة (٤٥) :

يساوى مبلغ الربيع الأجرة المشار إليها في المواد من (٣٩) إلى (٤٢) أعلاه ، مضروباً في نسبة العجز .

#### المادة (٤٦) :

يضاعف مبلغ الربيع الإيراد بنسبة ٤٠٪ إذا كان العجز الدائم يضطر المصاب إلى اللجوء إلى مساعدة الغير لقضاء شئون الحياة العادية .

لا يمكن في أى حال من الأحوال أن تكون هذه المضاعفة أقل من مبلغ محدد عن طريق التنظيم .

## المادة (٤٧) :

عندما يحتتمل أن ينشئ العجز الدائم المقرر بمقتضى أحكام هذا القانون إن كانت حالة المصاب يشملها التأمين على العجز الحق في معاش عجز من التأمينات الاجتماعية ترفع قيمة الربح الممنوح للمصاب بمقتضى أحكام الفصل بحيث تساوى قيمة معاش العجز إذا كانت أقل منها .

## القسم الرابع

### أحكام مختلفة

## المادة (٤٨) :

تسوى المستحقات من الربح اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ جبر الجرح أو تاريخ الوفاة .

## المادة (٤٩) :

فى حالة حصول اعتراضات غير تلك المتعلقة بالطابع المهني للحدث يجوز لهيئة الضمان الاجتماعى أن تدفع تسبيقات على الربح تسدد وفقا لأحكام المادة (٤٨) أعلاه وتخصص هذه التسبيقات من مبلغ التعويضات اليومية أو الربح المعترف باستحقاقها، ولا يمكن أن يكون مبلغ هذه التسبيقات أقل من مبلغ الربح المقترح من قبل هيئة الضمان الاجتماعى .

## المادة (٥٠) :

يسدد الربح شهريا إلى مستحقه فى سكناه وعند حلول أجل استحقاقه .  
ويمكن لهيئة الضمان الاجتماعى أن تمنع تسبيقا على أول مستحق من الربح .

## المادة (٥١) :

يتقاضى العمال الأجانب المصابون بحوادث والذين يرحلون عن القطر الجزائرى منحة بمثابة تعويض إجمالى قدرها ثلاث مرات المبلغ السنوى لربيعهم .  
لا تطبق أحكام هذه المادة على الرعايا الأجانب الذين يشملهم اتفاق على التعامل بالمثل مبرم مع الجزائر أو معاهدة نولية صادقت عليها الجزائر .

## الفصل الثالث

### الأداءات فى حالة الوفاة

## القسم الأول

### منحة الوفاة

## المادة (٥٢) :

إذا نتجت الوفاة عن حادث عمل تدفع منحة الوفاة لذوى الحقوق وفقا للشروط المنصوص عليها فى المواد (٤٨ و ٤٩ و ٥٠) من القانون رقم ١١ - ٨٣ المؤرخ فى ٢١ رمضان عام ١٤٠٣ الموافق ٢ يوليوز سنة ١٩٨٣ والمتعلق بالتأمينات الاجتماعية .

لا يمكن الجمع بين هذه المنحة ومنحة الوفاة التي تدفع من باب التأمينات الاجتماعية .

## القسم الثاني

### نوى الحقوق

#### المادة (٥٣) :

إذا أسفر حادث عن الوفاة يدفع ريع لكل من نوى حقوق المصاب كما جاء تحديدهم في المادة (٣٤) من القانون رقم ١٢ - ٨٣ المؤرخ في ٢١ رمضان عام ١٤٠٣ الموافق ٢ يوليو سنة ١٩٨٣ والمتعلق بالتقاعد اعتباراً من تاريخ الوفاة .

#### المادة (٥٤) :

يحسب الريع المشار إليه في المادة السابقة على أساس الأجر المحدد في المواد من (٢٩) إلى (٤١) أعلاه .

#### المادة (٥٥) :

تطبق على ريع نوى الحقوق أحكام المواد من (٣٠) إلى (٤٠) من القانون رقم ١٢ - ٨٣ المؤرخ في ٢١ رمضان عام ١٤٠٣ الموافق ٢ يوليو سنة ١٩٨٣ والمتعلق بالتقاعد .

#### المادة (٥٦) :

في حالة وفاة مستفيد من ريع حادث عمل غير ناجم عن الحادث يستفيد نوى حقوقه من ريع منقول ، يحسب على أساس ريع الهالك وذلك وفقاً للشروط المنصوص عليها في هذا القسم .

#### المادة (٥٧) :

لا يمكن لنوى حقوق عامل أجنبي أن يتقاضوا أى تعويضة إذا كانوا غير مقيمين بالتراب الوطنى وقت الحادث .  
يتقاضى نوى الحقوق الأجانب الذين يرحلون عن القطر الجزائرى منحة بمثابة تعويض إجمالى وقدرها ثلاث مرات المبلغ السنوى لريعتهم .  
تطبق فى إطار هذه المادة أحكام المادة (٥١) الفقرة الثانية أعلاه .

## الفصل الرابع

### المراجعة - انتكاس المصاب

## القسم الأول

### المراجعة

#### المادة (٥٨) :

يمكن أن يراجع الريع إذا اشتد عطب المصاب أو خف .  
يقتصر إجراء المراجعة على حالة حدوث تغيير فعلى فى حالة المصاب وذلك بعد تاريخ دخول القرار الذى يحدد الشفاء أو

الجبر حيز التطبيق .

تقدر حقوق المصاب عند تاريخ أول إثبات طبي للاشتداد أو التخفيف .

#### المادة (٥٩) :

يمكن أن تتم المراجعة كل ثلاثة أشهر على الأكثر ، خلال السنتين الأوليين الموالتين لتاريخ الشفاء أو جبر الجرح ، وبعد انقضاء هاتين السنتين لا يمكن أن يتم تحديد جديد للتعويضات الممنوحة إلا بعد مرور فترة مدتها سنة بين المرة والأخرى ، وتبقى هذه الأجال سارية حتى لو تم الأمر بعلاج طبي .

#### المادة (٦٠) :

إذا توفي المصاب على إثر عواقب الحادث ، يحق لنوى حقوقه أن يطالبوا بتحديد جديد للتعويضات الممنوحة .

#### المادة (٦١) :

تحدد شروط تطبيق هذا القسم فيما يتعلق بالمراقبة الطبية التي يلزم المصاب بالخضوع لها ، عن طريق التنظيم .

## القسم الثاني انتكاس المصاب

#### المادة (٦٢) :

عند انتكاس المصاب الذي يصبح في حاجة ماسة إلى العلاج الطبي سواء نجم عن ذلك عجز مؤقت جديد أم لا ، هيئة الضمان الاجتماعي في أمر التكفل بتبعات الانتكاس .  
وتطبق على هذه الحالة أحكام المادة (١٧) أعلاه .

## الباب الرابع الأمراض المهنية

#### المادة (٦٣) :

تعتبر كأمراض مهنية كل أعراض التسمم والتعفن والاعتلال التي تعزى إلى مصدر أو تأهيل مهني خاص .

#### المادة (٦٤) :

تحدد قائمة الأمراض ذات المصدر المهني المحتمل وقائمة الأشغال التي من شأنها أن تتسبب فيها ، وكذا مدة التعرض للمخاطر المناسبة لكل مدة الأعمال بموجب التنظيم .

#### المادة (٦٥) :

يمكن أن تراجع وتتم هذه القوائم وفقا لنفس الشروط والأشكال المنصوص عليها في المادة (٦٤) أعلاه .

#### المادة (٦٦) :

يتم إعداد القوائم النصوص عليها في المادة (٦٤) أعلاه بعد أخذ رأى لجنة مكلفة بالأمراض المهنية يحدد تشكيلها عن طريق التنظيم .

#### المادة (٦٧) :

اعتبارا من تاريخ انتهاء تعرض العامل للعوامل الضارة المقيدة في الجدول المذكور أعلاه ، لا تكفل هيئة الضمان الاجتماعي ، بمقتضى أحكام هذا الباب ، تبعات الأمراض المهنية الناجمة عن هذه الأعمال إلا إذا صرح لها بها قبل انتهاء أجل يحدد ضمن جدول .

#### المادة (٦٨) :

تسببا لتمديد الجداول ومراجعتها وكذا لاتقاء الأمراض المهنية يلزم كل طبيب بالتصريح بكل مرض يكتسى حسب رأيه طبعا مهنيا .  
تحدد شروط تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم .

#### المادة (٦٩) :

يتمتع على كل صاحب عمل يستخدم وسائل عمل من شأنها أن تتسبب في الأمراض المهنية المذكورة في هذا الباب التصريح بها لدى هيئة الضمان الاجتماعي ولمفتش العمل أو للموظف الذي يشغل وظائفه بمقتضى تشريع خاص ، وكذا للمدير الولائي للصحة ، والهيئات المكلفة بالنظافة والأمن .

يمكن أن يتم إثبات عدم التصريح من طرف مفتش العمل أو الموظف الذي يشغل وظائفه وهو ملزم بإطلاع الهيئات المنصوص عليها في الفقرة أعلاه أو عون من هيئة الضمان الاجتماعي .  
تحدد شروط وكيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم .

#### المادة (٧٠) :

تطبق القواعد المتعلقة بحوادث العمل على الأمراض المهنية مع مراعاة أحكام المادتين (٧١) و (٧٢) أدناه .

#### المادة (٧١) :

يلحق تاريخ المعاينة الأولى للمرض المهني بتاريخ وقوع الحادث .

يجب على التصريح بكل مرض مهني يطلب تعويضه بمقتضى هذا الباب لدى هيئة الضمان الاجتماعي في مدة أدناها خمسة عشر (١٥) يوما وأقصاها ثلاثة (٣) أشهر التي تلي المعاينة الطبية الأولى للمرض .  
ويؤخذ التصريح بعين الاعتبار ولو كان من باب التأمينات الاجتماعية .

ويجب على هيئة الضمان الاجتماعي إرسال نسخة من التصريح على الفور إلى مفتش العمل .

#### المادة (٧٢) :

يمكن النص على أحكام خاصة لتطبيق هذا القانون على بعض الأمراض المهنية عن طريق التنظيم .

## الباب الخامس الوقاية

### المادة (٧٣) :

تكلف هيئة الضمان الاجتماعي بالاتصال مع الهيئات الأخرى المختصة في هذا المجال ، بالعمل على النهوض بسياسة للوقاية من حوادث العمل والأمراض المهنية .

### المادة (٧٤) :

تتولى الهيئة المنصوص عليها في المادة السابقة تسيير صندوق الوقاية من حوادث العمل والأمراض المهنية يخصص لضمان تمويل أعمال الوقاية .

### المادة (٧٥) :

تحدد نصوص تنظيمية شروط تطبيق هذا الباب .

## الباب السادس التمويل

### المادة (٧٦) :

تمول الأداءات التي نص عليها هذا القانون بقسط من الاشتراكات يتحملها كلية صاحب العمل لا غير .  
تحدد نسبة قسط الاشتراك بموجب مرسوم .

### المادة (٧٧) :

يمكن في مرحلة انتقالية أن تختلف هذه النسبة في القطاع الفلاحي الاشتراكي كما تكون عليه في غيره .

### المادة (٧٨) :

يحدد مبلغ وكيفيات دفع القسط من الاشتراك فيما يخص بعض فئات العمل بموجب مرسوم .

### المادة (٧٩) :

يعمل صندوق الوقاية من حوادث العمل والأمراض المهنية بقسط من الاشتراكات وذلك وفقا لشروط تحدّد عن طريق التنظيم .

#### المادة (٨٠) :

تطبق على هذه المادة أحكام المادتين (٧٤) و (٧٥) الفئرتين الأولى والثانية من القانون رقم ٨٣ - ١١ المؤرخ فى ٢١ رمضان عام ١٤٠٣ الموافق ٢ يوليو سنة ١٩٨٣ والمتعلق بالتأمينات الاجتماعية .

### الباب السابع التسيير

#### المادة (٨١) :

تسير المخاطر المنصوص عليها فى هذا القانون على يد هيئات الضمان الاجتماعى المنصوص عليها فى المادة (٧٨) من القانون رقم ١١ - ٨٣ المؤرخ فى ٢١ رمضان عام ١٤٠٣ الموافق ٢ يوليو سنة ١٩٨٣ والمتعلق بالتأمينات الاجتماعية .

### الباب الثامن أحكام مختلفة

#### المادة (٨٢) :

يبطل العمل بنظم حوادث العمل والأمراض المهنية الجارى بها العمل فى تاريخ دخول أحكام هذا القانون حيز التطبيق .

#### المادة (٨٣) :

تطبق أحكام المواد ( ٥٩ و ٨٣ و ٩٢ ) إلى (٩٤) والمادة (٩٧) من القانون رقم ١١ - ٨٣ المؤرخ فى ٢١ رمضان عام ١٤٠٣ الموافق ٢ يوليو سنة ١٩٨٣ والمتعلق بالتأمينات الاجتماعية على الاداءات المنصوص عليها فى هذا القانون

#### المادة (٨٤) :

يعاد تقدير قيمة الربع الممنوحة بمقتضى هذا القانون وفقا لنفس الشروط التى يعاد ولقها تقدير قيمة معاشات العجز المترتبة على التأمينات الاجتماعية .

إذا أنشئت حوادث متتالية الحق فى عدة ريع ، يعاد تقدير قيمة كل ريع طبقا للأحكام التى سبق نكرها .

#### المادة (٨٥) :

تكفل مصاريف تنقل المصاب أو مرافقه إذا ما اقتضى الأمر ذلك حسب الشروط المحددة بموجب التنظيم فى حالة استدعاء من المراقبة الطبية لهيئة الضمان الاجتماعى أو طبيب خبير أو عندما يجب تقديم العلاج فى مؤسسة صحية غير التى توجد فى مقر إقامته .

## المادة (٨٦) :

تحدد الأحكام الخاصة التي تطبق على حوادث العمل التي تطرأ في الخارج عن طريق التنظيم .

## الباب التاسع أحكام ختامية

## المادة (٨٧) :

تحدد كليات تطبيق هذا القانون عند الحاجة بموجب مراسيم .

## المادة (٨٨) :

تستمد الأحكام المتعلقة بالمسكرين والمحققين بهم فيما يخص حوادث العمل والأمراض المهنية من هذا القانون .

## المادة (٨٩) :

تلقى كل الأحكام المخالفة لهذا القانون .

## المادة (٩٠) :

يدخل هذا القانون حيز التطبيق بتاريخ أول يناير سنة ١٩٨٤ .

## المادة (٩١) :

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرد بالجزائر في :

٢١ رمضان عام ١٤٠٣

الموافق ٢ يوليوسنة ١٩٨٣ .

الشاذلي بن جديد

□ □ □

**قانون رقم ١٤ - ٨٣ مؤرخ في ٢١ رمضان  
عام ١٤٠٣ الموافق ٢ يوليو سنة ١٩٨٣  
يتعلق بالتزامات المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي**

إن رئيس الجمهورية ،

- بناء على الدستور ، ولا سيما المادتين ١٥١ و ١٥٤ منه ،

- وبمقتضى القانون رقم ١٢ - ٧٨ المؤرخ في أول رمضان عام ١٣٩٨ الموافق ٥ أغسطس سنة ١٩٧٨ والمتضمن القانون الأساسي العام للعامل ، ولا سيما المواد ١ و ٩ و ٨٧ إلى ١٩٨ و ٢١٢ إلى ٢١٦ منهم ،

- وبمقتضى القانون رقم ١١ - ٨٣ المؤرخ في ٢١ رمضان عام ١٤٠٣ الموافق ٢ يوليو سنة ١٩٨٣ والمتعلق بالتأمينات الاجتماعية ،

- وبمقتضى القانون رقم ١٢ - ٨٣ المؤرخ في ٢١ رمضان عام ١٤٠٣ الموافق ٢ يوليو سنة ١٩٨٣ والمتعلق بالتقاعد ،

- وبمقتضى القانون رقم ١٣ - ٨٣ المؤرخ في ٢١ رمضان عام ١٤٠٣ الموافق ٢ يوليو سنة ١٩٨٣ والمتعلق بحوادث العمل والأمراض المهنية .

- وبناء على ما أقره المجلس الشعبي الوطني ،

يصدر القانون التالي نصه :

**الباب الأول  
أحكام تمهيدية**

**المادة (١) :**

يهدف هذا القانون إلى تحديد الالتزامات الملقاة على عاتق المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي .

**المادة (٢) :**

ينشأ التكليف بمفهوم هذا القانون من سائر الالتزامات التي يتحملها أصحاب العمل والمستفيدون من الضمان الاجتماعي .

**المادة (٣) :**

يعتبر كأصحاب عمل مكلفين الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين يستخدمون عاملا واحدا أو أكثر أيا كانت الطبيعة القانونية لعلاقة العمل وممتتها ، وشكلها كما هي محددة في القانون رقم ٦ - ٨٢ المؤرخ في ٢٧ فبراير سنة ١٩٨٢ المتعلق بعلاقات العمل الفردية .

#### المادة (٤) :

يعتبر كذلك أصحاب عمل ، الضواص الذين يستخدمون أشخاصا لمسايهم الخاص كالخدم بالبيوت أو السواق أو الشغالات أو الخياطات أو الفسالات أو الممرضات .  
يمكن إتمام قائمة المستفيدين المذكورين في الفقرة السابقة بموجب مرسوم .

#### المادة (٥) :

يخضع لأحكام هذا القانون العمال غير الأجراء الذين يعملون لمسايهم الخاص .

## الباب الثاني التصريح بالنشاط

#### المادة (٦) :

يتعين على كل صاحب عمل أن يوجه إلى هيئة الضمان الاجتماعي المختصة اقليميا تصريحيا بالنشاط في ظرف (١٠) العشرة أيام التالية للشروع في النشاط .

#### المادة (٧) :

يترتب على عدم التصريح بالنشاط من طرف المكلف دفع غرامة قدرها ألفي (٢٠٠٠) د . ج تضاف إليها نسبة ١٠٪ عن كل شهر من التأخر . وتحصل هذه الغرامة من طرف هيئة الضمان الاجتماعي .

## الباب الثالث الانتساب

## الفصل الأول الالتزامات

#### المادة (٨) :

ينتسب وجهًا إلى الضمان الاجتماعي الأشخاص أيا كانت جنسيتهم سواء أكانوا يمارسون نشاطًا مأجورًا أو شبيها به بالجزائر ، أم كانوا رهن التكوين بآلية صفة من الصفات وحيثما كان لصالح فرد أو جماعة من أصحاب العمل أو أيا كان مبلغ أو طبيعة أجرهم وشكل وطبيعة أو مدة صلاحية عقدهم أو علاقة عملهم ، على أن يستوفوا الشروط المحددة في مواد هذا الفصل .

#### المادة (٩) :

ينتسب وجوباً إلى الضمان الاجتماعي بصفة الطلبة ، التلاميذ الذين يزاولون تعليمهم العالي أو ما مثله في مؤسسة عمومية أو معتمدة وغير مؤمن لهم اجتماعياً بمفهوم المادة (٨) أعلاه لنوى حقوق أهد المؤمن لهم اجتماعياً .

#### المادة (١٠) :

يجب على أصحاب العمل أن يوجهوا طلب انتساب المستفيدين من الضمان الاجتماعي وذلك في ظرف العشرة أيام (١٠) التي تلي توظيف العامل .

#### المادة (١١) :

يجب على مؤسسات التعليم العالي أو التقني أو التكوين المهني أو ما مثله ، أن توجه طلب انتساب في شأن سائر الطلبة وذلك في ظرف العشرين (٢٠) يوماً التي تلي تاريخ تسجيلهم .

#### المادة (١٢) :

عندما لا يتم توجيه طلب الانتساب من قبل المكلفين في الآجال المحددة في المادتين (١٠) و (١١) أعلاه ، يجري هذا الانتساب حكماً من قبل هيئة الضمان الاجتماعي إما بمبادرة منها ، وإما بناء على طلب من المعنى أو من نوى حقوقه أو المنظمة النقابية أو أى شخص آخر .  
يمكن لهيئة الضمان الاجتماعي أن تعمل على إجراء كل التحريات إذا لم تتوافر المبررات أو المعلومات الكافية .

### الفصل الثاني العقوبات

#### المادة (١٣) :

يترتب عن عدم الانتساب في الآجال المحددة في المادة (١٠) أعلاه غرامات مالية توقعها هيئة الضمان الاجتماعي على الهيئة المستخدمة قدرها (٥٠٠) د . ج ، عن كل عامل لم يتم انتسابه .  
ويضاف إلى مبلغ الغرامة نسبة ٢٠٪ عن كل شهر من التأخير .

### الباب الرابع التصريح بالأجور

#### المادة (١٤) :

يتعين على كل صاحب عمل أن يوجه في ظرف الثلاثين يوماً التي تلي انتهاء كل سنة مدينة ، إلى هيئة الضمان الاجتماعي المختصة ، تصريحاً اسمياً بالأجور والأجراء يبين الأجور المتقاضاة بين أول يوم وآخر يوم من ثلاثة الأشهر وكذا مبلغ الاشتراكات المستحقة .

ويمكن أن يعدل الميقات المحددة في الفقرة السابقة عن طريق التنظيم .

#### المادة (١٥) :

عند عدم التصريح من طرف صاحب العمل في الأجال المحددة يمكن لهيئة الضمان الاجتماعي أن تحدد بصفة مؤقتة مبلغ تلك الاشتراكات على أساس مبلغ الاشتراكات المدفوعة عن الشهر أو ثلاثة الأشهر أو السنة السابقة على أساس جزائي يتم حسابه بالنظر إلى كل عنصر من عناصر التقدير .

ويعد ذلك يضاف مبلغ الاشتراكات المحددة بصفة مؤقتة بنسبة قدرها ٥٪ .

#### المادة (١٦) :

يترتب عن عدم تقديم التصريح وفقاً للشروط والأجال المنصوص عليها في المادة (١٤) أعلاه ، دفع غرامة تحصلها هيئة الضمان الاجتماعي بقدر يساوي ١٠٪ من الاشتراكات المستحقة ، وزيادة نسبة ٢٪ عن كل شهر من التأخر .

### الباب الخامس دفع الاشتراكات

#### المادة (١٧) :

يقع دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي على ذمة صاحب العمل .

#### المادة (١٨) :

يتعين على صاحب العمل أن يقتطع عند دفع كل أجر أيا كان شكله أو طبيعته القسط المستحق على العامل .  
ولا يجوز للعامل أن يعترض على هذا الاقتطاع .

#### المادة (١٩) :

يمثل اقتطاع القسط الأجرى عند دفع الأجرى ، تبرئة ذمة العامل إزاء صاحب العمل .

#### المادة (٢٠) :

يكون قسط صاحب العمل على نفقته دون سواء .  
ويبطل قانونا كل اتفاق يخالف هذا الحكم .

#### المادة (٢١) :

تكون اشتراكات الضمان الاجتماعي محل دفع واحد يؤديه صاحب العمل لهيئة الضمان الاجتماعي الذي هو تابع لها إقليميا .

- في ظرف الخمسة عشر (١٥) يوما التالية لمرور كل ثلاثة أشهر مدينة إذا كان صاحب العمل يستخدم أقل من عشرة عمال .

-- وفي ظرف خمسة عشر (١٥) يوما التالية لمرور كل شهر إذا كان صاحب العمل يستخدم أكثر من تسعة (٩) عمال .

#### المادة (٢٢) :

تكون اشتراكات الضمان الاجتماعي بالنسبة للأشخاص غير الأجراء ، محل دفع سنوي يؤديه المعنويون بالأمر وفقا للشروط المحددة عن طريق التنظيم .

#### المادة (٢٣) :

عندما يكون مبلغ الاشتراكات المدفوعة غير مطابق لمبلغ الاشتراكات المستحقة يقوم المكلف بالتسوية كل ثلاثة أشهر أو كل سنة .

تقوم هيئة الضمان الاجتماعي بهذه التسوية إذا لم يف بذلك المكلف .

#### المادة (٢٤) :

يترتب عن عدم دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي زيادة قدرها ١٥ ٪ عن كل يوم من التأخير .

ويقدم مبلغ هذه الزيادة ابتداء من تاريخ دفع الاشتراك الأصلي المستحق .

وتحصل هذه الزيادة من طرف هيئة الضمان الاجتماعي .

#### المادة (٢٥) :

يخول لهيئات الضمان الاجتماعي أن تطالب قضائيا أصحاب العمل بتسديد الأداءات التي قدمتها للمستفيدين ، عندما لا يتم دفع الاشتراكات التي حل أجل استحقاقها عند تأريخ حدوث الخطر أو تأريخ تقديم الأداءات ، أو تم دفعها بعد هذا التاريخ .

### الباب السادس

### العقوبات المتعلقة بحوادث العمل والأمراض المهنية

#### المادة (٢٦) :

يترتب عن عدم التصريح بحوادث العمل من قبل صاحب العمل ، كما نص عليه في المادة (١٣) من القانون رقم ١٣ - ٨٣ المؤرخ في ٢١ رمضان عام ١٤٠٢ الموافق ٢ يوليوسنة ١٩٨٢ المتعلق بحوادث العمل والأمراض المهنية تحصيل غرامة من قبل هيئة الضمان الاجتماعي يساوي مبلغا ٢٠٪ من الأجر الذي يتقاضاه المصاب كل ثلاثة أشهر .

#### المادة (٢٧) :

يترتب عن عدم التصريح ، من قبل صاحب العمل ، كما نص عليه في المادة (٦٩) من القانون رقم ١٣ - ٨٣ المؤرخ في ٢١ رمضان عام ١٤٠٢ الموافق ٢ يوليوسنة ١٩٨٢ المتعلق بحوادث العمل والأمراض المهنية ، دفع غرامة مالية ، لقادة هيئة الضمان الاجتماعي قدرها ١٠ ٪ عن كل يوم من التأخير ، تصب على الأجور المدفوعة خلال الثلاثة أشهر الفارطة .

## الباب السابع مراقبة المكلفين

### المادة (٢٨) :

يتولى مراقبة تطبيق التشريع والتنظيم في مجال الضمان الاجتماعي من أعوان هيئات الضمان الاجتماعي معتمدين من طرف الوزارة المكلفة بالضمان الاجتماعي ومكلفين قانونا .

### المادة (٢٩) :

يؤدى أعوان المراقبة المنصوص عليهم في المادة السابقة اليمين أمام المحكمة .

### المادة (٣٠) :

يجوز مراقبة كل مكلف في أماكن وأوقات العمل وبالنسبة لجميع فترات التكليف ، مع مراعاة الأحكام المتعلقة بالتقادم .

### المادة (٣١) :

يتعين على المكلفين أن يقدموا للأعوان المراقبين الوثائق والمعلومات الضرورية لأداء مهمتهم .

### المادة (٣٢) :

يعاقب على الأعمال الميقة للمراقبة ، بالعقوبات المنصوص عليها في إطار المخالفات المحددة في المادة (١٨٢) من قانون العقوبات .

### المادة (٣٣) :

يتعين على العمال تقديم كل المعلومات الضرورية لممارسة المراقبة .

### المادة (٣٤) :

يجب على الأعوان المراقبين كتمان السر المهني ، كما عليهم عدم الإفشاء في أي حال من أحوال بما يرد إليهم من أساليب ونتائج الاستغلال أثناء ممارسة مهامهم ، وذلك تحت طائلة العقوبات التأديبية والجزائية في هذا المجال .

### المادة (٣٥) :

تجرى المراقبة إما بناء على طلب من الهيئة المختصة ، وإما بناء على طلب من المنظمة النقابية

### المادة (٣٦) :

يعد العون المراقب تقريرا حول ما يقوم به من مراقبة يبين فيه العيوب والمخالفات التي يكتشفها .

ويرسل هذا التقرير إلى هيئة الضمان الاجتماعي المؤهلة للقيام بتسوية وضعية المكلف أو إحالة التقرير على وكيل الدواة إذا اقتضى الأمر ذلك .

#### المادة (٣٧) :

يمكن لهيئة الضمان الاجتماعي أن تستعين في إطار القانون بالقوة العمومية ، أثناء ممارسة مهام الأعوان المراقبين .

#### المادة (٣٨) :

يرخص لهيئات الضمان الاجتماعي أن تطلع الإدارات المختصة بالمخالفات التي تكتشف عند إجراء المراقبة .

## الباب الثامن أحكام مختلفة

#### المادة (٣٩) :

يجب على الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يطمحون في الحصول على صفقات مع الدولة والمجموعات المحلية والهيئات العمومية وكذا المؤسسات الواقعة تحت مراقبة الدولة في مجال التموينات أو الأشغال أن يكونوا قد أوفوا بالتزاماتهم في مجال الضمان الاجتماعي وخاصة تلك المتعلقة بدفع اشتراكاتهم .

#### المادة (٤٠) :

توقع العقوبات المالية والزيادات المنصوص عليها في هذا القانون على يد هيئة الضمان الاجتماعي ، وتحصل على نحو تحصيل الاشتراكات .

#### المادة (٤١) :

عند الإخلال بالالتزامات الواردة في هذا القانون ، وعند عدم تنفيذ العقوبات المالية التي توقعها هيئة الضمان الاجتماعي في ظرف ثلاثة أشهر اعتبارا من تاريخ الإشعار بها ، يجوز لهيئة الضمان الاجتماعي أن ترفع دعوى إلى المحكمة التي تأمر باسترداد المبالغ المستحقة ، وتحكم بغرامة من (٥٠٠) إلى (٥٠٠٠) دينار جزائري .

#### المادة (٤٢) :

عند الإخلال بأحكام المادة (٣١) أعلاه ، يعاقب صاحب العمل الذي يمتنع لديه ، بغير حق ، قسط اشتراك العامل بدفع غرامة تساوي خمسة مائة (٥٠٠) د . ج عن كل عامل .

وفي حالة العود ، يمكن الحكم عليه بالحبس لمدة خمسة عشر يوما (١٥) إلى شهرين ، دون الإخلال بفرض غرامة مالية قد تبلغ ضعف الغرامة المنصوص عليها في الفقرة أعلاه .

#### المادة (٤٣) :

تتم التصريحات الإجبارية المنصوص عليها في هذا القانون بواسطة استمارات يحدد نموذجها عن طريق التنظيم .

## الباب التاسع

### أحكام متعلقة بالإدارات العمومية والمجموعات المحلية

#### المادة (٤٤) :

لا تطبق على الإدارات العمومية والمجموعات المحلية أحكام المواد ( ٧ و ١٣ و ١٥ و (فقرة ٢) و ١٦ و ٢٤ و ٢٦ و ٢٧ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ ) .

إلا أنه يترتب عن عدم الوفاء بالالتزامات المحددة بموجب هذا القانون تطبيق عقوبات ينص عليها في نصوص خاصة بهذا الشأن .

#### المادة (٤٥) :

تحدد كفايات تطبيق المواد ( ١٢ ) ( الفقرة ٢ ) ومن ٢٨ إلى ٣٩ ) من هذا القانون ، على الإدارات العمومية والمجموعات المحلية بموجب مرسوم .

## الباب العاشر

### أحكام ختامية

#### المادة (٤٦) :

تحدد كفايات تطبيق هذا القانون عند الحاجة بموجب مراسيم .

#### المادة (٤٧) :

تلغى جميع الأحكام المخالفة لأحكام هذا القانون .

#### المادة (٤٨) :

يدخل هذا القانون حيز التطبيق في أول يناير سنة ١٩٨٤ .

#### المادة (٤٩) :

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في :

٢١ رمضان عام ١٤٠٣

الشاذلي بن جديد

الموافق ٢ يوليو سنة ١٩٨٣ .

**قانون رقم ١٥ - ٨٣ مؤرخ في ٢١ رمضان  
عام ١٤٠٣ الموافق ٢ يوليو سنة ١٩٨٣  
يتعلق بالمنازعات في مجال الضمان الاجتماعي**

إن رئيس الجمهورية ،

- بناء على الدستور ، لا سيما المادتين ١٥١ و ١٥٤ منه ،

- وبمقتضى القانون رقم ١٢ - ٧٨ المؤرخ في أول رمضان عام ١٣٩٨ الموافق ٥ أغسطس سنة ١٩٧٨ والمتضمن القانون الأساسى العام للعامل ، لا سيما المواد ١ و ٩ و ١٨٧ إلى ١٩٨ و ٢١٢ إلى ٢١٦ منه ،

- وبمقتضى القانون رقم ١١ - ٨٣ المؤرخ في ٢١ رمضان عام ١٤٠٣ الموافق ٢ يوليو سنة ١٩٨٣ والمتعلق بالتأمينات الاجتماعية ،

- وبمقتضى القانون رقم ١٢ - ٨٣ المؤرخ في ٢١ رمضان عام ١٤٠٣ الموافق ٢ يوليو سنة ١٩٨٣ والمتعلق بالتقاعد ،

- وبمقتضى القانون رقم ١٣ - ٨٣ المؤرخ في ٢١ رمضان عام ١٤٠٣ الموافق ٢ يوليو سنة ١٩٨٣ والمتعلق بحوادث العمل والأمراض المهنية .

- وبمقتضى القانون رقم ١٤ - ٨٣ المؤرخ في ٢١ رمضان عام ١٤٠٣ الموافق ٢ يوليو سنة ١٩٨٣ المتعلق بالتزامات المكلفين في مجال الضمان الاجتماعى ،

- وبناء على ما أقره المجلس الشعبى الوطنى ،

يصدر القانون التالى نصه :

**الباب الأول  
أحكام تمهيدية**

**المادة (١) :**

يهدف هذا القانون إلى تعريف طبيعة المنازعات في مجال الضمان الاجتماعى وتسويتها وفقا لأحكام هذا القانون والقوانين المعمول بها فى هذا المجال .

**المادة (٢) :**

تشمل المنازعات فى مجال الضمان الاجتماعى ، المنازعات العامة والمنازعات الطبية والمنازعات التقنية المتعلقة بالنشاط الطبى .

## المادة (٣) :

تختص المنازعات العامة ، بكل الخلافات غير المتعلقة بالحالة الطبية للمستفيدين من الضمان الاجتماعي ، وكذا المنازعات التقنية المشار إليها في المادة (٥) أدناه .

## المادة (٤) :

تختص المنازعات الطبية بكل الخلافات المتعلقة بالحالة الطبية للمستفيدين من الضمان الاجتماعي وكذلك لنرى حقوقهم .

## المادة (٥) :

تختص المنازعات التقنية بكل النشاطات الطبية ذات العلاقة بالضمان الاجتماعي .

## المادة (٦) :

ترفع الاعتراضات التي تلحق من حيث طبيعتها بالمنازعات العامة ، إلى لجنة الطعن الأولى التي تؤسس ضمن كل هيئة للضمان الاجتماعي ، وذلك قبل اللجوء إلى الجهات القضائية المختصة .

## المادة (٧) :

تتم تسوية الخلافات التي تلحق من حيث طبيعتها بالمنازعات الطبية في إطار إجراءات خاصة بالخبرة الطبية .

## المادة (٨) :

تتم تسوية الخلافات التي تلحق من حيث طبيعتها ، بالمنازعات التقنية ذات الطابع الطبي ، في إطار لجنة تقنية .

# الباب الثاني المنازعات العامة

## الفصل الأول لجنة الطعن الأولى

## المادة (٩) :

تنشأ لدى كل هيئة للضمان الاجتماعي ، لجنة الطعن الأولى ، تتولى البت في الخلافات الناجمة عن قرارات هيئات الضمان الاجتماعي .

يحدد تشكيل هذه اللجنة كالتالي .

– ممثلين عن العمال المؤمن لهم .

– ممثلين عن أصحاب العمل .

يتولى أمانة هذه اللجنة أحد أعوان هيئة الضمان الاجتماعي .

ويتم تحديد كفاءات تمثيلها وكذا صلاحياتها وسيرها عن طريق التنظيم .

#### المادة (١٠) :

يجب أن يرفع الاعتراض إلى لجنة الطعن الأولى في غضون الشهرين (٢) بعد الإشعار بالقرار المعترض عليه .

ويتم ذلك أما بوساطة رسالة موصى عليها مع طلب الإشعار بالاستلام ، وأما بوساطة طلب يودع لدى أمانة اللجنة مقابل تسليم وصل الإيداع .

#### المادة (١١) :

في حالة تقديم الاعتراض على القرار الصادر عن هيئة الضمان الاجتماعي ، يتوقف تنفيذ القرار المطعون فيه إلى أن يتم البت فيه نهائيا .

#### المادة (١٢) :

تبت لجنة الطعن الأولى في الاعتراضات التي ترفع إليها خلال الشهر الذي يلي استلام العريضة ، وتبلغ قرارها إلى الأطراف المعنية .

كما تبلغ محاضر القرارات المتعلقة بالاعتراضات إلى السلطة الوصية في ظرف خمسة عشر (١٥) يوما .

### الفصل الثاني

#### الجهة القضائية المختصة

#### المادة (١٣) :

ترفع الخلافات من قبيل المنازعات العامة كما جاء تعريفها في المادة (٢) و (٣) أعلاه ، إلى المحكمة المختصة بالقضايا الاجتماعية .

#### المادة (١٤) :

ترفع الاعتراضات على القرارات الصادرة عن لجنة الطعن الأولى ، في مرحلة ابتدائية إلى المحكمة المختصة بالقضايا الاجتماعية في ظرف شهر بعد تبليغ قرار اللجنة ، أو في ثلاثة (٣) أشهر اعتبارا من تاريخ استلام العريضة إذا لم تصدر اللجنة قرارها .

#### المادة (١٥) :

يجوز لهيئات الضمان الاجتماعي أن تعيل الأمر إلى المحكمة المختصة بالقضايا الاجتماعية بالنسبة لجميع الدعاوى والملاحقات التي ينص عليها هذا القانون .

#### المادة (١٦) :

تدخل الخلافات التي قد تطرأ بين الإدارات العمومية والمجموعات المحلية بصفتها هيئات مستخدمة وبين هيئات الضمان الاجتماعي ، في نطاق اختصاص القضاء الإداري .

## الباب الثالث المنازعات الطبية

### الفصل الأول إجراءات الخبرة الطبية

#### المادة (١٧) :

تخضع وجوباً جميع الخلافات ذات الطابع الطبي ، وذلك فى المرحلة الأولى لإجراءات الخبرة الطبية الوارد تحديدها فى مواد هذا الباب .

#### المادة (١٨) :

يجب على هيئة الضمان الاجتماعى إشعار المعنى بالأمر بجميع القرارات الطبية فى ظرف الثمانية (٨) أيام بعد صدور رأى الطبيب المستشار للهيئة .

#### المادة (١٩) :

يتاح للمؤمن له أجل مدته شهراً لتقديم طلب إجراء الخبرة من هيئة الضمان الاجتماعى ، وذلك إما بوساطة رسالة موصى عليها مع طلب الإشعار بالاستلام ، وإما بوساطة طلب يودع لدى شبابيك الهيئة مقابل تسليم وصل إيداع .

#### المادة (٢٠) :

يجب على هيئة الضمان الاجتماعى أن تبأشر إجراءات الخبرة بمجرد ما يرد إليها اعتراض ذو طابع طبي وعليها أن تتصل بالمؤمن له فى ظرف السبعة (٧) أيام بعد استسلام طلب الخبرة .

كما يجب على هيئة الضمان الاجتماعى أن تنتهى إجراءات الخبرة فى مدة لا تتجاوز خمسة عشر (١٥) يوماً بعد استلامها لنتائج الخبرة الطبية .

#### المادة (٢١) :

يتم اختيار الطبيب الخبير بالاتفاق بين المؤمن له وهيئة الضمان الاجتماعى من قائمة تعدها الوزارة المكلفة بالصحة . وفى حالة ما إذا لم يحصل هذا الاتفاق ، يعين الطبيب الخبير من قبل مدير الصحة بالولاية من نفس القائمة المذكورة أعلاه .

#### المادة (٢٢) :

يجب على هيئة الضمان الاجتماعى أن تقدم للطبيب الخبير مجموعة من المراجع تتضمن :

- رأى الطبيب المعالج .

- رأى الطبيب المستشار للهيئة .

- الفرض المحدد للمهمة .

#### المادة (٢٣) :

يجب على الطبيب الخبير المنصوص عليه في المادة (٢١) أعلاه ، أن يستدعى المريض في ظرف ثمانية (٨) أيام بعد تعيينه قصد إجراء الخبرة الطبية عليه .

كما يجب عليه أن يعلم المؤمن له وهيئة الضمان الاجتماعي بنتائج الخبرة معطلة في ظرف ثلاثة (٣) الأيام التي تلي إجراء الخبرة .

#### المادة (٢٤) :

يجب على هيئة الضمان الاجتماعي أن تتخذ قراراً مطابقاً لنتائج الخبرة الطبية التي أبدتها الطبيب الخبير ، وأن يبلغ في ظرف عشرة (١٠) الأيام التي تلي استلام تقرير الخبرة .

#### المادة (٢٥) :

يلزم الأطراف نهائياً بنتائج الخبرة التي يبدئها الطبيب الخبير مع مراعاة أحكام المادة (٣٠) أدناه .

#### المادة (٢٦) :

مع مراعاة أحكام المادة (٢٥) أعلاه يجوز رفع دعوى إلى المحكمة المختصة بالقضايا الاجتماعية فيما يخص :

- سلامة إجراءات الخبرة .

- مطابقة قرار هيئة الضمان الاجتماعي لنتائج الخبرة .

- الطابع الدقيق والكامل وغير المشوب باللبس لنتائج الخبرة .

- ضرورة تجديد الخبرة أو تميمها .

- الخبرة القضائية في حالة استحالة إجراء الخبرة الطبية على المعنى بالامر .

#### المادة (٢٧) :

لا يجوز في أي حال من الأحوال أن يتعدى الطبيب الخبير غرض مهمته .

#### المادة (٢٨) :

تلتزم هيئة الضمان الاجتماعي بالرأي الذي يبدئها الطبيب المعالج بالنسبة لجميع الاعتراضات ما عدا تلك المنصوص عليها في المادة (٣٠) أدناه . وذلك عندما لا تجري هذه الهيئة الخبرة في ظرف الآجال المنصوص عليها في المادتين (٢٠) و (٢٤) أعلاه .

#### المادة (٢٩) :

تكون تكاليف الأتعاب المستحقة للأطباء من إجراء الخبرة على نفقة هيئة الضمان الاجتماعي ، إلا إذا أثبت الطبيب الخبير أن لا موجب لطلب المؤمن له ، وفي هذه الحالة تكون تكاليف الأتعاب المستحقة على حساب المؤمن له .

### الفصل الثاني

### اللجان المختصة بحالات العجز

#### المادة (٣٠) :

تنشأ لجان العجز لتتولى النظر في الاعتراضات على القرارات الصادرة عن هيئات الضمان الاجتماعي المنصوص عليها

في المادة (٢٤) أعلاه ، والمتعلقة بحالة العجز الناتج عن مرض أو حادث عمل .

#### المادة (٣١) :

تكلف اللجان المختصة بحالات العجز بتقدير ما يلي :

- سبب وعلمية المرض أو الإصابات .
- تاريخ الشفاء أو الجبر .
- حالة العجز ونسبته .

#### المادة (٣٢) :

تتألف كل لجنة مختصة بحالات العجز من :

- مستشار لدى المجلس القضائي ، رئيسا .
- طبيب خبير يعينه مدير الصحة بالولاية من قائمة يعدها الوزير المكلف بالصحة .
- ممثل عن الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي .
- ممثل عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين .
- ممثل عن الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين .
- ويرتولى أمانة اللجنة أحد أموان هيئة الضمان الاجتماعي .

#### المادة (٣٣) :

لا تصح مداوات اللجنة المختصة بحالات العجز إلا إذا حضر اجتماعها ثلاثة من أعضائها على الأقل منهم الرئيس والطبيب الخبير . تتخذ اللجنة قراراتها بالأغلبية .  
وفي حالة تساوى الأصوات يرجح صوت الرئيس .

#### المادة (٣٤) :

يجب أن تحال الطعون على أمانة اللجنة المختصة بحالات العجز في ظرف الشهرين (٢) التاليين بعد الإشعار بقرار هيئة الضمان الاجتماعي ويمدد هذا الأجل إلى أربعة (٤) أشهر اعتبارا من تاريخ طلب إجراء الخبرة ، إذا لم تكن هيئة الضمان الاجتماعي قد أصدرت قرارها في ظرف الشهر التالي لتاريخ إجراء هذه الخبرة .

#### المادة (٣٥) :

يجوز للجنة المختصة بحالات العجز تعيين طبيب اختصاصي لفحص صاحب الطلب .  
كما يجوز لها الأمر بإجراء كل فحص طبي إضافي وكذا بكل تحقيق تراه مفيدا .

#### المادة (٣٦) :

يجب أن تصدر اللجنة المختصة بحالات العجز قراراتها على أساس رأي الطبيب الخبير المنصوص عليه في المادة (٣٢) أعلاه .

وتبت اللجنة في الاعتراض خلال شهرين (٢) اعتبارا من تاريخ استلامه .  
يجب أن تكون قرارات اللجنة معلة .

يلزم أمين اللجنة بإرسال نص القرار إلى الأطراف المعنية في ظرف عشرين (٢٠) يوما .

#### المادة (٣٧) :

يجوز الاعتراض على قرارات اللجان المختصة بحالات العجز بالظعن لدى المجلس الأعلى للقضاء طبقا للقانون .

#### المادة (٣٨) :

تتكفل هيئة الضمان الاجتماعي بمصاريف التنقل للمؤمن له أو لذوى حقوقه ، أو للمرافق ، إذا اقتضى الأمر ذلك ، الذين يضطرون إلى التنقل خارج بلدية إقامتهم ، استجابة لاستدعاء الطبيب الخبير أو اللجنة المختصة بحالات العجز ، طبقا للمادة (٩) من القانون رقم ١١ - ٨٣ المؤرخ في ٢٩ رمضان عام ١٤٠٣ الموافق ٢ يوليو سنة ١٩٨٣ المتعلق بالتأمينات الاجتماعية .

#### المادة (٣٩) :

تكون المصاريف المترتبة عن الإجراءات المنصوص عليها في هذا الفصل على نفقة هيئات الضمان الاجتماعي .

### الباب الرابع

### المنازعات التقنية ذات الطابع الطبى

#### المادة (٤٠) :

تتشأ لجنة تقنية تختص بالبت الأولى في كل الخلافات الناتجة عن ممارسة النشاطات الطبية التي لها علاقة بالضمان الاجتماعي .

ويمكن الظعن في قراراتها أمام الجهات القضائية المختصة .

#### المادة (٤١) :

تتشكل اللجنة التقنية المذكورة في المادة (٤٠) أعلاه من :

- أطباء معينين من طرف الوزارة المكلفة بالصحة .

- أطباء ممثلين عن هيئة الضمان الاجتماعي .

- أطباء ممثلين عن الاتحاد الطبى الجزائرى .

ويتولى أمانة هذه اللجنة أحد أعوان الوزارة المكلفة بالشئون الاجتماعية .

#### المادة (٤٢) :

يحدد تكوين وصلاحيات اللجنة التقنية وكذا كيفية تسييرها بموجب التنظيم .

## الباب الخامس

### التعويض في حالة صدور الخطأ من صاحب العمل أو الغير

#### المادة (٤٣) :

يمكن للمصاب أو لنوى حقوقه أن يرفع دعوى في إطار القانون العام تعويضاً عن حوادث العمل والأمراض المهنية وفقاً للشروط المنصوص عليها في هذا الباب .

#### المادة (٤٤) :

تبلغ المستندات الإجرائية إلى المصاب أو لنوى حقوقه وكذا إلى صاحب العمل والغير وهيئة الضمان الاجتماعي ، إذا ما تمت مباشرة ملاحظات جنائية في الحالات المنصوص عليها في هذا الباب .

## الفصل الأول

### الخطأ غير المعذور والخطأ المتمدد

#### المادة (٤٥) :

يمثل الخطأ غير المعذور والصادر عن صاحب العمل في توافر إحدى الشروط التالية :

- خطأ ذو خطورة استثنائية .
- خطأ ينجم عن فعل أو عن تفاض متعمد .
- خطأ ينجم عن إدراك صاحب العمل بالخطر الذي يسببه .
- عدم استدلال صاحب العمل بأي فعل مبرر .

#### المادة (٤٦) :

يحدد الخطأ المتمدد استناداً إلى مبادئ القانون العام .

#### المادة (٤٧) :

في حالة صدور خطأ غير معذور أو متعمد عن صاحب العمل يستفيد المصاب أو لنوى حقوقه من الأداءات الواجب منحها من طرف هيئات الضمان الاجتماعي طبقاً للقانون رقم ١٣ - ٨٣ المؤرخ في ٢١ رمضان عام ١٤٠٣ الموافق ٢ يوليو سنة ١٩٨٣ المتعلق بحوادث العمل والأمراض المهنية .

كما يحق للمصاب أو لنوى حقوقه المطالبة بالتعويضات الإضافية عن الأضرار الناتجة عن الحادث وفقاً لقواعد القانون العام .

يمكن لهيئة الضمان الاجتماعي أن تحمل محل المصاب أو لنوى حقوقه بناء على طلبهم في رفع الدعوى ضد المتسبب في الحادث أمام الجهات القضائية المختصة التابعة للقانون العام .

#### المادة (٤٨) :

في حالة صدور خطأ غير معنور أو خطأ متعمد من صاحب العمل يخول قانونا لهيئة الضمان الاجتماعي أن ترفع دعوى أمام الجهات القضائية المختصة ضد المتسبب في الحادث قصد تسديد ما أنفقته أو ما عليها أن تنفقه .

تدفع التعويضات أو الزيادات الممنوعة على شكل رأسمال أو ريع من طرف هيئة الضمان الاجتماعي ، ويجب على صاحب العمل تسديد المبالغ دفعة واحدة أو بالتقسيم وذلك في أجل أقصاه خمس (٥) سنوات .

يحدد عدد الأقساط ومبالغها وأجال تسديدها من طرف الجهة القضائية المختصة .

في حالة التنازل عن المؤسسة أو انتهاء نشاطها تسدد على الفور المبالغ أو الأقساط المستحقة .

#### المادة (٤٩) :

يضمن دفع المبالغ المشار إليها في المادة (٤٨) أعلاه بالأفضلية وفقا للشروط المحددة في المادة (٧٠) أثناء .

#### المادة (٥٠) :

يمنع على صاحب العمل أن يؤمن نفسه بوساطة تأمين على الخطأ غير المعنور أو الخطأ المتعمد .

### الفصل الثاني

#### خطأ الغير

#### المادة (٥١) :

إذا تسبب في الحادث شخص غير صاحب العمل ، يحتفظ المصاب أو ذوي حقوقه بالحق في طلب التعويض على الضرر الذي يلحق به طبقا لقواعد القانون العام .

وفي هذه الحالة ، تحل هيئة الضمان الاجتماعي بالنسبة لحقوقهم ، محل المعنيين بالأمر في رفع الدعوى ضد المتسبب في الحادث أمام الجهات القضائية التابعة للقانون العام ، وذلك بناء على طلب من المصاب أو ذوي حقوقه .

#### المادة (٥٢) :

يجب على هيئات الضمان الاجتماعي أن تقدم على الفور للمصاب أو لذوي حقوقه الأديات المنصوص عليها في القانون رقم ١٢ - ٨٣ المؤرخ في ٢١ رمضان عام ١٤٠٢ الموافق ٢ يوليوسنة ١٩٨٣ المتعلق بحوادث العمل والأمراض المهنية نون الإخلال بطعنهم ضد الفاعل المسؤول عن الحادث وذلك وفقا للشروط التالية :

إذا كانت مسئولية الغير المتسبب في الحادث كاملة أو إذا كانت مشتركة بينه وبين المصاب ، يخول لهيئة الضمان الاجتماعي المطالبة بتسديد نفقة الأديات التي تحملتها وذلك في حدود التعويض الملقى على ذمة هذا المتسبب .

وإذا اشترك الغير وصاحب العمل في المسئولية ، لا يجوز لهيئة الضمان الاجتماعي أن تطلب بالتسديد إلا في حالة ما إذا تجاوزت التعويضات المترتبة عليها بمقتضى القانون المتعلق بحوادث العمل والأمراض المهنية التعويضات التي كان من المفروض أن تلقى على ذمة صاحب العمل بمقتضى القانون العام .

#### المادة (٥٣) :

يمكن أن تمنح التعويضات التكميلية المترتبة على الغير المسؤول عن الحادث طبقا لأحكام هذا الفصل ، على شكل رأسمال أو على شكل ريع .

ويجب على المدين أن يشكل رأس المال أو الربع الممنوح على هذا النحو لدى هيئة الضمان الاجتماعي وفقاً لشروط تحدد من طريق التنظيم ، وذلك في ظرف الشهرين (٢) التاليين ، بعد اتخاذ القرار النهائي أو حصول الاتفاق بين الأطراف .

#### المادة (٥٤) :

في حالة وقوع حادث للعامل في الظروف المنصوص عليها في المادتين (٧) و (١٢) من القانون رقم ١٢ - ٨٣ المؤرخ في ٢١ رمضان عام ١٤٠٣ الموافق ٢ يوليو سنة ١٩٨٣ المتعلق بحوادث العمل والأمراض المهنية ، بسبب صاحب العمل أو بصورة عامة بسبب أي شخص آخر ، تطبق أحكام هذا الباب إزاء الفاعل المسئول عن الحادث .

#### المادة (٥٥) :

يجب على المصاب أو نوى حقوقه الذين يرفعون الدعوى في إطار القانون العام المنصوص عليها في الفصلين الأول والثاني من هذا الباب ، أن يدعو هيئة الضمان الاجتماعي إلى الإقرار بالاشتراك في الحكم والعكس بالعكس .  
لا يمكن الاعتداد بالتسوية التي قد تتم بالتراضي بين الغير والمستفيد تجاه هيئة الضمان الاجتماعي إلا إذا دعت إلى المشاركة في ذلك ، وفي هذه الحالة يمكن لها مراجعة القرار القضائي طبقاً للقانون العام .  
غير أنه يخول للمصاب أو لنوى حقوقه المطالبة بحقوقه بالدرجة الأولى .

#### المادة (٥٦) :

تطبق أحكام هذا الباب على أدايات التأمينات الاجتماعية .

### الباب السادس الدعوى من أجل تحصيل المبالغ المستحقة لهيئات الضمان الاجتماعي

#### المادة (٥٧) :

تسبق وجوباً كل متابعة أو دعوى تحريكها هيئة الضمان الاجتماعي الدائنة ، بإنذار يوعز المكلف بتسوية وضعيته في ظرف العشرين (٢٠) يوماً التالية للإنذار .  
لا يمكن أن يعني الإنذار إلا تحصيل المبالغ المستحقة في ظرف أربع (٤) السنوات اللاحقة ابتداءً من تاريخ الاستحقاق .

#### المادة (٥٨) :

إذا لم يتم المدين ، عند انقضاء الأجل المتاح في الإنذار المنصوص عليه في المادة (٥٧) أعلاه ، بتسوية وضعيته أو لم يحل الأمر على لجنة الطعن الأولى ، يجوز لهيئة الضمان الاجتماعي اللجوء :  
- إما إلى إجراءات التحصيل بوساطة مصالح الضرائب .  
- وإما إلى إجراءات ملاحقة المكلف قصد تحصيل المبالغ المستحقة .

## المادة (٥٩) :

عند اعتماد إجراءات التحصيل بوساطة مصالح الضرائب يوقع مدير هيئة الضمان الاجتماعي الدائنة كشف المبالغ المستحقة ، ثم يؤشر عليها وإلى الولاية ، وبذلك يصبح تحصيلها نافذاً ويرسل هذا الكشف إلى قابض الضرائب المباشرة بالمكان حيث يقيم المكلف .

ويتم تحصيل المبالغ الواردة في الكشف كما هو الحال في تحصيل الضرائب .

## المادة (٦٠) :

عند اعتماد إجراءات ملاحقة المكلف ، يوقع كشف المبالغ المستحقة من قبل مدير هيئة الضمان الاجتماعي الدائنة ، ثم يؤشره رئيس المحكمة المختصة بالقضايا الاجتماعية ، وبذلك يصبح تحصيل هذه المبالغ نافذاً .

## المادة (٦١) :

يتم تبليغ الإشعار بملاحقة المكلف على يد العون المراقب المملوك واعتباراً من تاريخ التبليغ ، يتاح للمدين أجل مدته خمسة عشر (١٥) يوماً لتسوية وضعيته أو إحالة الأمر على لجنة الطعن الأولى .

ولا تنفذ الملاحقة في حالة قيام المعنى بتسوية وضعيته ، أو إحالة الأمر على لجنة الطعن الأولى في المدة المحددة أعلاه ، طبقاً لأحكام المادة (١١) من هذا القانون .

## المادة (٦٢) :

مع مراعاة أحكام المادة (٦١) أعلاه ، لا يمكن للمدين أن يوقف تنفيذ الملاحقة بالاعتراض ، إلا في حالة القوة القاهرة .

## المادة (٦٣) :

عندما تصبح الملاحقة نهائية ، يتم تنفيذها بنفس الشروط التي ينفذ بمقتضاها الحكم القضائي .

## المادة (٦٤) :

مع مراعاة أحكام المادة (٥٧) أعلاه تسبق وجوباً بالإتذار الدعاوى الجزائية المحركة ضد المكلفين لخرق أحكام التشريع الخاص بالضمان الاجتماعي من طرف هيئات الضمان الاجتماعي بالتلازم مع الدعاوى المدنية لأجل تحصيل المبالغ المستحقة أو بمعزل عنها .

## المادة (٦٥) :

عندما تحرك هيئة الضمان الاجتماعي دعوى من أجل تحصيل المبالغ المستحقة عن طريق الدعوى المدنية ، مستقلة أو مقرونة بالدعوى الجزائية ترفق طلبها بالكشف التفصيلي للمبالغ المستحقة وقت إحالة القضية .

## المادة (٦٦) :

تكون المصاريف التي تتفقها هيئات الضمان الاجتماعي لتحصيل المبالغ المستحقة على نفقة المدين وتفيد في كشف التحصيل .

## المادة (٦٧) :

ضماناً لتحصيل المبالغ المستحقة لهيئة الضمان الاجتماعي يجوز لمدير هذه الهيئة تقديم معارضة لدى المؤسسات المصرفية والمالية ، وذلك في حدود المبالغ المستحقة من الدين المباشر .

وتصبح المؤسسات المذكورة في الفقرة أعلاه ، مسئولة مدياً وجزائياً عن الأموال المستحقة وذلك اعتباراً من تاريخ إشعارها .

#### المادة (٦٨) :

يتم الاشتغال بالمعارضة المنصوص عليها في المادة (٦٧) أعلاه ، من قبل هيئة الضمان الاجتماعي الدائمة ببساطة رسالة موصى عليها ، تلتزم المؤسسات المالية والمصرفية بحفظ المبالغ المستحقة لدى المدين للهيئة إلى أن يصدر الأمر بالتنفيذ .

#### المادة (٦٩) :

يجوز لمدير الهيئة الدائمة تقديم معارضة على الأموال المنقولة أو النقدية للمدين للهيئة لدى الغير العائز لها ، من غير الأطراف المنصوص عليها في المادة (٦٧) أعلاه ، لتحصيل المبالغ المستحقة ، وذلك في إطار الأحكام المنصوص عليها في قانون الإجراءات المدنية .

#### المادة (٧٠) :

يضمن دفع المبالغ المستحقة لهيئات الضمان الاجتماعي اعتباراً من حلول أجل استحقاق الدين ، وذلك بأفضلية على المنقولات التي تأتي مباشرة بعد الأجور والخزينة .

#### المادة (٧١) :

يضمن دفع المبالغ المستحقة لهيئات الضمان الاجتماعي ببساطة رهن عقارى قانونى تكون له مرتبة من يوم تسجيله .

#### المادة (٧٢) :

لا يكون من مفعول اللجوء إلى الإجراءات المؤسسة بمقتضى هذا القانون لتحصيل المبالغ المستحقة برسم تشريع الضمان الاجتماعي أن يحرم الهيئة الدائمة من حقها في رفع الدعاوى واستصدار الإجراءات الاحتياطية وسبل التنفيذ التابعة للقانون العام .

#### المادة (٧٣) :

يجب على الهيئات العمومية أن تشترط على المكلفين الذين يطلبون قروضا الاستظهار بتصريح استيفاء اشتراكاتهم ، يسلم من قبل هيئات الضمان الاجتماعي المختصة .

وعندما يكون المكلف مديناً لهيئة الضمان الاجتماعي يجب على الهيئة المقترضة أن تقوم بالاقتطاع المناسب للمبالغ المستحقة ودفعها لهيئة الضمان الاجتماعي .

## الباب السابع التقادم

#### المادة (٧٤) :

تتقادم الأداءات المستحقة في مدة أربع (٤) سنوات ، إذا لم يطالب بها .

مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في المادة (٣١٦) من القانون المدني ، تتقادم المتأخرات المستحقة لمعاشات التقاعد والعجز وبيع حوادث العمل والأمراض المهنية في مدة خمس (٥) سنوات ، إذا لم يطالب بها .

#### المادة (٧٥) :

تسرى أجال التقادم المشار إليها في المادة (٧٤) أعلاه ، ابتداء من وقوع الأثر المنشئ للاستفادة من الأداءات .

#### المادة (٧٦) :

تتقادم الدعوى والمتابعات التي تباشرها هيئات الضمان الاجتماعي لتحقيق المبالغ المستحقة لها بعد أربع (٤) سنوات ويسرى هذا الأجل اعتباراً من تاريخ الاستحقاق .

غير أن الإنذار المشار إليه في المادة (٥٧) أعلاه يوقف التقادم ابتداء من تاريخ التبليغ .

#### المادة (٧٧) :

تسقط الاعتراضات الصادرة من أصحاب العمل أو المؤمن لهم وتعد غير مقبولة عندما لا يبادرها في ظرف الأجل التي ينص عليها هذا القانون .

غير أنه لا يجوز الاعتداد بالسقوط ضد المعنيين بالأمر ما لم يحمل الإشعار بيان الأجل وسبل الطعن .

### الباب الثامن عقوبات خاصة

#### المادة (٧٨) :

يتعرض كل شخص عرض خدمات أو قبلها أو قدمها وهي مخالفة للأحكام المعمول بها في مجال الضمان الاجتماعي ، وكذا كل شخص يدان بالفش أو بالتصريحات المزيفة لحصوله أو حصول غيره على أداءات لا يستحقها لغرامة قدرها ضعف مبلغ الأداءات المقدمة خطأ من طرف هيئة الضمان الاجتماعي .

#### المادة (٧٩) :

في حالة إثبات غش أو تجاوز من طرف اللجنة التقنية المنصوص عليها في المادة (٤٠) أعلاه ، يتعرض كل طبيب أو طبيب الأسنان أو قابلة أو صيدلي يعرض الحالة الطبية للمستفيد على غير حقيقتها لدفع غرامة مالية قدرها ضعف مبلغ الأداءات المقدمة .

#### المادة (٨٠) :

يتعرض للغرامة المالية المنصوص عليها في المادة (٧٨) أعلاه ، كل من يؤثر أو يحاول التأثير بالوعد أو التهديد على شخص كان شاهداً في حادث عمل قصد تزيف الحقيقة .

#### المادة (٨١) :

تدفع مبالغ الغرامات المنصوص عليها في المواد (٧٨ و ٧٩ و ٨٠) أعلاه لهيئة الضمان الاجتماعي التي كانت محل الأضرار.

## الباب التاسع أحكام مختلفة

### المادة (٨٢) :

تكون الغرامات والزيادات المنصوص عليها في هذا القانون مستقلة على العقوبات الأخرى التي تسلط بمقتضى قانون العقوبات أو غيره من القوانين عند الاقتضاء .

### المادة (٨٣) :

يمكن تخفيض الزيادات عن التأخير في دفع الاشتراكات المستحقة في حدود نسبة ٧٥٪ ولا تفرض هذه الزيادات عند ثبوت حسن النية أو أسباب القوة القاهرة وذلك بناء على القرارات التي تصدرها لجنة الطعن الأولى .  
وفي جميع الحالات لا تكون الزيادة على القسط الأجرى للعامل محل أى تخفيض .  
يجب أن تكون قرارات لجنة الطعن الأولى معطلة .

### المادة (٨٤) :

يمكن المؤمن له أو لنوى حقوقه طلب التعموضات عن الأضرار الناتجة عن التأخير في تصفية معاشات التقاعد أو ريع حادث عمل أو العجز أو في دفع الأمداء المستحقة قانونا ، وذلك في إطار القانون العام .

## الباب العاشر أحكام ختامية

### المادة (٨٥) :

تحدد كليات تطبيق هذا القانون عند الحاجة بموجب مراسيم .

### المادة (٨٦) :

تلقى جميع الأحكام المخالفة لأحكام هذا القانون .

### المادة (٨٧) :

يدخل هذا القانون حيز التطبيق اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٨٤ .

### المادة (٨٨) :

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .  
حرد بالجزائر في : ٢١ رمضان عام ١٤٠٣ / الموافق ٢ يوليوسنة ١٩٨٣ .

الشاذلى بن جديد

**قانون رقم ١٦ - ٨٣ مؤرخ في ٢١ رمضان  
عام ١٤٠٣ الموافق ٢ يوليو سنة ١٩٨٣  
يتضمن إنشاء الصندوق الوطني لمعادلة الخدمات الاجتماعية**

**إن رئيس الجمهورية ،**

- بناء على الدستور ، ولا سيما المادتين ١٥١ و ١٥٤ منه ،
  - ويمقتضى القانون رقم ١٢ - ٧٨ المؤرخ في أول رمضان عام ١٣٩٨ الموافق ٥ أغسطس سنة ١٩٧٨ والمتضمن القانون الأساسي العام للعامل ، ولا سيما المواد ١٦ و ١٨١ و ١٨٢ منه ،
  - ويمقتضى الأمر رقم ٧٤ - ٧١ المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات ،
  - ويمقتضى الأمر رقم ٧٥ - ٧١ المؤرخ في ٢٨ رمضان عام ١٣٩١ الموافق ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧١ والمتعلق بالعلاقات الجماعية للعمل في القطاع الخاص ،
  - وبناء على ما أقره المجلس الشعبي الوطني ،
- يصدر القانون التالي نصه :**

**الباب الأول  
أهداف الصندوق الوطني لمعادلة  
الخدمات الاجتماعية وطبيعته القانونية**

**الفصل الأول**

**أحكام تمهيدية**

**المادة (١) :**

يهدف القانون إلى إنشاء الصندوق الوطني لمعادلة الخدمات الاجتماعية وتحديد أهدافه وكيفية تسييره وتمويله

## الفصل الثانى

### الطبيعة القانونية

#### المادة (٢) :

تحدد كفاءات تنظيم الصندوق الوطنى لمعادلة الخدمات الاجتماعية وتسييره بموجب مرسوم .

## الفصل الثالث

### أهدافه

#### المادة (٣) :

تتجلى الأهداف الرئيسية للصندوق الوطنى لمعادلة الخدمات الاجتماعية فيما يلى :

- المساهمة فى القضاء على الفوارق فى مجال الخدمات الاجتماعية بتنفيذ السياسة الاجتماعية والثقافية المحددة والهادفة إلى توزيع عادل للخدمات الاجتماعية .
  - إقامة تضامن شامل بين جميع العمال بالنسبة لكافة قطاعات النشاط ، ولهذا الغرض فهو مكلف على وجه الخصوص بما يلى :
  - ١- دراسة وتحديد ووضع كفاءات توزيع موارده بين مختلف اللجان المكلفة بالخدمات الاجتماعية وفقا للاحتياجات المحصورة مسبقا .
  - ٢- الإسهام فى تمويل المشاريع التى تقوم بها الهيئات والمؤسسات المكلفة بالخدمات الاجتماعية ، والتأكيد من الإنجاز الفعلى للمشاريع التى يساهم فى تمويلها .
  - ٣- ضمان إنشاء خدمات اجتماعية فى الولايات المفتقرة إليها طبقا للأولويات المحددة فى إطار سياسة التوازن الجبوى وما بين القطاعات .
  - ٤- القيام بالدراسات والأبحاث التى تستهدف التطور المنسجم للخدمات الاجتماعية بالاتصال مع المؤسسات والهيئات المكلفة بالخدمات الاجتماعية .
- تحدد أحكام هذه المادة ، عند الاقتضاء ، عن طريق التنظيم .

## الباب الثانى

### تمويل الصندوق

#### المادة (٤) :

يمول الصندوق الوطنى لمعادلة الخدمات الاجتماعية بالموارد التالية :

- حصة من المساهمة المخصصة لصندوق الخدمات الاجتماعية للمؤسسات المستخدمة .

- حصة من المساهمة المخصصة للصندوق الخدمات الاجتماعية ما بين الهيئات .
- الموارد الخاصة المحصل عليها عن طريق نشاطات الخدمات الاجتماعية .
- إعانات الدولة .
- الاعانات المحتملة للصناديق والهيئات الاجتماعية في إطار الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها .
- الهيئات والصايا .
- تمديد الحصص المقررة في الفقرتين ٢ و ٣ أعلاه بموجب التنظيم .
- تدفع هذه الحصص مباشرة ، من المؤسسات المستفمنة إلى الصندوق الوطني لمعادلة الخدمات الاجتماعية .
- تحدد كفاءات دفع المساهمات بموجب مرسوم .

#### المادة (٥) :

لا يمكن بأي حال من الأحوال تحويل الأموال المرسودة لتمويل الصندوق الوطني لمعادلة الخدمات الاجتماعية من تخصيصها الشرعي .

#### المادة (٦) :

تضبط محاسبة الصندوق الوطني لمعادلة الخدمات الاجتماعية وفقا للتشريع المعمول به في هذا المجال .

#### المادة (٧) :

يمكن أن تشتمل ميزانيات الصندوق الوطني لمعادلة الخدمات الاجتماعية خلال السنة على مقررات معدلة .  
تصنف الاعتمادات حسب القائمة المحددة في إطار التخطيط الوطني .

#### المادة (٨) :

يخضع تسيير الصندوق الوطني لمعادلة الخدمات للمراقبة المالية من قبل الدولة .

#### المادة (٩) :

يتمتع الصندوق الوطني لمعادلة الخدمات الاجتماعية بصلاحيات متابعة وضمان تحصيل المساهمات غير المسددة باستعمال جميع الوسائل الشرعية لتحقيق ذلك .

#### المادة (١٠) :

لا تطبق أحكام هذا القانون على وزارة الدفاع الوطني وعلى الهيئات والمؤسسات التابعة لها .

#### المادة (١١) :

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .  
حرر بالجزائر في : ٢١ رمضان عام ١٤٠٣ / الموافق ٢ يوليوسنة ١٩٨٣ .

**الغادلي بن جديد**

□ □ □

## مراسيم - قرارات - مقررات

### كتابة الدولة للصيد والنقل البحري

مرسوم رقم ١٢٢ - ٨٢ مؤرخ في ٢١ رمضان عام ١٤٠٣  
الموافق ٢ يوليو سنة ١٩٨٣ يعدل المرسوم رقم ٨٦ - ٧٥  
المؤرخ في ١٥ رجب عام ١٣٩٥ الموافق ٢٤ يوليو سنة ١٩٧٥ والمتضمن تحديد  
الشهادات وشهادات الكفاءة الخاصة بالملاحة التجارية

إن رئيس الجمهورية ،

- بناء على تقرير كاتب الدولة للصيد والنقل البحري .
  - وبمقتضى الأمر رقم ٨٦ - ٧٤ المؤرخ في ٣٠ شعبان عام ١٣٩٤ الموافق ١٧ سبتمبر سنة ١٩٧٤ والمتضمن إنشاء المعهد العالي البحري ،
  - وبمقتضى المرسوم رقم ٨٦ - ٧٥ المؤرخ في ١٥ رجب عام ١٣٩٥ الموافق ٢٤ يوليو سنة ١٩٧٥ والمتضمن تحديد الشهادات وشهادات الكفاءة الخاصة بالملاحة التجارية .
  - وبمقتضى المرسوم رقم ٨٧ - ٧٥ المؤرخ في ١٥ رجب عام ١٣٩٥ الموافق ٢٤ يوليو سنة ١٩٧٥ والمتضمن تنظيم التعليم البحري .
  - وبمقتضى المرسوم رقم ٢٩٧ - ٨٢ المؤرخ في ٩ ذي القعدة عام ١٤٠٢ الموافق ٢٨ أغسطس سنة ١٩٨٢ الذي يعدل ويتم المرسوم رقم ٨٧ - ٧٥ المؤرخ في ٢٤ يوليو سنة ١٩٧٥ والمتضمن تنظيم التعليم البحري ،
- يرسم ما يلي :

#### المادة (١) :

تعدل أحكام المادة (٢٠) من المرسوم رقم ٨٦ - ٧٥ المؤرخ في ٢٤ يوليو سنة ١٩٧٥ المذكور أعلاه على النحو الآتي :

« تسلم أهلية الملازم الأول في الملاحة بإعالي البحار للحائزين شهادة الملازم الأول في الملاحة بإعالي البحار ، الذين استكملوا ١٢ شهرا في الملاحة الفعلية منها ثمانية أشهر على الأقل قضاوها على متن سفن من الصنف الأول » .

#### المادة (٢) :

تعدل أحكام المادة (٢١) من المرسوم رقم ٨٦ - ٧٥ المؤرخ في ٢٤ يوليو سنة ١٩٧٥ على النحو الآتي :

« تسلم شهادة تقليب في الملاحة بأعلى البحار بعد امتحان يجري على المترشحين الحائزين أهلية الملازم الأول في الملاحة بأعلى البحار المتحصلين عليها في إطار أحكام المادة الأولى من هذا المرسوم ، إذا استكملوا ٢٤ شهرا من الملاحة الفعلية منها ١٢ شهرا على الأقل بصفة ملازم أول في الملاحة بأعلى البحار على متن سفن من الصنف الأول أو الثاني » .

### المادة (٣) :

تعديل أحكام المادة (٢٢) من المرسوم رقم ٨٦ - ٧٥ المؤرخ في ٢٤ يوليو سنة ١٩٧٥ على النحو الآتي :

« تسلم أهلية التقليب في الملاحة بأعلى البحار للحائزين شهادة التقليب في الملاحة بأعلى البحار الذين استكملوا ٢٤ شهرا من الملاحة الفعلية منها ١٢ شهرا على الأقل قضوها على متن سفن من الصنف الأول » .

### المادة (٤) :

تعديل أحكام المادة (٤٤) من المرسوم رقم ٨٦ - ٧٥ المؤرخ في ٢٤ يوليو سنة ١٩٧٥ على النحو الآتي .

« تسلم أهلية الملازم الأول الميكانيكي من الدرجة الأولى الحائزين شهادة الملازم الأول الميكانيكي من الدرجة الأولى ، الذين أتموا بعد حصولهم على الشهادة ١٢ شهرا من الملاحة الفعلية في خدمة المكائن على متن سفن تساوى قوتها أو تتفوق ٢٢٠٠ كيلو واط » .

### المادة (٥) :

تعديل أحكام المادة (٤٥) من المرسوم رقم ٨٦ - ٧٥ المؤرخ في ٢٤ يوليو سنة ١٩٧٥ على النحو الآتي :

« تسلم شهادة المهندس الميكانيكي في البحرية التجارية المحدث بالمرسوم رقم ٢٩٧ - ٨٢ المؤرخ في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٨٢ المذكور أعلاه ، بعد امتحان يجري على المترشحين الحائزين أهلية الملازم الأول الميكانيكي من الدرجة الأولى الحاصلين عليها في إطار أحكام المادة ٤ من هذا المرسوم الذين استكملوا ٢٤ شهرا في الملاحة الفعلية منها ١٢ شهرا على الأقل بصفة ملازم أول ميكانيكي من الدرجة الأولى في خدمة المكائن على متن سفن تساوى قوتها أو تتفوق ٤١٠٠ كيلو واط » .

### المادة (٦) :

تعديل أحكام المادة (٤٦) من المرسوم رقم ٨٦ - ٧٥ المؤرخ في ٢٤ يوليو سنة ١٩٧٥ على النحو الآتي :

« تسلم أهلية الضابط الميكانيكي من الدرجة الأولى الحائزين شهادة المهندس الميكانيكي في البحرية التجارية الحاصلين عليها وفقا لأحكام المادة ٥ أعلاه ، والذين استكملوا ٢٤ شهرا في الملاحة الفعلية في خدمة المكائن منها ١٨ شهرا على الأقل قضوها على متن سفن تساوى قوتها أو تتفوق ٤١٠٠ كيلو واط » .

### المادة (٧) :

يتسلم الضباط الذين أحرزوا شهادة الضابط الميكانيكي من الدرجة الأولى تطبيقا لأحكام المرسوم رقم ٧٥ - ٨٦ المؤرخ في ٢٤ يوليو سنة ١٩٧٥ المذكور أعلاه ، شهادة المهندس الميكانيكي في البحرية التجارية بشرط أن تتوافر فيهم شروط ستحدد في المستقبل .

### المادة (٨) :

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرد بالجزائر في : ٢١ رمضان عام ١٤٠٢ / الموافق ٢ يوليوسنة ١٩٨٢ .

الشاذلي بن جديد

## كتابة الدولة للتوظيف العمومية والإصلاح الإداري

قرارات مؤرخة في ٣ و ١٨ و ٢٢ و ٢٦ ربيع الثاني  
و ٧ جمادى الأولى عام ١٤٠٣ الموافق ١٧ يناير  
و أول و ٩ و ٢٠ فبراير سنة ١٩٨٣  
تتضمن حركة في سلك المتصرفين

بموجب قرار مؤرخ في ٣ ربيع الثاني عام ١٤٠٣ الموافق ١٧ يناير سنة ١٩٨٣ ، يرتب السيد حيدر حسنى في الدرجة العاشرة من سلك المتصرفين ( الرقم الاستدلالي ٥٤٥ ) ابتداء من ٣٠ يونيو سنة ١٩٨٠ .

بموجب قرار مؤرخ في ١٨ ربيع الثاني عام ١٤٠٣ الموافق أول فبراير سنة ١٩٨٣ ، يرتب السيد عبد القادر شاوشى إلى الدرجة السادسة من سلك المتصرفين ( الرقم الاستدلالي ٤٢٠ ) ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩٧٧ ، وإلى الدرجة السابعة ( الرقم الاستدلالي ٤٤٥ ) ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩٨٠ .

بموجب قرار مؤرخ في ٢٢ ربيع الثاني عام ١٤٠٣ الموافق ٥ فبراير سنة ١٩٨٣ ، يعين السيد عبد القادر خير متصرفا متمرنا ( الرقم الاستدلالي ٢٩٥ ) بوزارة المجاهدين ، ابتداء من تاريخ تنصيبه .

بموجب قرار مؤرخ في ٢٢ ربيع الثاني عام ١٤٠٣ الموافق ٥ فبراير سنة ١٩٨٣ ، يعين السيد بوقرة جدوانى متصرفا متمرنا ( الرقم الاستدلالي ٢٩٥ ) بوزارة الداخلية ، ابتداء من تاريخ تنصيبه .

بموجب قرار مؤرخ في ٢٢ ربيع الثاني عام ١٤٠٣ الموافق ٥ فبراير سنة ١٩٨٣ ، يعين السيد عمر بوشعبة متصرفا متمرنا ( الرقم الاستدلالي ٢٩٥ ) بوزارة الداخلية ، ابتداء من تاريخ تنصيبه .

بموجب قرار مؤرخ في ٢٢ ربيع الثاني عام ١٤٠٣ الموافق ٥ فبراير سنة ١٩٨٣ ، يعين السيد عمار حسين متصرفا متمرنا ( الرقم الاستدلالي ٢٩٥ ) بوزارة المجاهدين ، ابتداء من تاريخ تنصيبه .

بموجب قرار مؤرخ في ٢٢ ربيع الثاني عام ١٤٠٣ الموافق ٥ فبراير سنة ١٩٨٣ ، يعين السيد مصطفى مباركى متصرفا متمرنا ( الرقم الاستدلالي ٢٩٥ ) بكتابة الدولة للسيد والنقل البحري ، ابتداء من ١٥ مارس سنة ١٩٨٢ .

بموجب قرار مؤرخ في ٢٢ ربيع الثاني عام ١٤٠٢ الموافق ٥ فبراير سنة ١٩٨٢ ، يرقى السيد يوسف منير دالي ، إلى درجة متصرف متمرن ، ابتداء من ٢١ يونيو سنة ١٩٨٢ ويعين بوزارة المجاهدين ،  
يتقاضى المعنى مرتبه على أساس الرقم الاستدلالي ٤٢٥ الموافق للدرجة العاشرة في سلمه الأصلي .  
وبهذا التعيين يكون المعنى قد استنفد كل حقوقه في الزيادة بالنسبة للعضوية في جيش التحرير الوطني والمنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني في سلمه الأصلي .

بموجب قرار مؤرخ في ٢٢ ربيع الثاني عام ١٤٠٢ الموافق ٥ فبراير سنة ١٩٨٢ ، يرقى السيد أحمد بوعشة إلى درجة متصرف متمرن ابتداء من ٢١ يونيو سنة ١٩٨٢ ويعين بوزارة الداخلية .

بموجب قرار مؤرخ في ٢٢ ربيع الثاني عام ١٤٠٢ الموافق ٥ فبراير سنة ١٩٨٢ ، يرقى السيد الطيب بحوح إلى درجة متصرف متمرن ، ابتداء من ٢١ مايو سنة ١٩٨٢ ويعين بوزارة الداخلية .  
يتقاضى المعنى مرتبه على أساس الرقم الاستدلالي ٢٤٥ الموافق للدرجة السادسة من سلمه الأصلي .  
وبهذا التعيين يكون المعنى قد استنفد كل حقوقه في الزيادة بالنسبة للعضوية في جيش التحرير الوطني أو المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني ، في سلمه الأصلي .

بموجب قرار مؤرخ في ٢٢ ربيع الثاني عام ١٤٠٢ الموافق ٥ فبراير سنة ١٩٨٢ ، يعزل السيد مصطفى مرايبي ، المتصرف ، لتخليه عن منصبه مع رد مصاريف الدراسة .

بموجب قرار مؤرخ في ٢٢ ربيع الثاني عام ١٤٠٢ الموافق ٥ فبراير سنة ١٩٨٢ ، يرقى السيد الحاج أحمد خليل إلى الدرجة السادسة من سلم المتصرفين ( الرقم الاستدلالي ٤٤٥ ) ابتداء من ١٨ سبتمبر سنة ١٩٨٢ .

بموجب قرار مؤرخ في ٢٢ ربيع الثاني عام ١٤٠٢ الموافق ٥ فبراير سنة ١٩٨٢ ، تقبل استقالة السيد عبد العزيز بن الشيخ المتصرف المرسوم ، ابتداء من أول مايو سنة ١٩٨٢ .

بموجب قرار مؤرخ في ٢٦ ربيع الثاني عام ١٤٠٣ الموافق ٩ فبراير سنة ١٩٨٢ ، تعدل أحكام القرار المؤرخ في ٢٠ مايو سنة ١٩٧١ كما يلي :

« يترتب السيد عبد الطليل شراك ، في الدرجة الثامنة من سلم المتصرفين ( الرقم الاستدلالي ٤٩٥ ) ابتداء من ١٦ مارس سنة ١٩٧٠ ، ويحتفظ في تاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٠ بأقدمية قدرها ٩ أشهر و ١٥ يوما » .

بموجب قرار مؤرخ في ٢٦ ربيع الثاني عام ١٤٠٣ الموافق ٩ فبراير سنة ١٩٨٢ ، تعدل أحكام القرار المؤرخ في ٢٠ أغسطس سنة ١٩٧٥ كما يلي :

« يرسم السيد رشيد مناصر في سلم المتصرفين ابتداء من أول سبتمبر سنة ١٩٧٤ ويحتفظ في نفس التاريخ بأقدمية قدرها سنة » .

بموجب قرار مؤرخ في ٢٦ ربيع الثاني عام ١٤٠٣ الموافق ٩ فبراير سنة ١٩٨٢ ، يعين السيد بشير بهلول متصرفاً متمرناً ( الرقم الاستدلالي ٢٩٥ ) بوزارة المالية ، ابتداء من تاريخ تنصيبه .

بموجب قرار مؤرخ في ٢٦ ربيع الثاني عام ١٤٠٣ الموافق ٩ فبراير سنة ١٩٨٢ ، يعين السيد محمد جمال عيساوي زيتون متصرفاً متمرناً ( الرقم الاستدلالي ٢٩٥ ) بوزارة المالية ، ابتداء من تاريخ تنصيبه .

بموجب قرار مؤرخ في ٢٦ ربيع الثاني عام ١٤٠٣ الموافق ٩ فبراير سنة ١٩٨٢ ، يعين السيد مختار شريف متصرفاً متمرناً ( الرقم الاستدلالي ٢٩٥ ) بوزارة المالية ، ابتداء من تاريخ تنصيبه .





الكتاب الخامس

موسوعة تشريعات

التأمينات الاجتماعية

في الدول العربية

التأمينات الاجتماعية

في

الجمهورية العربية السورية





# المحتويات

## الموضوع رقم الصفحة

٣٤٥	..... مقدمة
	..... القرار بالقانون رقم (٩٢) تاريخ ١٩٥٩/٤/٦
٣٤٧	..... بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية
٣٤٨	..... قانون التأمينات الاجتماعية
٣٧٣	..... جدول رقم (١) : أمراض المهنة
٣٨٠	..... جدول يضم المواد المسببة للسرطان المهني
٣٨١	..... جدول رقم (٢) : تقدير درجات العجز الجزئي المستديم
	..... جدول رقم (٣) : بيان قيمة الدفع الشهرية على أساس نسبة
٣٨٢	..... من مئوي من المبالغ المشار إليها في المادة (٥٨) من القانون (٩٢)
٣٨٣	..... جدول رقم (٤) : السن ونسبة التأمين الإضافي
	..... مجموعة المراسيم التشريعية والقرارات الوزارية المنفذة لأحكام
٣٨٨	..... قانون التأمينات الاجتماعية رقم (٩٢) لعام ١٩٥٩ وتعديلاته
	..... القسم الأول : المراسيم التشريعية
٣٨٨	..... * المرسوم التشريعي (٢١٠) لسنة ١٩٦٣
٣٩٠	..... * المرسوم التشريعي (٢٢) لسنة ١٩٧٤
٣٩٢	..... * المرسوم التشريعي رقم (٦٢) لسنة ١٩٧٥

- \* المرسوم التشريعى رقم (١٨) بشأن المؤسسات العامة  
والشركات العامة والمنشآت لسنة ١٩٧٤ ..... ٣٩٣
- \* المرسوم التشريعى رقم (٣٥) تاريخ ١٩٧٦/١٠/٤ بتعديل  
بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وتعديلاته ..... ٤٠٣
- \* التعليمات ( ١٠٦٢٣/٢/٢ ) بشأن تنفيذ أحكام المادة الثالثة  
من المرسوم التشريعى (٥) لعام ١٩٧٦ ..... ٤٠٨
- \* المرسوم التشريعى رقم (٢٥) لعام ١٩٨٠ ..... ٤١١
- \* القانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٨٠ ..... ٤١٤
- \* التعليمات التنفيذية للقانون رقم (٤٢) تاريخ ١٩٨٠/٧/٢ ..... ٤١٧
- \* القانون رقم (٤٦) لسنة ١٩٨٠ ..... ٤١٩

#### - القسم الثانى : القرارات الوزارية

- \* قرار رقم (١٤) لسنة ١٩٥٩ ..... ٤٢٠
- \* قرار رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ ..... ٤٢١
- \* قرار رقم (٢٢) لسنة ١٩٥٩ ..... ٤٢١
- \* قرار رقم (٣٦) لسنة ١٩٦٠ بزيادة مزايا تأمين العجز والوفاة ..... ٤٢٤
- \* قرار رقم (١٠) لسنة ١٩٦١ بزيادة مزايا تأمين إصابات العمل ..... ٤٢٥
- \* قرار رقم (٢١) لسنة ١٩٦١ فى شأن تحديد قيمة الاشتراك  
السنوى فى تأمين إصابات العمل عن عمال الصيد ..... ٤٢٦
- \* قرار رقم من ( ٣٧٧/١١ ) لسنة ١٩٦٢ ..... ٤٢٧
- \* قرار رقم من ( ٣٦٨/١١ ) لسنة ١٩٦٢ بشأن علاج العمال  
المصابين خارج الجمهورية ..... ٤٢٨

٤٢٩	* قرار رقم (٤٠١) لسنة ١٩٦٢ .....
٤٣٠	* قرار رقم (١١٦٢) ق (١١) لسنة ١٩٦٢ .....
	* قرار رقم (١١٦٧) ق (١١) لسنة ١٩٦٢ بشأن قواعد وشروط
٤٣٢	إعداد السجلات المنصوص عليها في قانون التأمينات الاجتماعية ..
	* قرار رقم (٩٠٦) لسنة ١٩٦٢ بشأن شروط وأوضاع تخفيض
٤٣٤	اشتراكات تأمين إصابات العمل وتحديد فئاتها .....
٤٣٧	* قرار رقم (٤٤) لعام ١٩٦٤ .....
٤٣٧	* قرار رقم (١١٨) لسنة ١٩٦٤ .....
٤٣٩	* قرار رقم (٥٧) لسنة ١٩٦٥ .....
٤٣٩	* قرار رقم (١٧٨) لسنة ١٩٦٥ .....
٤٤٠	* قرار رقم (٦٤٢) لسنة ١٩٦٥ .....
٤٤١	* قرار رقم (٨٢٢) لسنة ١٩٦٥ .....
٤٤١	* قرار رقم (٩٦٩) لسنة ١٩٦٥ .....
٤٤٢	* قرار رقم (١٣٨) لسنة ١٩٦٦ .....
٤٤٢	* قرار رقم (٣٠٠) لسنة ١٩٦٦ .....
٤٤٣	* قرار رقم (٧٠٧) لسنة ١٩٦٧ .....
٤٤٤	* قرار رقم (١٢٤٨) لسنة ١٩٦٧ .....
٤٤٤	* قرار رقم (٧٤) لعام ١٩٦٨ .....
٤٤٦	* قرار رقم (١٠٨) لعام ١٩٦٨ بشأن معاش العجز المؤقت .....

- \* قرار رقم (٦٠٢) لسنة ١٩٦٨ بشأن ضم مدة الخدمة السابقة  
بالحكومة إلى مدد الخدمة المحسوبة في المعاش وفقاً لأحكام  
قانون التأمينات الاجتماعية ..... ٤٤٧
- \* قرار رقم (١٤٠) لسنة ١٩٦٩ بشأن رفع نسبة حساب معاش  
الشيخوخة عن الفترة السابقة لاشتراك المؤمن عليه في تأمين  
الشيخوخة والعجز والوفاة إلى ٢٪ ..... ٤٤٩
- \* قرار رقم (٢٣٨) لسنة ١٩٦٩ ..... ٤٥١
- \* قرار رقم (٤١٠) لعام ١٩٦٩ ..... ٤٥١
- \* قرار رقم (ق ٣٥١/٩) لسنة ١٩٦٨ ..... ٤٥٣
- \* قرار رقم (٩٩٨) لسنة ١٩٧٠ ..... ٤٥٥
- \* قرار رقم (٤٣) لعام ١٩٧١ ..... ٤٥٦
- \* قرار رقم (٢٥٢) لعام ١٩٧٢ ..... ٤٥٦
- \* قرار رقم (٩١٠) لعام ١٩٧٢ ..... ٤٥٨
- \* قرار رقم (٩٨٢) لعام ١٩٧٢ ..... ٤٥٨
- \* قرار رقم (٦٥٣) لعام ١٩٧٣ ..... ٤٥٩
- \* قرار رقم (٤٤) لعام ١٩٧٤ ..... ٤٦٠
- \* قرار رقم (١٩٢) لسنة ١٩٧٤ ..... ٤٦١
- \* قرار رقم (١٠٤٨) لعام ١٩٧٤ بشأن تعديل الفقرة (د)  
من المادة (٣) من القرار (٤١٠) لعام ١٩٦٩ ..... ٤٦١
- \* قرار رقم (٧٩) لعام ١٩٧٥ ..... ٤٦٣

٤٦٤	* قرار رقم (٨٧٩) لعام ١٩٧٥ .....
	* قرار رقم (٨٩) لسنة ١٩٧٥ بشأن تعديل المادة الأولى من القرار
٤٦٥	(٢٥٢) لعام ١٩٧٢ .....
	* قرار رقم (٨٩٣) لعام ١٩٧٥ بشأن تعديل المادة الأولى من القرار
٤٦٥	( ١١٧٦ / ق / ١١ ) لسنة ١٩٦٢ .....
٤٦٦	* قرار رقم (١٣٦٤) لعام ١٩٧٥ .....
٤٦٧	* قرار رقم (١٦) لعام ١٩٧٦ .....
٤٧٠	* قرار رقم (٥٩) لعام ١٩٧٦ .....
	* قرار رقم (٦٠١) لعام ١٩٧٦ فى شأن بيان طريقة وشروط
	حساب أجر الاشتراك فى تأمين إصابات العمل بالنسبة إلى
٤٧١	العمال الذين يشتغلون فى المقاولات .....
٤٧٦	* قرار رقم (٦٥٤) لعام ١٩٧٦ .....
٤٧٧	* قرار رقم (٣٠١) لعام ١٩٧٧ .....
٤٧٧	* قرار رقم (١٤٨٦) لعام ١٩٧٧ .....
٤٧٨	* قرار رقم (٦٩٨) لعام ١٩٧٨ .....
٤٧٩	* قرار رقم (٦٩٨) لعام ١٩٧٨ .....
	* قرار رقم (٩٠٣) لعام ١٩٧٨ بشأن قواعد تطبيق قانون
٤٨١	التأمينات الاجتماعية .....
٤٩٢	* قرار رقم (٩٦٩) لعام ١٩٧٨ .....
٤٩٣	* قرار رقم (١١٣٥) لسنة ١٩٧٨ .....

٤٩٤	.....	* قرار رقم (١٣٤٤) لعام ١٩٧٨
٤٩٤	.....	* قرار رقم (١٥١٧) لعام ١٩٧٨
٤٩٥	.....	* قرار رقم (١٦٦) لعام ١٩٧٨
٤٩٥	.....	* قرار رقم (٢٠٧) لعام ١٩٧٩
٤٩٦	.....	* قرار رقم (٦٠٧) لعام ١٩٧٩
٥٠٢	.....	* قرار رقم (٦٢٢) لعام ١٩٧٩
٥٠٢	.....	* قرار رقم (١١٩١) لعام ١٩٧٩
٥٠٤	.....	* قرار رقم (١٤٢٢) لعام ١٩٧٩
٥٠٤	.....	* قرار رقم (١٧٧٠) لعام ١٩٧٩
٥٠٥	.....	* قرار رقم (١٧٧١) لعام ١٩٧٩
٥٠٦	.....	* قرار رقم (٥١٤) لعام ١٩٨٠
٥٠٦	.....	* قرار رقم (٥١٤) لعام ١٩٨٠
٥٠٧	.....	* قرار رقم (٧٠٢) لعام ١٩٨٠
٥٠٩	.....	- الهوامش



## مقدمة

إن كل تنظيم اجتماعي إنما يهدف أول ما يهدف إلى خير الإنسان وسعادته وتأمين حمايته ، ولهذه الحماية مظاهر شتى وأنماط متنوعة ، وإذا كانت حماية حياة الإنسان وسلامته الجسدية هي في طليعة القيم التي ينبغي صيانتها ، فإن للفرد طائفة أخرى من الحقوق الملتصقة به والتي تعتبر مجالا من مجالات كفافه ونضاله المستمر من أجل الحياة وفي سبيل البقاء .

على أن قواعد تأمين حماية الفرد اجتماعيا لم تظهر إلا بعد أن تطور الفكر البشري وارتقت بتصوره المفاهيم الحقوقية ، وضربت المجتمعات بسهم وأقر من التنظيم الاجتماعي ، فكان أن اتسعت مسئولية الدولة ويات حماية الأفراد من جميع جوانبها تقع على كاهلها ، ومن هنا برزت أهمية التنظيمات التي تسعى إلى تمكين كل فرد أن يحيا حياة جديرة بأدميته طالما أنه غير قادر على تأمين ذلك بمفرده ، ونقطة انطلاقا في هذا المجال تتركز في أن الغالبية المتزايدة من أبناء المجتمع لا يديرون معاشهم إلا بما يكسبونه من أجور لقاء قيامهم بأعمالهم فافتقرت حياتهم بمدى استمرار هذه الأجور ويمدق قدرتهم على الاستمرار بالعمل ، حتى إذا ما افقد أحدهم هذه القدرة لأي سبب طارئ ( إصابة عمل - مرض ناشئ عن المهنة أو غيرها - عجز - شيخوخة - بطالة - وفاة ) انقطع عليه وطى أسرته مورد عيشه ، ووقع وإياهم في قبضة الحرمان والفاقة والعوز .

ولهذا السبب يعتبر قانون التأمينات الاجتماعية ركنا هاما في النظام الاجتماعي الذي يحياه الفرد ، يحله مشكلة رئيسية في حياته ، التي تتجلى بمساعدته على الاحتفاظ بمستوى لائق من المعيشة له ولأفراد أسرته في حال فقدته القدرة المؤقتة أو المستديمة على الكسب أو في حال بلوغه السن التي تخبو فيها قدرته عليه أو تكاد ، ليخلد إلى حياة الراحة والدعة التي نظمتها له المجتمع بموجب حق قانوني ثابت اعترافا منه بما قدم هذا العامل له في سنوات عمره الطويلة من عرق وجهه وسأهم في بنائه وتقدمه وذلك تطبيقا لبدأ التضامن الاجتماعي بين أفراد المجتمع الواحد .

وقد كان الطبقة العاملة في قطننا القدح المعلى في هذا المجال بإيصال أفرادها إلى الحد الأدنى من التأمين ، فصدر القانون رقم (٩٢) لعام ١٩٥٩ ، ثم صدرت عدة تعديلات عليه انحصرت سماتها الأساسية في تحسينات هامة في مجال الخدمات التي يقدمها هذا القانون لهذه الفئة من أبناء شعبنا .

وفي خطى تطبيق الاشتراكية في قطننا العربي السوري بقيادة الرئيس المناضل حافظ الأسد صدر المرسوم التشريعي ٣٥ لعام ١٩٧٦ قاصدا توفير أقصى حماية للأشخاص المؤمن عليهم المشمولين بأحكام هذا القانون ومحققا رفع قيمة معاش الشيخوخة ورفع المستوى المعاشي للمؤمن عليه بشكل عام ، ومضيفا تأمينا جديدا يساعد العامل على الحياة حين عجزه ويساعد عائلة المؤمن عليه بعد وفاته ، بحيث يجوز لنا تسمية هذا القانون بلائحة الحقوق والقيم التي يوفرها المجتمع الاشتراكي الذي يعيش قطننا للعامل المؤمن عليه ، وهو بقدر ما يعني بحماية العامل والاعتراف بكرامة العمل الانساني فإنه يعتبر واحدا من أفضل النظم التي تتناول تأمين العامل ضد طوارئ العمل والعجز والمرض والبطالة ، وتكفل معيشة أسرته بعد وفاته ، والحق أنه يخرج ظاهرا إذا ما قورن بنى نظام مماثل للمجال الذي يتناولوه في الدول الأخرى .

وحرصا منا على أن يتاح لكل من يشمله قانون التأمينات الاجتماعية من عامل وصاحب عمل بشكل خاص ، وكل مهتم بشكل عام ، الاطلاع عليه والرجوع إليه ، فقد عمدنا إلى إصدار هذه الطبعة منه ، مراعين فيها شيئا من التنظيم والجمع لكافة التعديلات الطارئة عليه منذ صدوره لغاية عام ١٩٨٠ وكذلك القرارات الوزارية المنفذة له الصادرة منذ بدء تطبيقه وحتى غاية عام ١٩٨٠ أيضا مستثنين اللغاة منها والمنهى العمل بها ، ومستبعدين ما كان منها متصلا بالصحة والسلامة المهنية لتناولها جانبيا هاما من جوانب الرعاية التي يكفلها قانون التأمينات الاجتماعية للعامل مزعمين على أفرادها وإخراجها بمجموعة مستقلة .

نرجو أن نكون قد حققنا بعض ما نصبو اليه في طريق الاطلاع والمعرفة في هذا المجال بما يجعل في وسع كل فرد مراعاة قواعده وتوفيق سلوكه مع أحكامه حتى لا تنتهك الحقوق ولا تضيع الجهود .

**المدير العام**

**للمسسة التأمينات الاجتماعية**

**القرار بالقانون رقم ٩٢ تاريخ ١٩٥٩/٤/٦**  
**بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية (١)**

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

**مادة (١) (٢) :**

يعمل بأحكام قانون التأمينات الاجتماعية المرافق لهذا القانون .

**مادة (٢) (٣) :**

تعتبر وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الجهة الادارية بالنسبة لمؤسسة التأمينات الاجتماعية .

**مادة (٣) (٤) :**

على وزير الشؤون الاجتماعية والعمل أن يتخذ الاجراءات التي تكفل تطبيق التأمين الصحي خلال سنة وتأمين البطالة خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون .

**مادة (٤) : تلغى القوانين والأحكام الآتية :**

١- القانون (٤١٩) لسنة ١٩٥٩ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للإدخار للعمال الخاضعين لأحكام المرسوم بقانون رقم (٣١٧) لسنة ١٩٥٩ بشأن عقد العمل الفردي .

٢- القانون (٢٠٢) لسنة ١٩٥٨ في شأن التأمين والتعويض عن إصابات العمل .

٣- الأحكام الخاصة بطوارئ العمل وأمراض المهنة التي تضمنتها أحكام القانون رقم (٢٧٩) لسنة ١٩٤٦ الخاص بقانون العمل في الجمهورية العربية السورية والقوانين والمراسيم التشريعية المعدلة له .

كما يلغى كل نص مخالف لأحكام القانون المرافق .

**مادة (٥) :**

تتقل حقوق والتزامات كل من صندوق التأمين والإدخار المنشأين بمقتضى أحكام القانون رقم (٤١٩) أو صندوق إصابات العمل المنشأ بالقانون رقم (٢٠٢) لسنة ١٩٥٨ الى مؤسسة التأمينات الاجتماعية المنشأة بموجب أحكام القرار المرافق .

**مادة (٦) (٥) :**

يشكل وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزى لجنة مؤقتة للإعداد لتنفيذ هذا القانون ولاتخاذ الاجراءات التمهيدية في هذا الشأن الى أن يشكل المجلس المنصوص عليه في المادة الرابعة من هذا القانون .

□ □ □

# قانون التأمينات الاجتماعية

## الباب الأول تعريف ومجال التطبيق

مادة (١) : فى تطبيق أحكام هذا القانون يقصد :

أ - بالمؤسسة : مؤسسة التأمينات الاجتماعية المنشأة بمقتضى هذا القانون .

ب - بالمؤمن عليه : كل من تسرى عليه أحكام المادة (٢) من هذا القانون .

ج - بإصابة العمل : الإصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون أو الإصابة نتيجة حادث أثناء تأدية العمل أو بسببه أو بسبب مايتعلق به ، ويعتبر فى حكم ذلك ، كل حادث يقع للمؤمن عليه خلال فترة ذهابه لمباشرة العمل وعودته منه أيا كانت وسيلة المواصلات بشرط أن يكون الذهاب والإياب دون توقف أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعى .

د - بالمصاب : من أصيب بإصابة عمل .

هـ - المريض : من أصيب بمرض أو حادث غير إصابة عمل .

و - بالعجز الكامل (٧) : كل عجز من شأنه أن يحول كلية ويصفة مستديمة بين المؤمن عليه وبين مزاوله أية مهنة أو عمل يكتسب منه ويعتبر فى حكم ذلك أى عجز مستديم تتجاوز نسبته ٨٠ ٪ من قدرة المؤمن عليه على الكسب .

ز - بالأجر : الأجر المنصوص عليه فى المادة (٣) من القانون رقم (٩١) لعام ١٩٥٩ فى شأن قانون العمل .

مادة (٢) (٨) :

تسرى أحكام هذا القانون على جميع العمال وكذلك المترجون منهم ولا يسرى على :

١- العمال الذين يستخدمون للعمل فى الزراعة إلا فيما يرد به نص خاص .

٢- العمال الذين يستخدمون فى أعمال عرضية مؤقتة وعلى الأخص عمال المقاولات وعمال الترحيل والعمال الموسمين وعمال الشحن والتفريغ إلا فيما يرد به نص خاص .

٣- أفراد أسرة صاحب العمل الذين يعولهم فعلا .

٤- خدم المنازل ومن فى حكمهم .

ويجوز لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل بعد أخذ رأى مجلس إدارة المؤسسة تنظيم شروط وأوضاع انتفاع الفئات الآتية بمزايا التأمينات الاجتماعية كلها أو بعضها بقرار منه على أن يبين فيه حساب الأجور بالنسبة إليهم .

١- فئات العمال المشار إليهم فى البنود ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ .

٢- الأشخاص الذين يشتغلون فى منازلهم لحساب صاحب العمل .

٣- نوى المهن الحرة والمستقلين لحسابهم وأصحاب الحرف .

٤- أصحاب الأعمال أنفسهم .

## الباب الثاني

### الفصل الأول

### في إنشاء مؤسسة التأمينات الاجتماعية وتنظيمها الإداري

#### مادة (٣) :

ألغيت هذه المادة بموجب المرسوم التشريعي رقم (٢١) تاريخ ١١/١٠/١٩٦١ المعدل بموجب المرسوم التشريعي ١٣٤ تاريخ ٢٢/١٢/١٩٦٤ الذي تضمن المواد التالية :

#### مادة (١) :

مؤسسة التأمينات الاجتماعية المنشأة تنفيذا لقانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم (٩٢) لعام ١٩٥٩ مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة وتعمل وفقا للتوجيهات العامة التي يصدرها مجلس الوزراء في هذا الشأن .  
يمثل هذه المؤسسة مديرها العام ويكون مقرها دمشق وتسمى ( مؤسسة التأمينات الاجتماعية في الجمهورية العربية السورية ) .

والمؤسسة ممارسة الحقوق المخولة للسلطات المالية المختصة بموجب قانون جباية الأموال العامة لتحصيل المبالغ المترتبة لها بموجب قانون التأمينات الاجتماعية وتعديلاته على المشتركين والمتخلفين عن الاشتراك .

#### مادة (٢) :

تمارس مؤسسة التأمينات الاجتماعية في الجمهورية العربية السورية جميع الصلاحيات التي تمارسها مؤسسة التأمينات الاجتماعية المنشأة بالقرار بقانون رقم (٩٢) لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته .

#### مادة (٤) :

ألغيت بموجب المرسوم التشريعي رقم (٢١) بتاريخ ١١/١٠/١٩٦١ المعدل بالمرسوم التشريعي رقم (١٣٤) تاريخ ٢٢/١٢/١٩٦٤ الذي تضمن المواد التالية :

#### مادة (٥) (٩) :

تتمتع مؤسسة التأمينات الاجتماعية في الجمهورية العربية السورية بالضمانات التالية :

أ- (١٠)

ب - عدم جواز سقوط ملكيتها وتلك أموالها بالتقادم .

#### مادة (٦) (١١) :

يشكل مجلس ادارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية على الوجه الآتي :

١- وزير الشؤون الاجتماعية والعمل رئيسا

٢- الامين العام لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل عضوا

- ٣- الأمين العام لوزارة التخطيط . عضوا .
  - ٤- الأمين العام لوزارة الصحة . عضوا
  - ٥- المدير العام لمؤسسة التأمينات الاجتماعية . عضوا
  - ٦- المدير العام للمؤسسة الاقتصادية . عضوا
  - ٧- أحد المدراء العامين للشركات والمؤسسات المؤممة . عضوا
  - ٨- أربعة ممثلين عن العمال . أعضاء
  - ٩- ممثل عن أصحاب الأعمال . عضوا
- ويسمى مندوب ملازم لكل من أعضاء المجلس يحله محله عند غيابه .

#### مادة (٧) (١٢) :

أ - يتم تمثيل العمال في المجلس على الوجه التالي :

رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال .

ثلاثة أعضاء يعينهم مجلس الاتحاد لمدة سنتين .

كما يقوم الاتحاد العام بتعيين الأعضاء الملازمين لممثلي العمال في المجلس .

ب - ينتخب ممثلا أصحاب الأعمال ، الأصيل والملازم ، لمدة سنتين من قبل منظماتهم بالطريقة التي يحددها قرار يصدر عن وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

ج - يصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل قرارا بتسمية ممثلي العمال وأصحاب الأعمال خلال أسبوع من تاريخ تبليغ الأسماء ، كما يصدر قرارا بتسمية اثنين من المدراء العامين للشركات والمؤسسات المؤممة لعضوية المجلس أحدهما أصيلا والآخر ملازما بناء على ترشيح الوزير المختص .

#### مادة (٨) (١٣) :

يجتمع مجلس إدارة المؤسسة بدعوة من رئيسه أو بناء على طلب نصف عدد أعضائه ولا يعتبر الاجتماع صحيحا الا بحضور أكثرية أعضاء المجلس المطلقة .

وتصدر القرارات بأغلبية الحاضرين وعند التساوي يرجح جانب الرئيس .

والمجلس عند الاقتضاء أن يدعو من يرى الاستعانة بخبرتهم ومعلوماتهم في مناقشات المجلس ، وذلك دون أن يكون لهؤلاء حق التصويت .

#### مادة (٩) (١٤) :

تحدد تعويضات حضور جلسات مجلس الإدارة وتعويضات الانتقال بمرسوم بناء على اقتراح وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

#### مادة (٦) :

لا يجوز أن يكون عضوا في مجلس إدارة المؤسسة :

أ- من حكم عليه في جريمة غدر أو جنابة تزوير أو سرقة أو خيانة أمانة أو نصب أو غيرها من الجرائم المخلة بالشرف أو الشروع في ارتكاب إحدى هذه الجرائم .

ب - من حكم بإفلاسه مالم يرد اليه اعتباره .

ج - عديم الأهمية والمحجور عليه .

#### مادة (٧) :

تسقط عضوية أعضاء مجلس الإدارة من غير المعيّنين بحكم وظائفهم في الحالات الآتية :

- أ - إذا فقد العضو الصفة التي عين من أجلها بالمجلس كعامل أو كصاحب عمل .
- ب - إذا تخلف العضو عن حضور جلسات المجلس خمس مرات متتالية دون عذر يقبله المجلس .

#### مادة (٨) :

إذا خلا مكان عضو في مجلس إدارة المؤسسة لأي سبب من الأسباب يعين من يحل محله بذات الطريقة التي عين بها سلفه ولمدة الباقية .

#### مادة (٩) :

يتولى مجلس الإدارة الإشراف على شؤون المؤسسة ويباشر على الأخص :

- ١- إقرار ميزانية مصروفات المؤسسة على أن تعين فيها وجوه الصرف المختلفة والمبالغ المعتمدة لكل منها والترخيص بالمصروفات الأخرى التي تتطلبها إدارة المؤسسة .
- ويجب أن لا تزيد المصروفات الإدارية سنوياً على ٥ ٪ من الاشتراكات المحصلة وذلك بخلاف المصروفات التأسيسية ، على أنه يجوز لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل بعد موافقة مجلس الإدارة بأغلبية عشرة أصوات على الأقل زيادة النسبة المشار إليها ، إذا اقتضت الضرورة ذلك بحيث لا تتجاوز ٧,٥ ٪ .
- ٢- إقرار الحسابات الختامية للمؤسسة قبل إبلاغها إلى رئاسة الوزراء .
- ٣- إقرار القواعد العامة فيما يتعلق باستثمار أموال المؤسسة وذلك ضمن إطار خطة التنمية العامة .
- ٤- إصدار لائحة موظفي المؤسسة .

#### مادة (١٠) :

ألغيت بموجب المرسوم التشريعي رقم (٢١) تاريخ ١١/١٠/١٩٦١ الذي تضمن النص التالي :

#### مادة (١١) :

- أ - يعين مدير عام مؤسسة التأمينات الاجتماعية بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .
- ب - تعدد صلاحيات مجلس الإدارة والمدير العام ونظام استثمار أموال المؤسسة بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء وتبقى الأحكام النافذة حالياً مرعية حتى صدور هذا المرسوم .
- وتصدر الأنظمة الداخلية والإدارية والمالية ونظام الموظفين وأحكام التوظيف بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بناء على اقتراح مجلس الإدارة .

#### مادة (١١) :

ألغيت بموجب المرسوم التشريعي رقم (٢١) تاريخ ١١/١٠/١٩٦١ المعدل بالمرسوم التشريعي (١٣٤) واستعويض عنها بالنص التالي .

#### مادة (١٠) :

تشكل لجنة استثمار أموال المؤسسة على الوجه التالي :

- ١- وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
  - ٢- المدير العام لمؤسسة التأمينات الاجتماعية
  - ٣- رئيس اتحاد نقابات العمال ( عضو مجلس الإدارة )
  - ٤- مندوب عن المؤسسة الاقتصادية
  - ٥- مندوب عن مصرف سورية المركزي
- رئيسا .
- عضوا
- عضوا
- عضوا

وتختص هذه اللجنة بوضع برامج الاستثمار وتبث في طلبات القروض التي تقدم اليها وذلك وفق القواعد العامة التي يضعها مجلس الادارة لاستثمار أموال المؤسسة وتكون جميع قرارات اللجنة خاضعة لتصديق المجلس .

#### مادة (١٢) :

ألغيت بموجب المرسوم التشريعي (٢١) لعام ١٩٦١ المعدل بالمرسوم التشريعي رقم (١٣٤) تاريخ ١٩٦٤/١٢/٢٢ .

#### مادة (١٣) :

يجوز بقرار من مجلس الادارة أو من لجنة الاستثمار تشكيل لجان من بين أعضائها يعهد اليها بدراسة المسائل التي تحيلها اليها كما يجوز أن يضم الى عضوية تلك اللجان خبراء للاستئناس برأيهم في تلك المسائل ، وينظم القرار المذكور تشكيل تلك اللجان واختصاصاتها ونظام العمل بها .

## الفصل الثاني

### في الحسابات والمراجعة والمركز المالي

#### مادة (١٤) (١٥)

تبدأ السنة المالية للمؤسسة في أول كانون الثاني وتنتهي في ٣١ كانون الأول من كل سنة وعلى مدير عام المؤسسة أن يقدم الى مجلس الإدارة خلال ثلاثة اشهر التالية لانتهاه السنة المالية مايتى :

أ - تقريراً عاماً عن أعمال المؤسسة في تلك السنة .

ب - حساب الإيرادات والنفقات لكل من فروع التأمين التي تباشرها المؤسسة مشتملاً على بيان بالاحتياطي الخاص بالمطالبات التي لم يتم تسويتها .

ج - تقرير مراجع حسابات المؤسسة .

د - الميزانية العامة للمؤسسة عن السنة المنتهية على أن تتضمن البيانات التفصيلية لمفردات الأصول والخصوم .

وعليه كذلك أن يقدم تقديرات الإيرادات والنفقات عن السنة المالية القادمة خلال الشهرين السابقين لتلك السنة .

وتسقط المسؤولية عن المدير العام بتصديق هذه الحسابات من مجلس الإدارة وتبلغ قرارات مجلس الإدارة بتصديق التقارير والحسابات والميزانية وتقديرات الإيرادات والنفقات الى مجلس الوزراء خلال أسبوعين من تاريخ اعتمادها .

#### مادة (١٥) (١٦)

يعهد بمراجعة حسابات المؤسسة الى اثنين من المراجعين من بين المحاسبين القانونيين ويصدر بتعيينهما سنوياً قرار من مجلس الإدارة يحدد فيه التعويض الذي يصرف إليهما .

ويجب أن لا يكون المراجعان منتسبين الى هيئة مراجعة واحدة ، كما يجب أن لا تمتد فترة تعيينهما لمراجعة حسابات المؤسسة الى أكثر من ثلاث سنوات متتالية .

#### مادة (١٦) (١٧)

على المؤسسة أن تضع تحت تصرف المراجعين جميع الدفاتر والأوراق والبيانات اللازمة لتمكينهما من القيام بوظيفتهما .

وعلى المراجعين التحقق من أن مشروع الميزانية والبيانات الحسابية الأخرى قد أعدت على الوجه الصحيح وأنها تمثل حالة المؤسسة المالية تشيلاً صحيحاً .

وعلى مراجعي الحسابات أو أحدهما إخطار المدير العام كتابةً بنقص أو خطأ أو مخالفة تستوجب الاعتراض عليها فإذا لم يقم المدير العام باستيفاء النقص أو تصحيح الخطأ أو إزالة سبب المخالفة على حسب الأحوال وجب على المراجع أن يوضح ذلك في تقريره السنوى الذى يقدمه الى مجلس إدارة المؤسسة وعلى مراجعى الحسابات أو أحدهما فى حالة وجود أخطاء جسيمة تعرض المؤسسة بخسارة محققة أن يطلب إلى رئيس مجلس الإدارة دعوة المجلس الى الانعقاد ويعرض عليه الأمر .

#### مادة (١٧) (١٨)

يفحص المركز المالى للمؤسسة مرة على الأقل كل ثلاث سنوات خبير أو أكثر فى رياضيات التأمين يعينه مجلس الإدارة ويجب أن يتناول هذا الفحص تقرير قيمة الالتزامات القائمة .

## الباب الثالث فى التأمينات

### مادة (١٨) :

يكون التأمين فى المؤسسة إلزاميا بالنسبة لأصحاب الأعمال والعمال ولايجوز تحميل العمال أى نصيب فى نفقات التأمين الا فيما يرد به نص خاص .

## الفصل الأول فى تأمين إصابات العمل

### مادة (١٩) (١٩) :

مع مراعاة أحكام المادة (٢) من هذا القانون ، تسرى أحكام هذا الفصل على عمال الزراعة المشتغلين بالآلات ميكانيكية أو المعرضين لأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون وكذلك على العمال الذين يستخدمون فى أعمال عريضة مؤقتة وعلى الأخص عمال المقاولات وعمال التراحيل والعمال الموسمين وعمال الشحن والتفريغ .

### مادة (٢٠) (٢٠) :

تلتزم جميع الوزارات والادارات والمؤسسات العامة ومنشآت القطاع العام والوحدات الادارية بالاشتراك فى المؤسسة بتأمين إصابات العمل وذلك اعتبارا من ١٩٧٧/١/١ .

### مادة (٢١) :

تتكون أموال هذا التأمين مما يأتى :

أ - الاشتراكات الشهرية التى يذهبها صاحب العمل بواقع ٣ ٪ من أجور عماله .

ب - الاعانات والهبات التى يقرر مجلس الادارة قبولها .

ج - ريع استثمار هذه الأموال .

### مادة (٢٢) (٢٢) :

لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل أن يقرر زيادة أو تخفيض الاشتراكات المنصوص عليها فى المادة السابقة وذلك بالشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار منه بناء على اقتراح مجلس الادارة .

### مادة (٢٣) :

لمجلس الادارة أن يقرر تخفيض الاشتراكات المستحقة على صاحب العمل بنسبة لا تتجاوز ٧٥ ٪ من قيمتها اذا كان يستخدم مائة عامل فأكثر ويقوم بتقديم العلاج الطبى وصرف المعونة اليومية طبقا لأحكام هذا القانون .

## القسم الأول

### فى التعويضات والمعاشات .

#### مادة (٢٤) :

لكل مصاب أو للمستحقين عنه بعد وفاته الحق فى الحصول من المؤسسة على تعويض عن إصابته طبقا للقواعد المقررة فى هذا الفصل ، ولا يستحق التعويض التقضى فى الحالات التالية :

١ - اذا تعدد المؤمن عليه إصابة نفسه .

ب - اذا حدثت الإصابة بسبب سوء سلوك فاحش ومقصود من جانب المصاب ويعتبر فى حكم ذلك .

١- كل فعل يأتى به المصاب تحت تأثير الخمر أو المخدرات .

٢- كل مخالفة صريحة لتعليمات الوقاية المطلقة فى أمكنة ظاهرة من محل العمل .

وذلك كله مالم ينشأ عن الإصابة وفاة المؤمن عليه أو تخلف عجز مستديم تزيد نسبته على ٢٥ ٪ من العجز الكامل وفقا لأحكام المادة (٣٢) .

ولا يجوز التمسك بإحدى الحالتين ١ ، ب الا اذا ثبت ذلك من التحقيق الذى يجرى وفقا للمادة (٤٢) .

#### مادة (٢٥) (٢٦) :

تتولى المؤسسة علاج المصاب الى أن يشفى من إصابته أو يثبت عجزه .

#### مادة (٢٦) (٢٧) :

يجرى تقدير العجز المتخلف عن الإصابة عند ثبوته أو بعد مرور سنة من تاريخ وقوع الإصابة ، إن لم يكن تم شفاؤها وذلك بشهادة طبية من طبيب المؤسسة يعين شكلها وبياناتها قرار من مجلس الإدارة .

#### مادة (٢٨) (٢٤) :

إذا أدت الإصابة الى تعطيل المؤمن عليه عن أداء عمله فعلى المؤسسة أن تؤدى له خلال فترة تعطله معونة مالية تعادل ٨٠ ٪ من أجره اليومي المسدد عنه الاشتراك لمدة شهر واحد تزداد بعدها الى كامل الأجر ولدة سنة واحدة ويشترط أن لا تقل المعونة اليومية عن الحد الأدنى المقرر للأجر اليومي أو الأجر الفعلى للمصاب إن قل عن ذلك ويستمر صرف تلك المعونة طوال مدة تعطله عن العمل أو حتى ثبوت العجز المستديم أو حدوث الوفاة أو انقضاء عام من تاريخ استحقاقها أيهما أسبق ، ويتحمل صاحب العمل فى جميع الأحوال أجر يوم الإصابة أيا كان وقت وقوعها ، وتعتبر النكسة فى حكم الإصابة وتسرى عليها بالنسبة للمعونة والعلاج مايسرى على الإصابة نفسها .

#### مادة (٢٩) (٢٥) :

إذا نشأ عن الإصابة عجز كامل مستديم أو وفاة يحسب المعاش على أساس ٧٥ ٪ من متوسط الأجر الشهري المشترك عنه فى السنة الأخيرة ، وفى حالة الوفاة يوزع المعاش على المستحقين وفقا لأحكام المادة ٨٩ من هذا القانون .

#### مادة (٣٠) :

إذا نشأ عن الإصابة عجز جزئى مستديم تقدر نسبته بـ ٢٥ ٪ أو أكثر من العجز الكامل استحق المصاب معاشا يوازى نسبة ذلك العجز من معاش العجز الكامل .

#### مادة (٣١) (٣٦) :

إذا نشأ عجز مستديم لاتصل نسبته الى ٣٥ ٪ من العجز الكامل استحق العامل المصاب تعويضاً معادلاً لنسبة ذلك العجز مضروبة في قيمة معاش العجز الكامل عن خمس سنوات ونصف ويؤدي هذا التعويض دفعة واحدة .

#### مادة (٣٢) :

تقدر نسبة العجز الجزئي وفقاً للقواعد الآتية :

- أ - إذا كان العجز ميئناً بالجدول رقم (٢) الملحق بهذا القانون روعيت النسب المؤية من درجة العجز الكلي المبينة فيه .
- ب - إذا لم يكن العجز مما ورد في الجدول المذكور فتقدر نسبته بنسبة ما أصاب العامل من عجز في قدرته على الكسب على أن تبين تلك النسب في الشهادات الطبية ولوزير الشؤون الاجتماعية والعمل تعديل الجدول المذكور بناء على اقتراح مجلس إدارة المؤسسة .

#### مادة (٣٣) :

إذا كان المصاب قد سبق أن أصيب بإصابة عمل روعيت في تعويضه القواعد الآتية :

- ١- إذا كان مجموع نسب العجز الناشئ عن الإصابة الحالية والاصابات السابقة أقل من ٣٥ ٪ عوض المصاب عن إصابته الأخيرة على أساس نسبة العجز المتخلف منها وحدها والأجر وقت حدوثها .
- ٢- إذا كان مجموع نسب العجز الناشئ عن الإصابة الحالية والإصابات السابقة يوازى ٣٥ ٪ أو أكثر فيعوض على الوجه الآتي :

- ١ - إذا كان المصاب قد عوض عن إصابته السابقة تعويضاً من دفعة واحدة قدر معاشه على أساس مجموع نسب العجز المتخلف عن إصابته جميعها وأجره وقت الإصابة الأخيرة .
- ب - إذا كان المصاب مستحقاً في معاش العجز قدر معاشه على أساس مجموع نسب العجز المتخلف عن إصاباته جميعها وأجره وقت الإصابة الأخيرة بشرط أن لا يقل ذلك المعاش عن معاشه وقت وقوع الإصابة الأخيرة .

#### مادة (٣٤) (٣٧) :

استثناء من أحكام المادة (٢٩) يمنح المتدجر بدون أجر معاشاً شهرياً قدره ٥٠ ليرة سورية في حالة العجز الكامل المستديم . أما في حالة الوفاة فيمنح المستحقون عنه تعويضاً قدره ٢٠٠٠ ليرة سورية يوزع عليهم وفقاً لأحكام المادة ١٩ من القانون .

#### مادة (٣٥) :

على المؤسسة أن تباشر أو توفر الخدمات التأهيلية اللازمة بما في ذلك الأطراف الصناعية طبقاً لما يقرره مجلس إدارتها .

### القسم الثاني

### في الإجراءات

#### مادة (٣٦) :

على المؤمن عليه أن يبلغ صاحب العمل أو مندوبه فوراً بأي حادث يكون سبباً في إصابته والظروف التي وقع فيها متى سمحت حالته بذلك .

#### مادة (٢٧) (٢٨) :

على صاحب العمل أن يخطر المؤسسة بكل تغيير في عدد العمال أو أجورهم زيادة أو نقصا ويكون هذا الإخطار طبقا للشروط والأوضاع التي يحددها قرار من مجلس الإدارة .

ويسرى حكم المادة ٧٦ في حالة تأخير صاحب العمل في القيام بالإخطار المشار اليه في الفقرة السابقة اذا كان من شأن هذا الإخطار زيادة قيمة اشتراكات التأمين ، أما اذا كان الإخطار المذكور يستدعى تخفيض قيمة تلك الاشتراكات سقط حق صاحب العمل في ذلك التخفيض عن مدة التأخير ويؤول الفرق الى المؤسسة .

وللمؤسسة حق الرجوع على صاحب العمل بما تكلفه قبل أى مصاب من عماله لم يسبق له الإخطار عنه أو عن التغيير في أجره .

#### مادة (٢٨) (٢٩) :

على صاحب العمل أن يوفر وسائل الإسعاف الطبية في أماكن العمل وذلك بالشروط والأوضاع التي يقرها وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بالاتفاق مع وزير الصحة .

وعليه في جميع الأحوال أن يقدم الإسعافات الأولية للمصاب ولو لم تمنعه الإصابة من مباشرة عمله .

#### مادة (٢٩) (٣٠) :

على صاحب العمل أو المشرف على العمل إخطار المؤسسة عن كل إصابة تقع بين عماله فور وقوعها وأن يسلم المصاب عند نقله لمكان العلاج أو لمرافقه صورة من هذا الإخطار ويكون الإخطار طبقا للنموذج الذي تعده المؤسسة لهذا الغرض .

#### مادة (٣٠) (٣١) :

على صاحب العمل عند حدوث الإصابة أن يتولى نقل المصاب الى مكان العلاج الذي تعينه له المؤسسة وتكون مصاريف الانتقال من مكان العلاج وإليه على حساب المؤسسة طبقا للقواعد التي يقرها مجلس الإدارة .

#### مادة (٣١) (٣٢) :

على صاحب العمل أو المشرف على العمل إبلاغ الشرطة عن كل حادث يصاب به أحد عماله إصابة تعجزه عن العمل وذلك خلال ثمان وأربعين ساعة من تاريخ تقيبه عن العمل بسبب تلك الإصابة ويجب أن يكون البلاغ مشتملا على اسم المصاب وعنوانه وموجز عن الحادث وظروفه ونوع الإصابة والجهة التي نقل اليها المصاب لعلاج .

#### مادة (٣٢) (٣٣) :

تجرى الجهة القائمة بأعمال التحقيق تحقيقا من صورتين في كل بلاغ يقدم اليها ويبين في التحقيق ظروف الحادث بالتفصيل وتضبط فيه أقوال الشهود كما يوضح به بصفة خاصة ما اذا كان الحادث نتيجة تعمد أو سوء سلوك فاحش ومقصود من جانب المصاب طبقا لأحكام المادة (٢٤) وتضبط فيه أقوال صاحب العمل أو من يمثله وأقوال المصاب عندما تسمح حالته الصحية بذلك .

وعلى هذه الجهة إبلاغ المؤسسة عن هذه الحالات فور الانتهاء من تحقيقها وموافاتها بصورة عن التحقيق وللمؤسسة أن تطلب استكمال التحقيق اذا رأت محلا لذلك .

#### مادة (٣٣) (٣٤) :

على صاحب العمل أن يعهد الى طبيب أو أكثر بفحص عماله المعرضين للإصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول الملحق بهذا القانون وذلك في أوقات دورية يعينها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ويبين في هذا القرار الشروط والأوضاع التي يجب أن يجرى عليها الفحص الطبي .

#### مادة (٤٤) :

على الأطباء أن يبلغوا الجهة الادارية المختصة والمؤسسة وصاحب العمل بحالات الأمراض المهنية التي تظهر بين العمال وحالات الوفاة الناشئة عنها .

وإذا لم يتم الطبيب بالإبلاغ المنصوص عليه في الفقرة السابقة يجب على الجهة الادارية المختصة إبلاغ ذلك الى النقابة العليا للمهن الطبية للنظر في أمره ، كما يجوز لها أن تطلب الى صاحب العمل استبدال غيره به .

#### مادة (٤٥) (٣٧) :

على صاحب العمل أن يعد في كل محل أو فرع أو مكان يزاول فيه العمل السجلات التالية :

١- سجل القيد والأجور وتدرج فيه أسماء العمال حسب تواريخ التحاقهم بالعمل ويكون لكل منهم رقم خاص مع إثبات رقم بطاقة التأمين إن وجدت ، وكذلك مقدار الأجر اليومي أو الأسبوعي أو الأجر الشهري أو أجر القطعة أو أجر العمولة لكل منهم وأيام اشتغاله وتاريخ تركه العمل نهائيا .

٢- سجل إصابات العمل يدون فيه مايقع من إصابات العمل نتيجة لحوادث أو أمراض مهنية وذلك بمجرد علمه بها عن طريق الإبلاغ المنصوص عليه في المادة ٣٦ .

٣- سجل الفحص الطبى الدورى ويدون فيه اسم الطبيب الذى يعهد اليه بفحص العمال طبقا للمادة ٤٣ وتاريخ كل زيارة وأسماء العمال المرضى ونوع مرض كل منهم .

ويجب أن تكون جميع هذه السجلات موضوعة ومستوفاة بالشكل الذى تقرره الجهة الادارية المختصة بالتطبيق للقواعد التى يصدر بها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

#### مادة (٤٦) :

تلتزم المؤسسة بتنفيذ أحكام هذا الفصل حتى ولو كانت الإصابة تقتضى مسئولية شخص آخر خلاف صاحب العمل وتحل المؤسسة قانونا محل المؤمن عليه قبل ذلك الشخص المسئول بما تكلفته .

#### مادة (٤٧) :

لايجوز للمصاب فيما يتعلق بإصابات العمل أن يتمسك ضد المؤسسة بأحكام أى قانون آخر ولا يجوز له ذلك أيضا بالنسبة لصاحب العمل الا اذا كانت الإصابة قد نشأت عن خطأ جسيم من جانبه .

#### مادة (٤٨) :

تظل المؤسسة مسئولة عن تنفيذ أحكام هذا الفصل خلال سنة ميلادية من تاريخ انتهاء خدمة المؤمن عليه اذا ظهرت عليه أعراض مرض مهنى خلال هذه المدة سواء كان يلا عمل أو كان يشتغل في صناعة لاينتسأ عنها هذا المرض .

#### مادة (٤٩) (٣٢) :

لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل بقرار منه تعديل جدول أمراض المهنة الملحق بهذا القانون .

#### مادة (٥٠) (٣٤) :

على صاحب العمل أن يتبع التعليمات الكفيلة بوقاية عماله من إصابات العمل طبقا للشرط والأوضاع التى يصدر بها قرارات من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل .

## مادة (٥١) :

على المؤسسة أن تقوم بالدراسات الخاصة بالوقاية من إصابات العمل وعلى الأخص :

- أ - بحث الوسائل التي تكفل تعاون أصحاب الأعمال فيما يتعلق بتطبيق أساليب الوقاية في أماكن العمل وشروط تقديم المعونة الفنية والمالية اللازمة لهم عند الاقتضاء .
- ب - بحث الوسائل التي تكفل تعاون العمال فيما يتعلق باتباع تعليمات الوقاية أثناء العمل .
- ج - بحث إصابات العمل من حيث أسبابها ومعدلات تكرارها وشدتها وطرق الوقاية منها .
- د - القيام بالتجارب فيما يتعلق بوسائل الوقاية المختلفة وتقدير مدى كفايتها لاختيار أحسنها .
- هـ - إعداد البحوث والنشرات والملصقات وكذا تنظيم المحاضرات والندوات وعرض الأفلام الخاصة بالوقاية والعمل على كل ما من شأنه رفع الوعي الوقائي بين أصحاب العمل والعمال .
- و- إنشاء معامل لأبحاث الوقاية من إصابات العمل وكذا معارض لأدواتها وأجهزتها ومكتبة أو أكثر تضم المراجع المختلفة التي يعتمد عليها فيما يتعلق بأساليب الوقاية من إصابات العمل .

## القسم الثالث في التحكيم الطبي

### مادة (٥٢) (٣٥) :

للمؤمن عليه أن يتقدم خلال أربعة أيام من تاريخ إخطاره طبقاً لأحكام المادة ٧٢ بانتهاء العلاج أو بعدم إصابته بمرض مهني وخلال أسبوعين من تاريخ إخطاره بعدم ثبوت العجز أو بتقدير نسبته بطلب إعادة النظر في ذلك وعليه أن يرفق بطلبه الإخطار المذكور والشهادات الطبية المؤيدة لوجهة نظره .

وتقدم تلك الطلبات الى الجهة الادارية المختصة وعلى المؤسسة أن تودع الجهة المذكورة جميع الأوراق المتعلقة بالإصابة محل النزاع فور طلبها مالم تتم تسوية الخلاف .

### مادة (٥٣) (٣٦) :

على الجهة الادارية المختصة إحالة الموضوع على لجنة تحكيم طبي تشكل من طبيب تندبه الجهة الادارية وطبيب تندبه المؤسسة .

وعلى اللجنة في حال الخلاف أن تضم اليها الطبيب الشرعي المختص أو طبيباً حكومياً في الجهات النائية .

وينظم إجراءات عرض النزاع عليها وتقدير الرسم وتحديد الجهات النائية قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بالاتفاق مع وزيرى العدل والصحة .

### مادة (٥٤) (٣٧) :

أ - على الجهة الادارية المختصة إخطار كل من المصاحب والمؤسسة بقرار لجنة التحكيم الطبي فور وصوله اليها ويكون ذلك القرار قابلاً للطعن أمام لجنة التحكيم الطبي المركزية خلال مدة شهر من تاريخ تبليغه .

ب - تشكل لجنة التحكيم الطبي المركزية في مدينة دمشق من طبيب تسميه المؤسسة وطبيب تسميه وزارة الصحة وطبيب مختص ، يتم تشكيل هذه اللجنة وتنظيم إجراءات عرض النزاع عليها أو تقدير تعويضاتها بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

ج - يكون قرار لجنة التحكيم الطبي المركزية مبرماً وغير قابل للطعن .

## الفصل الثاني (٣٨)

### تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء

بموجب القرار بقانون (١٤٢) بتاريخ ١٤/٨/١٩٦١ (٣٩)

#### مادة (٥٥) :

مع مراعاة أحكام المادة (٢) من هذا القانون تسرى أحكام هذا الفصل على مستخدمي وعمال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الإدارة المحلية مالم يكن لهم وقت العمل بهذا القانون نظام معاشات أفضل .

#### مادة (٥٦) :

تتكون أموال هذا التأمين من :

- ١- الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل بواقع ١٤ ٪ من أجور عماله .
- ٢- الاشتراكات الشهرية التي تقطع بواقع (٧) من أجور عماله .
- ٣- أموال تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء حتى تاريخ العمل بهذا القانون .
- ٤- ١ - مكافآت نهاية الخدمة عن المدة السابقة على الاشتراك في المؤسسة وتؤدي عند انتهاء العقد محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل المشار اليه ومع مراعاة أحكام الفقرة الثانية من المادة (٧) من القانون (٩١٨) لعام ١٩٥٩ .
- ب - الفرق بين المكافأة المستحقة عن مدة الاشتراك في المؤسسة محسوبة على الوجه المبين في البند ( ١ ) والسابقة على العمل بهذا القانون وبين الناتج من اشتراكات صاحب العمل في المؤسسة عنها إن وجدت .
- ج - الإعانات والهبات التي يقر مجلس الإدارة قبولها .
- د - ريع استثمار هذه الأموال .

#### مادة (٥٧) (٤٠) :

يستحق معاش الشيخوخة في الحالات التالية :

- ١ - انتهاء الخدمة بسبب إتمام المؤمن عليه سن الستين وبلوغ الخدمة المحسوبة في المعاش خمس عشرة سنة على الأقل .
- ب - الاستقالة من العمل بعد بلوغ الخدمة المحسوبة في المعاش (٢٠) سنة على الأقل وشريطة بلوغه سن الخامسة والخمسين ، ويعتبر في حكم ذلك انتهاء الخدمة بسبب عجز المؤمن عليه عجزاً كاملاً أو وفاته قبل بلوغه سن الخامسة والخمسين إذا كان ذلك أفضل له .

#### مادة (٥٧) مكرراً (٤١) ملغاة .

#### مادة (٥٨) (٤٢) :

يحسب معاش الشيخوخة بواقع ١/٤٥ من متوسط الأجر الشهري المشترك عنه في السنتين الأخيرتين أو متوسط الأجر الشهري المشترك عنه خلال أية خمس سنوات متتالية من سنى الاشتراك العشرة الأخيرة أيهما أكبر وذلك عن كل سنة اشتراك في التأمين ، ويكون الحد الأقصى لمعاش الشيخوخة ٧٥ ٪ من الأجر الشهري المشار اليه أعلاه أو ( ٥ ، ١١٢٧ ليرة سورية ) أيهما أقل (٤٣) .

ويراعى عند حساب الأجر الشهري المذكور أن لايتجاوز الفرق زيادة أو نقصا بين أجر المؤمن عليه في نهاية مدة السنتين الأخيرتين وأجره في بدايتهما ١٥ ٪ وبين أجره في نهاية مدة خمس السنوات وأجره في بدايتها ٣٠ ٪ كما يراعى عند حساب

مدة الاشتراك بالتأمين أن تعتبر كمسور السنة سنة كاملة .

#### مادة (٥٩) (٤٤) :

إذا انتهت خدمة المؤمن عليه لدى صاحب العمل لبلوغه سن الستين قبل توافر شرط مدة الاشتراك المقررة للحصول على معاش الشيخوخة ، صرف له تعويض من دفعة واحدة على أساس ١٥ ٪ من أجره السنوي الذي سدد عنه الاشتراك خلال الستين الأخيرة أو مدة الاشتراك في التأمين إن قلت عن ذلك وذلك عن كل سنة اشتراك في التأمين .

#### مادة (٦٠) (٤٥) :

إذا انتهت خدمة المؤمن عليه لأحد الأسباب التالية قبل بلوغه سن الستين صرف له تعويض الدفعة الواحدة المشار اليه في المادة السابقة طبقاً للنسب والقواعد الآتية :

أ - في حالة استقالة المؤمن عليها بسبب زواجها أو إنجابها الطفل الأول إذا تركت العمل خلال ستة أشهر من تاريخ عقد الزواج في الحالة الأولى وخلال ثلاثة أشهر من تاريخ الوضع في الحالة الثانية ويكون التعويض في الحالتين بنسبة ١٥ ٪ من متوسط الأجر المشار اليه في المادة السابقة .

ب - في حالة خروج المؤمن عليه نهائياً من نطاق تطبيق أحكام هذا القانون وكانت الاشتراكات المسددة عنه تقل عن (٢٤٠) اشتراكاً شهرياً يكون التعويض وفقاً للنسب الآتية :

١١ ٪ إذا كانت الاشتراكات الشهرية المسددة عنه تقل عن ٦٠ اشتراكاً شهرياً .

١٢ ٪ إذا كانت الاشتراكات المسددة عنه ٦٠ اشتراكاً شهرياً وتقل عن ١٢٠ اشتراكاً شهرياً .

١٥ ٪ إذا كانت الاشتراكات المسددة عنه ١٢٠ اشتراكاً شهرياً فكل أكثر .

ج - يستحق المؤمن عليه فضلاً على التعويض المشار اليه في البنود السابقة المكافأة المشار اليها في الفقرة الثانية من المادة (٧١) مكرراً أ .

#### مادة (٦١) :

يجوز للمؤسسة بناء على طلب المؤمن عليه أن تستبدل حقوقه في معاش برأس مال تحدد قيمته طبقاً لجدول خاص .

ويكون استبدال المعاشات طبقاً لأحكام الفقرة السابقة فيما يزيد على الأربعين في المائة من متوسط الأجر المشار اليه في المادة (٥٨) على أن لا يقل المتبقي من المعاش بعد الاستبدال عن الحد الأدنى للمعاش المقرر وفقاً للمادة ٦٩ ويتم الاستبدال وفقاً للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بعد أخذ رأي مجلس إدارة المؤسسة على أن يتضمن القرار جدول الاستبدال المشار اليه في الفقرة الأولى .

#### مادة (٦١) مكرراً :

إذا فصل صاحب العمل أحد المؤمن عليهم بسبب من الأسباب الواردة في المادة ٧٦ من قانون العمل المشار اليه فيما عدا موارد في البندين ٢-٥ من تلك المادة أسقط من مدة خدمة المؤمن عليه المسبوبة في تأمين الشيخوخة ربع مدة خدمته لدى صاحب العمل المذكور وذلك بشروط أن يكون قرار الفصل قد أصبح نهائياً .

#### مادة (٦١) مكرراً (٤٦) :

يجوز للمؤمن عليه إذا تعطل عن العمل لمدة تتجاوز الشهر أن يحصل على سلفة من المؤسسة بضمناً تعويضه أو معاشه بشرط أن تكون له مدة اشتراك في التأمين تزيد عن السنة ويحدد نظام تقدير السلف وشروط وأوضاع منحها وتسديدها بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بعد أخذ رأي مجلس إدارة المؤسسة .

#### مادة (٦٢) (٤٧) :

يستحق معاش العجز والوفاء اذا حدث العجز الكامل أو وقعت الوفاة خلال خدمة المؤمن عليه أو خلال ستة أشهر من تاريخ انتهاء تلك الخدمة وذلك بشرط أن لا يكون العجز أو الوفاة نتيجة لإصابة عمل وألا يجاوز المؤمن عليه وقت ثبوت العجز أو حصول الوفاة سن الخامسة والستين ويراعى في حساب السن أن تعتبر كمسور السنة سنة كاملة .

#### مادة (٦٣) (٤٨) :

يشترط لاستحقاق معاش العجز الكامل أو الوفاة أن تكون الاشتراكات المسددة عن المؤمن عليه لاتقل عن ٦ اشتراكات شهرية متصلة أو (١٢) اشتراكا متقطعا .

#### مادة (٦٤) (٤٩) :

يربط معاش العجز الكامل المستديم أو الوفاة على أساس ٤٠ ٪ من متوسط الأجر الشهري الذى سدد عنه الاشتراك فى السنتين الأخيرتين أو مدة الاشتراك فى التأمين إن قلت عن ذلك أو معاش الشيخوخة عن خدمته المسددة عنها الاشتراكات مضافا إليها مدة ثلاث سنوات أيهما أفضل .

#### مادة (٦٤) مكررا (٥٠) :

أ - يجوز للمؤمن عليه أو المستحقين عن الاستفادة من مبلغ تأمين إضافي يعادل نسبة من الأجر السنوي المسددة عنه الاشتراك فى السنة الأخيرة تبعاً للسن وذلك وفقاً للجدول رقم (٤) المرافق لهذا المرسوم التشريعي (٥١) ويصرف فى الحالتين الآتيتين :

أولاً - عجز المؤمن عليه عجزاً كاملاً .

ثانياً - وفاة المؤمن عليه .

أما فى حالة عجز المؤمن عليه عجزاً جزئياً تزيد نسبته عن ٣٥ ٪ فيستحق نصف مبلغ التأمين الإضافي .

ب - يشترط لاستحقاق المؤمن عليه التأمين الإضافي مايلئى :

١- تقديم طلب اشتراك بالتأمين الإضافي الى المؤسسة خلال فترة سنة من تاريخ نفاذ هذا المرسوم التشريعي بالنسبة للمؤمن عليهم القائمين على رأس عملهم بذلك التاريخ وخلال فترة ستة أشهر بالنسبة للمؤمن عليهم الذين يلحقون بالعمل بعد تاريخ نفاذ هذا المرسوم التشريعي .

٢- أن يورد صاحب العمل الاشتراك الشهري الذى يقطع بواقع ١ ٪ من الأجر الشهري للعامل الذى اختار الاشتراك فى هذا التأمين .

٣- أن يحدث العجز أو تقع الوفاة أثناء خدمة المؤمن عليه وتزداد النسب الواردة فى الجدول رقم (٤) المرافق لهذا المرسوم التشريعي بواقع ٥٠ ٪ من قيمتها إذا كان العجز أو الوفاة بسبب إصابة عمل .

ج - يتبع فى تنظيم بيانات طلب الاشتراك وتحديد شروط وأداء الاشتراكات الشهرية الشروط والأوضاع التى تصدر بقرار عن المدير العام لمؤسسة التأمينات الاجتماعية بناء على اقتراح مجلس الإدارة .

د - يوزع مبلغ التأمين الإضافي فى حالة وفاة المؤمن عليه وفقاً لقواعد الإرث الشرعى .

#### مادة (٦٥) :

للمؤمن عليه أن يطلب إعادة النظر فى تقرير عدم ثبوت عجزه الكامل أو فى تقدير نسبته وفقاً لأحكام التحكيم الطبى المشار اليه فى تأمين إصابات العمل .

#### مادة (٦٦) (٥٢) :

إذا اشتغل صاحب معاش الشيفوخة القادر على العمل بعد سن الستين كعامل تسرى عليه أحكام هذا القانون حسبته له هذه الخدمة في المعاش شريطة ألا يكون قد جاوز سن الخامسة والستين .

ويربط معاشه بواقع ( ٢,٥ ٪ ) من متوسط أجره الشهري خلال تلك المدة بشرط أن لا يزيد هذا الأجر بحال من الأحوال عن ( ٥ ٪ ) من الأجر الشهري الذي تم على أساسه ربط معاش الشيفوخة ، وعلى أن لا يحول ذلك دون الاستمرار في صرف معاش الشيفوخة له إذا كان مجموع الأجر والمعاش لا يجاوز الأجر الذي كان يتقاضاه عند تركه الخدمة .

فإذا تجاوز مجموعهما ما كان يتقاضاه خفض المعاش بقدر الزيادة ، وذلك كله مع عدم الإخلال بالشروط الأخرى المنصوص عليها في المادة ( ٥٨ ) .

### الفصل الثالث

### أحكام خاصة وانتقالية

#### مادة (٦٧) (٥٣) :

يكون إثبات سن المؤمن عليه بشهادة الميلاد أو مستخرج رسمي من سجلات المواليد أو حكم قضائي أو أى مستند رسمي آخر يعتمد مجلس إدارة المؤسسة ، فإذا تعذر ذلك يتم تقدير السن بمعرفة طبيب المؤسسة وفي حالة النزاع يشأته يحال الى لجنة التحكيم الطبي المشار اليها في تأمين إصابات العمل ويكون تقديرها نهائيا وغير قابل للطعن حتى ولو ثبت بعد ذلك اختلاف بين السن الحقيقي والسن المقرر .

#### مادة (٦٨) :

في حالة فقد المؤمن عليه يصرف للمستحقين عنه معونة تعادل معاش الوفاة ويوقف صرفها إذا عثر عليه أو بعد انقضاء أربع سنوات ونصف على فقده أيهما أسبق مالم يصدر حكم بموته .

ويتبع في ترتيب هذه المعونة وصرفها الشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بعد أخذ رأى مجلس إدارة المؤسسة (٥٤) .

#### مادة (٦٩) (٥٥) :

يكون الحد الأدنى لمعاش الشيفوخة أو العجز أو الوفاة ( ٥٠ ) ل . س بالنسبة للمؤمن عليه و ( ١٥ ) ل . س في الشهر لكل من المستحقين عنه بشرط ألا يجاوز مجموع معاشاتهم ( ٥٠ ) ل . س أو معاش المؤمن عليه أيهما أكبر .

#### مادة (٧٠) :

المعاشات والتعويضات المقررة وفقا لأحكام الفصل السابق لاتقابل من التزامات صاحب العمل في تأمين الشيفوخة الا ما يعادل مكافآت نهاية الخدمة القانونية محسوبة على أساس المادة (٧٣) من قانون العمل وأحكام الفقرة الثانية من المادة (٢) من القانون رقم (٩١) لسنة ١٩٥٩ .

ويلتزم صاحب العمل المرتبط مع عماله بنظام مكافأة أو ادخار أفضل يدفع الزيادة كاملة الى المؤمن عليه أو المستحقين عنه مباشرة .

ويكون توزيع هذه الزيادة في حالة الوفاة على المستحقين المشار اليهم في المادة (٨٢) من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لعام ١٩٥٩ .

## مادة (٧١) :

تدخل المدة التي أدى المؤمن عليه عنها اشتراكات الى المؤسسة وفقا لأحكام القانونين ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ ، ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين ويحسب المعاش عنها وفقا لأحكام المادة (٥٨) بون اقتضاء أية فروق اشتراكات من المؤمن عليه عن تلك المدة .

كما يجوز أن تدخل مدد اشتراك العمال في النظام الخاص كمدد اشتراك في هذا التأمين اذا طلب ذلك نصف المشتركين فيه على الأقل خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

ويحسب المعاش عن هذه المدة بواقع ٢ ٪ عن كل سنة منها بشرط أن يؤدي النظام الى المؤسسة مبلغا يقدر بواقع ٨ ٪ من أجر العامل السنوي الأخير عن كل سنة من سنوات اشتراك العامل فيه على أن يتم تسديدها خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون ، فاذا لم تف حصص العامل في النظام الخاص للوفاء بهذا الالتزام أدى العامل الفرق بصفة واحدة أو مقسما بالشروط والأوضاع التي يحددها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

وذلك كله مع عدم الإخلال بأحكام البند ٤ من المادة ٥٦ والمادة ٧٠ .

## مادة (٧١) مكررا (٥٦) :

مع عدم الإخلال بأحكام المواد ٥٨ و ٧٨ تدخل المدة السابقة لاشتراك المؤمن عليه في هذا التأمين والتي يستحق عنها مكافأة وفقا لأحكام قانون العمل المشار اليه ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين ويحسب عنها معاش بواقع ٦ ٪ من متوسط الأجر الشهري في السنوات الثلاث الأخيرة من مدة الاشتراك الفعلية أو كامل المدة إن قلت عن ذلك عن كل سنة من سنوات المدة السابقة المشار اليها .

فاذا لم تبلغ مدة اشتراك المؤمن عليه في هذا التأمين مضافا اليها المدة السابقة ٢٤٠ اشتراكا شهريا استحق المؤمن عليه مكافأة عن المدة السابقة تحسب وفقا لقانون العمل المشار اليه وعلى أساس الأجر الأخير قبل ترك الخدمة .

على أنه يجوز خلال السنوات الخمس التالية لصدور هذا القانون للمؤمن عليهم الذين بلغت مدة اشتراكهم في التأمين مضافا اليها المدة السابقة ٢٤٠ اشتراكا شهريا أو أكثر اذا انتهت خدمته خلال المدة المذكورة أن يطلبوا اقتضاء المكافآت المستحقة عن مدة خدمتهم السابقة طبقا لأحكام الفقرة السابقة بدلا من احتسابها في المعاش طبقا لأحكام الفقرة الأولى من هذه المادة .

## مادة (٧١) مكررا ١ (٥٧) :

يجوز ضم الخدمة السابقة بالحكومة الى هذه الخدمة المحسوبة في المعاش وفقا لأحكام هذا القانون بشرط أن يؤدي العامل الى المؤسسة مبالغ تقدر بواقع نسبة مئوية من أجره السنوي عند بداية الاشتراك في هذا التأمين عن كل سنة من سنوات الخدمة المطلوب ضمها وفقا لجدول يصدر به قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ويتبع في أداء هذه المبالغ الشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من مجلس إدارة المؤسسة .

## مادة (٧١) مكررا ب :

استثناء من حكم المادة (٥٧) يجوز للمؤمن عليهم وقت صدور هذا القانون الاستمرار في العمل أو الالتحاق بعمل جديد بعد سن الستين متى كانوا قادرين على أدائه وتعتبر مدة خدمتهم المسددة عنها الاشتراكات محسوبة في تقدير المعاش اذا كان من شأن ذلك استكمال مدد الاشتراك الموجب للاستحقاق في المعاش .

ولا يسرى حكم هذه المادة بعد آخر كانون الأول سنة ١٩٧٩ في الجمهورية العربية السورية .

**ملاحظة :** وقد ورد في القرار رقم ١٤٣ نصا خاصا بالمادة ٤ منه هو التالي :

## مادة (٤) - ق ١٤٣ .

لا تسرى الأحكام المتعلقة بمكافأة نهاية الخدمة المشار إليها في قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على المؤمن عليهم المتقاعين بأحكام هذا القانون إلا فيما يرد به نص خاص .

### الباب الرابع في الاشتراكات وكيفية أدائها واقتطاعها

#### مادة (٧٣) (٥٨) :

تحتسب الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل وتلك التي تقتطع من أجور المؤمن عليهم خلال سنة ميلادية على أساس ما يتقاضونه من الأجور في شهر كانون الثاني من كل سنة .

على أنه بالنسبة الى الذين يلتحقون بالخدمة بعد الشهر المذكور تحتسب اشتراكاتهم على أساس أجر الشهر الذي التحقوا فيه بالخدمة وذلك حتى ينال التالى ثم يعاملون بعد ذلك على الأساس المبين بالفقرة السابقة .

أما العمال الموجودون حالياً بالخدمة فتحتسب اشتراكاتهم حتى نهاية السنة الميلادية على أساس أجر الشهر الذي يبدأ فيه سريان هذا القانون .

ويراعى في حساب الأجر بالنسبة للمؤمن عليهم الذين يتقاضون أجورهم بغير الشهر تحديد عدد أيام العمل في الشهر بخمسة وعشرين يوماً ويجوز لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل بناء على اقتراح مجلس الإدارة أن يضع شروطاً أخرى لحساب الأجر في حالات معينة .

#### مادة (٧٣) :

على صاحب العمل أن يورد الاشتراكات المقتطعة من أجور عماله وتلك التي يؤديها لحسابهم الى المؤسسة خلال الخمسة عشر يوماً الأولى من الشهر التالى ويحتسب في حالة التأخير فوائد بسعر ٦ ٪ سنوياً عن المدة من اليوم التالى لانتهاء الشهر الذى اقتطعت عنه هذه الاشتراكات حتى تاريخ أدائها .

#### مادة (٧٤) :

يجب أن تكون الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل لحساب المؤمن عليهم كاملة حتى ولو كان عقد العمل موقوفاً .

وبالنسبة لاشتراكات المؤمن عليهم فيلزم صاحب العمل بسدادها عنهم كاملة اذا لم تكن أجورهم تكفى لذلك وتعتبر الاشتراكات في هذه الحالة في حكم القرض ولصاحب العمل اقتطاعها من أجورهم في الحدود المنصوص عليها في المادة (٥١) من القانون رقم (٩١) لسنة ١٩٥٩ في شأن قانون العمل .

غير أنه بالنسبة لاشتراكات المؤمن عليهم خلال مدة وقف عقد العمل فلا يلتزم صاحب العمل بسدادها .

وفي جميع الحالات تكون مصاريف إرسال الاشتراكات وقوائد التأخير الى المؤسسة على صاحب العمل .

#### مادة (٧٥) :

على كل صاحب عمل يخضع لأحكام هذا القانون أن يؤدي الى المؤسسة رسماً شهرياً قدره ( ٠.١ ٪ ) من الأجور التي تستحق للمؤمن عليهم .

وتقيد حصيلة هذا الرسم وبيع استثمارها في حساب خاص وتكون بمثابة احتياطي يخصص لمقابلة الخسائر التي قد تتعرض لها المؤسسة بتطبيق أحكام الفقرة الأخيرة من المادة (٦٣) .

ويجوز لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل بناء على اقتراح مجلس الإدارة زيادة هذا الرسم أو تخفيضه أو وقف تحصيله بالنسبة الى كل أو بعض أصحاب الأعمال .

#### مادة (٧٦) (٥٩) ، (٦٠) :

مع مراعاة أحكام المادة (٧٣) يلزم صاحب العمل اذا تخذر عن الاشتراك في المؤسسة أو عن سداد الاشتراكات المنصوص عليها في هذا القانون بالنسبة الى المؤمن عليهم كلهم أو بعضهم بإداء مبلغ إضافي الى المؤسسة بواقع ١٠ ٪ قيمة الاشتراكات المستحقة عن كل شهر تأخير اعتبارا من اليوم التالي لإنتضاء المهلة المحددة في الفقرة الأولى من المادة (٧٣) المشار اليها ويحد أقصى قدره (٣٠٪) من مقدار هذه الاشتراكات وتهمل الأيام التي لا يبلغ مجموعها (٣٠) يوما .

#### مادة (٧٧) :

اذا عهد بتنفيذ العمل لمقاول وجب على صاحب العمل إخطار المؤسسة باسم المقاول وعنوانه قبل تاريخ البدء في العمل بثلاثة أيام على الأقل .

ويلتزم المقاول بهذا الإخطار بالنسبة للمقاول من الباطن ويكون المقاول الأصلي والمقاول من الباطن متضامنين في الوفاء بالالتزامات المقررة في هذا القانون .

## الباب الخامس أحكام عامة

#### مادة (٧٨) (٦١) :

استثناء من حكم المادة (١٨) يجوز بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل إعفاء أصحاب الأعمال المرتبطين مع عمالهم بأنظمة معاشات أفضل من الاشتراك في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة على أن يتقدموا بطلب ذلك خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون ، على أن يشتمل الطلب على البيانات التي يحددها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

وإذا كان نظام المعاشات يقتصر على معاشات الشيخوخة وجب أن يبين ذلك في الطلب المنصوص عليه في الفقرة السابقة ويمنح صاحب العمل في هذه الحالة مهلة ثلاثة أشهر لتمويل نظامه ليشتمل على معاشات العجز والوفاة بما لا يقل عن المزايا المقررة بهذا القانون .

#### مادة (٧٩) :

لايجوز لمن لاتسرى عليه أحكام هذا القانون ولم يقم صاحب العمل بالاشتراك عنه في التأمين أن يطالب المؤسسة بالوفاء بالتزاماتها المقررة إلا على أساس الحد الأدنى للأجور .

ومع عدم الإخلال بأحكام الفقرة السابقة والمادة (٧٦) يكون للمؤسسة حق الرجوع على صاحب العمل بجميع الاشتراكات المقررة وفوائدها وتأخيرها وكذا ما تكلفته من نفقات وتمويض قبل من لم يقم بالاشتراك عنه .

#### مادة (٨٠) :

على صاحب العمل أن يعلق في أماكن العمل الشهادة الدالة على اشتراكه في المؤسسة .  
وعلى المؤسسة إعطاء أصحاب الأعمال تلك الشهادات مقابل نصف ليرة سورية عن كل شهادة أو مستخرج عنها .  
وعلى الجهات الحكومية التي تختم بصرف تراخيص معينة لأصحاب الأعمال أن تعلق صرف هذه التراخيص أو تجديداتها على قيام طالبها بتقديم الشهادة المذكورة أو مستخرج عنها .

#### مادة (٨١) :

على المؤسسة إعطاء بطاقة تأمين لكل مؤمن عليه مقابل رسم قدره ليرة واحدة .  
وعلى كل صاحب عمل أن يحصل من المؤسسة على صورة من البطاقة المذكورة مقابل أداء رسم مماثل وعليه الاحتفاظ بها لدى ملف خدمة صاحبها لديه .

#### مادة (٨٢) (٦٢) :

لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل بناء على اقتراح مجلس إدارة المؤسسة أن يقرر زيادة المزايا المنصوص عليها في هذا القانون أو إضافة مزايا جديدة في حدود ماتهتم به قدرة كل نوع من أنواع التأمين وحالته المالية .

#### مادة (٨٣) :

يكون علاج المصابين على نفقة المؤسسة وفي المكان الذي تعينه لهم .  
ولا يجوز للمؤسسة أن تجرى ذلك العلاج في العيادات أو المستشفيات العامة الا بمقتضى اتفاقات خاصة لهذا الغرض وتؤدى المؤسسة بموجبها أجر ذلك العلاج .

ويقصد بالعلاج ما يأتى :

١- خدمات الأطباء والأخصائيين .

٢- الإقامة بالمستشفيات والزيارات الطبية المنزلية عند الاقتضاء .

٣- العمليات الجراحية وصور الأشعة وغيرها من البحوث الطبية حسب مايلزم .

٤- صرف الأدوية اللازمة لذلك العلاج .

#### مادة (٨٤) :

على المصاب أن يتبع تعليمات العلاج الذى تعده له المؤسسة وتخطره بها ولا تلتزم المؤسسة بأداء أية نفقات اذا رفض المصاب اتباع تلك التعليمات .

ويجوز وقف صرف المعونة المالية اذا خالف المؤمن عليه تلك التعليمات ويستتف صرفها بمجرد اتباعه لها .

وللمؤسسة الحق في ملاحظة المصاب حيثما يجرى علاجه .

#### مادة (٨٥) (٦٣) :

تثبت حالات المعجز المشار اليها في المواد ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٦٢ بشهادة طبيب المؤسسة يعين شكلها وبياناتها قرار من مجلس الادارة .

ويتبع في إثبات وتقدير درجات المعجز القواعد والشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

#### مادة (٨٦) :

لكل من صاحب معاش العجز والمؤسسة طلب إعادة الفحص الطبى مرة كل ستة أشهر خلال سنة من تاريخ ثبوت العجز ومرة كل ستة لمدة أربع سنوات بعد ذلك .  
وعلى طبيب المؤسسة الذى يباشر هذا الفحص أن يعيد تقدير درجة العجز فى كل مرة .

#### مادة (٨٧) (٦٤) :

يعدل معاش العجز المشار اليه فى المواد ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٦٢ أو يوقف تبعاً لما يتضح من إعادة الفحص الطبى المنصوص عليه فى المادة السابقة وذلك بحسب مايطرأ على درجة العجز زيادة أو نقصا .  
ويقف صرف معاش العجز اذا لم يتقدم صاحبه لإعادة الفحص الطبى الذى تطلبه المؤسسة بالتطبيق لأحكام المادة السابقة ويستمر إيقاف صرف المعاش الى أن يتقدم صاحبه لإجراء إعادة الفحص .  
ويتبع فى صرف المستحق عن مدة وقف المعاش مانسفر عنه نتيجة إعادة الفحص الطبى .  
وإذا نقصت درجة العجز المتخلف عن إصابة العمل عن ٣٥ ٪ وقف صرف المعاش نهائيا ومنح المصاب تعويضا من دفعة واحدة طبقا لأحكام المادة (٣١) .

#### مادة (٨٨) (٦٥) :

لاستحق أرملة صاحب المعاش الذى تم زواجه بها بعد بلوغه سن الستين وكذا الأولاد المرزوقين من هذا الزوج أى معاش .

#### مادة (٨٩) (٦٦) :

إذا توفى المؤمن عليه أو صاحب المعاش كان للمستحقين عنه الحق فى تقاضى معاشات بقدر الأنصبة المقررة بالجدول رقم (٣) بشأن إصابات العمل ورقم (٣ أ) بشأن الشيخوخة والعجز والوفاة (٦٧) .  
ويقصد بالمستحقين فى المعاش :

١- أرملة المؤمن عليه أو صاحب المعاش .

٢- أولاده وإخوته الذكور الذين لم يجاوزوا الحادية والعشرين .

٣- الأرامل والمطلقات وغير المتزوجات من بناته وأخواته .

٤- الوالدان .

ويشترط لاستحقاق الإخوة والأخوات والوالدين وفقا لما جاء بالجدول أن تثبت إعالة المؤمن عليه إياهم أثناء حياته وألا تكون الوالدة متزوجة من غير والد المتوفى .

ويستحق الأولاد فى حالة وفاة الأم العاملة النصيب المحدد بالجدول رقم (٣) المرافق كما يستحق الزوج فى حالة وفاة زوجته النصيب المحدد بالجدول المشار اليه اذا كان وقت وفاتها مصابا بعجز كامل يمنعه من مزاولة مهنة أو عمل يكتسب منه .

ويكون توزيع المكافآت المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة (٧١) مكرر وتعويض الدفعة الواحدة المنصوص عليه فى هذا القانون على المستحقين عن المؤمن عليهم طبقا لأحكام المادة (٨٢) من قانون العمل المشار اليه .

#### مادة (٩٠) (٦٨) :

يستمر صرف المعاش :

١- للأرملة مدى حياتها أو لحين زواجها أو التحاقها بعمل أو مهنة .

٢- للبنات والأخوات حتى يتزوجن أو يلتحقن بعمل أو مهنة .

٣- للأولاد والإخوة الذكور بعد سن الحادية والعشرين في الأحوال الآتية .

أ - إذا كان مستحق المعاش طالبا بأحد معاهد التطعيم وذلك إلى أن يتم الرابعة والعشرين .

ب - إذا كان مصابا بعجز كامل يمنعه من الكسب وتثبت هذه الحالة بشهادة من طبيب المؤسسة وذلك إلى أن يزول العجز وتمنع البنات ما كان يستحق لهن من معاش إذا طلقن أو تزلجن خلال عشر سنوات على الأكثر من تاريخ الزواج وذلك دون الإخلال بحقوق باقي المستحقين عن صاحب المعاش .

#### مادة (٩١):

على المؤسسة أن تتخذ من الوسائل ما يكفل صرف المعونة المالية المقررة للمصاب أسبوعيا خلال فترة عجزه عن العمل أو في نهاية تلك الفترة إن قلت عن أسبوع ، وعليها كذلك أن تتخذ من الوسائل ما يكفل صرف المعاشات شهريا خلال الأسبوع الأول من كل شهر على أن يصرف ما يستحق منها لأول مرة خلال مدة لا تتجاوز ستة أسابيع من تاريخ استيفاء جميع المستندات المسوغة للصرف .

ويستحق المعاش عن كامل الشهر الذي يثبت فيه العجز أو تقع فيه الوفاة .

كما يجب أن يتم صرف تعويض الدفعة الواحدة خلال مدة لا تتجاوز ستة أسابيع من تاريخ استيفاء جميع المستندات المسوغة للصرف .

#### مادة (٩٢):

يجوز صرف المعاشات المستحقة طبقا لأحكام هذا القانون مرة كل ثلاثة أشهر إذا قل قيمة المستحق منها عن عشر ليرات شهريا .

#### مادة (٩٣) (٩٤) (٩٥):

إذا تأخر صرف المبالغ المستحقة عن المواعيد المقررة لها التزمت المؤسسة بدفعها مضافا إليها ١ ٪ من قيمتها عن كل يوم يتأخر فيه صرف تلك المبالغ وذلك من تاريخ استيفاء المؤمن عليه المستندات المطلوبة .

فإذا كان تأخر الصرف راجعا إلى عدم تقديم صاحب العمل المستندات المطلوبة منه التزمت المؤسسة بدفع الـ ١ ٪ إلى المؤمن عليه وعادت على صاحب العمل بقيمة مانفعتها .

ويحدد بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المستندات المطلوبة من كل من المؤمن عليه وصاحب العمل (٧٠) .

#### مادة (٩٤) (٩٥) (٩٦):

تستمر المؤسسة في صرف معاشات المؤمن عليهم الذين يفادرون أراضي الجمهورية العربية السورية على وجه قانوني بقصد الإقامة الدائمة في الخارج شريطة أن توفر الدولة التي يقيم بها صاحب المعاش الأجنبي مجداً للمعاملة بالمثل بالنسبة لأصحاب المعاشات السوريين .

ويجوز بناء على طلب صاحب المعاش صرف القيمة الاستبدالية لهذه المعاشات وفقاً للجدول المشار إليه في المادة ٦١ من هذا القانون .

#### مادة (٩٥) (٩٦) (٩٧):

إذا حكم على المؤمن عليه أو صاحب المعاش بالسجن أو الحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر وقف حقه في الحصول على معاشه مدة وجوده في السجن .

فإذا كان هناك من يستحق معاشاً في حالة وفاته منع ما كان يستحق له كما لو توفي عائله .

ويقطع معاش المستحقين عن إخلاء سبيل العامل أو صاحب المعاش ويعود إليه معاشه كاملاً دون صرف متجمد.

#### مادة (٩٥) مكرراً (٧٣) :

إذا استحق المؤمن عليه أكثر من نوع واحد من المعاشات المشار إليها في هذا القانون ربط معاشه النهائي بقدر مجموع هذه المعاشات ويحد أقصى قدره ٨٠ ٪ من متوسط أجره الشهري المشترك عنه خلال السنتين الأخيرتين ويصرف له أو للمستحقين عنه في حال وفاته .

#### مادة (٩٥) مكرراً (٧٤) :

لايجوز لكل من المؤسسة وصاحب الشأن المنازعة في قيمة المعاش بعد مضي سنة واحدة من تاريخ الإخطار بربط المعاش بصفة نهائية .

ويستثنى من ذلك الأخطاء المادية التي تقع في الحساب عند التسوية .

وتنظم طريقة الإخطار المشار إليه في الفقرة الأولى بقرار من مجلس الإدارة (٧٥) .

#### مادة (٩٦) :

يلزم المستحق في معاش الوفاة أو من يصرف باسمه ذلك المعاش بإبلاغ المؤسسة عن كل تغيير يؤدي الى وقف أو تخفيض المعاش خلال شهر من وقوع التغيير .

#### مادة (٩٧) :

تصرف المؤسسة للأرامل والأخوات البنات عند زواجهن منحة تساوي قيمة معاشهن عن ستة أشهر .

#### مادة (٩٨) :

على المؤسسة عند وفاة المؤمن عليه أن تصرف لمن يقوم بنفقات الجنازة أجر شهر أو مائة ليرة أيهما أقل .

#### مادة (٩٩) (٧٦) :

لايجوز الحجز أو التنازل عن مستحقات المؤمن عليه أو المستحقين عنه لدى المؤسسة إلا لدين النفقة ومن ثم لدين المؤسسة وأخيراً لدين صاحب العمل وبما لايجاوز الربع .

#### مادة (١٠٠) :

لاتقبل دعوى التعويض إلا إذا كانت المؤسسة قد طابت كتابة بالتعويض خلال خمس سنوات من تاريخ الوفاة أو الإخطار بانتهاء العلاج أو بدرجة العجز .

ويعتبر أي إجراء تقوم به الجهة الإدارية المختصة في مواجهة المؤسسة في حكم المطالبة المشار إليها في الفقرة السابقة .

#### مادة (١٠١) :

تفنى من الرسوم القضائية في جميع درجات التقاضي الدعاوى التي يرفعها العمال أو المستحقون بعد وفاتهم طبقاً لأحكام هذا القانون ويكون نظرها على وجه الاستعجال والمحكمة في جميع الأحوال الحكم بالنفاذ المؤقت وبلا كفالة ولها في حالة رفض الدعوى أن تحكم على رافعيها بالمصروفات كلها أو بعضها .

#### مادة (١٠٢) :

تفنى التعويضات والمعاشات المستحقة تطبيقاً لأحكام هذا القانون من الخضوع للرسوم والضرائب يسائر أنواعها .

كما تعفى قيمة الاشتراكات المقتطعة من أجور المؤمن عليهم من المبالغ التي تربط عليها الضريبة على كسب العمل .

#### مادة (١٠٣):

تعفى الاشتراكات والاستثمارات والمستندات والبطاقات والعقود والمخالصات والشهادات والمطبوعات والتقارير والمحركات الطبية التي يتطلبها تنفيذ هذا القانون من رسوم الدفعة .

#### مادة (١٠٤):

تعفى أموال المؤسسة الثابتة والمنقولة وجميع عملياتها الاستثمارية مهما كان نوعها من جميع الضرائب والرسوم والعوائد التي تفرضها الحكومة أو أية سلطة عامة أخرى بالجمهورية العربية السورية .  
كما تعفى العمليات التي تبشرها المؤسسة من الخضوع لأحكام القوانين الخاصة بالإشراف والرقابة على تكون الأموال .

#### مادة (١٠٥) (٧٧) :

يكون للبالغ المستحق للمؤسسة بمقتضى أحكام هذا القانون امتياز على جميع أموال المدين من منقول وعقار وتستوفى مباشرة بعد المصروفات القضائية .

#### مادة (١٠٦):

على كل صاحب عمل أن يقدم للمؤسسة الكشف والبيانات والإخطارات والاستثمارات وأن يحتفظ لديه بالدفاتر والسجلات التي يستلزمها تنفيذ هذا القانون وذلك وفقا للشروط والأوضاع والمواعيد التي يحددها وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بناء على اقتراح مجلس إدارة المؤسسة .

#### مادة (١٠٧) (٧٨) :

يكون لمفتشى المؤسسة ورؤسائهم أو لمن تنتدبه من موظفيها القيام بأعمال التفتيش صفة الضابطة العدلية فيما يختص بمخالفة أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له ولهم في سبيل ذلك الحق في دخول محال العمل في مواعيد العمل المعتادة لإجراء التفتيش اللازم والإطلاع على السجلات والمستندات المتعلقة بتنفيذ هذا القانون .

وللمؤسسة أن توفد مندوبيا عنها لتحقيق ظروف الإصابة من النواحي الفنية والوقائية وأن تخطر الجهة الإدارية المختصة بنتيجة ذلك التحقيق .

ويحلف المفتشون ورؤسائهم والموظفون المتدبسون لأعمال التفتيش اليمين أمام المحكمة الابتدائية في منطقة تعيينهم مرة واحدة قبل المباشرة بوظائفهم مقسمين أن يقوموا بمهام عملهم بأمانة وإخلاص وأن لايفشوا سرا من أسرار المهنة أو أي اختراع صناعي اطلعوا عليه بحكم وظيفتهم حتى بعد انفصالهم عنها .  
ويحمل كل واحد منهم بطاقة تثبت صفته .

### الباب السادس العقوبات

#### مادة (١٠٨):

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها أي قانون آخر يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المواد التالية عن الجرائم المشار إليها فيها .

#### مادة (١٠٩) :

يعاقب بالحبس شهرا واحدا وبغرامة ألف ليرة أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يتواطأ عن طريق إعطاء بيانات خاطئة للحصول على تعويض أو معاش دون وجه حق له أو لغيره من المؤسسة .

#### مادة (١١٠) :

يعاقب بغرامة لاتقل عن عشر ليرات ولاتجاوز مائتي ليرة كل من يخالف أحكام المواد ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٥ - ٩٦ - ١٠٦ - ١٠٧ .

#### مادة (١١١) :

يعاقب بغرامة لاتقل عن عشر ليرات ولا تجاوز مائتي ليرة كل من يخالف أحكام المواد ١٨ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ .  
وتتعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة بشرط ألا يجاوز مجموعها خمسة آلاف ليرة عن المخالفة الواحدة .  
وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها في حالة مخالفة الفقرة الثانية من المادة (١٨) بإلزام صاحب العمل المخالف بأن يدفع للعمال قيمة ما تحملوه من نفقات التأمين .

#### مادة (١١١) مكررا (٧٩) :

يعاقب بغرامة لاتقل عن عشر ليرات ولا تجاوز مائتي ليرة كل من يخالف حكم الفقرة الثالثة من المادة ٧٨ .  
وتتعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة بشرط ألا يجاوز مجموعها خمسة آلاف ليرة عن المخالفة الواحدة على أنه اذا استمرت المخالفة مدة تزيد عن ثلاثين يوما من تاريخ تحرير محضر مخالفة عنها جاز زيادة هذه الغرامة بحيث لاتجاوز عشرة أمثالها .

#### مادة (١١٢) :

يعاقب بغرامة لاتقل عن عشر ليرات ولا تجاوز مائة ليرة كل من يخالف أحكام المادتين ٤٢ ، ٥٠ . وتتعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة بشرط ألا يجاوز مجموعها خمسة آلاف ليرة عن المخالفة الواحدة .  
على أنه اذا استمرت المخالفة مدة تزيد على ثلاثين يوما جاز زيادة هذه الغرامة بحيث لاتجاوز عشرة أمثالها .

#### مادة (١١٣) :

يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تجاوز خمسمائة ليرة سورية كل من أفشى سرا من أسرار الصناعة وغير ذلك من أساليب العمل التي يكن قد اطلع عليها بحكم المادة (١٠٧) .

#### مادة (١١٤) :

لايجوز وقف التنفيذ في العقوبات المالية كما لايجوز النزول عن الحد الأدنى للعقوبة المقررة قانونا لأسباب مخففة تقديرية .

#### مادة (١١٥) :

تنول الى مؤسسة التأمينات الاجتماعية جميع المبالغ المحكوم بها عن مخالفات أحكام هذا القانون ويكون الصرف منها في الأوجه التي يحددها وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بقرار منه .

□ □ □

جدول رقم (١) - أمراض المهنة (٨٠)

رقم مسلسل	نوع المرض	العمليات أو الأعمال المسببة لهذا المرض
١	التسمم بالرصاص ومضاعفاته	أى عمل يستدعى استعمال أو تداول الرصاص أو مركباته أو المواد المحتوية عليه ويشمل ذلك : تداول الخامات المحتوية على الرصاص - صب الرصاص القديم والزنك القديم ( الفردة ) فى سبائك العمل أو الرصاص القديم ( الفردة ) - العمل فى صناعة مركبات الرصاص - صهر الرصاص - تحضير واستعمال ميناء الخزف المحتوية على الرصاص - التلميع بواسطة برادة الرصاص أو المساحيق المحتوية على الرصاص - تحضير أو استعمال البويات أو الألوان أو الدهانات المحتوية على الرصاص .. إلخ .. وكذا أى عمل يستدعى التعرض لغبار أو أبخرة الرصاص أو مركباته أو المواد المحتوية عليه .
٢	التسمم بالزئبق ومضاعفاته	أى عمل يستدعى استعمال أو تداول الزئبق أو مركباته أو المواد المحتوية عليه وكذا أى عمل يستدعى التعرض لغبار أو أبخرة الزئبق أو مركباته أو المواد المحتوية عليه ، ويشمل ذلك : العمل فى صناعة مركبات الزئبق وصناعة آلات المعامل والمقاييس الزئبقية وتحضير المادة فى صناعة القبعات وعمليات التذهيب واستخراج الذهب وصناعة المفرقات الزئبقية ... إلخ .
٣	التسمم بالزرنيخ ومضاعفاته	أى عمل يستدعى استعمال أو تداول الزرنيخ أو مركباته والمواد المحتوية عليه وكذا أى عمل يستدعى التعرض لغبار أو أبخرة الزرنيخ أو مركباته أو المواد المحتوية عليه ، ويشمل ذلك : العمليات التى يتولد فيها الزرنيخ أو مركباته وكذا العمل فى إنتاج أو صناعة الزرنيخ أو مركباته .
٤	التسمم بالانتيمون ومضاعفاته	أى عمل يستدعى استعمال أو تداول الانتيمون أو مركباته أو المواد المحتوية عليه وكذا أى عمل يستدعى التعرض لغبار أو أبخرة الانتيمون أو مركباته أو المواد المحتوية عليه .
٥	التسمم بالفسفور ومضاعفاته	أى عمل يستدعى استعمال أو تداول الفسفور أو مركباته أو المواد المحتوية عليه وكذا أى عمل يستدعى التعرض لغبار أو أبخرة الفسفور أو مركباته أو المواد المحتوية عليه .

## (تابع) جدول رقم (١)

رقم مسلسل	نوع المرض	العمليات أو الأعمال المسببة لهذا المرض
٦	التسمم بالبنزول أو مثيلاته أو مركباته الأמידية أو الأزوتية أو مشتقاتها ومضاعفات ذلك التسمم	كل عمل يستدعى استعمال أو تداول هذه المواد وكذا كل عمل يستدعى التعرض لأبخرتها أو غبارها .
٧	التسمم بالمنجنيز ومضاعفاته	كل عمل يستدعى استعمال أو تداول المنجنيز أو مركباته أو المواد المحتوية عليه وكذا كل عمل يستدعى التعرض لأبخرة أو غبار المنجنيز أو مركباته أو المواد المحتوية عليه ، ويشمل ذلك : العمل في استخراج أو تحضير المنجنيز أو مركباته وطحنها وتعبئتها .
٨	التسمم بالكبريت ومضاعفاته	كل عمل يستدعى استعمال أو تداول الكبريت أو مركباته أو المواد المحتوية عليه وكذا كل عمل يستدعى التعرض لأبخرة أو غبار الكبريت أو مركباته أو المواد المحتوية عليه ، ويشمل ذلك : التعرض للمركبات الغازية وغير الغازية للكبريت .. الخ .
٩	التسمم بالكروم وما ينشأ عنه من قرح ومضاعفات .	كل عمل يستدعى تحضير أو توليد أو استعمال أو تداول الكروم أو حمض الكروميك أو كرومات أو بيكرومات الصوديوم أو البوتاسيوم أو الزنك أو أية مادة تحتوى عليها .
١٠	التأثر بالنيكل وما ينشأ عنه من مضاعفات وقرح	كل عمل يستدعى تحضير أو توليد أو استعمال أو تداول النيكل أو مركباته أو أية مادة تحتوى على النيكل أو مركباته ، ويشمل ذلك : التعرض لغاز كربون النيكل .
١١	التسمم بأول أكسيد الكربون وما ينشأ عنه من مضاعفات	كل عمل يستدعى التعرض لأول أكسيد الكربون ، ويشمل ذلك : عمليات تحضيره أو استعماله وتولده كما يحدث في الجراحات وقمانن الطوب والجير ... الخ .
١٢	التسمم بحامض السيانور ومركباته وما ينشأ عن ذلك من مضاعفات	كل عمل يستدعى تحضير أو استعمال أو تداول حمض السيانور أو مركباته وكذا كل عمل يستدعى التعرض لأبخرة أو رذاذ الحامض أو مركباته أو أتربته والمواد المحتوية عليها .
١٣	التسمم بالكور والفلور والبروم ومركباتها	كل عمل يستدعى تحضير أو استعمال أو تداول الكلور والفلور أو البروم أو مركباتها وكذا أى عمل يستدعى التعرض لتلك المواد أو لأبخرتها أو غبارها .

## (تابع ) جدول رقم (١)

رقم مسلسل	نوع المرض	العمليات أو الأعمال المسببة لهذا المرض
١٤	التسمم بالبتترول أو غازاته أو مشتقاته ومضاعفاته	كل عمل يستدعى تداول أو استعمال البتترول أو غازاته أو مشتقاته وكذا أى عمل يستدعى التعرض لتلك المواد صلبة كانت أو سائلة أو غازية .
١٥	التسمم بالكوروفرم ودرابع كلور الكربون	أى عمل يستدعى استعمال أو تداول الكلوروفرم أو رابع كلور الكربون وكذا أى عمل يستدعى التعرض لأبخرتها أو الأبخرة المحتوية عليها .
١٦	التسمم برابع كلور الايتلين وثالث كلور الايتلين والمشتقات الهالوجينية الأخرى للمركبات الأيدروكربونية من المجموعة الأليفاتية	أى عمل يستدعى استعمال أو تداول هذه المواد والتعرض لأبخرتها أو الأبخرة المحتوية عليها .
١٧	الأمراض والأعراض الباثولوجية التى تنشأ عن الراديوم أو المواد ذات النشاط الإشعاعى	أى عمل يستدعى التعرض للراديوم أو أية مادة أخرى ذات نشاط إشعاعى أو أشعة (x) .
١٨	أ - التهابات وتقرحات وأفات التماس الجلدية والعينية . ب - الأفات السرطانية البينية فى أعضاء الجسم المختلفة حسب الجدول المرفق الذى يضم المواد المسببة للسرطان المهنى	جميع المواد المحسنة أو المخشنة التى تحدث أذى مزمنًا على الجلد أو العين كالاسمنت والزيوت المعدنية والزفت وأعمال الطلي بالكهرباء .. الخ .
١٩	تأثر العين من الحرارة والضوء وما ينشأ عنه من مضاعفات	أى عمل يستدعى التعرض المتكرر أو المتواصل للوهج أو الإشعاع الصادر عن الزجاج المصهور أو المعادن الحمية أو المنصهرة أو التعرض لضوء قوى أو حرارة شديدة مما يؤدى الى تلف بالعين أو ضعف بالإبصار .
٢٠	أمراض الغبار الرئوية ( نوموفريوز ) والتى تنشأ عن :	أى عمل يستدعى التعرض لغبار حديث التواجد لمادة السليكا أو المواد التى تحتوى على مادة السليكا بنسبة تزيد على (٥) كالعمل فى المناجم والمهاجر أو نحت الأحجار أو طحنها أو فى صناعة المسننات الحجرية أو تلميع المعادن بالزمل أو أية

## (تابع) جدول رقم (١)

رقم مسلسل	نوع المرض	العمليات أو الأعمال المسببة لهذا المرض
	١- غبار السيلكا (سيليكوزس) ٢- غبار الاسبستوس (الأميانت) أو الحرير الصخري أو مايمائه من ألياف معدنية . ٣- غبار القطن (بسينوزس)	أعمال أخرى تستدعى التعرض لغبار الاسبستوس وغبار القطن لدرجة ينشأ عنها هذه الأمراض .
٢١	الجمرة الخبيثة ( انثراكس )	كل عمل يستدعى الاتصال بحيوانات مصابة بهذا المرض أو تداول رجمها أو أجزاء منها بما في ذلك الجلود والحوافر والقرون والشعر ، ويدخل في ذلك أعمال الشحن وتفريغ البضائع بصورة عامة
٢٢	السقاوة	كل عمل يستدعى الاتصال بحيوانات مصابة بهذا المرض وتداول رجمها أو أجزاء منها .
٢٣	التنرون ( السل )	العمل في المستشفيات والمصحات ودور العلاج والتشخيص التي تعرض بحكم المهنة للتماس مع هذا المرض ، العناية بالحيوانات المصابة بهذا المرض أو التعرض لمنتجاتها وفضلاتها .
٢٤	أمراض الحميات المعدية	العمل في المستشفيات المختصة لعلاج هذه الحميات .
٢٥	الأعراض والأمراض الناجمة عن التعرض لتغيرات الضغط الجوي	كل عمل يستدعى التعرض المفاجئ أو العمل تحت ضغط جوى مرتفع أو التخلخل المفاجئ في الضغط الجوي أو العمل تحت ضغط جوى منخفض لمدة طويلة .
٢٦	الأمراض الناجمة عن البنسلين	أعمال تحضير البنسلين ، تعبئته ، واستعماله في المعالجة عند المرضى والمرضات والأطباء والصيادلة .
٢٧	الأمراض الناجمة عن الستريبتومايسين البنسلين وأملاحه	أعمال صناعة الستريبتومايسين ، تعبئته ، استعماله في المعالجة عند المرضى والمرضات والأطباء والصيادلة .
٢٨	الأمراض الناجمة عن البريليوم	الأعمال التي يتعرض لها العمال لاستنشاق غبار البريليوم أو أملاحه مثل ( طحن البريل ، تحضير أملاح البريليوم ومركباته ، صناعة أنابيب الفلوريسنت والخلانط المعدنية وصناعة البورسلين التي تستعمل فيها أملاح البريليوم .

(تابع) جدول رقم (١)

رقم مسلسل	نوع المرض	العمليات أو الأعمال المسببة لهذا المرض
٢٩	داء البريميات اليرقاني الزئفي	العمل في المجاريير والأنفاق والمناجم والمسالك وفي صناعة الطليب ومشتقاته وحفظ اللحوم وغيرها من التي تعرض العمال لتماس لحوم الحيوانات والأسماك أو المياه القذرة
٣٠	الانتكستوما	العمل في الأنفاق والمجاريير والمناجم .
٣١	الصبم أو نقص السمع	العمل في الأماكن التي تزيد فيها شدة الضجة عن ٨٥ ديسيبل كإعمال النحاسين، العمل في صناعة المراحل البخارية ، العمل في مراكز تصنيع محركات الطائرات وريابطة الطائرات ، العمل في صناعة المسامير ، العمل في صناعة أقسام أنوال النسيج الميكانيكي .
٣٢	الكزاز	في غير الحالات التي يمكن أن تعتبر كإصابة عمل في المجاريير والأنفاق .
٣٢ مكرر	الآفات العظمية والآفات المفصالية المهنية في الرفق . ثلث العظم الهلالي في الرسغ ( داء كينونوك )	جميع الأعمال التي تستعمل فيها المطارق الهوائية ( مارندبنو ماتيك ) أو الأدوات المماثلة لارتجاجات منخفضة التوتر .
٣٣	الأمراض التي تنجم عن الاهتزاز : أ - الاهتزاز المميز ذاتيا ب - الاهتزاز غير المميز ذاتيا	التعرض للاهتزاز باستعمال المطارق الهوائية - أعمال الطحن والصل . التعرض للاهتزازات فوق الصوتية التي تتجاوز عنها الحواس .
٣٤	التسمم بالتبغ	أعمال صناعة التبغ بمراحلها المختلفة من فرز وتبقيته وتعبئته وتخميده ومنع منتجاته واستعماله في الصناعة والزراعة .
٣٥	انتفاخ الرئة	الأعمال التي تتطلب توتر شديد مديد للربتين مثل الشفاطين في صناعة الزجاج البولي والموسيقين على الآلات الموسيقية التي تتطلب النفخ .
٣٦	دوالي الساقين	الأعمال التي تستدعي الوقوف المديد على أن لا تقل مدة العمل في المهنة المذكورة عن مدة خمس سنوات مثل عمال الطباعة - الحمالين - عمال الآلات التي تستدعي الوقوف المديد - أطباء الأسنان - موزعي البريد - عمال المطاعم والفنادق والعلاقين ..... الخ

## (تابع) جدول رقم (١)

رقم مسلسل	نوع المرض	العمليات أو الأعمال المسببة لهذا المرض
٣٧	التهاب باطن الشريان السداد	العمل في وسط شديد البرودة - عمال البرادات والأماكن المستنقعية الباردة ، الخ
٣٨	الالتهاب المزمن للأوتار العضلية وأغصانها	الأعمال التي تتطلب حركة بنمط واحد وبشكل سريع مثل عمال الآلة الكاتبة - خبازي البيانو والكمان - عمال صياغة الذهب ...
٣٩	الآفات الرئوية المزمنة أ - تننائر الزلّة الاستدائية المثبّطة باختبارات وظائف الرئة والتي تنكس بعد التعرض الجديد للعامل المسبب للمرض ب - التليف الرئوي مع علامات شعاعية واضطرابات تنفسية مثبتة باختبارات وظائف الرئة	أعمال التهيئة في مغازل القطن - فتح - كرد - تمشيط طحن الصوب - تعبئة الطحين واستعمالاته . الأمال التي يتعرض فيها العمال لاستنشاق الأبرة الناجمة عن تخزين وطحن العبوب الغذائية ( قمح - شعير ) . عمليات تعبئة الطحين واستعمالاته الصناعية والحرفية : - أعمال التهيئة في مغازل القطن ( فتح - كرد - تمشيط ) . - العمليات الزراعية التي يتعرض العمال فيها للقش والتبن . - أعمال تربية الطيور .
٤٠	تصلبات الرئة السمية المزمنة .	- التعرض للغازات المخرشة ( الغازات الكبريتية - الكلورين أكاسيد الأزوت ) .. - عمليات التعدين . - العمل في المخازن التي تتعامل بهذه المواد . - الصناعات الكيميائية
٤١	الآفات المرشمية التي تنجم عن الأمواج القصيرة جدا .	- أعمال الملاحاة بالراديو . - عمليات المعالجة الطبية الحرارية - بعض عمليات التجفيف . - عمال الأفران الغذائية . - أعمال الاتصالات بالرادار . - استعمالها العسكرية . - أي عمل يستلزم التعرض لهذه الموجات .
٤٢	الآفات الجلدية والعينية التي تنجم عن الاشعاعات التالية : أ - الأشعة فوق البنفسجية	- قوس الفهم - مصابيح التفتيش - أبخرة المصابيح الزئبقية - أشعة الليزر - المعادن المسخنة فوق (٢٠٠٠) درجة مئوية - استعمالات الأشعة فوق البنفسجية في الطب والصناعة والطباعة ... إلخ .

## (تابع) جدول رقم (١)

رقم مسلسل	نوع المرض	العمليات أو الأعمال المسببة لهذا المرض
	ب - أشعة الليزر	<ul style="list-style-type: none"> <li>- استعمالاتها العسكرية والطبية .</li> <li>- استعمالاتها في أعمال البناء والمفر والاتصالات وأعمال الثقب الخ .</li> </ul>
	ج - الأشعة تحت الحمراء .	<ul style="list-style-type: none"> <li>- عمليات صهر المعادن - عمال الأفران - أشعة الليزر - عمال صهر الزجاج - العمل على الأجهزة الالكترونية - التعرض الحيد الشمس .</li> </ul>
	د - أمواج نبيذات الراديو .	<ul style="list-style-type: none"> <li>- أجهزة التسخين المصنوعة من المعادن القاسية .</li> <li>- عمليات اللحام والتلميع .</li> <li>- أعمال الخشب وتعقيم الأواني .</li> </ul>
٤٣	الحصى الماظية	<ul style="list-style-type: none"> <li>- عمال المسالخ - عمال تربية الأبقار والأغنام وبيع منتجاتها وفضلاتها .</li> </ul>
٤٤	التسمم بالكاديوم	<ul style="list-style-type: none"> <li>- التعرض لأبخرة وغاز الكاديوم .</li> <li>- أعمال الخلط المعدنية .</li> <li>- المدخرات القلوية .</li> <li>- الأصبغة .</li> <li>- المفاعلات الذرية .</li> <li>- مخازن الكاديوم السخن .</li> <li>- أعمال التغليف الواقى به .</li> </ul>
٤٥	التسمم بالبلاتين	<ul style="list-style-type: none"> <li>- العمليات الكيميائية الوسيطة - عمليات التخصيم .</li> <li>- العمل في مصافي البترول .</li> <li>- صناعة حمض الكبريت وحمض الأزوت .</li> <li>- صناعة الخلط .... الخ .</li> </ul>
٤٦	التسمم بالفاناديوم	<ul style="list-style-type: none"> <li>- عمليات الصناعات الكيميائية .</li> <li>- صناعة الخلط الفولاذية السريعة .</li> <li>- صناعة حمض الكبريت .</li> <li>- صناعة بلا ماء حمض الفثاليك .</li> <li>- أعمال الطلاء والتصوير - الصناعات البتروكيميائية .</li> <li>- أعمال الدهانات والأصبغة .</li> </ul>
٤٧	التسمم بالأوزون	<ul style="list-style-type: none"> <li>- صناعة الورق والزيت والطين .</li> <li>- الطيران على ارتفاع يتجاوز ١٠ كم .</li> <li>- العمل قرب الأشعة فوق البنفسجية .</li> <li>- أعمال التعقيم بالأوزون .</li> </ul>

## جدول يضم المواد المسببة

### للسرطان المهني

مسلسل	المادة المسببة	نوع المرض	العمليات أو الأعمال المسببة لهذا المرض
١	الأميانت	سرطان الرئة ورم الطبقة المتوسطة ( ميزوتليوما )	العمل في مناجم الأميانت - عمليات طحن الأميانت وتسجه . صناعة الأسمنت الأميانتى و عملية التغليف به .
٢	النيكل المكرر بكرينيل النيكل	سرطان القصبات والرئة	عمليات السباكة والخلائط والشواء للنيكل . أعمال التحليل الكهربائى .
٣	كرومات سداسى التكافؤ	سرطان القصبات والرئة	عمليات إنتاج الكروم وتصنيعه والطلاء به واستعمالاته ، العمل فى الاستيلين والأنيلين - صناعة البطاريات - صناعة الزجاج والخزف والسجاد البلاستيكي .
٤	زيت الأيزوبروبيل	سرطان الجيوب الأنفية	العمل فى صناعة واستعمال زيت الأيزوبروبيل .
٥	البنزين ( البنزول )	سرطان الدم للكريات البيضاء والحمراء	- صناعة البترول - العمل فى صناعة المتفجرات - صناعة الأسمنت المطاطى - العمل فى صناعة واستعمال الأصبغة والدهانات - صناعة الأحذية - أعمال التقطير
٦	الزرنينخ	سرطان الجلد سرطان الرئة	العمل فى مناجم استخراج الزرنينخ - عمليات السباكة - الديباغة وصناعة مبيدات الحشرات - صناعة مصنفات الشعر - العمليات الكيميائية - صناعة الخمور - العمل فى تكرير النفط .
٧	الإشعاعات المؤينة وأشعة (x)	سرطان الجلد والعظام والرئة والدم	استعمالات هذه الإشعاعات فى الزراعة والطب التشخيصى والعلاجى - استعمالات هذه الأشياء فى مجالات العمل المختلفة .
٨	الكادميوم	سرطان البروستات	- التعرض لأبخرة وغبار الكادميوم - أعمال الخلائط المعدنية المتضررات القلوية - الأصبغة - المعاملات الذرية - دخان الكادميوم المسخن - أعمال التغليف الواقى به .

## (تابع) المواد المسببة للسرطان المهني

مسلسل	المادة المسببة	نوع المرض	العمليات أو الأعمال المسببة لهذا المرض
٩	الضجور المائية المتعددة الحلقات بنزيرين بنزانزاسين الزفت - زيت القار	سرطان الجلد والخصية والرئة والقصببات	العمليات التي تعرض للتماس مع هذه المواد .
١٠	بيتانافتيل أمين الفانافثيل أمين بنزيدين دى كلوربنزيدين أورثوتوليدين ديانيسيدين ٤- أمينو دى فينيل ٤- نيترو دى فينيل	سرطان المثانة والجهاز البولي	- العمل في صناعة مواد الصبغة واستعمالاتها . - صناعة المطاط ( المضغوط ) . - العمل في صناعة الأقمشة . - صناعة الدهانات .

## جنول رقم (٢)

### تقدير درجات العجز الجزئي المستقيم

النسبة المئوية لدرجة العجز	العجز المتخلف
٨٠	١- فقد الذراع الأيمن الى الكتف
٧٥	٢- فقد الذراع الأيمن الى مافوق الكوع
٦٥	٣- فقد الذراع الأيمن تحت الكوع
٧٠	٤- فقد الذراع الأيسر الى الكتف .
٦٥	٥- فقد الذراع الأيسر الى مافوق الكوع .
٥٥	٦- فقد الذراع الأيسر تحت الكوع .
٦٥	٧- فقد الساق فوق الركبة .
٥٥	٨- فقد الساق تحت الركبة .
٥٥	٩- الصمم الكامل
٢٥	١٠- فقد عين واحدة

كما يراعى في تقدير درجات العجز الجزئى المستقيم القواعد الآتية :

- ١- إذا عجز أى عضو من أعضاء الجسم المبينة أعلاه عجزا كليا مستقيما عن أداء وتظيفته اعتبر ذلك العضو فى حكم المفقود وإذا كان العجز جزئيا قدرت نسبته تبعا لما أصاب العضو من عجز عن أداء وتظيفته .
- ٢- إذا كان العامل أعسرا قدر فقد ذراعه الأيسر بنفس النسبة المقررة لفقد الذراع الأيمن .
- ٣- إذا نتج عن الإصابة فقد جزء أو أكثر من أحد أعضاء الجسم المبينة بالجدول قدرت النسبة المئوية لدرجة العجز فى حدود النسبة المقررة لفقد ذلك العضو ولا يجوز بلئى حال من الأحوال أن تتعداها .

### جدول رقم (٣)

بيان قيمة الدفع الشهرية على أساس نسبة

متنوية من المبالغ المشار إليها فى

المادة (٥٨) من القانون (٩٢)

النسبة المئوية	السن عند ربط المعاش
٪ ٠,٧٥٨	٦٠
٪ ٠,٧٨١	٦١
٪ ٠,٨١٣	٦٢
٪ ٠,٨٤٠	٦٣
٪ ٠,٨٧٠	٦٤
٪ ٠,٩٠٠	٦٥

**جدول رقم (٤)**  
**السن ونسبة التأمين الإضافي**

نسبة التأمين الإضافي	السن	نسبة التأمين الإضافي	السن
٪ ١٤٧	حتى سن ٤٣ سنة	٪ ٢٦٧	حتى سن ٢٥ سنة
٪ ١٤٠	حتى سن ٤٤ سنة	٪ ٢٦٠	حتى سن ٢٦ سنة
٪ ١٣٣	حتى سن ٤٥ سنة	٪ ٢٥٣	حتى سن ٢٧ سنة
٪ ١٢٧	حتى سن ٤٦ سنة	٪ ٢٤٧	حتى سن ٢٨ سنة
٪ ١٢٠	حتى سن ٤٧ سنة	٪ ٢٤٠	حتى سن ٢٩ سنة
٪ ١١٣	حتى سن ٤٨ سنة	٪ ٢٣٣	حتى سن ٣٠ سنة
٪ ١٠٧	حتى سن ٤٩ سنة	٪ ٢٢٧	حتى سن ٣١ سنة
٪ ١٠٠	حتى سن ٥٠ سنة	٪ ٢٢٠	حتى سن ٣٢ سنة
٪ ٩٣	حتى سن ٥١ سنة	٪ ٢١٣	حتى سن ٣٣ سنة
٪ ٨٧	حتى سن ٥٢ سنة	٪ ٢٠٧	حتى سن ٣٤ سنة
٪ ٨٠	حتى سن ٥٣ سنة	٪ ٢٠٠	حتى سن ٣٥ سنة
٪ ٧٣	حتى سن ٥٤ سنة	٪ ١٩٣	حتى سن ٣٦ سنة
٪ ٦٧	حتى سن ٥٥ سنة	٪ ١٨٧	حتى سن ٣٧ سنة
٪ ٦٠	حتى سن ٥٦ سنة	٪ ١٨٠	حتى سن ٣٨ سنة
٪ ٥٣	حتى سن ٥٧ سنة	٪ ١٧٣	حتى سن ٣٩ سنة
٪ ٤٧	حتى سن ٥٨ سنة	٪ ١٦٧	حتى سن ٤٠ سنة
٪ ٤٠	حتى سن ٥٩ سنة	٪ ١٦٠	حتى سن ٤١ سنة
٪ ٣٣	حتى سن ٦٠ سنة	٪ ١٥٣	حتى سن ٤٢ سنة

**ملاحظة :**

في حساب السن تعتبر كمسور السنة سنة كاملة .

## الفصل الثانى

### فى تأمين الشيخوخة بموجب القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩

#### مادة (٥٥):

تسرى أحكام هذا الفصل على مستخدمى وعمال الحكومة والوحدات الادارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة والمؤسسات العامة مالم يكن لهم وقت العمل بهذا القانون نظام أفضل .

#### مادة (٥٦):

تتكون أموال هذا التأمين مما يأتى :

- أ - الاشتراكات الشهرية التى يؤدبها صاحب العمل بواقع ٥ ٪ من أجور عماله .
- ب - الاشتراكات الشهرية التى تقطع بواقع ٥ ٪ من أجور المؤمن عليهم .
- ج - المبلغ المخدر لحساب المؤمن عليه فى صندوق الانذار المنصوص عليه فى القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ وقت العمل بهذا القانون ان وجد .
- د - الإعانات والهبات التى يقرر مجلس الإدارة قبولها .
- هـ - ريع استثمار هذه الأموال .

#### مادة (٥٧):

يستحق معاش الشيخوخة كل مؤمن عليه بلغ سن الستين وكانت الاشتراكات التى سددت عنه لاتقل عن مائة وثمانين اشتراكا شهريا متصلة أو ٢٤٠ اشتراكا شهريا متقطعة .

#### مادة (٥٨):

يجوز للمؤمن عليه أن يستبدل بقيمة ماله من مال فى هذا التأمين نفعا شهرية تحسب على أساس الجدول رقم (٣) المرافق لهذا القانون ويتم التقدير على أساس نسبة مئوية من جملة الاشتراكات التى أداها صاحب العمل لحساب المؤمن عليه والاشتراكات التى اقتطعت من أجره والمبلغ المخدر لحسابه فى صندوق الانذار المشار اليه مضافا اليها حصة هذه المبالغ فى ريع استثمار أموال هذا التأمين .

وتحدد العصة المذكورة على أساس فائدة لا تقل عن ٢ ٪ سنويا بموجب قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بعد أخذ رأى مجلس ادارة المؤسسة .

ويسرى حساب تلك الفائدة اعتبارا من أول يناير التالى لتاريخ استحقاق الاشتراكات والى نهاية السنة السابقة لاستحقاق التمويض .

فإذا اختار المؤمن عليه نظام الدفع الشهرية وتوفى يكون للمستحقين من بعده الحق فى اقتضاء الفرق بين ماتقاضاه صاحب المعاش وبين مجموع ماله فى هذا التأمين ويوزع طبقا للمادة ٨٩ .

## مادة (٥٩):

لكل مؤمن عليه له بف المستحق له بحكم المادة السابقة بربط معاش شهري يعادل عشرين ليرة أو كان لا يستحق معاش الشيفوخة الحق في أن يحصل من المؤسسة على تعويض تقدي في الحالات الآتية :

- (١) - انتهاء عقد العمل لأحد الأسباب الواردة بالفقرة الأولى من المادة (٨١) من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .
- (٢) - فسخ عقد العمل بسبب تأدية الخدمة العسكرية بناء على طلب المؤمن عليه .
- (٣) - استقالة المؤمن عليها بسبب زواجها أو إنجابها الطفل الأول اذا تركت العمل خلال ستة أشهر من تاريخ عقد زواجهما وخلال ثلاثة أشهر من تاريخ الوضع .
- (٤) - مغادرة البلاد نهائيا .
- (٥) - اذا خرج المؤمن عليه من نطاق سريان هذا القانون .

## مادة (٦٠):

يكون التعويض المنصوص عليه في المادة السابقة معادلا لجملة الاشتراكات التي أداها صاحب العمل لحساب المؤمن عليه والاشتراكات التي اقتطعت من أجره والمبلغ المدخر لحسابه في صندوق الادخار المشار اليه مضافا اليها حصة هذه المبالغ في ريع استثمار أموال هذا التأمين طبقا لما هو مبين في المادة (٥٨) .

## مادة (٦١):

لايستحق الناتج عن الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل لحساب المؤمن عليه في هذا التأمين أو في صندوق الادخار المشار اليه اذا فصل من الخدمة بسبب من الأسباب الواردة في المادة (٧٦) من القانون رقم (٩١) لعام ١٩٥٩ كما لا يستحق المؤمن عليه هذه المبالغ اذا استقال من الخدمة قبل مرور سنتين ويستحق ثلث هذه المبالغ في حالة استقالته قبل أن تبلغ مدة خدمته خمس سنوات وتلغيا إذا لم تبلغ مدة خدمته عشر سنوات ويستحق هذه المبالغ كاملة اذا استقال بعد مضي عشر سنوات .

وفي جميع الأحوال التي لا يستحق فيها المؤمن عليه المبالغ السالفة الذكر كاملة يكون الباقي من حق المؤسسة .  
كما تنول الى المؤسسة جميع المبالغ المستحقة للمؤمن عليه المتوفى من غير مستحقين .

## مادة (٦٢):

يجوز للمؤمن عليه الذي تسرى عليه أحكام المادة ٥٩ أن يحصل من المؤسسة على التعويض المنصوص عليه في المادة (٦٠) اذا ظل متصلا بصفة مستمرة لمدة لا تقل عن ستة أشهر .

على أنه يجوز له في أي وقت خلال تلك المدة أن يحصل من المؤسسة على دفعة تحت الحساب من التعويض المستحق بما يوازي أجر شهر أو ٢٥ ٪ منه أيهما أكبر فإن قل ذلك التعويض عن أجر أو مائة ليرة صرف له بالكامل .

## مادة (٦٣):

يحل الناتج من الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل في هذا التأمين وفي صندوق الادخار المشار اليه محل المكافأة التي تستحق للمؤمن عليه في نهاية الخدمة والتي تحسب على الوجه المبين بالمادة (٧٣) من القانون رقم (٩١) لسنة ١٩٥٩ أو على الوجه المبين في عقد العمل الفردية والمشاركة أو اللوائح والنظم المعمول بها في المنشآت أو قرارات هيئات التحكم أيهما أكبر فاذا قل الناتج المذكور عما يستحق للمؤمن عليه من مكافأة يجب على صاحب العمل تسديد ذلك الفرق الى المؤسسة خلال أسبوع من تاريخ المطالبة به والا استحققت عليه فوائد تخفيض بسعر ٦ ٪ سنويا تسري اعتبارا من تاريخ انتهاء خدمة المؤمن عليه .

وفى جميع الأحوال يجب على المؤسسة إضافة ذلك الفرق الى حساب المؤمن عليه فى حدود المكافأة المنصوص عليها فى المادة ٧٣ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ أو ماتحصله فعلا من صاحب العمل تطبيقا لأحكام عقود العمل الفردية والمشاركة أو اللوائح والنظم المعمول بها فى المنشآت وإقرارات التحكيم أيهما أكبر وتحل المؤسسة قانونا بما يستحق من فرق محل المؤمن عليه أو المستحقين عنه حسب الأحوال فى مطالبة صاحب العمل .

#### مادة (٦٤):

يجوز المؤمن عليه بعد اقتضاء أى تعويض من المؤسسة عن مدة خدمته لدى صاحب عمل سابق ممن يخضعون لأحكام هذا القانون أن يرد اليها دفعة واحدة مبلغا لايجاوز قيمة ما اقتضاء من تعويض ، وتستحق هذه المبالغ الفائدة المذكورة فى المادة (٥٨) اعتبارا من أول يناير التالى لتاريخ إيداعها .

### الفصل الثالث

### تأمين العجز والوفاة

#### مادة (٦٥):

مع مراعاة أحكام المادة (٢) من هذا القانون تسرى أحكام هذا الفصل على مستخدمى وعمال الحكومة والوحدات الادارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة والمؤسسات العامة مالم يكن لهم وقت العمل بهذا القانون نظام معاشات أفضل .

#### مادة (٦٦):

تتكون أموال هذا التأمين مما يأتى :

أ - الاشتراكات الشهرية التى يؤديها صاحب العمل بواقع ٢ ٪ من أجور عماله .

ب - الإعانات والهبات التى يقرر مجلس الادارة قبولها .

ج - ريع استثمار هذه الأموال .

#### مادة (٦٧):

يستحق معاش العجز والوفاة اذا كانت الاشتراكات المسددة عن المؤمن عليه لاتقل عن (١٢) اشتراكا شهريا متصلة ، أو (٢٤) اشتراكا شهريا متقطعة بشرط أن تكون الثلاثة الأخيرة منها متصلة .

#### مادة (٦٨) (أ-):

يربط معاش العجز الكامل على أساس ٢٠ ٪ من متوسط الأجور فى ثلاث السنوات الأخيرة أو فترة الاشتراك فى التأمين ان قلت عن ذلك .

ويربط معاش الوفاة على أساس ٢٥ ٪ من متوسط الأجر المشار اليه فى الفقرة السابقة ، بحيث لايقال عن عشر ليرات .

#### مادة (٦٩) (أ١):

يشترط للاستحقاق فى معاش العجز أو الوفاة أن يثبت العجز الكامل أو تحصل الوفاة أثناء خدمة المؤمن عليه لدى صاحب العمل أو فى خلال ستة أشهر من تاريخ انتهاء تلك الخدمة وذلك بشرط أن لا يكون العجز أو الوفاة نتيجة لإصابة عمل ولا يجاوز المؤمن عليه اذا ثبت العجز أو حصلت الوفاة خلال ستة الأشهر التالية من انتهاء خدمته سن الخامسة والخمسين ويراعى فى حساب السن أن تعتبر كمور السنة سنة كاملة .

يجب إثبات سن المؤمن عليه بموجب مستند رسمي وإذا تعذر ذلك يتم تقدير السن بمعرفة طبيب المؤسسة ويكون تقديره نهائيا وغير قابل للطعن حتى ولو ثبت بعد ذلك وجود اختلاف بين السن الحقيقية والسن المقر .

## احكام عامة

### مادة (٨٩) :

يكون توزيع معاش الوفاة على المستحقين على الوجه الآتي :

- ١- إذا اجتمع الزوج ومن كان يعولهم من الأولاد والوالدين استحق الزوج ٤٠ ٪ والولد أو الأولاد ٤٠ ٪ والوالد أو الوالدان ٢٠ ٪ فإذا لم يوجد أولاد كان للزوج ثلثا المعاش وللوالدين الثلث الباقي ، وإذا لم يوجد الوالدان كان للزوج نصف المعاش وللولد أو الأولاد النصف الباقي وإذا لم يوجد مع الزوج أحد من الأولاد أو الوالدين أخذ المعاش كله .
- ٢- إذا وجد أولاد ووالدان ممن كان يعولهم استحق الولد أو الأولاد ٧٥ ٪ بالتساوى و ٢٥ ٪ للوالدين بالتساوى أو أحدهما .
- ٣- إذا وجد أولاد كان يعولهم ولم يوجد والد أو والدان أو إخوة أو أخوات كان يعولهم وزع المعاش بينهم بالتساوى فإذا وجد ولد واحد منح المعاش كله .
- ٤- إذا وجد والدان كان يعولهم ولم يوجد أولاد وزع المعاش بينهما بالتساوى الا اذا كان واحدا فيمنح المعاش كله . ويعتبر الإخوة والأخوات الذين يعولهم العامل في حكم الوالدين عند عدم وجود أحد منهما .

### مادة (٩٠) :

يستمر صرف معاش الوفاة :

- ١- للأرملة مدى حياتها أو لحين زواجها .
- ٢- للبنات والأخوات حتى يتزوجن أو يلتحقن بعمل أو يجاوزن سن ٢٥ سنة مالم يكن عاجزات جسمانيا أو عقليا عن الكسب . ويجوز إعادة صرف المعاش للأرامل والبنات والأخوات في حالة طلاقهن وذلك بالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بناء على اقتراح مجلس الإدارة .
- ٣- للأولاد والإخوة حتى يبلغوا سن (١٧) سنة مالم يكونوا عاجزين جسمانيا أو عقليا عن الكسب ويمتد صرف المعاش الى ٢٤ سنة لمن كانوا مقيدین بصفة منتظمة في المعاهد الدراسية أو الجامعية .
- ٤- للوالدين مدى حياتهما .

**مجموعة**  
**المراسيم التشريعية والقرارات الوزارية المنفذة لأحكام**  
**قانون التأمينات الاجتماعية رقم (٩٢) لعام ١٩٥٩ وتعديلاته**

**القسم الأول**  
**المراسيم التشريعية**

**المرسوم التشريعي (٢١٠) (٨٣)**  
**لسنة ١٩٦٢**

رئيس المجلس الوطني لقيادة الثورة

بناء على الأمر العسكري رقم (١) تاريخ ١٩٦٢/٣/٨.

وعلى المرسوم التشريعي رقم (١٠) تاريخ ١٩٦٢/٣/٢٣ وقرار المجلس الوطني لقيادة الثورة رقم (٢١٠) تاريخ ١٩٦٢/١٠/١٦.

**مادة (١):**

يستبدل بنص المادة (٢) من المرسوم التشريعي رقم (٦٨) لسنة ١٩٦٢ النص التالي :

« تعدل الفقرة الأولى من المادة (٥) من القرار بالقانون رقم (١٤٣) لسنة ١٩٦١ في شأن تعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية على الوجه الآتي :

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في الجمهورية العربية السورية اعتباراً من أول كانون الثاني ١٩٦٢ بالنسبة لأصحاب الأعمال الذين يستخدمون خمسة عمال فأكثر " .

**مادة (٢):**

يوقف سريان الأحكام النافذة من قانون التأمينات الاجتماعية بالنسبة لأصحاب الأعمال الذين يستخدمون أقل من خمسة عمال على أن يعاد العمل بالنسبة اليهم بأحكام تأميني إصابات العمل والعجز والوفاة المنصوص عليها في القرار بالقانون رقم (٩٢) لسنة ١٩٥٩ اعتباراً من ١٩٦٤/١/١.

**مادة (٣):**

مع عدم الإخلال بالحقوق المكتسبة ، تصفى حقوق والتزامات أصحاب الأعمال والعمال المشمولين بأحكام القرار الوزاري

رقم ( ٦٥٨ ) لسنة ١٩٦٢ اعتباراً من تاريخ العمل بأحكام المرسوم التشريعي وفق القواعد التي تحدّد بقرار تنظيمي يصدره وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بناء على اقتراح مجلس الإدارة .

#### مادة (٤) :

ينشر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية .

رئيس المجلس الوطني لقيادة الثورة

□ □ □

## المرسوم التشريعي (٢٢)

لسنة ١٩٧٤

رئيس الجمهورية :

بناء على أحكام الدستور .

يرسم مايلي :

مادة (١) :

يؤجل تطبيق أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقرار بقانون رقم (٩٢) لعام ١٩٥٩ وتعديلاته على عمال البلديات والمصالح التابعة لها حتى أول عام ١٩٦٥ وذلك باستثناء الأحكام الخاصة بتأمين إصابات العمل .

مادة (٢) :

مع المحافظة على حقوق والتزامات المستفيدين من المعاشات المقررة في قانون التأمينات الاجتماعية تصفى حقوق عمال البلديات والمصالح البلدية الآخرين الذين انتهت خدماتهم قبل ١/١/١٩٦٥ وفق الأحكام الخاصة المعمول بها في حينه لدى البلديات المذكورة .

مادة (٣) :

تعتبر مدة خدمة عمال البلديات والمصالح التابعة لها الواقعة قبل ١/١/١٩٦٥ بحكم مدة الاشتراك في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة وفقا لما هو منصوص عليه في قانون التأمينات الاجتماعية .

مادة (٤) :

أ - خلافا للنصوص النافذة تحسب الاشتراكات الشهرية لتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة عن الفترة الواقعة بين ١/١/١٩٦٥ و ٣١/١٢/١٩٦٩ والتي تؤديها البلديات والمصالح التابعة لها الى مؤسسة التأمينات الاجتماعية بواقع ١٧,٥٠ بالمائة على البلدية و ٣,٥٠ بالمائة على العامل وعلى أساس ما يتقاضاه كل عامل من الأجور في شهر كانون الثاني من كل سنة عن تلك المدة .

ب - تقسط هذه الاشتراكات على ١٢٠ قسطا شهريا وعلى أن تستوفي البلدية من العامل ما يعادل ٢ ٪ من أجرته شهريا لقاء ما يترتب عليه من الاشتراكات المذكورة .

مادة (٥) :

تعفى البلديات والمصالح البلدية من أداء الفوائد أو المبالغ الإضافية المنصوص عليها في المادتين ٧٣ و ٧٦ من قانون التأمينات الاجتماعية وذلك عن الفترة المشار إليها في المادة (٤) من هذا المرسوم التشريعي .

مادة (٦) :

تؤدي المعاشات المستحقة بموجب المادة (٢) من هذا المرسوم التشريعي من قبل مؤسسة التأمينات الاجتماعية وتعود المؤسسة على البلدية المعنية والمصلحة التابعة لها بقيمة هذه المعاشات دفعة واحدة عن المدة المنتهية بتاريخ نفاذ هذا المرسوم التشريعي .

أما بالنسبة للمعاشات المشار إليها التي تصرفها المؤسسة بعد تاريخ نفاذه فتعود بمجموعها نهاية كل عام على البلدية المعنية .

## المادة (٧) :

ينشر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية ويعتبر نافذاً من تاريخ صدوره .

دمشق في ١٥/٣/١٣٩٤ و ١٧/٤/١٩٧٤

**رئيس الجمهورية**

**حافظ الأسد**

□ □ □

## الأسباب الموجبة للمرسوم التشريعي المتعلق بتأجيل تطبيق أحكام قانون التأمينات الاجتماعية على أعمال البلديات والمصالح التابعة لها :

كان قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢/ لعام ١٩٥٩ قد طبق على مستخدمي وعمال الوزارات والادارات العامة والبلديات اعتباراً من ١/٨/١٩٦١ بموجب المادة ٧ من قرار إصداره .

وبتاريخ ٢٥/٣/١٩٦٥ صدر المرسوم التشريعي رقم ٧٠ القاضي بتأجيل تطبيق أحكام القانون المذكور بالنسبة الى مستخدمي وعمال الوزارات والادارات العامة حتى أول عام ١٩٦٥ وبأن يشمل في أحكامه عمال البلديات رغم تماثل أوضاعها مع أوضاع الجهات المذكورة .

وحيث أن تخلف البلديات عن الاشتراك في مؤسسة التأمينات الاجتماعية عن عمالها قد استمر حتى ١/١/١٩٧٠ فضلاً على أنها لم تكن تقتطع من أجور هؤلاء العمال الاشتراكات المستحقة عليهم فقد بات من الواجب حل قضايا عمال البلديات الناشئة عن تطبيق هذا القانون وتأجيل تاريخ سريانه حتى أول عام ١٩٦٥ أسوة بعمال الوزارات والادارات العامة مع مراعاة ظروفهم المادية وتراكم الاشتراكات المترتبة خاصة وأنهم لم يكونوا طرفاً في عدم التسديد المترتب أصلاً على البلديات وبشكل إلزامي فقد أعد مشروع المرسوم التشريعي المرافق .

**وزير الشؤون الاجتماعية والعمل**

□ □ □

**المرسوم التشريعي رقم (٦٢)  
لسنة ١٩٧٥**

**رئيس الجمهورية**

بناء على أحكام المرسوم التشريعي رقم (١٨) تاريخ ١٩٧٤/٢/١٥ .

**المادة (١) :**

تطبق أحكام المرسوم التشريعي رقم (١٨) تاريخ ١٩٧٤/٢/١٥ على مؤسسة التأمينات الاجتماعية .

**المادة (٢) :**

تسمى المؤسسة بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ويكون مركزها الرئيسي في مدينة دمشق .

**المادة (٣) :**

تتولى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تطبيق أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم (٩٢) لعام ١٩٥٩ وتعديلاته والقرارات المنفذة له وترتبط بوزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

**المادة (٤) :**

تتكون احتياجات التأمين من صافي موارد المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية سنويا .

**المادة (٥) :**

يستمر العاملون في المؤسسة العامة بالخضوع لأحكام قانون العمل رقم (٩١) لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته ولائحة نظام موظفي المؤسسة .

**المادة (٦) :**

تبقى سارية المفعول الأحكام المنصوص عليها في قانون التأمينات الاجتماعية رقم (٩٢) لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته التي لا تتعارض مع أحكام المرسوم التشريعي رقم (١٨) تاريخ ١٩٧٤/٢/١٥ .

**المادة (٧) :**

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية .

دمشق في ١٣/٢/١٩٧٥ و ١٣٩٥/٢/٢

**رئيس الجمهورية**

**حافظ الأسد**

□ □ □

**المرسوم التشريعي رقم (١٨)**  
**بشأن المؤسسات العامة والشركات العامة والمنشآت**  
**لسنة ١٩٧٤**

رئيس الجمهورية

بناء على أحكام الدستور ،

يرسم مايلي :

**الفصل الأول**

**أحكام عامة**

**مادة (١) :**

يقصد بالتعريف التالية في مجال تطبيق هذا المرسوم التشريعي مايلي :

- أ - **المؤسسة العامة** : هي شخص اعتباري عام يتمتع بالاستقلال المالي والإداري ويشارك في تنمية الاقتصاد القومي الاشتراكي ويمارس عملا ذا طابع اقتصادي بنشاطه المباشر أو بالإشراف على عدد من الشركات العامة أو المنشآت ذات الأغراض المتماثلة أو المتكاملة والتنسيق فيما بينها .
- ب - **الشركة العامة أو المنشأة** : هي شخص اعتباري عام يتمتع بالاستقلال المالي والإداري ويتكون من وحدة أو مجموعة وحدات اقتصادية تمارس عملا زراعيا أو صناعيا أو تجاريا أو ماليا .
- ج - **الوزير** : هو الوزير المختص الذي تتبع له المؤسسة العامة أو الشركة العامة أو المنشأة حسب الأحوال .

**مادة (٢) :**

- أ - يتم إحداث المؤسسة العامة والشركات العامة والمنشأة بمرسوم ، وذلك بون التقيد بالأسول والإجراءات المنصوص عليها في قانون التجارة .
- ب - تعتبر كل من المؤسسة العامة والشركة العامة والمنشأة تاجرا في علاقاتها مع الغير وتمارس جميع النشاطات المترتبة على ذلك .

**مادة (٣) :**

يحدد صك إحداث المؤسسة العامة أو الشركة العامة أو المنشأة بشكل خاص مايلي :

- أ - اسمها ومركزها .
- ب - الغرض الذي أحدثت من أجله .
- ج - رأس مالها والعناصر المكونة له .
- د - جهة ارتباطها والقانون أو النظام الذي يفرض له العاملون فيها .

## مادة (٤) :

للمؤسسة العامة أو الشركة العامة أو المنشأة أن تتبع في سبيل تحقيق أغراضها ، وفي حدود القوانين والأنظمة النافذة ، مختلف الوسائل اللازمة لذلك ، ولها على الأخص مايلي :

### أ - بالنسبة للمؤسسة العامة :

- ١- تنفيذ المراسيم الصادرة بإحداث الشركات العامة أو المنشآت التابعة لها .
- ٢- إنشاء وحدات اقتصادية تابعة لها أو دمجها أو تجزئتها أو إلغاؤها .
- ٣- إنشاء فروع ومراكز لها في الداخل والخارج أو إلغاؤها أو تجزئتها .
- ٤- إقراض الشركات العامة والمنشآت التابعة لها وكفالتها فيما تمقده من قروض .
- ٥- عقد القروض مع الدولة والمؤسسات المالية والمصرفية الداخلية والخارجية وذلك دون الإخلال بالصلاحيات الممنوحة لهيئة تخطيط الدولة بمقتضى القوانين والأنظمة النافذة .

### ب - بالنسبة للشركة العامة والمنشأة :

- ١- إنشاء وحدات اقتصادية تابعة لها أو دمجها أو تجزئتها أو إلغاؤها ، وذلك في إطار خطتها المقررة .
- ٢- عقد القروض مع الدولة والمؤسسات المختصة .

## مادة (٥) :

يتم دمج المؤسسات العامة والشركات العامة والمنشآت وإلغاؤها وتغيير جهة ارتباطها بصك مماثل لصك إحداثها ، ويعين الصك بالصادر بهذا الشأن كيفية ذلك والنتائج المترتبة عليه .

## الفصل الثاني

### إدارة المؤسسة العامة

## مادة (٦) :

يتولى إدارة المؤسسة العامة :

- ١- مدير عام .
- ٢- مجلس إدارة .

## مادة (٧) :

١ - يعين المدير العام للمؤسسة العامة بمرسوم يحدد فيه راتبه وتعويضاته .

ب - يعين المدراء في المؤسسة العامة وفق القوانين والأنظمة النافذة .

ج - يتألف مجلس إدارة المؤسسة العامة على الشكل التالي :

- ١- المدير العام
- رئيسا
- ٢- خمسة على الأكثر من المديرين العاملين في المؤسسة
- أعضاء
- ٣- ممثل عن العمل من مجلس الاتحاد المهني المختص يسميه المكتب التقني للإتحاد العام .

د - يصدر بتسمية رئيس وأعضاء مجلس الإدارة قرار من الوزير .

هـ - مرسوم ٢٥ .

#### مادة (٨) :

تصدر بمرسوم الأنظمة المالية والمحاسبية وأنظمة العقود والمبيعات والتكاليف وأنظمة الحوافز المادية وأنظمة المصالحات والتسويات تتضمن المبادئ الأساسية للمؤسسات العامة والشركات العامة والمنشآت ذات الطابع الاقتصادي .

#### مادة (٩) :

يصدر بقرار من الوزير :

- ١- الهيكل الإداري للمؤسسة العامة واختصاصات الإدارات المتفرغة عنها بما يتفق والمهام المحددة لها .
- ٢- أنظمة التخزين والتوزيع والمستودعات وأنظمة العمليات والدعاية والاعلان وذلك بالنسبة للمؤسسة العامة والشركات العامة والمنشآت التابعة لها .
- ٣- نقل العاملين وندبهم بين المؤسسات العامة المرتبطة به وإجراء العقود مع الخبراء والفنيين في حدود القوانين والأنظمة النافذة .
- ٤- تسمية أحد المدراء في المؤسسة العامة معاوناً للمدير العام إضافة الى عمله .

#### مادة (١٠) :

- مجلس الإدارة هو السلطة المختصة برسم السياسة التي تيسر عليها المؤسسة العامة لتحقيق الغرض الذي قامت من أجله ويتولى :
- ١- وضع مشاريع المبادئ الأساسية والأنظمة المنصوص عليها في المادتين (٨) و (٩) من هذا المرسوم التشريعي ورفعها للجهات المختصة لإصدارها .
  - ٢- وضع المعايير ومعدلات الأداء بالنسبة للمؤسسة العامة والشركات العامة والمنشآت التابعة لها .
  - ٣- رسم سياسة وأهداف الإنتاج والتصدير والتسويق والاستثمار والعمالة والريعية والأسعار ومتابعة الشركات العامة والمنشآت في تحقيقها للأهداف التي تقررها الدولة بهذا الشأن .
  - ٤- وضع الخطط التفصيلية والبرامج التنفيذية التي تكفل تطوير الإنتاج وإحكام الرقابة على جودته وحسن استخدام الموارد المتاحة استخداماً اقتصادياً سليماً وكل ما من شأنه زيادة وكفاءة الإنتاج وذلك بالنسبة للمؤسسة العامة والشركات العامة والمنشآت التابعة لها .
  - ٥- إقرار الخطة السنوية للشركات العامة والمنشآت التابعة لها وتتضمن هذه الخطة مايلي :
    - أ - الخطة الاستثمارية .
    - ب - الخطة الانتاجية .
    - ج - الخطة التجارية .
    - د - خطة اليد العاملة .
    - هـ - خطة التكاليف والريعية .
    - و - الموازنة التقديرية .
  - ٦- التنسيق بين الشركات العامة والمنشآت التابعة لها والعمل على حل ما ينشأ بينها من خلافات .

٧- دراسة التقارير التي تقدم عن سير العمل في المؤسسة العامة والشركات العامة والمنشآت التابعة لها وعن مركزها المالي واتخاذ مايلزم بهذا الشأن .

٨- دراسة كل مايرى الوزير أو المدير العام عرضه من القضايا التي تتعلق بنشاط المؤسسة العامة وشركاتها العامة ومنشآتها

### مادة (١١) :

يفتخض مجلس ادارة المؤسسة العامة المنعقد برئاسة الوزير بما يلى :

١- إقرار الخطة السنوية للمؤسسة وإقرار الخطة السنوية الموحدة للمؤسسة العامة وشركاتها العامة ومنشآتها ضمن إطار الخطة الخمسية للدولة وبون الإخلال بالصلاحيات الممنوحة لهيئة تخطيط الدولة بمقتضى القوانين والأنظمة النافذة .

٢- إقرار الميزانية الختامية السنوية والصوابات الختامية وحساب الأرباح والخسائر للمؤسسة العامة والشركات العامة والمنشآت التابعة لها وتقييم أدائها وإبراء ذمة أعضاء لجانها الادارية ، ويعتبر مجلس الادارة فى هذه الحالة بمثابة الهيئة العامة للمساهمين بالمعنى المقصود فى قانون التجارة على أن ينضم اليه مندوب عن كل من الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش والجهاز المركزى للرقابة المالية ، وتطبق فيما يتعلق بمسئولية أعضاء اللجان الادارية الأحكام المنصوص عليها فى قانون التجارة وذلك فى كل مالم يرد عليه نص صريح فى هذا المرسوم التشريعى .

٣- اقتراح زيادة رأس مال المؤسسة العامة والشركات العامة والمنشآت التابعة لها وإنقاذه ويتم إقرار الزيادة أو النقصان بقرار من المجلس الأعلى للتخطيط .

٤- إنشاء وحدات اقتصادية ودمجها وتجزئتها وإلغائها .

### مادة (١٢) :

أ - لمجلس الادارة أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو لجانا يعهد اليها بعض اختصاصاته وذلك بصورة مؤقتة شريطة أن تحدد هذه الاختصاصات بصورة حصرية .

ب - لمجلس الادارة أن يستعين فى ممارسة اختصاصاته بمن يراه مناسباً من الخبراء والاختصاصيين .

### مادة (١٣) :

يقولى المدير العام للمؤسسة العامة الصلاحيات التالية :

١- تنفيذ قرارات مجلس الادارة .

٢- إدارة المؤسسة العامة وتطوير أساليب العمل فيها وتدعيم أجهزتها وممارسة حق التعيين والترقيم والنقل والندب بالنسبة للعاملين فيها وفق خطة اليد العاملة السنوية المعتمدة وحسب ما رصد لها من اعتمادات فى الموازنة .

٣- الإشراف على أعمال الشركات العامة والمنشآت التابعة لها ورقابتها .

٤- منح المكافآت فى حدود الاعتمادات المرصدة فى الموازنة وفرض العقوبات بالنسبة للعاملين فيها .

٥- تفويض المديرين فى المؤسسة العامة ببعض اختصاصاته .

### مادة (١٤) :

يتمتع المدير العام للمؤسسة العامة فى حدود القوانين والأنظمة النافذة بأوسع الصلاحيات فى ادارة شؤون المؤسسة العامة ويكون مسئولاً أمام الوزير بالذات عن حسن سير العمل فيها .

## الفصل الثالث

### مالية المؤسسة العامة

#### مادة (١٥) :

- يتكون رأس مال المؤسسة العامة من :
- ١ - أنصبة الدولة في رؤوس أموال الشركات العامة والمنشآت التابعة لها .
  - ٢ - الأموال التي تخصصها الدولة لها .
  - ٣ - قيمة الموجودات الثابتة فيها والاستثمارات الخاصة بها .
  - ٤ - العناصر الأخرى التي يحددها مرسوم إحداثها .

#### مادة (١٦) :

- تتكون موارد المؤسسة العامة من :
- ١ - صافي أرباح الشركات العامة والمنشآت التابعة لها .
  - ٢ - الاحتياطيات وأقساط استهلاكات الموجودات الثابتة للمؤسسة العامة والشركات العامة والمنشآت التابعة لها .
  - ٣ - القروض والتسهيلات الائتمانية .
  - ٤ - ما تخصصه الدولة من اعتمادات .
  - ٥ - الموارد الخاصة نتيجة نشاط المؤسسة العامة أو مقابل الأعمال والخدمات التي تؤديها للغير .

#### مادة (١٧) :

- تقوم المؤسسة العامة باستخدام مواردها في :
- ١ - تمويل خططها وتغطية نفقاتها وماتستلزمه طبيعة المهام الموكولة اليها .
  - ٢ - توريد الفائض من مواردها الى صندوق الدين العام .

#### مادة (١٨) :

- أ - تمسك حسابات المؤسسة العامة وفق أسس المحاسبة التجارية والصناعية وتنظيم موازنتها على هذا الأساس .
- ب - مع مراعاة أحكام قانون العقوبات الاقتصادي ، تعتبر أموال المؤسسة العامة والشركات العامة والمنشآت التابعة لها من أموال الدولة الخاصة الا ماخصص منها لمنفعة عامة بقانون .
- ج - للمؤسسة العامة حق الاستملاك لإقامة الشركات العامة والمنشآت والوحدات الاقتصادية أو توسيعها وذلك وفقا لأحكام قانون الاستملاك .

## الفصل الرابع

### إدارة الشركة العامة أو المنشأة

#### مادة (١٩) :

يتولى إدارة الشركة العامة أو المنشأة :

١- مدير عام .

٢- لجنة إدارية .

#### مادة (٢٠) :

أ - يعين المدير العام للشركة العامة أو المنشأة بمرسوم يحدد فيه راتبه وتمويضاته .

ب - يعين المدراء في الشركة العامة أو المنشأة وفق القوانين والأنظمة .

ج - تتألف اللجنة الإدارية على الشكل التالي :

١- المدير العام

رئيسا

٢- أربعة على الأكثر من المديرين فيها .

٣- اثنان من عمالها يسميهما مكتب اتحاد المحافظة المختص

أعضاء

د- يصدر بتسمية رئيس وأعضاء اللجنة الإدارية قرار من الوزير المختص .

#### مادة (٢١) :

يصدر بقرار من المدير العام للمؤسسة :

١- الهيكل الإداري للشركة العامة أو المنشأة واختصاصات الإدارات المتفرعة عنها بما يتفق والمهام المحددة لها .

٢- تسمية أحد المدراء في الشركة العامة أو المنشأة معاونًا للمدير العام إضافة إلى عمله .

#### مادة (٢٢) :

اللجنة الإدارية هي السلطة المختصة برسم السياسة التي تدير عليها الشركة العامة أو المنشأة لتحقيق الغرض الذي قامت من أجله وتتولى :

١- اقتراح مشاريع الأنظمة اللازمة لها والمتصوص عنها في المادة التاسعة من هذا المرسوم التشريعي ورفعها إلى المؤسسة العامة .

٢- اقتراح معايير ومعدلات الأداء فيها والعمل بموجب هذه المعايير والمعدلات بعد اعتمادها أصولًا .

٣- وضع الخطط التنفيذية لتحقيق السياسات وأهداف الإنتاج والتصدير والتسويق والاستثمار والعمالة والريعية والأسعار المرسومة من قبل المؤسسة العامة .

٤- وضع برامج تنفيذ الخطط الموضوعة من قبل المؤسسة العامة لتطوير الإنتاج وإحكام الرقابة على جودته وحسن استخدام الموارد المتاحة استخدامًا اقتصاديًا سليمًا .

٥- اقتراح الخطة السنوية .

٦- التنسيق بين الوحدات الاقتصادية التابعة لها .

- ٧- دراسة التقارير الدورية التي تقدم عن سير العمل فيها وعن مركزها المالي واتخاذ مايلزم بهذا الشأن .
- ٨- العمل على حسن تطبيق محاسبة التكاليف الصناعية وفق أسس علمية .
- ٩- وضع السياسة التي تكفل رفع الكفاية الانتاجية للعاملين وتحقيق كفاءة تشغيل الشركة العامة والمنشأة وانتظام العمل فيها .
- ١٠- متابعة تنفيذ المشاريع في المواعيد المقررة لها .
- ١١- تحقيق تقديرات الموارد والنفقات الواردة في خططها والعمل على تنمية الموارد وتخفيض النفقات .
- ١٢- اتخاذ مايلزم لتوفير الفائض من مواردها الى المؤسسة العامة في المواعيد المحددة .
- ١٣- وضع برامج تدريب العاملين فيها .
- ١٤- دراسة كل مايرى المدير العام للمؤسسة العامة أو المدير العام للشركة العامة أو المنشأة عرضه من القضايا التي تتعلق بنشاطها .

#### مادة (٢٣) :

- أ - اللجنة الادارية أن تشكل من بين أعضائها لجنة أو لجانا تعهد اليها ببعض اختصاصاتها وذلك بصورة مؤقتة شريطة أن تعدد هذه الاختصاصات بصورة حصرية .
- ب - اللجنة الادارية أن تستعين في ممارسة اختصاصها بمن تراه مناسباً من الخبراء والاختصاصيين .

#### مادة (٢٤) :

يتولى المدير العام الصلاحيات التالية :

- ١- تنفيذ قرارات مجلس ادارة المؤسسة العامة واللجنة الادارية .
- ٢- ادارة الشركة العامة أو المنشأة وتصوير أساليب العمل فيها وتدعيم أجهزتها وممارسة حق التعيين والترقية والنقل والندب وفق خطة البد العاملة المعتمدة أصولاً ووفق ماخصص لها في الموازنة من اعتمادات .
- ٣- الإشراف على أعمال الوحدات الاقتصادية التابعة لها ورقابتها .
- ٤- منح المكافآت في حدود الاعتمادات المرصودة في الميزانية وفرض العقوبات بالنسبة للعاملين فيها .
- ٥- تفويض المديرين فيها ببعض اختصاصاته .

#### مادة (٢٥) :

يتمتع المدير العام للشركة العامة أو المنشأة في حدود القوانين والأنظمة النافذة بأوسع الصلاحيات في ادارة شؤونها ، ويكون مسؤولاً أمام المدير العام للمؤسسة العامة بالذات عن حسن سير العمل فيها .

### الفصل الخامس

#### مالية الشركة العامة أو المنشأة

#### مادة (٢٦) :

يتكون رأس مال الشركة العامة أو المنشأة من :

- ١- قيمة الموجودات الثابتة فيها والاستثمارات الخاصة بها .

٢- الأموال التي تخصصها المؤسسة العامة لها .

٣- العناصر الأخرى التي يحددها صك إحدائها .

#### مادة (٢٧) :

تتكون موارد الشركة العامة أو المنشأة من :

١- الموارد الناجمة عن مختلف أوجه نشاطها .

٢- القروض والتسهيلات الائتمانية .

٣- ما تخصصه لها المؤسسة العامة من اعتمادات .

#### مادة (٢٨) :

تقوم الشركة العامة أو المنشأة باستخدام مواردها في :

١- تمويل خططها وتغطية نفقاتها وما تستلزمه طبيعة أغراضها .

٢- توريد الفائض من مواردها إلى المؤسسة العامة .

#### مادة (٢٩) :

تمسك حسابات الشركة العامة أو المنشأة وفق أسس المحاسبة التجارية والصناعية وتنظم موازاناتها على هذا الأساس .

### الفصل السادس

### أحكام ختامية وانتقالية

#### مادة (٣٠) :

أ - يتم احتساب أجور ساعات العمل الإضافية في المؤسسة العامة والشركة العامة والمنشأة وفق النسب الواردة في قانون العمل .

ب - لا تدخل في الحدود القصوى للتعويضات المنصوص عليها في القوانين النافذة علاوات الانتاج والمكافآت التشجيعية الممنوحة للعاملين في المؤسسة العامة والشركة العامة والمنشأة استنادا الى معايير الأداء الصادرة بقرار من الوزير المختص وفق أحكام هذا المرسوم التشريعي .

#### مادة (٣١) :

يمنح بقرار من الوزير ، من تستعين بهم مجالس الإدارة أو اللجان الإدارية من الخبراء والاختصاصيين ، مكافأة تشجيعية مستثناة من الحدود القصوى للتعويضات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة النافذة .

#### مادة (٣٢) :

أ - المدير العام للمؤسسة أو الشركة العامة أو المنشأة هو عاقد النفقة فيها وله أن يعطي تفويضا لمن يعتمده بذلك ضمن الحدود والشروط التي يحددها .

ب - يمثل المدير العام مؤسسته العامة أو شركته أو منشأته أمام القضاء والغير وله أن يوكل من يعتمده لذلك .

#### مادة (٣٣) :

السنة المالية للمؤسسة العامة والشركة العامة والمنشأة هي السنة المالية للدولة .  
ويجوز بقرار من وزير المالية تحديد موعد آخر لبدء ونهاية السنة المالية للمؤسسات العامة والشركات العامة والمنشآت التي تستدعي طبيعة فاعليتها ذلك .

#### مادة (٣٤) :

تعمل المؤسسة العامة والشركة العامة والمنشأة بضمانة الدولة .

#### مادة (٣٥) :

تعفى العقود والعمليات التي تجريها المؤسسة العامة والشركة العامة والمنشأة من تصديق مجلس الدولة .

#### مادة (٣٦) :

تعفى المؤسسات العامة والشركات العامة والمنشآت التابعة لها من تقديم الضمانات والكفالات للإدارات أو المؤسسات العامة والبلديات وجميع الهيئات والشركات والمنشآت التابعة للقطاع العام وذلك بالنسبة للمناقصات التي تشترك بها أو العقود التي يجريها أو التعهدات التي تنفذها .

#### مادة (٣٧) :

تعفى المؤسسات العامة والشركات العامة والمنشآت التابعة لها من الاجراءات القضائية من تقديم الكفالة في جميع الحالات التي يفرض فيها القانون هذا الالتزام .

#### مادة (٣٨) :

يمارس الوزير اختصاص مجلس الادارة والمدير العام للمؤسسة العامة بالنسبة للشركات العامة أو المنشآت المرتبطة بالوزير والتي لا تتبع مؤسسة عامة .

#### مادة (٣٩) :

تستمر المؤسسات العامة والشركات العامة والمنشآت القائمة بتاريخ نفاذ هذا المرسوم التشريعي عل تطبيق أحكام القوانين والأنظمة الخاصة بها الى أن تعدل أوضاعها بمرسوم وفقا لأحكامه .

#### مادة (٤٠) :

- أ - يقتصر تطبيق قانون المؤسسات العامة رقم (٣٢) لعام ١٩٥٧ وتعديلاته على المؤسسات العامة ذات الطابع الإداري .
- ب - يستعاض عن عبارة ( المؤسسة العامة ) أينما وردت في القانون المشار اليه في الفقرة السابقة من هذه المادة بعبارة ( الهيئة العامة ) وكذلك في جميع القوانين والأنظمة الخاصة بها .

#### مادة (٤١) :

تُلغى جميع النصوص والأحكام المخالفة لهذا المرسوم التشريعي .

**مادة (٤٢) :**

ينشر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية ويعتبر نافذا من تاريخ صدوره .

دمشق في ١٣٩٤/١/٢٣ و ١٩٧٤/٢/١٥

**رئيس الجمهورية**

**حافظ الأسد**

□ □ □

# المرسوم التشريعي رقم ٣٥ تاريخ ١٩٧٦/١٠/٤ بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وتعديلاته

رئيس الجمهورية

بناء على أحكام الدستور .

يرسم مايلي :

مادة (١) :

تعدل المواد (٢٠-٢٨-٢٩-٣٤-٤٢-٥٤-٥٧-٥٨-٥٩-٦٠-٦٣-٦٤-٧٦-٩٥ مكررا - ٩٩) من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لعام ١٩٥٩ وتعديلاته وتصبح كما يلي :

مادة (٢٠) :

تلتزم جميع الوزارات والادارات والمؤسسات العامة ومنشآت القطاع العام والوحدات الادارية بالاشتراك في المؤسسة بتأمين اصابات العمل وذلك اعتبارا من تاريخ ١/١/١٩٩٧ .

مادة (٢٨) :

إذا أدت الإصابة الى تعطل المؤمن عليه عن أداء عمله فعلى المؤسسة أن تؤدى له خلال فترة تعطله معونة مالية تعادل ٨٠ ٪ من أجره اليومي المسد عنه الاشتراك لمدة شهر واحد تزداد بعدها الى كامل الأجر ولدة سنة واحدة ويشترط ألا تقل المعونة اليومية عن الحد الأدنى المقرر للأجر اليومي أو الأجر الفعلي للمصاب إن قل عن ذلك ويستمر صرف تلك المعونة طوال مدة تعطله عن العمل أو حتى ثبوت العجز المستديم أو حدوث الوفاة أو انقضاء عام من تاريخ استحقاقها أيهما أسبق ، ويتحمل صاحب العمل في جميع الأحوال أجر يوم الإصابة أيا كان وقت وقوعها وتعتبر النكسة في حكم الإصابة وتسرى عليها بالنسبة للمعونة والعلاج مايسرى على الإصابة نفسها .

مادة (٢٩) :

إذا نشأ عن الإصابة عجز كامل مستديم أو وفاة بحسب المعاش على أساس ٧٥ ٪ من متوسط الأجر الشهري المشترك عنه في السنة الأخيرة وفي حالة الوفاة يوزع المعاش على المستحقين وفقا لأحكام المادة ٨٩ من هذا القانون .

مادة (٣٤) :

استثناء من أحكام المادة ٢٩ يمنح المتدرج بنون أجر معاشا شهريا قدره (٥٠) خمسون ليرة سورية في حالة العجز الكامل المستديم ، أما في حالة الوفاة فيمنح المستحقين عنه تعويضا قدره (٢٠٠) ألفان ليرة سورية يوزع عليهم وفقا لأحكام المادة ٨٩ من هذا القانون .

مادة (٤٢) :

تجرى الجهة القائمة بأعمال التحقيق تحقيقا من صورتين في كل بلاغ يقدم اليها ويبين في التحقيق ظروف الحادث بالتفصيل وتضبط فيه أقوال الشهود كما يوضح به صفة خاصة ما إذا كان الحادث نتيجة تعمد أو سوء سلوك فاحش ومقصود من جانب المصاب طبقا لأحكام المادة (٢٤) وتضبط فيه أقوال صاحب العمل أو من يمثل المصاب عندما تسمح حالته الصحية بذلك .

وعلى هذه الجهة إبلاغ المؤسسة عن هذه الحالات فور الانتهاء من تحقيقها وموافاتها بصورة عن التحقيق ، والمؤسسة أن تطلب استكمال التحقيق إذا رأت مطلقا لذلك .

#### مادة (٥٤) :

أ - على الجهة الادارية المختصة إخطار كل من المصاب والمؤسسة بقرار لجنة التحكيم الطبي فور وصوله اليها ويكون ذلك القرار قابلا للطعن أمام لجنة التحكيم الطبي المركزية خلال مدة شهر من تاريخ تبليغه .

ب - تشكل لجنة التحكيم الطبي المركزية في مدينة دمشق من طبيب تسميه المؤسسة وطبيب تسميه وزارة الصحة وطبيب مختص ، يتم تشكيل هذه اللجنة وتنظيم اجراءات عرض النزاع عليها أو تقدير تمويضاتها ، بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

ج - يكون قرار لجنة التحكيم الطبي المركزية مبرما وغير قابل للطعن .

#### مادة (٥٧) :

يستحق معاش الشيخوخة في الحالات التالية :

أ - انتهاء الخدمة بسبب إتمام المؤمن عليه سن الستين وبلوغ الخدمة المحسوبة في المعاش خمس عشرة سنة على الأقل .

ب - الاستقالة من العمل بعد بلوغ الخدمة المحسوبة في المعاش (٢٠) عشرون سنة على الأقل وشريطة بلوغه سن الخامسة والخمسين ويعتبر في حكم ذلك انتهاء الخدمة بسبب عجز المؤمن عليه عجزا كاملا أو وفاته قبل بلوغ الخامسة والخمسين اذا كان ذلك افضل له .

#### مادة (٥٨) :

يحسب معاش الشيخوخة بواقع ٤٥/١ من متوسط الأجر الشهري المشترك عنه في السنتين الأخيرتين أو متوسط الأجر الشهري المشترك عنه خلال أية خمس سنوات متتالية من سنى الاشتراك العشرة الأخيرة أيهما أكبر ، وذلك عن كل سنة اشتراك في التأمين ويكون الحد الأقصى لمعاش الشيخوخة ٧٥ ٪ من الأجر الشهري المشار اليه أعلاه أو (١١٢٧,٥) ليرة سورية أيهما أقل .

#### مادة (٥٩) :

إذا انتهت خدمة المؤمن عليه لدى صاحب العمل لبلوغه سن الستين قبل توافر شرط مدة الاشتراك المقررة للحصول على معاش الشيخوخة صرف له تعويض من دفعة واحدة على أساس ١٥ ٪ من أجره السنوي الذي سدد عنه الاشتراك خلال السنتين الأخيرتين أو مدة الاشتراك في التأمين إن قلت عن ذلك ، وذلك عن كل سنة اشتراك في التأمين .

#### مادة (٦٠) :

إذا انتهت خدمة المؤمن عليه لأحد الأسباب التالية قبل بلوغه سن الستين صرف له تعويض الدفعة الواحدة المشار اليه في المادة السابقة طبقا للنسب والقواعد الآتية :

١ - في حالة استقالة المؤمن عليها بسبب زواجها أو انجائها الطفل الأول اذا تركت العمل خلال ستة أشهر من تاريخ عقد الزواج في الحالة الأولى وخلال ثلاثة أشهر من تاريخ الوضع في الحالة الثانية ويكون التعويض في العالتين بنسبة ١٥ ٪ من متوسط الأجر المشار اليه في المادة السابقة .

ب - في حالة خروج المؤمن عليه نهائيا من نطاق تطبيق أحكام هذا القانون وكانت الاشتراكات المسددة عنه تقل عن (٢٤٠) اشتراكا شهريا يكون التعويض وفقا للنسب الآتية :

١١ ٪ اذا كانت الاشتراكات المسددة عنه تقل عن ٦٠ اشتراكا شهريا .

١٢ ٪ اذا بلغت الاشتراكات المسددة عنه ٦٠ اشتراكا شهريا وتقل عن ١٢٠ اشتراكا شهريا .

١٥ ٪ إذا كانت الاشتراكات المسددة عنه ١٢٠ اشتراكا شهريا فأكثر .

ج - يستحق المؤمن عليه فضلا على التعويض المشار اليه في البنود السابقة المكافأة المشار اليها في الفقرة الثانية من المادة (٧١) مكررا .

#### مادة (٦٣) :

يشترط لاستحقاق معاش العجز الكامل أو الوفاة أن تكون الاشتراكات المسددة عن المؤمن عليه لاتقل عن ٦ اشتراكات شهرية متصلة أو ١٢ اشتراكا متقطعا .

#### مادة (٦٤) :

يربط معاش العجز الكامل المستديم أو الوفاة على أساس ٤٠ ٪ من متوسط الأجر الشهري الذي سدد عنه الاشتراك في السنتين الأخيرتين أو مدة الاشتراك في التأمين ان قلت عن ذلك أو معاش الشيخوخة عن خدمته المسددة عنها الاشتراك مضافا اليها مدة ثلاث سنوات أيهما أفضل .

#### مادة (٧٦) :

مع مراعاة أحكام المادة ٧٣ يلزم صاحب العمل إذا تقرر عن الاشتراك في المؤسسة أو عن سداد الاشتراكات المنصوص عنها في هذا القانون بالنسبة للمؤمن عليهم كلهم أو بعضهم بآداء مبلغ اضافي الى المؤسسة بواقع ١٠ ٪ من قيمة الاشتراكات المستحقة عن كل شهر تأخير اعتبارا من اليوم التالي لانقضاء المهلة المحددة في الفقرة الأولى من المادة ٧٣ المشار اليها ويحد أقصى قدره ٣٠ ٪ من مقدار هذه الاشتراكات وتهمل الأيام التي لايبليغ مجموعها ٣٠ يوما .

#### مادة (٩٥) مكررا :

إذا استحق المؤمن عليه أكثر من نوع واحد من المعاشات المشار اليها في هذا القانون ربط معاشه النهائي بقدر مجموع هذه المعاشات ويحد أقصى قدره ٨٠ ٪ من متوسط أجره الشهري المشترك عنه خلال السنتين الأخيرتين ويصرف له أو للمستحقين عنه في حال وفاته .

#### مادة (٩٩) :

لايجوز الحجز أو التنازل عن مستحقات المؤمن عليه أو المستحقين عنه لدى المؤسسة الا لدين النفقة ومن ثم لدين المؤسسة وأخرا لدين صاحب العمل وبما لايجاوز الربع .

#### مادة (٢) :

تضاف الى أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته المادة التالية :

#### مادة (٦٤) مكررا :

أ - يجوز للمؤمن عليه أو المستحقين عنه الاستفادة من مبلغ تأمين اضافي يعادل نسبة من الأجر السنوي المسدد عنه الاشتراك في السنة الأخيرة تبعا للسنة وذلك وفقا للجدول رقم ٤ المرافق لهذا المرسوم التشريعي ويصرف في الحالتين الآتيتين .

أولا - عجز المؤمن عليه عجزا كاملا . ثانيا - وفاة المؤمن عليه .

أما في حالة عجز المؤمن عليه عجزا جزئيا تزيد نسبته عن ٢٥ ٪ فيستحق نصف مبلغ التأمين الإضافي .

ب - يشترط لاستحقاق المؤمن عليه التأمين الإضافي مايتأتى :

١- تقديم طلب الاشتراك في هذا التأمين الى المؤسسة خلال فترة سنة من تاريخ نفاذ هذا المرسوم التشريعي بالنسبة للمؤمن عليهم القائمين على رأس عملهم بذلك التاريخ وخلال فترة ستة أشهر بالنسبة للمؤمن عليهم الذين يلتحقون بالعمل بعد

تاريخ نفاذ هذا المرسوم التشريعي .

٢- أن يورد صاحب العمل الاشتراك الشهري الذي يقتطع بواقع ١ ٪ من الأجر الشهري للعامل الذي اختار الاشتراك في هذا التأمين .

٣- أن يحدث العجز أو تقع الوفاة أثناء خدمة المؤمن عليه وتزداد النسب الواردة في الجدول رقم (٤) المرافق لهذا المرسوم التشريعي بواقع ٥٠ ٪ من قيمتها إذا كان العجز أو الوفاة بسبب إصابة العمل .

ج - يتبع في تنظيم بيانات طلب الاشتراك وتحديد شروط وأداء الاشتراكات الشهرية الشروط والأوضاع التي تصدر بقرار من المدير العام لمؤسسة التأمينات الاجتماعية بناء على اقتراح مجلس الإدارة .

د - يوزع مبلغ التأمين الإضافي في حالة وفاة المؤمن عليه وفقا لقواعد الإرث الشرعي .

#### مادة (٣) :

يعفى أصحاب الأعمال من أداء المبالغ الإضافية والفوائد التي ترتبت عليهم لأحكام المادتين (٧٣ و ٧٦) من القانون (١٩٢) لعام ١٩٥٩ وتعديلاته ولم يقوموا بسدادها قبل تاريخ نفاذ هذا المرسوم التشريعي شريطة تلبية الاشتراكات المترتبة عليهم غير المسددة قبل تاريخ نفاذ هذا المرسوم التشريعي وذلك خلال سنة من تاريخ نفاذه ووفقا للتعليمات التي تصدر عن وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ولا ترد المبالغ الإضافية والفوائد التي سبق تأديتها إلى المؤسسة .

#### مادة (٤) :

لغى المادة (٥٧) مكرراً من قانون التأمينات الاجتماعية رقم (٩٢) لعام ١٩٥٩ وتعديلاته .

#### مادة (٥) :

يضاف الى قانون الموظفين الأساسي ذي الرقم (١٣٥) لعام ١٩٤٥ وتعديلاته المادة التالية :

#### مادة (٥٨) مكرراً :

يتم علاج الموظف المصاب بعلّة ناشئة عن الوظيفة على نفقة الدولة .

#### مادة (٦) :

تعديل المادة (٢٢) من قانون التأمين والمعاشات الصادر بالمرسوم التشريعي ذي الرقم (١١٩) لعام ١٩٦١ وتعديلاته على النحو التالي :

« تسوى المعاشات المشار إليها في المادتين ١٨ ، ٢٠ على أساس جزء واحد من خمسة وأربعين جزءاً من متوسط الرواتب وفقاً للمادة ٢١ في حالتي الفصل بسبب عدم اللياقة الصحية أو الوفاة أو لمن بلغت خدمته المحسوبة في المعاش عشرين سنة فأكثر ، وعلى أساس جزء واحد من خمسين جزءاً من المتوسط المذكور لمن لم تبلغ خدمته المحسوبة في المعاش عشرين سنة بشرط ألا تتجاوز هذه المعاشات ثلاثة أرباع ذلك المتوسط » .

#### مادة (٧) :

تضاف الى المرسوم التشريعي ذي الرقم (١١٩) لعام ١٩٦١ وتعديلاته المادة التالية :

#### مادة (٢٣) مكرراً :

أ - يمنح الموظف الذي يصاب بعملولية ناجمة عن الخدمة لامتّعه من البقاء في الوظيفة تعويضاً شهرياً مقطوعاً يعادل نسبة العجز المضروبة في المعاش المخصوص عليه في المادة (٢٣) السابقة وعن مدة خمس سنوات ونصف .

تلتزم المؤسسة العامة للتأمين والمعاشات بتأدية التعويض المذكور دفعة واحدة على أن ترجع به على الخزانة العامة أو الإدارات ذات الميزانيات المستقلة حسب الأحوال .

ب - ينزل التعويض المذكور من أصل التعويض المنصوص عليه في المادة (٢٢) السابقة فيما اذا انتهت الخدمة لأسباب صحية تعود الى نفس المطالبة .

ج - يعتمد في تحديد نسب العجز دليل العجز المعمول به لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية .

#### مادة (٨):

يلغى الجدول رقم (٣) المرافق للمرسوم التشريعي ذي الرقم (١١٩) لعام ١٩٦١ وتعديلاته ويستعاض عنه بالجدول رقم (٢) المرافق لهذا المرسوم التشريعي .

#### مادة (١٠):

أ - خلافا لأحكام المادتين ٢١ ، ٢٢ من المرسوم التشريعي رقم ١٨ لسنة ١٩٥٠ وتعديلاته يستحق صف ضباط وأفراد الشرطة ورجال الضابطة الجرمية المشمولون بأحكام المرسوم التشريعي رقم (١٨) المذكور الذين يصابون بعجز كلي أو جزئي بغير سبب الخدمة يؤدي الى عدم لياقتهم للخدمة معاشا يحسب على أساس مدة الخدمة المحسوبة في المعاش أو على مدة خدمة قدرها ١٥ عاما أيهما أكثر .

ب - إذا أدت الإصابة الى الوفاة فيحسب معاش المستحقين وفق الأسس المبينة في الفقرة السابقة .

#### مادة (١١):

يصدر وزير المالية ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل كل فيما يخصه التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا المرسوم التشريعي .

#### مادة (١٢):

تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا المرسوم التشريعي أينما وردت .

#### مادة (١٣):

ينشر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره .

دمشق في ١٠/١٠/١٣٩٦ و ١٤/١٠/١٩٧٦

رئيس الجمهورية

حافظ الأسد

□□□

**التعليمات ١٠٦٢٣/٢/٢**  
**بشأن تنفيذ أحكام المادة الثالثة**  
**من المرسوم التشريعي (٥) لعام ١٩٧٦**

عملا بأحكام المادة الثالثة من المرسوم التشريعي رقم ٣٥/ لعام ١٩٧٦، يتبع بشأن الاستفادة من الإعفاء المتعلق بالفوائد والمبالغ الإضافية المقررة بحكم المادتين ٧٢ و ٧٦ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لعام ١٩٥٩ وتعديلاته الأحكام والاجراءات المبينة فيما يلي :

**مادة (١) :**

يشمل حكم المادة (٣) من المرسوم التشريعي رقم (٣٥) لعام ١٩٧٦ الفئات التالية :

- أ - صاحب العمل الذي تم اشتراكه لدى المؤسسة وتخلف عن تأدية الاشتراكات الشهرية المقرتبة عليه .
- ب - صاحب العمل المشمول بأحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم (٩٢) لعام ١٩٥٩ وتعديلاته وتخلف عن الاشتراك لدى المؤسسة .
- ج - صاحب العمل المشمول بتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة والذي اختار عدم الاشتراك بتأمين اصابات العمل .
- د - صاحب العمل المشمول بتأمين العجز والوفاة واصابات العمل عملا بأحكام المرسوم التشريعي رقم (٣١٠) لعام ١٩٦٣ .
- هـ - صاحب العمل الذي تسرى عليه أحكام تأمين اصابات العمل فقط .

**مادة (٢) :**

الاشتراكات المتوجب تسديدها :

إن الاشتراكات التي يترتب على صاحب العمل سدادها لكي يعفى من أداء المبالغ الإضافية والفوائد هي الاشتراكات غير المسددة للمؤسسة المستحقة عن المدة السابقة لتاريخ نفاذ أحكام المرسوم التشريعي (٣٥) وتاريخ ١٩٧٦/١٠/٤ أى عن المدة التي تبدأ من تاريخ تخلفه عن الاشتراك أو توقفه عن سداد الاشتراكات المستحقة عليه ولغاية شهر أيلول من عام ١٩٧٦ .

**مادة (٣) :**

شروط الاستفادة من الإعفاء .

يستفيد أصحاب الأعمال المشار اليهم في المادة (٣١) من هذه التعليمات من الاعفاء المقرر بحكم المادة (٣) من المرسوم التشريعي (٣٥) لعام ١٩٧٦ ، إذا قاموا بسداد الاشتراكات المستحقة عليهم كاملة عن المدة المحددة في المادة الثانية من هذه التعليمات دفعة واحدة أو على دفعات .

**مادة (٤) :**

المبالغ المشمولة بالاعفاء :

إذا قام صاحب العمل بتأدية الاشتراكات الشهرية المستحقة عليه وضمن المدة المحددة المنوه عنها في المادة الثالثة من هذه التعليمات قبل تاريخ ١٩٧٧/١٠/٤ فإنه يعفى من سداد المبالغ التالية :

أ - الفوائد التي ترتبت عليه عملاً بأحكام المادة (٧٣) من القانون رقم (٩٢) لعام ١٩٥٩ وتعديلاته قبل التعديل الأخير بالمرسوم التشريعي رقم (٣٥) لعام ١٩٧٦ وذلك عن المدة التي تقع من تاريخ تخلفه عن الاشتراك أو توقفه عن سداد الاشتراكات ولغاية تاريخ ١٩٧٦/١٠/٣.

ب - المبالغ الإضافية التي ترتبت عليه عملاً بأحكام المادة (٧٦) من القانون رقم (٩٢) لعام ١٩٥٩ وتعديلاته قبل التعديل الأخير بالمرسوم التشريعي رقم (٣٥) لعام ١٩٧٦ وذلك عن المدة التي تقع من تاريخ تخلفه عن الاشتراك أو توقفه عن سداد الاشتراكات ولغاية ١٩٧٦/١٠/٣.

#### مادة (٥) :

المبالغ غير المشمولة بالإعفاء :

لا يشمل الإعفاء الفوائد والمبالغ الإضافية التي سبق لصاحب العمل أن قام بسدادها إلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية قبل تاريخ ١٩٧٦/١٠/٤ وبالتالي فإن هذه المبالغ المسددة لاتعاد له .

#### مادة (٦) :

يراعى في حساب الفوائد والمبالغ الإضافية تطبيق حكم المادة (٧٦) المعدل بالمرسوم التشريعي رقم (٣٥) لعام ١٩٧٦ عن الاشتراكات المستحقة وغير المسددة للمؤسسة اعتباراً من تاريخ ١٩٧٦/١٠/٤ إذا لم تسد تلك الاشتراكات قبل نهاية الدوام الرسمي من يوم ١٩٧٧/١٠/٣.

#### مادة (٧) :

إجراءات تسديد الاشتراكات للاستفادة من الإعفاء :

أ - تقوم مديريات ونوائر التأمينات الاجتماعية في المحافظات خلال مدة أقصاها شهر واحد من صدور هذه التعليمات بتوجيه إخطار لكل من أصحاب الأعمال المتخلفين من تسديد الاشتراكات المستحقة الأداء قبل تاريخ نفاذ المرسوم التشريعي رقم (٣٥) لعام ١٩٧٦ يتضمن إخطارهم بوجوب المبادرة إلى سداد هذه الاشتراكات دفعة واحدة أو التقدم بطلب لتسسيطها حتى يتم استفاقتهم من الإعفاء المقرر بالمرسوم التشريعي (٣٥) لعام ١٩٧٦ أنف الذكر .

ب - تدرس المديرية أو الدائرة طلبات التسيط في ضوء الاشتراكات المطلوبة ومدى قدرة صاحب العمل على التسديد دفعة واحدة وعليها في ضوء ذلك أن تطلب من صاحب العمل تقديم كفالة تضامنية من أحد الأشخاص الماليين المقبولين لديها أو كفالة مصرفية حسب الأصول .

ج - تحرر المديرية أو الدائرة مستندات وفق النموذج المرفق بعدد الأقساط التي يلزم صاحب العمل المدين بدفعها خلال السنة ، توقع من قبله ومن قبل الكفيل المتضامن الذي يتعهد فيها بتسديد كافة الأقساط بالتضامن بتاريخ استحقاقها وحتى غاية الدوام الرسمي من يوم ١٩٧٧/١٠/٣ وفي حال عدم تقديم كفالة من قبل المدير العام أو رئيس الدائرة المختص توقع السندات من صاحب العمل المدين فقط .

د - يراعى في حساب الأقساط وتسديدها المدة التي تكون قد انقضت من مهلة السنة المحددة للاستفادة من الإعفاء قبل تاريخ تقديم طلب التسيط بحيث يترتب أدائها دفعة واحدة .

هـ - إذا تأخر صاحب العمل عن تسديد أحد الأقساط بتاريخ استحقاقه ويستحق هذا القسط مع كافة الأقساط المتبقية دفعة واحدة دون حاجة إلى إنذار أو أذار .

د - إذا لم تسدد من قبل صاحب العمل المدين كافة الاشتراكات المستحقة الأداء لغاية الدوام الرسمي من يوم ١٩٧٧/١٠/٣ سواء كان التسديد دفعة واحدة أو تسيطاً ، يسقط حقه بالإعفاء من الفوائد والمبالغ الإضافية المستحقة عليه قبل تاريخ ١٩٧٦/١٠/٤ وتصبح الاشتراكات والمبالغ الإضافية والفوائد مستحقة الأداء بكاملها .

وعلى المديرية أو الدائرة أن تتخذ كافة الاجراءات القانونية النافذة لتحصيل هذه المبالغ من كل من المدين والكفيل المتضامن أو من أحدهما .

#### **مادة (٨) :**

تبلغ هذه التعليمات من يلزم لتنفيذها ويعمل بها اعتبارا من تاريخ نفاذ أحكام المرسوم التشريعي رقم (٢٥) لعام ١٩٧٦ .

دمشق في ١٦/١١/١٩٧٦

**وزير الشؤون الاجتماعية والعمل**

□ □ □

**المرسوم التشريعي رقم (٢٥)  
لعام ١٩٨٠**

**رئيس الجمهورية**  
بناء على أحكام الدستور

**يرسم مايلي :**

**مادة (١) :**

تجرى التعديلات التالية على المرسوم التشريعي رقم ١٨/ تاريخ ١٩٧٤/٢/١٥ .

١ - تعدل الفقرة (ب) من المادة (١) كما يلي :

ب - الشركة العامة أو المنشأة : هي شخص اعتباري عام يتمتع بالاستقلال المالي والإداري ويشارك في تنمية الاقتصاد القومي الاشتراكي ، ويتكون من وحدة أو مجموعة وحدات اقتصادية تمارس عملا زراعيا أو صناعيا أو تجاريا أو ماليا

٢- تعدل الفقرتان ( ب - ج ) من المادة (٧) كما يلي :

ب - يعين معاون المدير العام والمديرين في المؤسسة العامة بقرار من الوزير بناء على اقتراح المدير العام ضمن الشروط المنصوص عليها في القوانين والأنظمة النافذة .

ج - يتألف مجلس إدارة المؤسسة العامة على الشكل التالي :

المدير العام	رئيسا
معاون المدير العام	عضوا ونائبا للرئيس في حالة غيابه

ثلاثة من المديرين العاملين في المؤسسة العامة	[	أعضاء
اثنان ممثلان عن العمال يسميهما المكتب		
التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال		
بناء على اقتراح الاتحاد المهني المختص		

٣- تضاف الفقرة (هـ) التالية نصها الى المادة (٧) :

هـ - يجتمع مجلس الإدارة مرة على الأقل في الشهر ، وله أن يجتمع عند الضرورة بدعوة من رئيسه أو بطلب في غالبية الأعضاء .

٤- تعدل الفقرة (٨) من المادة (١٠) كما يلي :

٨- دراسة كل مايري الوزير أو المدير العام أو ممثلو العمال في مجلس الإدارة عرضه من القضايا التي تتعلق بنشاط المؤسسة العامة وشركاتها العامة ومنشأتها .

هـ - تحذف الفقرة (١) من المادة (١٢) ويصبح نص هذه المادة كما يلي :

المادة (١٢) لمجلس الإدارة أن يستعين في ممارسة اختصاصاته بمن يراه مناسبا من الخبراء والاختصاصيين .

٦- تعدل المادة (١٣) وتصبح كما يلي :

المادة ١٣- يتولى المدير العام للمؤسسة العامة الصلاحيات التالية :

١- تنفيذ قرارات مجلس الادارة .

٢- ادارة المؤسسة العامة وتطوير أساليب العمل فيها وتعميم أجهزتها .

٣- ممارسة حق التعيين .

٤- ترفيع ونذب ونقل العاملين فى المؤسسة العامة فى حدود القوانين والأنظمة النافذة ووفق خطة اليد العاملة السنوية المعتمدة وحسب ما رصد لها من اعتمادات فى الموازنة .

٥- منح المكافأة التشجيعية فى حدود الاعتمادات المرصودة وفرض العقوبات بالنسبة للعاملين فيها فى حدود القوانين والأنظمة النافذة .

٦- تفويض معاون المدير العام والمديرين ببعض اختصاصاته .

٧- الاشراف على أعمال الشركات العامة والمنشآت التابعة للمؤسسة العامة ورقابتها .

٨- تعدل المادة (١٧) وتصبح كما يلي :

#### مادة ١٧ :

تستخدم المؤسسة العامة مواردها وفق مايلي :

١- تمويل خططها وتغطية نفقاتها وما تستلزمه طبيعة المهام الموكولة اليها .

٢- يرصد فى الموازنة المؤسسة والشركات والمنشأة الخاضعة لأحكام هذا المرسوم التشريعى اعتماد يصرف على النشاطات الثقافية والاجتماعية العامة للمؤسسة والشركة والمنشأة وتحدد بقرار من الوزير المختص بالاتفاق مع الاتحاد العام لنقابات العمال وبناء على اقتراح مجلس ادارة المؤسسة العامة أسس صرف هذا الاعتماد.

٣- توريد الفائض من مواردها الى صندوق الدين العام .

٨- تعدل الفقرة (ج) من المادة ٢٠٪ وتصبح كما يلي :

ج - تتألف اللجنة الادارية على الشكل التالى :

- المدير العام

- ثلاثة من المديرين العاملين فيها

- اثنان من عمالهم يسميهم المكتب التنفيذى للاتحاد العام لنقابات العمال

- بناء على اقتراح النقابة المختصة .

٩- تضاف الفقرة (هـ) التالى نصها الى المادة (٢٠) :

هـ - تجتمع اللجنة الادارية مرة على الأقل فى الشهر ، ولها أن تجتمع عند ضرورة بدعوة من رئيسها أو بطلب من غالبية الأعضاء .

١٠- تعدل الفقرة (١) من المادة (٢١) كما يلي :

١- الهيكل الادارى للشركة العامة أو المنشأة بما يتفق مع خطتها ليد العاملة وكذلك النظام الداخلى الذى يشمل اختصاصات الادارات المتفرغة عنها بما يتفق والمهام المحددة لها .

١١- تعدل الفقرة (١٤) من المادة (٢٢) كما يلي :

١٤- دراسة كل مايرى المدير العام للمؤسسة العامة أو المدير العام للشركة العامة أو ممثلو العمال فى اللجنة الادارية

عرضه من القضايا التي تتعلق بنشاطها .

١٢- تحذف الفقرة (أ) من المادة (٢٢) ويصبح نص هذه المادة كما للجنة الادارية أن تستعين في ممارسة اختصاصاتها بمن تراه مناسباً من الخبراء والاختصاصيين .

١٣- تعدل المادة (٢٤) وتصبح كما يلي :

المادة ٢٤- يتولى المدير العام للشركة العامة أو المنشأة الصلاحيات التالية :

١- تنفيذ قرارات مجلس إدارة المؤسسة العامة أو اللجنة الادارية .

٢- ادارة الشركة العامة أو المنشأة وتطوير أساليب العمل فيها وتدعيم أجهزتها .

٣- ممارسة حق التعيين .

٤- ترفيع ونقل ونذب العاملين في الشركة العامة أو المنشأة في حدود القوانين والأنظمة النافذة ووفق خطة اليد العاملة السنوية المعتمدة وحسب ما رصد لها من اعتمادات في الموازنة .

٥- منح المكافأة التشجيعية في حدود الاعتمادات المرسودة وفرض العقوبات بالنسبة للعاملين فيها في حدود القوانين والأنظمة النافذة .

٦- تفويض المديرين فيها ببعض اختصاصاته .

٧- الاشراف على أعمال الوحدات الاقتصادية التابعة للشركة العامة أو المنشأة ورقابتها .

١٤- تعدل المادة (٢٥) كما يلي :

المادة (٢) يتمتع المدير العام للشركة العامة أو المنشأة بأوسع الصلاحيات في ادارة شؤونها ، ويكون مسئولاً أمام المدير العام للمؤسسة العامة عن تنفيذ الخطة وحسن سير العمل .

١٥- تضاف الفقرة (ج) التالية الى المادة (٢٠) :

ج - يجرى إيفاد العاملين في المؤسسة العامة أو الشركة العامة أو المنشأة بمهام الى خارج القطر بقرار من رئيس مجلس الوزراء وذلك بناء على اقتراح من مجلس ادارة المؤسسة العامة المختصة أو بناء على اقتراح اللجنة الادارية في الشركات العامة والمنشآت المرتبطة بالوزير مباشرة .

**مادة (٢) :**

ينشر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية ويعتبر نافذاً من تاريخ صدوره .

دمشق في ١٦/٦/١٤٠٠ هـ و ١٥/٥/١٩٨٠ م

**رئيس الجمهورية**

**حافظ الأسد**

□□□



## رئيس الجمهورية

بناء على أحكام الدستور

وعلى ما أقره مجلس الشعب بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٤٠٠/٨/١٥ هجرية و ١٩٨٠/٦/٢٨ .

يصدر مايلي

### مادة (١) :

يعتبر كل من يستشهد بيد عصابة الاخوان المسلمين المسلحة اغتيالاً أو مواجهة أو بسببها من شهداء الوطن والأمة العربية .

### مادة (٢) :

يخصص لعيال الشهيد المشمول بالمادة السابقة معاش تقاعدي وفقاً للأسس التالية :

أ - إذا كان الشهيد من العسكريين أو من موظفي أو مستخدمي أو عمال الدولة أو القطاع العام أو المشترك أو من العاملين في حزب البعث العربي الاشتراكي أو المنظمات الشعبية ، يمنح المستحقون عنه معاشاً تقاعدياً يعادل الراتب أو الأجر المقطوعين بالدرجة الأعلى مباشرة لآخر راتب أو أجر مقطوع تقاضاه قبل استشهاده وفي حال عدم خضوع راتب أو أجر الشهيد إلى جدول رواتب أو أجور فتتسبب الدرجة الإضافية بما يعادلها وفق جدول رواتب موظفي الدولة .

ب - إذا لم يكن الشهيد من عداد الفئات المذكورة في الفقرة السابقة يمنح المستحقون عنه معاشاً يعادل الراتب الذي تقدره قيادة فرع الحزب الذي ينتمي إليه الشهيد أو الذي يقع الاستشهاد بمنطقته على أساس الراتب الذي يستحقه أمثاله في الدولة بمقتضى القوانين والأنظمة النافذة ويخضع هذا التقدير لتصديق قيادة الحزب .

### مادة (٣) :

يجب ألا يقل المعاش الممنوح بمقتضى أحكام هذا القانون عن خمسمائة ليرة سورية شهرياً وأن لا يزيد عن أعلى راتب مقطوع يتقاضاه مثيله في الدولة .

### مادة (٤) :

يوزع المعاش المستحق بمقتضى أحكام هذا القانون بكامله على المستحقين المنصوص عنهم بالجدول الأول الوارد في المادة (٧٣) من قانون معاشات الضباط الصادر بالمرسوم التشريعي رقم (٢٧٩) سنة ١٩٦٩ وفقاً للنسب الواردة فيه .

### مادة (٥) :

تمنح أسرة الشهيد تعويض استشهاده مقداره خمسمون ألف ليرة سورية توزع على أفرادها وفقاً لنسب توزيع المعاش ويحل هذا التعويض محل تعويض التأمين وتعويض الوفاة أو التعويض الإضافي - المقرر بمقتضى قوانين التأمين والمعاشات والتأمينات الاجتماعية النافذة في الدولة إذا كان الأكثر مقداراً والا فيكفي بالتعويضات المقررة وفق القوانين والأنظمة النافذة .

## مادة (٦) :

يستفيد مستحقو المعاشات المقررة بمقتضى هذا القانون من التعويض العائلى المنصوص عليه فى القانون رقم (٢٢) تاريخ ١٩٧٨/١/١٥ .

## مادة (٧) :

١ - تقدم الدولة الى أرملة وأولاد الشهيد والى أولاده فى حالة وفاة الزوجة دار سكن مناسبة وذلك فى حدود المبلغ الوارد فى المرسوم الصادر بموجب المادة (١٢) من هذا القانون وتسجل هذه الدار ملكا لهم فى السجل العقارى بنسبة حصصهم الإرثية .

ب - فى حال وجود أرملة بدون أولاد تسجل الدار بكاملها ملكا لها ولوالديه وإن كان منهم على قيد الحياة بنسبة حصصهم الإرثية .

ج - فى حال كون الشهيد عازبا فتسجل الدار ملكا للوالدين بنسبة حصصهما الإرثية وتسجل باسم أحدهما كاملة فى حال عدم وجود الآخر .

د - تصرف النفقة الناجمة عن تقديم الدار المشار إليها من اعتمادات الدين العام .

## مادة (٨) :

تتولى الجهات الواردة فى قوانين المعاشات المدنية والتأمينات الاجتماعية تصفية وصرف المعاشات والتعويضات المقررة بموجب هذا القانون بالنسبة للشهداء الخاضعين أصلا لهذه القوانين أما الشهداء الذين لا يرتبطون بأى من تلك الجهات فتلتزم الخزينة العامة بصرف المعاشات والتعويضات المقررة بهذا القانون وتقوم المؤسسة العامة للتأمين والمعاشات بإجراءات التصفية أما العسكريون فتتولى وزارة الدفاع إجراءات التصفية وفقا للقواعد النافذة بهذا الشأن .

## المادة (٩) :

تطبق على المعاشات المستحقة بموجب هذا القانون الأحكام المطبقة على معاشات أسر الشهداء من ضباط الجيش العربى السوري فيما لم يرد عليه نص هذا القانون .

## مادة (١٠) :

١ - يستحق المصاب بعجز كلى بسبب الحوادث المذكورة فى المادة الأولى من هذا القانون المعاش التقاعدى المقرر لأسرة الشهيد كما يستحق تعويض عجز يعادل تعويض الاستشهاد المنصوص عليه فى المادة (٥) السابقة ويستفيد من دار السكن الممنوحة بالمادة (٧) لأسر الشهداء ، ويقصد بالعجز الكلى حاجة المصاب الى معونة غيره الجسمية لقضاء حاجاته الشخصية ويختص المجلس الطبى العسكرية فى وزارة الدفاع بإقرار هذا العجز .

ب - يستفيد المعاش المستحق بموجب هذه المادة من التعويض العائلى المقرر للمتقاعدين من موظفى الدولة .

ج - يخضع المعاش الممنوح للمصاب بعجز كلى للأحكام الخاصة بالمصابين بالعمليات الحربية فى قانون معاشات الضباط .

د - أما المصابون بعجز جزئى فيستحقون المزايا الممنوحة بعرجب هذا القانون بنسبة تعادل نسبة عجزتهم المقررة من قبل المجلس الصحى العسكرى يصدر باعتبار المصاب مشمولاً بأحكام هذا القانون بمرسوم جمهورى .

## مادة (١١) :

لا يجوز الجمع بين المعاش التقاعدى المقرر بموجب هذا القانون وبين أى معاش آخر يستحق بمقتضى قوانين التقاعد العسكرى وقوانين التأمين والمعاشات أو التأمينات الاجتماعية ويصرف المعاش الأفضل .

#### مادة (١٢) :

تعامل زوجة الشهيد وأولاده ووالده معاملة نوى الشهداء بالنسبة لأية حقوق أخرى أو ميزات مقررة في القوانين النافذة بالنسبة لنوى الشهداء .

#### مادة (١٣) :

يصدر مرسوم جمهوري يتضمن :

١- اعتبار الاغتيال مشمولاً بأحكام هذا القانون .

٢- تحديد الحد الأقصى لثمن الدار المقدمة وفق المادة (٧) من هذا القانون .

#### مادة (١٤) :

يصدر رئيس مجلس الوزراء التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

#### مادة (١٥) :

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعتبر نافذا اعتباراً من تاريخ ١٩٧٦/٢/١ .

دمشق ١٤٠٠/٨/٢٠ هجرية و ١٩٨٠/٧/٢ ميلادية

رئيس الجمهورية

حافظ الأسد

□□□

## التعليمات التنفيذية

للقانون رقم (٤٣) تاريخ ١٩٨٠/٧/٢

بناء على أحكام المادة (١٤) من القانون رقم (٤٣) تاريخ ١٩٨٠/٧/٢ .

تطبيق التعليمات التالية في مجال تنفيذ أحكام القانون ٤٣ المشار اليه :

١- أ - يتولى المكتب المالى والاقتصادى القطرى استكمال اجراءات إصدار المرسوم الجمهورى المنصوص عليه فى المادة الثالثة عشرة من القانون رقم (٤٣) تاريخ ١٩٨٠/٧/٢ بناء على تقارير تقدم اليه من اللجان الأمنية بالنسبة للشهداء ومن المجلس الطبى العسكري بالنسبة للمصابين بعجز كلى أو جزئى ، وذلك بالنسبة للمدنيين .

ب - تتولى وزارة الدفاع استكمال اجراءات إصدار المراسيم المشار اليها بالنسبة للعسكريين ، كما تتولى وزارة الداخلية استكمال اجراءات استصدار المراسيم الخاصة بعناصر قوى الأمن الداخلى .

٢- يحدد الحد الأقصى لثمن الدار ومساحة هذه الدار من قبل قيادة فرع الحزب الذى وقع فى منطقتة الاستشهاد أو الاصابة فى ضوء العوامل التالية :

- عدد أفراد الأسرة .

- الوضع الاجتماعى للشهيد أو المصاب .

- سوية أسعار الدور فى مكان إقامته أو بلده الاصلى حسب اختيار أسرة الشهيد أو المصاب نفسه ، وفى حال اختيار مكان الإقامة يشترط مضى خمس سنوات فيها على الأقل .

يخضع قرار قيادة الفرع الى تصديق القيادة القطرية .

٣- يبلغ صكوك منح السلف المدفوعة من قبل القيادة القطرية على حساب تعويض الاستشهاد الى المؤسسة العامة للتأمين والمعاشات أو مؤسسة التأمينات الاجتماعية حسب الحال ليصار الى تسديدها عند تأدية الاستحقاق النهائى عند صدور المرسوم المشار اليه فى المادة الأولى أعلاه .

٤- يحق لأحد مستحقى المعاش التقاعدى عن الشهيد وكذلك لأحد نوى المصاب الذى صدر مرسوم باعتباره اغتياله أو إصابته مشمولة بأحكام القانون (٤٣) لعام ١٩٨٠ أن يتقدموا بطلب تخصيصهم بالمعاش التقاعدى الى الجهة المبينة فيما يلى :

١- قيادة فرع حزب البعث العربى الاشتراكى التى ينتمى اليها الشهيد أو المصاب أو التى وقع فى منطقتها الاستشهاد أو الاصابة بالنسبة للشهيد أو المصاب الذى لم يكن من العسكريين ولا من العاملين المدنيين فى الدولة أو القطاع العام أو المشترك .

٢- ديوان وزارة الدفاع - دائرة المعاشات - بالنسبة للشهداء أو المصابين من العسكريين .

٣- ديوان المؤسسة العامة للتأمين والمعاشات بمقتضى بالنسبة لموظفى ومستخدمى الدولة المدنيين العاملين بأحد قوانين التقاعد المدنية .

٤- ديوان فرع مؤسسة التأمينات الاجتماعية الذى كان يؤدى اليه اشتراكات التأمينات الاجتماعية عن الشهيد أو المصاب .

٥- يجوز تقديم الطلبات بالبريد المضمون موجهة الى احدى الجهات المبينة أعلاه .

٥- يقصد بمستحقى المعاش التقاعدى عن الشهيد :

١- أرملة أو أرامل الشهيد.

٢- والده .

٣- أبناءه الذين لم يتما الحادية والعشرين من العمر أو المصابون بعجز صحي كامل يمنعهم عن الكسب .

٤- غير المتزوجات من بناته وإخواته .

وذلك بالشروط والأوضاع المحددة في الجدول رقم (١) الملحق بالملادة (٧٣) من المرسوم التشريعي رقم (٢٧٩) الصادر بتاريخ ١٩٦٩/١١/٢٧.

٦- أ - تقوم قيادة فرع حزب البعث العربي الاشتراكي الذي ينتمي اليه الشهيد أو المصاب أو الذي وقع الاستشهاد أو الإصابة في منطقته بتقدير راتب اعتباري للشهيد أو المصاب الذي لم يكن خاضعا لأي من قوانين التقاعد أو قانون التأمينات الاجتماعية وفق قواعد وأسس تحددها القيادة ويخضع هذا التقدير لتصديق قيادة الحزب .

ب - تبلغ قيادة فرع الحزب قرار تقدير الراتب الاعتباري الى الجهة التي يقدم اليها طلب تخصيص المعاش وفقا لأحكام البند(٤) من هذه التعليمات ليصار الى تصفية المعاش وفقا لأحكام القانون رقم (٤٣) لعام ١٩٨٠.

٧- تبلغ هذه التعليمات الى من يلزم العمل بها .

دمشق في ١١/٦/١٤٠٠هـ - ١٥/٩/١٩٨٠م

رئيس مجلس الوزراء

□□□

## القانون رقم (٤٦)

لسنة ١٩٨٠

### رئيس الجمهورية

بناء على أحكام الدستور ،

وعلى ما أقره مجلس الشعب بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٦/٨/١٤٠٠ هـ الموافق لـ ٢٩/٧/١٩٨٠ م

### يصدر مايلي

#### مادة (١) :

تعدل المادة (٩٤) من قانون التأمينات الاجتماعية ذي الرقم (٩٢) لعام ١٩٥٩ وتعديلاته وتصبح على الشكل التالي :

« تستمر المؤسسة في صرف معاشات المؤمن عليهم الذين يفادرون أراضي الجمهورية العربية السورية على وجه قانوني بقصد الإقامة الدائمة في الخارج شريطة أن توفر الدولة التي يقيم بها صاحب المعاش الأجنبي مبدأ المعاملة بالمثل بالنسبة لأصحاب المعاشات السوريين .

ويجوز بناء على طلب صاحب المعاش صرف القيمة الاستبدالية لهذه المعاشات وفقا للجدول المشار اليه في المادة (٦١) من هذا القانون .

#### مادة (٢) :

يصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل التعليمات والقرارات اللازمة لتطبيق المادة (٢) - يصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل التعليمات والقرارات اللازمة لتطبيق هذا القانون بناء على اقتراح مجلس ادارة المؤسسة .

#### مادة (٣) :

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

دمشق في ٢٠/٨/١٤٠٠ هـ و ٣/٧/١٩٨٠ م

رئيس الجمهورية

حافظ الأسد

□ □ □

## القسم الثاني القرارات الوزارية

### قرار رقم (١٤) لسنة ١٩٥٩

في شأن شروط وأوضاع صرف معونة للمستحقين بعد وفاة صاحب معاش العجز .

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي

بعد الاطلاع على المادة (٨٨) من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون (٩٢) لسنة ١٩٥٩ .

وعلى المادة (٦) من القانون رقم (٩١) لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية ،

وعلى ما اقترحت اللجنة المؤقتة المشكلة بالقرار رقم (٤) لسنة ١٩٥٩ ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

### قـرـر

#### مادة (١) :

تصرف معونة للمستحقين بعد وفاة صاحب معاش العجز بالشروط الآتية :

أ - أن تكون الوفاة قد وقعت خلال خمس السنوات التالية مباشرة لتاريخ استحقاق أول دفعة لمعاش العجز .

ب - يتم ربط هذه المعونة بالنسبة الى المستحقين على الوجه المبين بالمادة (٨٩) من قانون التأمينات الاجتماعية .

ج - لا يستحق صرف هذه المعونة الا بالنسبة الى اُنسبة المستحقين الذين تثبت إعالة المصاب لهم .

د - لا يجوز بأية حال أن يزيد مجموع ما يصرف كمعونة للمستحقين المذكورين عن ٨٠ ٪ من مقدار المعاش الأصلي للعجز

#### مادة (٢) :

يكون صرف تلك المعونة بذات الشروط والأوضاع المقررة في صرف معاش الوفاة المبينة في القانون .

#### مادة (٣) :

يستمر صرف المعونة حتى سقوط الحق فيها طبقا لأحكام المادة السابقة أو انقضاء عشر سنوات من تاريخ العجز أيهما أسبق .

#### مادة (٤) :

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من أول أغسطس سنة ١٩٥٩ - ٩ يوايه سنة ١٩٥٩ .

## قرار رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩

في شأن الشروط والأوضاع التي تتبع في إعادة صرف المعاش للأرامل والبنات والأخوات في حالة طلاقهن تطبيقا للمادة (٩٠) من قانون التأمينات الاجتماعية .

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

بعد الاطلاع على المادة (٩٠) من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم (٩٢) لسنة ١٩٥٩ .

وعلى المادة (٦) من القانون رقم (٩٢) لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية وعلى ما اقترحت اللجنة المختصة المشكلة بالقرار رقم (٤) لسنة ١٩٥٩ وعلى ما ارتأه مجلس النوبة :

### قرر

#### مادة (١) :

يعاد صرف المعاش المستحق للأرامل والبنات والأخوات اعتبارا من تاريخ الطلاق بالتطبيق لأحكام المادة (٩٠) من قانون التأمينات الاجتماعية المشار اليه بالشروط والأوضاع الآتية :

أ - بالنسبة الى الأرامل اذا طلقن خلال سنة من زواجهن .

ب - بالنسبة الى البنات والأخوات إذا طلقن خلال خمس سنوات على الأكثر من تاريخ الزواج سواء أكان هذا الزواج قبل وفاة العامل أو بعدها .

#### مادة (٢) :

تُحرم المطلقات المشار اليهن في المادة الأولى من المعاش اذا تزوجن مرة أخرى .

#### مادة (٣) :

إذا كانت المطلقة تحصل على نفقة توازي المعاش سقط حقها فيه فإذا قلت عنه صرف لها الفرق بينهما .

#### مادة (٤) :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من أول أغسطس ١٩٥٩ .

٣ المحرم سنة ١٣٧٩ - ٩ يناير ١٩٥٩

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

## قرار رقم (٢٢) لسنة ١٩٥٩ (٨٤)

في شأن اجراءات عرض النزاع على لجنة التحكيم الطبي والرسوم التي تحصل وتحدد الجهات النائية تطبيقا لقانون التأمينات الاجتماعية .

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي :

بعد الاطلاع على المادتين ٥٢ - ٥٣ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم (٩٢) لسنة ١٩٥٩ .

وعلى قرار تعيين الجهات الادارية الخاصة بتطبيق قانون التأمينات الاجتماعية .

وعلى موافقة وزيرى العدل والصحة المركزيين .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة :

## قور

### مادة (١) :

يحجر طلب التحكيم الطبى الذى يقدمه المؤمن عليه طبقا للمادة (٥٣) من القانون المشار اليه على استمارة خاصة طبقا للأنموذج المرافق لهذا القرار يسلم بإيصال المكتب العمل المختص بالأقليم المصرى ومديرية العمل بدمشق ومديريات الشؤون الاجتماعية والعمل فى محافظات الأقليم السورى أو يرسل بالبريد الموصى عليه .

### مادة (٢) :

على الجهة الادارية المشار اليها فى المادة السابقة قيد طلبات التحكيم فى سجل خاص برقم مسلسل يبين فيه اسم المؤمن عليه والحالة المتنازع عليها ونتيجة التحكيم وتاريخ إخطار طرفى النزاع بها ، وأن تستوفى البيانات المبينة فى استمارة طلب الاحالة الى التحكيم الطبى .

### مادة (٣) :

يسقط الحق فى طلب التحكيم فى الحالات الآتية :

١- اذا لم يتقدم المؤمن عليه بطلب التحكيم فى المواعيد المقررة بالمادة (٥٢) من القانون المشار اليه .

٢- اذا لم يرفق العامل الشهادات الطبية المؤيدة لطلبه .

٣- اذا لم يرفق العامل مايدل على توريد رسوم التحكيم المشار اليها فى المادة التالية :

### مادة (٤) (٨٥) :

١- يحدد رسم التحكيم بمبلغ قدره (٩٠) ل . س .

٢- يسدّد طالب التحكيم الرسم المذكور الى صندوق الخزينة لحساب الجهة الادارية ويقدم مع طلب التحكيم إيصال التسديد .

٣- أن يكون التسديد بموجب حوالة بريدية لحساب الجهة الادارية ويربط إيصال الحوالة مع طلب التحكيم .

### مادة (٥) (٨٦) :

على الجهة الادارية أن تصرف لكل من الأطباء المشتركين فى اللجنة مبلغا قدره ثلاثون ليرة سورية بمجرد وصول قرار اللجنة النهائى فى موضوع النزاع وإذا لم يشترك الطبيب الشرعى أو الحكومى فى اللجنة فعلى الجهة الادارية أن تعيد المبلغ الزائد الى من سدده وتحمل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية قيمة الرسوم المدفوعة فى حال صدور قرار اللجنة لصالح المصاب .

### مادة (٦) :

إذا كان العامل طالب التحكيم غير قادر على أداء قيمة الرسم وكانت العامة بوجودها وانحصر الخلاف فى درجتها ، جاز تكليف المؤسسة بأداء تلك القيمة على أن تخصصها بعد ذلك مما يستحقه العامل اذا اتضح من قرار التحكيم أنه لم يكن محقا فى منازعته .

### مادة (٧) :

على الجهة الادارية أن تطلب أوراق المصاب من المؤسسة فور استلامها طلب التحكيم وعلى المؤسسة أن توافيها بالأوراق

المطلوبة فى موعد غايته أسبوع واحد على الأكثر .

#### مادة (٨) :

ترسل الجهة الادارية المذكورة جميع الأوراق الى لجنة التحكيم الطبى المختصة فور استلامها أوراق المصاب من المؤسسة .

#### مادة (٩) :

على الطبيب الذى تندب الجهة الإدارية المذكورة فى لجنة التحكيم الطبى أن يحدد موعد انعقاد اللجنة فى ظرف أسبوعين على الأكثر من تاريخ ورود الأوراق اليه . وأن يحضر عضو اللجنة والعامل المصاب والمؤسسة بذلك الموعد بكتاب موصى عليه أو برقيا قبل الميعاد الذى يحدده بثلاثة أيام على الأقل .

#### مادة (١٠) :

يكون توقيع الفحص الطبى على العامل المصاب فى مقر رئيس لجنة التحكيم المختصة أو فى مكان وجود العامل اذا ثبت بشهادة طبية عدم قدرته على الانتقال وفى هذه الحالة تبلغ الجهة الادارية رئيس اللجنة بذلك المكان ، وإذا أمكن وجود العامل غير القادر على الانتقال لمقر اللجنة المختصة واقعا فى دائرة اختصاص لجنة تحكيم أخرى ، وجب على الجهة الادارية تحويل النزاع الى اللجنة الواقع فى دائرتها مكان وجوده .

#### مادة (١١) :

إذا اختلف عضوان فى اللجنة تعين إخطار الطبيب الشرعى المختص أو طبيبا حكوميا فى الجهات المشار اليها فى المادة (١٥) ويكون رأيه فى هذه الحالة مرجحا على أن تتعقد اللجنة التالية فى موعد لايتجاوز سبعة أيام على الأكثر من تاريخ هذا الإخطار ويعتبر مفتش الصحة أو أى طبيب تابع لأى مصلحة حكومية طبيبا حكوميا فى حكم هذه المادة .

#### مادة (١٢) :

يجوز لطرفى النزاع تقديم بيانات أو مستندات أخرى الى رئيس لجنة التحكيم حتى اليوم السابق على موعد انعقاد اللجنة .

#### مادة (١٣) :

يجب أن يكون قرار اللجنة مسببا وعليها أن تثبت فى محضرها الرأى المخالف .

#### مادة (١٤) :

ترسل اللجنة قراراتها مع جميع الأوراق الخاصة للجهة الادارية المختصة المشار اليها فى المادة الأولى التى تقوم بإبلاغ طرفى النزاع بهذا القرار مع بيان مايتروتب عليه من التزامات قانونية قبلهما .

#### مادة (١٥) :

تعتبر جهات ثنائية محافظات البحر الأحمر وسيناء والغرب والجنوب من الاقليم المصرى .

#### مادة (١٦) :

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

١٠ ربيع الأول سنة ١٣٧٩ و ١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٩ .

**وزير الشؤون الاجتماعية والعمل**

## قرار رقم (٣٦) لسنة ١٩٦٠ (٨٧)

### بزيادة مزايا تأمين العجز والوفاة

#### وزير الشؤون الاجتماعية والعمل :

بعد الاطلاع على المواد (٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٨٢ ، ٨٩) من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى اقتراح مجلس ادارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية بزيادة مزايا تأمين العجز والوفاة .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة :

#### قرو :

##### مادة (١) :

يربط معاش العجز الكامل على أساس ٣٠ ٪ من متوسط الأجور في ثلاث السنوات الأخيرة أو فترة الاشتراك في التأمين ان قلت عن ذلك .

ويربط معاش الوفاة على أساس ٢٥ ٪ من متوسط الأجر المشار اليه في الفقرة السابقة ، وذلك دون حد أقصى في الحالتين .

##### مادة (٢) :

يشترط لانقضاء العامل بالحكم الوارد في الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من هذا القرار أن يحتفظ بأمواله كاملة في تأمين الشيخوخة لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية لمدة ستة الأشهر التالية لانتهاه خدمته .

##### مادة (٣) :

في حالة توافر الشروط الواردة في المادة (٦٧) يستحق في حالة العجز أو الوفاة تمويض دفعة واحدة يعادل نسبة من الأجر السنوي للعامل تختلف تبعاً للسن وذلك وفقاً للجدول المرفق .

##### مادة (٤) :

لايسرى شرط السن الوارد في المادة (٦٩) من قانون التأمينات الاجتماعية المشار اليه على حالات ثبوت العجز الكامل أو حصول الوفاة أثناء خدمة المؤمن عليه لدى صاحب العمل ويقصر شرط السن المذكورة على الحالات التي يثبت فيها العجز أو تحصل الوفاة خلال السنة أشهر من تاريخ انتهاء خدمة المؤمن عليه .

##### مادة (٥) :

يستمر صرف معاش العجز الكامل مدى حياة المؤمن عليه دون تقيد بشرط وقف صرف المعاش عند بلوغ المؤمن عليه سن الستين الوارد في المادة (٧٠) من قانون التأمينات الاجتماعية .

##### مادة (٦) :

في حالة وفاة صاحب معاش العجز الكامل يؤدي المستحقين عنه معاش يعادل ٦ , ٥ معاشه ويوزع عليهم طبقاً لأحكام المادة ٨٩ من قانون التأمينات الاجتماعية .

## مادة (٧):

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به في اقليمى الجمهورية من تاريخ نشره .  
تحريرا فى ١٢ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٠ ، ١ ديسمبر ١٩٦٠

## وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

### قرار رقم (١٠) لسنة ١٩٦١ (٨٨) بزيادة مزايا تأمين إصابات العمل

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزى :

بعد الاطلاع على المواد ( ٢٩ ، ٣١ ، ٣٤ ، ٨٢ ) من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لعام ١٩٥٩ .  
وعلى اقتراح مجلس ادارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية فى ١٤ ، ١٥ من يناير سنة ١٩٦١ بزيادة مزايا تأمين إصابات  
العمل .  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة :

#### قرر :

#### مادة (١):

يكون صرف معاش المعز الكامل أو الوفاة المقررة فى المادتين ٢٩ ، ٣٤ من قانون التأمينات الاجتماعية المشار اليه بدون  
حد أقصى .

#### مادة (٢):

يستحق المصاب التعويض المقرر فى المادة (٣١) من قانون التأمينات الاجتماعية المشار اليه حتى ولو نشأ عن الإصابة  
معز جزئى مستديم تقل نسبته عن ١٠ ٪ من المعز الكامل .

#### مادة (٣):

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويعمل به فى اقليمى الجمهورية من تاريخ نشره .  
تحريرا فى ٢٧/٣/١٩٦١

## وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

# **قرار رقم (٢١) لسنة ١٩٦١ في شأن تحديد قيمة الاشتراك السنوي في تأمين إصابات العمل عن عمال الصيد**

**وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي :**

بعد الاطلاع على المادة (٢٢) من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٠ في شأن صيد الأسماك في الاقليم الجنوبي .

وعلى القرار رقم (٣٤) لسنة ١٩٦٠ في شأن تحديد قيمة الاشتراك السنوي في تأمين إصابات العمل عن عمال الصيد .

وعلى قرار مجلس ادارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية بجلسته المنعقدة في ٢/٢٢ من أبريل سنة ١٩٦١ .

**قرر :**

**مادة (١) :**

يحسب الاشتراك السنوي في تأمين إصابات العمل عن العمال القائمين بالعمل على مراكب الصيد في الجمهورية العربية المتحدة على أساس ٢٥ ٪ من الرسوم السنوية المقررة على تلك المراكب بالقانون رقم (١٤٤) لسنة ١٩٦٠ المشار اليه .

**مادة (٢) :**

إذا كان الرسم المقرر على أحد مراكب الصيد المشار اليها في المادة الأولى المدة تقل عن سنة فيحسب الاشتراك على أساس نسبة تلك المدة الى السنة مع اعتبار كمسور الشهر شهرا كاملا .

**مادة (٣) :**

استثناء من حكم المادتين السابقتين يحدد اشتراك صاحب العمل السنوي في تأمين إصابات العمل عن كل عامل من العمال القائمين بالعمل على مراكب الصيد في الجمهورية العربية المتحدة بخمسين مليما أو نصف ليرة سورية إذا كان الرسم السنوي المقرر عليها طبقا لأحكام القانون رقم (١٤٤) لسنة ١٩٦٠ لايجاوز جنيهن أو عشرين ليرة سورية .

**مادة (٤) :**

يلغى القرار رقم (٣٤) لسنة ١٩٦٠ المشار اليه .

**مادة (٥) :**

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به في اقليمى الجمهورية اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٠

آب ١٩٦١

**وزير الشؤون الاجتماعية والعمل**

## قرار رقم من : ٣٧٧/١١ لسنة ١٩٦٢

### إن وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

بعد الاطلاع على المادة (٦٨) من القانون رقم (١٤٣) لسنة ١٩٦١،

وبناء على المرسوم التشريعي رقم (٢٦) لسنة ١٩٦١.

وعلى اقتراح مجلس ادارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/١/٢٥.

### يقرر مايلي :

#### مادة (١) :

يتبع في ترتيب المعونة المشار اليها في المادة ٦٨ من القانون (١٤٣) لسنة ١٩٦١ الشروط والأوضاع الآتية :

أ - يشترط لاستحقاق المعونة في حالة فقد العامل المؤمن عليه أن تتوافر الشروط القانونية اللازم توافرها في استحقاق معاش الوفاة بحيث تكون الاشتراكات المسددة عنه لا تقل عن (١٢) اشتراكا متصلة أو (٢٤) اشتراكا متقطعة بحيث تكون الثلاثة الأخيرة منها متصلة .

ب - تحسب المعونة على نفس الأساس الذي يحسب عليه معاش الوفاة وتكون مساوية لـ ٤٠ ٪ من قيمة متوسط الأجر الشهري عن السنوات الثلاث الأخيرة أو مدة الاشتراك في التأمين ان قلت عن ذلك .

ج - توزع هذه المعونة بين المستحقين عن المؤمن عليه ، وفقا للقواعد التي توزع بموجبها معاش الوفاة .

د - تستحق هذه المعونة اعتبارا من تاريخ الفقد ولا تصرف الا بعد استيفاء الاجراءات اللازمة لإثباته .

هـ - يتم إثبات المقدد بعد خمسة عشر يوما من تاريخ توجيه نداء توضع صيفته من قبل المؤسسة في الثنتين من الصحف اليومية لمدة يومين بطلب أية معلومات عن مصير العامل المفقود، وبعد مرور شهر من إخبار السلطات الادارية عن فقد العامل المؤمن عليه أيهما أبعد ، على أن يتم دفع النفقات المترتبة على النشر من قبل المؤسسة .

و- تخصص قيمة المعونة التي دفعتها المؤسسة الى المستحقين عن العامل المفقود مع فائدة قدرها ٣ ٪ عن هذه المبالغ مع التعويض أو المعاش الذي يستحقه هذا العامل في حالة العثور عليه ، وإذا لم تف قيمة التعويض أو المعاش بذلك فيرجع عليه بالباقي ، كل ذلك فيما اذا ثبت أن العامل كان سعيه النية .

ز- يوقف صرف المعونة بعد انقضاء أربع سنوات ونصف على حصول الفقد مالم يصدر حكم الموت .

ح - تعامل معونة الفقد معاملة الوفاة من حيث توريثه وتعديله واستبداله وحده الأدنى وكافة الاجراءات التي تنطبق عليه .

#### مادة (٢) :

ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ١٩٦٢/٥/١

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

# قرار رقم من ١١ / ٣٦٨ لسنة ١٩٦٢ بشأن علاج العمال المصابين خارج الجمهورية

## إن وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

بعد الاطلاع على المادة (٢٥) من القانون رقم (٩٢) لسنة ١٩٥٩ المتضمن علاج المصاب الى أن يشفى من إصابته أو أن يثبت عجزه .

وعلى اقتراح مجلس ادارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/٢/٢٧ .  
وعلى مقتضيات المصلحة العامة .

## يقرر مايلي :

### مادة (١) :

يجوز بقرار من رئيس مجلس الادارة معالجة العمال المصابين بإصابات عمل أو بأمراض مهنية على نفقة المؤسسة خارج الجمهورية العربية السورية بناء على تقرير لجنة صحية مشكلة وفق المادة (٣) من هذا النظام .

### مادة (٢) :

١- يجب أن تتوافر الشروط التالية لتقرير العلاج خارج الجمهورية :

- أ - أن يكون العامل المصاب مؤمنا عليه في مؤسسة التأمينات الاجتماعية .
- ب - أن تكون الحالة المرضية ناجمة عن إصابة عمل أو مرض مهني .
- ج - أن تكون الحالة المرضية قابلة للشفاء .
- د - أن يوجد نقص في الاختصاصين أو في الأجهزة اللازمة لعلاج حالة العامل المرضية في الجمهورية العربية السورية .
- هـ - أن توصي اللجنة الطبية المنصوص عليها في المادة الثالثة بضرورة السفر الى الخارج وعلى اللجنة أن تحدد في تقريرها المؤسسة التي توصي بمعالجة المصاب فيها ومدة العلاج وتكاليفه على وجه التقريب .

### مادة (٣) :

تشكل اللجنة الطبية من المدير العام للمؤسسة من ثلاثة أطباء على الوجه التالي :

- أ - طبيب اختصاصي أستاذ في جامعة دمشق .
  - ب - طبيب اختصاصي آخر .
  - ج - رئيس قسم الشؤون الطبية في المديرية العامة للمؤسسة .
- ويكون تقرير هذه اللجنة نهائيا وغير قابل للطعن .

### مادة (٤) :

يجوز بقرار من مجلس الادارة تحديد مدة العلاج أو زيادة تكاليفه بناء على تقرير طبي من الجهة القائمة بالعلاج في البلد التي تتم فيه معالجة المصاب على أن يكون هذا التقرير مصدقا من قبل طبيبين تعتمدهم بعثة التمثيل الخارجى للجمهورية العربية السورية في ذلك البلد وفي حالة عدم وجود بعثة تمثيل خارجي يكفي بأن يكون التقرير الطبي المشعر بالتعدد مصدقا عليه من قبل الدائرة المختصة بتصديق التقارير الطبية في البلد المذكور .

## مادة (٥) :

يجوز بقرار من رئيس مجلس الإدارة بناء على اقتراح المدير العام تقرير معونة مالية للموفدين للعلاج في الخارج بالإضافة الى المعونة اليومية ، وذلك لتأمين معيشتهم بشكل مناسب .

## مادة (٦) :

تدفع المؤسسة مقدما للعامل المقرر إيفاده المبلغ الذي تقرره اللجنة الطبية بالإضافة الى نفقات سفره .

## مادة (٧) :

يحدد المدير العام للمؤسسة مكافأة أعضاء اللجنة الطبية عن كل حالة تتولى فحصها وتقديم تقرير عنها .

دمشق في ١٩٦٢/٥/١

## وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

## قرار رقم (٤٠١) لسنة ١٩٦٢

### إن وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

بعد الاطلاع على المادة (٩٥ مكررا ) من القانون (١٤٢) لسنة ١٩٦١ .

وبناء على المرسوم التشريعي رقم (٢١) لسنة ١٩٦١ .

وعلى اقتراح مجلس ادارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/١/٢٥ .

### يقرر مايلي :

## مادة (١) :

تنظم طريقة الإخطار المنوه عنه في المادة (٩٥ مكررا ) من القانون رقم (١٤٢) لسنة ١٩٦١ كما يلي :

أ - يرسل الإخطار الى المؤمن عليه أو الى كل من المستفيدين عنه بقيمة المعاش الذي يستحق كل منهم ضمن المهل المحددة بالقانون اعتبارا من تاريخ تقديم المستندات والوثائق اللازمة لحساب ذلك المعاش .

ب - يتم إرسال الإخطار عن طريق كتاب مسجل بالبريد موقع من المدير الاقليمي للمؤسسة في المنطقة التي يتبع لها المؤمن عليه أو المستفيدين عنه .

ج - يتضمن الإخطار البيانات الآتية :

اسم العامل ..... رقمه ..... اسم المستفيد عنه ..... نوع قرابته له ..... نوع المعاش .....

قيمه ..... الجهة التي يصرف منها ..... الأسس القانونية التي قام عليها ..... طريقة حسابه .....

نصيب المستفيد من مكافأة نهاية الخدمة عن المدة السابقة للاشتراك ..... طريقة الحساب .....

ما اذا كان المؤمن عليه أو المستفيد أى اعتراض على ما تقدم ..... نص المادة (٩٥) مكررا من القانون رقم

(١٤٢) لسنة ١٩٦١ .....

د - ترفع بالإخطار بطاقة المعاش التي سيصرف المعاش بموجبها وفقا للنموذج الذي تصنعه المؤسسة لهذا الغرض .

هـ - تبلغ صورة من الإخطار للجهة المعنية لصرف المعاش .

و - اذا تقدم صاحب المعاش باعتراض ما فيوقف صرف المعاش الى أن يبت في الاعتراض على أن لا تتجاوز المدة اللازمة لذلك (٧٢) ساعة اعتبارا من تاريخ تسجيل الاعتراض في سجلات المؤسسة ، ويخطر المعترض ثانية بما تم بشأن اعتراضه عن طريق كتاب مسجل كما ترسل صورة هذا الإخطار الى الجهة المعنية لصرف المعاش .

**مادة (٢) :**

ينشر هذا القرار ويبلغ من يلزم لتنفيذ أحكامه .

دمشق في ١٩٦٢/٥/٧

**وزير الشؤون الاجتماعية والعمل**

**قرار رقم ١١٦٢ ق (١١) لسنة ١٩٦٢ (٨٩) . (٩٠)**

## **بالقواعد والشروط والأوضاع التي يجب اتباعها في إثبات وتقدير درجات العجز المستديم الناجم عن إصابات العمل الأمراض المهنية أو الحالات المرضية العادية**

**وزير الشؤون الاجتماعية والعمل :**

بعد الاطلاع على المادتين ٣٢-٨٥ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته وعلى الجول رقم (٢) الملحق بالقانون المشار اليه .

وبناء على اقتراح مجلس الادارة .

**قرر :**

**مادة (١) :**

اذا تبين من تقرير الطبيب المالك وجود عجز مستديم ناتج عن إصابة عمل يحال المصاب الى طبيب المؤسسة فور انتهاء معالجته أو بعد انقضاء سنة على تاريخ وقوع الإصابة أو اكتشاف المرض المهني ، ان لم تكن قد انتهت المعالجة ، لتقدير درجة هذا العجز ونسبته المئوية ، ولطبيب المؤسسة عند الحاجة الاستعانة برأي الأطباء الاختصاصيين في هذا التقدير .

**مادة (٢) :**

أ - تقدر درجة العجز المستديم الناجم عن إصابة العمل وفقا للنسب المئوية والقواعد والملاحظات المبينة في الجول رقم (٢) الملحق بهذا القرار .

ب - وتقدر درجة العجز بعد انقضاء سنة على إصابة العمل وفق الحالة الصحية الراهنة للمصاب .

## مادة (٣) :

تقدر درجة العجز المستديم غير الناجم عن إصابة عمل وفقا للنسب والقواعد المبينة بالجدول رقم (٣) الملحق بهذا القرار .

## مادة (٤) :

إذا لم تكن الحالة مدرجة في الجدول المذكور في المادة السابقة ، قدرت درجة العجز المستديم الناجم عنها بالقياس على الحالات المشابهة لها في هذا الجدول ، وبما يتناسب مع شدة الآفات العضوية والاضطرابات الوظيفية الناجمة عن الإصابة أو عجزها ، ووفقا لما أصاب العامل من نقص في قدرته على الكسب .

## مادة (٥) :

إذا أدت الإصابة الى فقد جزئي في أحد الأعضاء أو الى عدة إصابات جزئية في هذا العضو قدرت النسبة المئوية لمجموع درجات العجز ، مهما كانت طريقة حسابه بحدود النسب المئوية لفقد هذا العضو فقدا تماما ولا يجوز تجاوز هذه النسبة بآية حال من الأحوال .

## مادة (٦) :

إذا عجز عضو من أعضاء الجسم عجزا كليا مستديما عن أداء وظيفته اعتبر هذا العجز بحكم المفقود وإذا كان هذا العجز المستديم جزئيا قدرت درجته وفقا لما أصاب هذا العضو من عجز في أداء وظيفته .

## مادة (٧) :

إذا كان المصاب أعسرا ، قدرت درجة العجز المستديم في إصابات طرفه العلوى الأيسر بنفس النسب المقررة لإصابات الطرف العلوى الأيمن على أن يكون المصاب قد صرح بذلك عند تشفييه أو يستطيع إثبات ذلك .

## مادة (٨) :

إذا أحدثت إصابة عمل واحدة أو عدة إصابات عجزا جزئيا مستديما في أعضاء مختلفة من الجسم في عدة أطراف أو في نواح مختلفة من الطرف الواحد سمي هذا العجز عجزا متعدد وأما العقابين المتعددة المتخلفة عن آفة واحدة فلا تعتبر عجزا متعددًا وتقدر درجة العجز كما يلي :

١ - في حالة العجز المتعدد في عضوين يؤديان وظيفة واحدة (كاليمينين أو الأيمنين ) تقدر درجة هذا العجز وفق النسب المقررة لها في الجدول رقم (٢) الملحق بهذا القرار إذا كانت الحالة مدرجة فيه ، والا فبمقارنتها مع الحالات المشابهة المبينة في هذا الجدول .

ب - في حالة العجز المتعدد في عضوين أو طرفين مختلفي الوظيفة (كإصابة الذراع والساق ) أو في إصابة نواح مختلفة في الطرف الواحد ( كإصابة المرفق والمعصم في طرف واحد ) فإن تقدير درجة العجز المستديم يكون في الإصابة الثانية على أساس نسبة مئوية من القدرة المتبقية بعد حسم نسبة العجز المقدرة في الإصابة الأولى من القدرة الكاملة .

## مادة (٩) :

تحدد الشروط الواجب توافرها لإثبات المرض المهني بما يلي :

١- أن يكون المرض المهني مدرجا في جدول الأمراض المهنية رقم (١) الملحق بالقانون رقم (٩٢) لسنة ١٩٥٩ .

٢- أن يكون المصاب قد تعرض بحكم عمله لأحد المواد أو العوامل المؤذية للصحة المشار إليها في الجدول آنف الذكر .

٣- (٩١) أن يكون العمل الذي يمارسه المصاب أو المهنة التي يتعاطاها مشارا اليهما في الجدول رقم (١) الخاص بالأمراض المهنية وتعديلاته .

٤- (٩٢) أن تكون الآفة التي يشكو منها المصاب مذكورة في الجدول رقم (٢) الملحق بهذا القرار أو معترفا عليها علميا كافة تتجم عن التعرض للمهن المحددة بالجدول رقم (١) وتعديلاته .

٥- أن تظهر علامات المرض المهني خلال مدة ممارسة العامل للمهنة أو العمل المسبب للمرض أو خلال الفترة القانونية المحددة بالمادة (٤٨) من القانون رقم (٩٢) لسنة ١٩٥٩ .

٦- أن يكون قد مضى على المصاب في ممارسة المهنة أو العمل المسبب للمرض المهني أو في التعرض لأحد العوامل أو المواد المسببة له الحد الأدنى اللازم طبيا للاصابة .

٧- أن يرفق بلاغ الإصابة بشهادة طبية محررة وفقا للنموذج الذي يقرره مجلس إدارة المؤسسة .

#### مادة (١٠) :

في بعض الحالات يمكن زيادة أو إنقاص النسب المدرجة في الجدول رقم (٢) والجدول رقم (٣) المشار إليهما في هذا القرار وذلك مراعاة لعمر المصاب ودرجة تأثير الإصابة ولاحتمال اضطرابه بتبديل مهنته أو عوبته اليها ولكن بكفاءة أقل لتعذر إعادته لعمل جديد .

وفي هذه الحالات يجب بيان أسباب الزيادة أو النقص بصورة مفصلة في شهادة العجز الطبية .

#### مادة (١١) :

يتقدم طالب معاش العجز الكامل الناجم عن غير أصابات العمل الى المكتب الفرعي للمؤسسة في المدينة أو المنطقة التي يعمل فيها بطلب رسمي يرفقه بتقرير طبي يؤكد عجزه الكامل المستقيم من جراء الحالة المرضية الموجودة لديه .

#### مادة (١٢) :

يجوز لطبيب المؤسسة في سبيل إثبات هذا العجز أن يطلب إجراء الفحوص الطبية أو المخبرية والشعاعية وكذلك الاستعانة برأي الأطباء الاختصاصيين اذا كانت الحالة تستدعي ذلك على نفقة المؤسسة .

#### مادة (١٣) :

تلقى جميع الأحكام المخالفة لما جاء في هذا القرار .

#### مادة (١٤) :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

١٩٦٢/١٢/٣١

**وزير الشؤون الاجتماعية والعمل**

**قرار رقم ١١٦٧ ق (١١) لسنة ١٩٦٢ (١٣) . (١٤)**  
**بشأن قواعد وشروط إعداد السجلات**  
**المنصوص عليها فى قانون التأمينات الاجتماعية**

**وزير الشؤون الاجتماعية والعمل :**

بعد الاطلاع على المادة (٤٥) من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم (٩٢) لسنة ١٩٥٩ والقوانين المعدلة له.

**قرر :**

**مادة (١) (٩٥) :**

يعد سجل القيد والأجر المنصوص فى البند (١) من المادة (٤٥) من قانون التأمينات الاجتماعية وفقا للنموذج رقم (١) و  
(٢) بشأن المتعهدين المرافقين وتليد فيه أسماء العمال بترقيم سلسلة حسب تواريخ دخولهم الخدمة .

**مادة (٢) :**

يعد سجل الإصابات المنصوص عليه فى البند (٢) من المادة المشار اليها وفقا للنموذج رقم (٢) المرافق .  
ويجوز اعتبار الصور الثابتة من مجموع الإخطارات المنصوص عليها فى المادة (٣٩) من القانون مسجلا للإصابات متى  
كانت تشتمل على جميع البيانات الواردة فى النموذج المحدد فى الفقرة السابقة .

**مادة (٣) :**

يعد سجل الفحص الطبى الدورى المنصوص عليه فى البند (٣) من المادة (٤٥) المشار اليها وفقا للنموذج رقم (٣) المرافق.  
كما تعد بطاقة لكل عامل وفقا للنموذج رقم (٣) المرافق تدون فيها فورا نتائج هذا الفحص بمعرفة الطبيب المختص .  
وتستوفى بيانات السجل المذكور فى واقع بيانات بطاقات العمال .

**مادة (٤) :**

يجب أن تكون صفحات هذه السجلات سلسلة ومختومة بخاتم المؤسسة ولا يجوز الشطب أو الكشط أو التعشية فى  
البيانات الواردة فيها على أنه يجوز عند الاقتضاء تصحيح هذه البيانات بالهبر الأحمر بشرط أن يوقع أمام التصحيح صاحب  
العمل أو الموظف المسئول .

**مادة (٥) :**

يجوز أن يعد صاحب العمل السجلات المشار اليها بمعرفته وفقا للنماذج المقررة كما يمكن الحصول عليها من المؤسسة أو  
أحد فروعها مقابل دفع الثمن المبين على كل منها .

**مادة (٦) :**

مع مراعاة أحكام الفقرة الأولى من المادة (٤٥) المشار اليها يجب وضع هذه السجلات فى مكان يسهل فيه على مفتشى  
المؤسسة الاطلاع عليها فى أى وقت .

## مادة (٧) :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتلغى جميع الأحكام المخالفة له .

دمشق في ٢١/١٢/١٩٦٢

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

## قرار رقم (٩٠٦) لسنة ١٩٦٣ (١١) بشأن شروط وأوضاع تخفيض اشتراكات تأمين إصابات العمل وتحديد فئاتها

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

استنادا الى المادتين ٢١-٢٢ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم (٩٢) لسنة ١٩٥٩ .

قرر :

## مادة (١) :

يخفض اشتراك صاحب العمل في تأمين إصابات العمل اذا توافرت لديه الشروط التالية :

- أ - أن يكون مشتركا في مؤسسة التأمينات الاجتماعية ، وممسدا كامل الاشتراكات المترتبة عليه بتاريخ تقديمه طلب التخفيض .
- ب - أن يتخذ باستمرار الاحتياطات اللازمة لحماية عماله بالعمل بالتطبيق لأحكام القوانين واللوائح والقرارات المعمول بها.
- ج - أن يتقدم الى مؤسسة التأمينات الاجتماعية بالبيانات المنونة في النموذج الذي تعدده المؤسسة لهذا الغرض وعلى المؤسسة التأكد من توافر الشروط الواردة في البندين أ ، ب السابقين .

## مادة (٢) :

يخفض الاشتراك في تأمين إصابات العمل الى النسب التالية :

- أ - ١٪ من أجور العمال الاجمالية بالنسبة للمنشآت المحددة في الجدول رقم (١) المرافق .
- ب - ٢٪ من أجور العمال الاجمالية بالنسبة للمنشآت المحددة في الجدول رقم (٢) المرافق .

## مادة (٣) :

يكلف المدير العام لمؤسسة التأمينات الاجتماعية بإصدار التعليمات اللازمة للتنفيذ، وكذلك إعداد الدراسات الاحصائية خلال عام ١٩٦٤ .

#### مادة (٤) :

يلغى القرار الوزاري رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته بالقوانين الوزاريين رقم (١١) لسنة ١٩٦١ ورقم (٢٢) لسنة ١٩٦٢ وكافة التخصيصات التي ترتبت بموجبها .

#### مادة (٥) :

ينشر هذا القرار ويعمل به اعتبارا من ١٩٦٤/٣/١١ ، باستثناء المنشآت التي لم يخفص فيها فيطبق عليها اعتبارا من ١٩٦٤/١/١٠ .

دمشق في ١٩٦٣/١٢/١٩

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

### جدول رقم (١) (٩٧)

#### المهن والصناعات الخاضعة لنسبة ١٪ :

- ١- محلات المبيع بأنواعها ( عدا محلات الجزارة ) .
- ٢- المستشفيات ، المصحات ، المستوصفات ، الوحدات العلاجية ، عيادات الأطباء .
- ٣- معاهد التعليم ( غير معاهد التعليم الصناعي ، مراكز التدريب المهني ) .
- ٤- المقاهي ، المطاعم ، الفنادق ، الكازينوهات .
- ٥- دور السينما ، المسارح ، النوادي .
- ٦- محلات خياطة الملابس ( دون استعمال المقصات والآلات الكهربائية ) .
- ٧- مستودعات الألبسة .
- ٨- صالونات الحلاقة .
- ٩- صالونات مسح الأحذية وإصلاحها .
- ١٠- الحمامات العامة والمساح .
- ١١- المداجن .
- ١٢- المصارف - المؤسسات المالية .
- ١٣- مؤسسات وشركات التأمين .
- ١٤- المكاتب التجارية والبورصة .
- ١٥- مكاتب المحامين والمهندسين والقبراء المحاسبين ، مكاتب السياحة والخدمات ومكاتب التخليص والدلالة وتسهيل المعاملات .
- ١٦- المراسم الفنية والمعارض والمتاحف .

### جدول رقم (٢)

#### المهن والصناعات الخاضعة لنسبة (٢٪) :

- ١- محلات تنظيف وكى الملابس وصباغتها بأنواعها .
- ٢- محلات تجميل وطبع الأفلام ( عدا استديوهات السينما ) .

- ٣- المخابز وصناعة الحلويات والمعجنات بما فيها صناعة المكرونة والبسكويت والصلاق .
- ٤- صناعة السكاكر والشكولاته والمربات وما فى حكمها .
- ٥- صناعة الألبان العادية والمسترة بما فيها الجبن والزبدة والقشدة والكريما يدوية أو آلية .
- ٦- صناعة البوظة بأنواعها اليدوية والآلية .
- ٧- صناعة الشجج .
- ٨- صناعة النشادر والديسكوتين والجلوكوز.
- ٩- صناعة الألبوة والمستحضرات الطبية ومستحضرات التجميل والعطورات .
- ١٠- صناعة حل شرائق دودة القز.
- ١١- صناعة تجليد الكتب والدفاتر .
- ١٢- صناعة المظلات ومافى حكمها .
- ١٣- صناعة التنجيد.
- ١٤- صناعة غزل خيوط النايلون .
- ١٥- صناعة التريكو الصوفى والقطنى .
- ١٦- صناعة المناديل واللفائف الصحية .
- ١٧- محلات الجزارة وبيع اللحوم .
- ١٨- صناعة المصوغات والمجوهرات .
- ١٩- محلات تأجير الكراسى وإصلاحها .
- ٢٠- محطات تكرير وضخ المياه .
- ٢١- صناعة المشغولات الخشبية غير الآلية ( الأبواب - الشبابيك - الأثاث الخشبى ) .
- ٢٢- المخازن والمستودعات ( لغير المواد المشتعلة أو المتفجرة )..
- ٢٣- صناعة الأحذية والمشغولات الجلدية اليدوية .
- ٢٤- دور نشر الصحف والمجلات .
- ٢٥- مهنة الدهان .
- ٢٦- صناعة الملح وتعبئته .
- ٢٧- صناعة وتعبئة الأغذية والخضار والفواكه بما فيها المياه الغازية والشربات .
- ٢٨- صناعة السكر وتقطير الخمر والكحول وخميرة البيرة .
- ٢٩- صناعة البيرة .
- ٣٠- صناعة العبال بأنواعها وإكياس الخيش .
- ٣١- صناعة الغزل والنسيج القطنى والصوفى والاياف الاصطناعية .
- ٣٢- صناعة وصباغة وتجهيز الخيوط والأقمشة وصقلها بأنواعها المختلفة .
- ٣٣- صناعة البلاستيك بأنواعها .
- ٣٤- صناعة الورق وعلب الكرتون ومافى حكمها .
- ٣٥- صناعة طحن الحبوب .
- ٣٦- صناعة الملابس باستعمال المقصات والآلات الكهربائية .
- ٣٧- صناعة استخراج الزيوت والدهون النباتية والحيوانية والعرجون .
- ٣٨- صناعة الصابون بأنواعها والجليسرين ، والمنظفات الصناعية والشموع .
- ٣٩- صناعة الزنكوغراف وحفر المعادن .

- ٤٠- المطابع بأنواعها .
- ٤١- صناعة الخزف والفخار والبورسلان ومافي حكمها .
- ٤٢- صناعة وإصلاح السفن الخشبية وبنائها ، وصيد الأسماك ، واستخراج الإسفنج .
- ٤٣- صناعة كراسي الخيزران .
- ٤٤- صناعة السجاد الألي .
- ٤٥- مستودعات التبريد .
- ٤٦- غسيل وتنظيف وتعبئة الصرف .

## قرار رقم (٤٤) لعام ١٩٦٤

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ، رئيس مجلس ادارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية ،

بناء على أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم (٩٢) لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته وخاصة المادة (٣٧) منه .  
وعلى أحكام المرسوم التشريعي رقم (٦٢) لسنة ١٩٦٤ .

يقرر مايلي :

مادة (١) :

على صاحب العمل أن يخطر المؤسسة خلال الخمسة عشر يوما الأولى من كل شهر بكل تغيير يطرأ على عدد العمال أو أجورهم خلال الشهر السابق وذلك بموجب كشف يوضح فيه أسماء وأرقام العمال موضع التغيير وتاريخ دخول أو خروج أو تعديل أجر كل منهم وقيمة الأجر الشهري الأصلي والمعدل .

مادة (٢) :

يبلغ هذا القرار من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ١٩٦٤/١٢/٣١

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

رئيس مجلس ادارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية

## قرار رقم (١١٨) لسنة ١٩٦٤ (٩٨)

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

بناء على أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم (٩٢) لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته وخاصة المادة (٨٢) منه .  
وعلى المرسوم التشريعي رقم (١٨) تاريخ ١٩٦٤/٢/٩ .

ويعد الاطلاع على القرار (٤١١) تاريخ ٢٠/٥/١٩٦٢ (٩٨) ، (٩٩) .

## يقرر مايلي :

### مادة (١) :

يخصص تعويض يومي لقاء نفقات الإقامة للعامل المصاب بإصابة عمل الذي يدعى من قبل طبابة مؤسسة التأمينات الاجتماعية أو بناء على موافقتها ، لمعالجته خارج مكان عمله أو إقامته وفقاً للشروط والأوضاع التالية :

أ - عدم توافر الاختصاصيين أو الوسائل الفنية اللازمة لمعالجة العامل في مكان إقامته أو عمله .

ب - انتقال العامل خارج مكان إقامته أو عمله للمعالجة الطبية أو مايتبعها كتركيب طرف صناعي أو ماشابه ذلك ، بناء على إشارة القسم الطبي لمؤسسة التأمينات الاجتماعية أو موافقتها .

ج - (١٠٠) يحدد التعويض بمبلغ ثمان ليرات سورية عن كل يوم يقضيه العامل المصاب في المعالجة خارج مكان عمله أو إقامته اعتباراً من ساعة مغادرته هذا المكان وحتى ساعة عودته اليه ، وحسب التعويض عن أجزاء اليوم على أساس استحقاق التعويض كاملاً إذا كان جزء اليوم يزيد على اثني عشر ساعة ، واستحقاق نصف التعويض إذا تراوح الجزء المذكور بين ست ساعات وأثني عشر ساعة ، ولا يستحق العامل المصاب أي تعويض عن جزء اليوم إذا قل عن ست ساعات .

د - إذا دخل العامل المصاب الذي تجرى معالجته خارج مكان عمله أو إقامته في المستشفى بناء على رأي طبابة المؤسسة أو موافقتها فإنه لا يستحق التعويض المشار اليه في الفقرة السابقة عن الأيام التي يقضيها في المستشفى .

### مادة (٢) :

يستفيد من تعويض الإقامة المؤمن عليهم الذين يدعون من قبل طبابة المؤسسة لإجراء الفحص الطبي ، أو لتقدير درجات عجزهم خارج مكان إقامتهم أو عملهم في سائر حالات إصابات العمل والعجز الطبيعي أو العجز المؤقت .

### مادة (٣) :

يستفيد المشمولون بالمادة السابقة في حالات العجز الطبيعي والعجز المؤقت من أجور النقل طبقاً لما يستفيد منه العمال المصابون .

### مادة (٤) :

يصرف تعويض الإقامة كما تصرف أجور النقل في حالات إصابات العمل من صندوق إصابات العمل ، أما في حالات العجز الطبيعي أو العجز المؤقت فتصرف تلك المستحقات من صندوق تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء ، أو من صندوق العجز والوفاء بالنسبة للعمال المشمولين بالمرحلة الرابعة .

### مادة (٥) :

يستفيد من أجور النقل المؤمن عليهم الذين استحقوا في السابق التعويض المنصوص عنه في القرار الوزاري (٤١١) تاريخ ٢٠/٥/١٩٦٢ .

### مادة (٦) :

تنظم طريقة ثبوت استحقاق تعويض الإقامة وصرفه كما يحدد بدل أجور النقل وتنظيم طريقة استحقاقه وصرفه بقرار من المدير العام لمؤسسة التأمينات الاجتماعية .

#### مادة (٧) :

يلغى القرار رقم ق ٤١/١١ تاريخ ١٩٦٢/٥/٢٠.

#### مادة (٨) :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره .

دمشق في ١٨/٣/١٩٦٤

**وزير الشؤون الاجتماعية والعمل**

### قرار رقم (٥٧) لسنة ١٩٦٥ (١٠١)

#### وزير الشؤون الاجتماعية والعمل :

بناء على المادة (٢٢) من قانون التأمينات الاجتماعية رقم (٩٢) لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته ،  
وعلى قرار رئيس مجلس ادارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية رقم (٤١) تاريخ ١٩٦٤/١٢/٣١ .

#### يقرر مايلي :

#### مادة (١) :

يلغى تخفيض الاشتراكات المقرر لصاحب العمل وفقا لأحكام القرار (٩٠٦) تاريخ ١٩٦٣/١٢/١١ تلقائيا اذا تخلف عن  
تأدية الاشتراكات المستحقة عليه بموجب قانون التأمينات الاجتماعية وتعديلاته في موعدها أو اذا اتضح أن محله فقد أحد  
احتياطات الوقاية المنصوص عليها في البند (ب) من المادة (١) من القرار المنوه به .. ويلتزم صاحب العمل بإداء اشتراكاته في  
تأمين إصابات العمل على أساس نسبة ٣ ٪ من أجور عماله اعتبارا من أول السنة التي حصل فيها ذلك .

#### مادة (٢) :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية

دمشق في ٢/٢/١٩٦٥

**وزير الشؤون الاجتماعية والعمل**

### قرار رقم (١٧٨) لسنة ١٩٦٥

#### وزير الشؤون الاجتماعية والعمل :

بناء على أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم (٩٢) لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته وخاصة المادة (٨٢) منه .

وعلى اقتراح مجلس إدارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٥/٣/١٩٦٥.

### **يقرر مايلي :**

#### **مادة (١) :**

يستحق معاش العجز أو الوفاة المنصوص عليه في المادة (٦٤) من قانون التأمينات الاجتماعية وتعديلاته اذا حدث العجز الكامل أو وقعت الوفاة المؤمن عليه ضمن أراضي الجمهورية العربية السورية خلال مدة وقف عمله وتوافرت فيه الشروط المنصوص عليها في المادتين ٦٢-٦٣ من القانون المذكور وتعديلاته .

#### **مادة (٢) :**

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعتبر نافذا من تاريخ ١٩٦١/٧/٢٣

دمشق في ١٨/٣/١٩٦٥

**وزير الشؤون الاجتماعية والعمل**

### **قرار رقم (٦٤٢) لسنة ١٩٦٥ (١٠٢)**

#### **وزير الشؤون الاجتماعية والعمل :**

بناء على أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته وخاصة المادة (٧) من قرار إصداره والمادتين ٣٧ و ٧٩ منه .

وعلى اقتراح مجلس إدارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية المتخذ في جلسته المنعقدة في ١٨/٨/١٩٦٥.

### **يقرر مايلي :**

#### **مادة (١) (١٠٣) :**

تقدر القيمة الاستبدالية للمعاشات في صدد تطبيق المادة ٣٧ من القانون رقم (٩٢) لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته بمبلغ إجمالي يعادل تعويض البعثة الواحدة المستحقة بعجز مستديم نسبته ٣٤٪ من العجز الكامل المقرر بحكم المادة (٣١) من القانون المذكور.

#### **مادة (٢) :**

يكون تطبيق المادة السابقة بناء على طلب صاحب العمل ووفق الشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من المدير العام لمؤسسة التأمينات الاجتماعية .

#### **مادة (٣) :**

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

دمشق في ٥/٩/١٩٦٥

**وزير الشؤون الاجتماعية والعمل**

## قرار رقم (٨٢٢) لسنة ١٩٦٥ (١٠٤)

### وزير الشؤون الاجتماعية والعمل :

بناء على أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم (٩٢) لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته وخاصة المادة (٨٢) منه ،  
وعلى اقتراح مجلس ادارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٠/٨/١٩٦٥ .

### يقرر مايلي :

#### مادة (١) :

يحسب معاش الشيخوخة عن مدة الخدمة السابقة لاشتراك المؤمن عليه في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء المنصوص عليها في المادة (٧١ مكررا) من قانون التأمينات الاجتماعية رقم (٩٢) لسنة ١٩٥٩ على أساس نسبة ١ / من متوسط الأجر خلال المدة المحددة في المادة (٥٨) المعدلة من القانون المذكور أو كامل مدة الاشتراك في التأمين إن قلت عن ذلك وذلك عن كل سنة من سنوات المدة السابقة المشار إليها .

ويربط معاش الشيخوخة المنصوص عنه في المادة (٥٨) من القانون رقم (٩٢) لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته على أساس متوسط أجر المؤمن عليه الشهري الذي سدد عنه الاشتراك خلال كامل مدة الاشتراك في التأمين ان قلت عن سنتين .

#### مادة (٢) :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

دمشق في ١٠/٨/١٩٦٥

### وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

## قرار ٩٦٩ لسنة ١٩٦٥

### وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

بناء على أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم (٩٢) لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته وخاصة المادة (٨٢) منه .  
وعلى قرار مجلس ادارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية رقم (١٦٥) تاريخ ١٠/٨/١٩٦٥ .

### يقرر مايلي :

#### مادة (١) :

يجوز لمؤسسة التأمينات الاجتماعية صرف سلف على حساب المعاشات المستحقة تعادل المعاش المستحق عن ثلاثة أشهر بمجرد توافر المعلومات الأولية اللازمة لثبوت استحقاق المعاش وحسابه وتقدير وثيقة رسمية بأسماء المستحقين في حال وجودهم .

#### مادة (٢) :

يصدر المدير العام للمؤسسة التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القرار .

#### مادة (٣) :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره .

دمشق في ١٩٦٥/١٢/١٣

**وزير الشؤون الاجتماعية والعمل**

### قرار رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦٦

#### وزير الشؤون الاجتماعية والعمل :

بناء على أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم (٩٢) لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته وخاصة المادة (٨٢) منه .  
وعلى اقتراح مجلس ادارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٩ .

#### يقرر مايلي :

#### مادة (١) :

يعاد صرف المعاش المستحق بموجب أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته للأرامل والبنات والأخوات في حال انقطاعهن عن ممارسة العمل أو المهنة .  
وإذا كان للمستحقة منهن مورد أو دخل أو نفقة من أية جهة كانت فيجوز تخفيض المعاش بقدر هذا المورد أو الدخل أو النفقة ما لم يكن مجموعها لايجاوز مائة ليرة سورية في شهر .

#### مادة (٢) :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

دمشق في ١٩٦٦/٣/١٩

**وزير الشؤون الاجتماعية والعمل**

### قرار رقم (٣٠٠) لسنة ١٩٦٦

#### وزير الشؤون الاجتماعية والعمل :

بناء على أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم (٩٢) لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته وخاصة المادة (٨٢) منه .

وعلى أحكام المرسوم التشريعي رقم (٢١٠) لسنة ١٩٦٣ .

وعلى اقتراح مجلس إدارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٨/٤/١٩٦٦ .

### **يقرر هايلي :**

#### **مادة (١) :**

يمنح العمال العاملون في منشآت يقل عدد عمالها عن الخمسة المزايا الواردة في المادة (١) من المرسوم التشريعي رقم (١٠٤) الصادر بتاريخ ١٤/٧/١٩٦٣ بشأن تعريف إصابة العمل وتعريف العجز الكامل .

#### **مادة (٢) :**

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من أول عام ١٩٦٤ .

دمشق في ٢١/٥/١٩٦٦

**وزير الشؤون الاجتماعية والعمل**

## **قرار رقم (٧٠٧) لسنة ١٩٦٧ (١٠٥)**

### **وزير الشؤون الاجتماعية والعمل :**

بناء على أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم (٩٢) لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته وخاصة المادة (٢٢) منه .  
وعلى اقتراح مجلس إدارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية .

### **يقرر هايلي :**

#### **مادة (١) :**

استثناء من أحكام القرار ذي الرقم (٥٧) المؤرخ في ١٢/٣/١٩٦٥ يجوز للتأمينات الاجتماعية الإبقاء على تخصيص الاشتراكات المقررة لصاحب العمل وفقا لأحكام القرار (٩٠٦) تاريخ ١١/١٢/١٩٦٢ وتعديلاته ، اذا كان صاحب العمل مسدداً كامل الاشتراكات المستحقة عليه بموجب قانون التأمينات الاجتماعية وتعديلاته في نهاية العام ومستمرا في اتخاذ احتياطات الوقاية من اصابات العمل المنصوص عليها في البند (ب) من المادة (١) من القرار (٩٠٦) المشار اليه .

#### **مادة (٢) :**

يصدر المدير العام لمؤسسة التأمينات الاجتماعية التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القرار .

#### **مادة (٣) :**

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

دمشق في ١٧/٨/١٩٦٧

**وزير الشؤون الاجتماعية والعمل**

## قرار رقم (١٢٤٨) لسنة ١٩٦٧

### وزير الشؤون الاجتماعية والعمل :

بناء على أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم (٩٢) لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته وخاصة المادة (٨٢) منه .  
وعلى اقتراح مجلس ادارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية

### يقرر مايلي :

#### مادة (١) :

يخصص للعمال المصابين الذين يحتاجون الى مساعدة الغير في أمورهم الحياتية اليومية نتيجة للإصابة بمساعدة مالية شهرية مقدارها خمسون ليرة سورية شريطة تعذر الاستغناء عن هذه المساعدة بالمعالجة الطبية .

#### مادة (٢) :

يعود حاجة العامل للمساعدة الى مؤسسة التأمينات الاجتماعية .

#### مادة (٣) :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره .

دمشق في ١٩٦٧/١٢/٣٠

### وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

## قرار رقم (٧٤) لعام ١٩٦٨

### وزير الشؤون الاجتماعية والعمل :

بناء على أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم (٩٢) لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته وخاصة المادة (٨٢) منه .  
وعلى اقتراح مجلس ادارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦٨/١/٢١ .

### يقرر مايلي :

#### مادة (١) :

يصرف للمؤمن عليهم الخاضعين لأحكام القرار بالقانون رقم (١٤٣) لسنة ١٩٦١ في حالات العجز الكامل أو الوفاة غير الناشئة عن إصابة عمل ، التي تحصل أثناء خدمة المؤمن عليه أو خلال ستة أشهر من تاريخ انتهاء الخدمة دون توافر شروط مدة الاشتراك المنصوص عليها في المادة (٦٣) من القرار بالقانون المذكور تعويض من دفعة واحدة يعادل نسبة مئوية من الأجر السنوي تحدد بحسب السن وفقا للجدول المرافق وذلك ألا يجاوز المؤمن عليه وقت ثبوت العجز أو حصول الوفاة سن الخامسة والستين .

ويراعى فى حساب السن أن تعتبر كمسور السنة سنة كاملة ويعتمد فى حساب الأجر السنوى الأجر الشهري الأخير الذى سدد على أساسه الاشتراك .

مادة (٢) :

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره .

دمشق فى ١٩٦٨/١/٣٠

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

نسبة التعويض الى الأجر السنوى	السن	نسبة التعويض الى الأجر السنوى	السن
١٧٦	٤٣	٣٢٠	٢٠ فأقل
١٦٨	٤٤	٣١٤	٢١
١٦٠	٤٥	٣٠٨	٢٢
١٥٤	٤٦	٣٠٢	٢٣
١٤٨	٤٧	٢٩٦	٢٤
١٤٢	٤٨	٢٩٠	٢٥
١٣٦	٤٩	٢٨٤	٢٦
١٣٠	٥٠	٢٧٨	٢٧
١٢٢	٥١	٢٧٢	٢٨
١١٤	٥٢	٢٦٦	٢٩
١٠٦	٥٣	٢٦٠	٣٠
٩٨	٥٤	٢٥٦	٣١
٩٠	٥٥	٢٥٢	٣٢
٨٥	٥٦	٢٤٨	٣٣
٨٠	٥٧	٢٤٤	٣٤
٧٥	٥٨	٢٤٠	٣٥
٧٠	٥٩	٢٣٢	٣٦
٦٥	٦٠	٢٢٤	٣٧
٥٩	٦١	٢١٦	٣٨
٥٣	٦٢	٢٠٨	٣٩
٤٧	٦٣	٢٠٠	٤٠
٤١	٦٤	١٩٢	٤١
٣٥	٦٥	١٨٤	٤٢

١٩٦٨/١/٣٠

# قرار رقم (١٠٨) لعام ١٩٦٨ بشأن معاش العجز المؤقت

## وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

بناء على أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم (٩٢) لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته وخاصة المادة (٨٢) منه .  
وعلى اقتراح مجلس ادارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦٨/١/٢١ .

### يقرر مايلي :

#### مادة (١) :

يشترط لاستحقاق معاش العجز المؤقت المنصوص عليه في هذا القرار :

- ١ - أن يستمر عجز العامل عن أداء العمل بسبب المرض غير الناشئ عن اصابة عمل مدة متصلة تتجاوز ١٨٠ يوما أو مددا متقطعة تتجاوز مائتي يوما خلال السنة الأخيرة .
  - ب - (١٠٦) أن لا تقل الاشتراكات المسددة عن العامل في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة عن (١٢) اشتراكا شهريا متصلة أو ٢٤ اشتراكا شهريا متقطعة بشرط أن تكون الثلاثة الأخيرة منها متصلة .
  - ج - ألا يجاوز المؤمن عليه بتاريخ استحقاق المعاش سن الخامسة والستين .
  - د - أن يتقدم العامل بطلب تخصيص المعاش وإجراء الفحص الطبي خلال شهرين من تاريخ انتهاء إحدى المدينتين المحدتين في البند (أ) أو من تاريخ انتهاء الخدمة ان وقع بعد ذلك بشرط استمرار العجز .
- ولا يشترط لاستحقاق المعاش انتهاء عقد العمل .

#### مادة (٢) :

يحسب معاش العجز المؤقت على أساس نسبة ١٠٠ ٪ من الأجر الأخير الذي سدد عنه الاشتراك في حالة التدرن الرئوى و ٥٠ ٪ من هذا الأجر في غيرها من الحالات وذلك بحد أدنى قدره خمسة وستون ليرة سورية (١٠٧) .

#### مادة (٣) :

يبدأ استحقاق معاش العجز المؤقت اعتبارا من اليوم التالي لانتهاء إحدى المادتين المحدتين في البند (أ) من المادة (١) من هذا القرار أو اليوم التالي لتاريخ انتهاء الخدمة حسب الحال ويستمر حتى شفاء العامل أو ثبوت عجزه الكلى أو وفاته أو انتهاء عام من تاريخ استحقاقه أيهما أسبق ، فإذا تجاوز المرض هذه المدة خفض المعاش الى ما يعادل معاش العجز الكامل أو الوفاة غير الناجمين عن اصابة عمل المنصوص عليه في قانون التأمينات الاجتماعية وتعديلاته .

#### مادة (٤) :

يجوز للمؤسسة وقف صرف المعاش اذا امتنع المؤمن عليه عن متابعة العلاج وبعاد صرف المعاش في حال استئناف العلاج

#### مادة (٥) :

يستحق العامل في ثبوت عجزه الكامل أو المستحقون عنه في حال وفاته اذا تم ذلك في أثناء استحقاق معاش العجز المؤقت، معاش العجز الكامل أو الوفاة المنصوص عليه في المادة (١٢) من قانون التأمينات الاجتماعية وتعديلاته بشرط ألا

يجاوز المؤمن عليه وقت ثبوت العجز الكامل أو حدوث الوفاة سن الخامسة والستين .

#### مادة (٦) :

يثبت عجز العامل عن أداء العمل بشهادة طبية من طبيب المؤسسة . وفي حالة النزاع يعرض الأمر على لجنة التحكيم الطبي المنصوص عليها في المواد ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ من قانون التأمينات الاجتماعية وتعديلاته مع مراعاة أحكام المادتين ٨٥ و ٨٧ منه .

#### مادة (٧) :

يصدر المدير العام لمؤسسة التأمينات الاجتماعية التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القرار عند الاقتضاء .

#### مادة (٨) :

يلغى القرار رقم (٩٠٨) المؤرخ في ١١/١٢/١٩٦٣ وتعديلاته ويستمر صرف المعاشات المخصصة بناء عليه .

#### مادة (٩) :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره .

دمشق في ٢٠/٢/١٩٦٨

### وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

#### قرار رقم (٦٠٢) لسنة ١٩٦٨ (١٠٨)

### بشأن ضم مدة الخدمة السابقة بالحكومة الى مدد الخدمة المحسوبة في المعاش وفقا لاحكام قانون التأمينات الاجتماعية

#### وزير الشؤون الاجتماعية والعمل،

بناء على أحكام المرسوم ١٣٦٥ تاريخ ٩/٢٨/١٩٦٧،

وبناء على أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم (٩٢) لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته وخاصة المادة ٧١ مكررا منه .

#### يقرر مايلي :

#### مادة (١) :

يسمح للمؤمن عليه لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية بضم مدة خدمته السابقة لدى الحكومة الى مدد الخدمة المحسوبة في المعاش وفقا لاحكام قانون التأمينات الاجتماعية وتعديلاته .

## مادة (٢):

فى حال استحقاق معاش الشيخوخة بحسب المعاش عن مدة الخدمة المشار إليها وفقا لأحكام المادة (٥٨) من القانون المذكور .

## مادة (٣) (١٠٩) :

١ - يقصد بعبارة ( مدة الخدمة السابقة بالحكومة ) المنوه بها كافة الخدمات التى أداها المؤمن عليه فى إحدى الوزارات أو الإدارات أو المؤسسات العامة أو البلديات أو المؤسسات المؤتمنة قبل اشتراكه فى التأمين سواء كانت بصفة موظف أو مستخدم أو عامل أو عسكري أو جزأ من هذه الخدمات شريطة أن يكون هذا الجزء كافيا لإكمال مدة الاشتراك اللازمة لاستحقاق المؤمن عليه معاش الشيخوخة بتاريخ تقدمه بطلب الضم .

ب- كما يقصد بعبارة مدة الخدمة السابقة بالحكومة الخدمات التى أداها المؤمن عليه فى إحدى الجهات المشار إليها فى الفقرة (أ) من هذه المادة قبل اشتراكه الأخير فى التأمين بشرط أن تكون غير مشمولة بأحكام تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة المقررة بموجب القانون رقم (٩٢) لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته .

## مادة (٤):

لا تدخل فى عداد الخدمات المشار إليها :

١ - مدة التى تنتهى بالطرد وفق أحكام قانون الموظفين الأساسى أو أنظمة الاستخدام الخاصة أو التسريع بموجب أحكام المادة (٧٦) من قانون العمل رقم (٩١) لسنة ١٩٥٩ أو المواد ١٤٦-١٤٧-١٤٨ من قانون العمل رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٤٦ .

ب - مدة الغياب بدون إجازة أو الإجازات بدون راتب .

ج - مدد كف اليد أو الوقف عن العمل التى تقرر حرمان الموظف من راتبه عنها .

د - مدة وقف عقد العمل مالم يرد نص خاص بإبخالها ضمن مدة الخدمة .

هـ - مدة الخدمة التى استحق المؤمن غنيها معاشا عنها .

و - كسور الشهر .

## مادة (٥) (١١٠) :

يشترط لضم الخدمات المذكورة تقديم طلب الى المؤسسة خلال مدة تنتهى فى غاية يوم ١٢/٣١/١٩٦٩ بالنسبة للمؤمن عليهم القائمين على العمل فى تاريخ نفاذ هذا القرار أو خلال مدة ستة أشهر من تاريخ التحاق المؤمن عليه بالنسبة لسواهم .

## مادة (٦) (١١١) :

يؤدى المؤمن عليه الى المؤسسة عن المدد المشار إليها فى الفقرة (أ) من المادة (١) من هذا القرار مبلغا يقدر بواقع نسبة مئوية من أجره السنوى عند بداية الاشتراك فى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة وذلك عن كل سنة من سنوات الخدمة المطلوب ضمها وفقا للجدول المرافق للقرار رقم (٦٠٢) المشار إليه ، كما يؤدى المؤمن عليه عن كل من المدد المشار إليها فى الفقرة (ب) من المادة (١) من هذا القرار مبلغا يقدر بواقع نسبة من أجره السنوى عند بداية اشتراكه فى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة الذى يلى الخدمة المراد ضمها وذلك وفقا للجدول المرافق للقرار (٦٠٢) ١٩٦٨ .

ويجوز تقسيط المبالغ المستحقة بموجب هذه المادة بفائدة سنوية قدرها ٢,٥ ٪ على أجال تعادل ضعف مدة الخدمة المطلوب ضمها فإذا تجاوز القسط الشهرى ٢٥ ٪ من أجر العامل جاز للمؤسسة تخفيضه بتمديد أجال الاستحقاق ويتوجب تأدية كامل المبالغ المستحقة بموجب هذه المادة دفعة واحدة فى حال استحقاق المؤمن عليه المعاش .

#### مادة (٧) :

يسقط حق المؤمن عليه في ضم مدة الخدمة السابقة بالحكومة اذا تخلف عن تأدية الأقساط المنصوص عليها في المادة (٦) من هذا القرار لمدة ستة أشهر بدون عذر يقبله مجلس إدارة المؤسسة وترد اليه كافة المبالغ التي أداها عن تلك المدة دفعة واحدة .

على أنه يجوز لمجلس الإدارة أن يقرر تحصيل الأقساط المستحقة بكل الوسائل القانونية اذا لم يثبت لديه أن سبب التخلف كان مشروعاً .

#### مادة (٨) :

يصدر المدير العام لمؤسسة التأمينات الاجتماعية التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القرار .

#### مادة (٩) :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من أول الشهر الذي يلي تاريخ نشره .  
دمشق في ١٩٦٨/٨/٨ .

### وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

#### مادة (٢) :

تسرى المادة السابقة على حصص المستحقين المتوفين بتاريخ صدور هذا القرار .

#### مادة (٣) :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره .  
دمشق في ١٩٦٨/٥/٢٢

### وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

## قرار رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٩

### بشأن رفع نسبة حساب معاش الشيخوخة عن الفترة السابقة

### لاشتراك المؤمن عليه في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة الى ٢ %

#### وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

بناء على أحكام المرسوم ١٣٦٥ تاريخ ١٩٦٧/٩/٢٨

وبناء على أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته وخاصة المادة (٨٢) منه .

وبناء على قرار مجلس إدارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية المتخذ بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦٩/٢/١٥ .

## يقرر مايلي :

### مادة (١) : (١١٢)

يسمح للمؤمن عليه المشمول بحكم المادة ٧١ مكررا من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته ، أن يطلب تصفية حساب معاش الشيخوخة عن المدة السابقة لاشتراكه في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة بواقع ٢ ٪ من متوسط الأجر الشهري المنصوص عنه في حكم المادة (٥٨) من القانون المذكور وذلك عن كل سنة من سنوات المدة السابقة المشار اليها .

ويجوز للمؤمن عليهم تجزئة المدة السابقة للاشتراك في التأمين وطلب رفع نسبة المعاش عن جزء لا يقل عن ٤٠ ٪ (١١٢) من المدة المشار اليها .

### مادة (٢) :

يشترط للاستفادة من حكم المادة السابقة تقديم طلب الى المؤسسة بتاريخ نفاذ هذا القرار .

### مادة (٣) :

يؤدي المؤمن عليه الى المؤسسة خلال المهلة المشار اليها في المادة السابقة مبلغا يقدر بواقع نسبة قدرها ٧ ٪ من أجره السنوي حين بداية اشتراكه في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة عن كل سنة من سنوات الخدمة السابقة لاشتراكه في التأمين والمطلوب احتساب نسبة المعاش عنها بواقع ٢ ٪ وفقا لأحكام هذا القرار .

ويجوز بالنسبة للمؤمن عليهم القائمين على عملهم تقسيط المبالغ المستحقة عليهم بموجب أحكام هذه المادة على أجال شهرية تعادل مدة خمس سنوات من تاريخ قبول طلبهم ، فاذا تجاوز القسط الشهري ٢٥ ٪ من أجر العامل جاز للمؤسسة تخفيضه وتعدد أجال الاستحقاق .

### مادة (٤) :

يسقط الزمن عليه في الاستفادة من أحكام هذا القرار اذا تخلف عن تأدية الأقساط المنصوص عليها في المادة (٣) من هذا القرار ولمدة ثلاثة أشهر بدون عذر يقبله مجلس ادارة المؤسسة وترد اليه كافة المبالغ التي أداها عن تلك المدة دفعة واحدة .

### مادة (٥) (١١٤) :

في حال انتهاء خدمة المؤمن عليه مع توافر شروط استحقاق المعاش وقبل سداد كافة الأقساط المترتبة عليه يجري حسم الأقساط المتبقية من المعاش المخصص للمؤمن عليه أو للمستحقين عنه على ألا يتجاوز القسط ٢٥ ٪ من قيمة المعاش وفقا لحكم المادة (٩٩) من القانون ٩٢ لعام ١٩٥٩ وتعديلاته . أما في حال انتهاء خدمة المؤمن عليه قبل توافر شروط استحقاق المعاش فترد المبالغ المسددة من قبله ردا وتطبق الأحكام القانونية الخاصة بهذه الحالة .

### مادة (٦) :

يصدر المدير العام لمؤسسة التأمينات الاجتماعية التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القرار .

### مادة (٧) :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

دمشق في ١٦/٢/١٩٦٩

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

## قرار رقم (٢٣٨) لسنة ١٩٦٩

### إن وزير الشؤون الاجتماعية والعمل :

بناء على أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم (٩٢) لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته وخاصة المادة (٧) من قرار إصداره والمادة ٢٢ منه .

وعلى اقتراح مجلس إدارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية

### يقرر مايلي :

#### مادة (١) :

تطبق بالنسبة الى عمال مقاولات العمل والعائلة المبرمة مع ادارات ومؤسسات الدولة ومنشآت وشركات القطاع العام أحكام فصل اصابات العمل المقررة في قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته .

#### مادة (٢) :

تحدد نسبة الاشتراكات في التأمين من العمال المشار اليهم في المادة السابقة بـ ٥ ٪ من أجور اليد العاملة .

#### مادة (٣) :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

دمشق في ١٩٦٩/٤/٢٩

### وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

## قرار رقم (٤١٠) لعام ١٩٦٩ (١١٥)

### إن وزير الشؤون الاجتماعية والعمل :

بناء على أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم (٩٢) لعام ١٩٦٩ وتعديلاته وخاصة المادة (٩٣) منه .

### يقرر مايلي :

#### مادة (١) :

تحدد المستندات اللازمة لصرف التعويضات المقررة في قانون التأمينات الاجتماعية على الوجه المبين في هذا القرار :

#### مادة (٢) :

المستندات المطلوبة من صاحب العمل :

أ - في حالة استخدام المؤمن عليه : الاستمارة رقم (١) أو الاستمارة رقم (١) مكررا حسب الحال المنصوص عليها في

المادة (٥) من القرار ٨٣٥ لسنة ١٩٦٢ (١١٦) متضمنة جميع البيانات اللازمة وموقعة من قبل العامل وصاحب العمل أو ممن له حق التوقيع عنه ومصحوبة بالرفقات المبينة في المادة المشار إليها .

ب - في حالة انتهاء خدمة المؤمن عليه : الاستمارة رقم (٤) المنصوص عليها في المادة (١٩) من القرار رقم (٨٣٥) (١١٧) المشار اليه متضمنة جميع البيانات اللازمة وموقعة من صاحب العمل .

### جدول (١١٨)

## بالمبالغ المستحقة عن مدة الخدمة السابقة في الحكومة التي تحسب في المعاش

المبلغ المقابل لكل ١٠٠ ل. س من الأجر السنوي عند بداية الاشتراك في التأمين لكل سنة من سنوات الخدمة المراد ضمها ل . س	السن عند بداية الاشتراك في التأمين	المبلغ المقابل لكل ١٠٠ ل. س من الأجر السنوي عند بداية الاشتراك في التأمين لكل سنة من سنوات الخدمة المراد ضمها ل . س	السن عند بداية الاشتراك في التأمين
١٤	٣٨	١٢	حتى ١٩
١٤	٣٩	١٢	٢٠
١٤	٤٠	١٢	٢١
١٤	٤١	١٢	٢٢
١٥	٤٢	١٢	٢٣
١٥	٤٣	١٢	٢٤
١٥	٤٤	١٢	٢٥
١٥	٤٥	١٣	٢٦
١٥	٤٦	١٣	٢٧
١٥	٤٧	١٣	٢٨
١٦	٤٨	١٣	٢٩
١٦	٤٩	١٣	٣٠
١٦	٥٠	١٣	٣١
١٦	٥١	١٣	٣٢
١٧	٥٢	١٣	٣٣
١٧	٥٣	١٣	٣٤
١٧	٥٤	١٤	٣٥
١٨	٥٥ فما فوق	١٤	٣٦
		١٤	٣٧

### ملاحظة :

تعتبر في حساب السن كسور السنة سنة كاملة .

في حساب المبلغ الاجمالي تجبر كسور الليرة الى ليرة سورية كاملة .

## قرار رقم ق ٢٥١/٩ لسنة ١٩٦٨

### وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

بناء على أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته وخاصة المادة ٨٢ منه وعلى اقتراح مجلس إدارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦٨/٥/٧.

#### مادة (١) :

تشول حصة المستحق في المعاش اذا توفي خلال شهر من تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش الى باقي المستحقين وتوزع عليهم بكاملها بنسبة حصصهم أو ممن له حق التوقيع عنه مرفقة بكتاب استقالة العامل أو عقد العمل محدد المدة أو موافقة لجنة قضايا التسريح على انتهاء الخدمة أو شهادة صادرة عن مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل تثبت عدم اعتراض العامل على التسريح خلال المدة القانونية .

#### مادة (٢) :

في حالة وقوع إصابة عمل : يحرر بلاغ الإصابة المنصوص عليه في المادة ٣٩ من القانون رقم ٩٢ لعام ١٩٥٩ وترسل نسخة منه الى كل من الجهات المعنية في القانون المذكور .

#### مادة (٣) :

المستندات المطلوبة من المؤمن عليه :

أ - في حالة بدء العمل : على المؤمن عليه أن يقدم الى صاحب العمل ثلاث صور شمسية بصورة عن قيد النفوس أو أية وثيقة رسمية تتضمن البيانات الواردة فيه وليرة سورية قيمة بطاقة التأمين وأن يوضع على الاستمارة (١) المشار اليها بعد ملئها أصولاً .

ب - في حالة استحقاق تعويض البفعة الواحدة المنصوص عليه في المادة ٥٩ من القانون رقم ٩٢ المشار اليه وتعديلاته .  
١- صورة عن قيد السجل المدني أو حكم قضائي أو أى مستند رسمي يعتمد من مجلس إدارة المؤسسة يثبت بلوغ المؤمن عليه سن الستين .

ج - في حالة استحقاق تعويض البفعة الواحدة المنصوص عليها في الفقرة أ من المادة (٦٠) المعدلة من القانون المذكور .  
صورة عن بيان زواج المؤمن عليها اذا كانت الاستقالة تمت بسبب وفي خلال ستة أشهر من تاريخ العقد أو صورة عن شهادة ميلاد الطفل الأول اذا أنهت خدمتها بسبب ذلك وفي خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الوضع .

(١) د - (١١٩) على المؤمن عليه الذي يستحق تعويض البفعة الواحدة المنصوص عليه في الفقرة (ب) من المادة (٦٠) من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته أن يثبت خروجه من نطاق سريان أحكام القانون المذكور بإحدى الوثائق التالية :

أ - وثيقة صادرة عن نقابة من نقابات الأطباء أو الصيادلة أو المحامين أو القبال أو المهندسين تثبت أنه مارس المهنة لحسابه الخاص مدة شهر على الأقل بعد انتهاء خدمته .

ب - وثيقة صادرة عن الجهة المختصة تثبت ملكيته لسيارة عامة مع شهادة من شرطة المرور تثبت أنه قادها لمدة شهر على الأقل بعد انتهاء خدمته .

ج - وثيقة تثبت أنه انتسب بعد تركه العمل الى إحدى الجامعات أو الى إحدى المعاهد العلمية الحكومية .

د - وثيقة تثبت أنه تطوع في الجيش أو أنه التحق بوظيفة لدى إحدى الوزارات أو الإدارات أو المؤسسات العامة غير الخاضعة لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية .

هـ - وثيقة تثبت أنه يتقاضى معاشاً تقاعدياً شهرياً يزيد على مائة ليرة سورية .

و - تقرير طبي تعتمد المؤسسة يثبت أن المؤمن عليه أصبح عاجزاً كاملاً مستفيداً عن ممارسة أي عمل أو مهنة وذلك في حال عدم استحقاقه لمعاش العجز غير الناشئ عن إصابة عمل .

ز - وثيقة تثبت اشتغال المؤمن عليه لدى إحدى المنظمات أو المؤسسات الإقليمية أو الدولية .

ح - وثيقة تثبت استمرار تعطل المؤمن عليه لمدة سنة على الأقل اعتباراً من تاريخ ورود الاستمارة رقم (٤) الخاصة بانتهاه خدمته إلى المؤسسة .

ط - وثيقة رسمية تثبت خروج المؤمن عليه نهائياً من البلاد كشهادة من وزارة الداخلية بمغادرة البلاد نهائياً أو تأشيرة خروج على جواز سفر المؤمن عليه غير السوري أو تعهد خطي بمغادرة البلاد نهائياً لمن لا يخضعون لتأشيرة الخروج أو وثيقة رسمية صادرة عن الجهة المختصة تشير بسحب بطاقة المؤمن عليه غير السوري .

٢- للمؤمن عليه الذي يستمر تعطله عن العمل مدة شهر بعد انتهاء خدمته الحق في صرف سلفة شهرية على حساب مستحققاته بواقع ١٠٠ ٪ من أجره الأخير المشترك عنه ويتكرر صرف هذه السلفة إذا استمر تعطله عن العمل شهراً آخر وهكذا لحين مرور سنة أو استنفاد كامل مستحققاته أيهما أسبق .

هـ - في حالة استحقاق معاش الشيخوخة أو معاش عجز ناشئ عن إصابة عمل .

١- إخراج قيد نفوس .

٢- بيان عائلي .

٣- طلب تخصيص معاش .

٤- تقرير طبي مصدق حسب الأصول ( في حالة العجز ) .

٥ - تعهد خطي بعدم ممارسة أحد أفراد أسرة المعاش لأي عمل أو مهنة وأنه لا يتقاضى عن أي منهم تعويضاً من أي جهة حكومية أخرى .

و - في حالة استحقاق وفاة :

١- شهادة وفاة .

٢- بيان عائلي للمتوفى .

٣- شهادة إدارية بالإعالة من المرجع الإداري المختص .

٤- صورة مصدقة عن الوثيقة الصادرة عن القاضى الشرعي بتعيين القيم أو الوصى في حالة وجود محجورين أو قاصرين ولا يؤخر عدم تقديم هذه الوثيقة صرف مستحقات البالغين .

٥- تعهد خطي من الأرملة أو البنات أو الأخوات بعدم ممارستهن عملاً أو مهنة .

٦- تعهد خطي بإبلاغ المؤسسة عن كل تغيير يؤثر بالنتيجة على مقدار المعاش في خلال شهر من وقوع التغيير ( وفق النموذج الذي تضعه المؤسسة ) .

٧- تقرير طبي بالعمل أو عمه بالنسبة لأرملة المتوفى .

٨- تقرير الطبيب الشرعي في حالة الوفاة الناجمة عن إصابة عمل يثبت أن الوفاة ناتجة عن الإصابة على أن يعتمد هذا التقرير من مديرية الشؤون الطبية في المؤسسة .

**مادة (٤) :**

يصدر المدير العام للمؤسسة التأمينات الاجتماعية التعليمات اللازمة لتطبيق هذا القرار عند الاقتضاء .

#### مادة (٥) :

تلغى القرارات المخالفة لأحكام هذا القرار .

#### مادة (٦) :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره .

دمشق في ١٩٦٩/٥/٢٧

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

### قرار رقم (٩٩٨) لسنة ١٩٧٠

#### إن وزير الشؤون الاجتماعية والعمل :

بناء على أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم (٩٢) لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته وخاصة المادة ٧٢ منه .

وعلى قرار مجلس ادارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية رقم (١) لسنة ١٩٧٠ .

#### يقرر مايلي :

#### مادة (١) :

يحسب الأجر الشهري المشار اليه في المادة (٧٢) من قانون التأمينات الاجتماعية رقم (٩٢) لسنة ١٩٥٩ بالنسبة للعمال الذين يتقاضون أجورهم بغير الشهر في كافة المنشآت على أساس تحديد عدد أيام العمل في الشهر بثلاثين يوما .

#### مادة (٢) :

يلغى القرار رقم (٥٨) لسنة ١٩٦٥ (١٢٠) .

#### مادة (٣) :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره .

دمشق في ١٩٧٠/٨/٢١

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

## قرار رقم (٤٣) لعام ١٩٧١

### وزير الشؤون الاجتماعية والعمل :

بعد الاطلاع على المواد ٢٥ و ٢٦ و ٢٨ من القانون رقم ٩٢ لعام ١٩٥٩ وتعديلاته واستنادا الى المادة (٨٢) منه ،  
وبناء على اقتراح مجلس ادارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٢/٢٣/١٩٧٠ .

### يقرر مايلي :

#### مادة (١) :

توالى مؤسسة التأمينات الاجتماعية معالجة المصاب حتى ولو تقرر شفاؤه من إصابته أو قدر عجزه طالما تحققت من كون تلك المعالجة ناتجة عن واقعة الاصابة ، وعلى أن يقتزن ذلك بموافقة المديرية العامة للمؤسسة .

#### مادة (٢) :

تقوم المؤسسة بصرف المعونة اليومية المشار اليها في المادة (٢٨) من القانون رقم (٩٢) لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته طيلة فترة العلاج المشار اليها في المادة (١) من هذا القرار ، اذا استندت حالة المصاب الانقطاع كليا عن العمل ، وعلى أن يوقف صرف المعونة اليومية والى حين توقف صرفها .

#### مادة (٣) :

اذا استمر تعطل العامل كليا في حال عدم شفاؤه أو عدم ثبوت عجزه خلال فترة صرف المعونة المالية المقررة في حكم المادة (٢٨) من القانون تقوم المؤسسة بصرف معاش عجز متخلف له يعادل معاش العجز الكامل المقرر في المادة (٢٩) وذلك وفقا لاحكام صرف المعونة المالية وحتى تاريخ شفاؤه أو ثبوت عجزه .

#### مادة (٤) :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره .

دمشق في ١٠/١/١٩٧١

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

## قرار رقم (٢٥٢) لعام ١٩٧٢ (١٧١)

### وزير الشؤون الاجتماعية والعمل :

بناء على احكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم (٩٢) لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته وخاصة المادة (٨٢) منه .  
وعلى قرار مجلس ادارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية المتخذ بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٢/٢/٨ .

## يقرر مايلي :

### مادة (١) (١٢٢) :

يجوز للمؤمن عليه أن يرد للمؤسسة ماتقاضاه من تعويض الدفعة الواحدة المقرر في حكم المادتين ٥٩ و ٦٠ من قانون التأمينات الاجتماعية عن مدة خدمة سابقة مغطاة في التأمين وكذلك مكافأة نهاية الخدمة عن الفترة السابقة لاشتراكهم في التأمين إن وجدت .

### مادة (٢) (١٢٣) :

أ - تقدم طلبات رد التعويض الى المؤسسة من قبل المؤمن عليهم القائمين على رأس عملهم بتاريخ نفاذ هذا القرار خلال مدة تنتهي بغاية الدوام الرسمي ليوم ١٩٧٣/١٢/٣١ وخلال مدة ستة أشهر من تاريخ بدء اشتراك المؤمن عليه في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة بعد نفاذ هذا القرار المعدل .

ب - يكون رد التعويض المذكور دفعة واحدة اذا كان المؤمن عليه مستقيلا من عمله أو بحكم المستقيل

ج - يخير المؤمن عليه الذي انتهت خدمته بالتسريع بين التعويض المقبوض دفعة واحدة وبين رده مضافا اليه فائدة سنوية بواقع ٤ / على أقساط شهرية تساوي مدة الاشتراك السابقة المراد رد التعويض عنها على أن لاتقل قيمة القسط الشهري عن ٢٠٪ من أجره في بدء اشتراكه بتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة الذي تم خلاله تقديم طلب الرد وأن لاتزيد عن ٢٥٪ من قيمة هذا الأجر ، فاذا تجاوزت قيمة القسط هذه النسبة تخفض القيمة الأقصى له وتمدد أجال التقسيط .

### مادة (٣) :

يلتزم المؤمن عليه الذي تقرر قبول رد التعويض منه تقسيطا بإداء الأقساط المشار اليها في الفقرة ب من المادة (٢٠) من هذا القرار بصورة منتظمة حتى اذا تخلف عن تأديتها لمدة ثلاثة أشهر بدون عذر يقبله مجلس إدارة المؤسسة ، يسقط حقه في رد التعويض المذكور - نهائيا - وتعاد اليه دفعة واحدة كافة الأقساط التي أداها .

### مادة (٤) :

يصدر المدير العام للمؤسسة التعليمات الخطة اللازمة لتنفيذ هذا القرار .

### مادة (٥) :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره .

دمشق في ١٩٧٣/٣/١٤

**وزير الشؤون الاجتماعية والعمل**

## قرار رقم ٩١٠ لعام ١٩٧٢

### إن وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

بعد الاطلاع على نص المادة (٢) من قانون التأمينات الاجتماعية ذي الرقم ٩٢ لعام ١٩٥٩ وتعديلاته .  
وعلى القرار الذي اتخذه مجلس ادارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٢/٧/١٩ بخصوص قبول اشتراك أعضاء الجمعيات التعاونية العمالية بتأمين اصابات العمل فقط .

### يقرر مايلي :

#### مادة (١) :

يقبل اشتراك أعضاء الجمعيات التعاونية العمالية لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية في تأمين اصابات العمل فقط .

#### مادة (٢) :

يحدد الاجر الذي يتوجب الاشتراك عنه مائتي ليرة سورية شهريا لكل عضو .

#### مادة (٣) :

تسحب الاستحقاقات المنصوص عليها في فصل تأمين اصابات العمل من قانون التأمينات الاجتماعية على أساس الاجر المبين بالمادة (٢) من هذا القرار فقط .

#### مادة (٤) :

لايجوز لأى عضو لم يبلغ اسمه الى المؤسسة أن يطالبها بالوفاء بأى التزام .

#### مادة (٥) :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من أول الشهر الذى يلى نشره .

دمشق في ١٩٧٢/٩/١٠

### وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

## قرار رقم (٩٨٢) لعام ١٩٧٢

### وزير الشؤون الاجتماعية والعمل :

بعد الاطلاع على قرار مجلس ادارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية المتخذ بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٢/٨/١٧ .  
وعلى نص المادة ٧٢ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته .

## يقرر مايلي :

### مادة (١) :

يعتمد الأجر المتحول بالنسبة لعمال الحملة والشحن والتفريغ في مرفأ طرطوس عن كل عام بواقع حاصل قسمة مجموع الأجر التي تقاضاها كل عامل في العام السابق على عدد الأيام الفعلية التي قضاها في العمل خلال ذلك العام .  
ويتم تقاضي الاشتراك الشهري عن كل عامل على هذا الأساس عن أيام العمل الفعلية التي يمضيها خلال كل شهر ، وكذلك يتم دفع الالتزامات المقررة في قانون التأمينات الاجتماعية وتعديلاته للمصابين من هؤلاء العمال على أساس الأجر المستحق وفق أحكام هذه المادة .

### مادة (٢) :

يلغى بكل من القرارين رقم (٨٥٣) ١٩٧١ ورقم (٢٥٧) لعام ١٩٧٢ (١٢٤) .

### مادة (٣) :

ينشر هذا القرار ويعمل به من تاريخ صدوره .

دمشق في ١٩/٩/١٩٧٢

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

## قرار رقم ٦٥٣ ، لعام ١٩٧٣

### وزير الشؤون الاجتماعية والعمل :

بناء على أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته وخاصة المادة (٩٣) منه .  
وبناء على قرار مجلس ادارة المؤسسة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٠/١/١٩٧٣ .  
وبناء على أحكام القرار الوزاري ٤١٠ لعام ١٩٦٩ .

## يقرر مايلي :

استثناء من أحكام القرارات النافذة .

### مادة (١) :

تحدد المستندات اللازمة لصرف تعويضات الدفعة الواحدة لعمال الشركة السورية لنقل النفط على الوجه المبين فيما يلي .

### مادة (٢) :

المستندات المطلوبة من صاحب العمل :

١ - الاستمارة رقم (١) أو الاستمارة رقم (١) مكررا حسب الحال المنصوص عليها في المادة (٥) من القرار (٨٣٥) ١٩٦٢ (١٢٥) متضمنة جميع البيانات اللازمة وموقعة من قبل العامل وصاحب العمل أو ممن له حق التوقيع عنه

ومصحوبة بالمرافقات المبينة في المادة المشار اليها .

ب - الاستمارة رقم (٤) المنصوص عليها في المادة (١٩) من القرار (٨٣٥) المشار اليه متضمنة جميع البيانات اللازمة وموقعة من صاحب العمل أو من له حق التوقيع عنه مرفقة بالصك المتضمن إنهاء العلاقة التعاقدية بين العامل والشركة المذكورة .

ج - طلب صرف التعويض موقعا من العامل .

#### مادة (٣) :

يعمل بأحكام هذا القرار حتى غاية عام ١٩٧٣ .

دمشق في ١٥/٧/١٩٧٣

**وزير الشؤون الاجتماعية والعمل**

### قرار رقم (٤٤) لعام ١٩٧٤

#### وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

بناء على أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته .

وخاصة المادة ٩٣ منه .

وبناء على قرار مجلس ادارة المؤسسة المتخذ بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٢/٢٢/١٩٧٣ ،

وبناء على أحكام القرار الوزاري ٤١٠ لعام ١٩٦٩ .

#### يقرر مايلي :

#### مادة (١) :

يستمر العمل بأحكام القرار الوزاري ٦٥٣ وتاريخ ١٥/٧/١٩٧٣ لغاية تاريخ ٣١/٥/١٩٧٤ .

#### مادة (٢) :

ينتشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

دمشق في ١٦/٤/١٩٧٤

**وزير الشؤون الاجتماعية والعمل**

## قرار رقم (١٩٢) لسنة ١٩٧٤

### وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

بعد الاطلاع على القرار ذي الرقم ٦٠٢ لعام ١٩٦٨ وتعديلاته وعلى قرار مجلس ادارة المؤسسة المتخذ بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٤/٢/١٢.

### يقرر مايلي :

#### مادة (١) :

يمدد قبول طلبات ضم الخدمة السابقة لدى الحكومة بالنسبة للمؤمن عليهم الذين كانوا على رأس عملهم بتاريخ نفاذ القرار الوزاري ذي الرقم (٦٠٢) لعام ١٩٦٨ والذين التحقوا بعد تاريخ نفاذه حتى ١٩٧٤/١٢/٣١.

#### مادة (٢) :

تحتسب التزامات بالنسبة لضم خدماتهم الذين يقومون بتدريس ساعات ثقل عن نصاب ساعات التدريس الكامل على أساس النصاب الكامل وليس الساعات الفعلية التي ثقل عنه .

#### مادة (٣) :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ١٩٧٤/٣/٢

### وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

## قرار رقم (١٠٤٨) لعام ١٩٧٤

### بشأن تعديل الفقرة (د) من المادة (٣) من القرار ٤١٠ لعام ١٩٦٩

### وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

بعد الاطلاع على القرار رقم (٤١٠) لعام ١٩٦٩.

وعلى المادة (٩٣) من القانون رقم (٩٢) لعام ١٩٥٩ وتعديلاته .

وعلى قرار مجلس ادارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٤/١٠/٣٠.

### يقرر مايلي :

#### مادة (١) :

تعديل الفقرة (د) من المادة (٢) من القرار ٤١٠ لعام ١٩٦٩ بحيث تصبح على الشكل التالي :

١- على المؤمن عليه (١٣٦) الذى يستحق تعويض النِّقعة الواحدة المنصوص عليه فى الفقرة ب من المادة (٦٠) من القانون رقم (٩٢) لعام ١٩٥٩ وتعديلاته أن يثبت خروجه من نطاق سريان أحكام القانون المذكور بإحدى الوثائق التالية :

١ - وثيقة صادرة عن نقابة من نقابات الأطباء أو الصيادلة أو المحامين أو القبال أو المهندسين تثبت أنه مارس المهنة لحسابه الخاص مدة شهر على الأقل بعد انتهاء خدمته ،  
ب - وثيقة صادرة عن الجهة المختصة تثبت ملكيته لسيارة عامة مع شهادة من شرطة المرور تثبت أنه قادها لمدة شهر على الأقل بعد انتهاء خدمته .

ج - وثيقة تثبت (١٣٧) أنه انتسب بعد تركه العمل الى إحدى الجامعات أو الى أحد المعاهد الحكومية العالية .

د - وثيقت تثبت أنه تطوع فى الجيش أو أنه التحق بوظيفة لدى إحدى الوزارات أو الإدارات أو المؤسسات العامة غير الخاضعة لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية .

هـ - وثيقة تثبت أنه يتقاضى معاشا تقاعديا شهريا يزيد على مائة ليرة سورية .

و - تقرير طبي تعتمد المؤسسة بـثب أن المؤمن عليه أصبح عاجزا كاملا مستديما عن ممارسة أى عمل أو مهنة وذلك فى حال عدم استحقاقه لمعاش العجز غير الناشئ من إصابة عمل .

ز - وثيقة تثبت اشتغال المؤمن عليه لدى إحدى المنظمات أو المؤسسات الإقليمية أو الدولية .

ح - وثيقة (١٣٨) تثبت استمرار تعطيل المؤمن عليه لمدة سنة على الأقل اعتبارا من تاريخ ورود الاستمارة رقم (٤) الخاصة بانتهاء خدمته الى المؤسسة .

ط - وثيقة رسمية تثبت خروج المؤمن عليه (١٣٩) نهائيا من البلاد كشهادة من وزارة الداخلية بمغادرة البلاد نهائيا أو تأشيرة خروج على جواز سفر المؤمن عليه غير السوري أو تعهد خطى بمغادرة البلاد نهائيا لمن لا يخصصون لتأشيرة الخروج أو وثيقة رسمية صادرة عن الجهة المختصة تشعر بسحب بطاقة المؤمن عليه غير السوري .

٢- للمؤمن عليه الذى يستمر تعطله عن العمل مدة شهر بعد انتهاء خدمته الحق فى صرف سلفة شهرية على حساب مستحققاته بواقع ١٠ ٪ من أجره الأخير المشترك عنه ، ويكرر صرف هذه السلفة اذا استمر تعطله عن العمل شهرا آخر وهكذا لمن مرور سنة أو استفاد كامل مستحققاته أيهما أسبق (١٤٠) .

#### مادة (٢) :

تلقى أحكام القرار الوزاري رقم (١٢١٢) تاريخ ١٧/١٢/١٩٦٧ .

#### مادة (٣) :

ينشر هذا القرار ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية (١٣١) .

دمشق فى ١٩٧٧/١١/٤

**وزير الشؤون الاجتماعية والعمل**

## قرار رقم (٧٩) لعام ١٩٧٥

### وزير الشؤون الاجتماعية والعمل :

بعد الاطلاع على المادة (٢٢) من قانون التأمينات الاجتماعية وتعديلاته ، وعلى قرارى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ذى الرقم (٩٠٦) لعام ١٩٦٣ و٥٧ لعام ١٩٦٥ .

وعلى قرار مجلس ادارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية المتخذ بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٧/١٢/١٩٧٤ .

### يقرر مايلى :

#### مادة (١) :

استثناء من أحكام القرار ذى الرقم (٥٧) لعام ١٩٦٥ يظل صاحب العمل المدين مستفيدا من تخفيض اشتراكه بتأمين إصابات العمل الذى منح له استنادا لأحكام القرار الوزارى ذى الرقم ٩٠٦ لعام ١٩٦٣ اذا قام بتسديد ديونه حتى غاية عام ١٩٧٤ تجاه مؤسسة التأمينات الاجتماعية خلال شهر من تاريخ إخطاره بمقدار تلك الديون من قبل المؤسسة أصولا .

#### مادة (٢) :

يفقد صاحب العمل الذى يتخلف عن سداد ديونه خلال المدة المحددة بالمادة الأولى من هذا القرار حقه فى التخفيض ويلتزم بإداء اشتراكاته فى تأمين اصابات العمل على أساس ٢ ٪ من أجور عماله الشهرية اعتبارا من أول السنة التى بدأت فيها مديونيته للمؤسسة وفقا لأحكام القرار ذى الرقم ٥٧ المشار اليه .

#### مادة (٣) :

تعتبر الاشتراكات وقوائدها فقط فى حساب مديونية صاحب العمل ولايتم بانشغال ذمة صاحب العمل بالمبالغ الاضافية فى معرض تطبيق هذا القرار وذلك حتى تاريخ صدور النص التشريعى الخاص بالمبالغ الاضافية (١٣٢) .

#### مادة (٤) :

يصدر المدير العام لمؤسسة التأمينات الاجتماعية التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القرار .

#### مادة (٥) :

يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية (١٣٢) .

دمشق فى ٢٠/١/١٩٧٥

### وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

## قرار رقم (٨٧٩) لعام ١٩٧٥

### وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

بعد الاطلاع على أحكام المادة (٩٣) من قانون التأمينات الاجتماعية وتعديلاته ،  
وعلى قرار مجلس ادارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية المتخذ بالجلسة المنعقدة بتاريخ ١٩٧٥/٧/٢٤ .

### يقرر مايلي :

#### مادة (١) :

تضاف الى البند (١) من المادة الأولى من القرار ذي الرقم ١٠٤٨ لعام ١٩٧٤ الوثائق التالية . بعد تاريخ انتهاء خدمته .  
ب - سند ملكية أو وثيقة رسمية تثبت ملكيته لأرض زراعية أو وثيقة من مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل المختصة بالنسبة لعقد المزارعة وتحقيق من الشرطة يثبت ممارسة العمل بنفسه لمدة تزيد عن شهر واحد بعد انتهاء خدمته .

#### مادة (٢) :

تعدل الفقرات ( ج و ح و ط ) من البند الأول من المادة الأولى من القرار الوزاري ١٠٤٨ لعام ١٩٧٤ لتصبح كما يلي .  
ج - وثيقة تثبت أنه منتسب الى إحدى الجامعات أو الى إحدى المعاهد العالية الحكومية .  
ح - وثيقة رسمية تثبت استمرار تعطيل المؤمن عليه لمدة ثلاثة أشهر ( قرار وزير المالية ١٠٤٦ لعام ١٩٩١ ) على الأقل اعتباراً من تاريخ انتهاء خدمته .  
ط - وثيقة رسمية صادرة عن جهة حكومية مختصة ومصدقة من وزارة الخارجية السورية تثبت أن المؤمن عليه السوري مقيم بقصد العمل في بلد الجهة الحكومية التي أعطت الوثيقة .

#### مادة (٣) :

يضاف الى المادة (٢) من القرار الوزاري ذي الرقم (١٠٤٨) لعام ١٩٧٤ مايلي :  
فاذا التحق العامل بعمل خاضع لأحكام القانون (٩٢) لعام ١٩٥٩ بعد حصوله على سلفة أو أكثر التزم برد ما قبضه بدون فائدة على أقساط شهرية بنسبة ١٠ / من أجره وعلى صاحب العمل توريدها الى المؤسسة شهريا اعتباراً من الشهر التالي لإخطراره ، وتخصم المؤسسة ما لا يجاوز ١٠ ٪ من معاش المؤمن عليه أو المستحقين عنه لحين الوفاء برصيد السلفة الممنوحة له طبقاً لهذا القرار ، كما تحسم المؤسسة كل السلفة أو كل ما يكون قد بقي منها عند حصول العامل على تعويض الدفعة الواحدة.

#### مادة (٤) :

يضاف الى القرار الوزاري ذي الرقم (١٠٤٨) لعام ١٩٧٤ مايلي :

#### مادة (٤) :

يصدر المدير العام لمؤسسة التأمينات الاجتماعية التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القرار .

## مادة (٥) :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره (١٢٤) .

دمشق في ١٩٧٥/٨/٣

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

## قرار رقم (٨٩) لسنة ١٩٧٥

### بشأن تعديل المادة الأولى من القرار ٢٥٢ لعام ١٩٧٢

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل :

بناء على أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وتعديلاته وخاصة المادة ٨٢ منه .

وبناء على قرار مجلس ادارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية المتخذ بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٤/١٢/١٧ .

يقرر مايلي :

## مادة (١) :

تعديل المادة الأولى من القرار ٢٥٢ لعام ١٩٧٢ بحيث تصبح على الشكل التالي :

« يجوز للمؤمن أن يرد للمؤسسة ماتفاضاه من تمويض الدفعة الواحدة المقرر في حكم المادتين ٥٩ و ٦٠ من قانون التأمينات الاجتماعية عن مدة خدمة سابقة مغطاة في التأمين وكذلك مكافأة نهاية الخدمة عن الفترة السابقة لاشتراكهم في التأمين إن وجدت .

## مادة (٢) :

يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية (١٣٥) .

دمشق في ١٩٧٥/١/٢٢

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

## قرار رقم (٨٩٣) لعام ١٩٧٥

### بشأن تعديل المادة الأولى من القرار ١١٧٦/ق/١١ لسنة ١٩٦٢

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

بناء على حكم المادة ٤٥ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته ،

وعلى القرار رقم ١١٦٧/ق/١١ لسنة ١٩٦٢

## يقرر مايلي :

### مادة (١) :

تعديل المادة الأولى من القرار رقم ١١٦٧ /ق/ لسنة ١٩٦٢ على النحو التالي :

« مادة (١) - يعدل سجل القيد والأجور المنصوص عليه في البند (١) من المادة (٤٥) من قانون التأمينات الاجتماعية وفقا للنموذجين رقم (١) و (٢) بشأن المتعهدين المرافقين وتفيد فيه أسماء العمال بأرقام سلسلة حسب تواريخ دخولهم الخدمة .

### مادة (٢) :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

دمشق في ١٩٧٥/٨/٦

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

## قرار (١٣٦٤) لعام ١٩٧٥

### وزير الشؤون الاجتماعية والعمل :

بناء على أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ( ٩٢ ) لعام ١٩٥٩ وتعديلاته وبخاصة المادة ٨٢ منه .

وعلى اقتراح مجلس ادارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية المتخذ بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٥/٧/٤ وجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٥/١٢/١٠ .

## يقرر مايلي :

### مادة (١) :

يستفيد من المساعدة العائلية المحددة بهذا القرار :

- أ - أصحاب معاشات العجز الكامل والجزئي الناتجين عن إصابة عمل .
- ب - أصحاب معاشات الشيخوخة .
- ج - أصحاب معاشات العجز الكامل والمؤقت للذين لم يتنجا عن إصابة عمل .

### مادة (٢) :

يستفيد المذكورون في المادة الأولى من المساعدة العائلية عن أفراد عائلاتهم والمبينين فيما يلي :

- أ - الزوجة شريطة أن لا تكون موظفة أو مستخدمة أو عاملة في أية جهة كانت وفي حال تعدد الزوجات لاتعطي المساعدة العائلية الا عن زوجة واحدة .

ب - الأولاد مهما كان عددهم ضمن الشروط الآتية :

- ١- الأولاد الذكور الذين لم يتموا الحادية والعشرين من العمر .

- ٢- الأولاد الذكور إذا كانوا مسجلين في أحد معاهد التعليم ولم يتموا الرابعة والعشرين من العمر .
- ٣- الأولاد الذكور إذا كانوا عاجزين عجزاً كاملاً دون تقيد بسن .
- ٤- البنات العازبات اللواتي لسن موظفات أو مستخدمات أو عاملات في أية جهة كانت دون تقيد بسن .
- ٥ - الأرامل أو المطلقات من البنات اللواتي لسن موظفات أو مستخدمات أو عاملات في أية جهة كانت دون تقيد بسن أو أية شروط أخرى .
- ٦- يستثنى من المساعدة الأولاد الذين تتولى النولة نفقات دراستهم وإعاشتهم والمستفيدين من المنح المجانية الدراسية .

#### مادة (٣) :

تحدد المساعدة العائلية بـ ١٠ ليرات سورية عن كل فرد من أفراد أسرة صاحب المعاش المبيئين أنفا .

#### مادة (٤) :

تصرف المساعدة العائلية شهرياً حين صرف المعاش لصاحبه .

#### مادة (٥) :

على صاحب المعاش أن يقدم الى المؤسسة في مطلع كل سنة وعند حصول أى تغيير في أفراد أسرته بياناً عائلياً صادقاً عن أمين السجل المدني المختص .

#### مادة (٦) :

لايستفيد من المساعدة العائلية كل مؤمن عليه يتقاضى تعويضاً عائلياً من إحدى الجهات الحكومية أو إحدى منشآت القطاع العام .

#### مادة (٧) :

يلغى العمل بقرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ذي الرقم (٧٦٥) لعام ١٩٦٦ والقرار رقم ٧٥٢ لعام ١٩٧٥ .

#### مادة (٨) :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

دمشق في ١٩٧٥/١٢/١٠

**وزير الشؤون الاجتماعية والعمل**

### قرار رقم (١٦) لعام ١٩٧٦

**وزير الشؤون الاجتماعية والعمل :**

بعد الاطلاع على المادة (٤) من المرسوم التشريعي ذي الرقم (٢) لسنة ١٩٦١ ،

وعلى المرسوم التشريعي ذي الرقم (٣٥) تاريخ ١٩٧٦/١٠/٤ .

وعلى قرار وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ذي الرقمين (٢٢) لعام ١٩٥٩ و ١١٦٢ لعام ١٩٦٢ .

وعلى كتاب وزارة الصحة ذي الرقم ١١٦٠٧/٢/٢-١/٤ تاريخ ١٩٧٦/١٠/١٨ .

## يقرر مايلي :

### مادة (١) :

تشكل لجنة التحكيم الطبي المركزية من الأطباء السادة :

أ - السيد الطبيب محمد ياسين مفتاح ..... ممثلا لوزارة الصحة ..... رئيسا

ب - السيد الطبيب عبدالرزاق الخطيب .... ممثلا لمؤسسة التأمينات الاجتماعية ..... عضوا

ج - طبيب مختص يحد من قبل رئيس اللجنة من بين الأطباء الواردة أسمائهم بالجدول المرافق لهذا القرار تبعا للحالة المعروضة أمام اللجنة .

### مادة (٢) :

على مديريات الشؤون الاجتماعية والعمل إبلاغ قرار لجنة التحكيم الطبي المنصوص عنه في المادة (٥٤) من القانون رقم (٩٢) وتعديلاته الى كل من مؤسسة التأمينات الاجتماعية والمؤمن عليه بمذكرة تبليغ خطية خلال أسبوع من تاريخ تبليغها ذلك القرار .

ولكل من مؤسسة التأمينات الاجتماعية والمؤمن عليه حق ممارسة الطعن بذلك القرار خلال شهر من تاريخ تبليغ طالب الطعن مذكرة التبليغ الخطية المذكورة وذلك بموجب طلب خاص .

### مادة (٣) :

يقدم الطعن الى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بدمشق - مديرية العمل - ويجوز للمؤمن عليه الذي لا يقيم في دمشق أن يقدم الطلب المذكور عن طريق مديريات الشؤون الاجتماعية والعمل في المحافظات الأخرى أو عن طريق البريد المسجل .

### مادة (٤) :

على مديرية العمل لدى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أن تمسك سجلا خاصا لطلبات الطعن يبين فيه رقم طلب الطعن واسم الجهة الطاعنة ووصفا للحالة المتنازع عليها ونتيجة قرار لجنة التحكيم الطبي وتاريخ تبليغه الى الجهة الطاعنة ونتيجة قرار لجنة التحكيم الطبي المركزية .

### مادة (٥) :

على المؤمن عليه أن يرفق بطلب الطعن الذي يقدمه مايلي :

١- تقريراً طبياً يؤيد طلبه .

٢- إيصالا ماليا يبين (١٣٦) أنه سدد لدى خزانة حكومية لحساب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رسم التحكيم البالغ (٧٥) خمسا وسبعين ليرة سورية أو حوالاة بريدية بقيمة الرسم المذكور كاملة .

٣- مذكرة التبليغ الخطية التي أبلغ بموجبها قرار لجنة التحكيم الطبي .

### مادة (٦) :

على مؤسسة التأمينات الاجتماعية أن ترفق بطلب الطعن في حال ممارستها له مايلي :

١- شرحا مفصلا مستندا الى المسوغ القانوني والأسباب الفنية أو العلمية التي تعترض بموجبها على قرار لجنة التحكيم طبقا للأحكام النافذة .

٢- الإخطار الخطي الذي أبلغت بموجبيه قرار لجنة التحكيم الطبي طبقا لأحكام المادة (٥٤) من القانون (٩٢) لعام ١٩٥٩ وتعديلاته .

٣- ملف الحالة موضوع النزاع .

#### مادة (٧) :

على مديرية العمل بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل فور استلامها طلب الطعن أن تجري مايلي :

١- أن تسجله في السجل المقرر بالمادة (٤) من هذا القرار .

٢- أن تتأكد أنه قدم خلال شهر من تاريخ إبلاغ الجهة الطاعنة لقرار لجنة التحكيم الطبي .

٣- أن المؤمن عليه قد سدد رسم التحكيم .

#### مادة (٨) :

يرد الطعن شكلا بقرار لجنة التحكيم الطبي في حال الإخلال بأحد الشروط الواردة في المواد ( ٥ - ٦ ) من هذا القرار من قبل مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل التي يتم لديها تسجيل الطلب .

#### مادة (٩) :

تحيل مديرية العمل كافة المستندات والوثائق المتعلقة بالموضوع بعد استكمالها الى رئيس لجنة التحكيم الطبي المركزية .

#### مادة (١٠) :

يدعو رئيس اللجنة عضوين الى الاجتماع في المكان الذي يحدده كما يدعو المؤمن عليه لمعاينته ، وعلى اللجنة أن تنبث بالطعن وأن تبلغ مديرية العمل النتيجة خلال شهر على الأكثر من تاريخ استلام رئيس اللجنة المستندات والوثائق المتعلقة بالموضوع وفقا لأحكام المادة السابقة .

#### مادة (١١) :

إذا كان المؤمن عليه عاجزا كاملا يمنعه من الانتقال الى المكان المحدد للاجتماع فعلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية تأمين نقله الى ذلك المكان أو تأمين نقل اللجنة الى مكان إقامته مع النفقات المترتبة على ذلك بمعدل (٥٠) ل . س لكل من رئيس اللجنة وعضويها عن كل يوم .

#### مادة (١٢) :

يجب أن يكون قرار اللجنة مسببا وواضحا ويكون قطعيا غير قابل للطعن به سواء أكان صادرا بالإجماع أو بالأكثرية وعلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية والمؤمن عليه الالتزام بتنفيذ مضمونه .

#### مادة (١٣) :

تبلغ مديرية العمل مؤسسة التأمينات الاجتماعية والمؤمن عليه نتيجة قرار لجنة التحكيم الطبي المركزية بمذكرة تبليغ خطية أصولا .

#### مادة (١٤) (١٣٧) :

يوزع رسم التحكيم المسدد من المؤمن عليه على كل من رئيس اللجنة وعضويتها بواقع (٢٥) خمس وعشرين ليرة سورية لكل منهم اذا تقرر بالنتيجة أنه غير محق في طعنه .

اذا تقرر أنه محق في طعنه يعاد المبلغ اليه وتلتزم مؤسسة التأمينات الاجتماعية بصرف (٢٥) ل . س الى كل من رئيس وعضوى اللجنة .

واذا باشرت مؤسسة التأمينات الاجتماعية الطعن بقرار لجنة التحكيم الطبي فإنها تلتزم بصرف مبلغ (٢٥) خمس وعشرين ليرة سورية الى كل من رئيس اللجنة وعضويتها .

#### مادة (١٥) :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره .

دمشق في ١٩٧٧/١/٩

#### وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

### قرار رقم (٥٩) لعام ١٩٧٦

#### وزير الشؤون الاجتماعية والعمل :

بعد الاطلاع على أحكام المادتين (٧١) مكررا و ٨٢ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لعام ١٩٥٩ وتعديلاته .

وعلى القرار ذى الرقم ٦٠٢ لعام ١٩٦٨ وتعديلاته .

وعلى القرار ذى الرقم ١٤٠ لعام ١٩٦٩ وتعديلاته .

وعلى قرار مجلس ادارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية المتخذ في الاجتماع الذى عقد بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٢ .

#### يقرر مايلي :

#### مادة (١) :

يحدد العمل بأحكام المادة الأولى من كل من القرارين ذى الرقمين ٦٠٢ لعام ١٩٦٨ و ١٤٠ لعام ١٩٦٩ وتعديلاتهما حتى مضى سنة على تاريخ نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

#### مادة (٢) :

يعمل بهذا القرار اعتبارا من تاريخ نشره (١٣٨) .

١٩٧٦/١/٢٠

#### وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

# قرار رقم (٦٠١) لعام ١٩٧٦ فى شأن بيان طريقة وشروط حساب أجر الاشتراك فى تأمين إصابات العمل بالنسبة الى العمال الذين يشتغلون فى المقاولات

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

بناء على أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لعام ١٩٥٩ وتعديلاته وعلى الأخص المادتين ١٩ و ٧٢ .  
وعلى اقتراح مجلس ادارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية فى جلسته المنعقدة بتاريخ ١٢/٥/١٩٧٦ .

**يقرر مايلى :**

## **مادة (١) :**

تحسب الاشتراكات المستحقة عن العمال المشار اليهم فى المادة ١٩ من قانون التأمينات الاجتماعية الذين يقتصر الاشتراك عنهم لدى المؤسسة على تأمين إصابات العمل على أساس الأجر الفعلى المبين فى سجل القيد والأجور المنصوص عليه فى البند (١) من المادة (٤٥) من القانون المشار اليه .

## **مادة (٢) :**

استثناء من أحكام المادة (١) من هذا القرار تحسب الاشتراكات المستحقة عن عمال المقاولات على أساس قيمة أجور اليد العاملة فى كل عملية أو مقالة ، وتحدد قيمة أجور اليد العاملة فى كل عملية أو مقالة على أساس النسبة المئوية المحددة فى الجدول المرافق لنوع العمل موضوع عقد المقالة دون الأخذ بالكشوف التفصيلية .

## **مادة (٣) :**

إذا انصب موضوع المقالة على جزء معين من الأعمال المصددة فى الجدول فإن أجور اليد العاملة فى هذا الجزء تحسب على أساس النسبة المحددة له فإن لم توجد حسبت أجور اليد العاملة على أساس النسبة المقابلة لجمل المقالة التى يدخل فى مضمونها ذلك الجزء .

## **مادة (٤) :**

فى حال عدم توافق موضوع عقد المقالة مع أحد بنود الجدول المرافق لهذا القرار تشكل بقرار من المدير العام لمؤسسة التأمينات الاجتماعية لجنة تمثل فيها المؤسسة ونقابة المهندسين والجهة العامة التى أبرمت عقد المقالة لتدرس موضوع العقد وتقدم الى مجلس ادارة المؤسسة اقتراحا بتحديد النسبة التى تحسب على أساسها أجور اليد العاملة فى تلك المقالة ، ويجرى اعتماد تلك النسبة بقرار من مجلس الادارة .

## **مادة (٥) :**

إذا كان تنفيذ المقالة يستلزم تنفيذ أعمال أو استيراد مواد من خارج القطر فإن قيمة تلك الأعمال أو المواد تصمم من أصل قيمة العقد ومن ثم تطبيق المبادئ المبينة فيما تقدم لحساب أجور اليد العاملة .  
ويتم إثبات قيمة تلك المواد أو الأعمال بوثيقة رسمية صادرة عن الجهة العامة التى أبرمت عقد المقالة .

## مادة (٦) :

لايتربط الاشتراك عن المقاولة اذا نفذت بوساطة عمال مشترك عنهم لدى المؤسسة شريطة أن يثبت ذلك بتحقيق أصولي يجري من قبل المؤسسة خلال فترة تنفيذ المقاولة .

وإذا اشترك في تنفيذ المقاولة عمال مشترك عنهم لدى المؤسسة وآخرون غير مشترك عنهم لدى المؤسسة فإنه يتوجب تنزيل مقدار أجور المؤمن عليهم عن المدة المحددة بالعقد لتنفيذ المقاولة من أصل قيمة العقد ومن ثم تطبق نفس المبادئ المبينة آنفاً في حساب أجور اليد العاملة .

## مادة (٧) :

يتعين على المقاول لكي يستفيد من نسبة أجور اليد العاملة المحددة للمقاولات التي تستخدم الآلات الميكانيكية إثبات ذلك بوثيقة رسمية تعتمدها المؤسسة .

## مادة (٨) :

مع مراعاة أحكام المواد ٣ و ٢١ و ٢٢ من القرار رقم ٨٣٥ تاريخ ١٩٦٢/٩/١٦ (١٢٩) ، على صاحب العمل المقاول أن يخطر المؤسسة بكل تغيير يطرأ على قيمة العملية أو المقاولة أو على مدة تنفيذها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ وقوع التغيير .

## مادة (٩) :

على المقاول الأصلي أن يبلغ المؤسسة بأسماء المقاولين من الباطن وقيمة عقد كل منهم قبل بدء العمل بثلاثة أيام على الأقل ، ويكون المقاول الأصلي متضامناً مع المقاول من الباطن بالوفاء بالالتزامات المقررة في قانون التامينات الاجتماعية .

## مادة (١٠) :

في حال النزاع بين صاحب العمل وأنعامل على قيمة الأجر الفعلي ويجري حساب الأجر على أساس الحد الأدنى للأجور أو الجزء غير المتنازع عليه اذا زاد عن ذلك حتى يفصل في النزاع بصورة نهائية بحيث يصار حينئذ الى اعتماد الأجر الفعلي .

## مادة (١١) :

يلغى القرار ذو الرقم ٨٦٩ لعام ١٩٦٥ والجدول المرفقة له .

## مادة (١٢) :

يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية (١٤٠) .

## أولاً - أعمال الأبنية والمشاريع المماثلة :

### ١- أعمال الهدم :

٪٨٠

أ - بدون استعمال الآلات الميكانيكية

٪٥٠

ب- باستعمال الآلات الميكانيكية .

٪٤٠

٢- إنشاء الأبنية من الطوب واللين والخشب .

٪٣٠

٣- أعمال البناء بالكامل شاملة كافة الأعمال .

- أ - تقديم مواد البناء ( حجر لين ، رمل مطحون ، بحص ) ٢٠٪
- ب - تحضير وتقديم مواد البناء ( بحص ، نحاته حجر مكسر مطحون ) ٥٥٪
- ج - حفريات أو رميميات .
- ١- بدون استعمال الآلات الميكانيكية . ٧٥٪
- ٢- باستعمال الآلات الميكانيكية . ٣٠٪
- د - أعمال الهيكل ( وتشمل الحفريات والبيتون العادى والمغموس والملح والبلوكاج والجدران من البلوك أو الحجر أو الطبقات العازلة ) ٣٠٪
- ١- أعمال البيتون العادى والمغموس بالقالب ٧٥٪
- ٢- أعمال البيتون العادى أو المغموس بدون قالب ٣٠٪
- ٣- أعمال البناء بالبلوك أو الحجر . ٣٠٪
- ٤- أعمال النحت بالحجر . ٦٠٪
- هـ - الإكمال ( وتشمل أعمال الكساء والدهان والتبليط والإكساء والأرصعة وأعمال المنجور الحديدى والخشبى والأعمال الكهربائية والصحية والتفتة الخ ) ٤٠٪
- ١- أعمال البياض والدهان ٥٠٪
- ٢- أعمال الطرش الناشف ، ٦٠٪
- ٣- أعمال التبليط والإكساء ( عدا الأرصعة ) ٣٠٪
- ٤- أعمال تبليط الأرصعة ٣٥٪
- ٥- أعمال المنجور الخشبى والحديدى والأعمال الحديدية . ٤٥٪
- ٦- أعمال الحديد المشغول ٦٠٪
- ٧- الأعمال الصحية . ٢٥٪
- ٨- الأعمال الكهربائية للإنارة ( مع تقديم المواد ) . ٢٥٪
- و - أعمال المصاعد الكهربائية وتركيب المحركات والمضخات والإنشاءات الميكانيكية كاملة شاملة جميع الأعمال الإنشائية .

- ١- مع تقديم مواد ٢٠٪
- ٢- بدون تقديم مواد ٨٠٪
- ز- أعمال التفتة والتبريد والتهوية وتكييف الهواء مع تقديم المواد ٢٠٪
- ح - أعمال تزفيت أسطحة المباني .

## ثانيا - إنشاء شبكات المياه والأقنية والمجارى والآبار :

- ١- أعمال الحفر أو الردم للخنائق وخنائق الصرف وشبكات المياه والمجارى والأقنية الخ ) : ٧٥٪
- أ - بدون استعمال الآلات الميكانيكية ٣٠٪
- ب - باستعمال الآلات الميكانيكية

- ٢- صيانة شبكات المياه والمجاري . %٧٠
- ٣- صيانة الجدران الاستنادية في الأنهر . %٧٠
- ٤- تطهير وصيانة أفتية الري والفرع والقنوات .
- أ - استعمال الآلات الميكانيكية بشكل جزئي . ٥٨٠
- ب - باستعمال الآلات الميكانيكية بشكل رئيسي . %٢٥
- ٥- إنشاء شبكة المياه العامة والمجاري شاملة الحفر والردم والتمديد ( مع تقديم مواد ) : %٣٠
- أ - بدون استعمال الآلات الميكانيكية في الحفريات . %٢٠
- ب - باستعمال الآلات الميكانيكية في الحفريات بشكل رئيسي . %٢٠
- ٦- إنشاء شبكة المياه العامة والمجاري شاملة الحفر والردم والتمديد ( بدون تقديم مواد ) : %٧٥
- أ - بدون استعمال الآلات الميكانيكية في الحفريات %٣٥
- ب - باستعمال الآلات الميكانيكية في الحفريات . %٢٠
- ٧- تمديد شبكة المياه العامة والمجاري مع تقديم المواد بدون الحفر . %٧٥
- ٨- تمديد وتجرية قساطل بدون تقديم مواد . %٢٠
- تمديد وتجرية قساطل مع تقديم المواد . %٢٠
- ٩- إنشاء أفتية الري بدون إكساء : %٧٥
- أ - بدون استعمال الآلات الميكانيكية في الحفر . %٣٠
- ب - باستعمال الآلات الميكانيكية في الحفر . %٣٠
- ١٠- إنشاء أفتية الري مع الإكساء : %٥٥
- أ - استعمال الآلات الميكانيكية في الحفر بشكل جزئي . %٣٠
- ب - باستعمال الآلات الميكانيكية في الحفر بشكل رئيسي .
- ١١- حفر الآبار :
- أ - آبار سطحية باليد العاملة . %٧٥
- ب - آبار عميقة بالآلات الميكانيكية . %٣٠
- ج - إكساء الأفتية مع استعمال الآلة بشكل جزئي . %٤٠
- د - إكساء الأفتية مع استعمال الآلة بشكل أساسي . %٢٠
- ١٢- إكساء الآبار : -
- أ - مع تقديم القساطل . %٢٠
- ب - بدون تقديم القساطل . %٧٠
- ١٣- أعمال صناعية على نهر الأفتية ( سيفونات مأخذ - جسور - عبارات الخ ) . %٤٠
- ١٤- تركيب المجموعات الميكانيكية والكهربائية :
- أ- مع تقديم المواد . %٢٠
- ب - بدون تقديم المواد . %٨٠

- ١٥- ١ - إنشاء المصانع الآلية شاملة مع تقديم الآلات وتركيبها . ٢٥٪
- ب - تركيب المصانع الآلية بدون تقديم الآلات . ٤٠٪
- ١- أعمال صيانة الطرق غير الترابية .
- ٢- أعمال الطرق بشكل إجمالي .
- ١ - استعمال الآلات الميكانيكية بشكل جزئي . ٧٠٪
- ب - باستعمال الآلات الميكانيكية بشكل رئيسي . ٣٠٪
- ٣- أعمال التسوية الترابية ( حفر وردم ) .
- ١ - بدون استعمال الآلات الميكانيكية بشكل جزئي . ٧٠٪
- ب - باستعمال الآلات الميكانيكية بشكل رئيسي . ٣٠٪
- ٤- فرش ومل طبيعي ( مواد زلطية طينة ) .
- ١ - بدون استعمال الآلات الميكانيكية . ٦٠٪
- ب - باستعمال الآلات الميكانيكية . ٢٥٪
- ٥ - أعمال التعبيد :
- ١ - بدون استعمال الآلات الميكانيكية . ٥٠٪
- ب - باستعمال الآلات الميكانيكية . ٣٠٪
- ٦- أعمال رصف الطرق بالحجر :
- ١ - بدون استعمال الآلات . ٥٠٪
- ب - باستعمال الآلات . ٣٠٪
- رابعا - أعمال إنشائية مختلفة :**
- ١- إنشاء خزانات المياه المرتفعة من الخرسانة المسلحة . ٤٠٪
- ٢- إنشاء خزانات المياه الأرضية . ٣٠٪
- ٣- إنشاء خزانات المياه والمحروقات المعدنية . ٤٠٪
- ٤- إنشاء الجسور الحديدية . ٣٠٪
- ٥- إنشاء الجسور من الحجر أو الخرسانة المسلحة . ٥٠٪
- ٦- إنشاء الخطوط الحديدية بدون توريد . ٧٠٪
- ٧- الأنفاق وباستعمال الآلات الميكانيكية بشكل رئيسي استعمال الآلات بشكل جزئي . ٧٠٪
- ٨- إنشاء المهابط ومنحارج المطارات . ٢٠٪
- ٩- إنشاء السدود . ٣٠٪
- ١٠- إنشاء شبكات الإنارة الكهربائية والتوتر العالي :
- ١ - مع تقديم المواد . ٢٥٪

ب - بدون تقديم المواد .

٪٦٠

### خامسا - أعمال الدراسات الهندسية :

١- تقديم الدراسات الهندسية والفنية والمخططات ودراسات التنظيم العمراني .

٪٤٠

٢- الأعمال المسلحة وتنظيم المصورات الخاصة بها .

٪٦٠

٣- تنظيم الشوارع والمدن .

٪٥٠

### سادسا - أعمال مختلفة :

١- تركيب إعلانات وأقواس الزينة وما شاكلها .

٪٥٠

٢- رفع عواميد الإعلام .

٪٥٠

٣- تعهدات تقديم المواد .

٪٥٠

٤- تعهدات الحمولة والشحن والتفريغ .

٪٧٠

٥- تعهدات النقل .

٪٢٥

٦- إنشاء رصيف بحري باستعمال الآلات الميكانيكية .

٪٢٥

٧- إنشاء ميناء

٪٢٥

٨- تعميق مدخل وحوض مرفأ بحري باستعمال الآلات الميكانيكية

٪٢٠

٩- إنشاء صوامع للحبوب أو خلافة .

٪٢٥

١٠- دراسات جيوفيزيائية .

٪٢٠

١١- إنشاء مناجم صخرية .

٪٣٠

١٢- تمديد خطوط أنابيب بركة أو بحرية باستعمال الآلات الميكانيكية .

٪٢٠

١٣- إنشاء فنادق .

٪٣٥

## قرار رقم ٦٥٤ لعام ١٩٧٦

### وزير الشؤون الاجتماعية والعمل :

بعد الاطلاع على المادة (٨٢) من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لعام ١٩٥٩ وتعديلاته وعلى القرار ذي الرقم (٢٥٢) لعام ١٩٧٢ المتضمن جواز رد التعويض المصروف للمؤمن عليه .

وعلى القرار ذي الرقم (٢٢٢) لعام ١٩٧٢ المتضمن تعديل نص المادة (٢) من القرار ذي الرقم (٢٥٢) لعام ١٩٧٢ .

وعلى قرار مجلس ادارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية المتخذ في الجلسة التي عقدها بتاريخ ١٩٧٦/٧/٧ .

### يقرر مايلي :

### مادة (١) :

يحدد العمل بالقرار ذي الرقم ٢٥٢ لعام ١٩٧٢ وتعديلاته لمدة عام واحد .

## مادة (٢) :

يعمل بأحكام هذا القرار بدءا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

دمشق في ١٨/٧/١٩٧٦

**وزير الشؤون الاجتماعية والعمل**

## قرار ٣٠١ لعام ١٩٧٧

### وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

بعد الاطلاع على المادتين ٢١ و ٢٢ من القانون رقم ٩٢ لعام ١٩٥٩ وتعديلاته .

وعلى القرار ذي الرقم ٩٠٦ لعام ١٩٦٣ والجدول المرفقة له .

وعلى قرار مجلس ادارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية المتخذ بالجلسة المنعقدة بتاريخ ١٣/١١/١٩٧٦ .

**يقرر مايلي :**

## مادة (١) :

تضاف أعمال المنظمات الشعبية الى الجدول رقم (١) الملحق بالقرار ذي الرقم ٩٠٦ لعام ١٩٦٣ بشأن نسبة تخفيض الاشتراك في تأمين إصابات العمل .

## مادة (٢) :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ٢٠/٣/١٩٧٧

**وزير الشؤون الاجتماعية والعمل**

## قرار رقم (١٤٨٦) لعام ١٩٧٧

### وزير الشؤون الاجتماعية والعمل :

بعد الاطلاع على أحكام المادة (٨٢) من القانون (٩٢) لعام ١٩٥٩ وتعديلاته .

وعلى القرار رقم ٢٥٢ لعام ١٩٧٢ وتعديلاته المتضمن جواز رد تعويض النفعة الواحدة المقرر في حكم المادتين ٥٩ و ٦٠ من القانون .

وعلى قرار مجلس ادارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية المتخذ بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٣/١/١٩٧٧ .

## يقرر مايلي :

### مادة (١) :

تعديل قيمة القسط الشهري الوارد في الفقرة ب من المادة (٢) من القرار ٢٥٢ لعام ١٩٧٢ الى ٢٠ ٪ من الأجر بدلا من ١٥ ٪ .

### مادة (٢) :

يمدد العمل بالقرار الوزاري المذكور لمدة عام واحد ابتداء من ١٩٧٨/١/١ .

### مادة (٣) :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

مصدق في ١٩٧٧/١٢/١٤

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

## قرار رقم ٦٩٨ لعام ١٩٧٨

### وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

بناء على أحكام المادة ٨٢ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لعام ١٩٥٩ وتعديلاته .

وبعد الاطلاع على القرار الوزاري رقم ١٣٧٤ لسنة ١٩٧٥ .

وعلى قرار مجلس ادارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية المتخذ بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٨/٥/١٩٧٨ .

## يقرر مايلي :

### مادة (١) :

ترفع المساعدة العائلية المنصوص عليها بالمادة الثالثة من القرار الوزاري ١٣٧٤ لسنة ١٩٧٨ بحيث تصبح ١٥ ل . س خمس عشرة ليرة سورية .

### مادة (٢) :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من ١٩٧٩/١/١ .

مصدق في ١٩٧٨/٦/٣ .

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

## قرار رقم (٦٩٨) لعام ١٩٧٨

### وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

بناء على أحكام المادة (٧١) مكررا من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لعام ١٩٥٩ وتعديلاته .  
وبعد الاطلاع على أحكام القرار الوزاري ٦٠٢ لعام ١٩٦٨ .  
وعلى قرار مجلس ادارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية المتخذ بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٨/٥/٣١ .  
يقرر مايلي :

### مادة (١) :

يعدل الجدول المرافق للقرار الوزاري رقم ٦٠٢ لسنة ١٩٦٨ المنصوص عليه في المادة الخامسة من القرار المذكور بحيث يصبح على الشكل التالي :

**جدول**  
**بتحديد المبالغ المستحقة من مدة الخدمة السابق**  
**في الحكومة التي تحسب في المعاش**

المبلغ المقابل لكل ١٠٠ ل. س من الأجر السنوي عند بداية الاشتراك في التأمين لكل سنة من الخدمة المراد ضمها	السن عند بداية الاشتراك في التأمين	المبلغ المقابل لكل ١٠٠ ل. س من الأجر السنوي عند بداية الاشتراك في التأمين لكل سنة من الخدمة المراد ضمها	السن عند بداية الاشتراك في التأمين
١٤	٣٨	١٢	١٩
١٤	٣٩	١٢	٢٠
١٤	٤٠	١٢	٢١
١٤	٤١	١٢	٢٢
١٥	٤٢	١٢	٢٣
١٥	٤٣	١٢	٢٤
١٥	٤٤	١٢	٢٥
١٥	٤٥	١٣	٢٦
١٥	٤٦	١٣	٢٧
١٥	٤٧	١٣	٢٨
١٦	٤٨	١٣	٢٩
١٦	٤٩	١٣	٣٠
١٦	٥٠	١٣	٣١
١٦	٥١	١٣	٣٢
١٧	٥٢	١٣	٣٣
١٧	٥٣	١٣	٣٤
١٧	٥٤	١٤	٣٥
١٨	٥٥	١٤	٣٦
١٨	٥٥ فما فوق	١٤	٣٧

**ملاحظة :**

تعتبر في حساب السن ، كسور السنة سنة كاملة .

**مادة (٢) :**

استثناء من أحكام المادة (٥) من القرار الوزاري رقم (٦٠٢) لسنة ١٩٦٨ تقبل الطلبات التي يتقدم بها المؤمن عليهم لضم

خدماتهم السابقة لدى الحكومة وترد الى المؤسسة خلال سنة من تاريخ نفاذ أحكام هذا القرار الوزاري .

بمشق في ١٩٧٨/٦/٣

**وزير الشؤون الاجتماعية والعمل**

## **قرار رقم (٩٠٣) لعام ١٩٧٨ قواعد تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية**

**إن وزير الشؤون الاجتماعية والعمل :**

بناء على أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لعام ١٩٥٩ وتعديلاته ،

وعلى أحكام المرسوم التشريعي رقم ٢١ لعام ١٩٦١ .

وعلى اقتراح اللجنة المشكلة بموجب قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ٤١ تاريخ ١٩٧٨/٢/١ .

وعلى قرار مجلس ادارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية المتخذ بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٨/٥/٣١ .

**يقرر مايلي :**

### **الباب الاول تعريف**

**المادة (١):**

- أ - يقصد بكلمة ( قانون ) أيما وردت في هذا القرار : ( قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لعام ١٩٥٩ وتعديلاته ) .
- ب - يقصد بكلمة ( مؤسسة ) أيما وردت في هذا القرار . ( المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أو إحدى مديرياتها أو دوائرها ) .
- ج - يقصد بعبارة ( المدير العام ) أيما وردت في هذا القرار : ( المدير العام للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ) .

## الباب الثاني

### الفصل الأول

#### الاستثمارات الخاصة بالأجور والاشتراكات وأرقام أصحاب العمل

##### مادة (٢) :

على كل صاحب عمل تسري عليه أحكام القانون ، أن يرسل الى المؤسسة بياناً بأجور عماله المستحقة فعلاً عن شهر كانون الثاني ، واشتراكاتهم الشهرية ، بمن فيهم المترجمين ومن يعملون تحت الاختبار ، وذلك على الاستمارة رقم (٢) أو الاستمارة رقم (٢) مرحلة رابعة حسب الحال المرافق نموذجها لهذا القرار .

وترسل هذه الاستمارة على نسختين مرة واحدة كل سنة ، وفي موعد ينتهي بفاية اليوم الخامس عشر من شهر شباط .  
أما في حالة شمول صاحب العمل بأحكام القانون للمرة الأولى ، فعليه أن يرسل الاستمارة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ شموله .

##### مادة (٣) :

على كل صاحب عمل ، تسري عليه أحكام القانون ، أن يرسل الاستمارة رقم (٢) مكرراً ، المرافق نموذجها لهذا القرار ، بدلا من الاستمارة رقم (٢) بالنسبة الى عماله الذين يقتصر اشتراكه عنهم في المؤسسة على تأمين اصابات العمل ؛ وهم العمال الذين يشتغلون في أعمال عرضية مؤقتة وعلى الأخص العمال الموسميون ، وعمال المقاولات ، وعمال الشحن والتفريغ .  
وترسل هذه الاستمارة الى المؤسسة ، على نسختين ، عن كل عمل على حدة ، خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ بدء العمل .

##### مادة (٤) :

على المؤسسة أن تعيد الى صاحب العمل نسخة الاستمارة رقم (٢) أو نسخة الاستمارة رقم (٢) مكرراً ، حسب الحال ، بعد اعتمادها خلال مدة أقصاها ستين يوماً من تاريخ ورودها الى المؤسسة .

##### مادة (٥) :

١ - على كل صاحب عمل ، تسري عليه أحكام القانون ، أن ترسل الى المؤسسة عن كل عامل من عماله لايحمل بطاقة التأمين ، الاستمارة رقم (١) المرافق أنموذجها لهذا القرار ، مصحوباً بها :

١- تذكرة الهوية الشخصية ، أو صورة مصدقة عنها ، أو إخراج قيد ، أو أى مستند رسمى آخر ، موضح فيه الاسم واسم الأب والأم والنسبة ( الكنية ) وتاريخ الميلاد ومكانه .

٢- ثلاث صور فوتوغرافية حديثة للعامل ، من قياس ٢ + ٢ سم ، تلصق صورة على كل من نسختي الاستمارة رقم (١) وتوضع الصورة الثالثة داخل مظروف يذكر عليه اسم العامل كما هو وارد في الاستمارة رقم (٢) ويربط بها .

٣- طابع المؤسسة الخاص ، وهو مقابل ثمن بطاقة التأمين وصورتها ، وقيمتها ليرتان سوريتان يؤديهما صاحب العمل والمؤمن عليه مناصفة .

ب - أما العمال الذين يجعلون بطاقة تأمين ، فتُرسل عنهم الاستمارة رقم (١) مكرراً المرافق نموذجها لهذا القرار .

ج - يعفى صاحب العمل ، الذى يقتصر اشتراكه عن عماله فى المؤسسة على تأمين إصابات العمل ، من إرسال الاستمارة رقم (١) ، أو الاستمارة رقم (١) مكررا .

لا يلتزم صاحب العمل ، أو العامل ، الا بتاريخ الالتحاق ، أو الأجر المتفق عليهما .  
أما بالنسبة لما يكون محل نزاع بينهما فيجرى الفصل فيه من قبل القضاء .

#### مادة (٦) :

ترسل الاستمارة رقم (١) ، على نسختين ، مع مرافقاتها المشار إليها فى المادة الخامسة مرة واحدة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ شمول صاحب العمل بأحكام القانون .

أما الاستمارة رقم (١) الخاصة بالعامل ، الذى يلتحق بخدمة صاحب العمل بعد ذلك فترسل مع مرافقاتها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ التحاقه بالعمل ، سواء كان ذلك دائما أو مؤقتا .

الالتحاق نهائيا أو مؤقتا أو تحت الاختيار ، أو التدرج أو التمرين .

وعلى المؤسسة ، أن تعيد الى صاحب العمل ، نسخة الاستمارة رقم (١) بعد اعتمادها خلال ثلاثين يوما من تاريخ ورودها الى المؤسسة .

#### مادة (٧) :

على المؤسسة ، أن تعطى أرقامها متتابعة لأصحاب العمل بمجرد اشتراكهم لديها ، وعليها قيد الرقم الخاص بكل منهم ، فى نسخة أول استمارة رقم (٢) ، أو فى نسخة أول استمارة رقم (٢) مكررا حسب الأحوال .

كما تعطى المؤسسة ، لكل عامل مشترك فى أحد أنواع التأمين ، رقما ثابتا خاصا به وفق قواعد يصدر بها قرار من المدير العام .

وعلى كل من صاحب العمل والعامل ، عند مخاطبة المؤسسة ، أن يذكر الى جانب اسمه الرقم الخاص المعطى له .

## الفصل الثانى

### بطاقة التأمين

#### مادة (٨) :

تعد المؤسسة لكل عامل مشترك بالتأمين ، بطاقة التأمين المشار إليها فى المادة (٨١) من القانون ، وفق النموذج ينظم ، ويصدر بقرار من المدير العام ، تتضمن البيانات الواردة فى الاستمارة رقم (١) ، وترسلها مع إشعار بالاستلام ، الى صاحب العمل لتسليمها خلال أسبوع الى العامل ، ويعد الإشعار موقعا منه الى المؤسسة لحفظه فى ملفه .

#### مادة (٩) :

يجب على العامل ، إخطار المؤسسة بكل تعديل يطرأ على البيانات الواردة ببطاقة التأمين ، لاتخاذ اللازم ولايجوز له اجراء أى تعديل فى تلك البيانات .

#### مادة (١٠) :

إذا فقد العامل بطاقة تأمينه ، وجب عليه إخطار المؤسسة بذلك ، بموجب كتاب يرافقه :

١ - ما يشعر رسميا بإبلاغ الشرطة عن الفقد .

ب - صورة شمسية حديثة للعامل من قياس ٢ + ٣ سم .

ج - ثمن البطاقة ، وقدره ليرة سورية واحدة .

وعلى المؤسسة ، إصدار البطاقة الجديدة ، وتسليمها للعامل ، على أن يذكر عليها أنها بدل عن ضائع .

## الفصل الثالث

### حساب الاشتراكات وتسديدها

#### مادة (١١) :

أ - تحسب اشتراكات العمال عند بدء انضمامهم الى المؤسسة ، على أساس أجورهم في شهر كانون الثاني من ذلك العام ، أما الذين يلتحقون بالخدمة بعد الشهر المذكور فتحسب اشتراكاتهم ، على أساس أجر الشهر الذي التحقوا فيه بالخدمة ، وذلك حتى شهر كانون الثاني التالي ثم يعاد تحديد تلك الاشتراكات ، في كل سنة مرة ، على أساس أجورهم في شهر كانون الثاني من تلك السنة .

وفي حساب الاشتراكات تجبر كسور خمسة القروش السورية .

ب - يتم حساب أجر العامل طبقا لما هو وارد في المادة (٢) من قانون العمل الصادر بالقانون ٩١ لعام ١٩٥٩ وتعديلاته ، على أن تحسب العلاوات ( الأجر المتحول ) من واقع المتوسط الشهري لما تقاضاه العامل منها في السنة الميلادية .

وإذا لم يكن العامل قد سبق اشتغاله سنة كاملة ، حسبت العلاوات ( الأجر المتحول ) على أساس المتوسط الشهري لما تقاضاه منها خلال مدة اشتغاله .

أما العامل الذي يلتحق بالعمل بعد تاريخ بدء سريان القانون على صاحب العمل فيكون حساب العمالة أو المنحة الخاصة به على أساس متوسط ما تقاضاه مثيله في المنشأة نفسها .

ج - لا يجوز أن يقل الأجر الذي يحسب على أساسه الاشتراك عن الحد الأدنى المقرر قانونا للأجر في مهنة العامل إن وجد وإلا فعن الحد الأدنى العام للأجور .

#### مادة (١٢) :

أ - إذا لم يقدم صاحب العمل الاستمارة رقم (٢) أو الاستمارة (٢) مرحلة رابعة في سنة ما حسبت الاشتراكات واجبة الأداء على أساس آخر استمارة رقم (٢) أو (٣) قدمت منه للمؤسسة .

ب - إذا لم يكن سيق له تقديم أية استمارة فيتم حساب الاشتراكات المستحقة طبقا لما تسفر عنه تحقيقات المؤسسة المعتمدة ، ولصاحب العمل الاعتراض على الحساب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إبلاغه خطيا به وبيت الاعتراض لجنة يشكها المدير العام لهذا الغرض خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تسجيل الاعتراض ، أما المبالغ التي تبقى قيد النزاع ، فيفصل بأمرها القضاء المختص .

#### مادة (١٣) :

تستحق تانية الاشتراكات شهريا ومؤخرا ويستحق الاشتراك عن كل كامل الشهر الذي تبدأ خلاله خدمة العامل ، كما لو كان قد التحق بالعمل في أول يوم من ذلك الشهر ، ولو أنه ترك العمل قبل انقضائه .

ولا يستحق أى اشتراك عن الشهر الذي تنتهى خلاله خدمة العامل ، كما لو كان قد ترك العمل في آخر يوم من الشهر السابق .

#### مادة (١٤):

على صاحب العمل أن يرسل الى المؤسسة خلال الخمسة عشر يوما الأولى من كل شهر عن الشهر السابق ، الاستمارة رقم (٣) أو ٣ مرحلة رابعة ، التي يصدر نموذجها بقرار من المدير العام وذلك على نسختين تتضمن كل منهما مايلي .

أ - إجمالي الاشتراكات الخاصة بكل نوع من أنواع التأمين على حده طبقا لآخر استمارة رقم (٣) أو طبقا لآخر استمارة رقم (٣) حسب الأحوال .

ب - أسماء العمال الذين التحقوا بالعمل لديه خلال الشهر السابق ، وأجورهم الشهرية الواجب سداد الاشتراكات المترتبة عليها .

ج - أسماء العمال الذين تركوا العمل خلال ذلك الشهر وأجورهم الشهرية الواجب تنزيل الاشتراكات المترتبة عليها ، والرقم الخاص بكل منهم .

#### مادة (١٥):

على كل صاحب عمل أن يورد الاشتراكات المستحقة للمؤسسة تطبيقا لأحكام القانون كما يلي :

أ - شيك أو تحويل مصرفي .

ب - حوالة بريدية أو مايمثلها .

#### مادة (١٦):

يجوز لصاحب العمل أن يورد الاشتراكات نقدا الى المؤسسة وذلك في الحالات وطبقا للشروط والأوضاع التي يحددها ويصدر بها قرار من المدير العام .

#### مادة (١٧):

على المؤسسة أن تعيد صورة الاستمارة رقم (٣) أو (٣) مرحلة رابعة ، بعد اعتمادها وإذا تبين وجود خطأ في حساب الاشتراكات ، فيجب على المؤسسة تصحيحه ، وتبلغ صاحب العمل بذلك أصولا ، وتقاضي الفرق أو إعادته عند سداد اشتراكات الشهر التالي لتاريخ التبليغ .

### الفصل الرابع

#### إخطار المؤسسة بانتهاء خدمة العامل

#### مادة (١٨):

أ - على صاحب العمل أن يخطر المؤسسة بانتهاء خدمة كل عامل من عماله بموجب الاستمارة رقم (٤) المرافق أنموذجها لهذا القرار وترسل الى المؤسسة على نسختين خلال خمسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ انتهاء الخدمة تحت طائلة مطالبة بالاشتراكات الشهرية التي كان يؤدّيها عن العامل طبقا للاستمارة رقم (٣) أو (٣) مرحلة رابعة .

ب - تعتمد في تحديد تاريخ انتهاء خدمة المؤمن عليه القطعية كل وثيقة ثابتة التاريخ أو أية وثيقة تصدر بهذا الخصوص عن الوزارات أو الإدارات العامة أو جهات القطاع العام الاداري والاقتصادي أو القطاع المشترك .

ج - في حالة انتهاء خدمة العامل الخاضع لأحكام المرسوم التشريعي رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٢ وتعديلاته بسبب التسريح يربط بالاستمارة رقم (٤) صورة القرار الصادر عن لجنة قضايا التسريح بهذا الشأن أو شهادة صادرة عن مديرية العمل تثبت عدم اعتراض العامل على تسريحه ضمن المدة القانونية ، حسب الأحوال .

ويعتمد في حساب الاشتراكات في هذه الحالة مائلي :

١- التاريخ المحدد لانتهاء الخدمة الواردة في قرار لجنة قضايا التسريح .

٢- التاريخ الذي يسبق بعشرة أيام الطلب المقدم من صاحب العمل الى مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل للحصول على شهادة عدم اعتراض العامل على تسريحه .

٣- التاريخ الذي يسبق بعشرة أيام إقرار العامل بعدم اعتراضه على التسريح لدى الجهات المختصة .

٤- تاريخ إقرار العامل أمام الموظف المختص لدى المؤسسة بانتهاء خدمته اذا كان هذا التاريخ لا يتعارض مع المهلة المحددة لتقديم الاستمارة (٤) الى المؤسسة .

د - لا يعتد بأي نزاع يتعلق بالبند : ٢-٣-٤ من الفقرة (ج) إلا بموجب حكم قضائي مبرم .

**مادة (١٩) :**

الاستمارات المنصوص عليها في هذا القرار أو في الكتب أو إبلافات الإصابة الصادرة عنه حجة عليه ولمزمة له ولا تكون المؤسسة مسئولة عن أي مبلغ يصرف استنادا اليها .

## **الباب الثالث**

### **الدورة المستندية للاشتراكات**

## **الفصل الأول**

### **توزيع المناطق التأمينية**

**مادة (٢٠) :**

تقسم دائرة اختصاص كل من مديريات المؤسسة وبنائرها الى مناطق تأمينية تحدد مواقعها ومدى شمولها بقرار يصدر عن المدير العام بناء على اقتراح المدير أو رئيس الدائرة المختص ويكون لكل منطقة تأمينية رقم ثابت يشير الى اسم المنطقة مثال :

المنطقة التأمينية الأولى - المنطقة التأمينية الثانية وهكذا ...

**مادة (٢١) :**

تشكل المناطق التأمينية المشار اليها في المادة السابقة بمجموعها نطاق عمل المديرية أو الدائرة .

**مادة (٢٢) :**

يخصص لكل منطقة تأمينية مراقب أو أكثر مع جاب أو أكثر .

**مادة (٢٣) :**

يراعى في توزيع المناطق التأمينية على المراقبين والجباه الأسس التالية ما أمكن :

١ - تحديد المنطقة بشكل واضح لا يحتمل الالتباس .

ب - تعداد أصحاب العمل وأوضاعهم .

#### مادة (٢٤) :

تنظم دورة الاستمارتين رقم (٢) و (٣) بقرار يصدر عن المدير العام .

### الفصل الثاني

#### دورة الاستمارتين رقم (٢-٣) ومهام بعض الموظفين

#### مادة (٢٥) :

تحدد مهام كل من مراقب التأمينات الاجتماعية ، موظف الإيرادات والجابي بقرار يصدر عن المدير العام .

### الفصل الثالث

#### الاحكام الخاصة بكل من شعب العمل الزراعى

#### والسيارات وخص البناء

#### مادة (٢٦) :

أ - تقوم كل من شعب العمل الزراعى والسيارات وخص البناء بتنظيم أمر قبض وفق النموذج الذى يصدر بقرار من المدير العام ، تحدد فيه قيمة الاشتراكات والفوائد والمبالغ الاضافية وغيرها من الالتزامات بشكل مفصل على ثلاث نسخ ويحال الى أمين الصندوق .

ب - ينظم أمين الصندوق إيصال سداد بالمبالغ المقبوضة الواردة فى أمر القبض على ثلاث نسخ : تسلم النسخة الأولى لصاحب العمل وترسل الثانية الى الدائرة المالية بموجب بيان ينظمه أمين الصندوق يوميا وفق النموذج الذى يصدر بقرار عن المدير العام وتبقى النسخة الثالثة كإيوة لديه .

#### مادة (٢٧) :

يستثنى أصحاب العمل المشتركون لدى المؤسسة من قبل الشعب المذكورة فى المادة السابقة من فتح بطاقة الحساب الجارى ، وتنظيم الاستمارة (٣) ويكتفى بتسجيل المبالغ المسددة من قبلهم وفق المادة السابقة لدى الدائرة المالية حسب تعليمات تصدر عن المدير العام ويعطى لكل منهم رقم اشتراك مستقل .

### الفصل الرابع

#### الاحكام الخاصة بالأعمال العرضية المؤقتة

#### مادة (٢٨) :

أ - تستحق تأدية الاشتراكات عن عمال المقاولات التى لا يستغرق تنفيذها أكثر من ستة أشهر دفعة واحدة ، تسدد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ بدء العمل .

ب - أما بالنسبة للمقاولات التي تزيد مدتها على ستة أشهر فيحق للمؤسسة استيفاء الاشتراكات عنها وفق القواعد التالية :

١- يطبق حكم الفقرة (أ) السابقة بالنسبة للأشهر الستة الأولى .

٢- يقسط الاشتراك عن المدة الزائدة الى أقساط متساوية مدة كل منها ثلاثة أشهر تسدد مقدما .

ج - تستثنى مما تقدم مقاولات الحمل والعتالة ويتم تسديد الاشتراكات المستحقة عن كل منها على دفعات شهرية تقابل قيمة الاشتراك المترتب على ما أنجز من أعمال خلال الشهر المسدد عنه الاشتراك وعلى أن تؤدي اشتراكات كل شهر خلال الخمسة عشر يوما من الشهر الذي يليه .

د - تأخذ المهل المنصوص عليها في هذه المادة أحكام المهل المنصوص عليها في المادتين (٧٣ و ٧٤) من القانون .

#### مادة (٢٩):

على صاحب العمل أو المقاول أن يرسل الإخطار المنصوص عليه في المادة (٧٧) من القانون الى المؤسسة واذا عهد المقاول بتنفيذ العمل الى مقاول ثان ( مقاول من الباطن ) وجب عليه أن يضمن الإخطار المشار اليه في الفقرة السابقة باسم المقاول الثاني وعنوانه ونوع العمل ومكانه والتاريخ المقرر لكل من بدء العمل ونهايته .  
ويرسل الإخطار خلال خمسة عشر يوما من تاريخ بدء العمل على الأكثر .

## الباب الرابع صرف المبالغ المستحقة

### الفصل الأول

#### صرف المبالغ المستحقة في حالة وفاة العامل أو عجزه

#### مادة (٣٠):

في حال وفاة العامل يجب على المستحقين المنصوص عليهم في المادة (٨٩) من القانون أن يقدموا إلى المؤسسة :

أ - شهادة وفاة العامل أو مستخرجا رسميا عنها .

ب - شهادة إدارية تثبت إعالة المتوفى لهم ودرجة قرابتهم له وأن البنات والأخوات غير متزوجات وذلك طبقا للنموذج الذي تعده المؤسسة لهذا الغرض

ج - صورة عن الحكم الصادر بتعيين وصي أو قيم في حال وجود قصر أو محجور عليهم ، بين المستفيدين .

د - بيان عائلي .

هـ - تقريرا طبيا بالحمل أو عدمه لأرملة المتوفى .

#### مادة (٣١):

للمؤسسة صرف أنصبة البالغين وكاملي الأهلية من المستحقين دون انتظار الاجراءات الخاصة بالوصاية أو القوامة على قصر والمحجور عليهم . كما يجوز في حالة وجود ولى شرعى على القصر أن تصرف أنصبتهم اليه بموافقة القاضي الشرعى

المختص وإلا فتودع أنصبتهم من الأموال المستحقة في الجهة التي تعينها المحكمة المختصة .

#### مادة (٣٢):

على طالب معاش العجز أن يتقدم الى المؤسسة خلال مدة ستة أشهر من تاريخ انتهاء خدمته بطلب تخصيص المعاش المستحق له قانونا مصعوبة بالاستتدات المقررة لذلك ويبت مجلس ادارة المؤسسة بالطلبات التي ترد بعد هذه المدة .  
وعليه أن يتقدم لإجراء الفحص الطبي لإثبات عجزه أو تقدير درجته أو إعادة ذلك التقدير بمعرفة طبيب المؤسسة بمجرد استدعائه لهذا الغرض (أصول) .

#### مادة (٣٣):

على المستحقين في معاش الوفاة أن يتقدموا الى المؤسسة بجميع المستندات المشار اليها في المادة (٣٠) من هذا القرار مصحوبا بها : شهادات ميلاد الأولاد والأخوات والشهادات الدالة على عجزهم الجسماني أو العقلي عن الكسب إن وجد ، أو الشهادات الدالة على قيد الأولاد بصفة منتظمة في المعاهد الدراسية أو الجامعية .

#### مادة (٣٤):

على المستحقين المشار اليهم في المادة السابقة أن يقدموا للمؤسسة في أول كانون الثاني من كل عام : شهادة ادارية على النموذج الذي تعده المؤسسة لهذا الغرض ، تثبت أنهم مازالوا على قيد الحياة ، وذلك مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٩٦ من القانون .

### الفصل الثاني

#### صرف المبالغ المستحقة في تأمين إصابات العمل

#### مادة (٣٥):

تصرف المعونة المالية المنصوص عليها في المادة ٢٨ من القانون بمعرفة المؤسسة كما يجوز صرفها بمعرفة صاحب العمل في الحالات وبالشروط والأوضاع التي ينضمها قرار من المدير العام .

وعلى المصاب في جميع الأحوال أن يقدم تذكرة العلاج التي تعدها المؤسسة لهذا الغرض لإثبات مايتقاضاه من معونة مالية وأن يوقع عليها باستلام كل دفعة من تلك المعونة كما يوقع على الكشف الذي تعده المؤسسة لهذا الغرض .

#### مادة (٣٦):

على المصاب في حالة فقد تذكرة العلاج أن يتقدم الى المؤسسة بطلب بدل ضائع عنها ، وعليه أن يوقع على البديل بما يفيد استلامه لما سبق صرفه من معونة مالية .

#### مادة (٣٧):

على المصاب في حادث وقع خلال فترة نهاب لمباشرة عمله أو عوبته منه أن يبلغ الشرطة المختصة ، وأن يحرر محضر ضبط بالحادث وأن يخطر صاحب العمل برقمه وتاريخه اذا سمحت حالته بذلك .

وعلى صاحب العمل إخطار المؤسسة بالإصابة وإثبات رقم المحضر وتاريخه أو مذكرة الشرطة في الإخطار المنصوص عليه في المادة ٣٩ من القانون .

وعلى المصاب في حال رفض صاحب العمل الإخطار عن الإصابة أن يتقدم مباشرة الى المؤسسة ويخطرها بإصابته ، ووقم محضر الشرطة وتاريخه المنظم بالحادث وأن يوقع بنفسه ذلك الإخطار بعد استيفاء بياناته طبقاً للنموذج الذي تعده

المؤسسة لذلك .

#### مادة (٣٨) :

على المصاب الذي يعمل لدى صاحب عمل غير مشترك في المؤسسة ويرفض الإخطار عن الإصابة أن يبلغ الشرطة المختصة وأن يحضر محضر ضبط بذلك ثم يتقدم الى المؤسسة ويخطر بها بإصابته ويرقم المحضر وتاريخه وعليه كذلك أن يوقع بعد استيفاء بياناته على الإخطار طبقا للنموذج الذي تعدده المؤسسة لهذا الغرض متى سمحت حالته بذلك .

#### مادة (٣٩) :

١ - على صاحب العمل إخطار المؤسسة بموجب بلاغ إصابة عن كل حالة عامل يصاب بمرض مهني ويربط بهذا الإخطار شهادة الطبيب الدالة على ذلك يذكر فيها اسم المرض المهني وما اذا كان مدرجا بالجدول رقم (١) الملحق بالقانون .  
٢ - يجوز للعامل اذا رفض صاحب العمل إخطار المؤسسة وفقا للبند (١) من هذه المادة أن يتقدم يطلب الى المؤسسة لتقرير وضعه مرفقا به الشهادة الطبية الدالة على ذلك .

#### مادة (٤٠) :

على المؤسسة إبلاغ العامل المصاب خلال شهر من تاريخ تحديد ما اذا كان قد تخلف عن الإصابة عجز بوجوب مراجعته للمؤسسة لتقدير نسبة العجز المتخلف عنها .

#### مادة (٤١) :

يتبع في صرف معاش الوفاة الى المستحقين ذات الاجراءات المنصوص عليها في المواد ٢٥ و ٣٦ من القانون .

## الباب الخامس احكام انتقالية

#### مادة (٤٢) :

ت حسب الاشتراكات المترتبة على صاحب العمل وبالتالي يحدد رصيده من بداية عام ١٩٧٠ وانفاية عام ١٩٧٨ من واقع الاستثمارات (١-٢) وكشوف التبدلات الطارئة والمعلومات المتوافرة التي يتقدم بها صاحب العمل الى المؤسسة في استمارة الاستعلام المقترنة بتوقيع كل من صاحب العمل والعامل أو بقرار اعتمادها من قبل اللجان المشكلة بموجب المادة (٢٥) من نظام التحقق والجباية .

#### مادة (٤٣) :

تحتفظ المؤسسة بحقوقها في العوبة على صاحب العمل بما يترتب عليه من مبالغ نتيجة ظهور خطأ مادي في رصيده الذي سبق أن أبلغته به المؤسسة .

## الباب السادس أحكام عامة

### مادة (٤٤) :

يعتبر صاحب العمل مشتركا عن العامل اذا تقدم بإحدى الاستمارات رقم (١/٢) أو ٢ مكررا أو ١/١/أو ١/ مكررا أو ٣/ .

### مادة (٤٥) :

على كل صاحب عمل أن يوافق المؤسسة عند بدء اشتراكه بأنموذج من توقيعه أو توقيع الأشخاص المسؤولين الذين يلتزم بكل ماقد يترتب على أية مكتوبة موقعا عليها منهم ، فيما يتعلق بتنفيذ أحكام القانون .  
وبالنسبة لمن لا يوقع منهم بإمضاءه ، فيتعين عليه إعداد خاتم خاص به وموافاة المؤسسة بأنموذج عنه .

### مادة (٤٦) :

يتم إثبات أنموذج التوقيعات أو الاختتام المشار إليها في المادة السابقة على البطاقة التي تعدها المؤسسة لهذا الغرض .  
وعلى أصحاب العمل إخطار المؤسسة فوراً بكل تغيير يطرأ على هذه التوقيعات أو فقد الاختتام أو استبدال غيرها بها ،  
والا فإن المؤسسة غير مسئولة عما يقع نتيجة للتخلف عن ذلك الإخطار .

### مادة (٤٧) :

على كل صاحب عمل أن يخطر المؤسسة بأي تغيير يطرأ على نوع العمل الذي يزاوله خلال الخمسة عشر يوما التالية لوقوع ذلك التغيير .  
ويكون الإخطار بكتاب خطي يوضح فيه طبيعة التغيير وتاريخ حدوثه .

### مادة (٤٨) :

على العامل في حالة اشتغاله لدى أكثر من صاحب عمل من أصحاب العمل المشتركين في المؤسسة أن يخطرها بذلك بكتاب خطي خلال شهر على الأكثر من تاريخ سريان القانون عليه ، أو من تاريخ اتحاقه بالعمل لدى أكثر من صاحب عمل .

### مادة (٤٩) :

تكون مصاريف إرسال الأموال المستحقة على حساب أصحابها .

### مادة (٥٠) :

يلغى القراران الوزاريان ذو الرقمين ٢٣ لعام ١٩٥٩ و ٨٣ لعام ١٩٦٢ وتعديلاتهما ونظام التحقق والجباية المعمول بها لدى المؤسسة ، كما يلغى كل حكم مخالف لما جاء في هذا القرار .

## مادة (٥١):

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من ١/١/١٩٧٩ .

دمشق في ١٩٧٨/٧/٢٩

## وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

يوسف حميداني

وزارة المالية للنشر

## قرار رقم ٩٦٩ لعام ١٩٧٨ (١٤١)

استناداً لأحكام القانون رقم (٩٢) لعام ١٩٥٩ وتعديلاته وخاصة المادة ٧٢ منه .

واستناداً الى ما أقره مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٨/٧/٣ .

## يقرر مايلي :

## مادة (١) :

يحدد الأجر اليومي الذي يتوجب حساب المستحقات الناجمة عن إصابة عمل طبقاً لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية لعمال تمهيدات البناء المشترك عنهم فقط في تأمين اصابات العمل على الشكل التالي :

فئة أولى	فئة ثانية	فئة ثالثة
١- عمال البناء والطينة وتركيب البلاط والرخام والموزاييك الاسمنتي و توابعها .	٦٠ ل . س	٤٠ ل . س
٢- عمال تجارة الاسمنت .	٥٠ ل . س	٢٠ ل . س
٣- عمال الدهان .	٤٠ ل . س	٢٠ ل . س
٤- عمال حجارة الاسمنت والتعميدات الصحية .	٤٠ ل . س	٢٠ ل . س
٥- عمال تعمييدات الكهرباء والنجارة .	٤٠ ل . س	٢٠ ل . س
٦- عمال صب البيتون بالجبالة أو التلك	٤٠ ل . س	٢٠ ل . س

## مادة (٢) :

ت حسب الأجر الشهرية المبينة في المادة الأولى في صند تصفية مستحقات العمال المشار اليهم وفق القاعدة التالية بعد مراعاة أن المتوسط المقدر لأيام العمل لعمال هذه المهنة (١٨٠) يوماً في السنة .

أجر اليوم لفئة العمل × ١٨٠  
\_\_\_\_\_ × ٣٠ الأجر الشهري

٣٦٠

#### مادة (٢):

يعتبر العامل المصاب من الفئة الثالثة مالم يقدم تحديدا آخر لفئته بشهادة من النقابة المختصة أو اتحاد عمال المحافظة .

#### مادة (٤) : (١٤٢)

تصرف المستحقات المشار إليها في هذا القرار على أساس الأجر الفعلي للمصاب إن قل عن الأجر المحدد للفئة الثالثة .

#### مادة (٥) :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

دمشق في ١٤/٨/١٩٧٨

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

### قرار رقم (١١٣٥)

لسنة ١٩٧٨

#### وزير الشؤون الاجتماعية والعمل:

بعد الاطلاع على أحكام القانون ١٩٥٩/٩٢ وتعديلاته وعلى الأخص المادة (٩٣) منه وعلى قرار مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية المتخذ في الجلسة المنعقدة بتاريخ ١٩٧٨/٧/٢٧ تنفيذا للتوجيه الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء بموجب الكتاب رقم (١/٦٢٢٢) تاريخ ١/٦/١٩٧٨) .

#### يقرر مايلي :

#### مادة (١) :

يستثنى عمال الشركة السورية للنفط ( شركة نفط العراق سابقا ) المستقيلون من تقديم الوثائق المنصوص عليها في القرارين ١٠٤٨ لعام ١٩٧٤ و ٨٧٩ لعام ١٩٧٥ لمدة شهرين فقط .

#### مادة (٢) :

يعمل بهذا القرار اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية (١٤٣) .

دمشق في ٢٣/٩/١٩٧٨ .

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

## قرار رقم ١٣٤٤ لعام ١٩٧٨

### وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

بعد الاطلاع على قرار مجلس ادارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية المتخذ بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٨/٩/٢١ .  
وعلى المادة (٢) من قانون التأمينات الاجتماعية رقم (٩٢) لعام ١٩٥٩ وتعديلاته .

### يقرر مايلي

#### مادة (١) :

تطبق أحكام تأمين إصابات العمل وتأمين الشيخوخة والعجز والوفاء على كافة العمال المشتغلين بالزراعة لدى الدولة والقطاع العام اعتباراً من ١٩٧٩/١/١  
دمشق في ١٩٧٨/١٠/٢٢

### وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

## قرار رقم (١٥١٧) لعام ١٩٧٨

### وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

بعد الاطلاع على أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم (٩٢) لعام ١٩٥٩ وتعديلاته .  
وعلى قرار مجلس ادارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية المتخذ في الجلسة المنعقدة بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٢١ .

### يقرر مايلي :

#### مادة (١) :

يمدد العمل بأحكام القرار الوزاري ذي الرقم ١٤٠ لعام ١٩٦٩ وتعديلاته لمدة سنة واحدة تبدأ من ١٩٧٨/١٢/١ وتنتهي في ١٩٧٩/١١/٣٠ .

#### مادة (٢) :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره .  
دمشق في ١٩٧٨/١٢/٣

### وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

## قرار ١٦٦ لعام ١٩٧٨

### وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

استناداً لأحكام القانون رقم (٩٢) لعام ١٩٥٩ وتعديلاته وخاصة المادة ٧٢ منه .  
واستناداً الى ما أقره مجلس ادارة المؤسسة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٢٠ .

### يقرر مايلي :

#### مادة (١) :

تضاف الى أحكام المادة الرابعة من القرار الوزاري ٩٦٩ تاريخ ١٩٧٨/٨/١٤ الفقرة التالية :

« مع مراعاة أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة تصرف مستحقات العمال المسايين الذين لم يرد تحديد لمنهم في هذا القرار على أساس الأجر اليومي المحدد في البند (١) من المادة الأولى منه » .

#### مادة (٢) :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

دمشق في ١٩٧٨/١٢/٢٤

### وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

## قرار رقم ٢٠٧ لعام ١٩٧٩

### وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

بعد الاطلاع على قرار مجلس ادارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٨ .

### يقرر مايلي :

#### مادة (١) :

يعفى العاملون لدى الشركة السورية للنفط الذين انتهت عقود عملهم لديها من تقديم الوثائق المنصوص عليها بالقرار الوزاري رقم (٤١٠) لعام ١٩٦٩ وتعديلاته من أجل صرف تعويض الدفعة الواحدة المستحق لهم لعدم استكمالهم شرائط استحقاق المعاش لمدة شهرين اعتباراً من ١٩٧٩/٣/١ ولغاية ١٩٧٩/٤/٣٠ .

#### مادة (٢) :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ١٩٧٩/٢/٨

### وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

## قرار رقم ٦٠٧ للعام ١٩٧٩

### وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

بعد الاطلاع على المادة (٥٠) من قانون التأمينات الاجتماعية رقم (٩٢) لعام ١٩٥٩ ،  
وعلى قرار مجلس ادارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٩/٢/٨ .

### يقرر مايلي :

#### مادة (١)

يعدل من جدول الامراض المهنية ذى الرقم (١) الملحق بقانون التأمينات الاجتماعية مايلي :

- أ - الفقرة الثانية من المرض المهني المسجل بالرقم (٢٠) وتصبح وفق ما هو مبين في الجدول المرافق لهذا القرار .
- ب - الامراض المهنية المسجلة بالأرقام ١٨ و ٢٣ و ٢٥ و ٢٣ وتصبح على الشكل المبين في الجدول المرافق لهذا القرار .

#### مادة (٢) :

تضاف الى جدول الامراض المهنية المشار اليها الامراض التالية وتعطى الأرقام المتسلسلة المبينة إزاحا من رقم (٢٩) الى رقم (٤٧) من الجدول المذكور .

#### مادة (٣) :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

دمشق في ١٩٧٩/٤/٢٨

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

## جدول الأمراض المهنية

مسلسل	نوع المرض	العمليات أو الأعمال المسببة لهذا المرض
٣٩	الآفات الرئوية المزمنة أ - تناذر الزلة الاستعدادية المثبتة باختبارات وظائف الرئة والتي تنعكس بمد التعرض الجديد للعامل المسبب للمرض . ب - التليف الرئوي مع علامات شمعية اضطرابات تنفسية مثبتة باختبارات وظائف الرئة .	<ul style="list-style-type: none"> <li>- أعمال التهية في مغازل القطن ( فتح - كرد - تمشيط )</li> <li>- طحن المبوب - تعبئة الطحين واستعملاته .</li> <li>- الأعمال التي يتعرض فيها العمال لاشتقاق الأغبرة الناجمة عن تخزين وطحن الحبوب الغذائية ( قمح - شعير ) .</li> <li>- عمليات تعبئة الطحين واستعملاته الصناعية والحرفية .</li> <li>- أعمال التهية في مغازل القطن ( فتح - كرد - تمشيط ) .</li> <li>- العمليات الزراعية التي يتعرض العمال فيها للقش والتبن .</li> <li>- أعمال تربية الطيور .</li> </ul>
٤٠	تصلبات الرئة السمية المزمنة	<ul style="list-style-type: none"> <li>- التعرض للغازات المخرشة ( الغازات الكبريتية - الكلورين - أكسيد الأزوت ) .</li> <li>- عمليات التعدين .</li> <li>- العمل في المخابر التي تتعامل بهذه المواد .</li> <li>- الصناعات الكيميائية .</li> </ul>
٤١	الآفات المرضية التي تنجم عن الأمواج القصيرة جدا .	<ul style="list-style-type: none"> <li>- أعمال الملاحة بالراديو</li> <li>- عمليات المعالجة الطبية الحرارية .</li> <li>- بعض عمليات التجفيف .</li> <li>- عمال الأفران الغذائية .</li> <li>- أعمال الاتصالات بالرادار .</li> <li>- استعملاتها العسكرية .</li> <li>- أي عمل يستدعي التعرض لهذه الموجات .</li> </ul>
٤٢	الآفات الجلدية والعينية التي تنجم عن الإشعاعات التالية : أ - الأشعة فوق البنفسجية . ب - أشعة الليزر	<ul style="list-style-type: none"> <li>- قوس الفحم - مصابيح التفتيش - أبخرة المصابيح الزئبقية - أشعة الليزر - المعادن المسخنة فوق ٣٠٠٠ درجة مئوية</li> <li>- استعملاتها الطبية والعسكرية .</li> <li>- استعملاتها في أعمال البناء والحفر والاتصالات وأعمال الثقب .</li> </ul>

## ( تابع ) جدول الأمراض المهنية

مسلسل	نوع المرض	العمليات أو الأعمال المسببة لهذا المرض
	ج - الأشعة تحت الحمراء د - أمواج نيتبات الراديو	<ul style="list-style-type: none"> <li>- عمليات صهر المعادن - عمال الأفران - أشعة الليزر - عمال صهر الزجاج - العمل على الأجهزة الالكترونية - التعرض المديد للشمس</li> <li>- أجهزة التسخين المصنوعة من المعادن القاسية .</li> <li>- عمليات اللحام والتلميع .</li> <li>- أعمال الخشب وتعقيم الأواني .</li> </ul>
٤٣	الحُمى المالطية	<ul style="list-style-type: none"> <li>- عمال المسالخ .</li> <li>- عمال تربية الأبقار والأغنام وبيع منتجاتها وفضلاتها .</li> </ul>
٤٤	التسمم بالكاديوم	<ul style="list-style-type: none"> <li>- التعرض لأبخرة وغبار الكاديوم .</li> <li>- أعمال الخلط المعدنية .</li> <li>- المدخرات القلوية .</li> <li>- الأصبغة .</li> <li>- المفاعلات الذرية .</li> <li>- دخان الكاديوم المسخن .</li> <li>- أعمال التنظيف الواسع به .</li> </ul>
٤٥	التسمم بالبلاتين	<ul style="list-style-type: none"> <li>- العمليات الكيميائية الوسيطة - عمليات التفحيم .</li> <li>- العمل في مصافي البترول .</li> <li>- صناعة حمض الكبريت وحمض الآزوت .</li> <li>- صناعة الخلط ... الخ</li> </ul>
٤٦	التسمم بالفاناديوم	<ul style="list-style-type: none"> <li>- عمليات الصناعات الكيميائية .</li> <li>- صناعة الخلط الفولاذية السريعة .</li> <li>- صناعة حمض الكبريت</li> <li>- صناعة بلاماء حمض الفتاليك .</li> <li>- أعمال الطلاء والتصوير - الصناعات البتروكيميائية .</li> <li>- أعمال الدهانات والأصبغة .</li> </ul>
٤٧	التسمم بالأوزون	<ul style="list-style-type: none"> <li>- صناعة الورق والزيوت والطحين .</li> <li>- الطيران على ارتفاع يتجاوز ١٠ كم .</li> <li>- العمل قرب الأشعة فوق البنفسجية .</li> <li>- أعمال التعقيم بالأوزون .</li> </ul>

تعديل الفقرة (٢) من المادة (٢٠) بحيث تصبح على الشكل التالي :

٢٠-٢- غبار الاسبستوس الألياف أو مايمائمه من ألياف معدنية .

تعديل المواد ١٨ و ٢٣ و ٢٥ و ٢٢ بحيث تصبح على الشكل التالي :

مسلسل	نوع المرض	العمليات أو الأعمال المسببة لهذا المرض
١٨	أ - التهابات وتقرحات وأفات التماس الجلدية والعينية .	جميع المواد المسببة أو المخروشة التي تحدث أذى مزمنًا على الجلد أو العين كالأسمنت والزيت المعدنية والزفت ، وأعمال الطلي بالكهرباء ... الخ .
	ب - الآفات السرطانية البنية في أعضاء الجسم المختلفة حسب الجدول المرفق الذي يضم المواد المسببة للسرطان المهني .	
٢٣	التدرن ( السل )	العمل في المستشفيات والمصحات وبنور العلاج والتشخيص التي تعرض بحكم المهنة للتماس مع هذا المرض - العناية بالحيوانات المصابة بهذا المرض أو التعرض لمنتجاتها وفضلاتها .
٢٥	الأعراض والأمراض الناجمة عن التعرض لتغيرات الضغط الجوي .	كل عمل يستدعي التعرض المفاجئ أو العمل تحت ضغط جوي مرتفع أو التخلخل المفاجئ في الضغط الجوي أو العمل تحت ضغط جوي منخفض لمدة طويلة .
٢٣	الأمراض التي تنجم عن الاهتزاز : أ - الاهتزاز المميز ذاتيا . ب - الاهتزاز غير المميز ذاتيا .	- التعرض للاهتزاز باستعمال المطارق الهوائية . - أعمال الطحن والصقل . - التعرض للاهتزازات فوق الصوتية التي تتجاوز عنها الحواس .

## جدول المواد المسببة للسرطان المهني

مستعمل	المادة المسببة	نوع المرض	العمليات أو الأعمال المسببة لهذا المرض
١	الأميت	سرطانة الرئة ورم الطبقة المتوسطة ( ميزوتليوما )	العمل في مناجم الأميت - عمليات طحن الأميت ونسجه - صناعة الأسمنت الأميتي وعمليات التغليف به
٢	النيكل المكرر بكرينيل النيكل	سرطان القصبات والرئة	عمليات السباكة والخلائط والشواء للنيكل . أعمال التحليل الكهربائي .
٣	كرومات سداسي التكافؤ	سرطان القصبات والرئة	عمليات إنتاج الكروم وتصنيعه والطلاء به واستعملاته . العمل في الاستيلين والانيلين - صناعة البطاريات . صناعة الزجاج والخزف والسجاد البلاستيكي
٤	زيت الأيزوبروبيل	سرطان الجيوب الأنفية	العمل في صناعة واستعمال زيت الأيزوبروبيل
٥	البنزين ( البنزول )	سرطان الدم للكريات البيضاء والحمراء	صناعة البترول - العمل في صناعة المتفجرات - صناعة الأسمنت المطاطي - العمل في صناعة واستعمال الأصبغة والدهانات - صناعة الأحذية - أعمال التقطير .
٦	الزرنينغ	سرطان الجلد سرطان الرئة	العمل في مناجم استخراج الزرنينغ - عمليات السباكة واللباقة وصناعة مبيدات الحشرات - صناعة مصفقات الشعر - العمليات الكيميائية - صناعة الخمور - العمل في تكرير النفط .
٧	الاشعاعات المؤينة وأشعة إكس (x)	سرطان الجلد والعظام والرئة والدم	استعمالات هذه الاشعاعات في الزراعة والطب التشخيصي والعلاجي - استعمالات هذه الاشعاعات في مجالات العمل المختلفة .
٨	الكادميوم	سرطان البروستات	التعرض لأبخرة وغبار الكادميوم - أعمال الخلائط المعدنية - المخدرات القوية - الأصبغة - المفاعلات الذرية - بخان الكادميوم المسخن - أعمال التغليف الواقى به .

( تابع ) جدول المواد المسببة للسرطان المهني

مسلسل	المادة المسببة	نوع المرض	العمليات أو الأعمال المسببة لهذا المرض
٩	الفحوم المائية المتعددة الحلقات ( بنزيرين ) بنزانتراسين - الزفت - زيت القار	سرطان الجلد والخصية والرتة والقصبات .	العمليات التي تعرض للتماس مع هذه المواد .
١٠	بيتا نافثيل أمين ألفا نافثيل أمين بنزايدين دى كلورينزيدين أورثو توليدين ديانيسيدين ٤- أمينودي فنيل ٤- نيترودى فنيل	سرطان المثانة والجهاز البولي	- العمل في صناعة مواد الصباغة واستعمالاتها - صناعة المطاط ( المضغوط ) . - العمل في صناعة الأقمشة . - صناعة الدهانات .

## قرار رقم (٦٢٢) لعام ١٩٧٩

### وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

بعد الاطلاع على المادة (٤) من المرسوم التشريعي رقم ٢١ لعام ١٩٦١ ،  
وعلى المرسوم التشريعي رقم (٢٥) تاريخ ١٩٧٦/١٠/٤ .  
وعلى قرارات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل نوات الأرقام ٢٢ لعام ١٩٥٩ و ١١٦٢ لعام ١٩٦٢ و ١٦ لعام ١٩٧٧ .  
وعلى كتاب وزارة الصحة نو الرقم ١١٦٠/٢/١/٤/١٨ تاريخ ١٩٧٦/١٠/١٨ .  
وعلى مقتضيات المصلحة العامة .

### يقرر مايلي :

#### مادة (١) :

يعدل البند رقم (٢) من المادة (٥) من قرارنا رقم ١٦ تاريخ ١٩٧٧/١/٩ بحيث تصبح على الشكل التالي :  
٢- إيصالا ماليا يبين أنه سدّد لدى خزانة حكومية لمساح وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رسم التحكيم البالغ (١٥٠) مائة وخمسين ليرة سورية أو حوالة بريدية بقيمة الرسم المذكور كإمانة .

#### مادة (٢) :

تعديل المادة (١٤) من قرارنا رقم (١٦) تاريخ ١٩٧٧/١/٩ بحيث تصبح على الشكل التالي :  
مادة ١٤- يوزع رسم التحكيم المسدّد من المؤمن عليه على كلّ من رئيس اللجنة وعضوينا بواقع (٥٠) خمسين ليرة سورية لكلّ منهم إذا تقرر بالنتيجة أنه غير محقّ في طعنه .  
أما إذا تقرر أنه محقّ في طعنه يعاد المبلغ اليه وتلتزم مؤسسة التأمينات الاجتماعية بصرف (٥٠) ل . س خمسين ليرة سورية الى كلّ من رئيس وعضوى اللجنة ، وإذا باشرت مؤسسة التأمينات الاجتماعية الطعن بقرار لجنة التحكيم الطبي فإنها تلتزم بصرف مبلغ (٥٠) خمسين ليرة سورية الى كلّ من رئيس اللجنة وعضوينا .

#### مادة (٤)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره .

دمشق في ١٩٧٩/٤/٣٠

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

## قرار رقم (١١٩١) لعام ١٩٧٩

### وزير الشؤون الاجتماعية والعمل:

استنادا لأحكام القانون رقم (٩٢) لعام ١٩٥٩ وتعديلاته وخاصة المادة (٧٢) منه .

والى قرار مجلس ادارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية المتخذ بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٩/٩/١١ ،

ويعد الاطلاع على القرار رقم ٩٦٩ لعام ١٩٧٨ .

### يقرر مايلي :

#### مادة (١) :

يتوجب حساب المستحقات الناجمة عن إصابة عمل طبقا لاحكام قانون التأمينات الاجتماعية لعمال تعهدات البناء في القطاع الخاص المشترك عنهم فقط يتأمين اصابات العمل على الشكل التالي :

فئة أولى ل . س	فئة ثانية ل . س	فئة ثالثة ل . س	
٦٠	٤٠	٢٥	١- عمال البناء والطينة وتركيب البلاط والرخام والموزاييك الاسمنتي وتوابعها . وبشكل عام كل عمل لم يرد ذكره في هذا البند والبند التالية.
٥٠	٣٥	٢٠	٢- عمال تجارة الاسمنت .
٤٠	٣٠	٢٠	٣- عمال الدهان .
٤٠	٣٠	٢٠	٤- عمال حدادة الاسمنت . والتمديدات الصحية .
٤٠	٣٠	٢٠	٥- عمال تمديدات الكهرباء والنجارة .
٤٠	٣٠	٢٠	٦- عمال صب البيتون بالحباله والتك .
٤٠	—	—	

#### مادة (٢) :

يراعي في حساب الاجر الشهري لفئات العمال المبينة في المادة الاولى من هذا القرار على أساس أن عدد أيام العمل في الشهر هي (٢٥) خمسة وعشرون يوما .

#### مادة (٣) :

يعتبر العامل المصاب من الفئة الثالثة مالم يقدم بيانا يتضمن تحديدا آخر لفئته بشهادة من النقابة المختصة أو اتحاد عمال المحافظة .

#### مادة (٤) :

تصرف المستحقات المشار اليها في هذا القرار على أساس الاجر الفعلي للمصاب إن قل عن الاجر المحدد للفئة الثالثة .

#### مادة (٥) :

ينهى العمل بقرارنا رقم (٩٦٩) لعام ١٩٧٨ .

#### مادة (٦) :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

لمطبق في ٢١/١٠/١٣٩٩ هـ ، ١٣/٩/١٩٧٩ م .

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

## قرار رقم ١٤٢٢ لعام ١٩٧٩

### وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

بناء على أحكام المادة (٨١) من قانون التأمينات الاجتماعية ذى الرقم ٩٢ لعام ١٩٥٩ وتعديلاته .  
وبعد الاطلاع على القرار رقم ٢٥٢ لعام ١٩٧٢ وتعديلاته .  
وعلى قرار مجلس ادارة مؤسسة التأمينات الاجتماعية المتخذ بالجلسة المنعقدة بتاريخ ١٣/١٠/١٩٧٩ .

### يقرر مايلي :

#### مادة (١) :

يعاد العمل بأحكام القرار الوزاري رقم ٢٥٢ لعام ١٩٧٢ وتعديلاته بشأن إعادة تعويض الدفعة الواحدة ومكافأة نهاية الخدمة لمدة سنة واحدة اعتبارا من تاريخ نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

#### مادة (٢) :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

دمشق في ٢٩/١/١٣٩٩ هجرية

و ٢٢/١٠/١٩٧٩ ميلادية .

### وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

## قرار رقم ١٧٧٠ لعام ١٩٧٩

### وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

بعد الاطلاع على القانون رقم (٩٢) لعام ١٩٥٩ وتعديلاته وعلى الاخص المادتان ٧١ مكررا و ٨٢ منه .  
وعلى قرار مجلس ادارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٧/١١/١٩٧٩ .

### يقرر مايلي :

#### مادة (١) :

يمدد قبول طلبات ضم الخدمات السابقة لدى النولة لمدة سنة واحدة تبدأ في ١/١/١٩٨٠ وتنتهي بغاية النوام الرسمي لتاريخ ٣١/١٢/١٩٨٠ .

#### مادة (٢) :

مع مراعاة أحكام المادة (٩٩) من القانون ٩٢ لعام ١٩٥٩ وتعديلاته يحسم المبلغ المتبقى في ذمة العامل من جراء طلب

ضم الخدمات السابقة لدى الدولة دفعة واحدة في حال انتهاء خدماته قبل توافر شرائط استحقاق المعاش .

#### مادة (٣) :

تبقى الأحكام الأخرى الواردة في القرار (٦٠٢) لعام ١٩٦٨ وتعديلاته سارية المفعول .

#### مادة (٤) :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم للعمل وفق مضمونه .

دمشق في ١١/٢/١٤٠٠ هـ ، الموافق ١٩٧٩/١٢/٣٠ م

### وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

## قرار رقم (١٧٧١) لعام ١٩٧٩

### وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

بناء على أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وعلى الأخص المادة (٨٢) منه وعلى قرارنا رقم ١٤٠ لعام ١٩٦٩ وتعديلاته .

وعلى قرار مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية المتخذ بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٧/١١/١٩٧٩ ،

### يقرر مايلي :

#### مادة (١) :

يحدد قبول طلبات رفع نسبة حساب معاش الشيخوخة عن الفترة السابقة لاشتراك المؤمن عليه في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة لمدة سنة واحدة تبدأ من ١/١/١٩٨٠ وتنتهي في غاية نوام يوم ٣١/١٢/١٩٨٠ .

#### مادة (٢) :

تعديل المادة الخامسة من القرار رقم ١٤٠ وتصبح على الشكل التالي :

في حال انتهاء خدمة المؤمن عليه مع توافر شرائط استحقاق المعاش وقبل سداد كافة الأقساط المترتبة عليه يجرى حسم الأقساط المتبقية من المعاش المخصص للمؤمن عليه أو للمستحقين عنه على ألا يتجاوز القسط الواحد ٢٥ ٪ من قيمة المعاش وفقا لحكم المادة ٩٩ من القانون (٩٩) لعام ١٩٥٩ وتعديلاته .

أما في حال انتهاء خدمة المؤمن عليه قبل توافر شرائط استحقاق المعاش فترد المبالغ المسددة من قبله ردا وتطبق الأحكام القانونية الخاصة بهذه الحالة .

#### مادة (٣) :

تبقى الأحكام الأخرى الواردة في القرار ١٤٠ لعام ١٩٦٩ وتعديلاته سارية المفعول .

#### مادة (٤) :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويبلغ من يلزم لتنفيذه .

دمشق في ١١/٢/١٤٠٠ هـ

الموافق ١٩٧٩/١٢/٢٠ م

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

### قرار رقم (٥١٤) لعام ١٩٨٠

#### وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

بعد الاطلاع على أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم (٩٢) لعام ١٩٥٩ وتعديلاته .

وعلى قرار مجلس ادارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية المتخذ في الجلسة المنعقدة بتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٢ .

#### يقرر مايلي :

#### مادة (١) :

يعتمد في تطبيق أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم (٩٢) لعام ١٩٥٩ وتعديلاته نموذج الاستمارة رقم (١) المرافق لهذا القرار .

#### مادة (٢) :

يلغى أنموذج الاستمارة رقم (١) و (١) مكررا السابقين .

#### مادة (٣) :

يعمل بهذا القرار اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية (١٤٤) .

دمشق في ١١/٨/١٤٠٠ هـ

الموافق ١٩٨٠/٦/٢٤ م

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

### قرار رقم ٥١٤ لعام ١٩٨٠

#### وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

بعد الاطلاع على أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم (٩٢) لعام ١٩٥٩ وتعديلاته .

وعلى القرار (٢٢) لعام ١٩٥٩ وتعديلاته .

وعلى القرار رقم (١٦) لعام ١٩٧٧ .

وعلى قرار مجلس ادارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية المتخذ في الجلسة المنعقدة بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢ .

### **يقرر مايلي :**

#### **مادة (١) :**

تلتزم مؤسسة التأمينات الاجتماعية بتسديد مبلغ الرسمين المنصوص عليهما بالقرار رقم (٢٢) لعام ١٩٥٩ والقرار رقم (١٦) لعام ١٩٧٧ وتعديلاتهما بشأن التحكيم الطبي اذا صدر قرار لجنة التحكيم المركزية مؤيدا لوجهة نظر العامل ، ويتحمل العامل مبلغ الرسمين المذكورين في حال صدور قرار اللجنة المركزية مؤيدا لاعتراض مؤسسة التأمينات الاجتماعية .

#### **مادة (٢) :**

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره (١٤٥) .

دمشق في ١١/٨/١٤٥٠هـ

الموافق ١٩٨٠/٦/٢٤ م

**وزير التأمينات الاجتماعية والعمل**

## **قرار رقم (٧٠٢) لعام ١٩٨٠**

**إن وزير الشؤون الاجتماعية والعمل**

بعد الاطلاع على المادتين ٥٢ و ٥٣ من القانون رقم ٩٢ لعام ١٩٥٩ وتعديلاته .

### **يقرر مايلي :**

#### **مادة (١) :**

يعدل نص المادة (٤) من القرار رقم (٢٢) تاريخ ١٩٥٩/٩/١٣ المعدل بالقرار رقم (٧٩١) تاريخ ١٩٧٦/٩/٦ ويصبح نصها كالآتي :

#### **مادة (٤) :**

- ١- يحدد رسم التحكيم بمبلغ قدره (٩٠) تسعون ليرة سورية .
- ٢- يسدد طالب التحكيم الرسم المذكور الى صندوق الخزينة لحساب الجهة الادارية ويقدم مع طلب التحكيم إيصال التسديد .
- ٣- أن يكون التسديد بموجب حوالة بريدية لحساب الجهة الادارية ويربط إيصال الحوالة مع طلب التحكيم .

#### مادة (٢) :

على الجهة الادارية أن تصروف لكل من الأطباء المشتركين في اللجنة مبلغاً قدره ثلاثون ليرة سورية بمجرد وصول قرار اللجنة النهائي في موضوع النزاع وإذا لم يشترك الطبيب الشرعى أو الحكومى في اللجنة فعلى الجهة الادارية أن تعيد المبلغ الزائد الى من سدده وتتحمل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية قيمة الرسوم المدفوعة في حال صدور قرار اللجنة لصالح المصاب .

#### مادة (٣) :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره .

دمشق في ١٤٠٠/٩/٥ هـ

١٩٨٠/٧/١٧ م

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

□ □ □

## الهوامش

- (١) نشر في العدد (٧١) مكروا (ب) تاريخ ١٩٥٩/٤/٧ من الجريدة الرسمية ص ٢٨ .
- (٢) و(٣) و(٤) معدلة بموجب المادة (٤) من المرسوم التشريعي -٢١- تاريخ ١٩٦١/١٠/١١ .
- (٥) معدلة بموجب المادة (٦) من المرسوم التشريعي رقم (٢١) تاريخ ١٩٦١/١٠/١١ والمادة (١) من المرسوم التشريعي رقم (٣٤) لعام ١٩٦٤ .
- (٦) بعد تعديلها بموجب المادة (١) من المرسوم التشريعي ١٠٤ تاريخ ١٩٦٣/٧/١٣ مكان وضعها السابق كما يلي :  
ج - بإصابة العمل (ق - ٩٢) : الإصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون أو الإصابة نتيجة حادث بسبب العمل وفي أثناء تاديبه ويعتبر في حكم ذلك كل حادث يقع المؤمن عليه خلال فترة ذهاب لمباشرة العمل أو عودته منه أيا كانت وسيلة المواصلات بشرط أن يكون الذهاب والإياب بون توقف أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعي .
- (٧) بعد تعديلها بموجب المادة (١) من المرسوم التشريعي رقم ١٠٤ تاريخ ١٩٦٣/٧/١٣ وكان السابق كما يلي .  
بالعجز الكامل (ق - ٩٢) : كل عجز من شأنه أن يحول كلية ويصفه مستديمة بين المؤمن عليه وبين مزاولة أية مهنة أو عمل يكتب منه ويعتبر من حالات العجز الكامل حالات فقد البصر فقدا كلياً أو فقد ذراعيه ، أو فقد ساقيه أو فقد ذراع واحدة وساق واحدة وحالات الجنون المطبق .
- (٨) صدر القرار الوزاري المنفذ (١٣٤٤) تاريخ ١٩٧٨/١٠/٢٢ الذي ينص على مايلي :  
١٠ . تطبق أحكام تأمين اصابات العمل وتأمين الشبخوخة والعجز والوفاة على كافة العمال المشتغلين بالزراعة لدى الدولة والقطاع العام اعتباراً من ١/١/١٩٧٩ .
- (٩) كما وردت في نص المرسوم التشريعي ٢١ لعام ١٩٦١ .
- (١٠) ألغيت بموجب المادة (٢) من المرسوم التشريعي رقم ١٣٤ رقم ١٣٤ تاريخ ١٩٦٤/١٢/١٢ .
- (١١) كما وردت في نص المرسوم التشريعي ٢١ لعام ١٩٦١ ، وقد عدل تشكيل مجلس الإدارة بموجب المرسوم التشريعي ١٨ لعام ١٩٧٤ ، والذي طبق على المؤسسة بموجب المرسوم التشريعي ٢٥ لعام ١٩٨٠ .
- (١٢) و(١٣) : كما وردت أرقامها في نص المرسوم التشريعي ٢١ لعام ١٩٦١ ، وقد عدلت بموجب المرسوم التشريعي ١٨ لعام ١٩٧٤ ، والذي طبق على المؤسسة بموجب المرسوم التشريعي ٢٥ لعام ١٩٨٠ .
- (١٤) كما وردت في نص المرسوم التشريعي ٢١ لعام ١٩٦١ .
- (١٥) بعد تعديلها بموجب الفقرة (أ) من المادة (٣) من المرسوم التشريعي ٢١ لعام ١٩٦١ .
- (١٦) بعد تعديلها بموجب الفقرة (ب) من المادة (٣) من المرسوم التشريعي ٢١ لعام ١٩٦١ .
- (١٧) بعد تعديلها بموجب الفقرة (ج) من المادة ٣ من المرسوم التشريعي ٢١ لعام ١٩٦١ .
- (١٨) بعد تعديلها بموجب الفقرة (د) من المادة (٣) من المرسوم التشريعي ٢١ لعام ١٩٦١ .
- (١٩) صدر القرار الوزاري المنفذ رقم (٢٠) لعام ١٩٥٩ والمعدل بالقرار الوزاري (٨٦٩) لعام ١٩٦٥ الذي ألغى القرار ٦٠١ لعام ١٩٧٦ المتعلق بنسب حساب الاشتراك عن عمال التمهيدات .

- (٢٠) مدلة بموجب المادة الأولى من المرسوم التشريعي ٣٥ لعام ١٩٧٦ وكان نصها السابق كما يلي :
- لاتلتزم المصالح الحكومية والوحدات الادارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة والمؤسسات العامة بالاشتراك في المؤسسة في تأمين إصابات العمل ولايمتد هذا الاستثناء الى القوانين الذين يقومون بأعمال لها .
- وعلى المصالح والهيات المشار اليها في الفقرة السابقة أن تقوم بعلاج المصابين من موظفيها ومستخدميها وعمالها وينفع التعويضات المقررة طبقاً لأحكام هذا الفصل وأى قانون آخر أيهما أفضل للمصاب .
- (٢١) صدر القرار الوزاري المنفذ رقم (٣٨) لعام ١٩٦٠ الذي ألقى بالقرار ٩٠٦ تاريخ ١٩٦٣/٢/١١ كما صدر القرار (٥٧) لعام ١٩٦٥ المعدل بالقرار ٧٩ لعام ١٩٧٥ الذي عدل بالقرار ٣٠١ لعام ١٩٧٧ .
- (٢٢) صدر القرار الوزاري رقم ٣٧٨ لعام ١٩٦٢ بشأن معالجة العمال المصابين خارج القطر متضمناً شروطه وإجراءاته .
- (٢٣) جاء قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (٤٣) لعام ١٩٨١ بمزايا تضاف الى هذه المادة .
- (٢٤) بعد تعديلها بموجب المادة الأولى من المرسوم التشريعي ٣٥ لعام ١٩٧٦ ، فكانت هذه المادة قد عدلت بموجب المرسوم التشريعي ١٠٤ تاريخ ١٩٦٣/٧/١٣ والقرار رقم (١٠) تاريخ ١٩٦١/٥/٢٧ وكان نصها السابق كما يلي :
- « اذا نشأ عن إصابة المؤمن عليه عجز يمنعه من أداء عمله فعلى المؤسسة أن تؤدي له خلال فترة عجزه معونة مالية تعادل ٧٠ ٪ من أجرته لمدة تسعين يوماً تزداد بعدها الى ٨٠ ٪ من الأجر ويشترط أن لا تقل المعونة عن الحد الأدنى المقرر للأجر اليومي أو الفعلي للمصاب إن قل عن ذلك ، ويستمر صرف تلك المعونة طوال مدة عجزه عن أداء عمله أو حتى ثبوت العجز المستديم أو حدوث الوفاة أو انقضاء عام من تاريخ استحقاقها أيهما أسبق ويتحمل صاحب العمل في هذه الحالة أجر يوم الإصابة (أي كان وقت وقوعها) .
- (٢٥) بعد تعديلها بموجب المادة الأولى من المرسوم التشريعي (٣٥) لعام ١٩٧٦ وكان نصها السابق كما يلي .
- « اذا نشأ عن الإصابة عجز كامل استحق المصاب عنه معاشاً شهرياً يعادل ٦٠ ٪ من أجره ويجب أن لا يقل معاش العجز الكامل عن ٦٠ ل. س. ويستحق المترددون بغير أجر معاشاً شهرياً يحدد بواقع عشر ليرات شهرياً . »
- وكان الحد الأدنى لمعاش العجز الكامل قد زيد بموجب القرار الوزاري رقم ٧٥ لعام ١٩٦٨ الى ٩٥ ل. س. .
- (٢٦) بعد تعديلها بموجب المادة الأولى من القرار الوزاري رقم (١٠) تاريخ ١٩٦١/٣/٢٧ ، الذي ألقى الحد الأدنى لنسبة العجز وكان نصها السابق كما يلي :
- « اذا نشأ عن الإصابة عجز مستديم لا تقل نسبته عن ١٠ ٪ ولا تصل نسبته ٣٥ ٪ من العجز الكامل استحق المصاب تعويضاً معادلاً لنسبة ذلك العجز مضروباً في قيمة معاش العجز الكامل عن خمس سنوات ونصف ويؤدي هذا التعويض دفعة واحدة .
- (٢٧) معدلة بموجب المادة (٢) من القرار الوزاري رقم (١٠) تاريخ ١٩٦١/٣/٢٨ الذي ألقى الحد الأقصى ، كما عدلت بموجب المادة (٦) من المرسوم التشريعي (١٠٤) تاريخ ١٩٦٣/٧/٣١ الذي رفع الحد الأدنى من ٣٠ ل. س. الى ٥٠ ل. س. كما رفع الحد الأدنى للمعاش المذكور الى ٨٠ ل. س. بموجب القرار الوزاري رقم ٧٥ لعام ١٩٥٦ ، كما عدلت المادة نفسها بموجب المادة الأولى من المرسوم التشريعي (٣٥) لعام ١٩٧٦ وكان نصها السابق كما يلي :
- « اذا أدت الإصابة الى وفاة المصاب فعلى المؤسسة أن ترتب معاشاً شهرياً قيمته ٥٠ ٪ من أجرة المتوفى بحيث لا يقل عن ٥٠ ل. س. على أن لا يقل المعاش الشهري لكل مستحق عن (١٥) ل. س. وأن لا يجاوز مجموع معاشات المستحقين ٥٠ ل. س. أو معاش المتوفى أيهما أكبر ، يوزع على المستحقين من بعده على الوجه المبين في المادة (٩٩) ويستثنى من الحكم السابق المستحقون عن العمال المترددين بغير أجر ويكون تعويضهم على أساس مائة جنيه دفعة واحدة توزع عليهم طبقاً لأحكام المادة (٨٩) .
- (٢٨) صدر القرار الوزاري المنفذ رقم ٤٤ بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٣١ .
- (٢٩) صدر القرار الوزاري المنفذ رقم (٢١) تاريخ ١٩٥٩/٩/١٣ والقرار الوزاري (٧) تاريخ ١٩٦١/٢/٢٠ .

(٣٠) بعد تعديلها بموجب المادة الأولى من المرسوم التشريعي (٣٥) لعام ١٩٧٦ وكان نصها السابق كما يلي : تجرى الجهة القائمة بأعمال التحقيق تحقيقاً من صورتين في كل بلاغ يقدم إليها ويبين في التحقيق ظروف الحادث بالتفصيل ويثبت فيه أقوال الشهود، كما يوضح به بصفة خاصة ما إذا كان الحادث نتيجة تعمد أو سوء سلوك فاحش ومقصود من جانب المصاب طبقاً للمادة ٢٤ ويثبت فيه أقوال صاحب العمل أو من يمثله وأقوال المصاب عندما تسمح حالته بذلك ، وعلى هذه الجهة إبلاغ الجهة الإدارية المختصة عن هذه الحالات فور الانتهاء من تحقيقها أو موافاتها بصورة عن التحقيق . وللجهة الإدارية أن تطلب استكمال التحقيق إذا رأت محلاً لذلك ، وعلى الجهة الإدارية المختصة إخطار المؤسسة بجميع الحالات التي يثبت فيها أن الإصابات لم تكن نتيجة لحادث عمل أو كانت بسبب سوء سلوك فاحش ومقصود من جانب المصاب أو كانت عن عمد .

(٣١) صدر القرار الوزاري المنفذ رقم (١٢) تاريخ ١٩٥٩/٧/٩ .

(٣٢) صدر القرار الوزاري المنفذ رقم (١١٦٧) ق تاريخ ١٩٦٢/١٢/٣١ المعدل بالقرار ٥٨١ لسنة ١٩٦٦ الذي عدل بالقرار ٨٩٣ تاريخ ١٩٧٥/٨/٦ .

(٣٣) عدل الجلول المذكور بموجب القرارات الوزارية التالية :

- ١١٦٢ ق ١١ تاريخ ١٩٦٢/١٢/٣١ .

- ١٠٧ تاريخ ١٩٦٤/٣/١٠ .

- ٧٤٨ تاريخ ١٩٦٧/٨/٢٨ .

- ٦٠٧ تاريخ ١٩٧٩ .

(٣٤) صدر القرار الوزاري المنفذ رقم ١٣ لعام ١٩٥٩ والمعدل بالقرار ١٩٧٠ لعام ١٩٦٩ والقرار ٢٣٤ تاريخ ١٩٧٨/٢/٨ المعدل للقرار ٣٦٩ تاريخ ١٩٧٧ .

(٣٥) و(٣٦) صدر القرار الوزاري المنفذ رقم (٢٢) تاريخ ١٩٥٩/٩/١٣ المعدل بالقرار رقم (٢٧٦) تاريخ ١٩٧٢/٣/١٨ والقرار ١٦ لعام ١٩٧٦ والقرار (٧٩١) تاريخ ١٩٧٦/٩/٦ والقرار (٦٠٢) تاريخ ١٩٨٠/٧/١٧ .

(٣٧) بعد تعديلها بالمادة الأولى من المرسوم التشريعي (٣٥) لعام ١٩٧٦ وكان نصها السابق كما يلي :

« على اللجنة الإدارية المذكورة إخطار كل من المصاب والمؤسسة بقرار التحكيم الطبي فور وصوله إليها ويكون ذلك القرار نهائياً وغير قابل للطعن ، وعلى كلا الطرفين تنفيذ ما يترتب عليه من التزامات » .

(٣٨) أُلغى الفصل الثاني والثالث من القانون (٩٢) لعام ١٩٥٩ بموجب القرار بقانون رقم (١٤٣) تاريخ ١٤ آب ١٩٦١ واستعفي عنهما بهذه النصوص .

(٣٩) نشر في العدد (١٨٢) تاريخ ١٩٦١/٨/١٧ من الجريدة الرسمية .

(٤٠) بعد تعديلها بالمرسوم التشريعي (٣٥) لعام ١٩٧٦ وكان نصها السابق كما يلي :

يستحق معاش الشيخوخة إذا انتهت خدمة المؤمن عليه لبلوغه سن الستين ويعتبر في حكم ذلك انتهاء الخدمة بسبب عجز المؤمن عليه عجزاً كاملاً أو وفاته قبل بلوغه سن الستين ، ويشترط في جميع الأحوال أن تكون الاشتراكات التي سددت عنه لا تقل عن ٢٤٠ اشتراكاً شهرياً .

(٤١) أضيفت بموجب المادة (١٠) من المرسوم التشريعي ١٠٤ لعام ١٩٦٣ وأُلغيت بموجب المادة (٤) من المرسوم التشريعي (٣٥) لعام ١٩٧٦ .

(٤٢) بعد تعديلها بموجب المادة الأولى من المرسوم التشريعي (٣٥) لعام ١٩٧٦ وكان نصها السابق كما يلي :

« يربط معاش الشيخوخة بواقع ٢ ٪ من متوسط أجر المؤمن عليه الشهري الذي سدد عنه الاشتراك خلال الستين الأخيرتين أو خلال أية خمس سنوات متتالية بين سنى الاشتراك العشرة الأخيرة أيهما أكبر ، وذلك عن كل سنة اشتراك في التأمين ، ويكون الحد الأقصى لمعاش الشيخوخة الذي يتقاضاه المؤمن عليه من المؤسسة ٧٥ ٪ من متوسط الأجر

المشار اليه في الفقرة السابقة أو (١٠٠٠) ل . س أيهما أقل .

ويراعى عند حساب متوسط الأجر المشار اليه أن لا يتجاوز الفرق زيادة أو نقصا بين أجر المؤمن عليه في بداية مدة الخمس سنوات التي يختارها ونهايتها ٣٠ ٪ ، فإذا زاد الفرق عن هذا الحد فلا تدخل الزيادة في متوسط الأجر الذي يربط على أساسه المعاش كما يراعى عند حساب مدة الاشتراك في التأمين أن تعتبر كسور السنة كاملة ، ، وكانت هذه المادة قد عدلت بموجب المادة (٢) من المرسوم التشريعي (١٠٤) تاريخ ١٩٦٣/٧/١٢ بعد أن كان نصها السابق كما يلي :-

وكانت هذه المادة قد عدلت بموجب المادة (٢) من المرسوم التشريعي ١٠٤ تاريخ ١٩٦٣/٧/١٢ بعد أن كان نصها السابق كما يلي :

« مادة (٥٨) ق - ١٤٣ - يربط معاش الشيخوخة بواقع ٢ ٪ من متوسط أجر المؤمن عليه الشهري الذي سدد عنه الاشتراك خلال السنوات الثلاث الأخيرة عن كل سنة اشتراك في التأمين ويكون الحد الأقصى لمعاش الشيخوخة الذي يتقاضاه المؤمن عليه من المؤسسة ٧٥ ٪ من متوسط الأجر المشار اليه في الفقرة السابقة أو (١٠٠) جنيه ( أو ألف ليرة ) أيهما أقل ، ويراعى عند حساب متوسط الأجر المشار اليه ألا يجاوز الفرق عن هذا الحد فلا تدخل الزيادة في متوسط الأجر الذي يربط على أساسه المعاش كما يراعى عند حساب مدة الاشتراك في التأمين إهمال كسور السنة اذا قلت عن النصف وجبرها الى سنة اذا زاد عن ذلك .

وكان قد صدر القرار الوزاري رقم ٨٢٢ تاريخ ١٩٦٥/١٠/٢٥ المعدل لهذه المادة .

(٤٣) عدل الحد الأقصى لمعاش الشيخوخة بعد الزيادات الطارئة على المعاشات بموجب القانون رقم (٤٨) لعام ١٩٧٤ ، والقانون (١٥) لعام ١٩٧٥ ، والقانون ٢١ لعام ١٩٧٨ ، والرسوم التشريعي ١٣ لعام ١٩٨٠ بحيث أصبح ١٥٠٤,٢٥ ليرة سورية .

(٤٤) بعد تعديله بموجب المادة الأولى من المرسوم التشريعي ٣٥ لعام ١٩٧٦ وكان نصها السابق كما يلي :

إذا انتهت خدمة المؤمن عليه لدى صاحب العمل لبلوغه سن الستين قبل توافر شروط مدة الاشتراك المقررة للحصول على معاش الشيخوخة صرف له تعويض من نفقة واحدة على أساس ١٥ ٪ من متوسط أجره السنوي الذي سدد عنه الاشتراك خلال السنوات الثلاث الأخيرة أو خلال مدة اشتراكه ان قلت عن ثلاث سنوات وذلك عن كل سنة اشتراك في التأمين .

(٤٥) بعد تعديله بموجب المادة الأولى من المرسوم التشريعي ٣٥ لعام ١٩٧٦ وكان نصها السابق كما يلي :

إذا انتهت خدمة المؤمن عليه لأحد الأسباب التالية قبل بلوغه سن الستين صرف له تعويض النفقة الواحدة المشار اليه في المادة السابقة طبقا للنسب والقواعد الآتية :

أ - في حالة استقالة المؤمن عليها بسبب زواجها أو إنجابها الطفل الأول وذلك إذا تركت العمل خلال ستة أشهر من تاريخ عقد الزواج في الحالة الأولى وخلال ثلاثة أشهر من تاريخ الوضع في الحالة الثانية ويكون التعويض في الحالتين بنسبة ١٢ ٪ من متوسط الأجر المشار اليه في المادة السابقة .

ب - في حالة خروج المؤمن عليه نهائيا من نطاق تطبيق هذا القانون وكانت الاشتراكات المسددة عنه تقل عن ٢٤٠ اشتراكا شهريا أو في حالة مغادرته البلاد نهائيا يكون التعويض وفقا للنسب الآتية :

(١١)٪ إذا كانت الاشتراكات المسددة عنه تقل عن (٦٠) اشتراكا شهريا .

(١٣)٪ إذا كانت الاشتراكات المسددة عنه (٦٠) اشتراكا شهريا وتقل عن (١٢٠) اشتراكا .

(١٥)٪ إذا كانت الاشتراكات المسددة عنه (١٢٠) اشتراكا شهريا أو أكثر .

ج - في حالة خروج المؤمن عليه نهائيا من نطاق تطبيق هذا القانون وكانت الاشتراكات المسددة عنه (٢٤٠) اشتراكا شهريا على الأقل يكون للمؤمن عليه أن يختار بين الحصول فورا على التعويض المشار اليه في المادة السابقة وبين الحصول على معاش الشيخوخة المشار اليه في هذا القانون يصرف له عند بلوغه سن الستين .

ويستحق المؤمن عليه فضلا على التعويض المشار اليه في البند السابقة المكافأة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٧١ مكررا .

(٤٦) الفقرة الأولى منها معدلة بموجب المادة (٨) من المرسوم التشريعي رقم ١٠٤ تاريخ ١٩٦٣/٧/١٣ .

- صدر القرار الوزاري المنفذ رقم ٩٠٩ تاريخ ١٩٦٣/١٢/١٢ والمعدل بموجب القرار رقم ٩٦٩ تاريخ ١٩٦٥/١٢/١٣ والمعدل أيضا بموجب القرار رقم ١٢١٢ تاريخ ١٩٦٧/١٢/١٧ .

(٤٧) بعد تعديلها بموجب المادة (٣) من المرسوم التشريعي رقم ١٠٤ تاريخ ١٩٦٣/٧/١٣ .

مادة ٦٣ (ق - ١٤٣) يستحق معاش العجز أو الوفاة اذا حدث العجز الكامل أو وقعت الوفاة خلال خدمة المؤمن عليه بشرط أن لا يكون العجز أو الوفاة ناتجة عن إصابة عمل .

(٤٨) بعد تعديلها بموجب المادة الأولى من المرسوم التشريعي ٣٥ لعام ١٩٧٦ وكان نصها السابق كما يلي :

يشترط لاستحقاق معاش العجز الكامل أو الوفاة أن تكون الاشتراكات المسددة عن المؤمن عليه لتتلق عن ١٢ اشتراكا شهريا متصلة أو ٢٤ اشتراكا شهريا متقطعة بشرط أن تكون الثلاثة الأخيرة منها متصلة .

(٤٩) بعد تعديلها بالمادة الأولى من المرسوم التشريعي (٣٥) لعام ١٩٧٦ وكان نصها السابق كما يلي :

يربط معاش العجز أو الوفاة على أساس ٤٠ ٪ من قيمة متوسط الأجر الشهري عن السنوات الثلاث الأخيرة أو مدة الاشتراك في التأمين أن قلت عن ذلك .

(٥٠) أضيف بموجب المادة الثانية من المرسوم التشريعي (٣٥) لعام ١٩٧٦ .

(٥١) نشر هذا الجدول في الصفحة رقم (١٨٥) من هذا القانون .

(٥٢) استبدلت بموجب المادة (٤) من المرسوم التشريعي (١٠٤) تاريخ ١٩٦٣/٧/١٣ مادة (٦٦) - ق - لايحول اشتغال صاحب معاش الشيخوخة كعامل تسري عليه أحكام هذا القانون بون الاستمرار في صرف ذلك المعاش اذا كان مجموع الأجر والمعاش لايجاوز الأجر الذي كان يتقاضاه عند تركه الخدمة .

فاذا تجاوز مجموعها ما كان يتقاضاه خفض المعاش بقدر الزيادة .

(٥٣) صدر القرار الوزاري رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ المعدل بموجب القرار ١٧٦ تاريخ ١٩٦٥/٢/١٧ .

(٥٤) صدر القرار الوزاري المنفذ رقم ق ٣٧٧/١١ تاريخ ١٩٦٢/٥/١ .

(٥٥) بعد تعديلها بموجب المادة (٧) من المرسوم التشريعي ١٠٤ تاريخ ١٩٦٣/٧/١٣ ، وقد رفعت الحدود الدنيا للمعاشات المذكورة بموجب القوانين الوزاريين رقم ٧٥ لعام ١٩٦٨ و٣٨٧ لعام ١٩٦٨ ، كما تم رفعها بعد الزيادات الطارئة على المعاشات بموجب القانون ٤٨ لعام ١٩٧٤ والقانون ١٥ لعام ١٩٧٥ والقانون (٢١) لعام ١٩٧٨ والمرسوم التشريعي ١٣ لعام ١٩٨٠ بحيث أصبح الحد الأدنى لمعاش الشيخوخة والعجز الطبيعي المستديم (١٩٩,٦٥) ل . س . ومعاش عجز الإصابات الكامل ٢١٧,٨٠ ومعاش العجز الطبيعي المؤقت (١٦٢,٣٥) ل . س . ومعاش الوفاة الطبيعية - الإصابات ١٩٠,٧٥ ل . س . والحد الأدنى لمعاش المستحق (٤٥,٣٧) ل . س .

(٥٦) صدر القرار الوزاري رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٩ وعُدل بالقرارات التالية :

القرار ٤٤٩ لسنة ١٩٧٠ .

القرار رقم ١٦٩٠ لسنة ١٩٧٠ .

القرار رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٢ .

القرار رقم ١١١ لسنة ١٩٧٢ .

(٥٧) صدر القرار الوزاري رقم ٦٠٢ لسنة ١٩٦٨ وعُدل بموجب القرارات التالية :

القرار ٤٠٨ لعام ١٩٦٩ .

القرار ٤٠٩ لعام ١٩٦٩ .

القرار ٤٤٩ لسنة ١٩٧٠ .

القرار ١٦٩٠ لسنة ١٩٧٠ .

القرار ٧٣ لسنة ١٩٧٢ .

القرار رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٢ .

القرار رقم ٩٨٣ لسنة ١٩٧٢ .

القرار رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٧٢ .

القرار رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٦ .

القرار رقم ٦٩٨ لعام ١٩٧٨ .

القرار رقم ١٧٧٠ لسنة ١٩٧٩ .

(٥٨) صدرت القرارات الوزارية المنفذة التالية :

القرار رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٩ .

القرار رقم ٨٦٩ لسنة ١٩٦٥ .

القرار رقم ٩٩٨ لسنة ١٩٧٠ .

القرار رقم ٨٥٣ لسنة ١٩٧١ .

القرار رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٧٢ .

القرار رقم ٩١١ لسنة ١٩٧٢ .

القرار رقم ٩٦٩ لسنة ١٩٧٨ المتضمن تحديد أجور فئات عمال البناء وكيفية احتسابها المعدل بالقرار ١٦٦٦ تاريخ ١٩٧٨/١٢/٢٤ والقرار ١١٩١ تاريخ ١٩٧٩/٩/١٣ .

(٥٩) بعد تعديلها بموجب المادة الأولى من المرسوم التشريعي ٣٥ لعام ١٩٧٦ وكان نصها السابق كما يلي :-

« م (٧٦) مع مراعاة أحكام المادة (٧٣) يلزم صاحب العمل اذا تأخر عن الاشتراك في المؤسسة أو عن سداد الاشتراكات المنصوص عليها في القانون بالنسبة الى المؤمن عليهم كلهم أو بعضهم بداء مبلغ اضافي الى المؤسسة بواقع ١٥ ٪ من مقدار الاشتراكات وذلك عن كل يوم تأخير اعتبارا من اليوم التالي لانقضاء المهلة المحددة في الفقرة الأولى من المادة (٧٣) المشار اليهما » .

وكانت هذه المادة قد عدلت بموجب المادة (٣) من المرسوم التشريعي رقم (٦٨) تاريخ ١٩٦٢/٧/١٧ بعد أن كانت كما يلي:

مادة (٧٦/ق - ٩٢ - مع مراعاة أحكام المادة ٧٣ يلزم صاحب العمل اذا تخلف عن سداد الاشتراكات المنصوص عليها في هذا القانون بالنسبة الى المؤمن عليهم كلهم أو بعضهم بداء مبلغ اضافي الى المؤسسة يوازي مقدار الاشتراكات المستحقة خلال مدة التخلف .

(٦٠) تناولت المادة الثالثة من المرسوم التشريعي ٣٥ لعام ١٩٧٦ موضوع المبالغ الإضافية المترتبة على صاحب العمل المتخلف عن الاشتراك بالنص الآتي :

« يعفى أصحاب الأعمال عن أداء المبالغ الإضافية والفوائد التي ترتبت عليهم طبقا لأحكام المادتين (٧٣) و (٧٦) من القانون ٩٢ لعام ١٩٥٩ وتعديلاته ولم يقوموا بسدادها قبل تاريخ نفاذ هذا المرسوم التشريعي شريطة تأدية الاشتراكات المترتبة عليهم غير المسددة قبل تاريخ نفاذ هذا المرسوم التشريعي وذلك خلال سنة من تاريخ نفاذه ووفقا للتعليمات التي

تصدر عن وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ولا ترد المبالغ الإضافية والفوائد التي سبق تأجيلها للمؤسسة .

(٦١) بعد تعديلها بموجب المادة (٢) من القرار ١٤٣ لعام ١٩٦١ وكان نصها السابق كما يلي :

مادة (٧٨) ( ق - ٩٢ ) يلزم أصحاب الأعمال والعمال اذا كانوا وقت العمل بهذا القانون مرتبطين بتنفيذ أنظمة خاصة سواء في شكل صناديق ادخار أو عقود تأمين جماعية أو نظم معاشات أو خلاف ذلك بالاشتراك في المؤسسة طبقاً لأحكام هذا القانون .

ويشكل وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزى بقرار منه لجنة تختص ببحث هذه الأنظمة وبقرار الشروط والأوضاع التي تكفل المحافظة على حقوق العمال فيما تزيد قيمته من المزايا المقررة طبقاً لأحكام هذا القانون . وبين القرار المذكور تشكيل اللجنة وطريقة العمل بها والقواعد العامة التي يتعين اتباعها في بحث هذه الحالات .

(٦٢) صدر القرار المنفذ رقم ٧٦٥ لعام ١٩٦٦ المعدل بالقرار ١٠٦ لعام ١٩٦٨ الذي عدل بالقرار ٧٥٢ تاريخ ١٩٧٥/٧/٣٠ المعدل بالقرار (١٣٧٤) تاريخ ١٩٧٥/١٢/١٠ .

(٦٣) بعد تعديلها بموجب المادة (٢) من القرار بقانون ١٤٣ . وكان نصها السابق كما يلي :

م ٨٥ ( ق - ٩٢ ) تثبت حالات العجز بشهادة طبية من طبيب المؤسسة وفي حالة النزاع يعرض الأمر على التحكيم الطبي المنصوص عليه في هذا القانون للفصل فيه .

(٦٤) بعد تعديلها بموجب المادة (٢) من القرار بقانون ١٤٣ لعام ١٩٦١ وكان نصها السابق كما يلي :

مادة ٨٧ ( ق - ٩٢ ) - يعدل معاش العجز المتخلف عن إصابة العمل تبعاً لما يتضح من إعادة الفحص الطبي المنصوص عليه في المادة السابقة وذلك بحسب ما يطرأ على درجة العجز زيادة أو نقصاً .

ويقف صرف معاش العجز اذا لم يتقدم صاحبه لإعادة الفحص الطبي الذي تطلبه المؤسسة بالتطبيق لأحكام المادة السابقة ويستمر إيقاف صرف المعاش الى أن يتقدم صاحبه لإجراء إعادة الفحص .

ويتيح في صرف المستحق عن مدة وقف المعاش ما تسفر عنه نتيجة إعادة الفحص الطبي .

واذا نقصت درجة العجز المتخلف عن إصابة العمل عن ٣٥ ٪ أوقف صرف المعاش نهائياً ومنح المصاب تعويضاً من نفقة واحدة طبقاً لأحكام المادة (٣١) .

(٦٥) بعد تعديلها بموجب المادة (٢) من القرار ١٤٣ لعام ١٩٦١ وكان نصها السابق كما يلي :

مادة ٨٨ ( ق - ٩٢ ) مع مراعاة أحكام الفقرة الأخيرة من المادة السابقة يستمر صرف معاش العجز مدى حياة صاحبه ويجوز بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بناء على اقتراح مجلس الادارة صرف معونة للمستحقين بعد وفاة صاحب المعاش وذلك بالشروط والأوضاع التي يقرها .

(٦٦) بعد تعديلها بموجب المادة (٢) من القرار بقانون ١٤٣ المعدلة بموجب المادة (٧) من القانون رقم ١٥٥ تاريخ ١٩٦١/٩/١١ والمادة ٩ من المرسوم التشريعي رقم ١٠٤ تاريخ ١٩٦٣/٧/١٢ وكان نصها السابق كما يلي :

مادة ٨٩ ق ٩٢٠ - يكون توزيع معاش الوفاة على المستحقين على الوجه الآتي :

١- اذا اجتمع الزوج ومن كان يعولهم من الأولاد والوالدين استحق الزوج ٤٠ ٪ والولد أو الأولاد ٤٠ ٪ والوالد أو الوالدان ٢٠ ٪ فاذا لم يوجد أولاد للزوج ثلث المعاش والوالدين الثلث الباقي واذا لم يوجد مع الزوج أحد من الأولاد أو الوالدين أخذ الزوج المعاش كله .

٢- اذا وجد أولاد ووالدان ممن كان يعولهم يستحق الولد أو الأولاد ٧٥ ٪ بالتساوي و ٢٥ ٪ للوالدين بالتساوي أو لأحدهما .

٣- اذا وجد أولاد كان يعولهم ولم يوجد والد أو والدان أو إخوة أو أخوات كان يعولهم وزع المعاش بينهم بالتساوي فاذا وجد ولد واحد منح المعاش كله .

٤- اذا وجد والدان كان يعولهم ولم يوجد أولاد وزع المعاش بينهم بالتساوي الا اذا كان واحدا فيمنح المعاش كله .

ويعتبر الإخوة والأخوات الذين يعولهم العامل في حكم الوالدين عند عدم وجود أحد منهما .

(٦٧) نشر الجدولان بحسب التعديل الوارد عليهما بموجب المادة (٩) من المرسوم التشريعي رقم ١٠٤ تاريخ ١٩٦٣/٧/١٣ .

(٦٨) بعد تعديلها بموجب المادة (٢) من القرار بقانون ١٤٣ لعام ١٩٦١ وكان نصها السابق كما يلي :

مادة (٩٠) ق - ٩٢ يستمر صرف معاش الوفاة :

١- للأرملة مدى حياتها أو لحين زواجها .

٢- للبنات والأخوات حتى يتزوجن أو يلتحقن بعمل أو يجاوزن سن ٢٥ سنة ما لم يكن عاجزات جسمانياً أو عقلياً عن الكسب ويجوز إعادة صرف المعاش للأرامل والبنات والأخوات في حالة طلاقهن وذلك بالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

٣- للأولاد أو الإخوة حتى يبلغوا ١٧ سنة مالم يكونوا عاجزين جسمانياً أو عقلياً عن الكسب ويمتد صرف المعاش إلى ٢٤ سنة لمن كانوا مقعدين بصفة منتظمة في المعاهد الدراسية أو الجامعة .

٤- للوالدين مدى حياتهما .

\* يراجع القرار الوزاري رقم (١٥) لعام ١٩٥٩ والقرار (١٣٨) لسنة ١٩٦٦ .

(٦٩) بعد تعديلها بموجب المادة (٢) من القرار بقانون رقم ١٤٣ لعام ١٩٦١ وكان نصها السابق كما يلي :

م . ٩٣ ( ق ٩٢٠ ) - إذا تأخر صرف المبالغ المستحقة عن المواعيد المقررة لها في هذا القانون دون عذر قهري التزمت المؤسسة بدفعها مضافاً إليها ١ / ٢ من قيمتها عن كل يوم يتأخر فيه صرف تلك المبالغ بعد عشرة أيام من تاريخ مطالبتها بذلك كتابة بخطاب موصى عليه مسحوب بعلم الوصول يوضح فيه المستحق اسمه واسم صاحب العمل ورقم بطاقة التأمين ومحل إقامته بالضبط ونوع الاستحقاق .

(٧٠) صدر القرار الوزاري المنفذ رقم (٤١٠) لعام ١٩٦٩ المعدل بالقرار (١٠٤٨) لعام ١٩٧٤ .

(٧١) بعد تعديلها بموجب المادة الأولى من القانون ٤٦ تاريخ ١٩٨٠/٧/٣ وكان نصها السابق كما يلي : مادة (١٤٩) - ق (١٤٣) - لايجوز صرف المعاشات المستحقة بموجب هذا القانون في حالة مغادرة مستحقيها لأراضي الجمهورية العربية السورية نهائياً .

ويجوز صرف القيمة الاستبدالية لهذه المعاشات طبقاً للجدول المشار إليه في المادة (٦١) ، وكانت هذه المادة قد عدلت بموجب المادة الثانية من القرار بقانون ١٤٣ لعام ١٩٦١ وكان نصها السابق كما يلي : مادة ٩٤ - ق ٩٢ - لايجوز صرف المعاشات المستحقة بموجب هذا القانون في حالة مغادرة مستحقيها لأراضي الجمهورية العربية السورية نهائياً إلا بقرار من مجلس الإدارة كما يجوز له أن يقرر صرف القيمة الاستبدالية لهذه المعاشات طبقاً للجدول الذي يدهه في هذا الشأن .

(٧٢) بعد تعديلها بموجب المادة (٢) من القرار بقانون رقم ١٤٣ لعام ١٩٦١ مكان نصها السابق كما يلي : م (٩٥) - ق - ٩٢ يوقف صرف المعاشات المستحقة بموجب هذا القانون لمن يحكم عليهم بالسجن أو العبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر ويستأنف صرفها اعتباراً من أول الشهر الذي تم خلاله الإفراج عنهم .

(٧٣) بعد تعديلها بموجب المادة الأولى من المرسوم التشريعي ٣٥ لعام ١٩٧٦ وكانت قد أضيفت بموجب المادة (٢) من القرار بقانون ١٤٣ لعام ١٩٦١ بالنص التالي :

« إذا استحق المؤمن عليه أكثر من نوع واحد من المعاشات المشار إليها في هذا القانون ربط معاشه النهائي بقدر مجموع هذه المعاشات بعد أقصى قدره ٦٠ ٪ من متوسط أجره خلال ثلاث السنوات الأخيرة أو معاش الشيخوخة أيهما أكبر » .

(٧٤) أضيفت بموجب المادة (٣) من القرار بقانون رقم ١٤٣ لعام ١٩٦١ .

(٧٥) صدر القرار المنفذ رقم ٤٠١ تاريخ ١٩٦٤/٥/٧ .

- (٧٦) بعد تعديلها بموجب المادة الأولى من المرسوم التشريعي ٢٥ لعام ١٩٧٦ وكان نصها السابق كما يلي :
- م ٩٩ ( ق ٩٢٠ ) : لا يجوز الحجز أو النزول عن مستحققات المؤمن عليه أو المستحقين عنه في المؤسسة إلا بدین النفقة أو لدین صاحب العمل وبما لا يجاوز الربع .
- (٧٧) بعد تعديلها بموجب المادة (١) من المرسوم التشريعي رقم (٢١) تاريخ ١١/١٠/١٩٦٦ وكان نصها السابق كما يلي :
- مادة (١٠٥) ق ٩٢٠ - يكون للمبالغ المستحقة للمؤسسة بمقتضى أحكام هذا القانون امتياز على جميع أموال المدين من منقول وعقار وتستوفى مباشرة بعد المصروفات القضائية وللجهة الادارية المختصة بناء على طلب المؤسسة تحصيل هذه المبالغ بطريق الحجز الاداري .
- (٧٨) بعد تعديلها بموجب المادة (٣) من المرسوم التشريعي رقم ٦٨ تاريخ ١٧/٧/١٩٦٢ وكان نصها السابق كما يلي :
- م ١٠٧ ( ق ٩٢٠ ) - يكون لمن تنتدب المؤسسة من موظفيها الحق في دخول محال العمل في مواعيد العمل المعتادة لإجراء التحريات اللازمة والإطلاع على السجلات والمستندات المكلفة بتنفيذ هذا القانون ، ولها أن توفد مندوباً عنها لتحقيق ظروف الاجابة من النواحي الفنية والوقائية وأن تخطر الجهة الادارية المختصة بنتيجة ذلك التحقيق . وعلى المؤسسة في حال اكتشاف احدى المخالفات أن تبلغ الجهة الادارية المختصة لاتخاذ مايلزم لاشائها .
- ثم عدل هذا النص بموجب المادة (٤) من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٦ على النحو الآتي :
- م ١٠٧ - يكون لمن تنتدب المؤسسة من موظفيها الحق في دخول محال العمل المعتادة لإجراء التحريات اللازمة والإطلاع على السجلات والمستندات المتعلقة بتنفيذها هذا القانون ، ثم ألقى القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٦ بموجب المادة ١٤ من المرسوم التشريعي رقم (٢١٠) تاريخ ١١/١٠/١٩٦٦ .
- (٧٩) أضيفت بموجب المادة (٣٥) من ق - (١٤) لعام ١٩٦٦ .
- (٨٠) و(٨١) بعد تعديلها بموجب القرار الوزاري رقم (٣٦) تاريخ ١/١٢/١٩٦٠ .
- (٨٢) ألغيت بموجب المادة (٥) من القرار الوزاري رقم (٣٦) تاريخ ١/١٢/١٩٦٠ التي نصت على مايلي :
- « يستمر صرف معاش العجز الكامل مدى حياة المؤمن عليه دون تقييد بشرط وقف صرف المعاش عند بلوغ المؤمن عليه سن الستين الواردة في المادة (٧٠) من قانون التأمينات الاجتماعية » ، وكانت المادة ٧٠ المذكورة قد نصت على وقف صرف معاش العجز عند بلوغ المؤمن عليه سن الستين .
- (٨٣) كان قد صدر المرسوم التشريعي (٦٨) تاريخ ١٧/٧/١٩٦٢ الذي قضى بموجب المادة الثانية منه بسياسات أحكام قانون التأمينات بالنسبة لأصحاب الأعمال الذين يستخدمون خمسة عمال فلكثر على أن يسرى على جميع العمال وأصحاب الأعمال في ١/٩/١٩٦٣ .
- (٨٤) تم تعديل بعض موادها بموجب القرارات الواردة بالإشارة الى كل منها والذي روعي تنويها في نص القرار المدرج .
- (٨٥) بعد تعديلها بموجب المادة (١) من القرار ٦٠٢ لعام ١٩٨٠ عن المادة (١) من القرار (٢٥١) لعام ١٩٧٢ المعدل لهذه المادة من القرار (٢٢) لعام ١٩٥٩ .
- (٨٦) بعد تعديلها بموجب المادة (٢) من القرار ٦٠٢ لعام ١٩٨٠ عن القرار ٢٧٦ لعام ١٩٧٢ المعدل للقرار ٢٥١ لعام ١٩٧٢ الذي عدل هذه المادة من القرار ٢٢ لعام ١٩٥٩ .
- (٨٧) طبق المادتان (٣) و(٤) من هذا القرار اعتباراً من ١/٨/١٩٥٩ بموجب القرارين رقم ١١٦٥ لعام ١٩٦٢ و ١٧٦ لعام ١٩٦٥ .
- (٨٨) سحب أثر هذا القرار من حيث التنفيذ الى ١/٨/١٩٥٩ بموجب القرار رقم ٢٣١/١٩٦٢ .
- (٨٩) روعي في نص القرار المدرج التعديل الوارد على بعض موادها بموجب القرار ٩٢٠ لعام ١٩٦٩ .
- (٩٠) للرجوع الى الجداول المرفقة بالقرار والمنشورة بدليل العجز في الصفحة ٢٤٦ وحتى ٢٨٧ من مجموعة القانون الصادر

سنة ١٩٦٤.

(٩١) بعد تعديلها بموجب المادة رقم (١) من القرار رقم ٩٣٠ لعام ١٩٦٩.

(٩٢) بعد تعديلها بموجب المادة رقم (٢) من القرار رقم ٩٣٠ لعام ١٩٦٩.

(٩٣) عدل بالقرارين رقم ٥٨١ لسنة ١٩٦٦ و ٨٩٣ لسنة ١٩٧٥.

(٩٤) عدل بند التوقيع بالاستلام من الجدول رقم (١) بعبارة ( المصادقة على صحة الأجر ) وذلك بموجب القرار رقم (٥٨١) لسنة ١٩٦٦.

(٩٥) بعد تعديلها بموجب المادة الأولى من القرار ٨٩٣ لسنة ١٩٧٥.

(٩٦) روى تعديل حكم المادة (٢) من هذا القرار وفق ما هو مبين أعلاه بموجب أحكام القرار (٢٩٠) لعام ١٩٦٥ الذي عمل به القرار اعتباراً من ١/٥/١٩٦٥ .

- يراجع القارين رقم ٥٧/١٩٦٥ و ٧٠٧/١٩٦٧ والقرار ٧٩ لعام ١٩٧٥.

(٩٧) أضيف الى هذا الجدول المنظمات الشعبية بموجب المادة الأولى من القرار ٣٠١ لعام ١٩٧٧.

(٩٨) روى في النص المدرج التعديل الوارد بموجب القرار ٦٣٨ لعام ١٩٧١.

(٩٩) القرار الذي كان نافذا بهذا الصدد قبل صدور هذا القرار .

(١٠٠) بعد تعديلها بموجب أحكام المادة الأولى من القرار ٦٣٨ تاريخ ١٩٧١/٦/٢٤ الذي عمل به من تاريخ صدوره .

(١٠١) يراجع القرار ٧٠٧ لسنة ١٩٦٧ والقرار ٧٩ لسنة ١٩٧٥.

(١٠٢) عدل بالقرار ٩٩٤ لسنة ١٩٧٠ وروى إدراج التعديل في النص .

(١٠٣) بعد تعديلها بموجب المادة الأولى من القرار ٩٩٤ تاريخ ١٩٧٠/٨/٢٥ الذي نص على العمل به من تاريخ صدوره

(١٠٤) رويت الإضافة الواردة بالقرار ٤٣١ لسنة ١٩٦٧ .

(١٠٥) يراجع القرار (٧٩) لعام ١٩٧٥.

(١٠٦) عدل شرط عدد الاشتراكات بموجب المادة الأولى من المرسوم التشريعي (٣٥) لعام ١٩٧٦ بحيث أصبحت (٦) اشتراكات شهرية متصلة أو (١٢) اشتراكاً شهرياً متقطعة .

(١٠٧) عدل الحد الأدنى بموجب الزيادات الطارئة على المعاشات بموجب القانون ٤٨ لعام ١٩٧٤ والقانون ١٥ لعام ١٩٧٥ والقانون (٢١) لعام ١٩٧٨ والمرسوم التشريعي ١٣ لعام ١٩٨٠ بحيث أصبح ١٦٣.٣٥ ل . س .

(١٠٨) بعد التعديلات الطارئة عليه بموجب القرارات التالية : ٤٠٨ لسنة ١٩٦٩ ، ٣٥٦ لسنة ١٩٧٢ ، ٩٨٣ لسنة ١٩٧٢ ، ٦٩٨ لسنة ١٩٧٨ ، ١٧٧٠ لسنة ١٩٧٩ . كما صدر القرار (١٩٢) لعام ١٩٧٤ . المتعلق بضم خدمات المدرسين لساعات تقل عن نصاب التدريس الكامل .

(١٠٩) بعد تعديلها بموجب المادة الأولى من القرار ٩٨٣ لسنة ١٩٧٢ .

(١١٠) بعد تعديلها بموجب المادة الأولى من القرار ٤٠٨ لسنة ١٩٦٩ .

(١١١) بعد تعديلها بموجب المادة (٢) من القرار ٤٠٨ لعام ١٩٦٩ والمادة (٢) من القرار ٣٥٦ لعام ١٩٧٢ والمادة (٢) من القرار ٩٨٣ لعام ١٩٧٢ .

(١١٢) مدة العمل به بموجب القرار ١٦٩٠ تاريخ ١٩٧٠/١٢/٣١ والقرار ٧٣ لعام ١٩٧٢ والقرار ١٥١٧ تاريخ ١٩٧٨/١٢/٣١.

(١١٣) أضيف بموجب القرار (١١١) لعام ١٩٧٢ الذي نص على العمل بهذه الإضافة اعتباراً من تاريخ العمل بالقرار ١٤٠ لعام ١٩٦٩ .

(١١٤) بعد تعديلها بموجب المادة الثانية من القرار ١٧٧١ لعام ١٩٧٩ الذي مدد العمل بهذا القرار لغاية نوا ١٩٨٠/١٢/٣١.

(١١٥) معدل بالقرار ١٠٤٨ لعام ١٩٧٤ .

(١١٦) و (١١٧) ألفى القرار المذكور بموجب المادة ٥٠ من القرار ٩٠٣ لعام ١٩٧٨ .

(١١٨) بعد تعديل الوارد عليه بموجب المادة الأولى من القرار ٦٩٨ لعام ١٩٧٨ .

(١١٩) بعد تعديلها بموجب المادة الأولى من القرار ١٠٤٨ لسنة ١٩٧٤ .

(١٢٠) وهو القرار الذي كان معمولاً به قبل القرار المدرج والذي حدد عدد أيام العمل في الشهر بالنسبة للعمال المذكورين بشمانية وعشرين يوماً .

(١٢١) عدل بموجب القرار الوزاري ٢٢٢ لعام ١٩٧٣ والقرار ٨٩ لعام ١٩٧٥ .

(١٢٢) بعد تعديلها بموجب المادة الأولى من القرار ٨٩ لسنة ١٩٧٥ .

(١٢٣) بعد تعديلها بموجب المادة (١) من القرار ٢٢٢ لسنة ١٩٧٣ .

(١٢٤) انتظر القرارين اللذين كانا نافذين بهذا الخصوص قبل صدور القرار المدرج .

(١٢٥) أنهى العمل به بموجب القرار ٩٠٣ لعام ١٩٧٨ .

(١٢٦) أضيف إليها فقرتان بموجب المادة الأولى من القرار ٨٧٩ لعام ١٩٧٥ المنشور في الصفحة (٢١٤) من هذا القانون .

(١٢٧) معدلة بموجب المادة الثانية من القرار ٨٧٩ لعام ١٩٧٥ المنشور في الصفحة (٢١٤) من هذا القانون .

(١٢٨) و (١٢٩) معدلة بموجب المادة الثانية من القرار ٨٧ لعام ١٩٧٥ المنشور في الصفحة (٢١٤) من هذا القانون

(١٣٠) أضيف إليها فقرة بموجب المادة الثالثة من القرار ٨٧٩ لعام ١٩٧٥ .

(١٣١) نشر بتاريخ ١٩/١٢/١٩٧٥ العدد (٧) ١٢٧ من الجريدة الرسمية .

(١٣٢) صدر المرسوم التشريعي رقم (٣٥) لعام ١٩٧٦ بهذا الخصوص متناولا في المادة الثالثة منه المبالغ الإضافية المترتبة على صاحب العمل المتخلف عن الاشتراك .

(١٣٣) نشر في العدد ٧ الجزء الأول لعام ١٩٧٥ من الجريدة الرسمية ١٢٨ .

(١٣٤) نشر في العدد ٢٥ الجزء الأول لعام ١٩٧٥ من الجريدة الرسمية .

(١٣٥) نشر في الجريدة الرسمية في العدد ٧ تاريخ ١٩/٢/٧٥ ص ٤٠٢ .

(١٣٦) معدلة بالمادة (١) من القرار ٦٢٢ لعام ١٩٧٩ المنشور في هذا القانون .

(١٣٧) معدلة بالمادة (٢) من القرار ٦٢٢ لعام ١٩٧٩ المنشور في الصفحة من هذا القانون .

(١٣٨) نشر في الجريدة الرسمية العدد رقم (٢) لشهر آذار ١٩٧٦ .

(١٣٩) ألفى هذا القرار بموجب القرار ٩٠٣ لعام ١٩٧٨ .

(١٤٠) نشر بتاريخ ١٨/٨/٧٦ في الجريدة الرسمية العدد ٣٣ .

(١٤١) أنهى العمل به بموجب المادة (٥) من القرار ١١٩١ لعام ١٩٧٩ .

(١٤٢) أضيف إليها فقرة بموجب القرار ١٦٦٦ لعام ١٩٧٨ المنشور في الصفحة ٢٥٩ من هذا القانون .

(١٤٣) نشر في تشرين الثاني ١٩٧٨ العدد ٤٤ جزء ١ من الجريدة الرسمية .

(١٤٤) نشر في العدد ٣١ ج ١ لعام ١٩٨٠ من الجريدة الرسمية .

(١٤٥) نشر في العدد ٣٢ ج ١ لعام ١٩٨٠ من الجريدة الرسمية .





الكتاب السادس

موسوعة تشريعات

التأمينات الاجتماعية

في الدول العربية

التأمينات الاجتماعية

في

دولة قطر





## المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
- قانون رقم (٩) لسنة ١٩٦٣ بتنظيم الضمان الاجتماعي .....	٥٢٥
- قانون رقم (٥) لسنة ١٩٧١ بزيادة المعاش المستحق وفقا للقانون	
رقم (٩) لسنة ١٩٦٣ بتنظيم الضمان الاجتماعي .....	٥٣٠
- قانون رقم (٥) لسنة ١٩٧٢ بزيادة المعاش المستحق وفقا	
للقانون رقم (٩) لسنة ١٩٦٣ بتنظيم الضمان الاجتماعي .....	٥٣٢
- قرار أمير دولة قطر رقم (٤) لسنة ١٩٧٥ برفع المعاش المقرر	
بالقانون رقم (٩) لسنة ١٩٦٣ بتنظيم الضمان الاجتماعي .....	٥٣٤
- قرار أمير دولة قطر رقم (٢١) لسنة ١٩٧٩ برفع المعاش المقرر	
بالقانون رقم (٩) لسنة ١٩٦٣ بتنظيم الضمان الاجتماعي ،	
والإعانة التي تمنح للطلبة المحتاجين .....	٥٣٦
- قرار وزارى رقم (٢) لسنة ١٩٧٩ بالقواعد الواجب اتباعها فى	
إجراء التحريات السنوية عن الحالة العائلية والمالية لأصحاب	
المعاشات طبقا لقانون تنظيم الضمان الاجتماعي .....	٥٣٨
- قرار أمير دولة قطر رقم (١٢) لسنة ١٩٨١ برفع المعاش المقرر	
بالقانون رقم (٩) لسنة ١٩٦٣ بتنظيم الضمان الاجتماعي .....	٥٤٠
- قرار أمير دولة قطر رقم (١٦) لسنة ١٩٨١ بزيادة الإعانة التي	
تمنح للطلبة المحتاجين .....	٥٤٢
- الهوامش .....	٥٤٣



## قانون رقم (٩) لسنة ١٩٦٣ (١) بتنظيم الضمان الاجتماعي

نحن أحمد بن علي آل ثاني حاكم قطر  
بعد الاطلاع على القانون رقم (١) لسنة ١٩٦٢ بتنظيم الإدارة العليا للاداة الحكومية .  
وبناء على ما عرضه علينا نائب الحاكم  
قررنا القانون الآتي :

### الباب الاول احكام متنوعة

#### المادة (١) :

لا يسرى هذا القانون إلا على القطريين ومن اكتسبوا الجنسية القطرية وفقا لقانون الجنسية القطرية رقم ٢ لسنة ١٩٦١ .

#### المادة (٢) :

يراعى في تطبيق أحكام هذا القانون :

(أ) أن كلمة أولاد يقصد بها الأولاد الذكور المولودين الذين لا يزيد سنهم على ١٧ سنة ، والبنات المولودات . ويعتبر من الأولاد أيضا الذكور المولودين الذين يزيد سنهم عن ١٧ سنة إذا كانوا عاجزين عاجزا كليا

(ب) أن كلمة أسرة يقصد بها مجموعة مكونة من زوج وزوجة وأولاد في معيشة واحدة أو بعض أفراد هذه المجموعة إذا كانوا في معيشة واحدة .

(ج) أن كلمة أيتام يقصد بها الأولاد الذين توفي والداهم أو الذين توفي أبائهم وتزوجت أمهاتهم أو مجهولو الأب .

(د) أن عبارة صاحب المعاش يقصد بها الشخص الذي تقرر المعاش له بسبب عجزه الكلي أو بلوغه سن الشيخوخة والأرامل نوات الأولاد أو اللاتي لا عائل لهن والمطلقات ممن لا عائل لهن وأكبر الأيتام سنا إذا كانوا في معيشة واحدة . وفي حالة الأيتام الذين يعيشون متفرقين يعتبر كل منهم صاحب معاش .

#### المادة (٣) :

للأشخاص الآتي بيانهم الحق في الحصول على معاش طبقا لأحكام هذا القانون إذا توافرت فيهم الشروط المنصوص عليها في الباب الثاني وهم :

(أ) الأرامل نوات الأولاد أو من لا عائل لهن .

(ب) المطلقات اللاتي لا عائل لهن .

(ج) الأيتام .

(د) الأشخاص العاجزين عن العمل عجزا كلياً .

(هـ) الأشخاص الذين بلغوا سن الشيخوخة .

#### المادة (٤) :

يقدم طلب المعاش إلى دائرة العمل والشؤون الاجتماعية ، وتقيد الطلبات بمجرد ورودها في سجل خاص مرتبة بأرقام متسلسلة تبعا لتاريخ استلامها .

#### المادة (٥) :

على دائرة العمل والشؤون الاجتماعية أن تقوم ببحث الطلبات بمجرد وصولها ، وأن تصدر قرارا باستحقاق الطالب للمعاش مع تعيين قيمته أو برفض الطلب مع بيان الأسباب . ولدير العمل والشؤون الاجتماعية أن يصدر ، بناء على تحريات تقوم بها الدائرة ، قرارا باستحقاق المعاش لمن يثبت أنهم يستحقونه دون حاجة لتقديم طلب منهم .

#### المادة (٦) :

لطالب المعاش أو صاحبه التظلم لنائب الحاكم من القرار الصادر برفض الطلب وتعيين قيمة المعاش ، وذلك بكتاب موصى عليه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إبلاغه بالقرار .

#### المادة (٧) :

يسلم لصاحب المعاش بطاقة طبقا للنموذج الذي يقرره مدير العمل والشؤون الاجتماعية ، ويصرف له بموجب هذه البطاقة المعاش المقرر له على أقساط شهرية .

ويتيح في صرف المعاشات الإجراءات التي يصدر بها قرار من مدير العمل والشؤون الاجتماعية .

#### المادة (٨) :

إذا اتضح لدائرة العمل والشؤون الاجتماعية أن صاحب المعاش لا يستطيع أن يحسن التصرف في معاشه لصغر سنه ، أو لحالته الصحية أو العقلية أو الخلقية ، جاز لها أن تقرر صرف المعاش للزوجة أو أحد الأولاد أو لشخص آخر مؤتمن يتولى إنفاقه على المستحقين .

#### المادة (٩) :

لا يجوز العجز على المعاشات .

#### المادة (١٠) :

لا يجوز صرف أى معاش لمن له قريب تجب عليه نفقته شرعا .

## الباب الثاني

### المعاشات وشروط الحصول عليها

#### المادة (١١) :

تستحق معاش الأرمال كل أرملة لا عائل لها أو ترك لها زوجها المتوفى ولداً أو أكثر منها يعيشون معها ولم تتزوج ، وإذا ترك الزوج أكثر من أرملة ذات أولاد استحق كل منهن معاش الأرمال .  
فإذا توفيت صاحبة معاش الأرمال أو تزوجت استحق أولادها معاش الأيتام .  
ويستحق معاش المطلقات كل مطلقة لا عائل لها .

#### المادة (١٢) :

يستحق معاش العجز كل ذكر يزيد سنه على ١٧ سنة ولا يبلغ ٦٠ سنة كاملة ، بشرط أن يثبت من الفحص الطبي أنه غير قادر على القيام بأي عمل لكسب عيشه إما لمرض أو حوادث أو حالة لازمته منذ الولادة .

#### المادة (١٣) :

يستحق معاش الشيخوخة كل رجل يثبت بوثيقة رسمية أنه قد بلغ سن ٦٠ سنة .  
وفي حالة عدم وجود وثيقة رسمية تثبت بلوغه هذه السن لا يستحق معاشاً إلا إذا تبين من الفحص الطبي بلوغه هذه السن .

## الباب الثالث

### تقدير المعاش وتعديله وسقوطه

#### المادة (١٤) :

المعاش الكامل للأرمال والمطلقات المشار إليهن في الفقرتين (أ) و (ب) من المادة (٣) من هذا القانون هو مبلغ / ٥٠ روبية شهرياً يضاف إليه مرتب قدره / ٥٠ روبية لكل من الأولاد إن وجدوا (٧)  
ولا يجوز أن يزيد عدد من يصرف عنهم المرتب من الأولاد على خمسة مهما بلغ عددهم (٢) .

#### المادة (١٥) :

المعاش الكامل للأيتام الذين يقيمون في معيشة واحدة هو / ٥٠ روبية شهرياً لكل منهم ولا يجوز أن يزيد عدد من يصرف لهم المعاش على ستة مهما كان عددهم (٢) .

وإذا كان الأيتام لا يقيمون جميعا فى معيشة واحدة استحق كل من كان منهم فى معيشة مستقلة سواء كان فردا واحدا أو أكثر معاشا كاملا (٢) .

#### المادة (١٦) :

المعاش الكامل فى حالتى العجز الكلى والشيخوخة لصاحب المعاش وزوجته أو زوجاته هو / ١٠٠ روية شهريا فإن لم يكن له زوجة خفض المعاش إلى / ٥٠ روية شهريا ، ويضاف إلى المعاش مرتب قدره / ٥٠ روية لكل من الأولاد .  
ويراعى فى تطبيق أحكام هذه المادة أنه لا يجوز أن يزيد عدد من يصرف عنهم المرتب على أربعة أولاد إن كانت هناك زوجة ولا على خمسة أولاد إذا لم تكن هناك زوجة وذلك مهما بلغ عدد الأولاد . (٢)

#### المادة (١٧) :

لايستحق المعاش طبقا لأحكام هذا القانون كل شخص أو امرأة يبلغ مجموع دخله الشهرى مقدار المعاش الكامل ، ولا يجوز الجمع بين المعاش والمنحة الثقافية التى تقدمها وزارة المعارف للطلبة القطريين .

#### المادة (١٨) :

يستحق طالب المعاش ، سواء كان فردا أو أسرة ، معاشا كاملا إذا لم يكن له دخل .  
ويعتبر من الدخل جميع الإيرادات الثابتة أيا كان نوعها . فإذا كان لطالب المعاش دخل خفض معاشه بمقدار دخله .

#### المادة (١٩) :

يتمتع على دائرة العمل والشئون الاجتماعية القيام بعمل تحريات سنوية عن الحالة العائلية والمالية لكل صاحب معاش ، على أن تنظم القواعد الواجب اتباعها فى إجراء هذه التحريات بلائحة تضعها الدائرة المذكورة .

#### المادة (٢٠) :

مع عدم الإخلال بحكم المادة السابقة ، يجب على صاحب المعاش أن يبلغ فورا دائرة العمل والشئون الاجتماعية عن وفاة أى فرد من أفراد أسرته أو إيداعه أحد مستشفيات الأمراض العقلية أو المصحات أو الملاجئ للإقامة أو للعلاج فيها بغير مقابل أو إيداعه أحد السجون تنفيذًا لعقوبة مقيدة للحرية لمدة تزيد على ستة أشهر ، وكذلك يجب على صاحب المعاش التبليغ فورا عن كل تغيير فى حالته العائلية أو المالية يكون من شأنه سقوط الحق فى المعاش أو تعديل قيمته .

وإذا وقع شيء مما ذكر بالفقرة السابقة ، لصاحب المعاش ، وجب على باقى أفراد الأسرة التبليغ عنه لدائرة العمل والشئون الاجتماعية .

#### المادة (٢١) :

يعدل المعاش أو يلغى وفقا لنتائج التحريات المنصوص عليها فى المادة (١٩) أو البيانات التى يتضمنها البلاغ المنصوص عليه فى المادة (٢٠) ويكون التعديل أو الإلغاء اعتباراً من أول الشهر التالى لتاريخ الذى حصل فيه تغيير الحالة .

## الباب الرابع العقوبات

### المادة (٢٢) :

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها أى قانون آخر ، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تجاوز ألف روبية أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من توصل إلى صرف معاش لا يستحقه كله أو بعضه فمضلا على سقوط حقه فى المعاش واسترداد المبالغ التى حصل عليها بدون وجه حق .

### المادة (٢٣) :

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون . ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر فى ١٣٨٣/١/٤ هـ .

الموافق ١٩٦٢/٥/٢٧ م

أحمد بن على آل ثانى

حاكم قطر

□□□

**قانون رقم (٥) لسنة ١٩٧١ (٣)  
بزيادة المعاش المستحق وفقا للقانون رقم (٩)  
لسنة ١٩٦٣ بتنظيم الضمان الاجتماعي**

نحن خليفة بن حمد آل ثاني نائب حاكم قطر

بعد الاطلاع على النظام الأساسي المؤقت للحكم في قطر ، وبخاصة على المواد ٢١ ، ٢٢ ، ٢٧ منه ،

وعلى الميزانية العامة للدولة لعام ١٣٩١ هـ ،

وعلى القانون رقم (٢) لسنة ١٩٦٢ بتنظيم السياسة المالية العامة في قطر وبخاصة على المادة ٩/٢ منه ،

وعلى القانون رقم (٩) لسنة ١٩٦٣ بتنظيم الضمان الاجتماعي ،

وعلى مشروع القانون المقدم من مجلس الوزراء ،

قررنا القانون الآتي :

**المادة (١) :**

يرفع المعاش المستحق وفقا للقانون رقم (٩) لسنة ١٩٦٣ المشار إليه على الوجه المبين في هذا القانون .

**المادة (٢) :**

يستبدل بنصوص المواد (١٤) ، (١٥) ، (١٦) من القانون رقم (٩) لسنة ١٩٦٣ النصوص الآتية .

مادة (١٤) : المعاش الكامل للأرامل والمطلقات المشار إليهن في الفقرتين (أ) ، (ب) من المادة (٢) من هذا القانون هو مائة وخمسون ريالاً شهرياً ، يضاف إليه مرتب قدره خمسون ريالاً لكل من الأولاد إن وجدوا .

ولا يجوز أن يزيد عدد من يصرف عنهم المرتب من الأولاد على خمسة مهما بلغ عددهم .

مادة (١٥) : المعاش الكامل للأيتام الذين يقيمون في معيشة واحدة هو خمسون ريالاً شهرياً لكل منهم ولا يجوز أن يزيد عدد من يصرف لهم المعاش على ثمانية مهما كان عددهم .

وإذا كان الأيتام لا يقيمون جميعاً في معيشة واحدة ، استحق كل من كان منهم في معيشة مستقلة سواء كان فرداً واحداً أو أكثر معاشاً كاملاً .

مادة (١٦) : المعاش الكامل في حالتي العجز الكلي والشيخوخة لصاحب المعاش وزوجته أو زوجاته هو مائتان ريالاً شهرياً ، فإن لم يكن له زوجة خفض المعاش إلى مائة وخمسين ريالاً شهرياً . ويضاف إلى المعاش مرتب قدره خمسون ريالاً لكل من الأولاد .

ويراعى في تطبيق أحكام هذه المادة أنه لا يجوز أن يزيد عدد من يصرف عنهم المرتب على أربعة أولاد إن كانت هناك زوجة ولا يزيد عن خمسة أولاد إذا لم تكن هناك زوجة وذلك مهما بلغ عدد الأولاد .

## المادة (٣) :

تواجه المصروفات اللازمة لتنفيذ هذا القانون من الاحتياطي العام للدولة .

## المادة (٤) :

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون . ويعمل به بأثر رجعي اعتبارا من أول محرم ١٣٩١ هـ .  
وينشر في الجريدة الرسمية .

صدر في : ١٣/١/١٣٩١ هـ .

الموافق : ١٠/٣/١٩٧٠ م .

خليفة بن حمد آل ثاني

نائب حاكم قطر

□ □ □

**قانون رقم (٥) لسنة ١٩٧٢ (٤)**  
**بزيادة المعاش المستحق وفقا للقانون رقم (٩)**  
**لسنة ١٩٦٣ بتنظيم الضمان الاجتماعي**

نحن خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر

بعد الاطلاع على النظام الأساسي المؤقت للحكم في قطر ، وبخاصة المواد ٢٢ ، ٢٧ ، ٣٧ منه ،

وعلى الميزانية العامة للدولة لعام ١٣٩٢ هـ ،

وعلى القانون رقم (٢) لسنة ١٩٦٢ بتنظيم السياسة المالية العامة في قطر ، وبخاصة على المادة ٩/٢ منه ،

وعلى القانون رقم (٩) لسنة ١٩٦٣ بتنظيم الضمان الاجتماعي المعدل بالقانون رقم (٥) لسنة ١٩٧١ ،

وعلى مشروع القانون المقدم من مجلس الوزراء ،

قررنا القانون الآتي :

**المادة (١) :**

يرفع المعاش المستحق وفقا للقانون رقم (٩) لسنة ١٩٦٣ المشار إليه على الوجه المبين في هذا القانون .

**المادة (٢) :**

يستبدل بنصوص المواد (١٤) ، (١٥) ، (١٦) من القانون رقم (٩) لسنة ١٩٦٣ النصوص الآتية :

مادة (١٤) : المعاش الكامل للأرامل والمطلقات المشار إليهن في الفقرتين (أ) ، (ب) من المادة (٣) من هذا القانون هو مائة وخمسة وتسعون ريالاً شهرياً ، يضاف إليه مرتب قدره خمسة وستون ريالاً لكل من الأولاد إن وجدوا .

ولا يجوز أن يزيد عدد من يصرف عنهم المرتب من الأولاد على خمسة مهما بلغ عددهم .

مادة (١٥) : المعاش الكامل للأيتام الذين يقيمون في معيشة واحدة هو خمسة وستون ريالاً شهرياً لكل منهم ولا يجوز أن يزيد عدد من يصرف لهم المعاش على ثمانية مهما كان عددهم .

وإذا كان الأيتام لا يقيمون جميعاً في معيشة واحدة ، استحق كل من كان منهم في معيشة مستقلة سواء كان فرداً واحداً أو أكثر معاشاً كاملاً .

مادة (١٦) : المعاش الكامل في حالتي العجز الكلي والشيخوخة لصاحب المعاش وزوجته أو زوجاته هو مائتان وستون ريالاً شهرياً ، فإن لم يكن له زوجة خفض المعاش إلى مائة وخمسة وتسعين ريالاً شهرياً . ويضاف إلى المعاش مرتب قدره خمسة وستون ريالاً لكل من الأولاد .

ويراعى في تطبيق أحكام هذه المادة أنه لا يجوز أن يزيد عدد من يصرف عنهم المرتب على أربعة أولاد إن كانت هناك زوجة ولا يزيد على خمسة أولاد إذا لم تكن هناك زوجة وذلك مهما بلغ عدد الأولاد .

### المادة (٣) :

تواجه المصروفات اللازمة لتنفيذ هذا القانون من الاحتياطي العام للدولة .

### المادة (٤) :

يلغى القانون رقم (٥) لسنة ١٩٧١ بزيادة المعاش المستحق وفقا للقانون رقم (٩) لسنة ١٩٦٣ .

### المادة (٥) :

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون . ويعمل به من تاريخ صدوره . وينشر في الجريدة الرسمية .

صدر في : ١٣٩٢/١/٨ هـ .

الموافق : ١٩٧٢/٢/٢٣ م .

خليفه بن حمد آل ثاني

أمير دولة قطر

□ □ □

**قرار أمير دولة قطر<sup>(٥)</sup>**  
**رقم (٤) لسنة ١٩٧٥**  
**برفع المعاش المقرر بالقانون رقم (٩)**  
**لسنة ١٩٦٣ بتنظيم الضمان الاجتماعي**

نحن خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر  
بعد الاطلاع على النظام الأساسي المؤقت المعدل للحكم في قطر ، وبخاصة على المادة (٢٢) منه ،  
وعلى قرار أمير دولة قطر رقم (٢) لسنة ١٩٧٤ ، يرفع معاش الضمان الاجتماعي ،  
وعلى القانون رقم (٩) لسنة ١٩٦٣ ، بتنظيم الضمان الاجتماعي والقوانين المعدلة له ،  
وعلى اقتراح وزير العمل والشؤون الاجتماعية ،  
قررنا ما يأتي :

**المادة (١) :**

يرفع المعاش المستحق وفقا للقانون رقم (٩) لسنة ١٩٦٣ المشار إليه على الوجه المبين في هذا القرار

**المادة (٢) :**

يستبدل بنصوص المواد ( ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ) من القانون رقم (٩) لسنة ١٩٦٣ المشار إليه ، النصوص الآتية :

مادة (١٤) : المعاش الكامل للأرامل والمطلقات المشار إليهن في الفقرتين (أ) ، (ب) من المادة (٣) من هذا القانون هو ثلاثمائة ريال شهريا ، يضاف إليه مرتب قدره تسعون ريالاً لكل ولد من الأولاد إن وجدوا .  
ولا يجوز أن يزيد من يصرف له هذا المرتب على خمسة أولاد مهما بلغ عددهم .

مادة (١٥) : المعاش الكامل للأيتام الذين يقيمون في معيشة واحدة هو تسعون ريالاً شهريا لكل منهم .  
ولا يجوز أن يزيد من يصرف له هذا المعاش على ثمانية أفراد مهما بلغ عددهم .  
وإذا كان الأيتام لا يقيمون جميعا في معيشة واحدة ، استحق كل من كان منهم في معيشة مستقلة سواء كان فردا واحدا أو أكثر معاشا كاملا .

مادة (١٦) : المعاش الكامل في حالتي العجز الكلي والشيخوخة لصاحب المعاش وزوجته أو زوجاته هو ثلاثمائة وتسعون ريالاً شهريا . فإن لم يكن له زوجة استحق معاشا قدره ثلاثمائة ريال شهريا .  
ويضاف إلى المعاش مرتب قدره تسعون ريالاً لكل ولد من الأولاد إن وجدوا .  
ولا يجوز أن يزيد من يصرف له هذا المرتب على أربعة أولاد إن كان هناك زوجة ، ولا يزيد على خمسة أولاد إذا لم يكن هناك زوجة ، وذلك مهما بلغ عدد الأولاد .

### المادة (٣) :

تواجه المصرفيات اللازمة لتنفيذ هذا القرار من الاحتياطي العام للدولة .

### المادة (٤) :

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القرار . ويعمل به اعتباراً من أول محرم سنة ١٣٩٥ هـ . وينشر في الجريدة الرسمية .

صدر في قصر الدوحة بتاريخ : ١٩/٢/١٣٩٥ هـ .

الموافق : ٢/٣/١٩٧٥ م .

خليفة بن حمد آل ثاني

أمير دولة قطر

□ □ □

**قرار أمير دولة قطر**  
**رقم (٢١) لسنة ١٩٧٩**  
**برفع المعاش المقرر بالقانون رقم (٩) لسنة ١٩٦٣**  
**بتنظيم الضمان الاجتماعي . والإعانة**  
**التي تمنح للطلبة المحتاجين<sup>(١)</sup>**

نحن خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر  
بعد الاطلاع على النظام الأساسي المؤقت المعدل للحكم في قطر ، وبخاصة على المادة (٢٣) منه ،  
وعلى القانون رقم (٩) لسنة ١٩٦٣ ، بتنظيم الضمان الاجتماعي والقوانين المعدلة له ،  
وعلى قرار أمير دولة قطر رقم (٤) لسنة ١٩٧٥ برفع المعاش المقرر بالقانون رقم (٩) لسنة ١٩٦٣ بتنظيم الضمان  
الاجتماعي ،

وطى الميزانية العامة للدولة لعام ١٣٩٩ هـ ،  
وعلى اقتراح وزير العمل والشئون الاجتماعية ،  
قررنا ما يأتي :

**المادة (١) :**

يرفع المعاش المستحق وفقا للقانون رقم (٩) لسنة ١٩٦٣ المشار إليه على الوجه المبين في هذا القرار .

**المادة (٢) :**

يستبدل بنصوص المواد ( ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ) من القانون رقم (٩) لسنة ١٩٦٣ المشار إليه ، النصوص الآتية :

مادة (١٤) : المعاش الكامل للأرامل والمطلقات المشار إليهن في الفقرتين (أ) ، (ب) من المادة (٣) من هذا القانون هو  
خمسماية ريال شهريا . ويضاف إليه مرتب قدره مائة وعشرون ريالاً لكل ولد من الأولاد إن وجدوا .

ولا يجوز أن يزيد من يصرف له هذا المرتب على خمسة أولاد مهما بلغ عددهم .

مادة (١٥) : المعاش الكامل للأيتام الذين يقيمون في معيشة واحدة هو مائة وستون ريالاً شهرياً لكل منهم .

ولا يجوز أن يزيد من يصرف له هذا المعاش على سبعة أفراد مهما بلغ عددهم .

وإذا كان الأيتام لا يقيمون جميعاً في معيشة واحدة ، استحق كل من كان منهم في معيشة مستقلة سواء كان فرداً واحداً  
أو أكثر ، معاشاً كاملاً .

مادة (١٦) : المعاش الكامل في حالتي العجز الكلي والشيخوخة لصاحب المعاش وزوجته أو زوجاته هو سبعمائة ريال  
شهرياً . فإن لم يكن له زوجة استحق معاشاً قدره خمسمائة ريال شهرياً .

ويضاف إلى المعاش مرتب قدره مائة وعشرون ريالاً لكل ولد من الأولاد إن وجدوا .

ولا يجوز أن يزيد من يصرف له هذا المرتب على أرمعة أولاد إن كان هناك زوجة ، ولا يزيد على خمسة أولاد إذا لم يكن هناك زوجة ، وذلك مهما بلغ عدد الأولاد .

#### المادة (٣) :

ترفع الإعانة التي تمنح لطلبة المدارس القطريين المحتاجين على النحو الآتي :

طالب المرحلة الثانوية ٢١٠ ريال

طالب المرحلة الإعدادية ١٦٥ ريالاً

طالب المرحلة الابتدائية ١٢٠ ريالاً

وتتولى وزارة التربية والتعليم تقييم هذه الإعانة لطلابها .

ولا يجوز منح هذه الإعانة لأكثر من طالبين في الأسرة الواحدة ، كما لا يجوز الجمع بين المعاش والمنحة الطلابية المذكورة .

ولإعادة تطبيق هذا الحكم الأخير ، يتم التنسيق بين وزارة التربية والتعليم ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية

#### المادة (٤) :

تواجه المصروفات اللازمة لتنفيذ هذا القرار من الاحتياطي العام للدولة .

#### المادة (٥) :

يلغى كل حكم يخالف هذا القرار .

#### المادة (٦) :

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القرار . ويعمل به اعتباراً من ١١ شوال سنة ١٣٩٩ هـ . وينشر في الجريدة الرسمية .

صدر في قصر الدوحة بتاريخ : ١١/١٠/١٣٩٩ هـ .

الموافق : ١٩٧٩/٩/٢ م .

خليفه بن حمد آل ثاني

أمير دولة قطر

□□□

**قرار وزارى رقم (٢) لسنة ١٩٧٩**  
**بالقواعد الواجب اتباعها فى إجراء التحريات السنوية عن**  
**الحالة العائلية والمالية لأصحاب المعاشات طبقا لقانون تنظيم**  
**الضمان الاجتماعى (٧)**

**وزير العمل والشئون الاجتماعية .**

بعد الاطلاع على النظام الأساسى المؤقت المعدل وبخاصة على المادة (٢٤) فقرة ثالثه منه ،  
وعلى القانون رقم (٥) لسنة ١٩٧٠ بتحديد صلاحيات الوزراء وتعيين اختصاصات الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى ،  
والقوانين المعدلة له ،  
وعلى القانون رقم (٩) لسنة ١٩٦٢ بتنظيم الضمان الاجتماعى ، والقوانين المعدلة له ،  
وبناء على اعتماد مجلس الوزراء لمشروع هذا القرار باجتماعه العادى رقم (٢٤) بتاريخ ١٩ / سبتمبر / ١٩٧٩ م ،  
قررنا ما يأتى :

**المادة (١) :**

يجب على مستحق المعاش أن يقدم لقسم المساعدات الاجتماعية بالوزارة إقرارا سنويا عن حالته الاجتماعية والمالية خلال  
شهر محرم من كل عام طبقا للنموذج الذى تعده الوزارة لهذا الغرض .  
ويتم توقيع مستحق المعاش على هذا الإقرار أمام المختصين بقسم المساعدات الاجتماعية بعد التثبت من شخصيته وصفته ،  
وفى حالة عدم تقديم الإقرار السنوى على هذا الوجه ، يوقف صرف المعاش لمستحق صرفه اعتبارا من أول شهر صفر

**المادة (٢) :**

يقوم موظفو المساعدات الاجتماعية بالوزارة بتتبع حالات أصحاب المعاشات وبحثها للتأكد من صحة البيانات الواردة  
بالإقرارات ومن أن أسباب استحقاقهم للمعاش ما زالت قائمة .

**المادة (٣) :**

تحدد وزارة العمل والشئون الاجتماعية لكل مستحق للمعاش بسبب العجز الصحى موعدا للكشف الطبى عليه مرة كل  
سنتين .

وعلى المستحق أن يتقدم إلى الوزارة فى الموعد المحدد لتوقيع الكشف عليه بمعرفة الهيئة الطبية المختصة ، مالم تقرر  
الهيئة المذكورة عدم إمكان شفائه .

**المادة (٤) :**

يجب على الأولاد الذكور الذين تنطبق عليهم شروط استمرار صرف معاشاتهم أن يتقدموا بطلب إلى قسم المساعدات  
الاجتماعية طبقا للنموذج الذى تعده الوزارة لهذا الغرض ، يوضحون فيه مبررات استمرار صرف المعاش ، وذلك خلال شهر  
محرم من كل عام .

ويجب أن يرفق بالطلب :

١- الشهادة الدالة على قديمهم بصفة منتظمة في أحد معاهد التعليم ، وتاريخ الميلاد .

٢- إقرار منهم أو من متولى شئونهم بعدم وجود إيراد أو دخل لهم أو بقيمة هذا الإيراد أو الدخل إن وجد .

وفي حالة عدم تقديم الإقرار على هذا النحو ، يوقف صرف المعاش المستحق اعتباراً من أول شهر صفر التالي .

#### المادة (٥) :

على صاحب المعاش أو كل من يقبض معاشاً أن يخطر قسم المساعدات الاجتماعية بكل تعديل في محل إقامته .

#### المادة (٦) :

يكون لموظفي قسم المساعدات الاجتماعية بالوزارة إجراء التحريات اللازمة والاطلاع على الدفاتر والأوراق والمحركات والمستندات التي تتعلق بتنفيذ هذا القرار ، وبخاصة للتأكد من صحة البيانات المتعلقة باستمرار أسباب استحقاق أصحاب المعاشات لصرف معاشاتهم طبقاً لأحكام قانون رقم (٩) لسنة ١٩٦٣ المشار إليه .

#### المادة (٧) :

يعدل المعاش أو يلغى وفقاً لنتائج التحريات التي تتم وفقاً لأحكام هذا القرار . ويسرى التعديل أو إلغاء اعتباراً من أول الشهر التالي للتاريخ الذي حصل فيه تغيير الحالة .

#### المادة (٨) :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر بتاريخ : ١٨/١١/١٣٩٩ هـ .

الموافق : ٩/١٠/١٩٧٩ م .

على بن أحمد الأنصاري

وزير العمل والشؤون الاجتماعية

□□□

## قرار أمير دولة قطر

رقم (١٢) لسنة ١٩٨١ (٨)

برفع المعاش المقرر بالقانون رقم (٩) لسنة ١٩٦٣

بتنظيم الضمان الاجتماعي

نحن خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر

بعد الاطلاع على النظام الأساسي المؤقت المعدل ، وبخاصة على المادة (٢٢) منه ،

وعلى القانون رقم (٩) لسنة ١٩٦٣ ، بتنظيم الضمان الاجتماعي والقوانين المعدلة له ،

وعلى قرار أمير دولة قطر رقم (٢١) لسنة ١٩٧٩ برفع المعاش المقرر بالقانون رقم (٩) لسنة ١٩٦٣ بتنظيم الضمان الاجتماعي ، والإعانة التي تمنح للطلبة المحتاجين ،

وعلى الميزانية العامة للدولة لعام ١٤٠١ هـ ،

وعلى اقتراح وزير العمل والشؤون الاجتماعية ،

قررنا ما يأتي :

### المادة (١) :

يرفع المعاش المستحق وفقا للقانون رقم (٩) لسنة ١٩٦٣ المشار إليه على الوجه المبين في هذا القرار

### المادة (٢) :

يستبدل بنصوص المواد ( ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ) من القانون رقم (٩) لسنة ١٩٦٣ المشار إليه ، النصوص الآتية

مادة (١٤) : المعاش الكامل للأرامل والمطلقات المشار إليهن في الفقرتين (أ) ، (ب) من المادة (٣) من هذا القانون هو سبعة مائة وخمسون ريالاً شهرياً . ويضاف إليه مرتب قدره مائة وثمانون ريالاً لكل ولد من الأولاد إن وجدوا .

ولا يجوز أن يزيد من يصرف له هذا المرتب على خمسة أولاد مهما بلغ عددهم .

مادة (١٥) : المعاش الكامل للأيتام الذين يقيمون في معيشة واحدة هو مائتان وخمسون ريالاً شهرياً لكل منهم .

ولا يجوز أن يزيد من يصرف له هذا المعاش على سبعة أفراد مهما بلغ عددهم .

وإذا كان الأيتام لا يقيمون جميعاً في معيشة واحدة ، استحق كل من كان منهم في معيشة مستقلة ، سواء كان فرداً واحداً أو أكثر ، معاشاً كاملاً .

مادة (١٦) : المعاش الكامل في حالتي العجز الكلي والشيخوخة لصاحب المعاش وزوجته أو زوجاته هو ألف وخمسون ريالاً شهرياً . فإن لم يكن له زوجة استحق معاشاً قدره سبعة مائة وثمانون ريالاً شهرياً .

ويضاف إلى المعاش مرتب قدره مائة وثمانون ريالاً لكل ولد من الأولاد إن وجدوا .

ولا يجوز أن يزيد من يصرف له هذا المرتب على أربعة أولاد إن كان هناك زوجة ، ولا يزيد على خمسة أولاد إذا لم يكن هناك زوجة ، وذلك مهما بلغ عدد الأولاد .

#### المادة (٣) :

تواجه المصروفات اللازمة لتنفيذ هذا القرار من الاحتياطي العام للدولة .

#### المادة (٤) :

يلغى كل حكم يخالف هذا القرار .

#### المادة (٥) :

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القرار ويعمل به اعتباراً ١/٥/١٤٠١ هـ وينشر في الجريدة الرسمية .

صدر في قصر الدوحة بتاريخ : ١٨/٤/١٤٠١ هـ .

الموافق : ٢٢/٢/١٩٨١ م .

خليفة بن حمد آل ثاني

أمير دولة قطر

□ □ □

**قرار أمير دولة قطر**  
**رقم (١٦) لسنة ١٩٨١**  
**بزيادة الإعانة التي تمنح للطلبة المحتاجين**

نحن خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر  
بعد الاطلاع على النظام الأساسي المؤقت المعدل ، وبخاصة على المادة (٢٣) منه ،  
وعلى قرار أمير دولة قطر رقم (٢١) لسنة ١٩٧٩ برفع المعاش المقرر بالقانون رقم (٩) لسنة ١٩٦٢ بتنظيم الضمان  
الاجتماعي ، والإعانة التي تمنح للطلبة المحتاجين ،  
وعلى الميزانية العامة للدولة لعام ١٤٠١ هـ ،  
وعلى اقتراح وزير التربية والتعليم ،  
قررنا ما يأتي :

**المادة (١) :**

ترفع الإعانة التي تمنح لطلبة المدارس القطريين المحتاجين على النحو الآتي :  
طالب المرحلة الثانوية ٢٥٠ ريالاً شهرياً .  
طالب المرحلة الإعدادية ٢٠٠ ريالاً شهرياً .  
طالب المرحلة الابتدائية ١٥٠ ريالاً شهرياً .  
وتتولى وزارة التربية والتعليم تقديم هذه الإعانة لطلابها .  
ولا يجوز منح هذه الإعانة لأكثر من طالبين في الأسرة الواحدة ، كما لا يجوز الجمع بين المعاش والإعانة المذكورة .  
ولإعانة تطبق هذا الحكم الأخير ، يتم التنسيق بين وزارة التربية والتعليم ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية .

**المادة (٢) :**

تواجه المصروفات اللازمة لتنفيذ هذا القانون من الاحتياطي العام للدولة .

**المادة (٣) :**

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

**المادة (٤) :**

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القرار . ويعمل به اعتباراً من أول جمادى الأولى سنة  
١٤٠١ هـ . وينشر في الجريدة الرسمية .

خليفة بن حمد آل ثاني

أمير دولة قطر

صدر في قصر الدوحة بتاريخ : ١٤٠١/٤/٢٤ هـ .

الموافق : ١٩٨١/٢/٢٨ م .

## الموامش

- (١) نشر بالجريدة الرسمية عدد (٣) لسنة ١٩٦٣ .
- (٢) عدلت بقانون رقم (٢) لسنة ١٩٧١ ، وبالقانون رقم (٥) لسنة ١٩٧٢ ، وبقرار أمير دولة قطر رقم (٤) لسنة ١٩٧٥ ، وبقرار أمير دولة قطر رقم (٢١) لسنة ١٩٧٩ .
- (٣) نشر بالجريدة الرسمية عدد (٣) لسنة ١٩٧١ . والقي بقانون رقم (٥) لسنة ١٩٧٢ .
- (٤) نشر بالجريدة الرسمية عدد (٢) لسنة ١٩٧٢ .
- (٥) نشر بالجريدة الرسمية عدد (٣) لسنة ١٩٧٥ .
- (٦) نشر بالجريدة الرسمية عدد (٦) لسنة ١٩٧٩ .
- (٧) نشر بالجريدة الرسمية عدد (٨) لسنة ١٩٧٩ .
- (٨) نشر بالجريدة الرسمية عدد (٣) لسنة ١٩٨١ .
- (٩) نشر بالجريدة الرسمية عدد (٤) لسنة ١٩٨١ .





الكتاب السابع

موسوعة تشريعات

التأمينات الاجتماعية

في الدول العربية

التأمينات الاجتماعية

في

دولة الكويت





## المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
- القسم الأول : قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له ...	٥٥٧
* أمر أميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون	
التأمينات الاجتماعية .....	٥٥٧
* مرسوم بالقانون رقم (١٢٦) لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض أحكام	
الأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون	
التأمينات الاجتماعية .....	٥٩٩
* مرسوم بالقانون رقم (٧١) لسنة ١٩٨٠ في شأن تعديل بعض	
أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري	
بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ .....	٦٠١
■ مرسوم بالقانون رقم (٨) لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام	
قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري بالقانون	
رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ .....	٦٠٢
* قانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٨٢ في شأن تعديل بعض أحكام	
قانون التأمينات الاجتماعية وتطبيق ما تضمنه التعديل على	
العسكريين من رجال الشرطة والجيش والحرس الوطني .....	٦٠٤
* قانون رقم (٤) لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون	
التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات ومكافآت التقاعد	
للعسكريين .....	٦٠٥

- \* قانون رقم (٨) لسنة ١٩٨٣ بإضافة مادة جديدة للأمر الأميري  
بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمينات  
الاجتماعية ..... ٦٠٦
- \* مرسوم بالقانون رقم (٥) لسنة ١٩٨٨ بتعديل بعض أحكام  
قانون التأمينات الاجتماعية ..... ٦٠٧
- \* مرسوم بالقانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٠ بإضافة مادة جديدة  
للأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون  
التأمينات الاجتماعية ..... ٦٠٨
- \* مرسوم بالقانون رقم (٩٢) لسنة ١٩٩٢ بشأن تعديل بعض  
أحكام قانون التأمينات الاجتماعية ..... ٦٠٩
- \* مرسوم بالقانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٢ بتعديل بعض أحكام  
قانون التأمينات الاجتماعية ..... ٦١٠

### - القسم الثاني : قانون التأمين على العاملين بالخارج

- والقوانين المعدلة له ..... ٦١٢
- \* مرسوم بالقانون رقم (١١) لسنة ١٩٨٨ بالاشتراك في التأمينات  
الاجتماعية اختياريًا للعاملين في الخارج ومن في حكمهم ..... ٦١٢
- \* مرسوم بالقانون رقم (١٣٠) لسنة ١٩٩٢ بتعديل بعض أحكام  
المرسوم بالقانون رقم (١١) لسنة ١٩٨٨ بالاشتراك في  
التأمينات الاجتماعية اختياريًا للعاملين في الخارج ومن في  
حكمهم ..... ٦١٥

### - القسم الثالث : قانون المعاشات العسكرية والقوانين المعدلة لها .

- \* مرسوم بالقانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون معاشات  
ومكافآت التقاعد للعسكريين ..... ٦١٦

٦١٨ \* قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين .....

\* مرسوم بالقانون رقم (١٢٩) لسنة ١٩٩٢ بتعديل بعض أحكام

٦٢٥ قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين .....

\* مرسوم بالقانون رقم (٧٠) لسنة ١٩٨٠ بشأن العسكريين الذين

استفادوا من أحكام القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٦٧ في شأن

سريان أحكام قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين على

غيرهم من العاملين بتكليف من الحكومة في مناطق العمليات

٦٢٧ الحربية .....

٦٣٠ - القسم الرابع : القوانين ذات العلاقة ..

\* مرسوم بالقانون رقم (١٢٩) لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض أحكام

٦٣٠ قانون بنك التسليف والادخار .....

\* مرسوم بالقانون رقم (٣٩) لسنة ١٩٧٨ بشأن تقرير منحة

لموظفي ومستخدمي وعمال الحكومة وأصحاب المعاشات

٦٣١ التقاعدية والمتقاعدين بالمساعدات العامة .....

\* مرسوم بالقانون رقم (٩) لسنة ١٩٨٠ بتقرير زيادة في

المعاشات الخاضعة لأحكام القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٦١

بشأن معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين من رجال الجيش

٦٣٣ والقوات المسلحة .....

\* مرسوم بالقانون رقم (٧٣) لسنة ١٩٨٠ بشأن تقرير منحة

لموظفي الحكومة وأصحاب المعاشات التقاعدية والمتقاعدين

٦٣٥ بالمساعدات العامة .....

\* قانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٨٢ بشأن زيادة مرتبات الموظفين

المدنيين والعسكريين وزيادة المعاشات للمتقاعدين وتعديل بعض

٦٣٧ أحكام قانون ونظام الخدمة المدنية .....

- ٦٣٨ \* قانون رقم (٦٢) لسنة ١٩٨٢ بزيادة المعاشات التقاعدية فى بعض الحالات .....
- ٦٣٩ \* مرسوم بالقانون رقم (١٢) لسنة ١٩٨٩ فى شأن صرف منحة أميرية للموظفين المدنيين والعسكريين ولأصحاب المعاشات التقاعدية ولستحقى المساعدات العامة .....
- ٦٤١ \* مرسوم بالقانون رقم (٥٦) لسنة ١٩٨٩ بشأن زيادة المعاشات التقاعدية عن الأولاد المولودين بعد انتهاء الخدمة .....
- ٦٤٢ \* مرسوم بالقانون رقم (١) لسنة ١٩٩٠ بمنح زيادة فى العلاوة الاجتماعية والمعاشات التقاعدية والمساعدات العامة .....
- ٦٤٤ \* مرسوم بالقانون رقم (١١) لسنة ١٩٩١ فى شأن الإعفاء من خصم الجزء المستبدل من المعاش التقاعدى .....
- ٦٤٥ \* مرسوم بالقانون رقم (١٤) لسنة ١٩٩٢ بمنح زيادة فى العلاوة الاجتماعية والمعاشات التقاعدية والمساعدات العامة .....
- ٦٤٧ \* قانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٣ بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم (١٤) لسنة ١٩٩٢ بمنح زيادة فى العلاوة الاجتماعية والمعاشات التقاعدية والمساعدات العامة .....
- ٦٤٨ - القسم الخامس : المذكرات الإيضاحية للقوانين ...
- ٦٥٥ \* مذكرة إيضاحية للمرسوم بقانون رقم (١٢٦) لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض أحكام الأمر الأميرى بالقانون رقم (٦ / ١٩٧٦) بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية .....
- ٦٥٦ \* مذكرة إيضاحية للمرسوم بقانون رقم (١٢٩) لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض أحكام قانون إنشاء بنك التسليف والادخار .....

- \* مذكرة إيضاحية للمرسوم بقانون رقم (٣٩) لسنة ١٩٧٨ بشأن تقرير منحة لموظفي ومستخدمى وعمال الحكومة وأصحاب المعاشات التقاعدية والمتقاعين بالمساعدات العامة ..... ٦٥٧
- \* مذكرة إيضاحية لقانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين الصادر بالمرسوم بالقانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ ..... ٦٥٨
- \* مذكرة إيضاحية للمرسوم بالقانون رقم (٧٠) لسنة ١٩٨٠ بشأن العسكريين الذين استغنوا من أحكام القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٦٧ ..... ٦٦٤
- \* مذكرة إيضاحية للمرسوم بالقانون رقم (٧١) لسنة ١٩٨٠ فى شأن تعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية ..... ٦٦٦
- \* مذكرة إيضاحية للمرسوم بالقانون رقم (٧٣) لسنة ١٩٨٠ بشأن تقرير منحة لجميع العاملين فى الوزارات والهيئات والمؤسسات ذات الميزانيات الملحقه والمستقلة وأصحاب المعاشات والمتقاعين بالمساعدات العامة ..... ٦٦٧
- \* مذكرة إيضاحية للمرسوم بالقانون رقم (٨) لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية ..... ٦٦٩
- \* مذكرة إيضاحية للقانون رقم (٨) لسنة ١٩٨٣ بإضافة مادة جديدة للأمر الأميرى بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية ..... ٦٧٥
- \* مذكرة إيضاحية للمرسوم بالقانون رقم (٥) لسنة ١٩٨٨ بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية ..... ٦٧٦
- \* مذكرة إيضاحية للمرسوم بالقانون رقم (١١) لسنة ١٩٨٨ بالاشتراك فى التأمينات الاجتماعية اختياريا للعاملين فى الخارج ومن فى حكمهم ..... ٦٧٧

- \* مذكرة إيضاحية للمرسوم بالقانون رقم (١٢) لسنة ١٩٨٩ بشأن  
صرف منحة أميرية للموظفين المدنيين والعسكريين ولأصحاب  
المعاشات التقاعدية ولستحقى المساعدات العامة ..... ٦٨٠
- \* مذكرة إيضاحية للمرسوم بالقانون رقم (٥٦) لسنة ١٩٨٩ بشأن  
زيادة المعاشات التقاعدية عن الأولاد المولودين بعد انتهاء  
الخدمة ..... ٦٨١
- \* مذكرة إيضاحية للمرسوم بالقانون رقم (١) لسنة ١٩٩٠ بمنح  
زيادة في العلاوة الاجتماعية والمعاشات التقاعدية والمساعدات  
العامة ..... ٦٨٢
- \* مذكرة إيضاحية للمرسوم بالقانون رقم (١١) لسنة ١٩٩١ فى  
شأن الإغفاء من خصم الجزء المستبدل من المعاش التقاعدى .. ٦٨٤
- \* مذكرة إيضاحية للمرسوم بالقانون رقم (٩٢) لسنة ١٩٩٢  
بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية ..... ٦٨٥
- \* مذكرة إيضاحية للمرسوم بالقانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٢  
بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية ..... ٦٨٦
- \* مذكرة إيضاحية للمرسوم بالقانون رقم (١٢٩) لسنة ١٩٩٢  
بتعديل بعض أحكام قانون معاشات ومكافآت التقاعد  
للعسكريين ..... ٦٩٦
- \* مذكرة إيضاحية للمرسوم بالقانون رقم (١٣٠) لسنة ١٩٩٢  
بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم (١١) لسنة ١٩٨٨  
بالاشتراك فى التأمينات الاجتماعية اختياريا للعاملين فى  
الخارج ومن فى حكمهم ..... ٦٩٧

- \* مذكرة إيضاحية للقانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٣ بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم (١٤) لسنة ١٩٩٢ بمنح زيادة فى العالوة الاجتماعية التقاعدية والمساعدات العامة ..... ٦٩٨
- القوانين والقرارات التى نشرت بعد صدور المجموعة ..... ٦٩٩
- أولا : القوانين :

- \* قانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٨٢ فى شأن زيادة مرتبات الموظفين المدنيين والعسكريين وزيادة المعاشات للمتقاعدين وتعديل بعض أحكام قانون ونظام الخدمة المدنية ..... ٦٩٩
- \* قانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٢ فى شأن تعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وتطبيق ما تضمنه التعديل على العسكريين من رجال الشرطة والجيش والحرس الوطنى ..... ٧٠٢
- \* قانون رقم (٤) لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين ..... ٧٠٤
- \* قانون رقم (٨) لسنة ١٩٨٣ بإضافة مادة جديدة للأمر الأميرى بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية ..... ٧٠٦

- ثانيا : القرارات الوزارية :

- \* قرار رقم (١٦) لسنة ١٩٨١ فى شأن تعديل بعض أحكام القرار رقم (٥) لسنة ١٩٨٠ ..... ٧٠٧
- \* قرار رقم (١٧) لسنة ١٩٨١ فى شأن تعديل بعض أحكام القرار رقم (٢) لسنة ١٩٧٨ ..... ٧٠٨
- \* قرار رقم (١٨) لسنة ١٩٨١ فى شأن قواعد الجمع بين المعاش العسكرى والمعاش المدنى ..... ٧٠٩

- \* قرار رقم (١٩) لسنة ١٩٨١ فى شأن حساب مرتب رئيس البلدية ..... ٧١٠
- \* قرار رقم (٢١) لسنة ١٩٨١ بشأن الشروط والقواعد الخاصة بضم مدد الخدمة السابقة على الحصول على الجنسية الكويتية ..... ٧١١
- \* قرار رقم (٢٢) لسنة ١٩٨٢ فى شأن تعديل بعض أحكام القرار رقم (٤) لسنة ١٩٧٨ ..... ٧١٧
- \* قرار رقم (٢٣) لسنة ١٩٨٢ بشأن صرف المعاش التقاعدى فى سن الخامسة والخمسين للمؤمن عليهم الخاضعين للباب الخامس من قانون التأمينات الاجتماعية ..... ٧١٨
- \* قرار رقم (٢٤) لسنة ١٩٨٢ بشأن تعديل بعض أحكام القرار رقم (١٤) لسنة ١٩٧٧ ..... ٧١٩
- \* قرار رقم (٢٥) لسنة ١٩٨٢ بالمساهمة السنوية التى تخصص فى الميزانية العامة للدولة لأغراض صندوق المعاشات والمكافآت والتعويضات المنصوص عليها فى قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين ..... ٧٢٠
- \* قرار رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٢ بالمساهمة السنوية والمبالغ الأخرى التى تخصص فى الميزانية العامة للدولة لأغراض صندوق التأمين المنصوص عليه فى الباب الخامس من قانون التأمينات الاجتماعية ..... ٧٢١
- \* قرار رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٢ بشأن تحديد المبالغ التى تساهم بها الخزانة العامة لحساب المدد السابقة على الحصول على الجنسية الكويتية ..... ٧٢٣

- \* قرار رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٢ بشأن طريقة أداء الخزانة العامة للمبالغ التي تستحق عليها تنفيذاً لزيادة المعاشات طبقاً للقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٨٢ ..... ٧٢٦
- \* قرار رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٢ بتعديل القرار رقم (١٤) لسنة ١٩٨١ ..... ٧٢٩
- \* قرار رقم (١) لسنة ١٩٨٣ بشأن الحدين الأدنى والأقصى للمرتب بالنسبة للعاملين في القطاعين الأهلي والنفطي ..... ٧٣٠
- \* قرار رقم (٢) لسنة ١٩٨٣ بشأن تعديل بعض أحكام القرار رقم (٢) لسنة ١٩٧٨ ..... ٧٣١
- \* قرار رقم (٣) لسنة ١٩٨٣ بشأن إعادة تسوية بعض المعاشات بالزيادة ..... ٧٣٢
- \* قرار رقم (٤) لسنة ١٩٨٣ بشأن زيادة المعاشات التقاعدية في بعض الحالات ..... ٧٣٣
- \* قرار رقم (٥) لسنة ١٩٨٣ بشأن طريقة أداء الخزانة العامة للمبالغ التي تستحق عليها تنفيذاً لزيادة المعاشات طبقاً للقانون رقم (٦٢) لسنة ١٩٨٢ ..... ٧٣٨
- \* قرار رقم (٦) لسنة ١٩٨٣ بشأن تعديل بعض أحكام القرار رقم (٥) لسنة ١٩٧٨ ..... ٧٤١
- \* قرار رقم (٧) لسنة ١٩٨٣ بشأن حالات وشروط وقواعد صرف مكافأة التقاعد ..... ٧٤٢
- ثالثاً : قرارات مجلس الإدارة :
- \* قرار رقم (٣) لسنة ١٩٨٢ بشأن زيادة المعاشات التقاعدية ..... ٧٤٣

\* قرار رقم (١) لسنة ١٩٨٣ بشأن شروط وقواعد ومواعيد رد  
مكافأة التقاعد وضم المدد التي صرفت عنها وحالات الإعفاء من

٧٤٥ ..... الرد

٧٤٧ ..... - الهوامش

□ □ □

## القسم الاول قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له

### امر اميرى بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ (١) بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية

نحن صباح السالم الصباح أمير الكويت

بعد الاطلاع على الأمر الأميري الصادر في ٤ رمضان سنة ١٣٩٦ هـ ، الموافق ٢٩ أغسطس سنة ١٩٧٦ م .  
وعلى المادة (١١) من الدستور ،

وعلى المرسوم الأميري رقم (٣) لسنة ١٩٦٠ بقانون معاشات ومكافآت التقاعد للموظفين المدنيين والقوانين المعدلة له ،

وعلى المرسوم الأميري رقم (٧) لسنة ١٩٦٠ بقانون الوظائف العامة المدنية والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٦٠ بشأن العمل في القطاع الحكومي والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم (٢) لسنة ١٩٦١ بإصدار قانون التجارة ،

وعلى القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٦١ بشأن معاشات ومكافآت التقاعد للمسكريين من رجال الجيش والقوات المسلحة .

وعلى القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٤ بشأن العمل في القطاع الأهلي المعدل والمصحح بالقانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٦٨ .

وعلى القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٩ بشأن العمل في قطاع الأعمال النفطية ،

وعلى القانون رقم (٤) لسنة ١٩٧١ في شأن معاشات ومكافآت التقاعد لرئيس مجلس الوزراء والوزراء ،

وعلى القانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٧٢ بمنح علاوة اجتماعية لأصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم ،

وعلى القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٦ بتعديل أحكام الإجازات المرضية في قانون الوظائف العامة المدنية وقانون العمل في القطاع الحكومي وتعديل قانون معاشات ومكافآت التقاعد للموظفين المدنيين ،

وعلى المرسوم الأميري الصادر في ٢٣ يوايى سنة ١٩٧٤ بمنح علاوة غلاء معيشة لأصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم .

أصدرنا الأمر الأميري بالقانون الآتي نصه :

مادة (١) :

يعمل بنظام التأمينات الاجتماعية بلحكام القانون المرافق .

## مادة (٢) :

تسرى أحكام القانون المرافق على :

(أ) الكويتيين الذين يعملون لدى صاحب عمل وأعضاء مجلس الأمة . ويعتبر في حكم العامل من يرتبط بعقد تدريب يلزم صاحب العمل بإلحاقه بالعمل أن يلزم المتدرب بالعمل لديه في حالة اجتيازه فترة التدريب بنجاح . ويكون التأمين عليهم إلزاميا (٢) .

(ب) المؤمن عليهم الكويتيين المشار إليهم في المادة (٥٣) من القانون المرافق .

ويستثنى من تطبيق أحكام هذا القانون العسكريون من رجال الجيش والشرطة والحرس الوطني وغيرهم من الخاضعين لأحكام القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٦١ المشار إليه (٣) .

## مادة (٣) :

على أصحاب الأعمال المرتبطين بعقود تأمين ضد إصابات العمل في إحدى شركات التأمين إنهاء ارتباطاتهم بتلك العقود في اليوم السابق على تاريخ سريان أحكام الباب الرابع من القانون المرافق وذلك بالنسبة للعاملين لديهم الذين تنطبق عليهم تلك الأحكام .

## مادة (٤) :

يلغى المرسوم الأميري رقم (٣) لسنة ١٩٦٠ والقانون رقم (٤) لسنة ١٩٧١ المشار إليهما ويوقف العمل بالقانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٧٢ ، وبالمرسوم الصادر بمنح علاوة غلاء معيشة لأصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم المشار إليهما وبالباب الثاني عشر الخاص بالتعويض عن إصابات العمل وأمراض المهنة من القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٤ المشار إليه وكذلك بالمادة (٢١) من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٦٠ المشار إليه وبالمادة (١٥) من المرسوم الأميري رقم (٧) لسنة ١٩٦٠ المشار إليه وذلك بالنسبة للمؤمن عليهم الخاضعين لأحكام القانون المرافق من تاريخ سريان أحكام البابين الثالث والرابع منه ، كما يلغى كل حكم مخالف .

## مادة (٥) :

على وزير المالية إصدار اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكام القانون المرافق .

ويستمر العمل باللوائح والقرارات الصادرة تنفيذا للمرسوم الأميري رقم (٣) لسنة ١٩٦٠ فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون وذلك إلى حين صدور اللوائح والقرارات المنصوص عليها فيه .

## مادة (٦) :

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من أول الشهر التالي لانقضاء سنة على تاريخ نشره وذلك فيما عدا أحكام البابين الأول والثاني وحكم المادتين ٩٧ و ١٣٢ من القانون المرافق ، فتمسرى من أول الشهر التالي لتاريخ نشره . (٤)

## مادة (٧) :

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون .

أمير الكويت

صباح السالم الصباح

صدر بقصر السيف ،

في : ٨ رمضان ١٣٩٦ هـ الموافق : ٢ سبتمبر ١٩٧٦ م

# قانون التأمينات الاجتماعية

## الباب الأول فى التعاريف

### مادة (١) :

فى تطبيق هذا القانون يقصد :

(أ) بالمؤسسة : المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية .

(ب) بالوزير : وزير المالية .

(ج) بمجلس الادارة : مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية .

(د) بصاحب العمل : كل شخص طبيعى أو معنوى يستخدم عمالا ويتخذ من العمل الذى يزاوله حرفه أو مهنة له ، وكذلك الجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات ذات الميزانيات المحقة بميزانية الدولة أو ذات الميزانيات المستقلة والجهات العامة الأخرى .

(هـ) بالمؤمن عليه : كل من يخضع لنص المادة (٢) من قانون الإصدار .

(و) بإصابة العمل : الإصابة نتيجة حادث وقع أثناء العمل أو بسببه أو الإصابة بأحد الأمراض المهنية التى يصدر بتحديدھا قرار من الوزير بالاتفاق مع وزير الصحة العامة ، ويعتبر فى حكم ذلك الإصابة نتيجة حادث وقع أثناء ذهاب المؤمن عليه إلى عمله أو عودته منه فى الطريق الطبيعى (هـ) .

(ز) بالمصاب : كل مؤمن عليه أصيب إصابة عمل .

(ح) بالعجز الكامل : كل عجز من شأنه أن يحول كلية ويصفة مستديمة بين المؤمن عليه وبين مزاوله أية مهنة أو عمل يكتسب منه ، ويثبت ذلك بقرار من اللجنة الطبية ، ويعتبر فى حكم ذلك حالات فقد البصر فقدا كلياً أو فقد ذراعين أو فقد ساقين أو فقد ذراع واحدة وساق واحدة أو حالات الأمراض العقلية والأمراض المزمنة والمستعصية التى يصدر بتحديدھا قرار من الوزير بالاتفاق مع وزير الصحة العامة .

(ط) بالعجز الجزئى : كل عجز من شأنه أن يؤثر ويصفة مستديمة على قدرة المؤمن عليه على العمل فى مهنته الأصلية أو على الكسب بوجه عام ويكون ناشئاً عن إصابة عمل ، ويثبت ذلك بقرار من اللجنة الطبية .

(ى) بالعمال الإصابى : العمال الذى يستحق وفقاً لأحكام الباب الرابع من هذا القانون .

(ك) بالعمال التقاعدى : العمال الذى يستحق وفقاً لأحكام البابين الثالث والخامس من هذا القانون .

(ل) ١- ( بالمرض ) :

كل مرض يصيب المؤمن عليه ويكون من شأنه أن يحول بينه وبين مزاوله عمله ، ويثبت ذلك بقرار من اللجنة الطبية .

٢- ( بالعاجز عن الكسب ) :

كل شخص مصاب بعجز دائم من شأنه أن ينقص قدرته على العمل بواقع (٥٠٪) على الأقل ، ويثبت ذلك بمعرفة اللجنة

الطبية .

(م) بالمرتب : (٧)

١- بالنسبة للمؤمن عليهم العاملين في القطاع الحكومي : هو المرتب الأساسي مضافا إليه العالوة الاجتماعية بما في ذلك العالوة المقررة عن الأولاد .

٢- بالنسبة للمؤمن عليهم العاملين في القطاعين الأهلي والتفطى : هو الأجر طبقا لأحكام القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ، على أنه إذا كان العمل بدون أجر أو قل الأجر عن ٢٣٠ ديناراً شهرياً اعتد بهذا الحد الأخير في تطبيق أحكام هذا القانون . ويجوز للوزير بعد موافقة مجلس الإدارة تغيير هذا الحد .

٣- بالنسبة لرئيس ونائب رئيس وأعضاء مجلس الأمة : المكافأة المخصصة لكل منهم بما لا يجاوز مرتب الوزير الخاضع لهذا القانون (٨)

٤- بالنسبة للمتدربين : المكافأة الشهرية المقررة وفقاً لنظام التدريب ، مع الاعتداد بالحد المنصوص عليه في البند (٧) من هذه الفقرة .

(ن) باللجنة الطبية :

اللجنة التي يصدر بتشكيلها قرار من الوزير بالاتفاق مع وزير الصحة

مادة (٢) : (٩)

يكون الحد الأقصى للمرتب المنصوص عليه في هذا القانون (١٢٥٠) ديناراً شهرياً ، ويجوز للوزير بعد موافقة مجلس الإدارة تعديله وذلك في الحدود التي يسمح بها المركز المالي للصندوق المنصوص عليه في المادة (١١) من هذا القانون .

## الباب الثاني في إنشاء المؤسسة وكيفية إدارتها

مادة (٣) :

تنشأ مؤسسة عامة ذات ميزانية مستقلة تسمى " المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية " ، وتكون لها الشخصية المعنوية وتخضع لإشراف الوزير .

وتتحمل الدولة المصاريف التأسيسية لهذه المؤسسة .

مادة (٤) :

تتولى المؤسسة تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية الصادر به هذا القانون .

مادة (٥) :

يكون للمؤسسة مجلس إدارة يشكل برئاسة الوزير وعضوية كل من :

(١) المدير العام للمؤسسة .

(٢) ممثل لكل من :

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل .

ديوان الموظفين .

غرفة تجارة وصناعة الكويت .

الاتحاد العام لعمال ومستخدمى الكويت . (١٠)

ويصدر بتعيينهم بناء على ترشيح الجهات التي يمثلونها وعرض الوزير قرار من مجلس الوزراء لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ما لم يفقدوا صفاتهم قبل ذلك .

(٣) ثلاثة من نوى الخبرة والاختصاص يصدر بتعيينهم مرسوم أميري بناء على ترشيح الوزير لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمدتين مماثلتين .

ويختار مجلس الإدارة من بين أعضائه نائباً للرئيس .

ولمجلس الإدارة أن يدعو لحضور جلساته من يراه من المختصين دون أن يكون له صوت معدود .

ويصدر مرسوم تحدد فيه مدة العضوية وحالات سقوطها ونظام العمل بالمجلس وقواعد وإجراءات ومواعيد اجتماعاته والأغلبية اللازمة لصحة انعقاده وإصدار قراراته ومكافآت حضور جلساته وجلسات اللجان المتفرعة منه . (١١)

#### مادة (٦) :

يختص مجلس الإدارة برسم السياسة العامة للمؤسسة وله على الأخص :

(أ) إقرار مشروع الميزانية والخصاب الختامي قبل تقييمهما للجهات المختصة .

(ب) الموافقة على التقرير السنوي العام عن أعمال المؤسسة .

(ج) اقتراح القوانين واللوائح والقرارات الخاصة بالتأمينات الاجتماعية وإبداء الرأي فيما يقترح من مشروعات تقدم في هذا الشأن .

(د) إصدار القرارات اللازمة لتنظيم الشؤون المالية والإدارية للمؤسسة وتحديد مرتبات العاملين بها وكافة القواعد المتعلقة بشؤون الوظيفية (١٢)

#### مادة (٧) :

يتولى إدارة المؤسسة مدير عام ويكون له نائب أو أكثر ، ويصدر بتعيينهم وتحديد كافة مخصصاتهم قرار من الوزير وذلك لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد .

ويختار الوزير في حالة غياب المدير أحد نوابه ليحل محله في ممارسة سلطاته .

ويحدد مدير عام المؤسسة إداراتها واختصاصات كل منها .

#### مادة (٨) :

يمثل المؤسسة في علاقاتها بالغير وأمام القضاء مديرها العام ويكون لمن يوكلهم من موظفي المؤسسة أو غيرهم حق المرافعة عنها أمام المحاكم .

ويكون المدير العام مسؤولاً عن تنفيذ السياسة التي يرسمها مجلس الإدارة ويختص بإدارة المؤسسة وكذلك القيام بكل ما نص في قانون أو لائحة على اختصاصه به . ويجوز له أن يفوض في بعض اختصاصاته نواب المدير العام وعليه أن يقدم إلى مجلس الإدارة خلال الأشهر الثلاثة التالية لانتهاء السنة المالية ما يأتي :

(أ) الميزانية الختامية للمؤسسة مشقوقة ببيانات تفصيلية عن مفردات الأصول والخصوم لكل صندوق من صناديق المؤسسة .

(ب) حساب عام للإيرادات والمصروفات لكل صندوق من صناديق المؤسسة .

(ج) تقرير عام عن أعمال المؤسسة وحالتها المالية والنواحي الاستثمارية لاحتياجاتها .

#### مادة (٩) :

تشكل بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة لجنة لاستثمار أموال المؤسسة على أن يكون من بين أعضائها المدير العام (١٣)

ويكون لهذا اللجنة السلطة العليا في تحديد قواعد وبرامج استثمار أموال المؤسسة وإصدار القرارات الاستثمارية اللازمة لذلك .

وتكون قرارات اللجنة ومداولاتها سرية ولا يجوز إفشاؤها وتبلغ لمجلس الإدارة في أول اجتماع له للاطلاع عليها .

#### مادة (١٠) :

يفحص المركز المالي للمؤسسة مرة على الأقل كل ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ العمل بهذا القانون وذلك بمعرفة خبير اكثوارى أو أكثر يعينه مجلس الإدارة ويجب أن يتناول هذا الفحص تقدير قيمة الالتزامات القائمة .

فاذا تبين وجود عجز في أموال المؤسسة ولم تكف الاحتياطات المخلفة لتسوية التزمت الخزانة العامة بسداده ، ويجب في هذه الحالة أن يوضح الخبير أو الخبراء أسباب هذا العجز والوسائل الكفيلة بتلافيه .

أما اذا تبين وجود مال زائد فيرحل هذا المال إلى حساب خاص ولا يجوز التصرف فيه إلا بموافقة مجلس الإدارة وفي الأغراض الآتية :

(أ) تكوين احتياطي عام واحتياطات خاصة للأغراض المختلفة .

(ب) تسديد كل أو بعض العجز الذى أدته الخزانة العامة طبقا للفقرة السابقة .

(ج) الأغراض الأخرى التى يحددها مجلس الإدارة .

### الباب الثالث

**فى تأمين الشيخوخة والعجز والمرض والوفاة  
للعاملين فى القطاع الحكومى والقطاعين الأهلى  
والنفطى وأعضاء مجلس الأمة (١٤)**

### الفصل الأول

#### فى إنشاء الصندوق وكيفية تمويله

#### مادة (١١) :

ينشأ صندوق لتأمين الشيخوخة والعجز والمرض والوفاة للعاملين فى القطاع الحكومى والقطاعين الأهلى والنفطى وأعضاء مجلس الأمة ، وتتكون موارده من الأموال الآتية : (١٥)

أولا : الاشتراكات عن المؤمن عليهم وتشمل : (٣)

(أ) الاشتراكات الشهرية التي تقتطع من مرتبات المؤمن عليهم وذلك بواقع (٥٪) .

(ب) الاشتراكات الشهرية التي يؤديها أصحاب الأعمال وذلك بواقع (١٠٪) من مرتبات المؤمن عليهم ، ويؤدى مجلس الأمة هذه الاشتراكات عن أعضاء المجلس (١٧)

(ج) المساهمة السنوية التي تخصص في الميزانية العامة للدولة لأغراض هذا الصندوق ، وتحدد هذه المساهمة وطريقة أدائها بقرار من الوزير بعد أخذ رأى مجلس الإدارة (١٨)

ثانيا : صافي القيمة الحالية للالتزامات الاعتبارية لصندوق التقاعد المنشأ بمقتضى المرسوم الأميري رقم (٣) لسنة ١٩٦٠ فى تاريخ سريان أحكام هذا الباب وذلك بالنسبة للمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم الخاضعين لأحكام المرسوم الأميري رقم (٣) لسنة ١٩٦٠ . والذين يتمتعون حتى ذلك التاريخ بمزايا الصندوق المشار إليه ، ويستثنى من ذلك المعاشات أو الزيادات فيها المقررة وفقا للمادة (٤٠) من المرسوم الأميري رقم (٣) لسنة ١٩٦٠ المشار إليه .

ويكون تقدير قيمة الالتزامات المشار إليها فى الفقرة السابقة على أساس المزايا والاشتراكات الواردة فى هذا القانون وباستخدام نفس الأسس الاكتوارية التي استخدمت فى تقدير النسبة المئوية للاشتراكات المنصوص عليها فى ( أولا ) .

ويصدر بتحديد تلك القيمة قرار من الوزير بعد أخذ رأى مجلس الإدارة وبناء على تقرير من الخبير الاكتوارى للمؤسسة (١٩) ، وتستحق على الخزنة العامة فى تاريخ سريان أحكام هذا الباب ويجوز أداؤها على أقساط وفقا للجدول رقم (٤) المرافق لهذا القانون وبالشروط الواردة فيه .

ثالثا : مكافأة نهاية الخدمة عن مدد الضمة السابقة على الاشتراك فى المؤسسة وذلك بالنسبة للمؤمن عليهم العاملين فى القطاعين الأهلى والنقطى طبقا لما يأتى :

(أ) تحسب المكافآت وفقا لأحكام القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٤ المشار إليه بغرض انتهاء خدمة المؤمن عليه عند صاحب العمل الحالى فى تاريخ بدء الاشتراك فى المؤسسة ، مع مراعاة حساب هذه المكافأة وفقا لما تقدم بالنسبة للمؤمن عليهم الخاضعين لأحكام القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٩ المشار إليه .

(ب) تستحق هذه المكافأة كاملة على صاحب العمل عند بدء اشتراك المؤمن عليه فى هذا التأمين وتؤدى دفعة واحدة خلال ثلاثين يوما من هذا التاريخ أو على أقساط وفقا للجدول رقم (٤) المرافق لهذا القانون وبالشروط الواردة فيه .

رابعا : المبالغ المستحقة على المؤمن عليهم العاملين فى القطاعين الأهلى والنقطى عن مدة اعتبارية تعادل نصف مدة خدمتهم السابقة التي تدفع عنها مكافأة نهاية الخدمة المشار إليها فى ( ثالثا ) وذلك بواقع (٥٪) من المرتب السنوى عند بدء الاشتراك وذلك عن كل سنة من سنوات المدة الاعتبارية المشار إليها ويكون تقسيط هذه المبالغ على أقساط مدى الحياة وفقا للجدول رقم (٣) المرافق لهذا القانون وبالشروط الواردة فيه أو على أقساط محددة المدة وفقا للشروط والأوضاع والجدول الذى يصدر بها قرار من الوزير (٢٠)

خامسا : الفرق بين المبالغ الكافية لحساب المدة السابقة بالنسبة للمؤمن عليهم العاملين فى القطاعين الأهلى والنقطى ضمن مدة الاشتراك فى هذا التأمين طبقا لأحكام هذا الباب وبين مجموع مكافأة نهاية الضمة المشار إليها فى ( ثالثا ) والمبالغ المستحقة على هؤلاء العاملين عن مدة خدمتهم السابقة المشار إليها فى ( رابعا ) .

ويكون تحديد الفرق المشار إليه على نفس الأسس الاكتوارية التي استخدمت فى تقدير النسبة المئوية للاشتراكات المنصوص عليها فى ( أولا ) ، وتؤدى الخزنة العامة هذا الفرق ويكون تحميده بقرار من الوزير بعد أخذ رأى مجلس الإدارة وبناء على تقرير من الخبير الاكتوارى للمؤسسة (٢١) ويجوز أداؤه على أقساط وفقا للجدول رقم (٤) المرافق لهذا القانون وبالشروط الواردة فيه .

سادسا : حصة استثمار أموال الصندوق .

سابعا : الموارد الأخرى الناتجة عن نشاط المؤسسة فيما يتعلق بهذا الصندوق .

ثامنا : الإعانات والتبرعات والوصايا التي يقر مجلس الإدارة قبولها .

#### مادة (١٢) : (٢٧)

مع مراعاة أحكام المواد التالية ، يدخل في حساب مدة الاشتراك في هذا التأمين كل مدة يقضيها المؤمن عليه في الخدمة لدى صاحب عمل بما في ذلك مدد الإجازات المرضية ، وكذا مدد التدريب للخاصين لأحكام هذا القانون .

#### مادة (١٣) : (٣٣)

لا يدخل في حساب مدة الاشتراك في هذا التأمين المدد الآتية :

- (١) مدد الوقف عن العمل بغير مرتب أو الانقطاع عنه التي يتقرر حرمان المؤمن عليه من مرتبه عنها .
- (٢) المدد السابقة على سريان أحكام هذا الباب والتي حرم المؤمن عليه من معاشه أو مكافئته عنها بقرار تأديبي أو حكم قضائي .
- (٣) مدد التدريب التي حرم المتدرب من مكافئته عنها بسبب الرسوب .
- ولايسرى حكم البند (١) على المؤمن عليه في القطاعين الأهلي والنفطي .

#### مادة (١٤) :

إذا كان المؤمن عليه يعمل في أكثر من عمل من الأعمال الخاضعة لأحكام هذا الباب اقتصر اشتراكه على العمل الأصلي .  
ويصدر قرار من الوزير بالشروط الواجب توافرها لاعتبار العمل أصليا (٢٤)

#### مادة (١٥) : (٢٥)

يتحمل صاحب العمل بالاشتراكات المنصوص عليها في البندين (أ ، ب ) من ( أولا ) من المادة (١١) من هذا القانون عن الفرق بين المرتب الذي يتقاضاه المؤمن عليه وبين الحد الأدنى للمرتب المشار إليه في المادة (١) من هذا القانون .  
كما يتحمل صاحب العمل بالاشتراكات المشار إليها عن مدد الإجازات المرضية بدون مرتب وذلك عن كامل المرتب .

#### مادة (١٦) : (٣٦)

مع عدم الإخلال بحكم المادة (١٣) من هذا القانون يتحمل المؤمن عليه بالاشتراكات المنصوص عليها في البندين ( أ ، ب ) من ( أولا ) من المادة (١١) من هذا القانون متى طلب حساب مدد الخدمة التي لا يتقاضى مرتبه عنها ضمن مدة الاشتراك في التأمين .

وتحدد بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة شروط وقواعد حساب هذه المدد ومواعيد سداد الاشتراكات عنها وما يترتب على تأخير السداد بما لا يجاوز الحدود المنصوص عليها في المادة (٩١) من هذا القانون .

### الفصل الثاني

### في استحقاق معاش الشيخوخة والعجز والمرض والوفاة

#### مادة (١٧) : (٣٧)

يستحق المعاش التقاعدي في الحالات الآتية :

- (١) انتهاء خدمة المؤمن عليه بسبب الوفاة أو العجز الكامل أو وقوع أيهما خلال مدة لا تتجاوز سنتين من تاريخ انتهاء الخدمة ولم يكن خاضعا لأحكام الباب الخامس من هذا القانون أو لأحكام قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ .

وفي حالة استحقاق المعاش التقاعدي بعد انتهاء الخدمة يخصم ما يكون قد صرف المؤمن عليه من مكافأة التقاعد التي استحققت عند انتهاء الخدمة خصما من المعاش التقاعدي بواقع (١٠٪) شهريا ، ويتم الخصم من أصل المعاش قبل توزيعه على المستحقين في حالة الوفاة .

(٢) انتهاء خدمة المؤمن عليه في القطاع الحكومي أو في الشركات المملوكة للدولة بالكامل بسبب استفاد الإجازة المرضية أو عدم اللياقة للخدمة صحيا .

ويجوز بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة إضافة جهات أخرى إلى الجهات المحددة في الفقرة السابقة .

(٣) انتهاء خدمة المؤمن عليه لأسباب صحية تهدد حياته بالخطر أو استمر في عمله متى كانت مدة اشتراكه في هذا التأمين عشر سنوات على الأقل وذلك بشرط أن يكون قرار اللجنة الطبية سابقا على تاريخ انتهاء الخدمة .

(٤) انتهاء خدمة المؤمن عليه بسبب العزل بقرار من مجلس الوزراء .

ويحسب معاش التقاعد في الأحوال المنصوص عليها في البنود السابقة على أساس مدة الاشتراك المحسوبة في هذا التأمين أو خمس عشرة سنة أيهما أكبر ، وتضاف إلى مدة الاشتراك المحسوبة في التأمين في حالة انتهاء الخدمة بسبب الوفاة أو العجز الكامل المدة الباقية حتى بلوغ المؤمن عليه سن الستين فرضا ، كما تضاف هذه المدة في الحالات المنصوص عليها في البندين (٢) و (٣) إذا ثبت أن المؤمن عليه قد أصبح عاجزا عن الكسب في تاريخ انتهاء الخدمة .

(٥) انتهاء خدمة المؤمن عليها المتزوجة وكذلك المطلقة أو الأرملة إذا كان لدى أي منهما أولاد ، لغير الأسباب المنصوص عليها في البنود السابقة ، متى كانت مدة اشتراكها في هذا التأمين خمس عشرة سنة وكانت قد بلغت السن المحددة طبقا للجدول رقم (٧) المرافق لهذا القانون ، ولا يخضع معاشها للتخفيض المقرر بحكم المادة (٢٠) من هذا القانون .

(٦) انتهاء خدمة المؤمن عليه لغير الأسباب المنصوص عليها في البنود السابقة وكان قد بلغ السن المحددة طبقا للجدول رقم (٧) المرافق لهذا القانون وكانت مدة اشتراكه في هذا التأمين لا تقل عن خمس عشرة سنة في سن الخمسين أو عشرين سنة قبلها .

(٧) انتهاء خدمة المؤمن عليه في الحالات المشار إليها في البند السابق متى بلغت مدة اشتراكه القدر المنصوص عليه فيه ولم يبلغ السن المحددة طبقا للجدول رقم (٧) المرافق ، ولا يصرف المعاش إلا عند بلوغ هذه السن أو عند وقوع الوفاة أو العجز الكامل قبلها .

#### مادة (١٧ مكررا) : (٢٨)

لا يسرى تحديد السن المبين في الجدول رقم (٧) المرافق لهذا القانون إذا كانت مدة الاشتراك قد بلغت خمس عشرة سنة في تطبيق البند (٥) من المادة السابقة أو عشرين سنة قبل بلوغ سن الخمسين في تطبيق البند (٦) منها متى كان ذلك قبل ١٩٩٦/١/١ أي كان تاريخ انتهاء الخدمة .

#### مادة (١٨) : (٢٩)

إذا انتهت خدمة المؤمن عليه بسبب إصابته بمرض استنفذ أجازاته المرضية ولم يكن مستحقا لمعاش تقاعدي طبقا لأحكام المادة السابقة ولم يختر صرف مكافأة التقاعد استحق معاشا مؤقتا محصورا على أساس مدة الاشتراك في هذا التأمين أو خمس عشرة سنة أيهما أكبر إلى أن يتم شفاؤه .

ويجوز فحص صاحب المعاش في المواعيد وطبقا للنظام الذي تضعه المؤسسة ويوقف صرف المعاش إذا لم يتقدم صاحبه للفحص ويتبع في صرف المستحق عن مدة الوقف ما تسفر عنه نتيجة هذا الفحص .

فيإذا استكمل صاحب المعاش أثناء مرضه المدة اللازمة لاستحقاق معاش تقاعدي وفقا لأحكام البندين (٥) أو (٦) من المادة السابقة أو توفي أثناء مرضه سوى المعاش طبقا لأحكام المادة السابقة من تاريخ استكمال المدة أو حدوث الوفاة .

ولا تؤدي أية اشتراكات عن مدة المرض التي تدخل في حساب مدة الاشتراك في هذا التأمين والمنصوص عليها في الفقرة السابقة .

### مادة (١٨ مكررا) : (٣٠)

إذا انتهت خدمة المؤمن عليه بسبب الحكم عليه نهائيا بعقوبة مقيدة للحرية ولم يكن مستحقا لصرف معاش تقاعدي وفقا لحكم المادة (١٧) من هذا القانون ، استحق معاشا مؤقتا محسوباً على أساس مدة الاشتراك في هذا التأمين بشرط ألا تقل عن خمس عشرة سنة ، ويستحق صرف هذا المعاش من تاريخ حبه فعلاً أو من تاريخ انتهاء خدمته أيهما ألق .

ويستمر صرف هذا المعاش ولو انتهت مدة الحبس وذلك حتى العودة إلى الخضوع لهذا القانون أو قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ أو توافر شروط استحقاق صرف المعاش التقاعدي أو انقضاء سنتين على تاريخ انتهاء الحبس أيها أسبق .

ويكون صرف المعاش طوال فترة الحبس طبقا للقرار المشار إليه في المادة (١٠٣) من هذا القانون .

### مادة (١٩) : (٣١)

يستحق معاش التقاعد شهريا بواقع (٦٥٪) من آخر مرتب شهري عن مدة الاشتراك المسبوبة في هذا التأمين التي تبلغ خمس عشرة سنة ، يزداد بواقع (٢٪) عن كل سنة تزيد على ذلك بعد أقصى (٩٥٪) من هذا المرتب ، وذلك مع مراعاة ما يلي :

(١) إذا كان المرتب الأخير للمؤمن عليه في القطاع الحكومي أو في الشركات المملوكة للدولة بالكامل يقل عن المرتب الذي كان يتقاضاه من قبل بسبب نقصان في قيمة الملاوة الاجتماعية عن الزوجة أو الأولاد ، يسوى المعاش على أساس المرتب في الشهر السابق على هذا النقصان بشرط ألا تكون قد انقضت عليه أكثر من خمس سنوات حتى تاريخ انتهاء الخدمة .

ويجوز بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة إضافة جهات أخرى إلى الجهات المحددة في الفقرة السابقة .

(٢) بالنسبة للمؤمن عليهم الذين تنتهي خدمتهم في جهات لا يخضع العاملون فيها في تحديد مرتباتهم وترقياتهم وعلاواتهم لنظم توظيف معتمدة من مجلس الخدمة المدنية أو أبرمت بمقتضى اتفاقات جماعية ، يسوى المعاش على أساس متوسط المرتب خلال الخمس سنوات الأخيرة من مدة الاشتراك في التأمين أو مدة الاشتراك يكملها إن قلت عن ذلك مضروباً في الأساس الجيني في الجدول رقم (٨) المرافق لهذا القانون إذا كان المرتب الأخير يزيد على ذلك وعلى أساس هذا المتوسط إذا كان المرتب الأخير يقل عنه .

وإذا كان المؤمن عليه قد عمل أثناء فترة المتوسط لدى جهات خلاف المشار إليها في الفقرة السابقة فيعتمد في حساب المتوسط بأخر مرتب شهري لدى آخر جهة منها وذلك عن مدة العمل لديها والمدة السابقة عليها التي تدخل ضمن تلك الفترة .

\* مادة (١) من القانون رقم (٦٢) لسنة ١٩٨٢ \*

تعاد تسوية المعاشات التقاعدية لمن انتهت خدمتهم أو تنتهي بعد العمل بهذا القانون ، وتزداد المعاشات في الحالات التي لا تتناسب فيها مدة الخدمة الفعلية والسنة مع المعاش قبل التسوية ، وذلك طبقاً للقواعد والشروط التي يصدر بها قرار من وزير المالية بعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (٢٢)

### مادة (١٩ مكررا) : (٣٢)

يجوز للمؤمن عليه أن يطلب حساب معاشه التقاعدي على أساس تقسيم مدة اشتراكه المسبوبة في هذا التأمين إلى فترتين منفصلتين بحيث لا تقل الأولى منهما عن خمس عشرة سنة ، إذا كان من شأن ذلك زيادة المعاش المستحق له . ويشترط ألا تقل مدة الخدمة لدى صاحب العمل الأخير في الفترة الأولى عن سنتين ما لم تكن هذه المدة قد قضيت في القطاع الحكومي .

وتحسب المدد التي ضمت إلى مدة الاشتراك في هذا التأمين مع الفترة التي تم ضمها فيها ما لم تكن مدة خدمة فعلية فتحسب مع الفترة التي تقع فيها أو التي تليها مباشرة . وتدخل المدة المضافة طبقاً للمادة (١٧) من هذا القانون ضمن الفترة الثانية .

ويحسب جزء المعاش المستحق عن الفترة الأولى بواقع (٦٥٪) من آخر مرتب شهري فيها عن خمس عشرة سنة منها يزداد بواقع (٢٪) عن كل سنة تزيد على ذلك ، ويحسب جزء المعاش المستحق عن الفترة الثانية بواقع (٢٪) من آخر مرتب شهري

فيها عن كل سنة منها بحيث لا يزيد بها مجموع الفترتين على ثلاثين سنة . ويراعى حكم المادة السابقة في تحديد آخر مرتب شهري في كل فترة على حدة .

ويجوز لأى من المستحقين عن المؤمن عليه طلب حساب المعاش وفقا للأحكام المنصوص عليها في هذه المادة .

#### مادة (٢٠) :

يخفض المعاش التقاعدى فى حالة الاستقالة بالنسب المنصوص عليها فى الجدول رقم (٥) المرافق لهذا القانون .

#### مادة (٢١) :

تجوز إعادة تسوية المعاشات بالزيادة أو تقرير حقوق مالية إضافية لأصحاب المعاشات بسبب تغير الحالة الاجتماعية أو تبعاً لزيادة المرتبات لكل أو بعض فئات المؤمن عليهم وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة وفى الحدود التي يسمح بها المركز المالى للمؤسسة (٣٤) .

مادة (٣) من القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٨٢ \*

تمنح زيادة فى المعاشات التقاعدية المستحقة حتى اليوم السابق على العمل بهذا القانون لا تقل عن ثلاثين دينارا وذلك وفقا للقواعد والشروط التي يقرها مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (٣٥)

مادة (٤) من القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٨٢ \*

يعاد النظر كل سنتين على الأكثر من تاريخ العمل بهذا القانون فى مستوى المرتبات والمعاشات التقاعدية على ضوء زيادة نفقات المعيشة ، وذلك وفقا للقواعد والأحكام التي يقرها مجلس الوزراء .

### الفصل الثالث

#### فى معاشات تقاعد الوزراء وأعضاء مجلس الأمة (٣٦)

#### مادة (٢٢) :

يستحق رئيس مجلس الوزراء والوزراء عند انتهاء الخدمة معاشا تقاعديا شهريا وفقا للأحكام التالية :

(١) إذا كانت المدة التى قضيت فى المنصب الوزارى سنة كاملة حسب المعاش على أساس مدة خدمة اعتبارية قدرها خمس عشرة سنة .

(٢) إذا كانت المدة التى قضيت فى المنصب الوزارى أربع سنوات كاملة استحق المعاش بما يعادل (٧٥٪) من المرتب .

(٣) فى حالة العجز الكامل أو الوفاة لثناء مدة خدمة المؤمن عليه فى المنصب الوزارى يحسب المعاش وفقا للبند السابق وعلى أساس افتراض قضاء مدة أربع سنوات فى المنصب الوزارى إن قلت المدة الفعلية عن ذلك ، أو على الأساس المنصوص عليه فى المادة (١٧) من هذا القانون أيهما أكبر . (٣٧)

(٤) فى الحالات المنصوص عليها فى البنود السابقة ، إذا كان مجموع المدد فى المنصب الوزارى أو فى غيره من الوظائف والأعمال الخاضعة لأحكام هذا الباب يؤهلهم لاستحقاق معاش أكبر روعيتم السنوات الزائدة بمقدارها .

#### مادة (٢٣) :

لا يجوز أن يتجاوز معاش التقاعد المرتب الذى حسب على أساسه هذا المعاش وذلك بالنسبة للمؤمن عليه الخاضع لأحكام هذا الفصل .

وإذا زادت مدة الاشتراك الفعلية فى هذا التأمين على اثنتين وثلاثين سنة ونصف استحققت مكافأة تقاعد عن المدة الزائدة

تحسب طبقا لحكم المادة (٢٦) من هذا القانون (٣٨)

#### مادة (٢٤) :

مع عدم الإخلال بأحكام المادتين السابقتين تسرى في شأن رئيس مجلس الوزراء والوزراء أحكام هذا القانون التي تطبق على المؤمن عليهم العاملين في القطاع الحكومي فيما عدا نص المادة (٢٠) منه .

#### مادة (٢٤ مكررا) : (٣٩)

يستحق رئيس ونائب الرئيس وأعضاء مجلس الأمة عند انتهاء العضوية معاشا تقاعديا شهريا وفقا للأحكام الواردة في هذا الفصل .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على رؤساء ونواب الرؤساء وأعضاء المجلس التأسيسي ومجلس الأمة السابقين .  
ولا تحسب فروق مالية عن الماضي .

#### مادة (٢٤ مكررا) : (٤٠)

.....

### الفصل الرابع في مكافآت التقاعد

#### مادة (٢٥) :

إذا انتهت خدمة المؤمن عليه ولم يكن مستحقا لمعاش تقاعدي استحق مكافأة تقاعد لا تصرف إلا في الحالات وطبقا للشروط والقواعد التي تصدر بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة (٤١)

كما تستحق هذه المكافأة عن مدة الاشتراك الفعلية التي تزيد على المدة اللازمة لاستحقاق الحد الأقصى للمعاش المنصوص عليه في المادة (١٩) من القانون ، وتصرف مع المعاش التقاعدي . وفي حالة انتهاء الخدمة بالوفاة توزع هذه المكافأة كاملة على المستحقين في المعاش بنسبة أنصبتهم فيه ، فإذا لم يوجد أحد منهم تصرف للورثة الشرعيين (٤٢)

#### مادة (٢٦) : (٤٣)

تحسب المكافأة بواقع (١٠٪) من آخر مرتب سنوي عن كل سنة من سنوات الاشتراك الخمس الأولى أو من سنوات الاشتراك الزائدة على المدة اللازمة لاستحقاق الحد الأقصى للمعاش ثم بواقع (١٢٪) عن كل سنة من السنوات الخمس التالية ثم بواقع (١٥٪) عن كل سنة من السنوات الخمس التالية ثم بواقع (٢٠٪) عن كل سنة تزيد على ذلك ، وتحسب المكافأة على أساس المرتب المشار إليه في المادة (١٩) من هذا القانون .

### الفصل الخامس

#### في حساب مدد الخدمة السابقة وضم مدد اعتبارية

#### مادة (٢٧) :

مع مراعاة أحكام المادة (١٣) من هذا القانون إذا أعيد المؤمن عليه إلى الخدمة أو التحق بعمل من الأعمال الخاضعة لأحكام هذا الباب أوقف صرف معاشه التقاعدي وضمته خدمته السابقة المحسوبة في المعاش إلى خدمته الجديدة وعومل عند

انتهائها على أساس المنتين معا .

أما إذا كان قد سبق أن أدبت له مكافأة تقاعد فيجب لكي تضم مدة خدمته السابقة إلى المدة الجديدة أن يرد مكافأة التقاعد التي سبق أن أدبت له إما دفعة واحدة أو على أقساط بدون أية فوائد عنها وذلك وفقا للشروط والقواعد التي يحددها مجلس الإدارة كما يحدد مواعيد وشروط وقواعد الضم وحالات الإعفاء من رد المكافأة (٤٤) .

“ مادة ثالثة من القانون رقم (٤) لسنة ١٩٨٣ “ (٤٥)

يشترط لضم المدد التي صرفت عنها مكافأة تقاعد قبل العمل بهذا القانون (٤٦) تقديم طلب الضم خلال مدة سنتين من تاريخ العمل به ، يجوز مدتها سنة واحدة بقرار يصدر من مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (٤٧) ، ولا يبدأ هذا الميعاد في الحالات التي لا يكون فيها الضم جائزا إلا من تاريخ جوازه .

#### مادة (٢٨) : (٤٨)

يجوز للمؤمن عليه أن يطلب ضم المدة المحسوبة وفقا لأحكام الباب الخامس من هذا القانون أو وفقا لأحكام أى من قوانين معاشات ومكافأة التقاعد للعسكريين إلى مدة الاشتراك في هذا التأمين ، وذلك وفقا للشروط والقواعد التي يصدر بها قرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة ، ويحدد القرار قواعد تقدير الاحتياطي الذي يحول إلى الصندوق المنصوص عليه في المادة (١١) عن المدد المشار إليها .

#### مادة (٢٩) :

مع مراعاة حكم المادة (٢٧) من هذا القانون ، تدخل مدة خدمة المؤمن عليه المحسوبة في المعاش وفقا لأحكام الرسوم الأميري رقم (٣) لسنة ١٩٦٠ ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين .

واستثناء من ذلك يجوز ضم مدد الإجازات بدون مرتب التي انتهت في ظل العمل بأحكام المرسوم الأميري المشار إليه وذلك وفقا للشروط والقواعد التي يصدر بها قرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة (٤٩)

#### مادة (٣٠) : (٥٠)

تدخل مدة خدمة المؤمن عليه السابقة على اشتراكه والتي تدفع عنها مكافأة نهاية الخدمة طبقا لأحكام البند ( ثالثا ) من المادة (١١) من هذا القانون ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين متى كانت متصلة حتى تاريخ العمل بأحكام هذا الباب .

أما إذا كانت المدة السابقة قد انتهت في القطاعين الأهلي والنفطي قبل التاريخ المشار إليه في الفقرة السابقة فلا تحسب ضمن مدة الاشتراك إلا طبقا للشروط والقواعد والجداول وفي الحدود التي يصدر بها قرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة (٥١)

ويصدر قرار من الوزير بتحديد المبالغ التي تساهم بها الخزانة العامة لحساب المدد التي يتم ضمها طبقا لأحكام الفقرة السابقة وكيفية أدائها (٥١)

“ مادة ثالثة من القانون رقم (٧١) لسنة ١٩٨٠ “

تسرى أحكام الفقرة الثانية من المادة (٣٠) من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه على أصحاب المعاشات التقاعدية المستحقة وفقا لأحكامه إذا كان من شأن الضم زيادة المعاش ، على أن تستحق هذه الزيادة اعتبارا من أول الشهر التالي لتقديم طلب الضم .

#### مادة (٣٠ مكررا) : (٥٢)

يجوز بناء على طلب المؤمن عليه حساب المدد التي قضاه في الخدمة قبل حصوله على الجنسية الكويتية وذلك وفقا للشروط والقواعد التي يصدر بها قرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة (٥٣) .

ويصدر قرار من الوزير بتحديد المبالغ التي تساهم بها الخزانة العامة لحساب المدد التي يتم ضمها طبقا لأحكام الفقرة

مادة رابعة من القانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٨٢ .

تسرى أحكام المادة (٣٠ مكررا) من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه على أصحاب المعاشات التقاعدية أو المستحقين عنهم الذين استحقوا معاشا وفقا لأحكامه أو لأحكام قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين إذا كان من شأن الضم زيادة المعاش على أن تستحق هذه الزيادة اعتبارا من أول الشهر التالي لتقديم طلب الضم .

#### مادة (٣١) :

يجوز للمؤمن عليه الخاضع لأحكام هذا الباب ضم مدد اشتراك اعتبارية أثناء الخدمة أو خلال شهر من انتهائها بشرط ألا يتجاوز الحد الأقصى للمعاش المنصوص عليه في المادتين (١٩ و ٢٣) من هذا القانون بحسب الأحوال .

ويشترط في حالة الضم بعد انتهاء الخدمة أن يكون من شأن ذلك استحقاق المؤمن عليه معاشا أو زيادة معاشه المستحق .

وتصدر بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة والقواعد والشروط والجداول الخاصة بذلك (٥٥) .

ويجوز أن يكون الضم بناء على طلب صاحب العمل وذلك وفقا لما يحدده القرار المشار إليه في الفقرة السابقة ، وفي هذه الحالة يتحمل صاحب العمل بمقابل الضم (٥٦)

### الباب الرابع

#### في تأمين إصابات العمل (٥٧)

### الفصل الأول

#### في إنشاء الصندوق وكيفية تمويله

#### مادة (٣٢) :

ينشأ صندوق لتأمين إصابات العمل للمؤمن عليهم طالما يعملون لدى صاحب عمل يخضع لأحكام هذا القانون ولو كان مقر عملهم خارج البلاد متى كانوا لا يخضعون لنظام تأمين مشابه في الخارج .

#### مادة (٣٣) :

تتكون موارد الصندوق المشار إليه في المادة السابقة من الأموال الآتية :

(أ) الاشتراكات الشهرية التي يؤديها أصحاب الأعمال وذلك بواقع (٢٪) من مرتبات المؤمن عليهم العاملين لديهم .

ويجوز زيادة هذه النسبة إلى ما لا يجاوز النصف إذا ثبت أن صاحب العمل لم يتخذ الاحتياطات الكفيلة بوقاية عماله من إصابات العمل أو كان العمل بحسب طبيعته أو الظروف التي يؤدي فيها من شأنه زيادة نسبة الإصابات مهما اتخذ صاحب العمل من احتياطات . كما يجوز تخفيض النسبة المشار إليها إذا تولى صاحب العمل صرف المعونة المالية طبقا لأحكام هذا الباب أو كان العمل بحسب طبيعته أو الظروف التي يؤدي فيها ليس من شأنه أن تنشأ عنه إصابات ، وذلك كله طبقا للقواعد والشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من الوزير بناء على اقتراح مجلس الإدارة .

(ب) حصيلية استثمار أموال الصندوق .

(ج) الموارد الأخرى الناتجة عن نشاط المؤسسة فيما يتعلق بهذا الصندوق .

(د) الاعانات والتبرعات والهيايا التي يقرر مجلس الإدارة قبولها .

#### مادة (٣٤) :

يحل التزام أصحاب الأعمال بأداء اشتراكات تأمين اصابات العمل وفقا لأحكام هذا الباب محل التزامهم بالتعويض عن اصابات العمل وأمراض المهنة المقرر بمقتضى القوانين أرقام (١٨) لسنة ١٩٦٠ و (٣٨) لسنة ١٩٦٤ و (٣٨) لسنة ١٩٦٩ المشار إليها وذلك بالنسبة للمؤمن عليهم الذين تسرى عليهم أحكام هذا التأمين .

### الفصل الثاني فى العلاج الطبى

#### مادة (٣٥) :

يعالج المصاب على نفقة المؤسسة فى داخل البلاد أو فى الخارج ويكون العلاج فى الحالة الأخيرة بقرار من اللجنة الطبية . ويستمر العلاج إلى أن يشفى المصاب أو يثبت عجزه والمؤسسة الحق فى ملاحظته أثناء علاجه . ويحدد بقرار من الوزير شروط وأوضاع العلاج الطبى . ويجوز للمصاب العلاج فى درجة أعلى من الدرجة التى تقرها المؤسسة على أن يتحمل فروق التكاليف أو يتحملها صاحب العمل إذا وجد اتفاق بذلك . كما يجوز لصاحب العمل بعد موافقة المؤسسة علاج المصاب ورعايته طبيا متى كان لديه مستشفى مخصص لعلاج عماله .

#### مادة (٣٦) :

يشمل العلاج ما يأتى :

- (١) خدمات الأطباء والاختصاصيين .
- (٢) الإقامة بالمستشفيات والرعاية الطبية المنزلية عند الاقتضاء .
- (٣) إجراء العمليات الجراحية وصور الأشعة وغيرها من الفحوص الطبية .
- (٤) صرف الأدوية .
- (٥) مباشرة وتوفير الخدمات التأهيلية بما فى ذلك الأطراف الصناعية والأجهزة التعويضية طبقا لما يقرره الوزير .
- (٦) ما يقرره الوزير فى هذا الشأن بناء على اقتراح مجلس الإدارة .

#### مادة (٣٧) :

على المصاب أن يتبع تعليمات العلاج ولا يلتزم المؤسسة بداء أية نفقات إذا خالف اتباع هذه التعليمات ما لم يقدم عنرا تقبله المؤسسة .

#### مادة (٣٨) :

على المؤسسة إخطار صاحب العمل والمصاب بتاريخ انتهاء العلاج وبتاريخ عودته للعمل وبما قد يتخلف لديه من عجز ونسبته .

## الفصل الثالث

### فى المعونة والمعاش

#### مادة (٣٩) :

يستحق المؤمن عليه فى حالة إصابته أثناء أو بسبب عمله الأسمى المشار إليه فى المادة (١٤) من هذا القانون معونة مالية ومعاشا إصابيا وفقا لأحكام المواد التالية .

#### مادة (٤٠) :

إذا حالت الإصابة بين المؤمن عليه وبين أداء عمله أوقف صرف مرتبه على أن تؤدى المؤسسة له خلال فترة تخلفه عن عمله بسببها معونة مالية تعادل هذا المرتب ولا يجوز إنهاء خدمة المؤمن عليه أثناء هذه الفترة .

ويتحمل صاحب العمل مرتب يوم الإصابة أيا كان وقت وقوعها .

وتصرف المعونة أسبوعيا أو شهريا طبقا لنظام صرف مرتب المصاب أو فى نهاية فترة العلاج إن قلت عن أسبوع أو شهر بحسب الأحوال ولا تصرف عن أيام الراحة الأسبوعية إذا كانت بدون مرتب .

ويستمر صرف المعونة إلى أن يحد تاريخ عودة المصاب للعمل أو يثبت العجز أو تحدث الوفاة أيها أسبق .

ويجوز للمؤسسة وقف صرف المعونة إذا خالف المصاب تعليمات العلاج ويستأنف صرفها بمجرد اتباعه لها .

#### مادة (٤١) :

مع مراعاة حكم المادة (٨٤) من هذا القانون يكون ثبوت العجز وتقدير نسبته بقرار من اللجنة الطبية وتحذر به شهادة على النموذج الذى يصدر به قرار من الوزير .

#### مادة (٤٢) :

إذا نشأ عن الإصابة عجز كامل أو وفاة المؤمن عليه استحق معاشا إصابيا يعادل (٩٥٪) من المرتب المنصوص عليه فى المادة (١٩) من هذا القانون وقت وقوع الإصابة .

أما إذا نشأ عن الإصابة عجز جزئى استحق المؤمن عليه معاشا إصابيا يقدر بنسبة من معاش العجز الكامل المشار إليه فى الفقرة السابقة تعادل نسبة العجز الجزئى .

وتحدد بقرار من الوزير المعاشات الإصابية التى يجوز للمؤسسة أن تصرف بدلا عنها القيمة الرأسمالية لها والشروط والقواعد الخاصة بذلك . ولا تصرف القيمة الرأسمالية إلا بعد ثبوت العجز نهائيا .

#### مادة (٤٣) :

إذا كان المؤمن عليه سبق أن أصيب بإصابة عمل روعى فى حساب معاشه الإصابى ما يلى :

(١) إذا كان قد سبق للمؤسسة صرف القيمة الرأسمالية للمعاش المستحق عن إصابة أو إصابات سابقة أو إذا كانت الإصابة أو الإصابات قد حدثت فى تاريخ سابق على الاشتراك فى التأمين يستحق المصاب عن إصابته الأخيرة معاشا على أساس نسبة العجز المتخلف عنها وحدها ومرتبته عندها (٥٨) .

(٢) إذا كان قد سبق للمؤمن عليه أن استحق معاشا إصابيا قدر معاشه إما على أساس نسبة العجز المتخلف عن إصاباته جميعها ومرتبته وقت الإصابة الأخيرة أو على أساس نسبة العجز المتخلف عن الإصابة الأخيرة وحدها مضافا إليه المعاش الإصابى السابق وذلك أيهما أفضل للمؤمن عليه بشرط ألا يزيد ما يتقاضاه على معاش العجز الكامل المنصوص عليه فى المادة السابقة .

#### مادة (٤٤) :

لا تستحق المعونة المالية في الحالات الآتية :

(١) إذا تعمد المؤمن عليه إصابته نفسه .

(٢) إذا حدثت الإصابة بسبب سوء سلوك فاحش ومقصود من جانب المصاب ويعتبر في حكم ذلك :

(أ) كل فعل يأتيه المصاب تحت تأثير الخمر أو المخدرات .

(ب) كل مخالفة صريحة لتعليمات الوقاية المعلقة في أمكنة ظاهرة من محل العمل .

ويستثنى من ذلك الحالات التي ينشأ فيها عن الإصابة وفاة المؤمن عليه أو تخلف عجز مستديم لديه تزيد نسبته على (٢٥٪) من العجز الكامل .

ولا يجوز التمسك بإحدى الحالتين (أ) أو (ب) إلا إذا ثبت ذلك من التحقيق الذي يجري وفقا للمادة (٤٧) من هذا القانون .

#### مادة (٤٥) :

لكل من صاحب المعاش الإصابى والمؤسسة طلب إعادة الفحص الطبي أربع مرات على الأكثر خلال السنوات الثلاث التالية لتاريخ ثبوت العجز وتحدد بقرار من الوزير المدد اللازم انقضائها لإجراء كل فحص منها .

ويعدل المعاش الإصابى أو يوقف تبعاً لما يتضغ من إعادة الفحص الطبي وذلك وفقاً لما يطرأ على نسبته زيادة أو نقصاً .

ويوقف صرف المعاش إذا لم يتقدم صاحبه لإعادة الفحص الطبي الذي تطلبه المؤسسة بالتطبيق لأحكام هذه المادة ويستمر الوقف إلى أن تتم إعادة الفحص ويتبع في صرف المستحق عن مدة الوقف ما تسفر عنه نتيجة إعادة الفحص الطبي .

### الفصل الرابع

#### في الإجراءات والتحكيم الطبي

#### مادة (٤٦) :

ينظم بقرار من الوزير ما يجب على المؤمن عليه وعلى صاحب العمل اتباعه في حالة حدوث إصابة لأحد المؤمن عليهم وما يتخذ من إجراءات في هذا الصدد .

#### مادة (٤٧) :

على الجهات المختصة بالتحقيق أن تجري تحقيقاً في كل بلاغ يقدم إليها ويبين في هذا التحقيق على الأخص ظروف الحادث بالتفصيل وأقوال الشهود وما إذا كان الحادث نتيجة عمد أو سوء سلوك فاحش ومقصود من المؤمن عليه طبقاً لأحكام المادة (٤٤) من هذا القانون وكذلك أقوال صاحب العمل أو من يمثله وأقوال المصاب وعلى هذه الجهات إبلاغ المؤسسة فور الانتهاء من تحقيقها بصورة منه والمؤسسة أن تطلب استكمال التحقيق إذا رأت محلاً لذلك .

#### مادة (٤٨) :

تلتزم المؤسسة بفحص المؤمن عليهم المعرضين للإصابة بأحد الأمراض المهنية المشار إليها في الفقرة (و) من المادة (١) من هذا القانون وذلك في أوقات دورية يتم تحديدها بقرار من الوزير يبين فيه كذلك الشروط والأوضاع التي يجري عليها الفحص الدوري .

وعلى المؤسسة أن تخطر وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بحالات الأمراض المهنية التي تظهر بين المؤمن عليهم وحالات الوفاة الناشئة عنها .

#### مادة (٤٩) :

تجرى المؤسسة فحصاً طبياً على المؤمن عليهم المعرضين للإصابة بأمراض المهنة عند انتهاء خدمتهم ، وذلك لإثبات حالتهم الصحية ، على أن يراعى عند إجراء الفحص المذكور طبيعة العمل ونوع المرض الذى كانوا معرضين له .

ويجوز أن تتضمن نتيجة الفحص الطبى إعادة الفحص على فترات دورية بعد انتهاء الخدمة .

وتتضمن نتيجة الفحص الطبى المدة التى يظل المؤمن عليه معرضاً فيها للإصابة بمرض مهني وفقاً للشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من الوزير بعد موافقة وزير الصحة العامة .

#### مادة (٥٠) :

تظل المؤسسة مسئولة عن تنفيذ أحكام هذا الباب إذا ظهرت على المؤمن عليه أعراض مرض مهني خلال الفترة التى تحددها نتيجة الفحص الطبى طبقاً لأحكام المادة السابقة وأو التحق بعمل لا ينشأ عنه هذا المرض .

وينقضى التزام المؤسسة إذا لم يتقدم المؤمن عليه للفحص الطبى المشار إليه فى المادة السابقة خلال ستة أشهر من تاريخ انتهاء خدمته أو خلال شهر من التاريخ الذى حددته نتيجة الفحص الطبى السابق .

ويجوز للمدير العام للمؤسسة التجاوز عن التأخير المنصوص عليه فى الفقرة السابقة إذا أبدى المؤمن عليه عذراً مقبولاً وأثبتت نتيجة الفحص الطبى أنه لم يترتب على هذا التأخير أى تغيير فى الحالة ناشئ عن عنصر خارجى .

#### مادة (٥١) :

تلتزم المؤسسة بتنفيذ أحكام هذا الباب حتى ولو كانت الإصابة تقتضى مسئولية شخص آخر بخلاف صاحب العمل ولا يخل ذلك بما يكون للمؤمن عليه من حق قبل الشخص المسئول .

#### مادة (٥٢) :

للمؤمن عليه أن يتقدم خلال يومين من تاريخ إخطاره بانتهاء العلاج أو بتاريخ العودة للعمل وخلال أسبوعين من تاريخ إخطاره بعدم شئ العجز أو بتقدير نسبته أو بعدم أصابته بمرض مهني بطلب إعادة النظر فى ذلك ، ويحال الطلب إلى لجنة تحكيم طبى يكون قرارها نهائياً بالنسبة للمؤمن عليه والمؤسسة .

ويصدر الوزير قراراً بتنظيم إجراءات وبيانات طلب إعادة النظر وتشكيل لجنة التحكيم الطبى وتحديد أتعاب أعضائها وإجراءات ونظام العمل فيها .

## الباب الخامس (٥٩) فى تأمين الشيخوخة والعجز والمرض والوفاة لغير الخاضعين للباب الثالث

### الفصل الاول

#### فى إنشاء الصندوق وكيفية تمويله

##### مادة (٥٣) :

ينشأ صندوق لتأمين الشيخوخة والعجز والمرض والوفاة للفئات الآتية : (٦٠)

(أ) المشتغلين بالمهن الحرة .

(ب) المشتغلين بالتجارة ممن يوجب القانون قيدهم فى السجل التجارى والشركاء المتضامنين والشركاء المتفرغين للإدارة فى الشركات ذات المسؤولية المحدودة .

(ج) المزاويين لأنشطة مما يستلزم لمزاوتها ترخيص أو تصريح من السلطة المختصة .

(د) الفئات الأخرى التى يصدر بانتقاعها بأحكام هذا التأمين قرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة .

وتحدد شروط وأوضاع انتفاع الفئات المشار إليها فى البنود السابقة بأحكام هذا التأمين وقواعد ومواعيد وإجراءات التسجيل فيه بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة (٦١) .

##### المادة السابعة من القانون رقم (٨) لسنة ١٩٨١

على الشركاء المتضامنين والشركاء المتفرغين للإدارة فى الشركات ذات المسؤولية المحدودة والذين كان قد تم التأمين عليهم بهذه الصفة وفقا لأحكام الباب الثالث من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه نقل اشتراكهم إلى التأمين المنصوص عليه فى الباب الخامس من القانون المذكور متى كانوا مخاطبين بأحكامه وذلك خلال فترة لا تتجاوز بدء سريان الإلزام بالنسبة إلى فئتهم ولا اعتبروا بانقضاء هذه المدة خاضعين لأحكامه بقرب شريحة لمرتب الاشتراك وتحسب مدة اشتراكهم فى الباب الخامس وفقا لأحكام الفقرة الثانية من المادة (٥٨) من القانون المذكور .

##### مادة (٥٤) :

لا تسرى أحكام هذا التأمين على :

(أ) من تقل سنه عن الثامنة عشرة أو تزيد سنه على الخامسة والستين ما لم يكن مزاولا للنشاط عنه بلوغ السن الأخيرة وذلك حتى استكمال المدة اللازمة لاستحقاق المعاش التقاعدى أو انتهاء الاشتراك أيهما أسبق .

(ب) الخاضعين لأحكام الباب الثالث من هذا القانون وأصحاب المعاشات التقاعدية والمعاشات المستحقة وفقا لأحكام قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين .

ومع ذلك يجوز لأصحاب المعاشات المشار إليهم طلب إيقاف صرف معاشاتهم التقاعدية والاشتراك اختياريًا فى هذا التأمين وذلك طبقا للشروط والقواعد التى يحددها قرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة (٦٢)

## المادة الخامسة من القانون رقم (٨) لسنة ١٩٨١

استثناء من حكم المادة (٥٤) من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه يجوز لمن تزيد سنه على الخامسة والستين الاشتراك في التأمين المنصوص عليه في الباب الخامس من القانون المذكور وذلك خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون . ويجوز مدها لمدة مماثلة بقرارات تصدر من وزير المالية بعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية .

### مادة (٥٥) :

تتكون موارد الصندوق المنصوص عليه في هذا الباب من الأموال الآتية :

(أ) الاشتراكات التي يؤديها المؤمن عليه طبقاً لشريحة الدخل الشهري التي يختارها من الجدول رقم (٦) المرافق لهذا القانون .

(ب) المساهمة السنوية والمبالغ التي تخصص في الميزانية العامة للدولة لأغراض هذا الصندوق ، ويتم تحديدها بقرار من الوزير بعد أخذ رأي مجلس الإدارة ، كما يحدد القرار طريقة أدائها (٦٣)

(ج) الاحتياطيات التي تحول لحساب المؤمن عليهم عن المدد المحسوبة وفقاً لأحكام الباب الثالث من هذا القانون أو وفقاً لأحكام القانون ومعاشات ومكافآت التقاعد للمسكريين .

(د) حصة استثمار أموال الصندوق والموارد الأخرى الناتجة عن نشاط المؤسسة فيما يتعلق به .

(هـ) الإعانات والتبرعات والهبات التي يقر مجلس الإدارة قبولها .

### مادة (٥٦) :

يكون الاشتراك في هذا التأمين إلزامياً ، عدا من جاوز سن الخامسة والخمسين عند بدء الاشتراك فيكون اشتراكه واستمراره في التأمين اختيارياً .

ومع ذلك يجوز بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة ، رفع السن المنصوص عليها في الفقرة السابقة وكذا تحديد الحالات التي يجوز فيها إلزام من جاوز هذه السن بالاشتراك في التأمين والشروط والقواعد الخاصة بذلك .

## المادة السادسة من القانون رقم (٨) لسنة ١٩٨١

استثناء من حكم المادة (٥٦) من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه يكون الاشتراك في التأمين المنصوص عليه في الباب الخامس من القانون المذكور واستمراره اختيارياً خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون .

ومع ذلك يجوز بقرارات تصدر من وزير المالية بعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية إلزام كل أو بعض الفئات المشار إليها في المادة (٥٣) من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة السابقة وفقاً للسن التي تحددها هذه القرارات (٦٤) .

### مادة (٥٧) :

تحدد بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة مواعيد وقواعد وإجراءات سداد الاشتراكات والمبالغ الإضافية المستحقة عن التأخير في سدادها وذلك بما لا يجاوز الحدود المنصوص عليها في المادتين (٩١ و ٩٢) من هذا القانون وكذا حالات تأجيل سداد الاشتراكات والإعفاء من المبالغ المذكورة (٦٥)

ووجوب أن يتم تحصيل الاشتراكات عن طريق الجهات الحكومية والجمعيات والروابط وما في حكمها وفقاً لأحكام القرار المنصوص عليه في الفقرة السابقة .

### مادة (٥٨) :

يدخل في حساب مدة الاشتراك في هذا التأمين كل مدة يلتزم المؤمن عليه بسداد الاشتراكات عنها . فإذا كان قد صرف

عنها مكافأة تقاعد فيجب لحسابها أن يرد المكافأة التي سبق أن أدت له ، وتسرى في هذا الشأن الأحكام المقررة طبقا للفقرة الثانية من المادة (٢٧) من هذا القانون (٦٦) .

ويجوز طبقا للشروط والقواعد وفي الحدود التي يصدر بها قرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة أن يحسب ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين مدد الخدمة أو النشاط السابق أو مدد اشتراك اعتبارية (٦٧) .

#### المادة الثالثة من القانون رقم (٤) لسنة ١٩٨٣ (٦٨)

يشترط لضم المدد التي صرفت عنها مكافأة تقاعد قبل العمل بهذا القانون تقديم طلب الضم خلال مدة سنتين من تاريخ العمل به (٦٩) يجوز مددها لسنة واحدة (٧٠) بقرار يصدر من مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ، ولا يبدأ هذا الميعاد في الحالات التي لا يكون فيها الضم جائزا إلا من تاريخ جوازه .

## الفصل الثاني في استحقاق المعاش

### مادة (٥٩) :

يستحق المعاش التقاعدي في الحالات الآتية :

(١) وفاة المؤمن عليه أو عجزه عجزا كاملا قبل انتهاء الاشتراك أو خلال مدة لا تتجاوز سنتين من تاريخ انتهائه ولم يكن خاضعا لأحكام الباب الثالث من هذا القانون أو لأحكام قانون معاشات ومكافأة التقاعد للعسكريين رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ ، ويحسب المعاش في هذه الأحوال على أساس مدة الاشتراك المحسوبة في هذا التأمين أو خمس عشرة سنة أيهما أكبر . وتضاف إلى مدة الاشتراك في التأمين في حالة الوفاة أو العجز الكامل قبل انتهاء الاشتراك المدة الباقية حتى بلوغ المؤمن عليه سن الستين فرضا .

وفي حالة استحقاق المعاش التقاعدي بعد انتهاء الخدمة يسترد ما يكون قد صرف من مكافأة التقاعد طبقا لحكم المادة (١٧) من هذا القانون (٧١) .

(٢) بلوغ المؤمن عليه سن الخامسة والستين متى بلغت مدة الاشتراك المحسوبة في هذا التأمين خمس عشرة سنة .

(٣) بلوغ المؤمن عليه سن الخامسة والخمسين متى بلغت مدة الاشتراك المحسوبة في هذا التأمين عشرين سنة ويصرف المعاش :

(أ) عند توقف المؤمن عليه عن مزاولة نشاطه . ويحدد بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة الشروط اللازمة توافقها لقيام حالة التوقف وكيفية إثباتها (٧٢) .

(ب) عند بلوغ المؤمن عليه سن الستين .

(ج) في الحالات الأخرى التي تحدّد بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة (٧٣)

ويكون استحقاق المعاش طبقا لهذا البند بناء على طلب المؤمن عليه .

### مادة (٦٠) : (٧٤)

إذا أصيب المؤمن عليه بمرض لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وأدى إلى توقف عن مزاولة النشاط ، ولم يكن مستحقا لمعاش تقاعدي ولم يختار صرف مكافأة التقاعد ، استحق معاشا مؤقتا محسوباً على أساس مدة اشتراك قدرها خمس عشرة سنة أو مدة الاشتراك في هذا التأمين أيهما أكبر إلى أن يتم شفاؤه أو يمارس نشاطا خاضعا للتأمين أو يستحق المعاش التقاعدي أو يبلغ سن الخامسة والستين أيها أسبق .

وتحدد بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة قواعد إثبات هذه الحالة ومواعيد الفحص الطبي لأصحابها . ويوقف

سرف المعاش إذا لم يتقدم صاحبه للفحص ، ويتبع فى سرف المستحق عن مدة الوقف ما تسفر عنه نتيجة الفحص .  
ويستحق المعاش التقاعدى بتوافر حالة من الحالات المنصوص عليها فى المادة السابقة خلال مدة استحقاق المعاش المؤقت ، وتحسب من هذه المدة ضمن مدة الاشتراك فى التأمين ما يستكمل به صاحب المعاش المدة اللازمة لاستحقاق المعاش التقاعدى ، ولا تؤدى عنها أية اشتراكات .

#### مادة (٦١) :

يستحق معاش التقاعد شهرياً بواقع (٦٥٪) من متوسط الشرائح خلال السنوات الثلاث السابقة على انتهاء الاشتراك وذلك عن المدة المحسوبة فى هذا التأمين التى تبلغ خمس عشرة سنة ، يزداد بواقع (٢٪) عن كل سنة تزيد على ذلك بعد أقصى (٩٥٪) من هذا المتوسط .

وفى تطبيق الفقرة السابقة يعتبر فى حكم شريحة الدخل المرتب الذى تحسب على أساسه الحقوق التقاعدية عن المدد المضمومة من الباب الثالث من هذا القانون أو من قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين والتى تدخل ضمن السنوات الثلاث المشار إليها .

وتسرى على المعاشات المستحقة وفقاً لأحكام هذا التأمين أحكام المادة (٢١) من هذا القانون .

#### مادة (٦٢) :

إذا لم يكن المؤمن عليه مستحقاً لمعاش تقاعدى عند انتهاء الاشتراك فى التأمين استحق مكافأة تقاعد لا تصرف إلا فى الحالات وطبقاً للشروط والقواعد التى تصدر بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة (٧٥)

وتحسب المكافأة بواقع نسبة مئوية من القيمة السنوية لمتوسط الشرائح المنصوص عليها فى المادة السابقة تعادل آخر نسبة استحق على أساسها الاشتراك وذلك عن كل سنة من المدة المحسوبة فى هذا التأمين بشرط ألا تقل عن سنة .

كما تستحق مكافأة تقاعد محسوبة وفقاً للفترة السابقة عن المدة التى تزيد على المدة اللازمة لاستحقاق الحد الأقصى للمعاش المنصوص عليه فى المادة السابقة ، وتصرف مع المعاش التقاعدى . وفى حالة انتهاء الخدمة بالوفاة توزع هذه المكافأة كاملة على المستحقين فى المعاش بنسبة أنصبتهم فيه ، فإذا لم يوجد أحد منهم تصرف للورثة الشرعيين (٧٦)

### الباب السادس

### فى المستحقين والاستبدال (٧٧)

#### الفصل الأول

#### فى المستحقين عن المؤمن عليه أو صاحب المعاش

#### مادة (٦٣) :

يكون للمستحقين الآتى ذكرهم سواء أكانوا كويتيين أم غير كويتيين والذين تتوافر فيهم فى تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش شروط الاستحقاق المنصوص عليها فى المواد التالية الحق فى تقاضى أنصبة من معاشه وفقاً للجدول رقم (١) المرفقة لهذا القانون وذلك من أول الشهر الذى وقعت فيه الوفاة :

١- الزوج أو الأرملة .

٢- الأولاد .

٣- الوالدان .

٤- الإخوة والأخوات .

٥- أولاد الابن .

#### مادة (٦٤) :

يشترط لاستحقاق الزوج أن يكون عاجزا عن الكسب .

#### مادة (٦٥) :

يشترط لاستحقاق الابن ألا يكون قد بلغ سن السادسة والعشرين ، ويستثنى من ذلك :

(١) العاجز عن الكسب .

(٢) الطالب بأحد مراحل التعليم التي تجاوز التعليم الثانوى بشرط عدم تجاوزه سن الثامنة والعشرين .

(٣) من حصل على مؤهل جامعى أو ما يعادله أو يزيد عليه بشرط ألا يكون قد بلغ سن الثامنة والعشرين ولم يلتحق بعمل أو يزاول نشاطا يخضع فيه لأحكام الباب الخامس من هذا القانون .

#### مادة (٦٦) :

يشترط لاستحقاق البنت ألا تكون متزوجة .

#### مادة (٦٧) :

يشترط لاستحقاق الأب أن يكون معتمدا فى معيشته على ولده المتوفى ويشترط لاستحقاق الأم أن تكون مطلقة أو أرملة .

#### مادة (٦٨) :

يشترط لاستحقاق الإخوة والأخوات أن يكونوا معتمدين فى معيشتهم على المتوفى ومستوفين للشروط المبينة فى المادة (٦٥) أو المادة (٦٦) من هذا القانون حسب الأحوال .

#### مادة (٦٩) :

يثبت الاعتماد فى المعيشة المشار إليه فى المادتين السابقتين بناء على شهادة من الجهة التى يحددها قرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة .

#### مادة (٧٠) :

أبناء الابن وبناته إذا كان أبوهم متوفيا أو توفى بعد استحقاقه فى المعاش ينتقل إليهم نصيب أبيهم وذلك إذا توافرت فيهم الشروط المبينة فى المادة (٦٥) أو المادة (٦٦) من هذا القانون حسب الأحوال .

#### مادة (٧١) :

يوقف صرف النصيب فى الحالتين الآتيتين :

(١) الحاق المستحق بالعمل ، وتستثنى من ذلك أرملة المؤمن عليه أو صاحب المعاش .

(٢) زواج الإناث ، وتمنع البنت أو الأخت أو بنت الابن عند زواجها لأول مرة منحة تعادل نصيبها في المعاش عن ستة أشهر .

#### مادة (٧٢) :

ينتهي النصيب في الحالات الآتية :

(١) وفاة المستحق .

(٢) استحقاق أرملة المؤمن عليه أو صاحب المعاش لنصيب في المعاش عن زوجها الأخير .

(٣) بلوغ الابن أو الأخ أو ابن الابن سن السادسة والعشرين ، ويستثنى من ذلك :

(أ) العاجز عن الكسب .

(ب) الطالب بأحد مراحل التعليم التي تتجاوز التعليم الثانوي وذلك حتى بلوغه سن الثامنة والعشرين ، على أن يستمر صرف نصيب من يبلغ هذه السن خلال السنة الدراسية حتى نهايتها .

(ج) من حصل على مؤهل جامعي أو ما يعادله أو يزيد عليه وذلك حتى بلوغه سن الثامنة والعشرين أو التحاقه بعمل أو مزاولته نشاطا يخضع فيه لأحكام الباب الخامس من هذا القانون أيها أسبق .

#### مادة (٧٣) :

إذا طلقت أو ترمكت البنت أو الأخت أو الأم لأول مرة أو عجز الابن أو الأخ عن الكسب بعد وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش منح كل منهم نصيبه الذي كان يستحقه في المعاش بافتراض استحقاقه له في تاريخ الوفاة وبون المساس بحقوق باقي المستحقين .

#### مادة (٧٤) :

في حالة فقد المؤمن عليه أو صاحب المعاش يصرف للمستحقين عنه ما يعادل نصيب كل منهم في المعاش بافتراض وفاته ، وذلك اعتبارا من أول الشهر الذي فقد فيه ، ويستمر الصرف حتى ظهور المفقود حيا أو ثبوت وفاته حقيقة أو حكما .

فإذا كان فقد المؤمن عليه أثناء تأدية العمل أو بسببه فيصرف للمستحقين علاوة على ذلك ما يعادل نصيب كل منهم في المعاش المقرر في تأمين أصابات العمل في الحدود المنصوص عليها في المادة (١١٥) من هذا القانون .

ويصدر قرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة بالاجراءات التي تتخذ لإثبات حالة الفقد وما يتبع في شأن ما صرف من مبالغ إذا ظهر المفقود حيا .

وتسرى على المستحقين طبقا لهذه المادة الأحكام التي تسرى على المستحقين المشار إليهم في المادة (٦٣) من هذا القانون .

#### مادة (٧٥) :

إذا أوقف أو انتهى نصيب أحد المستحقين المشار إليهم في المادة (٦٣) من هذا القانون يعاد توزيع المعاش على باقي المستحقين منهم الذين يصرفون أنصبة في المعاش وذلك وفقا للجدول رقم (١) المرافق لهذا القانون ، كما يعاد التوزيع على هؤلاء المستحقين إذا زال سبب وقف صرف النصيب .

وتكون إعادة التوزيع من أول الشهر التالي لحدوث الواقعة التي رتب ذلك .

وفي جميع الأحوال يخصم ما يكون قد صرف دون وجه حق للمستحق الذي أوقف أو انتهى نصيبه من متجمد ما يستحق لباقي المستحقين جميعا نتيجة للوقف أو الانتهاء حتى تاريخ علم المؤسسة بالواقعة التي رتب ذلك ونسبة ما يستحقه كل منهم إلى الآخرين . وذلك دون الإخلال بالمسؤولية عن المبالغ المنصرفة دون وجه حق أو بحق باقي المستحقين في الرجوع على من صرف هذه المبالغ بما خصم من أنصبتهم .

#### مادة (٧٦) :

تحدد بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة أحكام الجمع بين النصيب وبين المعاش التقاعدي أو بين الأنصبة في أكثر من معاش .  
ويحدد القرار كذلك مقدار وشروط استحقاق الحد الأدنى لنصيب المستحق بما في ذلك المستحقة لكل من أبناء الابن وبناته.

### الفصل الثاني

#### في الاستبدال

#### مادة (٧٧) :

يجوز للمؤسسة أن تستبدل نقودا بحقوق المؤمن عليهم وأصحاب المعاشات في معاشاتهم التقاعدية ، وتحدد القيمة الاستبدالية وفقا للجدول رقم (١/٢) أو رقم (٢/ب) المرافق لهذا القانون حسب الأحوال .

ويجب ألا يقل جزء المعاش التقاعدي ، الفعلي أو الافتراضي ، الباقي بعد الاستبدال عن (٥٠٪) من المرتب المشار إليه في المادتين (١٩) أو (١٦) من هذا القانون حسب الأحوال .

ويصدر الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة قرارا بقواعد وشروط وحالات الاستبدال والمبالغ المطلوب ردها مقابل إيقاف العمل به ، على أن تكون مدة الاستبدال أثناء الخدمة (٥) سنوات .

#### مادة (٧٨) :

يقف خصم الجزء المستبدل من المعاش التقاعدي عند وفاة صاحبه أو عند انتهاء المدة المحددة للاستبدال أو عند إيقاف العمل به طبقا للفقرة الأخيرة من المادة السابقة ، وتسوى معاشات المستحقين عن صاحب المعاش على أساس أنه لم يستبدل جزءا من معاشه .

#### مادة (٧٨ مكررا) : (٧٨)

استثناء من حكم المادة (١٠) من هذا القانون ، يفحص المركز المالي لنظام الاستبدال على حدة مرة على الأقل كل ست سنوات بمعرفة خبير اكتواري يعينه مجلس الإدارة ، فإذا أظهر الفحص فائضا جاز توزيعه على المستبدلين طبقا لما يقرره المجلس .

أما إذا أظهر الفحص عجزا فيجب على الخبير اكتواري توضيح سبب هذا العجز والوسيلة الكفيلة بتلافيه .

#### مادة (٧٩) :

لا يجوز للمستحقين عن المؤمن عليه أو صاحب المعاش استبدال معاشاتهم .

## الباب السابع فى الأحكام العامة

### مادة (٨٠) : (٧٩)

يجوز بقرار من مجلس الوزراء منع معاشات أو مكافآت استثنائية للمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم أو لغيرهم من الكويتيين ولو كانوا من غير الخاضعين لأحكام هذا القانون .

ومع عدم الإخلال بما يقرره مجلس الوزراء من أحكام خاصة تسرى على هذه المعاشات والمكافآت الاستثنائية أحكام هذا القانون .

### مادة (٨١) :

المعاشات والمكافآت والتعويضات التى تستحق طبقاً لأحكام هذا القانون هى وحدها التى تلتزم بها المؤسسة ، أما ما يستحق تنقيها لقوانين أخرى أو قرارات ويعهد للمؤسسة بتنفيذه فتؤديه الخزنة العامة إلى المؤسسة بالطريقة التى يصدر بها قرار من الوزير بعد أخذ رأى مجلس الإدارة (٨٠) .

### مادة (٨٢) :

المعاشات والمكافآت المقررة بمقتضى أحكام الباب الثالث من هذا القانون للمؤمن عليهم فى القطاعين الأهلى والتفطلى لا تقابل من التزامات صاحب العمل فى هذا التأمين إلا ما يعادل مكافأة نهاية الخدمة القانونية بالمعدلات الواردة فى المادة (٥٤) من القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٤ المشار إليه .

ويلتزم أصحاب الأعمال الذين يرتبطون بأنظمة معاشات أو مكافآت أو ادخار أفضل بقيمة الزيادة بين ما كانوا يتحملونه فى تلك الأنظمة ومكافأة نهاية الخدمة القانونية مسسوبة على الأساس المشار إليه فى الفقرة السابقة ، وتحسب هذه الزيادة عن كامل مدة خدمة المؤمن عليهم سواء فى ذلك مدة الخدمة السابقة أو اللاحقة للاشتراك فى المؤسسة وتؤدى خلال ثلاثين يوماً من انتهاء خدمة المؤمن عليه إلى المؤسسة كاملة دون إجراء أى تخفيض وتصرف للمؤمن عليهم أو المستحقين عنهم ولو لم يؤدها صاحب العمل خلال المدة المشار إليها .

### مادة (٨٣) :

يجوز لصاحب العمل أن ينشئ نظاماً للمعاش أو الادخار أو التأمين يتضمن مزايا إضافية أو تكميلية لهذا القانون . كما يجوز إبرام عقود عمل جماعية أو مشتركة بين صاحب العمل والعمال تتضمن مزايا معاش أو ادخار أو تأمين تكميلية أو إضافية .

ويجوز أن تتولى المؤسسة صرف المعاشات التى تقررها الأنظمة أو العقود المشار إليها وفقاً للشروط والقواعد التى يصدر بها قرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة (٨١)

### مادة (٨٤) :

تحدد بقرار من الوزير بالاتفاق مع وزير الصحة العامة حالات العجز الكامل والجزئى ونسبة كل منهما إلى ما يصيب المؤمن عليه من عجز فى قدرته على العمل وكذلك القواعد التى يتم على أساسها تقدير نسبة العجز .

#### مادة (٨٥) :

تحتسب الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل في القطاعين الأهلي والنفطي - عدا الشركات المملوكة للدولة بالكامل - وتلك التي تقتطع من مرتبات المؤمن عليهم العاملين لديه خلال سنة على أساس المرتب عن شهر يناير من كل سنة (٨٢) .

أما الذين يلتحقون بالخدمة في غير هذا الشهر فتحسب اشتراكاتهم على أساس مرتب الشهر الذي التحقوا فيه وذلك حتى أول يناير التالي ثم يعاملون بعد ذلك على الأساس المبين في الفقرة السابقة .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على من ينطبق عليهم هذا القانون لأول مرة .

وتستحق الاشتراكات كاملة عن الشهر الذي تبدأ فيه الخدمة ولا تستحق عن جزء الشهر الذي تنتهي فيه .

وفي حساب المرتب الشهري لمن لا يتقاضون مرتباتهم مباشرة تحدد أيام العمل في الشهر بثلاثين يوما فيما عدا من لا تصرف لهم مرتبات عن أيام الراحة الأسبوعية فتحدد عدد أيام العمل في الشهر بستة وعشرين يوما .

#### مادة (٨٦) : (٨٣)

تحتسب الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل في القطاع الحكومي والشركات المملوكة للدولة بالكامل وتلك التي تقتطع من مرتبات المؤمن عليهم فيها على أساس مرتب كل شهر .

#### مادة (٨٧) :

استثناء من أحكام المادتين السابقتين يجوز للوزير بناء على اقتراح مجلس الإدارة أن يضع قواعد خاصة لحساب مرتب المؤمن عليه والشروط والأوضاع التي تتبع في تحصيل وأداء الاشتراكات والمبالغ المستحقة وفقا لهذا القانون وذلك في الحالات التي يحددها (٨٤)

#### مادة (٨٨) :

على صاحب العمل في القطاعين الأهلي والنفطي أن يقدم للمؤسسة في شهر يناير من كل عام بيانا بمرتبات العاملين لديه عن هذا الشهر بمن فيهم من هم تحت الاختبار واشتراكاتهم الشهرية ويجب أن يشتمل البيان على محال إقامة صاحب العمل مهما تعددت وأن يوافق المؤسسة شهريا بما يطرأ من تغيرات في عدد العاملين لديه أو مرتباتهم وعناوين الأماكن التي يزاولون فيها عملهم (٨٥) .

وتقدم البيانات المشار إليها في الفقرة السابقة على الاستثمارات التي تعدها المؤسسة لهذا الغرض .

#### مادة (٨٩) :

إذا لم يقدم صاحب العمل البيانات المنصوص عليها بالمادة السابقة بالشروط والأوضاع والمواعيد المقررة حسبت الاشتراكات الواجبة الأداء على أساس آخر بيان قدم منه للمؤسسة وذلك إلى حين حساب الاشتراكات المستحقة فعلا .

وفي حالة عدم تقديم بيانات أصلا أو عدم وجود السجلات والمستندات التي يتعين على صاحب العمل حفظها وفقا لأحكام هذا القانون يكون حساب الاشتراكات المستحقة بقرار من المؤسسة طبقا لما تسفر عنه تحرياتها .

ويكون لصاحب العمل حق الطعن في القرار المنصوص عليه في الفقرة السابقة طبقا لأحكام المادة (١٠٩) من هذا القانون بعد التظلم منه أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٠٧) من هذا القانون ووفقا للمواعيد المنصوص عليها فيها .

#### مادة (٩٠) : (٨٦)

تكون الاشتراكات واجبة الأداء في أول الشهر التالي للشهر المستحقة عنه أو لصدر قرار المؤسسة المنصوص عليه في المادة السابقة ولو طعن فيه . وتؤدي الاشتراكات على أساس المرتب كاملا وذلك بمراجعة حكم المادة (١٣) من هذا القانون .

#### مادة (٩١) : (٨٧)

يلتزم صاحب العمل في حالة التأخير في سداد الاشتراكات وغيرها من المبالغ المستحقة وفقا لأحكام هذا القانون ، سواء في ذلك ما يلتزم به أو ما يلتزم باقتطاعه من مرتبات المؤمن عليهم ، بأداء مبلغ إضافي يواقع (١/١٠) شهريا من المبالغ التي تأخر في سدادها وذلك عن المدة من تاريخ وجوب أدائها حتى تاريخ السداد .

ويعفى صاحب العمل من أداء المبلغ الإضافي إذا تم السداد خلال عشرة أيام من تاريخ وجوب الأداء .

#### مادة (٩٢) : (٨٨)

يلتزم صاحب العمل الذي لم يتم تسجيل كل أو بعض عماله خلال الميعاد المنصوص عليه في المادة (٩٤) من هذا القانون أو لم يؤد الاشتراكات على أساس المرتبات الحقيقية بأن يؤدي إلى المؤسسة مبلغا اضافيا يوازي (١٠٪) من الاشتراكات التي لم يؤدها فضلا عما تقتضيه المادة السابقة .

كما يلتزم صاحب العمل بأداء مبلغ اضافي يواقع (٥٠٠) فلس عن كل يوم يتأخر فيه عن إخطار المؤسسة بالبيانات والإخطارات والاستمارات التي يتطلبها تنفيذ هذا القانون .

#### مادة (٩٣) :

في جميع الحالات السابقة تكون مصاريف إرسال الاشتراكات والمبالغ المستحقة للمؤسسة على حساب صاحب العمل .  
ويحدد بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة حالات وشروط الإعفاء من المبالغ الإضافية المنصوص عليها في المادتين السابقتين (٨٩)

#### مادة (٩٤) :

يلتزم صاحب العمل بتسجيل العاملين لديه الخاضعين لأحكام هذا القانون لدى المؤسسة خلال عشرة أيام من تاريخ التحاقهم بالخدمة ويجوز لهؤلاء أن يقوموا بتسجيل أسمائهم في حالة امتناع أو تراخي صاحب العمل في هذا التسجيل .  
ويصدر قرار من الوزير يحدد فيه قواعد التسجيل المشار إليها وإجراءات الحصول على بطاقة التأمين والبيانات التي تتضمنها والإجراءات التي تتخذ في حالة فقدانها وقواعد استعمالها (٩٠) .

وعلى المؤسسة إعطاء بطاقة تأمين لكل مؤمن عليه دون مقابل ويؤدي رسم قدره (٥٠٠) فلس عند طلب بدل فاقد .

#### مادة (٩٥) : (٩١)

على صاحب العمل في القطاعين الأهلي والنفطي أو المؤمن عليه طبقا لأحكام الباب الخامس من هذا القانون أن يعلق في أماكن العمل الشهادة الدالة على سداد اشتراكه في المؤسسة ، ويصدر بتحديد بيانات هذه الشهادة قرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة .

وعلى المؤسسة إعطاء هذه الشهادة مقابل (٥٠٠) فلس عن كل شهادة أو مستخرج منها .

وعلى الجهات الحكومية التي تختص بصرف تراخيص أو شهادات معينة أن تعلق صرف هذه التراخيص أو الشهادات أو تجديدها على قيام طالبيها بتقديم الشهادة المذكورة أو مستخرج منها .

#### مادة (٩٦) :

على كل صاحب عمل أن يحتفظ لديه بالفاتور والسجلات وأن يقدم للمؤسسة الكشف والبيانات والإخطارات والاستمارات التي يتطلبها تنفيذ هذا القانون . وذلك وفقا للشروط والأوضاع والمواعيد التي يحددها قرار من الوزير بناء على اقتراح مجلس الإدارة (٩٢)

وعليه كذلك أن ينشئ لكل مؤمن عليه ملفا خاصا بالتأمينات الاجتماعية يودع فيه المستندات التي يحددها القرار المشار إليه .

#### مادة (٩٧) :

يكون لمن يندبه الوزير من موظفي المؤسسة صفة الضبطية القضائية في تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له ، ولهم في سبيل ذلك الحق في دخول محال العمل في مواعيد المعتادة لإجراء التحريات اللازمة والإطلاع على السجلات والدفاتر والأوراق والمحزرات والمستندات والملفات التي تتعلق بتنفيذ هذا القانون (٩٧) .

#### مادة (٩٨) :

تلتزم المؤسسة بالوفاء بالتزاماتها المقررة كاملة بالنسبة لمن تسرى عليهم أحكام هذا القانون ولو لم يقم صاحب العمل بتسجيلهم في المؤسسة أو بإداء الاشتراكات المستحقة عنهم .

#### مادة (٩٩) :

لا يمنع من الوفاء بجميع مستحقات المؤسسة حل المنشأة أو تصفيتها أو إغلاقها أو إفلاسها أو إدماجها في غيرها أو انتقالها بالإرث أو بالوصية أو الهبة أو البيع أو النزول أو بغير ذلك من التصرفات .  
ويكون الخلف مسئولاً بالتضامن مع أصحاب الأعمال السابقين عن تنفيذ جميع الالتزامات المستحقة عليهم للمؤسسة .  
على أنه في حالة إيلولة المنشأة بالإرث فتكون مسؤولية الخلف التضامنية في حدود ما آل إليه من تركة .

#### مادة (١٠٠) : (٩٤)

يستحق المعاش من أول الشهر الذي تنتهي فيه الضمة ببلوغ السن المقررة قانونا لتركها أو بسبب الوفاة أو العجز الكامل .  
كما يستحق المعاش من أول الشهر الذي تقع فيه الوفاة أو يثبت فيه العجز الكامل في حالات استحقاق المعاش بعد انتهاء الضمة المنصوص عليها في البند (١) من المادة (١٧) من هذا القانون .

#### مادة (١٠١) : (٩٤)

يؤدى المعاش أو النصيب فيه عن الشهر الذي يقع فيه سبب الوقف أو الانتهاء على أساس شهر كامل .

#### مادة (١٠٢) : (٩٤)

لا يجوز الحجز أو النزول عن مستحقات المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستحقين عنهما لدى المؤسسة إلا وفاء لفقرة محكوم بها من القضاء أو لأداء ما يكون مطلوبا منهم للمؤسسة أو لبنك التسليف والإئجار أو لاية جهة حكومية وبما لا يجاوز الربع .  
ويجوز للمؤسسة خصم ما يكون قد استحق لها على المؤمن عليه أو صاحب المعاش قبل وفاته من مبالغ خصما من مستحقات المستحقين عنه في حدود ربع هذه المستحقات تقسم بينهم بنسبة المنصرف من أنصبتهم .  
وفي حالة التزام بين الدين تكون الأولوية لدين النفقة ثم لباقي الديون حسب ترتيبها المنصوص عليه في الفقرة الأولى .

#### مادة (١٠٣) :

في حالة الحكم على المؤمن عليه أو صاحب المعاش بالحبس يحدد بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة من يصرف لهم المعاش أو المكافأة أو غيرهما من الحقوق المالية والشروط والقواعد الخاصة بذلك .

#### مادة (١٠٤) :

يسقط الحق في المعاش أو المكافأة أو غيرهما من الحقوق المالية في حالة فقد المؤمن عليه أو صاحب المعاش الجنسية الكويتية أو سحبها أو إسقاطها ويجوز للوزير أن يحدد بقرار منه في حالة وجود مستحقين ما يصرف لهم من معاش أو مكافأة أو غيرهما .

#### مادة (١٠٥) :

مع عدم الإخلال بأحكام المادة السابقة لا يجوز حرمان المؤمن عليه أو صاحب المعاش من حقه في المعاش أو المكافأة أو غيرها من الحقوق المالية الأخرى ، ويلغى كل حكم يخالف ذلك .

#### مادة (١٠٦) :

تصرف في حالة وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش منحة تعادل مثلي المرتب أو شريحة الدخل الشهري أو المعاش بشرط ألا تقل عن مثلي الحد الأدنى للمرتب في القطاعين الأهلي والنفطي طبقا لهذا القانون (٩٥) وتحدد بقرار من الوزير شروط وقواعد صرف هذه المنحة (٩٦)

#### مادة (١٠٧) : (٩٧)

لا يجوز رفع دعوى يطلب أى من الحقوق المقررة بمقتضى أحكام هذا القانون إلا بعد مطالبة المؤسسة بها كتابة خلال خمس سنوات من التاريخ الذي تعتبر فيه هذه الحقوق واجبة الأداء .

وتعتبر المطالبة بأى من هذه الحقوق مطالبة بباقيها ، وينقطع سريان الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة بالنسبة للمستحقين جميعا إذا تقدم أحدهم بهذا الطلب ، ويوقف بالنسبة إلى عديمي الأهلية وناقصيها إذا لم يوجد من ينوب عنهم قانونا .

ولا يجوز قبول الدعوى المشار إليها في الفقرة الأولى قبل التظلم من القرار الصادر من المؤسسة خلال ثلاثين يوما من تاريخ الإخطار به أمام لجنة يصدر بتشكيلها وقواعد الفصل في التظلم أمامها قرار من الوزير (٩٨)

ويجب البت في الطلب أو التظلم المنصوص عليهما في هذه المادة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه ، ويعتبر انقضاء هذا الميعاد دون صدور قرار في الطلب أو التظلم بمثابة قرار بالرفض .

ويكون الطعن في القرارات الصادرة من اللجنة المشار إليها في هذه المادة خلال ثلاثين يوما من تاريخ إخطار صاحب الشأن بالقرار أو انقضاء الميعاد المحدد للبت في التظلم أيهما أسبق .

#### مادة (١٠٨) :

لا يجوز رفع الدعوى بطلب تعديل الحقوق المقررة بهذا القانون بعد انقضاء سنتين من تاريخ الإخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ الصرف بالنسبة إلى باقى الحقوق وذلك فيما عدا حالات طلب إعادة تسوية هذه الحقوق بالزيادة نتيجة تسوية تمت بناء على قانون أو حكم قضائي نهائي وكذلك الأخطاء المادية التي تقع في الحساب عند التسوية .

كما لا يجوز للمؤسسة المنازعة في قيمة هذه الحقوق في حالة صدور قرارات إدارية أو تسويات لاحقة لتاريخ ترك الخدمة يترتب عليها خفض المرتبات التي اتخذت أساسا لتقدير هذه الحقوق .

#### مادة (١٠٩) :

استثناء من أحكام المرسوم الأميري رقم (١٩) لسنة ١٩٥٩ بقانون تنظيم القضاء تختص محكمة الاستئناف العليا في دائرتها المدنية والتجارية بالفصل في الطعون والمنازعات المنصوص عليها في المادتين السابقتين .

## مادة (١١٠) :

تسقط حقوق المؤسسة قبل أصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين عنهم بانتقضاء خمس سنوات من تاريخ الاستحقاق .

ويعتبر من أسباب قطع التقادم المنصوص عليه في الفقرة السابقة كل تنبيه توجهه المؤسسة إلى صاحب الشأن بموجب كتاب موصى عليه يتضمن بياناً بقيمة هذه المبالغ .

ولا يسرى التقادم في مواجهة المؤسسة بالنسبة لصاحب العمل الذي لم يسبق اشتراكه في التأمين عن كل عماله أو بعضهم إلا من تاريخ علم المؤسسة بالتحاقهم لديه .

ويسقط حق صاحب العمل في استرداد المبالغ المدفوعة منه بالزيادة بانتقضاء ثلاث سنوات من تاريخ الدفع دون أن يطالب المؤسسة بذلك .

## مادة (١١١) :

تعفى من الرسوم القضائية في جميع درجات التقاضي الدعاوى التي ترفعها المؤسسة أو المؤمن عليهم أو أصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون ويكون نظرها على وجه الاستعجال والمحكمة في جميع الأحوال الحكم بالإنفاذ المجل ولا كفالة ولها في حالة رفض الدعوى أن تحكم على رافعها بالمصروفات كلها أو بعضها .

## مادة (١١٢) :

على المؤسسة أن تصرف مؤقتاً جزء المعاش أو المكافأة الذي لا يكون محلاً لأية منازعة إلى أن تتم التسوية النهائية فإذا لم تتم تسوية المعاش في أول الشهر التالي لانتهاء خدمة المؤمن عليه وجب عليها أن تصرف شهرياً نصف المرتب الشهري أو جزء المعاش المشار إليه - أيهما أكبر - إلى أن تتم التسوية النهائية ، فإذا قل المعاش بعد التسوية عن المبلغ الذي كان يصرف استرد الفرق على أقساط شهرية لمدة لا تقل عن المدة التي صرف عنها من أي مبلغ تؤديه المؤسسة إلى صاحب المعاش أو المستحقين عنه .

وتحدد بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة شروط وقواعد ومواعيد صرف الحقوق المقررة بهذا القانون والمستندات اللازمة لذلك (٩٩) .

## مادة (١١٣) :

مع مراعاة حكم المادة (١٠٢) من هذا القانون يكون للمبالغ المستحقة للمؤسسة بمقتضى أحكامه امتياز على جميع أموال المدين من منقول وعقار وتسوفى بعد المصروفات القضائية مباشرة بطريق الحجز الإداري ويكون قرار مدير عام المؤسسة بتسوية هذه المبالغ بمثابة سند تنفيذي (١٠٠) .

## مادة (١١٤) :

إذا عهد صاحب العمل بتنفيذ أعماله أو جزء منها إلى مقاول وجب عليه إخطار المؤسسة باسم المقاول وعنوانه قبل تاريخ البدء بالعمل بثلاثة أيام على الأقل .

ويلتزم المقاول بهذا الإخطار بالنسبة للمقاول من الباطن ويكون صاحب العمل والمقاول الأصلي والمقاول من الباطن متضامتين في الوفاء بالالتزامات المقررة في هذا القانون .

## مادة (١١٥) : (١٠١)

يكون الجمع بين المعاشات أو بين المعاش والمرتب وفقاً للقواعد التالية :

(١) يجمع المؤمن عليه بين المعاش الاصصاي وبين المرتب بدون حدود .

(٢) يجمع صاحب المعاش بين المعاش الاصناف وبين المعاش المستحق وفقا لأحكام الباب الثالث أو الباب الخامس بما لا يجاوز المرتب الذي سوى على أساسه المعاش الأخير أو المرتب الذي سوى على أساسه المعاش الاصناف مزايا بواقع (٨٪) سنويا عن المدة من تاريخ استحقاقه حتى تاريخ استحقاق المعاش الأخير أيهما أكبر .

ويراعى الحد المذكور في تحديد ما يوزع على المستحقين في حالة الوفاة .

(٣) لا يجوز الجمع بين المعاش المستحق وفقا لأحكام الباب الثالث والمعاش المستحق وفقا لأحكام الباب الخامس أو بين المعاش التقاعدى والمرتب إلا في الحدود وبالشروط والقواعد التي يصدر بها قرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة .

#### مادة (١١٦) : (١٠٢)

يعتد في تطبيق أحكام هذا القانون بالمستند الرسمي المد لإثبات السن الذي يقدم للمؤسسة عند الاشتراك فيها لأول مرة، كما يعتد بأي تعديل يطرأ على السن الثانية بموجب إذا تم في ميعاد لا يجاوز سنة من تاريخ بدء الاشتراك .

واستثناء من ذلك يعتد بالسن الثابتة لدى المؤسسة في تاريخ العمل بهذه المادة وما قد يطرأ عليها من تعديل في ميعاد لا يجاوز سنة من هذا التاريخ .

#### مادة (١١٧) :

يكون حساب المدد المنصوص عليها في هذا القانون بالتقويم الميلادي .

وفي حساب مدة الاشتراك في التأمين يجبر كسر الشهر إلى شهر ويجبر كسر السنة إلى سنة كاملة إذا كان من شأن ذلك في الحالة الأخيرة استحقاق المؤمن عليه معاشا فيما عدا حالات ترك الخدمة بالاستقالة أو ما في حكمها .

#### مادة (١١٨) :

لا يس هذا القانون بما قد يكون للمؤمن عليهم من حقوق مكتسبة بمقتضى قوانين أو لوائح أو نظم معاشات أو مكافآت أو إخبار أو تأمين أفضل .

## الباب الثامن ففي العقوبات

#### مادة (١١٩) :

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها أى قانون آخر يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المواد التالية عن الجرائم المشار إليها فيها .

#### مادة (١٢٠) :

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز شهرا واحدا وبغرامة لا تزيد على (٢٢٥) دينارا أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من تعمد إعطاء بيانات غير صحيحة أو امتنع عدا عن إعطاء البيانات المنصوص عليها في هذا القانون أو القرارات أو اللوائح المنفذة له بقصد الحصول على أموال من المؤسسة دون وجه حق ، ويعاقب بنفس العقوبة كل من تعمد عن طريق إعطاء بيانات غير صحيحة عدم الوفاء باستحقاقات المؤسسة كاملة . وفي جميع الأحوال تحكم المحكمة برد المبالغ التي صرفت بدون وجه حق .

#### مادة (١٢١) :

يعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرين دينارا كل من يخالف أحكام المواد ( ٤٦ ، ٨٨ ، ٩٦ ) من هذا القانون .

وفي تطبيق الفقرة الأخيرة من المادة (٩٦) من هذا القانون تتعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت بشأنهم المخالفة .

#### مادة (١٢٢) :

يعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرين ديناراً كل صاحب عمل ، يخضع لأحكام هذا القانون ولم يقم بالاشتراك في المؤسسة عن أى من عماله ويعاقب بدأت العقوبة كل صاحب عمل يحمل عماله أى نصيب فى نفقات التأمين لم يرد بها نص خاص فى القانون وتحكم المحكمة من تلقاء ذاتها بإلزام صاحب العمل المخالف بأن يدفع للعمال قيمة ما تحملوه من نفقات التأمين .  
وتتعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت فى شأنهم المخالفة .

#### مادة (١٢٣) :

يعاقب بالمحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز (٢٣٥) ديناراً أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أفسى من موظفى المؤسسة سرا من أسرار العمل أو غير ذلك من أساليب العمل التى يكون قد اطلع عليها بحكم عمله أو بحكم المادة (٩٧) من هذا القانون .

#### مادة (١٢٤) :

تنول إلى المؤسسة جميع الغرامات والمبالغ المحكوم بها عن مخالفة أحكام هذا القانون ويكون الصرف منها فى الأوجه التى يحددها قرار من الوزير .

### الباب التاسع فى الأحكام الانتقالية

#### مادة (١٢٥) :

تعاد تسوية المعاشات التى استعقت طبقاً لأحكام المرسوم الأميرى رقم (٣) لسنة ١٩٦٠ والقانون رقم (١٩٧١/٤) المشار إليهما وفقاً لأحكام الباب الثالث والفصل الأول من الباب السادس من هذا القانون .  
ولا يجوز أن يترتب على إعادة التسوية أن يقل صافى ما يصرف لصاحب المعاش أو للمستحقين عنه عن صافى مجموع ما صرف له من معاش وعلاوة اجتماعية وعلاوة غلاء معيشة فى الشهر السابق على العمل بهذا القانون .

#### مادة (١٢٦) :

لا يترتب على إعادة تسوية المعاش زيادة الجزء الذى يجوز لصاحب المعاش استبداله من المعاش .

#### مادة (١٢٧) :

استثناء من أحكام المادتين (٢٧) و (١١٥) من هذا القانون يجوز لصاحب المعاش أن يجمع بين المعاش المستحق له قبل إعادة التسوية المنصوص عليها فى المادة (١٢٥) من هذا القانون وبين أى مرتب يتقاضاه من العمل فى القطاعين الأعلى والنفطى وكذلك بين هذا المعاش وبين أى مكافأة يتقاضاها - وقت العمل بهذا القانون - من خزانة عامة ويحاسب عند انتهاء خدمته فى الحالتين على أساس المدة الجديدة وحدها بحيث لا يتجاوز مجموع المعاشين الحد الأقصى للمعاش المنصوص عليه فى المادتين (١٩) أو (٢٣) بحسب الأحوال .

ومع ذلك يجوز لصاحب المعاش أن يطلب وقف صرف المعاش المستحق له قبل إعادة التسوية ومعاملته عند انتهاء خدمته على أساس المديتين معاً وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإخطار بإعادة التسوية أو من تاريخ الالتحاق بالعمل أيهما أقرب .

#### مادة (١٢٨) :

تسرى أحكام الفصل الأول من الباب السادس من هذا القانون على كل من لم يستحق نصيبا في المعاش طبقا لأحكام المرسوم الأميري رقم (٣) لسنة ١٩٦٠ المشار إليه وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون أو من تاريخ استيفاء شروط الاستحقاق المنصوص عليها فيه أيهما أقرب وبأن مصاس يحقق باقي المستحقين .

#### مادة (١٢٩) :

تعاد تسوية حالات انتهاء الخدمة في القطاع الحكومي للأسباب المنصوص عليها في البندين ( ١ ، ٢ ) من المادة (١٧) من هذا القانون والتي لم يستحق عنها معاشا وفقا لأحكام المرسوم الأميري رقم (٣) لسنة ١٩٦٠ المشار إليه وذلك طبقا لأحكام الباب الثالث والفصل الأول من الباب السادس من هذا القانون .

وفيما عدا حالات الوفاة أو العجز الكامل تسترد المكافأة التي سبق أن أدبت وذلك على أقساط شهرية وفقا للجدول رقم (٣) المرافق لهذا القانون .

#### مادة (١٣٠) :

لا يترتب على تطبيق أحكام المواد السابقة صرف فروق مالية عن الفترة السابقة على العمل بأحكام الباب الثالث من هذا القانون .

#### مادة (١٣١) :

يستحق على الخزانة العامة فرق صافي قيمة الالتزامات الناتجة عن تطبيق أحكام المواد السابقة من هذا الباب ، ويصدر بتحديد ذلك الفرق قرار من الوزير (١٠٢) بعد أخذ رأى مجلس الإدارة وبناء على تقرير من الخبير الاكتواري للمؤسسة ويجوز أدائه على أقساط وفقا للجدول رقم (٤) المرافق لهذا القانون وبالشروط الواردة فيه .

كما تؤدي الخزانة العامة إلى المؤسسة مقابل ما تصرفه من معاشات أو أجزاء المعاشات المستحقة تطبيقا لنص المادة (٤٠) من المرسوم الأميري رقم (٣) لسنة ١٩٦٠ المشار إليه .

#### مادة (١٣٢) :

يصدر قرار من الوزير بتحديد مواعيد تسجيل فئات العاملين الخاضعين لأحكام هذا القانون والموجودين في الخدمة في تاريخ سريان أحكام الباب الثاني من هذا القانون أو الذين يلتحقون بالخدمة بعد هذا التاريخ وقبل العمل بباقي أحكامه (١٠٤).

جدول رقم (١) (١٠٥)

بتحديد أنصبة المستحقين في حالة وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش

الرقم	المستحقون	الزوج أو الأرملة	الأولاد	الوالدان	الإخوة
١	أرملة أو زوج مستحق فقط .	٢/٤			
٢	أكثر من أرملة .	كامل المعاش			
٣	أرملة أو زوج مستحق مع ولد واحد .	١/٢	١/٢		
٤	أكثر من أرملة مع ولد واحد .	٢/٣	١/٣		
٥	أرملة أو زوج مستحق مع أكثر من ولد .	١/٣	٢/٣		
٦	أكثر من أرملة مع أكثر من ولد .	١/٢	١/٢		
٧	أرملة أو زوج مستحق مع والديين أو أحدهما .	٢/٣	١/٣	١/٣	
٨	أكثر من أرملة مع والديين أو أحدهما .	٢/٤	١/٤	١/٤	
٩	أرملة أو أرملة أو زوج مستحق مع أخ أو أخت .	٢/٤			١/٤
١٠	أرملة أو أرملة أو زوج مستحق مع إخوة وأخوات .	٢/٣			١/٣
١١	أرملة أو زوج مستحق مع ولد واحد ووالديين أو أحدهما .	١/٢	١/٣	١/٣	
١٢	أكثر من أرملة مع ولد واحد ووالديين أو أحدهما .	١/٢	١/٣	١/٣	
١٣	أرملة أو أرملة أو زوج مستحق مع أكثر من ولد ووالديين أو أحدهما .	١/٣	١/٣	١/٣	
١٤	أرملة أو زوج مستحق مع ولد واحد وأخ أو أخت أو أكثر .	١/٢	١/٣	١/٣	١/٣
١٥	أكثر من أرملة مع ولد واحد وأخ أو أخت أو أكثر .	١/٢	١/٣	١/٣	١/٣
١٦	أرملة أو أرملة أو زوج مستحق مع أكثر من ولد وأخ أو أخت أو أكثر .	١/٣	١/٣	١/٣	١/٣
١٧	أرملة أو أرملة أو زوج مستحق مع ولد واحد ووالديين أو أحدهما وأخ أو أخت أو أكثر .	١/٣	١/٣	١/٣	١/٣
١٨	أرملة أو أرملة أو زوج مستحق مع أكثر من ولد ووالديين أو أحدهما وأخ أو أخت أو أكثر .	١/٣	١/٣	١/٣	١/٣
١٩	أرملة أو زوج مستحق مع والديين أو أحدهما وأخ أو أخت .	١/٢	١/٣	١/٣	١/٣
٢٠	أرملة أو زوج مستحق مع والديين أو أحدهما وأخ وأخت أو أكثر .	١/٢	١/٤	١/٤	١/٤
٢١	أكثر من أرملة مع والديين أو أحدهما وأخ أو أخت أو أكثر .	٢/٣	١/٣	١/٣	١/٣
٢٢	ولد واحد فقط .		١/٢		
٢٣	أكثر من ولد .		كامل المعاش		
٢٤	ولد واحد مع والديين أو أحدهما .		١/٢	١/٣	
٢٥	أكثر من ولد مع والديين أو أحدهما .		٢/٤	١/٤	
٢٦	ولد واحد مع أخ أو أخت .		١/٢		١/٤
٢٧	ولد واحد مع أكثر من أخ أو أخت .		١/٢		١/٣
٢٨	أكثر من ولد مع أخ أو أخت .		٢/٤		١/٤
٢٩	أكثر من ولد مع أكثر من أخ أو أخت .		٢/٣		١/٣
٣٠	ولد واحد مع والديين أو أحدهما وأخ أو أخت .		١/٢	١/٣	١/٣
٣١	ولد واحد مع والديين أو أحدهما وأخ وأخت أو أكثر .		١/٢	١/٤	١/٤
٣٢	أكثر من ولد ووالديين أو أحدهما وأخ أو أخت أو أكثر .		٢/٣	١/٣	١/٣
٣٣	والدان أو أحدهما .		١/٢		
٣٤	والدان أو أحدهما وأخ أو أخت .		١/٢	١/٢	١/٤
٣٥	والدان أو أحدهما وأخ وأخت أو أكثر .		١/٢	١/٢	١/٢
٣٦	أخ أو أخت .				١/٣
٣٧	أخ وأخت أو أكثر .				١/٢

جدول رقم (٢ / ١) (١٠٦)

بتحديد القيمة الاستبدالية لمعاش قدره دينار واحد

حسب مدة الاستبدال

مدة الاستبدال								السن عند الاستبدال
مدة متزايدة				١٠ سنوات		٥ سنوات		
المبلغ		المدة						
دينار	فلس	سنة	شهر	دينار	فلس	دينار	فلس	حتى ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥
١١٥	...	١٤	٦	٨٩	٦٧٤	٥١	٦٧١	
١١٥	...	١٤	٧	٨٩	٥٤٥	٥١	٦٤٠	
١١٥	...	١٤	٨	٨٩	٣٩٧	٥١	٦٠٥	
١١٥	...	١٤	٩	٨٩	٢٢٨	٥١	٥٦٣	
١١٥	...	١٤	١٠	٨٩	٠٣٨	٥١	٥١٥	
١١٥	...	١٤	١١	٨٨	٨٢٦	٥١	٤٦٠	
١١٥	...	١٥	-	٨٨	٥٩٣	٥١	٤٠٠	
١١٥	...	١٥	٢	٨٨	٣٣٤	٥١	٣٣٢	
١١٥	...	١٥	٥	٨٨	٠٥٠	٥١	٢٥٦	
١١٥	...	١٥	٩	٨٧	٧٤٠	٥١	١٧٤	
١١٥	...	١٦	٢	٨٧	٤٠٣	٥١	٠٨٣	
١١٥	...	١٦	٨	٨٧	٠٣٤	٥٠	٩٨٤	
١١٥	...	١٧	٣	٨٦	١٩٦	٥٠	٧٥٧	
١١٥	...	١٧	١١	٨٥	٢٠٦	٥٠	٤٨٧	
١١٥	...	١٨	٨	٨٤	٠٣٦	٥٠	١٦٦	
				٨٢	٦٥٧	٤٩	٧٨٢	
				٨١	٠٣٧	٤٩	٣٢٤	
				٧٩	١٤١	٤٨	٧٧٧	
				٧٦	٩٤١	٤٨	١٢٧	
				٧٤	٤١٠	٤٧	٣٥٦	
				٧٢	١٠٥	٤٦	٤٤٨	
				٧٠	٩٧٦	٤٥	٩٣٧	
				٦٩	٦١٨	٤٥	٣٨٥	
				٦٨	٠٣٦	٤٤	٧٩١	
				٦٦	٣٧٩	٤٤	٤٧٠	
				٦٤	٦٨٨	٤٤	٤٦٦	

ملاحظات :

١- في حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة .

٢- يراعى في حساب السن الإضافة التي تقرها اللجنة الطبية وفقا للحالة الصحية لطالب الاستبدال وذلك في الحالات التي يقضى القرار المشار إليه في المادة (٧٧) من هذا القانون بإحالتها إليها .

٣- تزداد مدة الاستبدال بواقع أربعة شهور عن كل سنة كاملة تزيد بها الفترة بين تاريخ الاستبدال وتاريخ استحقاق القسط الستين على (٥) سنوات ، وذلك ما لم يكن الاستبدال قد تم لمصاحب معاش مستحق الصرف .

٤- لا يجوز الاستبدال لمن تجاوز سن (٦٥) وذلك بمراجعة ما جاء بالبند (٧) .

## جدول رقم (٢ / ب) (١٠٧)

بتحديد القيمة الاستبدالية لمعاش قنره دينار واحد

في حالة الاستبدال مدى الحياة

السن عند الاستبدال	القيمة الاستبدالية فلس / دينار	السن عند الاستبدال	القيمة الاستبدالية فلس / دينار
حتى ٤٠	١٧٤/٢٧٦	٥٣	١٢٣/٠٠٠
٤١	١٧٠/٧٦٠	٥٤	١١٨/٧٦٤
٤٢	١٦٧/١٦٠	٥٥	١١٤/٥٢٨
٤٣	١٦٣/٤٦٤	٥٦	١١٠/٢٨٠
٤٤	١٥٩/٦٨٤	٥٧	١٠٦/٠٣٢
٤٥	١٥٥/٨٢٠	٥٨	١٠١/٨٣٢
٤٦	١٥١/٨٦٠	٥٩	٩٧/٦٩٢
٤٧	١٤٧/٨٥٢	٦٠	٩٣/٦٣٦
٤٨	١٤٣/٧٩٦	٦١	٨٩/٦٦٤
٤٩	١٣٩/٧٠٤	٦٢	٨٥/٧٨٨
٥٠	١٣٥/٥٦٤	٦٣	٨٢/٠٠٨
٥١	١٣١/٤٠٠	٦٤	٧٨/٣٣٦
٥٢	١٢٧/٢١٢	٦٥	٧٤/٧٧٢

### ملاحظات :

- ١- في حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة .
- ٢- يراعى في حساب السن الإضافة التي تقرها اللجنة الطبية وفقا للحالة الصحية لطالب الاستبدال وذلك في الحالات التي يقضى القرار المشار إليه في المادة (٧٧) من هذا القانون بإحالتها إليها .
- ٣- لا يجوز الاستبدال لمن تجاوز سن (٦٥) وذلك بمراعاة ما جاء بالبند (٢) .

## جڊول رقم (٣)

بتحديد مقدار القسط الشهري مدى الحياة لمبلغ ١٠٠ دينار

مقدار القسط الشهري فلس / دينار	سن المؤمن عليه عند بداية القسط	مقدار القسط الشهري فلس / دينار	سن المؤمن عليه عند بداية القسط
- ٦٣٤	٤١	- ٤٨٧	حتى ٢٠
- ٦٤٨	٤٢	- ٤٩١	٢١
- ٦٦٢	٤٣	- ٤٩٤	٢٢
- ٦٧٨	٤٤	- ٤٩٨	٢٣
- ٦٩٤	٤٥	- ٥٠٨	٢٤
- ٧١٢	٤٦	- ٥٠٨	٢٥
- ٧٣٠	٤٧	- ٥١٢	٢٦
- ٧٥٠	٤٨	- ٥١٧	٢٧
- ٧٧٢	٤٩	- ٥٢٣	٢٨
- ٧٩٦	٥٠	- ٥٢٩	٢٩
- ٨٢١	٥١	- ٥٣٥	٣٠
- ٨٤٨	٥٢	- ٥٤١	٣١
- ٨٧٦	٥٣	- ٥٤٨	٣٢
- ٩٠٨	٥٤	- ٥٥٦	٣٣
- ٩٤١	٥٥	- ٥٦٣	٣٤
- ٩٧٧	٥٦	- ٥٧٢	٣٥
١ ٠١٧	٥٧	- ٥٨١	٣٦
١ ٠٥٩	٥٨	- ٥٩٠	٣٧
١ ١٠٥	٥٩	- ٦٠٠	٣٨
١ ١٥٥	٦٠ فأكثر	- ٦١١	٣٩
		- ٦٢٢	٤٠

### ملاحظات :

- ١- في حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة .
- ٢- يقف استحقاق القسط الشهري إذا حدث العجز الكلي أو وقعت الوفاة .
- ٣- يستحق أول قسط بعد شهر من تاريخ استحقاق المبلغ .

#### جدول رقم (٤)

بتحديد قيمة القسط السنوى أو الشهرى لمبلغ ١٠٠ دينار

قيمة القسط				مدة سداد القسط
في حالة السداد بأقساط شهرية		في حالة السداد بأقساط سنوية		
دينار	فلس	دينار	فلس	بالسنوات
١	٨٨١	٢٣	٠٩٧	٥
١	٠٥٥	١٢	٩٥١	١٠
—	٨٠٣	٩	٦٣٤	١٥
—	٦٥٤	٨	٠٢٤	٢٠
—	٥٧٨	٧	٠٩٥	٢٥
—	٥٣٠	٦	٥٠٥	٣٠

ملاحظات :

١- يستحق أول قسط شهرى بعد شهر من تاريخ استحقاق المبلغ .

٢- يستحق أول قسط سنوى بعد سنة من تاريخ استحقاق المبلغ .

#### جدول رقم (٥)

بتحديد النسبة المئوية التى يخفض بها المعاش

النسبة تخفيض المعاش	السن عند صرف المعاش
٥٪	- أقل من ٤٥ سنة
٢٪	- ٤٥ سنة فأكثر
لا تخفيض	- أكثر من ٥٢ سنة

ملاحظات :

١- يسرى تخفيض المعاش بالنسبة الميينة أعلاه إذا كان إنتهاء الخدمة بسبب الاستقالة .

٢- تحدد بقرار من الوزير الحالات التى تعتبر فى حكم الاستقالة بالنسبة للعاملين فى القطاعين الأهلى والتفطى (١٠٨) .

٣- فى حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة إذا زادت عن النصف وتهمل إن قلت عن ذلك .

## جدول رقم (٦) (١٠١)

بتحديد شرائح النخل الشهرى والنسبة المئوية

لاشتراك المؤمن عليه

رقم شريحة الاشتراك	الشريحة بالدينار	الاشتراك الشهرى كنسبة مئوية من الشريحة
١	٢٠٠	٥ ٪
٢	٢٥٠	٦ ٪
٣	٣٠٠	٧ ٪
٤	٣٥٠	٨ ٪
٥	٤٠٠	٩ ٪
٦	٤٥٠	١٠ ٪
٧	٥٠٠	١١ ٪
٨	٥٥٠	١٢ ٪
٩	٦٠٠	١٣ ٪
١٠	٦٥٠	١٤ ٪
١١	٧٠٠	١٥ ٪
١٢	٧٥٠	١٥ ٪
١٣	٨٠٠	١٥ ٪
١٤	٨٥٠	١٥ ٪
١٥	٩٠٠	١٥ ٪
١٦	٩٥٠	١٥ ٪
١٧	١٠٠٠	١٥ ٪
١٨	١٠٥٠	١٥ ٪
١٩	١١٠٠	١٥ ٪
٢٠	١١٥٠	١٥ ٪
٢١	١٢٠٠	١٥ ٪
٢٢	١٢٥٠	١٥ ٪

ملاحظات :

- ١- يجوز بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة إضافة شرائح جديدة تزيد على أعلى شريحة من الشرائح الواردة في هذا الجدول على أن تحدد النسبة المئوية للاشتراك في كل شريحة مضافة بما لا يجاوز نسبة الاشتراك الشهرى للشريحة الأدنى مباشرة بكثر من (١/١٠) (١١٠) .
- ٢- يجوز بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة وضع الشروط والقواعد التي يتم وفقا لها اختيار شريحة بدء الاشتراك أو تعديلها (١١١) .
- ٣- تحدد بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة شروط وقواعد تعديل الشريحة التي تؤدي على أساسها الاشتراكات إلى الشريحة الأعلى مباشرة أو إلى شريحة أدنى (١١٢) .

جدول رقم (٧) (١١٣)

بتحديد السن التي لا يستحق قبلها المعاش

وفقا للبندين ( ٥ ، ٦ ) من المادة (١٧)

السن في تطبيق البند (٦)	السن في تطبيق البند (٥)	تاريخ انتهاء الخدمة
بنون تحديد	بنون تحديد	حتى ١٩٩٥/١٢/٣١
٤٥	٤٠	من ٢٠٠٠/١٢/٣١ إلى ١٩٩٦/١/١
٤٦	٤١	من ٢٠٠٥/١٢/٣١ إلى ٢٠٠١/١/١
٤٧	٤٢	من ٢٠٠٩/١٢/٣١ إلى ٢٠٠٦/١/١
٤٨	٤٣	من ٢٠١٢/١٢/٣١ إلى ٢٠١٠/١/١
٤٩	٤٤	من ٢٠١٤/١٢/٣١ إلى ٢٠١٣/١/١
٥٠	٤٥	من ٢٠١٥/١٢/٣١ إلى ٢٠١٥/١/١
٥١	٤٦	من ٢٠١٦/١٢/٣١ إلى ٢٠١٦/١/١
٥٢	٤٧	من ٢٠١٧/١٢/٣١ إلى ٢٠١٧/١/١
٥٣	٤٨	من ٢٠١٨/١٢/٣١ إلى ٢٠١٨/١/١
٥٤	٤٩	من ٢٠١٩/١٢/٣١ إلى ٢٠١٩/١/١
٥٥	٥٠	من ٢٠٢٠/١٢/٣١ إلى ٢٠٢٠/١/١

ملحوظة :

إذا كان المعاش يستحق بافتراض انتهاء الخدمة عند بلوغ سن معينة طبقا لهذا الجدول فإن المعاش يستحق أيا كانت السن عند انتهاء الخدمة بعد ذلك .

## جدول رقم (٨) (١١٤)

لتحديد المرتب الذى يراعى فى تطبيق

البند (٢) من المادة (١٩)

الأساس	المدة الأخيرة ( بالشهور )
١,٠٠٠	٠٠
١,٠٧١	١٢
١,١٢٩	٢٤
١,١٧١	٣٦
١,١٩٥	٤٨
١,٢٠٤	٦٠

### ملاحظات :

١- يقصد بالمدة الأخيرة مدة الاشتراك السابقة على انتهاء الخدمة التى تسخل فى فترة المتوسط والتى قضيت فى الجهات المشار إليها فى الفقرة الأولى من البند المذكور ، ولو تعدد أصحاب الأعمال فيها ، ويحدد الأساس بما يقابل هذه المدة فقط .

٢- يجبر كسر الشهر فى المدة الأخيرة إلى شهر .

٣- إذا كان عدد شهور المدة غير مبين بالجدول يحدد الأساس المقابل بالنسبة والتناسب مع بيانات أقرب عديدين من الشهور .

□ □ □

**مرسوم بالقانون رقم (١٢٦) لسنة ١٩٧٧ (١١٥)  
بتعديل بعض أحكام الأمر الأميري بالقانون  
رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية**

نحن جابر الأحمد الجابر الصباح نائب أمير الكويت وولي العهد ،

بعد الاطلاع على الأمر الأميري الصادر في ٤ من رمضان سنة ١٣٩٦ هـ الموافق ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٧٦ م بتتقيح الدستور ،

وعلى المادتين (١١) و (٦١) من الدستور ،

وعلى الأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية .

وبناء على عرض وزير المالية ،

وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

أصدرنا القانون الآتي نصه :

**مادة أولى :**

يؤجل العمل بأحكام البابين الرابع والخامس من القانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ ، المشار إليه ، ويصدر مرسوم بتحديد تاريخ العمل بهما .

**مادة ثانية :**

يستبدل بنص المادة (٢٦) والبنـد (١) من المادة (٤٣) والفقرة الثانية من المادة (٥٩) من القانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ المشار إليه ، النصـوص الآتية :

مادة (٢٦) : ..... (١١٦)

مادة (٤٣) بند (١) : ..... (١١٦)

مادة (٥٩) (فقرة ثانية) : ..... (١١٧)

**مادة ثالثة :**

تضاف فقرة جديدة إلى المادة (٧٦) من القانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ ، المشار إليه بالنص التالي :

” ويحدد القرار ..... (١١٨) “

#### مادة رابعة :

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون ويعمل به من أول أكتوبر سنة ١٩٧٧ م .

صدر بالقصر السيف

فى : ١٣ شوال ١٣٩٧ هـ

الموافق : ٢٦ سبتمبر ١٩٧٧ م

نائب أمير الكويت  
جابر الأحمد الجابر الصباح

رئيس مجلس الوزراء بالنيابة	وزير المالية بالنيابة
جابر الطلى السالم الصباح	حمود يوسف النصف

□ □ □

**مرسوم بالقانون رقم (٧١) لسنة ١٩٨٠ م  
في شأن تعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية  
الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦**

بعد الاطلاع على الأمر الأميري الصادر في ٤ من رمضان سنة ١٣٩٦ هـ الموافق ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٧٦ م بتتبع الدستور ،

وعلى الأمر الأميري الصادر في ١٤ من شوال سنة ١٤٠٠ هـ الموافق ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٨٠ م ،  
وعلى المادة (١١) من الدستور ،

وعلى قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم (١٢٦) لسنة ١٩٧٧ ،

وبناء على عرض وزير المالية ،  
وبعد موافقة مجلس الوزراء ،  
أصدرنا القانون الآتي نصه :

**مادة أولى :**

يلغى نص البند (٤) من المادة (١٣) من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه .

**مادة ثانية :**

يستبدل بنص المادة (٣٠) من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه النص الآتي .

مادة (٣٠) : ..... (١٧٠)

**مادة ثالثة :**

تسرى أحكام الفقرة الثانية من المادة (٣٠) من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه على أصحاب المعاشات التقاعدية المستحقة وفقاً لأحكامه إذا كان من شأن الضم زيادة المعاش ، على أن تستحق هذه الزيادة اعتباراً من أول الشهر التالي لتقديم طلب الضم .

**مادة رابعة :**

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون ، وينشر في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من أول الشهر التالي لتاريخ نشره (١٢١)

**أمير الكويت**

**جابر الأحمد**

**صدر بقصر الصيف ،**

**وزير المالية**

**عبد الرحمن سالم العتيقي**

**رئيس مجلس الوزراء**

**سعد العبد الله الصباح**

**فـى: ٢٧ نـالـة ١٤٠٠ هـ**

**الموافق: ٥ نوفمبر ١٩٨٠ م**

**مرسوم بالقانون رقم (٨) لسنة ١٩٨١ م  
بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية  
الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦**

بعد الاطلاع على الأمر الأميري الصادر في ٤ من رمضان سنة ١٣٩٦ هـ الموافق ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٧٦ م بتنقيح الدستور ،

وعلى الأمر الأميري الصادر في ١٤ من شوال سنة ١٤٠٠ هـ الموافق ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٨٠ م ،

وعلى قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم (١٣٦) لسنة ١٩٧٧ ،

وعلى القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية ،

وعلى القانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ في شأن معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين ،

وبناء على عرض وزير المالية ،

ويعد موافقة مجلس الوزراء ،

أصدرنا القانون الآتي نصه :

#### **المادة الأولى :**

يستبدل بنص البند (٢) من المادة (١٧) من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه النص الآتي : (١٣٣)

#### **المادة الثانية :**

يستبدل بنص المادة (٢٨) من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه النص الآتي . (١٣٣)

#### **المادة الثالثة :**

يستبدل بالباب الخامس من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه الباب التالي ، ويلغى ما ورد بشأنه في المادة الأولى من القانون رقم (١٣٦) لسنة ١٩٧٧ المشار إليه (١٣٣) .

#### **المادة الرابعة :**

يستبدل بالجدولين رقمي ( ٦ ، ٦ ب ) المرفقين لقانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه الجدول المرافق لهذا القانون (١٣٤)

#### **المادة الخامسة :**

استثناء من حكم المادة (٥٤) من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه يجوز لمن تزيد سنه على الخامسة والستين الاشتراك في التأمين المنصوص عليه في الباب الخامس من القانون المذكور وذلك خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون ، يجوز مدها لحد معاملة بقرارات تصدر من وزير المالية بعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية .

## المادة السادسة :

استثناء من حكم المادة (٥٦) من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه يكون الاشتراك في التأمين المنصوص عليه في الباب الخامس من القانون المذكور واستمراره اختياريًا خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون .

ومع ذلك يجوز بقرارات تصدر من وزير المالية بعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية إلزام كل أو بعض الفئات المشار إليها في المادة (٥٣) من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة السابقة ووفقا للسن التي تحددها هذه القرارات (١٦٥)

## المادة السابعة :

على الشركاء المتضامنين والشركاء المتفرعين للإدارة في الشركات ذات المسؤولية المحدودة والفنين كان قد تم التأمين عليهم بهذه الصفة وفقا لأحكام الباب الثالث من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه نقل اشتراكهم إلى التأمين المنصوص عليه في الباب الخامس من القانون المذكور متى كانوا مخاطبين بأحكامه وذلك خلال فترة لا تتجاوز بدء سريان الإلزام بالنسبة إلى فئتهم وإلا اعتبروا بانقضاء هذه المدة خاضعين لأحكامه بقرب شريعة لرتب الاشتراك وتحسب مدة اشتراكهم في الباب الخامس وفقا لأحكام الفقرة الثانية من المادة (٥٨) من القانون المذكور .

## المادة الثامنة :

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون وينشر في الجريدة الرسمية ويعمل به من أول مارس سنة ١٩٨١ (١٦٦) فيما عدا المادة الأولى فيعمل بها اعتبارا من أول يوليوس ١٩٧٩ .

صدر بقصر السيف :

في : ١٨ ربيع الأول ١٤٠١ هـ

أمير الكويت

جابر الأحمد

الموافق : ٢٤ يناير ١٩٨١ م

وزير المالية

عبد الرحمن سالم العتيقي

رئيس مجلس الوزراء

سعد العبد الله الصباح

□□□

**قانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٨٢**  
**في شأن تعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية**  
**وتطبيق ما تضمنه التعديل على العسكريين**  
**من رجال الشرطة والجيش والحرس الوطني**

بعد الاطلاع على الدستور وخاصة المواد (١١) و (٦٥) و (٧٩) و (١٠٩) و (١٧٨) منه ،  
وعلى الأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية وتعديلاته ،  
وعلى المرسوم بالقانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين ،  
وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

**مادة أولى :**

يلغى نص البند (٢) من المادة (١٣) من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه .

**مادة ثانية :**

تضاف إلى قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه مادة برقم (٣٠ مكررا ) نصها الآتي : (١٢٧)

**مادة ثالثة :**

يستبدل بنص الفقرة الأخيرة من المادة (٤) من قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين المشار إليه النص الآتي : (١٢٧)

**مادة رابعة :**

تسرى أحكام المادة (٣٠ مكررا ) من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه على أصحاب المعاشات التقاعدية أو المستحقين عنهم الذين استحقوا معاشا وفقا لأحكامه أو لأحكام قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين إذا كان من شأن الضم زيادة المعاش على أن تستحق هذه الزيادة اعتبارا من أول الشهر التالي لتقديم طلب الضم .

**مادة خامسة :**

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون وينشر في الجريدة الرسمية (١٢٨)

**صدر بقصر السيف :**

**أمير الكويت**

**جابر الاحمد**

**في : ٢٣ رجب ١٤٠٢ هـ**

**الموافق : ١٦ مايو ١٩٨٢ م**

**قانون رقم (٤) لسنة ١٩٨٣  
بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية  
وقانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين**

بعد الاطلاع على المادتين ( ٢ و ١١ ) من الدستور ،

وعلى الأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له ،

وعلى المرسوم بالقانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين والقوانين المعدلة له ،

وإفاق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

**مادة أولى :**

يستبدل بنصوص المادة (٢٥) والفقرة الثانية من المادة (٢٧) والفقرة الأولى من المادة (٥٨) ومن المادة (٦٢) من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه النصوص الآتية :

مادة (٢٥) (١٢٩)

مادة (٢٧) (فقرة ثانية ) : (١٢٩)

مادة (٥٨) (فقرة أولى ) : (١٢٩)

مادة (٦٢) (فقرة أولى ) : (١٢٩)

**مادة ثانية :**

تضاف فقرة ثانية إلى المادة (١١) من قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين المشار إليه ، نصها الآتي : (١٣٠)

**مادة ثالثة : (١٣١)**

يشترط لضم المدد التي صرفت عنها مكافأة تقاعد قبل العمل بهذا القانون تقديم طلب الضم خلال مدة سنتين من تاريخ العمل به ، يجوز مددها لسنة واحدة بقرار يصدر من مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ، ولا يبدأ هذا الميعاد في الحالات التي لا يكون فيها الضم جائزاً إلا من تاريخ جوازه .

**مادة رابعة :**

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من أول الشهر التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية (١٣٢) .

**صدر بقصر السيف :**

**أمير الكويت**

**جابر الأحمد**

فى ١٠ ربيع الثانى ١٤٠٣ هـ

الموافق : ٢٤ يناير ١٩٨٣ م

**قانون رقم (٨) لسنة ١٩٨٣  
بإضافة مادة جديدة للأمر الأميري بالقانون رقم (٦١)  
لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية**

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى الأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له ،  
ووافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

**مادة أولى :**

يستبدل بعنوان الفصل الثالث من الأمر الأميري بالقانون المشار إليه العنوان التالي :  
( في معاشات تقاعد الوزراء وأعضاء مجلس الأمة )

**مادة ثانية :**

تضاف إلى قانون التأمينات المشار إليه مادة جديدة برقم ( ٢٤ مكررا بالنص الآتي : (١٣٣)

**بارا من أول يناير**

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية (١٣٤)

**صديقصر السيف :**

**أمير الكويت**

**جابر الأحمد**

**في : ٧ جمادى الأولى ١٤٠٣ هـ**

**الموافق : ٢٠ فبراير ١٩٨٣ م**

□□□

## مرسوم بالقانون رقم (٥) لسنة ١٩٨٨ بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية

بعد الاطلاع على الأمر الأميري الصادر في ٢٧ من شوال سنة ١٤٠٦ هـ الموافق ٣ يوليو سنة ١٩٨٦ م ،  
وعلى المادة (١١) من الدستور ،  
وعلى الأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له ،  
وبناء على عرض وزير المالية ،  
ويعد موافقة مجلس الوزراء ،  
أصدرنا القانون الآتي نصه :

### مادة أولى :

تضاف فقرة جديدة إلى المادة (٣١) من القانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ المشار إليه بالنص الآتي :  
( ويجوز أن يكون الضم بناء على طلب صاحب العمل وذلك وفقا لما يحدده القرار المشار إليه في الفقرة السابقة ، وفي هذه الحالة يتحمل صاحب العمل بمقابل الضم ) .

### مادة ثانية :

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية (١٣٥)

صدر بقصر السيف :

أمير الكويت

في : ٦ رجب سنة ١٤٠٨ هـ

جابر الأحمد

الموافق : ٢٢ فبراير سنة ١٩٨٨ م

وزير المالية

رئيس مجلس الوزراء

جاسم محمد الخرافي

سعد العبد الله الصباح

□ □ □

**مرسوم بالقانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٠ (١٣٦)**  
**بإضافة مادة جديدة للامر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦**  
**بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية**

بعد الاطلاع على الأمر الأميري الصادر في ٢٧ من شوال سنة ١٤٠٦ هـ الموافق ٣ من يوليو ١٩٨٦ م ،  
وعلى الأمر الأميري الصادر في ٢٧ من رمضان سنة ١٤١٠ هـ الموافق ٢٢ من أبريل سنة ١٩٩٠ م بإنشاء المجلس  
الوطني ،

وعلى المادة (١١) من الدستور ،  
وعلى الأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له ،  
وبناء على عرض وزير المالية ،  
وبعد موافقة مجلس الوزراء ،  
أصدرنا القانون الآتي نصه :

**مادة أولى :**

يستبدل بعنوان الفصل الثالث من المراسم الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ المشار إليه العنوان التالي :  
" في مماشات تقاعد الوزراء وأعضاء مجلس الأمة وأعضاء المجلس الوطني " .

**مادة ثانية :**

تضاف إلى قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه مادة جديدة برقم ٢٤ مكررا بالنص التالي :  
" يستحق رئيس ونائب الرئيس وأعضاء المجلس الوطني عند انتهاء العضوية ماعاشا تقاعديا شهريا وفقا للأحكام الواردة  
في هذا الفصل " .

**مادة ثالثة :**

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية (١٣٧)

صدر بقصر بيان

أمير الكويت

جابر الأحمد

في : ٢٠ ذو القعدة ١٤١٠ هـ

الموافق : ١٣ يونيو ١٩٩٠ هـ

وزير المالية

جاسم محمد الخرافي

رئيس مجلس الوزراء

سعد العبد الله الصباح

□ □ □

**مرسوم بالقانون رقم (٩٢) لسنة ١٩٩٢**  
**بشأن تعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية**

بعد الاطلاع على الدستور ،  
وعلى الأمر الأميري الصادر بتاريخ ٢٧ من شوال سنة ١٤٠٦ هـ الموافق ٢ من يوليو سنة ١٩٨٦ م ،  
وعلى الأمر الأميري بالقانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٦٦ في شأن المختارين والقوانين المعدلة له ،  
وعلى الأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له ،  
وبناء على عرض وزير المالية ،  
وبعد موافقة مجلس الوزراء ،  
أصدرنا القانون الآتي نصه :

**مادة أولى :**

يلغى نص البند (أ) من المادة (٥٣) من القانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ المشار إليه ، ويعد ترتيب البنود التالية له لتكون ( أ ، ب ، ج ، د ) على التوالي .

**مادة ثانية :**

تضم إلى مدد اشتراك المختارين في الباب الثالث من القانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ المشار إليه مدد تقابل مدد اشتراكهم السابقة المحسوبة في الباب الخامس منه وتحدد قواعد الضم وتقدير الاحتياطي الذي يحول عن هذه المدد بقرار من وزير المالية بعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ، كما يحدد القرار قواعد ضم المدة التي قضيت في وظيفة مختار والتي لم يسبق حسابها في التأمين .

**مادة ثالثة :**

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من أول الشهر التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية (١٣٨)

صديق صريبان

في : ١ ربيع الأول ١٤١٣ هـ

الموافق : ٢٩ أغسطس ١٩٩٢ م

أمير الكويت

جابر الاحمد

وزير المالية

ناصر عبد الله الروضان

رئيس مجلس الوزراء

سمعد العبد الله الصباح

□□□

## مرسوم بالقانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٢ (١٣٨) بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى الأمر الأميري الصادر بتاريخ ٢٧ من شوال سنة ١٤٠٦ هـ الموافق ٣ من يوليو سنة ١٩٨٦ م ،

وعلى القانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٦٥ بإنشاء بنك التسليف والادخار والقوانين المعدلة له ،

وعلى الأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له ،

وعلى المرسوم بالقانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين والقوانين المعدلة له ،

وعلى المرسوم بالقانون رقم (١١) لسنة ١٩٨٨ بالاشتراك في التأمينات الاجتماعية اختياريًا للعاملين في الخارج ومن في حكمهم ،

وبناء على عرض وزير المالية ،

وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

أصدرنا القانون الآتي نصه :

### مادة أولى :

يستبدل بنص البند (١) من المادة (٢) من الأمر الأميري بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه النص الآتي : (١٤٠)

### مادة ثانية :

يستبدل بنصوص المواد ( ١ / فقرة ل و فقرة م ) و ( ٢ ) و ( ١٢ ) و ( ١٣ ) و ( ١٥ ) و ( ١٦ ) و ( ١٧ ) و ( ١٩ ) و ( ٢٦ ) و ( ٢٨ ) و ( ٥٧ / فقرة أولى ) و ( ٥٩ / بند ١ ) و ( ٦٠ / فقرتان أولى وثانية ) والمواد من ( ٦٣ ) إلى ( ٧٢ ) و ( ٧٤ ) و ( ٧٥ ) و ( ٧٦ ) و ( ٧٧ ) و ( ٧٨ ) و ( ٨٥ / فقرة أولى ) و ( ٨٦ ) و ( ٨٨ / فقرة أولى ) و ( ٩٠ ) و ( ٩١ ) و ( ٩٢ ) و ( ٩٣ / فقرة ثانية ) و ( ٩٥ ) و ( ١٠٠ ) و ( ١٠١ ) و ( ١٠٢ ) و ( ١٠٦ / فقرة أولى ) و ( ١١٢ / فقرة ثانية ) و ( ١١٥ ) و ( ١١٦ ) من القانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ المشار إليه النصوص الآتية : (١٤٠)

### مادة ثالثة :

تضاف إلى نهاية البند (و) من المادة (١) ونهاية البنين (ب) و (ج) من (أولاً) من المادة (١١) ونهاية البند (٣) من المادة (٢٢) ونهاية البند (ب) من المادة (٥٥) من القانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ المشار إليه العبارات الآتية : (١٤١)

### مادة رابعة :

تضاف فقرات جديدة إلى المواد (٢٣) و (٢٥) و (٢٩) و (٥٤) و (٦٢) و (٨٣) من القانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ المشار إليه بالنصوص الآتية : (١٤٢)

### مادة خامسة :

تضاف إلى القانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ المشار إليه المواد الجديدة التالية : (١٤٣)

## مادة سادسة :

يضاف إلى نهاية عنوان الباب الثالث وإلى نهاية العبارة الأولى الواردة في صدر المادة (١١) من القانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ المشار إليه والتي تنتهي بعبارة ( القطاعين الأهلي والنفطي ) العبارة الآتية :  
" وأعضاء مجلس الأمة " (١٤٤)

## مادة سابعة :

يستبدل بالجدولين رقمي (١) و (٢) المرافقين للقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ المشار إليه الجداول أرقام (١) و (٢ / ١ و ٢/ب) المرافقة .  
ويرفق بالقانون المذكور الجدولان رقما (٧ و ٨) المرافقان (١٤٥)

## مادة ثامنة :

تُلغى المادة الثالثة من القانون رقم (٤) لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين .

## مادة تاسعة :

لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكام هذا القانون الإضرار أو الانتقاص من حقوق المستحقين القائمة في تاريخ العمل به ، ويحتفظ لهم بأية زيادة عما تقرره النصوص المعدلة وذلك بصفة شخصية على أن تستهلك من أية زيادات تستحق لهم مستقبلا نتيجة لإعادة توزيع المعاش بسبب انتهاء أحد الأنصبة .  
ويصرف للمستحقين الذين انتهت أنصبتهم قبل العمل بهذا القانون ما يستحق لهم وفقا للنصوص المعدلة وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون أو من أول الشهر التالي لحدوث الواقعة التي رتب حقهم في صرف النصيب من جديد أيهما الحق ، وذلك بمراعاة حكم الفقرة السابقة .

## مادة عاشرة :

تعاد التسوية في حالات استحقاق المعاش المعدلة بهذا القانون طبقا للبند ( ١ و ٢ و ٣ ) من المادة (١٧) والبنود (١) من المادة (٥٩) من القانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ المشار إلي ، وتضاف إلى المعاش الزيادات التي تقررت منذ انتهاء الخدمة إذا لم يكن قد سبق إضافتها . ويصرف المعاش بعد إعادة التسوية من تاريخ العمل بهذا القانون .  
ويتجاوز عن استرداد ما يكون قد صرف من مكافأة التقاعد في حالة الوفاة أو العجز الكامل .

## مادة حادية عشرة :

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون وينشر في الجريدة الرسمية ويعمل به من ١٠/٥/١٩٩٣ ، وذلك فيما عدا البند (٢) من الفقرة (م) من المادة (١) والمادة (٢) من القانون (٦١) لسنة ١٩٧٦ المشار إليه المعدلتان بهذا القانون فيعمل بهما من ١/١٠/١٩٩٥ (١٤٦) .

أمير الكويت  
جابر الأحمد

صدر يومين

في : ١٠ ربيع الثاني ١٤١٣ هـ

رئيس مجلس الوزراء  
سعد العبد الله الصباح

وزير المالية  
ناصر عبد الله الروضان

□□□

**القسم الثاني**  
**قانون التأمين على العاملين بالخارج**  
**والقوانين المعدلة له**

**مرسوم بالقانون رقم (١١) لسنة ١٩٨٨**  
**بالاشتراك في التأمينات الاجتماعية اختياريًا**  
**للعاملين في الخارج ومن في حكمهم**

بعد الاطلاع على الأمر الأميري الصادر في ٢٧ شوال سنة ١٤٠٦ هـ الموافق ٣ يوليوس سنة ١٩٨٦ م ،  
وعلى المادة (١١) من الدستور ،

وعلى القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية المعدل بالمرسوم بالقانون  
رقم (١٣٠) لسنة ١٩٧٧ ،

وعلى الأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له ،

وعلى المرسوم بالقانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين ،

وبناء على عرض وزير المالية ،

وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

أصدرنا القانون الآتي نصه :

**مادة (١) :**

يجوز للكويتيين الذين يعملون خارج الكويت أو داخلها لدى صاحب عمل غير مخاطب بنحكام القانون رقم (٦١) لسنة  
١٩٧٦ المشار إليه الاشتراك اختياريًا في التأمين المنصوص عليه في الباب الثالث منه وذلك بمراعاة الأحكام المنصوص عليها  
في المواد التالية .

**مادة (٢) :**

لا يجوز بدء الاشتراك في التأمين لمن تقل سنه عن الثامنة عشرة أو تزيد على الخامسة والستين .  
ويجوز بقرار من وزير المالية بعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية الاشتراك في التأمين لأصحاب  
المعاشات التقاعدية المستحقة وفقا لأحكام القانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ أو القانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ المشار إليهما ،  
ويحدد القرار الشروط والقواعد الخاصة بذلك (١٤٧) .

#### مادة (٣) :

تسرى على المؤمن عليهم الذين يتم اشتراكهم وفقا لهذا القانون جميع الأحكام المقررة للمؤمن عليهم العاملين في القطاعين الأملى والتفطلى طبقا للقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ المشار إليه بما فى ذلك الحكم المنصوص عليه فى البند (٧) من المادة (١٩) من القانون المذكور أيا كانت الجهة التى عمل فيها المؤمن عليه (١٤٨)

#### مادة (٤) :

يؤدى المؤمن عليه اشتراكا شهريا بواقع (١٥٪) من المرتب طوال مدة اشتراكه فى التأمين طبقا لهذا القانون .

#### مادة (٥) :

يقف انتفاع المؤمن عليه بالتأمين إذا توقف عن أداء اثنى عشر اشتراكا متتالية .

وإذا انتهت الخدمة خلال المدة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة تدخل مدة التوقف ضمن مدة الاشتراك فى التأمين إذا كان من شأن ذلك استحقاق المعاش ، وتستحق عن هذه المدة الاشتراكات والمبالغ المقررة عن التأخير فى السداد .

وتحدد الحقوق التقاعدية فى غير الحالة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة فى تاريخ بدء التوقف بافتراض انتهاء الخدمة بالاستقالة ، وتصرف هذه الحقوق وفقا للقواعد المقررة لذلك عند انتهاء الخدمة فعلا .

وتسرى الأحكام المنصوص عليها فى هذه المادة ولو كان المؤمن عليه قد أبدى رغبته فى إيقاف الاشتراك .

#### مادة (٦) :

تحدد بقرار من وزير المالية بعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية قواعد وشروط عودة الاشتراك فى التأمين وحساب مدة التوقف ضمن مدة الاشتراك ، وذلك لن أوقف انتفاعه بالتأمين طبقا لحكم المادة السابقة .

#### مادة (٧) :

يكون حساب الالتزامات وتسوية الحقوق التى تترتب على الاشتراك وفقا لأحكام هذا القانون بالدينار الكويتى وذلك على أساس أسعار صرف العملات التى يحددها بنك الكويت المركزى .

#### مادة (٨) :

يحدد بقرار من وزير المالية بعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ما يلى :

١- قواعد وإجراءات التسجيل فى المؤسسة ، والمستندات اللازمة لإثبات قيام علاقة العمل واستمرارها (١٤٩)

٢- مواعيد وقواعد وإجراءات سداد الاشتراكات والمبالغ الإضافية المستحقة عن التأخير فى سدادها بما لا يجاوز الحدود المنصوص عليها فى المادتين ( ٩١ و ٩٢ ) من القانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ المشار إليه (١٥٠) .

٣- حالات الإعفاء من المبالغ الإضافية عن التأخير فى سداد الاشتراكات (١٥٠) .

٤- كيفية إثبات حالات العجز الكامل أو الأسباب الصحية أو استمرار حالة المرض التى يستحق فيها المعاش المؤقت .

٥- قواعد وإجراءات صرف الحقوق التأمينية التى تستحق بانتهاء العمل الذى تم الاشتراك عنه وفقا لأحكام هذا القانون

#### مادة (٩) :

يجوز ضم مدد الخدمة السابقة التى قضيت فى عمل من الأعمال الخاضعة لأحكام هذا القانون ، وذلك لن تم اشتراكهم فى التأمين وفقا له أو لغيرهم من الخاضعين للقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ أو القانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ المشار إليهما .

وتحدد بقرار من وزير المالية بعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية قواعد وشروط ضم هذه المدد والمبالغ التي تساهم بها الخزنة العامة لحسابها وكيفية أدائها وذلك في حدود الاعتماد المخصص لهذا الغرض في الميزانية العامة للدولة .

#### مادة (١٠) :

لا يجوز لصاحب المعاش الذي تدخل ضمن مدته المحسوبة في المعاش مدة قضيت في عمل من الأعمال الخاضعة لأحكام هذا القانون أن يجمع بين المعاش وبين المرتب في عمل منها إلا في الحدود وبالشروط والقواعد التي يصدر بها قرار من وزير المالية بعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية .

#### مادة (١١) :

يجوز لمن أوقف صرف معاشه التقاعدي إعمالاً لحكم المادة السابقة أن يعود للإشتراك في التأمين وذلك اعتباراً من تاريخ عودته إلى العمل ، وفي هذه الحالة تضم مدته السابقة المحسوبة في المعاش إلى المدة الجديدة ويعامل عند انتهائها على أساس المدين معاً .

#### مادة (١٢) :

تسرى الأحكام المنصوص عليها في القانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ المشار إليه - فيما عدا الأحكام الواردة في الباب الرابع منه - وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون وبما لا يتعارض مع أحكامه .

#### مادة (١٣) :

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون ، ويعمل به من أول الشهر التالي لانقضاء ستة أشهر على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية (١٥١)

صدر بقصر السيف ،

في : ١٣ رجب ١٤٠٨ هـ

الموافق : ١ مارس ١٩٨٨ م

أمير الكويت

جابر الأحمد

وزير المالية

جاسم محمد الخرافي

رئيس مجلس الوزراء بالنيابة

صباح الأحمد الجابر

□□□

**مرسوم بالقانون رقم (١٣٠) لسنة ١٩٩٢  
بتعديل بعض احكام المرسوم بالقانون رقم (١١) لسنة ١٩٨٨  
بالاشتراك فى التأمينات الاجتماعية اختياريا  
للعاملين فى الخارج ومن فى حكمهم**

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى الامر الاميرى الصادر بتاريخ ٢٧ من شوال سنة ١٤٠٦ هـ الموافق ٢ من يوليو سنة ١٩٨٦ م .

وعلى الامر الاميرى بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له ،

وعلى المرسوم بالقانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون معاشات ومكافآت التقاعد للمصريين والقوانين المعدلة له ،

وعلى المرسوم بالقانون رقم (١١) لسنة ١٩٨٨ بالاشتراك فى التأمينات الاجتماعية اختياريا للعاملين فى الخارج ومن فى حكمهم ،

وبناء على عرض وزير المالية ،

وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

أصدرنا القانون الآتى نصه :

**مادة (١) :**

يستبدل بنصوص المواد ( ٢ / فقرة ثانية ) و ( ٣ ) و ( ٨ / البندين ٢ و ٢ ) من القانون رقم (١١) لسنة ١٩٨٨ المشار إليه النصوص الآتية : (١٥٢)

**مادة (٢) :**

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون وينشر فى الجريدة الرسمية (١٥٣) ويعمل به من ١/٥/١٩٩٢ .

**صدر بقصر بيان**

فى : ١٠ ربيع الثانى ١٤١٣ هـ

الموافق : ٦ أكتوبر ١٩٩٢ م

**أمير الكويت**

**جابر الأحمد**

**وزير المالية**

**ناصر عبد الله الروحان**

**رئيس مجلس الوزراء**

**سعد العبد الله الصباح**

□ □ □

**القسم الثالث**  
**قانون المعاشات العسكرية**  
**والقوانين المعدلة لها**

**مرسوم بالقانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠**  
**بإصدار قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين**

بعد الاطلاع على الأمر الأميري الصادر في ٤ من رمضان سنة ١٣٩٦ هـ الموافق ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٧٦ م بتنقيح الدستور ،

وعلى الأمر الأميري الصادر في ١٤ من شوال سنة ١٤٠٠ هـ الموافق ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٨٠ م ،  
وعلى المادة (١٥٥) من الدستور ،

وعلى القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٦١ بشأن معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين من رجال الجيش والقوات المسلحة ،  
وعلى المرسوم بقانون رقم (٢) لسنة ١٩٦٧ بإنشاء الحرس الوطني ،

وعلى القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٦٧ في شأن سريان أحكام قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين على غيرهم من العاملين بتكليف من الحكومة في مناطق العمليات الحربية ،

وعلى القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٧ في شأن الجيش والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٨ بشأن نظام قوة الشرطة والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٧٢ بمنح علاوة اجتماعية لأصحاب المعاشات والمستحقين عنهم ،

وعلى القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٦ بتنظيم أداء الخدمة العسكرية الإلزامية المعدل بالقانون رقم (١٢) لسنة ١٩٧٩  
والقانون رقم (٦٦) لسنة ١٩٨٠ ،

وعلى الأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية المعدل بالقانون رقم (١٢٦) لسنة ١٩٧٧ ،

وعلى المرسوم بالقانون رقم (٩) لسنة ١٩٨٠ بقرار زيادة في المعاشات الخاضعة لأحكام القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٦١  
بشأن معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين من رجال الجيش والقوات المسلحة ،

وعلى المرسوم الصادر في ٢٣ يوليى سنة ١٩٧٤ بمنح علاوة غلاء معيشة لأصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم ،

وبناء على عرض وزراء المالية والدفاع والداخلية ،

وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

أصدرنا القانون الآتي نصه :

## مادة (١) :

تسرى أحكام القانون المرافق على الكويتيين من الفئات الآتية :

١- العسكريين من رجال الجيش والقوات المسلحة .

٢- أعضاء قوة الشرطة .

٣- متطوعي الحرس الوطني .

٤- المنتسبين للكتليات والمعاهد والمدارس العسكرية للجيش والشرطة والحرس الوطني .

٥- المجندين والاحتياطيين الموجودين بالخدمة العسكرية الفعلية .

٦- المدنيين العاملين بتكليف من الحكومة في مناطق العمليات الحربية .

ويكون سريان القانون المرافق على الفئات الواردة في البنود ( ٦ ، ٥ ، ٤ ) في حدود الأحكام الخاصة بهم والمنصوص عليها فيه .

## مادة (٢) :

يحل هذا القانون وذلك بالنسبة للمعاملين بأحكامه محل القوانين أرقام (٢٧) لسنة ١٩٦١ و (٣١) لسنة ١٩٦٧ و (٣٤) لسنة ١٩٧٢ والمرسوم الصادر في ٢٣ يوليو سنة ١٩٧٤ المشار إليها ويلغى كل حكم مخالف .

## مادة (٣) :

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون ، ويعمل به من أول الشهر التالي لاتقضاء ثلاثة أشهر على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية (١٥٤) فيما عدا أحكام المواد ( ١ ، ٢ ، ٣ ) من القانون المرافق فيعمل بها من تاريخ صدور هذا القانون .

صدر بقصر السيف ،

أمير الكويت

جابر الأحمد

في : ٢٠ نوالحة ١٤٠٠ هـ

الموافق : ٢٩ أكتوبر ١٩٨٠ م

□□□

## قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين

### الباب الأول في إدارة النظام وإنشاء الصندوق وكيفية تمويله

#### مادة (١) : (١٥٥)

تتولى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تطبيق النظام الصادر به هذا القانون ، ويكون لوزير المالية ومجلس إدارة المؤسسة ومديرها العام ذات الاختصاصات المقررة بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ المشار إليه في تطبيق أحكام هذا القانون .

#### مادة (٢) :

يضم إلى عضوية مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ممثلين من العسكريين لكل من .

١- وزارة الدفاع .

٢- وزارة الداخلية .

ويصدر بتعيينهما بناء على ترشيح الجهة المختصة وعرض وزير المالية قرار من مجلس الوزراء لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ما لم يفقدا مستقهما قبل ذلك .

#### مادة (٣) :

يضاف إلى الصناديق المنشأة بموجب القانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ المشار إليه صندوق للمعاشات والمكافآت والتعويضات المنصوص عليها في هذا القانون ، وتتكون موارده من الأموال الآتية :

أولاً : الاشتراكات عن المستفيدين وتشمل :

(أ) الاشتراكات الشهرية التي تقطع من مرتبات المستفيدين بواقع (٥٪) .

(ب) الاشتراكات الشهرية التي تؤدّيها وزارة الدفاع أو وزارة الداخلية أو الحرس الوطني - حسب الأحوال - بواقع (١٠٪) من مرتبات المستفيدين .

(ج) المساهمة السنوية التي تخصص في الميزانية العامة للدولة لأغراض هذا الصندوق ، وتحدد هذه المساهمة وطريقة أدائها بقرار من الوزير بعد أخذ رأى مجلس الإدارة .

#### ثانياً : (١٥٦)

صافي القيمة الحالية للالتزامات الاعتبارية لصندوق التقاعد المنصوص عليه في القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٦١ المشار إليه، وذلك بالنسبة للمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم الذين يتمتعون بمزايا الصندوق المشار إليه حتى تاريخ العمل بهذا القانون ، باستثناء المعاشات أو الزيادات فيها المقررة وفقاً للعادة (٥٥) من القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

ويكون تقدير قيمة الالتزامات المشار إليها في الفقرة السابقة على أساس المزايا والاشتراكات الواردة في هذا القانون ،

وباستخدام نفس الأسس الاكتوارية التي استخدمت في تقدير النسبة المئوية للاشتراكات المنصوص عليها في (أولا) ، وتستحق على الخزانة العامة .

ويصدر بتحديد تلك القيمة وتاريخ استحقاقها والطريقة التي تؤدي بها قرار من الوزير بعد أخذ رأى مجلس الإدارة وبناء على تقرير من الخبير الاكتواري المؤسسة .

**ثالثا : حسيبة استثمار أموال الصندوق .**

وابها : الموارد الأخرى الناتجة عن نشاط المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية فيما يتعلق بهذا الصندوق

#### **مادة (٤) :**

يدخل في حساب مدة الخدمة في تطبيق أحكام هذا القانون المدد الآتية :

١- مدة الخدمة بالسلك العسكري أو بقوة الشرطة أو بالحرس الوطني بما في ذلك مدد البعثات أو الاعارة ولو كانت بغير مرتب أو بمرتب مخفض .

٢- مدة الخدمة المحسوبة طبقا لأحكام القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٦١ المشار إليه مع عدم الإخلال بحكم المادة (٢٦) من القانون .

٣- مدد الدراسة التي تقضى بنجاح في الكليات والمعاهد والمدارس العسكرية للجيش والشرطة والحرس الوطني (١٥٧) .

٤- المدد التي يقضيها المجنون إلزاميا أو الاحتياطيون الموجودون بالخدمة العسكرية الفعلية في حالة قبول تطوعهم أو التحاقهم بالسلك العسكري وذلك بالنسبة لغير الخاضعين لأحكام القانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ المشار إليه .

ولا تدخل المدد التي حرم المستفيد من معاشه أو مكافئته عنها طبقا لحكم المادة (٤٦) من القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٦١ المشار إليه (١٥٨) ضمن مدد الخدمة المحسوبة طبقا لهذا القانون (١٥٩) .

وتسرى على المستفيد أحكام المادة (٣٠ مكررا ) من قانون التأمينات الاجتماعية (١٦٠) .

#### **مادة (٥) :**

تضاف إلى مدة الخدمة المحسوبة طبقا لهذا القانون الضمانات الآتية :

١- مدة مساوية لمدة الخدمة الفعلية التي يقضيها المستفيد في مناطق العمليات الحربية أو في ساحات القتال أو أثناء التحركات الحربية .

٢- مدة مساوية لنصف مدة الخدمة الفعلية التي يقضيها المستفيد خارج مناطق العمليات الحربية التي تقع داخل الحدود .

ويصدر بتحديد مدد العمليات الحربية ومناطقها وساحات القتال ومدد قرار من الوزير المختص (١٦١)

٣- مدة مساوية للمدة التي يقضيها المستفيد في الأسر بشرط أن تثبت براءته طبقا لأنظمة الخدمة .

٤- مدة لا تزيد على ثلاثة أرباع مدة الخدمة الفعلية التي يقضيها المستفيد في العمل طيارا ، وتحسب هذه الضميمة تبعا لعدد ساعات الطيران بشرط ألا تقل عن الحد المقرر وذلك كله وفقا لنظام يصدر عن الوزير المختص .

ولا يجوز الجمع بين أكثر من ضميمة واحدة عن مدة خدمة فعلية واحدة وتحسب في هذه الحالة الضميمة الأطول .

#### **مادة (٦) : (١٦٢)**

يجوز للمستفيد أن يطلب ضم مدة اشتراكه المحسوبة وفقا لأحكام القانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ المشار إليه إلى مدة الخدمة المحسوبة طبقا لهذا القانون وذلك وفقا للشروط والقواعد التي يصدر بها قرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة ، ويحدد القرار قواعد تقدير الاحتياطي الذي يحول إلى الصندوق المنصوص عليه في المادة (٣) من هذا القانون .

## الباب الثانى فى المعاشات والمكافآت والتعويضات

### مادة (٧) :

يستحق المعاش التقاعدى فى الحالات الآتية :

١- انتهاء خدمة المستفيد بسبب الوفاة أو الحكم بثبوت الغيبة المنقطعة أو التسريع لأسباب صحية أو وقع الوفاة أو العجز الكامل خلال مدة لا تتجاوز سنتين من تاريخ انتهاء الخدمة ولم يكن خاضعا لأحكام القانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ المشار إليه .

ويحسب المعاش فى هذه الحالات على أساس مدة الخدمة المحسوبة طبقا لهذا القانون أو خمس عشرة سنة أيهما أكبر . وتضاف إلى مدة الخدمة فى حالة انتهاء الخدمة بسبب الوفاة أو الحكم بثبوت الغيبة المنقطعة المدة الباقية حتى بلوغ المستفيد سن الستين قرضا ، كما تضاف هذه المدة فى حالة التسريع لأسباب صحية إذا ثبت أن المستفيد قد أصبح عاجزا عن الكسب فى تاريخ انتهاء الخدمة .

وفى حالة استحقاق المعاش التقاعدى بعد انتهاء الخدمة يسترد ما يكون قد صرف من مكافأة التقاعد طبقا لحكم المادة (١٧) من القانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ المشار إليه (١٦٣)

٢- انتهاء خدمة المستفيد ببلوغه السن المقررة قانونا لترك الخدمة أو بالإحالة إلى التقاعد وذلك متى كانت مدة خدمته المحسوبة طبقا لهذا القانون خمس عشرة سنة على الأقل .

٣- انتهاء خدمة المستفيد لغير الأسباب المنصوص عليها فى البندين السابقين متى كانت مدة خدمته المحسوبة طبقا لهذا القانون خمس عشرة سنة وكان قد بلغ سن الخمسين ، فإن لم يكن قد بلغها عند انتهاء الخدمة وجب لاستحقاقه المعاش ألا تقل مدة خدمته الفعلية المحسوبة طبقا لهذا القانون عن عشرين سنة .

### ( مادة سادسة ) ( ١٦٤ )

#### من المرسوم بالقانون رقم (١٢٩) لسنة ١٩٩٢

تعاد التسوية فى حالات استحقاق المعاش المعدلة بهذا القانون طبقا للبند (١) من المادة (٧) من القانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ المشار إليه . وتضاف إلى المعاش الزيادات التى تقررت منذ انتهاء الخدمة إذا لم يكن قد سبق إضافتها . ويصرف المعاش بعد إعادة التسوية من تاريخ العمل بهذا القانون .

ويتجاوز عن استرداد ما يكون قد صرف من مكافأة التقاعد فى حالة الوفاة أو العجز الكامل .

### مادة (٨) :

يستحق معاش التقاعد شهريا بواقع (٧٥٪) من آخر مرتب شهري عن مدة الخدمة المحسوبة طبقا لهذا القانون والتى تبلغ خمس عشرة سنة ، يزداد بواقع (٢٪) عن كل سنة تزيد على ذلك بحد أقصى (١٠٠٪) من هذا المرتب .

على أنه فى حالات انتهاء الخدمة المشار إليها فى البند (٣) من المادة السابقة أو الإحالة إلى التقاعد بناء على طلب المستفيد قبل بلوغه سن الخامسة والأربعين ، فيستحق المعاش بواقع (٦٥٪) من آخر مرتب شهري عن مدة الخدمة المحسوبة طبقا لهذا القانون والتى تبلغ خمس عشرة سنة ، يزداد بواقع (٢٪) عن كل سنة تزيد على ذلك بحد أقصى (٩٥٪) من هذا المرتب .

## مادة (٩) :

إذا كان انتهاء الخدمة للأسباب المنصوص عليها في البند (١) من المادة (٧) من هذا القانون نتيجة إصابة أو فقد المستفيد أثناء تأدية العمل أو بسببه ، يستحق المعاش بواقع (١٠٠٪) من آخر مربوط المرتب المقرر لرتبته ، ويسرى هذا الحكم إذا كانت الإصابة أو فقد أثناء زهاب المستفيد إلى عمله أو عوبته منه في الطريق الطبيعي .

## مادة (١٠) :

إذا كان انتهاء الخدمة للأسباب المنصوص عليها في البند (١) من المادة (٧) من هذا القانون نتيجة إصابة أو فقد المستفيد أثناء العمليات الحربية أو في ساحات القتال (١٦٥) يستحق المعاش بواقع (١٠٠٪) من آخر مربوط المرتب المقرر للرتبة الأعلى التي تلى رتبته .

ويسرى حكم الفقرة السابقة إذا كانت الإصابة أو فقد في الحالات الآتية :

- ١- أعمال الأمن الداخلي أو الخارجي .
- ٢- مشروعات التدريب بالنخيرة الحية .
- ٣- بث وإزالة الألغام وأعمال المتفجرات .
- ٤- الإنزال الجوي للهابطين بالمظلات .
- ٥- غرق الفواصات .
- ٦- الطيران على الطائرات العسكرية .
- ٧- الأسر بشرط أن تثبت براءة الأسير طبقاً لأنظمة الخدمة .

## مادة (١٠ مكرراً) (١٦٦)

في تسوية المعاش المستحق وفقاً لأحكام المادتين السابقتين - بالنسبة لمن يجاوز آخر مربوط المرتب المقرر لرتبته أو الرتبة الأعلى التي تلى رتبته حسب الأحوال في تاريخ العمل بالتأمين التكميلي الحد الأقصى للمرتب في هذا التاريخ - يعتد بالمرتب الذي يحسب على أساسه المعاش عند انتهاء الخدمة بافتراض تطبيق الجداول والأحكام المعمول بها في تاريخ العمل بنظام التأمين التكميلي .

## مادة (١١) :

يستحق المستفيد مكافأة تقاعد في الحالات التي لا يستحق فيها معاش تقاعدي ، وتحسب بواقع مرتب شهر ونصف عن كل سنة من سنوات الخدمة الخمس الأولى المحسوبة طبقاً لهذا القانون ثم بواقع مرتب شهرين عن كل سنة من السنوات الخمس التالية ثم بواقع مرتب شهرين ونصف عن كل سنة تزيد على ذلك ، ويتخذ آخر مرتب أساساً لحساب المكافأة .

ولا تصرف المكافأة المنصوص عليها في الفقرة السابقة إلا في الحالات وطبقاً للشروط والقواعد التي تحدد بقرار يصدر من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة (١٦٧) .

كما تستحق مكافأة تقاعد عن مدة الخدمة الفعلية التي تزيد على المدة اللازمة لاستحقاق الحد الأقصى للمعاش المنصوص عليه في المادة (٨) من هذا القانون ، ويحدد مقدارها وفقاً لحكم الفقرة الأولى تبعاً لعدد السنوات الزائدة . وتُصرف هذه المكافأة مع المعاش التقاعدي . وفي حالة انتهاء الخدمة بالوفاة أو بالحكم بثبوت الغيبة المنقطعة توزع هذه المكافأة كاملة على المستحقين في المعاش بنسبة أنصبتهم فيه ، فإذا لم يوجد أحد منهم تصرف للورثة الشرعيين (١٦٨)

## مادة (١٢) :

يستحق المستفيد إذا أصيب بعجز جزئي لا يترتب عليه انتهاء خدمته وكان ذلك نتيجة حادث وقع أثناء تأدية العمل أو

بسببه تعويضاً طبقاً لقواعد الدية الشرعية يقدر بنسبة درجة العجز الجزئى . ولا يصرف التعويض إلا بعد ثبوت العجز نهائياً .  
ويسرى حكم الفقرة السابقة إذا كانت الإصابة نتيجة حادث وقع أثناء ذهاب المستفيد إلى عمله أو عودته منه فى الطريق الطبيعى .

#### مادة (١٣) :

تسرى أحكام المواد ( ٩ ، ١٠ ، ١٢ ) من هذا القانون على المنتسبين للكلية والمعاهد والمدارس العسكرية للجيش والشرطة والحرس الوطنى ، ويعاملون على أساس الرتبة التى يعين عليها الفريخ عند انتهاء دراسته .

كما تسرى أحكام المواد المشار إليها على المجندين إلزامياً والاحتياطيين وذلك طوال مدة تجنيدهم أو وجودهم بالخدمة العسكرية الفعلية وعلى المدنيين العاملين بتكليف من الحكومة فى مناطق العمليات الحربية ويعاملون على النحو التالى :

أولاً : بالنسبة لمن لا يشغلون وظائف مدنية :

(أ) يعاملون معاملة مماثلة لمن يعملون مثل رتبهم العسكرية .

(ب) إذا كانوا من حملة المؤهلات فيعامل كل منهم على أساس الرتبة التى يصدر مرسوم بمعادلة مؤهله لها أو على أساس الفقرة (أ) أيهما أفضل (١٦٦)

(ج) يعامل المدنيون من غير حملة المؤهلات المبينة بالفقرة (ب) معاملة الجنود .

ثانياً : بالنسبة لمن يشغلون وظائف مدنية :

يعاملون على أساس مرتباتهم المدنية أو على الأساس المنصوص عليه فى البند السابق أيهما أفضل .

### الباب الثالث فى الأحكام العامة

#### مادة (١٤) :

يجوز لمجلس الوزراء أن يقرر ما يلى :

١- إضافة مدد إلى مدد الخدمة المحسوبة طبقاً لهذا القانون أو منح معاشات أو مكافآت استثنائية للمستفيدين أو أصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم .

٢- منح معاشات أو مكافآت استثنائية لغير الكويتيين أو المستحقين عنهم فى حالات الوفاة أو العجز الكامل أو غيرها من الحالات ، وذلك استثناء من حكم المادة الأولى من قانون الإصدار .

ومع عدم الإخلال بما يضعه مجلس الوزراء من قواعد خاصة تسرى على المدد المضافة والمعاشات والمكافآت الاستثنائية أحكام هذا القانون .

#### مادة (١٥) :

تؤدى وزارة الدفاع أو وزارة الداخلية أو الحرس الوطنى - حسب الأحوال - إعانة للمستفيد الذى تنتهى خدمته بغير الوفاة تعادل مرتب شهرين .

وتحسب الإعانة على أساس المرتب دون التقيد بالحد الأقصى المقرر له (١٧٠)

#### مادة (١٦) :

يستحق المعاش عن كامل الشهر الذى تنتهى فيه الخدمة ببلوغ السن أو بالوفاة أو بالحكم بشيوت الغيبة المنقطعة أو بالتسريح لأسباب صحية بعد استنفاد كامل الأجازات المرضية المستحقة قانونا .  
ويستحق المعاش فى غير الحالات المشار إليها فى الفقرة السابقة من اليوم التالى لانتهاى الخدمة أو لانقطاع المرتب أيهما ألقى .

#### مادة (١٧) :

لا يجوز الجمع بين المعاش المستحق طبقا لأحكام هذا القانون والمعاش المستحق طبقا لأحكام القانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ المشار إليه إلا فى الحدود وبالشروط والقواعد التى يصدر بها قرار من وزير المالية بعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (١٧١)

#### مادة (١٨) :

تسرى الأحكام المنصوص عليها فى القانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ المشار إليه فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذا القانون وبما لا يتعارض مع أحكامه .  
ويعتبر المستفيد فى حكم المؤمن عليه بوزارة الدفاع ووزارة الداخلية والحرس الوطنى فى حكم صاحب العمل فى القطاع الحكومى وذلك فى تطبيق الأحكام المشار إليها فى الفقرة السابقة .

#### مادة (١٩) :

المعاشات والمكافآت والتعويضات التى تستحق طبقا لأحكام هذا القانون هى وحدها التى تلتزم بها المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ، أما ما يستحق تنفيذاً لقوانين أخرى أو قرارات ويعهد للمؤسسة بتنفيذه فتؤديه الخزانة العامة إلى الصندوق المنصوص عليه فى المادة (٣) من هذا القانون بالطريقة التى يصدر بها قرار من وزير المالية بعد أخذ رأى مجلس إدارة المؤسسة .

### الباب الرابع فى الأحكام الانتقالية

#### مادة (٢٠) :

مع مراعاة أحكام المادتين (٢١ ، ٢٦ ) من هذا القانون تعاد تسوية المعاشات التى استحققت طبقا لأحكام القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٦١ المشار إليه وفقاً لأحكام هذا القانون وعلى أساس جداول المرتبات المعمول بها فى تاريخ صدوره .  
ولا يجوز أن يترتب على إعادة التسوية أن يقل صافى ما يصرف لصاحب المعاش أو المستحق عنه عن صافى مجموع ما صرف لهم من معاش بما فيه الزيادة التى استحققت طبقا لأحكام القانون رقم (٩) لسنة ١٩٨٠ المشار إليه (١٧٢) والعلاوة الاجتماعية وعلاوة غلاء المعيشة عن الشهر السابق على العمل بهذا القانون .

#### مادة (٢١) :

يجوز لصاحب المعاش أن يجمع بين المعاش المستحق له قبل إعادة التسوية المنصوص عليها فى المادة السابقة وبين أى مرتب يتقاضاه من العمل فى القطاعين الأهلى والنقطى وكذلك بين هذا المعاش وبين أى مكافأة يتقاضاها - وقت العمل بهذا

ومع ذلك يجوز إعادة تسوية المعاش في الحالات المشار إليها في الفقرة السابقة طبقاً للقواعد والشروط التي يصدر بها قرار من وزير المالية بعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (١٧٣) .

#### مادة (٢٢) :

تسري أحكام هذا القانون على كل من لم يستحق نصيباً في المعاش طبقاً لأحكام القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٦١ المشار إليه وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون أو من تاريخ استيفاء شروط الاستحقاق المقررة بموجب أيهما أقرب ودون أساس بحق باقي المستحقين .

#### مادة (٢٣) :

فيما عدا حالات الحرمان من المعاش أو المكافأة طبقاً لحكم المادة (٤٦) من القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٦١ المشار إليه ، تعد تسوية حالات انتهاء الخدمة التي لم يستحق عنها معاش طبقاً لأحكام القانون المذكور وذلك وفقاً لأحكام المواد ( ٧ ، ٨ ، ٩ ) من هذا القانون وعلى أساس جداول المرتبات المعمول بها في تاريخ صدوره .

وباستثناء حالة انتهاء الخدمة بالتسريع لأسباب صحية تسترد المكافأة التي سبق أن أدت وذلك على أقساط شهرية طبقاً للجدول رقم (٣) المرفق بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٦٦ المشار إليه .

#### مادة (٢٤) :

لا يترتب على تطبيق أحكام المواد السابقة صرف فروق مالية عن الفترة السابقة على العمل بأحكام هذا القانون ، وذلك فيما عدا الفروق الناتجة عن إعادة التسوية المنصوص عليها في المادة (٢٠) من هذا القانون فتصرف اعتباراً من ١٩٧٧/٩/٠ أو من تاريخ انتهاء الضمة أيهما الحق .

#### مادة (٢٥) :

يستحق على الخزانة العامة فرق صافي قيمة الالتزامات الناتجة عن تطبيق أحكام المواد السابقة من هذا الباب ، ويصدر بتحديد ذلك الفرق قرار من وزير المالية بعد أخذ رأى مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وبناء على تقرير من المدير الكواري للمؤسسة ، ويجوز أدائه على أقساط طبقاً لما يحدده القرار المشار إليه .

كما تؤدي الخزانة العامة مقابل ما يصرفه الصنوق من معاشات أو أجزاء المعاشات المستحقة تطبيقاً لنص المادة (٥٥) من القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٦١ المشار إليه وذلك بالطريقة التي يصدر بها قرار من وزير المالية بعد أخذ رأى مجلس إدارة المؤسسة .

#### مادة (٢٦) :

تضاف إلى مدة الخدمة المحسوبة طبقاً لأحكام القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٦١ المشار إليه ، نصف مدة الخدمة الفعلية التي قضاه المستفيد منذ ١٩٦٧/٦/٥ حتى تاريخ صدور هذا القانون ، ولا يجوز الجمع بين هذه المدة والمدة التي أضيفت تطبيقاً لحكم البند (١) من المادة (٤١) من القانون المشار إليه وذلك عن مدة خدمة فعلية واحدة وتحسب في هذه الحالة المدة الأطول .

ولا تحسب أية مدة خلاف المدة المنصوص عليها في الفقرة السابقة وذلك في تطبيق البند (٣) من المادة (٤١) من القانون المشار إليه .

صدر بقصر السيف ،

أمير الكويت

جابر الأحمد

في ٢٠ ذو الحجة ١٤٠٠ هـ

الموافق : ٢٩ أكتوبر ١٩٨٠ م

## مرسوم بالقانون رقم (١٢٩) لسنة ١٩٩٢ بتعديل بعض أحكام قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى الأمر الأميري الصادر بتاريخ ٢٧ من شوال سنة ١٤٠٦ هـ الموافق ٣ من يوليو سنة ١٩٨٦ م ،

وعلى الأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له ،

وعلى المرسوم بالقانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين والقوانين المعدلة له ،

وعلى المرسوم بالقانون رقم (١٢٨) لسنة ١٩٩٢ بنظام التأمين التكميلي ،

وبناء على عرض وزير المالية ،

وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

أصدرنا القانون الآتي نصه :

### مادة (١) :

تضاف إلى نهاية البند (جـ) من (أولاً) من المادة (٣) من القانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ المشار إليه ، العبارة الآتية :

”وتحدد هذه المساهمة وطريقة أدائها بقرار من الوزير بعد أخذ رأى مجلس الإدارة “ .

### مادة (٢) :

يستبدل بنصوص المواد (٢ / ثانياً) و (٦) و (٧ / بند ١) من القانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ المشار إليه النصوص

الآتية (١٧٤)

### مادة (٣) :

تضاف مادة جديدة برقم ( ١٠ محكراً ) إلى القانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ المشار إليه نصها الآتى : (١٧٥)

### مادة (٤) :

تضاف فقرة جديدة إلى المادة (١١) من القانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ المشار إليه نصها الآتى : (١٧٦)

### مادة (٥) :

تضاف فقرة ثانية إلى المادة (١٥) من القانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ المشار إليه نصها الآتى : (١٧٧)

### مادة (٦) :

تعاد التسوية فى حالات استحقاق المعاش المعدلة بهذا القانون طبقاً للبند (١) من المادة (٧) من القانون رقم (٦٩) لسنة

١٩٨٠ المشار إليه ، وتضاف إلى المعاش الزيادات التى تقررت منذ انتهاء الخدمة إذا لم يكن قد سبق إضاقتها . ويصرف

المعاش بعد إعادة التسوية من تاريخ العمل بهذا القانون .

ويتجاوز عن استرداد ما يكون قد صرف من مكافأة التقاعد في حالة الوفاة أو العجز الكامل .

#### مادة (٧) :

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون وينشر في الجريدة الرسمية ويعمل به من ١/٥/١٩٩٣ ، وذلك فيما عدا التعديلات المقررة بالمادتين الثالث والخامسة من هذا القانون فيعمل بها من ١/١/١٩٩٥ (١٧٨)

أمير الكويت

جابر الأحمد

صدر بقصريان

في : ١٠ ربيع الثاني ١٤١٣ هـ

الموافق : ٦ أكتوبر ١٩٩٢ م

وزير المالية

ناصر عبد الله الروضان

رئيس مجلس الوزراء

سعد العبد الله الصباح

□ □ □

**مرسوم بالقانون رقم (٧٠) لسنة ١٩٨٠ (١٧٩)  
بشأن العسكريين الذين استفادوا من أحكام القانون رقم (٣١)  
لسنة ١٩٦٧ في شأن سريان أحكام قانون معاشات ومكافآت  
التقاعد للعسكريين على غيرهم من العاملين بتكليف  
من الحكومة في مناطق العمليات الحربية**

بعد الاطلاع على الأمر الأميري الصادر في ٤ رمضان سنة ١٣٩٦ هـ الموافق ٢٩ أغسطس سنة ١٩٧٦م بتنقيح الدستور ،  
وعلى الأمر الأميري الصادر في ١٤ شوال سنة ١٤٠٠ هـ الموافق ٢٤ أغسطس سنة ١٩٨٠ م ،  
وعلى المادة (١٥٥) من الدستور ،  
وعلى القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٦١ بشأن معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين من رجال الجيش والقوات المسلحة ،  
وعلى المرسوم بقانون رقم (٢) لسنة ١٩٦٧ بإنشاء الحرس الوطني ،  
وعلى القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٦٧ في شأن سريان أحكام قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين على غيرهم من  
العاملين بتكليف من الحكومة في مناطق العمليات الحربية ،  
وعلى القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٧ في شأن الجيش والقوانين المعدلة له ،  
وعلى القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٨ بشأن نظام قوة الشرطة والقوانين المعدلة له ،  
وعلى القانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٧٢ بمنح علاوة اجتماعية لأصحاب المعاشات والمستحقين عنهم ،  
وعلى الأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية المعدل بالقانون رقم (١٣٦) لسنة  
١٩٧٧ ،  
وعلى المرسوم بالقانون رقم (٩) لسنة ١٩٨٠ بتقرير زيادة في المعاشات الخاضعة لأحكام القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٦١  
بشأن معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين من رجال الجيش والقوات المسلحة ،  
وعلى المرسوم بالقانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين ،  
وعلى المرسوم الصادر في ٢٣ يوليو سنة ١٩٧٤ بمنح علاوة غلاء معيشة لأصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم ،  
وبناء على عرض وزراء المالية والدفاع والداخلية ،  
وبعد موافقة مجلس الوزراء ،  
أصدرنا القانون الآتي نصه :

**مادة (١) :**

تسرى أحكام هذا القانون على العسكريين غير الكويتيين الذين استفادوا من أحكام القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٦٧ المشار  
إليه (١٨٠) ، وتسوى حقوقهم طبقاً للأحكام المنصوص عليها في المواد التالية ، وذلك دون الإخلال بحكم المادة العاشرة من هذا  
القانون .

## مادة (٢) :

يستحق المعاش التقاعدي لمن تنتهي خدمته بعد العمل بهذا القانون لأحد الأسباب الآتية :

١- الوفاة أو الحكم بثبوت الغيبة المتقطعة أو التسريح لأسباب صحية .

٢- بلوغ السن المقررة قانونا لترك الخدمة .

٣- الإحالة إلى التقاعد بشرط ألا تقل السن عن الخامسة والأربعين .

## مادة (٣) :

يستحق معاش التقاعد شهريا بواقع (٦٥٪) من آخر مرتب شهري شاملا العلاوة الاجتماعية والعلاوة المقررة عن الأولاد وذلك إذا كانت مدة الخدمة المحسوبة طبقا لأحكام القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٦ المشار إليه تقل عن عشرين سنة ، وبواقع (٧٥٪) من المرتب المذكور إذا كانت المدة المشار إليها قد بلغت عشرين سنة .

## مادة (٤) :

تستحق مكافأة تقاعد لمن تنتهي خدمته بعد العمل بهذا القانون لغير الأسباب المنصوص عليها في المادة الثانية منه ، وتحسب بواقع مرتب شهر ونصف عن كل سنة من سنوات الخدمة الخمس الأولى المحسوبة طبقا لأحكام القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٦ المشار إليه ثم بواقع مرتب شهرين عن كل سنة من السنوات الخمس التالية ثم بواقع مرتب شهرين ونصف عن كل سنة تزيد على ذلك ، ويتخذ المرتب المنصوص عليه في المادة السابقة أساسا لحساب المكافأة .

## مادة (٥) :

مع مراعاة أحكام المادة التالية تعاد تسوية المعاشات التي استحققت طبقا لأحكام القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٦ المشار إليه وفقا لأحكام هذا القانون وعلى أساس جداول المرتبات المعمول بها في تاريخ صدوره .

ولا يجوز أن يترتب على إعادة التسوية أن يقل صافي ما يصرف لصاحب المعاش أو للمستحقين عنه عن صافي مجموع ما صرف لهم من معاش بما فيه الزيادة التي استحققت طبقا لأحكام القانون رقم (٩) لسنة ١٩٨٠ المشار إليه والعلاوة الاجتماعية وعلاوة غلاء المعيشة عن الشهر السابق على العمل بهذا القانون .

## مادة (٦) :

يجوز لصاحب المعاش أن يجمع بين المعاش المستحق له قبل إعادة التسوية المنصوص عليها في المادة السابقة وبين أى مرتب يتقاضاه من العمل في القطاعين الأهلي والنفطي وكذلك بين هذا المعاش وبين أى مكافأة يتقاضاها - وقت العمل بهذا القانون - من خزانة عامة .

## مادة (٧) :

تسرى على المعاملين بأحكام هذا القانون أحكام المواد ( ٩ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٥ ، ١٦ ، ٢٦ ) من القانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ المشار إليه .

كما تسرى عليهم الأحكام المنصوص عليها في الباب السادس من القانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ المشار إليه عدا المادتين ( ٧٣ ، ٧٤ ) ، وتسرى عليهم كذلك أحكام المواد ( ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٦ ، ١١٥ فقرة ثانية ) من القانون المذكور .

## مادة (٨) :

يجوز صرف قيمة رأسمالية للمعاشات المستحقة طبقا لهذا القانون ، وتحدد بقرار من وزير المالية القواعد والشروط والجدول الخاصة بذلك .

#### مادة (٩) :

يسقط الحق في أية مكافأة تكون مقررة طبقاً لأنظمة الخدمة العسكرية وذلك في حالات استحقاق معاش طبقاً لأحكام هذا القانون .

#### مادة (١٠) :

تسرى على العسكريين غير الكويتيين ولو كانوا من غير الذين استفادوا من أحكام القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٦٧ المشار إليه الأحكام المشار إليها في المواد (٧ ، ٨ ، ٩) من هذا القانون .

#### مادة (١١) :

يمهد إلى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بصرف الحقوق المقررة طبقاً لهذا القانون ، وتؤديها الخزانة العامة إلى المؤسسة بالطريقة التي يصدر بها قرار من وزير المالية بعد أخذ رأي مجلس إدارة المؤسسة .

#### مادة (١٢) :

تلغى القوانين أرقام (٢٧) لسنة ١٩٦١ و (٢١) لسنة ١٩٦٧ و (٣٤) لسنة ١٩٧٢ والمرسوم الصادر في ٢٣ يوليو سنة ١٩٧٤ المشار إليها ، كما يلغى كل حكم مخالف .

#### مادة (١٣) :

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون ويعمل به من أول الشهر التالي لانقضاء ثلاثة أشهر على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية (١٨١)

صدر بقصر السيف ،

أمير الكويت

في : ٢٠ ذو الحجة ١٤٠٠ هـ

جابر الأحمد

الموافق : ٢٩ أكتوبر ١٩٨٠ م

□ □ □

## القسم الرابع القوانين ذات العلاقة

### مرسوم بالقانون رقم (١٢٩) لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض أحكام قانون بنك التسليف والادخار

بعد الديباجة .

#### مادة (١) :

تضاف فقرة جديدة إلى المادة الرابعة من القانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٦٥ المشار إليه بالنص الآتي :

" رابعا : يكون لديون بنك التسليف والادخار ما لديون الحكومة من امتياز على أموال مدينيها ويتم تحصيلها بنفس الطرق المقررة لتحصيل أموال الدولة .

ويجوز الخصم والتنفيذ على رواتب الموظفين والمستخدمين والعمال والمبالغ الواجبة الأداء لهم بأية صفة كانت والمكافآت والمعاشات وفاء لديون البنك وذلك بما لا يتجاوز الحدود المسموح بها في القوانين المنظمة لذلك .

وعند التزامم تقدم ديون النفقة عليها ديون الجهة التي يتبعها المدين أو مؤسسة التأمينات الاجتماعية أو ما في حكمها ثم ديون البنك كل ذلك بما لا يتجاوز الحد المسموح خصمه أو التنفيذ عليه " .

#### مادة (٢) :

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية (١٨٢)

صدر بقصر السيف ،

في ٦ ذو القعدة ١٣٩٧ هـ

الموافق : ١٩ أكتوبر ١٩٧٧ م

أمير الكويت

صباح السالم الصباح

وزير المالية

رئيس مجلس الوزراء

جابر الأحمد الجابر الصباح عبد الرحمن سالم العتيقي

□ □ □

**مرسوم بالقانون رقم (٣٩) لسنة ١٩٧٨  
بشأن تقرير منحة لموظفي ومستخدمي وعمال الحكومة وأصحاب  
المعاشات التقاعدية والمتقاعين بالمساعدات العامة**

بعد الديباجة .

**مادة (١) :**

تصرف لجميع العاملين في الحكومة والجهات ذات الميزانيات المستقلة والملحقة سواء أكانوا معينين على وظائف دائمة أو مؤقتة وأيا كان النظام الوظيفي المطبق عليهم منحة قدرها مائة دينار .

**مادة (٢) :**

تصرف المنحة المشار إليها في المادة السابقة للقائمين بخدمة عامة يتقاضون عنها مكافأة شهرية من الأموال العامة ، كما تصرف لجميع العاملين بالشركات المساهمة الكويتية التي تملك الدولة جميع أسهمها .

**مادة (٣) :**

تصرف هذه المنحة لأصحاب المعاشات التقاعدية ، فإذا كان المؤمن عليه أو صاحب المعاش متوفيا صرفت المنحة للمستحقين عنه بالتساوي بينهم .

**مادة (٤) :**

تصرف المنحة للأسر المستحقة للمساعدات العامة والأفراد المستحقين لها الذين ليس لهم أسرة ، على أن يكون صرفها لمن تصرف له المساعدة .

**مادة (٥) :**

لا يجوز صرف المنحة للشخص الواحد أكثر من مرة واحدة فإذا استحق أكثر من منحة لانتداب أكثر من حكم من الأحكام السابقة عليه ، صرفت له أكبر المنح قيمة .

**مادة (٦) :**

يؤخذ المبلغ اللازم لصرف هذه المنحة وقدره عشرون مليون دينار من المال الاحتياطي العام للدولة ، ويفتح به اعتماد إضافي بالقسم (٢٣) ( المصروفات غير المبنوية والمدفوعات التحويلية ) من الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٩٧٩/٧٨ يخصص لهذا الغرض .

## مادة (٧) :

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به اعتباراً من ٢٧ أغسطس سنة ١٩٧٨ م ، وينشر في الجريدة الرسمية (١٨٣)

صدر بقصر السيف ،

في : ٢٧ رمضان ١٣٩٨ هـ

الموافق : ٣٠ أغسطس ( آب ) ١٩٧٨ م

أمير الكويت

جابر الأحمد

رئيس مجلس الوزراء

سعد العبد الله الصباح

وزير المالية

عبد الرحمن سالم العتيقي

□ □ □

**مرسوم بالقانون رقم (٩) لسنة ١٩٨٠  
بقرار زيادة في المعاشات الخاضعة لأحكام القانون  
رقم (٢٧) لسنة ١٩٦١ بشأن معاشات ومكافآت التقاعد  
للعسكريين من رجال الجيش والقوات المسلحة**

بعد الاطلاع على الأمر الأميري الصادر في ٤ من رمضان سنة ١٣٩٦ هـ الموافق ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٧٦ م بتوقيع الدستور ،

وعلى المادة (١٥٥) من الدستور ،

وعلى القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٦١ بشأن معاشات ومكافآت التقاعد العسكريين من رجال الجيش والقوات المسلحة ،

وعلى القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٦٧ في شأن سريان أحكام قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين على غيرهم من العاملين بتكليف من الحكومة في مناطق العمليات الحربية ،

وعلى القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٧ في شأن الجيش والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٨ بشأن نظام الشرطة والقوانين المعدلة له ،

وعلى المرسوم الصادر في ٢٣ يوليو سنة ١٩٧٤ بمنح علاوة غلاء معيشة لأصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم ،

وبناء على عرض وزيرى الدفاع والداخلية ،

وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

أصدرنا القانون الآتى نصه :

#### مادة (١) :

تمنح زيادة في المعاشات الخاضعة لأحكام القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٦١ المشار إليه مقدارها ٢٥ د.ك شهريا ، تزداد إلى الضعف إن كان صاحب المعاش متزوجا أو كان له ولد أو أكثر ، كما تمنح الزيادة المضاعفة للمستحقين في المعاش في جميع الأحوال .

ويضاف عن كل ولد من أولاد صاحب المعاش المستوفين لشروط الاستحقاق من بعده أو من الأولاد المستحقين في المعاش ٥ د.ك .

ويكون توزيع الزيادة المقررة للمستحقين وفقا للجدول رقم (١) المرافق للقانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

#### مادة (٢) :

تمنح الزيادة المنصوص عليها في المادة السابقة لأصحاب المعاشات والمستحقين بعد تطبيق قواعد الحد الأدنى المنصوص عليها في المادتين ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٦١ المشار إليه . كما لا يسرى الحد الأقصى المنصوص عليه في المادة (٢٢) منه على هذه الزيادة .

#### مادة (٣) :

لا يجوز أن يترتب على الزيادة التي تمنح وفقا لأحكام هذا القانون زيادة الجزء الذي كان يجوز لصاحب المعاش استبداله قبل تقريرها أو زيادة ما يستحق من علاوة غلاء معيشة وفقا لأحكام المرسوم بمنح علاوة غلاء المعيشة لأصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم المشار إليه .

#### مادة (٤) :

تسري أحكام هذا القانون على أصحاب المعاشات والمستحقين في ٣٠ يونيو سنة ١٩٧٩ ويحدد مقدار الزيادة وفقا للشروط التي تنطبق عليهم في هذا التاريخ وتصرف لهم اعتبارا من ٢٥ فبراير سنة ١٩٧٩ .

#### مادة (٥) :

تؤخذ المبالغ اللازمة لتنفيذ هذا القانون من الاحتياطي العام للدولة .

#### مادة (٦) :

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، مع مراعاة حكم المادة (٤) . (١٨٤)

صدر بقصر السيف ،

في : ١٦ ربيع الأول ١٤٠٠ هـ

أمير الكويت

جابر الأحمد

الموافق : ٣ فبراير ١٩٨٠ م

وزير الدفاع

سالم الصباح

نائب رئيس مجلس الوزراء

جابر العلي السالم

وزير الداخلية

نواف الأحمد الجابر

□ □ □

## مرسوم بالقانون رقم (٧٣) لسنة ١٩٨٠ بشأن تقرير منحة لموظفي الحكومة وأصحاب المعاشات التقاعدية والمتقاعين بالمساعدات العامة

بعد الاطلاع على الأمر الأميري الصادر في ٤ من رمضان سنة ١٣٩٦ هـ الموافق ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٧٦م بتنقيح الدستور ،

وعلى الأمر الأميري الصادر في ١٤ من شوال سنة ١٤٠٠ هـ الموافق ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٨٠ م ،

وعلى المواد ١٣٢ و ١٤٦ و ١٤٨ و ١٥٦ من الدستور ،

وعلى القانون رقم (٧٧) لسنة ١٩٦١ بشأن معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين من رجال الجيش والقوات المسلحة ،

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٢ بنظام السلكين الدبلوماسي والتقنصلي والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٢ في شأن موظفي الديوان الأميري ،

وعلى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء ديوان المحاسبة ، والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ في شأن التعليم العالي والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٧ بقانون الجيش ،

وعلى القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٨ بنظام قوة الشرطة والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن أيلولة أسهم القطاع الخاص في شركة البترول الوطنية إلى الدولة ،

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٦ بالموافقة على الاتفاقية الخاصة بأيلولة جميع حقوق شركة بي . بي . ( الكويت ) وجلف

كويت إلى الدولة ،

وعلى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٦ في شأن أيلولة أسهم القطاع الخاص في شركة صناعة الكيماويات البترولية إلى

الدولة ،

وعلى الأمر الأميري بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية ، المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة

١٩٧٧ ،

وعلى المرسوم بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٧ في شأن درجات ومرتبات القضاة وأعضاء النيابة العامة وإدارة الفتوى

والتشريع .

وعلى المرسوم بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٧٧ بإنهاء الاتفاقية المعقودة مع شركة الزيت الأمريكية المستقلة المعدل بالمرسوم

بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٨ ،

وعلى المرسوم بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ في شأن المساعدات العامة ،

وعلى المرسوم الصادر في ٤ يوليو سنة ١٩٧٨ في شأن استحقاق وتقدير وريط المساعدات العامة ،

وعلى المرسوم بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٨ بإعداد الميزانية العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي ،

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية ،

وعلى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٩ في شأن استبدال جداول المرتبات الخاصة بالجيش والشرطة ،

وعلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بتحديد مرتبات رئيس مجلس الوزراء والوزراء ،  
وعلى المرسوم بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٠ بربط ميزانية الوزارات والادارات الحكومية للسنة المالية ١٩٨١/٨٠ ،  
وبناء على عرض وزراء المالية ،  
وبعد موافقة مجلس الوزراء ،  
أصدرنا القانون الآتي نصه :

#### مادة (١) :

تصرف لجميع العاملين في الحكومة والجهات ذات الميزانيات المستقلة واللمحة سواء أكانوا معينين على وظائف دائمة أو مؤقتة ، وأيا كان النظام الوظيفي المطبق عليهم ، منحة قدرها مائة دينار .

#### مادة (٢) :

تصرف المنحة المشار إليها في المادة السابقة للقائمين بخدمة عامة يتقاضون عنها مكافأة شهرية من الأموال العامة ، كما تصرف لجميع العاملين بالشركات المساهمة الكويتية التي تملك الدولة جميع أسهمها .

#### مادة (٣) :

تصرف هذه المنحة لأصحاب المعاشات التقاعدية ، فإذا كان المؤمن عليه أو صاحب المعاش متوفيا صرفت المنحة للمستحقين عنه بالتساوي بينهم .

#### مادة (٤) :

تصرف المنحة للأسر المستحقة للمساعدات العامة والأفراد المستحقين لها الذين ليس لهم أسرة ، على أن يكون صرفها لن تصرف له المساعدة .

#### مادة (٥) :

لا يجوز صرف المنحة للشخص الواحد أكثر من مرة فإذا استحق أكثر من منحة لانطباق أكثر من حكم من الأحكام السابقة عليه ، صرفت له أكبر المنح قيمة .

#### مادة (٦) :

يؤخذ المبلغ اللازم لصرف هذه المنحة وقدره سبعة وعشرون مليون دينار من المال الاحتياطي العام للدولة ، ويفتح به اعتماد إضافي بقسم ٨ فرع ٢ - وزارة المالية - الحسابات العامة ( المصروفات غير المبيوبة والمدفوعات التحويلية ) من الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٩٨١/٨٠ ويخصص لهذا الغرض .

#### مادة (٧) :

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية (١٨٥)

صدر بقصر السيف

في : ٤ محرم ١٤٠٩ هـ

الموافق : ١٢ نوفمبر ١٩٨٠ م

رئيس مجلس الوزراء

سعد العبد الله الصباح

أمير الكويت

جابر الأحمد

وزير المالية

عبد الرحمن سالم العتيقي

**قانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٨٢ (١٨٦)**  
**بشأن زيادة مرتبات الموظفين المدنيين والعسكريين**  
**وزيادة المعاشات للمتقاعدين وتعديل بعض أحكام**  
**قانون ونظام الخدمة المدنية**

بعد الديباجة ،

**مادة (٣) :**

تمنح زيادة في المعاشات التقاعدية المستحقة حتى اليوم السابق على العمل بهذا القانون لا تقل عن ثلاثين دينارا وذلك وفقا للقواعد والشروط التي يقرها مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (١٨٧)

**مادة (٤) :**

يعاد النظر كل سنتين على الأكثر من تاريخ العمل بهذا القانون في مستوى المرتبات والمعاشات التقاعدية على ضوء زيادة نفقات المعيشة ، وذلك وفقا للقواعد والأحكام التي يقرها مجلس الوزراء .

**مادة (٨) :**

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به من أول الشهر التالي لتاريخ نشره بالجريدة الرسمية (١٨٨)

صدر بقصر السيف

في : ٢٤ شعبان ١٤٠٢ هـ

الموافق : ١٦ يونيو ١٩٨٢ م .

أمير الكويت

جابر الأحمد

□ □ □

## قانون رقم (٦٢) لسنة ١٩٨٢ بزيادة المعاشات التقاعدية في بعض الحالات

بعد الاطلاع على الدستور ،  
وعلى الأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له ،  
وعلى المرسوم بالقانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين ،  
وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ،  
وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

### مادة (١) :

تعاد تسوية المعاشات التقاعدية لمن انتهت خدمتهم أو تنتهي بعد العمل بهذا القانون ، وتزاد المعاشات في الحالات التي لا تتناسب فيها مدة الخدمة الفعلية والسن مع المعاش قبل التسوية ، وذلك طبقاً للقواعد والشروط التي يصدر بها قرار من وزير المالية ، بعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (١٨٩) .

### مادة (٢) :

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به لمدة سنة من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية (١٩٠) .

صدر بقصر السيف ،

أمير الكويت

في : ١٣ ربيع الأول ١٤٠٣ هـ

جابر الأحمد

الموافق : ٢٨ ديسمبر ١٩٨٢ م

□ □ □

## مرسوم بالقانون رقم (١٢) لسنة ١٩٨٩ في شأن صرف منحة أميرية للموظفين المدنيين والعسكريين ولأصحاب المعاشات التقاعدية وللمستحقين المساعدات العامة

بعد الاطلاع على الأمر الأميري الصادر بتاريخ ٢٧ من شوال سنة ١٤٠٦ هـ الموافق ٣ من يوليو سنة ١٩٨٦ م ،  
وعلى المادتين ١٤٦ و ١٥٥ من الدستور ،  
وعلى المرسوم بالقانون رقم (٢) لسنة ١٩٦٧ بإنشاء الحرس الوطني ،  
وعلى القانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٦٧ في شأن الجيش والقوانين المعدلة له ،  
وعلى القانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٨ بنظام قوة الشرطة والقوانين المعدلة له ،  
وعلى الأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له ،  
وعلى القانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٧٨ في شأن المساعدات العامة والقوانين المعدلة له ،  
وعلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له ،  
وعلى المرسوم بالقانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين والقوانين المعدلة له ،  
وبناء على عرض رئيس مجلس الوزراء ،  
وبعد موافقة مجلس الوزراء ،  
أصدرنا القانون الآتي نصه :

### مادة (١) :

يصرف للموجودين في الخدمة عند العمل بهذا القانون من الموظفين المدنيين في الجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة والعسكريين من رجال الجيش والشرطة والحرس الوطني ولأصحاب المعاشات التقاعدية من مدنيين وعسكريين والمستحقين للمساعدات العامة منحة أميرية تعدد على النحو التالي :

- بما يعادل العلاوة الاجتماعية مع علاوة الأولاد المقررة لدرجة الموظف المدني أو العسكري في نهاية شهر يناير ١٩٧٩ وذلك بالنسبة للموظفين المدنيين والعسكريين .
- ثلاثمائة دينار كويتي وذلك بالنسبة لأصحاب المعاشات التقاعدية من مدنيين وعسكريين .
- بما يعادل مبلغ المساعدة الشهرية وذلك بالنسبة لمستحقى المساعدات العامة .

### مادة (٢) :

يؤذن للحكومة في أن تتخذ من الاحتياطي العام للدولة المبلغ اللازم لتنفيذ هذا القانون - وذلك بعد أن تستبعد منه وفورات الباب الأول من ميزانيات الجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة التي يمكن لهذه الجهات والهيئات والمؤسسات أن تستخدمها في صرف المنحة الأميرية لموظفيها .

## مادة (٣) :

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ صدوره ، وينشر في الجريدة الرسمية (١٩١) .

صدر بقصر بيان

في : ١٥ رجب ١٤٠٩ هـ

الموافق : ٢١ فبراير ١٩٨٩ م

أمير الكويت

جابر الأحمد

رئيس مجلس الوزراء

سعد العبد الله الصباح

□ □ □

**مرسوم بالقانون رقم (٥٦) لسنة ١٩٨٩  
بشأن زيادة المعاشات التقاعدية عن الأولاد المولودين  
بعد انتهاء الخدمة**

بعد الاطلاع على الأمر الأميري الصادر بتاريخ ٢٧ من شوال سنة ١٤٠٦ هـ الموافق ٣ من يوليو سنة ١٩٨٦ م ،  
وعلى المادة ١٥٥ من الدستور ،

وعلى الأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له ،  
وعلى المرسوم بالقانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين والقوانين المعدلة له ،  
وعلى المرسوم بالقانون رقم (٧٠) لسنة ١٩٨٠ بشأن العسكريين الذين استفادوا من أحكام القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٦٧  
في شأن سريان أحكام قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين على غيرهم من العاملين بتكليف من الحكومة في مناطق  
العمليات الحربية ،

وبناء على عرض وزير المالية ،

وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

أصدرنا القانون الآتي نصه :

**مادة (١) :**

تمنح زيادة في المعاشات التقاعدية المستحقة حتى ٣١ ديسمبر ١٩٨٩ عن الأولاد المولودين بعد انتهاء الخدمة ، على أن  
تكون هذه الزيادة بواقع ٣٠,٠٠ دك شهريا عن كل ولد منهم بعد ١٩٨٥/٧/٣١ .  
ويصدر قرار من مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بالحالات والقواعد والشروط التي تمنح على أساسها  
الزيادة المذكورة (١٩٢) .

**مادة (٢) :**

تؤخذ المبالغ اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون من الاحتياطي العام للدولة .

**مادة (٣) :**

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من أول الشهر التالي لتاريخ نشره في الجريدة  
الرسمية (١٩٣) .

**أمير الكويت**

**جابر الأحمد**

**صدر بقصر بيان**

**في : ٢٠ ربيع الثاني ١٤١٠ هـ**

**الموافق : ١٩ نوفمبر ١٩٨٩ م**

**وزير المالية**

**جاسم محمد الخرافي**

**رئيس مجلس الوزراء**

**سعد العبد الله الصباح**

□ □ □

**مرسوم بالقانون رقم (١) لسنة ١٩٩٠  
بمنح زيادة في العلاوة الاجتماعية والمعاشات التقاعدية  
والمساعدات العامة**

بعد الاطلاع على الامر الاميرى الصادر بتاريخ ٢٧ من شوال سنة ١٤٠٦ هـ الموافق ٣ من يوليو سنة ١٩٨٦ م ،  
وعلى المادتين ١٤٦ و ١٥٥ من الدستور ،

وعلى المرسوم بالقانون رقم (٢) لسنة ١٩٦٧ بإنشاء الحرس الوطنى ،

وعلى القانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٦٧ فى شأن الجيش والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٨ بنظام قوة الشرطة والقوانين المعدلة له ،

وعلى الامر الاميرى بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٧٨ فى شأن المساعدات العامة والقوانين المعدلة له ،

وعلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ فى شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له ،

وعلى المرسوم بالقانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين والقوانين المعدلة له ،

وعلى المرسوم بالقانون رقم (٧٠) لسنة ١٩٨٠ بشأن العسكريين الذين استقنوا من أحكام القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٦٧  
فى شأن سريان أحكام قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين على غيرهم من العاملين بتكليف من الحكومة فى مناطق  
العمليات الحربية ،

وعلى المرسوم بالقانون رقم (٥٦) لسنة ١٩٨٩ بشأن زيادة المعاشات التقاعدية عن الأولاد المولودين بعد انتهاء الخدمة ،

وعلى المراسيم بالقوانين الصادرة بربط ميزانية الوزارات والادارات الحكومية وميزانيات الهيئات والمؤسسات العامة للسنة  
المالية ١٩٩٠/٨٩ ،

وبناء على عرض رئيس مجلس الوزراء ،

وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

أصدرنا القانون الآتى نصه :

**مادة (١) :**

يمنح الموظفون الخاضعون لقانون ونظام الخدمة المدنية الذين يستحقون العلاوة الاجتماعية بصفة أمزب أو بصفة متزوج -  
زيادة فى العلاوة الاجتماعية تحسب بنسبة ٢٥٪ من المبلغ المقرر لكل من هاتين الفئتين عند العمل بهذا القانون على أن يجبر  
الكسر إلى واحد صحيح .

**مادة (٢) :**

يمنح الموظفون الخاضعون لأنظمة وظيفية خاصة الذين يستحقون بموجب تلك الأنظمة علاوة اجتماعية زيادة فى هذه  
العلاوة تعادل الزيادة التى يحصل عليها نظراؤهم من الخاضعين لقانون ونظام الخدمة المدنية وفقا لأحكام المادة السابقة .

#### مادة (٣) :

تمنح زيادة فى المعاشات التقاعدية المستحقة حتى تاريخ العمل بهذا القانون مقدارها ٣٠ دينارا شهريا وذلك وفقا للقواعد والشروط التى يقررها مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (١٩٤) .

#### مادة (٤) :

يمنح مستحقو المساعدات العامة عند العمل بهذا القانون زيادة فى المساعدة مقدارها ٣٠ دينارا شهريا لكل منهم .

#### مادة (٥) :

يعمل بأحكام المواد السابقة دون إخلال بأحكام القوانين المعمول بها فى شأن الأنظمة الوظيفية والتأمينات الاجتماعية والمساعدات العامة .

#### مادة (٦) :

يؤذن للحكومة فى أن تأخذ من المال الاحتياطى العام للدولة المبلغ اللازم لتنفيذ هذا القانون - وذلك بعد أن تستبعد منه وفورات الباب الأول من ميزانيات الجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة التى يمكن لهذه الجهات والهيئات والمؤسسات أن تستخدمها فى صرف هذه الزيادة لموظفيها .

#### مادة (٧) :

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به اعتبارا من أول يناير ١٩٩٠ وينشر فى الجريدة الرسمية (١٩٥) .

صدر بقصر بيان

أمير الكويت

جابر الاحمد

فى : ١١ جمادى الثانى ١٤١٠ هـ

الموافق : ٨ يناير ١٩٩٠ م

رئيس مجلس الوزراء

سعد العبد الله الصباح

□ □ □

**مرسوم بالقانون رقم (١١) لسنة ١٩٩١  
في شأن الإعفاء من خصم الجزء المستبدل من  
المعاش التقاعدي**

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى الأمر الأميري الصادر بتاريخ ٢٧ من شوال سنة ١٤٠٦ هـ الموافق ٣ من يوليو سنة ١٩٨٦ م ،

وعلى الأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له ،

وعلى المرسوم رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين والقوانين المعدلة له ،

وبناء على عرض وزير المالية ،

وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

أصدرنا القانون الآتي نصه :

**مادة (١) :**

يوقف خصم الجزء المستبدل من المعاش المستحق وفقا لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٦ أو القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٨٠ المشار إليهما بالنسبة للاستبدالات التي تمت قبل ٨/٢/١٩٩٠ .

ولا يترتب على إيقاف الخصم المنصوص عليه في الفقرة السابقة زيادة الجزء الذي يجوز لصاحب المعاش استبداله .

**مادة (٢) :**

تتحمل الخزانة العامة بالمبالغ المطلوب ردها لإيقاف العمل بالاستبدال بالنسبة للحالات المشار إليها في المادة السابقة ، وذلك وفقا للجدول الذي تحددها هذه المبالغ طبقا لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه .

**مادة (٣) :**

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من أول أكتوبر سنة ١٩٩١ ، ونشر في الجريدة الرسمية (١٩٦) .

**صدر بتاريخ :**

**أمير الكويت**

**جابر الأحمد**

١٧ جمادى الأولى ١٤١٢ هـ

الموافق : ٢٣ نوفمبر ١٩٩١ م

**رئيس مجلس الوزراء**

**سعد العبد الله الصباح**

**وزير المالية**

**ناصر عبد الله الروضان**

□□□

**مرسوم بالقانون رقم (١٤) لسنة ١٩٩٢  
بمنح زيادة في العلاوة الاجتماعية والمعاشات التقاعدية  
والمساعدات العامة**

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى الأمر الأميري الصادر بتاريخ ٢٧ من شوال سنة ١٤٠٦ هـ الموافق ٢ من يوليو سنة ١٩٨٦ م ،

وعلى الأمر الأميري الصادر في ٢٧ من رمضان سنة ١٤١٠ هـ الموافق ٢٢ من أبريل سنة ١٩٩٠ بإنشاء المجلس الوطني ،

وعلى المرسوم بالقانون رقم (٢) لسنة ١٩٦٧ بإنشاء الحرس الوطني ،

وعلى القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٧ في شأن الجيش والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٨ بنظام قوة الشرطة والقوانين المعدلة له ،

وعلى الأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٧٨ في شأن المساعدات العامة والقوانين المعدلة له ،

وعلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له ،

وعلى المرسوم بالقانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون معاشات ومكافآت التقاعد للمسكريين والقوانين المعدلة له ،

وعلى المرسوم بالقانون رقم (٥٦) لسنة ١٩٨٩ بشأن زيادة المعاشات التقاعدية عن الأولاد المولودين بعد انتهاء الخدمة ،

وعلى المرسوم بالقانون رقم (١) لسنة ١٩٩٠ بمنح زيادة في العلاوة الاجتماعية والمعاشات التقاعدية والمساعدات العامة ،

وعلى اقتراح المجلس الوطني ،

وبناء على عرض رئيس مجلس الوزراء ،

وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

أصدرنا القانون الآتي نصه :

**مادة (١) :**

يمنح الكويتيون العاملون في الدولة زيادة في رواتبهم الشهرية وذلك وفقاً لما يلي :

- ١- الخاضعون لقانون ونظام الخدمة المدنية تكون زيادة رواتبهم في العلاوة الاجتماعية ، بحيث تعادل هذه الزيادة نسبة ٢٥٪ من أول مربيوط الدرجة المقابلة لكل فئة من فئات هذه العلاوة على أن يجبر الكسر إلى واحد صحيح .
- ٢- الخاضعون لأنظمة وظيفية خاصة تكون زيادة رواتبهم في العلاوة الاجتماعية بحيث تعادل هذه الزيادة مبلغ الزيادة التي يحصل عليها نظراً لهم من الخاضعين لقانون ونظام الخدمة المدنية .
- ٣- الخاضعون لقوانين أو أنظمة وظيفية خاصة ولا يتقاضون العلاوة الاجتماعية تكون الزيادة بالنسبة لهم في الراتب الأساسي بنسبة ٢٥٪ منه ، وبما لا يجاوز مبلغ الزيادة التي يحصل عليها نظراً لهم من الخاضعين لقانون ونظام الخدمة المدنية إن وجدوا .

## مادة (٢) :

تصرف علاوة اجتماعية الكويتيين العاملين في الدولة عن أولادهم بواقع خمسين ديناراً شهرياً عن كل ولد ، ويصدر ديوان الموظفين الضوابط اللازمة لتطبيق أحكام هذه المادة والمادة السابقة .

## مادة (٣) :

تمنح زيادة تعادل ١٥٪ من قيمة المعاشات التقاعدية المقررة طبقاً لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٦ أو القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٨٠ المشار إليهما والتي استحدثت حتى اليوم السابق على العمل بهذا القانون وتضاف إليها زيادة عن الأولاد ، وذلك كله وفقاً للقواعد والشروط وفي الحدود التي يقررها مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (١٩٧) .  
وتسرى الزيادة في قيمة المعاشات التقاعدية المشار إليها في الفقرة السابقة على من تسرى عليهم أحكام المرسوم بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه (١٩٨) .

## مادة (٤) :

يمنح مستحقو المساعدات العامة عند العمل بهذا القانون زيادة في المساعدة الشهرية بنسبة ٥٠٪ من هذه المساعدة لكل منهم .

## مادة (٥) :

يعمل بأحكام المواد السابقة دون إخلال بأحكام القوانين المعمول بها في شأن الأنظمة الوظيفية والتأمينات الاجتماعية والمساعدات العامة .

## مادة (٦) :

يؤذن للحكومة في أن تأخذ من المال الاحتياطي العام للدولة المبلغ اللازم لتنفيذ هذا القانون ، وذلك بعد أن تستبعد منه وفورات الباب الأول من ميزانيات الجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة التي يمكن لهذه الجهات والهيئات والمؤسسات أن تستخدمها في صرف هذه الزيادة لموظفيها .

## مادة (٧) :

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به اعتباراً من أول مارس ١٩٩٢ ، وينشر في الجريدة الرسمية (١٩٩) .

صدر بتاريخ:

أمير الكويت

جابر الأحمد

٨ شعبان ١٤١٢ هـ .

الموافق : ١١ فبراير ١٩٩٢ م .

رئيس مجلس الوزراء

سعد العبد الله الصباح

□□□

**قانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٢م  
بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٩٢م  
بمنح زيادة في العلاوة الاجتماعية والمعاشات  
التقاعدية والمساعدات العامة**

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى المرسوم بالقانون رقم (٧) لسنة ١٩٦٧ بإنشاء الحرس الوطني ،

وعلى القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٧ في شأن الجيش والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٨ بنظام قوة الشرطة والقوانين المعدلة له ،

وعلى الأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له ،

وعلى المرسوم بالقانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين والقوانين المعدلة له ،

وعلى المرسوم بالقانون رقم (٧٠) لسنة ١٩٨٠ بشأن العسكريين الذين استفادوا من أحكام القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٦٧ في شأن سريان أحكام قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين على غيرهم من العاملين بتكليف من الحكومة في مناطق العمليات الحربية ،

وعلى المرسوم بالقانون رقم (١٤) لسنة ١٩٩٢م بمنح زيادة في العلاوة الاجتماعية والمعاشات التقاعدية والمساعدات العامة ،

ووفق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه .

**مادة (١) :**

تضاف إلى المادة الثالثة في المرسوم بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٩٢م فقرة ثانية نصها كالآتي :

" وتسرى الزيادة في قيمة المعاشات التقاعدية المشار إليها في الفقرة السابقة على من تسرى عليهم أحكام المرسوم بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه " .

**مادة (٢) :**

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية (٢٠٠) .

**صدر بقصر بيان**

في ٦ ربيع الأول ١٤١٤ هـ .

الموافق : ٢٣ أغسطس ١٩٩٣ م .

**نائب أمير الكويت  
سعد العبد الله الصباح**

## القسم الخامس المذكرات الإيضاحية للقوانين

### رابعاً : التوسع في نظام المعاشات :

يستهدف نظام التأمينات الاجتماعية في المشروع المرافق التوسع في نظام المعاشات كلما أمكن ذلك ، وتحقيقاً لهذا الهدف وإيماناً بأن توفير المعاشات لأفراد المجتمع الكويتي في شيخوختهم أو عجزهم أو مرضهم أو لنوهم من بعدهم هو من أجل أهداف مجتمعنا حتى لا يتعرض المواطن بعد أن أفنى زهرة عمره في خدمة هذا المجتمع هو أو أفراد أسرته لفائلة اليأس والعوز بعد أن يتبدد ما يحصلون عليه من مكافأة فقد عدلت كثير من أحكام المشروع بما يحقق :

١- التوسع في حساب المدد التي يتم الاشتراك عنها في التأمين ولو كانت بدون مرتب أو كانت قد قضيت في الخدمة بعد بلوغ السن المقررة لتركها ، أو كانت قبل الالتحاق بالخدمة وكان المؤمن عليه قد أفاد منها خبره في عمله أو كان حسابها يحقق أهداف هذا التأمين ، أو كان المؤمن عليه قد قضاهها معاراً أو منتدباً لدى صاحب عمل لا يخضع أصلاً لأحكام هذا القانون ، وذلك كله فضلاً على الاعتداد بمدد الخدمة في أي قطاع من القطاعات الخاضعة لأحكام القانون وحساب مدد الخدمة السابقة على العمل بهذا المشروع أو الخاضعة لأحكام القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٦١ في شأن معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين وإجازة ضم مدد اشتراك اعتبارية وذلك كله استكمالاً للخدمة المطلوبة لاستحقاق المعاش .

٢- جبر كسور السنة إلى سنة كاملة عند حساب مدة الاشتراك إذا كان من شأن ذلك استحقاق معاش ( مادة ١١٧ ) وكان المشروع المقدم من الحكومة يقصر الجبر في هذه الحالة على كسور الشهر فقط .

٣- تقرير معاش المؤمن عليهم في القطاع الحكومي الذين تنتهي خدمتهم بسبب المرض الذي يستتد إجازاتهم المرضية أيأ كانت مدة الاشتراك في التأمين تشيياً مع أحكام القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٦ الذي أقره المجلس أخيراً مع تقرير معاش مؤقت في حالة انتهاء الخدمة بسبب المرض طوال مدة المرض أيأ كانت مدة خدمة المؤمن عليه في القطاعين الأهلي أو القطاعي أو غيرهما إذا كان من غير الخاضعين لأحكام القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٦ المشار إليه ، مع تحويل هذا المعاش المؤقت إلى دائم في حالة وفاة المؤمن عليه أثناء المرض أو إذا استكمل المدة الموجبة لاستحقاقه معاش دائم وعدم دفع اشتراكات عن مدة المرض هذه ( مادة ١٨ ) هذا فضلاً عما يقرره المشروع الأصلي من معاش تقاعدي أيأ كانت مدة خدمة المؤمن عليه في حالات الوفاة أو العجز الكامل أو إلغاء الوظيفة أو الفصل بغير الطريق التأديبي أو بعدة اشتراك قهرها عشر سنوات إذا كان انتهاء الخدمة لأسباب صحية تهدد حياة المؤمن عليه أو بشرط استكمال مدة خدمة قدرها خمس عشرة سنة إذا كان انتهاء الخدمة لبلوغ السن المقررة أو بشرط استكمال نفس المدة إذا كان انتهاء الخدمة لغير ذلك من أسباب وكان المؤمن عليه قد بلغ سن السن المقررة أو بشرط استكمال نفس المدة إذا كان انتهاء الخدمة لغير ذلك من أسباب وكان المؤمن عليه قد بلغ سن الضمسين ، فإن لم يبلغها وجب قضاء مدة عشرين سنة ، مع استثناء المرأة المتزوجة من شرط السن .

٤- استبعاد أحوال سقوط الحق في المعاش أو المكافأة باعتبار أن المعاش أو المكافأة حق مقرر بالقانون وليس منحة تعطى للمؤمن عليه أو للمستحقين عنه والنص على عدم حرمان المؤمن عليه أو صاحب المعاش من حقه في المعاش أو المكافأة ، مع إلغاء كل حكم يخالف ذلك ( مادة ١٠٥ ) وبذلك اقتصر سقوط الحق في المعاش على حالة فقد المؤمن عليه أو صاحب المعاش الجنسية الكويتية أو سببها أو سقوطها ، على أن يحدد الوزير بقرار منه في حالة وجود مستحقين ما يصرف لهم من معاش أو مكافأة أو غيرها ( مادة ١٠٤ ) .

٥- إعطاء مجلس الوزراء فضلاً على الحق في منح معاشات استثنائية للمؤمن عليهم أو لأصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم الواردة في المشروع المقدم من الحكومة ، الحق أيضاً في منح هذه المعاشات لغير الخاضعين لأحكام هذا القانون من الكويتيين حتى تتاح الفرصة لإثابة من يؤيئون خدمات جليلة للبلاد سواء أكانوا يعملون لدى صاحب عمل أم لا

٦- يقرر المشروع في حالات انتهاء الخدمة في القطاع الحكومي بسبب الوفاة أو العجز الكامل أو إلغاء الوظيفة أو الفصل بغير الطريق التأديبي أو استنفاد الإجازات المرضية للخاصين لأحكام القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٦ بتعديل الإجازات المرضية وتعديل قانون المعاشات والتي لم يستحق عنها معاشا طبقا للمرسوم الأميري رقم (٣) لسنة ١٩٦٠ قبل العمل بهذا القانون حق نوى الشان في المعاش المقرر بمقتضى القانون مع استرداد المكافأة التي تكون قد صرفت لهم خصما من المعاش على أقساط شهرية مدى الحياة وذلك فيما عدا حالتى الوفاة والعجز الكلى ، فتعفى من هذا الرد ( مادة ١٣٢ ) وذلك خلافا لمشروع الحكومة الذى كان يعطى لنوى الشان فى هذه الحالات الحق فى طلب ذلك خلال سنة من تاريخ العمل بالقانون مع إلزامهم برد ما يكون قد صرف لهم من مكافأة .

٧- زيادة الحالات التي يكون للمستحقين عن صاحب المعاش فيها الحق فى نصيب فى المعاش لتشمل حالات الابن وأبناء الابن والإخوة العاجزين عن العمل والكسب أو الذين فى بعض مراحل التعليم ولو جاوزوا السن التى نص عليها المشروع المقدم من الحكومة مع رفع هذا السن إلى ٢٦ سنة بدلا من ٢٤ سنة ( المواد ٦٥ ، ٧٠ ، ٧٢ ) وتشمل البنت والأخت والأم التى طلقت لأول مرة أو ترملت بعد وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش وتشمل حالات العجز عن العمل أو الكسب بالنسبة إلى الابن أو الأخ التى تقع بعد وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش ( مادة ٧٢ ) استثناء من القاعدة التى تقتضى بأن العبرة فى توافر شروط الاستحقاق من عدمها بتاريخ الوفاة وقد روى كذلك سريان هذه الأحكام على من لم يستحق معاشا طبقا للمرسوم الأميري رقم (٢) لسنة ١٩٦٠ إذا توافرت فيه شروط الاستحقاق طبقا لأحكام هذا المشروع من تاريخ العمل بهذا القانون أو من تاريخ توافر هذه الشروط أيهما أقرب ( مادة ١٢٨ ) .

٨- تقرير عودة المعاش إلى المستحق بعد انقطاعه إذا زال سبب الانقطاع ، كما إذا انقطع معاش الأم بزواجها فيعود إليها إذا طلقت لأول مرة أو إذا ترملت ( مادة ٧٢ ) وقد كان هذا الحق مقصورا فى مشروع الحكومة على البنت دون الأم فأصبح شاملا لجميع المستحقين .

٩- عدم المساس بحقوق باقى المستحقين فى حالة نشوء الحق فى المعاش لأشخاص جدد بعد وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش ( مادة ٧٢ ) وزيادة أنصبة المستحقين إذا انتهى حق أحد المستحقين فى نصيبه بإعادة توزيع نصيبه على باقى المستحقين ( مادة ٧٤ ) .

١٠- تقرير معاشات للمؤمن عليهم اختياريا فى حالات العجز الكامل أو الوفاة ولو لم يكن ذلك نتيجة حادث وأيا كانت مدد اشتراكهم فى التأمين ( مادة ٦٠ ) .

### خامسا : كيفية حساب المعاش :

يقوم حساب المعاش فى المشروع بعد التعديل على أسس تخالف الأسس التى أخذ بها المشروع المقدم من الحكومة والتي كانت تقوم على أساس من المرتب الشهري الشامل للعلالة الاجتماعية وعلالة الانتقال وعلى أساس مدة الاشتراك فى التأمين ونسبة مئوية مقدارها (٢٪) من آخر مرتب شهري ، مع منح صاحب المعاش أو المستحقين عنه بعد ذلك علوة اجتماعية وعلوة غلاء معيشة ، وتستهدف الأسس الجديدة تحقيق مبدئين عادلين :

( المبدأ الأول ) : أن يمثل المعاش نسبة معقولة وموحدة من المرتبات التى كان يتقاضاها المؤمن عليه ويعمل عليها فى معاشه ، حتى لا يتأثر مستوى معيشته كثيرا بتقاعد .

( المبدأ الثانى ) : أن تساوى نسبة المعاش إلى المرتب الشامل كلما تساوت مدة الاشتراك فى التأمين ، فلا يكون اختلاف النسبة من شخص إلى آخر راجعا إلا إلى تغير مدة الاشتراك تحقيقا للمساواة بين المراكز القانونية المتماثلة .

ويقوم التنظيم الجديد للمعاشات على الأسس الآتية -

١- توسيع نطاق المرتب الذى يحسب على أساسه المعاش بجملة شامل فى القطاع الحكومي لكل من العلالة الاجتماعية وعلالة الانتقال وكذلك العلالة المقررة للأولاد وعلوة غلاء المعيشة ( مادة ١ ) ، باعتبار أن هذا المرتب الشامل هو الذى كان

المؤمن عليه يعتمد عليه في معيشته ، وكذلك كى يتفق ذلك التحديد مع ما هو عليه من توسع في تحديد المرتب في القطاعين الأملى والنقطى ، حيث يشمل المرتب وفقا لقانونى العمل الأملى والنقطى كل ما يمنح للعامل مقابل العمل .

٢- جعل المعاش نسبة مئوية من هذا المرتب الشامل تبلغ في هذا الأدنى (٩٥٪) من هذا المرتب إذا كانت مدة الاشتراك في التأمين خمس عشرة سنة ، مع افتراض هذه المدة الأخيرة في كثير من الحالات كما أشرنا ، تزداد بمقدار (٢٪) عن كل سنة تزيد على ذلك حتى يبلغ المعاش (٩٥٪) من المرتب عن مدة اشتراك في التأمين قدرها ثلاثين سنة ( مادة ١٩ ) وفي ذلك ما يحقق المستوى الكريم للمؤمن عليه وأسرته .

وتحقيقا لهذا الغرض عدلت نسب تخفيض المعاش في حالات الاستقالة الواردة في الجدول المتعلق بذلك ( مادة ٢٠ ) حيث كانت النسب في مشروع الحكومة مرتفعة ارتفاعا كبيرا .

٣- إلغاء العلاوة الاجتماعية وعلاوة غلاء المعيشة المقررتين كضمانات تضاف إلى المعاش الأصيل ( مادة ٤ من قانون الإصدار ) إذ أن تقريرها من الأصل كان من تاريخ لاحق لصدور المرسوم الأميرى رقم (٣) لسنة ١٩٦٠ ولظروف لم تكن تحت نظر المشرع عند إصداره هذا المرسوم مما اضطره إلى مواجهة هذه الظروف عندما نشأت بتقرير هذه الضمانات ، أما ونحن في مقام تعديل شامل لنظام المعاشات ، فإن السبيل إلى مواجهتها هو زيادة المعاش بما يشمل تلك الضمانات وبغنى عنها لا الإبقاء على الاندواج القائم الآن بين معاش أصلى وضمانات .

٤- زيادة أنصبة المستحقين في المعاش بمقدار ما كان ينول إلى الخزانة العامة في المرسوم الأميرى رقم (٣) لسنة ١٩٦٠ أو إلى الصندوق في المشروع المقدم من الحكومة سواء عند توزيع الأنصبة في الجدول أو عند انتهاء حق أحد المستحقين ( مادة ٧٤ ) .

وقد حققت الأسس الجديدة لحساب المعاشات النتائج الآتية :

١- زيادة معدلات المعاشات عن المعدلات التي أدت إليها الأسس السابقة مضافا إليها الضمانات المشار إليها .

٢- زيادة الحد الأقصى للمعاش إلى (٩٥٪) من المرتب بدلا من (٩٠٪) من المرتب كما جاء في مشروع الحكومة مع الفارق بين المرتب في الحالتين فهو في الأولى أوسع منه في الثانية إذ يشمل علاوة غلاء المعيشة والعلاوة المقررة للأولاد بالنسبة للقطاع الحكومي ، ومع ملاحظة أن المدة المتطلبية للوصول إلى الحد الأقصى تقل عن المدة التي كان يتطلبها مشروع الحكومة .

٣- تبسيط الأمور في معالجة نظام المعاشات بتقادي تكرار حساب العلاوة الاجتماعية مرة عند حساب المرتب الشهري ومرة بعد تسوية المعاش ، ويتجنب تعدد الأنظمة التي يعامل بها المؤمن عليه أو صاحب المعاش عند انتهاء خدمته ، فيخفض لثلاث أنظمة مختلفة ، نظام للمعاشات ونظام للعلاوة الاجتماعية ، ونظام لعلاوة غلاء المعيشة لكل نظام منها أحكامه وقواعده وأوضاعه وشروطه فيختلط الأمر على جمهور المتقاعين بهذه النظم .

٤- جواز تسوية المعاشات بالزيادة أو تقرير حقوق إضافية لأصحاب المعاشات بسبب تغير الحالة الاجتماعية أو تبعا لزيادة المرتبات لكل أو بعض فئات المؤمن عليهم ( مادة ٢١ ) .

## سادسا : إرساء مفهوم مغاير للمعاش الإلصابي عن المفهوم

### الوارد في المشروع المقدم من الحكومة :

وهو أنه جبر الضرر الذى أصاب المؤمن عليه من جراء إصابته بإصابة عمل ، أسهم فيها حادث وقع أثناء العمل أو بسببه فيتحمل صاحب العمل أصلا بنتائجه إعمالا لقاعدة الغرم بالغنم .

وهو بهذا المفهوم لا يجب للمعاش التقاعدي أو يحجب إذا توافرت شروط استحقاق كل منهما ولا يتعارض مع استحقاق المؤمن عليه لمرتبه أو يتناقض معه إذا استمر المؤمن عليه في عمله أو التمتع بعمل جديد .

وترتبط على هذا المفهوم المعاش الإصابى عدلت نصوص المشروع المقدم من الحكومة بما يحقق ما يتنى :

١- استقلال التزامات كل من الصندوقين : صندوق تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء وصندوق إصابات العمل ، وكان مشروع الحكومة يجعل المعاش المستحق فى حالة الوفاة أو العجز الكامل التزاما على الصندوقين معا بحيث يقرر مجلس الإدارة - طبقا للمادة (٥٠) - ما يتحمل به كل من الصندوقين هذا الالتزام .

فأصبح الصندوق الأول يتحمل وحده بالمعاش التقاعدى ويتحمل الصندوق الثانى وحده بالمعاش الإصابى وذلك فضلا على الالتزامات الأخرى التى تقررت فى كل من البابين الثالث والرابع .

٢- استحقاق المعاش الإصابى ، إذا أصيب المؤمن عليه بإصابة عمل سواء تخلف عن هذه الإصابة وفاة أو عجز كامل أو عجز جزئى ( مادة ٤٢ ) وسواء انتهت خدمته بهذا العجز الجزئى أو لم تنته واستمر قائما بعمله أو التحق بعمل جديد بعد انتهاء خدمته ، فإذا انتهت خدمته بعد ذلك لسبب آخر فإنه يستوى أن يكون المؤمن عليه قد استحق معاشا تقاعديا عند انتهاء الخدمة أو يكون قد استحق مكافأة .

٣- الأخذ بمفهوم أوسع لإصابة العمل إذا وردت إصابة العمل فى المشروع المقدم من الحكومة مقصورة على الإصابة التى تحدث بسبب العمل فأطلق التعديل التعريف ليشمل فضلا على ذلك الإصابة التى تحدث أثناء العمل ( مادة ١ ) ذلك أن التزام صاحب العمل باتخاذ الاحتياطات الكفيلة بوقاية عماله من أية إصابة تحدث لهم لا ينبغي أن يقتصر على ما يحدث لهم بسبب العمل بل يجب أن يمتد ليشمل وقاية عماله من أية إصابة تحدث أثناء العمل ، باعتبار أن تواجدهم فى مكان العمل وأثناءه قد هيا الظروف لوقوع هذه الإصابة بحيث يتعين أن يتحمل نتائجها تطبيقا أيضا لقاعدة الغرم بالغرم .

كما رأى ألا يقتصر التزام المؤسسة - كما ورد فى المشروع المقدم من الحكومة - عن تنفيذ أحكام التأمين ضد أمراض المهنة على مدة سنة من تاريخ انتهاء خدمة المؤمن عليه بل يظل قائما للمدة التى يظل التعرض لأمراض المهنة محتملا خلالها بحسب نوع الأمراض المهنية التى يتعرض لها المؤمن عليه وبمهما استطاعت هذه المدة مع إجراء الكشف الطبى على المؤمن عليه بعد انتهاء خدمته على فترات دورية لتحقيق من ذلك ( مادتان ٤٩ و ٥٠ ) .

٤- استبعاد التعويض التقدي من دفعة واحدة من التزامات المؤسسة الواردة فى المشروع لفرضه لأحكام الدية الشرعية فى الشريعة الإسلامية ولأحكام القانون رقم (٦) لسنة ١٩٦٦ الخاص بتنظيم الالتزامات الناشئة عن العمل غير المشروع خاصة وقد يكون المتحصل صاحب العمل أو أى شخص آخر ، وهى مسائل يحسن تركها للقضاء مع وفاء المؤسسة بالتزاماتها الواردة فى باب إصابات العمل حتى لو كانت الإصابة تقتضى مسئولية شخص آخر خلاف صاحب العمل ( مادة ٥١ ) .

### سابعاً : الاستبدال :

يبيع المشروع استبدال جزء من المعاشات التقاعدية برأس مال نقدي تفريجا لما يتعرض له أصحاب المعاشات من ضائقات مالية ، مع وقف خصم أسس الاستبدال فى حالة الوفاة ، وقد رأى التخفيف من الشروط الواردة فى الاستبدال بما يتيح لمن سويت معاشاتهم على أساس مدة خدمة قدرها خمس عشرة سنة اكتفاء بضمان أساسى استحدثه المشروع بعد التعديل هو ألا يقل جزء المعاش الباقي بعد الاستبدال عن (٥٠٪) من المرتب الذى سوى على أساسه المعاش ( مادة ٧٧ ) وهو المرتب الشامل للعلاوة الاجتماعية والعلاوة المقررة للولاد وعلاوة غلاء المعيشة وعلاوة الانتقال ، حتى يبقى له بعد الاستبدال ما يكفى شهريا للإنفاق على أسرته .

كما أجاز إيقاف العمل بالاستبدال بناء على طلب المستبدل عندما تزول ضائقته المالية فيعود إليه الحق فى المعاش كاملا مقابل رد بعض المبالغ التى سوف تحدد على أسس إكوتارية .

## ثامنا : احوال الجمع بين المعاشات أو بينها وبين المرتبات :

إباحة الجمع بين المعاشات المقرر كل منها طبقا لكل باب من أبواب هذا القانون فيجمع الشخص بين معاش التأمين والشيخوخة المقرر في الباب الثالث وبين المعاش الإصابي المقرر في الباب الرابع وكذلك بين المعاش المقرر في حالة التأمين الاختياري ( مادة ١١٥ ) ويجمع المستحق في المعاش كذلك بين نصيبه في المعاش الإصابي ونصيبه في المعاش التقاعدي ونصيبه في معاش التأمين الاختياري ( مادة ٧٦ ) .

وكذلك أبيع لصاحب المعاش الإصابي الجمع بينه وبين المرتب دون أى حدود ( مادة ١١٥ ) وكذلك أبيع أن يجمع المستحق بين نصيبه في المعاش وبين أى مبلغ يتقاضاه غير المرتب طبقا للقواعد التي يصدر بها قرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة ( مادة ٧٧ ) أما الجمع بين هذا النصيب وبين المرتب فقد رأى أن ينص في المشروع على عدم جوازه أصلا .

ويكون الجمع بين المعاش التقاعدي وبين أى مرتب يتقاضاه صاحب المعاش من صاحب عمل أو أى مبلغ يصرف له من خزانة عامة بصفة دورية وكذلك جمع المستحق بين نصيبه في المعاش وأى مبلغ يتقاضاه بصفة دورية من خزانة عامة أو من صاحب عمل وفقا للحدود والقواعد والشروط التي يصدر بها قرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة ، مع استمرار أصحاب المعاشات في الجمع بين المعاش المقرر لهم وبين ما يتقاضونه وقت العمل بهذا القانون من مكافآت إذا كان الجمع بينهما في هذا التاريخ صحيحا .

## تاسعا : الوضوح والتبسيط :

الالتزام قدر الإمكان بالوضوح والتبسيط في معالجة مسائل التأمينات الاجتماعية تيسيرا على المشتغلين بتطبيق أحكام هذا القانون نظرا لحدوث هذا النظام بالنسبة إلى مجتمعنا الكويتي ، وتسهيلا على جمهور المتفعين بأحكامه ولجهم من البسطاء وخاصة من يعمل منهم في القطاع الأهلي أو المستحقين من الأرامل والأولاد والإخوة والأخوات ، ومن بين ما اتخذ في سبيل ذلك :

١- توحيد المواعيد في هذا المشروع - كلما أمكن - وذلك بالنسبة إلى ميعاد البت في المطالبات بالحقوق المالية التي قررها هذا القانون وميعاد التظلم من القرارات الصادرة من المؤسسة في شأنها وميعاد البت في هذا التظلم ( مادة ١٠٧ ) وميعاد الطعن أمام القضاء في القرارات الصادرة من اللجنة المختصة بنظر التظلم ( مادة ١٠٩ ) وميعاد سداد مكافأة نهاية الخدمة السابقة عند بدء اشتراك المؤمن عليه في هذا التأمين ( مادة ١١ ) وميعاد سداد الحقوق المالية الإضافية التي تقررها نظم المعاشات والمكافآت الأفضل المطبقة في بعض المؤسسات ( مادة ٨٢ ) .

٢- تحديد المحكمة المختصة بنظر الطعون في القرارات الصادرة عن المؤسسة في المطالبات بالحقوق المالية التي قررها القانون ، وعقد الاختصاص في هذا الشأن للدائرة المدنية والتجارية بمحكمة الاستئناف العليا ( مادة ١٠٩ ) تحديدا للمبادئ القانونية التي تحكم هذا النظام ومنعا لاختلاف التفسير وتضاريه أو تعارضه وخاصة في مستهل العمل بهذا النظام .

٣- تحديد التحمل بالاشتراكات سواء بالنسبة إلى حصة صاحب العمل أو بالنسبة إلى حصة المؤمن عليه تحديدا واضحا بالنسبة إلى الذين يعملون بدون مرتب أو بمرتب يقل عن الحد الأدنى المقرر في المشروع وكذلك بالنسبة إلى الإجازات المرضية بدون مرتب أو بمرتب يقل عن الحد الأدنى سالف الذكر ، وجعل التحمل للحصتين المشار إليهما صاحب العمل ( مادة ١٥ ) وعلى العكس من ذلك يتحمل المؤمن عليه بالحصتين إذا طلب حساب بعض المدد التي لا يتقاضى مرتبه عنها أو كانت من المدد السابقة على الالتحاق بالخضمة أو كانت قد قضيت لدى صاحب عمل لا يخضع أصلا لأحكام هذا القانون ( مادة ١٦ ) .

٤- تحديد القاعدة التي يحسب على أساسها المرتب الشهري بالنسبة إلى المؤمن عليهم الذين لا يقبضون مرتباتهم مباشرة ( مادة ٨٥ ) .

٥- وضع جدول مبسط واضح لأنصبة المستحقين جميعا وكيفية توزيع المعاش بينهم ( الجدول رقم ١ ) .

## عاشرا : ضمان حقوق المؤمن عليهم :

توفير الضمانات والرعاية للمؤمن عليهم المنتفعين بهذا النظام ولأصحاب المعاشات وكذلك المستحقين عنهم على النحو التالي :

١- النص على التزام المؤسسة بالوفاء بالتزاماتها المقررة كاملة بالنسبة لمن تسرى عليهم أحكام هذا القانون ولو لم يقر صاحب العمل بتسجيلهم في المؤسسة أو بإداء الاشتراكات المستحقة عنهم ( مادة ٩٨ ) .

٢- التوسع في أسباب قطع التقادم ووقفه بالنسبة إلى المطالبة بالحقوق التي قررها المشروع حفاظا عليها من السقوط ، بحيث تكون المطالبة بأى منها مطالبة بباقي الحقوق المستحقة لدى المؤسسة ، ومطالبة أحد المستحقين بمثابة مطالبة لهم جميعا كما نص على وقف التقادم بالنسبة إلى القصر وعديسي الأقلية إذا لم يوجد من ينوب عنهم قانونا ، وهي أحكام تضمنها المشروع بعد التعديل ( مادة ١٠٧ ) وكذلك توحيد مواعيد وإجراءات الطعن في أى قرار من قرارات المؤسسة يتعلق بحقوق المؤمن عليهم المالية .

٣- النص على إعفاء الدعاوى التي يرفعها المؤمن عليهم أو أصحاب المعاشات أو المستحقين عنها بالمطالبة بالحقوق المقررة بمقتضى هذا القانون من الرسوم القضائية ( مادة ١١١ ) .

٤- إلزام المؤسسة بأن تصرف مؤقتا جزء المعاش أو المكافأة الذى لا يكون محلا لأية منازعة إلى أن تتم التسوية النهائية ( مادة ١١٢ ) .

٥- توفير العلاج بالمجان للمؤمن عليهم بما فى ذلك صرف الأدوية وخدمات الاخصائين والعمليات الجراحية والخدمات التأهيلية والعلاج فى الخارج ( مادة ٣٥ ) وصرف معونة مالية فى حالة الإصابة ( مادة ٤٠ ) ومضاعفة منحة الوفاة التى نص عليها مشروع الحكومة والتى تصرف فى حالة وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش ( مادة ١٠٦ ) .

٦- حق العمال فى تسجيل أنفسهم فى المؤسسة إذا قصر صاحب العمل أو تراخى فى تسجيلهم ( مادة ٩٤ ) وإلزام المؤسسة بالوفاء بالتزاماتها المقررة كاملة بالنسبة لمن تسرى عليهم أحكام هذا القانون ولو لم يقر صاحب العمل بتسجيلهم فى المؤسسة أو بإداء الاشتراكات عنهم ( مادة ٩٨ ) .

٧- فرض المشروع بعد التعديل حظرا على الجهات الحكومية التى تختص بصرف تراخيص أو شهادات معينة لأصحاب الأعمال فيما يتعلق بصرفها قبل قيام طالبها بتقديم الشهادة الدالة على سداد اشتراكه فى المؤسسة ( مادة ٩٥ ) .

٨- عدم جواز العجز أو النزول عن مستحقات المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستحقين عنها لدى المؤسسة إلا وفاء لنفقة محكوم بها من القضاء أو الأداء ما يكون مطلوبا منه للمؤسسة وبما لا يجاوز الربع وتكون الأولوية لدين النفقة عند التزام ( مادة ١٠٢ ) ، مع سقوط حقوق المؤسسة قبل المؤمن عليهم أو أصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم بانقضاء خمس سنوات من تاريخ الاستحقاق ( مادة ١١٠ ) وهو تعديل أدخل على مشروع الحكومة حتى لا تخضع تلك الحقوق للتقادم الطويل رهينة لهذه الفئات .

٩- عدل المشروع بما يقرر لصاحب المعاش الاصابى فى حالة تعدد الاصابات الحق فى تسوية المعاش عن الإصابة الأخيرة وحدها مضافا إليها المعاش الاصابى السابق إذا كان ذلك أفضل من إعادة تسوية معاشه على أساس العجز المتخلف عن إصاباته جميعها بشرط ألا يجاوز ما يتقاضاه معاش العجز الكامل ( مادة ٤٣ ) .

## حادي عشر : عدم المساس بالحقوق المكتسبة :

احترام المراكز الذاتية التى نشأت قبل العمل بهذا القانون ، بالنص فى المادة (١١٨) على عدم المساس بما قد يكون للمؤمن عليهم من حقوق مكتسبة بمقتضى قوانين أو لوائح أو نظم معاشات أو مكافآت أو ادخار أو تأمين أفضل ، وتطبيقا لذلك نص على :

١- إلزام أصحاب الأعمال الذين يرتبطون بنظام معاشات أو مكافآت أو ادخار أفضل بقيمة الزيادة بين ما كانوا يتحملونه في تلك الأنظمة وبين مكافأة نهاية الخدمة المحسوبة طبقاً لقانون العمل الأملى ، وحساب تلك الزيادة عن كل من الخدمة السابقة أو اللاحقة للاشتراك فى المؤسسة ، وتؤدى عند انتهاء خدمة المؤمن عليه إلى المؤسسة كاملة دون إجراء أى تخفيض وتصرف للمؤمن عليهم أو المستحقين عنهم ( مادة ٨٢ ) كما أجاز لأصحاب الأعمال حتى بعد صدور هذا القانون إنشاء أنظمة للمعاشات أو الادخار أو التأمين تتضمن مزايا إضافية أو تكميلية لهذا القانون ( مادة ٨٢ ) .

٢- عدم المساس بحقوق أصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم عند نشوء الحق فى المعاش لأول مرة بعد وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش ( مادة ٧٢ ) أو بعد العمل بهذا القانون ( مادة ١٢٨ ) وكذلك عند إعادة تسوية المعاشات المستحقة طبقاً لأحكام المرسوم الأميرى رقم (٣) لسنة ١٩٦٠ ( مادة ١٢٦ ) .

## ثانى عشر : توفير المرونة اللازمة لتطبيق أحكام هذا التشريع :

بترك بعض الأحكام التى تتطلب دراسات اكتوبرية لقرار يصدر من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة على ضوء هذه الدراسات مثل تحديد المساهمة السنوية للخزانة العامة ( مادة ١١ ) وحساب المدد الاعتيادية ضمن مدة الاشتراك فى هذا التأمين ( مادة ٣١ ) وتحديد صافى القيمة الحالية للالتزامات الاعتيادية لصندوق التقاعد المنشأ بمقتضى المرسوم الأميرى رقم (٣) لسنة ١٩٦٠ وتحديد الفرق بين المبالغ السابقة لحساب مدد الخدمة السابقة للمؤمن عليهم فى القطاعين الأملى والنقطى ضمن مدة الاشتراك فى هذا التأمين وبين مجموع مكافآت نهاية الخدمة والمبالغ المستحقة على المؤمن عليهم عن هذه المدد ( مادة ١١ ) .

وقد ترك لقرار يصدر من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة إعادة تسوية المعاشات بالزيادة أو تقرير حقوق مالية إضافية لأصحاب المعاشات بسبب تغير الحالة الاجتماعية أو نتيجة لزيادة الرواتب فى النولة أو فى أحد القطاعات الرئيسية ( مادة ٢١ ) .

وكذلك رأى عدم تضمين المشروع أحكاماً قابلة للتعديل والتغيير المستمر لتوقعها على دراسات وأبحاث فنية هى لا زالت فى طور التطور ، على أن تصدر هذه الأحكام بقرار من الوزير بالاتفاق مع الجهات المعنية ، مثل وزارة الصحة العامة بالنسبة إلى جداول أمراض المهنة ( مادة ١ ) وجدول تقدير نسب العجز وتحديد الأمراض المزمنة والمستعصية ( مادة ٨٤ ) .

كما رأى أن يفتح الباب لضم فئات أخرى فى التأمين الاختيارى دون حاجة إلى تعديل التشريع ، طالما أن الأمر مرجعه رضا واختيار المؤمن عليه وذلك بتحويل الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة الحق فى ضم فئات أخرى إلى هذا التأمين ، وفى تطبيق أحكام تأمين إصابات العمل على هذه الفئات ( مادة ٥٣ ) .

ويؤى أن يترك للوزير بعد موافقة مجلس الإدارة تعديل حدى المرتب الأدنى والأقصى الواردين فى المشروع ( مادة ٢ ) إذ يعتمد المشروع فى تحديدهما على الحدود الدنيا والقصوى لمرتبات موظفى ومستخدمى وعمال الحكومة حتى لا يكون المشروع عرضة للتعديل كلما تعدلت تلك الحدود وكذلك ترك للوزير تحديد الحد الأدنى لمعاش المستحق ( مادة ٧٦ ) وليس فى هذا انتقاص لحق قرره القانون للمستحقين ، بل إن قرار الوزير فى هذا الشأن سوف يرفع من المعاشات البسيطة التى قد تستحق للبعض .

كذلك ترك لقرارات تصدر من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة كثير من التفاصيل والجزئيات وتنظيم بعض المسائل التنفيذية تجنباً من تضمينها المشروع فيكون عرضة للتعديل من أن آخر ، ولا يمنع كل ما تقدم من تدخل السلطة التشريعية لتنظيم ما تشاء من أحكام ولو كانت قد فوضت سلطة أخرى فى تنظيمها باعتبارها صاحبة الحق الأصلى فى ذلك .



## مذكرة إيضاحية

للمرسوم بقانون رقم (١٢٦) لسنة ١٩٧٧

بتعديل بعض أحكام الأمر الأميري بالقانون رقم (١٩٧٦/٦١)

بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية

بتاريخ ٢ سبتمبر سنة ١٩٧٦ صدر الأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية ليشمل بمظلة التأمينات الاجتماعية كافة الكويتيين فتميز بهذا الشمول في التطبيق عن نظم التأمينات الاجتماعية المقارنة التي حاولت أن تأخذ قطاعاً من العاملين بحيث لا يمتد التطبيق إلى قطاعات أخرى إلا بعد مضي فترة من الوقت ، بل كان النظام الكويتي متميزاً عن هذه النظم كذلك في الأخطار التي شملها بحمايته فلم يقف مثلما وقفت بعض هذه النظم عند تأمين الوفاة أو تأمين الشيخوخة بل امتد إلى المرض وإلى العجز .

وأمام هذا النظام الطموح ، ونظراً لضيق الوقت وإبتغاء أن يرتقى التنفيذ إلى مستواه واحتياج التأمين على إصابات العمل إلى جهاز إداري على مستوى عال من الإمكانات الفنية والطبية فضلاً على الأعباء الضخمة التي تتحملها المؤسسة بالنسبة إلى تطبيق أحكام الباب الثالث من قانون التأمينات الاجتماعية الخاص بتأمين الشيخوخة والعجز والمرض والوفاة في مستهل العهد به وفي كافة قطاعات العمل بالكويت وحتى لا يقلل من كفاءة القيام بهذه الأعباء توزع جهود المؤسسة في هذه الفترة بين هذا التأمين وبين تأمين إصابات العمل أو التأمين الاختياري فقد رأى إعداد القانون المرافق تأجيل العمل بالباب الرابع الخاص بتأمين إصابات العمل والباب الخامس الخاص بالتأمين الاختياري حتى صدور المرسوم بتحديد تاريخ العمل بهما حين تنهت المؤسسة للتأمينات الاجتماعية الفترة الكافية لتنفيذ أحكامهما على الوجه الأمثل .

وبداية فإنه إذا كانت المادة (٤) من قانون إصدار قانون التأمينات الاجتماعية قد أوقفت العمل بأحكام القوانين والمراسيم المتعلقة بتأمين الشيخوخة والعجز والمرض والوفاة ، كما أوقفت العمل بالقوانين الخاصة بإصابات العمل اعتباراً من تاريخ سريان البابين الثالث والرابع من هذا القانون بالنسبة للمستفيدين بأحكامه فإن مقتضى تأجيل العمل بالباب الرابع من قانون التأمينات الاجتماعية ألا توقف القوانين المتعلقة بإصابات العمل إلا من العمل بأحكام هذا الباب أما القوانين المتعلقة بتأمين الشيخوخة والعجز والمرض والوفاة فإن العمل بها يوقف بداية بالنسبة للمستفيدين من أحكام هذا القانون من تاريخ العمل بالباب الثالث منه في أول أكتوبر سنة ١٩٧٧ .

ونظراً لأنه تبين عند مراجعة هذا القانون أن بعض مواد قد وقعت بها أخطاء قد تغير المعنى الذي قصده المشرع عند إقرار هذه المواد لذلك فقد نص مشروع هذا القانون على استبدال المادة (٢٦) والبدل (١) من المادة (٤٣) والفقرة الثانية من المادة (٥٩) بحيث تطابق المعنى الذي كان مقصوداً عند وضعها .

ولما كانت المادة (٧٦) من قانون التأمينات الاجتماعية قد سمحت أصلاً بالجمع بين التصيب في المعاش التقاعدي والتصيب في المعاش الإصابي بدون حدود ولم تضع حداً أقصى لأي منهما وحرصاً على مصالح المستحقين برعاية لهم عند انقطاع أنصبتهم في المعاش أو انتهائها فإن تنظيم صرف هذه الحقوق لهم واستيقاع جزء منها لإدخاره واستثماره لمسابهم هو جزء من الحماية التأمينية توليه المؤسسة اهتمامها وتحرص عليه . لذلك فقد رأى إضافة فقرة ثانية إلى المادة (٧٦) تفوض وزير المالية تحديد المبالغ التي تصرف من أنصبة المستحقين في المعاش التقاعدي والمعاش الإصابي والمبالغ التي تسخر منها .

□□□

## مذكرة إيضاحية للمرسوم بقانون رقم (١٢٩) لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض أحكام قانون إنشاء بنك التسليف والادخار

صدر القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٥ بإنشاء بنك التسليف والادخار واعتباره مؤسسة عامة ذات شخصية معنوية مستقلة .  
وبين القانون في المادة الرابعة أغراض البنك وهي أساسا إقراض المواطنين لإنشاء دور السكن وتعميرها وتيسير الائتمان  
الصناعي والزراعي والاجتماعي وتجميع المخزرات واستثمارها .

وقد قام البنك بنشاط كبير في مجالات الائتمان المختلفة وشمل بقروضه كثيرا من المواطنين وكان له دور كبير في  
مساعدهم في التغلب على الصعوبات المالية التي تعترضهم وخاصة في إنشاء المساكن ومواجهة الظروف الاجتماعية المختلفة  
ومن هؤلاء المقترضين عدد كبير من موظفي الحكومة ومستخدميها والعمال سواء في القطاع الحكومي أو الأهلي وكذلك من  
المستحقين لمكافآت أو معاشات .

ولما كان يتعذر على البنك في كثير من الأحيان تحصيل مستحقاته من هؤلاء المقترضين حيث تنص المادة (٦٤) من قانون  
الوظائف العامة المدنية على عدم جواز الخصم أو الحجز على المبالغ الواجبة الأداء للموظف إلا وفاء لنفقة محكوم بها أو ما  
يكون مطلوباً للحكومة من الموظف بسبب يتعلق بأداء وظيفته أو لاسترداد ما صرف له بغير وجه حق وبما لا يجاوز النصف  
وكذلك تنص المادة (١٠٢) من قانون التأمينات الاجتماعية على عدم جواز الحجز أو النزول عن المعاش أو المكافأة أو ما يستحق  
لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية إلا وفاء لنفقة محكوم بها أو لأداء ما يكون مطلوباً للمؤسسة وبما لا يجاوز الربع . كما أن  
هناك قيودا مماثلة في القوانين الأخرى المنظمة للعمل .

لذلك فقد أمست الحاجة إلى التيسير على البنك في تحصيل ديونه من المقترضين من العاملين في الحكومة وغيرها أو من  
المستحقين لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية أو ما في حكمها وذلك تمكينا له من الاستمرار في نشاطه وتحقيق أغراضه في  
خدمة المواطنين خاصة وأن أقساط هذه الديون محدودة وتتناسب مع الدخل ويجري العمل عادة على قبول هؤلاء المقترضين  
خصم ديون البنك من مرتباتهم أو معاشاتهم .

لذلك فقد أعد القانون المعروض بإضافة فقرة جديدة إلى المادة الرابعة من قانون البنك تقضى بأن يكون لديون البنك ما  
لديون الحكومة من امتياز ويجوز الخصم أو الحجز على رواتب الموظفين والمستخدمين والعمال أيأ كانت جهة عملهم وكذلك على  
المكافآت والمعاشات للوفاء بديون البنك وبما لا يجاوز الحد المسموح به قانونا في القوانين المنظمة لذلك وهو حاليا وعلى سبيل  
المثال النصف بالنسبة للخاضعين لقانون الوظائف العامة المدنية والربع بالنسبة للعسكريين والربع أيضا بالنسبة للمستحقين  
لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية ولما كانت القاعدة التي يتبعها الموظف أو من في حكمه وهي قاعدة لم يقصد التعديل  
المعروض الخروج عليها لذلك فقد نصت العبارة الأخيرة من الفقرة المذكورة على أنه إذا كان هناك دين نفقة أو دين للجهة التي  
يتبعها الموظف أو المستخدم أو العامل أو المؤسسة الاجتماعية أو غيرها من الجهات التي تصرف معاشا أو مكافأة  
يتقدم دين النفقة ثم دين الجهة التي يتبعها المدين أو المؤسسة أو ما في حكمها ثم دين البنك ويحيط لا يتجاوز الخصم لهذه  
الديون جميعها الحد المسموح به قانونا وفقا لقانون كل جهة .

□ □ □

**مذكرة إيضاحية**  
**للمرسوم بقانون رقم (٣٩) لسنة ١٩٧٨**  
**بشأن تقرير منحة لموظفي ومستخدمى وعمال الحكومة**  
**وأصحاب المعاشات التقاعدية والمتقاعين بالمساعدات العامة**

بناء على ما أمر به سمو أمير البلاد من صرف منحة قدرها مائة دينار لكافة العاملين فى الحكومة وأصحاب المعاشات والمتقاعين بالمساعدات العامة أعد هذا القانون .

وقد جاء نص المادة الأولى منه شاملا كافة العاملين فى الدولة من عسكريين ومدنيين فى مختلف الوزارات والإدارات والمؤسسات والهيئات العامة سواء أكانوا موظفين أو مستخدمين أو عمال أو أيا كان النظام الوظيفى المطبق عليهم لا فرق بين معين على درجة أو على درجة أو على اعتماد ولا بين نوع من العقود التى يتم التعيين بموجبها وآخر .

ولما كان يوجد بعض القائمين بخدمة عامة ممن لا ينطبق عليهم وصف العاملين فى الدولة وإن كانوا يتقاضون مكافآت شهرية نظير قيامهم بهذه الخدمة فقد جاء نص المادة الثانية من القانون ليشملهم ، كما شمل هذا النص العاملين بالشركات المساهمة الكويتية التى تملك الدولة أسهمها ملكية كاملة إذ قد يثار الشك فى وضعهم .

ثم تناولت المادة الثالثة المنحة بالنسبة لأصحاب المعاشات ففرضت أن صاحب المعاش أى الموظف الذى استحق معاشا تصرف له منحة المائة دينار أما إذا كان الذى يتقاضى المعاش مستحقا عن المؤمن عليه أو صاحب المعاش ألت هذه المنحة وقدرها مائة دينار إلى كافة المستحقين عنه وتيسيرا لتوزيعها رأى النص على أن توزع عليهم بالتساوى .

ولما كانت المادة الأولى من القانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٧٨ فى شأن المساعدات العامة قد عرفت الأسرة بأنها مجموعة من زوج وزوجته وأولاد يقيمون فى مسكن واحد أو بعض أفراد هذه المجموعة إذا كانوا يقيمون فى مسكن واحد ، كما قضت المادة (٥) من هذا القانون بأن تصرف المساعدة لرب الأسرة أو المستحق ثم بينت المادة (٢) من المرسوم الصادر فى ٤ يوليو سنة ١٩٧٨ فى شأن استحقاق وتقدير وربط المساعدات العامة بقيمة هذه المساعدات المستحقة لرب الأسرة أو الفرد الذى ليس له أسرة فقد نظمت المادة الرابعة صرف المنحة بالنسبة لمستحقى المساعدات العامة فقضت بأن تستحق الأسرة مجمعة هذه المنحة على أن تصرف المنحة المستحقة للأسرة كلها لمن تصرف له المساعدة أما إذا كان مستحق المساعدة ليس له أسرة فعن البديهي أن يستحق وحده كامل المنحة وقد أوضحت المادة ذلك .

وإذا كانت توجد حالات قد يستحق الشخص الواحد بسببها أكثر من منحة طبقا لأحكام هذا القانون كما لو كان مستحقا لمعاش ومستحقا لمساعدة عامة فى الوقت نفسه فقد عالجت المادة الخامسة من القانون ذلك ونصت على أنه لا يستحق فى هذه الحالة إلا منحة واحدة على أن تصرف إليه أكبر المنح قيمة .

وأخيرا نظمت المادة السادسة المصرف المالى لهذه المنحة فنصت على أن يؤخذ المبلغ اللازم لهذا الغرض من الاحتياطى العام للدولة مع فتح اعتماد إضافي به يخصص لهذا الغرض فى قسم المصرفوات غير الجوية والمدفوعات التحويلية من ميزانية السنة المالية الحالية .

□ □ □

## مذكرة إيضاحية لقانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين الصادر بالمرسوم بالقانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠

قبل صدور قانون التأمينات الاجتماعية كانت أنظمة المعاشات والمكافآت المعمول بها في الكويت هي نظام معاشات ومكافآت التقاعد للموظفين المدنيين المقرر بالمرسوم الأميري رقم (٣) لسنة ١٩٦٠ ، ونظام معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين المقرر بالقانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٦١ .

وقد حل قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمير الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ والذي بدأ العمل به منذ ١٩٧٧/١٠/١ محل نظام معاشات ومكافآت التقاعد للموظفين المدنيين ، وتضمن ذلك القانون حقوقا تفوق في كفايتها وتختلف في أسسها عما كان مقرا بالنظام السابق ، وشملت هذه الحقوق فضلا على العاملين في القطاع الحكومي العاملين في القطاع الأهلي والنفطي ، بينما ظل العمل مستمرا بنظام معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين .

ولم يكن من المقبول أن تترك الأمور على ما هي عليه فيصبح العسكريون ، وهم الذراع الواقى للوطن ، في وضع أقل تميزا بالمقارنة حتى مع العاملين في القطاعين الأهلي والنفطي والذين لم يكن يشملهم نظام معاشات ومكافآت التقاعد السابق للمدنيين ، ومن هنا تأتى ضرورة وضع نظام جديد لمعاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين يأخذ في الاعتبار طبيعة وظروف عملهم ، على أن يتضمن في أحكامه ما يعالج تأخر صدوره بالنسبة لحالات التقاعد السابقة عليه .

وفي إطار ما هو مستقر عليه من استئصال العسكريين بأحكام خاصة في هذا المجال ، مع الالتزام في الوقت ذاته بالمبادئ الأساسية التي ينبغي أن تراعى في أى نظام للتأمين الاجتماعى ، فقد أعد مشروع القانون المرافق وروعى فيه ما يلي :

أولا : طبيعة العمل العسكرى واختلافها عن العمل المدني بما يستتبع ذلك من فروق في نظام المعاشات كلما كان ذلك مبررا ، مع الاحتفاظ في الوقت ذاته بالأسس التي قام عليها نظام التأمينات الاجتماعية للمدنيين .

ثانيا : التنسيق بين الأحكام التي يتضمنها المشروع والأحكام التي يتضمنها قانون التأمينات الاجتماعية .

وفيما يلي بيان بأهم المبادئ والأسس التي يقرم عليها المشروع المعروض :

١- تحديد حالات استحقاق المعاش تحديدا واضحا روى فيه مقابلة حالات انتهاء الخدمة كما وردت في قوانين الخدمة بحيث لا تترك مجالا للغموض أو الاجتهاد .

٢- حساب المعاش عن الخمس عشرة سنة الأولى من مدة الخدمة بنسبة أكبر من تلك التي يحسب بها المعاش بالنسبة للمدنيين ، وتقدير حد أقصى يتجاوز ما هو مقرر بالنسبة للمدنيين ، وذلك في حالات إتمام الخدمة العسكرية دون غيرها ، وعليه فمن شأنه المحافظة على بقاء العسكريين في الخدمة كلما كان ذلك في الصالح العام .

٣- إضافة مدد ضمانات إلى مدد الخدمة لمواجهة الظروف الخاصة التي قد يتعرض لها العسكريون ومراعاة للاختلاف بين أنواع الأعمال العسكرية ، وقد حدد المشروع بعض هذه الضمانات وأجاز إضافة غيرها بقرار من مجلس الوزراء حتى يتوافر أكبر قدر من المرونة لمواجهة المتغيرات والعوامل المختلفة .

٤- تقرير الحد الأقصى للمعاش منسوبا إلى المرتب أو إلى مرتب الرتبة التالية في الحالات التي تستوجبها الظروف الخاصة بعمل العسكريين .

٥- التوسع في حساب المدد التي تدخل في مدة الخدمة ، ومنها مدد سابقة على بدء الخدمة الفعلية ، بما يؤدي إلى زيادة المعاشات المستحقة .

٦- معالجة أوضاع المجندين والاحتياطيين والعاملين المدنيين بتكليف من الحكومة في مناطق العمليات الحربية بما يكفل لهم التمتع بمزايا لا تقل عن تلك التي يكفلها المشروع للعسكريين ، وذلك في حالات تعرضهم للخطر نتيجة للخدمة أو التواجد في المناطق العسكرية .

٧- المساواة بين المتقاعدين السابقين أو المستحقين عنهم في المزايا التي يكفلها المشروع للخاضعين لأحكامه ، وذلك بإعادة تسوية المعاشات السابقة وتقرير الحق في المعاش للحالات التي لم يكن يستحق فيها معاش وفقا للقانون السابق .

٨- إن الأحكام التي تضمنها المشروع تعتبر أحكاما خاصة تكملها الأحكام التي نص عليها قانون التأمينات الاجتماعية فيكون هذا القانون بمثابة القانون العام فيما لم يرد بشأنه نص خاص في المشروع ، ونتيجة لذلك فإن الأحكام التي لا يجوز أن تكون فيها تفرقة بين المواطنين ، مثل أحكام المستحقين ، تنطبق عليها ذات الأحكام المقررة بالنسبة للمدنيين .

وعلى هدى ما تقدم فقد تضمن المشروع المعروض قانونا للإصدار من ثلاث مواد ، حددت المادة الأولى منها الفئات الخاضعة لأحكامه من الكويتيين وهم أساسا العسكريين من رجال والقوات المسلحة وأعضاء قوة الشرطة ومتطوعو الحرس الوطني ، ويضاف إليهم بعض الفئات يكون خضوعها لأحكام محددة في المشروع فلا تخضع لغيرها وهم المنتسبون للوكليات والمعاهد والمدارس العسكرية والمجننون والاحتياطيين والمدنيين العاملون بتكليف من الحكومة في مناطق العمليات الحربية .

ونصت المادة الثانية على أن تحل أحكام المشروع بالنسبة للمعاملين بأحكامه محل القوانين أرقام (٢٧) لسنة ١٩٦١ ، (٣١) لسنة ١٩٦٧ ، (٢٤) لسنة ١٩٧٢ ، والمرسوم الصادر بمنح علاوة معيشة لأصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم ، وإلغاء كل حكم مخالف للمشروع ، وذلك بعد أن أعاد المشروع تنظيم كافة الأمور التي كانت تتناولها تلك التشريعات السابقة بالنسبة للمعاملين بأحكام المشروع .

وحددت المادة الثالثة تاريخ العمل بالمشروع وهو أول الشهر التالي لانقضاء ثلاثة أشهر على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية فيما عدا أحكام المواد ( ١ ، ٢ ، ٣ ) من القانون المرافق فيعمل بها من تاريخ صدور المشروع .

وينقسم مشروع القانون المرافق بعد ذلك إلى أربعة أبواب يتناول الباب الأول منها الأحكام المتعلقة بإدارة النظام وإنشاء الصندوق وكيفية تمويله ، ويتناول الباب الثاني أحكام المزايا من معاشات ومكافآت وتعويضات ، ويخصص الباب الثالث للأحكام العامة ، بينما تضمن الباب الرابع الأحكام الانتقالية التي يقتضيها الانتقال إلى النظام الجديد .

ويتضمن الباب الأول ست مواد ، نصت المادة (١) منها على أن تتولى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تطبيق نظام المعاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين ، وعلى أن يكون لوزير المالية ومجلس إدارة المؤسسة ومديرها العام ذات الاختصاصات المقررة طبقا لقانون التأمينات الاجتماعية وذلك في تطبيق أحكام النظام بالنسبة للعسكريين ، فيشمل ذلك كل ما يتعلق بإدارة وتطبيق النظام من تحصيل للاشتراكات وصرف للحقوق وغيرها ، وإصدار القرارات اللازمة للتنفيذ حسبما أحال إليها قانون التأمينات الاجتماعية وذلك بالنسبة للأحكام التي يتضمنها هذا القانون والتي تسرى أيضا بالنسبة للعسكريين طبقا لما حدده المشروع .

وحتى تتمكن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية من إدارة النظام بالكفاءة اللازمة خاصة فيما يتطلبه من استصدار للقرارات الخاصة بالعسكريين لأحكامه ، فقد نصت المادة (٢) على أن يضم إلى عضوية مجلس إدارة المؤسسة ممثل من العسكريين لكل من الجهات التي يشملها النظام وهي وزارة الدفاع ووزارة الداخلية ، ويكون تعيينهم بذات الطريقة التي يعين بها ممثلو الجهات في مجلس إدارة المؤسسة وذلك بقرار من مجلس الوزراء بناء على ترشيح الجهة المختصة وعرض وزير المالية وذلك لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ما لم يفقدوا صفاتهم قبل ذلك . ومن الطبيعي أنه يسرى عليهم ما يسرى على غيرهم من أعضاء مجلس إدارة المؤسسة حسبما نص على ذلك قانون التأمينات الاجتماعية .

ونصت المادة (٣) على أن يضاف للصناديق المنشأة بموجب قانون التأمينات الاجتماعية صندوق للمعاشات والمكافآت والتعويضات الخاصة بالعسكريين ، ومقتضى ذلك أن تسرى على هذا الصندوق ذات الأحكام التي تضمنها قانون التأمينات الاجتماعية فيما يتعلق بالصناديق الأخرى ، وحددت هذه المادة موارد هذا الصندوق والتي تشمل في البند الأول منها الاشتراكات الشهرية التي تقطع من مرتبات المستفيدين والتي روعي فيها أن تكون مساوية لما يتحمل به المدنيون من الخاضعين لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية رغم زيادة المزايا التي يكفلها النظام للعسكريين ، والاشتراكات التي تؤديها الجهات العسكرية ، والمساهمة السنوية التي تخصص في الميزانية العامة للدولة لأغراض هذا الصندوق ، وتشمل في البند

الثاني منها صافي القيمة الحالية للالتزامات الاعتبارية لصندوق التقاعد المنصوص عليها في القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٦ مقرر على أساس المزايا والاشتراكات الواردة في المشروع ، وذلك بالنسبة لفئتين الأولى هي أصحاب المعاشات المستحقة قبل العمل بالمشروع أو المستحقون عنهم - باستثناء المعاشات أو الزيادات الاستثنائية التي تقررت استنادا للمادة (٥٥) من القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٦ - وتقدر قيمة صافي الالتزامات بالنسبة لهم في تاريخ العمل بالمشروع ، والفئة الثانية هي المستفيئون الموجودون بالخدمة في تاريخ العمل بالمشروع وتقدر قيمة صافي الالتزامات بالنسبة لهم في تاريخ انتهاء خدمة كل منهم وذلك حتى لا تكون هناك ضرورة للحصول على أية بيانات عن هؤلاء حال وجوبهم بالخدمة ، وقد أحال هذا البند في شأن قواعد تحديد تلك القيمة بالنسبة للفئتين المشار إليهما وجداولها وطريقة أدائها إلى قرار يصدر من وزير المالية بعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة وبناء على تقرير من الخبير الاكتواري ، وتكون مستحقة على الخزنة العامة في التاريخ الذي حدده النص بالنسبة لكل فئة . كما شملت موارد الصندوق في البند الثالث من هذه المادة حصيلة استثمار أمواله ، ومن الطبيعي أن هذا الاستثمار سوف يتم وفقا لما نص عليه قانون التأمينات الاجتماعية في شأن استثمار أموال المؤسسة بالنظر إلى الاحالة التي يتضمنها المشروع إلى هذا القانون فيما لم يرد بشأنه نص خاص به ، وأضاف البند الرابع من هذه المادة إلى موارد الصندوق كافة الموارد الأخرى التي يمكن أن تنتج عن نشاط المؤسسة فيما يتعلق بهذا الصندوق .

وحددت المادة (٤) ما يدخل في حساب مدة الخدمة في تطبيق أحكام المشروع فشملت مدة الخدمة منذ بدايتها حتى نهايتها بما في ذلك مدد العيادت أو الإعارة ولو كانت بغير مرتب أو بمرتب مخفض ومدة الخدمة التي حسبت وفقا لأحكام القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٦ دون إخلال بحكم المادة (٣٦) من المشروع ، كما أضاف المشروع إلى مدد الخدمة الفعلية مددا سابقة عليها تتصل بها وتمهد لها وهي مدد الدراسة التي تقضى بنجاح في الكليات والمعاهد والمدارس العسكرية ومدد التجنيد الإلزامي والمدد التي يقضيها الاحتياطيون في الخدمة العسكرية وذلك إذا التحق أو تطوع المجند أو الاحتياطي بسلك العسكري بشرط ألا يكون من الخاضعين لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية خلال مدة تجنيده أو استدعائه من الاحتياط باعتبار أن من يخضع منهم لأحكام ذلك القانون فإن مدة تجنيده أو استدعائه من الاحتياط تكون محسوبة وفقا له .

ونظرا لأن إقطاع الاشتراكات يرتبط باستحقاق المرتب فإنه لا تقتطع اشتراكات عن المدد التي يتم حسابها طبقا للبندين (٣ ، ٤) من هذه المادة ما لم يكن المستفيد يتقاضى مرتبا خلالها طبقا للأنظمة المقررة . وحددت المادة بعد ذلك ما يستبعد من حساب مدة الخدمة في تطبيق أحكام المشروع .

وأضافت المادة (٥) إلى مدد الخدمة المحسوبة طبقا للمشروع مدد ضemann تخلف في حساب المعاش أو مكافأة التقاعد حداثتها في أربعة أنواع ، الأولى هي مدة مساوية لمدة الخدمة الفعلية التي يقضيها المستفيد في مناطق العمليات الحربية أو في ساحات القتال أو أثناء التحركات الحربية ، وهذه التعصيرات هي ذاتها المستخدمة في القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٧ بشأن الجيش ومن الطبيعي أنها مستخدمة في المشروع بذات المعاني التي يقصدها القانون المذكور ، فتكون مناطق العمليات الحربية هي المناطق التي تجري فيها الأعمال أو التحركات العسكرية أثناء الاشتباكات المسلحة مع العدو في الحرب أو عند وقوع اضطرابات داخلية أثناء السلم أو زمن الحرب ، وتكون ساحات القتال هي الأماكن التي تجري فيها الاشتباكات المسلحة مع العدو أو أثناء عمليات الأمن الداخلي سواء أثناء الحرب أو أثناء السلم ، أما التحركات الحربية فهي لا تعدو أن تكون جزءا من العمليات الحربية بالمعنى السابق وقد خصها النص بالفكر لإزالة أي لبس بشأنها . أما النوع الثاني من مدد الضemann فهو مدة مساوية لنصف مدة الخدمة التي يقضيها المستفيد خارج مناطق العمليات الحربية التي تقع داخل الحدود ، ومن ثم فلا تحسب ضemann للمستفيد الموجود خارج مناطق العمليات الحربية إذا كانت هذه المناطق تقع خارج الحدود . وقد أحال النص في تحديد مدد العمليات الحربية ومناطقها وساحات القتال ومدد حساب الضemann في النوعين الأول والثاني إلى قرار يصدر من الوزير المختص وهو وزير الدفاع أو وزير الداخلية أو رئيس الحرس الوطني حسب الأحوال . أما النوع الثالث من الضemann فهو مدة مساوية لمدة التي يقضيها المستفيد في الأسر بشرط أن تثبت براءته طبقا لأنظمة الخدمة . والنوع الرابع هو مدة لا تزيد على ثلاثة أرباع مدة الخدمة التي يقضيها المستفيد في العمل طيارا على أن تحسب هذه الضمنية تبعا لعدد ساعات الطيران بشرط ألا تقل عن الحد المقرر وذلك كله وفقا لنظام يصدر عن الوزير المختص ومؤدى ذلك ألا تحسب الضمنية إذا قلت عن الحد الذي سيصدر بالنظام المشار إليه ، أو أن تتفاوت مدة الضمنية فتكون مساوية لنصف أو ربع مدة الخدمة أو غير ذلك تبعا لعدد ساعات الطيران التي يحددها النظام المشار إليه ، كما نصت المادة (٥) على عدم جواز الجمع بين أكثر من ضمنية واحدة من مدة خدمة فعلية واحدة ، فإذا استحققت أكثر من ضمنية تحسب فقط الضمنية الأطول منها .

وأجازت المادة (٦) للمستفيد الذي له مدة خدمة مدنية سابقة محسوبة طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية ، أن يطلب تحويل احتياطي هذه المدة إلى الصندوق الخاص بالعسكريين ، وأحالت إلى قرار يصدر من وزير المالية بعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وذلك في شأن الجداول التي يتم بمقتضاها وقواعد وشروط هذا التحويل والمدة التي تسبب مقابل الاحتياطي المحول ضمن مدة الخدمة المحسوبة طبقاً للمشروع .

ويتضمن الباب الثاني من المشروع وهو الخاص بالمعاشات والمكافآت والتعويضات ، المواد من (٧) إلى (١٣) فحددت المادة (٧) استحقاق المعاش التقاعدي ، وهي تقابل حالات انتهاء الخدمة في قوانين الخدمة ، والحالة الأولى منها هي حالة انتهاء الخدمة بسبب الوفاة أو الحكم بثبوت الغيبة المنقطعة أو التسريع لأسباب صحية ، ويستحق المعاش فيها أياً كانت مدة الخدمة وذلك على أساس خمس عشرة سنة أو مدة الخدمة المحسوبة طبقاً للمشروع أيهما أكبر .

والحالة الثانية هي حالة انتهاء الخدمة ببلوغ السن المقررة قانوناً لترك الخدمة أو بالإحالة إلى التقاعد وذلك بشرط ألا تقل مدة الخدمة المحسوبة طبقاً للمشروع عن خمس عشرة سنة . أما الحالة الثالثة فهي تشمل باقى أسباب انتهاء الخدمة الواردة في قوانين الخدمة والتي لم يرد النص عليها في الحالتين الأولى والثانية ، ويستحق فيها المعاش بشرط ألا تقل مدة الخدمة المحسوبة طبقاً للمشروع عن خمس عشرة سنة إذا كان المستفيد قد بلغ سن الخمسين ، وبشرط ألا تقل هذه المدة عن عشرين سنة إذا كانت السن تقل عن الخمسين . ويلاحظ أن المشروع قد تطلب في مدة الخدمة المؤهلة لاستحقاق المعاش قبل سن الخمسين في الحالات المشار إليها في البند (٣) من المادة (٧) أن تكون مدة ( فعلية ) ، ويعني ذلك أن المدد التي تضاف إلى مدة الخدمة الفعلية مثل مدد الضمان أو غيرها لا تدخل ضمن المدة المؤهلة لاستحقاق المعاش في هذه الحالات ، وإن كانت تدخل في حساب المعاش إذا توافرت المدة الفعلية اللازمة لاستحقاقه .

وحددت المادة (٨) قواعد حساب المعاش ، ففوضت في الفقرة الأولى منها القاعدة العامة وهي استحقاق المعاش شهرياً بواقع (٧٥٪) من آخر مرتب شهري من مدة الخدمة المحسوبة طبقاً للمشروع والتي تبلغ خمس عشرة سنة ، على أن يزداد بواقع (٢٪) عن كل سنة تزيد على ذلك بعد أقصى ( ١٠٠ ٪ ) من هذا المرتب . واستثناء من ذلك حددت الفقرة الثانية من هذه المادة القاعدة التي يستحق على أساسها المعاش في حالات انتهاء الخدمة المشار إليها في البند (٣) من المادة (٧) وفي حالة الإحالة إلى التقاعد بناء على طلب المستفيد قبل بلوغه سن الخامسة والأربعين ، وذلك بواقع (٩٥٪) من آخر مرتب شهري من الخمس عشرة سنة الأولى من مدة الخدمة ، ويزداد بواقع (٢٪) عن كل سنة تزيد على ذلك بعد أقصى (٩٥٪) من المرتب .

ورعاية لحالات انتهاء الخدمة بسبب الوفاة أو الحكم بثبوت الغيبة المنقطعة أو التسريع لأسباب صحية ، إذا كانت الوفاة أو التسريع نتيجة إصابة وقعت أثناء العمل أو بسببه أو كان الحكم بثبوت الغيبة المنقطعة نتيجة فقد المستفيد أثناء تأدية العمل أو بسببه ، فقد نصت المادة (٩) على أن يستحق المعاش في هذه الحالات بواقع (١٠٠٪) من آخر مرتب المرتب المقرر لرتبة المستفيد وذلك أياً كانت مدة الخدمة ، كما نصت على سريان هذا الحكم إذا كانت الإصابة أو الفقد أثناء ذهاب المستفيد إلى عمله وعودته منه في الطريق الطبيعي .

وتحقيقاً لمزيد من الرعاية لمن يبذلون أنفسهم أو صحتهم في سبيل الدفاع عن سلامة الوطن وأمنه ، فقد نصت المادة (١٠) على أن يستحق المعاش بواقع ( ١٠٠٪ ) من آخر مرتب المرتب المقرر للرتبة الأعلى التي تلي رتبة المستفيد وذلك في حالات انتهاء الخدمة بسبب الوفاة أو الحكم بثبوت الغيبة المنقطعة أو التسريع لأسباب صحية إذا كان ذلك نتيجة إصابة أو فقد المستفيد في ظروف خاصة وذلك أياً كانت مدة الخدمة ، وحددت المادة الظروف التي تستحق تلك المعاملة بحيث شملت ما يقع في العمليات الحربية أو في ساحات القتال ، كما حددت بعض الحالات التي تقع في ظروف مشابهة ونصت على سريان ذات المعاملة بشأنها .

وتناولت المادة (١١) أحكام مكافأة التقاعد فحددت الحالات التي تستحق فيها وبينت قواعد حسابها .

ولمواجهة الحالات التي يصاب فيها المستفيد بعجز جزئي دون أن تنتهي خدمته لهذا السبب وذلك إذا كان العجز ناتجاً عن حادث أثناء تأدية العمل أو بسببه أو أثناء ذهاب المستفيد إلى عمله أو عودته منه في الطريق الطبيعي ، فقد نصت المادة (١٢) على أن يستحق المستفيد في هذه الحالة تعويضاً طبقاً لقواعد الدية الشرعية ، على أن يقرر هذا التعويض حسب نسبة العجز الجزئي إلى قيمة التعويض الكامل ولا يصرف إلا بعد ثبوت العجز نهائياً .

وتناولت المادة (١٣) الأحكام الخاصة بمتسببي الكليات والمعاهد والمدارس العسكرية والمهندسين والاحتياطيين والمدنيين

العاملين بتكليف من الحكومة في مناطق العمليات الحربية ، فحددت المواد التي تسمى عليهم وهي المواد ( ٩ ، ١٠ ، ١٢ ) من المشروع ، كما حددت كيفية معاملتهم بما يحق لهم رعاية لا تقل عن تلك التي وفرها المشروع للموجودين بالخدمة الفعلية ، مع الاحتفاظ لمن لهم وظائف مدنية من الجنديين والاحتياطيين والكلفين بحقوقهم في المعاملة على أساس مرتباتهم في وظائفهم المدنية إذا كان ذلك يحق لهم معاملة أفضل .

أما الباب الثالث فقد خصص للأحكام العامة ويتضمن المواد من (١٤) إلى (١٩) . ف تجاوزت المادة (١٤) لمجلس الوزراء أن يقرر أمرين ، أولهما إضافة مدد إلى مدد الخدمة المحسوبة طبقا للمشروع أو منح معاشات أو مكافآت استثنائية سواء للمستفيدين أو لأصحاب المعاشات أو للمستحقين عنهم ، والثاني هو منح معاشات أو مكافآت استثنائية لغير الكويتيين أو للمستحقين عنهم في حالات الوفاة أو العجز الكامل أو غيرها من الحالات وذلك استثناء من الحكم الخاص بسريان المشروع على الكويتيين دون غيرهم ، كما نصت هذه المادة على سريان كافة أحكام المشروع على المدد المضافة والمعاشات والمكافآت الاستثنائية ما لم يقرر مجلس الوزراء أحكاما خاصة بشأنها .

ونصت المادة (١٥) على استحقاق إعانة تعادل مرتب شهرين وذلك بالنسبة للمستفيدين الذين تنتهي خدمتهم بغير الوفاة ، على أن تؤدي هذه الإعانة الجهة التي كان يتبعها المستفيد . ويلاحظ أن من تنتهي خدمتهم بالوفاة تستحق عنهم منحة وفاة طبقا لما يقرره قانون التأمينات الاجتماعية في هذا الشأن .

وتناولت المادة (١٦) الأحكام الخاصة بتواريخ استحقاق المعاشات في الحالات المختلفة

وحظرت المادة (١٧) الجمع بين المعاش المستحق طبقا لأحكام المشروع والمعاش المستحق طبقا لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية إلا في الحدود وبالشروط والقواعد التي يصدر بها قرار من وزير المالية بعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية .

وقررت المادة (١٨) سريان الأحكام المنصوص عليها في قانون التأمينات الاجتماعية فيما لم يرد بشأنه حكم خاص في المشروع وبما لا يتعارض مع أحكامه وبأن إدخال أحكام القانون رقم (١٢٦) لسنة ١٩٧٧ ، على أن يعتبر المستفيد في حكم المؤمن عليه ووزارة الدفاع ووزارة الداخلية والحرس الوطني في حكم صاحب العمل في القطاع الحكومي وذلك في تطبيق أحكام قانون التأمينات الاجتماعي . ومؤدى ذلك هو أن يسرى بالنسبة للمعاملين بأحكام المشروع الأحكام التي نص عليها قانون التأمينات الاجتماعية في شأن تعريف المرتب للعاملين في القطاع الحكومي أو في شأن المستحقين والاستبدال وضم المدد الاعتبارية واستحقاق منحة الوفاة وتحديد الحد الأدنى لتسليم المستحق وأحكام الجمع بين الأصبغة أو بين التسليم وأي مبلغ آخر ، وكذا سريان النصوص الأخرى الواردة في قانون التأمينات الاجتماعية بما قد تتخلله من استصدار قرارات وزارية خاصة بالمعاملين بأحكام المشروع ، باستثناء ما يكون المشروع قد تناوله من تنظيم خاص أو ما يكون متعارضا مع أحكامه ، كما أن مؤدى ذلك هو سريان الأحكام الخاصة بتأمين إصابات العمل المنصوص عليها في قانون التأمينات الاجتماعية عند سريانها بالنسبة للمدنيين الخاضعين لهذا القانون ، وذلك بما يتسق مع الأحكام التي تقررها أنظمة الخدمة .

ونصت المادة (١٩) على أن التزامات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تقتصر على المعاشات والمكافآت والتعويضات التي تستحق طبقا للمشروع ، أما ما يستحق طبقا لقوانين أخرى أو قرارات ويعهد إلى المؤسسة بتنفيذها ، ومن ذلك ما قد يصدره مجلس الوزراء من قرارات استنادا لحكم المادة (١٤) من المشروع ، فإن الخزينة العامة تتزعم بإدائه إلى الصندوق الخاص بالسكوكين وذلك بالطريقة التي يصدر بها قرار من وزير المالية بعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية .

وتضمن الباب الرابع من المشروع الأحكام الانتقالية وذلك في المواد من (٢٠) إلى (٢٦) فنصت المادة (٢٠) على إعادة تسوية المعاشات التي استحققت طبقا لأحكام القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٦ وذلك طبقا لأحكام المشروع وبمراجعة أحكام المادتين (٢١) ، (٢٦) منه ، على أن يتم إعادة التسوية على أساس جداول المرتبات المعمول بها وقت صدور المشروع ، بشرط ألا يترتب على ذلك الإضرار بأصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم فيحفظ لهم بما كان يصرف من معاشات بما في ذلك العلاوة الاجتماعية وعلاوة غلاء المعيشة والزيادات التي استحققت لهم بمقتضى أحكام القانون رقم (٩) لسنة ١٩٨٠ ، إذا كان ذلك أفضل لهم من ناتج إعادة التسوية

ونظرا لأن أعمال النص الوارد في قانون التأمينات الاجتماعية والذي يحظر الجمع بين المعاش والمرتب إلا في الحدود

وبالشروط والقواعد التي يصدر بها قرار من وزير المالية بعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ، قد يترتب عليه الإضرار بأصحاب المعاشات الذين يجمعون فعلا بين المعاش والمرتب ، فقد أجازت المادة (٢١) لهم الاستمرار في الجمع بين المعاش المستحق قبل إعادة التسوية وبين أي مرتب يتقاضونه من العمل في القطاعين الأهلي والنفطي وكذا بين المعاش وبين أي مكافأة يتقاضونها - وقت العمل بالمشروع - من خزانة عامة ، ومع ذلك فقد أجازت هذه المادة إعادة تسوية المعاش في هذه الحالات جميعا طبقا للقواعد والشروط التي يصدر بها قرار من الوزير بعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية .

ورعاية لما لم يستحقون أنصبة في المعاشات طبقا لأحكام القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٦١ وتتوافر بالنسبة لهم شروط الاستحقاق حسبما ينص عليها قانون التأمينات الاجتماعية ، فقد نصت المادة (٢٢) على استحقاقهم لهذه الأنصبة في تاريخ العمل بالمشروع أو في أي تاريخ لاحق يستوفون فيه هذه الشروط ، وذلك كله دون مساس بنسبة باقي المستحقين .

كذلك فقد نصت المادة (٢٣) على إعادة تسوية حالات انتهاء الخدمة التي لم يستحق فيها معاش طبقا لأحكام القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٦١ - باستثناء حالات الحرمان من المعاش أو المكافأة - وذلك وفقا لأحكام المواد (٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠) من المشروع وعلى أساس جداول المرتبات المعمول بها وقت صدوره ، على أن تسترد مكافأة التقاعد التي سبق صرفها في هذه الحالات وذلك على أقساط شهرية طبقا للجدول رقم (٢) المرفق بقانون التأمينات الاجتماعية ، فيما عدا حالة التسريع لأسباب صحية فيعفى صاحب المعاش فيها من رد المكافأة التي سبق أن صرفت له .

ونصت المادة (٢٤) على عدم صرف فروق مالية من الفترة السابقة على العمل بالمشروع باستثناء الفروق الناتجة عن إعادة التسوية المنصوص عليها في المادة (٢٠) فتصرف من ١٩٧٧/١٠/١ أو من تاريخ انتهاء الخدمة أيهما ألق .

ونصت المادة (٢٥) على تحمل الخزانة العامة بفرق صافي قيمة الالتزامات الناتجة عن تطبيق أحكام المواد السابقة من هذا الباب ، وأحالت في تحديده إلى قرار من وزير المالية بعد أخذ رأي مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وبناء على تقرير من الخبير الاكتواري للمؤسسة ، وأجازت أدائه على أقساط طبقا لما يحدده هذا القرار . كما نصت على أن تؤدي الخزانة العامة مقابل ما يصرفه الصندوق من معاشات أو أجزاء المعاشات المستحقة تطبيقا لنص المادة (٥٥) من القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٦١ وذلك بالطريقة التي يصدر بها قرار من وزير المالية بعد أخذ رأي مجلس إدارة المؤسسة .

وحسما لما أثر من خلاف حول حساب مدد الضمان طبقا للبند (٣) من المادة (٤١) من القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٦١ واستقرارا للأوضاع مع الأخذ في الاعتبار ما تم من تطبيقات بالنسبة للحالات التي انتهت فيها الخدمة قبل العمل بالمشروع ، فقد نصت المادة (٢٦) من المشروع على أن تضاف إلى مدة الخدمة المحسوبة طبقا لأحكام القانون المذكور نصف مدة الخدمة الفعلية التي قضاه المستفيد من ١٩٦٧/٦/٥ وحتى تاريخ صدور المشروع ، مع النص على عدم جواز الجمع بين هذه المدة والمدة التي تكون قد أضيفت تطبيقا لحكم البند (١) من المادة (٤١) من القانون المذكور وذلك عن مدة خدمة فعلية واحدة ، فإذا استتمت كل من المدينتين تضاف فقط المدة الأطول . كما نصت على عدم حساب أية مدة أخرى خلاف المدة المشار إليها في تطبيق حكم البند (٣) من المادة (٤١) من القانون المذكور .



**مذكرة إيضاحية**  
**للمرسوم بالقانون رقم (٧٠) لسنة ١٩٨٠**  
**بشأن العسكريين الذين استفادوا من أحكام**  
**القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٦٧**

أصبح من الضروري بعد صدور قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين الصادر بالمرسوم بالقانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ ، أن تنظم حقوق العسكريين الذين لا يشملهم هذا القانون ممن سبق أن استفادوا من أحكام القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٦٧ ، والذين خضعوا بمقتضاه لأحكام القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٦ ، وكذلك حقوق العسكريين غير الكويتيين بصفة عامة .

لذلك فقد أعد مشروع القانون المرافق وروى فيه ما يلي :

**أولاً :** الاحتفاظ لكل من استفاد من أحكام القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٦٧ بالحقوق التي اكتسبها في ظل هذا القانون ، مع إعادة تسوية المعاشات السابقة وفقاً لأحكام المشروع إن كان ذلك يحقق معاملة أفضل .

**ثانياً :** تقرير الحق في المعاش التقاعدي في الحالات التي لا يرجع فيها سبب انتهاء الخدمة للعسكري وفي حالة الإحالة إلى التقاعد في سن الخامسة والأربعين أو بعدها ، وذلك أيأ كانت مدة الخدمة التي حسبت في ظل القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٦ .

**ثالثاً :** المساواة بين العسكريين غير الكويتيين وبين الكويتيين في الحقوق المقررة في حالات الإصابة أو الفقد الناتجة عن ظروف العمل .

وعلى ضوء ما تقدم فقد تضمن المشروع المعروض ثلاث عشرة مادة ، حددت المادة الأولى منها نطاق سريانه ، ونصت على أن تكون تسوية حقوقهم وفقاً للأحكام التي تضمنها المشروع ، دون إخلال بحكم المادة العاشرة منه .

وحددت المادة الثانية الحالات التي يستحق فيها المعاش التقاعدي وهي التي تنتهي فيها الخدمة بالوفاة أو بالحكم بثبوت الغيبة المنقطعة أو بالتسريح لأسباب صحية أو ببلوغ السن المقررة لترك الخدمة طبقاً لقوانين الخدمة أو بالإحالة إلى التقاعد بشرط ألا تقل السن عن الخامسة والأربعين .

وحددت المادة الثالثة قواعد حساب المعاش ، فنصت على أن يكون ذلك بواقع (٦٥٪) من آخر مرتب شهري مضافاً إليه العلاوة الاجتماعية والعلاوة المقررة عن الأولاد وذلك إذا كانت المدة المحسوبة طبقاً لأحكام القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٦ تقل عن عشرين سنة ، فإذا بلغت هذه المدة عشرين سنة فإن المعاش يحسب بواقع (٧٥٪) من المرتب المذكور . ومن البديهي أن من يستحق المعاش وفقاً لأحكام المشروع لا يكون مستحقاً لأية مكافأة سواء طبقاً للمشروع أو طبقاً لأحكام العقد المبرم معه ، باعتبار أن المشروع قد نظم الحقوق المقررة عن كامل مدة الخدمة وذلك في صورة المعاش التقاعدي والذي لم يشترط لاستحقاقه استكمال مدة بذاتها في ظل القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٦ .

ونصت المادة الرابعة على أن تستحق مكافأة تقاعد لمن لم يستحق معاشاً تقاعدياً ، وحددت كيفية حسابها عن مدة الخدمة المحسوبة طبقاً لأحكام القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٦ ، ولا يحول ذلك دون استحقاق أية مكافأة أخرى بمقتضى العقد المبرم مع العسكري باعتبار أن المكافأة قد حسبت فقط عن المدة السابقة على صدور المشروع .

ومساواة بين المتقاعدين الذين تنتهي خدمتهم في ظل العمل بالمشروع والمتقاعدين السابقين أو المستحقين عنهم في المزايا التي يكفلها المشروع ، فقد نصت المادة الخامسة على إعادة تسوية المعاشات التي استحققت طبقاً لأحكام القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٦ وذلك وفقاً لأحكام المشروع وعلى أساس جدول المرسوم المعمول به وقت صدوره ، واشترطت المادة ألا يترتب على إعادة التسوية الإضرار بالمتقاعدين السابقين أو المستحقين عنه . دسست على احتفاظهم بالمعاش الذي كان يصرف لهم شاملاً

كل ما أضيف إليه إذا كان ذلك يحقق لهم معاملة أفضل .

وحتى لا يتربط على العمل بحكم المادة الثانية من المادة (١١٥) من قانون التأمينات الاجتماعية والتي أحيل إليها من بين المواد التي تسرى على العاملين بأحكام المشروع ، الإضرار بأصحاب المعاشات السابقين ، فقد أجازت المادة السانسة من المشروع لصاحب المعاش أن يستمر في الجمع بين المعاش المستحق له قبل إعادة التسوية وأى مرتب يتقاضاه من العمل في القطاعين الأهلى والنفطى أو بين المعاش المذكور وأى مكافأة يتقاضاها - وقت العمل بالمشروع - من خزانة عامة .

وحددت المادة السابعة المواد التي تسرى على العاملين بأحكام المشروع من عسكريين وأصحاب معاشات أو مستحقين عنهم ، وبعض هذه المواد وردت في قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين ، والبعض الآخر في قانون التأمينات الاجتماعية ومؤدى التحديد الوارد بهذه المادة هو عدم سريان أية أحكام أخرى خلاف المنصوص عليها في المواد المحددة بها .

ولواجهة الظروف الخاصة بالعسكريين العاملين بأحكام المشروع ، فقد أجازت المادة الثامنة صرف قيمة رأسمالية للمعاشات المستحقة طبقاً للمشروع وأحالت في تحديد القواعد والشروط والجداول الخاصة بذلك إلى قرار يصدر من وزير المالية . ومن الطبيعى أن صرف تلك القيمة لن يكون إلا في الحالات التي تتوافر فيها الشروط التى سيحددها القرار .

ونظرا لأنه لم يعد هناك محل لاستحقاق المكافآت التى كانت تقررها أنظمة الخدمة بعد أن كفل المشروع الحق في المعاش في الحالات التى حددها ، لذلك فقد نصت المادة التاسعة على سقوط الحق في المكافأة في تلك الحالات .

ورعاية للعسكريين غير الكويتيين في حالات الإصابة أو الفقد الناتجة عن ظروف العمل ، وذلك سواء أكانوا ممن استفادوا من أحكام القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٦٧ أو من غيرهم ، فقد نصت المادة العاشرة على أن تسرى عليهم الأحكام المشار إليها في المواد السابعة والثامنة والتاسعة من المشروع .

وعهدت المادة الحادية عشرة إلى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بصرف الحقوق المقررة طبقاً للمشروع ، سواء ما ينشأ منها مستقبلاً أو استحق من معاشات سابقة على العمل بالمشروع ولا تزال مستحقة الصرف ، ونصت على أن تؤدى الخزانة العامة تلك الحقوق إلى المؤسسة بالطريقة التى يصدر بها قرار من وزير المالية بعد أخذ رأى مجلس إدارة المؤسسة المذكورة .

وتضمنت المادة الثانية عشرة النص على إلغاء القوانين أرقام (٢٧) لسنة ١٩٦١ ، (٣١) لسنة ١٩٦٧ ، (٣٤) لسنة ١٩٧٢ ، والمرسوم الصادر بمنح علاوة غلاء المعيشة لأصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم ، وذلك بعد أن تضمن المشروع إعادة تنظيم كافة الأمور التى كانت تتناولها تلك التشريعات السابقة بالنسبة للعسكريين الخاضعين للمشروع وهم الفئة الوحيدة الباقية من الفئات التى سرت بشتاتها تلك التشريعات . كما نصت تلك المادة على إلغاء كل حكم مخالف لأحكام المشروع .

وحددت المادة الثالثة عشرة تاريخ سريان المشروع وهو أول الشهر التالى لانقضاء ثلاثة أشهر على تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .



## مذكرة إيضاحية

### للمرسوم بالقانون رقم (٧١) لسنة ١٩٨٠ في شأن تعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية

تضمنت أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ حساب مدد الخدمة السابقة على الاشتراك في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وذلك بالنسبة إلى كافة المؤمن عليهم من العاملين في قطاعات العمل الثلاث الحكومي والأهلي والنفطي ، ولكن صعوبة التحقق من بعض هذه المدد في القطاعين الأهلي والنفطي قد أملت شرطا أساسيا في الباب الثالث لحسابها وهو ضرورة أن تكون متصلة حتى تاريخ العمل بأحكام الباب الثالث من القانون المذكور على العاملين بهما ، ولذلك نصت المادة (١٢) من هذا القانون في بندها الرابع على عدم حساب المدد السابقة التي قضيت في القطاعين الأهلي والنفطي وانتهت قبل سريان أحكام الباب الثالث سالف الذكر .

وقد كشف التطبيق العملي لنظام التأمينات الاجتماعية والدراسات والبيانات التي أعدتها المؤسسة عن هذا الموضوع عن إمكان حساب هذه المدد حتى تتم الفائدة من تطبيق هذا النظام .

وتأسيسا على ذلك أعد المشروع المرافق ويتناول المادة الأولى منه إلغاء البند (٤) من المادة (١٢) من قانون التأمينات الاجتماعية ، واستتبع ذلك النص في المادة الثانية من المشروع على تعديل أحكام المادة (٢٠) من القانون وذلك بحذف الإشارة إلى البند المذكور وإعادة صياغة الفقرة الأولى من هذه المادة بوضع القاعدة في حساب مدد خدمة المؤمن عليه السابقة على اشتراكه والتي تدفع عنها مكافأة نهاية الخدمة طبقا لأحكام البند (ثالثا) من المادة (١١) من القانون ضمن مدة الاشتراك في تأمين الشيخوخة والعجز والمرض والوفاء المنصوص عليه في الباب الثالث من القانون بأن تكون متصلة حتى تاريخ العمل بأحكام هذا الباب ، وبذلك لا يترتب على حذف البند (٤) من المادة (١٢) المشار إليه أية شبهة نحو خضوع مدد أخرى لهذه الأحكام ما كانت تنطبق عليها أصلا في ظل الحكم الوارد في البند المذكور . كما أضيفت فقرتان جديدتان إلى المادة (٢٠) سالفة الذكر تقضي أولاهما بخضوع حساب المدد السابقة التي قضيت في القطاعين الأهلي والنفطي وانتهت قبل أول أكتوبر ١٩٧٧ للشروط والقواعد والجداول وفي الحدود التي يصدر بها قرار من وزير المالية بعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية . ونصت الفقرة الجديدة الأخرى على أن تحدد بقرار من وزير المالية المبالغ التي تساهم بها الخزنة العامة لحساب ضم هذه المدد وذلك لتوفير التمويل الكافي لتنفيذ أحكام هذا المشروع ، كما يحدد هذا القرار كيفية أداء هذه المبالغ إلى المؤسسة .

ويتناول المادة الثالثة من المشروع مد نطاق الإفادة من الأحكام الجديدة لضم مدد الخدمة السابقة إلى أصحاب المعاشات التقاعدية وشرطت لذلك أن يكون من شأن الضم في هذه الحالة زيادة المعاش المستحق على أن تستحق هذه الزيادة اعتبارا من أول الشهر التالي لتقديم طلب الضم .

وتنص المادة الرابعة من المشروع على نشر القانون في الجريدة الرسمية وعلى أن يعمل به من أول الشهر التالي لتاريخ نشره .

□ □ □

**مذكرة إيضاحية**  
**للمرسوم بالقانون رقم (٧٣) لسنة ١٩٨٠**  
**بشأن تقرير منحة لجميع العاملين**  
**في الوزارات والهيئات والمؤسسات ذات الميزانيات**  
**الملحقة والمستقلة وأصحاب المعاشات**  
**والمتقاعين بالمساعدات العامة**

بناء على أمر من سمو أمير البلاد بصرف منحة قدرها مائة دينار لكافة العاملين في الوزارات والادارات أو المؤسسات وهيئات ذات الميزانيات الملحقة والمستقلة وأصحاب المعاشات التقاعدية والمتقاعين بالمساعدات العامة بمناسبة حلول القرن الخامس عشر الهجري .

فقد جاء نص المادة الأولى منه شاملا كافة العاملين في الوزارات والمؤسسات والهيئات ذات الميزانيات الملحقة والمستقلة سواء كانوا دائمين أو مؤقتين أو أيًا كان النظام الوظيفي المطبق عليهم لا فرق بين تعيين على درجة أو على اعتماد ولا بين نوع من العقود التي يتم التعيين بموجبها وآخر .

ولما كان يوجد بعض القائمين بخدمة عامة ممن لا ينطبق عليهم وصف العاملين في الدولة وإن كانوا يتقاضون مكافآت شهرية نظير قيامهم بهذه الخدمة فقد جاء نص المادة الثانية من القانون ليشملهم ، كما شمل هذا النص العاملين بالشركات المساهمة الكويتية التي تمتلك الدولة أسهمها ملكية كاملة .

ثم تناولت المادة الثالثة المنحة بالنسبة لأصحاب المعاشات فوضحت أن صاحب المعاش أي الموظف الذي استحق معاشا تصرف له منحة المائة دينار ، أما إذا كان يتقاضى المعاش مستحقا عن المؤمن عليه أو صاحب المعاش آلت هذه المنحة وقدرها مائة دينار إلى كافة المستحقين عنه وتيسيرا لتوزيعها عليهم روى النص على أن توزع بينهم بالتساوي .

وقد نظمت المادة الرابعة صرف المنحة بالنسبة لمستحقي المساعدات العامة وفوضت بأن تستحق الأسر مجتمعة هذه المنحة على أن تصرف المنحة المستحقة للأسرة كلها لمن تصرف له المساعدة أما إذا كان مستحق المساعدة ليس له (أسرة فمن البديهي أن يستحق وحده كامل المنحة وقد أوضحت المادة ذلك .

وإذا كانت توجد حالات قد يستحق الشخص الواحد بسببها أكثر من منحة طبقا لأحكام هذا القانون كما لو كان مستحقا لمعاش ومستحقا لمساعدة عامة في الوقت نفسه فقد عالجتها المادة الخامسة من القانون ذلك ونصت على أنه لا يستحق في هذه الحالة إلا منحة واحدة على أن تصرف إليه أكبر المنح قيمة .

وأخيرا نظمت المادة السادسة المصرف المالي لهذه المنحة ، فنصت على أن يؤخذ المبلغ اللازم لهذا الغرض من الاحتياطي العام للدولة مع فتح اعتماد إضافي في قسم ٨ فرع ٢ - وزارة المالية - الحسابات العامة ( باب المصروفات الغير مبنوية والمدفوعات التحويلية ) من ميزانية الوزارات والادارات للسنة المالية ٨١/٨٠ وتم التقدير على الأسس التالية :

البيان	العدد	المنحة	الجملة
١- العاملون في الوزارات والادارات	١٦.٠٠٠	١٠٠	١٦.٠٠٠.٠٠٠
٢- العسكريين			٣٨.٠٠٠.٠٠٠
٣- التأمينات الاجتماعية	١٣.٠٠٠	١٠٠	١٣.٠٠٠.٠٠٠
٤- المؤسسات ذات الميزانيات المستقلة	٣.٠٠٠	١٠٠	٣.٠٠٠.٠٠٠
٥- المساعدات العامة	٩.٠٠٠	١٠٠	٩.٠٠٠.٠٠٠
٦- مؤسسات مملوكة للدولة وجهات أخرى واحتياطي			٢٠.٠٠٠.٠٠٠
			٢٧٠.٠٠٠.٠٠٠

□ □ □

## مذكرة إيضاحية للمرسوم بالقانون رقم (٨) لسنة ١٩٨٨ بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية

بتاريخ ٢ سبتمبر سنة ١٩٧٦ صدر الأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية بإسما أحكامه في الباب الثالث على كافة الكويتيين الذين يعملون لدى صاحب عمل في كافة قطاعات العمل بالكويت ، القطاع الحكومي والقطاع الأهلي والنقطي ، كما شمل بأحكامه كذلك وفي الباب الخامس منه بعض الفئات من الكويتيين الذين لا يعملون لدى صاحب عمل ، وفتح لهم باب التأمين اختيارا وهم أصحاب الأعمال والمستقلون لحسابهم ونحو المهن الحرة وأعضاء مجلس الأمة والمجلس البلدي والمختارون وكذا الفئات الأخرى التي يصدر بانتقاعها بأحكامه قرار من وزير المالية بعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية كما أجاز القانون بقرار مماثل تطبيق أحكامه إجباريا على بعض هذه الفئات .

وأمام الخطوات الواسعة التي خطاها نظام التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون المشار إليه والطموح الذي اتسمت به أحكامه بالمقارنة بنظم التأمينات الاجتماعية الأخرى التي حاولت أن تأخذ قطاعا من العاملين بحيث لا يمتد التطبيق إلى قطاعات أخرى إلا بعد مضي فترة من الوقت ومن تميزه عن هذه النظم في الأخطار التي شملها بحمايته وفي المزايا التأمينية التي حققها ، ولضخامة الأعباء التي فرضها تطبيق الباب الثالث من قانون التأمينات الاجتماعية على الجهاز القائم بتنفيذ هذا النظام فقد صدر القانون رقم (١٢٦) لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض أحكام الأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ المشار إليه ناهيا على تأجيل العمل بأحكام الباب الخامس المشار إليه حتى يصدر مرسوم بتحديد تاريخ العمل به .

وقد كشف التطبيق العملي لنظام التأمينات الاجتماعية على الخاضعين لأحكام الباب الثالث والمفاهيم الجديدة التي أرساها تطبيق هذا النظام والفلسفة المتكاملة التي يجب أن يصدر عنها نظام التأمين الاجتماعي عن وجوب إعادة النظر في أحكام الباب الخامس لتعديلها بما يضيف تحديدا أكثر على الفئات الخاضعة لأحكامه ، وأن يكون تطبيقه عليها في الأصل إلزاميا وهو يتفق مع الأصل في أن التأمينات الاجتماعية تطبيقها الدولة على سبيل الإلزام مع مراعاة بعض الأحكام الخاصة بكبار السن ، وأن تحسّر الحماية التأمينية الواردة به على أصحاب المعاشات التقاعدية عموما في الحالات التي يزاوون فيها نشاطا من الأنشطة الخاضعة للتأمين ، مع الربط بين مدد الاشتراك في الباب الثالث ومدد الاشتراك المحسوبة في الباب الخامس وإجازة حساب مدد الخدمة السابقة وكذا مدد النشاط السابق بما يوفر للمتقاعين بهذا التأمين عند بدء تطبيق المدد اللازمة لاستحقاق المعاش التقاعدي ، وأن تمتد الحماية التأمينية في هذا الباب لتشمل المرض أسوة بما هو مقرر في الباب الثالث من هذا القانون وأن يقوم تمويل هذا التأمين بحيث يتحمل المؤمن عليه نصيبا منه ويتحمل الدولة كذلك نصيبا فيه على نسق ما هو مقرر في الباب الثالث باعتبار أن المؤمن عليهم الخاضعين لأحكام البابين في مركز لا يكاد يختلف من حيث ما نص عليه دستور دولة الكويت من أن الدولة تكفل المعونة في حالات الشيخوخة والمرض والعجز وتوفر خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية .

كما روي أيضا إعادة النظر في نص البند الثاني من المادة (١٧) من قانون التأمينات الاجتماعية والتي تقضي باستحقاق المعاش التقاعدي في حالة انتهاء خدمة المؤمن عليه بسبب استفاد الإجازة المرضية متى كان من الخاضعين لأحكام القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٦ في شأن تعديل أحكام الإجازات المرضية في قانون الوظائف العامة المدنية وقانون العمل في القطاع الحكومي ، ذلك أنه قد ترتب على صدور قانون الخدمة المدنية رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ أن أصبح من الجائز فصل الموظف بسبب عدم اللياقة للخدمة صحيا ولو قبل استفاد الإجازات المرضية وذلك عملا بنص البند السابع من المادة (٢٢) ومن ثم عدم استحقاق مثل هذا الموظف لمعاش تقاعدي إذا لم تتوافر في شأنه المدد المؤهلة لهذا الاستحقاق بحسب سن المؤمن عليه ، وأصبح من اللازم علاج هذا الوضع بتعديل قانون التأمينات الاجتماعية بما يتيح للموظف الذي يفصل بسبب عدم اللياقة

الصحية قبل استفاد الإجازات المرضية الاستفادة من المعاش التقاعدي أسوة بمن يفصل بسبب استفاد هذه الإجازات .

ومن جهة أخرى فإن نص المادة (٢٨) من قانون التأمينات الاجتماعية يشير إلى أحكام القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٦١ الخاص بمعاشات ومكافآت التقاعد العسكريين الذي ألغى وحل محله القانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ ، وليس هناك خلاف في أن نص المادة (٢٨) سالف الذكر ينصرف إلى ضم المدد الخاضعة لأحكام القانون الجديد رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ إلا أنه رأى تعديل هذا النص بالاستفتاء عن ذكر رقم القانون كلية والاكفاء بالإشارة إلى الموضوع الذي ينظمه ، وأن يشمل التعديل أيضا التسوية في الآداة التي تصدر بها الجداول والقواعد في كل من المادة (٢٨) من قانون التأمينات الاجتماعية والمادة (٦) من القانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ سالف الذكر .

وتحقيقا للأهداف السالف ذكرها أعد مشروع القانون المرافق ، وتنص المادة الأولى منه على أن يستبدل بنص البند (٢) من المادة (١٧) من قانون التأمينات الاجتماعية نصا جيدا يؤدي تطبيقه إلى استحقاق المعاش التقاعدي عند انتهاء خدمة المؤمن عليه بسبب استفاد الإجازة المرضية أو عدم اللياقة للخدمة صحيا متى كان من الخاضعين لأحكام القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية .

وتنص المادة الثانية من المشروع على أن يستبدل بنص المادة (٢٨) من قانون التأمينات الاجتماعية نصا يحقق في صياغته الجديدة الاستفتاء عن تحديد رقم القانون الخاص بمعاشات ومكافآت التقاعد العسكريين ومن ثم يجوز للمؤمن عليه أن يطلب ضم مدة الخدمة الخاضعة للقانون الملغى رقم (٢٧) لسنة ١٩٦١ أو القانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ أو أي قانون آخر يحل محله ينظم ذات الموضوع كما تهدف الصياغة الجديدة إلى استبدال القرار الوزاري بالمرسوم الأميري كإداة تصدر بها الجداول والقواعد والشروط والمدة التي تحسب ضمن مدة الاشتراك في التأمين .

وتنص المادة الثالثة منه على أن يستبدل بالباب الخامس من قانون التأمينات الاجتماعية الباب الخامس الوارد بهذا المشروع وعلى أن يلغى ما ورد بشأنه في المادة الأولى من القانون (١٢٦) لسنة ١٩٧٧ سالف الذكر وذلك رفعا لأي لبس حول انتهاء التجنيد ويده العمل بأحكام هذا الباب إلى التاريخ الذي تحدده المادة السادسة من المشروع .

ويشتمل الباب الخامس على المواد من ( ٥٢ إلى ٦٢ ) وهو منقسم إلى فصلين أولهما في شأن إنشاء الصندوق وكيفية تمويله والآخر في شأن استحقاق المعاش وذلك جريا على المسلك الذي انتهجه القانون في الأبواب الأخرى ، وتنقضى المادة (٥٢) من المشروع بسريان أحكام تأمين الشيخوخة والعجز والمرض والوفاء على أعضاء مجلس الأمة والمجلس البلدي والمختارين وكذا على المشتغلين بالمهن الحرة ، وهي المهن التي ينظم القانون مزاولتها مثل المصامين والأطباء والصيادنة وأطباء الأسنان والمهندسين ومراقبي الحسابات .

كما تسرى أحكام التأمين على المشتغلين بالتجارة ممن يوجب القانون قيدهم في السجل التجاري ، ويصدق ذلك على كل من اشتغل باسمه في معاملات تجارية واتخذ هذه المعاملات حرفة له مثل التجار والوكلاء التجاريين والمسايرة وأصحاب الحرف الصناعية والحرف غير الصناعية .

كما يشمل التأمين بأحكامه الشركاء المتضامنين سواء كانوا في شركات التضامن أو في شركات التوصية البسيطة أو التوصية بالأسهم وحيث يتولى إدارة شركات التوصية الشركاء المتضامنون وحدهم ، وكذا الشركاء المتفرغين للإدارة في الشركات ذات المسؤولية المحدودة لوضعها التمييز في شركات الأموال بما يقربها من شركة التضامن حيث يجتمع عدد محدود من الشركاء يعرف بعضهم بعضا ويترك كل منهم بالآخر كما هو الأمر في شركة التضامن وحسبما كشفت عنه المذكرة التفسيرية لقانون الشركات التجارية رقم (١٥) لسنة ١٩٦٠ .

إلا أنه نظرا لأن بعض الشركاء المتضامنين ، وكذا الشركاء المتفرغين للإدارة في الشركات ذات المسؤولية المحدودة والمخاطبين بأحكام الباب الخامس من هذا المشروع ، قد سبق التأمين عليهم بصفتهم هذه وفقا لأحكام الباب الثالث فقد أورد المشروع المادة الخامسة بحكم انتقالهم إليهم يجب عليهم نقل اشتراكهم إلى الباب الخامس خلال مدة تنتهي بانقضاء خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون كما تنتهي بإلزام فنتهم قبل ذلك وإلا اعتبروا بهذا الإلزام أو بانقضاء المدة المشار إليها أيهما أسبق خاضعين لأحكامه بالقرب شريحة نخل شهرى لمرتب الاشتراك .

كما نص في المادة (٥٢) على سريان التأمين كذلك على المزاويل لأنشطة مما يستلزم لمزاويلتها ترخيص أو تصريح من السلطة المختصة ، فيشمل ذلك الصيادين سواء كانوا يملكون سفنا للصيد أو يقومون باستئجارها لهذا الغرض رعاية لجنة

الصيد التي كانت اللجنة الأولى في بناء المجتمع الكويتي ، كما يشمل التأمين كذلك أصحاب وسائل النقل ( مثل سيارات الاجرة ) سواء كانوا يستخدمون عمالا في تسييرها أو يقومون بتسييرها بأنفسهم .

وحرصا من المشرع على أن تمتد التأمينات الاجتماعية إلى كافة فئات المواطنين أجازت المادة (٥٣) بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة إضافة فئات أخرى إلى الخاضعين لأحكام هذا التأمين .

ونقضى الفقرة الثانية من المادة (٥٣) بأن يكون تحديد شروط وأوضاع انتفاع الفئات المشار إليها فيها بأحكام هذا التأمين وقواعد ومواعيد وإجراءات تسجيلها فيه بقرار يصدر من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة .

ونقضى المادة (٥٤) بعدم سريان أحكام التأمين على من تقل سنه عن الثامنة عشرة أو على من تزيد سنه على الخامسة والستين ما لم يكن مستمرا في نشاط خاضع للتأمين عند بلوغ هذه السن ، بحيث يستمر اشتراكه طالما بقي النشاط قائما وحتى استكمال المدة اللازمة لاستحقاق المعاش التقاعدي ، على أن يكون استمراره في التأمين في الحدود السابقة إلزاما أو اختيارا وفقا للقاعدة التي توردها المادة (٥٦) في تحديدها لنطاق الإلزام والاختيار ، وبمراجعة أن من بلغ سن الخامسة والستين من هؤلاء ثم انتهى نشاطه بعد ذلك أو أنهى اشتراكه إذا كان اشتراكه في التأمين اختياريا ، لا يستطيع العودة مرة أخرى إلى الاشتراك ثانية في التأمين ولو كان مزاولا لنشاط خاضع للتأمين .

ورعاية لكبار السن والذين لا ذنب لهم في تراخي تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية عليهم ، يجوز طبقا للمادة الثالثة من المشروع والتي وردت بحكم انتقالي ، أن جاوز سن الخامسة والستين الاشتراك في التأمين خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون يجوز مدتها لمدة مائة بقرارات تصدر من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة .

كما يقضى البند (٢) من المادة (٥٤) بعدم سريان أحكام هذا التأمين على الخاضعين لأحكام الباب الثالث ممن يزاولون بالإضافة إلى أعمالهم التي تم التأمين عليهم بسببها وفقا لأحكام هذا الباب أنشطة أخرى خاضعة لأحكام الباب الخامس اكتفاء بما تم توفيره لهم من تغطية تأمينية في الباب الثالث ، ويصدق الحكم ذاته على الخاضعين لقانون معاشات ومكافآت تقاعد العسكريين وإن اكتفى استبعادهم بالنسب الوارد في المادة الثانية من الأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ ، كما تم استبعاد أصحاب المعاشات التقاعدية سواء كانت مستحقة وفقا لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية في بابه الثالث أو في بابه الخامس أو وفقا لقانون معاشات ومكافآت تقاعد العسكريين اكتفاء بالمعاشات التي توافرت لهم ولتوريهم من بعدهم والتي تم حسابها وفقا لأحكام أي من القانونين بما يضمن لهم العيش الكريم في حالة انقطاع الدخل وتقاديا لما قد ينجم عن إخضاعهم لهذا التأمين من وقف صرف معاشاتهم التقاعدية .

وحددت المادة (٥٥) مصادر تمويل الصندوق المنشأ بمقتضى أحكام هذا الباب ، على نسق المصادر التي حددتها المادة (١١) بالنسبة لصندوق الباب الثالث ، فشملت هذه المصادر الاشتراكات التي يؤديها المؤمن عليهم وفقا لشريحة الدخل الشهري التي يختارها من الجدول المرافق لهذا القانون ، والذي روعي في الشرائح التي اشتمل عليها التدرج في الشريحة بدما بشريحة دنيا قدرها ( ٢٠٠ د . ك ) شهريا تكون نسبة الاشتراك الشهري فيها التي يتحملها المؤمن عليه ( ٥٪ ) وهي مساوية لنسبة الاشتراك الشهري التي يتحملها المؤمن عليه في الباب الثالث ، على أن تزيد نسبة الاشتراك مع زيادة الشريحة إلى أن تصل إلى أعلى نسبة وقدرها ( ١٥٪ ) ، بالنسبة إلى أعلى شريحة وردت في الجدول وقدرها ( ٧٠٠ د . ك ) وهذه النسبة الأخيرة تساوي مجموع ما يتحمله المؤمن عليه وصاحب العمل في الباب الثالث .

وقد روعي في تحديد هذه النسب وفي زيادتها تبعا لزيادة شريحة الدخل الشهري أن تزيد النسبة المئوية لمساهمة الدولة بالنسبة إلى المؤمن عليهم الذين يختارون الشرائح الدنيا عن النسبة المئوية لمساهمة الدولة بالنسبة إلى المؤمن عليهم الذين يختارون شرائح أعلى ، بما لا يرهق كاهل المؤمن عليهم الذين يختارون الشريحة الدنيا بالنظر إلى ظروف دخلهم ورغبة في أن تتقارب الأعباء التي تتحملها الدولة قدر الإمكان بالنسبة إلى جميع فئات المؤمن عليهم ، وحتى لا يكون قدر مساهمة الدولة رهنا بإرادة المؤمن عليه وحدها في اختيار الشريحة التي تناسبه لو كانت النسبة المئوية للاشتراك المؤمن عليه واحدة في كافة الشرائح .

وبمقتضى الملاحظات التي ذيل بها هذا الجدول يجوز بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة إضافة شرائح جديدة إلى أعلى شريحة من الشرائح الواردة في هذا الجدول تقاديا لتعديل التشريع من وقت إلى آخر ، كما يجوز بذات الأداة وضع الشروط والقواعد التي يتم وفقا لها اختيار الشريحة ، على أن يترك ذلك للتطبيق العملي وما يسفر عنه من الحاجة إلى ترشيح

الاختيار أو وضع الضوابط له ، كما يجوز كذلك وفقا للقواعد والشروط التي يصدر بها هذا القرار تغيير شريحة بدء الاشتراك علاجاً للحالات التي يكون المؤمن عليه قد أساء تقدير شريحة الاشتراك المناسبة لحظه لسبب أو آخر .

كما تحدد بقرار يصدر من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة والقواعد والشروط التي يجوز وفقاً لها تعديل الشريحة التي تؤدي على أساسها الاشتراكات بعد ذلك على أن يكون التعديل إلى شريحة أعلى مباشرة دون تجاوزها أو إلى أية شريحة أدنى وفقاً لما يحدده هذا القرار ، وذلك تحسباً لزيادة الدخل المتوقع باستمرار النشاط أو النقص غير المتوقع في الدخل .

كما تنص المادة (٥٥) على الاحتياطات التي تحول لحساب المؤمن عليهم من المدد المحسوبة وفقاً لأحكام الباب الثالث من هذا القانون أو وفقاً لأحكام قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين وذلك في الحالات التي يتم فيها ضم هذه المدد طبقاً لأحكام المادة (٥٨) من القانون ، وذلك باعتبارها أحد مصادر تمويل هذا الصندوق .

وقد حرصت المادة (٥٦) من المشروع على بيان أن الأصل في هذا التأمين أنه يسرى إلزاماً على الفئات الخاضعة له ممن لا تجاوز أعمارهم الخامسة والخمسين ، وعلى أن يستمر التأمين ملزماً لهم ولو جاوزوا هذه السن بعد اشتراكهم في التأمين ، أما من جاوز هذه السن عند بدء الاشتراك في التأمين فيكون التأمين بالنسبة له اختيارياً ويكون استمراره كذلك في التأمين اختيارياً بما يعني أنه يمكن له إنهاء اشتراكه في أي وقت ولو كان مستمراً في مزاولة نشاطه وتسوية حقوقه وفقاً للقواعد المقررة في هذا الشأن .

وتجيز الفقرة الثانية من المادة (٥٦) بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة رفع سن الإلزام ، ويتخذ هذا الرفع بداية بالحد الأقصى لسن الاشتراك وهو سن الخامسة والستين المنصوص عليه في المادة (٥٤) من المشروع ، كما يجوز بذات الأداة تحديد الحالات التي يجوز فيها إلزام من جاوز سن الخامسة والخمسين بالاشتراك في التأمين والشروط والقواعد الخاصة بذلك .

إلا أنه بالنظر إلى بدء تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية على الفئات الخاضعة لأحكام الباب الخامس فقد أوردت المادة الرابعة حكماً انتقالياً يقضي بأن يكون التأمين اختيارياً خلال الخمس سنوات التالية لتاريخ العمل بالقانون ، بما يعني الاختيار في الاشتراك وفي إنهائه في أي وقت خلال هذه المدة ، على أنه يجوز بقرارات تصدر من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة خلال هذه الفترة الإلزام بالاشتراك بالنسبة إلى كل أو بعض الفئات الخاضعة لأحكام التأمين ووفقاً للسن التي تحددها هذه القرارات بما يعني إمكان الزول بسن الإلزام المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة (٥٦) ، وفي حالة صدور مثل هذه القرارات فإن الإلزام الوارد بها سوف يشمل من نخل قبل ذلك مختاراً ممن تنطبق عليهم شروط الإلزام الواردة في هذه القرارات ، وفي جميع الأحوال ينتهي الحق في الاختيار بانقضاء مدة الخمس سنوات بالنسبة إلى من لم يتم إلزامهم قبل ذلك ولم يجاوزوا سن الإلزام المقرر .

وأجازت المادة (٥٧) من المشروع بقرار يصدر من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة تحديد مواعيد وقواعد وإجراءات سداد الاشتراكات والفوائد والمبالغ الإضافية المستحقة عن التأخير في سدادها وذلك بما لا يجاوز الحدود المنصوص عليها في المادتين ( ٩١ ، ٩٢ ) من هذا القانون وكذا حالات تجليل سداد الاشتراكات والإعفاء من الفوائد والمبالغ المنكورة ، كما أجازت وفقاً لهذا القرار أن يتم تحصيل الاشتراكات عن طريق الجهات الحكومية والجمعيات والروابط وما في حكمها .

وتقتضى الفقرة الأولى من المادة (٥٨) من المشروع بأن يدخل في حساب مدة الاشتراك في هذا التأمين كل مدة يلتزم المؤمن عليه بسداد الاشتراكات عنها ، ويحسب أن الالتزام بسداد الاشتراكات يتبع الاشتراك في التأمين ولو كان الاشتراك قد تم اختياراً ، فإذا كان المؤمن عليه صرف مكافأة تقاعد عن بعض هذه المدد فيجب لحسابها ضمن مدة الاشتراك في التأمين أن يرد المكافأة عنها دفعة واحدة أو على أقساط وأن يرد فوائدها ، على أن تسري في هذا الشأن الأحكام المقررة في الفقرة الثانية من المادة (٢٧) من القانون بما في ذلك حق الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة في تحديد حالات الإعفاء من رد المكافأة وفوائدها .

وتنص الفقرة الثانية من المادة (٥٨) على أنه يجوز طبقاً للشروط والقواعد وفي الحدود التي يصدر بها قرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة أن تحسب ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين مدد الخدمة أو النشاط السابق أو مدد اشتراك اعتبارية ، فتشمل مدد الخدمة المحسوبة وفقاً للمرسوم رقم (٣) لسنة ١٩٦٠ أو المحسوبة وفقاً لأحكام الباب الثالث من قانون التأمينات الاجتماعية أو لقانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين أو مدد الخدمة في القطاعين الأهلي والتطوعي التي انتهت

قبل أول أكتوبر سنة ١٩٧٧ ، كما يجوز للقرار أن يحدد من هذه المدد ما يضم وجوباً ، أو ما يضم جوازاً بناء على طلب المؤمن عليه .

وتنود المادة (٥٩) من المشروع حالات استحقاق المعاش التقاعدي فتقتصر على استحقاق المعاش عند وفاة المؤمن عليه أو عجزه عجزاً كاملاً أي كانت مدة الاشتراك في التأمين وحسب المعاش على أساس خمس عشرة سنة أو مدة الاشتراك في التأمين أيهما أكبر ، كما يستحق المعاش عند بلوغ المؤمن عليه سن الخامسة والستين إذا كانت له مدة اشتراك قدرها خمس عشرة سنة على الأقل ولو كان مستمراً في مزاوله نشاط خاضع للتأمين .

كما يستحق المعاش عند بلوغ المؤمن عليه سن الخامسة والستين متى بلغت مدة الاشتراك المحسوبة في هذا التأمين عشرين سنة ، وفي هذه الحالة لا يستحق المعاش إلا بناء على طلب من المؤمن عليه ، فإذا قدم هذا الطلب مستوفياً لشروطه القانونية تطلّب المؤمن عليه من الالتزام بالاستمرار في الاشتراك في التأمين على ألا يصرف المعاش إلا في الحالات الآتية :

(أ) عند توقف المؤمن عليه عن مزاوله نشاطه ويبدأ الصرف من التاريخ الذي يثبت فيه هذا التوقف ويحدد بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة الشروط اللازم توافرها لقيام حالة التوقف وكيفية إثباتها .

(ب) عند بلوغ المؤمن عليه سن الستين ولو استمر نشاطه .

(ج) في غير ذلك من الحالات التي تحدد بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة .

وتجرى المادة (٦٠) بأحكام لمعاش المرض باعتباره معاشاً مؤقتاً يستحق بسبب المرض الذي يؤدي إلى عدم القدرة على مزاوله النشاط متى استتال إلى حد معين لا يقل عن ثلاثة أشهر ، وينتهي الحق في صرف هذا المعاش بالشفاء أو بممارسة نشاط خاضع للتأمين أو باستحقاق المعاش التقاعدي أو ببلوغ سن الخامسة والستين أيها أسبق ، وحسب المعاش المؤقت على أساس مدة الاشتراك في التأمين أو خمس عشرة سنة أيهما أكبر ، فإذا توافرت ، خلال فترة المرض ، حالة من حالات استحقاق المعاش التقاعدي المنصوص عليه في المادة (٥٩) استحق المعاش وذلك كما لو توفي المؤمن عليه أو عجز عجزاً كاملاً ، أو بلغ السن التي تؤهله لاستحقاق المعاش واستكمل المدة اللازمة لذلك ، وفي هذه الحالات سوف تحسب من مدة استحقاق المعاش المؤقت ما يكون ضرورياً لاستكمال مدة المعاش ولا تؤدي عنها أية اشتراكات ، ومن الطبيعي ألا تحسب ضمن مدة الاشتراك في التأمين مدة صرف المعاش المؤقت في الحالات التي لا يستحق فيها المعاش التقاعدي . وتوجب المادة (٦٠) ، وقف صرف المعاش إذا لم يتقدم صاحبه للفحص الطبي ، ويتبع في صرف المستحق عن مدة الوقف ما تسفر عنه نتيجة الفحص .

وترتكب المادة (٦٠) لقرار يصدر من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة تحديد أنواع الأنشطة والأمراض التي تؤدي إلى عدم القدرة على مزاولتها .

وتضع المادة (٦١) قواعد حساب المعاش فتحسب المعاش في حده الأدنى بواقع (٦٥٪) من متوسط الشرائح عن السنوات الثلاث السابقة على انتهاء الاشتراك وذلك عن المدة المحسوبة في التأمين التي تبلغ خمس عشرة سنة ، يزداد بواقع (٢٪) عن كل سنة تزيد على ذلك بحد أقصى (٩٥٪) من هذا المتوسط .

وفي حساب متوسط الشرائح عن الثلاث سنوات السابقة على انتهاء الاشتراك ، في الحالات التي يكون قد تخطت هذه المدة مدة مضمومة من الباب الثالث من قانون التأمينات أو من قانون معاشات ومكافآت التقاعد العسكريين يعتبر في حكم شريحة الدخل عن هذه المدة المرتب الذي تحسب على أساسه الحقوق التقاعدية عن المدة المضمومة .

وتنص الفقرة الأخيرة من المادة (٦١) بسريان أحكام المادة (٢١) من قانون التأمينات الاجتماعية على المعاشات المستحقة وفقاً لأحكام هذا التأمين فتجوز زيادتها أو تقرير حقوق مالية إضافية لأصحابها بسبب تغير الحالة الاجتماعية أو تبعا لزيادة المرتبات لكل أو بعض فئات المؤمن عليهم في الباب الثالث في الحالات التي تكون فيها هذه الزيادة ناتجة عن ارتفاع تكاليف المعيشة ، وهو ارتفاع يؤثر ولا شك على أصحاب المعاشات المستحقة كذلك وفقاً لأحكام الباب الخامس .

وتنود المادة (٦٢) أحكام استحقاق مكافأة التقاعد فتقرر استحقاقها في الحالات التي لا يستحق فيها معاش تقاعدي وذلك عند انتهاء الاشتراك في التأمين بشرط ألا تقل مدة الاشتراك المحسوب عنها المكافأة عن سنة ، وتحسب المكافأة بواقع نسبة مئوية من القيمة السنوية لمتوسط الشرائح عن السنوات الثلاث السابقة على انتهاء الاشتراك تعادل آخر نسبة استحق على أساسها الاشتراك وذلك عن كل سنة من المدة المحسوبة في هذه التأمين .

وقد استبدلت المادة الرابعة من المشروع بالجدولين رقمي ( ٦ ، ٦ ب ) المرافقين لقانون التأمينات الاجتماعية الجدول المرافق لهذا القانون .

أما المواد ( ٥ ، ٦ ، ٧ ) من المشروع فقد ورد شرح كل منها عند التعرض للمواد المتعلقة بها وهي المواد ( ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٦ ) من القانون .

ويتنص المادة الثامنة على تنفيذ هذا القانون ونشره في الجريدة الرسمية وبدء العمل به من أول مارس سنة ١٩٨١ وذلك فيما عدا نص المادة الأولى وهي الخاصة باستحقاق المعاش التقاعدي للموظف الذي تنتهي خدمته لعدم اللياقة للخدمة صحيا قبل استئفاة الإجازات المرضية فيعمل به اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٧٩ وهو تاريخ العمل بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية حتى ينطبق النص الجديد على حالات إنهاء الخدمة لهذا السبب اعتبارا من هذا التاريخ .

□□□

**مذكرة إيضاحية**  
**للقانون رقم (٨) لسنة ١٩٨٣**  
**بإضافة مادة جديدة للامر الأميري بالقانون**  
**رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية**

بمقتضى المادة الحادية عشرة من الدستور فإن الدولة توفر للمواطنين خدمات التأمين الاجتماعي ، وإعمالاً لهذا النص فقد صدر قانون التأمينات الاجتماعية الذي مد مظلة التأمينات لتشمل بعنايتها معظم فئات المواطنين باستثناء رئيس وأعضاء مجلس الأمة .

ولما كان رئيس وأعضاء مجلس الأمة فئة مختارة لتمثيل الأمة والنيابة عنها في ميدان من أشرف ميادين الخدمة الوطنية العامة ، ويؤدي هذه الخدمة في توازن مع رئيس وأعضاء مجلس الوزراء ، فإن من مقتضيات ذلك مد مظلة التأمينات لتشملهم بعنايتها وينفس القواعد التي يتم على أساسها معاملة رئيس وأعضاء مجلس الوزراء ضماناً لوحدة المعاملة ما دامت قد توافرت شروطها .

ومن ناحية أخرى فإن ضخامة المسؤوليات الملقاة على عاتق رئيس وأعضاء مجلس الأمة تتطلب التفرغ لضمان حسن القيام بها وأداء متطلباتها بالإضافة إلى ما يتطلبه الدستور من عدم جواز الجمع بين عضوية المجلس وشغل الوظائف العامة والقيام بأعمال معينة مما يعني استقالة من يكتسب العضوية من وظيفته العامة وتركه للأعمال التي يحظرها الدستور ، ويتطلب كل ذلك تأمين العضو في حالة وفاته أو عجزه عن العمل أو فقده العضوية بمعاش تقاعدي يستطيع به أن يلبي احتياجاته ومتطلبات حياته .

ولتحقيق ذلك فقد أعد مشروع القانون المرفق الذي يتضمن مادتين تتضمن المادة الأولى منهما تعديلاً لعنوان الفصل الثالث بتوسيعه ليشمل بجانب القواعد الخاصة بمعاشات الوزراء القواعد المنظمة لمعاشات أعضاء مجلس الأمة ، أما المادة الثانية ، وهي تحمل رقم (٢٤ مكرراً) ، فنقرر أحقية رئيس (٢٠١) وأعضاء مجلس الأمة لمعاش تقاعدي تميل في أحكامه للمواد (٢٢ و ٢٣ و ٢٤) من القانون ، وهي المواد التي تتضمن الأحكام الخاصة بالمعاشات التقاعدية للوزراء (٢٠٢)

□ □ □

**مذكرة إيضاحية**  
**للمرسوم بالقانون رقم (٥) لسنة ١٩٨٨**  
**بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية**

تجيز المادة (٣١) من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ ضم مدد اشتراك اعتبارية أثناء الخدمة أو بعد انتهائها ، وأحالت في شأن القواعد والشروط والجداول الخاصة بذلك إلى قرار يصدر من وزير المالية بعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية .

وقد قصرت المادة المشار إليها حق طلب ضم تلك المدد على المؤمن عليهم .

ورغبة في توفير قدر أكبر من المرونة ، وحتى لا يكون هذا النص عائقاً أمام السماح لبعض أصحاب الأعمال بطلب ضم تلك المدد وأداء مقابل الضم بدلاً من المؤمن عليهم في الحالات التي يكون ذلك فيها محققاً للمصالح العام ، فقد رُئي إضافة فقرة جديدة إلى المادة (٣١) المشار إليها تجيز أن يكون الضم بناءً على طلب صاحب العمل وتحمله بالمقابل ، مع الإحالة في شأن القواعد والشروط والجداول الخاصة بذلك إلى ما يرد بالقرار المنظم لضم هذه المدد ، وذلك حتى يمكن ضبط الأمور على النحو الذي لا يخل بالأهداف المبتغى تحقيقها من هذا التعديل .

□ □ □

## مذكرة إيضاحية للمرسوم بالقانون رقم (١١) لسنة ١٩٨٨ بالاشتراك في التأمينات الاجتماعية اختياريا للعاملين في الخارج ومن في حكمهم

بدأ العمل بنظام التأمينات الاجتماعية في أول أكتوبر سنة ١٩٧٧ وذلك بتطبيق تأمين الشيخوخة والعجز والمرض والوفاة المنصوص عليه في الباب الثالث من القانون رقم (١١) لسنة ١٩٧٦ على كافة العاملين لدى صاحب عمل في قطاعات العمل المدنية الثالث ، القطاع الحكومي والقطاع الأهلي والنطفي .

ثم امتد النظام اعتبارا من أول مارس سنة ١٩٨١ ليشمل أصحاب الأعمال ومن في حكمهم وذلك بتطبيق التأمين المنصوص عليه في الباب الخامس من القانون المذكور .

كذلك فقد شمل نظام التأمينات الاجتماعية العسكريين من رجال الجيش والقوات المسلحة وقوة الشرطة والحرس الوطني وذلك طبقا للمرسوم بقانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ الذي عمل به أيضا من أول مارس سنة ١٩٨١ .

وبذلك فقد أصبح نظام التأمينات الاجتماعية شاملا بحمايته كافة المواطنين العسكريين والمدنيين الذين يعملون لدى صاحب عمل من المخاطبين بأحكام القانون ، أو الذين لهم نشاط خاص في الداخل .

وقد بقيت فئة من المواطنين لم يشملهم بعد نظام التأمينات الاجتماعية بحمايته وهم الذين يعملون خارج الكويت لدى جهات أجنبية وكذلك الذين يعملون في الداخل لدى منظمات أو هيئات دولية تقضى أنظمتها بعدم سريان قانون التأمينات الاجتماعية المطبق على العاملين بها .

ونظرا لأنه من الأمور التي أصبحت سائدة الآن في أنظمة التأمينات الاجتماعية في دول العالم المختلفة أن يشمل النظام الوطني كافة المواطنين حتى من كان يعمل خارج إقليم الدولة .

لذلك فقد أعد القانون المرافق بهدف امتداد التغطية التأمينية لتشمل هؤلاء العاملين ولتوفر لهم ذات المزايا التي يوفرها النظام لغيرهم من المواطنين .

وتحدد المادة (١) من القانون نطاق المخاطبين بأحكامه ، وهم الذين يعملون خارج الكويت أو داخلها لدى صاحب عمل غير مخاطب بأحكام القانون رقم (١١) لسنة ١٩٧٦ ، ويشمل ذلك من يعملون في الخارج لدى أصحاب أعمال ليس لهم نشاط في الداخل أو لهم هذا النشاط ولكن تعيين هؤلاء تم في الخارج فالصحيح صاحب العمل غير مخاطب بالنسبة إليهم بأحكام قانون التأمينات الاجتماعية ، كما يشمل ذلك من يعملون في الداخل لدى هيئات أو منظمات دولية أو إقليمية تقضى اتفاقيات انشائها أو قوانينها التي أقرت من قبل دولة الكويت بعدم التزامها بنظام التأمينات الاجتماعية المطبق .

وقد أجازت المادة (١) للعاملين المشار إليهم الاشتراك في التأمين المنصوص عليه في الباب الثالث من قانون التأمينات الاجتماعية ، وذلك على نحو اختياري حيث لا سبيل إلى إلزام من يعملون في الخارج بالاشتراك في التأمين ، فضلا على أن الاختيار يعني أن يقرر أي منهم مدى حاجته للاستفادة من النظام الكويتي بالأخذ في الاعتبار ما قد يكون متوافرا له من حماية تأمينية أخرى وفقا للنظام الخاضع له .

وتقضى الفقرة الأولى من المادة (٢) من القانون بعدم جواز بدء الاشتراك في التأمين لمن تقل سنه عن الثامنة عشرة أو تزيد على الخامسة والستين وهي ذات حدود السن التي يتم خلالها التأمين بالنسبة للغالبية العظمى من الخاضعين أصلا للنظام . والمحظور طبقا لهذا النص هو أن يبدأ الاشتراك قبل سن الثامنة عشرة أو بعد سن الخامسة والستين ، ويعني ذلك أنه ليس ثمة مانع من الاستمرار في التأمين إلى ما بعد السن الأخيرة طالما استمر العمل .

أما الفقرة الثانية من تلك المادة فإنها تضع أصلا عاما يقضى بعدم جواز اشتراك أصحاب المعاشات التقاعدية المستحقة وفقا لأحكام القانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ أو وفقا لأحكام القانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ تقاضيا لما قد يترتب على ذلك من وقف صرف معاشاتهم التقاعدية وهو القاعدة بالنسبة لمن يعود إلى العمل بعد صرف المعاش . ومع ذلك فقد أجاز القانون اشتراك بعض أصحاب المعاشات في التأمين وفقا لأحكامه وذلك لاعتبارات محددة ، وهم الذين ورد النص عليهم في المادة (١١) من القانون .

وتنص المادة (٣) من القانون بأن تسرى على الذين يتم اشتراكهم وفقا له كافة القواعد والأحكام المقررة للمؤمن عليهم العاملين في القطاعين الأعلى والنفطي طبقا للقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ وذلك فيما عدا الفقرة الثانية من المادة (١٩) من ذلك القانون . وقد استبعد بذلك تطبيق الأحكام الخاصة بالعاملين في القطاع الحكومي حتى ولو كان المؤمن عليه وفقا لأحكام القانون يعمل لدى جهة حكومية أجنبية نظرا لأن الأحكام الواردة في قانون التأمينات الاجتماعية بشأن القطاع الحكومي لا تصلح للتطبيق في غير الجهات الحكومية في الكويت . كما استبعد تطبيق الفقرة الثالثة من المادة (١٩) المشار إليها وهي الخاصة بعدم إعمال قاعدة عدم تجاوز المرتب الذي تسرى على أساسه الحقوق التقاعدية حدودا معينة في الجهات التي يخضع العاملون فيها في تحديد مرتباتهم للوائح توظف أبرمت بمقتضى اتفاقات جماعية ، حيث أن تلك الجهات يصعب القياس عليها في جهات أجنبية فضلا على المشاكل التي يمكن أن تترتب على اختلاف الرأي في شأنها .

وحددت المادة (٤) من القانون نسبة الاشتراك التي يلتزم بها المؤمن عليه الذي يشترك في التأمين وفقا لأحكام القانون ، وذلك بواقع (٨٥٪) من مرتبه . وقد حددت النسبة على هذا النحو باعتبار أنها تمثل حصتي المؤمن عليه وصاحب العمل في الباب الثالث من القانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ وبالأخذ في الاعتبار ما للمؤمن عليه من حقوق قبل صاحب العمل عن مدة خدمته لديه . كما وأن تلك النسبة هي ذاتها التي يتحمل بها المؤمن عليه وفقا لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية إذا عمل لدى صاحب عمل غير مخاطب بأحكام القانون بطريق الذنب أو الإعارة دون أن يتحمل صاحب العمل الأصلي بمرتبته ، وهو الحكم المنصوص عليه في المادة (١٦) من القانون المذكور .

ونظرا لأن الاشتراك في التأمين وفقا لأحكام القانون هو اختياري للمؤمن عليه بما يعنى أنه له الحق في أن ينهي اشتراكه في أي وقت ، فإنه من الضروري تنظيم ما يترتب على توقف المؤمن عليه عن أداء الاشتراكات ، وهو ما تضمنته المادة (٥) من القانون حيث تقضى في فقرتها الأولى بأن يوقف انتفاع المؤمن عليه بالتأمين إذا توقف عن أداء اثني عشر اشتراكا متتالية ، ويعنى ذلك أن يظل المؤمن عليه متمتعاً بالحماية التأمينية طالما لم تبلغ مدة توقفه ذلك القدر . كما أنه لا عبء للتوقف الذي يستمر مدة أقل من ذلك ولو تكرر بعد ذلك طالما أدى المؤمن عليه الاشتراكات المقررة وغيرها من مبالغ قبل اكتمال مدة التوقف القدر المنصوص عليه .

وتنظم الفقرة الثانية من المادة المذكورة ما يترتب على انتهاء خدمة المؤمن عليه الذي توقف عن سداد الاشتراكات وذلك قبل أن تكتمل مدة التوقف القدر المنصوص عليه في الفقرة الأولى ، فتقضى بأن تدخل مدة التوقف ضمن مدة الاشتراك في التأمين إذا كان من شأن ذلك استحقاق المعاش ، ويعنى ذلك أنه إذا كانت المدة لازمة لاستكمال مدة المعاش فإنه سوف يتم حسابها ضمن مدة الاشتراك ، كما يتم ذلك أيضا إذا توفي المؤمن عليه أو عجز عجزا كاملا عن العمل أو غير ذلك من حالات يلزم لاستحقاق المعاش فيها أن يظل محتفظا بصفته كمؤمن عليه حتى تاريخ انتهاء خدمته .

أما في غير الحالات المشار إليها ، كأن يستمر التوقف حتى تكتمل المدة اثني عشر اشتراكا متتالية أو تنتهي الخدمة خلال هذه المدة دون أن تكون مدة التوقف هي المدة اللازمة لاستحقاق المعاش ويون أن يكون لازما لاستحقاق المعاش أن يظل المؤمن عليه محتفظا بصفته هذه حتى انتهاء الخدمة ، فإن الفقرة الثالثة من المادة المذكورة تقضى بأن تحدد حقوقه في تاريخ بدء التوقف بافتراض انتهاء خدمته في هذا التاريخ بالاستقالة ، على أن تصرف هذه الحقوق وفقا للقواعد المقررة للصرف عند انتهاء الخدمة فعلا .

وحماية للمؤمن عليه الذي يطلب صراحة إيقاف اشتراكه في التأمين ثم يحدث له خطر مثل الوفاة أو العجز الكامل قبل انقضاء اثني عشر شهرا على توقفه ، فإن الفقرة الأخيرة من تلك المادة تقضى بأن ينتفع من الأحكام الواردة بهذه المادة كما هو الحال بالنسبة لمن يتوقف عن أداء الاشتراكات دون أن يتقدم بمثل ذلك الطلب .

ونظرا لأن من أوقف انتفاعه بالتأمين وفقا لحكم المادة (٥) من القانون قد يرغب في العودة إلى الاشتراك في التأمين ، لذلك فقد أحالت المادة (٦) من القانون إلى قرار وزارى لتحديد قواعد وشروط ذلك وحساب مدة التوقف ضمن مدة الاشتراك .

وتقضى المادة (٧) من القانون بأن يكون حساب الالتزامات وتسوية الحقوق التي تترتب على الاشتراك وفقا له بالدينار الكويتي على أساس أسعار صرف العملات الأجنبية التي يحددها بنك الكويت المركزي ، ومؤدى ذلك أن تتم معادلة المربى في أول يناير من كل سنة بالدينار الكويتي أو في تاريخ بدء الاشتراك ومن ثم يحدد مبلغ الاشتراك الذي يلتزم به المؤمن عليه طوال السنة ، وكذلك تتم معادلة المربى في تاريخ انتهاء الخدمة لتحديد قيمة المعاش المستحق ، وهكذا كلما تطلب الأمر تحديد مبالغ منسوبة إلى المربى .

وتشتمل المادة (٨) على الإحالة إلى مجموعة من القرارات الوزارية اللازمة لتنفيذ أحكام القانون ، وروى في هذه الإحالة توفير المرونة اللازمة بالأخذ في الاعتبار طبيعة المخاطبين بأحكام القانون .

وأجازت المادة (٩) من القانون ضم مدد الخدمة السابقة التي قضيت في عمل من الأعمال المخاطبة بأحكام القانون ، وهي المدد التي تكون قد قضيت في عمل من الأعمال المخاطبة بالخارج أو في الداخل لدى هيئة أو منظمة دولية أو اقليمية لا تخضع لقانون التأمينات الاجتماعية الكويتي وذلك سواء كانت المدة سابقة على العمل بالقانون المذكور أو على العمل بهذا القانون أو لاحقة على كليهما ، وأحيل في شأن تنظيم ضم هذه المدد والمبالغ التي تحصل بها الفزانة العامة لحسابها وبكيفية أدائها إلى قرار وزاري ، والحكم الوارد بهذه المادة لا يشمل فقط من يتم اشتراكهم وفقا لأحكام القانون وإنما أيضا غيرهم من الذين يعملون لدى صاحب عمل مخاطب بأحكام الباب الثالث من قانون التأمينات الاجتماعية أو من الخاضعين لأحكام قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين ، وذلك إذا كانت لهم مدد قضيت في عمل من الأعمال المشار إليها وفق ما يرد بالقرار الوزاري المحال إليه من قواعد وشروط .

وتاسقا مع القاعدة العامة في نظام التأمينات الاجتماعية من وقف صرف المعاش التقاعدي لمن يعود إلى عمل من الأعمال التي يشملها التأمين ، فقد قضت المادة (١٠) من القانون بعدم جواز الجمع بين المعاش التقاعدي وبين المربى في عمل من الأعمال المخاطبة بأحكام القانون إذا كانت قد دخلت ضمن المدة التي حسب على أساسها المعاش مدة قضيت في عمل منها ، ويشمل ذلك المعاشات التي تكون قد استحققت وفقا لأحكام القانون أو وفقا لأحكام أى من قوانين التأمينات ، وبطبيعة الحال فإن هذا الحظر ليس مطلقا ومن ثم فقد أحيل إلى قرار وزاري لوضع الحدود والشروط والقواعد التي يجوز فيها الجمع .

وطالما أن هناك حالات سيتم فيها وقف صرف المعاش التقاعدي فمن الطبيعي أن يجاز فيها استئناف الاشتراك في التأمين ، وهذه الحالات هي وحدها التي يكون جائزا فيها لأصحاب المعاشات الاشتراك في التأمين وفقا لأحكام القانون ، وقد تضمنت المادة (١١) هذا الحكم حيث تقضى بجواز العودة إلى الاشتراك لمن أوقف صرف معاشه التقاعدي وفقا لحكم المادة السابقة ، وأن يكون استئناف الاشتراك اعتبارا من تاريخ العودة إلى العمل ، ومن ثم تضم المدة السابقة المسبوبة في المعاش إلى المدة الجديدة ويعامل المؤمن عليه عند انتهائها على أساس الملتين معا .

وتضمنت المادة (١٢) حكما عاما يقضى بسرمان كافة أحكام قانون التأمينات الاجتماعية على من يتم اشتراكهم في التأمين وفقا لأحكام القانون وذلك بمرأعة الأحكام الفاضة التي ورد النص عليها به . وبطبيعة الحال فقد استبعدت أحكام تأمين اصابات العمل المنصوص عليه في الباب الرابع من قانون التأمينات الاجتماعية من ذلك الحكم العام وهي لم يتم العمل بها حتى الآن .

وحددت المادة (١٣) من القانون تاريخ العمل به وهو أول الشهر التالي لانقضاء ستة أشهر على تاريخ نشره ، وذلك حتى يتوافر الوقت اللازم للاستعداد لتنفيذه .



**مذكرة إيضاحية**  
**للمرسوم بالقانون رقم (١٢) لسنة ١٩٨٩**  
**بشأن صرف منحة أميرية للموظفين المدنيين والعسكريين**  
**وأصحاب المعاشات التقاعدية والمستحقي المساعدات العامة**

بناء على رغبة حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله بصرف منحة مالية للموظفين المدنيين والعسكريين ولأصحاب المعاشات التقاعدية ومستحقي المساعدات العامة .

ومن حيث أن المادة ١٤٦ من الدستور تنص " كل مصروف غير وارد في الميزانية أوزائد على التقديرات الواردة فيها يجب أن يكون بقانون " . ومن حيث أن صرف هذه المنحة لكافة الموظفين من مدنيين وعسكريين وأصحاب المعاشات التقاعدية ومستحقي المساعدات العامة يلزم أن يكون بقانون نظرا لتنوع القواعد التي تخضع لها هذه الفئات واختلافها عن بعضها البعض .

لذا فقد أعد مشروع القانون المرافق حيث أوضح في المادة (١) المشمولين بصرف المنحة وهم الموجودين في الخدمة عند العمل بالقانون من الموظفين المدنيين في الجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة والعسكريين من رجال الجيش والشرطة والحرس الوطني وأصحاب المعاشات التقاعدية من مدنيين وعسكريين ومستحقي المساعدات العامة .

وحدد المشروع مبلغ المنحة ( في نفس المادة ١ ) بما يتفق مع وضعية كل فئة من هذه الفئات فحدد مبلغ المنحة بما يعادل العالوة الاجتماعية ( بما فيها علاوة الأولاد ) التي كانت مقررة لدرجة الموظف المدني أو العسكري في نهاية شهر يناير ١٩٨٩ وذلك بالنسبة للموظفين المدنيين والعسكريين ، في حين حدد هذه المنحة بمبلغ ثابت ( ٣٠٠ د . ك ) بالنسبة لأصحاب المعاشات التقاعدية من مدنيين وعسكريين وحددها بما يعادل مبلغ المساعدة الشهرية بالنسبة لمستحقي المساعدات العامة .

ومن حيث أن التكلفة المالية لهذه المنحة تبلغ حوالي ( ٢٨ مليون دينار ) وإن مثل هذا المبلغ يتعذر توفيره من ميزانية السنة المالية الحالية فقد أذن المشروع في المادة (٢) للحكومة بأن تأخذ من الاحتياطي العام للدولة المبلغ اللازم لصرف هذه المنحة وذلك بعد أن تستبعد منه وفورات الباب الأول من ميزانيات الجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة التي يمكن لهذه الجهات والهيئات والمؤسسات أن تستخدمها في صرف المنحة لموظفيها .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن نصوص مشروع القانون المرافق جاءت عامة لا تتضمن تفصيلات وذلك حتى يمكن مواجهة الحالات الخاصة التي قد توجد في مجال تطبيق هذا القانون عن طريق التفسير .



**مذكرة إيضاحية**  
**للمرسوم بالقانون رقم (٥٦) لسنة ١٩٨٩**  
**بشأن زيادة المعاشات التقاعدية عن الأولاد**  
**المولودين بعد انتهاء الخدمة**

بناء على توجيهات صاحب السمو أمير البلاد بشأن منح زيادة في المعاشات التقاعدية المدنية والعسكرية عن الأولاد الذين ولدوا بعد انتهاء خدمة المؤمن عليه أو المستفيد أو صاحب المعاش بحيث تكون قيمة هذه الزيادة (٣٠٠) د . ك شهريا بالنسبة لكل من الأولاد الذين لم يسبق أن منحت عنهم أية زيادة - وهو المولودين بعد ١٩٨٥/٧/٣١ وبحيث يعالج التفاوت في قيمة الزيادات التي تقررت عن الأولاد قبل تاريخ العمل بهذا المشروع .

وبناء عليه فقد أعد مشروع المرسوم بالقانون المرافق ، ويتقضى الفقرة الأولى من المادة الأولى منه بمنح زيادة في المعاشات التقاعدية المستحقة حتى ١٩٨٩/١٢/٣١ عن الأولاد المولودين بعد انتهاء الخدمة على أن تكون هذه الزيادة بواقع (٣٠٠) د . ك شهريا عن كل من ولد منهم بعد ١٩٨٥/٧/٣١ ، وهذه الفئة الأخيرة لم تشملها الزيادات السابقة .

وجاءت الفقرة الثانية من هذه المادة فحولت مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تحديد الحالات والقواعد والشروط التي تمنح على أساسها الزيادة المذكورة ، ويقصد من ذلك تهيئة المرونة اللازمة لهذا المجلس في معالجة التفاوت في الحالات السابقة على ١٩٨٥/٧/٣١ والتي تمت زيادة المعاشات فيها عن أولاد صاحب المعاش أو الأولاد المستحقين .

أما المادة الثانية من المشروع فقد قضت بأخذ المبالغ اللازمة لتنفيذه من الاحتياطي العام للدولة .

وحددت المادة الثالثة من القانون تاريخ العمل به وهو أول الشهر التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية حيث تحسب من هذا التاريخ المستحقات الناشئة عنه .

□ □ □

## مذكرة إيضاحية للمرسوم بالقانون رقم (١) لسنة ١٩٩٠ بمنح زيادة في العلاوة الاجتماعية والمعاشات التقاعدية والمساعدات العامة

تجسيدا لحرص سمو أمير البلاد الدائم على تلمس أحوال المواطنين وسعيه المستمر للعمل على رفع مستوى المعيشة لديهم وتأكيدا للكلمة السامية التي وجهها سموه حفظه الله في شهر مارس من العام الماضي أثناء لقائه مع الوكلاء والوكلاء المساعدين والمدراء العاملين في وزارات الدولة ومؤسساتها المختلفة ، حيث أكد سموه في هذه المناسبة " بأن المسؤولية تأتي من خلال بائين أساسيين هما خدمة الوطن ثم خدمة الشعب وأنه ستكون هناك نقلة موضوعية نتقلنا من الثنائيات إلى التسعينيات تشمل مرافق الحياة في بلدنا العزيز من اقتصادية واجتماعية وسياسية وغيرها " وإدراكا من سموه حفظه الله لما يتطلبه تحقيق هذه النقطة من مقومات تقتضى العمل على تحسين أوضاع الموظفين وتهيئة ظروف العمل الإيجابي والإبداع لخدمة الوطن العزيز .

وإذا كانت الدولة تعنى بتطوير وتحديث الجهاز الإداري فإن ذلك لا يستتبع تجميد مرتبات الموظفين إذ أن تحسين هذه المرتبات يرمز من حماس الموظفين في تادية أعمال الوظيفة العامة مما يسهم في تحسين الأداء ورفع الكفاءة ، وهو غاية ما تشده عملية تطوير وتحديث الجهاز الإداري .

ونظرا لأن العلاوة الاجتماعية المقررة للموظفين تمثل ما تمنحه الدولة لهم وفقا للحالة الاجتماعية فإن من الملائم أن يكون تحسين مرتبات الموظفين من خلال زيادة العلاوة الاجتماعية ، وذلك حتى تتناسب الزيادة في مرتب الموظف عامة مع حالته الاجتماعية وأعبائه العائلية .

لذا فقد أعد مشروع القانون المرافق حيث نص في المادة الأولى على منح الموظفين الخاضعين لقانون ونظام الخدمة المدنية الذين يستحقون العلاوة الاجتماعية بصفة أعزب أو بصفة متزوج - زيادة في هذه العلاوة وتحسب بنسبة ٢٥٪ من المبلغ المقرر لكل من هاتين الفئتين عند العمل بهذا القانون مع جبر الكسر إلى واحد صحيح .

وأفرد المشروع المادة الثانية لموظفي الجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة الخاضعين لأنظمة وظيفية خاصة الذين يستحقون بموجب تلك الأنظمة علاوة اجتماعية - فنص في هذه المادة على منح هؤلاء الموظفين زيادة في هذه العلاوة تعادل الزيادة التي يحصل عليها نظراؤهم من الخاضعين لقانون ونظام الخدمة المدنية وذلك لتحقيق المساواة بين النظراء في الزيادة .

وخصص المشروع المادة الثالثة لزيادة المعاشات التقاعدية فقضى فيها بزيادة هذه المعاشات بواقع ٣٠ دينارا شهريا وذلك وفقا للقواعد والشروط التي يقررها مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية .

وأورد المشروع الحكم الخاص بزيادة المساعدات العامة في المادة الرابعة فقضى بمنح مستحقي هذه المساعدات عند العمل بهذا القانون زيادة مقدارها ٣٠ دينارا شهريا لكل منهم وهو نفس المبلغ الذي حدده المشروع للزيادة في المعاشات التقاعدية .

وحتى لا يكون لمنح الزيادات المبينة أعلاه بموجب أحكام هذا القانون أثر على أحكام القوانين المعمول بها في شأن الأنظمة الوظيفية والتأمينات الاجتماعية والمساعدات العامة - فقد نص المشروع في المادة الخامسة على العمل بأحكام هذا القانون وذلك دون إخلال بأحكام تلك القوانين .

ونظرا لأن التكلفة المالية لهذه الزيادات غير واردة بميزانية السنة المالية الحالية فقد أورد المشروع نصا في المادة السادسة يائذن للحكومة في أن تأخذ من المال الاحتياطي العام للدولة المبالغ اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون وذلك بعد أن تستبعد منه وفورات الباب الأول من ميزانيات الجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة التي يمكن لهذه الجهات والهيئات والمؤسسات

أن تستخدمها في صرف هذه الزيادة لموظفيها .

هذا وقد روعي في صياغة أحكام المواد الأولى والثانية والثالثة والرابعة من المشروع وهي المتعلقة بالزيادات - أن تكون عامة حتى يمكن إزاء اختلاف أوضاع الموظفين وأصحاب المعاشات التقاعدية ومستحقي المساعدات العامة وتنوع القواعد التي تخضع لها كل فئة من هذه الفئات ، تطبيق تلك الأحكام في الحالات الخاصة عن طريق التفسير .

□ □ □

## مذكرة إيضاحية للمرسوم بالقانون رقم (١١) لسنة ١٩٩١ في شأن الإعفاء من خصم الجزء المستبدل من المعاش التقاعدي

كان من المهام الأساسية التي كلفت بها الحكومة بعد التحرير - إلى جانب مهمتها الأولى في إعادة البناء والتعمير - تخفيف العبء عن المواطنين الذين قاسوا أبشع أنواع الظلم من العدوان العراقي القاسم فتعرضوا للقتل والتعذيب والتشريد وتعرضت أموالهم وممتلكاتهم للسرقة والنهب والتدمير على نحو لم يسبق له مثيل .

ونظرا لأن فئة المتقاعدين الذين استبدلوا أجزاء من معاشاتهم التقاعدية قبل ٨/٢/١٩٩٠ يعانون من انخفاض معاشاتهم بمقدار الجزء المستبدل الذي يخصم منها بالإضافة إلى الظروف الأخرى التي لم تكن في حساباتهم من سلب أموالهم وممتلكاتهم ، بل إن مبلغ الاستبدال ذاته قد فقده الكثيرون منهم حيث كان مستثمرا في تجارة نهبت أو استخدام في بناء دمره الغزاة أو في شراء لوازم ضرورية تعرضت للسرقة ، وكل ذلك يشكل عليهم أعباء جسيمة تفوق طاقاتهم .

وتجاوليا من الحكومة مع الرغبة الشعبية التي عبر عنها المجلس الوطني ، فقد قررت أن تتحمل الخزنة العامة عن هؤلاء المواطنين بقيمة الجزء المستبدل من معاشاتهم التقاعدية ، حيث أن نظام التأمينات الاجتماعية المقرر طبقا لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٦ يقوم على أساس استمرار اقتطاع الجزء المستبدل من المعاش مدى حياة المستبدل .

لذلك فقد أعد مشروع القانون المرافق التي تقضى مادته الأولى بإيقاف خصم الجزء المستبدل من المعاش من أصحاب المعاشات الذين استبدلوا أجزاء من معاشاتهم التقاعدية قبل ٨/٢/١٩٩٠ .

ولما كان المستهدف من هذا القانون هو توفير الحياة الكريمة لأصحاب المعاشات التقاعدية وهو ما يحققه صرف معاشاتهم بالكامل دون استقطاع الجزء المستبدل منها ، لذلك فقد نصت الفقرة الثانية من المادة الأولى على أنه لا يجوز أن يترتب على إيقاف خصم الجزء المستبدل من المعاش زيادة الجزء الذي يجوز لصاحب المعاش استبداله ، بما يعني أنه لا يجوز إعادة استبدال الجزء المستبدل من المعاش الذي تحمته الخزنة العامة عن صاحب المعاش .

وتقضى المادة الثانية من القانون بأن تتحمل الخزنة العامة بالمبالغ المطلوبة ردها لإيقاف العمل بالاستبدال عن أصحاب المعاشات المشار إليهم والتي تحسب طبقا للجدول الصادر استنادا لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية في هذا الشأن ، وتؤدي إلى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بالطريقة التي يصدر بها قرار من وزير المالية بعد أخذ رأي مجلس إدارة المؤسسة .

أما المادة الثالثة من القانون فتقضى بأن يعمل به من أول أكتوبر سنة ١٩٩١ م ، بما يعني إيقاف خصم الجزء المستبدل من معاشات أصحاب المعاشات المستبدلين قبل ٨/٢/١٩٩٠ اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون .

□ □ □

**مذكرة إيضاحية**  
**للمرسوم بالقانون رقم (٩٢) لسنة ١٩٩٢**  
**بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية**

يتضمن الباب الثالث من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ أحكام تأمين الشيوخ والعجز والمرض والوفاة للعاملين لدى الغير في القطاع الحكومي وفي القطاعين الأهلي والنفطي .

بينما يتضمن الباب الخامس من القانون المذكور أحكام التأمين لغير الخاضعين للباب الثالث .

والمفترض أن يكون الباب الخامس خاصا بغير العاملين لدى الغير ، أي من يزاولون العمل لحسابهم الخاص من الفئات المختلفة ، إلا أنه قد ورد من بين الفئات التي تخضع لأحكام الباب المذكور ( المختارون ) .

ولما كان المختارون هم من الموظفين العموميين حيث يعمل كل منهم في خدمة مرفق عام تديره الدولة بالطريق المباشر ويتقاضون مقابل عملهم مكافأة شهرية تتحملها خزانة الدولة ، لذلك فإن وضعهم بين الفئات الأخرى من المشتغلين لحسابهم الخاص في الباب الخامس يكون غير متجانس ، والأولى أن يندرجوا بين الخاضعين لأحكام الباب الثالث من القانون لكونهم من العاملين لدى الغير مثل باقي الخاضعين لأحكام هذا الباب .

هذا فضلا على أن اشتراكهم في الباب الخامس من القانون المذكور يعني تحميلهم بعبء اشتراكات يتجاوز ما يتحمله المؤمنت عليهم في الباب الثالث .

وتصحيحا لهذا الوضع فقد أعد مشروع القانون الموافق متضمنا في مادته الأولى إلغاء البند (أ) من المادة (٥٣) من قانون التأمينات الاجتماعية وهو البند الذي يتضمن فئة المختارين حيث لم تعد له ضرورة ، ومن ثم يصبح المختارون من الخاضعين تلقائيا لأحكام الباب الثالث من القانون باعتبارهم من العاملين لدى الغير ، فيتحمل كل منهم بحصته في الاشتراكات بواقع (٥/٠) من المكافأة الشهرية وتحمل وزارة الداخلية بحصة صاحب العمل بواقع (١٠/٠) من هذه المكافأة .

وتنظم المادة الثانية ما يتعلق بحساب مدد الاشتراك السابقة على العمل بالمشروع ضمن مدة الاشتراك في الباب الثالث من قانون التأمينات وذلك بالإحالة إلى قرار وزاري لينظم ذلك ، وكذا تنظيم ما يتعلق بحساب المدد التي قضيت في وظيفة مختار والتي لم يسبق حسابها في التأمين .

وتحدد المادة الثالثة تاريخ العمل بالمشروع وهو أول الشهر التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

□□□

## مذكرة إيضاحية للمرسوم بالقانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٢ بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية

بدأ العمل بنظام التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ في ١/١٠/١٩٧٧ حيث بدأ بتطبيق تأمين الشيفوخة والعجز والمرض والوقاية على كافة العاملين في قطاعات العمل المختلفة .

ثم امتد في ١/٣/١٩٨١ ليشمل نوى المهن الحرة والتجارة ومن في حكمهم ، كما بدأ في ذات التاريخ العمل بقانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ .

وطوال الفترة الممتدة منذ بدأ تطبيق ذلك النظام الطموح فقد طرأت عليه بعض التعديلات الجزئية في اتجاه المزيد من توفير الرعاية للخاضعين لأحكامه .

وقد كشفت متابعة تطبيق النظام والدراسات التي أجرتها المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بشأنه عن أن الحاجة قد أصبحت ضرورية لإعادة النظر في العديد من الأحكام الرئيسية في النظام وذلك بحكم التطور الطبيعي ومواكبة المتغيرات التي طرأت على المجتمع من ناحية ، ومعالجة الثغرات التي اتضحت من خلال التطبيق من ناحية أخرى .

لذلك فقد أعد مشروع القانون المرافق متضمنا التعديلات المقترحة في هذا القانون .

فتمضي المادة الأولى منه بأن يستبدل بنص البند (١) من المادة (٢) من الأمر الأميري بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية نص جديد يضيف إلى فئات الخاضعين فئتين جديتين الأولى هي أعضاء مجلس الأمة ، وهذه الفئة قد خضعت فعلا لأحكام الفصل الثالث من الباب الثالث من قانون التأمينات الاجتماعية وذلك بموجب القانون رقم (٨) لسنة ١٩٨٢ الذي أضيفت بموجبه مادة جديدة واحدة إلى أحكام الفصل المذكور بتقرير معاشات لهم دون أية أحكام أخرى ، ومن ثم يستلزم الأمر تصحيح وضعهم بإضافة الأحكام الضرورية اللازمة لمعاملتهم في شأن الاشتراكات وحساب مدد اشتراكهم وغيرها ، وأولها هو خضوعهم ابتداء لأحكام النظام وهو ما تقرره الإضافة المقترحة هنا .

أما الفئة الثانية التي يضيفها النص الجديد فهي فئة المتدربين الذين يرتبطون بعقود تدريب تلزمهم بالالتحاق بالعمل بعد انقضاء فترة التدريب بنجاح أو تلزم أصحاب العمل بالحاقهم بالعمل ، ذلك أن هؤلاء المتدربين يتدربون لمصلحة صاحب عمل بذاته تمهيدا للعمل لديه ويستلزم الأمر أن تمتد الحماية التأمينية لهم خلال فترة التدريب تشجيعا لهم على الانخراط في التدريب الذي يؤهلهم لأعمال لا شك في حاجة البلاد إليها . وغنى عن البيان أن النجاح في التدريب ليس شرطا للخضوع وإنما الشرط هو أن يكون المتدرب ملتزما بموجب العقد بأن يلتحق بالعمل لدى صاحب العمل إذا اجتاز فترة التدريب بنجاح أو أن يكون صاحب العمل ملتزما بالحاقه بالعمل لديه ومن ثم يبدأ التأمين فور سريان العقد ، أما من يتدربون لدى جهات تدريب متخصصة دون أن يكونوا مرتبطين بعقود مع أصحاب أعمال محددين يكون التدريب لحسابهم فإنهم غير مشمولين بهذا النص .

وتتمضي المادة الثانية بأن يستبدل بعدد من النصوص الواردة بقانون التأمينات الاجتماعية نصوص أخرى وردت بالمشروع وذلك على النحو التالي :

١- ورد بالمادة (١) من القانون تعريف للمرض في الفقرة (ل) منها أشار إلى أن المرض يحول بين المؤمن عليه ( وبين مزاولة أي عمل . ) ، وقد أثار هذا التعريف لبسا في التطبيق حيث أن المرض يحول بين المريض وبين مزاولة عمله هو وليس أي عمل على الإطلاق لذلك فقد عدل التعريف بما يزيل هذا اللبس .

ومن ناحية أخرى فإن القانون يستخدم تعبير ( العاجز عن العمل أو الكسب ) دون أن يكون لهذا التعبير تعريف محدد لا

خلاف عليه .

لذلك فقد تضمن المشروع نصاً جديداً بتعريف ( للمجاز عن الكسب ) - وهو التعبير الذى يستخدم فى النصوص المعدلة - بأنه المصاب بعجز دائم ينقص من قدرته على العمل بنسبة (٥٠٪) على الأقل .

٢- لم يعد من بين عناصر المرتب للعاملين فى القطاع الحكومى ما كان يسمى ( بعلاوة الانتقال ) و ( علاوة غلاء المعيشة ) وذلك منذ العمل بقانون ونظام الخدمة المدنية ، لذلك فقد عدل تعريف المرتب بالنسبة لهم فى نص البند (١) من الفقرة (م) من المادة (١) باستبعاد هذين العنصرين بما يتفق والواقع .

ويتطلب العمل بنظام التأمين التكميلى تحديد الحد الأقصى للمرتب الذى يخضع للتأمين الأساسى ويشمل العاملين فى كافة القطاعات بما فيها القطاع الحكومى - لذلك فقد عدلت المادة (٢) بحيث تخصص لهذا الغرض فحد الحد الأقصى بواقع (١٢٥٠) دينارا شهريا ، على أن تكون زيادته مرتبطة بما يسمح به المركز المالى للصندوق ، واستتبع ذلك تعديل البند (٢) من الفقرة (م) من المادة (١) بحيث تستبعد منه الإشارة إلى الحد الأقصى للمرتب فى القطاعين الأهلى والنقطى والابقاء على تحديد الحد الأدنى والذى يبلغ حاليا (٢٣٠) دينارا شهريا .

وقد أضيف بندان جديدان إلى الفقرة (م) من المادة (١) من القانون يخص الأول منهما تحديد ما يعتبر فى حكم المرتب بالنسبة لرئيس ونائب رئيس وأعضاء مجلس الأمة وقد حدد بأنه المكافأة المخصصة لكل منهم بما لا يجاوز مرتب الوزير الخاضع للتأمين ، وهذا الحكم ضرورى لاستكمال الأحكام الخاصة بأعضاء مجلس الأمة وهو يحدد الوعاء الذى تحسب على أساسه الاشتراكات والحقوق لهذه الطائفة من المؤمن عليهم .

أما البند الثانى فهو خاص بتحديد ما يعتبر مرتبا بالنسبة للمتدربين ، وهى الفئة الأخرى التى أضيفت إلى فئات الخاضعين للقانون ، وقد حدد بأنه المكافأة الشهرية المقررة وفقا لنظام التدريب وذلك بمراعاة الحد المقرر بالنسبة للعاملين فى القطاعين الأهلى والنقطى .

٢- عدلت المادة (١٧) بحيث تستبعد منها الأحكام التى ليس لها صدق فى الواقع العملى أو التى أثارت مشاكل فى التطبيق ، فحذفت الإشارة إلى المؤمن عليه الذى يعمل بدون مرتب لأنه لا توجد علاقة عمل بدون أجر ، كذلك فقد حذفت من النص الفقرة الثانية بأكملها لأن الحديث عن المدد التى لا يتقاضى المؤمن عليه مرتبه عنها سوف يأتى لاحقا فى المادة (١٦) ، أما البندين ( ٢ ، ٣ ) فليس لهما أى تطبيق عملى .

وقد تضمن النص بعد التعديل الإشارة إلى مدد التدريب التى ستدخل ضمن مدة الاشتراك بالنسبة للمتدربين الذين سيخضعون للقانون .

٤- أعيدت صياغة المادة (١٢) وذلك لضبط النص بعد أن حذف منه بموجب تعديلات سابقة البندان ( ٢ ، ٤ ) ، وأضيفت إلى المدد التى لا تدخل فى حساب مدة الاشتراك مدد التدريب التى يحرم المتدرب من مكافئته عنها بسبب الرسوب .

٥- أعيدت صياغة المادة (١٥) باستبعاد الحديث عن المؤمن عليه الذى يعمل بدون مرتب حسبما سبق فى تعديل المادة (١٢) ، وتعديل الحكم الخاص بالإجازات المرضية بدون مرتب بحيث تحسب الاشتراكات على أساس المرتب بالكامل بدلا من حسابها على أساس الحد الأدنى للمرتب - حسبما يستفاد من النص المالى - وذلك حتى لا يشار المؤمن عليه .

٦- يتطلب تطبيق الحكم الوارد بالمادة (١٦) الإحالة إلى قرار وزارى لتحديد شروط وقواعد حساب المدد التى لا يتقاضى المؤمن عليه مرتبه عنها وذلك حتى يتيسر تطبيق النص لذلك فقد تم تعديله بالإشارة إلى ذلك ، وحذف منه البندان ( ٢ ، ٣ ) لأنهما مشمولان بكون المدد فيها لا تعدو أن تكون من المدد التى لا يتقاضى المؤمن عليه مرتبه عنها .

٧- تحدد المادة (١٧) حالات استحقاق المعاش التقاعدى ، وقد أجريت عليها عدة تعديلات وهى كما يلى :

- حذف حالة إلغاء الوظيفة من بين حالات الاستحقاق حيث كان إيراد هذه الحالة أصلا باعتبارها إحدى حالات إنهاء الخدمة فى ظل قانون الوظائف العامة السابق ، وليس لها مقابل فى قانون ونظام الخدمة المدنية .

- امتداد التغطية التأمينية لتشمل حالات الوفاة أو العجز الكامل التى تقع خلال سنتين من انتهاء الخدمة وذلك بتقرير استحقاق المعاش فيها ولو كانت مكافأة التقاعد قد صرفت ، على أن تسترد المكافأة أو ما صرف منها بالخصم من المعاش التقاعدى بواقع (١٠٪) شهريا بحيث يوقف الخصم بعد استرداد ما تم صرفه .

- تعديل حكم استحقاق المعاش التقاعدي المنصوص عليه في البند (٧) من هذه المادة وهو استفاد الإجازة المرضية أو عدم اللياقة الصحية بحيث يشمل الجهات الحكومية ولو لم تكن من الخاطبة بقانون الخدمة المدنية - مثل المؤسسات والهيئات العامة ذات الميزانيات المستقلة - وكذا الشركات المملوكة للدولة بالكامل ، وذلك لاتحاد العلة وهى انضباط هذه الجهات جميعا من حيث إنهاء الخدمة وفقا لقواعد عامة .

وقد أجازت الفقرة الثانية من هذا البند أن تضاف بقرار وزاري جهات أخرى وذلك توفيراً للمرونة اللازمة إذا اتضح مستقبلا توافر ذات العلة المبيرة للحكم .

- إفراء بند خاص لحالة ( الفصل بغير الطريق التأديبي ) باعتبارها حالة مستقلة عن غيرها مع تسميتها التسمية الصحيحة والمقصودة قانونا وهى ( العزل بقرار من مجلس الوزراء ) حتى لا تتشابه مع غيرها من حالات غير مقصودة

- مراعاة لحالات انتهاء الخدمة قبل سن الستين بسبب الوفاة أو العجز الكامل أو لأسباب صحية يكون المؤمن عليه فيها عاجزا عن الكسب - أى تخلف لديه مجز دائم لا يقل عن (٥٠٪) - فقد شملت التعديلات إضافة المدة الباقية حتى بلوغ سن الستين فرضا إلى مدة الاشتراك في التأمين بما من شأنه تعويض المؤمن عليهم أو أسرهم عن انسحابهم مبكرا من العمل ، ومؤدى ذلك أن يكون المعاش التقاعدي في هذه الحالات في حده الأقصى وهو (٩٥٪) في معظم الحالات ، وهذا التعديل يساير الاتجاهات الحديثة في التأمينات الاجتماعية من حيث تقرير رعاية خاصة لمثل هذه الحالات .

- حذف البند (٤) بأكمله من هذه المادة ، فبالنسبة لبلوغ السن المقررة قانونا لترك الخدمة فإنها مشمولة فيما بعد ضمن حالات البند (٦) ، أما حالة الفصل بقرار تأديبي فإنها لا تبرر تخفيض المدة المؤهلة للاستحقاق في المعاش ، خاصة وأن التعديلات تشمل تحديدا للسن التي لا يجوز التقاعد قبلها لمواجهة ظاهرة التقاعد المبكر ، أما بالنسبة لحالة انتهاء الخدمة بسبب صدور حكم قضائي فإن التعديلات تشكل حكما يقضى باعتبارها حالة يستحق فيها معاش مؤقت وليس معاشا دائما كما سيرد في المادة الجديدة (١٨ مكررا) .

- معاملة من لديها أولاد من المطلقات والأرامل معاملة المؤمن عليها المتزوجة وذلك باستحقاق المعاش بشروط ميسرة ، حيث تتحقق لها ذات العلة وهى التفرد لرعاية الأسرة .

- عدل البنود (٥ ، ٦) لمواجهة التقاعد المبكر حيث أحيل في تحديد السن الذى يستحق عندها المعاش فيها إلى الجدول الجديد رقم (٧) .

- أضيف البند (٧) إلى حالات استحقاق المعاش ومؤده أن من يستكمل مدة الاستحقاق المنصوص عليها في البند (٦) ولكن خدمته انتهت قبل أن يبلغ السن المحددة في الجدول رقم (٧) فإنه يكون مستحقا للمعاش ولكنه لا يصرف إلا عند بلوغ هذه السن أو وقوع الوفاة أو العجز الكامل قبلها .

٨- عدلت المادة (١٩) بحيث تتضمن حكما جديدا تطلبه ما أورده المشروع من تحديد سن التقاعد حيث سيترتب على ذلك في بعض الحالات أن ينخفض المرتب الأخير للمؤمن عليه في القطاع الحكومى أو في الشركات المملوكة للدولة بالكامل نتيجة انتهاء حقه في صرف العلاوة الاجتماعية عن الزوجة أو الأولاد قبل بلوغه تلك السن ، ومؤدى الحكم الجديد هو الاحتفاظ له بالحق في تسوية معاشه على أساس المرتب الأكبر بشرط ألا تكون قد انقضت على نقصان المرتب أكثر من خمس سنوات .

ونظرا لما قد يتضح من التطبيق العملى من وجود جهات غير المحددة بالنص لديها أنظمة للعلاوة الاجتماعية فقد أجاز التعديل إضافة مثل هذه الجهات في سريان هذا الحكم الجديد وذلك بقرار وزاري .

وقد عدل الحكم الوارد بالفقرة الثانية من المادة (١٩) فيما يتعلق بالقاعدة الضابطة للمرتب الأخير في القطاعين الأهلى والنطلى في الجهات التى لا يرتبط العاملون فيها في تحديد مرتباتهم وترقياتهم وعلاواتهم للوائح توظف أبرمت بمقتضى اتفاقات جماعية ، حيث اتضح من التطبيق العملى أن هذه القاعدة تستقل أحيانا لزيادة المعاش زيادة غير حقيقية بمجرد الالتحاق بعمل في جهة من المشار إليها لمدة محدودة بمرتب أكبر من المرتب الذى كان في غيرها بالنسبة المحددة في النص . وقد جاء التعديل على نحو يحقق انضباطا أكثر بحيث لا يسمح بالزيادة إلا في حدود المدة التى عمل فيها المؤمن

عليه في جهة من المشار إليها مع المحافظة في الوقت نفسه على نسبة الزيادة الحالية تقريبا إذا بلغت مدة العمل في جهة منها مدة خمس سنوات كاملة ، وقد أُحيل في شأن تحديد نسبة الزيادة إلى جدول جديد مرافق للقانون ، وأضيفت إلى الجهات التي لا يسرى بشأنها النص - والتي كانت تحددها الفقرة الثالثة من النص الحالي - الجهات التي اعتمد مجلس الخدمة المدنية أنظمة مرتباتها وذلك للاطمئنان لانضباطها .

٩- أضيفت بموجب المادة الرابعة من مشروع القانون - كما سيأتي - فقرة جديدة إلى المادة (٢٥) من قانون التأمينات الاجتماعية مؤداه استحقاق مكافأة عن المدة التي تزيد على المدة اللازمة لاستحقاق المد الأقصى للمعاش تصرف إلى جانب المعاش واستتبع ذلك إجراء تعديل في المادة (٢٦) يقضي بحساب هذه المكافأة بذات القواعد التي تصحب بها مكافأة التقاعد في النص الحالي مع حذف الشرط الخاص بإلا تقل المدة عن سنة كاملة ، ومن ثم تستحق المكافأة في العاليتين على المدة أيًا كانت .

١٠- تحقيقا لهدف التكامل بين أبواب التأمين المختلفة فقد عدلت المادة (٢٨) لتشمل إجازة ضم مدد الاشتراك في الباب الخامس من القانون إلى مدد الاشتراك في الباب الثالث منه ، بالإضافة إلى ما هو مقرر أصلا بموجب هذا النص في شأن ضم المدد التي حسبت طبقا لأحكام قوانين معاشات ومكافآت التقاعد للمسكرين ، مع الإحالة في شأن تنظيم الضم في العاليتين إلى قرار وزاري وضبط صياغة النص ليكون معبرا عن المقصود على وجه صحيح .

١١- عدلت بموجب المشروع - كما سيأتي - المادة (٩١) من القانون وذلك بإلغاء ( الفوائد ) ، ومن ثم أصبح من الضروري حذف الإشارة التي كانت وأردت إليها في نص المادة (٥٧) فتم تعديلها على هذا الأساس .

١٢- عدل البند (١) من المادة (٥٩) الواردة في الباب الخامس من القانون في شأن التأمين على نوى المهن الحرة والتجار ومن في حكمهم وذلك بامتداد التغطية التأمينية لتشمل حالات الوفاة والعجز الكامل التي تقع خلال سنتين من تاريخ انتهاء الاشتراك ، وعدلت قاعدة حساب المعاش في الحالات التي تقع أثناء الاشتراك ، وذلك بأحكام مماثلة للأحكام المعدلة بالنسبة للمؤمن عليهم الخاضعين للباب الثالث من القانون .

١٣- عدلت الفقرتان الأولى والثانية من المادة (٦٠) وهي الخاصة باستحقاق معاش مؤقت في حالة المرض للمؤمن عليهم في الباب الخامس على نحو يسر تطبيقها . فبدلا من شرط أن يكون المرض قد أدى إلى ( عدم مقدرة المؤمن عليه على مواولة النشاط ) أصبح الشرط هو أن يكون قد أدى إلى ( توقفه عن مواولة النشاط ) ، فأصحاب الأنشطة الفردية مثل المشتغلين بالمعاماة أو الطب يثوقون عن مواولة النشاط بسبب المرض بينما لا يتوقف النشاط في الشركات الكبيرة إذا مرض أحد الشركاء ، والتأمين لا يعني بغير حالة انقطاع الدخل المترتبة على المرض وليس المرض في ذاته . كذلك فقد انتزع من التطبيق العملي صعوبة استصدار قرار وزاري - حسبما تنص الفقرة الثانية من هذه المادة - يحدد ( أنواع الأنشطة والأمراض التي تؤدي إلى عدم المقدرة على مواولتها .. ) إذ يعني ذلك ضرورة الربط بين كل مجموعة من الأنشطة وأمراض بذاتها ، وجاء التعديل ليقصر نطاق القرار على ( قواعد إثبات هذه الحالة ... ) وهو أمر يسر بطبيعة الحال .

١٤- أجرى تعديل شامل وجذري في أحكام الاستحقاق في المعاش المنصوص عليها في الفصل الأول من الباب السادس وشمل ذلك ما يلي :

- النص في المادة ( ٦٣ ) على أن الأنصبة في المعاش تستحق من أول الشهر الذي وقعت فيه الوفاة حيث لا يتضمن النص الحالي تحديدا لذلك .

- تخصيص المواد من (٦٤) إلى (٧٠) لشروط الاستحقاق في المعاش دون أية أحكام أخرى لا صلة لها بهذه الشروط .

- إضافة حالة جديدة يعتبر فيها الابن الذي تجاوز سن السادسة والعشرين مستحقا في المعاش ، وهي حالة من أنهى دراسته الجامعية أو التي تزيد عليها ولم يبلغ سن الثامنة والعشرين ولم يلتحق بعمل أو يزاول نشاطا يخضع فيه لأحكام الباب الخامس من القانون .

- استخدام لفظ ( الوقف ) للتعبير عن ( الوقف أو القطع ) في النصوص الحالية إذ أن دولها في هذه التصوص واحد ، وهو عدم صرف التصيب بتوافر أسباب محددة ويعود الصرف بزوالها وهو معنى ( الوقف ) قانونا .

- وفي تحديد حالات الوقف فإن المادة (٧١) من النصوص المعدلة قد أوردت في الحالة الأولى منها ( التحاق المستحق

بالعمل ) وهو حكم مقرر في النصوص الحالية حيث لا تجوز الجمع بين النصيب وبين المرتب ، إلا أن النص المعدل قد استثنى من ذلك أرملة المؤمن عليه أو صاحب المعاش فيكون لها حق الجمع بين مرتبتها من العمل ونصيبها في معاش الزوج وذلك رعاية لأسرة المتوفى والمحافظة على المستوى الذي تعودت عليه قبل وفاته .

أما الحالة الثانية من حالات الوقف فهي حالة زواج الإناث ، وهي تسمى في النصوص الحالية ( القطع ) والحكم بشأنها واحد ، إلا أن إيراد حكم الإيقاف بالنسبة للثلاث مطلقا يعني أنه يشمل أرملة المؤمن عليه أو صاحب المعاش فلا ينتهي نصيبها بزواجها . ويقرر النص المعدل صرف منحة زواج للبنت أو الأخت أو بنت الابن عند زواجها لأول مرة تقدر بنصيبها في المعاش عن ستة أشهر ، وهي ميزة جديدة يساهم بها نظام التأمينات الاجتماعية في أعباء زواج المستحقة .

- وأوردت المادة (٧٢) المعدلة حالات انتهاء النصيب وتعني عدم عونه بعد ذلك للمستحق ، والجديد فيها هو أن نصيب أرملة المؤمن عليه أو صاحب المعاش لا ينتهي إلا إذا استحققت نصيبا في المعاش عن زوجها الأخير ، أما إذا طلقت أو تزلمت دون نصيب منه فإن نصيبها في المؤمن عليه أو صاحب المعاش يعود لها من جديد ، وهذا الحكم الجديد يهدف إلى توفير الرعاية للأرملة وتحقيق صالح المجتمع حيث أن بعض الأرمال قد يحجمن عن الزواج من جديد بسبب الرغبة في الاحتفاظ بالنصيب في المعاش عن الزوج المتوفى لأن هذا النصيب ينتهي في ظل الأحكام الحالية ولو لم توفى في زواجها الجديد . كذلك فإن النص تضمن حكما جديدا مؤداه أن الابن الذي أنهى دراسته الجامعية أو التي تزيد عليها يستمر في صرف نصيبه في المعاش حتى بلوغه سن الثامنة والعشرين أو التحاقه قبل ذلك بالعمل أو مزاولته نشاطا يخضع فيه للباب الخامس من القانون ، بينما الحكم الحالي يقضي بانتهاء نصيبه فور انتهاء دراسته طالما أنه بلغ سن السادسة والعشرين .

- عدلت المادة الخاصة بحالات الفقد والتي أصبحت في التعديل تحمل رقم (٧٤) ، حيث شملت حالة فقد صاحب المعاش أيضا إضافة إلى حالة فقد المؤمن عليه التي يعالجها النص الحالي ، وأخذت الحالة الجديدة ذات الحكم المقرر حاليا في تحديد أنصبة المستحقين بافتراض الوفاة . ونظرا للصعوبة التي كان يواجهها تطبيق النص الحالي من حيث التأكد من واقعة الفقد فقد أحال النص المعدل إلى قرار وزاري لتحديد الإجراءات التي تتخذ للثبات وكذا ما يتبع في شأن ما صرف من مبالغ إذا ظهر المفقود حيا . وتضمن النص المعدل فقرة صريحة تقضي بأن يسرى على المستحقين طبقا لهذا النص ذات الأحكام التي تسرى على المستحقين الذين ثبت بالفعل وفاة من استحقوا عنهم أنصبتهم ، ومن ثم تشملهم أحكام الحد الأدنى للنصيب والزيادات في المعاش وغيرها .

- وتتبنى المادة (٧٥) المعدلة فلسفة جديدة في شأن المستحقين في المعاش عن المؤمن عليه أو صاحب المعاش ، مؤداهما النظر إلى الأسرة كوحدة واحدة وإن استقل كل مستحق فيها بنصيب محدد ، وفي هذا الإطار فإن هذه المادة تقرر إعادة توزيع المعاش على المستحقين في حالة وقف نصيب أحدهم - فضلا على انتهائه المقرر حاليا - وكذا كلما زال سبب الوقف ، ويعني ذلك عدم تعليق صرف أي نصيب فإذا تزوجت إحدى البنات أو التحق أحد الأبناء بعمل قبل بلوغه سن انتهاء النصيب فإن المعاش يعاد توزيعه كما لو لم تكن هذه البنت أو هذا الابن موجودا ، فإذا طلقت البنت أو ترك الابن العمل ولا تزال سنة تقل عن سن انتهاء النصيب فإن المعاش يعاد توزيعه من جديد لكي يصرف النصيب لمن زال سبب الوقف عنه ، ويحقق هذا الحكم في الأغلب الأعم من الحالات زيادة فعلية مستمرة في مقدار الأنصبة التي تصرف بحكم أن الطلاق يمثل نسبة محدودة من حالات الزواج ، كذلك فإن من يتكون العمل يملكون نسبة محدودة من حالات الالتحاق به ، والوضع الحالي يعلق تلك الأنصبة على احتمال عودة أصحابها إلى صرفها من جديد دون أن يستفيد منها باقي المستحقين .

وحتى لا يكون من شأن هذا الحكم الجديد صرف مبالغ طائلة دون وجه حق ودون مبرر أيضا ، وهو ما يحدث لو صرفت للمستحقين الزيادة في أنصبتهم الناتجة عن إعادة التوزيع منذ نشوء سبب الوقف أو الانتهاء في الوقت الذي تكون فيه المؤسسة قد استمرت في الصرف للمستحق الذي لم تعلم بنشوء سبب وقف أو انتهاء نصيبه ومن ثم يتكرر الصرف في الواقع لذات الأسرة ، لذلك فإنه في إطار الفلسفة التي يقوم عليها النص المعدل فإن الفقرة الأخيرة منه تقضي بأن يخصم في هذه الحالة ما صرف دون وجه حق للمستحق الذي أوقف أو انتهى نصيبه من متجمد ما يستحق لباقي المستحقين دون الإخلال بمسئولية من صرف دون وجه حق وأيضا دون إخلال بحق باقي المستحقين في

الرجوع عليه بما خصم منهم باعتباره المسئول عن ذلك . ومن شأن هذا الحكم أن يسارع المستحقون بإبلاغ المؤسسة بنشوء سبب إيقاف أو انتهاء صرف نصيب أحدهم وهو ما يحقق مصلحتهم ويحقق حماية للمال العام في الوقت ذاته .

- حذفت من المادة (٧٦) عدة أمور سواء لورود النص عليها في مواقع أخرى من القانون أو لعدم ضرورتها العملية ، واقتصر بعد ذلك على الإحالة إلى قرار وزاري لتحديد أحكام الجمع بين النصيب وبين المعاش التقاعدي أو بين الأنصبة في أكثر من معاش ، وتحديد مقدار وشروط استحقاق الحد الأدنى لنصيب المستحق مع النص على شمول ذلك التحديد ما يتطابق بالأنصبة المستحقة لكل من أبناء الابن وبناته حتى لا يتضام ما يحصل عليه كل منهم إذا اقتصر التحديد على نصيب أبيهم في المعاش وهو الذي ينتقل إليهم .

١٥- عدلت المادة (٧٧) بحيث تقضى الفقرة الأولى بأنه يجوز الاستبدال للمؤمن عليه أثناء الضمة إذا استكمل مدة الاشتراك اللازمة لاستحقاق المعاش وذلك أسوة بصاحب المعاش ، كما تكون الإحالة في شأن تحديد القيمة الاستبدالية إلى أحد جدولين جديدين مرفقين بالمشروع بدلا من الجدول رقم (٢) الحالي ، وأحد هذين الجدولين خاص بالاستبدال بمعدل المدة ، وهو نظام جديد يقف فيه خصم الجزء المستبدل بانتهاء مدة الاستبدال ، أما الجدول الثاني فهو خاص بالاستبدال مدى الحياة . وغنى عن البيان أنه في الاستبدال بمعدل المدة يمكن أن يتكرر الاستبدال كلما انقضت مدة الاستبدال السابق وهو ما يتيح مجالا أرحب أمام المستبدلين للحصول على مبالغ من دفعة واحدة عدة مرات لمواجهة احتياجاتهم المختلفة

كما تقضى الفقرة الثانية بأنه لا يجوز أن يقل الجزء الباقي من المعاش بعد الاستبدال عن (٥٠٪) من المرتب الذي حسب على أساسه المعاش ، سواء كان المعاش حقيقيا كما هو الحال بالنسبة لصاحب المعاش أو افتراضيا كما هو الحال بالنسبة للمؤمن عليه .

وأحالت الفقرة الثالثة في تحديد قواعد وشروط وحالات الاستبدال والمبالغ التي يطلب ردها مقابل إيقاف العمل بالاستبدال إلى قرار وزاري ، كما تقضى تلك الفقرة بأن الاستبدال للمؤمن عليه أثناء الضمة تكون مدته خمس سنوات في جميع الأحوال، ومن ثم فلا يجوز له الاستبدال على عشر سنوات أو مدى الحياة أو غير ذلك .

١٦- وتبعا للتعديل الذي أجرى على الفقرة الأولى من المادة (٧٧) فقد عدلت المادة (٧٨) للنص على إيقاف خصم الجزء المستبدل عند انتهاء المدة المحددة للاستبدال ، فضلا على حالات الإيقاف الأخرى المقررة حاليا .

١٧- عدلت الفقرة الأولى من المادة (٨٥) للنص على أن المرتب الذي يعمل عليه في حساب الاشتراكات بالنسبة للقطاع الأهلي والتفطى خلال كل سنة هو المرتب عن شهر يناير من هذه السنة ، وذلك بدلا من المرتب في أول شهر يناير لأن هذا المرتب يكون في الواقع مرتب شهر ديسمبر من السنة السابقة وليس هذا هو المقصود أصلا . وقد تضمن التعديل استبعاد الشركات المملوكة للدولة بالكامل من هذا الحكم حيث ألحقت بالقطاع الحكومي ليسرى عليها حكم حساب الاشتراكات على أساس مرتب كل شهر وذلك لانضباط هذه الشركات من حيث التعديلات التي يمكن أن تطرأ على المرتبات للعاملين فيها ، وهو ما تضمنته تعديل المادة (٨٦) .

١٨- عدلت الفقرة الأولى من المادة (٨٨) بحيث تحل عبارة ( في شهر يناير ) محل عبارة ( في أول يناير ) وذلك تبعا للتعديل الذي أجرى في الفقرة الأولى من المادة (٨٥) .

١٩- عدلت المادة (٩٠) لكي تتضمن حكما جديدا بنص صريح يوجب أداء الاشتراكات على أساس المرتب كاملا في الحالات التي يلتزم فيها صاحب العمل بأداء الاشتراكات ، ومن ثم لا يؤثر إجراء أى خصم من المرتب أو عدم صرفه كاملا لى سبب على وجوب الأداء على أساس كامل المرتب . وقد حذفت من النص المعدل الإشارة إلى أن ميعاد وجوب أداء المساهمة السنوية يحدد بقرار من الوزير ، حيث لا ضرورة لصنوع مثل هذا القرار إذ يتم الاتفاق مع وزارة المالية على ميعاد سداد كافة الالتزامات التي تتحملها الخزنة العامة للدولة دون تحملها بأى عبء مضاف من تأخير في الأداء لا يحدث في الواقع العملي .

٢٠- عدلت المادة (٩١) بحيث تحذف منها ( الفوائد ) التي كان يتحملها صاحب العمل في حالة التأخير في سداد الاشتراكات اتفاقا مع أحكام الشريعة الإسلامية ، واستبدل بها ( مبلغ إضافي ) هو بمثابة عقوبة توقع على صاحب العمل بسبب تقاعسه عن أداء التزاماته المحددة قانونا . وقد حدد هذا المبلغ على نحو لا يعجز صاحب العمل وذلك بواقع (١٪) شهريا، أى أنه يبلغ (١٢٪) سنويا ، بينما هو في النص الحالي أكثر من (٩٠٪) سنويا - وهو مؤدى حسابه بواقع (٢٥٪) عن

كل يوم تأخير - وذلك فضلا على الفوائد .

ويتضمن النص المعدل حكيمين جديدين أولهما إضافة المبالغ الأخرى المستحقة التي يلتزم صاحب العمل بإدائها إلى المؤسسة - مثل الأقساط التي يجب عليه خصمها من مرتبات المؤمن عليه لديه - وذلك ليشملها ذات الحكم في استحقاق المبلغ الإضافي المنصوص عليه إذا تأخر في أدائها عن الموعد المحدد لها . أما الحكم الثاني فهو إعطاء صاحب العمل مهلة للسداد تبلغ عشرة أيام من معياد وجوب الأداء بحيث يعطى من المبلغ الإضافي إذا تم السداد خلال هذه المهلة ، أما إذا انقضت دون سداد فإن المبلغ الإضافي يحسب من تاريخ وجوب الأداء حتى تاريخ السداد .

٢١- عدلت المادة (٩٢) بحيث يكون المبلغ الإضافي الذي يلتزم به صاحب العمل الذي يتحامل على المؤسسة بعدم تسجيل كل أو بعض عماله أو يؤدي الاشتراكات على أساس مرتبات تقل عن المرتبات الحقيقية ، ليصبح ( ١٠٪ ) بدلا من ( ٥٠٪ ) في النص الحالي . وأضيف إليها حكم جديد يقضى بالتزام صاحب العمل بإداء مبلغ ( ٥٠٠ ) فلس عن كل يوم يتأخر فيه عن إخطار المؤسسة بالبيانات والإخطارات التي يتطلبها تنفيذ القانون نظرا لما لها من أهمية في انتظام أعمال التأمينات الاجتماعية .

٢٢- عدلت الفقرة الثانية من المادة (٩٣) لكي تحذف منها الإشارة إلى ( الفوائد ) اتساقا مع ما أجرى من تعديل في المادة (٩١) .

٢٣- عدلت المادة (٩٥) لكي تشمل الأحكام المنصوص عليها فيها المؤمن عليهم في الباب الخامس من القانون من نوى المهن الحرة والتجار ومن في حكمهم ، حيث يقصر النص الحالي عن شمولهم بها رغم الحاجة إليها .

٢٤- عدلت المادة (١٠٠) بحيث تشتمل على فقرتين تحدد الأولى منهما الحالات التي يستحق فيها المعاش من أول الشهر الذي تنتهي فيه الخدمة وهي حالات بلوغ السن القانونية لترك الخدمة والوفاة والعجز الكامل ، ومن ثم فإنه في غير هذه الحالات يكون الاستحقاق من تاريخ تحقق السبب الموجب له .

أما الفقرة الثانية فإنها تقر استحقاق المعاش من أول الشهر الذي يقع فيه الوفاة أو ثبت فيه العجز الكامل وذلك في حالات استحقاق المعاش بعد انتهاء الخدمة وهي التي تقع خلال سنتين من تاريخ الانتهاء .

٢٥- عدلت المادة (١٠١) لكي يشمل النص حالات وقف وانتهاء النصيب في المعاش فيستحق النصيب عن الشهر الذي وقع فيه سبب ذلك على أساس شهر كامل ، ملغيا هو الحال بالنسبة للمعاش التقاعدي .

٢٦- عدلت المادة (١٠٢) لكي يضاف دين الحكومة إلى الديون المقررة حاليا والتي يمكن العجز بها أو النزول عن مستحقات المؤمن عليه أو صاحب المعاش وفاء لها . مع الإبقاء على الحدود المقررة حاليا وهي ربع المستحقات وأيضا ترتيب أولويات الديون بحيث يكون دين الحكومة المضاف بالنص الحالي في نهايتها .

وحفاظا على المال العام ونظرا لأن ما يكون فقد استحق على المؤمن عليه أو صاحب المعاش من دين للمؤسسة قبل وفاته - وغالبا ما يكون معاشات صرفته له دين وجه حق - قد استفاد منه بالتبعية المستحقون عنه ، فإنه قد أضيف حكم جديد إلى نص المادة المذكورة يجيز للمؤسسة خصم دينها قبله من مستحقات المستحقين عنه بنسبة المنصرف من أنصبتهم ويون تجاوز الحدود المقررة للخصم . ومن شأن هذا الحكم أن يفنى عن العجز على تركه المتوفى لاقتضاء الدين وله نظير في التشريعات المقارنة .

٢٧- عدلت الفقرة الأولى من المادة (١٠٦) بحيث يكون الحد الأدنى لمنحة الوفاة هو مئلي الحد الأدنى للمرتب في القطاعين الأعلى والنظلي ، حيث لم يعد الحد الوارد بالنص الحالي ملائما . ويضمن التعديل زيادة الحد الأدنى للمنحة تلقائيا كلما ارتفع الحد الأدنى للمرتب .

٢٨- عدلت صياغة الفقرة الثانية من المادة (١١٢) لضبط عبارتها على نحو يحقق المقصود منها .

٢٩- عدلت المادة (١١٥) في شأن قواعد الجمع وذلك في خصوص الجمع بين المعاش الإصابي وبين المعاش المستحق طبقا لأحكام الباب الثالث أو الباب الخامس ، إذا القاعدة الحالية تطلق الجمع فيها بغير حدود ، وهو أمر لا مبرر له خاصة إذا أخذ في الاعتبار ما طرأ من تعديل على قاعدة حساب المعاش في حالات الوفاة أو العجز الكامل أو العجز عن الكسب والتي تصل بالمعاش إلى (٩٥٪) من المرتب الأخير في أغلب الحالات ، ومن ثم يكون من شأن الإبقاء على القاعدة في

النص الحالي نون تعديل أن يصل المعاش المستحق إلى (١٩٠٪) من المرتب إذ المعاش الاصابي هو أيضا (٩٥٪) من المرتب ، والتعديل الوارد بالنص يضع حدا أقصى للجمع هو المرتب الذي سوى على أساسه المعاش الأخير أو المرتب الذي سوى على أساسه المعاش الاصابي مزايا يواقع ٨٪ عن كل سنة من تاريخ استحقاقه أيهما أكبر .

كذلك فقد تضمن التعديل عدم جواز الجمع بين المعاش المستحق طبقا للباب الثالث والمعاش المستحق طبقا للباب الخامس إلا بالحدود والشروط والقواعد التي يصدر بها قرار وزاري ، والقاعدة في النص الحالي هي الجمع بينهما بغير حدود وأساسها أن المعاش المستحق من الباب الخامس كان موعلا بالكامل من المشتركين فيه حسب نصوص هذا الباب قبل تعديله بموجب القانون رقم (٨) لسنة ١٩٨١ حيث أصبحت الفزاة العامة تساهم فيه معلما هو الحال في الباب الثالث ومن ثم انتفى مبرر إطلاق الجمع .

٣٠- عدلت المادة (١١٦) في شأن إثبات سن المؤمن عليه ، وهذا التعديل ضروري خاصة بعد تحديد سن لا يجوز التقاعد قبلها ، ومؤدى التعديل هو الاعتداد في علاقة المؤمن عليه بالتأمينات الاجتماعية بمستند الميلاد الذي يقدم للمؤسسة عند الاشتراك فيها لأول مرة وكذا الاعتداد بآى تعديل يطرأ عليه في ميعاد لا يجاوز سنة من تاريخ بدء الاشتراك ، ونص التعديل على سرمان هذا الميعاد على المشتركين حاليا في النظام . والمقصود من التعديل هو استقرار المراكز القانونية قبل المؤسسة فحسب بصرف النظر عما تقرره أية جهة مختصة في شأن تعديل السن .

وبموجب المادة الثالثة من المشروع فقد أضيفت عبارات جديدة إلى نصوص بعض المواد ، وهي كما يلي :

١- أضيفت إلى تعريف إصابة العمل المنصوص عليه في الفقرة (و) من المادة (١) عبارة تقضى باعتبار إصابة الطريق التي تقع نتيجة حادث أثناء زهاب المؤمن عليه إلى عمله أو عوبته منه في الطريق الطبيعي في حكم إصابة العمل ، وهو ما يتفق مع مفاهيم التأمينات الاجتماعية المستقرة .

٢- أضيفت إلى نهاية البند (ب) من المادة (١١) الذي يحدد الحصة التي يؤديها أصحاب الأعمال عبارة تقضى بأن يؤدي مجلس الأمة الاشتراكات عن الأعضاء باعتبار أنه الجهة التي تتحمل ميزانيتها بمكافآت العضوية ، وهو إضافة ضرورية في مقام استكمال الأحكام الخاصة بأعضاء مجلس الأمة حيث لا يعد المجلس صاحب عمل بالنسبة لهم .

٣- يشير البند (ج) من (أولا) من المادة (١١) إلى المساهمة التي تخصص في الميزانية العامة للدولة لأغراض الصندوق المنصوص عليه في الباب الثالث من القانون ، وذلك دون أن يحدد النص هذه المساهمة أو طريقة أدائها ، ومن ثم فقد أضيفت عبارة جديدة تعيل إلى قرار وزارى لتحديد ذلك ، وهو ما يحدث في الواقع العملى رغم عدم النص عليه باعتباره أمرا ضروريا ولزاما لتنفيذ القانون .

٤- أضيفت عبارة جديدة إلى نهاية البند (٢) من المادة (٢٢) من القانون ، وهي الخاصة بحساب المعاش للوزراء وأعضاء مجلس الأمة في حالتى العجز والوفاة على أساس افتراض قضاء مدة أربع سنوات في المنصب الوزارى أن قلت المدة الفعلية عن ذلك ، ومؤدى الإضافة هو المقارنة بين المعاش محسوباً على الأساس المذكور أو على أساس إضافة المدة الباقية حتى بلوغ سن الستين فرضا طبقا لنص المادة (١٧) المعدلة بموجب المشروع ، واستحقاق المعاش الأكبر .

٥- أضيف النص على الإحالة إلى قرار وزارى في شأن تحديد المساهمة والمبالغ الأخرى في البند (ب) من المادة (٥٥) في الباب الخامس كما تم في الباب الثالث .

وقد أضيفت بموجب المادة الرابعة فقرات جديدة إلى بعض المواد وهي كما يلي :

١- أضيفت فقرة ثانية إلى المادة (٢٣) الخاصة بمعاشرات الوزراء وأعضاء مجلس الأمة ، ومؤدى الفقرة المضافة هو استحقاق المكافأة عن المدة الزائدة على المدة الفعلية اللازمة لاستحقاق الحد الأقصى للمعاش المنصوص عليه بالنسبة لهم ، ولما كان هذا الحد هو (٨٠٪) فإن المدة الفعلية اللازمة للوصول إليه بحسب المعاش بالقواعد العادية ، هي اثنتان وثلاثون سنة ونصف ، وهو ما حدته الفقرة المشار إليها .

٢- أضيفت فقرة ثانية إلى المادة (٢٥) بشأن استحقاق المكافأة عن المدة التي تزيد على المدة الفعلية اللازمة لاستحقاق الحد الأقصى للمعاش بالنسبة لعموم المؤمن عليهم ، وقد سبقت الإشارة إليها .

٣- تقضى الفقرة المضافة إلى المادة (٢٩) بجواز ضم مدد الإجازات بدون مرتب التي انتهت في ظل العمل بالمرسوم الأميرى

رقم (٣) لسنة ١٩٦٠ إلى مدة الاشتراك في التأمين ، وهذه لا يجوز ضمها وفقا للنص الحالي ، وقد أحيل في شأن تنظيم الضم إلى قرار وزاري .

٤- أضيفت فقرة ثانية إلى المادة (٥٤) الواردة في الباب الخامس من القانون ، وهي تجيز لأصحاب المعاشات الاشتراك اختياريا في هذا الباب إذا قدروا أن ذلك يحقق مصلحة لهم ، واشترط النص أن يكون الاشتراك مقرونا بطلب إيقاف صرف المعاش حيث لا تتحقق فائدة تذكر أن لم تحسب المدة التي استحق عنها المعاش مع مدة الاشتراك في الباب المذكور معا وهو ما يوجب إيقاف صرف المعاش .

٥- أما الفقرة المضافة إلى المادة (٦٢) فهي خاصة بتقرير استحقاق المكافأة عن المدة التي تزيد على المدة اللازمة لاستحقاق الحد الأقصى للمعاش بالنسبة للمؤمن عليهم في الباب الخامس ، مثلما تقرر للمؤمن عليهم في الباب الثالث .

٦- وأضيفت فقرة ثالثة إلى المادة (٨٣) المتعلقة بالأنظمة الخاصة التي ينشئها أصحاب الأعمال أو ما تتضمنه العقود الجماعية أو المشتركة من مزايا ، مؤداها إجازة تولى المؤسسة صرف المعاشات المقررة وفقا لهذه الأنظمة أو العقود مع الإحالة إلى قرار وزاري لينظم ذلك .

وتقتضى المادة الخامسة من المشروع بإضافة مواد جديدة إلى القانون ، وهي كما يلي :

١- أضيفت مادة برقم (١٧ مكررا) استلزمها التعديل الذي أجرى على المادة (١٧) والذي تضمن تحديد سن لا يستحق قبلها المعاش وذلك في الحالات المنصوص عليها في البندين (٥ ، ٦) منها . وتقتضى المادة الجديدة بأن كل من استكمل المدة اللازمة لاستحقاق المعاش وفقا للنصوص الحالية قبل ١/١/١٩٩٦ لا يسرى بشأنه تحديد السن الوارد بالجدول رقم (٧) الجديد باعتبار أنه قد اكتسب حقا في الحصول على المعاش فورا لو أنه اختار ترك الخدمة قبل العمل به ، ومن ثم فأيا كان تاريخ تقاعده مستقبلا فإنه يحتفظ له بالحق في صرف المعاش ولو لم يكن قد بلغ السن المحددة بالجدول .

٢- أضيفت مادة برقم (١٨ مكررا) استلزمها حذف حالة استحقاق المعاش لمن انتهت خدمته بحكم قضائي باستكمال مدة خمس عشرة سنة فقط والتي كان منصوصا عليها في البند (٤) من المادة (١٧) قبل تعديلها . وتقتضى المادة المضافة باستحقاق معاش مؤقت في حالة انتهاء خدمة المؤمن عليه بسبب الحكم عليه بالمعس بتوافر شرط المدة المقررة أصلا ويستمر صرفه طوال مدة الحبس ولدة سنتين بعد انتهائه ما لم يعد صاحبه إلى الخضوع لأي تأمين من جديد أو يستحق المعاش التقاعدي الدائم قبل انقضاء مدة السنتين .

٣- أضيفت مادة برقم (١٩ مكررا) تجيز حساب المعاش على أساس فترتين منفصلتين ، والمقصود بها معالجة الحالات التي يحدث فيها انخفاض للمرتب خاصة قرب بلوغ المؤمن عليه سن التقاعد . وبموجب هذه المادة فإنه يمكن للمؤمن عليه أن يحسب المدة الأولى والتي يشترط ألا تقل عن خمس عشرة سنة على أساس المرتب الأكبر في نهايتها ثم يضاف إليها جزء المعاش عن المدة الثانية التي حدث فيها الانخفاض ، وحد النص الضوابط اللازمة حتى لا يساء استخدام هذا الحق .

٤- أما المادة الجديدة برقم (٧٨ مكررا) والخاصة بفحص المركز المالي لنظام الاستبدال علي حدة مرة كل ست سنوات ، فالمقصود بها التذك من كفاءة النظام من ناحية ، وإفادة جمهور المستبدلين بما قد يظهره الفحص من فائض من ناحية أخرى وذلك بالنص على جواز توزيعه عليهم .

وتقتضى المادة السادسة من المشروع بإضافة عبارة ( وأعضاء مجلس الأمة ) في موقعها اللازم في عنوان الباب الثالث من القانون وفي المادة (١١) منه .

وبموجب المادة السابعة من المشروع يستبدل جدول جديد بجدول تحديد أنصبة المستحقين وهو الجدول رقم (١) . والجدول الجديد يتضمن مزايا جديدة بتوزيع المعاش كاملا في معظم الحالات وزيادة نصيب الأرملة عند انفراقها إلى ثلاثة أرباع المعاش بدلا من النصف في الجدول الحالي ، فإذا تعددت الأرمال فيوزع عليهن المعاش كاملا بدلا من ثلاثة أرباعه فقط . كذلك الأولاد يستحقون كامل المعاش في حالة انفراقهم بدلا من ثلاثة أرباع المعاش في الجدول الحالي .

كما استبدل بموجب المادة المذكورة جدولان جديان بالجدول رقم (٢) الخاص بتحديد القيمة الاستبدالية ، حيث اختص الأول منها وهو ( ٢ / ١ ) بالاستبدال محدد المدة ، واختص الثاني وهو ( ٢ / ب ) بالاستبدال مدى الحياة .

وأضيف جدولان جديان بموجب المادة المشار إليها وهما الجدول رقم (٧) الخاص بتحديد السن التي لا يستحق قبلها المعاش في تطبيق البندين (٥ ، ٦) من المادة (١٧) ، والجدول رقم (٨) وهو خاص بتحديد المرتب الذي يراعى في تطبيق البند (٢) من المادة (١٩) .

وقد أُلغيت بموجب المادة الثامنة من المشروع ، المادة الثالثة من القانون رقم (٤) لسنة ١٩٨٢ وهي التي كانت تقضى بتحديد مدة بذاتها من تاريخ العمل به يتعين أن يقدم خلالها طلب ضم المدة التي صرفت عنها مكافأة التقاعد قبله ، ويهدف الإلغاء إلى توفير المرونة الكاملة للقرار الوزاري المشار إليه في المادة (٢٧) - وما يقابلها من نصوص أخرى - في شأن شروط ومواعيد الضم .

وتقرر المادة التاسعة من المشروع عدم جواز الانتقاص من حقوق المستحقين القائمة في تاريخ العمل به ، مع الاحتفاظ بما يزيد عما تقرره النصوص المعدلة وذلك بصفة شخصية واستهلاكها من الزيادات التي تستحق لهم مستقبلاً نتيجة لإعادة التوزيع بسبب انتهاء أحد الأنصب .

كما تقرر صرف الأنصب المقررة للمستحقين الذين انتهت حقوقهم قبل العمل بالمشروع وذلك إذا كانت النصوص المعدلة تقرر لهم الحق في صرف الأنصب من جديد ، ويكون ذلك اعتباراً من تاريخ العمل بالمشروع أو من أول الشهر التالي لحدوث الواقعة التي ترتب حقهم في الصرف دون أن يؤثر ذلك على حقوق باقى المستحقين .

أما المادة العاشرة من المشروع فهي تقضى بإعادة التسوية في الحالات التي يقرر فيها المشروع المعاش لأول مرة ، وهي الوفاة والعجز الكامل خلال سنتين من تاريخ انتهاء الخدمة أو انتهاء الاشتراك في الباب الخامس ، وكذا حالات استحقاق المعاش التقاعدي الدائم بسبب استنفاد الإجازة المرضية أو عدم اللياقة الصحية للعاملين في القطاعين الحكومي وغير العاملين بقانون الخدمة المدنية والعاملين في الشركات المملوكة للدولة بالكامل ، وكذا الحالات التي عدلت فيها قاعدة حساب المعاش بإضافة المدة الباقية حتى بلوغ سن الستين إلى مدة الاشتراك . على أن تضاف إلى المعاش بعد إعادة تسويته الزيادات التي تقررت منذ انتهاء الخدمة والتي لم يسبق إضافتها ، وهي تقتصر بطبيعتها الحال على الحالات التي لم يسبق استحقاق المعاش فيها أو التي تقرر فيها معاش تقاعدي دائم بعد أن كان المقرر هو المعاش المؤقت . كذلك فقد نصت هذه المادة على التجاوز عن استرداد ما يكون قد صرف من مكافأة التقاعد في حالة الوفاة أو العجز الكامل ، وذلك باعتبار أن الصرف فيها كان في غيبة العلم بما تقرره النصوص المعدلة من امتداد التغطية التأمينية لهذه الحالات لمدة سنتين بعد انتهاء الخدمة .

أما المادة الحادية عشرة فهي تحدد تاريخ العمل بالمشروع وهو ١/٥/١٩٩٣ ، وذلك فيما عدا البند (٢) من الفقرة (م) من المادة (١) والمادة (٢) من قانون التأمينات الاجتماعية المعدلتان بموجب المادة الثانية من المشروع فيعمل بهما من ١/٥/١٩٩٥ وهو تاريخ العمل بنظام التأمين التكميلي .

□ □ □

## مذكرة إيضاحية للمرسوم بالقانون رقم (١٢٩) لسنة ١٩٩٢ بتعديل بعض احكام قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين

حدد البند (ثانياً) من المادة (٣) من قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين الصادر بالمرسوم بالقانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ ما يتعلق بالتزامات الخزانة العامة من مدد الخدمة السابقة على العمل بالقانون ، وقد جاء هذا التحديد على نحو مختلف بعض الشيء عما نص عليه قانون التأمينات الاجتماعية بالنسبة للموظفين المدنيين ، ونظرا لأن هناك صعوبات عملية في تطبيق نص البند المذكور على النحو الذي ورد به ، لذلك فقد رؤى تعديله على نحو منظر للنص المقابل في قانون التأمينات الاجتماعية بما ييسر إكمال تنفيذه .

وبمناسبة التعديلات التي أجريت على قانون التأمينات الاجتماعية بموجب المرسوم بالقانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٢ فإن الأمر يتطلب إجراء تعديلات منظرية في قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين ، وهي على النحو التالي :

- ١- تعديل المادة (٦) لضبط عباراتها بما يقابل ما أجرى من تعديل في المادة (٢٨) من قانون التأمينات الاجتماعية .
  - ٢- تعديل البند (١) من المادة (٧) للنص على امتداد التغطية التأمينية لحالات الوفاة والعجز الكامل التي تقع خلال سنتين من تاريخ انتهاء الخدمة ، وتعديل قاعدة حساب المعاش في الحالات التي تقع أثناء الخدمة ، وذلك كله بأحكام مماثلة للأحكام المعدلة بالنسبة للمؤمن عليهم المدنيين الخاضعين لقانون التأمينات الاجتماعية .
  - ٣- إضافة فقرة جديدة إلى المادة (١١) لتقرير الحق في مكافأة عن المدة التي تزيد على المدة الفعلية اللازمة لاستحقاق الحد الأقصى للمعاش بالنسبة للخاضعين لهذا القانون ، مثلما تقرر للخاضعين لقانون التأمينات الاجتماعية .
- وتبعا للعمل بنظام التأمين التكميلي فإن الأمر يتطلب إضافة مادة جديدة برقم ( ١٠ مكررا ) إلى قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين تقضى بأنه في حالة استحقاق المعاش وفقا لحكم المادة (٩) أو المادة (١٠) من القانون المذكور ، إذا كان آخر مربوط المرتب المقرر لرتبة المستفيد أو الرتبة الأعلى التي تلي رتبته - حسب الأحوال - في تاريخ العمل بنظام التأمين التكميلي ، يجاوز الحد الأقصى المقرر للمرتب في هذا التاريخ ، فإنه في تسوية المعاش المذكور يعتد بالمرتب الذي يحسب على أساسه المعاش عند انتهاء الخدمة بافتراض تطبيق الجداول والأحكام المعمول بها في تاريخ العمل بنظام التأمين التكميلي ، وذلك حتى لا تضار فئة من المستفيدين أو المستحقين منهم بصنوبر نظام التأمين التكميلي . كذلك فقد أضيفت فقرة ثانية إلى المادة (١٥) تقضى بأن الإعانة التي تستحق وفقا للفقرة الأولى من هذه المادة تحسب على أساس المرتب بكل عناصره حتى ولو كان المرتب يزيد على الحد الأقصى المقرر له ، وذلك لتشمل الإعانة ما يخضع من المرتب التأمين الأساسي وما يخضع منه للتأمين التكميلي .

وحددت المادة الخامسة تاريخ العمل بالمشروع وهو ١٩٩٢/٥/١ فيما عدا المادة الثالثة والمادة الخامسة فيعمل بهما من ١٩٩٥/١/١ وهو تاريخ العمل بنظام التأمين التكميلي .



**مذكرة إيضاحية**  
**للمرسوم بالقانون رقم (١٣٠) لسنة ١٩٩٢**  
**بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم (١١) لسنة ١٩٨٨**  
**بالاشتراك فى التأمينات الاجتماعية اختياريا**  
**للعاملين فى الخارج ومن فى حكمهم**

تبعا للتعديلات التى أجريت على قانون التأمينات الاجتماعية بموجب المرسوم بالقانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٢ فإن الامر يتطلب إجراء التعديلات الآتية فى المرسوم بقانون رقم (١١) لسنة ١٩٨٨ :

١- إضافة فقرة ثانية إلى المادة (٢) منه تقضى بجواز الاشتراك فى التأمين لأصحاب المعاشات إذا صدر قرار وزارى يحدد الشروط والقواعد الخاصة بذلك ، وهو ما يتوافق مع ما هو مستهدف من تكامل مدد التأمين .

٢- عدلت المادة (٣) تبعا لتعديل المادة (١٩) من قانون التأمينات الاجتماعية من حيث سريان الحكم الفاص بضبط الأمور فيما يتعلق بالمرتب الأخير ، وهو ذات ما تقرره المادة بنصها الحالى .

٣- عدل البندان ( ٢ ، ٣ ) من المادة (٨) وذلك لحذف الإشارة التى كانت واردة بهما إلى ( الفوائد ) بعد أن ألغيت بموجب تعديل المادة (٩١) من قانون التأمينات الاجتماعية .

وتحدد المادة الثانية من المشروع تاريخ العمل به وهو ١/٥/١٩٩٣ .

□ □ □

## مذكرة إيضاحية

للقانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٣

بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم (١٤) لسنة ١٩٩٢

بمنح زيادة في العلاوة الاجتماعية

التقاعدية والمساعدات العامة

صدر المرسوم بالقانون رقم (١٤) لسنة ١٩٩٢ بمنح زيادة في العلاوة الاجتماعية والمعاشات التقاعدية والمساعدات العامة ، وقد صدر هذا المرسوم بالقانون ( على خلاف المرسوم بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٩٠ السابق عليه والذي قرر أيضا زيادة معاشة) دون أن يشمل من يسرى عليهم المرسوم بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن سريان أحكام قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين على غيرهم من العاملين بتكليف من الحكومة في مناطق العمليات الحربية .

ولعلاج هذا القصور ، أعد هذا المشروع الذي نص في مادته الأولى على إضافة فقرة ثانية إلى المادة الثالثة في المرسوم بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٩٣ سالف الذكر ، تقضى بمنح الزيادة في المعاشات التقاعدية على كل من تسرى عليهم أحكام المرسوم بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٠ .

□ □ □

## القوانين والقرارات التي نشرت بعد صدور المجموعة

### أولاً : القوانين

#### قانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٨٢ في شأن زيادة مرتبات الموظفين المدنيين والعسكريين وزيادة المعاشات للمتقاعدين وتعديل بعض أحكام قانون ونظام الخدمة المدنية

بعد الاطلاع على الدستور وبخاصة المواد ٢٦ ، ٦٥ ، ٧٩ ، ١٠٩ ، ١٥٥ ، ١٧٨ منه ،  
وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٢ بنظام السلكين الدبلوماسي والقتصى ،  
وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٥ في شأن نظام الخطوط الجوية الكويتية ،  
وعلى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٥ بإنشاء بنك التسليف والادخار ،  
وعلى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ في شأن تنظيم التعليم العالي ،  
وعلى المرسوم بالقانون رقم (٢) لسنة ١٩٦٧ بإنشاء الحرس الوطني ،  
وعلى القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٧ في شأن الجيش ،  
وعلى القانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٨ بنظام قوة الشرطة ،  
وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزى وتنظيم المهنة المصرفية ،  
وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء الهيئة العامة للإسكان ،  
وعلى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٤ بإعادة تنظيم الصنوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية ،  
وعلى الأمر الأميرى بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية وتعديلاته ،  
وعلى المرسوم بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٦ في شأن وكالة الأنباء الكويتية ،  
وعلى المرسوم بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية ،  
وعلى المرسوم الصادر فى ١٩٧٩/٤/٤ في شأن نظام الخدمة المدنية ،  
وعلى المرسوم بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٩ بشأن استبدال جداول المرتبات الخاصة بالجيش ،  
وعلى المرسوم بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء مؤسسة البترول الكويتية ،

وعلى المرسوم بالقانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون معاشات ومكافآت التقاعد العسكريين ،

وعلى المرسوم الصادر في ١٩٨١/٦/١٤ بشأن مرتبات وبدلات أعضاء السلطة القضائية ،

وعلى المرسوم الصادر في ١٩٨١/٦/١٤ بشأن جداول الوظائف والمرتبات لأعضاء هيئة التدريس والمعيدين بجامعة الكويت ،

وعلى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٢ في شأن رجال الإطفاء ،

وعلى القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٢ في شأن نظام المعلومات المدنية .

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه ،

#### مادة (١) :

مع عدم الإخلال بأحكام أى قانون معمول به تعدل القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩ المشار إليه تزداد الرواتب الأساسية لجميع العاملين في الدولة سواء أكانوا معاملين بقانون ومرسوم الخدمة المدنية أو كانت تنظم شئون توظيفهم قوانين خاصة أو كانوا من رجال الجيش والشرطة والحرس الوطني أو من العاملين في الهيئات والمؤسسات العامة بواقع عشرين دينارا شهريا .

#### مادة (٢) :

مع عدم الإخلال بأحكام أى قانون معمول به تعدل العلاوة الاجتماعية عن الأولاد المقررة للكويكيتين العاملين في الدولة المشار إليهم في المادة السابقة إلى عشرين دينارا شهريا عن كل ولد ويون حد أعلى لعدد الأولاد الذين تمنح عنهم هذه العلاوة

كما تزداد العلاوة الاجتماعية المقررة للكويكيتين العاملين في الدولة بواقع عشرة دنانير شهريا .

#### مادة (٣) :

تمنح زيادة في المعاشات التقاعدية المستحقة حتى اليوم السابق على العمل بهذا القانون لا تقل عن ثلاثين دينارا وذلك وفقا للقواعد والشروط التي يقرها مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية .

#### مادة (٤) :

يماد النظر كل سنتين على الأكثر من تاريخ العمل بهذا القانون في مستوى المرتبات والمعاشات التقاعدية على ضوء زيادة نفقات المعيشة ، وذلك وفقا للقواعد والأحكام التي يقرها مجلس الوزراء .

#### مادة (٥) :

يستبدل بنص البندين ٣ و ٤ من المادة (١٢) من قانون الضمة المدنية المشار إليه النصان التاليان :

٣- مجموعة الوظائف الفنية المساعدة .

٤- مجموعة الوظائف المعاونة .

وتستبدل بعبارتى ( مجموعة الوظائف الحرفية ) و ( مجموعة وظائف الخدمات ) الواردتين في القوانين واللوائح العبارتان المنصوص عليهما في البندين ٣ و ٤ من هذه المادة .

#### مادة (٦) :

يمنح الموظفون الموجودون في الخدمة وقت العمل بهذا القانون المعينون على العقود الثاني والثالث زيادة مقدارها عشرين دينارا .

**مادة (٧) :**

تتخذ المبالغ اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون من الاحتياطي العام للدولة .

**مادة (٨) :**

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به من أول الشهر التالي لتاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

**مدير قصر السيف**

فى : ٢٤ شعبان ١٤٠٢ هـ .

الموافق : ١٦ يونيو ١٩٨٢ م .

**أمير الكويت**

**جابر الاحمد**

□ □ □

**قانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٨٢  
في شأن تعديل بعض احكام قانون التأمينات الاجتماعية وتطبيق  
ما تضمنه التعديل على العسكريين من رجال الشرطة  
والجيش والحرس الوطني**

بعد الاطلاع على الدستور وخاصة المواد ١١ ، ٦٥ ، ٧٩ ، ١٠٩ ، ١٧٨ منه ،  
وعلى الامر الاميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية وتعديلاته ،  
وعلى المرسوم بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين ،  
وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه ،

**مادة (١) :**

يلغى نص البند (٢) من المادة ١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه .

**مادة (٢) :**

تضاف إلى قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه مادة يرقم (٣٠ مكررا ) نصها الآتي :

” يجوز بناء على طلب المؤمن عليه حساب المدد التي قضائها في الخدمة قبل حصوله على الجنسية الكويتية وذلك وفقا للشروط والقواعد التي يصدر بها قرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة .  
ويصدر قرار من الوزير بتحديد المبالغ التي تسهم بها الخزانة العامة لحساب المدد التي يتم ضمها طبقا لأحكام الفقرة السابقة وكيفية أدائها “ .

**مادة (٣) :**

يستبدل بنص الفقرة الأخيرة من المادة (٤) من قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين المشار إليه النص الآتي .

” ولا تدخل المدد التي حرم المستفيد من معاشه أو مكافآته عنها طبقا لحكم المادة (٤٦) من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦١ المشار إليه ضمن مدد الخدمة المحسوبة طبقا لهذا القانون .

وتسرى على المستفيد أحكام المادة (٣٠ مكررا ) من قانون التأمينات الاجتماعية .

**مادة (٤) :**

تسرى أحكام المادة ( ٣٠ مكررا ) من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه على أصحاب المعاشات التقاعدية أو المستحقين عنهم الذين استحقوا معاشا وفقا لأحكامه أو لأحكام قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين إذا كان من شأن الضم زيادة المعاش على أن تستحق هذه الزيادة اعتبارا من أول الشهر التالي لتقييم طلب الضم .

**مادة (٥) :**

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون وينشر في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر السيف ،

فى : ٢٢ رجب ١٤٠٢ هـ .

الموافق : ١٦ مايو ١٩٨٢ م .

**أمير الكويت**

**جابر الاحمد**

□ □ □

## قانون رقم (٤) لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين

بعد الاطلاع على المادتين ٢ و ١١ من الدستور ،  
وعلى الأمر الأميري بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له ،  
وعلى المرسوم بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له ،  
وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

### مادة (١) :

يستبدل بنصوص المادة ٢٥ والفقرة الثانية من المادة ٢٧ والفقرة الأولى من المادة ٥٨ ومن المادة ٦٢ من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه النصوص الآتية :

مادة ٢٥ :

إذا انتهت خدمة المؤمن عليه ولم يكن مستحقاً لمعاش تقاعدي استحق مكافأة تقاعد لا تصرف إلا في الحالات وطبقاً للشروط والقواعد التي تصدر بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة .

مادة ٢٧ ( فقرة ثانية ) :

أما إذا كان قد سبق أن أدت له مكافأة تقاعد فيجب لكى تضم مدة خدمته السابقة إلى المدة الجديدة أن يرد مكافأة التقاعد التي سبق أن أدت له إما دفعة واحدة أو على أقساط بون أية فوائد عنها وذلك وفقاً للشروط والقواعد التي يحددها مجلس الإدارة كمل يحدد مواعيد وشروط وقواعد الضم وحالات الإعفاء من رد المكافأة .

مادة ٥٨ ( فقرة أولى ) .

يدخل في حساب مدة الاشتراك في هذا التأمين كل مدة يلتزم المؤمن عليه بسداد الاشتراكات عنها ، فإذا كان قد صرف عنها مكافأة تقاعد فيجب لحسابها أن يرد المكافأة التي سبق أن أدت له ، وتسرى في هذا الشأن الأحكام المقررة طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٢٧ من هذا القانون .

مادة ٦٢ ( فقرة أولى ) :

إذا لم يكن المؤمن عليه مستحقاً لمعاش تقاعدي عند انتهاء الاشتراك في التأمين استحق مكافأة تقاعد لا تصرف إلا في الحالات وطبقاً للشروط والقواعد التي تصدر بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة .

### مادة (٢) :

تضاف فقرة ثانية إلى المادة (١١) من قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين المشار إليه ، نصها الآتي :  
" ولا تصرف المكافأة المنصوص عليها في الفقرة السابقة إلا في الحالات وطبقاً للشروط والقواعد التي تحدّد بقرار يصدر من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة " .

### مادة (٣) :

يشترط لضم المدد التي صرفت عنها مكافأة تقاعد قبل العمل بهذا القانون تقديم طلب الضم خلال مدة سنتين من تاريخ العمل به ، يجوز مددا لسنة واحدة بقرار يصدر من مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ، ولا يبدأ هذا الميعاد في الحالات التي لا يكون فيها الضم جائزا إلا من تاريخ جوازه .

### مادة (٤) :

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من أول الشهر التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر السيف

في : ١٠ ربيع الثاني ١٤٠٣ هـ .

الموافق : ٢٤ يناير ١٩٨٢ م .

أمير الكويت

جابر الأحمد

□ □ □

**قانون رقم (٨) لسنة ١٩٨٣  
بإضافة مادة جديدة للأمر الأميري بالقانون رقم  
٦١ لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية**

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى الأمر الأميري بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له ،  
وإفق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

**مادة (١) :**

يستبدل بعنوان الفصل الثالث من الأمر الأميري بالقانون المشار إليه العنوان التالي :  
" في معاشات تقاعد الوزراء وأعضاء مجلس الأمة " .

**مادة (٢) :**

تضاف إلى قانون التأمينات المشار إليه مادة جديدة برقم ( ٢٤ مكرراً ) بالنص الآتي .  
" يستحق رئيس ونائب الرئيس وأعضاء مجلس الأمة عند انتهاء العضوية معاشاً تقاعدياً شهرياً وفقاً للأحكام الواردة في هذا الفصل .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على رؤساء ونواب الرؤساء وأعضاء المجلس التأسيسي ومجلس الأمة السابقين .  
ولا تحسب فروق مالية عن الماضي " .

**مادة (٣) :**

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

صدر بقصر السيف

في : ٧ جمادى الأولى ١٤٠٣ هـ .

الموافق : ٢٠ فبراير ١٩٨٣ م .

أمير الكويت

جابر الأحمد

□ □ □

## ثانيا : القرارات الوزارية

قرار رقم (١٦) لسنة ١٩٨١

في شأن

تعديل بعض احكام القرار رقم (٥) لسنة ١٩٨٠

بشأن الشروط والقواعد الخاصة بضم مدد الخدمة السابقة  
التي انتهت في القطاعين الاهلي والنفطي قبل ١٩٧٧/١٠/١  
والمبالغ التي تساهم بها الخزانة العامة وكيفية ادائها

وزير المالية ،

بعد الاطلاع على قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالامر الاميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ والقوانين المعدلة له ،  
وعلى القرار رقم (٥) لسنة ١٩٨٠ بشأن الشروط والقواعد الخاصة بضم مدد الخدمة السابقة التي انتهت في القطاعين  
الاهلي والنفطي قبل ١٩٧٧/١٠/١ والمبالغ التي تساهم بها الخزانة العامة وكيفية ادائها .  
وبعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بجلسته المنعقدة في ١٤٠١/٦/٦ هـ الموافق  
١٩٨١/٤/١١ م .

قرر :

**مادة أولى :** تضاف الفقرة التالية إلى البند (٣) من المادة (٢) من القرار رقم (٥) لسنة ١٩٨٠ المشار إليه .

“(هـ) شركة الزيت العربية المحدودة بشرط أن تكون المدة سابقة على ١٩٧٠/٥/٢٠ “ .

**مادة ثانية :** يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وعلى مدير عام المؤسسة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذه .

وزير المالية

عبد اللطيف يوسف الحممد

□ □ □

**قرار رقم (١٧) لسنة ١٩٨١**  
**في شأن**  
**تعديل بعض احكام القرار رقم (٢) لسنة ١٩٧٨**  
**في شأن قواعد حساب مرتب المؤمن عليه في بعض الحالات**

**وزير المالية،**

بعد الاطلاع على قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالامر الاميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ والقوانين المعدلة له ،

وعلى القرار رقم (٢) لسنة ١٩٧٨ في شأن قواعد حساب مرتب المؤمن عليه في بعض الحالات المعدل بالقرار رقم (٣) لسنة ١٩٨٠ .

وبعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بجلسته المنعقدة في ١٤٠١/٩/٢١ هـ الموافق ١٩٨١/٧/٢٢ م .

**قرر :**

**مادة أولى :** تضاف إلى المادة (١) من القرار رقم (٢) لسنة ١٩٧٨ المشار إليه فقرة ثانية نصها الآتي :

" ومع ذلك يكون حساب المرتب بالنسبة إلى الوظائف التي يتم التعيين فيها بمرسوم بقرار من الوزير بعد أخذ رأي ديوان الموظفين أو غيره من الجهات المختصة وذلك على أساس مرتب الوظائف المناظرة لها أو التي يكون مجموع مخصصاتها المالية هو الأقرب إلى المكافأة الاجمالية أو المرتب المقطوع متى كان هذا الأساس أكبر من الحد الأقصى المنصوص عليه في الفقرة السابقة " .

**مادة ثانية :** ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من أول يوليو سنة ١٩٧٩ وعلى مدير عام المؤسسة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذه .

**وزير المالية**

**عبد اللطيف يوسف الحمد**

□ □ □

**قرار رقم (١٨) لسنة ١٩٨١**  
**في شأن**  
**قواعد الجمع بين المعاش العسكري والمعاش المدني**

**وزير المالية،**

بعد الاطلاع على قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ والقوانين المعدلة له ،  
وعلى قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ ،  
وعلى القرار رقم (٥) لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقرار رقم (٤) لسنة ١٩٧٩ والقرار رقم (٧) لسنة ١٩٨١ في شأن قواعد الجمع  
وتعيين الحد الأدنى للنصيب .  
ويعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بجلسته المنعقدة في ١٤٠١/٩/٢١ هـ الموافق  
١٩٨١/٧/٢٢ م .

**قرر :**

**مادة (١) :** مع مراعاة أحكام المائتين ( ١٥ ، ١٦ ) من القرار رقم (٥) لسنة ١٩٧٨ المشار إليه ، يجمع صاحب المعاش  
التقاعدى المستحق طبقاً لأحكام القانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ المشار إليه بين هذا المعاش وبين المعاش التقاعدى المستحق  
طبقاً لأحكام القانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ المشار إليه بحيث لا يجاوز المجموع المعاش الأول مضاعفاً إليه ( ٢/٢ ) من المرتب  
الشهرى الذى حسب على أساسه المعاش الثانى عن كل سنة من السنوات المستحقة عنها المعاش الأخير .

**مادة (٢) :** ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويعمل به من أول مارس ١٩٨١ ، وعلى مدير عام المؤسسة اتخاذ  
الإجراءات اللازمة لتنفيذه .

**وزير المالية**

**عبد اللطيف يوسف الحمد**

□□□

**قرار رقم (١٩) لسنة ١٩٨١  
في شأن  
حساب مرتب رئيس البلدية**

**وزير المالية،**

بعد الاطلاع على القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٢ في شأن بلدية الكويت ،  
وعلى المرسوم الصادر في ٧ أغسطس سنة ١٩٧٩ بتعديل مكافأة رئيس البلدية ونائبه ،  
وعلى قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ والقوانين المعدلة له ،  
وعلى القرار رقم (٢) لسنة ١٩٧٨ في شأن قواعد حساب مرتب المؤمن عليه في بعض الحالات المعدل بالقرار رقم (٣)  
لسنة ١٩٨٠ والقرار رقم (١٧) لسنة ١٩٨١ .  
وبعد أخذ رأي ديوان الموظفين .

**قرر :**

**مادة (١) :** يكون حساب مرتب رئيس البلدية بواقع ( ١١٤٠٠٠ ) ديناراً شهرياً .

**مادة (٢) :** يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وعلى مدير عام المؤسسة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذه .

**وزير المالية**

**عبد اللطيف يوسف الحمد**

□ □ □

**قرار رقم (٢١) لسنة ١٩٨١**  
**بشأن**  
**الشروط والقواعد الخاصة بضم مدد الخدمة**  
**السابقة على الحصول على الجنسية الكويتية**

**وزير النفط - وزير المالية بالنيابة ،**

بعد الاطلاع على القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٤ في شأن العمل في القطاع الأهلي ،

وعلى القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٩ بشأن العمل في قطاع الأعمال النفطية ،

وعلى الأمر الأميري رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له .

وعلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية ،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين ،

وعلى القانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٨٢ في شأن تعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وتطبيق ما تضمنه التعديل

على العسكريين من رجال الشرطة والجيش والحرس الوطني ،

وعلى القرار رقم (١٠) لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقرار رقم (٩) لسنة ١٩٧٨ بشأن قواعد حساب وأداء الاشتراكات والمبالغ

الأخرى المستحقة وفقاً لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية ،

وعلى القرار رقم (٥) لسنة ١٩٨٠ بشأن الشروط والقواعد الخاصة بضم المدد السابقة التي انتهت في القطاعين الأهلي

والنفطي قبل ١٠/١/١٩٧٧ والمبالغ التي تساهم بها الخزانة العامة وكيفية أدائها ،

وعلى القرار (١١) لسنة ١٩٨١ في شأن ضم المدد المحسوبة طبقاً لأحكام قوانين معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين إلى

مدة الاشتراك في تأمين الباب الثالث من قانون التأمينات الاجتماعية وكذا ضم المدد الأخيرة إلى المدة الأولى وشروط تحويل

احتياطياتها ،

وعلى القرار رقم (١٤) لسنة ١٩٨١ في شأن قواعد حساب مدد النشاط والخدمة السابقة ضمن مدة الاشتراك في الباب

الخامس من قانون التأمينات الاجتماعية ،

وبعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بجلسته المنعقدة في ١٤٠٢/١١/٨ هـ الموافق

١٩٨٢/٨/٢٢ م .

**قرر :**

**مادة (١) :**

يجوز بناء على طلب المؤمن عليه أو المستفيد أن تضم إلى مدد الاشتراك في تأمين الباب الثالث من قانون التأمينات

الاجتماعية أو إلى المدد الخاضعة لأحكام القانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ مدد الخدمة السابقة على الحصول على الجنسية

الكويتية والتي قضيت في الجهات الآتية :

١- الجهات الحكومية .

٢- الهيئات والمؤسسات ذات الميزانيات الملحقه بميزانية الدولة أو ذات الميزانيات المستقلة والجهات العامة الأخرى .

٣- الشركات المساهمة ذات الاكتتاب العام .

٤- البنوك .

٥- الشركات التى تملكها الدولة ولو كانت المدد قد قضيت قبل ملكية الدولة لها .

٦- الشركات المساهمة المقللة التى تملكها المنشآت المنصوص عليها فى البنود السابقة .

٧- شركة الزيت العربية المحدودة متى كانت المدد قد بدأت قبل ١٩٧٠/٥/٢٠ .

#### مادة (٢) :

تسرى أحكام هذا القرار على كافة المدد السابقة على الحصول على الجنسية الكويتية ولو كان التعيين فى هذه المدد يعقد أو براتب مقطوع أو على وظيفة مؤقتة أو لعمل مؤقت .

ومع مراعاة أحكام الفقرة السابقة يكون ضم المدد المنصوص عليها فى هذا القرار وفقاً للشروط والقواعد التى تضم بها هذه المدد لو كانت تالية للحصول على الجنسية الكويتية وطبقاً للأحكام المنصوص عليها فى هذا القرار .

#### مادة (٣) :

يشترط لضم مدد الخدمة المنصوص عليها فى هذا القرار توافر الشروط الآتية :

١- أن تكون مدة خدمة فعلية تقاضى المؤمن عليه مرتبه عنها ، ومع ذلك تدخل فى حساب المدد التى يجوز ضمها مدد الإجازات المرضية بدون مرتب .

٢- أن تكون المدد تالية لبلوغ المؤمن عليه أو المستفيد سن الثامنة عشرة أو السن الذى تقرره القوانين واللوائح للاحتحاق بالخدمة أيهما أكبر .

٣- أن تكون المدد ثابتة فى سجلات أو ملفات أصحاب الأعمال الذين قضيت لديهم هذه المدد على أن تقدم الشهادات الدالة على ذلك مع طلب الضم فى ميعاد لا يجاوز سنة من تاريخ العمل بهذا القرار أو الالتحاق بالخدمة أو الحصول على الجنسية أيها أقرب تاريخاً .

٤- استحقاق معاش تقاعدى بافتراض عدم الضم أو بانتهاء الخدمة ببلوغ سن الخمسين ، ومع ذلك إذا انتهت الخدمة قبل بلوغها وكانت المدد المذكورة لازمة كلها أو بعضها لاستحقاق المعاش فلا يتم الضم إلا ببلوغ هذه السن أو بوقوع الوفاة أو حدوث العجز الكامل .

#### مادة (٤) :

يحدد مقابل ضم المدد المنصوص عليها فى هذا القرار بواقع (١٥٪) من المرتب السنوى الأخير فى تاريخ تقديم طلب الضم وذلك عن كل سنة من سنوات المدد المطلوب ضمها .

واستثناء من أحكام الفقرة السابقة يكون مقابل ضم المدد السابقة على العمل بالقانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٨٢ المشار إليه بواقع (٧,٥٪) من المرتب المنصوص عليه فيها وذلك عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى من المدد المطلوب ضمها وبواقع (١٢٪) من المرتب المذكور عن كل سنة تزيد على ذلك ، وتعتبر المدد التى تضم وفقاً لهذه الفقرة فى حالة تعددها مدة واحدة وذلك فى تعديد النسبة التى يتم على أساسها حساب مقابل الضم .

#### مادة (٥) :

يجوز تبسيط مقابل ضم المدد المنصوص عليها فى هذا القرار وفقاً للجدولين رقمى ( ١ و ٢ ) المرفقين ، وعلى المؤسسة إخطار طالب الضم بقيمة المقابل أو القسط الشهري .

وعلى طالب الضم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره بقيمة المقابل والقسط الشهري - سداد المقابل دفعة واحدة أو بإبداء رغبته في تقسيطه وإلا اعتبر طلب الضم كأن لم يكن .

وتسرى في شأن استقطاع الأقساط وسدادها إلى المؤسسة الأحكام المنصوص عليها في القرار رقم (١٠) لسنة ١٩٧٧ المشار إليه .

#### مادة (٦) :

لا يفيد طالب الضم من التيسيط بالنسبة إلى الجزء من مقابل الضم الذي يعادل مكافأة نهاية الخدمة عن المدد المطلوب ضمها متى كان مستحقاً لصرفها في تاريخ تقديم طلب الضم أو كان قد قام بصرفها بعد العمل بهذا القرار وفي تاريخ تال للحصول على الجنسية الكويتية .

#### مادة (٧) :

في تطبيق أحكام البند (٣) من المادة (٣) من هذا القرار إذا بدأ الميعاد فلا ينقضى إلا باستكمال أثناء الخدمة ولا تحسب فيه الفترات التي انتهت فيها الخدمة حتى العودة إلى الالتحاق بالخدمة من جديد .

ومع ذلك إذا انتهت خدمة المؤمن عليه أو المستفيد باستحقاق معاش تقاعدي ولم يكن قد انقضى الميعاد المشار إليه في الفقرة السابقة جاز تقديم طلب الضم خلال المدة الباقية من هذا الميعاد أو خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء الخدمة أي المدتين الأكبر .

#### مادة (٨) :

انتهت خدمة المؤمن عليه أو المستفيد باستحقاق مكافأة تقاعد جاز له العدول عن طلب الضم واسترداد مقابل الضم الذي أداه أو الأقساط التي سددتها بحسب الأحوال .

#### مادة (٩) :

تسرى أحكام هذا القرار على أصحاب المعاشات والمستحقين المعاملين بأحكام قانون التأمينات الاجتماعية أو بأحكام القانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ المشار إليهما إذا كان من شأن الضم زيادة المعاش على أن تستحق هذه الزيادة اعتباراً من أول الشهر التالي لتقديم طلب الضم ، ويعتد في حساب المبالغ المنصوص عليها في المادة (٤) من هذا القرار بالمرتب الذي سوى على أساسه المعاش وفي تقديم طلب الضم بالنسبة إلى المستحقين بالطلب المقدم من أي منهم .

ويشترط بالنسبة إلى أصحاب المعاشات والمستحقين في تاريخ العمل بهذا القرار تقديم طلب الضم خلال سنة من هذا التاريخ .

#### مادة (١٠) :

استثناء من أحكام المادة (٥) من هذا القرار يكون تقسيط مقابل الضم بالنسبة إلى المستحقين وفقاً للجدول رقم (٣) المرافق بشرط أن لا يزيد قسط مقابل الضم على مقدار الزيادة في المعاش ، ويخصم القسط الشهري من المعاش التقاعدي قبل توزيعه على المستحقين .

#### مادة (١١) :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره ، وعلى مدير عام المؤسسة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذه .

**وزير النفط**

**(وزير المالية بالنيابة)**

**على الخليفة العذبي الصباح**

## جدول رقم (١)

بتحديد مقدار القسط الشهري مدى الحياة

لمبلغ (١٠٠) دينار

السن عند طلب الضم	مقدار القسط الشهري فلس / دينار	السن عند طلب الضم	مقدار القسط الشهري فلس / دينار
حتى ٢٠	-/١٩٦	٤١	-/٥٣٨
٢١	-/٧١١	٤٢	-/٥٤٢
٢٢	-/٧٢٧	٤٣	-/٥٤٦
٢٣	-/٧٤٤	٤٤	-/٥٥١
٢٤	-/٧٦٢	٤٥	-/٥٥٦
٢٥	-/٧٨١	٤٦	-/٥٦١
٢٦	-/٨٠١	٤٧	-/٥٦٦
٢٧	-/٨٢٣	٤٨	-/٥٧١
٢٨	-/٨٤٧	٤٩	-/٥٧٦
٢٩	-/٨٧٣	٥٠	-/٥٨٢
٣٠	-/٩٠١	٥١	-/٥٨٨
٣١	-/٩٣١	٥٢	-/٥٩٥
٣٢	-/٩٦٣	٥٣	-/٦٠٢
٣٣	-/٩٩٧	٥٤	-/٦١٠
٣٤	١/٠٣٣	٥٥	-/٦١٨
٣٥	١/٠٧٢	٥٦	-/٦٢٧
٣٦	١/١١٥	٥٧	-/٦٣٦
٣٧	١/١٦٢	٥٨	-/٦٤٦
٣٨	١/٢١٣	٥٩	-/٦٥٧
٣٩	٢/٢٦٨	٦٠ فكتكر	-/٦٦٩
٤٠			-/٦٨٢

### ملاحظات :

- ١- في حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة .
- ٢- يستحق القسط الأول بالنسبة للمؤمن عليهم أو المستفيدين في آخر الشهر التالي لتاريخ طلب التقسيط ، وبالنسبة لأصحاب المعاشات من معاش الشهر الذي استحققت فيه الزيادة .
- ٣- يقف استحقاق القسط الشهري إذا حدث العجز الكامل أو وقعت الوفاة .

## جدول رقم (٢)

بتحديد مقدار القسط الشهري محدد المدة

لمبلغ (١٠٠) دينار

السن عند طلب الضم	مقدار القسط الشهري لمدة (٥) سنوات فلس / دينار	مقدار القسط الشهري لمدة (١٠) سنوات فلس / دينار	مقدار القسط الشهري لمدة (١٥) سنة فلس / دينار
حتى ٤٠	٢/١١٣	١/٢١٠	-/٩٣٣
٤١	٢/١١٧	١/٢١٧	-/٩٤٠
٤٢	٢/١٢٢	١/٢٢٤	-/٩٤٨
٤٣	٢/١٢٧	١/٢٣٢	-/٩٥٧
٤٤	٢/١٣٣	١/٢٤١	-/٩٦٧
٤٥	٢/١٤٠	١/٢٥١	-/٩٧٨
٤٦	٢/١٤٧	١/٢٦٢	-/٩٩٠
٤٧	٢/١٥٥	١/٢٧٤	١/٠٠٤
٤٨	٢/١٦٤	١/٢٨٧	١/٠٢٠
٤٩	٢/١٧٤	١/٣٠١	١/٠٣٨
٥٠	٢/١٨٥	١/٣١٦	١/٠٥٨
٥١	٢/١٩٧	١/٣٣٢	١/٠٨٠
٥٢	٢/٢١٠	١/٣٤٩	١/١٠٤
٥٣	٢/٢٢٤	١/٣٦٨	١/١٣٠
٥٤	٢/٢٤٠	١/٣٨٩	١/١٥٨
٥٥	٢/٢٥٨	١/٤١٢	١/١٨٨
٥٦	٢/٢٧٨	١/٤٣٧	١/٢٢٠
٥٧	٢/٣٠١	١/٤٦٥	١/٢٥٥
٥٨	٢/٣٢٧	١/٤٩٨	١/٢٩٤
٥٩	٢/٣٥٧	١/٥٣٧	١/٣٣٨
٦٠ فأكثر	٢/٣٩١	١/٥٨٣	١/٣٨٨

### ملاحظات :

- ١- في حساب السن تعتبر كمسور السنة سنة كاملة .
- ٢- يستحق القسط الأول بالنسبة للمؤمن عليهم أو المستفيدين في آخر الشهر التالي لتاريخ طلب التسييط ، وبالنسبة لأصحاب المعاشات من معاش الشهر الذي استحققت فيه الزيادة .
- ٣- يقف استحقاق القسط الشهري إذا حدث العجز الكامل أو وقعت الوفاة .

### جدول رقم (٣)

بتحديد مقدار القسط الشهري الذي يخصم من  
المعاش التقاعدي في حالة طلب الضم من المستحقين

السن الافتراضي عند طلب الضم	مقدار القسط الشهري لكل (١٠٠) دينار من مقابل الضم فلس / دينار
حتى ٤٠	-/٦١٤
٤١	-/٦٢٦
٤٢	-/٦٤٠
٤٣	-/٦٥٤
٤٤	-/٦٧٠
٤٥	-/٦٨٦
٤٦	-/٧٠٣
٤٧	-/٧٢١
٤٨	-/٧٤١
٤٩	-/٧٦٢
٥٠	-/٧٨٥
٥١	-/٨١١
٥٢	-/٨٣٨
٥٣	-/٨٦٧
٥٤	-/٨٩٧
٥٥	-/٩٣٠
٥٦	-/٩٦٥
٥٧	١/٠٠٤
٥٨	١٠٤٦
٥٩	١/٠٩٢
٦٠ فلكثر	١/١٤١

ملاحظة :

السن الافتراضي يعادل سنة الضم مطروحا منها سنة ميلاد المؤمن عليه أو المستفيد أو صاحب المعاش .

**قرار رقم (٢٢) لسنة ١٩٨٢  
في شأن  
تعديل بعض احكام القرار رقم (٤) لسنة ١٩٧٨  
في شأن قواعد وشروط وحالات الاستبدال والمبالغ  
المطلوب ردها مقابل إيقاف العمل به**

**وزير النفط - وزير المالية بالنيابة .**

بعد الاطلاع على قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ والقوانين المعدلة له ،  
وعلى قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين الصادر بالمرسوم بالقانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ .  
وعلى القرار رقم (٤) لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقرارين رقمي (٣) لسنة ١٩٧٩ و (٧) لسنة ١٩٨١ في شأن قواعد وشروط  
وحالات الاستبدال والمبالغ المطلوب ردها مقابل إيقاف العمل به ،  
وبعد مرافقة مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بجلسته المنعقدة في ١٤٠٢/١١/٢ هـ الموافق  
١٩٨٢/٨/٢٢ م .

**قرر :**

**مادة أولى :** يستبدل بنص المادة (٥) من القرار رقم (٤) لسنة ١٩٧٨ المشار إليه النص الآتي :

" يكون الاستبدال في حدود ربع المعاش التقاعدي بما في ذلك أية زيادات مضافة إليه .

ولا يجوز أن يقل جزء المعاش الباقي بعد الاستبدال وبعد خصم أجزاء المعاش السابق استبدالها والاقساط والديون  
الواجب خصمها من المعاش عن (٥٠٪) من المرتب الذي حسب على أساسه المعاش " .

**مادة ثانية :** تحذف الفقرة الأولى من المادة (٣) من القرار رقم (٤) لسنة ١٩٧٨ المشار إليه .

**مادة ثالثة :** ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره ، وعلى مدير عام المؤسسة اتخاذ الإجراءات  
اللازمة لتنفيذه .

**وزير النفط**

**(وزير المالية بالنيابة)**

**على الخليفة العذبي الصباح**

□ □ □

**قرار رقم (٢٣) لسنة ١٩٨٢**  
**بشأن**  
**صرف المعاش التقاعدي في سن الخامسة والخمسين**  
**للمؤمن عليهم الخاضعين للباب الخامس من**  
**قانون التأمينات الاجتماعية**

**وزير النفط - وزير المالية بالنيابة ،**

بعد الاطلاع على قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ والقوانين المعدلة له ،  
وعلى المرسوم بقانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين ،  
وعلى القرار رقم (١٤) لسنة ١٩٨١ في شأن قواعد حساب مدد النشاط والخدمة السابقة ضمن مدة الاشتراك في الباب  
الخامس من قانون التأمينات الاجتماعية ،  
وبعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بجلستها المنعقدة في ١٤٠٢/١١/٣ هـ الموافق  
١٩٨٢/٨/٢٢ م .

**قرر :**

**مادة (١) :** يجوز للمؤمن عليه الخاضع لأحكام الباب الخامس من القانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ المشار إليه أن يطلب  
صرف المعاش التقاعدي عند بلوغه سن الخامسة والخمسين متى بلغت مدة اشتراكه عشرين سنة منها خمس عشرة سنة على  
الأقل مدة مضمومة طبقاً لأحكام المادة (١) من القرار رقم (١٤) لسنة ١٩٨١ المشار إليه .

**مادة (٢) :** ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره ، وعلى مدير عام المؤسسة اتخاذ الإجراءات  
اللازمة لتنفيذه .

**وزير النفط**

**( وزير المالية بالنيابة )**

**على الخليفة العذبي الصباح**

□ □ □

## قرار رقم (٢٤) لسنة ١٩٨٢

### بشأن

تعديل بعض أحكام القرار رقم (١٤) لسنة ١٩٧٧  
بالمساهمة السنوية التي تخصص في الميزانية  
العامة للدولة لأغراض صندوق تأمين الشيخوخة  
والعجز والمرض والوفاة

### وزير النفط - وزير المالية بالنيابة .

بعد الاطلاع على البند (جـ) من (أولاً) من المادة (١١) والمادة (٩٠) من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ .

وعلى القرار رقم (١٤) لسنة ١٩٧٧ بالمساهمة السنوية التي تخصص في الميزانية العامة للدولة لأغراض صندوق تأمين الشيخوخة والعجز والمرض والوفاة .

وبعد أخذ رأى مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بجلسته المنعقدة في ١٤٠٢/١١/٣ هـ ، الموافق ١٩٨٢/٨/٢٢ م .

### قرر :

**مادة (١) :** يستبدل بنص المادة (٢) من القرار رقم (١٤) لسنة ١٩٧٧ المشار إليه النص الآتي :

( تكون المساهمة السنوية المنصوص عليها في المادة السابقة واجبة الأداء إلى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية على أقساط شهرية متساوية تستحق في أول كل شهر اعتباراً من أول يوليو من كل عام ) .

**مادة (٢) :** ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من أول يوليو سنة ١٩٨٢ .

### وزير النفط

( وزير المالية بالنيابة )

على الخليفة المذبح الصباح

□ □ □

**قرار رقم (٢٥) لسنة ١٩٨٢**  
**بالمساهمة السنوية التي تخصص في الميزانية العامة للدولة**  
**لاغراض صندوق المعاشات والمكافآت والتعويضات المنصوص**  
**عليها في قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين**

وزير النفط - وزير المالية بالنيابة ،

بعد الاطلاع على المرسوم بالقانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٨ بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي ،

وعلى البند (جـ) من (أولا) من المادة (٣) من قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين الصادر بالمرسوم بالقانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ ،

وبعد أخذ رأى مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بجلستيهِ المنعقدتين في ١٤٠١/٤/١٢ هـ الموافق ١٩٨١/٢/١٧ م ، وفي ١٤٠٢/١١/٣ هـ الموافق ١٩٨٢/٨/٢٢ م .

وبعد موافقة مجلس الوزراء بجلسته ( ٨٢/٥ ) المنعقدة بتاريخ ١٩٨٢/١/٢١ .

**قرر :**

**مادة (١) :** يدرج سنويا في مشروع الميزانية العامة للدولة مساهمة مالية تعادل (٣٢,٥ /) من إجمالي مرتبات الخاضعين لأحكام القانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ المشار إليه من هذه السنة طبقا للبند (جـ) من (أولا) من المادة (٣) من هذا القانون .

**مادة (٢) :** تكون المساهمة السنوية المنصوص عليها في المادة السابقة واجبة الأداء إلى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية على أقساط شهرية متساوية تستحق في أول كل شهر اعتبارا من أول يوليو من كل عام .

**مادة (٣) :** تتم التسوية النهائية للمساهمة السنوية في نهاية السنة المالية وفقا للاشتراكات التي استحققت فعلا خلال هذه السنة ، فإذا أسفرت هذه التسوية عن استحقاق مبالغ أخرى للمؤسسة التزمت الخزنة العامة بسدادها ، أما إذا أسفرت التسوية عن مبالغ دفعت للمؤسسة بالزيادة التزمت بردها .

**مادة (٤) :** تكون المساهمة المنصوص عليها في المادة (١) من هذا القرار والمستحقة على الخزنة العامة عن الفترة من أول مارس سنة ١٩٨١ إلى آخر يونيو سنة ١٩٨١ واجبة الأداء في أول مارس سنة ١٩٨١ ، ويتم التسوية النهائية لها وفقا للاشتراكات التي استحققت فعلا عن هذه الفترة ويطبق بالنسبة إلى المبالغ المستحقة للمؤسسة أو عليها نتيجة هذه التسوية الأحكام المنصوص عليها في المادة السابقة .

واستثناء من حكم المادة (٢) من هذا القرار تؤدي المساهمة السنوية عن السنة المالية ( ٨١ / ٨٢ ) في أول يوليو سنة ١٩٨١

**مادة (٥) :** يعمل بهذا القرار من أول مارس سنة ١٩٨١ .

وزير النفط

(وزير المالية بالنيابة)

على الخليفة العذبي الصباح

**قرار رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٢  
بالمساهمة السنوية والمبالغ الاخرى التى تخصص  
فى الميزانية العامة للدولة لأغراض صندوق التأمين  
المخصص عليه فى الباب الخامس من قانون  
التأمينات الاجتماعية**

**وزير النفط - وزير المالية بالنيابة .**

بعد الاطلاع على المرسوم بالقانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٧٨ بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامى ،

وعلى البند (ب) من المادة (٥٥) من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالامر الاميرى بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم (٨) لسنة ١٩٨١ .

وبعد أخذ رأى مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بجلسته المنعقدة فى ١٢/٤/١٤٠١ هـ الموافق ١٩٨١/٢/١٧ م ، وفى ١٤٠٢/١١/٣ هـ الموافق ١٩٨٢/٨/٢٢ م .

وبعد موافقة مجلس الوزراء بجلسته ( ٨٢ / ٥ ) المنعقدة بتاريخ ١٩٨٢/١/٣٦ .

**قرر :**

**مادة (١) :** يدرج سنويا فى مشروع الميزانية العامة للدولة مساهمة مالية تعادل الفرق بين الاشتراكات التى يؤديها المؤمن عليهم وفقا للبند (أ) من المادة (٥٥) من قانون التأمينات الاجتماعية عن هذه السنة وبين هذه الاشتراكات محسوبة على أساس (٢٥٪) من شرائح الدخل الشهرى لهؤلاء .

**مادة (٢) :** تكون المساهمة السنوية المنصوص عليها فى المادة السابقة واجبة الاداء إلى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية على أقساط شهرية متساوية تستحق فى أول كل شهر اعتبارا من أول يوليو من كل عام .

**مادة (٣) :** تتم التسوية النهائية للمساهمة السنوية فى نهاية السنة المالية وفقا للاشتراكات التى استحققت فعلا خلال هذه السنة ، فإذا أسفرت هذه التسوية عن استحقاق مبالغ أخرى للمؤسسة التزمت الخزنة العامة بسدادها ، أما إذا أسفرت التسوية عن مبالغ دفعت للمؤسسة بالزيادة التزمت بردها .

**مادة (٤) :** تحدد المساهمة المنصوص عليها فى المادة (١) من هذا القرار بالنسبة إلى الفترة من أول مارس سنة ١٩٨١ إلى آخر يونيو سنة ١٩٨١ على أساس ما استحق فعلا على الخزنة العامة فى هذا التاريخ وتكون واجبة الاداء خلال شهر من تاريخ المطالبة .

واستثناء من حكم المادة (٢) من هذا القرار تؤدى المساهمة السنوية عن السنة المالية ( ٨١ / ٨٢ ) فى أول يوليو سنة ١٩٨١ .

**مادة (٥) :** يدرج سنويا فى مشروع الميزانية العامة للدولة لأغراض صندوق التأمين المنصوص عليه فى الباب الخامس من

قانون التأمينات الاجتماعية مبلغ (٨.٧٤٧) مليون دينار (ثمانية ملايين وسبعمائة وسبعة وأربعون ألف دينار) وذلك لمدة عشر سنوات تبدأ اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٨١ ويكون المبلغ المستحق في السنة الأولى واجب الأداء في هذا التاريخ ، ويؤدى ما يستحق في السنوات التالية على النحو المنصوص عليه في المادة (٢) من هذا القرار .

**مادة (٦) :** يعمل بهذا القرار من أول مارس ١٩٨١ .

**وزير النفط**

**(وزير المالية بالنيابة)**

**على الخليفة العذبي الصباح**

□ □ □

**قرار رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٢**  
**بشأن تحديد المبالغ التي تساهم بها الخزانة العامة**  
**لحساب المدد السابقة على الحصول على الجنسية الكويتية**

**وزير النفط - وزير المالية بالنيابة ،**

بعد الاطلاع على القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٢ في شأن تعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وتطبيق ما تضمنته التعديل على العسكريين من رجال الشرطة والجيش والحرس الوطني ،

وبعد أخذ رأى مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بجلسته المنعقدة في ١٤٠٢/١١/٣ هـ الموافق ١٩٨٢/٨/٢٢ م .

**قرر :**

**مادة (١) :** تعدد مساهمة الخزانة العامة عن المدد السابقة على الحصول على الجنسية الكويتية التي يطلب ضمها وفقا لأحكام القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٢ المشار إليه بالفرق بين المبالغ اللازمة لحسابها وفقا للجنولين رقمي ( ١ و ٢ ) المرافقين لهذا القرار وبين المبالغ التي تستحق على المؤمن عليهم أو المستفيدين أو أصحاب المعاشات أو المستحقين مقابل ضم هذه المدد .

**مادة (٢) :** على المؤسسة إعداد كشوف شهرية تفصيلية بالفرق التي تستحق على الخزانة العامة تبعا للمدد التي يطلب ضمها خلال كل شهر ، وتكون هذه الفرق واجبة الأداء دفعة واحدة في آخر الشهر التالي للمطالبة بها .

**مادة (٣) :** ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من أول الشهر التالي لتاريخ نشره ، وعلى مدير عام المؤسسة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذه .

**وزير النفط**

**( وزير المالية بالنيابة )**

**على الخليفة العذبي الصباح**

## جدول رقم (١)

بتحديد المبالغ اللازمة لحساب المدد السابقة

على الحصول على الجنسية الكويتية في حالة

الخاضعين لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦

السن عند طلب الضم		ما يلزم عن السنة الواحدة من المدد المطلوب ضمها معبرا عنه كنسبة من المرتب السنوي
		الأساس (٢)
		الأساس (١)
حتى ٥٠	٥٤,٠ %	٣٠,٠ %
	٥٣,٦ %	٢٩,٥ %
	٥٣,١ %	٢٩,٠ %
	٥٢,٥ %	٢٨,٥ %
	٥١,٨ %	٢٨,٠ %
	٥١,٠ %	٢٧,٥ %
	٥٠,١ %	٢٧,٠ %
	٤٩,١ %	٢٦,٥ %
	٤٨,٠ %	٢٦,٠ %
	٤٦,٨ %	٢٥,٥ %
	٤٥,٥ %	٢٥,٠ %
	٤٤,١ %	٢٤,٠ %
	٤٢,٦ %	٢٣,٠ %
	٤١,٠ %	٢٢,٠ %
	٣٩,٣ %	٢١,٠ %
٦٥ فأكثر	٣٧,٥ %	٢٠,٠ %

### ملاحظات :

- ١- في حساب السن تعتبر كسور السنة كاملة إذا بلغت النصف وتهمل أن قلت عن ذلك .
- ٢- ويقصد بالسن بالنسبة إلى المستحقين السن الافتراضي وهو عبارة عن سنة الضم مطروحا منها سنة ميلاد المؤمن عليه أو صاحب المعاش .
- ٣- في حساب المدد يعد بالسنوات الكاملة وكسورها .
- ٤- في حساب المرتب السنوي يعد بالمرتب الشهري الأخير في تاريخ تقديم طلب الضم مضروباً في اثني عشر .
- ٥- يستخدم الأساس (١) بالنسبة للمدد المطلوب ضمها التي يكتمل بها مجموع المدد المحسوبة في التأمين خمس عشرة سنة .
- ٥- يستخدم الأساس (٢) بالنسبة للمدد المطلوب ضمها إذا بلغ مجموع غيرها من المدد المحسوبة في التأمين خمس عشرة سنة أو بالنسبة لحالات أصحاب المعاشات والمستحقين .

## جدول رقم (٢)

بتحديد المبالغ اللازمة لحساب المدد السابقة

على الحصول على الجنسية الكويتية في حالة الخاضعين لأحكام

قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠

السن عند طلب الضم	ما يلزم من السنة الواحدة من المدة المطلوب ضمها معبرا عنه كنسبة من المرتب السنوي	
	الأساس (١)	الأساس (٢)
حتى ٥٠	٪ ٤٧,٥	٪ ٣٠,٠
٥١	٪ ٤٧,٥	٪ ٢٩,٥
٥٢	٪ ٤٧,٥	٪ ٢٩,٠
٥٣	٪ ٤٧,٥	٪ ٢٨,٥
٥٤	٪ ٤٧,٥	٪ ٢٨,٠
٥٥	٪ ٤٧,٥	٪ ٢٧,٥
٥٦	٪ ٤٧,٥	٪ ٢٧,٠
٥٧	٪ ٤٧,٥	٪ ٢٦,٥
٥٨	٪ ٤٧,٥	٪ ٢٦,٠
٥٩	٪ ٤٧,٥	٪ ٢٥,٥
٦٠	٪ ٤٧,٥	٪ ٢٥,٠
٦١	٪ ٤٧,٥	٪ ٢٤,٠
٦٢	٪ ٤٧,٥	٪ ٢٣,٠
٦٣	٪ ٤٧,٥	٪ ٢٢,٠
٦٤	٪ ٤٧,٥	٪ ٢١,٠
٦٥ فلكثر	٪ ٤٧,٥	٪ ٢٠,٠

### ملاحظات :

- ١- في حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة إذا بلغت النصف وتهمل إن قلت عن ذلك .
- ٢- ويقصد بالسن بالنسبة إلى المستحقين السن الافتراضي وهو عبارة عن سنة الضم مطروحا منها سنة ميلاد المستفيد أو صاحب المعاش .
- ٣- في حساب المدة يعتد بالسنوات الكاملة وكسورها .
- ٤- في حساب المرتب السنوي يعتد بالمرتب الشهري الأخير في تاريخ تقديم طلب الضم مشروبا في اثني عشر .
- ٥- يستخدم الأساس (١) بالنسبة للمدد المطلوب ضمها أثناء الخدمة .
- ٥- يستخدم الأساس (٢) بالنسبة للمدد المطلوب ضمها بالنسبة لأصحاب المعاشات والمستحقين .

**قرار رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٢**  
**بشأن**  
**طريقة أداء الخزنة العامة للمبالغ التي**  
**تستحق عليها تنفيذاً لزيادة المعاشات**  
**طبقاً للقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٨٢**

**وزير النفط - وزير المالية بالنيابة ،**

بعد الاطلاع على قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ٦١ لسنة ١٩٧٦ والقوانين المعدلة له ،

وعلى قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين الصادر بالمرسوم بالقانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ ،

وعلى القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٨٢ في شأن زيادة مرتبات الموظفين المدنيين والعسكريين وزيادة المعاشات للمتقاعدين وتعديل بعض أحكام قانون ونظام الخدمة المدنية ،

وعلى القرار (٣) لسنة ١٩٨٢ بشأن زيادة المعاشات التقاعدية ،

وبعد أخذ رأي مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بجلسته المنعقدة في ١٤٠٢/١١/٣ هـ ، الموافق ١٩٨٢/٨/٢٢ م .

**قرر :**

**مادة (١) :** تصيب المبالغ التي تستحق على الخزنة العامة تنفيذاً لزيادة المعاشات التقاعدية المقررة بالقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٨٢ والقرار رقم (٣) لسنة ١٩٨٢ المشار إليهما بالنسبة إلى المعاشات المستحقة طبقاً للقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ أو القانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ المشار إليهما وفقاً للجدول رقم (١) المرافق هذا القرار .  
وتؤدى المبالغ المشار إليها إلى المؤسسة بالتقسيم وفقاً للجدول رقم (٢) المرافق لهذا القرار .

**مادة (٢) :** يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، ويبلغ لمن يلزم لتنفيذه .

**وزير النفط**

**( وزير المالية بالنيابة )**

**على الخليفة العذبي الصباح**

## جدول رقم (١)

بتحديد المبالغ التي تؤبىها الخزنة العامة عما يستحق تنفيذها  
لزيادة المعاشات التقاعدية المقررة بالقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٨٢  
والقرار رقم (٣) لسنة ١٩٨٢

المبلغ الذى يؤدى عن كل دينار من الزيادة فى المعاش التقاعدى الشهرى		السن فى ١/٧/١٩٨٢
دينار	فلس	
٢٠٢	-	حتى ٤٠
٢٠٠	-	٤١
١٩٨	-	٤٢
١٩٦	-	٤٣
١٩٤	-	٤٤
١٩٢	-	٤٥
١٩٠	-	٤٦
١٨٨	-	٤٧
١٨٦	-	٤٨
١٨٣	-	٤٩
١٨٠	-	٥٠
١٧٧	-	٥١
١٧٤	-	٥٢
١٧١	-	٥٣
١٦٨	-	٥٤
١٦٥	-	٥٥
١٦٢	-	٥٦
١٥٩	-	٥٧
١٥٦	-	٥٨
١٥٣	-	٥٩
١٥٠	-	٦٠
١٤٤	-	٦١
١٣٨	-	٦٢
١٣٢	-	٦٣
١٢٦	-	٦٤
١٢٠	-	٦٥ فأكثر

### ملاحظات :

١- يقصد بالسن فى ١/٧/١٩٨٢ فى حالة المستحقين السن الافتراضية للمؤمن عليه أو المستفيد أو صاحب المعاش فى التاريخ المذكور .

٢- فى حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة إذا بلغت النصف وتهمل إذا قلت عن ذلك .

## جدول رقم (٢)

بتحديد قيمة القسط الشهري عن المبالغ التي تستحق على الخزانة العامة تنفيذاً

لزيادة المعاشات التقاعدية المقررة بالقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٨٢

والقرار رقم (٣) لسنة ١٩٨٢

قيمة القسط الشهري عن كل ١٠٠ دينار		عدد الأقساط الشهرية
دينار	فلس	
١	٨٨١	٦٠
١	٠٥٥	١٢٠
—	٨٠٣	١٨٠
—	٦٥٤	٢٤٠

ملاحظة :

يستحق القسط الشهري الأول في ١/٨/١٩٨٢ .

**قرار رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٢**  
**بتعديل القرار رقم (١٤) لسنة ١٩٨١**  
**بشأن**  
**قواعد حساب مدد النشاط والخدمة السابقة**  
**ضمن مدة الاشتراك في الباب الخامس من**  
**قانون التأمينات الاجتماعية**

**وزير المالية،**

بعد الاطلاع على قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ والقوانين المعدلة له ،  
وعلى قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين الصادر بالمرسوم بالقانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ ،  
وعلى القانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٨٢ في شأن تعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وتطبيق ما تضمنه التعديل  
على العسكريين من رجال الشرطة والجيش والحرس الوطني ،  
وعلى القرار رقم (١٤) لسنة ١٩٨١ في شأن قواعد حساب مدد النشاط والخدمة السابقة ضمن مدة الاشتراك في الباب  
الخامس من قانون التأمينات الاجتماعية ،  
وعلى القرار رقم (٢١) لسنة ١٩٨٢ بشأن الشروط والقواعد الخاصة بضم مدد الخدمة السابقة على الحصول على الجنسية  
المكوينية ،  
وبعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بجلسته المنعقدة في ١٤٠٣/١/٨ هـ ، الموافق  
١٩٨٢/١٠/٢٥ م .

**قرر :**

**مادة أولى :** يستبدل بنص المادة (٢) من القرار رقم (١٤) لسنة ١٩٨١ النص الآتي :

مادة (٢) . يكون حساب مقابل الضم المنصوص عليه في القرار رقم (٥) لسنة ١٩٨٠ المشار إليه والقرار رقم (٢١) لسنة  
١٩٨٢ بشأن الشروط والقواعد الخاصة بضم مدد الخدمة السابقة على الحصول على الجنسية الكويتية منسوبا إلى شريحة  
الاشتراك في تاريخ تقديم طلب الضم .

**مادة ثالثة :** ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره ، وعلى مدير عام المؤسسة اتخاذ الإجراءات  
اللازمة لتنفيذه .

**وزير المالية**

**عبد اللطيف يوسف الحمد**

□ □ □

**قرار رقم (١) لسنة ١٩٨٣**  
**بشأن**  
**الحدين الأدنى والأقصى للمرتب بالنسبة**  
**للعاملين في القطاعين الأهلي والنفطي**

وزير المالية ،

بعد الاطلاع على قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ والقوانين المعدلة له ،  
وعلى القرار رقم (٢) لسنة ١٩٨٠ بشأن رفع حدى المرتب بالنسبة للعاملين في القطاعين الأهلي والنفطي ،  
وبعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بجلسته المنعقدة في ١٨/٨/١٤٠٢ هـ ، الموافق  
١٩٨٣/٥/٣١ م .

قرر :

- مادة (١) :** يرفع حدا المرتب المنصوص عليهما في المادة (١) من القرار رقم (٢) لسنة ١٩٨٠ المشار إليه إلى (١٨٠) دينارا للحد الأدنى ، (٩٥٠) دينارا للحد الأقصى .
- ولايسرى رفع الحد الأقصى للمرتب على أصحاب المعاشات الذين يلتحقون بالخدمة بعد صدور هذا القرار في جهات لا يخضع العاملون فيها للوائح توظيف أبرمت بمقتضى اتفاقيات جماعية .
- مادة (٢) :** ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من ١/٦/١٩٨٣ ، وعلى مدير عام المؤسسة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذه .

وزير المالية

عبد اللطيف يوسف الحمد

□□□

## قرار رقم (٢) لسنة ١٩٨٣

### بشأن

## تعديل بعض أحكام القرار رقم (٢) لسنة ١٩٧٨ في شأن قواعد حساب مرتب المؤمن عليه في بعض الحالات

وزير المالية،

بعد الاطلاع على قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالامر الاميرى بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ والقوانين المعدلة له ،  
وعلى القرار رقم (٢) لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقرارين رقمي (٣) لسنة ١٩٨٠ ، (١٧) لسنة ١٩٨١ في شأن قواعد حساب  
مرتب المؤمن عليه في بعض الحالات ،

وعلى القرار رقم (١) لسنة ١٩٨٢ بشأن الحدين الأدنى والأقصى للمرتب بالنسبة للعاملين في القطاعين الأهلي والتنفطي ،  
ويعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بجلسته المنعقدة في ١٤٠٣/٨/١٨ هـ ، الموافق  
١٩٨٣/٥/٣١ م .

قرر :

**سادة أولى :** يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة (١) والبند (د) من الفقرة الأولى من المادة (٤) من القرار رقم (٢)  
لسنة ١٩٧٨ المشار إليه النصين الآتيين :

الفقرة الأولى من المادة (١) :

يحسب مرتب المؤمن عليه المعين في القطاع الحكومي بمكافأة إجمالية أو بمرتب مقطوع دون بيان مفرداتهما على أساس  
قيمة هذه المكافأة أو المرتب بحيث لا يجاوز أى منهما الحد الأقصى للمرتب المنصوص عليه في القرار رقم (١) لسنة ١٩٨٣  
بشأن الحدين الأدنى والأقصى للمرتب بالنسبة للعاملين في القطاعين الأهلي والتنفطي .

البند (د) من الفقرة الأولى من المادة (٤) :

في جميع الأحوال تراعى الأحكام المنصوص عليها في القرار رقم (١) لسنة ١٩٨٣ بشأن الحدين الأدنى والأقصى للمرتب  
بالنسبة للعاملين في القطاعين الأهلي والتنفطي .

**مادة ثانية :** ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من ١٩٨٣/٧/١ وعلى مدير عام المؤسسة اتخاذ الإجراءات  
اللازمة لتنفيذه .

وزير المالية

عبد اللطيف يوسف الحمد

□ □ □

**قرار رقم (٣) لسنة ١٩٨٣**  
**بشأن**  
**إعادة تسوية بعض المعاشات بالزيادة**

**وزير المالية،**

بعد الاطلاع على قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ والقوانين المعدلة له ،  
وعلى القرار رقم (١) لسنة ١٩٨٣ بشأن الحدين الأدنى والأقصى للمرتب بالنسبة للعاملين في القطاعين الأهلي والنفطي ،  
وعلى القرار رقم (٢) لسنة ١٩٨٣ بشأن تعديل بعض أحكام القرار رقم (٢) لسنة ١٩٧٨ في شأن قواعد حساب مرتب المؤمن عليه في بعض الحالات ،

وبعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بجلسته المنعقدة في ١٨/٨/١٤٠٣ هـ ، الموافق ١٩٨٣/٥/٣١ م .

**قرر :**

**مادة (١) :** تعاد تسوية المعاشات التقاعدية التي استحققت في حالات انتهاء الخدمة في القطاعين الأهلي والنفطي بعد ٣٠ يونيو ١٩٨٣ وقبل العمل بالقرارين رقمي (١) و(٢) لسنة ١٩٨٣ المشار إليهما بافتراض سريان أحكامهما عليها إذا كان من شأن ذلك زيادة المعاش .

**مادة (٢) :** يعمل بهذه القرار من تاريخ العمل بالقرارين المشار إليهما في المادة السابقة ولا تصرف أية فروق مالية عن الماضي ، وعلى مدير عام المؤسسة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذه .

**وزير المالية**

**عبد اللطيف يوسف الحمد**

□ □ □

**قرار رقم (٤) لسنة ١٩٨٣**  
**بشأن**  
**زيادة المعاشات التقاعدية في بعض الحالات**

**وزير المالية،**

بعد الاطلاع على قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ والقوانين المعدلة له ،  
وعلى قانون معاشات ومكافآت التقاعد للمسكريين الصادر بالمرسوم بالقانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ ،  
وعلى المرسوم بالقانون رقم (٧٠) لسنة ١٩٨٠ بشأن العسكريين الذين استفادوا من أحكام القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٦٧  
في شأن سريان أحكام قانون معاشات ومكافآت التقاعد للمسكريين على غيرهم من العاملين بتكليف من الحكومة في مناطق  
العمليات الحربية ،  
وعلى القانون رقم (٦٢) لسنة ١٩٨٢ بزيادة المعاشات التقاعدية في بعض الحالات ،  
وعلى القرار رقم (٥) لسنة ١٩٧٨ في شأن قواعد الجمع وتعيين الحد الأدنى للتصبيب والقرارات المعدلة له .  
وبعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بجلسته المنعقدة في ١٤٠٢/٨/١٨ هـ ، الموافق  
١٩٨٣/٥/٣١ م .

**قرر :**

**مادة (١) :** تعاد تسوية المعاشات التقاعدية لمن انتهت خدمتهم قبل العمل بالقانون رقم (٦٢) لسنة ١٩٨٢ المشار إليه أو  
تنتهي خدمتهم خلال مدة العمل به ، وتزاد هذه المعاشات في الحالات التي لا تتناسب فيها مدة الخدمة الفعلية والسن مع  
المعاش قبل التسوية ، وذلك طبقاً للقواعد والشروط المنصوص عليها في هذا القرار .

**مادة (٢) :** تزداد المعاشات التقاعدية التي تقل عن المبالغ المحددة بالجدول رقم ( ١ / أ ) أو الجدول رقم ( ١ / ب )  
المرفقين لهذا القرار - حسب الأحوال - وذلك طبقاً لما يأتي :

١- يستخدم الأساس رقم (١) في كل من الجدولين إذا كان لصاحب المعاش أولاد أو كان متزوجاً ، وبالنسبة إلى صاحبة  
المعاش إذا كان لها أولاد مستوفين لشروط الاستحقاق من بعدها وكان والدهم متوفياً أو عاجزاً عن العمل أو الكسب ولم  
يستحق عنه أوله معاش .

كما يستخدم الأساس المذكور في الفقرة السابقة بالنسبة إلى المستحقين مع مراعاة الشروط الخاصة بصاحبة المعاش إذا  
كان الأولاد مستحقين عنها أو عن مؤمن عليها .

٢- يستخدم الأساس رقم (٢) في كل من الجدولين في غير الحالات المنصوص عليها في البند السابق .

٣- تكون الزيادة في المعاش التقاعدي بمقدار الفرق بينه وبين الأساس المحسوب وفقاً للجدول .

**مادة (٣) :** تزداد المعاشات التقاعدية تبعاً لسنة الميلاد طبقاً للجدول رقم (٢) المرافق لهذا القرار ، وذلك بحد أقصى لمجموع  
هذه الزيادة والزيادة المستحقة طبقاً للمادة السابقة أو إحداهما ( ٦٠٠ ) ديناراً .

**مادة (٤) :** لا يستحق الزيادة المنصوص عليها في هذا القرار إلا عن المعاش الذي استحق أولا إذا كان صاحب المعاش يجمع بين معاشين أو كان المستحقون يجمعون بين أكثر من معاش عن شخص واحد .

**مادة (٥) :** يكون توزيع الزيادة في المعاش المستحقة طبقا لهذا القرار على المستحقين في حالات الوفاة السابقة على العمل بالقانون رقم (٦٢) لسنة ١٩٨٢ المشار إليه وحالات انتهاء الخدمة بالوفاة خلال مدة العمل بالقانون المذكور وفقا للجدول رقم (١) المرافق لقانون التأمينات الاجتماعية بعد إعمال قواعد الحد الأدنى المنصوص عليها في القرار رقم (٥) لسنة ١٩٧٨ المشار إليه .

**مادة (٦) :** تستحق الزيادة في المعاش طبقا لقرار اعتبارا من ١/٧/١٩٨٣ أو من تاريخ استحقاق صرف المعاش إذا كان لاحقا على ذلك .

**مادة (٧) :** ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وعلى مدير عام المؤسسة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذه .

## **وزير المالية**

**عبد اللطيف يوسف الحمد**

□ □ □

## جدول رقم (١/١)

### لحالات انتهاء الخدمة للموظفين في

#### القطاع الحكومي والعسكريين من الضباط

مدة الخدمة الفعلية المحسوبة في المعاش ( بالسنوات )	الأساس رقم (١) ( بالدينار )	الأساس رقم (٢) ( بالدينار )	ما يضاف للأساس رقم (١) عن كل ولد من الأولاد المستوفين لشروط الاستحقاق
١٥	٢٢٤	١٩٢	١٣,٠٠٠
١٦	٢٤٧	٢٠٤	١٣,٤٠٠
١٧	٢٦٠	٢١٥	١٣,٨٠٠
١٨	٢٧٣	٢٢٧	١٤,٢٠٠
١٩	٢٨٧	٢٣٩	١٤,٦٠٠
٢٠	٣٠٨	٢٥٥	١٥,٠٠٠
٢١	٣٣٩	٢٨٥	١٥,٤٠٠
٢٢	٣٥٦	٣٠١	١٥,٨٠٠
٢٣	٣٧٣	٣١٦	١٦,٢٠٠
٢٤	٣٩١	٣٣٢	١٦,٦٠٠
٢٥	٤٠٨	٣٤٩	١٧,٠٠٠
٢٦	٤٢٧	٣٦٦	١٧,٤٠٠
٢٧	٤٤٥	٣٨٣	١٧,٨٠٠
٢٨	٤٦٥	٤٠١	١٨,٢٠٠
٢٩	٤٨٤	٤١٩	١٨,٦٠٠
٣٠	٥٠٤	٤٣٧	١٩,٠٠٠
٣١	٥٢٣	٤٥٢	١٩,٠٠٠
٣٢	٥٣٢	٤٦١	١٩,٠٠٠
٣٣	٥٤٢	٤٧١	١٩,٠٠٠
٣٤	٥٥١	٤٨٠	١٩,٠٠٠
٣٥ أو أكثر	٥٦١	٤٩٠	١٩,٠٠٠

#### ملاحظات :

- ١- يقصد بالموظفين في القطاع الحكومي من كانوا يشغلون إحدى درجات مجموعة الوظائف العامة في الجدول المرافق للمرسوم في شأن نظام الخدمة المدنية أو ما يقابلها من وظائف في الجهات الحكومية الأخرى أو في قوانين وأنظمة التوظيف السابقة .
- ٢- يجبر كسر الشهر إلى شهر كامل في حساب مدة الخدمة الفعلية .
- ٣- يعتبر في حكم مدة الخدمة الفعلية كسر السنة الذي تم جبره إلى سنة كاملة طبقاً للمادة (١١٧) من قانون التأمينات الاجتماعية .
- ٤- تدخل في حساب مدة الخدمة الفعلية (أي مدة فعلية يتم ضمها خلال مدة العمل بالقانون رقم (٦٢) لسنة ١٩٨٢ .
- ٥- في تحديد مبلغ الأساس لمدة تتضمن كسراً من السنة تتبع طريقة النسبة والتناسب بين المدينين الصحيحتين اللتين تقع بينهما مدة الخدمة الفعلية .
- ٦- تقتصر الإضافة إلى الأساس رقم (١) عن كل ولد من أولاد صاحب المعاش أو صاحبة المعاش المستوفين لشروط الاستحقاق في المعاش قرضاً في تاريخ انتهاء الخدمة أو في تاريخ استحقاق آخر زيادة تقررت في المعاش أيهما الحق ، أو عن الأولاد المستحقين في المعاش فعلاً .
- ٧- يعدد بالنسبة إلى أصحاب المعاشات في ١/٢/١٩٨٢ بالتقرير الذي طرأ على الحالة الاجتماعية حتى هذا التاريخ إذا كان من شأن ذلك استحقاق زيادة أكبر من الزيادة التي تحققها لهم الإضافة المنصوص عليها في الملاحظة السابقة .

## جدول رقم (١/١)

لحالات انتهاء الخدمة لغير

المخاطبين بالجدول رقم ( ١ / ١ )

مدة الخدمة الفعلية المحسوبة في المعاش ( بالسنوات )	الأساس رقم (١) ( بالدينار )	الأساس رقم (٢) ( بالدينار )	ما يضاف للأساس رقم (١) عن كل ولد من الأولاد المستوفين لشروط الاستحقاق
١٥	٣٦٤	١٧٠	١٣,٠٠٠
١٦	٣٢٤	١٧٨	١٣,٤٠٠
١٧	٣٣٤	١٨٧	١٣,٨٠٠
١٨	٣٤٤	١٩٥	١٤,٢٠٠
١٩	٣٦٣	٢٠٩	١٤,٦٠٠
٢٠	٣٧٥	٢١٩	١٥,٠٠٠
٢١	٣٨٦	٢٣٠	١٥,٤٠٠
٢٢	٣٩٨	٢٤٠	١٥,٨٠٠
٢٣	٣١١	٢٥١	١٦,٢٠٠
٢٤	٣٢٣	٢٦٢	١٦,٦٠٠
٢٥	٣٣٦	٢٧٤	١٧,٠٠٠
٢٦	٣٤٩	٢٨٥	١٧,٤٠٠
٢٧	٣٦٢	٢٩٧	١٧,٨٠٠
٢٨	٣٧٦	٣٠٩	١٨,٢٠٠
٢٩	٣٩٢	٣٢١	١٨,٦٠٠
٣٠	٣٩٩	٣٢٧	١٩,٠٠٠
٣١	٤٠٥	٣٣٤	١٩,٠٠٠
٣٢	٤١٢	٣٤١	١٩,٠٠٠
٣٣	٤١٨	٣٤٧	١٩,٠٠٠
٣٤	٤٢٥	٣٥٤	١٩,٠٠٠
٣٥ أو أكثر	٤٣٢	٣٦١	١٩,٠٠٠

ملاحظات :

تراجع ذات الملاحظات أرقام ( ٧, ٦, ٥, ٤, ٣, ٢ ) الواردة على الجدول رقم ( ١ / ١ )

**جدول رقم (٢)**  
**بالزيادة في المعاش التقاعدي**  
**تبعاً لسنة الميلاد**

سنة الميلاد	المقدار ( بالدينار )	أساس الزيادة مدة الخدمة الفعلية المحسوبة في المعاش ( بالسنوات )
١٩١٣ أو قبلها	٦٠	١٥
١٩١٤	٥٧,٥	١٦
١٩١٥	٥٥	١٧
١٩١٦	٥٢,٥	١٨
١٩١٧	٥٠	١٩
١٩١٨	٤٧,٥	٢٠
١٩١٩	٤٥	٢١
١٩٢٠	٤٢,٥	٢٢
١٩٢١	٤٠	٢٣
١٩٢٢	٣٧,٥	٢٤
١٩٢٣	٣٥	٢٥
١٩٢٤	٣٢,٥	٢٦
١٩٢٥	٣٠	٢٧
١٩٢٦	٢٧,٥	٢٨
١٩٢٧	٢٥	٢٩
١٩٢٨ - ١٩٣٢	٢٢,٥	٣٠
١٩٢٣ - ١٩٣٧	٢٠	٣٠

**ملاحظات :**

- ١- يجبر كسر الشهر إلى شهر كامل في حساب الخدمة الفعلية .
- ٢- إذا قلت مدة الخدمة الفعلية عن المدة المبينة بأساس الزيادة خفضت الزيادة بنسبة المدة الفعلية المبينة بالأساس .
- ٣- يكون الحد الأدنى لمقدار الزيادة المستحقة طبقاً لهذا الجدول هو نصف المقادير المبينة به مع مراعاة الحد الأقصى لمقدار الزيادة طبقاً للقرار .
- ٤- المعاشات الاستثنائية التي منحت دون الاستناد إلى مدة خدمة فعلية تستحق فيها الزيادة على أساس الحد الأدنى المشار إليه في الملاحظة السابقة .

**قرار رقم (٥) لسنة ١٩٨٣  
بشأن  
طريقة أداء الخزانة العامة للمبالغ التي  
تستحق عليها تنفيذا لزيادة المعاشات طبقا للقانون  
رقم (٦٢) لسنة ١٩٨٢**

وزير المالية،

بعد الاطلاع على قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالامر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ والقوانين المعدلة له ،  
وعلى قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين الصادر بالمرسوم بالقانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم  
(٤) لسنة ١٩٨٣ .

وعلى القانون رقم (٦٢) لسنة ١٩٨٢ بزيادة المعاشات التقاعدية في بعض الحالات ،

وعلى القرار رقم (٤) لسنة ١٩٨٣ بشأن زيادة المعاشات التقاعدية في بعض الحالات ،

وبعد أخذ رأي مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بجلسته المنعقدة في ١٨/٨/١٤٠٣ هـ ، الموافق  
١٩٨٣/٥/٣١ م .

قرر :

- مادة (١) :** تحسب المبالغ التي تستحق على الخزانة العامة تنفيذا لزيادة المعاشات التقاعدية المقررة بالقانون رقم (٦٢)  
لسنة ١٩٨٢ والقرار رقم (٤) لسنة ١٩٨٣ المشار إليهما بالنسبة إلى المعاشات المستحقة طبقا للقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦  
أو القانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ المشار إليهما وفقا للجدول رقم (١) المرافق لهذا القرار .  
وتؤدى المبالغ المشار إليها إلى المؤسسة بالتقسيط وفقا للجدول رقم (٢) المرافق لهذا القرار .
- مادة (٢) :** يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ويبلغ لن يلزم لتنفيذه .

وزير المالية

عبد اللطيف يوسف الحمد

## جدول رقم (١)

بتحديد المبالغ التي تستحق على الخزانة العامة تنفيذًا

لزيادة المعاشات التقاعدية المقررة بالقانون رقم (٦٢) لسنة ١٩٨٢

والقرار رقم (٤) لسنة ١٩٨٣

المبلغ الذي يستحق في التاريخ المذكور عن كل دينار من الزيادة في المعاش التقاعدي الشهري		السن في ٨٣/١/٢ أو في تاريخ انتهاء الخدمة اللاحق
دينار	فلس	
٢٠٢	-	حتى ٤٠
٢٠٠	-	٤١
١٩٨	-	٤٢
١٩٦	-	٤٣
١٩٤	-	٤٤
١٩٢	-	٤٥
١٩٠	-	٤٦
١٨٨	-	٤٧
١٨٦	-	٤٨
١٨٣	-	٤٩
١٨٠	-	٥٠
١٧٧	-	٥١
١٧٤	-	٥٢
١٧١	-	٥٣
١٦٨	-	٥٤
١٦٥	-	٥٥
١٦٢	-	٥٦
١٥٩	-	٥٧
١٥٦	-	٥٨
١٥٣	-	٥٩
١٥٠	-	٦٠
١٤٤	-	٦١
١٣٨	-	٦٢
١٣٢	-	٦٣
١٢٦	-	٦٤
١٢٠	-	٦٥ فأكثر

### ملاحظات :

١- يقصد بالسن في ٨٣/١/٢ في حالة المستحقين السن الافتراضية للمؤمن عليه أو المستفيد أو صاحب المعاش في التاريخ المذكور .

٢- في حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة إذا بلغت النصف وتهمل إذا قلت عن ذلك .

## جدول رقم (٢)

بتحديد قيمة القسط الشهري عن المبالغ التي تستحق على الخزانة العامة تنفيذا

لزيادة المعاشات التقاعدية المقررة بالقانون رقم (٦٢) لسنة ١٩٨٢

والقرار رقم (٤) ١٩٨٣

قيمة القسط الشهري عن كل ١٠٠ دينار		عدد الأقساط الشهرية
دينار	فلس	
١	٨٨١	٦٠
١	٠٥٥	١٢٠
—	٨٠٣	١٨٠
—	٦٥٤	٢٤٠

### ملاحظة :

١- يستحق القسط الشهري الأول بالنسبة للحالات التي انتهت فيها الخدمة قبل صدور هذا القرار في أول الشهر التالي لصدوره .

٢- يستحق القسط الشهري الأول بالنسبة للحالات التي تنتهي فيها الخدمة اعتبارا من تاريخ صدور هذا القرار في ١٩٨٤/٢/١ .

**قرار رقم (٦) لسنة ١٩٨٣**  
**بشأن**  
**تعديل بعض أحكام القرار رقم (٥) لسنة ١٩٧٨**  
**في شأن قواعد الجمع وتعيين الحد الأدنى للنصيب**

وزير المالية ،

بعد الاطلاع على قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ والقوانين المعدلة له ،  
وعلى القرار رقم (٥) لسنة ١٩٧٨ في شأن قواعد الجمع وتعيين الحد الأدنى للنصيب والقرارات المعدلة له ،  
وبعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بجلسته المتعقدة في ١٨/٨/١٤٠٣ هـ ، الموافق ١٩٨٣/٥/٣١ م .

قرر :

- مادة (١) :** يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة (١٣) من القرار رقم (٥) لسنة ١٩٧٨ المشار إليه النص الآتي :
- " ويرفع إلى هذا الحد أى نصيب يقل عنه بما فيه من زيادات بشرط ألا يجاوز مجموع أنصبة المستحقين المرتب الذي حسب على أساسه المعاش مضافا إليه أية زيادات منحت لصاحب المعاش " .
- مادة (٢) :** ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من ١/٢/١٩٨٣ ، وعلى مدير عام المؤسسة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذه .

وزير المالية

عبد اللطيف يوسف الحمد

□□□

**قرار رقم (٧) لسنة ١٩٨٣**  
**بشأن**  
**حالات وشروط وقواعد صرف مكافأة التقاعد**

**وزير المالية،**

بعد الاطلاع على قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ والقوانين المعدلة له ،  
وعلى قانون معاشات ومكافآت التقاعد العسكريين الصادر بالمرسوم بالقانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ ،  
وعلى القانون رقم (٤) لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات ومكافآت التقاعد  
للعسكريين ،  
وبعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بجلسته المنعقدة في ١٨/٨/١٤٠٢ هـ ، الموافق  
١٩٨٣/٥/٣١ م .

**قرر :**

**مادة (١) :** إذا انتهت خدمة المؤمن عليه أو المستفيد أو انتهى اشتراك المؤمن عليه في الباب الخامس ، ولم يكن مستحقا  
لمعاش تقاعدي يستحق مكافأة تقاعد لا تصرف إلا بناء على طلبه في الحالات وطبقا للشروط والقواعد المنصوص عليها في  
المواد التالية .

**مادة (٢) :** تصرف مكافأة التقاعد إذا انقضت ستة أشهر على انتهاء الخدمة أو الاشتراك في التأمين دون أن يعود المؤمن  
عليه أو المستفيد إلى الخضوع للتأمين .

كما تصرف مكافأة التقاعد ولو لم تنقض المدة المنصوص عليها في الفقرة السابقة وذلك في الحالات الآتية :

(أ) بلوغ السن المقررة قانونا لترك الخدمة أو سن الستين أيهما أقل .

(ب) إذا كانت المكافأة قد استحققت قبل ١/٢/١٩٨٣ .

(ج) الوفاة أو العجز الكامل .

**مادة (٣) :** يجوز ولو لم تنقض المدة أو تتوافر إحدى الحالات المنصوص عليها في المادة السابقة طلب صرف مكافأة  
التقاعد على دفعات شهرية تعادل كل منها ( ٦٥٪ ) من المرتب أو شريحة الاشتراك التي حسبت على أساسها المكافأة وذلك  
لمدة لا تتجاوز ستة أشهر يصرف بعدها باقي المكافأة .

ويشترط للصرف على دفعات المنصوص عليه في الفقرة السابقة التزام المؤمن عليه أو المستفيد برد ما صرف له من مكافأة  
إذا لم يكن قد استكمل صرفها عند العودة إلى الخضوع للتأمين ، وكان ضم المدة المحسوب عنها المكافأة جائزا إلى المدة  
الجديدة ، ويسرى في شأن الرد الأحكام المشار إليها في المادة (٢٧) من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه .

**مادة (٤) :** لا تصرف مكافأة التقاعد ولو توافرت إحدى حالات الصرف المنصوص عليها في هذا القرار إذا كان المؤمن  
عليه أو المستفيد قد أصبح خاضعا للتأمين وكانت المدة التي استحق عنها المكافأة جائزا ضمها إلى التأمين الجديد .

**مادة (٥) :** ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى مدير عام المؤسسة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذه .

**وزير المالية**

**عبد اللطيف يوسف الحمد**

## ثالثا : قرارات مجلس الإدارة

### قرار رقم (٣) لسنة ١٩٨٢ بشأن زيادة المعاشات التقاعدية

#### مجلس الإدارة،

بعد الاطلاع على قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالامر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ والقوانين المعدلة له ،  
وعلى قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين الصادر بالمرسوم بالقانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ ،  
وعلى المرسوم بالقانون رقم (٧٠) لسنة ١٩٨٠ بشأن العسكريين الذين استقافوا من أحكام القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٦٧  
في شأن سريان أحكام قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين على غيرهم من العاملين بتكليف من الحكومة في مناطق  
العمليات الحربية ،  
وعلى القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٨٢ في شأن زيادة مرتبات الموظفين المدنيين والعسكريين وزيادة المعاشات للمتقاعدين  
وتعديل بعض أحكام قانون ونظام الخدمة المدنية ،  
وعلى القرار رقم (هـ) لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقرارين رقمي (٤) لسنة ١٩٧٩ و (٧) لسنة ١٩٨١ في شأن قواعد الجمع  
وتعيين الحد الأدنى للنصيب ،  
وعلى محضر اجتماع مجلس الإدارة المنعقد في ١٤٠٢/١١/٣ هـ ، الموافق ١٩٨٢/٨/٢٢ م .

#### قرر :

**مادة (١) :** تمنح زيادة في المعاشات التقاعدية مقدارها (٣٠) ديناراً شهرياً ، ويضاف (١٠) ديناراً شهرياً عن كل ولد من  
أولاد صاحب المعاش المستوفين لشروط الاستحقاق من بعده أو من الأولاد المستحقين في المعاش في حدود عشرة من الأولاد ،  
و (٢٠) ديناراً شهرياً عن كل ولد يزيد على ذلك .  
وفي تطبيق حكم الإضافة المقررة عن الأولاد بالنسبة إلى أولاد صاحبة المعاش أو الأولاد المستحقين عنها يشترط أن يكون  
والدهم متوفياً أو عاجزاً عن العمل أو الكسب ولم يستحق عنه أو له معاش .

**مادة (٢) :** لا تستحق الزيادة في المعاش النصوص عليها في المادة السابقة إلا عن المعاش الذي استحق أولاً إذا كان  
صاحب المعاش يجمع بين معاشين أو كان المستحقون يجمعون بين أكثر من معاش عن شخص واحد .

**مادة (٣) :** تسري أحكام هذا القرار على أصحاب المعاشات والمستحقين في ٣٠ يونيو ١٩٨٢ ويحدد مقدار الزيادة وفقاً  
للشروط التي تنطبق عليهم في هذا التاريخ ، وتستحق الزيادة اعتباراً من أول يوليو ١٩٨٢ .

ويكون توزيع الزيادة المقررة للمستحقين وفقا للجدول رقم (١) المرافق لقانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه وذلك بعد تطبيق قواعد الحد الأدنى المنصوص عليها في القرار رقم (٥) لسنة ١٩٧٨ المشار إليه .

مادة (٤) : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى المدير عام المؤسسة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذه .

رئيس مجلس الإدارة

( وزير النفط - وزير المالية بالنيابة )

على الخليفة العذبي الصباح

□ □ □

## قرار رقم (١) لسنة ١٩٨٣

### بشأن

## شروط وقواعد ومواعيد رد مكافأة التقاعد وضم المدد التي صرفت عنها وحالات الإعفاء من الرد

### مجلس الإدارة.

بعد الاطلاع على قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ والقوانين المعدلة له ،  
وعلى قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين الصادر بالمرسوم بالقانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ ،  
وعلى القانون رقم (٤) لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات ومكافآت التقاعد  
للعسكريين ،

وعلى قرار وزير المالية رقم (١٠) لسنة ١٩٧٧ بشأن قواعد حساب وأداء الاشتراكات والمبالغ الأخرى المستحقة وفقا  
لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية والقرارات المعدلة له ،

وعلى القرار رقم (١) لسنة ١٩٧٨ في شأن رد مكافأة التقاعد ونظام تقسيطها وسعر الفائدة المستحقة عنها وحالات  
الإعفاء من الرد أو من سداد القوائد ،

وعلى القرار رقم (٧) لسنة ١٩٨٢ في شأن حالات وشروط وقواعد صرف مكافأة التقاعد ،

وعلى محضر اجتماع مجلس الإدارة المنعقد في ١٤٠٣/٨/١٨ هـ ، الموافق ١٩٨٣/٥/٣١ م ،

### قرر :

**مادة (١) :** إذا أعيد المؤمن عليه أو المستفيد إلى الخدمة أو عاد المؤمن عليه إلى الاشتراك في تأمين الباب الخامس وكانت  
قد أدبت له مكافأة تقاعد عن مدة خاضعة لذات التأمين وجب لكي تضم هذه المدة إلى المدة الجديدة أن يرد مكافأة التقاعد إما  
دفعة واحدة أو على أقساط نون أية فوائد عنها وذلك وفقا لشروط وقواعد ومواعيد رد المكافأة وضم المدد المنصوص عليها في  
المواد التالية .

**مادة (٢) :** مع عدم الإخلال بأحكام المادة الثالثة من القانون رقم (٤) لسنة ١٩٨٣ المشار إليه يشترط لضم المدد التي  
سُرفت عنها مكافأة تقاعد أن يقدم طلب الضم خلال مدة سنتين من تاريخ العودة إلى الخضور للتأمين أو من تاريخ العمل  
بهذا القرار إن كان تأليا لذلك .

**مادة (٣) :** إذا بدأ ميعاد طلب ضم المدد السابقة فلا ينقضي إلا باستكمالها خلال مدد الخضور للتأمين .

**مادة (٤) :** إذا لم يحدد المؤمن عليه طريقة رد المكافأة أو اختار ردها دفعة واحدة ولم يتم بذلك خلال شهر من تاريخ طلب  
الضم يتم الرد على أقساط شهرية وذلك مع عدم الإخلال بأحكام المادة (٥) من هذا القرار .

**مادة (٥) :** يكون رد المكافأة بالتقسيط على ستة أقساط شهرية أو مضاعفاتها بحيث لا تتجاوز مدة التقسيط ستين شهرا  
أو المدة المطلوب ضمها أيهما أقل .

ومع ذلك إذا كان المؤمن عليه أو المستفيد قد أنيت له المكافأة كلها أو بعضها وفقا لنظام الصرف على دفعات شهرية فيلتزم برد ما صرفه منها على عدد من الأقساط الشهرية يعادل عشر أمثال عدد الدفعات المذكورة .

**مادة (٦) :** لا يفيد المؤمن عليه أو المستفيد من تقسيط مكافأة التقاعد التي أنيت له دفعة واحدة إذا كانت العودة إلى الخضوع للتأمين قبل انقضاء ستة على انتهاء المدة المطلوب ضمها .

**مادة (٧) :** يستحق القسط الشهري ابتداء من آخر الشهر التالي لتاريخ إخطار المؤسسة صاحب العمل أو المؤمن عليه الخاضع للباب الخامس بقيمته ، ويلتزم بمداؤه للمؤسسة في مواعيد أداء الاشتراكات الشهرية وفقا للأحكام المنصوص عليه في قرار وزير المالية رقم (١٠) لسنة ١٩٧٧ المشار إليه .

**مادة (٨) :** إذا انتهت خدمة المؤمن عليه أو المستفيد أو انتهى اشتراك المؤمن عليه الخاضع لأحكام الباب الخامس ، باستحقاق معاش تقاعدي استمر استقطاع القسط الشهري من هذا المعاش .

أما إذا استحق صرف مكافأة تقاعد فتحل مواعيد باقى الأقساط وتخصص كاملة منها .

**مادة (٩) :** يعفى من رد المكافأة التي طلب ردها بالتقسيط كما يعفى من رد الأقساط المتبقية في الحالات الآتية :

١- وفاة المؤمن عليه أو المستفيد أو عجزه عجزا كاملا ولو كان ذلك بعد انتهاء الخدمة أو الاشتراك .

٢- وفاة صاحب المعاش أو عجزه عجزا كاملا .

**مادة (١٠) :** استثناء من أحكام المادة (٥) من هذا القرار يستمر سداد الأقساط المستحقة بعد أول فبراير سنة ١٩٨٣ بذات قيمته لمن بدأ رد مكافأة التقاعد بالتقسيط قبل ذلك ولم يستكمل وفاء أصل المكافأة إلى أن يتم الوفاء بهذا الأصل كاملا وذلك دون الإخلال بحكم المادة السابقة .

**مادة (١١) :** استثناء من أحكام المادة (٦) من هذا القرار لا يفيد المؤمن عليه أو المستفيد الذي انتهت مدة خدمته أو اشتراكه قبل أول فبراير سنة ١٩٨٣ من تقسيط مكافأة التقاعد عن هذه المدة والتي صرفت له دفعة واحدة إذا كان قد عاد إلى الخضوع للتأمين قبل انقضاء ستة أشهر على انتهاء المدة المذكورة .

**مادة (١٢) :** يلغى القرار رقم (١) لسنة ١٩٧٨ المشار إليه .

**مادة (١٣) :** ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، وعلى مدير عام المؤسسة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذه .

**وزير المالية**

**عبد اللطيف يوسف الحمد**

□□□

## المواش

- (١) الملامع الأساسية للقانون من (١) من القسم الخامس .
- (٢) بند معدل بالرسوم بالقانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٢ ص (٨١) المعمول به اعتبارا من ١٩٩٣/٥/١ وكان النص قبل التعديل كالآتي :
- " (أ) الكويتيين الذين يعملون لدى صاحب عمل ، ويكون التأمين عليهم إلزاميا " .
- (٣) حل المرسوم بالقانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ محل القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٦١ بموجب المادة الثانية من المرسوم المذكور ص (٩٠) .
- (٤) نشر في الجريدة الرسمية العدد رقم (١٠٩٨) الصادر في ٥ سبتمبر ١٩٧٦ م ، وبذلك يتحدد تاريخ العمل به اعتبارا من أول أكتوبر ١٩٧٧ ، فيما عدا أحكام البابين الأول والثاني والمادتين ( ٩٧ ، ١٣٢ ) فيعمل بها اعتبارا من ١٩٧٦/١٠/١ ، كما نشر استدراك خاص به في العدد (١١٠١) الصادر في ٣ أكتوبر ١٩٧٦ م ، وفي العدد رقم (١١٧٤) الصادر في ١٥ يناير ١٩٧٨ م .
- (٥) العبارة الأخيرة مضافة بمقتضى المادة الثالثة من المرسوم بالقانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٢ المعمول به اعتبارا من ١٩٩٣/٥/١ .
- (٦) فقرة معدلة بالرسوم بالقانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٢ ص (٨١) المعمول به اعتبارا من ١٩٩٣/٥/١ وكان نص البند قبل التعديل كالآتي :
- ل- ( بالمرض ) . كل مرض يصيب المؤمن عليه ويكون من شأنه أن يحول بينه وبين مواصلة أي عمل لفترة مؤقتة ويثبت ذلك بقرار من اللجنة الطبية .
- (٧) فقرة معدلة بالرسوم بالقانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٢ ص (٨١) ، المعمول به اعتبارا من ١٩٩٣/٥/١ عدا البند (٢) من هذه الفقرة فيعمل به اعتبارا من ١٩٩٥/١/١ ، ويلاحظ أن الحد الأدنى للمرتب الشهري في هذين القطاعين قد رفع إلى ( ٢٣٠ د . ك ) بالقرار الوزاري رقم (٣) لسنة ١٩٩٢ اعتبارا من ١٩٩٣/١/١ ، وهذا لا يعنى أن ذلك يخالف ما نص عليه القانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٢ من أنه يعمل بالبند (٢) من هذه الفقرة اعتبارا من ١٩٩٥/١/١ ، إذ أن رفع الحد الأدنى للمرتب على هذا النحو تم استنادا إلى السلطة المخولة للوزير بمقتضى المادة (٢) من القانون قبل تعديلها بالقانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٢ ، الذي سيعمل به اعتبارا من ١٩٩٥/١/١ ، وكان نص هذه الفقرة قبل التعديل كالآتي :
- م- بالموتب:
- (١) بالنسبة للمؤمن عليهم العاملين في القطاع الحكومي : هو المرتب الأساسي مضافا إليه علاوة الانتقال والعلاوة الاجتماعية بما في ذلك العلاوة المقررة عن الأولاد وعلاوة غلاء المعيشة ، ولا يشمل المرتب ما يمنح عينا للمؤمن عليه ولم كان عوضا عن هذه العلاوات .
- (٢) بالنسبة للمؤمن عليهم العاملين في القطاعين الأهلي والنقطي : هو الأجر طبقا لأحكام القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ، على أنه إذا كان العمل بدون أجر أو قل الأجر عن ٨٨ دينارا شهريا اعتد بهذا الحد الأخير في تطبيق أحكام هذا القانون ، فإذا زاد الأجر عن ٧٢٠ دينارا شهريا فلا يعتد إلا بهذا الحد .
- واستنادا إلى السلطة المخولة لوزير المالية بمقتضى المادة (٢) من هذا القانون قبل تعديله، صدر قرار وزير المالية رقم

- (٢) لسنة ١٩٨٠ صفحة (٧٣) بالكتاب الثاني بتعديل الحد الأدنى إلى (١١٥) ديناراً والحد الأقصى إلى (٨٢٠) ديناراً وذلك اعتباراً من ١٩٨٠/١٢/٤ ، ثم صدر القرار رقم (١) لسنة ١٩٨٣ صفحة (١١٥) برفع الحد الأدنى إلى (١٨٠) ديناراً والحد الأقصى إلى (٩٥٠) ديناراً وذلك اعتباراً من ١٩٨٣/٦/١ ، ثم صدر القرار رقم (٢) لسنة ١٩٨٦ صفحة (١٤٩) برفع الحد الأقصى إلى (١٠٠٠) ديناراً وذلك اعتباراً من ١٩٨٦/٦/١ ، ثم صدر القرار رقم (٣) لسنة ١٩٩٢ برفع الحد الأقصى إلى (١٢٥٠) د . ك والحد الأدنى إلى (٢٣٠) د . ك اعتباراً من ١٩٩٣/١/١ صفحة (١٨١) بالكتاب الثاني ومؤدى ذلك أن الحد الأقصى للمرتب يصبح ( ١٢٥٠ د . ك ) شهرياً فى القطاعين الأهلى والنفطى اعتباراً من ١٩٩٣/١/١ ثم يسرى هذا الحد على جميع القطاعات اعتباراً من ١٩٩٥/١/١ .
- (٨) طبقاً لأحكام القانون رقم (٤) لسنة ١٩٦٣ المعدل بالمرسوم بالقانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٨٠ والمرسوم بالقانون رقم (١٧٦) لسنة ١٩٩٢ تتحدد المكافأة الشهرية على النحو التالى :
- (أ) مكافأة تعادل راتب الوزير وصائره بدلاته للرئيس .
- (ب) ١٦٠٠ د . ك لنائب الرئيس .
- (ج) ١٠٠٠ د . ك للعضو .
- (٩) مادة معدلة بالمرسوم بالقانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٢ ص (٨١) ، ويعمل بها اعتباراً من ١٩٩٥/١/١ ، وكان النص قبل التعديل كالتالى :
- ” يجوز للوزير بعد موافقة مجلس الإدارة تغيير حدى المرتب المنصوص عليهما فى البند (٢) من الفقرة (م) من المادة السابقة تبعاً لتغير مستوى المرتب المنصوص عليه فى البند (١) من الفقرة المشار إليها . ”
- ويراعى ما ورد فى نهاية هامش رقم (١) صفحة (٥) بالنسبة للحد الأقصى للمرتب .
- (١٠) أضيف إلى عضوية مجلس الإدارة ممثل من العسكريين لكل من وزارة الدفاع ووزارة الداخلية وذلك بموجب المادة (٢) من قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين الصادر بالمرسوم بالقانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ .
- (١١) صدر المرسوم فى ٤ يناير ١٩٧٧ بنظام مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية صفحة (١) من القسم الأول بالكتاب الثانى .
- (١٢) صدر قرار مجلس الإدارة رقم (١) لسنة ١٩٧٧ بنظام العاملين والقرار رقم (٣) لسنة ١٩٧٧ بلانحة الشئون المالية والإدارية .
- (١٣) صدر القرار رقم (٩) لسنة ١٩٧٧ بشأن تشكيل لجنة لاستثمار أموال المؤسسة وتحديد اختصاصاتها صفحة (٨) من القسم الثالث بالكتاب الثانى .
- (١٤) عنوان الباب معدل بمقتضى المادة السادسة من المرسوم بالقانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٢ المعمول به اعتباراً من ١٩٩٣/٥/١ .
- (١٥) صدر الفقرة الأولى من المادة (١١) معدل بمقتضى المادة السادسة من المرسوم بالقانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٢ المعمول به اعتباراً من ١٩٩٣/٥/١ وكان النص قبل التعديل كالتالى :
- ” ينشأ صندوق لتأمين الشيخوخة والعجز والمرض والوفاء للعاملين فى القطاع الحكومى والقطاعين الأهلى والنفطى ، وتتكون موارده من الأموال الآتية : ”
- (١٦) صدر القرار رقم (١٠) لسنة ١٩٧٧ بشأن قواعد حساب وأداء الاشتراكات والمبالغ الأخرى المستحقة وفقاً لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية صفحة (١٠) من القسم الثالث بالكتاب الثانى .
- (١٧) العبارة الأخيرة مضافة بمقتضى المادة الثالثة من المرسوم بالقانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٢ المعمول به اعتباراً من ١٩٩٣/٥/١ .
- (١٨) العبارة الأخيرة مضافة بمقتضى المادة الثالثة من المرسوم بالقانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٢ المعمول به اعتباراً من

(١٩) صدر القرار رقم (٣) لسنة ١٩٨٤ والقرار رقم (١٤) لسنة ١٩٧٧ في هذا الشأن ص (٣٨ ، ١٢٨ ) من القسم الثالث بالكتاب الثاني على التوالي .

(٢٠) صدر القرار رقم (١٠) لسنة ١٩٧٧ صفحة (١٠) من القسم الثالث بالكتاب الثاني .

(٢١) صدر القرار رقم (٣) لسنة ١٩٨٤ صفحة (١٢٨) من القسم الثالث بالكتاب الثاني .

(٢٢) مادة معدلة بالقانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٢ المعمول به اعتباراً من ١٩٩٣/٥/١ ، وكان النص قبل التعديل كالآتي :

" يدخل في حساب مدة الاشتراك في هذا التأمين كل مدة يقضيها المؤمن عليه لدى صاحب عمل إذا كانت بمرتبة أو كان المؤمن عليه يعمل بدون مرتبة ، وكذلك مدد الإجازات المرضية .

ويجوز بناء على طلب المؤمن عليه حساب المدد الآتية ضمن مدة الاشتراك ، وذلك طبقاً للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة :

(١) المدد التي لا يتقاضى المؤمن عليه مرتبته عنها .

(٢) المدد التي يفيد منها المؤمن عليه خبرة في عمله .

(٣) المدد التي يحقق حسابها أهداف هذا التأمين " .

(٢٣) مادة معدلة بالقانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٢ المعمول به اعتباراً من ١٩٩٣/٥/١ ، وكان النص قبل التعديل كالآتي :

" لا يدخل في حساب مدة الاشتراك في هذا التأمين المدد الآتية :

(١) مدد الوقف عن العمل بغير مرتبة أو الانقطاع عنه التي يقرر حرمان المؤمن عليه من مرتبته عنها .

(٢) .....

(٣) المدد السابقة على سريان أحكام هذا الباب والتي حرم المؤمن عليه من معاشه أو مكافأته عنها بقرار تأديبي أو حكم قضائي .

(٤) .....

ولا يسرى حكم البند (١) على المؤمن عليهم في القطاعين الأهلي والنفطي .

وكان قد ألغى نص البند (٢) بالقانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٢ المعمول به اعتباراً من ١٩٨٢/٦/٢٣ ، وكان نصه قبل الإلغاء " المدد التي تقضى في الخدمة قبل حصول المؤمن عليه على الجنسية الكويتية " .

كما ألغى نص البند (٤) بالقانون رقم (٧١) لسنة ١٩٨٠ المعمول به اعتباراً من ١٩٨٠/١٢/١ . وكان نصه قبل الإلغاء " المدد السابقة على سريان أحكام هذا الباب في القطاعين الأهلي والنفطي والتي انتهت خدمة المؤمن عليه فيها قبل العمل بأحكامه " .

(٢٤) صدر القرار رقم (١٣) لسنة ١٩٧٧ صفحة (٣٦) من القسم الثالث بالكتاب الثاني .

(٢٥) مادة معدلة بالقانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٢ المعمول به اعتباراً من ١٩٩٣/٥/١ ، وكان النص قبل التعديل كالآتي :

" يتحمل صاحب العمل بالاشتراكات المنصوص عليها في البندين ( أ ، ب ) من ( أولا ) من هذا القانون إذا كان المؤمن عليه يعمل بدون مرتبة كما يتحمل بهذه الاشتراكات عن الفرق بين المرتبة الذي يتقاضاه وبين الحد الأدنى للمرتبة المشار إليه في المادة الأولى من هذا القانون إذا كان المؤمن عليه يعمل بمرتبة يقل عن هذا الحد .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على الإجازة المرضية بدون مرتبة أو بمرتبة يقل عن الحد الأدنى المشار إليه فيها " .

(٢٦) مادة معدلة بالقانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٢ المعمول به اعتباراً من ١٩٩٣/٥/١ ، وكان النص قبل التعديل كالآتي :

" يتحمل المؤمن عليه الذي يعمل بمرتبة بالاشتراكات المنصوص عليها في البندين ( أ ، ب ) من ( أولا ) من المادة (١١) من

هذا القانون متى طلب حساب المدد الآتية ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين :

(١) إذا كانت المدة بدون مرتب .

(٢) إذا كانت من المدد المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة (١٢) من هذا القانون متى قضيت لدى صاحب عمل لا يخضع أصلاً لأحكامه .

(٣) مدد الإعارة أو الانتداب لدى صاحب عمل لا يخضع لأحكام هذا القانون متى كان صاحب العمل الأصلي لا يتحمل بمرتب المؤمن عليه خلالها .

(٢٧) مادة معدلة بالقانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٢ المعمول به اعتباراً من ١/٥/١٩٩٣ ، وكان النص قبل التعديل كالآتي :  
" يستحق المعاش التقاعدي في الحالات الآتية :

(١) انتهاء خدمة المؤمن عليه بسبب إلقاء الوظيفة أو الفصل بغير الطريق التأديبي أو الوفاة أو العجز الكامل .

(٢) انتهاء خدمة المؤمن عليه بسبب استنفاد الإجازة المرضية أو عدم اللياقة للخدمة صحياً متى كان من الخاضعين لأحكام المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الضمة المدنية .

(٣) انتهاء خدمة المؤمن عليه لأسباب صحية تهدد حياته بالخطر لو استمر في عمله متى كانت مدة اشتراكه في هذا التأمين عشر سنوات على الأقل وذلك بشرط أن يكون قرار اللجنة الطبية سابقاً على تاريخ انتهاء الخدمة .

ويحسب معاش التقاعد في الأحوال المنصوص عليها في البنود السابقة على أساس مدة الاشتراك المحسوبة في هذا التأمين أو خمس عشرة سنة أيهما أكبر .

(٤) انتهاء خدمة المؤمن عليه ببلوغه السن المقررة قانوناً لترك الخدمة أو بقرار تأديبي أو حكم قضائي وذلك متى كانت مدة اشتراكه في هذا التأمين خمس عشرة سنة على الأقل .

(٥) انتهاء خدمة المؤمن عليها المتزوجة لغير الأسباب المنصوص عليها في البنود السابقة متى كانت مدة اشتراكها في هذا التأمين خمس عشرة سنة وفي هذه الأحوال لا يخضع معاشها للتخفيض المقرر بحكم المادة (٢٠) من هذا القانون .

(٦) انتهاء خدمة المؤمن عليه لغير الأسباب المنصوص عليها في البنود السابقة متى كانت مدة اشتراكه في هذا التأمين خمس عشرة سنة وكان قد بلغ سن الخمسين ، فإن لم يكن قد بلغها عند انتهاء الخدمة وجب لاستحقاقه المعاش ألا تقل مدة اشتراكه في هذا التأمين عن عشرين سنة " .

وكان البند (٢) قد عدل بالمرسوم رقم (٨) لسنة ١٩٨١ والمعمول به اعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٧٩ وأصله كالآتي .

" ٢ - انتهاء خدمة المؤمن عليه بسبب استنفاد الإجازة المرضية متى كان من الخاضعين لأحكام القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٦ " .

(٢٨) مادة مضافة بمقتضى المادة الخامسة من المرسوم بالقانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٢ المعمول به اعتباراً من ١/٥/١٩٩٣ .

(٢٩) يراجع التعميم رقم (٢) لسنة ١٩٨٨ ص (٥٢) من القسم الخامس بالكتاب الثاني .

(٣٠) مادة مضافة بمقتضى المادة الخامسة من المرسوم بالقانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٢ المعمول به اعتباراً من ١/٥/١٩٩٣ .

(٣١) مادة معدلة بالمرسوم بالقانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٢ المعمول به اعتباراً من ١/٥/١٩٩٣ ، وكان النص قبل التعديل كالآتي .

" يستحق معاش التقاعد شهرياً بواقع (٦٥٪) من آخر مرتب شهري عن مدة الاشتراك المحسوبة في هذا التأمين التي تبلغ خمس عشرة سنة ، يزداد بواقع (٢٪) عن كل سنة يزيد على ذلك بعد أقصى (٩٥٪) من هذا المرتب .

ويراعى بالنسبة للمؤمن عليهم العاملين في القطاعين الأهلي والتقطعي ألا يزيد الفرق بين آخر مرتب وبين متوسط مرتب الاشتراك في السنين الخمس الأخيرة على (٢٠٪) من ذلك المتوسط ولا يقل المرتب الأخير عن المتوسط المشار إليه ،

وتحسب السنوات الخمس المشار إليها باعتبار السنة الجارية والسنوات الأربع السابقة عليها ولو دخلت في مدة خدمة في القطاع الحكومي .

ولا يسرى حكم الفقرة السابقة على المؤمن عليهم الخاضعين في تحديد مرتباتهم وترقياتهم وعلاواتهم اللوائح تؤلف أثمرت بمقتضى اتفاقات جماعية " .

(٢٢) أحكام القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٨٢ وبتية حيث عمل به لمدة سنة واحدة من ١٩٨٢/٢/١ إلى ١٩٨٤/١/١ وتنفيذا لهذه المادة صدر القرار رقم (٤) لسنة ١٩٨٢ ص (١١٧) من الكتاب الثاني .

(٢٣) مادة مضافة بمقتضى المادة الخامسة من المرسوم بالقانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٢ المعمول به اعتبارا من ١٩٩٣/٥/١ .  
(٢٤) صدرت قرارات لزيادة المعاشات بأرقام (٢) لسنة ١٩٧٩ و (٤) لسنة ١٩٨٠ و (١٢) لسنة ١٩٨١ و (٣) لسنة ١٩٨٣ و (٨) لسنة ١٩٨٥ و (١) لسنة ١٩٨٩ صفحة (٧٠) ، (٧٤) ، (٩٠) ، (١١٦) ، (١٤٤) و (١٧) من القسم الثالث بالكتاب الثاني على التوالي وقد تحملت الخزنة العامة بأعبائها المالية .

(٢٥) إعمالا بهذا النص صدر قرار مجلس إدارة المؤسسة رقم (٢) لسنة ١٩٨٢ بشأن زيادة المعاشات التقاعدية صفحة (٨) من القسم الثاني بالكتاب الثاني .

(٢٦) كان عنوان الفصل الثالث " في معاشات تقاعد الوزراء " ثم عدل إلى " في معاشات الوزراء وأعضاء مجلس الأمة " وذلك بالقانون رقم (٨) لسنة ١٩٨٢ والمعمول به اعتبارا من ١٩٨٣/٢/٢٧ ص (٧٧) .

(٢٧) العبارة الأخيرة من النص مضافة بمقتضى المادة الثالثة من المرسوم بالقانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٢ المعمول به اعتبارا من ١٩٩٣/٥/١ .

(٢٨) فقرة مضافة بمقتضى المادة الرابعة من المرسوم بالقانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٢ المعمول به اعتبارا من ١٩٩٣/٥/١ .

(٢٩) مادة مضافة بالقانون رقم (٨) لسنة ١٩٨٢ المعمول به اعتبارا من ١٩٨٣/٢/٢٧ ص (٧٧) .

(٤٠) هذه المادة كانت مضافة بالمرسوم بالقانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٩٠ المعمول به اعتبارا من ١٩٩٠/٧/١٧ ص (٧٩) ويجلسه ١٩٩٣/٨/٢٩ لم يقر مجلس الأمة هذا المرسوم ومن ثم فقد زال ما كان له من قوة القانون من تاريخ صدوره مع الاعفاء من استرداد ما تم صرفه من معاشات تقاعدية - ( العدد ١١١ من الجريدة الرسمية - ص ٩ ) وكان نصها الآتي : " يستحق رئيس ونائب الرئيس وأعضاء المجلس الوطني عند انتهاء العضوية معاشا تقاعديا شهريا وفقا للأحكام الواردة في هذا الفصل " .

(٤١) فقرة معدلة بالقانون رقم (٤) لسنة ١٩٨٢ والمعمول به اعتبارا من ١٩٨٣/٢/١ وكان نصها قبل التعديل .

" يستحق المؤمن عليه الخاضع لأحكام هذا الباب مكافأة تقاعد في الحالات التي لا يستحق فيها معاش تقاعدي " .

وقد صدر إعمالا للنص المعدل القرار رقم (٧) لسنة ١٩٨٢ ص (١٢٥) من الكتاب الثاني .

(٤٢) فقرة مضافة بمقتضى المادة الرابعة من المرسوم بالقانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٢ المعمول به اعتبارا من ١٩٩٣/٥/١ .

(٤٣) مادة معدلة بالمرسوم بالقانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٢ المعمول به اعتبارا من ١٩٩٣/٥/١ ، وكان أصلها وفقا لأحكام المرسوم بالقانون رقم (١٢٦) لسنة ١٩٧٧ المعمول به اعتبارا من ١٩٧٧/١٠/١ كالآتي .

" تحسب المكافأة بواقع (١٠٪) من آخر مرتب عن كل سنة من سنوات الاشتراك الخمس الأولى بشرط ألا تقل عن سنة ثم بواقع (١٢٪) عن كل سنة من السنوات الخمس التالية ثم بواقع (١٥٪) عن كل سنة من السنوات الخمس التالية ثم بواقع (٢٠٪) عن كل سنة من سنوات الاشتراك التي تزيد على ذلك وتحسب المكافأة على أساس المرتب المشار إليه في المادة (١٩) من هذا القانون " .

(٤٤) الفقرة الثانية من هذه المادة معدلة بالقانون رقم (٤) لسنة ١٩٨٢ المعمول به اعتبارا من ١٩٨٣/٢/١ وكان نص الفقرة قبل التعديل :

" أما إذا كان قد سبق أن أديت له مكافأة التقاعد فيجب لكى تضم مدة خدمته السابقة إلى الدة الجديدة أن يرد المكافأة

التي سبق أن أُنيت له إما نفقة واحدة أو على أقساط وكذلك الفوائد المستحقة عنها في الحالين والتي يحددها مجلس الإدارة بمراجعة سعر الفائدة المنصوص عليه في المادة (١١٦) من القانون رقم (٢) لسنة ١٩٦٦ المشار إليه كما يحدد حالات الإعفاء من المكافأة أو فوائدها ونظام الاسترداد على أقساط .

وقد صدر تنفيذاً للنص المذكور بعد تعديله قرار مجلس الإدارة رقم (١) لسنة ١٩٨٢ صفحة (١٠) من القسم الثاني بالكتاب الثاني .

(٤٥) ألغيت المادة الثالثة من القانون رقم (٤) بمقتضى المادة الثامنة من المرسوم بالقانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٢ المعمول به اعتباراً من ١٩٩٣/٥/١ .

(٤٦) تم العمل بالقانون رقم (٤) لسنة ١٩٨٣ اعتباراً من ١٩٨٣/٢/١ ص (٧٥) .

(٤٧) تم مد هذه المهلة بقرار مجلس الإدارة رقم (١) لسنة ١٩٨٦ صفحة (١٤) من القسم الثاني بالكتاب الثاني بحيث تنتهي في ١٩٨٧/٥/١٧ .

(٤٨) معدلة بالمرسوم بالقانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٢ المعمول به اعتباراً من ١٩٩٣/٥/١ ، وكان النص قبل التعديل كالآتي :  
" يجوز للمؤمن عليه أن يطلب تحويل احتياطي مدة خدمته الخاصة لأحكام أي من قوانين معاشات ومكافآت التقاعد العسكريين إلى الصندوق المنصوص عليه في المادة (١١) من هذا القانون ، ويصدر قرار من الوزير بعد أخذ رأي مجلس الإدارة بالجدال التي يتم التحويل بمقتضاها وقواعد وشروط هذا التحويل والمدة التي تحسب ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين .

(٤٩) فقرة مضافة بمقتضى المادة الرابعة من المرسوم بالقانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٢ المعمول به اعتباراً من ١٩٩٣/٥/١

(٥٠) معدلة بالمرسوم بالقانون رقم (٧١) لسنة ١٩٨٠ المعمول به اعتباراً من ١٩٨٠/١٢/١ وأصلها قبل التعديل .

" مع مراعاة حكم البند (٤) من المادة (١٣) من هذا القانون تبذل مدة خدمة المؤمن عليه السابقة على اشتراكه والتي تدفع عنها مكافأة نهاية خدمة طبقاً لأحكام البند (ثالثاً) من المادة (١١) من هذا القانون ضمن مدة الاشتراك في التأمين .

(٥١) صدر القرار رقم (٥) لسنة ١٩٨٠ بشأن الشروط والقواعد الخاصة بضم المدد السابقة التي انتهت في القطاعين الأهلي والنفطي قبل ١٩٧٧/١٠/١ والمبالغ التي تساهم بها الخزنة العامة وكيفية أدائها . صفحة (٧٥) من القسم الثالث بالكتاب الثاني .

(٥٢) مضافة بالقانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٨٢ المعمول به اعتباراً من ١٩٨٢/٦/٢٣ " تاريخ انقضاء شهر من تاريخ النشر " وذلك إعمالاً لحكم المادة (١٩٩) من الدستور .

(٥٣) صدر القرار رقم (٢١) لسنة ١٩٨٢ صفحة (٩٧) من القسم الثالث بالكتاب الثاني كما صدر القرار رقم (٢) لسنة ١٩٨٤ صفحة (١٢٧) من القسم الثالث بالكتاب المذكور .

(٥٤) صدر القرار رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٢ صفحة (١٠٩) من القسم الثالث بالكتاب الثاني .

(٥٥) صدر القرار رقم (٣) لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقرار رقم (١) لسنة ١٩٨٨ صفحة (٤٢) من القسم الثالث بالكتاب الثاني

(٥٦) فقرة مضافة بالمرسوم بالقانون رقم (٥) لسنة ١٩٨٨ المعمول به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية " الكويت اليوم " بالعدد (١٧٦٠) الصادر في ١٩٨٨/٢/٢٤ صفحة (٧٨) .

(٥٧) صدر مرسوم بالقانون رقم (١٢٦) لسنة ١٩٧٧ بتعديل بعض أحكام الأمر الأميري بالقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية المعمول به اعتباراً من ١٩٧٧/١٠/١ وينص في المادة الأولى منه على أن :

" يؤجل العمل بأحكام البابين الرابع والخامس من القانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ ، المشار إليه ، ويصدر مرسوم بتحديد تاريخ العمل بهما " راجع صفحة (٦٨) .

(٥٨) فقرة معدلة بالمرسوم بالقانون (١٢٦) لسنة ١٩٧٧ المعمول به اعتباراً من ١٩٧٧/١٠/١ وأصلها قبل التعديل ووفقاً للاستدراك المنشور في الجريدة الرسمية - العدد (١١٠١) :

” إذا كان المؤمن عليه سبق أن أصيب بإصابة عمل روعي في حساب معاشه الإصابي ما يلي :

(١) إذا كان قد سبق للمؤسسة صرف القيمة الرأسمالية للمعاش المستحق عن إصابة أو إصابات سابقة أو إذا كانت الإصابة أو الإصابات قد حدثت في تاريخ سابق على الاشتراك في التأمين يستحق المصاب عن أصابته الأخيرة معاشا على أساس نسبة العجز المتخلف عنها وحدها ومرتبته عنها ” .

(٥٩) معدل بالمرسوم بالقانون رقم (٨) لسنة ١٩٨١ المعمول به اعتبارا من ١٩٨١/٣/١ ، ولم نورد نصوص هذا الباب قبل التعديل نظرا لأن هذه النصوص لم يعمل بها منذ صدور قانون التأمينات الاجتماعية بسبب صدور القانون رقم (١٢٦) لسنة ١٩٧٧ بتأجيل العمل بأحكام الباب الخامس ، وذلك حتى ١٩٨١/٤/١ .

(٦٠) الفئ البند (أ) الذي كان واردا في النص الأصلي ” أ) أعضاء مجلس الأمة والمجلس البلدي والمختارين ” وأعيد ترتيب بنود هذه الفقرة على النحو المذكور فيها وذلك بالمرسوم بالقانون رقم (٩٢) لسنة ١٩٩٢ المعمول به اعتبارا من ١٩٩٢/١٠/١ حتى (٨٠) .

(٦١) صدر القرار رقم (٩) لسنة ١٩٨١ صفحة (٨٢) من القسم الثالث بالكتاب الثاني .

(٦٢) الفقرة الثانية من المادة (٥٤) مضافة بمقتضى المادة الرابعة من المرسوم بالقانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٢ المعمول به اعتبارا من ١٩٩٣/٥/١ .

(٦٣) تم تعديل البند (ب) بمقتضى المادة الثالثة من المرسوم بالقانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٢ المعمول به اعتبارا من ١٩٩٣/٥/١ وكان النص قبل التعديل كالآتي :

” ب) المساهمة السنوية والمبالغ التي تخصص في الميزانية العامة للدولة لأغراض هذا الصندوق ” .

وتنفذا له كان قد صدر القرار رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٢ صفحة (١٠٧) من القسم الثالث بالكتاب الثاني .

(٦٤) صدر القرار رقم (٦) لسنة ١٩٨٥ بشأن اشتراك المحامين إلزاميا اعتبارا من ١٩٨٥/٦/١ صفحة (١٤٣) من القسم الثالث بالكتاب الثاني .

(٦٥) فقرة معدلة بالمرسوم بالقانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٢ المعمول به اعتبارا من ١٩٩٣/٥/١ وكان النص قبل التعديل كالآتي :

” تحدد بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة مواعيد وقواعد وإجراءات سداد الاشتراكات والفوائد والمبالغ الإضافية المستحقة عن التأخير في سدادها وذلك بما لا يجاوز الحدود المنصوص عليها في المادتين ( ٩١ ، ٩٢ ) من هذا القانون وكذا حالات تأجيل سداد الاشتراكات والإعفاء من الفوائد والمبالغ المذكورة ” .

وكان قد صدر القرار رقم (١٠) لسنة ١٩٨١ صفحة (٨٤) من القسم الثالث بالكتاب الثاني ، والقرار رقم (١) لسنة ١٩٨٧ صفحة (١٥٧) من القسم الثالث بالكتاب الثاني .

(٦٦) عدل نص الفقرة الأولى بالقانون رقم (٤) لسنة ١٩٨٢ المعمول به اعتبارا من ١٩٨٢/٢/١ وكان نصها قبل التعديل .

” يدخل في حساب مدة الاشتراك في هذا التأمين كل مدة يلتزم المؤمن عليه بسداد الاشتراكات عنها فإذا كان قد صرف عنها مكافأة التقاعد فيجب لحسابها أن يرد المكافأة التي سبق أن أدت له والفوائد المستحقة عنها ، وتسرى في هذا الشأن الأحكام المقررة طبقا للفقرة الثانية من المادة (٢٧) من هذا القانون ” .

(٦٧) صدر القرار رقم (١٤) لسنة ١٩٨١ ، ثم ألغى وحل محله القرار رقم (٥) لسنة ١٩٨٥ صفحة (١٣٥) من القسم الثالث بالكتاب الثاني ، كما صدر القرار رقم (١٠) لسنة ١٩٨٦ بشأن شروط وقواعد ضم مدد اشتراك اعتبارية صفحة (١٥٢) من القسم الثالث بالكتاب الثاني .

(٦٨) ألغيت المادة الثالثة من القانون رقم (٤) لسنة ١٩٨٢ بمقتضى المادة الثامنة من المرسوم بالقانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٢ المعمول به اعتبارا من ١٩٩٣/٥/١ .

(٦٩) عمل بهذا القانون اعتبارا من ١٩٨٣/٢/١ .

(٧٠) تم مد هذه المهلة لمدة سنة اعتباراً من ١٨/٥/١٩٨٦ بقرار مجلس الإدارة رقم (١) لسنة ١٩٨٦ صفحة (١٤) من القسم الثاني بالكتاب الثاني .

(٧١) البند (١) معدل بالمرسوم بالقانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٢ المعمول به اعتباراً من ١/٥/١٩٩٣ وكان النص قبل التعديل كالآتي :

١ " وفاة المؤمن عليه أو عجزه عجزاً كاملاً ويحسب المعاش في هذه الحالة على أساس مدة الاشتراك المحسوبة في هذا التأمين أو خمس عشرة سنة أيهما أكبر " .

(٧٢) صدر القرار رقم (٥) لسنة ١٩٨٧ صفحة (١٦١) من القسم الثالث بالكتاب الثاني .

(٧٣) صدر القرار رقم (٢٣) لسنة ١٩٨٢ بشأن صرف المعاش للتقاعد في سن الخامسة والخمسين للمؤمن عليهم الخاضعين للباب الخامس من قانون التأمينات الاجتماعية صفحة (١٠٥) من القسم الثالث بالكتاب الثاني .

(٧٤) الفقرتان الأولى والثانية معدلتان بالمرسوم بالقانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٢ المعمول به اعتباراً من ١/٥/١٩٩٣ وكان نصهما قبل التعديل كالآتي :

" إذا أصيب المؤمن عليه بمرض لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وأدى إلى عدم قدرته على مزاولة النشاط ، ولم يكن مستحقاً لمعاش تقاعدي ولم يختر صرف مكافأة التقاعد استحق معاشاً مؤقتاً محسوباً على أساس مدة اشتراك قدرها خمس عشرة سنة أو مدة الاشتراك في هذا التأمين أيهما أكبر إلى أن يتم شفائه أو يمارس نشاطاً خاضعاً للتأمين أو يستحق المعاش التقاعدي أو يبلغ سن الخامسة والستين أيها أسبق .

وتحدد بقرار من الوزير ، بالاتفاق مع وزير الصحة العامة - بعد موافقة مجلس الإدارة - أنواع الأنشطة والأمراض التي تؤدي إلى عدم القدرة على مزاومتها وإجراءات إثباتها ومواعيد الفحص الطبي لأصحابها ويوقف صرف المعاش إذا لم يتقدم صاحبه للفحص ، ويتبع في صرف المستحق عن مدة الوقف ما تسفر عنه نتيجة الفحص .

(٧٥) عدل نص الفقرة الأولى بالقانون رقم (٤) لسنة ١٩٨٢ المعمول به اعتباراً من ٢١/٢/١٩٨٢ وكان نصها قبل التعديل .

" تستحق مكافأة تقاعد في الحالات التي لا يستحق فيها معاش تقاعدي وذلك عند انتهاء الاشتراك في التأمين " .

وقد صدر إعمالاً للنص بعد تعديله القرار رقم (٧) لسنة ١٩٨٢ صفحة (١٢٥) من القسم الثالث بالكتاب الثاني .

(٧٦) أضيفت الفقرة الثالثة بمقتضى المادة الرابعة من المرسوم بالقانون رقم (١٢٧) المعمول به اعتباراً من ١/٥/١٩٩٣ .

(٧٧) جميع مواد هذا الباب معدلة بالمرسوم بالقانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٢ المعمول به اعتباراً من ١/٥/١٩٩٣ - عدا المادتين ( ٧٣ ، ٧٩ ) - ، وكانت نصوصها قبل التعديل كالآتي :

مادة (٦٣) :

" يكون للمستحقين الآتي ذكرهم سواء أكانوا كويتيين أم غير كويتيين والذين تتوافر لديهم في تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش شروط الاستحقاق المنصوص عليها في المواد التالية الحق في تقاضي أنصبة من معاش المؤمن عليه أو صاحب المعاش بعد وفاته وفقاً للجدول رقم (١) المرافق لهذا القانون :

١- الزوج أو الأرملة ٢- الأولاد ٣- الوالدان ٤- الإخوة والأخوات ٥- أولاد الابن " .

مادة (٦٤) :

" يشترط لاستحقاق الزوج نصيباً في المعاش أن يكون عاجزاً عن العمل أو الكسب ويثبت ذلك بمعرفة اللجنة الطبية .

ويكون التحقق من استمرار العجز المشار إليه في الفقرة السابقة وفقاً للإجراءات والشروط التي يصدر بها قرار من الوزير " .

مادة (٦٥) :

" يشترط لاستحقاق الابن نصيباً في المعاش ألا يكون قد بلغ السادسة والعشرين من عمره ويستثنى من ذلك " .

(أ) العاجز عن العمل والكسب وقت بلوغ هذه السن ويكون التحقق من ذلك وفقا للإجراءات والشروط المنصوص عليها في المادة السابقة ، ويستمر صرف المعاش طالما استمر العجز .

(ب) الطالب بأحد مراحل التعليم التي تجاوز التعليم الثانوي بشرط عدم تجاوزه سن الثامنة والعشرين من عمره على أن يستمر صرف المعاش للطلبة الذين يبلغون هذه السن خلال السنة الدراسية حتى نهايتها " .

مادة (٦٦) :

" يشترط لاستحقاق البنت نصيبا في المعاش أن تكون غير متزوجة وينقطع المعاش بزواجها ويعود لها إذا طلقت لأول مرة أو إذا تزلمت .

مادة (٦٧) :

" ينتهي نصيب الأرملة في المعاش إذا تزوجت أو توفيت بعد وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش " .

مادة (٦٨) :

" يشترط لاستحقاق الأب نصيبا في معاش وإدته المتوفى أن يكون معتمدا في معيشته عليه " .

مادة (٦٩)

" يشترط لاستحقاق الأم نصيبا في معاش وإدما المتوفى أن تكون أرملة أو مطلقة قبل وفاته وينقطع المعاش بزواجها ويعود لها إذا طلقت لأول مرة أو إذا تزلمت " .

مادة (٧٠) :

" يشترط لاستحقاق الإخوة والأخوات نصيبا في معاش المتوفى أن يكونوا معتمدين في معيشتهم عليه ومستوفين للشروط المبينة في المادتين ( ٦٥ أو ٦٦ ) من هذا القانون بحسب الأحوال " .

مادة (٧١) :

" ثبت الاعتماد في المعيشة المشار إليه في المواد السابقة بشهادة من الجهة التي يحددها الوزير " .

مادة (٧٢) :

" أبناء الابن وبناته إذا كان أبوهم متوفيا أو توفي بعد استحقاقه المعاش ينتقل إليهم نصيب أبيهم بالشروط المبينة في المادتين (٦٥) أو (٦٦) من هذا القانون بحسب الأحوال " .

مادة (٧٤) :

إذا انتهى حق أحد المستحقين في نصيبه ، يعاد توزيع المعاش على باقي المستحقين وفقا للجدول رقم (١) المرافق لهذا القانون .

ويعتبر الحق في النصيب منتهيا إذا استتمت عودته إلى المستحق استحالة مطلقة " .

مادة (٧٥) :

" في حالة فقد المؤمن عليه يصرف للمستحقين عنه ما يعادل نصيب كل منهم في معاش الوفاة فإذا كان فقد المؤمن عليه أثناء العمل أو بسببه يصرف لهم علاوة على ذلك ما يعادل نصيب كل منهم في المعاش الإصابي ، ويوقف الصرف إذا عثر على المؤمن عليه أو بعد انقضاء أربع سنوات على فقدته أيهما أسبق ما لم يصدر حكم بوفاته " .

مادة (٧٦) :

" يجمع المستحق بين نصيبه في المعاش الإصابي ونصيبه في المعاش التقاعدي بدون حدود ، ولا يجوز الجمع بين نصيبه في أي معاش وبين أي مرتب يتقاضاه من صاحب عمل

ويصدر قرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة بين أحكام الجمع بين النصيب في المعاش وبين أي مبلغ آخر يتقاضاه

بصفة دورية من خزانة عامة أو من صاحب عمل وكذلك أحكام الجمع بين الأنصبة في أكثر من معاش ومقدار الحد الأدنى للمعاش المستحق .

ويحدد القرار كذلك المبلغ الذي يصرف للمستحق من نصيبه في المعاش التقاعدي وفي المعاش الاصابي وما يدخر له ، وحالات وقواعد صرف المبالغ المخزونة " .

وكان قد صدر القرار رقم (٥) لسنة ١٩٧٨ في شأن قواعد الجمع وتعيين الحد الأدنى للنصيب صفحة (٦٢) من القسم الثالث بالكتاب الثاني .

كما أن الفقرة الثالثة من النص المعدل كانت مضافة بالمرسوم بالقانون رقم (١٢٦) لسنة ١٩٧٧ م المعمول به اعتبارا من ١٩٧٧/١٠/١ .

مادة (٧٧) :

" يجوز للمؤسسة أن تستبدل نقودا بحقوق أصحاب المعاشات في معاشاتهم التقاعدية وتحدد القيمة الاستبدالية وفقا للجدول رقم (٢) المرافق لهذا القانون حسب سن المستبدل في تاريخ تقييم الطلب وحالته الصحية .

ويجب أن لا يقل جزء المعاش التقاعدي الباقي بعد الاستبدال عن (٥٠٪) من المرتب المشار إليه في المادتين (١٩) أو (٦١) من هذا القانون بحسب الأحوال .

ويصدر الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة قرارا بقواعد وشروط وحالات الاستبدال والمبالغ المطلوب ردها مقابل إيقاف العمل به " .

وكان قد صدر القرار رقم (٤) لسنة ١٩٧٨ في شأن قواعد وشروط وحالات الاستبدال والمبالغ المطلوب ردها مقابل إيقاف العمل به صفحة (٥٥) من القسم الثالث بالكتاب الثاني .

مادة (٧٨) :

" لا يلف خصم الجزء المستبدل من المعاش التقاعدي إلا عند وفاة صاحبه أو إيقاف العمل بالاستبدال المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة السابقة ، وتسوى معاشات المستحقين عنه على أساس أن صاحب المعاش لم يستبدل جزءا من معاشه " .

(٧٨) مادة مضافة بمقتضى المادة الخامسة من المرسوم بالقانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٢ المعمول به اعتبارا من ١٩٩٢/٥/١ .

(٧٩) قرر مجلس الوزراء بجلسته رقم ( ٨٦/٢٩ ) المنعقدة بتاريخ ١٩٨٦/٦/١٥ الموافقة على تفويض مجلس الخدمة المدنية باختصاصاته المنصوص عليها في المادة (٨٠) من قانون التأمينات الاجتماعية .

(٨٠) صدر القرار رقم (٥) لسنة ١٩٧٩ صفحة (٧١) من القسم الثالث بالكتاب الثاني .

(٨١) الفقرة الثالثة مضافة بمقتضى المادة الرابعة من المرسوم بالقانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٢ المعمول به اعتبارا من ١٩٩٢/٥/١ .

(٨٢) فقرة معدلة بالمرسوم بالقانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٢ المعمول به اعتبارا من ١٩٩٢/٥/١ وكان النص قبل التعديل كالآتي .

" تحسب الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل في القطاعين الأهلي والنفطي وتلك التي تقتطع من مرتبات المؤمن عليهم العاملين لديه خلال سنة على أساس المرتب في أول شهر يناير من كل سنة " :

(٨٣) مادة معدلة بالمرسوم بالقانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٢ المعمول به اعتبارا من ١٩٩٢/٥/١ وكان النص قبل التعديل كالآتي .

" تحسب الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل في القطاع الحكومي وتلك التي تقتطع من مرتب المؤمن عليهم فيه على أساس مرتب كل شهر " .

(٨٤) صدر القرار رقم (٢) لسنة ١٩٧٨ فى شأن قواعد حساب مرتب المؤمن عليه فى بعض الحالات صفحة (٤٠) من القسم الثالث بالكتاب الثانى .

(٨٥) فقرة معدلة بالمرسوم بالقانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٢ المعمول به اعتبارا من ١/٥/١٩٩٣ وكان النص قبل التعديل كالآتى :

" على صاحب العمل ، فى القطاعين الأهلى والنقلى أن يقدم للمؤسسة فى أول يناير من كل عام بياناً بمرتبات العاملين لديه فى هذا التاريخ يمن فيهم من هم تحت الاختبار واشتركااتهم الشهرية ويجب أن يشتمل البيان على محال إقامة صاحب العمل مهما تعددت وأن يوافق المؤسسة شهريا بما يطرأ من تغيرات فى عدد العاملين لديه أو مرتباتهم وعناوين الأماكن التى يزاوون فيها عملهم .

(٨٦) مادة معدلة بالمرسوم بالقانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٢ المعمول به اعتبارا من ١/٥/١٩٩٣ وكان النص قبل التعديل كالآتى :

" تكون الاشتراكات واجبة الأداء فى أول الشهر التالى للشهر المستحقة عنه أو لصدر قرار المؤسسة المنصوص عليه فى المادة السابقة ولو طعن فيه ، أما المساهمة السنوية التى تؤدىها الخزنة العامة فتكون واجبة الأداء فى الموعد الذى يصدر بتحديد قرار من الوزير " .

وتنفذاً للنص السابق كان قد صدر القرار رقم (١٤) لسنة ١٩٧٧ بشأن المساهمة السنوية التى تخصص فى الميزانية العامة للدولة لأغراض سننوق تأمين الشيفوخة والعجز والمرضى والوفاة صفحة (٣٨) من القسم الثالث بالكتاب الثانى .

(٨٧) مادة معدلة بالمرسوم بالقانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٢ المعمول به اعتبارا من ١/٥/١٩٩٣ وكان النص قبل التعديل كالآتى :

" يلتزم صاحب العمل فى حالة التأخير فى سداد الاشتراكات المنصوص عليها فى المادة السابقة بأداء فوائد بواقع (٨/١٠٠) سنوياً عن الدمة من تاريخ وجوب الأداء حتى تاريخ تمام السداد وذلك سواء بالنسبة للحصة التى يلتزم بها أو بالنسبة لحصة المؤمن عليهم التى يلتزم باقتطاعها من مرتباتهم وأدائها للمؤسسة .

كما يلتزم بأداء مبلغ إضافى يعادل (١/٤ ٪) من الاشتراكات المستحقة عن كل يوم تأخير وذلك دون حاجة إلى إنذار أو تنبيه .

ويسرى حكم الفقرتين السابقتين على المبالغ المنصوص عليها فى ( ثالثاً ) و( رابعا ) و( خامسا ) من المادة (١١) وفى الفقرة الثانية من المادة (٨٢) من هذا القانون إذا تأخر أدائها عن الموعد المحدد لذلك " .

(٨٨) مادة معدلة بالمرسوم بالقانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٢ المعمول به اعتبارا من ١/٥/١٩٩٣ وكان النص قبل التعديل كالآتى :

" يلتزم صاحب العمل الذى لم يتم تسجيل كل أو بعض عماله خلال الميعاد المنصوص عليه فى المادة (٩٤) أو لم يؤد الاشتراكات على أساس المرتبات الحقيقية بأن يؤدى إلى المؤسسة مبلغاً إضافياً يوازي (٥٠ ٪) من الاشتراكات التى لم يؤدها فضلاً عما تقتضى به المادة السابقة من فوائد ومبالغ إضافية " .

(٨٩) فقرة معدلة بالمرسوم بالقانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٢ المعمول به اعتبارا من ١/٥/١٩٩٣ وكان النص قبل التعديل كالآتى :

" ويحدد بقرار من الوزير حالات وشروط الإعفاء من الفوائد أو المبالغ الإضافية المشار إليها فى المادتين السابقتين " .

وكان قد صدر فى شأنها القرار رقم (١٠) لسنة ١٩٧٨ صفحة (١٨) من القسم الثالث بالكتاب الثانى .

(٩٠) صدر القرار الوزارى رقم (١١) لسنة ١٩٧٧ بشأن لائحة قواعد وإجراءات التسجيل كما أصدر المدير العام القرار رقم

(٧٩) لسنة ١٩٧٧ بشأن أرقام تسجيل أصحاب الأعمال وأرقام تأمين المؤمن عليهم صفحة (٢٦) من القسم الثالث ،

وصفحة (٣) من القسم الرابع على التوالى بالكتاب الثانى .

(٩١) مادة معدلة بالمرسوم بالقانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٢ المعمول به اعتبارا من ١/٥/١٩٩٣ وكان النص قبل التعديل كالآتي :

" على صاحب العمل في القطاعين الأهلي والتفطلي أن يعلق في أماكن العمل الشهادة الدالة على سداد اشتراكه في المؤسسة ويصدر بتحديد البيانات الخاصة بهذه الشهادة قرار من الوزير .

وعلى المؤسسة إعطاء أصحاب الأعمال تلك الشهادة مقابل (٥٠٠) فلس عن كل شهادة أو مستخرج منها .

وعلى الجهات الحكومية التي تختص بصرف تراخيص أو شهادات معينة لأصحاب الأعمال أن تعلق صرف هذه التراخيص أو الشهادات أو تجديدها على قيام طالبها بتقديم الشهادة المذكورة أو مستخرج منها " .

(٩٢) أنظر المادتين (٢٤ ، ٣٥) من اللائحة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (١٠) لسنة ١٩٧٧ صفحة (١٠) من القسم الثالث بالكتاب الثاني ، وكذلك اللائحة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (١١) ١٩٧٧ صفحة (٢٦) من القسم الثالث بالكتاب الثاني .

(٩٣) صدر القرار رقم (٥) لسنة ١٩٧٧ في شأن تحديد اختصاصات من لهم صفة الضبطية القضائية من موظفي المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية صفة (٢) من القسم الثالث بالكتاب الثاني .

(٩٤) مواد معدلة بالمرسوم بالقانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٢ المعمول به اعتبارا من ١/٥/١٩٩٣ وكان النص قبل التعديل كالآتي :

مادة (١٠٠) :

" يستحق المعاش عن كامل الشهر الذي تنتهي فيه الخدمة ببلوغ السن أو يثبت فيه العجز أو تقع الوفاة " .

مادة (١٠١) :

" في حالة وقف المعاش أو قطعه يؤدي المعاش المستحق عن الشهر الذي وقع فيه الوقف أو القطع على أساس شهر كامل " .

مادة (١٠٢) :

" لا يجوز الحجز أو النزول عن مستحقات المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستحقين عنه لدى المؤسسة إلا وفاء لنفقة محكوم بها من القضاء أو لأداء ما يكون مطلوبا منه للمؤسسة وبما لا يجاوز الربع وتكون الأولوية لدين النفقة منذ التزامه " .

وبما هو جدير بالذكر أن النص الحالي للمادة (١٠٢) يعتبر معدلا للفقرة الأخيرة من القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٥ بشأن قانون بنك التسليف والادخار المضافة بالقانون رقم (١٢٩) لسنة ١٩٧٧ التي تقضى بأنه

" رابعا : يكون لديون بنك التسليف والادخار ما لديون الحكومة من امتياز على أموال مدينيها ويتم تحصيلها بنفس الطرق المقررة لتحصيل أموال الدولة " .

ويجوز الخصم والتنفيذ على رواتب الموظفين والمستخدمين والعمال والمبالغ الواجبة الأداء لهم بأية صفة كانت والمكافآت والمعاشات وفاء لديون البنك وذلك بما لا يجاوز الحدود المسموح بها في القوانين المنظمة لذلك .

وعند التزامه تقدم ديون النفقة عليها ديون الجهة التي يتبعها المدين أو مؤسسة التأمينات الاجتماعية أو ما في حكمها ثم ديون البنك كل ذلك بما لا يجاوز الحد المسموح خصمه أو التنفيذ عليه " .

(٩٥) فقرة معدلة بالمرسوم بالقانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٢ المعمول به اعتبارا من ١/٥/١٩٩٣ وكان النص قبل التعديل كالآتي :

" يصرف في حالة وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش منحة تعادل مئتي المرتب أو شريحة الدخل الشهري أو المعاش بشرط ألا تقل عن مائة دينار " .

(٩٦) صدر القرار رقم (٦) لسنة ١٩٧٧ صفحة (٤) من القسم الثالث بالكتاب الثاني .

(٩٧) قرر مجلس الوزراء بجلسته رقم (٨٨/٥٠) المنعقدة بتاريخ ١٩٨٨/١١/٢٧ الموافقة على استمرار صرف المكافآت والمعاشات التقاعدية المستحقة لبعض الموظفين الكويتيين من مدنيين وعسكريين الذين سقط حقهم بهما لعدم مراجعة المؤسسة خلال خمس سنوات من استحقاقها وذلك استثناء من أحكام التقادم المنصوص عليها في القانونين ٦٠/٣ ، ١٩٦١/٢٧ .

(٩٨) صدر القرار رقم (٧) لسنة ١٩٧٧ بشأن تشكيل لجنة التظلمات وقواعد الفصل في التظلم أمامها صفحة (٦) من القسم الثالث بالكتاب الثاني .

(٩٩) فقرة معدلة بالمرسوم بالقانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٢ المعمول به اعتباراً من ١/٥/١٩٩٣ وكان النص قبل التعديل كالآتي :

” ويصدر قرار من الوزير يحدد إجراءات ومستندات ومواعيد صرف المعاشات وعلى صاحب العمل موافاة المؤسسة بكافة البيانات التي تطلبها في مجال أحكام هذا النص “ .

وتنفيذاً له كان قد صدر القرار رقم (١٢) لسنة ١٩٧٧ صفحة (٣٣) من القسم الثالث بالكتاب الثاني .

(١٠٠) راجع فتوى إدارة الفتوى والتشريع رقم ( ١٥٠٠/٨٦/١٤٩/٢ ) بتاريخ ٨٦/٦/١٠ والمعتمدة من المؤسسة بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢١ .

(١٠١) مادة معدلة بالمرسوم بالقانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٢ المعمول به اعتباراً من ١/٥/١٩٩٣ وكان النص قبل التعديل كالآتي :

” يكون الجمع بين المعاشات أو بين المعاش الإصاىبى والمرتب وفقاً للقواعد التالية :

(١) يجمع المؤمن عليه بين المعاش الإصاىبى وبين المرتب بدون حدود .

(٢) يجمع صاحب المعاش بين المعاش المقرر بمقتضى أحكام الباب الثالث والمعاش المقرر بمقتضى أحكام الباب الخامس أو بينهما وبين المعاش الإصاىبى بدون حدود .

ومع ذلك لا يجوز لصاحب المعاش أن يجمع بين المعاش التقاعدى وبين أى مرتب يتقاضاه من صاحب عمل أو أى مبلغ يصرف له من خزانة عامة بصفة نوبية إلا في الحدود والشروط والقواعد التي يصدر بها قرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة .”

وتنفيذاً له كان قد صدر القرار رقم (٥) لسنة ١٩٧٨ صفحة (٦٢) من القسم الثالث بالكتاب الثاني .

(١٠٢) مادة معدلة بالمرسوم بالقانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٢ المعمول به اعتباراً من ١/٥/١٩٩٣ وكان النص قبل التعديل كالآتي :

” يحدد بقرار من الوزير بالاتفاق مع وزير الصحة العامة كيفية إثبات سن المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستحقين عنهما أو المرشحين للعمل الذين سيخضعون لأحكام هذا القانون .

(١٠٣) صدر القرار رقم (٣) لسنة ١٩٨٤ صفحة (١٢٨) من القسم الثالث بالكتاب الثاني .

(١٠٤) صدر القرار رقم (٤) لسنة ١٩٧٧ صفحة (١) من القسم الثالث بالكتاب الثاني .

(١٠٥) الجدول معدل بالمرسوم بالقانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٢ المعمول به اعتباراً من ١/٥/١٩٩٣ .

(١٠٦) الجدولان رقماً ( ١/٢ ، ٢/٢ ) ( حلا محل الجدول رقم (٢) الذي كان مرافقاً للقانون وذلك بالمرسوم بالقانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٢ ويعمل بهما اعتباراً من ١/٥/١٩٩٣ .

(١٠٧) الجدولان رقماً ( ١/٣ ، ٢/٣ ) ( حلا محل الجدول رقم (٢) الذي كان مرافقاً للقانون وذلك بالمرسوم بالقانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٢ ويعمل بهما اعتباراً من ١/٥/١٩٩٣ .

(١٠٨) صدر القرار رقم (٨) لسنة ١٩٧٧ صفحة (٧) من القسم الثالث بالكتاب الثاني .

- (١٠٩) استبدل هذا الجدول بالجدولين (٦٦ ، ٦٧) بمقتضى القانون رقم (٨) لسنة ١٩٨١ المعمول به من أول مارس سنة ١٩٨١ .
- (١١٠) أضيفت الشريحتان رقما ( ١٢ و ١٣ ) بقرار وزير المالية رقم (٨) لسنة ١٩٨١ المعمول به اعتبارا من ١٩٨١/٣/١ . ثم أضيفت الشرائع ( ١٤ و ١٥ و ١٦ ) بقرار وزير المالية رقم (٢) لسنة ١٩٨٥ المعمول به اعتبارا من ١٩٨٥/٥/١٩ ، كما أضيفت الشريحة رقم (١٧) بالقرار رقم (٨) لسنة ١٩٨٦ المعمول به اعتبارا من ١٩٨٦/١٠/٢٦ ، كما أضيفت الشرائع ( ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ ) بالقرار رقم (٥) لسنة ١٩٩٢ المعمول به اعتبارا من ١٩٩٢/٩/٢٠ .
- (١١١) صدر القرار رقم (٢) لسنة ١٩٨٥ صفحة (١٢٩) من القسم الثالث بالكتاب الثاني .
- (١١٢) صدر القرار رقم (٤) لسنة ١٩٨٥ صفحة (١٣٢) من القسم الثالث بالكتاب الثاني .
- (١١٣) الجدول مضاف بمقتضى المادة السابعة من المرسوم بالقانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٢ المعمول به اعتبارا من ١٩٩٣/٥/١ .
- (١١٤) الجدول مضاف بمقتضى المادة السابعة من المرسوم بالقانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٢ المعمول به اعتبارا من ١٩٩٣/٥/١ .
- (١١٥) نشر في الجريدة الرسمية " الكويت اليوم " العدد (١١٥٩) الصادر في ٢٧ سبتمبر ١٩٧٧ .
- (١١٦) وردت النصوص المعدلة في قانون التأمينات الاجتماعية فيرجع إليها صفحة (٢٠) ، (٢٧) على التوالي .
- (١١٧) نص المادة (٥٩) وما طرأ عليه من تعديل لم يعمل به إلى أن استبدل به النص الوارد في صفحة (٣٥) وذلك بالمرسوم بالقانون رقم (٨) لسنة ١٩٨١ قبل تعديل البند (١) بالمرسوم بالقانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٢ .
- (١١٨) ورد النص في قانون التأمينات الاجتماعية فيرجع إليه صفحة (٤٣) .
- (١١٩) مذكرته الإيضاحية ص (٣٢) من القسم الخامس .
- (١٢٠) ورد النص المعدل في قانون التأمينات الاجتماعية فيرجع إليه صفحة (٢٢) .
- (١٢١) نشر في الجريدة الرسمية " الكويت اليوم " العدد (١٣٢٦) الصادر في ١١/٩/١٩٨٠ .
- (١٢٢) مذكرته الإيضاحية صفحة (٣٥) من القسم الخامس .
- (١٢٣) وردت النصوص المعدلة في قانون التأمينات الاجتماعية فيرجع إليها ، هامش صفحة ( ١٤ ، ٢١ ) والصفحات ( ٣١ إلى ٣٥ ) .
- (١٢٤) ورد الجدول مرفقا بقانون التأمينات الاجتماعية قبل تعديله وفقا لما توضح في هامش صفحة (٦٥)
- (١٢٥) صدر القرار رقم (٦) لسنة ١٩٨٥ بشأن اشتراك المحامين إلزاميا في التأمين اعتبارا من ١٩٨٥/٦/١ صفحة (١٤٣) من القسم الثالث بالكتاب الثاني .
- (١٢٦) نشر في الجريدة الرسمية العدد (١٣٤٠) الصادر في ١ فبراير ١٩٨١ .
- (١٢٧) وردت النصوص المعدلة في قانون التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين فيرجع إليهم صفحة (٢٣) و (٦٩) .
- (١٢٨) نشر في الجريدة الرسمية ( الكويت اليوم ) العدد ( ١٤١٧ ) الصادر في ٢٣ مايو ١٩٨٢ .
- (١٢٩) وردت النصوص المعدلة في قانون التأمينات الاجتماعية فيرجع إليها صفحات أرقام ( ٢٠ ) ، ( ٢١ ) ، ( ٢٣ ) ، ( ٣٧ ) على التوالي .
- (١٣٠) الفقرة المضافة وردت في قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ فيرجع إليه صفحة (٩٧) .
- (١٣١) ألغيت هذه المادة بمقتضى المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٩٢ المعمول به اعتبارا من ١٩٩٣/٥/١ .

- (١٣٢) نشر في الجريدة الرسمية ( الكويت اليوم ) العدد (١٤٥٦) الصادر في ٣٠ يناير ١٩٨٣ .
- (١٣٣) ورد النص المعدل في قانون التأمينات الاجتماعية فيرجع إليه صفحة (١٩) .
- (١٣٤) نشر في الجريدة الرسمية ( الكويت اليوم ) العدد (١٤٦١) الصادر في ٢٧ مارس ١٩٨٣ ، ومذكرته الايضاحية ص (٤٤) من القسم الخامس .
- (١٣٥) نشر بالعدد (١٧٦٠) من الجريدة الرسمية ( الكويت اليوم ) الصادر بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٤ ومذكرته الايضاحية ص (٤٥) من القسم الخامس .
- (١٣٦) بجلسته ١٩٩٣/٦/٢٩ لم يقر مجلس الأمة هذا المرسوم ، ومن ثم زال ما كان له من قوة القانون اعتبارا من تاريخ صدوره مع الإغفاء من استرداد ما تم صرفه من معاشات تقاعدية ( العدد ١١١ من الجريدة الرسمية - ص ٩ ) .
- (١٣٧) نشر بالعدد (١٨٨٠) من الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٩٠/٦/١٧ .
- (١٣٨) نشر بالعدد (٦٧) من الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٩٢/٩/٦ ومذكرته الايضاحية ص (٥٧) من القسم الخامس .
- (١٣٩) نشر بملحق العدد (٧٣) من الكويت اليوم بتاريخ ١٩٩٢/١٠/١٩ ومذكرته الايضاحية ص (٥٨) من القسم الخامس .
- (١٤٠) النصوص المستبدلة وردت في موضعها من قانون التأمينات الاجتماعية .
- (١٤١) العبارات المضافة وردت في موضعها من نصوص القانون .
- (١٤٢) الفقرات المضافة وردت في موضعها من نصوص القانون .
- (١٤٣) أضيفت مواد بأرقام ١٧ مكررا ، ١٨ مكررا ، ١٩ مكررا ، ٧٨ مكررا ، وقد وضعت في ترتيبها من القانون .
- (١٤٤) أضيفت العبارة المذكورة في موضعها من النصوص الأصلية .
- (١٤٥) استبدلت الجداول المذكورة وأرفقت الجداول الأخرى المشار إليها بالقانون صفحة ( ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٦ ، ٦٧ ) على التوالي .
- (١٤٦) نشر بملحق العدد رقم (٧٣) من الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٩٢/١٠/١٩ .
- (١٤٧) فقرة معدلة بالمرسوم بالقانون رقم (١٣٠) لسنة ١٩٩٢ المعمول به اعتبارا من ١٩٩٣/٥/١ ، وكان النص قبل التعديل كالآتي :
- " ومع عدم الإخلال بحكم المادة (١١) من هذا القانون لا يجوز الاشتراك لأصحاب المعاشات التقاعدية المستحقة وفقا لأحكام القانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ أو القانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ المشار إليهما " .
- (١٤٨) مادة معدلة بالمرسوم بالقانون رقم (١٣٠) لسنة ١٩٩٢ المعمول به اعتبارا من ١٩٩٣/٥/١ ، وكان النص قبل التعديل كالآتي :
- " تسرى على المؤمن عليهم الذين يتم اشتراكهم وفقا لهذا القانون جميع الأحكام المقررة للمؤمن عليهم العاملين في القطاعين الأهلي والنقطي طبقا للقانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ المشار إليه فيما عدا الفقرة الثالثة من المادة (١٩) من القانون المذكور .
- (١٤٩) القرار رقم (٤) لسنة ١٩٨٨ ص (١٦٦) من القسم الثالث بالكتاب الثاني .
- (١٥٠) البنذان ( ٢ ، ٣ ) معدلان بالمادة الأولى من المرسوم بالقانون رقم (١٣٠) لسنة ١٩٩٢ المعمول به اعتبارا من ١٩٩٣/٥/١ ، وكان النص قبل التعديل كالآتي :
- " مواعيد وقواعد وإجراءات سداد الاشتراكات ، والفوائد والمبالغ الإضافية المستحقة عن التأخير في سدادها بما لا يجاوز الحدود المنصوص عليها في المادتين ( ٩١ ، ٩٢ ) من القانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ المشار إليه .
- (٣) حالات الإعفاء من الفوائد والمبالغ الإضافية عن التأخير في سداد الاشتراكات " .

- وتنفيذا لحكم البند (٢) كان قد صدر القرار رقم (٥) لسنة ١٩٨٨ صفحة (١٦٩) من القسم الثالث بالكتاب الثاني ، كما كان قد صدر القرار رقم (٣) لسنة ١٩٩١ تنفيذا للبند (٣) صفحة (١٧٩) من القسم الثالث بالكتاب الثاني أيضا .
- (١٥١) نشر في الجريدة الرسمية ( الكويت اليوم ) العدد رقم (١٧٦٢) الصادر في ١٩٨٨/٣/٦ ، وبذلك يعمل به اعتبارا من ١٩٨٨/١٠/١ ، ومذكرته الإيضاحية ص ٤٦ من القسم الخامس .
- (١٥٢) النصوص المستبدلة وردت في نصوص القانون رقم (١١) لسنة ١٩٨٨ .
- (١٥٣) نشر بملحق العدد رقم (٧٣) من " الكويت اليوم " بتاريخ ١٩٩٢/١٠/١٩ ومذكرته الإيضاحية ص (٧٩) .
- (١٥٤) نشر في الجريدة الرسمية ( الكويت اليوم ) العدد (١٣٦٦) الصادر في ٩ نوفمبر ١٩٨٠ ومذكرته الإيضاحية صفحة (١٩) من القسم الخامس .
- (١٥٥) العبارة الأخيرة من هذا البند مضافة بالمرسوم بالقانون رقم (١٢٩) لسنة ١٩٩٢ المعمول به اعتبارا من ١٩٩٣/٥/١ ، وكان قد صدر القرار رقم (٢٥) لسنة ١٩٨٢ بشأن المساهمة السنوية التي تخصص في الميزانية العامة للدولة لأغراض صندوق المعاشات والمكافآت والتعويضات المنصوص عليه في قانون معاشات ومكافآت التقاعد للمصريين صفحة (١٠٦) من القسم الثالث بالكتاب الثاني .
- (١٥٦) بند ( ثاني ) معدل بمقتضى المادة الثانية من المرسوم بالقانون رقم (١٢٩) لسنة ١٩٩٢ المعمول به اعتبارا من ١٩٩٣/٥/١ وكان النص قبل التعديل كالآتي :
- " ثانيا : صافي القيمة الحالية للالتزامات الاعتبارية لصندوق التقاعد المنصوص عليه في القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٦١ المشار إليه وذلك بالنسبة للفتتين الآتيتين :
- (أ) أصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم الذين يتمتعون بمزايا الصندوق المشار إليه حتى تاريخ العمل بهذا القانون ، باستثناء المعاشات أو الزيادات فيها المقررة وفقا للمادة (٥٥) من القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٦١ المشار إليه .
- (ب) الموجودين بالخدمة في تاريخ العمل بهذا القانون .
- ويكون تقدير قيمة الالتزامات المشار إليها في الفقرة السابقة بالنسبة للفتة المنصوص عليها في (أ) في تاريخ العمل بهذا القانون ، وبالنسبة للفتة المنصوص عليها في (ب) في تاريخ انتهاء خدمة المستفيد ، وذلك كله على أساس المزايا والاشتراكات الواردة في هذا القانون وباستخدام نفس الأسس الاكتوارية التي استخدمت في تقدير النسبة المئوية للاشتراكات المنصوص عليها في أولا .
- ويصدر بقواعد تحديد تلك القيمة وجداولها وطريقة أدائها قرار من وزير المالية بعد أخذ رأى مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وبناء على تقرير من الخبير الاكتواري للمؤسسة ، وتستحق على الخزانة العامة في التاريخ المشار إليه في الفقرة السابقة " .
- (١٥٧) يراجع التعميم رقم (٢) لسنة ١٩٩٠ ص (٥٧) من القسم الخامس بالكتاب الثاني .
- (١٥٨) المادة (٤٦) من القانون (٢٧) لسنة ١٩٦١ كان نصها الآتي :
- " يحرم العسكري من معاش أو مكافأة التقاعد في الحالات الآتية :
- (١) التجريد العسكى بحكم صادر من محكمة عسكرية ومصدق عليه من القائد العام للجيش والقوات المسلحة أو بقرار منه .
- (٢) الدخول في خدمة دولة أجنبية بدون إذن سابق من القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة .
- (٣) سقوط الجنسية الكويتية أو سحبها .
- (٤) الحكم بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة . وفي جميع الحالات السابقة يؤدي للمستحقين عند وفاة العسكري أو صاحب المعاش نصف ما كانوا يستحقونه من معاش أو مكافأة ويوزع عليهم وفقا لأحكام هذا القانون " .
- (١٥٩) عدلت هذه الفقرة بالقانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٨٢ ص (٧٤) والمعمول به اعتبارا من ١٩٨٢/٦/٢٢ وكان نصها قبل التعديل .

" ولا تبخل المدة السابقة على حصول المستفيد على الجنسية الكويتية أو المدة التي حرم من معاشه أو مكافأته عنها طبقاً لحكم المادة رقم (٤٦) من القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٦ المشار إليه ضمن مدد الخدمة المحسوبة طبقاً لهذا القانون " .

(١٦٠) تضمن التعديل الذي أجري على الفقرة السابقة إضافة هذه الفقرة ، ويسرى حكمها على أصحاب المعاشات التقاعدية إذا كان من شأن الضم زيادة المعاش على أن تستحق الزيادة اعتباراً من أول الشهر التالي لتقديم طلب الضم ، وذلك وفقاً لحكم المادة الرابعة من القانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٨٢ صفحة (٧٤) .

(١٦١) يراجع قرار وزير الدفاع رقم (١١١٢) لسنة ١٩٩١ ، وقرار وزير الداخلية رقم (٢٠٠) لسنة ١٩٩٢ ، وقرار رئيس الحرس الوطني رقم (٣٦٢) لسنة ١٩٩٢ بشأن تحديد مناطق العمليات الحربية وساحات القتال ص ( ١ ، ٣ ، ٤ ) من القرارات الوزارية العسكرية بالقسم الثالث من الكتاب الثاني على التوالي .

(١٦٢) مادة معدلة بالمرسوم بالقانون رقم (١٢٩) لسنة ١٩٩٢ المعمول به اعتباراً من ١/٥/١٩٩٣ ، وكان النص قبل التعديل كالآتي :

" يجوز للمستفيد أن يطلب تحويل احتياطي مدة اشتراكه الخاضعة لأحكام القانون رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ المشار إليه إلى الصندوق المنصوص عليه في المادة (٢) من هذا القانون ، ويصدر قرار من وزير المالية بعد أخذ رأي مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بالجدول التي يتم التحويل بمقتضاها وقواعد وشروط هذا التحويل والمدة التي تحسب مقابل الاحتياطي المحول ضمن مدة الخدمة المحسوبة طبقاً لهذا القانون " .

وتنفيذاً له كان قد صدر القرار رقم (١١) لسنة ١٩٨١ ص (٨٧) من القسم الثالث بالكتاب الثاني .

(١٦٣) البند (١) من المادة (٧) معدل بالمادة الثانية من المرسوم بالقانون رقم (١٢٩) لسنة ١٩٩٢ المعمول به اعتباراً من ١/٥/١٩٩٣ وكان النص قبل التعديل كالآتي :

" (١) انتهاء خدمة المستفيد بسبب الوفاة أو الحكم بثبوت الغيبة المنقطعة أو التصريح لأسباب صحية ، وحسب المعاش في هذه الأحوال على أساس مدة الخدمة المحسوبة طبقاً لهذا القانون أو خمس عشرة سنة أيهما أكبر " .

(١٦٤) يعمل بهذه المادة اعتباراً من ١/٥/١٩٩٣ .

(١٦٥) يراجع كل من قرار وزير الدفاع رقم (١١١٢) لسنة ١٩٩١ ، وقرار وزير الداخلية رقم (٢٠٠) لسنة ١٩٩٢ ، وقرار رئيس الحرس الوطني رقم (٣٦٢) لسنة ١٩٩٢ بشأن تحديد مناطق العمليات الحربية وساحات القتال صفحة ( ١ ، ٣ ، ٤ ) من القرارات الوزارية العسكرية بالقسم الثالث من الكتاب الثاني على التوالي .

(١٦٦) مادة مضافة بالمادة الثالثة من المرسوم بالقانون رقم (١٢٩) لسنة ١٩٩٢ ويعمل بها اعتباراً من ١/٥/١٩٩٥ .

(١٦٧) أضيفت الفقرة الثانية للمادة (١١) بالقانون رقم (٤) لسنة ١٩٨٣ المعمول به اعتباراً من ١/٢/١٩٨٣ ، وقد صدر تنفيذاً لها القرار الوزاري رقم (٧) لسنة ١٩٨٣ ص (١٢٥) من القسم الثالث بالكتاب الثاني .

(١٦٨) الفقرة الثالثة مضافة بالمادة الرابعة من المرسوم بالقانون رقم (١٢٩) لسنة ١٩٩٢ المعمول به اعتباراً من ١/٥/١٩٩٣ .

(١٦٩) صدر مرسوم بتاريخ ٥ نوفمبر ١٩٨٠ بشأن معاملة حملة المؤهلات من المجندين إلزامياً والاحتياطيين والمدنيين العاملين بتكليف من الحكومة في مناطق العمليات الحربية والمعمول به اعتباراً من أول مارس سنة ١٩٨١ صفحة (٣) من القسم الأول بالكتاب الثاني .

(١٧٠) فقرة مضافة بالمادة الخامسة من المرسوم بالقانون رقم (١٢٩) لسنة ١٩٩٢ ويعمل بها اعتباراً من ١/٥/١٩٩٥ .

(١٧١) صدر القرار رقم (١٨) لسنة ١٩٨١ بشأن قواعد الجمع بين المعاش العسكري والمعاش المدني صفحة (٩٥) من القسم الثالث بالكتاب الثاني .

(١٧٢) القانون المشار إليه ص (٢) من القسم الرابع .

(١٧٣) صدر القرار رقم (١٥) لسنة ١٩٨١ في شأن إعادة تسوية المعاشات في حالة الجمع بالنسبة إلى الخاضعين لأحكام قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين صفحة (٩٤) من القسم الثالث بالكتاب الثاني .

- (١٧٤) وردت التعديلات المذكورة في موضعها من القانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ .
- (١٧٥) المادة المضافة وردت في موضعها من القانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ .
- (١٧٦) الفقرة المضافة وردت في موضعها من القانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ .
- (١٧٧) الفقرة المضافة وردت في موضعها من القانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٠ .
- (١٧٨) نشر بملاحق العدد رقم (٧٣) من " الكويت اليوم " بتاريخ ١٩/١٠/١٩٩٢ ، ومذكرته الايضاحية ص (٧٧) من القسم الخامس .
- (١٧٩) مذكرته الايضاحية ص (٢٩) من القسم الخامس .
- (١٨٠) كانت المادة الاولى من القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٦٧ تقضى بسريان أحكام القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٦١ في شأن معاشات ومكافآت التقاعد للمسكرين من رجال الجيش والقوات المسلحة ، على من يعمل بتكليف من الحكومة في مناطق العمليات الحربية .
- (١٨١) نشر في الجريدة الرسمية " الكويت اليوم " ، العدد (١٣٢٦) الصادر في ٩ نوفمبر ١٩٨٠ ، كما نشر استدراك لتصحيح الأخطاء المطبعية في المادتين (٣ ، ٧) وذلك في العدد (١٣٢٨) الصادر في ١١/٢٢/١٩٨٠ ومذكرته الايضاحية ص (٢٩) من القسم الخامس .
- (١٨٢) نشر بالجريدة الرسمية " الكويت اليوم " - العدد (١١٦٣) الصادر في ٢٣ أكتوبر ١٩٧٧ ، ومذكرته الايضاحية - ص (١٥) من القسم الخامس .
- (١٨٣) نشر في الجريدة الرسمية " الكويت اليوم " ، العدد (١٢٠٩) الصادر في ٣ سبتمبر سنة ١٩٧٨ ومذكرته الايضاحية صفحة (١٧) من القسم الخامس .
- (١٨٤) نشر بالعدد (١٢٨٦) من " الكويت اليوم " بتاريخ ١٠/٢/١٩٨٠ .
- (١٨٥) نشر في الجريدة الرسمية ، العدد (١٣٢٧) بتاريخ ١٦/١١/١٩٨٠ ومذكرته الايضاحية ص (٣٣) من القسم الخامس .
- (١٨٦) عدلت الفقرة الاولى من المادة الثانية من القانون المذكور بالقانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٨٥ ( الكويت اليوم ) العد (١٦٢٣) وقد اكثف ينشر المواد المتعلقة بالمعاشات التقاعدية بون المواد الأخرى المتعلقة بالمرتبات فزعم التنويه .
- (١٨٧) إعمالا لهذا النص صدر قرار مجلس إدارة المؤسسة رقم (٣) لسنة ١٩٨٢ صفحة (٨) من القسم الثاني بالكتاب الثاني كما صدر القرار الوزاري رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٢ بشأن طريقة أداء الخزانة العامة للمبالغ التي تستحق عليها تنفيذا لزيادة المعاشات طبقا للقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٨٢ صفحة (١١٢) من القسم الثالث بالكتاب الثاني .
- (١٨٨) نشر في الجريدة الرسمية ( الكويت اليوم ) العدد (١٤٢٢) الصادر في ٢٠ يونيو ١٩٨٢ .
- (١٨٩) إعمالا لهذا النص صدر قرار وزير المالية رقم (٤) لسنة ١٩٨٣ صفحة (١١٧) من القسم الثالث بالكتاب الثاني كما صدر القرار الوزاري رقم (٥) لسنة ١٩٨٣ بشأن طريقة أداء الخزانة العامة للمبالغ التي تستحق عليها تنفيذا لزيادة المعاشات طبقا للقانون رقم (٦٢) لسنة ١٩٨٢ صفحة (١٢٢) من القسم الثالث بالكتاب الثاني .
- (١٩٠) نشر في الجريدة الرسمية ( الكويت اليوم ) العدد (١٤٥١) الصادر في ٢ يناير سنة ١٩٨٣ .
- (١٩١) نشر بالعدد (١٨١٢) من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ٢٦/٢/١٩٨٩ ومذكرته الايضاحية ص (٥١) من القسم الخامس .
- (١٩٢) صدر القرار رقم (١) لسنة ١٩٨٩ ص (١٧) من القسم الثاني بالكتاب الثاني .
- (١٩٣) نشر في الجريدة الرسمية ، العدد (١٨٥٠) بتاريخ ٢٦/١١/١٩٨٩ ومذكرته الايضاحية ص (٥٢) من القسم الخامس .
- (١٩٤) صدر القرار رقم (١) لسنة ١٩٩٠ صفحة (١٩) من القسم الثاني من الكتاب الثاني .

- (١٩٥) نشر بالعدد (١٨٥٧) من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٤/١/١٩٩٠ ومذكرته الايضاحية ص (٥٣) من القسم الخامس .
- (١٩٦) نشر في العدد (٢٨) من الكويت اليوم الصادر بتاريخ ١/١٢/١٩٩١ ، ومذكرته الايضاحية ص (٥٥) من القسم الخامس .
- (١٩٧) صدر القرار رقم (١) لسنة ١٩٩٢ ص (٢٣) من القسم الثاني بالكتاب الثاني .
- (١٩٨) فقرة مضافة بالقانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٣ ويعمل بها اعتباراً من تاريخ نشره في " الكويت اليوم " العدد رقم (١١٨) بتاريخ ١٩٩٣/٨/٢٩ .
- (١٩٩) نشر بالعدد رقم (٤٠) من " الكويت اليوم " بتاريخ ١٩٩٢/٢/٢٣ .
- (٢٠٠) نشر بالعدد رقم (١١٨) من الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٩٣/٨/٢٩ ص (١) .
- (٢٠١) أضاف مجلس الأمة عبارة ( نائب الرئيس ) .
- (٢٠٢) أضاف المجلس إلى هذه المادة فقرتين تنص الأولى على سريان حكم الفقرة الأولى من هذه المادة على رؤساء ونواب الرؤساء وأعضاء المجلس التأسيسي ومجلس الأمة السابقين ، وتنص الفقرة الثانية على أن لا تحسب فروق مالية عن الماضي .





الكتاب الثامن

موسوعة تشريعات

التأمينات الاجتماعية

في الدول العربية

التأمينات الاجتماعية

في

الجمهورية اللبنانية





## المحتويات

رقم الصفحة

الموضوع

	- قانون الضمان الاجتماعي الموضوع موضع التنفيذ
٧٧١	بموجب المرسوم رقم (١٣٩٥٥) .....
	- الكتاب الأول : التنظيم الإداري وميدان تطبيق الضمان الاجتماعي :
٧٧٢	الباب الأول : التنظيم الإداري .....
٧٧٧	الباب الثاني : مراحل وميدان تطبيق الضمان الاجتماعي .....
	- الكتاب الثاني : التقديمات
٧٨٢	الباب الأول : ضمان المرض والأمومة .....
٧٨٢	الفصل الأول : أحكام عامة .....
٧٨٣	الفصل الثاني : العناية الطبية .....
٧٨٦	الفصل الثالث : تعويض المرض .....
٧٨٧	الفصل الرابع : تعويض الأمومة .....
٧٨٧	الفصل الخامس : تعويض نفقات الدفن .....
٧٨٧	الباب الثاني : ضمان طوارئ العمل والأمراض المهنية .....
٧٨٧	الفصل الأول : أحكام عامة .....
٧٨٩	الفصل الثاني : العناية الطبية .....
٧٨٩	الفصل الثالث : تعويض طوارئ العمل .....

٧٩٠	..... الفصل الرابع : معاش العجز
٧٩١	..... الفصل الخامس : معاشات أصحاب الحق بعد وفاة المضمون ...
٧٩٢	..... الفصل السادس : تعويض نفقات الدفن
٧٩٢	..... الباب الثالث : التعويضات العائلية
٧٩٣	..... الباب الرابع : تعويض نهاية الخدمة
٧٩٧	..... الباب الخامس : أحكام مشتركة لمختلف التقديرات
	<b>- الكتاب الثالث : الأحكام المالية وحل الخلافات</b>
٧٩٩	..... الباب الأول : الموارد والتنظيم المالي
٧٩٩	..... الفصل الأول : أحكام عامة
٨٠١	..... الفصل الثاني : الكسب الخاضع للمحسومات
٨٠٢	..... الفصل الثالث : الاشتراكات
٨٠٤	..... الفصل الرابع : المراقبة والعقوبات
٨٠٧	..... الباب الثاني : حل الخلافات
	<b>- قانون رقم (١٥٥) بتعديل نظام التعويضات العائلية في</b>
٨٠٩	..... قانون الضمان الاجتماعي بالمرسوم رقم (١٣٩٥٥)



**قانون الضمان الاجتماعي**  
**الموضوع موضع التنفيذ بموجب**  
**المرسوم رقم (١٣٩٥٥)**

تاريخ ٢٦ أيلول ١٩٦٣ والمنشور في الجريدة الرسمية في ملحق العدد ٧٨  
تاريخ ٦٣/٩/٣٠ كما هو معدل لغاية ٨٢/٦/٣٠

إن رئيس الجمهورية اللبنانية ،

بناء على الدستور اللبناني ولا سيما المادة ٥٨ منه ،

وبما أن الحكومة أحالت على مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ١٢٥٣٩ تاريخ ١٦ نيسان سنة ١٩٦٣ مشروع القانون  
المعجل المتعلق بالضمان الاجتماعي .

وبما أنه انقضى أكثر من أربعين يوماً على إحالة هذا المشروع على مجلس النواب دون أن يبت به .

وبناء على اقتراح وزير العمل والشؤون الاجتماعية ،

وبعد موافقة مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦٣/٨/٧ .

يرسم ما يأتي :

**المادة الأولى :**

يوضع موضع التنفيذ مشروع القانون المعجل الحال على مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ١٢٥٣٩ تاريخ ١٦ نيسان  
سنة ١٩٦٣ بهذا نصح .

## الكتاب الأول

### التنظيم الإداري وميدان تطبيق الضمان الاجتماعي

#### الباب الأول

##### التنظيم الإداري :

##### الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

#### المادة (١) :

- ١- ينشأ صندوق وطني للضمان الاجتماعي ، يطلق عليه في سياق هذا القانون اسم « الصندوق » يتولى إدارة نظام الضمان الاجتماعي ومختلف فروعهِ .
- ٢- إن الصندوق هو مؤسسة مستقلة ذات طابع اجتماعي تخضع لأحكام هذا القانون وتتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي والإداري . مركزها بيروت ويحق لها إنشاء مكاتب إقليمية ومحلية ..
- ٣- ضمن الحدود المبينة في المادة الثالثة من هذا القانون يخضع الصندوق :
  - (أ) لوصاية وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بوساطة مفوض حكومة تحدد صلاحياته بمرسوم تطبيقى يتخذ في مجلس الوزراء .
  - (ب) لوصاية مجلس الوزراء المسبقة .
  - (ج) لرقابة ديوان المحاسبة المؤخرة دون أية رقابة مسبقة .
- ٤- تتألف أجهزة الصندوق من مجلس إدارة ولجنة فنية وأمانة سر وتخضع أمانة السر لسلطة مدير عام .
- ٥- لا يخضع الصندوق لرقابة الخدمة المدنية ولا بمراقبة التدقيق المركزى ولا تسرى عليه أحكام المرسوم الاشتراعى رقم ١٥٠ الصادر بتاريخ ١٢ حزيران سنة ١٩٥٩ .

#### المادة (٢) :

- ١- يتألف مجلس الإدارة من المنوبين التاليين بيانهم :
  - (أ) ستة مندوبين يمثلون الدولة يمكن اختيارهم من بين موظفى الإدارات والمؤسسات العامة أو من خارجها .
  - (ب) عشرة مندوبين عن الهيئات المهنية الأكثر تمثيلا لأرباب العمل المشار إليهم فى المادة ٩ الفقرة ١ من هذا القانون .
  - (ج) عشرة مندوبين عن الهيئات المهنية الأكثر تمثيلا للأجراء ( عمالا ومستخدمين ) المشار إليهم فى المادة ٩ الفقرة ١ من هذا القانون .
  - (د) مندوبين عن هيئات الزراعين الأكثر تمثيلا لأرباب العمل والأجراء يحدد عددهم وطريقة اختيارهم بمرسوم يتخذ فى مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير العمل والشؤون الاجتماعية .

- ٢- تحدد الهيئات المشار إليها في البندين «ب» و«ج» من الفقرة السابقة وعدد مندوبي هذه الهيئات بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير العمل والشؤون الاجتماعية . على أن يراعى في ذلك أوسع تمثيل ممكن للقطاعات القائمة .
- تختار الهيئات المذكورة مندوبيها بالانتخاب ويصادق على انتخابهم بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء .
- ويجوز للحكومة أن تطلب من أي من هذه الهيئات إيدال مندوبها المنتخب بمندوب آخر عندما ترى موجباً لذلك .
- ٣- يعين المندوبون لمدة أربع سنوات ويشترط في المندوب أن يكون لبنانياً ومن نوى الخبرة في حقل عمله .
- ٤- إذا استقال المندوب أو توفي عين خلف له للعدة المتبقية من الولاية ، وفقاً للأصول التي اتبعت في تعيين السلف .
- ٥- يعين المندوبون الجدد أو يصادق على انتخابهم قبل شهرين على الأقل من انتهاء مدة الولاية الجارية .
- ٦- ينتخب مجلس الإدارة الجديد في أول جلسة يعقدها هيئة مكتبه المؤلفة من رئيس ونائب رئيس وأمين سر وأربعة أعضاء على أن تمثل في هذا المكتب الدولة بمندوبين اثنين وكل من أرباب العمل والأجراء بثلاثة مندوبين .
- ٧- مدة ولاية هيئة المكتب أربع سنوات قابلة للتجديد . على أن ولاية أي مندوب في هذه الهيئة تنتهي حكماً بانتهاء ولايته أو سقوطها في مجلس الإدارة .
- ٨- تتخذ القرارات في المجلس وفي هيئة المكتب بالأكثرية المطلقة ويكون لكل مندوب صوت واحدة وإذا تعادلت الأصوات فيكون صوت الرئيس مرجحاً .
- على أن تكون الأكثرية التي صوتت في مجلس الإدارة للقرار المتخذ شاملة الأكثرية المطلقة لكل من ممثلي الدولة وأرباب العمل والأجراء ، وإذا لم يتوافر ذلك في جلسة أولى يدعى المجلس إلى جلسة ثانية للتصويت على ذات القرار بالأكثرية المطلقة لأعضاء المجلس دون تمييز ، على أن لا يقل الفاصل بين تاريخ الجلسة الأولى وانعقاد الجلسة الثانية عن مدة أسبوعين .
- ٩- على هيئة المكتب أن تودع المجلس القرارات التي تتخذها في أول جلسة يعقدها .
- ١٠- يضع المجلس نظامه الداخلي ويحدد مواعيد اجتماعاته ، ويجتمع بدعوة من رئيسه مرة في الشهر ، وبإمكانه عقد اجتماعات استثنائية إذا ما طلب منه ذلك خلعياً خمسة مندوبين على الأقل أو بناء على طلب وزير العمل والشؤون الاجتماعية أو رئيس اللجنة الفنية أو المدير العام .
- ١١- تحدد هيئة المكتب مواعيد اجتماعاتها وتجتمع بدعوة من رئيسها مرة في الأسبوع وبإمكانها عقد اجتماعات استثنائية بناء على طلب ثلاثة من أعضائها على الأقل أو بناء على طلب وزير العمل والشؤون الاجتماعية أو رئيس اللجنة الفنية أو المدير العام .
- ١٢- يتقاضى المندوب تعويضاً عن الحضور الفعلي لكل اجتماع من اجتماعات المجلس واجتماعات هيئة المكتب ، يحدد مقدار هذا التعويض والمدة الأقصى للمبالغ التي يجوز للمندوب أن يتقاضاها في الشهر الواحد عن حضوره كل من اجتماعات مجلس الإدارة وهيئة المكتب مهما بلغ عدد الاجتماعات ، بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير العمل والشؤون الاجتماعية .
- ولا يجوز للمندوب تقاضى أى أجر أو تعويض آخر لقاء أى عمل يؤدي لمصلحة الصندوق .
- ١٣- أعضاء مجلس الإدارة مسئولون شخصياً ، حتى تجاه الغير ، عن أعمال الفشل التي قد يرتكبونها في ممارسة مهامهم . وهم مسئولون أفرادياً وبالتضامن عن أعمالهم في المجلس وفي هيئة المكتب وعن كل عطل وفسر يترتب للمتضررين باستثناء من خالف القرار المشكوك منه وبكون مخالفته في محضر الاجتماع .
- ١٤- تسقط دعوى المسؤولية بمرور الزمن بانقضاء خمس سنوات على تاريخ القرار المشكوك منه .

### المادة (٣) :

تتناول صلاحيات مجلس إدارة الصندوق بصورة خاصة الأمور التالية :

## ١- الأعمال التي تستلزم مرسومًا يتخذ في مجلس الوزراء :

- (أ) تنظيم وتعيين اللجنة المالية المكلفة بإجراء توظيفات أموال الصندوق ولأجل قصيرة أو متوسطة أو طويلة وفقا لأحكام المادة ٦٤ الفقرة ٢ من هذا القانون .
- (ب) الترخيص للمدير العام باكتساب أو بيع الأموال غير المنقولة التي تتجاوز قيمتها المبلغ المحدد في النظام الداخلي ، وذلك عندما تكون تلك الأموال مخصصة لعمل الصندوق الداخلي أو للمصالح الاجتماعية التي تكون تحت سلطته المباشرة .

## ٢- الأعمال التي تستلزم مصادقة سلطة الوصاية :

- (أ) إقرار جميع أنظمة الصندوق الداخلية ونظام المستخدمين وسلسلة الرتب والرواتب لمختلف أجهزة الصندوق
- (ب) إقرار الموازنة الإدارية للصندوق والموازنات الملحقه .
- (ج) البت بقطع حسابات الموازنة الإدارية والموازنات الملحقه وسائر حسابات الصندوق وإقرار الميزانية العمومية والتقارير والبيانات الإيضاحية المحددة في نظام الصندوق .
- (د) تحديد الأولويات في التوظيفات الاجتماعية .
- (هـ) تحديد أسس إنشاء المكاتب المحلية والإقليمية .

## ٣- الأعمال التي تبت فيها هيئة المكتب :

- (أ) القرارات التي لا يفرض القانون عرضها على مجلس الوزراء وتلك التي لا تتطلب مصادقة سلطة الوصاية .
- (ب) القرارات الواجب اتخاذها نتيجة لتقارير اللجنة الفنية أو ملاحظات سلطة الوصاية التي تتسم بالطابع الإداري أو الفني ولا تتطلب عرضها مجدداً على مجلس الوزراء أو على سلطة الوصاية .
- (ج) تعيين مستخدمي الفئتين الثالثة والثانية نتيجة مباراة وفقاً لما نصت عليه المادة السادسة من هذا القانون .
- ٤- يرفع مجلس الإدارة خلال مهلة ثمانية أيام إلى سلطة الوصاية بواسطة مفوض الحكومة ومقرنة ببطالته القرارات المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة ويرفق بها محضر الجلسة العائد لها .
- ٥- إذا لم تبلغ سلطة الوصاية مجلس الإدارة رفضها المعلن ، خلال مهلة شهر من تاريخ تسلمها القرارات المفروضة عليها ، فإن هذه القرارات تعتبر مصدقة حكماً بعد انتهاء المهلة المذكورة .
- وكذلك أيضاً فيما يتعلق بالقرارات المرفوعة إلى مجلس الوزراء عملاً بالفقرة الأولى ، البند «ب» ، من هذه المادة .
- ٦- لمجلس الإدارة أن يطلب من مجلس الوزراء ، حل كل خلاف قد ينشأ بينه وبين سلطة الوصاية .

## المادة (٤) :

- ١- اللجنة الفنية هي جهاز دائم من أجهزة الصندوق تمارس المهام المحددة لها في هذا القانون وفي أنظمة الصندوق .
- ٢- تتألف اللجنة الفنية من رئيس وعضوين .
- ٣- يعين رئيس وعضو اللجنة الفنية بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير العمل والشؤون الاجتماعية شرط أن تتوافر فيهم بالإضافة إلى شروط التعيين العامة المعتمدة في الصندوق الشروط الخاصة التالية :
- (أ) بالنسبة لرئيس اللجنة :
- أن يكون من موظفي الفئة الأولى في الملاك الإداري العام للدولة أو ممن يحق لهم الارتقاء إلى هذه الفئة .
- أو أن يكون حائزاً على إجازة جامعية حصل عليها بعد نيله البكالوريا القسم الثاني أو ما يعادلها في مجالات الحقوق أو العلوم المالية أو الاقتصادية أو التجارية مع خبرة عملية في حقل اختصاصه لا تقل عن عشر سنوات بعد نيله الإجازة .

## (ب) بالنسبة للمضوين :

أن يكون من موظفي الفئة الثانية في الملاك الإداري العام للدولة أو ممن يحق لهم الارتقاء إلى هذه الفئة ، أو أن يكون حائزاً على شهادة جامعية لا تقل مدة الدراسة فيها عن ثلاث سنوات بعد نيله البكالوريا القسم الثاني أو ما يعادلها في المجالات نفسها المفروضة للتعيين في وظيفة رئيس اللجنة الفنية مع خبرة في حقل اختصاص المضو لمدة لا تقل عن خمس سنوات بعد نيله الشهادة الجامعية .

٤- تنشأ فئة خاصة خارج ملاك الصندوق من رتبتين ، رتبة المدير العام ورتبة ثانية لرئيس اللجنة الفنية وتحدد سلسلة الرواتب لكل من هاتين الرتبتين في النظام الداخلي للصندوق أما عضوا اللجنة فطبق عليهما سلسلة رتب ورواتب الفئة الأولى في ملاك الصندوق .

٥- يمكن إنهاء خدمة رئيس اللجنة أو أي من عضويها بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء لأي من الأسباب المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة الخامسة من هذا القانون وبعد إجراء تحقيق تحدد أصوله وكيفية إجرائه في نظام خاص يقره مجلس الإدارة ويخضع لمصادقة سلطة الوصاية .

٦- يحظر على رئيس وعضوى اللجنة الفنية تقاضى أى تعويض لقاء أية مهمة تكلفهم بها سلطة الوصاية أو مجلس الإدارة أو المدير العام ، ولا يجوز تعيينهم في أية وظيفة في جهاز أمانة سر الصندوق طيلة مدة السنتين التاليتين لانتهاء عملهم في اللجنة الفنية .

٧- يتولى رئيس اللجنة الفنية إدارة شئون المستخدمين التابعين للجنة ويتمتع لهذه الغاية بجميع صلاحيات المدير العام .

٨- يعين المستخدمون في ملاك اللجنة الفنية وفقاً لشروط التعيين المعتمدة لأمانة السر ونتيجة مباراة تجريها لجنة خاصة تشكل بقرار من رئيس اللجنة الفنية وبموافقة سلطة الوصاية .

٩- يستفيد رئيس وعضوا اللجنة الفنية من تقديرات الفروع المنصوص عليها في قانون الضمان الاجتماعي وضمن الشروط المحددة فيه .

١٠- يشترك رئيس اللجنة الفنية في مناقشات مجلس الإدارة وهيئة المكتب دون أن يكون له حق التصويت ، وفي حالة غيابه ينوب عنه أحد عضوى اللجنة لتمثيله .

١١- تطبق أحكام الفقرتين ١٣ و ١٤ من المادة الثانية من هذا القانون ، على رئيس وعضوى اللجنة الفنية .

١٢- (أ) تلحظ الاعتمادات العائدة للجنة الفنية في الموازنة الإدارية للصندوق .

(ب) يعقد نفقات اللجنة الفنية ورئيس اللجنة أو من ينتدبه لهذه الغاية .

(ج) تصفى نفقات اللجنة المذكورة وتصرف وتدفق وفقاً للأصول المحددة في النظام المالي للصندوق .

١٣- تتولى اللجنة الفنية :

(أ) التدقيق في عمليات وحسابات الصندوق وفقاً لبرامج سنوية أو استثنائية أو تكاليف خاصة . تضع اللجنة برنامجها السنوي قبل نهاية شهر كانون الأول من كل سنة ، وتضع البرامج الاستثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك .

أما التكاليف الخاصة فيعمد حق إصدارها إلى كل من وزير العمل والشؤون الاجتماعية ورئيس مجلس الإدارة والمدير العام ورئيس اللجنة الفنية .

(ب) تقديم الاقتراحات حول تحسين أساليب العمل وتبسيط سير المعاملات .

(ج) القيام ضمن نطاق مهامها بالدراسات التي يكلفها بها وزير الوصاية أو مجلس الإدارة أو مدير عام الصندوق .

(د) وضع التقارير العامة والخاصة التالية :

- تقرير سنوي يتناول نتائج أعمال التدقيق في السنة السابقة يبلغ إلى كل من وزير العمل والشؤون الاجتماعية ورئيس ديوان المحاسبة . ورئيس مجلس الإدارة والمدير العام في مهلة أقصاها نهاية شهر آذار من كل سنة .

- تقرير سنوى حول مشاريع قطع حسابات الموازنة الإدارية والموازنات الملحقة وفقا لما نص عليه النظام المالى للصندوق .
- تقارير خاصة تتناول أساليب العمل وسير المعاملات وما تكلف به اللجنة الفنية من دراسات ومهام .

١٤- يحق اللجنة الاتصال مباشرة بجميع وحدات الصندوق ومستخدميه والحصول على الوثائق والمستندات التى تحتاج إليها لممارسة أعمالها على أن تحيط المدير العام للصندوق علما بذلك .

## المادة (٥) :

- ١- يعين مدير عام على رأس أمانة سر الصندوق بموجب مرسوم يتخذ فى مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير العمل والشئون الاجتماعية وإنهاء مجلس الإدارة ، ويعزل ويصرف أيضا بالطريقة ذاتها .
  - ٢- يجب أن يكون المدير العام حائزا على شهادة جامعية معترف بها وأن يكون من نوى المؤهلات فى القضايا الاجتماعية أو الإدارية أو المالية وعلى خبرة عملية فى الشئون المصرفية وشركات التأمين . ولا يجوز أن يكون عضوا فى مجلس الإدارة أو فى اللجنة الفنية .
  - ٣- إن المدير العام مسئول عن تنفيذ قرارات المجلس وعن إدارة أمانة سر الصندوق وهو يعد ويرفع إلى مجلس الإدارة كافة المستندات والمشاريع اللازمة للقرارات التى يجب أن يتخذها المجلس .
  - يحضر المدير العام جلسات المجلس أو ينتدب أحد المدراء لتمثيلة فيها . ويمكنه أيضا حضور جلسات اللجنة الفنية أو انتداب من يمثل لهضورها .
  - ٤- تطبق الفقرة ١٢ من المادة الثانية من هذا القانون على المدير العام وموظفى أمانة سر الصندوق .
- ٥- (١) يمكن عزل المدير العام لأحد الأسباب التالية :
- ارتكابه جناية أو جنحة .
  - ارتكابه خطأ جسيما فى ممارسة وظيفته .
  - عدم كفايته أو إهماله الفادح فى ممارسة وظيفته .
- (ب) يرفع رئيس مجلس الإدارة طلب العزل إلى وزير الوصاية مرفقا بالمستندات التالية .
- محضر اجتماع مجلس الإدارة المتعلق بالعزل .
  - موافقة خطية ومعللة من مفوض الحكومة .
  - موافقة معللة من اللجنة الفنية .
- (ج) يحول وزير الوصاية طلب العزل مرفقا برأيه إلى مجلس الوزراء . فى حال الاستقالة يقدم الطلب إلى مجلس الإدارة فيحيله مرفقا برأيه إلى وزير الوصاية الذى يحيله بدوره إلى مجلس الوزراء .

## المادة (٦) (فقرة ١) جديدة) :

- (أ) يتألف ملاك الصندوق من فنيين وإداريين .
- (ب) يعين جميع مستخدمى الصندوق حتى الفئة السادسة بنتيجة مباراة .
- أما مستخدمو الفئة السابعة فيعينون بنتيجة امتحان ، تحدد شروط المباراة والامتحان وطرق تعيين اللجان الفاحصة بقرار من مجلس الإدارة بناء على اقتراح المدير العام .
- (ج) يعين مستخدمو الفئة الأولى بقرار من مجلس الإدارة ومستخدمو الفئتين الثانية والثالثة بقرار من هيئة المكتب ، ويعين المدير العام بقرار منه المستخدمين من الفئات الأخرى .
- (د) يمكن إعطاء المرشحين المحليين حق اختيار المركز الذى يريونه من بين المراكز الشاغرة ضمن شروط يحددها النظام

الداخلي .

(ف) يجوز نقل أى مستخدم فى الصندوق من جهاز إلى آخر بعد موافقة كل من رئيسى الجهازين المعنيين .

٢- يستطيع الصندوق تعيين موظفين تابعين للنولة وذلك بصورة مؤقتة ومع الاحتفاظ بتطبيق أحكام المادتين ٥٠ و ٥١ من المرسوم الاشتراعى رقم ١١٢ تاريخ ١٢ حزيران سنة ١٩٥٩ . ويعد موافقة الوزراء المعنيين وتعتبر مدة الخدمة التى يقضيها هؤلاء الموظفون فى الصندوق مدة عمل فعلى فى ملاك النولة ، شرط أن يثابروا على دفع محسوماتهم التقاعدية على أساس الرواتب التى يتقاضونها فى ملاكهم الاصلى .

٣- تحدد رواتب موظفى الصندوق وشروط عملهم فى نظام موظفى الصندوق .

٤- يخضع جميع موظفى الصندوق أيا كانت فئتهم ، لأحكام قانون العمل باستثناء الموظفين المنصوص عليهم فى الفقرة ٢ من هذه المادة ، إذ يبقى هؤلاء خاضعين لنظامهم .

٥- تعين بمرسوم يتخذ فى مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير العمل والشئون الاجتماعية وإنهاء مجلس الإدارة ، لجنة طبية مرتبطة بصورة دائمة بالصندوق .

تحدد صلاحيات هذه اللجنة فى نظام الصندوق الداخلى .

## الباب الثانى

### مراحل وميدان تطبيق الضمان الاجتماعى

#### المادة (٧) :

يشتمل الضمان الاجتماعى على الفروع التالية :

(أ) ضمان المرض والأمومة .

(ب) ضمان طوارئ العمل والأمراض المهنية .

(ج) نظام التعويضات العائلية .

(د) نظام تعويض نهاية الخدمة .

وينفذ على ثلاث مراحل .

#### المادة (٨) :

تبدأ المرحلة الأولى بعد ثمانية عشر شهرا على الأكثر من تاريخ نشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعين بمرسوم يتخذ فى مجلس الوزراء ، بناء على اقتراح وزير العمل والشئون الاجتماعية وإنهاء مجلس الإدارة التاريخ الذى يبدأ فيه تنفيذ كل فرع من الفروع المبينة فى المادة السابقة .

وتبدأ المرحلة الثانية بعد سنتين على الأكثر من تاريخ وضع الفرع الأخير من المرحلة الأولى موضع التنفيذ .

وتبدأ المرحلة الثالثة بعد سنتين على الأقل من تاريخ وضع المرحلة الثانية موضع التنفيذ .

## المادة (٩) :

أو :

يخضع لأحكام هذا القانون منذ المرحلة الأولى شرط ممارسة العمل ضمن الأراضي اللبنانية .

### ١- فيما يتعلق بمجمل الفروع المذكورة في المادة ٧ :

(أ) الأجراء اللبنانيون ( عمال ومستخدمون ) الدائمون والمؤقتون والمتنرون والموسميون والمتدربون الذين يعملون لحساب رب عمل واحد أو أكثر لبناني أو أجنبي ، أيا كانت مدة أو نوع أو طبيعة أو شكل أو صحة العقود التي تربطهم برب عملهم وأيا كان شكل أو طبيعة كسبهم أو أجورهم حتى ولو كان هذا الكسب أو الأجر مدفوعا كليا أو جزئيا على شكل عمولة أو حصة من الأرباح أو على الإنتاج وسواء كان مدفوعا من قبل رب العمل أو من قبل أشخاص ثالثين .

(ب) الأجراء اللبنانيون غير المرتبطين برب عمل معين الذين يعملون في قطاعات البحر والمرافئ والمقاولات والبناء والشحن والتفريغ وكذلك الأجراء اللبنانيون غير المرتبطين برب عمل معين ، أيا كان شكل أو طبيعة أو طريقة كسبهم أو أجورهم .

(ج) أفراد الهيئة التعليمية في مؤسسات التعليم العالي المنصوص عليها في قانون تنظيم التعليم العالي الصادر بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٦ والمعاهد الفنية المنصوص عليها في المادة ١٢ من المرسوم التنظيمي رقم ٧٨٨٠ تاريخ ١٩٦٧/٧/٢٥ .

تحدد بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير العمل والشئون الاجتماعية وإنهاء مجلس إدارة الصندوق وبالشروط المحددة فيها التواريخ التي يبدأ فيها تنفيذ كل فرع من فروع الضمان على كل من القطاعات والفئات المذكورة في المقطعين ( ب - ج ) أعلاه من هذا البند (١) وتحدد بالطريقة ذاتها شروط خضوع فئتي الأجراء المؤقتين والموسمين المذكورين في المقطع «أ» من هذا البند .

(د) الأشخاص اللبنانيون الذين يعملون لحساب الدولة أو البلديات أو أية إدارة أو مؤسسة عامة أو مصلحة مستقلة أيا كانت مدة أو نوع أو طبيعة أو شكل أو صحة تعيينهم أو التعاقد معهم بما فيهم المتعاملون مع وزارة الإعلام .

يخضع الأشخاص المذكورون أعلاه لفرع تعويض نهاية الخدمة وتدفع عنهم الاشتراكات اعتبارا من تاريخ دخولهم العمل إذا كانوا إلزاميين ، وللأشخاص الذين دخلوا العمل قبل ١٩٦٥/٥/١ واستمروا فيه أن يختاروا الانتساب لصندوق تعويض نهاية الخدمة خلال ستة أشهر من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية وذلك وفقا للأصول والشروط المحددة في القانون رقم ٧٤/٢٧ تاريخ ١٩٧٤/٩/٢٥ .

أما فيما يتعلق بفرعي التعويضات العائلية والمرضى والأمومة فلا تسترد أية تقديمات دفعت فعليا للأشخاص المذكورين أو أية اشتراكات دفعت عنهم فعليا لحساب هذين الفرعين وفيما عدا ذلك لا يعتد بأي مفعول رجعي .

ويستثنى من أحكام هذا المقطع «د» موظفو الدولة الدائمون المعروف عنهم في الفقرة ٢ من المادة الأولى من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٢ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢ .

- يستثنى الأشخاص اللبنانيون العاملون لحساب البلديات من بدء مفعول الخضوع المنصوص عليه في هذا المقطع أعلاه ، ويخضعون لفرع المرضى والأمومة ، والتعويضات العائلية ونهاية الخدمة وفقا للأحكام التالية .

### ١- لفرعي المرضى والأمومة والتعويضات العائلية .

وتتوجب عنهم الاشتراكات اعتبارا من ١٩٨٢/٤/١ دون أي مفعول رجعي .

### ٢- لفرع نهاية الخدمة .

وتتوجب عنهم ، مهما كان تاريخ دخولهم العمل الاشتراكات اعتبارا من التاريخ المذكور (١٩٨٢/٤/١) وشرط أن يكونوا قد استمروا في العمل حتى هذا التاريخ .

وعلى البلديات تصفية تعويضاتهم السابقة له وفقا لأحكام المادة ٥٣ وكشف حسابات التصفية إلى الصندوق خلال مهلة أربعة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون ، وتبقى هذه الحسابات مجمدة لدى البلديات حتى طلب تصفية التعويض بتوافر

إحدى الحالات الملحوظة قانوناً ، ويتوجب لدى استحقاق التعويض دفع حساب المدة السابقة من مبلغ التسوية الناشئ عن تصفيته وفقاً للأحكام القانونية خلال مهلة شهر واحد من تاريخ المطالبة التي يوجهها الصندوق بالدفع .

ولا ترد للبلديات أية اشتراكات دفعت إلى الصندوق تطبيقاً لأحكام القانون رقم ٧٥/١٦ ولا تسترد أية تقديمات دفعها فعلياً إنفاذاً للقانون المذكور . (١)

(هـ) تعدد براسميس تتخذ بمجلس الوزراء ، بناء على اقتراح وزير العمل والشؤون الاجتماعية وإنهاء مجلس إدارة الصندوق وبالشروط المحددة فيها ، فئات سانقي السيارات العمومية والحرفيين وسائر فئات الأشخاص اللبنانيين غير المذكورين في هذه المادة الذين تتبين ضرورة إخضاعهم منذ المرحلة الأولى لبعض أو جميع فروع الضمان الاجتماعي .

## ٢- فيما يتعلق بتقديم العناية الطبية في حالات المرض والأمومة وطوارئ العمل والأمراض المهنية .

(أ) موظفو الدولة الدائمون المعرف عنهم في المقطع «د» من البند (١) أعلاه من هذه الفقرة (أولاً) باستثناء العسكريين ورجال قوى الأمن الداخلي والأمن العام .

وتستمر تعاونية موظفي الدولة في إعطاء التقديمات أو فروقات التقديمات التي لا يوفرها صندوق الضمان إلى المتقاعدين إليه ، على أن تحدّد بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء نسبة المساهمة المالية التي تدفعها الدولة التعاونية .

(ب) أفراد الهيئة التعليمية في جميع المدارس الخاصة الداخلون في الملاك وغير الداخلين في الملاك .

## ٣- فيما يتعلق بالعناية الطبية في حالات المرض والأمومة فقط .

(أ) الطلاب اللبنانيون والطلاب الذين لا يحملون جنسية معينة أو من جنسيات تحت الدرس وذلك في مؤسسات التعليم العالي والمعاهد الفنية .

(ب) الطلاب الأجانب المقيمون في لبنان وذلك وفقاً لاتفاقيات ثنائية تعقد بين لبنان والدول التي ينتمون إليها .

تحدد شروط خضوع الفئات المذكورة في هذا البند (٢) واستفادتها براسميس تتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير العمل والشؤون الاجتماعية وإنهاء مجلس إدارة الصندوق .

## ٤- فيما يتعلق بتقديمات العناية الطبية بعضها أو جميعها ، في حالات المرض والأمومة :

- الأطباء المقبولون لدى الصندوق وفقاً لأحكام قانون الضمان والنظام الداخلي ، وذلك بموجب مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير العمل والشؤون الاجتماعية وإنهاء مجلس إدارة الصندوق .

### ثانياً :

لا يخضع ولا يستفيد من كل أو بعض الفروع الأجراء اللبنانيون المتعاقدون في لبنان مع مؤسسة لها فيه مركز رئيسي أو فرع والعاملون في الخارج ، إذا كانوا يخضعون ويستفيدون في البلاد التي يعملون فيها من تقديمات مماثلة على الأقل للتقديمات المنصوص عليها في قانون الضمان الاجتماعي ويقع عبء الإثبات على عاتق رب العمل .

### (١) ملاحظة :

نصت المادة (٢٢) من قانون موازنة عام ١٩٨١ رقم ٨١/١٤ المنشور في الجريدة الرسمية ملحق خاص عدد ٢٨ تاريخ ٨١/٧/١٦ على ما يلي :

١- يخضع لأحكام القانون المنفذ بالمرسوم رقم ١٣٩٥٥ تاريخ ٢٦ أيلول ١٩٦٣ وتعديلاته ، المتعاقدون الذين يعملون لحساب الدولة أو البلديات أو أية إدارة أو مؤسسة عامة أو مصلحة مستقلة أيا كانت مدة أو نوع أو طبيعة أو شكل أو صفة تعيينهم أو التعاقد معهم بين فيهم المتعاملون مع وزارة الإعلام ، حتى وإن لم تنص عقودهم على ذلك صراحة

٢- أما بالنسبة لسائر التقديمات غير الواردة في القانون المنفذ بالمرسوم رقم ١٣٩٥٥ تاريخ ٢٦/٩/٦٣ والمنصوص عليها في عقودهم صراحة فتتقوم تعاونية موظفي الدولة - بإقتادهم منها في كل ما يزيد عن التقديمات المنصوص عنها في قانون الضمان الاجتماعي ، على أن يقتطع من رواتب هؤلاء المضمونين نسبة ١/٢ ( نصف بالمئة ) من رواتبهم لحساب التعاونية المذكورة

٣- يخضع لقوانين وأنظمة تعاونية موظفي الدولة الموظفون المؤقتون وموظفو مصلحة التصدير للغة اللغتون بالإدارات العامة .

فى مطلق الأحوال يخضع الأجراء المذكورون الذين يباشروا أعمالهم فى لبنان ونقلوا للعمل فى الخارج أو تعاقدوا للعمل فى الخارج وأعيدوا للعمل فى لبنان ، لأحكام فرع تعويض نهاية الخدمة . ويتخذ فى هذه الحالة أساسا لحساب الاشتراكات الكسب أو الأجر الأساسى نون التعويضات التى تدفع لهم أثناء أو بمناسبة العمل فى الخارج .

### ثالثا :

١- يخضع الأجراء الأجانب العاملون على الأراضي اللبنانية المرتبطون برّب عمل واحد أو أكثر وأرباب العمل الذين يستخدمونهم لجميع الملوجبات المنصوص عليها فى قانون الضمان الاجتماعى بالشروط المحددة فيه فيما خص فرع ضمان المرض والأمومة ونظام التعويضات العائلية وضمان طوارئ العمل والأمراض المهنية . ولا يخضع أرباب العمل للملوجبات المتعلقة بفرع نهاية الخدمة إلا إذا كان يحق للأجراء الاستفادة من تقديمتها هذا النوع .

٢- يستفيد الأجراء الأجانب المذكورون من التقديمت المنصوص عليها فى قانون الضمان الاجتماعى ، شرط أن يكونوا حائزين على إجازة عمل وفق القوانين والأنظمة الرعية وأن تكون الدولة التى ينتمون إليها تقر للبنانيين مبدأ المساواة فى المعاملة مع رعاياها فيما يتعلق بالضمان الاجتماعى .

٣- تحدد النول التى تعامل لبنان بائثل فيما يتعلق بالضمان الاجتماعى وفروعه بعضها أو جميعها وشروط استفادة رعاياها ، بموجب قرارات يصدرها مجلس إدارة الصندوق بعد استشارة وزارة الخارجية والمغتربين .

٤- لا يستفيد أفراد عائلة المضمون الأجنبى الذين لا يقيمون بصورة دائمة على أراضي الجمهورية اللبنانية من نظام الضمان الاجتماعى باستثناء تعويض نهاية الخدمة .

٥- لا تطبق أحكام هذه الفقرة ( ثالثا ) على الأجراء المبينين فى المقطع د» من البند (١) من الفقرة ( أولا ) من هذه المادة بحيث لا يخضع ولا يستفيد من أحكام المقطع المذكور إلا الأجراء اللبنانيون .

### رابعا :

لا يخضع لأحكام قانون الضمان الاجتماعى الأجراء الأجانب العاملون فى لبنان بموجب عقود جارية فى الخارج مع مؤسسات أجنبية إذا أثبت رب العمل أنهم يستفيدون فى بلد تنظيم العقد أو البلد الذى ينتمون إليه من تقديمت اجتماعية مماثلة بمجموعها على الأقل للتقديمت المقررة فى قانون الضمان اللبناني .

### خامسا :

١- يخضع لجميع فروع الضمان الاجتماعى الصحافيون المعروف عنهم فى المادتين ١٠ و ١١ من قانون المطبوعات الصادر فى ١٤ أيلول ١٩٦٢ وتلقى جميع نصوص قانون ٦٥/٥٦ المتعلقة بهم .

٢- وترأى بالنسبة لهؤلاء الصحفيين فيما خص فرع نهاية الخدمة الأحكام التالية .

يتوجب على رب العمل أن ينظم عن الصحفيين العاملين لديه حساب التعويض العائد لكل منهم عن فترة العمل المستمر التى قضوها منذ استخدامهم حتى تاريخ العمل بهذا القانون .

٣- يجرى حساب التعويض هذا وفقا لأحكام قانون العمل وعلى رب العمل أن يودع الصندوق حساب التعويض فى مهلة شهر من تاريخ العمل بهذا القانون ، كما يتوجب عليه إبلاغ نسخة عنه للصحفى ، وفى حال تمنعه عن تنظيم هذا الحساب ضمن مهلة الشهر يحق للصندوق الوطنى للضمان الاجتماعى أن ينظمه تلقائيا بالاستناد إلى المعلومات المتوافرة لديه وإلى تصريح الصحفى ويبلغ الحساب المنظم من قبل الصندوق إلى رب العمل بإحدى الطرق القانونية ويصبح نهائيا بعد انقضاء مهلة شهر من تاريخ إبلاغه إذا لم يبد بشتائه الاعتراض المنصوص عليه فى المادة ٥٢ من قانون الضمان الاجتماعى .

٤- يعتبر تعويض نهاية الضمة المدون فى كشف الحساب المشار إليه فى البند السابق مستحق الأداء فور العمل بهذا القانون وتحدد مهل وطرق تسديد المبالغ المتوجبة على رب العمل وفقا لأحكام نظام الصندوق الداخلى .

### سادسا :

١- يخضع متقاعدو الدولة ، بمن فيهم المتقاعدون من العسكريين ورجال قوى الأمن الداخلى والأمن العام وعناصر شرطة

مجلس النواب لتقديمات العناية الطبية في حالتي المرض والأمومة وتحدد بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء ، بناء على اقتراح وزيرى العمل والشئون الاجتماعية والمالية وإنهاء مجلس إدارة الصندوق ، الاشتراكات المتوجبة على كل من الدولة والمضمون وتاريخ بدء التطبيق .

لا يستفيد المتقاعدون المذكورون من تقديمات العناية الطبية إذا كانوا يستفيدون من تقديمات صحية وفقا لقوانينهم أو أنظمتهم الخاصة .

٢- لا يستفيد متقاعدو الدولة بمن فيهم المتقاعدون من العسكريين وقوى الأمن الداخلى والأمن العام الخاضعون لفرع التمويضات العائلية من تقديمات هذا الفرع إذا كانوا يتقاضون مثل هذه التقديمات من الدولة .

#### المادة (١٠) :

يخضع لأحكام هذا القانون في المرحلة الثانية جميع الأجراء اللبنانيين ، عمالا ومستخدمين ، متدربين ومتمرنين ، العاملين على الأراضي اللبنانية في مؤسسة زراعية لحساب رب عمل واحد أو أكثر ، لبناني أو أجنبي .

إذا كان هؤلاء الأجراء أجانب فلا يخضعون لأحكام هذا القانون إلا بالشروط المبينة في الفقرة ٤ من المادة السابقة .

#### المادة (١١) :

ينشأ في كل فرع من الفروع الثلاثة الأولى المذكورة في المادة ٧ أعلاه قسم خاص للمضمون الاختياريين . ويكون قسم محاسبية مستقلة ينبغي أن يحقق فيها التوازن المالى .

بإمكان الأشخاص المذكورين أدناه أن ينتسبوا إلى كل قسم منذ المرحلة الأولى :

(أ) الأشخاص الذين يقومون بأعمال أو يؤثرون خدمات لحساب أزواجهم أو أصولهم أو فروعهم المباشرين وذلك بناء على طلب رب عملهم .

(ب) الأشخاص الذين كانوا ينتسبون لفروع المرض والأمومة وطوارئ العمل ونهاية الخدمة ولم تعد تتوافر فيهم الانتساب إليها ، شرط أن يكونوا مقيمين على الأراضي اللبنانية وأن يقدموا طلبهم خلال ثلاثة الأشهر التي تلى التاريخ الذي انتهى فيه انتسابهم الإلزامي .

وإمكان الأشخاص المشار إليهم أدناه أن ينتسبوا إلى كل قسم منذ المرحلة الثانية :

(أ) أرباب العمل والعمال الزراعيون التابعون لكل فئة من الفئات المذكورة في الفقرتين «أ» و «ب» من هذه المادة .

(ب) أرباب العمل والعمال المستقلون غير الزراعيين ، إلا إذا قبل مجلس الوزراء ، بناء على اقتراح وزيرى العمل والشئون الاجتماعية وإنهاء مجلس الإدارة ، انتسابهم إلى الصندوق منذ المرحلة الأولى .

#### المادة (١٢) :

في المرحلة الثانية - يحدد قانون خاص شروط تطبيق نظام الضمان الاجتماعى أو بعض فروع بصورة إلزامية على الأشخاص الذين لم يخضعوا بعد لأحكامه في المرحلتين الأولى والثانية ( عمال نون أجر ، عمال مستقلون ، أرباب عمل ، إلخ ... ) .

## الكتاب الثاني التقديمات

### الباب الأول ضمان المرض والأمومة

#### الفصل الأول أحكام عامة

##### المادة (١٣) :

١- ينشأ صندوق لضمان المرض والأمومة ، يحدد تنظيمه في هذا الباب وموارده في الفصل الثالث ، الباب الأول ، الكتاب الثالث من هذا القانون :

٢- الحالات التي يشملها الضمان هي :

- (أ) كل مرض غير ناتج عن طارئ عمل أو غير معتبر كمرض مهني .
- (ب) الأمومة ( الحمل ، الولادة ، وما يتبعهما ) .
- (ج) العجز المؤقت عن العمل الناتج عن مرض أو بسبب الأمومة والذي يؤدي إلى انقطاع كسب المضمون .
- (د) الوفاة غير الناتجة عن طارئ عمل أو مرض مهني .

##### المادة (١٤) :

١- يشمل الضمان الأشخاص المضمونين وأفراد عائلاتهم .

٢- يعتبر من أفراد عائلة المضمون الأشخاص المذكورين فيما يلي الذين يعيشون تحت سقف واحد وعلى نفقته .

(أ) الوالد والوالدة البالغان الستين عاما مكتملة على الأقل أو الذي يكون غير قادر على تأمين معيشته بسبب عاهة جسدية أو عقلية .

(ب) زوجة المضمون الشرعية وفي حال تعددها الأولى .

(ج) زوج المضمونة البالغ الستين عاما مكتملة على الأقل أو الذي يكون غير قادر على تأمين معيشته بسبب عاهة جسدية أو عقلية .

(د) أولاد المضمون الشرعيون والمتبنون ، وذلك حتى بلوغهم سن السادسة عشرة مكتملة ، وإذا كان الأولاد غير قادرين على تأمين معيشتهم ، إما بسبب تركيبتهم كامل وقتهم لدروسهم ولما يسبب إصابتهم قبل سن السادسة عشرة بعاهات جسدية أو عقلية تحدث عجزا دائما ، فيستفيدون من الضمان حتى سن الخامسة والعشرين مكتملة ويعددها يحالون إلى مؤسسات الإسعاف العامة .

## المادة (١٥) :

١- إن تقديمات ضمان المرض والأمومة تشتمل على ما يأتي :

(أ) العناية الطبية الوقائية والعلاجية .

(ب) في حال الأمومة ، الفحوص والعناية السابقة للولادة والعناية اللازمة أثناء الولادة وبعدها .

(ج) في حال العجز المؤقت عن العمل الناتج عن المرض أو عن الأمومة ، تعويض المرض أو الأمومة .

(د) في حال الوفاة ، تعويض نفقات الدفن .

٢- إن تقديمات ضمان المرض والأمومة لا تستحق للمضمون إلا إذا كان لا يحق له في الحالة نفسها تلقاض تقديمات ضمان طوارئ العمل والأمراض المهنية .

٣- إن التقديمات الضرورية في حالات الحمل المرضي أو الحالات المرضية الناتجة عن الولادة تعتبر بمثابة تقديمات المرض اعتباراً من التاريخ الذي تثبت فيه الحالة المرضية ، بواسطة طبيب مراقب تابع للصندوق .

## المادة (١٦) :

١- لا تستحق تقديمات المرض إلا إذا كان المضمون مشتركاً في الضمان طيلة ثلاثة أشهر على الأقل خلال السنة أشهر السابقة لتاريخ التثبت الطبي أو لتاريخ الوفاة .

ولهذه الغاية يعتبر شهر ضمان ، الشهر الذي أصبح الأجير خلاله خاضعاً بصورة غير منقطعة للضمان والذي دفعت عنه الاشتراكات أو كان مفروض دفعها من قبل رب العمل .

إذا لم يكن الأجير خاضعاً بصورة غير منقطعة للضمان ، يعتبر بمثابة شهر ضمان مجموع المواد المعادلة لخمسة وعشرين يوماً أو أربعة أسابيع التي دفعت عنها الاشتراكات أو كان مفروضاً دفعها .

وتعتبر بمثابة فترات ضمان المواد التي يكون ثابتاً خلالها عجز الأجير عن العمل نتيجة مرض أو أمومة أو طارئ عمل .

٢- علوة على ماتقدم من أجل استفادة المضمونة أو أحد أفراد عائلتها من تقديمات الأمومة ، يجب أن تكون المضمونة منتسبة للضمان منذ عشرة أشهر على الأقل قبل الموعد المفترض للولادة .

٣- لا تطبق أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة إذا كان المرض أو الوفاة ناتجاً عن طارئ عمل ، شرط أن يكون المضمون مسجلاً قبل تاريخ وقوع الطارئ .

٤- إن المضمون الذي لم تعد تتوافر فيه الشروط الضرورية لانتسابه لضمان المرض يحق له الاستفادة من تقديمات المرض ليس فقط عن الأمراض التي تكون قد ظهرت قبل نهاية خضوعه للضمان ، بل أيضاً عن الأمراض التي تظهر خلال مدة ثلاثة أشهر تلي التاريخ المذكور ، وكذلك يحق للمضمونة الاستفادة من تقديمات الأمومة إذا كان الموعد المفترض للولادة يقع خلال ثلاثة الأشهر التي تلي نهاية خضوعها للضمان .

٥- لتمكين المضمون من إثبات حقه بالتقديمات يتوجب على رب العمل تسليم كل أجزائه المسجلين في الصندوق بياناً بالأجور وفقاً للأنموذج المحدد من قبل الصندوق أو المقبول لديه .

## الفصل الثاني

## العناية الطبية

## المادة (١٧) :

١- يستفيد من العناية الطبية كل شخص خاضع لهذه الغاية لضمان المرض والأمومة وكل شخص له أو يمكن أن يكون له

الحق بتعويضات المرحى أو الأمومة وكذلك أفراد عائلته المنصوص عليهم في الفقرة ٢ من المادة ١٤ من هذا القانون .

٢- تشمل العناية الطبية على الأقل :

(أ) في حالة المرض :

أولاً : الفحوص الطبية ، التصوير على الأشعة وفحوص المختبر والتحاليل .

ثانياً : عنايةات الطبابة العامة بما فيها الزيارات الضرورية للمنازل وعنايات الأخصائيين ضمن الشروط المحددة في نظام الصندوق الداخلي .

ثالثاً : عنايةات طب الأسنان بعد صدور مرسوم خاص يتخذ في مجلس الوزراء ، بناء على اقتراح وزير العمل والشؤون الاجتماعية وإنهاء مجلس الإدارة ، بترخيص التقديرات العائدة لها ويتعين طرق منحها .

رابعاً : الأدوية والمستحضرات الصيدلانية الضرورية شرط أن تكون واردة على الجدول المصدق وأن تكون موصوفة من طبيب أو عند الاقتضاء من طبيب أسنان .

خامساً : الاستشفاء ( منامة وغذاء ومعالجة طبية وعمليات جراحية ) في مستشفى أو مؤسسة طبية أخرى تابعة للدولة أو للصندوق أو مقبولة من هذا الأخير ، عندما يقرر طبيب ضرورة الاستشفاء .

سادساً : تقديم أجهزة البروتيز والأورثوديدى الواردة في اللائحة الموضوعية من قبل الصندوق شرط موافقة المراقبة الطبية.

(ب) في حالة الأمومة :

أولاً : الفحوص والعناية السابقة للولادة والعناية أثناء الولادة وبعدها التي يقدمها طبيب أو قابلة قانونية أو مقبولة .

ثانياً : الأدوية والمستحضرات الصيدلانية الضرورية شرط أن تكون واردة على الجدول المصدق من قبل الصندوق وأن تكون موصوفة من طبيب أو قابلة قانونية .

ثالثاً : الاستشفاء ( منامة وغذاء ومعالجة طبية وعمليات جراحية ) في مستشفى أو دار توليد أو مؤسسة طبية أخرى تابعة للدولة أو للصندوق أو مقبولة من هذا الأخير عندما يقرر طبيب أو قابلة قانونية ضرورة هذا الاستشفاء .

٣- في حال زيادة مال الاحتياط الدائم عن الحد الأدنى المذكور في المادة ٦٦ من هذا القانون يستطيع مجلس الإدارة ، بعد مصادقة مجلس الوزراء إقرار تخفيض قيمة الاشتراكات أو زيادة التقديرات .

## المادة (١٨) :

١- يجب أن تهدف العناية الطبية إلى وقاية صحة المضمون وإلى شفاؤه في حالة المرض وإعادة قدرته على العمل .

٢- يتوجب على الأطباء في وصفاتهم أن يحرصوا على التوفيق بين أقصى حدود التوفير وبين فعالية المعالجة .

٣- من أجل مراقبة حالة الأشخاص المضمونين الصحية يمكن للصندوق ، وفقاً للطرق التي يحددها مجلس الإدارة ، أن يخضع هؤلاء لفحص طبي من قبل طبيب يختاره الصندوق ، وعند الاقتضاء بالتعاون مع طبيب المؤسسة التي يعمل المضمون في خدمتها .

٤- يحدد نظام الصندوق الداخلي عدد ونوع الفحوص السابقة واللاحقة للولادة التي يجب أن تخضع لها المرأة المستفيدة من الضمان وكذلك الشروط التي يجب أن تتم بموجبها هذه الفحوص .

٥- إن كيفية وتنظيم وتسيير مصلحة المراقبة الطبية تحدّد بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء ، بناء على اقتراح وزير العمل والشؤون الاجتماعية وإنهاء مجلس الإدارة ويحدد مجلس الإدارة في النظام الداخلي كيفية تقديم العناية الطبية والقواعد التي يجب مراعاتها لهذه الغاية من قبل الأشخاص المضمونين والأطباء وأطباء الأسنان والقابلات والمؤسسات الطبية والصيدلية .

## المادة (١٩) :

- ١- تقدم العناية الطبية لكل حالة مرضية طيلة ٢٦ أسبوعا على الأكثر .
- ٢- فى نهاية مدة الـ ٢٦ أسبوعا المذكورة ، وإذا اعتبر طبيب الصندوق المراقب بأن المرض يمكن شفاؤه بفضل فترة معالجة جديدة لا تتجاوز مدتها ١٢ أسبوعا ، يقرر الصندوق متابعة التقديمات حتى نهاية هذه الفترة الثانية .
- ٣- فى حالات المرض التى يعتبر مجلس الإدارة بأنها تحتاج إلى معالجة طبية لمدة يتجاوز مجموعها ٣٩ أسبوعا ، يمكن للمجلس أن يحدد المدة القصوى للمعالجة بسنة .
- عند انتهاء هذه المدة يحيط الصندوق مؤسسات الإسعاف العام علما بحالة صاحب العلاقة .
- ٤- فى حالات الأمراض المزمنة أو المستعصية التى لا تستلزم الانقطاع المتواصل عن العمل ، فإن نظاما خاصا يحدد شروط تقديم العناية والأبوية بعد انتهاء الفترة الثالثة الملحوظة فى الفقرة ٣ من هذه المادة .

## المادة (٢٠) :

- ١- يعين مجلس الوزراء ، بمرسوم يتخذ بناء على اقتراح وزير العمل والشئون الاجتماعية وإنهاء مجلس الإدارة ، مقدار مساهمة الأشخاص المضمونين فى تكاليف العناية الطبية المقدمة فى حالة المرض والأمومة وفقا لأحكام المادة ١٧ الفقرة ٢ من هذا القانون .
- ٢- غير أنه فى حالة عجز المضمون الموقت عن العمل يعفى المضمون من المساهمة فى تكاليف العناية الطبية اعتبارا من الأسبوع السادس للعجز .

## المادة (٢١) :

- ١- تؤمن العناية الطبية بواسطة الأطباء وأطباء الأسنان والقبالات القانونيات أو المقبولات والمستشفيات والمستوصفات وسواها من المؤسسات الطبية والصيدلية المقبولة من الصندوق . يقل حكما ، شرط تقديمهم بنظام الصندوق ، الأطباء وأطباء الأسنان والقبالات القانونيات الذين يمارسون مهنتهم وفقا للأنظمة المهنية وكذلك المستشفيات والمستوصفات والمؤسسات الطبية أو الصيدلية الأخرى المجازة قانونا .
- أما أجورهم فتدفع لهم وفقا للقواعد التى يضعها الصندوق فيما يتعلق بالعناية الطبية بعد استشارة الهيئات المهنية المعنية .
- ٢- إلا أنه فى الحالات الخطيرة والمستعجلة يمكن للمرضى الذين يتعذر عليهم اللجوء إلى أحد الأشخاص أو المؤسسات المذكورين فى الفقرة السابقة أن يلجأوا إلى شخص أو مؤسسة غير المقبولين من الصندوق ، وذلك بمراعاة الشروط التى يعينها مرسوم يتخذ فى مجلس الوزراء .
- ٣- يضع الصندوق بصورة نورية لائحة تبين فى كل منطقة أسماء الأشخاص والمؤسسات الطبية أو الصيدلية المقبولة من الصندوق لتقديم العناية الطبية للمضمونين . تنظم هذه اللائحة بعد استشارة الهيئات المهنية والمؤسسات الطبية ويعاد النظر فيها وفقا للأصول نفسها .

## المادة (٢٢) :

- ١- ضمن نطاق التوظيفات المنصوص عليها فى المادة ٣ من هذا القانون ، يستطيع الصندوق أن يبنى أو ينشئ أو يستثمر لحسابه الخاص مستوصفات ومؤسسات طبية أو صيدلية على أن تراعى الأحكام القانونية التى تنظم مهنة الطب والصيدلة .
- ٢- يستطيع الصندوق أن يستورد مباشرة من الخارج ما يحتاج إليه من مستحضرات صيدلية ومواد طبية أو جراحية .
- ويحق له ، بعد موافقة مجلس الوزراء أن يوزع هذه المستحضرات الصيدلية والمواد الطبية والجراحية ، بسعر الكلفة ، على

٢- يستطيع مجلس الإدارة عن طريق التراخى ، أن يعهد بتأمين العلاجات الطبية ، كلياً أو جزئياً ، إلى رب العمل أو إلى أى شخص طبيعى أو معنوى يملك لهذه الغاية وسائل وتجهيزات يرى المجلس أنها مرضية .

## الفصل الثالث

### تعويض المرض

#### المادة (٢٣) :

١- بحق ، للمضمون ، الذى يصاب بنتيجة مرض بعجز مؤقت عن العمل يتثبت منه طبيب مقبول ويؤدى إلى توقف كسبه ، أن يتقاضى تعويض مرض عن كل يوم من أيام العجز بدون فرق بين أيام الشغل وأيام التعطيل وذلك اعتباراً من اليوم الرابع للعجز .

٢- إن متوسط الكسب اليومى الذى يعتمد لحساب تعويض المرض هو الناتج عن مجموع الكسب المحدد فى المواد ٦٨ وما يليها من هذا القانون ، الذى تقاضاه صاحب العلاقة خلال ثلاثة الأشهر السابقة لتاريخ المرض مقسوماً على ٩٠ ، إلا أنه يحق لمجلس الوزراء أن يحدد حداً أدنى لهذا الكسب بمرسوم يتخذ بناءً على اقتراح وزير العمل والشؤون الاجتماعية وإنهاء مجلس الإدارة ، بعد الأخذ بعين الاعتبار التشريع المتعلق بالحد الأدنى للأجور .

٣- فى الثلاثين يوماً الأولى المتابعة من العجز تبلغ قيمة تعويض المرض ٥٠ بالمئة من متوسط الكسب اليومى و ٣٠ بالمئة من هذا الكسب فى حال وجود المريض فى المستشفى .

ترفع هاتين النسبتين إلى ٧٥ و ٥٠ بالمئة اعتباراً من اليوم الحادى والثلاثين من العجز شرط أن يتثبت طبيب الصندوق المراقب ضرورة استمرار العجز .

وفى مطلق الحالات لا تتلقى قيمة التعويض الحد الأقصى للكسب الخاضع للحسومات المحدد فى المادة ٦٨ الفقرة ٢ ، من هذا القانون .

#### المادة (٢٤) :

١- تدفع تعويضات المرض خلال فترة أقصاها ٣٦ أسبوعاً عن كل حالة عجز مؤقت .

٢- يستطيع مجلس الإدارة عندما تتوافر الشروط المنصوص عليها فى الفقرة ٣ من المادة ١٧ من هذا القانون تمديد المدة القصوى لدفع تعويضات المرض إلى ٣٩ أسبوعاً على الأكثر فى الحالات المنصوص عليها فى الفقرة ٢ من المادة ١٩ ، وإلى سنة على الأكثر فى الحالات المنصوص عليها فى الفقرة ٣ من المادة نفسها ، وإذا استمر العجز إلى ما بعد انتهاء الفترة الأخيرة فإن الصندوق يعلم مؤسسات الإسعاف العام بذلك .

٣- تدفع تعويضات المرض فى نهاية كل أسبوع . ويمكن أن تلحظ استثناءات لهذه القاعدة فى نظام الصندوق الداخلى .

#### المادة (٢٥) :

١- مع الاحتفاظ بكافة الحقوق الأخرى ، يستطيع الصندوق إلغاء تعويض المرض ، وإذا اقتضى الأمر طلب استعادة التعويضات المدفوعة بدون حق ، فى الحالات التالية :

(أ) عندما يكون صاحب العلاقة قد حصل أو حاول الحصول بطريقة الغش على تقديرات لا حق له فيها .

(ب) عندما يكون المرض ناتجاً عن جناية أو جحشة ارتكبتها صاحب العلاقة أو عن خطأ مقصود من قبله للاستفادة من التقديرات .

٢- يستطيع الصندوق أن يوقف دفع التعويضات أو ينقص قيمتها :

- (أ) عندما يرفض صاحب العلاقة الخضوع للمراقبة والفحوص الطبية والإدارية الملحوظة في نظام الدخلى ، أو إذا لم يتقيد بالتعليمات الطبية في حال حصوله على إذن بالتوقف عن العمل .
- (ب) طيلة وجود صاحب العلاقة خارج البلاد ما لم يتضمن النظام الدخلى أحكاما مخالفة .
- (ج) طيلة المدة التى يقوم فيها صاحب العلاقة بتنفيذ عقوبة ممانعة للحرية .

## الفصل الرابع

### تعويض الأمومة

#### المادة (٢٦) :

- ١- لكل مضمونة الحق بتعويض أمومة طيلة فترة عشرة الأسابيع التى تقع خلالها الولادة ، شرط أن تمتنع عن العمل وأن لا تتقاضى أى أجر خلال تلك الفترة .
- ٢- إن تعويض الأمومة يعادل ثلثى متوسط الكسب اليوسى المعين فى الفقرة ٢ من المادة ٢٣ من هذا القانون ، والذي كان يمكن أن يعتمد بتاريخ امتناع صاحبة العلاقة عن العمل أساسا لحساب تعويض المرض .
- ٣- تطبق قياسا أحكام الفقرة ٣ من المادة ٢٣ والفقرة ٢ من المادة ٢٥ من هذا القانون على تعويض الأمومة .

## الفصل الخامس

### تعويض نفقات الدفن

#### المادة (٢٧) :

- يعطى تعويض مقطوع قدره ٢٠٠ ليرة :
- ١- إلى المضمون نفسه ، فى حال وفاة أحد أفراد عائلته المعينين فى المادة ١٤ فقرة ٢ من هذا القانون .
- ٢- إلى أصحاب الحق المذكورين فى المادة ١٤ فقرة ٢ ، فى حال وفاة المضمون .

## الباب الثانى

### ضمان طوارئ العمل والأمراض المهنية

## الفصل الاول

### أحكام عامة

#### المادة (٢٨) :

ينشأ صندوق لضمان طوارئ العمل والأمراض المهنية ، يحدد تنظيمه فى هذا الباب وموارده فى الفصل الثالث ، الباب الأول ، الكتاب الثالث من هذا القانون .

يقصد بطوارئ العمل :

- (أ) الطارئ الذى يصيب المضمون أثناء أو بمناسبة القيام بعمله .
  - (ب) الطارئ الذى يتعرض له المضمون خلال فترة زهابه من منزله إلى مكان العمل أو عودته منه ، شرط أن يكون الذهاب والإياب دون توقف أو انحراف عن الطريق الطبيعى لسبب مستقل عن عمله .
  - (ج) الطارئ الذى يصيب المضمون أثناء أو بمناسبة عمليات إنقاذ جارية فى المؤسسة التى يمارس فيها عمله .
  - (د) الطارئ الذى يصيب المضمون خارج الأراضى اللبنانية أثناء أو بمناسبة قيامه بعمله .
- يحدد بمرسوم يتخذ فى مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير العمل والشئون الاجتماعية وإنهاء مجلس إدارة الصندوق تاريخ بدء العمل بهذا البند وشروط تطبيقه .

## المادة (٢٩) :

- ١- تطبيق أحكام هذا القانون المتعلقة بطوارئ العمل على الأمراض المهنية .
- إن تاريخ أول معاينة طبية للمرض يعتبر بمثابة تاريخ الطارئ مع الاحتفاظ بحق المراقبة من قبل المراقبة الطبية فى الصندوق .
- ٢- تنظم بمرسوم يتخذ فى مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير العمل والشئون الاجتماعية وإنهاء مجلس الإدارة لائحة الأعراض المرضية التى تعتبر كأمراض مهنية بالنسبة للعمال المعرضين عادة لتأثير عوامل مضرّة أو لشروط خاصة بطبيعة عملهم . ويمكن أن تتضمن بعض الأعمال التى تؤدى إلى هذه الأمراض .
- ٣- إن الأمراض المهنية التى لا تظهر إلا بتاريخ لاحق لتاريخ انتهاء تعرض العامل لتأثير العوامل المضرّة لا يتحملها الصندوق إلا خلال المهلة المعينة فى اللائحة المذكورة .
- يمكن إعادة النظر بهذه اللائحة أو إكمالها بموجب مراسيم تتخذ بالشكل نفسه .

## المادة (٣٠) :

- يأخذ فرع طوارئ العمل والأمراض المهنية على عاتقه المخاطر التالية عندما تكون نتيجة طارئ عمل أو مرض مهني .
- (أ) كل حالة مرضية لدى المضمون .
  - (ب) العجز المؤقت عن العمل الذى ينتج عنه توقف الكسب .
  - (ج) عجز المضمون الدائم الكلى أو الجزئى
  - (د) وفاة المضمون .

## المادة (٣١) :

- ١- إن الأشخاص الذين يستفيدون من أحكام المادة السابقة هم المضمونون وفى حالة وفاة المضمون أصحاب الحق من بعده
- ٢- إن أصحاب الحق بعد وفاة المضمون هم :

- (أ) الأشخاص المعينون فى الفقرة ٢ من المادة ١٤ من هذا القانون .
- (ب) والد ووالدة المضمون وإخوته القاصرين إذا كانوا على عاتقه عند وفاته .

## المادة (٣٢) :

- تتناول تقديرات ضمان طوارئ العمل والأمراض المهنية :
- (أ) العناية الطبية .

- (ب) التعويض عن العجز المؤقت عن العمل .
- (ج) معاش العجز أو التعويض المقطوع في حالة العجز الدائم ، الكلي أو الجزئي .
- (د) معاش أصحاب الحق كما هم محددين في المادة ٣٩ من هذا القانون وتعويض نفقات الدفن في حال وفاة المضمون .

## الفصل الثاني

### العناية الطبية

#### المادة (٣٣) :

١- تشمل العناية الطبية :

- (أ) أنواع العناية الطبية المعدة في البند «أ» الفقرة ٢ من المادة ١٧ من هذا القانون .
- (ب) تقديم وصيانة وتجديد آلات البروتيز وتقديم النظارات وسواها من الأدوات الطبية أو الجراحية غير الملحوظة في البند السابق ، شرط أن تثبت المراقبة الطبية ضرورة هذه المواد والأدوات بالنسبة للطارئ أو المرض المهني سبب المعالجة .
- ٢- تطبق أحكام المادتين ٢١ و ٢٢ على أنواع العناية الطبية المقدمة في حالة طارئ العمل أو المرض المهني

## الفصل الثالث

### تعويض طارئ العمل

#### المادة (٣٤) :

- ١- يحق للمضمون الذي يصاب بنتيجة طارئ عمل أو مرض مهني بعجز مؤقت عن العمل يتثبت منه طبيب مقبول من الصندوق ، أن يتقاضى تعويض عجز مؤقت عن توقف أجره وذلك عن كل يوم تعطيل عن العمل بون فرق بين أيام عمل المؤسسة وأيام تعطيلها ، وذلك اعتباراً من اليوم الحادي عشر لتاريخ التوقف عن العمل ، ويكون صاحب العمل ملزماً بدفع كامل أجور الأيام العشرة الأولى من العجز ، كما يتحمل في الحالات التي يحددها مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير العمل والشؤون الاجتماعية وإنهاء مجلس إدارة الصندوق وفقاً لأنواع النشاطات المهنية للمؤسسات ، كامل أو جزء من الفرق بين تعويض العجز كما هو محدد في الفقرة ٢ من هذه المادة ومتوسط الكسب اليومي المحددة في الفقرة ٣ منها وعن الفترات التي يحددها المرسوم نفسه .
- ٢- تساوي قيمة التعويض عن العجز المؤقت ثلاثة أرباع متوسط الكسب اليومي ، ونصف هذا الكسب في حال وجود المضمون في المستشفى .
- ٣- إن متوسط الكسب اليومي الذي يعتمد لحساب تعويض العجز المؤقت هو الناتج عن مجموع الكسب المحدد في المواد ٦٨ وما يليها من هذا القانون الذي تقاضاه صاحب العلاقة خلال الاثني عشر شهراً السابقة لتاريخ التوقف عن العمل مقسوماً على ٣٦٠ ، أما إذا كان المضمون لم يعمل خلال فترة الاثني عشر شهراً ، أو إذا كان بدء عمله يعود إلى أقل من مدة الاثني عشر شهراً ، فإن الأجور تعتمد لحساب متوسط الكسب اليومي هي تلك التي كان تقاضاها المضمون فعلياً لو أنه عمل بالشروط نفسها خلال الفترة المذكورة .
- في حال تجاوز الكسب السنوي المتخذ أساساً لحساب التعويض ضعف الحد الأقصى السنوي المعلن في المادة ٦٨ من قانون الضمان ، يخفض إلى هذا المقدار .

يمكن لمجلس الوزراء أن يعين حداً أدنى للتعويض اليومي عن العجز المؤقت بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير العمل والشؤون الاجتماعية وإنهاء مجلس الإدارة ، بعد الأخذ بعين الاعتبار التشريع المتعلق بالحد الأدنى

للأجور وزيادات غلاء المعيشة .

٤- تدفع تعويضات العجز المؤقت إما لحين شفاء المضمون وإما لحين تاريخ بدء معاش العجز الدائم كما هو محدد في الفقرة ٦ من المادة ٢٥ أثناءه .

٥- تطبق على تعويضات طارئ العمل أحكام الفقرة ٣ من المادة ٢٤ والمادة ٢٥ من هذا القانون .

٦- يحدد نظام الصندوق الداخلي كيفية تطبيق أحكام الفقرات المبينة أعلاه .

## الفصل الرابع

### معاش العجز

#### المادة (٢٥) :

١- يحق للمضمون الذى يصاب بنتيجة طارئ عمل أو مرض مهني ، بعجز دائم وكلى تثبتت منه المراقبة الطبية في الصندوق ، أن يتقاضى معاش عجز لدى الحياة تساوى قيمته ثلثي كسبه السنوي .

٢- يحق للمضمون الذى يصاب بنتيجة طارئ عمل أو مرض مهني ، بعجز دائم وجزئي تثبتت منه المراقبة الطبية في الصندوق، أن يتقاضى :

(أ) في حال إصابته بعجز درجته ٣٠ بالمئة على الأقل ، معاش عجز يتحدد مقداره بحسب درجة العجز وذلك بالنسبة للمعاش الذى كان يستحقه في حالة العجز الدائم أو الكلى .

(ب) في حال إصابته بعجز درجته تقل عن ٣٠ بالمئة ، تعويضاً مقطوعاً يسدد مرة واحدة ويكون معادلاً لقيمة ثلاثة أقساط سنوية من معاش العجز الجزئي الذى يستحق له لو أن مثل هذا المعاش كان متوجعاً عن درجة العجز الذى أصيب به .

٣- إن نسبة العجز الدائم العائدة لمختلف الإصابات تحدد وفقاً لجداول يوضع بموجب مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير العمل والشؤون الاجتماعية وإنهاء مجلس الإدارة .

٤- يحق للذى يتقاضى معاش عجز دائم ويحتاج لعونة مستمرة يقدمها له شخص آخر ، أن يقبض تعويضاً إضافياً يحدد مقداره في النظام الداخلى .

٥- إن الكسب السنوي الذى يعتمد لحساب معاش العجز يعادل ٣٦٠ ضعفاً من متوسط الكسب اليومي كما هو محدد في الفقرة ٣ من المادة ٢٤ من هذا القانون ، أو من الدخل الذى يكون قد كسبه فعلاً خلال الاثني عشر شهراً المتوالية التى تسبق مباشرة الشهر الذى حصل فيه الطارئ أو ظهر المرض ، وذلك إذا كان حساب المعاش على هذا الأساس أكثر نفعاً للمضمون .

تطبق على الكسب السنوي المتخذ أساساً لحساب معاش العجز وعلى معاش العجز الأحكام المتعلقة بالحد الأدنى والحد الأقصى المنصوص عنها في المادة ٣٤ من هذا القانون .

٦- إن معاش العجز يتوجب على أبعد حد اعتباراً من اليوم الأول للشهر الثالث عشر الذى يلى الشهر الذى وقع الطارئ خلاله أو الذى ظهر فيه المرض المهني . غير أنه يمكن تمديد هذه المهلة لمدة أقصاها ستة أشهر وذلك بناء على طلب الطبيب المعالج وبعد موافقة المراقبة الطبية في الصندوق .

٧- يدفع معاش العجز مقدماً ويحدد طرق دفعه في النظام الداخلى .

#### المادة (٣٦) :

١- على الصندوق أن يعيد النظر في مقدار المعاش ، إما عفواً وإما بناء على طلب صاحب العلاقة إذا ثبت من قبل المراقبة الطبية في الصندوق بأن تقاضاه أو تحسنه هاماً طرأ بعد تصفية معاش العجز . تجرى إعادة النظر أيضاً في حالة عودة

## المستفيد للعمل .

٢- غير أنه لا يمكن إعادة النظر في المعاش عندما يكون قد مر سنتان منذ تصفيته ، إلا سنة بعد سنة على الأقل ، ولا تطبق هذه القاعدة إذا استعملت أثناء ذلك معالجة جديدة شافية أو إذا زال التقادم المؤقت لتنازع طارئ العمل أو المرض المهني أو في حال عودة المستفيد للعمل .

## المادة (٣٧) :

إذا أصيب المستفيد من معاش العجز مرة أخرى بطارئ عمل أو بمرض مهني فيصير إلى تحديد مقدار المعاش بعد الأخذ بعين الاعتبار مجموع الإصابات الحاصلة . وإذا كان كسب المستفيد السنوي عند حصول الطارئ أو المرض الأخير زائداً عن الكسب السنوي الذي اعتمد لحساب المعاش الأول فإن المعاش الجديد يجسب على أساس الكسب الأعلى .

## المادة (٣٨) :

- ١- يلغى معاش طارئ العمل أو المرض المهني وتسترد عند الاقتضاء التعويضات المدفوعة بدون حق في الحالات التالية :
  - (أ) عندما يكون صاحب العلاقة قد حصل أو حاول الحصول بطريقة الفش على تقديرات لا حق له فيها .
  - (ب) عندما يكون المرض أو الطارئ ناتجا عن جناية أو جنحة ارتكبتها صاحب العلاقة أو عن خطأ مقصود من قبله .
- ٢- يستلغ الصندوق أن يوقف دفع التعويضات أو أن ينقص قيمتها :
  - (أ) عندما يرفض صاحب العلاقة الخضوع للمراقبة والفحوص الطبية والإدارية الملحوظة في نظام الصندوق الداخلي ، أو إذا لم ينفذ بالتعليمات الطبية في حال حصوله على إذن بالتوقف عن العمل .
  - (ب) طيلة وجود صاحب العلاقة خارج البلاد ما لم يتضمن النظام الداخلي أحكاما مخالفة .
  - (ج) طيلة المدة التي يقوم فيها صاحب العلاقة بتنفيذ عقوبة ممانعة الحرية .

## الفصل الخامس

### معاشات أصحاب الحق بعد وفاة المضمون

## المادة (٣٩) :

في حال وفاة المضمون بنتيجة طارئ عمل أو مرض مهني يحق للأشخاص المحددين على سبيل الحصر في القانون الموضوع موضع التنفيذ بموجب المرسوم رقم ٨٤٩٦ تاريخ ١٩٧٤/٨/٢ ووفقا لترتيب الأولوية والنسب الواردة فيه أن يستفيدوا من معاش أصحاب الحق المحدد في المادة ٤٠ أدناه .

## المادة (٤٠) :

- ١- يبلغ هذا المعاش ثلثي الكسب السنوي ، كما هو محدد في الفقرة ٥ من المادة ٣٥ أعلاه .
- ٢- في حال وجود صاحب حق ، واحد ، يخفض هذا المعاش إلى ٥٠ بالمائة من الكسب المذكور .

## المادة (٤١) :

إذا ترك المضمون عدة أرامل شرعيات ، فإن هؤلاء يتقاسمن بالتساوي التعويض الملحوظ للأرملة .

## المادة (٤٢) :

يتوجب معاش أصحاب الحق :

(أ) فى حال وفاة مضمون يستفيد من معاش العجز ، اعتبارا من اليوم الأول من الشهر الذى يلى الشهر الذى حصلت خلاله وفاة المضمون .

(ب) فى حال وفاة مضمون لم يكن قد استقاد بعد من معاش العجز ، اعتبارا من تاريخ الوفاة

(ج) يستحق المعاش اعتبارا من التاريخين المبينين أعلاه إذا قدم طلب المعاش خلال ستة الأشهر اللاحقة لتاريخ الوفاة . وفى الحالات الأخرى فإن المعاش يتوجب اعتبارا من اليوم الأول للشهر الذى يلى الشهر الذى تقدم الطلب خلاله .

#### المادة (٤٣) :

يدفع معاش أصحاب الحق مقدما وتحدد طرق دفعه فى النظام الداخلى .

#### المادة (٤٤) :

يسقط الحق بالمعاش عند وفاة المستفيد منه أو بتاريخ زواج الأرملة أو الأرملة . وفى هذه الحالة الأخيرة يستحق للأرملة أو الأرملة مبلغ من المال يساوى مجموع معاشاته عن ثلاث سنوات

يسقط حق باقى المستفيدين من معاش أصحاب الحق إذا لم تعد تتوافر فيهم الشروط المفروضة لنيله وذلك اعتبارا من نهاية الشهر الذى فقدت خلاله الشروط المذكورة .

فى حال سقوط حق أحد المستفيدين للأسباب المبينة أعلاه توزع حصته على المستفيدين الباقين وذلك مع الاحتفاظ بتطبيق أحكام الفقرة ٢ من المادة ٤٠ .

### الفصل السادس

#### تعويض نفقات الدفن

#### المادة (٤٥) :

فى حال وفاة المضمون بنتيجة طارئ عمل أو مرض مهني يدفع تعويض مقطوع لأصحاب الحق المحددين فى المادة ٣٩ من هذا القانون ، يمدد مقداره بمرسوم يتخذ فى مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير العمل والشؤون الاجتماعية وإنهاء مجلس إدارة الصندوق .

### الباب الثالث

#### التعويضات العائلية

#### المادة (٤٦) :

عدلت بموجب القانون رقم ١٥٥ تاريخ ٢٢ تموز ١٩٩٣ .

ينشأ صندوق للتعويضات العائلية ، يحدد تنظيمه فى هذا الباب وموارده فى الفصل الثالث ، الباب الأول ، الكتاب الثالث ، من هذا القانون .

١- تمنح التعويضات العائلية للأجراء المذكورين في الفقرة ١ من المادة ٩ وفي المادة ١٠ من هذا القانون وإلى مستحقي ضمان المرض والأمومة أو طارئ العمل وكذلك العاجزين عن العمل وفقا للمادة ٣٥ إذا زادت درجة العجز عن ٥٠ بالمئة .

٢- تتوجب التعويضات العائلية :

- (أ) عن كل ولد معال ، كما هو محدد في البند «ج» الفقرة ٢ من المادة ١٤ .
- (ب) عن كل ولد معال ذي عاهة دون تحديد السن ، وكذلك عن كل فتاة عازبة وغير عاملة لغاية اكتمال الخامسة والعشرين من عمرها .
- (ج) عن الزوجة الشرعية التي تقيم في البيت إذا لم تكن تزاول عملا مأجورا .

#### المادة (٤٧) :

١- لا يعطى الولد الحق بالكثير من تعويض عائلي واحد وفقا للمادة السابقة .

إذا توافرت في عدة أشخاص إزاء ولد واحد الشروط المطلوبة وفقا لأحكام المادة السابقة فإن التعويضات العائلية تدفع .

(أ) للوالد إذا توافرت في الوالد والوالدة الشروط المذكورة آنفا إلا إذا كانت حضانة الأولاد في عهدة الوالدة وحدها .

(ب) للأهل بالتبني أو للأوصياء عندما يكون هؤلاء كالوالد والوالدة متمتعين بالشروط المذكورة .

٢- تعطى التعويضات العائلية لغاية خمسة أولاد فقط لكل رب عائلة .

#### المادة (٤٨) :

١- تحدد القيمة الشهرية للتعويضات العائلية وطرق دفعها بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء ، بناء على اقتراح وزير العمل والشؤون الاجتماعية وإنهاء مجلس الإدارة .

٢- تدفع التعويضات العائلية شهريا للأجراء مستحقي التعويض من قبل رب العمل لحساب الصندوق . ويعتبر دين التعويضات العائلية من الديون الممتازة وهو يأتى بعد دين الخزينة والرسوم القضائية والتأمينات الجبرية وذلك حتى في حالة الإفلاس .

٣- تسقط مرور الزمن التعويضات العائلية التي يدفعها صاحب العمل مباشرة لأجراءه ، وفقا للأصول في نظام الصندوق الداخلي ، وإذا لم يحاسب صاحب العمل الصندوق بها خلال سنة من تاريخ انتهاء مهلة استحقاق الاشتراكات عن ذات المدة التي تتوجب عنها التعويضات المذكورة

٤- إن مدة مرور الزمن على التعويضات العائلية المتوجبة للمضمونين هي سنتان تبدأ اعتبارا من تاريخ استحقاقها كما يحدده نظام الصندوق الداخلي .

٥- إن مدة مرور الزمن على التقديمات المقبوضة دون وجه حق هي سنتان تبدأ اعتبارا من تاريخ علم الصندوق بعدم توجبها .

### الباب الرابع تعويض نهاية الخدمة

#### المادة (٤٩) :

١- إلى أن يسن تشريع ضمان الشيخوخة ، ينشأ صندوق لتعويض نهاية الخدمة يحدد تنظيمه في هذا الباب وموارده في

الفصل الثالث ، الباب الأول ، الكتاب الثالث من هذا القانون .

٢- إن نظام تعويض نهاية الخدمة المنشأ في هذا الباب هو إلزامي بالنسبة لجميع الأجراء المذكورين في الفقرة «أ» من المادة ٩ وفي المادة ١٠ من هذا القانون والذين استخدموا بعد تاريخ وضع هذا الفرع من الصمان موضع التنفيذ .

٣- للأجراء المستخدمين لدى رب العمل بالتاريخ المذكور الخيار بين إحدى الحالتين التاليتين :

(أ) أن يبقوا خاضعين لأحكام قانون العمل فيما يتعلق بتعويضات الصرف من الخدمة .

(ب) أن يختاروا نظام تعويض نهاية الخدمة المقرر في هذا الباب وذلك خلال مهلة أقصاها سنتين اعتبارا من التاريخ المشار إليه في الفقرة «أ» من هذه المادة .

وفي هذه الحال يتوجب عليهم تقديم طلب خطي إلى مدير عام الصندوق وإرسال نسخة عنه إلى رب عملهم . ولا يسوغ لهذا الأخير أن يعارض بأي شكل من الأشكال في طلب الأجير .

إن عبارة « المضمونون الاختياريون » المستعملة في سياق هذا الباب تطبق على الأجراء الذين اختاروا نظام تعويض نهاية الخدمة وفقا لما جاء أعلاه .

#### المادة (٥٠) :

١- لكل أجير خاضع لنظام تعويض نهاية الخدمة إما بصورة إلزامية وإما باختياره ، الحق بتعويض نهاية الخدمة إذا توافر فيه أحد الشروط الآتية :

(أ) أن يكون مجموع سني عمله عشرين سنة على الأقل وذلك بإضافة مدة اشتراكه في الصندوق على سنوات الخدمة لدى رب العمل الذي كان يستخدمه بتاريخ وضع الفرع المذكور موضع التنفيذ للفترة الخاصة به .

(ب) أن يكون مصابا بعجز بمعدل ٥٠٪ على الأقل يمنعه من القيام بعمله أو يعمل مماثل . مع مراعاة وضعه المهني .

(ج) يجب أن تثبت من هذا المعز اللجنة الطبية المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٣٥ من هذا القانون .

(د) بالنسبة للمرأة الأجير أن تكون قد تزوجت وتركت عملها خلال الاثني عشر شهرا التي تلي تاريخ زواجها .

(هـ) أن يكون المضمون قد بلغ الستين من عمره والمضمونة الخامسة والخمسين .

٢- في حال وفاة الأجير المضمون إلزاميا أو اختياريا يستحق لأصحاب الحق المعنيين في الفقرة ٢ من المادة ٣١ أعلاه تعويض نهاية الضمة .

#### المادة (٥١) :

يحدد مقدار تعويض نهاية الخدمة على الوجه التالي :

١- (أ) أنه يعادل عن كل سنة خدمة الأجير الذي تقاضاه صاحب العلاقة خلال الشهر الذي سبق تاريخ نشوء الحق بالتعويض .

إذا كان الأجر محسوبا كليا أو جزئيا على أساس العمولة ( القومسيون ) فإن مقدار التعويض يعادل عن كل سنة خدمة جزءا واحدا من اثني عشر من مجموع المبالغ التي تقاضاها صاحب العلاقة خلال الاثني عشر شهرا التي سبقت التاريخ المشار إليه أعلاه .

وإذا كان الأجر محسوبا على أسس أخرى . فإن نظام الصندوق الداخلي يحدد في كل حالة على حدة المبلغ الواجب استعماله لتعيين مقدار التعويض عن كل سنة خدمة .

وفي مطلق الحالات أن الأجر الذي يتخذ أساسا لإجراء حساب التعويض هو المحدد في المادة ٦٨ ، فقرة ١ ، من هذا القانون .

(ب) ويحق للمضمون الذي بلغ الستين من العمر ( أو الخامسة والخمسين إذا كانت أجيبة ) أن يتقاضى تعويضا إضافيا

قدره نصف شهر عن كل سنة خدمة لاحقة العشرين سنة الأولى ولا يتوجب هذا التعويض الإضافي إلا عن الفترة التي تكون الاشتراكات خلالها متوجبة للصندوق على رب العمل .

٢- في الحالات الملحوظة في البند «ب» الفقرة ١ من المادة ٥٠ يجب أن يكون التعويض معادلا على الأقل لأجر عشرين شهرا .

٣- تبقى أحكام الفقرة ٢ من المادة ٥٤ من قانون العمل سارية المفعول على أرباب العمل المذكورين فيها للخدمات السابقة للانتساب إلى نظام تعويض نهاية الخدمة .

٤- ويمكن لمجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير العمل والشئون الاجتماعية وإنهاء مجلس الإدارة ، اتخاذ تدابير خاصة فيما يتعلق بمقدار التعويض العائد للأجراء المشار إليهم في المادة ٧٢ من هذا القانون .

٥- في حال وفاة الأجير يصيب تعويض نهاية الخدمة وفقا لإحدى الفقرات السابقة على أساس سنن الخدمة لحين تاريخ الوفاة ، وفي مطلق الحالات يجب أن لا يقل مقدار التعويض عن راتب ستة أشهر .

٦- يمكن رفع مقدار التعويض فيما بعد ، بموجب مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير العمل والشئون الاجتماعية وإنهاء مجلس الإدارة ، ومع مراعاة الوضع المالي للصندوق المنظم بالمادة ٤٩ من هذا القانون .

## المادة (٥٢) :

لا يحق للأجير المضمون إلزاميا أو اختياريا إلا تعويض مخفض في الحالات التالية

١- إذا ترك من تلقاء نفسه المؤسسة التي تدرب فيها قبل انقضاء سنتين اعتبارا من نهاية تدريبه فيها . أو إذا كان مضمونا اختياريا وترك عمله من تلقاء نفسه قبل نهاية الاثنى عشر شهرا التي تلي تاريخ انتسابه إلى النظام المقرر في هذا الباب ، فيبلغ تعويضه ثلث تعويض نهاية الخدمة المحدد في المادة ٥١ أعلاه .

٢- عندما يثبت الأجير أنه ترك عمله نهائيا دون قصد الرجوع إلى أى عمل منجور آخر ، يبلغ التعويض :

- ٥٠٪ من التعويض المذكور إذا اشترك خمس سنوات على الأكثر .

- ٦٥٪ من التعويض المذكور إذا اشترك أكثر من خمس سنوات وعشر سنوات على الأكثر .

- ٧٥٪ من التعويض المذكور إذا اشترك فيه أكثر من عشر سنوات وخمس عشرة سنة على الأكثر .

- ٨٥٪ من التعويض المذكور إذا اشترك فيه أكثر من خمس عشرة سنة وأقل من عشرين سنة .

## المادة (٥٣) :

١- يتوجب على رب العمل أن ينظم عند انتساب أجراءه الاختيارى إلى نظام تعويض نهاية الخدمة حساب التعويض عن فترة العمل المستمر التي قضاهما الأجير منذ استخدامه حتى تاريخ طلبه الانتساب إلى النظام المذكور .

يجرى حساب التعويض وفقا لأحكام قانون العمل المتعلقة بتعويض الصرف من الخدمة .

على رب العمل أن يبلغ خطيا إلى الأجراء الحساب المذكور في الفقرة السابقة مع ذكر مدة الخدمات ومعدل الأجر .

في حال قيام نزاع حول هذا الحساب يعطى الأجير مهلة ستة أشهر اعتبارا من يوم تبليغه الحساب المذكور للاجتماع عليه أمام قضاء العمل .

يعين نظام الصندوق الأوراق والمستندات التي يتوجب على أرباب العمل تقديمها إلى الصندوق عندما ينتسب الاختياريا أجراؤهم لنظام تعويض نهاية الخدمة .

٢- عندما يكون الأجير قد عمل عند عدة أرباب عمل خلال مدة الخدمة التي تغطي الحق بالتعويض ، فإن حساب تعويضاته يتألف من مجموعة حساباته المجمدة عند كل تغيير عمل يضاف إليها التعويض المتوجب على رب العمل الأخير . يجمد هذا الحساب في الصندوق وتسرى الفائدة عليه بالمعدل المحدد في نظام الصندوق الداخلي .

٣- يظل التعويض العائد للمضمون اختياريا تحت يد رب عمله إلى أن يستحق الأداء بموجب أحكام الفقرتين ١ و ٢ من المادة

#### ٥٠. وفي الحالات المبينة في الفقرة التالية :

٤- إذا ترك الأجير المضمون اختياريا عمله قبل خدمة عشرين سنة على الأقل يتوجب على رب العمل أيا كان سبب تركه الخدمة ، أن يدفع للصندوق التعويض الملاحظ في المادة ٥١ أو ٥٢ أعلاه عن فترة العمل المستمر منذ بدء استخدام الأجير لفاية تاريخ طلبة الانتساب للنظام ، يحدد هذا التعويض مضافا إليه الفائدة بالمعدل المحدد في النظام حتى حصول أحد الاحتمالات المنوه عنها في المادة ٥٠ أعلاه . ويجرى الأمر على هذا المنوال إذا ترك المضمون لإزاميا العمل من تلقاء نفسه قبل إتمام عشرين سنة خدمة .

٥- يلحظ نظام الصندوق المهل التي يمكن منحها لأرباب العمل من أجل تسديد التعويضات الباقية لديهم والمستحقة الأداء ، مع إضافة فائدة إليها أو دون فائدة ويمكن أن يلحظ أيضا تسديد التعويضات غير المستحقة باقتساط سنوية لقاء حسم عليها ، عند الاقتضاء . ويحدد النظام نفسه مهل وطرق تقديم التصاريح من قبل رب العمل والأجير في حال انتهاء الخدمة وشروط التوفيق بين هذا القانون وبين الأنظمة الرضائية المطبقة بتاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية عندما تكون أكثر نفعاً للأجراء فيما يخص بتعويض نهاية الخدمة ويحدد النظام كذلك تصفية الديون التي قد تكون متوجبة لرب العمل على أجراءه .

٦- للصندوق حق الادعاء المباشر لتحصيل التعويضات المنوه عنها في الفقرة السابقة ويعتبر الدين المذكور من الديون الممتازة ويصنف بعد دين الخزينة مباشرة .

#### المادة (٥٤) :

١- يعطى الصندوق سلفة من أصل تعويض نهاية الخدمة لكل أجير مضمون لإزاميا أو اختياريا إذا كان عاطلا عن العمل اضطراريا ورب عائلة أو مسئولاً عنها عندما يثبت اشتراكه في الصندوق مدة ثلاث سنوات على الأقل . تحدد قيمة هذه السلفة التي لا يمكن أن تعطي إلا مرة واحدة لكل أجير على أساس مدة العمل المأجور بمعدل شهر عن كل سنة خدمة ولا يمكن أن تتجاوز قيمة السلفة ثلاث أضعاف الأجر الأخير وهي تدفع شهريا بمعدل نصف الأجر الشهري لحين تسديد كامل قيمتها المذكورة .

٢- أُلغيت هذه الفقرة بالقانون المنفذ بالمرسوم رقم ٦١١٠ تاريخ ١٠/٥/٧٢ ( ج . ر . عدد ٨١ ملحق ) .

٣- في الحالات المنصوص عليها في البند «أ» و«ب» و«ج» من الفقرة ١ وفي الفقرة ٢ من المادة ٥٠ يصفى تعويض نهاية الخدمة بناء على طلب الأجير أو أصحاب الحق من بعده وتجرى هذه التصفية حكما في الحالات المنصوص عليها في البند «د» الفقرة ١ من المادة ٥٠ وفي الحالات المنصوص عليها في البندين «أ» و«ج» الفقرة ١ من المادة المذكورة يتوجب على الأجراء توجيه طلب خطي إلى مدير عام الصندوق بتصفية حسابهم ، يجب إرسال نسخة عن هذا الطلب إلى رب العمل وللصندوق مهلة أقصاها ثلاثة أشهر لإجراء التصفية . وفي مطلق الأحوال تحسم السلفات المدفوعة بموجب الفقرتين السابقتين من حساب صاحب العلاقة الذي لا يقبض عنده إلا رصيد حسابيه .

٤- عند تصفية حساب الأجير المضمون اختياريا يدفع رب العمل للصندوق مبلغا يساوي مجموع التعويضات المحسوبة وفقا لأحكام المادة ٥١ أعلاه ، محسوما منه قيمة حساب الأجير في الصندوق . وتتألف هذه القيمة من مجموع مدفوعات رب العمل للصندوق مضافا إليها الفوائد بالمعدل المحدد في النظام الصندوق الداخلي .

وعند تصفية حساب المضمون لإزاميا لا يدفع رب العمل إلى الصندوق إلا الفرق بين قيمة التعويضات المحسوبة وفقا للمادة ٥١ أعلاه ومجموع المدفوعات التي أجراها إلى الصندوق مضافا إليها الفائدة بالمعدل المحدد في النظام .

إن المدفوعات المنوه عنها في الفقرتين السابقتين هي تلك التي أجريت بموجب المادة السابقة أو المواد ٧١ إلى ٧٦ من هذا القانون .

٥- يمكن تحويل تعويض نهاية الخدمة الملحوظ لمصلحة الأجير الذي أتم الستين من عمره أو الأجرة التي أتمت الخمسة والخمسين من عمرها إلى معاش مدنى الحياة بناء على طلبه ووفقا للطرق التي يحددها نظام الصندوق الداخلي .

٦- ( أُلغيت بالقانون المنفذ بالمرسوم رقم ٨٤٩٦ الصادر بتاريخ ٧٤/٨/٧٢ ج . ر . عدد ٦٤ ) .

## الباب الخامس أحكام مشتركة لمختلف التقديرات

### المادة (٥٥) :

من أجل اكتساب الحق بتقديرات ضمان المرض والأمومة تعتبر من ضمن مدة الضمان : جميع مدة الاستخدام والتدريب السابقة لتاريخ انتساب الأجير إلزاميا لهذا الضمان .

### المادة (٥٦) :

إن مدة مرور الزمن على تقديرات ضمان المرض والأمومة وضمان طوارئ العمل والأمراض المهنية هي ستة أشهر اعتبارا من تاريخ استحقاقها .

إن مدة مرور الزمن على تقديرات العجز الدائم أو الوفاة هي سنتان اعتبارا من تاريخ استحقاقها . لا تدفع متأخرات معاش العجز لمدة تزيد عن ستة الأشهر .

### المادة (٥٧) :

إن التقديرات التقديرية لا يمكن أن تكون موضوع تفرغ أو مقاصة أو تعهد من أى نوع وهي لا تقبل الحجز إلا لتنفيذ موجبات غذائية شرعية . وفي هذه الحالة يجوز حجزها لغاية نصف قيمتها .

### المادة (٥٨) :

١- في حال وقوع طارئ عمل أو مرض مهني يتوجب على رب العمل إبلاغ الصندوق خلال ثمان وأربعين ساعة على الأكثر من تاريخ حصول الطارئ .

على رب العمل حال وقوع الطارئ أو المرض المهني أن يتخذ جميع التدابير التي من شأنها الحؤول دون تفاقم حالة المصاب .

٢- يتوجب على رب العمل أن ينقل الأجير إلى عمل أكثر ملائمة لحالته الصحية وذلك عندما يثبني للمراقبة الطبية في الصندوق أن المضمون قد أصيب بمرض مهني أو طارئ عمل يهدد بالازدياد والتفاقم في حال استمراره في عمله السابق . يتخذ هذا التدبير عند الاقتصاد بالتعاون مع المؤسسة .

### المادة (٥٩) :

١- يساهم الصندوق في التدابير المتخذة للوقاية من الأمراض والطوارئ وذلك بالتعاون مع وزير العمل والشؤون الاجتماعية ووزير الصحة العامة ومع الهيئات المهنية لأرباب العمل والأجراء والمؤسسات القربية .

تؤلف لهذه الغاية لجنة عليا للوقاية والصحة تحدد في النظام الداخلي كيفية تأليفها واختصاصاتها .

٢- يتوجب على رب العمل أن يتخذ جميع التدابير التي تؤمن شروط السلامة والصحة في أماكن العمل ، يمكن للصندوق أن يحدد في نظامه الداخلي بعض التدابير الإلزامية لمراقبة حالة الأجراء الصحية والقيام بالوسائل المتعلقة بالوقاية في أماكن العمل .

٣- يتعاون الصندوق مع أطباء المؤسسات لإعداد تدابير الوقاية من الأمراض وطوارئ العمل وكذلك عند الاقتضاء لإعداد وتنفيذ التدابير المفروضة بموجب الفقرة ٢ أعلاه وكذلك لإرشاد وتوجيه المضمونين من الناحية الصحية .

## المادة (٦٠) :

يستطيع الصندوق تمكين المصابين بطارئ عمل أو مريض مهني من الاستفادة من وسائل الإعداد المهني لتأهيلهم لعمل مناسب آخر وعلى أرباب العمل أن يتعاونوا في هذا المجال مع الصندوق وفقا للشروط المحددة في نظام الصندوق الداخلي .

## المادة (٦١) :

إن الاتفاقيات والأنظمة الداخلية التي تمنح تقديرات أكثر أهمية من التي ينص عليها قانون العمل والتي تكون عمليا سارية المفعول في مؤسسة ما حتى تاريخ تنفيذ كل فرع من فروع الضمان الاجتماعي تبقى معمولا بها وبصورة إلزامية في كل ما يزيد عن التقديرات المنصوص عليها في هذا القانون فيما يتعلق بكل فرع من فروع الضمان وتشكل حقا مكتسبا لأجراء المؤسسة . وفي هذه الحالة تحسم التقديرات المنصوص عليها في هذا القانون من التقديرات المتفق عليها وتحدد الزيادة بموجب اتفاق بين الإدارة والأجراء .

تسلم نسخة من هذا الاتفاق إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وعند وقوع الخلاف بهذا الخصوص يفصل به وزير العمل والشؤون الاجتماعية .

## المادة (٦٢) :

١- إن تطبيق هذا القانون لا يحول دون حق المضمونين أو أصحاب الحق من بعدهم في مطالبة المتسببين بالحادث بالتعويض عن الضرر الحاصل . يحسم من أصل هذا التعويض مجموع المبالغ المدفوعة من الصندوق .

٢- يحق للصندوق في مطلق الأحوال أن يرجع بدعوى مباشرة على المتسببين بالحادث ، بالمبالغ التي يكون قد دفعها بنتيجته .

## المادة (٦٣) :

١- تلتفى ، بقدر ما يطبق نظام الضمان الاجتماعي ، كليا أو جزئيا ، على المستفيدين منه جميع أحكام القوانين المتعلقة بالتعويضات العائلية وبالتقديرات المعطاة في حالات المرض والأمومة وطوارئ العمل والأمراض المهنية وكذلك الأحكام المتعلقة بتعويض الصرف من الخدمة ، بالنسبة للمضمونين الإلزاميين والاختياريين في نظام تعويض نهاية الخدمة .

٢- تحدد دقائق تطبيق الفقرة السابقة بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء ، بناء على اقتراح وزير العمل والشؤون الاجتماعية ويعد إنهاء مجلس الإدارة .

## الكتاب الثالث الاحكام المالية وحل الخلافات

### الباب الاول الموارد والتنظيم المالى

#### الفصل الاول احكام عامة

##### المادة (٦٤) :

١- يتمتع كل فرع من فروع الضمان الاجتماعى المنصوص عليها فى المادة ٧ من هذا القانون بالاستقلال المالى ، ويتصرف بموارده الخاصة لتغطية تاديبته .

لا يمكن استعمال واردات الصندوق وممتلكاته إلا للغايات المحددة فى هذا القانون .

٢- تنشأ بمرسوم يتخذ فى مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير العمل والشئون الاجتماعية ووزير المالية ، وإنهاء مجلس إدارة الصندوق لجنة مالية تكلف بتوظيف أموال الصندوق لأجال قصيرة ومتوسطة وطويلة ويحدد تشكيلها وصلاحياتها فى نص المرسوم وتوضع تحت تصرف سلطة مجلس إدارة الصندوق والذى يتحمل مسئولية سياسة التوظيفات .  
إن مهمة اللجنة هى ، بصورة رئيسية :

١- أن تؤمن لرأسمال الصندوق الفائدة الدنيا المحددة فى النظام الداخلى .

٢- أن تحدد التوظيفات الاجتماعية التى يمكن تحقيقها كل سنة ، دون الإخلال بتوازن الصندوق المالى .

إن التوظيفات لأجال متوسطة أو طويلة لا يمكن أن تتناول سوى :

(أ) سندات الدولة .

(ب) القروض الممنوحة للمؤسسات والهيئات العامة بكفالة الدولة .

(ج) الأموال غير المنقولة .

(د) القروض الممنوحة بوساطة الصندوق مباشرة ، عندما تكون الغاية منها تأمين المساكن لفئات المضمونين لدى أحد أو جميع فروع الضمان الاجتماعى ولوظفى القطاع العام ما عدا العسكريين ورجال قوى الأمن الداخلى والأمن العام ، وفقا لنظام وشروط توضع خصيصا لهذه الغاية .

وخلافا للأحكام القانونية النافذة يحجز لصالح الصندوق كامل تعويضات نهاية الخدمة أو الصرف من الخدمة أو تعويضات الصرف أو معاشيات التقاعد أو السنوات التقاعدية التى استحققت أو تمتحق للمستخدم أو الموظف المستفيد من القرض الممنوح لغاية المشار إليها أعلاه .

وعند تصفية هذه التعويضات أو المعاشات أو الصنومات فلا تدفع لأصحاب الاستحقاق إلا المبالغ التي تفوق قيمة الأقساط غير المسددة بتاريخ التصفية ويبقى الرصيد مجوزا لصالح الصندوق لحين تسديد كامل القرض مع الفوائد والوفاق .  
كل خلاف ينشأ بين مجلس إدارة الصندوق واللجنة المالية يخضع لتحكيم وزير العمل والشئون الاجتماعية .

## المادة (٦٥) :

أولا :

تمول فروع الضمان الاجتماعي المنصوص عليها في المادة ٧ من هذا القانون وفقا لأحكام المواد ٧١ إلى ٧٦ أدناه .

ثانيا :

١- يتوجب على كل صاحب عمل طبيعي أو معنوي من أشخاص القانون الخاص الحصول من الصندوق على براءة ذمة تثبت تسديده الاشتراكات وسائر الموجبات المالية المتعلقة بتنفيذ هذا القانون ، وذلك في الحالات المحددة في هذه المادة والمواد التالية الواردة في هذا القانون .

يعتبر الاتصال المعطى من الصندوق ، بمثابة براءة الذمة المتوجبة ويكون مفعوله صالحا لمدة ثلاثة أشهر من تاريخه .

يمكن عند الاقتضاء ، تمديد مفعول براءة الذمة بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء ، بناء على اقتراح وزير العمل والشئون الاجتماعية .

٢- يتوجب تقديم براءة الذمة المنصوص عنها في البند ١ من هذه الفقرة ، إذا كانت العاملة لمصلحة المؤسسة لا لمصلحة الأشخاص بصفتهم الفردية ، في الحالات التالية :

- المعاملات في السجل التجارى وفي السجل الخاص التابع له والمنصوص عنه في المرسوم الاشتراعى رقم ١١ تاريخ ١٩٦٧/٧/١١ وتعديلاته .

- معاملات التسجيل في غرف التجارة والصناعة المنصوص عنها في المرسوم الاشتراعى رقم ٣٦ تاريخ ١٩٦٨/٨/٥ وتعديلاته ، وكذلك في الحالات الملحوظة في الفقرات ٣ و ٨ و ٩ من المادة الثامنة من المرسوم الاشتراعى المذكور .

- معاملات العقود التي تتناول الملكية العقارية العائدة للمؤسسات التجارية والشركات التجارية التي يملكها أصحاب العمل ، أمام السجل العقارى أو أى مرجع رسمى آخر .

- معاملات إجازات الاستيراد والتصدير وإعادة التصدير والمعاملات الجمركية على اختلاف أنواعها العائدة للمؤسسات التجارية والشركات التجارية .

- معاملات الاشتراك في المناقصات العمومية والمحسورة واستدراجات العروض والاتفاقيات بالتراضى لدى جميع إدارات الدولة والمصالح المستقلة والبلديات وسائر المؤسسات العامة .

- معاملات الاعتمادات المصرفية والقروض التجارية والصناعية والزراعية والسياحية التي تجريها مؤسسات القطاع العام .

- معاملات المساعدات التي تعطيها أو تمنحها الإدارات العامة وسائر مؤسسات القطاع العام إلى الجمعيات والنقابات والاتحادات وسائر الهيئات المهنية .

- معاملات تسجيل مؤسسات التعليم الخاص على أنواعها أو إجراء التعديلات بشأنها لدى وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة ، وكذلك عند إجراء معاملات دفع المنح للمدارس الخاصة المجانية .

## المادة (٦٦) :

١- ينشأ لكل فرع من فروع الضمان الاجتماعي المنصوص عليها في البنود ١ - أ - ب - ج - د من المادة ٧ من هذا القانون مال احتياط دائم يبلغ حده الأدنى في نهاية السنة المالية :

(أ) السدس فيما يتعلق بضممان المرض والأمومة ونظام التعويضات العائلية .

(ب) ثلث النفقات الحاصلة خلال السنوات الثلاث السابقة للسنة المالية موضوع البحث فيما يتعلق بضمان طوارئ العمل والأمراض المهنية .

يجب تأمين الحد الأدنى المذكور لكل فرع من الفروع المحكى عنها على أبعد تقدير في نهاية السنة المالية الرابعة التي تلى وضع الفرع موضع التنفيذ .

٢- إذا زادت مصاريف أحد الفروع المنصوص عليها في الفقرة السابقة ، باستثناء فرع ضمان المرض والأمومة ، على وارداته خلال سنة مالية واحدة ، يؤخذ الفرق حكما من مال الاحتياط العائد له ، وإذا تبين في نهاية السنة المالية نفسها بأن مال الاحتياط لم يبلغ الحد الأدنى ، فإن مجلس الوزراء ، بناء على اقتراح وزير العمل والشؤون الاجتماعية وإنهاء مجلس الإدارة يقرر رفع معدل الاشتراكات اعتبارا من أول تموز من السنة التي تلى السنة المالية التي تشكو من العجز ، بحيث تصبح الاشتراكات كافية لإعادة التوازن المالي وإبلوغ مال الاحتياط الحد الأدنى المطلوب ، في مهلة ثلاث سنوات على الأكثر . أما إذا زادت مصاريف فرع ضمان المرض والأمومة ، فيقرر رفع معدل الاشتراكات في حدود الأصول نفسها وفقا للنسب التالية :

٤٠٪ بولة .

٤٠٪ أرباب العمل .

٢٠٪ أجراء .

٣- يمكن للدولة خلال السنة المالية أن تقدم سلفات إلى الصندوق لتحقيق التوازن في موازنته ، تحدد بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء شروط هذه السلفات وكيفية تسديدها .

٤- إذا حدثت كارثة وطنية أدت إلى عجز بالغ في الصندوق ، يمكن للدولة أن تمنح الصندوق مساعدة استثنائية تحدد على أساس إعادة التوازن المالي بدون زيادة الاشتراكات .

## المادة (٦٧) :

١- يعفى الصندوق من تسديد جميع الضرائب والرسوم بما فيه رسم الطابع والرسوم القضائية والعقارية والضرائب المتوجبة على العقارات التي يمكن أن يملكها الصندوق .

تستفيد من الإعفاء البريدي المراسلات الموجهة إلى الصندوق والصادرة عنه .

٢- يمكن أن تعفى من الرسوم الجمركية المستحضرات الصيدلانية وآلات البرونز والنظارات وغيرها من الأدوات الطبية أو الجراحية المستوردة لحساب الصندوق . تحدد طرق هذا الإعفاء من قبل المجلس الأعلى للجمارك ووزير المالية .

٣- يعفى المضمونون الذين يستفيدون من تقديرات الضمان الاجتماعي من جميع الضرائب والرسوم عن الأموال المقبوضة وعن كافة المعاملات والمنازعات التي يثيرها تطبيق هذا القانون ، ولا سيما طلبات التقديرات الصادرة عن المضمونين .

## الفصل الثاني

### الكسب الخاضع للمحسومات

## المادة (٦٨) :

١- إن الكسب الذي يتخذ أساسا لحساب الاشتراكات يشتمل على مجموع الدخل الناتج عن العمل بما فيه جميع العناصر والرواق ، ولا سيما تعويض الساعات الإضافية المدفوع بصورة معتادة والمبالغ المدفوعة عادة من أشخاص ثالثين ( الإكراميات ) وكذلك المنافع المقيمة عينا إلى العامل .

٢- يؤخذ بعين الاعتبار كحد أقصى للدخل الخاضع للمحسومات الدخل الذي تبلغ قيمته ٩٠٠٠ ليرة سنويا أو ٧٥٠ ليرة شهريا

أو ١٧٥ ليرة أسبوعياً أو ٢٥ ليرة يومياً . ويمكن تعديل هذا الحد الأقصى بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير العمل والشؤون الاجتماعية وبعد إنهاء مجلس الإدارة .

٣- لا تطبق أحكام الفقرة ٢ أعلاه على حساب تعويض نهاية الخدمة .

إن الأجر الذي يعتمد من أجل الحساب المذكور هو المبين في المادة ٥١ من هذا القانون .

٤- تحسب الاشتراكات عن الأشخاص اللبنانيين العاملين لحساب البلديات على أساس الكسب المنصوص عليه في الفقرات السابقة ، على أن لا يقل هذا الكسب حسابياً وفي مطلق الأحوال عن الحد الأدنى للأجور المطبق في الإدارات العامة .

وإذا لم تسدد البلديات الاشتراكات المتوجبة عليها ، فتقطع قيمتها حكماً وسنوياً من العائدات المخصصة للبلديات المعنية من أموال الصندوق البلدي المستقل في ذات المرسوم الذي يوزع تلك العائدات وتدفعها وزارة الداخلية مباشرة إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي .

### المادة (٦٩) :

تقدر القيمة النقدية للمنافع المقدمة عينا ، ولا سيما المأكل والسكن ، في نظام الصندوق الداخلي ، مع مراعاة متوسط الأسعار المحلية .

### المادة (٧٠) :

يعين نظام الصندوق الداخلي الكسب الفاضل للحسومات للأشخاص الذين يتابعون ضمانهم بصورة اختيارية ، وفقاً لأحكام المادة ١١ من هذا القانون .

## الفصل الثالث

### الاشتراكات

### المادة (٧١) :

تعين معدلات الاشتراكات بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير العمل والشؤون الاجتماعية وإنهاء مجلس الإدارة ، وهي تحدد بنسبة مئوية من الكسب الفاضل للحسومات ، بحيث تمكن وارداتها من تغطية التقديرات ونفقات الإدارة ومن تكوين مال الاحتياط الدائم المنصوص عليه في المادة ٦٦ من هذا القانون ويمكن تحديد معدلات اشتراكات ضمان طوارئ العمل والأمراض المهنية وفقاً لأنواع النشاطات المهنية .

### المادة (٧٢) :

يستطيع مجلس الإدارة أن يعين مبلغ الاشتراك المقطوع الواجب دفعه للفئات التالية :

(أ) المؤسسات التي تضم أقل من عشرة أجراء .

(ب) المتبرئين والمتبرئين .

(ج) العمال الزراعيين الوارد ذكرهم في المادة ٩ ، الفقرة ٢ ، من هذا القانون وكذلك بعض الفئات من العمال الزراعيين المشار إليهم في المادة ١٠ من هذا القانون .

(د) الأجراء الذين يقبضون كل دخلهم أو بعضه بشكل إكراميات أو مخصصات يدفعها أشخاص غير أرباب العمل .

(هـ) الخدم الذين يعملون في بيوت الأفراد .

(و) الأجراء اليوميين المذكورين في النظام الداخلي .

(ز) المؤسسات التي تكون قد منحتها الحكومة صفة المنفعة العامة .

## المادة (٧٣) :

١- إن اشتراكات ضمان طوارئ العمل والأمراض المهنية ونظام التعويضات العائلية ونظام تعويض نهاية الخدمة هي كلها على عاتق أرباب العمل .

عندما يصيب الأجير تخفيض في الأجر خلال عمله عند رب العمل نفسه فإن اشتراك رب العمل يظل يحسب على أساس أجره الأعلى .

إن واجب رب العمل بدفع اشتراكات لصندوق تعويض نهاية الخدمة يزول عندما يبلغ الأجير المضمون اختياريا أو إلزاميا الستين من العمر والأجيرة ٥٥ من عمرها ويصبح بوسعهما الاستفادة حكما من تعويض نهاية الخدمة .

ولذا تابع الأجير الذي لم يبلغ الـ ٥٥ أو الـ ٦٠ من عمره الخدمة بعد قبضه تعويض نهاية الخدمة يدفع رب العمل الاشتراك السنوي لغاية بلوغ الأجير هذا السن وعند ذاك يصفى حسابه على أساس شهر واحد عن كل سنة خدمة دون أي تعويض إضافي .

٢- إن اشتراكات ضمان المرض والأمومة هي على عاتق المضمونين وأرباب عملهم والدولة . تأخذ الدولة على عاتقها ٢٥٪ من قيمة التقديرات المطلقة بالضمان المذكور وتعين نسبة الاشتراكات التي هي على عاتق كل من أرباب العمل والأجراء بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء ، بناء على اقتراح وزير العمل والشؤون الاجتماعية وإنهاء مجلس الإدارة .

غير أن الاشتراكات المتعلقة بالمحترفين ، والأشخاص الذين لا يقبضون أجورا نقدية تزيد على مقدار يعينه مجلس الإدارة ، تكون كلها على عاتق أرباب العمل

٣- إن اشتراكات الأشخاص المنتمين إلى الضمان الاختياري المحفوظ في المادة ١١ من هذا القانون هي كلها على عاتق هؤلاء الأشخاص . إلا أن مساهمة الدولة المحفوظة في الفقرة السابقة تطبق على ضمان المرض والأمومة الاختياري .

٤- (أ) إن مدة مرور الزمن على الاشتراكات وزيادات والتأخير المنصوص عنها في المواد ٧١ وما يليها من قانون الضمان وعلى سائر البدين المتوجبة للصندوق على أصحاب العمل هي خمس سنوات اعتبارا من تاريخ التصريح عن الشخص الخاضع للضمان الذي تتوجب عنه ، على أن لا تتعدى هذه المهلة عشر سنوات اعتبارا من تاريخ الاستحقاق .

(ب) يتوقف مرور الزمن وينقطع للأسباب المبينة في قانون الموجبات والعقود ، وبإلذار المنصوص عنه في المادة ٧٨ من قانون الضمان الاجتماعي .

(ج) إن مدة مرور الزمن على المبالغ المدفوعة للصندوق وغير المتوجبة هي خمس سنوات اعتبارا من تاريخ التسديد .

(د) إن مدة مرور الزمن على مبالغ التسوية التي تظهر عند تصفية حساب المضمون وفقا لأحكام الفقرة ٤ من المادة ٥٤ من قانون الضمان هي خمس سنوات من تاريخ الاستحقاق كما يحدده نظام الصندوق الداخلي .

٥- (أ) يمكن اعتبار الديون المتوجبة للصندوق لازمة وتشطب من القيود أو تسجل في حسابات خاصة خارج نطاق الموازنة بناء على قرار تتخذه لجنة خاصة تابعة للصندوق إذا كان الدين زهيدا أو هالكا .

يحدد نظام الصندوق الداخلي قيمة المبالغ المتراكمة والتي تعتبر زهيدة وكذلك الشروط الواجب توافرها في الديون الهالكة .

(ب) تعتبر قرارات اللجنة المذكورة في البند السابق نهائية وملزمة للصندوق .

(ج) يحدد نظام الصندوق الداخلي دقائق وأصول تطبيق هذه الفقرة وكذلك تشكيل هذه اللجنة وأصول العمل لديها . وتعين اللجنة بقرار يتخذه مجلس الإدارة بناء على اقتراح المدير العام لمدة سنة قابلة للتجديد .

٦- تتمتع جميع الديون المتوجبة للصندوق على أصحاب العمل والأشخاص الخاضعين للضمان ولا سيما الاشتراكات وزيادات التأخير ومبالغ التسوية المنصوص عليها في الفقرة ٤ من المادة ٥٤ من قانون الضمان بصفة الامتياز وتصنف مباشرة بعد دين الخزينة ويعفى هذا الامتياز من التسجيل .

## المادة (٧٤) :

تحدد اشتراكات ضمان المرض والأمومة المتوجبة على المضمونين الذين لا يستفيدون إلا من العناية الطبية ، على أساس نسبة مئوية تقل عن نسبة اشتراكات المضمونين الآخرين .

## المادة (٧٥) :

١- مع الاحتفاظ بالعقوبات المنصوص عليها في قوانين أخرى ، يستطيع الصندوق فيما يتعلق بضمان طوارئ العمل والأمراض المهنية ، أن يفرض على رب العمل الذي يقترب إهمالا ، أو الذي لا تكون تجهيزاته مطابقة للأحكام التنظيمية المتعلقة بوقاية العامل وسلامة صحته أو إذا كانت نسبة التعرض للطوارئ والأمراض المهنية كبيرة ، علاوة إضافية على الاشتراكات المشار إليها في المادة ٧١ من هذا القانون .

ويمكن للصندوق ، بناء على طلب رب العمل إعادة قسم من الاشتراكات المدفوعة إذا كانت تجهيزاته والتدابير المتخذة مطابقة للأحكام المنصوص عنها في هذا القانون وكانت نسبة التعرض للطوارئ في مؤسسته طفيفة .  
تحدد شروط تطبيق هذه المادة في النظام الداخلي للصندوق .

٢- إن رب العمل الذي يفتل التصريح عن طوارئ العمل أو المرض المهني خلال المهلة المحددة في الفقرة الأولى من المادة ٥٨ يعاقب بغرامة تتراوح بين مائة ألف ليرة لبنانية .  
تفرض الغرامات على قدر المخالفات . وعند التكرار خلال السنة نفسها تتضاعف العقوبات .

## المادة (٧٦) :

يحدد مجلس الإدارة ، وفقا لأحكام المادة ٣ من هذا القانون ، القواعد المتعلقة بتسجيل أرباب العمل والمضمونين وتصاريح الدخول في العمل والخروج منه وطرق دفع الاشتراكات والعلاوات والسلفات ، وكذلك جميع التدابير الأخرى اللازمة لتطبيق هذا القانون .

## الفصل الرابع المراقبة والعقوبات

## المادة (٧٧) :

١- يخضع أصحاب العمل ، فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون والمراسيم والأنظمة المتممة له ، لمراقبة الصندوق .  
٢- يقوم بأعمال المراقبة مفتشون في ملاك الصندوق ، ويحدد نظام الصندوق الداخلي ملاك المفتشين الخاص بصلاحيات المفتشين وقواعد المراقبة المذكورة في الفقرة ١ من هذه المادة وأصول إجرائها وكذلك أصول تقديم وبت الاعتراضات على التقارير والبيانات المالية التي ينظمها المفتشون .

٣- على مفتشي الصندوق المذكورين في الفقرة ٢ من هذه المادة قبل القيام بمهامهم أن يؤدوا اليمين التالية أمام الحاكم المنفرد في بيروت ( أقسم أن أقوم بوظيفتي بكل أمانة وإخلاص وأن لا أبوح بسرار الصناعة أو بطرق الاستثمار التي قد أطلع عليها بحكم وظيفتي ) .

٤- كل مخالفة لليمين المذكورة في الفقرة ٣ من هذه المادة ، تعرض المفتش للعقوبات المنصوص عليها في المادة ٥٧٩ من قانون العقوبات .

٥- تعتبر محاضر ضبط المخالفات وبيانات التكليف المالي والتقارير التي ينظمها المفتشون بنتائج أعمال المراقبة وفقا لأحكام الفقرة ٢ من هذه المادة ، صحيحة حتى إثبات العكس ، وتستكمل المعلومات المتعلقة بتهمة المخالف بمحل إقامته بواسطة النيابة العامة الاستئنافية إذا رفض المخالف إعطاء هذه المعلومات أو تعذر على المفتش الحصول عليهما .

٦- على صاحب العمل أن يدين - دون بياض أو حشو أو حك أو تصحيح ، في سجل خاص وفق نموذج تضعف إدارة الصندوق تحت تصرفه ويدين فيه تاريخ كل تكوين أسماء الأشخاص الخاضعين للضمان ، وتاريخ ومحل ولادتهم ومقدار أجورهم والتعويضات الإضافية التي يستفيدون منها وذلك قبل مباشرتهم العمل ، وكذلك تاريخ الانقطاع عن العمل أو الصرف منه خلال ثلاثة أيام على الأكثر تلي تاريخ حصوله .

٧- على صاحب العمل أن يضع تحت تصرف مفتشي الصندوق السجل المذكور ، في الفقرة ٦ من هذه المادة ، وجميع السجلات والأوراق والمستندات المحاسبية التي تحتوى أو يمكن أن تحتوى على قيود الأجور والالواقي أو كسب الأشخاص الخاضعين للضمان والمعلومات المتعلقة بهم .

٨- على صاحب العمل أو ممثله أن يستقبل مفتشي الصندوق في المواعيد التي تحددها له ، وأن يقدم لهم الإيضاحات والمعلومات المطلوبة والأوراق والمستندات الثبوتية المتعلقة خصوصاً بنشاط المؤسسة ، والتغييرات التي تطرأ على أوضاعها والأشخاص الخاضعين للضمان وتواريخ بدء وانقطاع عملهم ومكان عمل كل منهم ، وكذلك نوع وقيمة أجورهم أو كسبهم وطريقة حسابها ودفعها .

٩- إذا تعرض صاحب العمل أو ممثله أو أى شخص مرتبط بهما أو بالمؤسسة للمفتش أثناء قيامه بوظيفته أو بسببها أو منه من القيام بها ، أو عرقل أعماله ، يعاقب بالإضافة إلى الأحكام المنصوص عليها في قانون العقوبات بغرامة تتراوح بين ٥٠٠ و ١٠٠٠ ليرة لبنانية وبالحبس من شهر إلى ثلاثة أشهر ، أو بإحدى هاتين العقوبتين على أن تضاعف العقوبة عند تكرار المخالفة .

١٠- يمكن لمفتشي الصندوق ، أن يطلبوا مؤازرة ومعاونة الإدارات العامة وقوى الأمن ، لتنفيذ المهام الموكلة إليهم .

## المادة (٧٨) :

في حال امتناع رب العمل عن تقديم المستندات المتعلقة بالأجور خلال المهل المحددة ، أو في حال امتناعه ، خلال المهل نفسها عن تقديم الجداول أو غيرها من التصاريح المنصوص عليها في نظام الصندوق الداخلي ، أو إذا كانت هذه المستندات ناقصة ، فإن الصندوق يوجه له إنذاراً بكتاب مضمون يدعو فيه إلى تسوية وضعه والتقيّد بالأحكام القانونية والتنظيمية خلال ثمانية أيام من تبليغه الإنذار وإذا تمتنع رب العمل عن التقيّد بمضمون الإنذار ضمن المهلة المذكورة يكن للصندوق حكماً حق تقدير المبلغ الإجمالي للاشتراكات المتوجبة عليه بصورة قطعية ، ويتم تنفيذ القرارات المتعلقة بتقدير الاشتراكات مباشرة بواسطة نواب الأجراء .

## المادة (٧٩) :

١- إن الاشتراكات التي لا تدفع خلال المهلة المحددة تزداد حكماً بنسبة نصف بالآلاف عن كل يوم تأخير .

٢- تحصل قيمة زيادات التأخير المشار إليها في الفقرة السابقة ، من قبل الصندوق عند تسديد الاشتراكات وفي حال تمتنع صاحب العمل عن دفعها لدى تسديد الاشتراكات تحصل وفقاً لأصول تحصيل الاشتراكات وسائر دين الصندوق .

## المادة (٨٠) :

١- إن صاحب العمل الذي يحتجز بغير حق الاشتراك المحسوب من أجر أو كسب الشخص الخاضع للضمان والمستحق للصندوق ، يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين أو بغرامة تتراوح بين ١٠٠ و ١٠٠٠ ليرة لبنانية أو بهاتين العقوبتين معاً إذا لم يسدد المبلغ المتوجب بتمته خلال مهلة أقصاها خمسة عشر يوماً من تاريخ إبلاغه بإحدى الطرق القانونية الإنذار بالدفع .

٢- إن صاحب العمل الذي يقلل تنظيم السجل المنصوص عنه في الفقرة ٦ من المادة ٧٧ من هذا القانون ، يعاقب بغرامة مقطوعة قدرها ٤٠٠ ليرة لبنانية وبغرامة قدرها ١٠٠ ليرة لبنانية عن كل شخص أغفل ذكره في السجل أو لم تكون المعلومات المطلوبة عنه أو لم تكون هذه المعلومات في الوقت المطلوب .

تضاعف العقوبة إذا لم يدفع صاحب العمل الغرامة المذكورة أعلاه ، خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تنظيم محضر الضبط .

٣- (أ) على صاحب العمل إعلام الصندوق خلال مهلة شهر على الأكثر من تاريخ حصولها بالتغييرات القانونية أو الإدارية التي تطرأ على مؤسسته والتي من شأنها أن تؤثر على تطبيق أحكام قانون الضمان الاجتماعي . تحدد هذه الحالات في نظام الصندوق الداخلي .

(ب) يعاقب صاحب العمل الذي يتخلف عن إعلام الصندوق بالتغييرات المشار إليها في البند السابق بغرامة تتراوح بين ٢٠٠ و ١٠٠٠ ليرة لبنانية .

(ج) في حال بيع المؤسسة أو التفرغ عنها أو إجراء يشتمل أي عقد من العقود المشار إليها في المرسوم الاشتراعي رقم ١١ تاريخ ١٩٦٧/٧/١١ ، يتوجب على جميع أطراف العقد إعلام الصندوق بهذه الواقعة خلال مهلة ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ حصولها .

(د) يعاقب كل متخلف عن القيام بالموجبات المحددة في البند السابق بالغرامة المحددة في البند « ب » من هذه الفقرة ويصبح مسئول بالتضامن والتكافل مع الدين الأساسي أو المدينين الأساسيين عن المبالغ المتوجبة للصندوق وذلك خلافا لكل نص معاكس .

٤- (أ) إن صاحب العمل الذي يغفل التصريح عن التحاق الشخص الخاضع للضمان بالعمل أو عن تركه العمل خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الالتحاق أو الترك يعاقب بغرامة تتراوح بين ١٠٠ و ١٠٠٠ ليرة لبنانية . وإذا تجاوز التأخر في التصريح مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ الالتحاق بالعمل أو الترك . يعاقب المخالف بغرامة إضافية قدرها ٥٠ ليرة شهريا عن كل شخص على أن لا تتجاوز الغرامة في مطلق الأحوال ألف ليرة لبنانية عن كل شخص .

(ب) لا يصرح للصندوق عن الشخص الخاضع للضمان إذا عمل أقل من عشرة أيام إلا إذا كان ينتمي إلى فئة يلاحظ نظام الصندوق الداخلي أحكاما خاصة بها ، ولا يعني ذلك صاحب العمل من تسجيله في السجل الخاص المنصوص عنه في الفقرة ٦ من المادة ٧٧ من هذا القانون .

٥- إن صاحب العمل الذي يغفل تقديم التصريح الأسمي السنوي الذي ينص عليه النظام الداخلي للصندوق وخلال المهلة المحددة فيه ، يعاقب بغرامة قدرها ٥٠٠ ليرة لبنانية إذا كانت المؤسسة تسدد الاشتراكات على أساس شهري و ٢٠٠ ليرة إذا كانت تسدد الاشتراكات على أساس غير شهري .

إذا تجاوز التأخير ثلاثة أشهر يعاقب المخالف بغرامة إضافية قدرها ١٠ ليرات شهريا عن كل شخص خاضع للضمان . ويعتبر جزء الشهر شهرا كاملا على أن لا تقل العقوبة الإجمالية في هذه الحالة عن خمسمائة ليرة وأن لا تتجاوز خمسة آلاف ليرة لبنانية .

تحصل الغرامة حكما من قبل الصندوق وإصلاحه عند تقديم التصريح الأسمي السنوي . وفي حال تمتنع صاحب العمل عن دفعها لدى تقديم التصريح المذكور ، تحصل وفقا لأصول تحصيل الاشتراكات وسائر ديون الصندوق .

٦- لا يلاحق المخالف لأحكام الفقرات ١ و ٣ و ٤ من هذه المادة أمام المحاكم إذا دفع الحد الأدنى للغرامة الأساسية وللغرامات الإضافية في حال توجبها محسومة وفقا لمدة التأخر بالنسبة لمخالفات الفقرة ٤ أعلاه ، وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تنظيم محضر الضبط .

لا تطبق أحكام هذه الفقرة في حال تكرار المخالفة خلال مدة سنة .

٧- (أ) تدفع الغرامات التي يحكم بها لإدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي .

(ب) تضاعف العقوبة عند تكرار المخالفة خلال مدة سنة .

## المادة (٨١) :

مع الاحتفاظ بأحكام المادتين ٣٥ و ٣٤ من هذا القانون ، يعاقب كل شخص يعتمد الاستقادة شخصيا أو يعتمد إفادة غيره

من تقديمات لاحق له بها عن طريق الفسخ أو بتقديم تصاريح غير صحيحة أو كاذبة بغرامة تتراوح بين ٥٠٠ و ٢٠٠٠ ليرة لبنانية فضلا على عقوبة الحبس التي قد يتعرض لها عند الاقتضاء من جراء تطبيق قانون العقوبات ويكون ملزما في أن يعيد للصندوق المبالغ المدفوعة دون حق .

#### المادة (٨٢) :

فيما عدا الحالات المنصوص عليها في المادتين ٨٠ و ٨١ أعلاه ، إذا لم يتقيد رب العمل بأحكام هذا القانون يوجه مدير عام الصندوق كتابا مضمونا يدعو بموجبه إلى تصحيح وضعه خلال مهلة ثمانية أيام وعلى المدير العام أن يراجع محاكم العمل للبت بالقضية بموجب المادة ٨٥ أثناء إذا لم يلب رب العمل الطلب .

#### المادة (٨٣) :

فيما يتعلق بفرع طوارئ العمل والأمراض المهنية ، عندما يكون الأجير غير مصرح عنه أو عندما يكون رب العمل متأخرا عن تسديد الاشتراكات المتوجبة عليه كليا أو جزئيا لغاية يوم الحادث ، ففي هذه الحالة على الصندوق أن يقدم للأجير جميع التقديمات المتوجبة له ويبقى رب العمل مدينا للصندوق بمبلغ يساوي مجموع التقديمات المتوجبة أو المدفوعة للأجير لأصحاب الحق من بعده ، وذلك حتى تاريخ التسديد الكامل للاشتراكات والإضافات لها .

### الباب الثاني

### حل الخلافات

#### المادة (٨٤) :

في حال قيام خلاف حول المرض أو القدرة على العمل أو الحالة الصحية أو تاريخ الشفاء أو التنازع الجروح بنتيجة طارئ عمل أو مرض مهني ، ينظر في الخلاف الطبيب المعالج وطبيب الصندوق المراقب معا . وفي حال اختلافهما يعين مدير عام الصندوق لجنة مؤلفة من ثلاثة خبراء يؤخرون من لائحة خبراء اختصاصيين يضمها مجلس إدارة الصندوق وتصدق بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء ، ويكون قرارهما قطعيا وغير قابل أي طريق من طرق المراجعة .

#### المادة (٨٥) :

إن الخلافات الأخرى والمنازعات التي قد يثيرها تطبيق هذا القانون ، سواء أكانت ناشئة بين المضمونين وأرباب العمل ، أم بين الصندوق وأرباب العمل أو المضمونين هي من اختصاص محاكم العمل .

#### المادة (٨٦) :

إن التنفيذ الإيجابي للقرارات الصادرة عن القضاء المذكور يتم بواسطة نواثر التنفيذ ذات الصلاحية ، وفقا لأحكام قانون أصول المحاكمات المدنية .

## المادة الثانية :

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية .

التوقيع في : ٢٦ أيلول سنة ١٩٦٣

الإمضاء : فؤاد شهاب

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء : رشيد كرامي

وزير العمل والشئون الاجتماعية

الإمضاء : جان عزيز

وزير المالية

الإمضاء : رشيد كرامي

□ □ □

**قانون رقم (١٥٥)**  
**يرمى إلى تعديل نظام التعويضات العائلية المنصوص عليه**  
**في مشروع القانون الموضوع موضع التنفيذ**  
**بموجب المرسوم رقم (١٣٩٥٥) تاريخ ٢٦ أيلول ١٩٦٣ .**  
**المتعلق بقانون الضمان الاجتماعي وتعديلاته**

أقر مجلس النواب ،

وينشر رئيس الجمهورية القانون التالي نصه :

**المادة الأولى :**

ألغيت ، أينما وردت في مشروع القانون الموضوع موضع التنفيذ بموجب المرسوم رقم ١٣٩٥٥ تاريخ ٢٦ أيلول ١٩٦٣ ،  
المتعلق بقانون الضمان الاجتماعي وتعديلاته ، تسمية " نظام " أو " فرع " أو " صندوق التعويضات العائلية " واستعاض عنها  
بما يأتي :

" نظام " أو " فرع " أو " صندوق التقديرات العائلية والتعليمية " .

**المادة الثانية :**

تتألف التقديرات المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القانون من :

١- التعويضات العائلية المعمول بها قبل صدور هذا القانون وعلى أساس الأحكام النافذة .

٢- المنح التعليمية .

تحدد شروط الخضوع والاستفادة من المنح التعليمية وقيمتها بموجب مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح  
وزير العمل المبني على موافقة مجلس إدارة الصندوق .

**المادة الثالثة :**

تلغى جميع النصوص المخالفة لأحكام هذا القانون .

**المادة الرابعة :**

يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية .

بيروت في ٢٢ تموز ١٩٩٢

الإمضاء : إلياس الهراوي

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء : رشيد الصلح

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء : رشيد الصلح



الكتاب التاسع

موسوعة تشريعات

التأمينات الاجتماعية

في الدول العربية

التأمينات الاجتماعية

في

المملكة المغربية





## المحتويات

رقم الصفحة

الموضوع

- ظهير شريف :

القانون رقم ( ١٨٤ - ٧٢ - ١ ) بتاريخ ١٥ جمادى الثاني ١٣٩٢

- ٨١٥ ..... ( ٢٧ يوليو ١٩٧٢ ) يتعلق بنظام الضمان الاجتماعى
- ٨١٥ ..... \* الجزء الأول : ميدان التطبيق
- ٨١٧ ..... \* الجزء الثانى : التنظيم الإدارى
- ٨٢٠ ..... \* الجزء الثالث : الانخراط والتسجيل
- ٨٢١ ..... \* الجزء الرابع : الموارد والتنظيم المالى
- ٨٢٣ ..... \* الجزء الخامس : التعويضات
- ٨٣١ ..... \* الجزء السادس : النزاعات والعقوبات والتقدم
- ٨٣٢ ..... \* الجزء السابع : الإعفاء من الضرائب والأداءات
- ٨٣٣ ..... \* الجزء الثامن : مقتضيات ختامية
- ٨٣٥ ..... - التعويض عن حوادث الشغل والأمراض المهنية

□ □ □



## ظهیر شریف

بمطابقة قانون رقم ۱۸۴ - ۷۲ - ۱ بتاريخ ۱۵ جمادى الثانية ۱۳۹۲  
( ۲۷ يوليو ۱۹۷۲ ) يتعلق بنظام الضمان الاجتماعى

الحمد لله وحده

الطابع الشريف - بداخله : ( الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسن الله وايه )

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماء الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولا سيما الفصل ۱۰۲ منه ،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلى :

### الجزء الاول

### ميدان التطبيق

#### الفصل ( ۱ ) :

تجرى مقتضيات الآتية من الآن فصاعدا على نظام الضمان الاجتماعى المحدث بالظهير الشريف رقم ۱۴۸ - ۵۹ - ۱ المؤرخ فى ۳۰ جمادى الثانية ۱۳۷۹ ( ۳۱ جنىر ۱۹۵۹ ) :

يبقى معهودا بتسيير الضمان الاجتماعى إلى الصندوق الوطنى للضمان الاجتماعى الذى يعتبر بمثابة مؤسسة عمومية موضوعة تحت الوصاية الإدارية للوزير المكلف بالشغل .

ويعهد إلى هذا الصندوق بإداء ما يلى :

۱- التعويضات العائلية .

۲- التعويضات القصيرة الأمد الآتية :

(أ) التعويضات اليومية الممنوحة فى حالة مرض أو حادث لا يجرى عليه التشريع الخاص بحوادث الشغل والأمراض المهنية .

(ب) التعويضات اليومية الممنوحة عن الولادة .

(ج) الإعانات الممنوحة عن الوفاة .

۳- التعويضات الطويلة الأمد الآتية :

(أ) الرواتب الممنوحة عن الزمالة .

(ب) الرواتب الممنوحة عن الشيخوخة .

(جـ) الرواتب الممنوحة للمتوفى عنهم .

وترتب في الصنف ٢ أعلاه المبالغ المتعين على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إرجاعها وفقا للتشريع المعمول به إلى المشغل الذي سبق إلى المأجور الأجرة المطابقة للإجازة الإضافية التي له الحق فيها بمناسبة كل ولادة في بيته .

## الفصل (٢) :

يجرى نظام الضمان الاجتماعي وجوبا على من يأتي :

المتدربين المهنيين والأشخاص المأجورين ، ذكورا كانوا أو أناثا ، العاملين لحساب مشغل واحد أو عدة مشغلين في الصناعة العصرية والتجارة والمهن الحرة ، أو المشتغلين مع موثق أو جمعية أو نقابة أو شركة مدنية أو هيئة ما كيفما كانت طريقة أداء أجورهم وشكل عقد عملهم أو نوعه أو صلاحيته .

الأعوان المرسمين بالمؤسسات العمومية غير المتخرفطين في الصندوق المغربي للتقاعد .

الأعوان المتعاقدين بحكم الحق العام الموقتين والمياومين والعرضيين العاملين مع الدولة والجماعات العمومية والمؤسسات العمومية .

الأشخاص الذين تشغلهم التعاونيات كيفما كان نوعها .

الأشخاص الذين يشغلهم أرباب الأملاك المعدة للسكنى والتجارة .

البحارة الصيادين بالمحاسة .

الأشخاص العاملين بمصالح عمومية ذات صبغة صناعية وتجارية الذين لا يعفون من الانخراط في النظام عملا بالفصل ٢.

وتحدد بمراسيم شروط تطبيق نظام الضمان الاجتماعي على من يأتي :

الأعوان المرسمين بالمؤسسات العمومية غير المتخرفطين في الصندوق المغربي للتقاعد .

الأعوان المتعاقدين بحكم الحق العام الموقتين والمياومين والعرضيين العاملين مع الدولة والجماعات العمومية والمؤسسات العمومية .

المأجورين العاملين بمقاولات الصناعة التقليدية .

الأعوان المستخدمين بالمنازل .

الشفالين الموقتين أو العرضيين العاملين بالقطاع الخاص .

الأفراد المنتسبين لعائلة أحد المشغلين والعاملين لحسابه .

ويعتبر موقتين أو عرضيين بالقطاع الخاص الشفالون الذين لا يعملون أكثر من عشر ساعات في الأسبوع لحساب مشغل واحد أو مجموعة مشغلين واحدة .

## الفصل (٣) :

لا يجري هذا النظام على :

الموظفين المرسمين العاملين مع الدولة والجماعات العمومية الأخرى .

الأعوان المستفيدين من عقد للمساعدة التقنية .

العسكريين بالقوات المسلحة الملكية .

الأشخاص المأجورين المنتسبين لأحد الأصناف الجارية عليها أنظمة أساسية للمستخدمين بالمصالح العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية تضمن لهم بحكم القانون الاستفادة من تعويضات تعادل على الأقل التعويضات المقررة في ظهيرنا

الشريف هذا . غير أن الإعفاء من الانخراط في النظام يمنح فيما يخص المصالح العمومية المشار إليها أعلاه بمقرر يصدره الوزير المكلف بالشغل بناء على طلب من المصالح المذكورة ويطبق شروط تحدّد بمرسوم .

#### الفصل (٤) :

إن المدد المدفوعة عنها واجبات الاشتراك في نظام خاص ومدة العمل التي يقضيها أحد المؤمن لهم عند مشغل معفى من الانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تعتبر لتحويل الحق في التعويضات المقررة في ظهيرنا الشريف هذا والعكس بالعكس .

وتحدّد شروط تطبيق هذا الفصل بموجب مرسوم .

#### الفصل (٥) :

كل شخص فرض عليه التأمين الإجباري خلال مدة ستة أشهر مدنية متوالية على الأقل ولم تبق شروط التأمين الإجباري متوافرة فيه يجوز له إبرام تأمين اختياري بشرط أن يقدم طلبا بذلك خلال الثلاثة أشهر الموالية للتاريخ الذي انتهت فيه حقوقه في التأمين الإجباري .

وتحدّد بمرسوم كيفية تطبيق التأمين المنصوص عليه في هذا الفصل وكذا الشروط التي تنتهي بموجبها الحقوق المخولة في التأمين .

## الجزء الثاني التنظيم الإداري

#### الفصل (٦) :

يتمتع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالشخصية المدنية والاستقلال المالي .

ويجوز له على الخصوص :

أن يتلقى تسبيقات وإعانات مالية من الدولة أو الجماعات العمومية الأخرى .

أن يتلقى هبات ووصايا .

أن يقتني بعوض ويغوث جميع المنقولات ، وكذا جميع العقارات بشرط التوفر على إذن مشترك للوزير المكلف بالشغل والوزير المكلف بالمالية .

أن يبرم قروضا لدى المؤسسة البنكية بعد موافقة الوزير المكلف بالشغل والوزير المكلف بالمالية .

أن يبرم لحاجيات المصلحة عقود إيجار تتعلق بالعقارات .

#### الفصل (٧) :

يسير الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مجلس إداري يتألف من أربعة وعشرين عضوا رسميا منهم ثمانية ممثلين للدولة وثمانية ممثلين للشغاليين وثمانية ممثلين للمشغلين .

ويعين الأعضاء ممثلو الدولة لمدة ثلاث سنوات بقرار يصدره الوزير المكلف بالشغل باقتراح من الوزراء المعنيين بالأمر على أساس :

ممثل واحد لمصالح الوزير الأول .

ممثل واحد للوزير المكلف بالوظيفة العمومية .

ممثلين اثنين للوزارة المكلفة بالشغل .

ممثل واحد لكل وزارة من الوزارات الآتية:

المالية والصحة العمومية والفلاحة والتجارة والصناعة العصرية والمناجم والبحرية التجارية .

ويعين الأعضاء ممثلو الشغالين والمستغلين لمدة ثلاث سنوات بقرار يصدره الوزير المكلف بالشغل باقتراح من المنظمات المهنية الأكثر تمثيلا .

ويجب تقديم الاقتراحات المذكورة في أجل شهر يبتدئ من تاريخ الطلب الذي يوجهه في هذا الشأن الوزير المكلف بالشغل إلى المنظمات المعنية بالأمر .

وعند عدم الجواب في أجل المحدد فإن الأعضاء ممثلي الشغالين والمستغلين يعينون حتما بقرار للوزير المكلف بالشغل .

ويعين عضو نائب لكل عضو رسمي طبق نفس الشروط المتبعة في تعيين هذا الأخير .

وفي حالة وفاة متصرف أو استقالته أو تجريده من حقوقه يعين متصرف جديد طبق نفس الكيفية المتبعة في تعيين سلفه ويزال مهامه إلى انتهاء مدة انتدابه .

ويمكن تجديد مدة انتداب المتصرف .

ولا يجوز أن يكون أعضاء بالمجلس الإداري :

الأشخاص البالغون من العمر أقل من خمس وعشرين سنة .

الأشخاص غير الصادر عليهم مع مراعاة إعادة الأهلية أى حكم نهائى يعقوبة جنائية أو عقوبة سجن دون إيقاف التنفيذ من أجل جريمة أو جنحة باستثناء المخالفات المرتكبة عن غير عمد .

ويجوز من الحق في الانتداب بقرار للوزير المكلف بالشغل المتصرفون المحكوم عليهم من أجل جرائم أو جنح باستثناء الجنح المرتكبة عن غير عمد المعاقب عنها بسجن لمدة ثلاثة أشهر على الأقل دون إيقاف التنفيذ .

ويعفى من مهام العضوية طبق نفس الكيفية :

١- المتصرفون الذين يعرقل تخلفهم الكلى أو تعييبهم المتكرر عن اجتماعات المجلس الإداري السير العادى لهذا المجلس .

٢- المتصرفون المنتمون لمنظمات مهنية الذين لم يبق متوافرا فيهم الشرط المقرر في المقطع الثالث أعلاه أو الذين لم يبقوا منتمين لإحدى المنظمات المذكورة .

## الفصل (٨) :

يعين الوزير المكلف بالشغل رئيس المجلس الإداري من بين المتصرفين .

وينتخب المجلس الإداري نائبين للرئيس يختاران على التوالى من بين ممثلي الشغالين وممثلي المشغلين .

ويجتمع المجلس الإداري باستدعاء من رئيسه ويتخذ مقرراته بأغلبية الأعضاء الحاضرين .

وعند تعادل الأصوات يرجع الجانب المنتمى إليه الرئيس .

ويجتمع المجلس كلما دعت حاجات الصندوق إلى ذلك ومرتين في السنة على الأقل قبل ٣٠ يونيو لحصر حسابات السنة المالية المنصرمة وقبل ٣١ ديسمبر لدراسة وحصر ميزانية السنة المالية الموالية .

ويمهد إلى لجنة التسيير والدراسة خلال الفترات الفاصلة بين اجتماعات المجلس الإداري بتتبع تسيير الصندوق والقيام عند الاقتضاء بتسوية جميع المسائل الموقوز إليها فيها من طرف المجلس .

وتتألف هذه اللجنة التي يرأسها رئيس المجلس الإدارى من المتصرف ممثل الوزارة المكلفة بالمالية ومتصرفين يمثلان الشغاليين ومتصرفين يمثلان المشغلين .

ويعين المتصرفون ممثلو الشغاليين والمشغلين لمدة ثلاث سنوات من لدن المجلس الإدارى .

وعند تعادل الأصوات يرجح الجانب المنتمى إليه الرئيس .

## **الفصل (٩) :**

ينظر المجلس الإدارى فى جميع المسائل الراجعة لاختصاص الصندوق الوطنى للضمان الاجتماعى ويسوى القضايا التى تهمه .

## **الفصل (١٠) :**

إن القرارات التى يتخذها المجلس الإدارى للصندوق الوطنى للضمان الاجتماعى يجب أن تبلغ فى أجل خمسة عشر يوما يبتدىء من تاريخ اتخاذها إلى الوزير المكلف بالشغل وإذا ظهر للوزير أن مقررا أو مجموعة من هذه المقررات منافية للقانون أو للتشريع المعمول به أو أن من شأنها الإخلال بالتوازن المالى للنظام طلب إحالتها على المجلس الإدارى لدراستها من جديد خلال أحد اجتماعاته المقبلة .

وإذا بقى المجلس الإدارى متشبها بقراره الأول جاز للوزير المكلف بالشغل إلغاء هذا القرار وإذا كان الأمر يتعلق بتدبير مالى فإن هذا الإلغاء لا يمكن الإعلان عنه إلا بعد موافقة الوزير المكلف بالمالية .

وإذا لم يتخذ أى قرار وزارى فى أجل خمسة عشر يوما يبتدىء من تاريخ تبليغ القرار الصادر عن المجلس الإدارى أصبح هذا القرار الأخير نافذ المفعول .

## **الفصل (١١) :**

تكون مهام المتصرفين مجانية غير أنه يمكن أن يمنح للمتصرفون غير الموظفين تعويضات عن التنقل والنقل كما يمكن أن يمنح المتصرفون الذين لهم صفة شغاليين مأجورين مبالغ تعويضية عن عدم قبض الأجرة .

## **الفصل (١٢) :**

إن النظام الداخلى للصندوق الوطنى للضمان الاجتماعى المصادق عليه بقرار الوزير المكلف بالشغل بعد استشارة المجلس الإدارى للصندوق الوطنى للضمان الاجتماعى يحدد على الخصوص كيفية تسيير المجلس الإدارى والمصالح التابعة للصندوق .

## **الفصل (١٣) :**

يدير شئون الصندوق الوطنى للضمان الاجتماعى مدير عام يعين طبق الشروط المنصوص عليها فى التشريع المعمول به .  
وينفذ المدير العام للصندوق الوطنى للضمان الاجتماعى قرارات المجلس الإدارى ويسير جميع المصالح التابعة للصندوق الوطنى للضمان الاجتماعى وينسق أعمالها ويمثل الصندوق لدى المحاكم وفى جميع أعمال الحياة المدنية .

## **الفصل (١٤) :**

يحدد النظام الأساسى لستخدام الصندوق الوطنى للضمان الاجتماعى بمرسوم يتخذ باقتراح من الوزير المكلف بالشغل بعد استشارة الوزير المكلف بالمالية وموافقة الوزير المكلف بالوظيفة العمومية .

## الجزء الثالث الانخراط والتسجيل

### الفصل (١٥) :

يجب على جميع المشغلين الذين يستخدمون في المغرب أشخاصا يفرض عليهم هذا النظام القيام بما يلي :

الانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، ويجب على كل منخرط في الصندوق المذكور أن يبين رقم انخراطه في فائزاته ورسائله ومذكرات توصياته وتعريفه وإعلاناته وغيرها .

تسجيل منجورهم والمتدربين المهنيين لديهم بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ويجب على كل مشغل منخرط في الصندوق أن يبين في بطاقة الشغل وفي لائحة أداء أجور مستخدميه المفروض عليهم الانخراط في الصندوق رقم التسجيل الذي يخصه الصندوق بالشغال ويبنى إثبات هذا الرقم في شهادة الشغل الملصقة إلى كل شغال يكف عن العمل مع المنخرط على إثر إعفاء أو بمحض اختيار .

وإذا امتنع المشغل من تسجيل شخص شغله حول هذا الأخير الحق في أن يطلب مباشرة تسجيله وانخراط مشغله .

وتحدد بمرسوم كيفية تطبيق هذا الفصل والشروط التي يمكن بموجبها للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أن يعمل حتما على انخراط المشغل وتسجيل منجوريه .

### الفصل (١٦) :

يقوم مندوبو ومفتشو ومراقبو الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والأعوان المكلفون بتفتيش الشغل بمراقبة تطبيق مقتضيات ظهيرنا الشريف هذا من لدن المشغلين .

ويلزم مندوبو ومفتشو ومراقبو الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بكتمان السر المهني . ويحاولون بعد أداء اليمين الحق على الخصوص في أن يدخلوا الأماكن المزالة فيها المهن وأن يراقبوا عدد المستخدمين ويطلبوا الاطلاع على كل وثيقة منصوص عليها في تشريع الشغل وكفيلة بالمساعدة على التحقق من تصريحات المشغلين ولا سيما دفتر الأداء المقرر في التشريع المعمول به .

وعلاوة على ذلك لا يجوز للإدارات العمومية والمحاسبين التابعين للدولة والجماعات العمومية الأخرى التعرض بكتمان السر المهني على مندوبو ومفتشي ومراقبي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المؤهلين لمراقبة تطبيق ظهيرنا الشريف هذا بخصوص صفقات الدولة والجماعات العمومية الأخرى فيما يرجع لعناصر هذه الصفقات اللازمة للقيام بمهامهم .

ويتمتع على المحاضر التي يحررها المتدربون والمفتشون والمراقبون إلى أن يثبت ما يخالفها .

### الفصل (١٧) :

يتعين على المشغلين أن يستقبلوا خلال ساعات العمل بالمؤسسات المفتشين المشار إليهم في الفصل السابق وتطبق بخصوص التعرض على أعمال المفتشين نفس العقوبات المنصوص عليها في التشريع الخاص بتفتيش الشغل .

## الجزء الرابع الموارد والتنظيم المالي

### الفصل (١٨) :

تتكون موارد الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من :

واجبات الاشتراك والزيادات والمبالغ المالية الواجب أدائها عملا بظهيرنا الشريف هذا المتحصل من توظيف الأموال المقررة في الفصل (٢٠)

الهبات والوصايا :

جميع الموارد الأخرى المخولة إياه لموجب تشريع أو نظام خاص .

### الفصل (١٩) :

( معدل بظهير ٢٣ غشت ٧٢ ج . و ٢١٢١ )

تقدر واجبات الاشتراك الواجب أدائها للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي على أساس مجموع الأجور التي يتقاضاها المستفيدون من ظهيرنا الشريف هذا بما في ذلك التعميصات والمنح والمكافآت وجميع المنافع النقدية الأخرى والمنافع العينية وكذا المبالغ المقبوضة بصفة مباشرة أو بوساطة الغير برسم الطوان .

غير أنه يمكن فيما يخص الأجرة المتخذة أساسا لتقدير واجبات الاشتراك المستخلصة عن أداء التعميصات القصيرة والطويلة الأمد أن يحدد بمرسوم يتخذ باقتراح مشترك للوزير المكلف بالشغل والوزير المكلف بالمالية مقدار أقصى تعتبر الأجرة المذكورة في دائرة حدوده .

وفيما يخص البحارة الصيادين بالمحاسة يعوض واجب الاشتراك عن مجموع الأجور بواجب اشتراك عن المداخل الاجمالية لبأخرة الصيد .

ويحدد مقدار واجب الاشتراك المقرر في المقطع السابق بمرسوم يتخذ باقتراح من الوزير المكلف بالشغل والوزير المكلف بالمالية .

### الفصل (٢٠) :

يحدد مقدار واجب الاشتراك المشار إليه في المقطع الأول من الفصل ١٩ بمرسوم يتخذ باقتراح من الوزير المكلف بالشغل والوزير المكلف بالمالية .

ويوزع على أساس ثلاثين يتحملها المشغلون وثلاث يتحملة المنجورون باستثناء واجب الاشتراك المتعلق بالتعميصات العائلية والذي يتحملة المشغل وحده .

غير أن واجب الاشتراك المقتطع عن المداخل الاجمالية لبواخر الصيد يتعلق بجميع التعميصات التي يدفعها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلى البحارة الصيادين بالمحاسة .

### الفصل (٢١) :

يعتبر المشغل مدينا إزاء الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بمجموع واجب الاشتراك ويكون مسؤولا عن أدائه .

## الفصل (٢٢) :

يبقى المشغل متحملا وحده واجب الاشتراك وتعتبر ملغاة بحكم القانون كل اتفاقية منافية لذلك .

## الفصل (٢٣) :

يقطع واجب اشتراك المأجور من أجرته عند كل أداء .

ولا يجوز للمأجور التعرض على اقتطاع واجب اشتراكه ، ويعتبر أداء الأجرة دون اقتطاع واجب الاشتراك بمثابة إبراء من واجب هذا الاشتراك من طرف المشغل لقائدة المأجور .

## الفصل (٢٤) :

يتعين على المأجور أن يدفع إلى المشغل واجب اشتراكه عن المبالغ التي يقبضها مباشرة أو بواسطة الغير برسم الطوان .

## الفصل (٢٥) :

إذا كان أحد الشغاليين يعمل عند مشغل واحد أو عدة مشغليين يجب على كل واحد من المشغليين أداء واجبات الاشتراك المطابقة للأجرة التي يدفعها للشغاليين .

## الفصل (٢٦) :

يدفع المشغل مجموع واجب الاشتراك المرتب عليه في التواريخ وحسب الكيفيات المحددة في النظام الداخلي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي .

أما المبالغ غير المدفوعة في الأجل المحدد في النظام الداخلي فتفرض عليها زيادة قدرها ٣/ من كل شهر أو جزء شهر من التأخير .

## الفصل (٢٧) :

يجب أن يوجه المشغل إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي طبق الشروط والأجال المحددة في النظام الداخلي تصريحا بمأجور كل مأجور من المأجورين العاملين بالمؤسسة .

وتفرض في حدود ٥٠٠ درهم غرامة قدرها ٥ دراهم على كل نقص في التصريح بالمأجور أو على إغفال كل مأجور .

ويترتب عن عدم الإدلاء في الأجل المقررة بالوثيقة المفصوص عليها في المقطع الأول فرض غرامة قدرها ٥ دراهم عن كل مأجور مدرج في آخر تصريح قدمه المشغل من غير أن يتجاوز مجموع الغرامات ٥٠٠ درهم . وإذا تجاوزت مدة التأخير شهرا واحدا طبقت الغرامة حتما عن كل شهر أو جزء شهر من التأخير الإضافي .

وإذا لم يسبق للمشغل أن قدم تصريحا وجب تطبيق الغرامة عن كل مأجور أظهرت المراقبة أنه يعمل بالمؤسسة من غير أن يتجاوز مجموع الغرامات ٥٠٠ درهم عن كل أجل من الأجل المذكورة .

ويصنف مبلغ الغرامات المقرر في هذا الفصل المدير العام للصندوق الوطني الاجتماعي ويتعين أداؤها في الخمسة عشر يوما الموالية لتبلغها في رسالة مضمونة وتستخلص كما هو الشأن في واجبات الاشتراك .

## الفصل (٢٨) :

يضع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في حالة تأخير أداء واجبات الاشتراك وفي الحالات المشار إليها في الفصل ٢٧ قائمة بالمدخيل ليتأتى استخلاص جميع أو بعض واجبات الاشتراك والزيادات فيها والغرامات المفروضة عليها وكذا التعويضات التي تقاضاها الشغاليين بصفة غير قانونية أو التي احتفظ بها من غير موجب المشغل بعد أن وجهها إليه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي طبقا للفصل ٤٢ . ويباشر الاستخلاص وتجرى المتابعات عند الاقتضاء كما هو الشأن في

الضرائب المباشرة خلال أجل أربع سنوات يبتدئ من تاريخ تبليغ قائمة المداخل القابلة للتنفيذ إلى الملزم بالأداء .

وفيما يرجع لاستخلاص الديون المقررة في المقطع السابق واصوات المتابعات يخول الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي امتيازاً عاماً يسرى مفعوله خلال نفس المدة المبينة أعلاه على جميع المقاولات والأمتعة التي يملكها المدينون له أينما كانت . ويرتب الامتياز العام المخول للصندوق مباشرة بعد الامتياز العام المخول للخرينة .

## الفصل (٢٩) :

يقوم الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ما يلي :

أموالا احتياطية لأداء التعويضات العائلية .

أموالا احتياطية لأداء التعويضات القصيرة الأمد .

رصيداً للتأمين يتعلق بالتعويضات الطويلة الأمد .

وتحدد كفاءات تأسيس وتسيير الأموال وأرصدة التأمين المذكورة بمرسوم يتخذ باقتراح مشترك للوزير المكلف بالشغل والوزير المكلف بالمالية .

ويمكن أن ينص هذا المرسوم على تعديل مقدار واجبات الاشتراك فيما اذا انخفض مبلغ أحد الأموال إلى غاية النسبة المئوية المحددة في المرسوم المذكور .

## الفصل (٣٠) :

خلافاً لمقتضيات الفصل ٥٤ من المرسوم الملكي رقم ٦٦ - ٣٣٠ الصادر في ١٠ محرم ١٣٨٧ ( ٢١ أبريل ١٩٦٧ ) بسن نظام عام للمحاسبة العمومية فإن الأموال المتوافرة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي غير الأموال اللازمة لتسييره العادي تودع وجوباً لدى صندوق الإيداع والتكبير .

أما مقدار الفوائد الواجب منحها برسم هذا الإيداع فيحدد كل سنة باتفاق مشترك من طرف الوزير المكلف بالشغل والوزير المكلف بالمالية خلافاً لمقتضيات المقطع الثاني من الفصل ٢٠ من الظهير الشريف رقم ٧٤ - ٥٩ - ١ الصادر في فاتح شعبان ١٣٧٨ ( ١٠ فبراير ١٩٥٩ ) بإحداث صندوق الإيداع والتكبير .

## الفصل (٣١) :

لا يمكن أن تستعمل موارد الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلا للأغراض المقررة في ظهيرنا الشريف هذا .

## الجزء الخامس التعويضات

### الباب الأول

### التعويضات اليعمية عن الأمراض أو الحوادث

## الفصل (٣٢) :

إن المؤمن له الذي يوجد في حالة عجز بدني يمنعه من استئناف العمل ويثبت بصفة قانونية طبيب معين أو مقبول من لدن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يستفيد من تعويضات يومية .

ويجب على المؤمن له لاكتساب الحق في التعويض الأول أن يثبت قضاء أربعة وخمسين يوما متصلة أو غير متصلة من الاشتراك خلال الستة أشهر المدنية السابقة لحصول العجز .

ولا يجوز للمؤمن له بعد العجز الأولي أن يطالب من جديد بالتعويض اليومي إلا بعد أن تنتقضى على استئناف العمل مدة لا تقل عن ثمانية عشر يوما أو غير متصلة من الاشتراك .

وإذا كان العجز ناتجا عن حادثة اعترف للمصاب بالحق في التعويضات اليومية دون مراعاة شرط التمرين على أن يكون التأمين قد فرض عليه في تاريخ وقوع الحادثة .

### الفصل (٣٣) :

يجب أن يوجه المؤمن له إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ما عدا في حالة قوة قاهرة إعلاما بالتوقف عن العمل بمضيه طبيب معين من لدن الصندوق ويحذر في النموذج المحدد في نظامه الداخلي وذلك خلال الخمسة عشر يوما الموالية للتوقف عن العمل وإلا تعرض للعقوبات المقررة في النظام الداخلي للصندوق ولا سيما لتوقيف أداء التعويضات .

### الفصل (٣٤) :

نمنح التعويضات اليومية طيلة اثنين وخمسين أسبوعا على الأكثر خلال الأربعة والعشرين شهرا المتصلة الموالية لتاريخ بداية العجز وتؤدى هذه التعويضات عن كل يوم سواء كان يوم عمل أم لا .

ويحدد بموجب مرسوم تاريخ بداية المدة المحول عنها الحق في التعويض .

### الفصل (٣٥) :

يعادل التعويض اليومي نصف معدل الأجرة اليومية المحدد بعده عن الستة والعشرين أسبوعا الأولي وبثني هذا المعدل ابتداء من الأسبوع السابع والعشرين . ولا يمكن في أي حال من الأحوال أن يقل عن نصف أو ثلثي الأجرة الدنيا القانونية .

أما معدل الأجرة اليومية الذي يقدر على أساسه التعويض اليومي الواجب دفعه عن العجز الأولي فيحدد باعتباره الجزء التسعين من مجموع الأجور المفروضة عليها واجب الاشتراك والمقبوضة من لدن المؤمن له خلال الثلاثة أشهر المدنية السابقة لتاريخ بداية العجز الأولي عن العمل .

كما أن معدل الأجرة اليومية الذي يقدر على أساسه التعويض اليومي الواجب دفعه عن العجز الحاصل فيما بعد يحدد باعتباره الجزء التسعين أو الستين أو الثلاثين من مجموع الأجور المفروضة عليها واجب الاشتراك والمقبوضة من لدن المؤمن له خلال الثلاثة أشهر أو الشهرين أو الشهر المدني السابق لتاريخ بداية كل عجز عن العمل .

وإذا كان العجز ناتجا عن حادثة يكون المصاب فيها معفى من شروط التمرين المقررة في المقطع ٤ من الفصل ٣٢ ، فإن معدل الأجرة اليومية المقدّر على أساسه التعويض يحصل عليه بقسمة مبلغ الأجور المفروضة عليها واجب الاشتراك والمقبوضة خلال المدة المتراوحة بين بداية التأمين وبداية العجز على عدد الأيام التي تشملها هذه المدة إذا كانت لا تتجاوز شهرا واحدا .

### الفصل (٣٦) :

إذا استمر المستفيد من تعويضات يومية في تقاضى أجرة خلال مدة العجز عن العمل ، فإن التعويض لا يؤدى إلا إذا كان مجموع جزء الأجرة اليومية المحتفظ به والتعويض اليومي لا يتجاوز مبلغ معدل الأجرة اليومية المحدد في الفصل ٣٥ .

## الباب الثاني

### التعويضات اليومية عن الولادة

#### الفصل (٣٧) :

إن المؤمن لها التي تثبت قضاء أربعة وخمسين يوما متصلة أو غير متصلة من الاشتراك خلال العشرة أشهر المدنية للتسجيل السابقة لتاريخ التوقف عن العمل الذي يقتضيه اقتراب موعد الولادة تستفيد من تعويضات يومية خلال عشرة أسابيع منها ستة على الأقل بعد تاريخ الولادة بشرط التوقف عن كل عمل تؤدي عنه أجرة خلال مدة الاستفادة من التعويض والتوفر على محل سكني بالمغرب .

#### الفصل (٣٨) :

يعادل التعويض اليومي نصف معدل الأجرة اليومية المحدد في المقطع ٢ من الفصل ٣٥ ويؤدي التعويض عن كل يوم سواء كان يوم عمل أم لا .

#### الفصل (٣٩) :

تطبق مقتضيات الفصلين ٣٣ و ٣٦ كذلك فيما يخص التعويضات اليومية عن الولادة .

## الباب الثالث

### التعويضات العائلية

#### الفصل (٤٠) :

إن المؤمن له المتوافر على محل للسكنى بالمغرب والذي يثبت قضاء مائة وثمانية أيام متصلة أو غير متصلة من الاشتراك خلال ستة أشهر مدنية من التسجيل يستفيد من تعويض عن كل ولد متكفل به مقيم في المغرب .

غير أنه يمكن عدم مراعاة واجب الإقامة المقرر في المقطع أعلاه طبق الشروط المحددة بمرسوم .

ولا يمكن للمؤمن له أن يتقاضى التعويض إلا عن ستة أولاد على الأكثر فيما يخص الأولاد المصرح بهم في الحالة المدنية .

وإذا لم يصرح بالأولاد في الحالة المدنية ، فإن التعويضات لا تؤدي إلا عن أربعة أولاد على الأكثر من هذا الصنف .

وإذا كان مؤمنا لكل من الزوج والزوجة وكانت في إمكانهما الاستفادة من التعويضات العائلية فإن هذه التعويضات لا تؤدي إلا للزوج وفي حالة هجران فراش الزوجية أو في حالة انفصام عرى الزوجية ، فإن التعويضات العائلية تؤدي في جميع الحالات إلى الشخص المجهود إليه بحضانة الأولاد .

ويمكن أن يتوقف الحق في تحويل التعويضات العائلية على تقاضى أجرة شهرية دنيا يحدد مبلغها بمرسوم يتخذ باقتراح من الوزير المكلف بالشغل والوزير المكلف بالمالية .

#### الفصل (٤١) :

إن مقدار هذا التعويض المحدد بمرسوم متخذ باقتراح من الوزير المكلف بالشغل والوزير المكلف بالمالية يكون موحدًا بالنسبة لجميع المؤمن لهم كيفما كانت مبالغ أجورهم .

## الفصل (٤٢) :

يمكن أن يلزم المشغلون المتخطلون فى الصندوق للضمان الاجتماعى بدفع التعويضات العائلية إلى المؤمن لهم لحساب الصندوق .

وتحدد كميّات تطبيق هذا المقتضى فى النظام الداخلى للصندوق الوطنى للضمان الاجتماعى ، أما المشغلون الذين قبضوا من الصندوق الوطنى للضمان الاجتماعى تعويضات عائلية عملا بالمقطع ١ أعلاه ولم يرجعوا إلى هذه المؤسسة فى الأجل المقررة فى النظام الداخلى المبالغ غير المؤداة إلى المجبورين فيتعرضون بصرف النظر عن المتابعات الجنائية إلى غرامة قدرها ٣٠٪ من المبالغ المذكورة عن كل شهر أو جزء شهر من التأخير وكذا الضامن بالنسبة للمشغلين الذين لم يقدموا فى الأجل المقررة فى النظام الداخلى ما يثبت أداء المبالغ إلى المجبورين وإذا قدمت إثباتات جزئية فى الأجل المقررة ، فإن المبلغ المفروضة على أساسه الغرامة يعادل الفرق بين مجموع المبالغ المدفوعة من لدن الصندوق الوطنى للضمان الاجتماعى وبين المبالغ المقدمة للإثباتات بشأنها .

## الباب الرابع

### الإعانة الممنوحة عن الوفاة

## الفصل (٤٣) :

تمنح إعانة فى حالة وفاة مؤمن له كان يستفيد عند وفاته من تعويضات يومية أو كانت تتوافر فيه الشروط المطلوبة لاكتساب الحق فيها أو فى حالة وفاة مستفيد من راتب عن الزمانة أو الشيخوخة .

## الفصل (٤٤) :

يعادل مبلغ الإعانة :

فيما يخص المؤمن لهم ، سنتين مرة معدل الأجرة اليومية الذى قدرت أو تقدر على أساسه التعويضات اليومية التى استناد منها أو كان فى إمكانه أن يستفيد منها وقت وفاته طبقا لمقتضيات الفصل ٣٥ .

وفيما يخص المستفيدين من رواتب معاش ، مرتين معدل الأجرة الشهرية المقدّر الراتب على أساسه طبقا للفصل ٥٠ أو الفصل ٥٥ .

ولا يمكن فى أى حال من الأحوال أن تقل الإعانة عن مبلغ يحدد بمرسوم يتخذ بإقتراح من الوزير المكلف بالشغل .

## الفصل (٤٥) :

إن الإعانة الممنوحة عن الوفاة تؤدى حسب الترتيب الآتى للأشخاص الذين كان المؤمن له يتكفل بهم بالفعل عند وفاته .

١- الزوج المتوفى عنه أو الزوجات .

٢- الفروع عند عدم الزوج .

٣- الأصول عند عدم الفروع .

٤- الإخوة أو الأخوات عند عدم الأصول .

وتوزع الإعانة بالتساوى على المستفيدين المرتبين فى نفس الدرجة .

## الفصل (٤٦) :

يمكن عند عدم وجود نوى الحقوق المشار إليهم فى الفصل السابق أن تدفع الإعانة الممنوحة عن الوفاة إلى الشخص الذى

يثبت أنه تحمل صوائر الجنابة إلى غاية مبلغ الصوائر المدفوعة وفي حدود مقدار يعادل ثلاثين مرة معدل الأجرة اليومية المشار إليه في المقطع ٢ من الفصل ٣٥ في حالة وفاة المؤمن له أو معدل الأجرة الشهرية المقرر في الفصل ٥٠ أو الفصل ٥٥ في حالة وفاة مستفيد من راتب معاش ، ولا يمكن في أي حال من الأحوال أن يقل المبلغ الأقصى المذكور عن نصف مبلغ الإعانة المشار إليها في المقطع الأخير من الفصل ٤٤ .

## الباب الخامس راتب الزمانة

### الفصل (٤٧) :

إن المؤمن له الذي لا يتوافر على شروط السن المقررة في الفصل ٥٢ والمصاب بزمانة يظن أنها مستمرة وغير مطبق عليها التشريع الخاص بحوادث الشغل والأمراض المهنية ومثبتة بصفة قانونية من لدن طبيب معين أو مقبول من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تجعله عاجزا تاما عن مزاولة أي عمل يدر عليه نفعا يدخل الحق في راتب معاش إذا أثبت توافره على ألف وثمانين يوما من التأمين على الأقل منها سائة وثمانية أيام خلال الاثني عشر شهرا المدنية السابقة لبداية العجز عن العمل المترتبة عنه الزمانة .

وإذا كانت الزمانة ناتجة عن حادث اعترف للمصاب بالحق في الراتب دون شرط التمرين على أن يكون التأمين مفوضا عليه في تاريخ وقوع الحادث .

### الفصل (٤٨) :

يعمل براتب الزمانة إما ابتداء من تاريخ انصرام المدة التي استفاد المؤمن خلالها من التعويضات اليومية المقررة في الفصل ٢٢ ولما ابتداء من تاريخ التمام الجرح أو استقرار حالة المؤمن له إذا كان هذا التاريخ سابقا لانصرام المدة المذكورة بشرط أن يوجه طلب الراتب إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في أجل الستة أشهر الموالية حسب الحالة لتوقف أداء التعويضات اليومية أو التمام جرح المؤمن له أو استقرار حالته .

وإذا وجه الطلب بعد انصرام الأجل المذكور وجب العمل بالراتب ابتداء من اليوم الأول من الشهر المدني الموالي لاستلام الطلب .

أما المؤمن لهم المصابون بمرض طويل الأمد ولا سيما داء السل أو السرطان أو الشلل أو المرض العقلي والذين لم يلتئم جرحهم أو لم يشفوا من مرضهم عند انصرام أجل الاثنتين والخمسين أسبوعا المقرر في الفصل ٣٤ فيخولون الحق في راتب الزمانة طبق الشروط المنصوص عليها في هذا الفصل .

### الفصل (٤٩) :

يمنع راتب الزمانة على الدوام بصفة مؤقتة ويمكن إلغاؤه أو توقيفه في الحالات وطبق الشروط المبينة بمرسوم .  
ويعوض براتب الشيخوخة من نفس المبلغ إذا بلغ المستفيد السن المخول بموجب الحق في الراتب المذكور .

### الفصل (٥٠) :

إن المبلغ الشهري لراتب الزمانة يعادل فيما يخص المؤمن له المتوافر على مدة تتراوح بين ألف وثمانين يوما وثلاثة آلاف ومائتين وأربعين يوما من التأمين نسبة ٥٠٪ من معدل الأجرة الشهرية المحدد باعتباره الجزء الثاني عشر أو الستين من مجموع الأجر المفروض عليها واجب الاشتراك والمقبوضة خلال السنة الأولى أو خمس السنوات السابقة لآخر شهر مدنى من التأمين قبل بداية العجز عن العمل المترتبة عنه الزمانة .. وتختار المدة المستند إليها في هذا الصدد اعتبارا لمصلحة المؤمن له .

وإذا تم التسجيل - في حالة زمانة مترتبة عن حادثه حسبما هو مقرر في المقطع ٢ من الفصل ٤٧ - بعد تاريخ بداية

أقصر مدة من المدد المستند إليها المشار إليها في المقطع السابق فإن معدل الأجرة الشهرية يحصل عليه بقسمة مجموع الأجر المفروض عليها واجب الاشتراك والمقبوضة من لدن المعنى بالأمر خلال المدة المتراوحة بين تاريخ التسجيل وبداية العجز عن العمل المترتبة عنه الزمانة على عدد الأشهر التي تشملها المدة المذكورة . ويعتبر بمثابة شهر واحد كل جزء يبقى من ثلاثين يوما .

#### الفصل (٥١) :

إن مقدار راتب الزمانة المحدد في الفصل السابق تزداد عليه نسبة ١٪ عن كل مدة من التأمين تبلغ مائتين وستة عشر يوما علاوة على ثلاثة آلاف ومائتين وأربعين يوما من غير أن يتجاوز ٧٠٪ .

#### الفصل (٥٢) :

تزداد على مبلغ الراتب الشهري للزمانة نسبة ١٠٪ من معدل الأجرة الشهرية المحدد في الفصل ٥١ إذا كان الحصاب بالزمانة مضطرا إلى الاستعانة المستمرة بشخص آخر .

### الباب السادس

### راتب الشيخوخة

#### الفصل (٥٣) :

يخول المؤمن له البالغ من العمر ستين عاما والمتوقف عن كل نشاط تؤدي عنه أجرة العق في راتب عن الشيخوخة إذا أثبت توافره على ثلاثة آلاف ومائتين وأربعين يوما على الأقل من التأمين . غير أن سن الستين يخفف إلى خمسة وخمسين عاما فيما يخص عمال المناجم الذين يشبتون قسواء خمس سنوات على الأقل من العمل في باطن الأرض .

#### الفصل (٥٤) :

يعمل براتب الشيخوخة ابتداء من اليوم الأول من الشهر المدني الموالي لتاريخ التوقف عن العمل بشرط أن يوجه طلب الراتب إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في أجل الستة أشهر الموالية للتاريخ المذكور . وإذا وجه الطلب قبل انصرام هذا الأجل وجب العمل بالراتب ابتداء من اليوم الأول من الشهر المدني الموالي لاستلام الطلب .

#### الفصل (٥٥) :

إن المبلغ الشهري لراتب الشيخوخة يعادل فيما يخص المؤمن له المتوافر على ثلاثة آلاف ومائتين وأربعين يوما من التأمين على الأقل نسبة ٥٠٪ من معدل الأجرة المحدد باعتباره الجزء السادس والثلاثين أو الستين من مجموع الأجر المفروض عليها واجب الاشتراك والمقبوضة من لدن المعنى بالأمر خلال الثلاث أو خمس السنوات الأخيرة السابقة لآخر شهر مدني من التأمين قبل بلوغ سن إمكانية تحويل الراتب أو سن القبول للاستفادة منه وتخف المدة والسن المستند إليهما اعتبارا لمصلحة المؤمن له .

#### الفصل (٥٦) :

إن مقدار الراتب المحدد في الفصل السابق تزداد عليه نسبة ١٪ عن كل مدة من التأمين تبلغ مائتين وستة عشر يوما على ثلاثة آلاف ومائتين وأربعين يوما من غير أن تتجاوز ٧٠٪ .

## الباب السابع

### الراتب الممنوح للمتوفى عنهم

#### الفصل (٥٧) :

يخول الحق في راتب المتوفى عنهم إلى من يأتي في حالة وفاة المستفيد من راتب عن الزمالة أو الشيخوخة أو وفاة مؤمن له كان يتوافر عند وفاته على الشروط المطلوبة للاستفادة من راتب عن الزمالة أو كان يتوافر على ثلاثة آلاف ومائتين وأربعين يوما من التأمين على الأقل :

الزوج المتكفل به أو الزوجات إذا كانوا مصابين بزمالة حسب مدلول الفصل ٤٧ أو بمجرد بلوغهم سن الخمسين إن لم يكونوا بلغوها وقت الوفاة .

الأولاد المتكفل بهم البالغون من العمر أقل من اثني عشر عاما أو إحدى وعشرين سنة إذا كانوا يتابعون دراستهم أو ثمانى عشرة سنة إذا كانوا يتابعون تدريباً مهنياً طبقاً للشروط المقررة في التشريع المعمول به أو في المؤسسات المقبولة من لدن الوزير المكلف بالشغل .

#### الفصل (٥٨) :

يعمل براتب المتوفى عنهم :

ابتداء من اليوم الأول من الشهر المدني الموالي لتاريخ الوفاة في حالة مستفيد من راتب .

ابتداء من اليوم الأول من الشهر المدني الذي وقعت الوفاة خلاله في حالة وفاة مؤمن له .

ويوجب أن يوجه طلب الراتب إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في أجل الستة أشهر الموالية لتاريخ الوفاة . وإذا وجه الطلب بعد انصرام هذا الأجل يجب العمل بالراتب ابتداء من اليوم الأول من الشهر الموالي لاستلام الطلب .

#### الفصل (٥٩) :

لا يؤدي راتب المتوفى عنهم إلى زوج إلا إذا كان النكاح قد انعقد قبل الوفاة بسنتين على الأقل غير أن الحق في راتب الأرملة يكتسب إذا ولد ولد خلال مدة الزواج أو خلال الثلاثانة يوم الموالية لتاريخ وفاة الزوج . ويسقط الحق في الراتب عند انعقاد نكاح جديد .

#### الفصل (٦٠) :

إن مبلغ راتب المتوفى عنهم يعادل فيما يخص الزوج أو مجموع الزوجات وكذا الولد فاقد الأب والأم ٥٠٪ وفيما يخص الولد فاقد الأب أو الأم ٢٥٪ من مبلغ راتب الزمالة أو الشيخوخة الذي كان لصاحبه الحق فيه أو كان في إمكان المؤمن له أن يطالب به في تاريخ الوفاة .

أما الراتب الممنوح للزوجات المتوفى عنهن حسب المقدار المحدد في المقطع السابق فيوزع عليهن بالتساوي .

#### الفصل (٦١) :

لا يمكن أن يتجاوز مجموع مبلغ رواتب المتوفى عنهم مجموع مبلغ الراتب عن الزمالة أو الشيخوخة الذي كان لصاحب الحق فيه أو كان في إمكان المؤمن له أن يطالب به في تاريخ وفاته . وإذا تجاوز هذا المقدار وقع تخفيض نسبى من الرواتب الراجعة لكل صنف من أصناف نوى الحقوق .

## الباب الثامن

### مقتضيات مشتركة

#### الفصل (٦٢) :

كل مدة تقاضى عنها المزمّن له تعويضات يومية إما بحكم ظهيرنا الشريف هذا أو بحكم التشريع الخاص بحوادث الشغل والأمراض المهنية تعتبر بمثابة مدة تأمين لتفويض الحق فى التعويضات المخصوص عليها فى ظهيرنا الشريف هذا .  
وتخصص بالمدة المعتبرة بمثابة مدد تأمين عملا بالمقطع السابق أجرة صورية تعادل الأجرة المقدرة على أساسها التعويضات اليومية فى حدود الأجرة المفروض عليها وأجب الاشتراك .

#### الفصل (٦٣) :

بتعين على المستفيد من التعويضات أن يقبل إجراء الفحوص والمراقبة كيفما كان نوعها المقررة من لدن الصندوق الوطنى للضمان الاجتماعى .  
ويجوز للصندوق فى حالة عدم مراعاة المقتضيات المبينة فى المقطع السابق أن يوقف أداء التعويضات أو يخفض منها أو يحذفها .  
وتبين فى النظام الداخلى للصندوق الضمانات التى ينتفع بها المستفيد من التعويض قبل أن تطبق عليه العقوبات المقررة فى المقطع الثانى من هذا الفصل .

#### الفصل (٦٤) :

لا يحول المستفيد من راتب زمانة أو شيخوخة الحق فى التعويضات اليومية .

#### الفصل (٦٥) :

إذا كان للمستفيد من راتب زمانة أو شيخوخة أو راتب المتوفى عنهم الحق أيضا فى راتب ممنوح عملا بظهيرنا الشريف هذا أو فى إيراد ممنوح وفقا للتشريع الخاص بحوادث الشغل والأمراض المهنية فإن الراتب الأول يخفض منه إلى غاية النصف مبلغ يعادل نصف الراتب الثانى أو الإيراد المذكور .

#### الفصل (٦٦) :

تعين فى النظام الداخلى كيفية أداء التعويضات اليومية والتعويضات العائلية ورواتب الزمانة والشيخوخة والمتوفى عنهم المقررة فى ظهيرنا الشريف هذا .

#### الفصل (٦٧) :

إن التعويضات المقررة فى ظهيرنا الشريف هذا لا يمكن التخلّى عنها ولا حجزها ما عدا فيما يخص أداء الديون المتعلقة بالنفقة التى قد يلزم بها المستفيدون من التعويضات وذلك طبق نفس الشروط والحدود المطبقة على الأجور .

#### الفصل (٦٨) :

يمكن إعادة تقدير رواتب الزمانة والشيخوخة والمتوفى عنهم بموجب مرسوم يتخذ باقتراح من الوزير المكلف بالشغل وطبق الشروط المحددة فى هذا المرسوم إذا استوجب ذلك الفرق الملاحظ بين مستوى الأجور المصفاة على أساسها الرواتب المذكورة وبين مستوى الأجور المعمول بها .

## الفصل (٦٩) :

إن التغيير المدخل بموجب ظهيرنا الشريف هذا على المقادير والأسس المقررة في الفصول ٥٠ و ٥١ و ٥٥ و ٥٦ و ٦٠ يطبق بحكم القانون على الرواتب المصفاة قبل تاريخ العمل به .

وكل تغيير يدخل فيما بعد على هذه المقادير والأسس يطبق بحكم القانون على الرواتب المصفاة قبل تاريخ العمل بالتغيير المذكور .

## الباب التاسع مقتضيات انتقالية

## الفصل (٧٠) :

إن الشغاليين البالغين من العمر أكثر من عشرين سنة في تاريخ العمل بنظام الضمان الاجتماعي والمتوافرين على مائة وثمانية أيام من التأمين على الأقل خلال الاثني عشر شهرا الأولى من العمل بهذا النظام يستفيدون لأجل تخويل الحق في رواتب الزمالة ورواتب الشيخوخة والمتوفى عنهم من تصحيح إجمالي لمدة اثني وسبعين يوما من التأمين عن كل سنة من عمرهم تأتي بعد السنة العشرين من غير أن يتجاوز عدد الأيام المصححة بهذه الكيفية ألفين وخمسمائة واثنين وتسعين يوما .

## الجزء السادس النزاعات والعقوبات والتقاعد

## الفصل (٧١) :

تنظر المحاكم الاجتماعية في النزاعات المترتبة عن تطبيق مقتضيات ظهيرنا الشريف هذا والنصوص التنظيمية المتخذة لتنفيذه باستثناء القضايا الجنائية والنزاعات الراجعة بحكم نوعها إلى قضاء آخر .

## الفصل (٧٢) :

إن المشغل الذي لم يمثل لمقتضيات ظهيرنا الشريف هذا يتعرض لغرامة يتراوح قدرها بين ٥ دراهم و ٦٠ درهما بصرف النظر عن الحكم بأداء واجبات الاشتراك المستحقة والزيادات عن التأخير والغرامات إذا طلب هذا الأداء الطرف مقيم الدعوى .  
وتطبق الغرامة تبعا لعدد المجبرين الذين لم يراع المشغل هذه المقتضيات بالنسبة إليهم من غير أن يتجاوز مجموع الغرامات ٢,٠٠٠ درهم .

وتقيم الدعوى النيابة العامة بطلب من مدير الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي .

## الفصل (٧٣) :

يعاقب مرتكب المخالفة في حالة العود إلى المخالفة بغرامة لا يتجاوز قدرها ١٢٠ درهما بصرف النظر عن الحكم بأداء واجبات الاشتراك المستحقة والزيادات عن التأخير والغرامات .

ويعتبر بمثابة عود إلى المخالفة إذا صدر على مرتكب المخالفة خلال الاثني عشر شهرا السابقة لتاريخ المطالبة بواجبات

الاشتراك حكم بالإدانة من أجل مخالفة مماثلة .

#### الفصل (٧٤) :

إن المشغل الذى يدلى عمدا بتصريحات غير صحيحة قصد تمكين أحد أجراءه من قبض تعويضات لا حق له فيها يتعرض لغرامة يتراوح قدرها بين ٢٤٠ درهما و ٤٠٠ درهم ويمكن رفعها إلى الضعف فى حالة العود إلى المخالفة . ويتعين عليه بالإضافة إلى ذلك أن يدفع إلى الصندوق الوطنى للضمان الاجتماعى ضعف المبلغ المؤدى بصفة غير قانونية إذا طلب هذا الدفع الطرف مقيم الدعوى .

#### الفصل (٧٥) :

إن الشغال الذى يدلى عمدا بتصريحات غير صحيحة تتعلق بوضعيته قصد قبض تعويضات لا حق له فيها يتعرض لغرامة يتراوح قدرها بين ٢٤٠ درهما و ٤٠٠ درهم ويمكن رفعها إلى الضعف فى حالة العود إلى المخالفة . ويتعين بالإضافة إلى ذلك أن يرجع ضعف المبلغ المؤدى بصفة غير قانونية .  
ويتعرض المشغل الذى يحتفظ لديه من غير موجب بالمبلغ المقتطع من أجرة العامل لسجن تتراوح مدته بين ستة أشهر وثلاث سنوات والغرامة يتراوح قدرها بين ١٢٠ درهما و ١٠٠٠ درهم .

#### الفصل (٧٦) :

إن دعوى المطالبة بالاستخلاص المقامة منفصلة عن الدعوى العمومية تتقدم بمضى خمس سنوات على تاريخ انصرام الأجل المحدد فى بيان الحساب الذى يوجه الصندوق الوطنى للضمان الاجتماعى إلى المدين طبق الشروط المحددة فى النظام الداخلى .

#### الفصل (٧٧) :

تتقدم بمضى ستة أشهر الدعوى التى يقيمها المؤمن له لأداء التعويضات اليومية عن المرض والحوادث والولادة والتعويضات العائلية وكذا الدعوى التى يقيمها المؤمن له أو نوك حقوقه لأداء الإعانة الممنوحة عن الوفاة أو المبالغ الباقية من رواتب الزمالة والشيخوخة والمتوفى عنهم .  
ويحسب أجل التقادم ابتداء من اليوم الأول من الشهر المدينى الموالى للشهر المتعلقة به التعويضات أو إذا كان الأمر يتعلق بتعويضات للمتوفى عنهم ابتداء من يوم وفاة المؤمن له .

### الجزء السابع

### الإعفاء من الضرائب والاداءات

#### الفصل (٧٨) :

تمفى من أداءات التتبر وتسجل بالجان الاقتنائات التى ينجزها الصندوق الوطنى للضمان الاجتماعى والمعاوضات والاتفاقيات المبرمة لفائدته .

كما تمفى من جميع أداءات التسجيل والتتبر الأحكام والأحكام النهائية الصادرة بتطبيق التشريع الخاص بالضمان الاجتماعى وكذا العقود والوثائق كيفما كان نوعها اللازمة للحصول على التعويضات ولا سيما وصولات الإبراء .

ولا يطالب سلفا بدفع الضريبة القضائية الواجبة على الصندوق الوطنى للضمان الاجتماعى فى النزاعات المتصلة بتطبيق التشريع الخاص بالضمان الاجتماعى .

## الجزء الثامن مقتضيات ختامية

### الفصل (٧٩) :

تبقى كسبا للشغاليين بحكم القانون المذافع الاجتماعية المتعاقد عليها أو المحددة بموجب نظام وغير المقررة فى ظهيرنا الشريف هذا .

كما يبقى كسبا للشغاليين بحكم القانون الجزء التكميلى من التعويضات التى يستفيدون منها بموجب عقدة أو نظام إذا كانت هذه التعويضات تفوق التعويضات المقررة فى ظهيرنا الشريف هذا .

أما مجموع الجزء التكميلى من التعويضات المتعاقد عليها أو المحددة بموجب نظام بإضافة التعويضات المقررة فى ظهيرنا الشريف هذا فلا يمكن فى أى حال من الأحوال أن يفوق مبلغ الأجرة التى يتقاضاها الشغال .

### الفصل (٨٠) :

إذا كانت الحادثة أو الجرح المصاب به المؤمن له يعزى إلى الغير فإن الصندوق الوطنى للضمان الاجتماعى يحل بحكم القانون محل المعنى بالأمر أو نوى حقوقه فى دعواهم على الشخص المسئول لإرجاع جميع التعويضات المدفوعة إلى المصاب .

وإذا أقام المصاب أو نوى حقوقه على الشخص المسئول دعوى قضائية للمطالبة بالتعويض عن الضرر وجب عليهم أن يتبينوا فى كل طور من أطوار المسطرة صفة المؤمن له المخولة للمصاب بالحادثة . وعند عدم إثبات هذا البيان يجوز طلب بطل الحكم فى جوهر القضية خلال أجل سنتين يبتدئ من التاريخ الذى يصبح فيه الحكم المذكور نهائيا وذلك إما بإيعاز من النيابة العامة أو بطلب من الصندوق الوطنى للضمان الاجتماعى .

### الفصل (٨١) :

إن المؤمن له أو نوى حقوقه يحتفظون فى الحالة المنصوص عليها فى الفصل السابق بالنسبة للشخص المسئول بجميع حقوق المطالبة بالتعويض عن الضرر ما عدا فيما يخص نفقات الصندوق الوطنى للضمان الاجتماعى .

### الفصل (٨٢) :

إن تسوية القضية بالراضاة بين الشخص المسئول والمؤمن له لا يمكن التعرض بها على الصندوق الوطنى للضمان الاجتماعى ما لم يكن هذا الصندوق قد استدعى للمشاركة فى ذلك بوساطة رسالة مضمونة ولا يمكن أن تصبح نهائية إلا بعد مرور ثلاثين يوما على توجيه الرسالة المذكورة .

### الفصل (٨٣) :

إذا منع راتب عن الزمالة عملا بالجزء الخامس على إثر حادثة أو جرح يعزى للغير جاز للصندوق الوطنى للضمان الاجتماعى أن يطالب الشخص المسئول بدفع رأس المال المثل الراتب الزمالة الواجب على الصندوق دفعه إلى المؤمن له .

## الفصل (٨٤) :

تعين كليات تطبيق التعويضات المقررة في الجزء الخامس بموجب مرسوم .

## الفصل (٨٥) :

يلغى الظهير الشريف رقم ١-٥٩-١٤٨ المؤرخ في ٢٠ جمادى الثانية ١٣٧٩ ( ٣١ سجنير ١٩٥٩ ) المشار إليه أعلاه .

غير أن العمل يبقى جاريا بصفة مؤقتة بالنصوص المتخذة لتطبيقه ما لم تكن منافية لمقتضيات ظهيرنا الشريف هذا .

ويبقى معمولاً كذلك إلى أن يتم تنصيب المحاكم الاجتماعية بالفصل ٧١ من الظهير الشريف رقم ١-٥٩-١٤٨ المشار إليه أعلاه .

## الفصل (٨٦) :

إن الأعضاء الحاليين للمجلس الإداري للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يستمرون في مزاولة مهامهم إلى غاية انتهاء

مدة انتدابهم .

## الفصل (٨٧) :

ينشر بالجريدة الرسمية ظهيرنا الشريف هذا الذي يعمل به ابتداء من فاتح شهر أكتوبر ١٩٧٢ .

وحرر بالرباط في ١٥ جمادى الثانية ١٣٩٢ ( ٢٧ يوليوز ١٩٧٢ )

وقعه بالعطف :

الوزير الأول

الإمضاء : محمد كريم العمراني

## التعويض عن حوادث الشغل والأمراض المهنية

### (١) التعويض عن حوادث الشغل :

ظهير رقم ٢٢٣-١٠-٦ بتاريخ ١٢ رمضان ١٣٨٢ ( ٦ فبراير ١٩٦٣ ) ، الجريدة الرسمية رقم ٢٦٢٩ ، تاريخ ١٥/٣/١٩٦٣ .

١- أن هذا الموضوع قد تناوله الظهير الصادر بتاريخ ٢٥ يونيو ١٩٦٧ المغير من حيث الشكل بمقتضى الظهير الشريف الصادر بتاريخ ٦ فبراير ١٩٦٣ . ويضع هذا النص مبدأ مسئولية المشغلين عن الحوادث التي تصيب مستخدميهم .

٢- ومجال تطبيق الظهير جد واسع ، ويتعلق بصفة عامة بأجراء المشغلين الذين يمارسون نشاطا صناعيا أو تجاريا أو فلاحيا أو الذين يتعاطون مهنة حرة . وهو يؤمن كذلك بعض أصناف الشغالين ممن وضع المشرع قائمة بهم ، ولا سيما بوابي العمارات المستعملة السكني ، ومجلسات المسارح والسينما وغيرها من الملاهي ( العائلات اللائي يرشدن المتفرجين إلى أماكنهم ) ، وكذلك السماسرة والمفتشون وغيرهم من المأمورين الذين يشتغلون لدى مؤسسات التأمين من غير أن يكونوا خاضعين للضريبة المهنية .. الخ .

٣- متى تثبت حادثة الشغل ؟

تعتبر حوادث شغل الحوادث التي تنتج عن فعل الشخص أو عند ممارسته لعمله ، على ألا يكون الشخص المصاب قد تسبب في الحادثة عمدا وتدخل كذلك في حكم حوادث تلك التي يتعرض لها العامل في أثناء مسيرته ذهابا إلى العمل وإيابا منه .

٤- يتعين على المشغل أن يقوم بالإجراءات التالية :

(أ) أن يصرح بوقوع الحادثة في غضون ٤٨ ساعة الموالية لوقوعها لدى السلطات البلدية أو المحلية ، أو الدرك ، أو مركز الشرطة .

يتعين على العامل المصاب أن يخطر مشغله بالحادثة في اليوم ذاته أو في غضون ٢٤ ساعة من وقوع الحادثة .

وعند عدم تصريح المشغل بالحادثة يجوز للعامل التصريح بها في أجل سنتين .

(ب) أن يدفع للضحية تعويضا يوميا طيلة مدة عجزها المؤقت ، وعليه أن يدفع التعويض مسبقا ولو كان مؤمنا عليه .

ويعادل مبلغ التعويض اليومي نصف الأجرة بالنسبة إلى ٢٨ يوما الموالية للحادثة ويعادل ثلث الأجرة ابتداء من اليوم التاسع والعشرين ويؤدى التعويض سواء عن أيام العمل أو عن أيام الاستراحة الأسبوعية وأيام الأعياد .

(ج- ) أن يضع المشغل لدى مكتب السلطة التي تلقت التصريح شهادة طبية تدل على النتائج النهائية المترتبة عن الحادثة متى تماثل المصاب للشفاء .

٥- الإيرادات :

إذا برئ المصاب أو اندمل جرحه ، وظل يعاني عجزا مستديما عن العمل ، حق له إيراد يعادل أجرته السنوية مضروبة في نسبة العجز . إلا أن هذه النسبة يخفّض منها النصف بالنسبة إلى الجزء الذي لا يتعدى منها ٥٠٪ ثم يضاف إليها النصف بالنسبة إلى الجزء الذي يربو عن ٥٠٪ .

إذا أدت الحادثة بالضحية إلى الوفاة صرف إيراد الزوج المتوفى عنه والليتامى وللأصول ببعض الشروط ، وذلك ابتداء من تاريخ الوفاة .

يمكن للمشغل أو لشركة التأمين أن يسترد الإيرادات في بعض الحالات وخصوصا إذا كانت مبنية على عجز يقل عن ١٠٪ .

ويمكن مراجعة النظر في الإيرادات اعتبارا للحالة الصحية للمصاب وذلك خلال مدة ٥ سنوات ابتداء من تاريخ ظهور الشفاء أو اندمال الجروح .

ويكون للمصاب بحادثة الشغل الحق في الحصول على الأجهزة التركيبية أو التقويمية التي يستوجبها الحادث ، كما أن له الحق في إصلاحها وتجديدها .

## (٢) التعويض عن الأمراض المهنية :

ظهير ٢٦ جمادى الأولى ١٣٦٢ ( ٢١ ماي ١٩٤٣ ) ، الجريدة الرسمية رقم ١٥٩٨ بتاريخ ١١/٦/١٩٤٣ .

تعتبر أمراضا مهنية في مدلول القانون .

الأمراض المرضية ، والتعفنات الجرثومية ، وغيرها من التعفنات التي يحدد قائمتها قرار لوزير الشغل على سبيل التقيد والحصر . وينتج المرض المهني شأنه شأن إصابة العمل عن سبب خارجي ويختلف عنها بكونه يكتسب صبغة تدريجية لا تكتسبها حادثة الشغل التي تسبب خلافا عن ذلك بطابع الفجائية .

وتحدث أهم الأمراض المهنية خصوصا بسبب المواد التالية أو مركباتها أو إصاباتهما ( اختلاطها ) أو مشابهاتها :

الرصاص ، البنزول ، الفسفور ، الأمينات العطرية ، المستحضرات المتفرعة عن الفحم المجري ، الزرنيخ ، والهيدروجين الزرنيخي ، برمور الميثيل ، الكبريت ، الأتربة والأبخنة الصناعية ، وكلورور الميثيل ، الحرير الصخري والمنفخينز

ويعتبر المشغل مسئولاً عن الأضرار التي لحقت بالشغال من جراء مرض مهني ، وتقوم مسؤوليته هذه على نفس الشروط المعتمدة في حوادث الشغل .

ويتمتع المصاب بمرض مهني بالامتيازات التي يحددها التشريع فيما يخص حوادث الشغل فعليه أن يصرح بالمرض المهني خلال ١٥ يوما الموالية لانتجاعه عن العمل لدى السلطة البلدية أو المحلية التي توجد بدائرتها آخر مؤسسة قام فيها العامل بأشغال من شأنها أن تؤدي به إلى المرض المهني .

ويخضع المشغل لبعض الالتزامات التي تسمح بمراقبة التعويض عن الأمراض المهنية والتي تسمح كذلك لمفتش الشغل بمراقبة تطبيق التشريع .



الكتاب العاشر

موسوعة تشريعات

التأمينات الاجتماعية

في الدول العربية

التأمينات الاجتماعية

في

الجمهورية الإسلامية الموريتانية





## المحتويات

رقم الصفحة

الموضوع

### - القانون رقم (٣٩-٦٧) المعدل بالقانون رقم (١٤٥-٧٢)

٨٤١	..... المتشئ لنظام الضمان الاجتماعي
٨٤١	* الباب الأول : نظام التطبيق .....
٨٤٢	* الباب الثاني : التنظيم الإداري .....
٨٤٦	* الباب الثالث : الموارد والتنظيم المالي .....
٨٤٩	* الباب الرابع : المنافع العائلية .....
٨٥١	* الباب الخامس : الأخطار المهنية .....
٨٥٤	* الباب السادس : المعاشات .....
٨٥٧	* الباب السابع : أحكام مشتركة .....
٨٦٠	* الباب الثامن : أحكام انتقالية وختامية .....

### - قرار رقم (٤٦٤) و.م.ش.

٨٦٣	..... في تنظيم مصلحة التعويضات التابعة للضمان الاجتماعي
٨٦٣	* العنوان الأول : شروط تقديم التعويضات .....
٨٧٢	* العنوان الثاني : الواجبات التي يجب توفيرها لاستحقاق التعويضات .....
٨٨٣	* العنوان الثالث : في خلاص التعويضات .....
٨٩٣	* العنوان الرابع : تراتيب التعويضات .....

	* العنوان الخامس : شروط التزويد بأجهزة تقويم وتعويض الأعضاء
٩٠١	..... فى مادة فواجع الشغل
	* العنوان السادس : تدابير لصالح ضحايا فواجع الشغل تتعلق
٩٠٥	..... بالترويض العضوى وبالتهذيب المهنى وتحديد التوظيف
	- قرار رقم (١١٦) : يحدد طرق انتساب أرباب العمل ودفع
٩١١	..... الاشتراكات إلى الصندوق الوطنى للضمان الاجتماعى
٩١١	..... * الباب الأول : طرق انتسابات أرباب العمل
٩١٣	..... * الباب الثانى : أساس الاشتراكات
٩١٥	..... * الباب الثالث : تحديد الاشتراكات
	* الباب الرابع : الإعلانات الخاصة بالصندوق الوطنى للضمان
٩١٦	..... الاجتماعى
	* الباب الخامس : دفع الاشتراكات إلى الصندوق الوطنى للتأمين
٩١٨	..... الاجتماعى
٩١٩	..... * الباب السادس : تقاضى الاشتراكات



**القانون رقم ٣٩ - ٦٧ الصادر في ٣ فبراير / شباط سنة ١٩٦٧  
المعدل بالقانون رقم ١٤٥ - ٧٢ الصادر في ١٨ يوليو/ تموز سنة ١٩٧٢  
المنشئ لنظام الضمان الاجتماعي**

بعد مداولة وموافقة الجمعية الوطنية  
أصدر رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه :

**الباب الأول  
نظام التطبيق**

**المادة (١) :**

- أنشئ على إقليم جمهورية موريتانيا الإسلامية نظام للضمان الاجتماعي يقرر :
- (أ) المنافع العائلية ( فرع المنافع العائلية ) .
  - (ب) المزايا في حالة حادث العمل والأمراض المهنية ( فرع الأخطار المهنية ) .
  - (ج) معاشات الشيخوخة والعجز والوفاة ( فرع المعاشات ) .
  - (د) كل المزايا الأخرى في الضمان الاجتماعي التي تنشأ على مراحل لاحقة لصالح العمل بأجر .

**المادة (٢) :**

- ١- الاشتراك في نظام الضمان الاجتماعي المنشأ بهذا القانون إجباري لجميع العاملين الخاضعين لأحكام قانون العمل أو لقانون التجارة البحرية نون تفرقة في الجنس أو الجنسية أو النوع أو الأصل ، اذا كانوا يعملون بصفة أساسية على الاقليم الوطني لصالح صاحب عمل أو أكثر نون اعتبار لطبيعة أو شكل أو صلاحية العقد أو مقدار أو طبيعة الأجر .
- ٢- يخضع لهذا النظام أيضا عمال الحكومة الذين لا ينتفعون بموجب أحكام تنظيمية لنظام خاص للضمان الاجتماعي
- ٣- ويعتبر في حكم العمال الموضحين في الفقرة الأولى من هذه المادة تلاميذ المدارس المهنية والمتدربين والصبية حتى ولو كانوا بدون أجر ، وذلك طبقا للقواعد التي يحددها قرار من وزير العمل .
- ٤- يصدر قرار من وزير العمل بعد أخذ رأى مجلس ادارة الصندوق بالقواعد الخاصة اللازمة لتطبيق أحكام هذا القانون على العمال المؤقتين والموسمين .

### المادة (٣) :

- ١- لكل شخص كان مشتركاً في نظام الضمان الاجتماعي لمدة ستة أشهر متصلة على الأقل ولم تعد تتوافر فيه شروط الخضوع للضمان أن يستمر اختياريًا في الاشتراك في فرع المعاشات بشرط أن يقدم طلباً بذلك خلال ستة الأسابيع التالية لتاريخ انتهاء اشتراكه الإجمالي .
- ٢- تحدد كيفية تطبيق التامين الاختياري المقرر طبقاً لهذه المادة بمرسوم بعد أخذ رأي مجلس إدارة الصندوق القومي للضمان الاجتماعي .

## الباب الثاني التنظيم الإداري

### المادة (٤) :

- ١- يعهد إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي يطلق عليه فيما بعد « الصندوق » بإدارة نظام الضمان الاجتماعي المنشأ بهذا القانون . والصندوق مؤسسة عامة للدولة ذو صفة إدارية يتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي ويخضع لإشراف وزير العمل .
- ٢- وله على الأخص :
  - (أ) استلام الهبات والمنح من الدولة والمحافظات العامة .
  - (ب) استلام الهبات والوصايا .
  - (ج) الحصول بمقابل أو بالتنازل على أي مال منقول أو عقار تحت شرط موافقة وزير العمل .
  - (د) إبرام عقود إيجار العقارات اللازمة لإدارته .
- ٣- مقر الصندوق نواكشوط .
- ٤- تتكون أجهزة الصندوق من مجلس الإدارة واللجنة الفنية .

### المادة (٥) :

- ١- يدير الصندوق مجلس إدارة يضم خمسة عشر عضواً معينين بمرسوم من بينهم خمسة يمثلون العمال وخمسة يمثلون أصحاب الأعمال وخمسة يمثلون الدولة على أن يكون من بينهم ممثلان للجمعية الوطنية .
- ٢- لممثلي العمال وأصحاب الأعمال يخدمهم حق التصويت .
- ٣- يختار وزير العمل الأعضاء المثلين للعمال وأصحاب الأعمال من قوائم المرشحين التي تقدمها المنظمة أو المنظمات الممثلة للعمال وأصحاب الأعمال .
- ويختار الثلاثة ممثلين للمصالح الوزارية بناءً على اقتراح الوزراء المختصين على أساس عضو لكل من مصالح العمل والصحة العامة والخزانة .
- ٤- ويعين أعضاء مجلس الإدارة لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد وكل عضو تنتهي علاقته بالهيئة أو المصلحة التي يمثلها يعتبر مستقلاً فوراً . ويعين أعضاء بدلاً منهم ويعدد مساو للأعضاء الأصليين وينقش الشروط . وفي حالة سقوط العضوية يحل الأعضاء المناوبون الذين يمثلون الهيئة أو المصلحة محل الأعضاء الأصليين .

- ٥- لا يجوز الجمع بين وظائف أعضاء مجلس الإدارة وأية وظيفة في الصندوق أو أى نشاط مريح له علاقة بوظيفة الصندوق .
- ٦- يشترط فى أعضاء مجلس الإدارة أن يكونوا قد بلغوا الخامسة والعشرين على الأقل وألا يكونوا قد حكم عليهم بعقوبة بدنية أو ماسة بالشرف .
- ٧- فى حالة استقالة عضو مجلس الإدارة أو انتهاء مدة عضويته أو وفاته يعين بدله عضو جديد بنفس الكيفية التى عين بها سلفه ليكمل المدة . وتسقط العضوية عن عضو مجلس الإدارة إذا تغيب فى خلال سنة عن ثلث الجلسات التى يعقدها مجلس الإدارة دون عذر يقبله رئيس مجلس الإدارة .
- ٨- يمكن عزل مجلس الإدارة بمرسوم بعد أخذ رأى المجلس القومى بسبب الإفلاس العمى أو لإساءة استعمال السلطة فى ممارسة وظائفه ويعين مجلس إدارة جديد فيما بعد فى خلال الشهر التالى للعزل طبقا للإجراءات المقررة فى الفقرة الثالثة من هذه المادة .
- ويوضح مرسوم العزل كيفية ضمان إدارة الصندوق لعين تعيين مجلس جديد .

## المادة (٦) :

- ١- يختار الأعضاء الذين لهم حق التصويت من بينهم - ولدة سنة رئيسا ونائبا لرئيس مجلس الإدارة ويتناوب رئاسة المجلس عضو يمثل العمال وعضو يمثل أصحاب الأعمال واستثناء من هذا المبدأ يستطيع أعضاء المجلس الذين لهم حق التصويت أن يقرروا إنهاء مدة انتداب الرئيس المحددة بسنة فى الفقرة الأولى من هذه المادة .
- إذا تم اختيار الرئيس من بين ممثلى العمال فإن نائب الرئيس لا يعين إلا من ممثلى أصحاب الأعمال والعكس صحيح .
- ٢- يتكون مكتب مجلس الإدارة من الرئيس ونائب الرئيس ومعاونيهما اثنان من أعضاء المجلس يعين كل منهما من مجموعة أصحاب الأعمال والعمال لمدة سنة ، ويمكن تجديد مدة تفويض هذين العضوين . وتتخذ قرارات هذا المكتب بحضور أحد هذين العضوين وذلك بأغلبية الأصوات وفى حالة تساوى الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا .
- ويكلف المكتب بمراقبة تنفيذ قرارات مجلس الإدارة ويتخذ القرارات التى يفوض بشأنها . وفى حالة الضرورة يخول للمكتب سلطة اتخاذ القرارات اللازمة لضمان حسن سير العمل فى الصندوق وعلى الرئيس أن يعد تقريراً لمجلس الإدارة لعرضه فى أقرب جلسة .
- ٣- يضمن رئيس مجلس الإدارة حسن سير عمل الصندوق طبقا للنصوص السارية .
- وهو يرأس اجتماعات مجلس الإدارة ويوقع جميع الوثائق والمحاضر وهو الممثل القانونى للصندوق وبصفة خاصة أمام القضاء وفى جميع المعاملات المدنية وحتى يمكنه إنجاز اختصاصاته الأخيرة ، فيمكن أن يعطى تحت إشرافه ومسئوليته تفويضا لدير عام الصندوق .
- ٤- وفى حالة وجود ما يحول دون قيام الرئيس بالعمل يحل محله نائب الرئيس .

## المادة (٧) :

- ١- وظائف أعضاء مجلس الإدارة لا تعطيهم الحق فى أى مكافأة عدا مصاريف الانتقال وبالنسبة للأعضاء العمال بأجر فيعوضون عن الأجر الضائع .
- ٢- يكون أعضاء مجلس الإدارة مسئولين قبل الغير عن أعمال الفش التى ترتكب بمناسبة مباشرتهم تفويضاتهم وعليهم المحافظة على سر الهمة .

## المادة (٨) :

- يقوم مجلس الإدارة بضمان الإدارة العامة لمناشط الصندوق وعليه فى هذا الصدد :
- (١) أن يتخذ جميع الإجراءات الخاصة بتطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية والإدارية الخاصة بنظام الضمان

الاجتماعى .

(ب) وضع اللائحة الداخلية للصندوق .

(ج) تعيين مراقب حسابات .

(د) إقرار الحسابات السنوية . ومشروع الميزانية وصيغة خاصة الاقتراحات الخاصة بالمصاريف الإدارية للصندوق .

(هـ) إنشاء الهيكل الإدارى العام للصندوق ومراقبة حسن سير العمل فى الصندوق .

(و) أن يقدم لوزير العمل تقريراً سنوياً عن نشاط وإدارة أموال الصندوق .

(ز) تنفيذ الأحكام المتعلقة بعمل الصندوق وصيغة خاصة تحديد برنامج استثمار أموال الصندوق والحصول بعوض أو بالتنازل على جميع الأموال المنقولة والمقايضة وإبرام عقود الإيجار لصالح الإدارات .

(ح) القيام بكل الأعمال التى يمكن أن تعهد إليه بنص تشريعى أو لائعى .

## المادة (٩) :

١- يجتمع المجلس مرة كل ثلاثة أشهر بناء على دعوة كتابية موجهة قبل الموعد بخمسة عشر يوماً وهذه المهلة يمكن أن تكون ثمانية أيام فى حالة الضرورة ويقرار من الرئيس ويمكن أن ينعقد فى دورة استثنائية بناء على طلب كتابى مقدم من ستة من أعضائه أو بدعوة من الرئيس بمبادرة منه أو بناء على طلب وزير العمل .

تؤخذ قرارات مجلس الإدارة بأغلبية الأصوات وبحضور عشرة أعضاء ، من بينهم ستة لهم حق التصويت وفى حالة التساوى يكون صوت الرئيس مرجحاً .

٢- يجب أن يبلغ نص قرارات مجلس الإدارة ومكتب مجلس الإدارة واللجان الدائمة للعمل إلى وزير العمل خلال عشرة أيام من تاريخ اتخاذها .

يجوز لوزير العمل إيقاف القرارات التى يرى أنها تتعارض مع القوانين واللوائح السارية أو كانت تعرض للخطر الموازنة المالية للنظام ، ويعيدها لمجلس الإدارة برأى مسبب ليعيد بحثها من جديد ويديرها بصفة إلزامية فى جدول أعمال الجلسة القادمة .

يجوز لوزير العمل لنفس الأسباب وبعد أخذ رأى المجلس الوطنى للعمل إلغاء القرارات التى كانت محل الإيقاف والتى أبداه مجلس الإدارة .

إذا لم يكن هناك اعتراض بقرار وزارى فى مدة خمسة عشر يوماً اعتباراً من إبلاغ القرار ، فإن هذا القرار يصبح نهائياً وناظراً .

٣- يعهد إلى مدير عام الصندوق بسكرتارية جلسات مجلس الإدارة تجميع وتقديم الوثائق التحضيرية المرفقة بالدعوات وإعداد محاضر الجلسات ويكون مسئولاً عن أرشيف مجلس الإدارة .

## المادة (١٠) :

يكون المجلس من بين أعضائه لجاناً دائمة للعمل ويفوضها بعض اختصاصاته ، وتضم اللجان الدائمة للعمل عدداً متساوياً من ممثلى العمال وممثلى أصحاب الأعمال .

## المادة (١١) :

١- تتكون اللجنة الفنية من الرئيس وعضوين يعينان بمرسوم بناء على اقتراح وزير العمل بالاشتراك مع وزير المالية لمدة ثلاث سنوات ، قابلة للتجديد بنسبة الثلث كل عام ومع ذلك فإن التجديد الأول لا يتم بعد انتهاء مدة ثلاث السنوات الأولى التالية لسريان هذا القانون ولا يمكن لأى عضو فى اللجنة أن يكون عضواً فى الأكثر من دورتين متتاليتين .

٢- تفحص اللجنة الفنية وتراجع نشاط الصندوق ولكل عضو من أعضاء اللجنة الفنية حرية الاطلاع على كل محرر وكل وثيقة ويصفه خاصة المستندات الخاصة بإيرادات ومصروفات الصندوق ويستطيع المشاركة دون حق التصويت عند الدالة في مجلس الإدارة .

٣- تعد اللجنة الفنية مرة على الأقل سنويا تقريراً موضحاً به ملاحظاتها عن نشاط وحسابات الصندوق ومتضمناً مقترحاتها حول الإجراءات الفنية الفعالة لتحسين وظيفة الصندوق وتحال هذه التقارير دون تأخير إلى مجلس الإدارة ووزير العمل ووزير المالية .

٤ لا يمكن لأعضاء اللجنة الفنية أن يكونوا جزءاً من مجلس الإدارة وتسرى أيضاً أحكام المادة (٥) فقرة ٦ و ٧ والمادة (٧) على أعضاء اللجنة الفنية .

#### المادة (١٢) :

١- توضع إدارات الصندوق تحت إشراف مدير عام يعين بمرسوم بناء على اقتراح مجلس الإدارة .

٢- يمكن إنهاء خدمات المدير العام بنفس الإجراءات .

٣- المدير العام مسئول عن تنفيذ قرارات مجلس الإدارة وإدارة الأقسام الإدارية للصندوق وفي هذا الصدد يعهد إليه :

(أ) بوضع التعليمات اللازمة لعمل الصندوق وإدارة الفروع المختلفة لنظام الضمان الاجتماعى .

(ب) بإعداد ووضع الحسابات السنوية لمجلس الإدارة ومشروع الميزانية ويصفه خاصة المقترحات المتعلقة بالمصروفات الإدارية للصندوق .

(ج) القيام بتنفيذ ميزانيات الصندوق بالنسبة للمصاريف ويكون ذلك فى حدود التفويض الذى حصل عليه من مجلس الإدارة عند الموافقة على الميزانية .

٤- يحضر المدير العام جميع جلسات مجلس الإدارة ويكون رأيه استشارياً .

#### المادة (١٣) :

يعاون المدير العام مدير مالى يخضع للسلطة الإدارية ، يعهد إلى المدير المالى وتحت مسؤوليته وتحت إشراف مجلس الإدارة بجميع الأعمال المالية للصندوق إيرادات ومصروفات وينبغى أن يضع حساباته تحت تصرف المدير العام وأن يقدم بناء على طلبه كل المعلومات التى قد يحتاجها .

ويخضع للضمان بالشروط المقررة للمعاسبين فى المؤسسات العامة .

وتخضع حسابات المدير المالى لاختصاص المحكمة العليا .

#### المادة (١٤) :

يمكن أن يعاون المدير العام مدير عام مساعد يعين بقرار من وزير العمل بناء على اقتراح مجلس الإدارة ، ويمكن إنهاء خدمة المدير العام المساعد بنفس الكيفية .

#### المادة (١٥) :

يخضع موظفو الصندوق للتشريع واللائحة التى تطبق على أمثالهم فى الحكومة .

#### المادة (١٦) :

لمجلس الإدارة بعد موافقة الوزراء المختصين أن يطلب وضع الموظفين التابعين لجهات أخرى تحت تصرفه ويتحمل الصندوق مرتباتهم .

## المادة (١٧) :

يعهد إلى وزير العمل بالرقابة الدائمة على العمل الإدارى والمالى للصندوق .

### الباب الثالث الموارد والتنظيم المالى

## المادة (١٨) :

١- تتكون أموال الصندوق من الموارد الآتية :

(أ) الاشتراكات المخصصة لتمويل فروع نظام الضمان الاجتماعى المختلفة .

(ب) المبالغ الإضافية المستحقة بسبب التأخير فى دفع الاشتراكات وفوائد التأخير .

(ج) الهبات والوصايا .

(د) كل الموارد الأخرى التى تخصص للصندوق بنص تشريعى أو لائعى .

٢- موارد الصندوق لا يمكن استخدامها إلا للأغراض المحددة بالقانون الحالى ولتغطية المصاريف الإدارية الضرورية لإدارة النظام .

## المادة (١٩) :

١- الأحكام المتعلقة بحسابات الصندوق يحددها قرار من وزير العمل .

٢- يكون لكل فرع من فروع الضمان الاجتماعى إدارة مالية منفصلة .

٣- يحدد وزير العمل بقرار منه بناء على اقتراح مجلس إدارة الصندوق العصة المخصصة لكل فرع من المصاريف الإدارية .

## المادة (٢٠) :

١- تحتسب الاشتراكات المستحقة للصندوق على أساس مجموع الأجور التى يحصل عليها الأشخاص الخاضعون ويدخل فى ذلك المكافآت والمنح والهبات والعمولات وكل ميزة نقدية أو ما يقابل المزايا العينية باستثناء المصاريف المدفوعة أو المنافع العائلية التى تؤدى بموجب أحكام هذا القانون ويتم تقييم المزايا العينية طبقاً للقواعد التى يحددها قرار من وزير العمل .

٢- بالنسبة لبعض فئات العمال يجوز حساب الاشتراكات على أساس أجور جزائية يحددها مجلس إدارة الصندوق ويعتمدها وزير العمل . ويجوز لوزير العمل أيضاً أن يحدد لخدم المنازل وكذلك فئات العمال الأخرى الاشتراكات على حسب فئات من الأجور ويحدد كيفية تحصيل هذه الاشتراكات .

٣- يحدد بمرسوم بناء على اقتراح وزير العمل الحد الأعلى للأجر الذى يخضع للاشتراكات والمبالغ التى تتجاوز ذلك الحد لا تحسب . ويعاد النظر فى الحد الأعلى للأجور بنفس الإجراءات بناء على رأى مجلس إدارة الصندوق

## المادة (٢١) :

١- تحدد نسب الاشتراكات على أساس نسبة مئوية من الأجور الخاضعة للاشتراكات بحيث تكون جملة إيرادات كل فرع

تغطي مجموع مصروفات ومزايا هذا الفرع وجانب المصاريف الإدارية المتعلقة به وتوفير المبالغ اللازمة لتكوين احتياطي تاميني ومصاريف التشغيل .

٢- تحدد نسب الاشتراكات بمرسوم بناء على اقتراح وزير العمل ، ويجوز إعادة النظر فيها بنفس الكيفية وبناء على رأى مجلس إدارة الصندوق ، وتصبح إعادة النظر إجبارية فى الحالات المذكورة فى المادة (٢٦) من هذا القانون .

٣- يمكن زيادة نسب اشتراكات فرع الأخطار المهنية التى تحدد طبقا لأحكام البند ٢ من هذه المادة إلى الضعف بالنسبة لصاحب العمل الذى لا يطبق تعليمات السلطات المختصة بالوقاية من حوادث العمل والصحة الصناعية .

٤- لا تتجاوز نسب اشتراكات فرع المعاشات ٩/١ من الأجور الخاضعة للاشتراكات ، وفى هذه الحدود تكون النسب بمرسوم بناء على اقتراح وزير العمل بطريقة تكفل ثبات النسب والتوازن المالى للمعاشات لمدة طويلة .

٥- إذا كانت الاشتراكات الناشئة من المنافع العائلية وعائد أموال الفرع أقل من المصروفات الجارية للمنافع والمصروفات الإدارية لهذا الفرع فإن نسب الاشتراكات ترفع طبقا للإجراءات المذكورة فى البند ٢ من هذه المادة بحيث تضمن التوازن المالى خلال مدة جديدة .

## المادة (٢٢) :

١- تقع كلية اشتراكات فرع المنافع العائلية وكذلك نوع الأخطار المهنية على عاتق صاحب العمل وتوزع اشتراكات فرع المعاشات بين العامل وصاحب العمل بناء على اقتراحات تحدد بمرسوم والجزء الذى يقع على عاتق العامل ينبغي ألا يجاوز ٥% من مقدار الاشتراكات .

٢- يعتبر صاحب العمل مدينا تجاه الصندوق بجميع الاشتراكات ومسئولا عن أدائها بما فى ذلك حصة العامل التى تحسب من الأجر عند نهاية كل فترة يصرف عنها الأجر .

٣- تظل اشتراكات صاحب العمل على عاتقه دائما وكل اتفاق مخالف يعتبر باطلا بحكم القانون وإذا كان العامل يشغل وظيفة لدى صاحب عمل فأكثر يكون كل صاحب عمل مسئولاً عن أداء حصته فى الاشتراكات محسوبة فى حدود الحد الأعلى بما يتناسب مع الأجر الذى يدفعه للمنتفع .

٤- يؤدى صاحب العمل الاشتراكات الكاملة المسئول عنها فى التواريخ وطبقا للكيفية التى يحددها وزير العمل .

٥- صاحب العمل الذى لا يؤدى الاشتراكات فى المدة المقررة يلزم بأداء مبلغ إضافي يعادل ٥ ٪ من الاشتراكات عن كل شهر تأخير أو جزء من الشهر فضلا على الاشتراكات ، ولا يوقف الطعن أمام محكمة العمال أداء إضافات التأخير .

٦- يقرر الصندوق جميع المبالغ المستحقة بعد أن يرسل لصاحب العمل إنذارا - بعلم وصول - مؤيدا من مدير العمل أو أى موظف من هيئة تفتيش العمل مفوضا فى هذا الشأن بسلطة تنفيذية .

ومع ذلك فإن القرار لا يعتبر نافذا إلا بعد مهلة الشهر محسوبة من استلام صاحب العمل الإنذار ، وإذا لم يطعن صاحب العمل خلال هذه المهلة أمام محكمة العمل ليتنازع فى حقيقة أو مبلغ الدين .

يوضح قرار وزير العمل شكل الإنذار وبيان المبالغ المستحقة وكذلك شروط اعتماد هذا البيان والشروط التى يخطر بها الصندوق ومدير عام العمل بالطعن المقدم من صاحب العمل إلى محكمة العمل .

٧- إذا لم يخطر الصندوق بمبلغ الأجر الذى يعد أساسا لحساب الاشتراكات يفرض رسما مؤقتا يتم على أساس الأجر موضع أحدث إخطار مضافا إليه ٢٥٪ .

٨- إذا كان حساب صاحب العمل لا يسمح بوضع الرقم الصحيح للأجور المدفوعة لواحد أو أكثر من المأجورين يقوم الصندوق بتحديد الأجور جزائيا على ضوء معدل الأجور للمهنة .

٩- تطبق إجراءات التحصيل الموضحة فى البند ٧ من هذه المادة على الرسم المؤقت الذى يفقد صفته كدين إذا قدم صاحب العمل إخطار الأجور الفعلية المدفوعة خلال المدة المقررة .

## المادة (٢٣) :

يخصص اعتماد تشغيل مشترك لمجموع فروع التأمين بحيث لا يقل مقداره عن ثلاثة أمثال المتوسط الشهري لمصاريف الصندوق المقررة خلال ثلاثة أشهر الأخيرة .

## المادة (٢٤) :

١- ينشئ الصندوق ويحتفظ لكل فرع من فروع الضمان الاجتماعي المذكورة في المادة الأولى من هذا القانون احتياطيًا للضمان الاجتماعي يحسب على الوجه الآتي :

(أ) احتياطي لفرع الإعانات العائلية يعادل ربع المصاريف المقررة لهذا الفرع في خلال السنتين الأخيرتين

(ب) احتياطي لفرع الأخطار المهنية يعادل مبلغ إجمالي المصاريف المقررة لهذا الفرع خلال السنتين الأخيرتين .

(ج) احتياطي لفرع المعاشات يعادل على الأقل المبلغ الإجمالي للمصاريف المقررة لهذا الفرع خلال ثلاث سنوات الأخيرة .

٢- يحدد وزير العمل بصفة مؤقتة مبالغ احتياطيات الضمان حتى تجميع الإحصائيات التي تسمح بحساب هذه المبالغ طبقاً لأحكام الفقرة الأولى من هذه المادة .

## المادة (٢٥) :

تستثمر الأموال المبيعة لمدة متوسطة أو طويلة طبقاً للخطّة المالية التي وضعها مجلس الإدارة والمعتمدة من وزير العمل . والخطّة المالية الموضوعة لاستثمار أموال الصندوق يجب أن تحقق في المكان الأول الضمان الحقيقي للأموال ، ويجب أن تهدف هذه الخطّة فضلاً على عائد معقول من استثمار هذه الأموال وكذلك في المساهمة بقدر الإمكان في التقدم الاجتماعي والتطور الاقتصادي للأمة .

## المادة (٢٦) :

إذا كان مبلغ احتياطي الضمان لأحد الفروع أقل من المبلغ المحدد طبقاً للمادة ٢٤ من هذا القانون فإن وزير العمل يقترح تحديداً ، طبقاً للإجراء المحدد في المادة ٢١ بمعدل جديد للاشتراكات من شأنه أن يعيد تكوين الموازنة وارتفاع مبلغ احتياطي الضمان للحد المقرر في فترة ثلاث سنوات أو أكثر .

## المادة (٢٧) :

يجري الصندوق كل سنتين على الأقل تحليلاً للعمليات المالية والتقديرية الاكتوارية للفروع المختلفة لنظام الضمان الاجتماعي وإذا كشف التحليل عن خطر لعدم التوازن المالي في فرع محدد - يجري إعادة تعديل معدل الاشتراكات لهذا الفرع طبقاً للإجراءات المحددة في المادة ٢٦ من هذا القانون .

ويجب على مجلس الإدارة خلال ثلاث سنوات الأولى من تنفيذ نظام المعاشات أن يفحص في نهاية كل ستة أشهر تطور الإيرادات ومصروفات هذا الفرع ويقترح في حالة الضرورة إعادة تعديل الاشتراكات .

## الباب الرابع المنافع العائلية

### المادة (٢٨) :

يتمتع العمال الخاضعون لنظام الضمان الاجتماعي المنشأ بهذا القانون والذين لهم طفل أو أكثر في رعايتهم من المزايا ( المنافع العائلية ) عن الشهور الذين يكملون خلالها (١٨) يوما أو (١٢٠) ساعة عمل ويحصلون على أجر مساو للحد الأدنى للأجر العام المقرر .

### المادة (٢٩) :

تشمل المنافع العائلية إعانة قبل الوضع ومساعدة عند الوضع ، والإعانات العائلية والتعويض اليومي للأمومة ، وكذلك مساعدة للأم والرضع في شكل مزايا عينية .

### المادة (٣٠) :

١- الحق في إعانة قبل الوضع مقرر لكل امرأة عاملة أو زوجة عامل بأجر عن تسعة الأشهر السابقة للوضع على أن يكون الإخطار بالحمل خلال ثلاثة الأشهر الأولى من الحمل وتحسب اعتبارا من يوم الإخطار إذا كان هذا الإخطار قد تم بعد هذه المدة .

٢- يخضع منح إعانة الولادة لفحوص طبية يحدد كفاءتها وزير العمل وأضعا في الاعتبار المنظمات الطبية الموجودة .

٣- يسلم الصندوق عند الإخطار بالحمل للحامل بطاقة حمل وأمومة مخصصة لتلقي التعليمات التي تسمح بتحقيق الحالة المدنية وإعداد الوصفات الطبية .

### المادة (٣١) :

١- يكون الحق في منحة الولادة للأولاد الثلاثة الأول عن الزواج الأول لصاحب الإعانة أو اعتبارا من الزواج التالي في حالة وفاة الزوج السابق الذي أخطر عنه قانونا .

٢- يخضع الانتفاع بمنحة الولادة بفرض رقابة طبية منذ بداية الولادة وتسجيل الطفل في سجل الحالة المدنية .

٣- تحدد بقرار من وزير العمل الشروط التي يتعذر فيها إجراء الرقابة الطبية المشار إليها .

### المادة (٣٢) :

١- يعتبر أطفالا معولين ، لتقرير الحق في الإعانات العائلية ، الأطفال العزاب غير العاملين بأجر الذين يعيشون فعلا مع العامل بغض النظر عن وضعهم كأطفال شرعيين أو معترف بهم قانونا أو أيتام مولودين من زواج سابق وموضوعين تحت الوصاية حتى سن الرابعة عشرة أو بعد ذلك التاريخ حتى سن (٢١) ، أو أكثر إذا كانوا يتدربون تحت نظام التلمذة الصناعية أو كانوا يتابعون تعليمهم في المؤسسات التعليمية أو كانوا غير قادرين على ممارسة نشاط بأجر بسبب عجزهم الطبيعي أو العقلي .

٢- تخضع التلمذة الصناعية للشروط المقررة في الباب الثاني من الجزء الثالث من الكتاب الأول من قانون العمل والقرارات التطبيقية .

٣- يحدد وزير العمل بقرار منه الأحوال التي يعتبر فيها شرط المعاشية الفعلية مستوفيا حتى إذا كان الطفل بعيدا من سكن العامل لأسباب صحية أو تعليمية .

٤- يخضع الانتفاع بالإعانات العائلية لقيد الطفل بسجل الحالة المدنية والمساعدة المهنية طبقا للقانون من خلال المؤسسات التعليمية أو مراكز التدريب المهني للأطفال في سن الدراسة ، إلا إذا كان ذلك متعذرا أو ثبت ذلك بمعرفة السلطات المختصة . ويمكن لوزير العمل فيما يتعلق بالأطفال الذين لم يبلغوا سن الدراسة أن يصدر قرارا مع تحديد المدة والشروط بإخضاع منح الإعانات العائلية لفحوص طبية .

#### المادة (٣٣) :

تحدد معدلات المزايا العائلية بمرسوم بناء على اقتراح وزير العمل . ويمكن مراجعتها بنفس الإجراءات بعد رأى مجلس إدارة الصندوق .

#### المادة (٣٤) :

يحدد بقرار من وزير العمل بناء على اقتراح مجلس إدارة الصندوق أوضاع دفع الإعانة قبل الوضع وبوريثها والأحوال التي يمكن فيها إيقاف الدفع .

#### المادة (٣٥) :

يحدد قرار من وزير العمل بناء على اقتراح مجلس إدارة الصندوق كيفية تحويل كل أو جزء من منحة الولادة في صورة مزايا عينية تخصص لإعالة الوضع .

#### المادة (٣٦) :

- ١- تسوى الإعانات العائلية حسب عدد الأطفال الذي لهم الحق في الإعانة وذلك في أول كل شهر والإعانة لا تكون واجبة الا اعتبارا من أول الشهر التالي للولادة وتدفع بالكامل عن شهر الوفاة .
- ٢- تدفع الإعانات العائلية المستحقة الأداء وفي فترات منتظمة لا تتجاوز ثلاثة أشهر .

#### المادة (٣٧) :

يجوز للصندوق أن يعمد لأصحاب الأعمال بأداء الإعانات العائلية المستحقة للعمال الذين في خدمتهم . وهذه الدفعات لا تعفى أصحاب الأعمال من أداء التزامهم للصندوق من الاشتراكات المقررة في المادة (٢١) وفي المدة المحددة في المادة (٢٢) فقرة ٤ من هذا القانون .

#### المادة (٣٨) :

- ١- تدفع المنافع العائلية للأمر .
- ٢- يحدد قرار من وزير العمل بناء على اقتراح مجلس إدارة الصندوق كيفية دفع الإعانات العائلية . ويجوز بصفة خاصة أن يقرر في مناطق محددة دفع الإعانات العائلية مؤقتا للأب أو دفعها للأم في تاريخ مختلف عن التاريخ الذي يدفع فيه الأجر .
- ٣- في الحالة التي يثبت فيها ، بعد تحقيق مفتش الصندوق أن الإعانة العائلية لا تستخدم لصالح الأطفال يجوز لمدير عام الصندوق أن يقرر دفع الإعانة العائلية للشخص الذي يكفل الأطفال فعلا ويقوم بالضمانة الدائمة لهم ويجب أن تخضع هذه القرارات لموافقة مكتب مجلس الإدارة .

## المادة (٣٩) :

- ١- يكون لكل امرأة عاملة في حالة الحمل الحق في تعويض يومي للأمومة يحسب بالكيفية المحددة بالبند الرابع من هذه المادة .
- ٢- تعطى التعويضات اليومية للمرأة العاملة التي تتوقف عن كل نشاط مأجور بمناسبة الأمومة خلال (١٤) أسبوعا من بينها ستة أسابيع قبل التاريخ المفترض للوضع وسبوعية بعد ذلك .
- ٣- أي خطأ من الطبيب أو القابلة في تقدير التاريخ المحتمل للوضع لا يمنع المرأة العاملة من الحصول على التعويض الذي تستحقه اعتبارا من تاريخ الشهادة الطبية حتى يتم الوضع .
- ٤- يعادل التعويض اليومي نصف متوسط الأجر اليومي ويستخرج متوسط الأجر اليومي بقسمة مجموع الأجر الخاضعة للاشتراكات المدفوعة من صاحب الشأن خلال ثلاثة أشهر للتوقف عن العمل « ٩٠ يوما » .

## المادة (٤٠) :

يحدد وزير العمل بقرار منه بناء على اقتراح مجلس إدارة الصندوق شروط منح وقواعد المزايا العينية التي تهدف إلى تحسين تغذية وصحة الأمهات والرضع .

## الباب الخامس الآخطار المهنية

## المادة (٤١) :

- ١- يعتبر حادث عمل ، مهما كان السبب ، الحادث الذي يقع للعامل بفعل أو بمناسبة العمل سواء أكان هناك خطأ من جانبه أم لا .
- ويعتبر في حكم حادث العمل ، الحادث الذي يقع للعامل في المسافة بين إقامته أو المحل الذي يتناول فيه وجباته أو المحل الذي ينجز فيه عمله أو يستلم أجره بالعكس بحيث لا يتوقف أو ينحرف لباعث يمليه صالحي شخصي أو لا يتصل بالعمل . ويعتبر حادث عمل الحادث الذي يقع في السفريات التي يتحمل أعباءها صاحب العمل .
- ٢- تطبق أحكام القانون الحالي المتعلقة بحوادث العمل على الأمراض المهنية ، ويعتبر تاريخ أول تقرير طبي للمريض في حكم تاريخ الحادث .
- ٣- يصدر مرسوم بناء على اقتراح وزير العمل بقائمة الأمراض التي تعتبر أمراضا مهنية يقابلها قائمة بالأعمال والعمليات والمهن التي تتضمن مناولة واستخدام عناصر ضارة تتم في ظروف خاصة وتعرض العمال بوجه معتاد لأخطار الأمراض . والأمراض المهنية التي تظهر بعد التاريخ الذي يتوقف فيه العامل عن التعرض لهذه الأمراض تؤخذ في الحسبان إذا أعلنت في المهلة الموضحة في تلك القائمة .
- ٤- صاحب العمل ملزم بأن يخطر مفتش العمل والصندوق خلال مدة ٤٨ ساعة بحوادث العمل التي تقع أو الأمراض المهنية إذا كان المصابون يعملون في المنشأة ويجب أن يكون الإخطار على النموذج وبالكيفية التي يحددها قرار من وزير العمل بناء على اقتراح مجلس إدارة الصندوق .

## المادة (٤٢) :

١- تتضمن المزايا الآتية :

- (أ) الرعاية الطبية اللازمة للضرر الناتج عن الحادث سواء أدت أو لم تؤد إلى التوقف عن العمل .
  - (ب) المعونة المالية في حالة العجز المؤقت عن العمل .
  - (ج) المعاش أو التعويض عن العجز في حالة العجز المستديم الكلى أو الجزئي .
  - (د) المعاشات للورثة ومنحة مصاريف الجنازة في حالة الوفاة .
- ٢- يحتفظ بقوة القانون بخدمات المزايا العائلية لصالح العامل المصاب بحادث عمل خلال مدة عجزه المؤقت .

## المادة (٤٣) :

١- تشمل الرعاية الطبية :

- (أ) الخدمات الطبية والجراحية .
  - (ب) الفحوص الطبية وصور الأشعة والتحاليل والفحوص المعملية .
  - (ج) توفير المواد الصيدلانية ( الأدوية ) وملحقاتها .
  - (د) الإقامة بالمستشفى وكذلك أية منشأة طبية .
  - (هـ) رعاية الأسنان .
  - (و) مصاريف انتقال المصاب من مكان الحادث إلى مراكز العلاج في المستشفى والعيادة الطبية إلى محل الإقامة .
  - (ز) توفير وصيانة وتجديد الأجهزة التعويضية والأطراف الصناعية الضرورية للعجز الناتج من الحادث التي يقرر الطبيب المعين أو المعتمد من الصندوق أنه لا غنى عنها .
  - (حـ) تحمل المصاريف الضرورية للعلاج والتأهيل المهني . وإعادة تشغيل المصاب بالشروط التي يحددها قرار من وزير العمل .
- ٢- استثناء من الإسعافات الأولية التي يتحملها صاحب العمل يقدم الرعاية الطبية الصندوق أو المؤسسات التي تختار من بين المؤسسات الرسمية أو الخاصة المعتمدة من السلطات الطبية التي تكون في جميع الأحوال محل استرداد على أساس تعريفية جزائية توضع بالاتفاق بين هذه المؤسسات والصندوق .

## المادة (٤٤) :

- ١- في حالة العجز المؤقت عن العمل الثابت بوساطة السلطة المختصة يكون للمصاب الحق في تعويض يومي عن الحادث عن كل يوم عجز سواء كان من أيام العمل أو من أيام العطلة التالية ليوم التوقف المتواصل عن العمل .
- ويدفع التعويض عن مدة العجز عن العمل السابقة للشفاء التام أو التام الجروح أو وفاة العامل ويتحمل صاحب العمل الأجر الكامل عن يوم العمل الذي توقف فيه العامل عن العمل .
- ٢- يعادل مبلغ التعويض اليومي ثلثي متوسط الأجر اليومي للمصاب
- ٣- يستخرج متوسط الأجر اليومي بقسمة مجموع الأجر الخاضعة للاشتراكات المدفوعة عن صاحب الشأن خلال ثلاثة أشهر سابقة على وقوع الحادث على (٩٠) وفي حالة عدم اشتغال المصاب كل ثلاثة الأشهر أو كانت مدة العمل تقل عن ثلاثة أشهر فإن الأجر الذي يستخدم في حساب متوسط الأجر اليومي هو ما كان قد يحصل عليه إذا كان قد اشتغل بنفس الشروط في خلال مدة ثلاثة الأشهر ( في المؤسسة التي وقع فيها الحادث ) .

## المادة (٤٥) :

تؤدى المعونة المالية فى فترات منتظمة مع الأجر على ألا تقل الفترة عن أسبوع أو تجاوز شهرا .

## المادة (٤٦) :

١- فى حالة العجز الدائم والكلى المقرر بوساطة الطبيب المعين أو المعتمد من الصندوق يكون للمصاب الحق فى معاش العجز الكامل يعادل ٨٥٪ من متوسط الأجر الشهرى .

٢- تحدد نسبة العجز المستفيد حسب طبيعة العجز والحالة العامة والسن والقوى البدنية والعقلية للمصاب وكذلك حسب كفايته ومؤهلاته المهنية على أساس جدول استرشادى للعجز مقرر بمرسوم بناء على اقتراح وزير العمل .

٣- متوسط الأجر الشهرى الذى يستخدم لحساب معاش العجز يعادل (٢٠) مثل متوسط الأجر اليومى المعدد طبقا لأحكام المادة (٢٤) فقرة ٢ من هذا القانون وفى جميع الأحوال لا يجوز أن يقل الأجر عن الحد الأدنى القانونى للأجر المطبق فى المنطقة فى تاريخ الحادث .

## المادة (٤٧) :

١- يكون للمصاب فى حادث عمل أدى إلى عجز جزئى مستفيد الحق فى :

(أ) معاش عجز إذا كانت درجة عجزه تعادل ١٥٪ على الأقل .

(ب) تعويض عجز يدفع مرة واحدة إذا كانت درجة عجزه تقل عن ١٥٪ .

٢- يكون مبلغ معاش العجز الجزئى المستفيد حسب درجة العجز متناسبا مع المعاش الذى قد يستحقه المصاب فى حالة العجز الكامل المستفيد ويعادل مبلغ تعويض العجز ثلاثة أمثال مبلغ المعاش السنوى متناسبا مع درجة عجز المصاب .

## المادة (٤٨) :

١- إذا أدى حادث العمل إلى وفاة المصاب يكون للورثة الحق فى معاشات الوريثة وتعويض مصاريف الجنائز .

٢- يعادل تعويض مصاريف الجنائز (٢٠) مثل الأجر اليومى الموضح فى المادة (٤٤) فقرة ٣ من القانون .

## المادة (٤٩) :

١- يعتبر من الوريثة :

(أ) الأرملة غير المطلقة أو المنفصلة جسديا على شرط أن يكون الزواج سابقا لحادث العمل وإذا كان لاحقا أن يكون قد وقع خلال سنة أو على الأقل قبل الوفاة وتسرى نفس الشروط بالنسبة للأرملة المأجزة التى كانت تعيش على نفقة المصاب .

(ب) الأطفال المسئول عنهم المصاب والمعروفون فى المادة (٢٢) من هذا القانون .

(ج) الأصول المسئول عنهم المصاب .

٢- يحدد معاش الوريثة بنسبة مئوية من الأجر الذى يحسب على أساسه معاش العجز المستفيد بواقع :

(أ) ٢٠٪ للأرملة أو الأرملة فى حالة تعدد الأرمال ويوزع المبلغ عليهن بالتساوى .

(ب) ١٠٪ لكل يتيم الأب أو الأم .

(ج) ١٥٪ لكل يتيم الأب والأم .

(د) ١٠٪ لكل أصل من الأصول المعولين .

٣- لا يجاوز في جميع الأحوال المبلغ الكلى للمعاشات التي يستحقها ورثة المصاب مبلغ معاش العجز الكامل الذي كان يستحقه أو كان قد يستحقه . وإذا كان مجموع المعاشات محسوباً طبقاً لأحكام هذه المادة وتجاوز هذه الحدود فإن كلا من هذه المعاشات يخفض نسبياً هذا التخفيض نهائياً .

٤- يوقف معاش الأرمال والأرمل في حالة الزواج وفي هذه الحالة يكون للأرمل أو الأرملة التي تتزوج الحق في منحة تعادل ستة أمثال مبلغ المعاش الشهري .

#### المادة (٥٠) :

١- إذا تعرض من جديد مستحق معاش العجز الجزئي المستديم لحادث عمل فإن المعاش الجديد يربط مع الأخذ في الاعتبار مجموع الأضرار التي يتعرض لها والأجور كنسب للمعاش السابق . ومع ذلك إذا كان متوسط أجر المصاب وقت الإصابة الأخيرة أعلى من ذلك الذي أخذ كنسب في حساب المعاش فإن المعاش الأخير يحسب على أساس الأجر الأعلى .

٢- إذا تعرض من جديد مستحق تعويض العجز لحادث عمل وتخلف لديه عجز لا يقل عن ١٥٪ فيحسب المعاش مع الأخذ في الاعتبار مجموع الإصابات والأجر المحسوب على أساسه تعويض العجز وإذا كان أجر المصاب وقت الإصابة الأخيرة أعلى من ذلك الذي أخذ كنسب لحساب التعويض فيحسب المعاش طبقاً للأجر الأعلى ويخفض المعاش عن كل سنة من السنوات الثلاث الأولى التالية لتسوية المعاش بمعدل ثلث تعويض العجز الذي أدى للمستفيد .

٣- تؤدي دائما معاشات العجز بصفة مؤقتة فإذا ثبت بوساطة الطبيب المعين أو المعتمد من الصندوق بعد تسويتها مضاعفة للإصابة أو انخفاض في العجز أو القدرة فتمت بناءً على اقتراح الصندوق أو المستحق مراجعة المعاش بزيادته ابتداءً من تاريخ المضاعفة أو النقص أو وقفه ابتداءً من تاريخ استحقاقه طبقاً للإخطار بالقرار .

٤- لا يجوز للمصاب أن يرفض الفحوص الطبية التي يطلبها الصندوق ويجوز أن تكون هذه الفحوص على فترات مدة كل منها ستة أشهر خلال السنتين الأوليين التاليتين لتاريخ الشفاء أو ثبوت العجز ومدة سنة بعد ذلك ولا يمكن إجراء المراجعة من جانب الصندوق بعد مدة خمس سنوات من تاريخ الشفاء التام أو ثبوت العجز .

#### المادة (٥١) :

يصدر قرار من وزير العمل بعد أخذ رأى المجلس القومي للعمل يحدد الشروط التي يسمح فيها لبعض المنشآت بعد أخذ رأى مجلس إدارة الصندوق بأن تؤمن لدى نفسها خدمات المزايا المتعلقة بالرعاية والتعويضات اليومية المشار إليها بالمادتين (٤٣) ، (٤٤) من هذا القانون .

ويحدد القرار أيضاً كيفية إجراء ورقابة الخدمة المشار إليها للمزايا .

### الباب السادس

### المعاشات

#### المادة (٥٢) :

١- للمؤمن عليهم الذين يبلغون من العمر ستين عاماً والمؤمن عليهم اللاتي يبلغن من العمر خمسة وخمسين عاماً الحق في معاش الشيخوخة إذا استوفوا الشروط الآتية :

(أ) إذا كان مسجلا في الصندوق لمدة عشرين سنة على الأقل .

(ب) إذا أتم ستين شهرا تأمينا على الأقل خلال عشر السنوات السابقة لتاريخ قبول طلب المعاش .

(ج) التوقف عن كل نشاط بأجر .

٢- يجوز للمؤمن عليه الذي أكمل خمسا وخمسين سنة والمؤمن عليها التي أكملت خمسين سنة والذي حدث له مبكرا نقص في قدرته البدنية أو العقلية والذي يصبح غير قادر على ممارسة نشاط يأجر والذي تتوافر بشأنه الشروط المذكورة في الفقرة السابقة أن يطلب معاشا مبكرا يحدد بقرار من الوزير كيفية تقرير وفحص النقص المبكر للقدرة .

٣- يصبح معاش الشيخوخة وكذلك المعاش المتوقع نافذا من اليوم الأول من الشهر التالي للتاريخ الذي تتوافر فيه الشروط المطلوبة . بشرط أن يكون طلب المعاش قد قدم للصندوق في خلال ستة الأشهر التالية لذلك التاريخ ، وإذا قدم طلب المعاش بعد انتهاء المهلة فإن المعاش يستحق من اليوم الأول للشهر التالي لتاريخ استلام الطلب .

٤- يؤدي تعويض الشيخوخة من دفعة واحدة للمؤمن عليه الذي أكمل (٦٢) شهرا تأمينا على الأقل والذي بلغ السن المحددة في الفقرتين ١ و ٢ من هذه المادة وتوقف عن كل نشاط بأجر ولم يستوف الشروط المطلوبة لاستحقاق معاش الشيخوخة .

### المادة (٥٣) :

١- يستحق المؤمن عليه الذي يصير عاجزا قبل سن الستين والمؤمن عليها التي تصير عاجزة قبل بلوغها سن الخامسة والخمسين ، معاش العجز إذا استوفى كل منها الشروط الآتية :

(أ) أن يكون مسجلا في الصندوق منذ خمس سنوات على الأقل .

(ب) أن يكون قد أتم ستة أشهر تأمين خلال الاثني عشر شهرا السابقة على عدم القدرة التي أدت إلى العجز .

٢- بالرغم من أحكام الفقرة السابقة فإنه في حالة ما إذا كان العجز ناتجا عن حادث فإن المؤمن عليهم الحق في معاش العجز على شرط أن يكونوا شاغلين لوظيفة خاضعة للتأمين من تاريخ الحادث وأن يكونوا مسجلين في الصندوق قبل تاريخ الحادث .

٣- يعتبر في حكم العاجز المؤمن عليه الذي يعاني نقصا دائما في قدراته الطبيعية أو العقلية نتيجة مرض أو حادث غير مهنى المصدر ثابت بشهادة من طبيب معين أو معتمد من الصندوق بحيث يجعله غير قادر على كسب أكثر من ثلث الأجر الذي يحصل عليه العامل الحاصل على نفس التعليم في عمله .

٤- يعتبر معاش العجز نافذا من تاريخ ثبوت الضرر أو ثبوت حالة المؤمن عليه سواء بانتهاء مدة الستة أشهر التالية للعجز إذا كان يحتمل حسب رأي الطبيب المعين أو المعتمد من الصندوق استمرار العجز لمدة ستة أشهر أخرى ، وتطبق بالقياس أحكام المادة (٥٢) من الفقرة الثانية .

٥- يدفع معاش العجز دائما بصفة مؤقتة ويجوز إعادة النظر فيه في تواريخ يحددها الصندوق .

٦- يحل معاش الشيخوخة محل معاش العجز وينتس القيمة إذا بلغ المنتفع سن الستين سنة إذا كان رجلا والخامسة والخمسين إذا كانت امرأة .

### المادة (٥٤) :

١- يحدد مبلغ معاش الشيخوخة أو معاش العجز أو المعاش المقرر سلفا وتعويض الشيخوخة بالنسبة للمتوسط الشهري للأجر المقرر على أساس جزء من ثلاثين أو من ستين من مجموع الأجر الخاضعة للاشتراكات خلال ثلاث السنوات أو خمس السنوات الأخيرة السابقة لتاريخ استحقاق المعاش أيهما أفضل للمؤمن عليه . وإذا كان عدد الشهور الجارية منذ التسجيل أقل من (٣٦) شهرا يستخرج متوسط الأجر الشهري بقسمة مجموع الأجر الخاضعة للاشتراكات منذ التسجيل على عدد الشهور الواقعة بين ذلك التاريخ وتاريخ قبول المعاش .

٢- لحساب مبلغ معاش العجز فإن السنوات التي تقع بين سن الستين للرجل والخامسة والخمسين للنساء والسن الفعلي للعجز

فى تاريخ سريان معاش العجز تعتبر بمثابة مدد تأمين بواقع ستة أشهر عن السنة .

٣- يعادل المبلغ الشهري لمعاش الشيوخه أو العجز أو المعاش المقدر مقدما ٢٠٪ من متوسط الأجر الشهري . وإذا كان مجموع شهور التأمين أو الشهور المأثمة يتجاوز (١٨٠) شهرا فتزاد النسبة المئوية بمقدار  $\frac{1}{3}$  ٪ ( واحد وثلاث بالمائة ) لكل فترة تأمين أو ما يماثلها لكل (١٢) شهرا تلى المائة والثمانين شهرا .

٤- لا يجوز أن يقل المبلغ الشهري لمعاش الشيوخه أو العجز أو المعاش المقدر مقدما عن ٦٠٪ من الحد الأدنى للأجر الشهري الأعلى للمهن فى البلاد المقرر والمعادل لمدة عمل يومى تبلغ (٤٠) ساعة فى الأسبوع ، ولا يجوز أن يتعدى المبلغ الأدنى ٨٠٪ من متوسط الأجر ويحسب طبقا لفقرة الأولى من هذه المادة .

٥- يحتفظ بقوة القانون بخدمات المنافع العائلية للمستفيدين من معاشات الشيوخه والعجز .

٦- يعادل مبلغ منحة الشيوخه متوسط أجر المؤمن عليه الذى أتم اثني عشر شهرا من التأمين .

## المادة (٥٥) :

١- فى حالة وفاة صاحب معاش الشيوخه أو معاش مقدر مقدما ، وكذلك فى حالة وفاة المؤمن عليه الذى يستوفى عند وفاته شروط انتفاعه بمعاش الشيوخه أو العجز أو الذى أتم على الأقل (١٨٠) شهرا تأمين يكون للمستحقين الحق فى معاش الوفاة .

٢- يعتبر فى حكم المستحق :

(أ) الأرملة التى تبلغ من السن (٥٠) سنة على الأقل أو فى السن الذى تبلغ فيه الخمسين سنة أو المصابة بعجز مثبت بشهادة من الطبيب المعين أو المعتمد من الصندوق بشرط أن يكون الزواج قد تم قبل سنة على الأقل من الوفاة ما لم يكن الزواج قد أنجب طفلا أو لم تكن الأرملة فى حالة حمل عند وفاة الزوج .

(ب) الأرملة ( الزوج ) العاجز الممول من المؤمن عليها بشرط أن يكون الزواج قد تم قبل سنة من تاريخ الوفاة .

(ج) الأولاد الممولين من المتوفى طبقا للتعريف الوارد فى باب الإعانات العائلية .

٣- تحتسب معاشات الممولين كنسبة مئوية من معاش الشيوخه أو العجز أو المعاش المقدر مقدما الذى استحقه أو كان يمكن أن يستحقه المتوفى قبل وفاته بواقع :

(أ) ٥٠٪ للأرملة أو الأرملة ، فى حالة تعدد الأرمال يوزع عليهن المبلغ بالتساوى .

(ب) ٢٥٪ لكل يتيم الأب أو الأم ، وأربعين فى المائة لكل يتيم الأبوين ومبلغ معاش اليتيم لا يقل عن الإعانات العائلية .

٤- ومع ذلك فلا يجوز أن يتعدى مجموع معاش الممولين لمجموع المعاش الذى استحقه أو كان يمكن أن يستحقه وإذا كان المجموع يجاوز ذلك المبلغ فيخفض المعاش نسبيا .

٥- يوقف الحق فى معاش الزوج الممول فى حالة الزواج من جديد . ويؤدى له فى هذه الحالة منحة زواج تعادل معاش ستة أشهر

٦- طبق بالقياس نصوص المادة ٥٢ فقرة ٣ .

## المادة (٥٦) :

إذا كان المؤمن عليه لا يستحق معاش عجز وكان له (١٨٠) شهرا تأمين على الأقل فى تاريخ وفاته فتنتفع أرملة من تعويض الورثة الذى يؤدى دفعة واحدة كمبلغ يعادل لمعاشات العجز الشهرية التى كان يستحقها على أساس (١٨٠) شهرا تأمين ويكون قد أتم ستة أشهر تأمين فى تاريخ الوفاة . وفى حالة تعدد الأرمال يوزع المبلغ عليهن بالتساوى ، كما يحتفظ المنتفع بالإعانات العائلية المخصصة للأطفال الممولين .

## الباب السابع

### احكام مشتركة

#### المادة (٥٧) :

يحدد بقرار من وزير العمل كيفية اشتراك أصحاب الأعمال وتسجيل العمال وتحصيل الاشتراكات وتسوية التعويضات والخدمات الخاصة بها وكذلك الالتزامات التي تقع على أصحاب الأعمال والعمال في تسيير نظام الضمان الاجتماعي ، ويوضح قرار وزير العمل على الأخص طبيعة وشكل القيودات التي تبون في كتيب العمل أو أي مستند يحال له وإعداد قوائم ( كشوف ) الأجور الشهرية والربع سنوية والسنوات بحيث تقيد في الحساب الاشتراكات للفروع المختلفة وتحديد مدد الخدمة والتأمين التي تؤخذ في الاعتبار لتحويل الحق في المزايا وحساب مبالغها .

#### المادة (٥٨) :

يحدد قرار من وزير العمل شروط وكيفية الاتفاقات التي يعقدها الصندوق مع الجماعات والهيئات الرسمية والخاصة المعتمدة من السلطات الطبية لتكليف هذه المصالح بتقديم العناية وإجراء الزيارات والفحوص الطبية المقررة بقانون العمل أو النصوص التشريعية واللوائح المنظمة للضمان الاجتماعي .

#### المادة (٥٩) :

١- لتحويل الحق في المزايا يعتبر في حكم مدة التأمين كل مدة حصل المؤمن عليه خلالها على تعويضات يومية متعلقة بالأخطار المهنية أو الأمومة أو تم تعويضه إما طبقا بالشروط المقررة في المادة ٣١ من الكتاب الأول من قانون العمل أو خلال مدة الإجازة المفقوعة في الحدود المقررة في المادة ٢٣ من الكتاب الثاني من قانون العمل أو خلال فترة الانتقال أو مدد الانتظار المحددة في المادة ٣٥ من الكتاب الثاني من قانون العمل .

٢- يقصد بعبارة « شهر التأمين » كل شهر يشتغل المؤمن عليه خلاله (١٥) يوما على الأقل بعمل خاضع للتأمين أو حصل على أجر يكون مقداره مساويا على الأقل لنصف الحد الأدنى المقرر للمهنة . وتحدد كيفية التطبيق بقرار من وزير العمل الذي يمكنه أيضا تحديد معايير أخرى لتحديد شهر التأمين .

#### المادة (٦٠) :

١- تصرف الرواتب المعاشية والمعاشات في صورة مبالغ شهرية ويحدد الحق فيما يدفع شهريا طبقا لوضع المستفيد في اليوم الأول للشهر الميلادي ويجبر كل مبلغ شهري بالزائد إلى المائة فرتك .

٢- يتم أداء الرواتب المعاشية والمعاشات مرة في الشهر أو كل ثلاثة أشهر . ويجوز لمجلس إدارة الصندوق أن يحدد المناطق أو الشروط التي تؤدى بمقتضاها المزايا الشهرية ويمكن أن يقرر أيضا كيفية أداء المزايا .

#### المادة (٦١) :

١- الحق في التعويض اليومي لإصابات العمل والأمومة والتعويضات العائلية ومصاريف الجنازة يتقدم باثني عشر شهرا .

٢- الحق في المعاشات والرواتب المعاشية وتعويضات الشيخوخة والعجز الطبيعي والعجز الناشئ عن الإصابات ومعاشات المعولين يتقدم بخمس سنوات ، ومع ذلك فإن متأخرات الرواتب المعاشية والمعاشات لا تدفع لمدة سابقة تجاوز اثني عشر شهرا .

## المادة (٦٢) :

صاحب راتب العجز الناشئ عن الإصابة ومعاش العجز الطبيعى الذى يحتاج بصفة دائمة إلى مساعدة وعناية شخص آخر لتأدية أعمال الحياة العادية يكون له الحق فى زيادة تعادل ٥٠٪ من الراتب أو المعاش ولا يجوز أن تقل هذه الزيادة عن الحد الأدنى للأجور المحدد فى الفقرة ٣ من المادة (٤٦) من هذا القانون .

## المادة (٦٣) :

يجوز مراجعة مبالغ التعويضات العائلية والمدفوعات الدورية الجارية المفعولة فى شكل رواتب أو معاشات وذلك بمرسوم بناء على اقتراح وزير العمل حسب المتغيرات فى تكاليف المعيشة على أن يوضع فى الاعتبار الامكانيات المالية ، وتطور الحد الأدنى للأجر المقرر للمهنة .

## المادة (٦٤) :

المزايا غير قابلة للتنازل عنها أو الحجز عليها إلا بالشروط والحدود الخاصة بالأجور لدفع ديون النفقة .

## المادة (٦٥) :

- ١- إذا أصبح للمصاب نتيجة حادث عمل الحق فى راتب عجز مستديم ومعاش عجز ، فيوقف أداء معاش العجز حتى بداية مبلغ راتب العجز المستديم الناشئ عن الإصابة .
- ٢- إذا كانت وفاة العامل ناتجة عن إصابة عمل ، وكان المعولون مستحقين فى نفس الوقت راتباً ومعاشاً فإن أداء المعاش يوقف عند بداية مبلغ راتب المعولين .
- ٣- فى حالة الجمع بين معاشين أو راتبين أو أكثر يربط بموجب نصوص هذا القانون فإن صاحبها يستحق الراتب أو المعاش الأعلى مضافاً إليه نصف المعاشات أو الرواتب الأخرى .
- ٤- لا يجوز الجمع بين معاش المعولين أو منح المعولين والانتفاع بالتعويضات العائلية عن نفس الأطفال .

## المادة (٦٦) :

- ١- تبطل المزايا إذا كان العجز أو الوفاة نتيجة ارتكاب المتفجع جريمة أو جنحة أو خطأ متعمداً من جانبه .
- ٢- توقف المزايا إذا كان المستحق غير مقيم فى الإقليم الوطنى إلا فى حالة الاتفاقيات المتبادلة فى الاتفاقيات الدولية ، وإذا كان يمضى فترة عقوبة مقيدة الحرية ، وإذا أعمل استعمال الضمان الطبية الموضوعة تحت أمره ، أو لا يراعى القواعد المقررة لإثبات وجود عجز عن العمل أو بشأن مملك المستقيدين من المزايا .

## المادة (٦٧) :

إذا كانت الحادثة الموجبة للمزايا راجعة لخطأ طرف ثالث فعلى الصندوق أن يئدى المؤمن عليه أو للمستحقين عنه المزايا المقررة فى القانون الحالى . ويحتفظ المؤمن عليه ، أو المستحقون عنه بحق الرجوع على الطرف الثالث المسئول طبقاً للقانون العام بتعويض الضرر الناتج غير أن الصندوق يحل بقوة القانون محل المؤمن عليه والمستحقين عنه بقيمة المزايا المؤداة أو رؤوس الأموال المقابلة لها .

لا يعتبر صاحب العمل ومتنوب عماله كطرف ثالث إلا إذا كانوا قد تسببوا عمداً فى الحادث أو المرض .

لا يعارض الصندوق تسوية ودية بين الطرف المسئول والمؤمن عليه أو المستحقين عنه إذا ما دعى للمشاركة فى هذه التسوية .

## المادة (٦٨) :

١- تتم الرقابة على تطبيق القانون بوساطة القائمين على أحكام القانون الحالي عن طريق مفتشي الصندوق ومفتشي ومراقبي العمل .

٢- مفتشو الصندوق ملتزمون بسرية المهنة . ويعد خلف اليمين بالشروط المقررة لمفتشي العمل بالمادة الرابعة من الكتاب الخامس من قانون العمل يكون لهم الحق في دخول المحال التي يزاول فيها العمل ومراقبة عدد العاملين وأن يطلبوا تقديم كل مستند مقرر بقانون العمل ويسمع بالتحقق من إقرارات صاحب العمل ، ويصفه خاصة سجل الأجور المسكوك بالشكل المقرر باللائحة المنفذة .

يحق للمفتشين تحرير محاضر في حالة مخالفة نصوص القانون الحالي ، ويعتبر صحيحا إلى أن يثبت العكس .

٣- يلتزم صاحب العمل باستقبال المفتشين المشار إليهم في البند السابق ، ويعتبر معرضا لنفس العقوبات المحددة لمفتشي العمل إذا اعترض أو وضع العقبات أمام مهمتهم .

## المادة (٦٩) :

صعوبات تطبيق تشريعات ولوائح الضمان الاجتماعي التي تتعلق بالمؤمن عليهم وأصحاب العمل والصندوق باستثناء المسائل الجنائية والمنازعات التي تتعلق بصفة خاصة بطبيعتها بمنازعات أخرى - تقض بوساطة محكمة العمال التي يقع في نطاق مقرها الصندوق .

## المادة (٧٠) :

١- تعرض الشكاوى بصفة إجبارية قبل أن تقدم لمحكمة العمل على لجنة التوفيق .

٢- وتتكون لجنة التوفيق من مجلس إدارة الصندوق من اثنين من الأعضاء يمثلان العمال واثنين من الأعضاء يمثلان أصحاب الأعمال يعاونهم ممثل لوزارة العمل الذي يحضر دون أن يكون له صوت معدود في مداولة ليوضح للجنة النواحي القانونية للمسائل التي تعرض عليها .

٣- تصدر لجنة التوفيق قراراتها وتطلنها للأطراف المعنية . ويجب أن يكون هذا القرار مسببا وفي حالة تساوى الأصوات أمام اللجنة يقوم مجلس الإدارة بإصدار القرار .

٤- يعطى المدعون مهلة شهرين تحسب من تاريخ الاعلان للمثول أمام محكمة العمل التي تصدر قرارها طبقا للشروط المقررة في الجزء الأول من الكتاب الرابع لقانون العمل دون ضرورة الالتجاء لمحاولة سابقة للتوفيق .

٥- إذا كان القرار المتخذ لم يصل إلى علم المدعي في خلال شهرين تالين لتاريخ المطالبة يمكن اعتبار طلبه مرفوضا ، ويطعن أمام محكمة العمال في خلال المدة المنصوص عنها في الفقرة السابقة والتي يبدأ حسابها من تاريخ الرفض الضمني للطلب .

## المادة (٧١) :

١- يخصص اعتماد للأعمال الصحية والاجتماعية بالصندوق ويزود بالمبالغ الإضافية المدفوعة من أصحاب الأعمال الذين لا يؤدون الاشتراكات في وقت ملائم وكذلك باقتطاع جزء مما دفع من إيرادات الصندوق الأخرى طبقا لما هو مقرر في الفقرة الثانية من هذه المادة .

٢- يحدد بناء على اقتراح مجلس إدارة الصندوق بقرار من وزير العمل ما يجب أن يدفع من إيرادات الصندوق بشرط أن تكون احتياجات الضمان للفروع المختلفة بعد الاقتطاع لا تقل عن المبالغ الدنيا المشار إليها في المادة ٢٤ من هذا القانون . وينبغي أن يتم توزيع هذه المبالغ المقتطعة على الفروع بالنسبة لمجموع الاشتراكات والمزايا لكل فرع وكذلك بالنسبة للمجموع الكلي للاشتراكات والمزايا لكل الفروع .

٣- يمكن أن يستخدم الصندوق موارد اعتماد الأعمال الصحية والاجتماعية :

- (أ) فى عمل الوقاية العامة والوقاية من حوادث العمل وأمراض المهنة وتأهيل العاجزين ، وبصفة خاصة فى جمع واستخدام الاحصاءات ونتائج البحوث الخاصة بالمخاطر المهنية بجانب تطوير إجراءات الوقاية والتأهيل .
- (ب) فى إنشاء مراكز صحية واجتماعية تهدف بصفة خاصة إلى حماية الأمومة والطفولة والمكافحة ضد الأوبئة وتحسين الصحة وخدمة الرعاية الطبية .
- (ج) فى المساعدة المالية أو المساهمة للمؤسسات العامة والخاصة التى تعمل فى المجال الصحى والاجتماعى والتى يقيد نشاطها للمؤمن عليهم والمستحقين لمزايا الضمان الاجتماعى .

#### المادة (٧٢) :

- ١- يعاقب كل صاحب عمل يخالف أحكام هذا القانون والنصوص المطبقة بالعقوبات المقررة فى المادتين (٦١) و (٦٢) من الكتاب الخامس من قانون العمل .
- وتطبق الغرامة فى كل مرة يوجد مؤمن عليهم قد ارتكب فى شأنهم مخالفة أو أكثر بحيث لا تتجاوز مجموع الغرامات - خمسين مرة - الرسوم المقررة فى حالة الإدانة أو السابقة الأولى .
- ٢- كل شخص يقدم عن عمد إخطارات غير صحيحة بهدف انتفاعه أو انتفاع الغير بالمزايا يعاقب بالعقوبات المحددة فى الفقرة الأولى من هذه المادة .
- ويلزم أيضا بأن يدفع للصندوق ضعف المبالغ التى أدت بناء على إخطاراته .

#### المادة (٧٣) :

- تسقط الدعوى العمومية الناتجة عن مخالفة صاحب العمل أو من ينوب عنه للأحكام المعاقب عليها بالمادة السابقة بعد سنة كاملة تبدأ من اليوم الذى ارتكب فيه المخالفة وتسقط الدعوى المدنية بخمس سنوات متتالية .

#### المادة (٧٤) :

- ١- يعفى الصندوق من جميع الضرائب والرسوم .
- ٢- تعفى جميع المزايا المقررة فى هذا القانون من جميع الضرائب والمستندات مهما كان نوعها - المطلوبة للحصول على هذه المزايا - تعفى من رسوم الدفعة .

## الباب الثامن أحكام انتقالية وختامية

#### المادة (٧٥) :

- ١- المؤمن عليه الذى يبلغ من العمر (٢٠) سنة على الأقل عند تنفيذ نظام المعاشات والمحسوب له (١٨) شهر تأمين على الأقل خلال السنتين الأوليين التاليتين لذلك التاريخ ينتفع عن كل سنة من (٢٠) سنة إلى سنة فى ذلك التاريخ بمدة قدرها ستة أشهر بعد أدنى (١٦٢) شهراً .
- ٢- تخفض مدة التسجيل المقررة فى الفقرة الأولى من المادة (٥٢) من هذا القانون والفقرة الأولى من المادة (٥٣) للحصول

على معاش إلى مدة أو أكثر مساوية للعدة الجارية منذ تاريخ سريان نظام المعاشات خلال العشرين سنة الأولى التالية لهذا السريان بالنسبة لمعاش الشيخوخة والمعاش المقدر مقدما وخلال الخمس سنوات الأولى التالية لتاريخ السريان بالنسبة لمعاش العجز .

٢- لا يجوز خلال الخمس سنوات الأولى التالية لتاريخ سريان المعاشات منح معاش الشيخوخة المقرر في الفقرة الرابعة من المادة (٥٢) من هذا القانون قبل انتهاء مهلة الأربعة والعشرين شهرا التالية للتوقف على آخر عمل خاضع للتأمين .

#### المادة (٧٦) :

١- يوضح قرار من وزير العمل شروط الحصول على المزايا والحفاظة على الحقوق التي في سبيل الحصول عليها في ظل نظام مؤسسة الادخار والتقاعد لأفريقيا الغربية مع مراعاة الترتيبات المالية المتفق عليها مع الجهاز المختص بهذه المؤسسة .

٢- لاعتماد الحق في المعاشات وتعويضات الشيخوخة ومعاشات المولدين وكذلك معاشات العجز المقررة بالقانون الحالي فإن كل مدد التأمين وما في حكمها السابقة على أول أبريل ١٩٦٥ المعترف بها في تطبيق لائحة مؤسسة الادخار والتقاعد لأفريقيا الغربية تعتبر مدد تأمين وما في حكمها عند تطبيق القانون الحالي .

٣- يستثنى من الاعتراف بمدد التأمين وما في حكمها المأخوذ بها في تطبيق لائحة مؤسسة الادخار والتقاعد لأفريقيا الغربية المدد السابقة المقررة في الفقرة الأولى من المادة (٧٥) ومع ذلك إذا كانت المدد الموضحة في الفقرة الأولى من المادة (٧٥) أصلح فيعترف بها بدلا من مدد التأمين وما في حكمها المأخوذ بها في تطبيق لائحة صندوق الادخار والتقاعد لأفريقيا الغربية .

#### المادة (٧٧) :

يجوز أن تكون مراجعة معاشات العمال والمستحقين عنهم بالنسبة إلى شركات التأمين فيما يتعلق بحوادث العمل التي وقعت قبل أول يناير ١٩٦٤ محل اتفاق بين هذه الشركات والصندوق بشرط موافقة وزير العمل .

#### المادة (٧٨) :

الرواتب المعاشية والمعاشات المسواة طبقا للنصوص التي كانت سارية من قبل يستمر انتفاع المستفيدين بها بالشروط وبالمبالغ المحددة في قرار صرفها ويتم إعادة التقدير المتوقع للمزايا بالشروط المحددة في المادة (٦٣) من القانون الحالي .

#### المادة (٧٩) :

يحل الصندوق بقوة القانون محل صندوق زيادات الرواتب والضمان فيما يتعلق بحوادث العمل والأمراض المهنية . ويتسلم في هذا الشأن الأصول الواردة في الميزانية المنصوص عليها بالمادة الأولى من القانون رقم ١٠٦ - ٦٠ في ٣٠ يونيو ١٩٦٠ الصادرة بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٦٦ ويضمن مقابل ذلك اعتبارا من أول يناير ١٩٦٧ المزايا والرواتب الإضافية المفروضة على صندوق العلاوات والضمان في مجال حوادث العمل والأمراض المهنية .

#### المادة (٨٠) :

يجب العمل على إبرام الاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بالمعاملة بالمثل مع الحكومات التي تستخدم عمالا موريتانيين أو يمارس رعاياها نشاطا مهنيا في موريتانيا .

#### المادة (٨١) :

يلغى في تاريخ العمل بالقانون الحالي أحكام النصوص الآتية :

- القانون رقم ٢٥ - ٦٢ في ٢٣ يناير ١٩٦٢ الذي ينظم الحق في الاعانات العائلية للعاملين بأجر في موريتانيا الذي لم يبلغ بالقانون رقم ٢٥ - ٦٢ المذكور .

- أحكام القرار رقم ٢٤٥ الصادر بتاريخ ٥ ديسمبر ١٩٥٥ بشأن إنشاء نظام الإعانات العائلية للعمال المنجورين بموريتانيا والذي لم يُلغ بالقانون رقم ٢٥ - ٦٢ السابق الذكر .
- القانون رقم ١٤٥ - ٦٢ في ١٩ يوليو ١٩٦٢ الخاص بإنشاء التنظيم الإداري للصندوق القومي للإذخار الاجتماعي .
- القانون رقم ١٤٦ - ٦٢ في ١٩ يوليو ١٩٦٢ بتحديد الموارد والتنظيم المالي والخاص بتحديد الرقابة والمنازعات في نظام الإعانات العائلية .
- القانون رقم ١٤٧ - ٦٢ في ١٩ يوليو ١٩٦٢ مفوضا للصندوق القومي للإذخار الاجتماعي لإدارة فرع المخاطر المهنية ومعدلا وبمكمل المرسوم رقم ٢٤٥ - ٥٧ .
- المرسوم المعدل رقم ٢٤٥ - ٥٧ في ٢٤ فبراير ١٩٥٧ بشأن التعويض والوقاية من حوادث العمل وأمراض المهنة في الأقاليم ما وراء البحار .
- المرسوم ١١٠ - ٦٤ في ٣ يوليو ١٩٦٤ بتحديد مبالغ الغرامات المستحقة في حالة مخالفة النصوص التشريعية واللائحية فيما يتعلق بالإذخار الاجتماعي .
- القانون رقم ٢٩ - ٦٥ في ٢ فبراير ١٩٦٥ بإحلال الصندوق القومي للإذخار الاجتماعي محل صندوق الرواتب الإضافية والضمان في مجال حوادث العمل والأمراض المهنية .
- القانون رقم ٣٧ - ٦٥ في ١١ فبراير ١٩٦٥ الخاص بإنشاء نظام معاشات الشيخوخة والعجز والوفاء للعاملين بأجر .

#### المادة (٨٢) :

يكون تطبيق نصوص القانون الحالي اعتباراً من أول يناير ١٩٦٧ .

#### المادة (٨٣) :

ينفذ القانون الحالي كقانون للدولة .

نواكشوط في ٣ فبراير ١٩٦٧

**السيد رئيس الجمهورية**

**مختار ولد داداه**

□□□

# قرار رقم ٤٦٤ . و . ص . ش . في تنظيم مصلحة التعويضات التابعة للضمان الاجتماعي

وزير الصحة والشغل ،

بعد الاطلاع على الأمر رقم ١٨٧ - ٦١ ، الصادر في ٢٧ نوفمبر ١٩٦١ بالنظام الأساسي لصالحيات الوزراء ،  
وبعد الاطلاع على الأمر رقم ١٥٤ - ٦٦ الصادر في ١٠ أكتوبر ١٩٦٦ بتحديد صلاحيات الوزراء ويتنظيم المصالح  
المركزية بالوزارات .

وبعد الاطلاع على القانون رقم ٢٣ - ٦٣ ، الصادر في ٢٣ يناير ١٩٦٣ بإحداث مجلة الشغل ،

وبعد الاطلاع على القانون رقم ٣٩ - ٦٧ ، الصادر في ٣ فبراير ١٩٦٧ بإحداث نظام الضمان الاجتماعي .  
بناء على اقتراح مدير الشغل .

قرر ما يأتي :

## العنوان الأول شروط تقديم التعويضات

### الباب الأول فرع المعاشات

#### القسم الأول التعويضات

#### الفصل (١) :

تشتمل تعويضات فرع المعاشات على معاشات ومنح الشيخوخة ، ومعاشات القصور ، وعلى معاشات ومنح الخلف الذين  
ألت إليهم حقوق المستحق .

## القسم الثاني

### معاشات الشيخوخة

#### الفصل (٢) :

١- يستحق المؤمنون الذكور البالغون من العمر (٦٠) عاما ، والمؤمنات البالغات (٥٥) عاما معاش الشيخوخة ، إذا توافرت فيهم الشروط الآتية .

(أ) أن يكونوا مرسمين من عشرين عاما على الأقل بالصندوق القومي للضمان الاجتماعي المشار إليه فيما يلي باسم ( الصندوق ) .

(ب) أن يكونوا قد استوفوا على الأقل (٦٠) شهرا من التأمين أثناء عشرة الأعوام المتقدمة عن تاريخ استحقاقهم المعاش .

(ج) أن يمتنعوا عن تعاطي أى شغل بأجر .

٢- للمؤمن الذي استكمل عمره (٥٥) عاما ، والمؤمنة التي استكمل عمرها (٥٠) عاما ، في حالة إصابته في طاقاته الجسمية أو مداركه الذهنية بضعف مبكر جعله غير قادر على تعاطي شغل بأجر ، أن يطلب الانتفاع بمعاش سابق لأوانه إذا توافرت الشروط المذكورة بالفقرة السابقة

## القسم الثالث

### منحة الشيخوخة

#### الفصل (٣) :

المؤمن الذي استكمل على الأقل (١٢) شهرا في التأمين والذي إذا بلغ العمر المقرر في الفقرتين ١ - ٢ من الفصل المتقدم أمسك عن تعاطي أى شغل بأجر مع أنه لا تتوافر له الشروط المنصوص عليها في البندين ( أ - ب ) من الفقرة ١ من الفصل المتقدم ، يتقاضى منحة الشيخوخة في شكل دفعة وحيدة .

## القسم الرابع

### معاش القصور

#### الفصل (٤) :

١- يستحق المؤمن الذي يصاب بقصور قبل بلوغه (٦٠) عاما والمؤمنة التي تصاب بقصور قبل بلوغها (٥٥) عاما معاش قصور إذا توافرت الشروط الآتية :

(أ) أن يكون مرسما بالصندوق من مدة خمسة أعوام على الأقل .

(ب) أن يستوفى ستة شهور من التأمين أثناء الشهور الكاملة الاثنى عشرة الأخيرة التي تسبق بداية السقوط المؤدى إلى القصور .

٢- بصرف النظر عن أحكام الفقرة السابقة ، وفي صورة ما إذا حصل القصور من حادث ، فإن المؤمن يستحقون معاش قصور بشرط أن يكونوا قد تعاطوا شغلا خاضعا لنظام التأمين بتاريخ الحادث وأن يكونوا مرسمين بالصندوق قبل تاريخ وقوع الحادث .

٣- يعتبر قاصراً المؤمن الذي بسبب مرض أو حادث لا صلة لهما بالمهنة يكون قد حصل له في طاقاته الجسمية أو الذهنية نقص مشهود به كما يجب من طرف طبيب معين أو مرخص له من طرف الصندوق ، بحيث يجعله ذلك النقص قاصراً عن الحصول على أكثر من ثلث الأجر الذي يحصل عليه بالشغل عامل من نفس مستواه .

٤- معاش القصور يجرى منحه بعنوان مؤقت دائماً ، ومراجعتها ممكنة في التواريخ التي يحددها الصندوق .

٥- يقع تعويض معاش القصور بمعاش شيخوخة من نقص المقدار عندما يبلغ عمر المنتفع (٦٠) عاماً للذكور والإناث (٥٥) عاماً .

## القسم الخامس

### معاش الخلف

#### الفصل (٥) :

١- يستحق الخلف معاشاً في حالة وفاة صاحب معاش الشيخوخة أو القصور أو المعاش السابق لأوانه ، وكذلك في صورة وفاة المؤمن الذي يكون بتاريخ وفاته قد توافرت فيه الشروط المطلوبة للانتفاع بمعاش الشيخوخة أو القصور أو يكون قد استوفى (١٨٠) شهراً في التأمين على أقل تقدير .

٢- يعتبر خلفاً :

(أ) الأرملة البالغة من العمر (٥٠) عاماً على الأقل أو المصابة بقصور مشهود به كما يجب من جانب طبيب معين أو مرخص له من طرف الصندوق ، بشرط أن يكون الزواج منبرماً في تاريخ سابق للوفاة بما لا يقل عن عام . إلا أن يكون الزواج قد أنجب مولوداً أو أن تكون الأرملة حاملاً بتاريخ وفاة الزوج .

(ب) الأرملة المصاب بقصور والذي هو في كفالة الهالك بشرط أن يكون الزواج قد انبرم في تاريخ سابق لوفاة الزوجة إلا يقل عن عام .

(ج) الأولاد الذين هم في كفالة الهالك حسبما يأتى تعريفهم في الفصل (٢٢) من هذا القرار .

٣- ينقرض حق الحي من الزوجين في معاش الخلف بتزويجه من جديد . وهو في هاته الصورة يتقاضى منحة زواج جديدة تساوى معاش سنة شهر .

## القسم السادس

### منحة الخلف

#### الفصل (٦) :

إذا كان المؤمن لا يستحق معاش القصور وكان قد استوفى أقل من (١٨٠) شهراً في التأمين بتاريخ وفاته ، فأنزلته تنتفع ، منحة خلف يجرى دفعها لها في شكل دفعة وحيدة ، فإذا تعددت الأرملة فإن المبلغ يقسم بينهما بالسوية .

## الباب الثانى فرع الاخطار المهنية

### القسم الأول التعويضات

#### الفصل (٧) :

تشتمل تعويضات فرع الأخطار المهنية فى حالتى فاجعة الشغل والمرض المهنى على ما يأتى :

- (أ) العناية الطبية التى تتطلبها الاصابات الناتجة عن حصول الأخطار المهنية سواء تعطى الشغل أو لم تعطى .
- (ب) الغرامة اليومية فى صورة حصول عجز وقتى عن العمل .
- (ج) جناية أو منحة العجز فى حالة حصول عجز دائم عن العمل كامل أو جزئى .
- (د) جرايات الخلف ومنحة تكاليف الدفن فى حالة الوفاة .

#### الفصل (٨) :

١- يعتبر فاجعة شغل الحادث الحاصل للعامل مهما كان سببه ، بموجب الشغل أو بمناسبة القيام به ، سواء صدرت مخالفة من العامل أو لم تصدر .

٢- يشبه بفاجعة الشغل الحادث الحاصل للعامل أثناء مسيرته من محل إقامته أو من المكان الذى اعتاد تناول الطعام فيه إلى المكان الذى يشتغل به أو يقبض أجرته فيه ، وعندما يكون راجعاً ، لكن بشرط أن لا تنقطع مسيرته ولا يتغير اتجاهه لسبب اقتضته مصلحته الخاصة ولا صلة له بالشغل . والأمر كذلك بالنسبة للأسفار التى يتحمل المؤجر نفقاتها .

#### الفصل (٩) :

١- تنطبق الأحكام المتعلقة بفواجع الشغل على الأمراض المهنية . ويعتبر مرضاً مهنياً كل مرض تنص عليه كشوف يرسم شكلها أمر ، وهى كشوف تشتمل على إحصائية بتعداد الأمراض تقابلها قائمة فى بيان الأشغال ، وطرق العمل ، والمهن التى تقتضى ملامسة واستعمال المواد المضرة أو التى يقع القيام بها بطرق خاصة من شأنها تمريض العمال بصورة اعتيادية إلى خطر الإصابة بالأمراض المذكورة .

٢- الأمراض المهنية التى تظهر بعد التاريخ الذى لم يبق فيه العامل معرضاً لخطر الإصابة بتلك الأمراض يقع التحمل بها إذا هى ظهرت فى الأجال المشار إليها بالكشوف المذكورة .

٣- يشبه بتاريخ أول معاينة طبية للمرضى المهنى بتاريخ فاجعة الشغل .

## القسم الثاني

### العناية الطبية

#### الفصل (١٠) :

١- تشمل العناية الطبية ما يأتي :

(أ) الإسعاف الطبي والجراحي .

(ب) الفحوص الطبية والإشعاعية ، والكشوف المخبرية والتحاليل .

(ج) التزويد بالمواد الصيدلانية وتوابعها .

(د) الإيواء بمستشفى أو غيره من المؤسسات الطبية .

(هـ) معالجة الإنسان .

(و) تكاليف نقل المتضرر من مكان الحادث إلى المراكز الطبية والمستشفى والعيادة الطبية ومكان الإقامة

(ز) التزويد بالأجهزة المعدة لتقويم أو لتعويض الأعضاء نتيجة لعاهة ناشئة عن حادث والتي يشهد الطبيب المعين أو المعترف به من طرف الصندوق بأنها ضرورية ، وكذلك تعهدها بالعناية وتجديدها .

(ح) التحمل بنفقات المعالجة والترويض العضوي والتهذيب المهني وتجديد توظيف المتضرر .

٢- الإسعافات الطبية يتحملها الصندوق أو المؤسسات التي يقع اختيارها من بين التشكيلات الرسمية أو التشكيلات الخاصة الحاصلة على اعتراف السلطات الطبية ، وفي هاته الصورة تسترد المؤسسات المذكورة نفقاتها على أساس التعريف التقديرية التي يتفق عليها الصندوق وتلك المؤسسات . فاما الإسعافات الطبية المستعجلة المحمولة على كاهل المستأجر فمستثناة من ذلك .

## القسم الثالث

### الفرامة اليومية

#### الفصل (١١) :

في حالة العجز الوقتي عن العمل عجزاً وقعت معايينته بصفة رسمية من طرف السلطة الطبية المختصة ، يستحق المتضرر فرامة يومية عن الحادث بالنسبة لكل يوم من العجز سواء كان يوم عمل أو يوم عطلة ، وذلك بداية من غداة يوم توقيف الشغل بسبب الحادث . وهاته الفرامة يقع دفعها كامل مدة العجز عن العمل إلى أن يحصل الشفاء الكامل للعمل ، أو إلى أن تلتحم جراحه ، أو إلى أن يتوفى . ويتحمل المؤجر جملة الأجرة عن كامل اليوم الذي توقف فيه الشغل .

## القسم الرابع

### جراية العجز

#### الفصل (١٢) :

في حالة العجز المستمر عجزاً وقعت معايينته بصفة رسمية من طرف الطبيب المعين أو المعترف به من طرف الصندوق ، يستحق المتضرر ما يأتي :

- (أ) جناية عجز إذا كانت درجة العجز تساوى ١٥ بالمائة على أقل تقدير .  
(ب) منحة عجز تعطى له في شكل دفعة واحدة إذا كانت درجة العجز تون ١٥ بالمائة .

### الفصل (١٣) :

يقع ضبط درجة العجز المستمر باعتبار نوع العاهة والحالة الصحية العامة والعمر والطاقت الجسمية والذهنية للمتضرر ، وكذلك بحسب مؤهلاته ومميزاته المهنية ، وذلك على أساس جدول توصيفى لحالات العجز .

## القسم الخامس

### جناية الخلف ومنحة تكاليف الدفن

### الفصل (١٤) :

إذا كان حادث الشغل متبوعا بوفاة المتضرر فلخلفه الحق في جرايات الخلف وفي منحة تكاليف الدفن .

### الفصل (١٥) :

يعتبر خلفا :

(أ) الأرملة غير المطلقة ولا التي في حالة تفريق جسماني بشرط أن يكون الزواج سابقا لتاريخ الحادث فإذا كان الزواج لاحقا فيشترط أن يكون قد انبرم قبل الوفاة بعام على أقل تقدير ، والأمور كذلك بالنسبة للأرمل المصاب وهو يعيش في كفالة الهالك .

(ب) الأبناء الذين في كفالة الهالك حسب التعريف الذى جاء به الفصل ٢٢ من هذا القرار .

(ج) الأيوان اللذان هما في كفالة الهالك .

## الباب الثالث

### فرع التعويضات العائلية

## القسم الأول

### التعويضات

### الفصل (١٦) :

تشتمل تعويضات فرع التعويضات العائلية على منحة الحمل ومنحة الولادة والمنح العائلية وعلى غرامة يومية للحمل ، وكذلك على المساعدات المادية المبنولة إلى الأم وإلى الرضيع في شكل مواد عينية .

### الفصل (١٧) :

يتمتع العمال الخاضعون لنظام الضمان الاجتماعى ولهم في كفالتهم واد فاكثر بالتعويضات العائلية عن الأشهر التى يكونون قد اشتغلوا فيها مدة حددا الأدنى (١٨) يوما أو (١٢٠) ساعة وتقاضوا أجرا يساوى الأجر الأدنى المهني المضمون .

## الفصل (١٨) :

لا ينتفع بالتعويضات العائلية العمال وزوجاتهم الذين يتمتعون بنظام خاص للمنع العائلية تتولاه ميزانية الدولة أو هيئة عمومية .

## الفصل (١٩) :

يبقى على حقهم وجوبا في التعويضات العائلية كل من المتمتعين بمعاش الشيوخوخة والقصور والأيتام الذين لا ينتفعون بمعاش أو جارية الخلف ، والشغاليين الذين أصيبوا بفاجعة شغل أو بمرض مهني طوال مدة عجزهم الجزئي .

## القسم الثاني

### منحة الحمل

## الفصل (٢٠) :

١- لكل امرأة تعمل بأجر أو متزوجة من رجل يعمل بأجر حق الانتفاع بمنح الحمل عن الأشهر التسعة المتقدمة عن تاريخ الولادة بشرط أن يقع التصريح بالحمل خلال الأشهر الثلاثة الأولى منه . فاما إذا وقع التصريح بعد تلك المدة فاستحقاق ذلك يكون من تاريخ التصريح .

٢- يتوقف الانتفاع بمنح الحمل على إجراء فحوص طبية ضببطت الفصول ٦٢ - ٦٤ - ٦٥ - من هذا القرار كيفياتها ومواقبتها البورية .

## القسم الثالث

### منحة الولادة

## الفصل (٢١) :

١- لا يترتب استحقاق منحة الولادة إلا عن الأبناء الثلاثة الأولين من الزواج الأول للمنتفع أو من زواج لا حق في حالة وفاة القرنين السابق وفاة مصرحا بها بصفة رسمية .

٢- يتوقف الانتفاع بمنحة الولادة على إجراء مراقبة طبية حين الولادة ، وعلى ترسيم المولود بيفاتر الحالة المدنية .

٣- يضبط الفصل ٦٦ من هذا القرار الحالات التي يتعذر فيها إجراء المراقبة الطبية المشار إليها آنفا .

## القسم الرابع

### المنح العائلية

## الفصل (٢٢) :

١- يعتبر كفيلا كل شخص يؤمن بصفة عامة للطفل مسكنه وطعامه ولباسه وتربيته .

٢- يعتبر مكفولين لترتيب استحقاق المنح العائلية كل الأطفال المرب الذين لا يتقاضون أجرا ويعيشون بالفعل مع العامل ، بصرف النظر عن كونهم أبناء شرعيين أو ملحقين أو معترف بينوتهم ، أو من زواج سابق ، أو يتامى ، وذلك أن يبلغوا من العمر (١٤) عاما .

٣- يقع التمديد فى أقصى العمر إلى (٢١) عاما إذا كان الأطفال يتدربون على حرفة أو يتابعون دراساتهم بمعاهد التعليم ، أو إذا كانوا عاجزين عن تعاطى نشاط مهنى بسبب قصور جسمى أو ذهنى .

### الفصل (٢٣) :

- ١- استحقاق المنح العائلية عن الأولاد الذين لا يبلغون سن الدراسة يتوقف على إجراء فحص طبي سنوى .
- ٢- استحقاق المنح العائلية عن الأولاد البالغين سن الدراسة يتوقف على ترسيمهم بمعهد دراسى وعلى مواظبتهم الحضور بالدروس . فأمّا إذا لم يتيسر ترسيم الطفل بمدرسة لأسباب قاهرة فإن استحقاق المنح العائلية يتوقف على الإدلاء سنويا بشهادة طبية وشهادة فى عدم الترسيم تسلمها السلطة الإدارية المختصة .
- ٣- يجب أن يجرى التدريب على حسب الشروط التى نص عليها الباب الثانى من العنوان الثالث من الكتاب الأول من مجلة الشغل والقرارات الصادرة بتطبيقها .
- ٤- يجب اعتبار متابعة الدروس على معنى أن الطفل يلتحق مدة السنة الدراسية بمدرسة يتلقى فيها تعليما عاما أو فنيا أو مهنيا فى ظروف من العمل والمواظبة والمراقبة يقتضيها عادة الاستعداد للحصول على شهادات رسمية أو على وظيفة عمومية أو حرة .
- ٥- حالة الأطفال العجز أو المصابين بداء عضال بحيث يتعذر عليهم بصفة دائمة أن يمارسوا نشاطا مهنيا ، يجب معاينتها طبييا .

### الفصل (٢٤) :

- الأطفال الذين بلغوا سن الدراسة وهم يتدربون أو يواصلون تعليمهم يرتبون بقاء التمتع بالمنح العائلية على النحو التالى .
- (أ) أثناء فترات تعطيل الدروس أو التدريب بسبب المرض المشهود به كما يجب من طرف الطبيب وذلك فى حدود سنة بداية من تاريخ التعطيل .
  - (ب) كامل فترات الإجازات المدرسية بما فيها عطلة نهاية السنة الدراسية .
  - (ج) للمتدربين الذين لا يتقاضون أجرة تساوى أو تفوق ثلثى مقدار الأجر الأدنى المهنى المضمون .

## القسم الخامس

### الغرامة اليومية للحمل

### الفصل (٢٥) :

تدفع غرامات يومية للحمل لكل امرأة أجنبية حبلً عن مدة تعطيل الشغل إلى حد أقصاه (١٤) أسبوعا يكون منها مبدئيا (٦) أسابيع قبل التاريخ المتوقع للولادة وثمانية أسابيع بعد ذلك .

### الفصل (٢٦) :

- ١- فى صورة الاستراحة الإضافية بموجب مرض ناشئ عن الحمل أو الولادة ، يمكن مواصلة دفع الغرامة اليومية لمدة ثلاثة أسابيع على أكثر تقدير وذلك بشرط الإدلاء بالمؤيدات التالية :
- (أ) شهادة طبية تعين عدم القدرة على استئناف العمل بعد انقراض مدة (١٤) أسبوعا من تاريخ الولادة ، كما تشهد بأن عدم القدرة ناتج عن مرض حاصل من الحمل أو الولادة .
- (ب) شهادة من المؤجر بأن العمل لم يقع استئنافه بعد انقضاء مدة (١٤) أسبوعا .

٢- يحتفظ الصندوق بحق مراقبة حالة عدم القدرة الناتجة عن الحمل أو الولادة بوساطة طبيب يعينه أو يعترف به .

## الفصل (٢٧) :

يتوقف منح التمتع بهاته الغرامة على توافر الشروط الآتية فى المرأة العاملة بآجر :

١- أن تكون مرسمة بالصندوق (١٢) شهرا على الأقل قبل التاريخ المقرر للولادة ، وأن تكون قد باشرت شغلا مأجورا مدة (٥٤) يوما أو (٣٦٠) ساعة على أقل تقدير أثناء ثلاثة الشهور الكاملة المتقدمة عن الشهر الذى فيه كانت بداية التوقف عن العمل .

٢- أن تعرض نفسها على طبيب أو قابلة لمعاينة حالتها وأن تحبل الشهادة الطبية التى تسلمتها إلى الصندوق .

٣- أن تتوقف بصورة فعلية عن مباشرة مهنتها .

٤- أن تبرهن على الأجر الذى قبضته فعليا إبان توقيف الشغل .

## الفصل (٢٨) :

تساوى الغرامة اليومية نصف الأجر اليوى المتوسط . والأجر اليوى المتوسط هو واحد من تسعين جزءا من مجموع الأجر الخاضعة لمعلوم الانخراط والتى قبضتها المعنية بالأمر فى غضون ثلاثة الشهور الكاملة المتقدمة عن شهر توقيف العمل .

## الفصل (٢٩) :

لا يمكن لأى خطأ يرتكبه الطبيب أو القابلة فى تقدير تاريخ الولادة أن يحرم المرأة الأجيذة من التمتع بالغرامة التى تستحقها عن المدة التى تقع بين التاريخ المقرر للولادة بمقتضى الشهادة الطبية والتاريخ الذى حصلت فيه الولادة بالفعل .

## القسم السادس

### المساعدات المادية

## الفصل (٣٠) :

١- يمكن بذل مساعدات مادية للمتقنين بالتعويضات والفرص منها تحسين الحالة الغذائية والصحية للأمهات والرضع .

٢- يتولى مجلس إدارة الصندوق تحديد نوع هاته المساعدات وطريقة دفعها وذلك بمناسبة وضعه البرنامج السنوى للنشاط الصحى والاجتماعى .

## العنوان الثانى الواجبات التى يجب توفيرها لاستحقاق التعويضات

### الباب الأول فرع المعاشات

#### القسم الأول عموميات

##### الفصل (٣١) :

يجب أن يقع تحرير مطالب المتمتع بمعاشات ومنح الشيفوخة والقصور والخلف على مطبوعات يسلمها الصندوق .

#### القسم الثانى

##### مطالب معاشات الشيفوخة والقصور

##### الفصل (٣٢) :

١- يصرح الطالب عند تقديمه مطلباً فى التمتع بمعاش الشيفوخة والقصور بما يأتى :

(أ) رقم ترسيمه بالصندوق .

(ب) اسمه ولقبه ، وبالنسبة للمرأة المتزوجة فاسمها وهى فتاة .

(ج) اسم الأب واسم الأم .

(د) مكان وتاريخ أو سنة الولادة .

(هـ) جنسيته .

(و) العنوان الذى يستقر فيه عندما يحل موعد أول دفعة من المعاش .

(ز) أسماء وألقاب وتاريخ ولادة وتاريخ زواج الزوجة أو الزوجان .

(ح) الإرشادات الخاصة بالأطفال الذين هم فى كفالته عند الاقتضاء .

(ط) التاريخ الذى انقطع فيه أو سينقطع عن مباشرة نشاط مأجور .

(ى) وعند الاقتضاء فقرات النشاط المأجور التى قضاهما قبل غرة أبريل ١٩٦٥ ، تاريخ إحداث نظام المعاشات .

٢- ويجب على الطالب أن يضيف دفتر تأمينه إلى مطلبه ، فإن لم يكن فعليه ذكر سبب عدم الإدلاء به ، ويجب إرسال دفتر التأمين ومطالب المعاش والوثائق المضافة إليه برسالة مضمونة مع التصريح بالبلوغ ، وفى كل الحالات فيجب أن يكون

ذلك موضوع وصل بالاتصال يسلمه الصندوق .

### الفصل (٣٣) :

إذا كان الأمر يتعلق بطلب التمتع بمعاش قصور فإن الطالب يصرح زيادة عن الإرشادات المطلوبة بالفصل ٣٢ من هذا القرار ، بما إذا كان القصور حاصلًا أو غير حاصل من حادث ترتبت عليه مسئولية الغير المدنية ، وعند الإيجاب فيصرح بالحالة المدنية لهذا الغير .

### الفصل (٣٤) :

١- يجب أن يكون مطلب معاش القصور مرفوقًا بشهادة طبية من تحرير طبيب معين أو معترف به من طرف الصندوق .  
٢- يجب أن تتضمن الشهادة الطبية البيانات التالية زيادة عن الإرشادات التي نص عليها الفصلان ٣٢ - ٣٣ من هذا القرار، وهي :

(أ) ما إذا كان الطالب مصابًا بنقص دائم أو متوقع الديمومة في طاقاته الجسمية أو الذهنية من جراء مرض أو حادث بحيث صار عاجزًا عن الحصول على الثلث من الأجر الذي يحصل عليه بالشغل عامل من نفس مستوى .

(ب) ما إذا كان العجز ناتجًا عن مرض أو عن حادث مع بيان ما إذا كان الأمر يتعلق أو لا يتعلق بمرض مهني أو بحادث شغل .

(ج) أن القصور ، بحسب علم الطبيب ، ليس ناشئًا عن جناية أو جنحة ارتكبتها المنتفع ، ولا هو متولد عن هفوة قصدية صدرت منه .

(د) الفحوص التي باشرها الطبيب أو أمر بإجرائها وفي هاته الحالة يضيف الطبيب إلى الشهادة نتائج التحاليل والكشوف التي أعدها الاختصاصيون الذين استعان بخبرتهم .

(هـ) توصيف اللل أو الإصابات ، والمخلفات أو العاهات التي يعانيها الطالب .

(و) ما إذا كان القاصر في حاجة مستمرة إلى مساعدة شخص آخر وعنايته للقيام بشئون الحياة العادية .

(ز) التاريخ الذي ينبغي فيه مراجعة فحص الطالب وذلك في صورة ما إذا حصل للطبيب شك بالنسبة لاستمرار القصور .

٣- مراجعة الفحوص المنصوص عليها بالفقرة (ز) أعلاه ينبغي إجراؤها وجوبًا كل ستة شهور إلى تاريخ التهام الإصابة أو استقرار حالة القاصر .

### الفصل (٣٥) :

يمكن تقديم مطلب معاش الشيخوخة في الشهور الثلاثة المتقدمة عن التاريخ الذي تتوقف فيه خدمات العامل . وفي هاته الحالة يجب على الطالب أن ينص بوضوح على تاريخ توقيف الشغل وأن يلتزم بإعلان الصندوق كلما استأنف نشاطًا بأجر في المستقبل .

## القسم الثالث

### مطلب معاش أو منحة الخلف

### الفصل (٣٦) :

يصرح الطالب عند تقديمه مطلبًا في التمتع بمعاش أو منحة الخلف بما يأتي :

١- فيما يتعلق بالعامل المتوفى :

- (أ) رقم ترسيمه بالصندوق .
- (ب) اسمه ولقبه .
- (ج) اسم أبيه وأمه .
- (د) مكان وتاريخ أو سنة ولادته .
- (هـ) جنسيته .
- (و) تاريخ ومكان وسبب الوفاة .
- (ز) ما إذا كانت الوفاة ناتجة عن حادث ترتبت عليه مسؤولية الغير ، وعند الإيجاب فيقع التصريح بالحالة المدنية لهذا الغير .
- ٢- اسم ولقب الأرملة أو الممثل الشرعى للإيتام .
- ٣- إذا كان المطلب مقدما من الأرملة فيجب التصريح بما يأتى :
- (أ) تاريخ ولادتها .
- (ب) حالة القصور التى تكون مصابة بها عند الاقتضاء ، وذلك بأن تدلى بشهادة طبية .
- (ج) مكان وتاريخ زواجها .
- ٤- إذا كان المطلب مقدما من الأرملة فيجب التصريح بما يأتى :
- (أ) حالة قصوره مشهودا بها بواسطة كشف طبي .
- (ب) مكان وتاريخ زواجه .
- ٥- اسم ولقب وتاريخ ولادة كل واحد من الأيتام ، وكذلك اسم الأشخاص أو الهيئات المكلفين برعايتهم .

## القسم الرابع

### أحكام مختلفة

#### الفصل (٣٧) :

إذا لم يقع تقديم أى مطلب من طرف المؤمن الذى يكون حين وفاته مستحقا لمعاش الشيفوخة أو لمعاش قصور فى صورة ما إذا كان بحالة قصور ، أو الذى يكون قد استكمل على الأقل ١٨٠ شهرا فى التأمين ، فإن المطلب الذى يقدمه خلفه الذين آلت إليهم حقوقه يكون متضمنة فضلا على ذلك لتعيين فترات الشغل بأجر التى يكون المؤمن قد قضاها قبل نظام المعاشات .

#### الفصل (٣٨) :

يمكن للصندوق أن يطالب كل طالب معاش أو منحة بالصحيح اللازمة لضبط حساب الحقوق وبخاصة لتقدير فترات التأمين والفترات المشبهة بها ، ولعرفة العمر والحالة الزوجية . فإذا لم يتمكن من يهتمهم الأمر من الإدلاء بالصحيح اللازمة فيقع عرض الملف على مجلس إدارة الصندوق أو على لجنة تقوم مقامه لبيت فيه على ضوء المعلومات الحاصلة .

#### الفصل (٣٩) :

يجب على الصندوق أن يعد دفترا لمطالب المعاش يتحتم أن يقع فيه تسجيل المطالب وعلى الخصوص إثبات رقم الترسيم ، واسم الطالب ، ونوع التعميؤ المملوب ، والقرار الذى يتخذه الصندوق ، وكذلك الطعون المحتملة التى يكون الطالب قد قام بها ، مع النتائج الحاصلة منها فى صورة رفض المطلب .

## الباب الثانى فرع الاخطار المهنية

### القسم الاول الإعلامات والمعاينات الطبية

#### الفصل (٤٠) :

- ١- كل حادث شغل أو مرض مهني يصيب أجيرا بصدد عمله فى المؤسسة ، يجب على المؤجر أن يتولى الإعلام به على مطبوعات يسلمها الصندوق .
- ٢- إذا تخلف المؤجر عن القيام بذلك الواجب أو حصل له مانع ، جاز للمتضرر أن لمن ينويه أن يتولى تقديم الإعلام .

#### الفصل (٤١) :

- ١- يحرم المؤجر الإعلام بحادث الشغل أو المرض المهني فى نظريتين يوجههما فواحدة إلى الصندوق والأخرى إلى متفقد الشغل الجهوى .
- ٢- يقع الإعلام بحادث الشغل أو المرض المهني فى الأجل القانوني وهو (٤٨) ساعة بعد حصول الحادث أو معاينة المرض المهني وذلك بتسليمه إلى المرسل إليه مقابل وصل يتسلمه منه ، أو بوساطة ظرف بريدى يقع فيه اعتبار تاريخ ختم البريد حجة على تمامه .
- ٣- المعلمون مطالبون بتعمير سائر عناوين مطبوعة الإعلام المشار إليها أنفا بصفة منتظمة .

#### الفصل (٤٢) :

- ١- إذا كان العجز المؤقت الأولى عن العمل لا يتجاوز ثمانية أيام ، فإن المؤسسات المخول لها بمقتضى قرار وزارى أن تباشر هى نفسها فريض العلاج الطبي والتعويضات المترتبة على العجز المؤقت تشعر متفقد الشغل الجهوى والصندوق برسالة عادية تتضمن رقم الترسيم واسم المتضرر وتاريخ الحادث ، والمدة المحتملة لتوقيف الشغل .
- ٢- يجب تسجيل الحوادث المشار إليها بالفقرة السابقة على دفتر يضبط الصندوق شكله ويكون مرقوما وممهورا بإمضاء متفقد الصندوق . ويجب عرض هذا الدفتر على متفقد الشغل وعلى الصندوق كلما وقع طلبه .
- ٣- المؤسسات المذكورة مطالبة بالإدلاء سنويا بإحصائية الحوادث المشار إليها فى هذا الفصل حسب الشروط التى يحددها الصندوق

#### الفصل (٤٣) :

- واجب على المؤجر فور حصول الحادث :
- ١- أن يعول على تحقيق العلاج الأولى المستعجل .
  - ٢- أن يشعر الطبيب المكلف بالخدمات الطبية فى المؤسسة ، وعند عدم وجوده ، فالطبيب الأقرب مكانا .
  - ٣- أن ينقل المتضرر عند الاقتضاء إلى المركز الطبى التابع للمؤسسة أو المشترك بين عدة مؤسسات ، وعند عدم توافر ذلك، فإلى التشكيلة الصحية العمومية أو إلى المستشفى العمومى أو الخاص الأقرب إلى مكان الحادث .

## الفصل (٤٤) :

١- الشهادة الطبية التي يحررها الطبيب المعالج على مطبوعة الإعلام أو على مطبوعة مستقلة يجب أن تنص على حالة المتضرر، وعلى نتائج الحادث أو تطورات الاحتملة إذا كانت النتائج غير معروفة بالضبط، وعلى المدة المحتملة للعجز عن العمل في صورة توقف العمل. كما يجب أن تتضمن جملة المعايير التي قد تكون لها أهمية لمعرفة مصدر الإصابات أو من صنف الأمراض أم هو من صنف الجراحات.

٢- في حالة المرض المهني يجب أن تنص الشهادة على نوع المرض وبخاصة على الظواهر المنصوص عليها في جدول الأمراض المهنية والتي وقعت معاينتها، وكذلك على التطورات المحتملة.

٣- يضاف إلى الشهادة الطبية إخبار يشهد بأن المتضرر يتلقى علاجاً منتظماً بعناية طبية أو أنه وقع نقله إلى تشكيلة صحية عمومية أو إلى مستشفى عمومي أو خصوصي معترف به، أو إلى مركز طبي مشترك بين عدة مؤسسات.

٤- يحرر الطبيب الشهادة الطبية المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذا الفصل في ثلاثة نظائر يوجه أولها إلى الصندوق، وثانيها إلى متفقد الشغل بمكان الحادث، ويسلم ثالثها إلى المتضرر.

## الفصل (٤٥) :

١- عندما يحصل بـه الجرح بدون عجز مستمر، أو في صورة حصول عجز مستمر بعد التهام الجروح، يحرر الطبيب المعالج شهادة طبية تنص على النتائج النهائية متى تعذرت معاينتها من سابق، ويرسل الطبيب أو يسلم في ظرف أربع وعشرين ساعة نظيراً من الشهادة إلى المرسل إليهم المعنيين في الفقرة ٤ من الفصل ٤٤ من هذا القرار. ويتولى الصندوق تحديد تاريخ البرء أو الالتحاق على أساس الشهادة المذكورة. وإذا تخلف الطبيب المعالج عن القيام بذلك الواجب فيلجأ الصندوق إلى خدمات طبيب آخر.

٢- تكون الشهادة المسلمة إلى المتضرر مرفوقة بكل الوثائق التي وقع الاستناد إليها في تحريرها.

٣- إذا لم يمثّل الطبيب لأحكام الفصول ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ من هذا القرار فالصندوق لا يكون مسؤولاً عن أجور الطبيب إلا في حالات التأكد.

## الفصل (٤٦) :

١- المؤجر مطالب بأن يسلم للمتضرر سجل حوادث ترسم عليه السلطة الطبية المختصة نوع وسعر كل الخدمات الطبية والصيدلية والمتعلقة بالإيواء في المستشفى.

٢- يمكن الحصول على سجل الحوادث من الصندوق أيضاً.

## الفصل (٤٧) :

١- إن سجل الحوادث صانع لكامل مدة العلاج المترتب عن حادث الشغل أو المرض المعنى، وهو يحتوي على وريقات قابلة يمكن فصلها فيقع عليها رسم العلاجات والأدوية المبثولة وذلك مع استعمال الكاهل النقلي. ويتولى الموظفون الذين يعينهم الأمر توجيه هاته الوريقات إلى الصندوق لاستخلاص المبالغ التي حوتها.

٢- يرسل المتضرر أو يسلم السجل إلى الصندوق عند انتهاء المعالجة أو فور استهلاك السجل بالاستعمال، ويتولى الصندوق تسليم سجل جديد عن الاقتضاء.

## القسم الثانى

### موضوع البحث وإجراءاته

#### الفصل (٤٨) :

إذا ظهر من الشهادات الطبية التى يرسلها أو يدلى بها المتضرر أو من آلت إليهم حقوقه فى أى وقت كان تطبيقاً لأحكام الفصول السابقة أن الجرح قد يؤدى إلى الموت أو إلى عجز دائم كامل أو جزئى ، أو إذا توفى المتضرر ، فإنه يجب على الصندوق أن يجرى بوساطة واحد من متقديه أو أن يطلب من متفقد الشغل أن يتولى ذلك البحث لحساب الصندوق .

#### الفصل (٤٩) :

- ١- يستدعى الباحث إلى مكان البحث كلا من المتضرر أو خلفه ، والمؤجر ، وكل شخص يقدر أنه يدلى بإرشادات مفيدة .
- ٢- يكون البحث حضورياً . ويتولى الباحث سماع الشهود بمحضر المتضرر أو خلفه وبمحضر المؤجر .
- ٣- يجوز للمتضرر أن يستعين بشخص يختاره ، بنفس الحق منوط لخلفه الذين آلت إليهم حقوقه فى صورة وفاته بالحادث .
- ٤- إذا تعذر على المتضرر البحث فالباحث يتحول إليه لتلقى تصريحاته .

#### الفصل (٥٠) :

يجب على الباحث أن يجمع كل الإرشادات التى من شأنها إثبات ما يأتى :

- ١- سبب الحادث ، وطبيعته ، وظروفه الزمانية والمكانية ، وعند الاقتضاء وجود هفوة من شأنها التأثير على الفرم وكذلك المسئوليات المترتبة عن الحادث .
- وفى صورة حصول الحادث أثناء قطع المسافة فيجب البحث عن العناصر المذكورة وإثباتها بعناية ، ومنها عند الاقتضاء الأسباب التى حملت المتضرر على تعطيل أو تغيير مسيرته .
- ٢- الحالة المدنية للمتضرر والمكان الذى يوجد به .
- ٣- طبيعة الإصابات .
- ٤- حالة وجود الخلف ومقر كل واحد منهم وحالته المدنية .
- ٥- الصنف المهنى الذى كان يشغله المتضرر حين توقف الشغل ، وبصفة عامة كل العناصر التى من شأنها تيسير تحديد الأجر المأخوذ قاعدة لحساب المنح اليومية والجرايات .
- ويمكن للباحث أن يجرى كل المعاينات والتحريات اللازمة للحصول على العناصر المذكورة وذلك بمقر المؤسسة أو المؤسسات التى استغضمت المتضرر .

#### الفصل (٥١) :

- ١- يثبت الباحث نتائج فى محضر يحرره على نظيرين وتكون له قوة الإثبات بالنسبة للأمور التى اشتمل عليها إلى أن يثبت ما يخالف ذلك . ويرسل الباحث المحضر المذكور مرفوقاً بالملف الذى وقع تسليمه إليه ، ويكل الوثائق التى يرى فائدة فى إضافتها إلى الصندوق فى أجل مقداره عشرين يوماً من تاريخ اتصاله بالملف ، كما يحيل نظيراً من ذلك إلى متفقد الشغل الجوهى .
- ٢- فى الحالة الاستثنائية التى يحصل فيها تجاوز الأجل المذكور يشعر الباحث الصندوق بالملايسات التى دعت إلى تأخير ختم البحث ويثبتها على المحضر .

## الفصل (٥٢) :

- ١- يمكن للصندوق أن يعين خبيراً فنياً بناءً على طلب الباحث أو المتضرر أو من آلت إليهم حقوقه أو المؤجر .
- ٢- يساعد الخبير الباحث ويحرر تقريراً يجب إحالته إلى الصندوق في نفس الأجل المقرر للبحث .
- ٣- الخبير مطالب بالسفر الصناعي ، وأجوره يدفعها له الصندوق . وفضلاً على ذلك وعند الاقتضاء فالخبير يسترد مصاريف التنقل ويتقاضى منحة تعويضية عما فاتته من أجور .

## الفصل (٥٣) :

استثناء من أحكام الفصل ٤٨ من هذا القرار يمكن للصندوق أن يقرر عدم إجراء بحث إذا توافرت لديه الإرشادات الواقع تعدادها بالفصل ٥٠ من هذا القرار .

# الباب الثالث فرع التعويضات العائلية

## القسم الأول

## أحكام عامة

## الفصل (٥٤) :

يعتبر ( مستحقاً ) بمقتضى هذا القرار الذوات المادية التي بموجبها تترتب التعويضات ويعتبر ( منتفعا ) الذوات المادية أو المعنوية التي يتعين دفع التعويضات إليها . وقد يحدث أن المستحق والمنفع لا يجتمعان في شخص واحد .

## الفصل (٥٥) :

يجب تحرير مطالب التعويضات العائلية على مطبوعات يسلمها الصندوق .

## الفصل (٥٦) :

يصرح الطالب عند تقديمه مطلباً في التعويضات العائلية بما يأتي :

- ١- رقم الترسيم بالصندوق .
- ٢- اسمه ولقبه ، وبالنسبة للنسوة المتزوجات فاسمهن فتيات .
- ٣- اسم الأب واسم الأم .
- ٤- مكان وتاريخ أو سنة الولادة .
- ٥- جنسيته .
- ٦- العنوان الذي يرغب أن يتصل فيه بالتعويضات العائلية .
- ٧- اسم ولقب وتاريخ ولادة ونزاج الزوجة أو الزوجان .
- ٨- اسم ولقب وتاريخ ولادة كل واحد من الأطفال الذين هم تحت كفالتهم مع اسم أمهاتهم .

٩- إذا كان الأطفال لا يسكنون معه ، فيصرح باسم وعنوان الشخص المكلف برعايتهم مع بيان درجة القرابة بين هذا الشخص وبينهم .

١٠- اسم مؤجره ( أو الاسم الاجتماعي ) ، وعنوانه وتاريخ انخراطه بالصندوق ، وكذلك تاريخ بداية اشتغاله عند مؤجره .

### الفصل (٥٧) :

١- يتعين توجيه أو تسليم مطلب التعويضات العائلية إلى الصندوق مرفوقاً بالمؤيدات الصالحة لتثبيت الحالة المدنية الخاصة بالمستحق وبنسبته ويولده . ويسلم الصندوق وجوباً وصلاً في ذلك المطلب .

٢- لا يمكن قبول وثائق باعتبارها حالة مدنية مالم تكن من الصنف الآتية :

– بطاقات أو رسوم الولادة والزواج أو الوفاة .

– نسخ ومضامين أحكام التصريح بثبوت الحالة المدنية مستخرجة من دفاتر الحالة المدنية التي وقع ترسيمها فيها ، ويقع تسليمها من طرف السلطة الإدارية أو كنية المحاكم الابتدائية العصرية ، ( ويجب أن تنص هاته النسخ والمضامين على رقم وتاريخ ترسيمها .

– وبصورة انتقالية نسخ ومضامين أحكام التصريح الواقع تسليمها من طرف القضاة ، لكن بشرط أن يكون تاريخ تسليم هاته النسخ والمضامين سابقاً عن يوم ١٦ مارس ١٩٦٦ وهو تاريخ صدور الأمر رقم ١٧ – ٦٦ ، المؤرخ في ٢٢ يناير ١٩٦٦ والمتعلق بأحكام التصريح والإصلاح في مادة الحالة المدنية للمسلمين .

### الفصل (٥٨) :

يجب على المستحق أن يسلم إلى الصندوق وثائق الحالة المدنية الخاصة بالزواج والطلاق والولادات والوفيات في ظرف ثلاثين يوماً ، وذلك بالنسبة للزواج والطلاق والولادات والوفيات الحاصلة بعد تاريخ تقديم مطلب التعويضات العائلية .

### الفصل (٥٩) :

الوقت المتوسط للشغل المأجور الواجب تحقيقه مدة الشهر تقع معانيته بوساطة بطاقة حضور يسلمها المؤجر أو بوساطة بطاقة خلاص العامل .

### الفصل (٦٠) :

١- تشبه بأيام شغل عادية :

١- أيام التغيب بسبب المرض في حدود الفترة التي لا يعتبر فيها المرض ناقضاً لعقد الشغل حسبما نص على ذلك الفصل ٣٠ من الكتاب الأول من مجلة الشغل .

٢- أيام التغيب بسبب العجز المؤقت الناتج عن حدوث خطر مهني .

٣- أيام العطل الخالصة .

٤- أيام الاستراحة التي تقابل فترات الرخصة بسبب الحمل والولادة بالنسبة للنسوة الأجيرات حسبما جاء بالفصل ٣٣ من الكتاب الأول من مجلة الشغل .

٥- أيام العمل التي تعذر فيها على العامل أن يقوم بواجبات شغله بسبب قوة قاهرة أو لسبب خارج عن إرادته وذلك إلى حد شهر واحد .

٢- لا تعتبر أيام التغيب الواقع تعداها في الفترة ١ من هذا الفصل إلا إذا وقع الإذلاء بما يأتي :

– شهادة طبية في معاناة حالة المرض بالنسبة للأيام المشار إليها في النبذة (١) .

– بطاقة المضور المشار إليها في الفقرة (١) من الفصل السابق ، أو بطاقة خلاص العامل منصوحاً فيها على العطل

- التي تمتع بها أثناء الشهر ، وذلك بالنسبة للأيام المشار إليها في النبذة (٣) .
- شهادة من متفقد الشكل بمكان العمل ، وذلك بالنسبة للأيام المشار إليها في النبذة (٥) .

## القسم الثاني

### متحة الحمل

#### أولا : الإعلام بالحمل :

##### الفصل (٦١) :

- ١- يجب توجيه الإعلام بالحمل مرفوقاً بشهادة طبية إلى الصندوق في الشهور الثلاثة الأولى من الحمل .
- ٢- إذا وقع احترام ذلك الأجل فالمنح واجبة عن تسعة الشهور المتقدمة عن الولادة ، وفيما عدا ذلك فالمنح واجبة من يوم الإعلام .
- ٣- يمكن لمدير الصحة العمومية أن يمدد في " أجل ثلاثة الشهور المقررة بالفقرة (١) من هذا الفصل لإدلاء بالشهادة الطبية ، وذلك لبعض مناطق البلاد بحسب إمكانيات التشكيكات الصحية القائمة .

#### ثانيا : تسليم دفتر الحمل والولادة :

##### الفصل (٦٢) :

- يقع تسليم دفتر حمل وولادة يكون تحريره باسم الأم ويحتوى على رقم الترسيـم ، بالصندوق فيما يخص الأجير الذي بموجبه تربت التعويضات .
- وينقسم الدفتر المذكور إلى قسمين :
- فالقسم الأول يتعلق بالمدة الواقعة بين الإعلام بالحمل وحصول الولادة ، وهو إثباتات الفحوص الطبية مدة الحمل كما قررها الفصل ٦٣ الأتي ذكره والفصول التي تليه .
  - والقسم الثاني يتعلق بالمدة التي تبدأ من ساعة الولادة ، وهو مخصص لترسيم الفحوص الطبية التي يقع إجراؤها سنويا على الأطفال حسبما جاء به الفصل ٢٣ .

#### ثالثا : الفحوص الطبية مدة الحمل :

##### الفصل (٦٣) :

- المرأة الأجيـرة أو المتزوجة من عامل أجير والتي هي بحالة حمل يجب أن يجرى عليها ثلاثة فحوص طبية في المواعيد وبالشروط المضبوطة في الفصول الآتية .

##### الفصل (٦٤) :

- ١- يكون الفحص الطبي الأول الخاص بمدة الحمل قبل انصرام الشهر الثالث من الحمل ويتولاه طبيب .
- ٢- يحزر الطبيب شهادة هذا الفحص الأول على وريقات دفتر الحمل والولادة . ويمكن تحرير هاته الشهادة على ورقة مستقلة تضاف إلى الإعلام بحمل المعنية بالأمر ، في صورة تأخر تسليم الدفتر .
- ٣- يتحتم على الطبيب أن ينص على التاريخ المحتمل للولادة .

## الفصل (٦٥) :

١- يكون الفحصان الطبيان الثانى والثالث لمدة الحمل بعناية طبيب أو قابلة ، ويقع إجراؤهما :

- فالثانى حوالى الشهر السادس من الحمل .

- والثالث حوالى الشهر الثامن من الحمل .

٢- يقع ترسيم الإشهاد بهذين الفحصين على وريقات دفتر الحمل والولادة ، ولا يمكن ترسيم ذلك على ورقة مستقلة ، غير أن الشهادات التى يجرى تحريرها بهاته الصفة لأسباب قاهرة يمكن قبولها .

٣- لا يترتب عرض الحامل إلا على فحص واحد حوالى الشهر الثامن من الحمل وذلك فى صورة تمديد الأجل المعين للإدلاء بالشهادة الطبية المتعلقة بالفحص الأول حسب نص الفقرة (٣) من الفصل ٦١ من هذا القرار .

## الفصل (٦٦) :

الشهادات الطبية المشار إليها أنفا يقيمها طبيب التشكيلة الصحية الجهوية فى القرى التى لا يوجد بها طبيب .

## القسم الثالث

### منحة الولادة

## الفصل (٦٧) :

١- يجب أن تنص الشهادة الطبية المتعلقة بالولادة والواقع تحريرها على وريقة دفتر الحمل والولادة على أن الطفل أو الأطفال ولدوا أحياء .

٢- أحكام الفصل ٦٦ من هذا القرار يجرى تطبيقها بنفس الطريقة .

٣- الشهادة الطبية المشار إليها يجب تسليمها إلى الصندوق مرفوقة بمضمون رسم ولادة الطفل أو الأطفال .

## القسم الرابع

### المنح العائلية

## الفصل (٦٨) :

١- تقع معاينة الفحوص الطبية المقررة بالفصل ٢٢ من هذا القرار بوساطة بطاقة الفحص الطبى النورى المرسومة على دفتر الحمل والولادة .

٢- تقع معاينة الترسيم بمعهد مدرسى بوساطة شهادة فى الترسيم يسلمها مدير المدرسة عند فاتح كل سنة دراسية ، ويجب على الصندوق أن يراقب المواظبة على حضور الدروس .

٣- إذا تعذر قبول الطفل الذى لم يبلغ عمره (١٤) عاما فى معهد مدرسى فتقع الاستعاضة عن شهادة الترسيم المذكورة أعلاه بشهادة من رئيس الدائرة الإدارية أو من السلطة المدرسية المختصة على أنه يتعذر على الطفل متابعة تعليمه فى المدرسة .

٤- تقع معاينة تدريب الطفل بوساطة عقدة التدريب التى يرسل منها نظير إلى الصندوق وبوساطة شهادة نورية تؤكّدان مواظبة المتدرب .

هـ- المرض الذى أثنائه يتواصل دفع المنح العائلية للأطفال الذين هم فى سن الدراسة ويتابعون تعليمهم أو تدريبهم ، وكذلك القصور أو المرض العضال اللذين بموجبهما يحصل التمديد فى أقصى عمر الأطفال الذين هم تحت الكفالة إلى (٢٦) عاما ، تقع معاينته بواسطة الطبيب المباشر أو بشهادة من المؤسسة التى وقع إيواء الطفل فيها .

هذا وبالنسبة للأطفال المصابين بقصور أو بمرض عضال لا تكون الشهادة واجبة إلا فيما يتعلق بالخلاص الأول فيما بعد سن (١٤) عاما وعلى الصندوق أن يبقى له فى كل الحالات حق تعطيل خلص التعويضات إلى أن يقع الإدلاء إليه بشهادة من الطبيب الذى يتولى هو تعيينه أو يعترف به .

## القسم الخامس

### المنحة اليومية عن الحمل

#### الفصل (٦٩) :

١- يتعين على المرأة الأجنبية التى تريد أن تتمتع بالمنحة اليومية المقررة للحمل أن تقدم إلى الصندوق :

- شهادة فى معاينة حالة الحمل .

- شهادة من مؤجرها أو من نائبه بأنها توقفت عن ممارسة وظيفتها .

- بطاقة خلص أو شهادة من مؤجرها فى التصريح بالأجر المقبوض فعليا حين توقيف الشغل .

٢- إذا وقت المرأة الأجنبية بجملة الشروط المطلوبة لانتفاعها شخصيا بمنح الحمل ومنحة الولادة ، فلا تبقى مطالبة بالإدلاء بما يثبت صفة كونها أجنبية أو حالة كونها حاملا .

#### الفصل (٧٠) :

تخضع استراحة المرأة الأجنبية التى ولدت إلى مراقبة أعوان الصندوق الذين يمكنهم التثبت من أنها لم تتعاطى أى عمل بأجر .

## العنوان الثالث فى خلاص التعويضات

### الباب الأول فرع المعاشات

#### القسم الأول تاريخ بداية جريان المعاشات

##### الفصل (٧١) :

- ١- يبدأ جريان معاش الشيخوخة وكذلك المعاش السابق لأوانه ومعاش الخلف فى اليوم الأولى من الشهر الكامل الذى يتبع تاريخ توافر الشروط المطلوبة ، وذلك بشرط أن يكون تقديم المطلب إلى الصندوق حاصلًا فى ستة الشهور التى تتبع التاريخ المذكور .
- ٢- يبدأ جريان معاش القصور إما من تاريخ التحام الجرح أو استقرار حالة المؤمن ، وأما ببقى فترة عجز تساوى ستة شهور متتالية إذا رأى الطبيب المعين من طرف الصندوق والمحرز على اعترافه به أن العجز قد يتحتم توقع استمراره مدة ستة شهور أخرى على أقل تقدير .
- ٣- إذا كان تقديم المطلب بعد فوات أجل ستة الشهور بداية من التاريخ الذى توافرت فيه الشروط المطلوبة لإسناد المعاش ، فإن المعاش يبدأ جريانه فى اليوم الأول من الشهر الكامل الذى يتبع تاريخ الاتصال بالمطلب .

#### القسم الثانى مقدار المعاشات والمنح

##### الفصل (٧٢) :

المقدار الشهرى لمعاش الشيخوخة أو القصور أو المعاش السابق لأوانه يساوى ٢٠ بالمائة من الأجرة الشهرية المتوسطة ، فإذا تجاوز مجموع شهور التأمين والشهور المشبهة بها جملة (١٨٠) شهرا فإن النسبة المئوية تقع الزيادة فيها بنسبة واحد وثلاث المائة عن كل فترة تأمين أو فترة مشبهة بها ذات (١٢) شهرا فيما زاد على (١٨٠) شهرا .

##### الفصل (٧٣) :

منحة الشيخوخة يعادل مقدارها الأجرة الشهرية المتوسطة للمؤمن مضاعفة بقدر ما لهذا الأخير من فترات تأمين ذات (١٢) شهرا .

## الفصل (٧٤) :

- ١- لا يكون المقدار الشهري لمعاش الشيخوخة أو القصور والمعاش السابق لأوانه دون ٦٠ بالمائة من الأجر الأدنى الشهري المهنى المضمون الأرفع مقدارا كما هو معمول به في تراب الوطن والمقابل لمدة عمل أسبوعية تساوى (٤٠) ساعة
- ٢- غير أن المقدار المذكور لا يمكن أن يتجاوز ٨٠ بالمائة من الأجرة الشهرية المتوسطة للمؤمن محسوبة على مقتضى أحكام الفصل ٧٧ من هذا القرار .

## الفصل (٧٥) :

- ١- يجرى حساب معاشات الخلف بالنسبة المئوية من معاش الشيخوخة أو القصور أو المعاش السابق لأوانه ، الذى استحقه أو كان يستحقه المؤمن بتاريخ وفاته ، وذلك على النحو التالى :
- (أ) ٥٠ بالمائة للأرملة أو الأرملة . فإذا تعددت الأرامل فالمقدار المذكور يقسم بالسوية بينهن .
- (ب) ٢٥ بالمائة لكل يتيم الأب أو الأم ، وأربعون بالمائة لكل يتيم الأب والأم معا ، ولا يمكن بحال من الأحوال لمقدار معاش اليتيم أن يكون دون مقدار المنح العائلية .
- ٢- ومع ذلك فمجموع معاشات الخلف لا يمكن أن يتجاوز مقدار المعاش الذى استحقه أو كان يستحقه المؤمن ، فإذا تجاوزه فيقتضى تخفيض معاشات الخلف بقدر الزيادة الحاصلة .

## الفصل (٧٦) :

- مقدار منحة الخلف يساوى جملة من مشاهرات معاش الشيخوخة الذى كان المؤمن الهالك يستحقه عند تمام (١٨٠) شهرا من التأمين تتعدد فترات التأمين ذات ستة الشهور التى يكون المؤمن قد وفرها إلى حد تاريخ وفاته .

## القسم الثالث

### طريقة حساب المعاشات والمنح

## الفصل (٧٧) :

- ١- تقع تصفية الجرايات والمعاشات بالمقايير الشهرية ، والمشاهدة يجرى ضبطها استنادا إلى وضعية المنتفع فى اليوم الأول من الشهر الكامل الذى يتصل بالمشاهدة ، وكل مشاهدة يجرى حسابها مع اعتبار كسور المائة فترك الأجرة منها مائة فترك كاملة .
- ٢- يتحدد مقدار المعاشات بحسب الأجرة الشهرية المتوسطة التى تساوى جزءا من ٣٦ أو ٦٠ جزءا من مجموع الأجر الموجبة لمعلوم الانخراط خلال ثلاثة أو خمسة الأوامر الأخيرة السابقة لتاريخ تخويل التمتع بالمعاش مع العلم بأن الاختيار فى ذلك تمليه مصلحة المؤمن . فإذا كانت الشهور التى مضت ابتداء من وقوع الترسيم أقل من ٣٦ شهرا فإن الأجرة الشهرية المتوسطة تحصل من قسمة كامل الأجر الخاضعة لمعلوم الانخراط بداية من الترسيم على عدد الشهور الكاملة المشمولة بين التاريخ المذكور وبين تاريخ تخويل التمتع بالمعاش .
- ٣- يكون حساب مقدار معاش القصور باعتبار أن السنين الواقعة بين عمر الستين عاما للرجال والخمسة وخمسين عاما للنساء وبين العمر الحقيقي الذى بلغه القاصر بتاريخ بداية جريان معاش القصور مشبهة بفترات تأمين كل واحدة منها تساوى ستة شهور عن كل سنة .

## الباب الثانى فرع الاخطار المهنية

### القسم الاول العلاج الطبى

#### الفصل (٧٨) :

١- باستثناء المعالجات الأولية المتكدة التى يتحملها المؤجر حسب الشروط المقررة بالفصل ٤٣ من هذا القرار ، فإن المعالجات الطبية المحصورة عدا بالفصل ١٠ من هذا القرار يتحملها الصندوق بأن يتولى دفع تكاليفها إلى الأطباء والصيادلة أو الأعاون الطبيين .

٢- غير أن تكاليف النقل يمكن تعويض المتضرر بمبالغها .

#### الفصل (٧٩) :

١- إذا حصل إيواء متضرر من حادث شغل فى مؤسسة عمومية فالتعريفه الواجب العمل بها عن الإيواء هى أدنى تعريفه يجرى تطبيقها بالنسبة للمرضى الذين يتحملون نفقات إيوائهم ، ونفس القاعدة يجرى تطبيقها فى خصوص المعاليم والنفقات الغرامية الواجبة للأطباء والأعاون الطبيين العاملين بالمؤسسة المذكورة وذلك مقابل العناية الطبية المبذولة للمتضرر .

٢- فى صورة ما إذا حصل إيواء المتضرر فى مؤسسة خصوصية فإن الصندوق لا يتحمل النفقات إلا فى حدود تعريفه المؤسسة الصحية العمومية التى هى من نفس طبقة المؤسسة الخصوصية والأقرب موقعا إلى هاته الأخيرة ، وذلك فيما عدا حالة التأكد أو الحالات الاستثنائية .

٣- فيما عدا حالة التأكد المشار إليها فى الفقرة السابقة ، لا يمكن للصندوق أن يدفع نفقات الإيواء والمعالجة وعند الاقتضاء نفقات نقل المتضرر إلى المؤسسة الخصوصية ، إلا إذا كانت هاته المؤسسة حاصلة على اعتراف مصلحة الصحة العمومية .

### القسم الثانى الغرامات اليومية

#### الفصل (٨٠) :

١- الغرامة اليومية المقررة بالفصل ١١ من هذا القرار يدفعها الصندوق إلى المتضرر ابتداء من اليوم الأول الذى يتبع توقف الشغل نتيجة لحصول خطر مهنى ، سواء كان اليوم يوم شغل أو يوم عيد ، أو يوم أحد وذلك مدة كامل فترة العجز عن العمل التى تسبق الشفاء الكامل أو التعام الجروح أو الوفاة ، وعندما تحصل نكسة أو يحدث تفاقم .

٢- يمكن إبقاء كل أو بعض الغرامة اليومية فى حالة استئناف عمل خفيف بترخيص من الطبيب إذا كان استئناف العمل يساعد على حصول الشفاء أو التعام الجروح . ولا يصح لمقدار الغرامة الواقع إبقاؤها ومقدار الأجر مجتمعين أن يكونا أكثر من الأجر العادى لشغالين من نفس الطبقة المهنية ، فإذا كان مجموعهما أرغف مقدارا فوجب أن لا يفوق الأجر الذى

وقع الاستناد إليه لحساب الغرامة اليومية ، فإذا حصل تجاوز فيقع التخفيض في الغرامة بقدر التجاوز الحاصل .

## الفصل (٨١) :

١- يساوى مقدار الغرامة اليومية ثلثي الأجرة اليومية المتوسطة المتضرر .

٢- الأجرة اليومية تساوى جزءا من تسعين جزءا تمثل مجموع الأجور الخاضعة لمطعم الانخراط والتي قبضها المعنى بالأمر مدة ثلاثة الشهور الكاملة المتقدمة عن الشهر الذى حصل فيه الحادث . فإذا كان المتضرر لم يعمل كامل مدة ثلاثة الأشهر ، أو إذا كانت بداية العمل فى المؤسسة التى حصل فيها الحادث ترجع إلى أقل من ثلاثة شهور ، فإن الأجرة التى كان المتضرر يقبضها أو أنه باشر العمل فى نفس الظروف مدة ثلاثة الشهور المشار إليها هى التى يقع اعتبارها لحساب الأجرة اليومية المتوسطة .

## الفصل (٨٢) :

١- فى صورة العجز الوقتى وفى حالة ما إذا حصل ترفيع عام فى الأجور التى تهم الصنف الذى ينتمى إليه المتضرر ، فإن قيمة الغرامة اليومية تقع مراجعتها بحسب الترفيع المذكور مع اعتبار تاريخ نفاذ الترفيع فى الأجور .

٢- فى مثل هاته الحالة يبقى للمتضرر أن يطلب من الصندوق تعديل قيمة الغرامة اليومية وذلك بأن يدلى بسائر الميزدات وخاصة منها شهادة المؤجر .

## الفصل (٨٣) :

١- إذا ترتب للمتضرر عجز وقتى جديد نتيجة لتفاقم حالة الاصابات الناشئة عن الحادث فإن الغرامة اليومية يجرى حسابها على أساس الأجرة اليومية المتوسطة الواقع قبضها مباشرة قبل توقيف الشغل بسبب التفاقم المذكور

٢- لا يجوز بحال من الأحوال أن تكون الغرامة اليومية أقل من الغرامة التى تعادل الأجرة المقبوضة فى اليوم الأول من توقيف الشغل ، وذلك مع أخذ التعديل الواقع إجراؤه وفق أحكام الفصل ٨٢ من هذا القرار بعين الاعتبار عند الاقتضاء .

## الفصل (٨٤) :

١- لا يجوز للأجر المأخوذ قاعدة لحساب الغرامة اليومية الواجبة للعامل الذى لم يبلغ عمره (١٨) عاما أن يكون دون الأجر الأدنى الخاص بالصنف ودرجة أو نوع المهنة والذى وقع اتخاذه قاعدة لضبط الحد الأدنى لأجرة صغار الشغالين الذين لم يبلغوا (١٨) عاما بطريقة التخفيض ، وذلك فى نطاق العقود المشتركة .

٢- إذا تعذر ذلك فإن الأجر المأخوذ قاعدة لحساب الغرامة اليومية لا يكون أقل من الأجر الأدنى المخصص للعامل البالغين من نفس الصنف العمل بالمؤسسة أو بالمؤسسة المماثلة المجاورة لها فى صورة عدم توافر الحالة المذكورة

٣- ومع ذلك فمقدار الغرامة اليومية الواقع حسابها كما ذكر ، والتى هى واجبة للعامل الذى لم يبلغ عمره (١٨) عاما ، لا يتجاوز مقدار أجرته بحال من الأحوال .

## الفصل (٨٥) :

لا يكون الأجر المأخوذ قاعدة لضبط الغرامة اليومية الواجبة للمتدرب أقل من الأجر الأدنى للصنف والدرجة أو الاختصاص ، حيث كان يتم ترتيب المتدرب بصفة اعتيادية عند نهاية التدريب .

## القسم الثالث

### جرايات ومنع العجز

#### الفصل (٨٦) :

- ١- تساوى جرایة العجز الدائم ٨٥ بالمائة من الأجرة الشهرية المتوسطة للمتضرر .
- ٢- يكون مقدار جرایة العجز الجزئي متناسبا ، بحسب درجة العجز ، مع مقدار الجرایة التي كان يستحقها المتضرر في حالة العجز المستمر الكامل .
- ٣- تساوى الأجرة الشهرية المتوسطة التي يقع اتخاذها قاعدة لحساب جرایة العجز ٣٠ أضعاف الأجرة اليومية المتوسطة مضبوطة حسب أحكام الفصل ٨١ من هذا القرار ، ولا تكون هاته الأجرة بحال من الأحوال أقل من الحد الأدنى للأجرة القانونية المعمول بها في الجهة بتاريخ الحادث .

#### الفصل (٨٧) :

يساوى مقدار منحة العجز ثلاثة أضعاف المقدار السنوي للجرایة التي تقابل درجة عجز المتضرر .

#### الفصل (٨٨) :

تطبق أحكام الفصل ٨٤ - ٨٥ على حساب الجرايات فيما يتعلق بحساب الغرامة اليومية الواجبة لصغار العمال والمتدربين .

#### الفصل (٨٩) :

- ١- جرایات الخلف الواجبة بداية من وفاة المتضررة يقع تمعيدها بالنسبة المئوية من الأجرة الواقع اتخاذها قاعدة لحساب جرایة العجز الدائم ، وذلك على النحو التالي :
  - (أ) ٢٠ بالمائة للأرملة أو الأرملة ، فإذا تعددت الأرملة فالمقدار المذكور تجرى قسمته بينهن بالسوية .
  - (ب) ١٠ بالمائة لكل يتيم الأب أو الأم .
  - (ج) ١٥ بالمائة لكل يتيم الأب والأم معا .
  - (د) ١٠ بالمائة لكل واحد من الأبوين يكون في كفالة الهالك ساعة حدوث الخطر المهني .
- ٢- غير أنه لا يمكن لمجموع الجرايات التي يستحقها خلف الضحية أن يتجاوز مقدار جرایة العجز الكامل التي استحققتها أو كانت تستحقها الضحية . فإذا تأكد أن مجموع الجرايات المحسوبة وفقا لأحكام هذا الفصل يتجاوز الحد المذكور فإن كل جرایة يقع تخفيضها التخفيض المناسب ، وهذا التخفيض نهائي .
- ٣- ينقرض حق التمتع بجرایة الأرملة أو الأرملة بانبرام زواج جديد ، وفي هاته الحالة يستحق الأرملة أو الأرملة المتزوجون زواجا جديدا منحة وحيدة تساوى ستة أضعاف المقدار الشهري للجرایة .

#### الفصل (٩٠) :

- ١- إذا أصيب المنتفع بجرایة عجز مستمر جزئي بحادث شغل جديد ، فالجرایة الجديدة يجرى حسابها باعتبار جملة الجراح التي أصابته وباعتبار الأجرة المأخوذة قاعدة لحساب الجرایة السابقة . غير أنه إذا كانت الأجرة المتوسطة للمتضرر وقت الحادث الأخير تفوق الأجرة التي وقع اتخاذها لحساب الجرایة الأولى ، فإن الجرایة الجديدة يجرى حسابها على أساس الأجرة الأرفع مقدارا .
- ٢- إذا أصيب المنتفع بمنحة عجز بحادث شغل جديد جعل العجز عن العمل يتجاوز ١٥ بالمائة فيجرى حساب الجرایة باعتبار

جملة الجراح التي نالتة وباعتبار الأجرة المأخوذة قاعدة لحساب منحة العجز فإذا كانت أجرة المتضرر وقت الحادث الأخير تفوق الأجرة الواقع اتخاذها قاعدة لحساب المنحة فإن الجراية يجرى حسابها على أساس الأجرة الأرفع مقدارا ، لكن مقدارها يقع تخفيضه في كل الحالات بما يساوى مبلغ منحة العجز الممنوحة للمعنى بالأمر وذلك بالنسبة لكل سنة من السنوات الثلاث الأولى التي تتبع تصفية حساب الجراية .

## **القسم الرابع**

### **منحة تكاليف الدفن**

#### **الفصل (٩١) :**

تساوى منحة تكاليف الدفن ٣٠ أضعاف الأجرة اليومية المتوسطة المشار إليها بالفصل ٨١ من هذا القرار .

## **الباب الثالث**

### **فرع التعويضات العائلية**

## **القسم الأول**

### **أحكام عامة**

#### **الفصل (٩٢) :**

يجرى حساب منح الحمل ومنحة الولادة والمنح العائلية بحسب المقادير التي يقع تحديدها بأمر .

## **القسم الثاني**

### **منح الحمل**

#### **الفصل (٩٣) :**

١- يتوقف استحقاق منح الحمل على إثبات وقوع الفحوص لمدة ما قبل الولادة حسبما نصت على ذلك الفصول ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ من هذا القرار ، وتكون تلك الفحوص مرسومة على دفتر الحمل والولادة الذي يقع توجيه وزيقاته الحاوية للفحوص إلى الصندوق أو تسلمها إليه

٢- كل فحص لا يتم إجراءاته تضع بموجبه المنحة التي تتعلق به .

٣- إذا تعذر على الأم أن تعرض نفسها على الفحوص الطبية مدة الحمل لأسباب قاهرة ، فيمكن للجنة الصلحية بالصندوق أن تقرر الإبقاء على استحقاق كل أو بعض منح الحمل .

## الفصل (٩٤) :

- ١- يترتب استحقاق منحة الحمل عادة عن الشهور التسعة المتقدمة عن اليوم الأول من الشهر الذي يتبع الولادة . ويجرى العمل بهاته القاعدة حتى في صورة ما إذا حصلت الولادة في شهر غير الشهر الذي سبق تحديد أن تاريخ الولادة المحتمل يكون فيه ، لكن بشرط تمام إنجاز الفحص الثالث .
- ٢- إذا حصلت الولادة قبل إجراء الفحص الثالث فإن المنح تجب ابتداء من اليوم الأول الذي يتبع شهر بداية الحمل إلى نهاية الشهر الذي في غرضونه كانت الولادة .
- ٣- إذا انقطعت حالة الحمل قبل الفحص الثاني فالمنح واجبة بحسب عدد شهور الحمل داخل فيها الشهر الذي في غرضونه انقطع الحمل .

## القسم الثالث

### المنح العائلية

## الفصل (٩٥) :

- ١- يقع خلاص المنح العائلية بصفة رتيبة آخر كل فترة ثلاثة شهور .
- ٢- تجب المنح العائلية ابتداء من أول يوم في الشهر الذي يتبع ولادة الطفل . فإذا توفي الطفل فهي واجبة عن كامل الشهر الذي حصلت فيه الوفاة .

## القسم الرابع

### الفرامة اليومية للولادة

## الفصل (٩٦) :

- ١- يجرى حساب الفرامة اليومية للولادة على حسب أيام العمل أو الراحة التي فيها حصل توقيف الشغل بصفة فعلية .
- ٢- يترتب استحقاق الفرامة اليومية المتعلقة بمدة الاستراحة التي تتبع الولادة ولو كان الوليد غير قابل للحياة .

## الفصل (٩٧) :

- إذا كان كل من الزوج والزوجة أجيرا ممن يحق له التمتع بالتعويضات العائلية فإن هاته التعويضات يقع تحريرها ودفوعها عن خصوص النشاط المهني للزوج .

## الباب الرابع احكام مشتركة

### القسم الأول تعريف فترات التأمين

#### الفصل (٩٨) :

يقع اعتبار فترات التأمين المشبهة الآتي تعدادها لترتيب استحقاق التعويضات :

- ١- فترات التأمين المرسومة على كشوف الحسابات الفردية التي يسجلها الصندوق .
- ٢- فترات التأمين التي يقبل الصندوق بخصوصها أنواعاً أخرى من المؤيدات .

٣- كل فترة يكون المؤمن قد تقاضى أثناءها غرامات يومية بعنوان الأخطار المهنية أو الولادة أو يكون قد تحصل على غرامة فى غضونهن حسب الشروط المقررة بالفصل ٣١ من الكتاب الأول من مجلة الشغل أو أثناء العطلة الخالصة وذلك فى الصنود المقررة بالفصل ٢٢ من الكتاب الثانى من مجلة الشغل أو مدة قطع المسافة وفترات الانتظار كما جاء تعريفها بالفصل ٢٥ من الكتاب الثانى من مجلة الشغل هذا وأن الفترات التي ترتب دفع الغرامة بعنوان الفصول المشار إليها من مجلة الشغل يجب أن تكون معالم الانخراط الخاصة بها مدفوعة .

#### الفصل (٩٩) :

يمكن للطالب أن يقيم الحجة على الخدمات التي يصرح بأنه آداها ، وعلى الأجور التي يصرح بأنه قبضها ، وذلك بأن يقدم :

- (أ) دفتر تأمينه .

(ب) الوثائق التي سلمها إليه الأشخاص الذين استخدموه تباعاً وذلك بمناسبة كل خلاص .

(جـ) فى صورة عدم وجود الوثائق المذكورة ، فشهادة مكتوبة من شخصين على الأقل تستلقاها منهما السلطة المحلية المختصة ، وهى شهادة لا يجوز الاحتجاج بها الا بالنسبة لمدة الخدمات المقضية .

#### الفصل (١٠٠) :

إذا حصل تضارب بين الوثائق التي يدلى بها الطالب وبين المعلومات التي يسجلها الصندوق فهاته المعلومات هي التي يقع اعتبارها بصفة مؤقتة لحساب التعويضات . وفى هاته الصورة يتولى الصندوق دعوة الطالب إلى تقديم توضيحات إضافية .

#### الفصل (١٠١) :

١- تشير عبارة ( شهر تأميناً ) إلى كل شهر كامل يكون فيه المؤمن قد قضى فى ظرف مدة أقلها (١٥) يوماً سواء هي أيام شغل أو عطلة ، ومتصلة أو منفصلة ، (٨٠) ساعة على الأقل فى شغل بلجر يساوى آله نصف الأجر الشهري الأدنى المضمون لساتر المهن .

٢- كل فترة شغل متصلة ذات (١٥) يوماً على الأقل فى الشهرين الكاملين يجرى اعتبارها لتوفير شهر من التأمين ، مع العلم بأنها تتلقى بالشهر الكامل الذى فى غضونهن تحقق الجزء الأكبر من تلك الفترة .

- ٣- لا يمكن الجمع بين أحكام الفترتين السابقتين لتطبيقهما على نفس الفترات .
- ٤- إذا بلغت فترة الشغل المتصل أكثر من شهر كامل فإن مدة الشغل المقضية قبل الشهر الأول وبعد الشهر الأخير كامليين يقع اعتبارها لتحقيق شهر من التأمين إذا هي بلغت في مجموعها (١٥) يوما على الأقل .
- ٥- في الصورة التي يكون فيها الأجر عن عمل محسوباً على أساس العيّنات أو الشغل المعين ، فإن الشهر الكامل الذي في غرضه يكون الأجر المدفوع مساوياً على الأقل لخمسة عشرة أضعاف الأجر اليومي الأدنى المعمول به قانوناً بمكان الشغل هو الذي يقع اعتباره شهراً من التأمين .
- ٦- إذا تعذرت معرفة الشهر الذي يتعلق به أجور الشغل المترتبة عن الشغل المعين أو المحسوب بالعيّنات ، فإن شهور التأمين يمكن ضبط عددها بإجراء قسمة مجموع الأجور المدفوعة عن ثلاثة الشهور أو ستة الشهور أو العام بمبلغ يساوي خمسة عشرة أضعاف الأجر اليومي الأدنى المعمول به قانوناً في مكان الشغل وذلك بدون أن يكون حاصل هاته العملية أرفع من عدد الشهور الكاملة التي تشتمل عليها الفترة الواقع اعتبارها .

## القسم الثاني

### مساعدة شخص آخر

#### الفصل (١٠٢) :

- ١- إن المنتفع بجراية عجز أو بمعاش قصور الذي يحتاج بصفة مستمرة إلى مساعدة وعناية شخص آخر للقيام بشئون الحياة العادية يستحق ملحقاً يساوي ٥٠ بالمائة من جرابته أو معاشه ، وهاته الزيادة لا تكون بحال من الأحوال أقل من الأجر الأدنى الذي حددته الفقرة ٢ من الفصل ٨٦ من هذا القرار .
- ٢- يتواصل دفع الملحق المشار إليه بالفقرة السابقة لفائدة القاصر الذي وقع تعويض معاشه بمعاش الشيوخوخة وذلك حينما يبلغ العمر الذي فيه يستحق التعويض الأخير في الذكر .

## القسم الثالث

### الرجوع على الغير عندما يكون مسئولاً

#### الفصل (١٠٣) :

- ١- يجب على الصندوق أن يدفع التعويضات المنصوص عليها بهذا القرار إلى المؤمن أو إلى خلفه الذين آلت إليهم حقوقه ، وذلك عندما يكون الحدث الذي رتب استحقاق التعويضات ناشئاً عن مخالفة ارتكبتها الغير ، ويحتفظ المؤمن أو خلفه بحق الرجوع على ذلك الغير يوصفه مسئولاً لمطالبته حسب إجراءات الحق العام بتعويض الضرر العاصل غير أن الصندوق يحل محلهم قانوناً لاستخلاص التعويضات المبثولة أو ما يقابلها من رؤوس الأموال التي أسست ذلك الحق والتي يجري حسابها على أساس التعريفات الملحقة بهذا القرار .
- ٢- لا يعتبر المستأجر ونوابه والأجراء من الغير إلا إذا تسببوا عمداً في حصول الحادث أو المرض .
- ٣- لا يمكن الاحتجاج على الصندوق بالصالح المنزيم بين الغير باعتباره مسئولاً وبين المؤمن أو خلفه الذين آلت إليهم حقوقه إلا إذا بقيت دعوة الصندوق إلى المساهمة في الصلح المنكسر .
- ٤- إذا لم تكن هناك دعوى في المطالبة بغرم الضرر ، فلاصندوق أن يقوم بدعوى مباشرة لاسترداد التعويضات المدفوعة في حالة الحوادث التي ترتبت عليها مسئولية الغير .

## القسم الرابع

### الجمع بين المعاشات والجرايات

#### الفصل (١٠٤) :

- ١- إذا استحق للمتضرر من حادث شغل في آن واحد جناية عجز مستمر ومعاش قصور عن العمل ، فمعاش القصور يتوقف دفعه بما يعادل مبلغ جناية العجز المستمر .
- ٢- إذا توفي العامل بسبب حادث شغل واستحق خلفه الذين آلت إليهم حقوقه في آن واحد جناية ومعاش الخلف ، فمعاش الخلف يتوقف دفعه بما يعادل مبلغ جناية الخلف .
- ٣- إذا حصل الجمع بين معاشين أو جرايتين فلكثر بموجب أحكام هذا القرار ، فالمتقاع يستحق جملة المعاش أو الجناية الأرفع مقدارا ، ويضاف إلى ذلك نصف الجناية أو المعاش أو الجرايات أو المعاشات الأخرى .
- ٤- لا يجوز الجمع بين معاش الخلف وبين الانتفاع بالمنح العائلية بمنوان نفس الأبناء .

## القسم الخامس

### مراجعة المعاشات والجرايات في حالتى تفاقم أو نقصان القصور

#### الفصل (١٠٥) :

تتملى معاشات القصور وجرايات العجز دائما بصورة مؤقتة . فإذا حدث بعد تصفيته تفاقم أو نقصان في القصور أو في العجز ووقعت معانيته كما يجب من طرف الطبيب المعين أو المعترف به من جانب الصندوق ، فتجرى مراجعة المعاش أو الجناية بسمى من الصندوق أو بناء على طلب المستحق ثم فيحسب الحال يقع الترفيع في الجناية أو في المعاش من تفاقم أو يقع التوقيص من ذلك أو توقيفه ابتداء من يوم الطول الذي يتبع الإعلام بالقرار .

#### الفصل (١٠٦) :

- ١- يمكن للصندوق ، سعيًا وراء اكتشاف حالة التغيير ، أن يباشر فحوصها بواسطة الطبيب الذى يعينه أو يكون معترفا به ، وذلك لمراقبة حالة مستحق المعاش أو الجناية . ويجوز إجراء هاته الفحوص في فترات ذات سنة شهور خلال العامين الأولين من بعد تاريخ الشفاء الظاهر أو التحام الجروح ، وذات عام واحد بعد مضي الأجل المذكور .
- ٢- لا يجوز على الإطلاق إجراء أية مراجعة بسمى من الصندوق بعد مضي خمسة أعوام من تاريخ الشفاء الظاهر أو التحام الجروح .

#### الفصل (١٠٧) :

- ١- يقع إعلام المستحق بالساعة والمكان اللذين يجرى فيهما فحص المراقبة وذلك ستة أيام على الأقل سابقة عن الموعد المذكور وبواسطة رسالة مضمونة الوصول أو بآلية طريقة أخرى للإبلاغ ثابتة ويحمل الصندوق نفقات السفر والإقامة .
- ٢- إذا كانت حالة المستحق لا تسمح له بالتنقل إلى المكان المعين فواجب عليه إبلاغ الصندوق في حين .
- ٣- ليس للمستحق أن يتمتع من عرض نفسه على فحوص المراقبة ، فإذا امتنع عرض نفسه إلى توقيف المعاش أو الجناية عنه .

## الفصل (١٠٨) :

إذا آل التفاقم إلى إصابة المستحق بمعز مؤقت جديد وإلى احتياجه لعلاج طبي ، فالصندوق يدفع النفقات الطبية والجراحية والصيدلية ونفقات الإيواء بمستشفى ، كما يدفع عند الاقتضاء من الفرامة اليومية الجزء الذى يتجاوز معين مقابله من جراحة العجز التى بقيت جارية مدة الفترة المذكورة .

## الفصل (١٠٩) :

- ١- إن المطلب الرامى إلى إعادة تقييم مبلغ التعويضات بموجب تقاقم قصور المستحق أو بموجب وفاته نتيجة للحادث أو للعة يقع تقديمه إلى الصندوق بتصريح بسيط أو برسالة مضمونة الوصول .
- ٢- يقع تقديم المؤيدات اللازمة وبخاصة منها شهادة الطبيب المباشر وذلك لتعزيز المطلب .

## الفصل (١١٠) :

كل تقييم جديد للتعويضات بسبب تقاقم أو نقصان قصور المتضرر أو وفاته يجب أن يكون موضوع قرار من الصندوق يتحتم تبليغه إلى المتضرر أو إلى خلفه الذين أنت إليهم حقوقه بدون تأخير . ومن الواجب أن يتضمن القرار المذكور إشارة إلى وسائل الطعن المخولة للمتضرر أو لخلفه مع إثبات الإجراءات والأجال التى يجب فيها القيام بالطعون .

## العنوان الرابع ترتيب التعويضات

## الباب الأول الإعلام بالقرارات

## الفصل (١١١) :

يقع إعلام الطالب بقرارات منح أو رفض التعويضات بواسطة رسالة مضمونة الوصول مع وصل فى استلامها .

## الفصل (١١٢) :

القرارات التى ترتب معاشا أو جراحية أو منحة يجب أن تتضمن الإرشادات الآتية :

- ١- رقم ترسيم المؤمن واسمه ولقبه .
- ٢- اسم ولقب مستحق التعويضات .
- ٣- رقم الملف أو القرار .
- ٤- نوع التعويض .

٥- المقدار الشهري للمعاش والجرية أو مقدار المنحة .

٦- تاريخ بداية جريان المعاش أو الجرية .

٧- تاريخ المراجعة عند الاقتضاء .

٨- تواريخ حلول الدفعات الثلاث شهرية .

### الفصل (١١٣) :

تكون القرارات الصادرة برفض التعويض معلة ويجب أن تتضمن الملاحظات المشار إليها في الفقرات ١ - ٢ - ٣ - ٤ من الفصل السابق ، كما يجب أن تتضمن الإشارة إلى وسائل الطعن المخولة للطالب مع بيان الإجراءات والأجال التي يجب القيام فيها بالطعن .

## الباب الثاني خلاص التعويضات

### القسم الأول

#### معاشات الشيخوخة والقصور والوفاة ،

#### وجرايات فواجع الشغل والأمراض المهنية

### الفصل (١١٤) :

يجرى خلاص المعاشات والجرديات بطول آخر كل ثلاثة شهور ، ومع ذلك فيمكن لمجلس إدارة الصندوق أن يعين الجهات والشروط التي فيها وبمقتضاها يكون دفع التعويضات بالمشاهرة ، كما يجوز له ضبط طرف أخرى لدفع التعويضات .

### الفصل (١١٥) :

فواضل المساب التي تبقى كل ثلاثة شهور يقع دفعها إلى المنتفع دون ترتيب مصاريف عليها إذا كان الأمر يتعلق بمعاشات الشيخوخة والقصور والأرمل والأرمل ، وجرايات العجز الدائم ، كما يقع دفعها بدون تكاليف إلى المنظمة أو الشخص الذي يتولى بالفعل رعاية الأطفال وذلك بالنسبة لمعاشات الأيتام .

### الفصل (١١٦) :

يجب إعلام الصندوق بكل تغيير يطرأ على مقر المنتفع .

### الفصل (١١٧) :

المنتفعون بمعاش أو جرية ملزمون بأن يوافوا الصندوق كل عام بشهادة حياة أو بوثيقة تقوم مقامها محررة من طرف السلطة المحلية المختصة ، وهاته الشهادة يجب أن تتضمن تاريخ تحريرها ، فإذا كانت تتعلق بمنتفع أرمل أو أرملة يجب أن تتضمن بيان ما إذا كان المنتفع تزوج من جديد أو لم يتزوج .

## الفصل (١١٨) :

يجب على المنظمة أو الشخص الذي يقبض معاش يتيم أن يوافق الصندوق دورياً بالشهادة الطبية والمدرسية أو الخاصة بالتدريب بنفس الشروط المتعلقة بإسناد التعويضات العائلية .

## الفصل (١١٩) :

١- يجوز للمحاكم ذات النظر أن تعين شخصاً يتولى قبض المعاش أو الجارية باسم المنتفع عند حصول مانع طويل الأمد لهذا الأخير بسبب مرض أو قصور .

٢- إعلام الصندوق بالقرار يقع بواسطة مضمون من الحكم مضمّن من طرف رئيس المحكمة التي أصدرته .

## الفصل (١٢٠) :

في صورة وفاة المنتفع يقع دفع الفواضل التي لم يخلص فيها إلى أرملته ، وعند عدم وجود أرملة فيقع دفعها إلى الأيتام المنتفعين بمعاش اليتيم . أما إذا لم يوجد أرملة ولا أيتام منتفعون فالفواضل المذكورة يقع ضمها إلى المخلف .

## الفصل (١٢١) :

١- يتوقف إسناد معاشات الشيفوخة والقصور والخلف ، وجرايات العجز المستمر ، ابتداء من اليوم الأول في الشهر الموالي للشهر الذي في غرضه صارت الشروط المطلوبة للإسناد غير متوافرة .

٢- ويعاد إسنادها في اليوم الأول من الشهر الموالي للشهر الذي في غرضه توافرت الشروط المذكورة من جديد .

## الفصل (١٢٢) :

١- يمكن دفع منحة مؤقتة إلى الأرملة أو الخلف إذا هم طلبوا ذلك ، وهاته المنحة يقع طرحها بمناسبة خلاص الفواضل الأولى من الجارية .

٢- يحدد الصندوق مقدار هاته التسبقة وطريقة استردادها بالخصم من الفواضل الأولى .

## القسم الثاني

### التعويضات العائلية

## الفصل (١٢٣) :

١- يقع خلاص منح العمل إلى الأم بالشروط التالية :

- مشاهرتان بعد الفحص الأول .

- أربع مشاهرات بعد الفحص الثاني .

- البقية بعد الفحص الثالث .

٢- في الحالات التي يجري فيها تمديد أجل الإدلاء بالكشف الطبي المتعلق بالفحص الأول حسبما أشارت إلى ذلك الفقرة ٣ من الفصل ٦١ من هذا القرار ، يقع خلاص منح الحمل على قسطين .

٣- فالقسط الأول يقع دفعه بعد الفحص الأول ، وهو يشتمل على عدد من المشاهرات يعادل عدد الشهور الماضية ابتداء من التاريخ المحتمل للحمل .

#### الفصل (١٢٤) :

- ١- إذا شهد الطبيب أن التعليمات الصحية الصادرة لوقاية الأم والطفل لا يقع احترامها فيكون على المكتب الإدارى للصندوق، بعدئذ يجرى بحثاً ، أن يبت فى إمكانية حذف كل أو بعض القسط الحال من المنحة .
- ٢- الشهادة المشار إليها بالفقرة المتقدمة يمكن ترسيمها على ورقة الفحص الطبى المخصصة لذلك الغرض من دفتر الحمل والولادة الراجع المعنية بالأمر .

#### الفصل (١٢٥) :

- مقدار منحة الولادة الكلى أو الجزئى المدفوع نقداً يقع خلاصه فى شكل دفعة وحيدة لمناسبة ولادة الطفل أو الأطفال الذين يرتبون استحقاق هاته المنحة .

#### الفصل (١٢٦) :

- ١- يقع دفع المنح العائلية للأم ، غير أن الدفع المذكور يمكن أن يجرى مؤقتاً إلى الأب
- ٢- إذا حصل مانع مادى عاق المنتفع عن القيام بواجبات رعاية وحراسة الطفل ، فيكون دفع المنح إلى الشخص المعين من طرف المستحق والذي يتولى بالفعل رعاية الطفل وحراسته بصفة مستمرة .

#### الفصل (١٢٧) :

- يجرى خلاص الغرامة اليومية للولادة بحسب طلب المعنية بالأمر إما بانصرام كل شهر وإما عند نهاية الفترات التى تسبق الولادة وتتبعها .

#### الفصل (١٢٨) :

- عندما يواصل المؤجر دفع كل أو بعض أجر المرأة الأجييرة مدة فترة الاستراحة القانونية المترتبة عن الولادة ، فهو يحل محلها قانوناً فى الانتفاع بما لها من حقوق فى الغرامات اليومية الواجبة لها بعنوان الولادة والتي يدفعها الصندوق ، وذلك يكون بالشروطين الآتيين :

- ١- أن يكون المؤجر قد وفى بسائر واجباته فى حق الصندوق .
- ٢- أن يكون القسط الذى دفعه المؤجر مساوياً للغرامة المطلوبة من الصندوق على أقل تقدير .

#### الفصل (١٢٩) :

- يجوز لمجلس الإدارة أن يرخس لبعض المؤجرين فى أن يتولوا خلاص التعويضات العائلية بالشروط التى حددها هذا القرار فى الفصلين ١٣٠ - ١٣١ .

#### الفصل (١٣٠) :

- ١- يجب على المؤجرين المرخص لهم بخلاص التعويضات نقداً أن يجلبوا إلى الصندوق مطالب التعويضات مرفوقة بالمؤيدات التى يقدمها العمال إليهم .
- ٢- يجب عليهم كذلك ويطلب من المعنى بالأمر أن يضرخوا الصندوق بكل تغيير يحدث فى كيان عائلة الشغالين المرسمين ويكون من شأنه إدخال تعديل على حقوقهم فى التعويضات .

## الفصل (١٣١) :

- ١- يرسل الصندوق دوريا إلى المؤجر جداول خلاص التعويضات متضمنة أرقام الترسيم وأسماء المستحقين ، ونوع ومقدار التعويضات الواجب خلاصها ، والفترة التي تتعلق بها .
- ٢- يباشر المؤجر بصفة استثنائية دفع التعويضات العائلية إلى الأجير وذلك في نطاق أحكام الفقرة ٢ من الفصل ٢٨ من القانون رقم ٣٩ - ٦٧ ، الصادر في ٣ فبراير ١٩٦٧ بإحداث نظام الضمان الاجتماعي .
- ٣- يختم المستحق جداول الخلاص بإمضائه للدلالة على وقوع الخلاص ، ويمضيها المؤجر في نفس التاريخ ، ويقع إرجاعها إلى الصندوق في الشهر الموالي لتاريخ حلول التعويضات . فإذا كان المستحق لا يحسن الكتابة فإن الخلاص يصح بحضور نائبين اثنين عن العمال ، فإذا لم يتوافر ذلك فبمحضر شاهدين اثنين .

## الباب الثالث

### المراقبة الطبية على شئون العلاج والتعويضات المبذولة لضحايا فواجع الشغل

## القسم الأول

### تراتب المراقبة الطبية

## الفصل (١٣٢) :

- ١- للصندوق الحق في إجراء فحص على المتضرر بواسطة طبيب معين أو معترف به من طرفه وذلك بالخصوص عندما يحصل له العلم بالحادث ، ومدة فترة العجز المؤقت ، وفي حالة الانتكاس وعند حصول الشفاء أو التعام الجروح .
- ٢- للصندوق أيضا أن يكلف أعوانه بمراقبة ضحايا فواجع الشغل الذين يدفع إليهم تعويضات وذلك من الناحية الإدارية .

## الفصل (١٣٣) :

- ١- المتضرر مطالب بالاستجابة لكل طلب يصدر من مصلحة المراقبة الطبية التابعة للصندوق وذلك بأن يدلي إليها بكل ما لديه من شهادات طبية ، وكشوف كهربائية وتحليل مخبرية ، ووصفات طبية .
- ٢- يجب كذلك على المتضرر أن يصرح عند الاقتضاء بفواجع الشغل والأمراض المهنية التي أصابته فيما مضى ، وفي صورة حصول انتكاس له فعليه تقديم كل الإرشادات التي يقع طلبها منه فيما يتعلق بحالته الصحية الماضية .

## الفصل (١٣٤) :

يجب إعلام المتضرر بالقرارات التي يتخذها الصندوق تبعاً للمراقبة الطبية فور صدورها .

## الفصل (١٣٥) :

للمتضرر الحق في الاستعانة بحضور طبيبه المباشر وذلك أثناء سائر عمليات المراقبة الطبية ويتحمل الصندوق أجور هذا الطبيب فيقع خلاصها على مقتضى التعريفة التي يحددها وزير الشغل .

## الفصل (١٣٦) :

- ١- على المتضرر أن يمثل بدقة لتعليمات الطبيب وخاصة منها ما يتعلق بالاستراحة في الفراش وفي البيت على نحو ماصدر له به الإذن ، ولا يجوز له أن يغادر محل إقامته إلا بناء على إذن الطبيب لغرض المعالجة .
- ٢- إذا رأى الطبيب المعالج وجوب إرسال المتضرر للنقاهة فعليه إعلام الصندوق قبل انصراف المتضرر ، وعلى الصندوق يبدى رأيه في ظرف ثمانية أيام . ويجب على المتضرر أن يمثل لأعمال المراقبة مدة النقاهة بالشروط التي يحددها الصندوق .

## الفصل (١٣٧) :

- ١- في حالة الإيواء بمستشفى يجب على المتضرر أن يمثل لتعليمات الأطباء وانظام المستشفى .
- ٢- يجب على المتضرر أن يسلك عن تعاطي كل عمل بأجر أو بدونه طوال فترة العجز المؤقت باستثناء عمل خفيف مرخص به حسب الشروط التي نصت عليها الترتيب .

## الفصل (١٣٨) :

- ١- لا يمكن للمتضرر أن يتعلم من مختلف أعمال المراقبة التي يجريها الصندوق .
- ٢- فإذا امتنع من ذلك بدون مبرر فالتعويضات والغرامات يقع توقيفها مدة الفترة التي تعذر فيها إجراء المراقبة ، ويقع إعلام المعنى بالأمر بهذا التدبير .

## القسم الثاني

### إجراءات الاختبار

## الفصل (١٣٩) :

- ١- في كل الحالات التي يحصل فيها خلاف بين الطبيب المعين أو المعترف به من طرف الصندوق ، وبين الطبيب المباشر ، فيما يتعلق بحالة المتضرر من حادث ، يقع إجراء فحص جديد بوساطة طبيب خبير معترف به يكون مختاراً من قائمة يضعها وزير الشغل .
- ٢- الخبير لا يكون هو الطبيب المعين أو المعترف به من طرف الصندوق ولا الطبيب المباشر ، ولا الطبيب الملحق بمؤسسة الشغل ، ولا طبيب المصلحة الطبية المشتركة بين مؤسسات .
- ٣- إذا لم يحصل اتفاق على اختيار الطبيب الخبير بين الطبيب المباشر والطبيب المعين أو المعترف به من طرف الصندوق ، فوزير الشغل يتولى اختيار الطبيب بعد أخذ رأى مصلحة الصحة .
- ٤- الخبير يستدعى المتضرر بدون تأخير أو يتحول إلى فراشه ، وعليه أن يسلم تقريره إلى الصندوق وإلى الطبيب المباشر في أجل أقصاه شهر واحد ابتداء من تاريخ تسليم الملف إليه . فإن لم يفعل وقع تعويضه ، باستثناء صورة وجود ظروف خاصة تبرر التمهيد في الأجل .
- ٥- رأى الخبير لا يقلل الطعن .

## الفصل (١٤٠) :

- ١- يتحمل الصندوق مصاريف تنقل المتضرر أو خلفه الذين يضطرون إلى مفاداة مقراتهم بناء على دعوة الطبيب المعين أو المعترف به من طرف الصندوق أو الطبيب المباشر ، أو لعرض أنفسهم على اختبار أو مراقبة أو علاج . ويكون استرداد تلك المصاريف على مقتضى ترقية يشطبها وزير الشغل .

٢- مصاريف التنقل تشمل عند الاقتضاء مصاريف النقل وتكاليف الإقامة والغرامة المقررة لتعويض الأجر الضائع .

#### الفصل (١٤١) :

الأجور الواجبة للطبيب المباشر والطبيب الخبير أو الطبيب الاختصاصي ، وكذلك تكاليف تنقلهم ، يتحملها الصندوق ويقع استردادها بمقتضى تعريفة يضبطها وزير الشغل .

#### الفصل (١٤٢) :

للسنديق أن يطلب من المحكمة المختصة أن تحمل على كاهل المتضرر أو خلفه الذين ألت إليهم حقوقه كل أو بعض أجور الأطباء والتكاليف التي تقابلها وذلك فيما إذا كان الفحص أو الاختبار قد وقع إجراؤه بناء على طلبهم وظهرت نتيجة معارضتهم معيبة بالإفراط الفاحش .

### الباب الرابع احكام مختلفة

#### القسم الأول

#### توقيف وإلغاء التعويضات

#### الفصل (١٤٣) :

١- يقع إلغاء التعويضات عند ما يكون العجز عن العمل أو الوفاة ناتجين عن جناية أو جنة اقترفها المنتفع أو عن مخالفة قصدية ارتكبها .

٢- يقع توقيف التعويضات إذا كان المنتفع لا يقيم بالتراب الوطني الا عندما تكون هناك اتفاقيات تعامل بالمثل أو معاهدات دولية ، وإذا كان المنتفع يصدد قضاء عقوبة سالية للحرية ، أو إذا هو لم يراع الترايب المسنونة للتحقق من وجود عجز من العمل أو التي ترسم سلوك المنتفعين بالتعويضات .

#### القسم الثاني

#### أجال السقوط

#### الفصل (١٤٤) :

١- يسقط الحق في الغرامات اليومية المترتبة عن الحوادث وعن الولادة ، وكذلك الحق في المنح المبذولة للدفن بمضى اثني عشر شهرا .

٢- يسقط الحق في معاشات وجرايات ومنح الشيخوخة والقصور والعجز والخلف بمضى خمسة أعوام ، غير أن فواضل المعاشات والجرايات لا يقع دفعها عن مدة سابقة لا تتجاوز (١٢) شهرا .

#### الفصل (١٤٥) :

١- يسقط الحق في التعويضات العائلية المدفوعة نقدا بمضى (١٢) شهرا وفقا للمقتضيات الآتية .

- إذا كان الأمر يتعلق بتعويضات عائلية يترتب عنها كلما حل أجلها حق للمستحق الذي ينفق على أطفال ( المنح العائلية ) ، فإنه لا يتيسر دفع غير التعويضات التي تتضمن بالثنى عشر شهرا التي تتقدم المطلب الواقع تقديمه .
- إذا كان الأمر يتعلق بتعويضات عائلية لا ترتب حقا للمستحق إلا ابتداء من تاريخ معين ( منح الحمل ، ومنحة الولادة والفرامة اليومية المترتبة عن الولادة ) ، فإن الدعوى التي يقوم بها المستحق بعد (١٢) شهرا من بداية الاستحقاق تكون دعوى غير مقبولة .
- ٢- التعويضات التي يقع تقديمها عينا والتي هي موضوع الفصل ٣٠ من هذا القرار ، يكون دفعها على مقتضى الشروط والأجل التي يضبطلها مجلس إدارة الصندوق .

## القسم الثالث

### في العقلة

#### الفصل (١٤٦) :

لائحة التعويضات ولا تجرى عليها العقلة إلا بنفس الشروط وفي الحدود المقررة للأجور وذلك لخلاص الديون المترتبة عن نفقات الطعام .

## الباب الخامس

### في النزاعات

#### الفصل (١٤٧) :

- ١- ترفع دعاوى الطعن في القرارات التي تصدر عن الصندوق تطبيقا لأحكام هذا القرار إلى لجنة التحكيم الصلحية .
- ٢- يكون قيام الطالبين لدى لجنة التحكيم الصلحية بتوجيه رسالة مضمونة أو بتسليم رسالة إلى الصندوق ، وفي كلتا الحالتين يسلم الصندوق وصلا بالاتصال بذلك .
- ٣- تصدر لجنة التحكيم الصلحية قرارها وتعلم به من يهمهم الأمر ، ويجب أن يكون القرار المذكور معللا . فإذا تعادلت الأصوات ضمن اللجنة فمجلس الإدارة بيت في الأمر .

#### الفصل (١٤٨) :

- ١- يتمتع الطالبون بأجل قدره شهران من تاريخ الإعلام بقرار لجنة التحكيم الصلحية لرفع دعاوهم ضد الصندوق إلى محكمة الشغل ، وهاته الأخيرة ثبت في القضية حسب الشروط المقررة بالعنوان الأول من الكتاب الرابع من مجلة الشغل دون حاجة إلى محاولة صلحية سابقة .
- ٢- إذا لم يقع إعلام الطالب بقرار لجنة التحكيم الصلحية في ظرف شهرين من تاريخ مطلبه فله أن يعتبر مطلبه مرفوضا ، وله أن يقوم بالطعن لدى محكمة الشغل في الأجل المحدد بالفقرة للمتقدمة والذي يبدأ جريانه من تاريخ الرفض الضمني لمطلبه .

## الفصل (١٤٩) :

١- يمكن لمحكمة الشغل أن تأذن بالتنفيذ الوقى لسائر قراراتها .

٢- فى مادة فواجع الشغل تكون القرارات المتعلقة بالفراغة اليومية قابلة للتنفيذ الوقى بصرف النظر عن الاستئناف وذلك بخصوص الفراغة التى يحل أجلها بداية من الحادث إلى اليوم الثلاثين الذى يتبع الاستئناف ، فإذا مضى هذا الأجل فإن التنفيذ الوقى لا يمكن العمل به إلا شهرا فشهرًا بناء على مطلب يقع توجيهه عن كل فترة شهرية إلى رئيس محكمة الشغل المعلوم فى قراراتها ، وهذا الأخير يبت بمفرده فى المطلب .

٣- تكون التسبيقات التى ربما يقع الإسعاف بها قابلة للمراجعة من طرف المحكمة أثناء نشر القضية وهاته التسبيقات مثل الجرايات لا تقبل الإحالة ولا تتسلط عليها العقلة ، وخلاصها يكون بنفس الشروط المقررة للفراغة اليومية .

٤- إذا تجاوز مقدار التسيقية مبلغ المؤخرات الواجبة إلى غاية تاريخ تحديد الجراية ، فلكمحكمة أن تأذن بخضم الزائد فيها من مبلغ المؤخرات القادمة بالنسبة التى تعينها .

## الفصل (١٥٠) :

المؤجر الذى لم يكن منخرطًا فى الصندوق ملزوم بدفع رأس المال الذى أسس جراية العجز الواقع دفعها إلى واحد من عملته ، فضلا على تعريض نفسه إلى العقوبات المنصوص عليها بالفصل ٧٢ من القانون رقم ٣٩ - ٦٧ الصابر فى ٣ فبراير ١٩٦٧ - ورأس المال المذكور يساوى محصول ضرب مقدار الجراية السنوية على المعدل المرسوم بالكشف الملحق بهذا القرار .

## العنوان الخامس شروط التزويد بأجهزة تقويم وتعويض الأعضاء فى مادة فواجع الشغل

### الباب الأول التزويد بالأجهزة

## الفصل (١٥١) :

١- يشتمل التجهيز على أجهزة التقويم والتعويض ذاتها ، وعلى رباطها وسائر التوابيع اللازمة لاستعمالها ، بما فى ذلك خاصة الأحذية الملائمة للأعضاء الصناعية السفلية .

٢- للمتضرر حق اختيار الجهاز الملائم لسقوطه من بين الصنوف المقبولة المنصوص عليها بقائمة يضبطها وزير الصحة .

٣- للمتضرر الحق فى جهاز لكل سقوط وذلك فى جهاز احتياطى ومركبة أو كرسي سيار بحسب نوع سقوطه ، على أنه لا يحق لغير أصحاب السقوط المصابين إصابات خطيرة ومستديمة فى جهاز الحركة العضوية أن يطالبوا بتزويدهم بمركبة أو بكرسي سيار . هذا وساقط الأعضاء السفلية الحق فى جهاز مؤقت قبل حصولهم على الجهاز النهائي ، ولا يجوز

أبدا اعتبار هذا الجهاز جهازا احتياطيا .

### الفصل (١٥٢) :

على المتضرر الذى يطلب إصلاح أو تعويض جهاز سبق استعماله قبل الحادث أن يثبت أن الجهاز صار غير صالح للاستعمال بفعل الحادث المذكور . وهو فيما عدا حالة القوة القاهرة ، مطالب بتقديم الجهاز المذكور إلى الطبيب أو إلى طبيب الأسنان المعين أو المعترف به من طرف الصندوق وإلى لجنة التجهيز المنصوص عليها بالفصل ١٥٧ من هذا القرار .

### الفصل (١٥٣) :

يجب على المتضرر أن يرسم نفسه فى مركز التجهيز الذى يعينه له الصندوق .

### الفصل (١٥٤) :

١- التمتع بأجهزة التقويم والتعويض وبإصلاحها وتجديدها أو تعويضها يحتم على المتضرر أن يرسل مطلبه :

- إلى مزودين يعترف الصندوق بهم .

- أو إلى مركز التجهيز الذى يتولى وزير الصحة إحداثه .

- أو إلى مزودين يعترف بهم المركز المذكور .

- أو إلى مركز التجهيز الذى قد يقع إحداثه من طرف الصندوق .

٢- ومع ذلك فإن التدابير المذكورة لا تنطبق على طاقم الأسنان ، باستثناء طواقم الفك الأمامية كما لا تنطبق على الأجزاء الفرعية والتجهيزات البسيطة التى تعيينها اللجنة المنصوص عليها بالفصل ١٥٧ من هذا القرار .

### الفصل (١٥٥) :

١- يسلم مركز التجهيز إلى المتضرر دفتر تجهيز يتضمن بيان صنف وعدد ونوع الأجهزة الواقع تسليمها والإصلاحات والتجديدات الواقع إجراؤها ، والتواريخ التى تسلمت فيها اللجنة الجهاز ، والنققات التى ترتبت على كل واحدة من هاته العمليات .

٢- يجب عرض الدفتر على المركز وهذا يتولى ترتيبه عند كل إصلاح أو تجديد ، وعندما يطلب الصندوق إتمام ذلك الإجراء .

٣- كل دفتر يفقد صلاحيته للاستعمال يجب إرجاعه إلى المركز .

### الفصل (١٥٦) :

يمسك المركز لكل متضرر بطاقة دائمة تتضمن الارشادات المرسومة بدفتر التجهيز المشار إليه بالفصل المتقدم .

## الباب الثانى لجنة التجهيز

### الفصل (١٥٧) :

أحدثت لجنة التجهيز لدى كل مركز تجهيز يضبط وزير الصحة تركيبها .

## الفصل (١٥٨) :

١- تتأكد لجنة التجهيز من أمر العاهة أو السقوط ، وترشد المعنى بالأمر إلى اختيار الجهاز وتتسلم الأجهزة من الموزعين المعترف بهم ، وتعين ضرورة إجراء الإصلاحات والتجديد على سائر أجهزة التقويم والتعويض وتتولى بصفة عامة تقديم جميع الاقتراحات التي تتصل بتجهيز سواقي الشغل .

٢- أما السواقي الذين يفشلون أن يتولى الصندوق تجهيزهم فاللجنة تعين بالنسبة لهم الموزعين المختصين بتنفيذ الطلبات والإصلاحات من بين الموزعين المعترف بهم من طرف الصندوق وتحمل هؤلاء الموزعين أمر الإصلاحات المترتبة عن عيوب في الصنع وكذلك تجديد الأجهزة التي يكون فساد صنعها سببا في ترك استعمالها قبل انصرام أجل استهلاك عادية .

## الفصل (١٥٩) :

١- الاقتراحات التي تصدر عن لجنة التجهيز يقع دائما ترسيمها على بطاقة يرسل المركز منها نظيرا إلى الصندوق وإلى المتضرر .

٢- اقتراحات اللجنة ينفذها المركز أو فهي تحال إلى الموزع المحرز على الاعتراف به للفرض المذكور بحسب نوع الجهاز الذي يختاره المتضرر ، ويكون ذلك عند انصرام أجل قدره (١٥) يوما من تاريخ توجيه البطاقة للنصوص عليها بالفقرة المتقدمة ومعنى لم يصدر عن الصندوق اعتراض على التنفيذ المذكور ولا عن المتضرر احتجاج يقع رفعهما إلى اللجنة ، فإذا حصل ذلك فلجنة التجهيز تجرى فحصا جديدا وتخبر الصندوق والمتضرر بما إذا كانت تقر اقتراحاتها أو لا تقرها ، فعندئذ يتخذ الصندوق قرارا في أجل قدره (١٥) يوما ويخبر به لجنة التجهيز .

## الفصل (١٦٠) :

١- لا يجوز إعطاء ولا بيع الأجهزة وأجزائها الفرعية ، والأجهزة التي لا يقع إحضارها لا يحصل تعويضها إلا في صورة القوة القاهرة .

٢- المتضرر من حادث شغل مسئول بحفظ الأجهزة والعناية بها ، وهو يتحمل نتائج الأضرار التي تلحقها أو ضياعها سواء حصل ذلك عن قصد أو بسبب الإهمال .

٣- يجب إرجاع المركبة أو الكرسي السيار إلى مركز التجهيز في حالة وفاة المنتفع .

## الفصل (١٦١) :

١- لا يجوز إصلاح أو تجديد جهاز مستعمل بدون موافقة اللجنة .

٢- لا تحصل الموافقة على التجديد إلا إذا كان الجهاز غير صالح للاستعمال ومعترفا بأنه غير قابل للإصلاح . غير أنه إذا كان ذو العاهة يعاني إصابات قابلة للتطور فجهازه يكون قابلا للتجديد كلما دعت إلى ذلك حالة الجهاز والتطورات التي تطرأ على الإصابة .

٣- إذا كانت اللجنة لا ترى ضرورة التجديد المطلوب فلها أن تقر مجرد إصلاح .

٤- المصاب بعاهة الذي يتحصل بفشل تصريحات كاتبة أو أية وسيلة أخرى على أكثر مما يستحق من الأجهزة يكون ملزما برد ثمن الأجهزة التي يكون قد تسلمها بدون حق .

## الفصل (١٦٢) :

١- عندما يعرب المصاب بعاهة عن رغبته في تصليح أو تجديد جهازه بواسطة مزود معترف به يختاره هو ، فالمركز يحيل الجهاز إلى هذا الموزع مع مطلب المعنى بالأمر ويخيره برأى اللجنة .

٢- الموزع الذي يقع تكليفه بالإصلاح لا يكون غير الموزع المشترك بالضمان ما دام الضمان ساري المفعول .

٣- يباشر المزود إصلاح الجهاز المستعمل أو تسليم جهاز جديد ، ويحصل على تزكية لجنة التجهيز التي سمحت بتنفيذ العملية المذكورة ، ثم يسلم أو يرسل الجهاز الواقع قبوله إلى المصاحب بالعاهة .

### الفصل (١٦٣) :

- ١- يجب استعمال كل جهاز مدة (١٥) يوما قبل قبوله وترسيمة بالدفتر . ويسلم المركز إلى المصاحب بعاهة شهادة مطابقة حين تسليم جهاز جديد أو واقع إصلاحه من طرف المركز أو من طرف مزود معترف به .
- ٢- يقع ترسيم عملية قبول الجهاز على دفتر التجهيز فور تمامها . وعندما يتضح للجنة التجهيز أن استعمال الجهاز لم يبق له موجب طبي فهي تسجل ذلك مع رأيها الملعل على دفتر التجهيز الذي تتولى سحبه من المعنى بالأمر وتعلم الصندوق بما حصل .

### الفصل (١٦٤) :

تشمل تكاليف التجهيز المحمولة على كاهل الصندوق على مايأتي :

- ١- تكاليف شراء وإصلاح وتجديد الأجهزة في نطاق الحدود القصوى التي تضبطها الاتفاقية المبرمة بين الصندوق والمركز المشار إليه بالفصل ١٥٣ من هذا القرار .
- ٢- تكاليف إرسال الأجهزة وغيرها من التكاليف الفرعية التي قد ترتبها عمليات التزويد والتصليح والتجديد .
- ٣- التكاليف الشرعية المترتبة للمتضرر عن تنقلاته أثناء كل زيارة يقوم بها إلى مركز التجهيز أو إلى مزوده ، وكذلك غرامة تعويضية عما فاتته من أجور ، ونفقات الإقامة التي يجري تقديرها على أساس تعريفية يصدر بشأنها قرار من وزير الشغل .
- وإصاحب العامة الذي يحضر بدون استدعاء أو في غير اليوم المحدد يفقد حقه في استرداد تكاليف التنقل ، فإذا حصل له مانع عن الحضور في اليوم المعين وجب عليه إشعار المركز وهذا الأخير يوجه إليه استدعاء جديدا .
- ٤- حصة نسبية في النفقات المترتبة عن التسيير الإداري لمركز التجهيز سواقات الشغل ، وهي حصة تقدرها الاتفاقية المنصوص عليها بالفقرة (١) أعلاه ، على أن لا تتجاوز ١٠ بالمائة من مقدار تكاليف شراء أو إصلاح الأجهزة المقبولة من طرف المركز المذكور .

### الفصل (١٦٥) :

- ١- باستثناء طواقم الفك الأمامية التي تنطبق عليها الأحكام السالفة ، فإن نوى العاهات يتجهزون بطواقم الأسنان لدى اختصاصي يختارونه بعد الحصول على قرار لجنة التجهيز .
- ٢- يتولى الصندوق خلاص الاختصاصي عندما يستظهر هذا الأخير برقيم النفقات الذي يقع تحريره على أساس تعريفية يضبطها وزير الصحة .

## **العنوان السادس**

### **تدابير لصالح ضحايا فواجع الشغل تتعلق بالترويض العضوى وبالتهذيب المهنى وبتحديد التوظيف**

#### **الباب الأول**

#### **الترويض العضوى**

##### **الفصل (١٦٦) :**

- ١- يمكن للمتضرر أن ينتفع بعلاج خاص غايته تحقيق ترويضه عضويا ، وذلك بناء على طلبه أو بمبادرة من الصندوق بعد فحص طبي يشترك فى إجرائه عليه الطبيب المباشر له والطبيب المعين أو المعترف من طرف الصندوق .
- ٢- إذا اختلف الطبيبان فيقع إجراء فحص جديد بوساطة خبير يتولىان تعيينه ، فإن اختلفا فيه يتولى تعيينه مدير الشغل بعد أخذ رأى مصلحة الصحة .
- ٣- الرأى الفنى الذى يصدر عن الخبير لا يقلل الطعن بأية صورة كانت ، ويجب إعلام المتضرر به .

##### **الفصل (١٦٧) :**

- ١- يقرر الصندوق طبيعة ومدة العلاج الذى تستجبه حالة المعنى بالأمر وفقا لرأى الخبير .
- ٢- قرار الصندوق يكون قابلا للطعن ، ويقع إعلام المتضرر به بوساطة رسالة مضمونة الوصول أو أية طريقة إعلام ثابتة أخرى ، ويحال نظير من القرار إلى الطبيب المباشر .

##### **الفصل (١٦٨) :**

- ١- العلاج المراد منه ترويض الأعضاء يمكن أن يتضمن الإيواء بمؤسسة عمومية أو بمؤسسة خصوصية محرزة على اعتراف السلطات الطبية .
- ٢- يتحمل الصندوق تكاليف العلاج .

##### **الفصل (١٦٩) :**

- ١- يستحق المتضرر الغرامات اليومية المنصوص عليها بالفصل ١١ من هذا القرار عن كامل مدة العلاج .
- ٢- إذا كان المتضرر يتمتع من الصندوق بجراية عن العجز الدائم الناشئ عن الحادث الذى رتب الحاجة إلى الترويض العضوى ، فالصندوق يدفع عند الاقتضاء جزء الغرامة اليومية الذى يتجاوز المقدار المقابل من الجراية .

##### **الفصل (١٧٠) :**

يجب على المنتفع بعلاج الترويض العضوى ما يأتى :

- ١- أن يمثل لأمر العلاج وإسائر التدابير التي تتخذها الهيئة الطبية المسؤولة عن الترويض مهما كان نوعها .
- ٢- أن يمثل للفحوص الطبية وأعمال المراقبة التي ينظمها الصندوق .
- ٣- أن يتمتع من تعاطى كل نشاط غير مرخص فيه .
- ٤- أن يجرى التمرينات أو الأشغال المأثور بها لفاية تيسر إعادة تهيئته وتجديد توظيفه .

### الفصل (١٧١) :

الحوادث التي تحصل للمتضرر أثناء فترة ترويضه العضوى بسبب أو بمناسبة هذا الترويض تكون مشبهة بالحوادث الحاصلة بسبب أو أثناء الشغل ، ويقع التعويض عنها بهذا الاعتبار .

### الفصل (١٧٢) :

إذا لم يقع احترام الواجبات أعلاه ، يمكن للصندوق أن يعطل دفع القرامة اليومية أو ينقص من مقدارها ، مالم يتم المنتفع بطعون لدى المحكمة ذات النظر . وفى نفس الحالة يكون الصندوق غير ملزم بدفع النفقات التي يستحقها الأطباء والمؤسسات الذين يعينهم الأمر ، ويصير الخلاص المذكور غير واجب بداية من التاريخ المرقوم على وصل الإعلام ببلوغ الرسالة المضمونة الواقع توجيهها إلى المتضرر وإلى الأطباء وإلى المؤسسات المعنيين بالأمر لإعلامهم بنص القرار .

## الباب الثانى التهذيب المهنى

### الفصل (١٧٣) :

إذا صار المتضرر غير صالح لممارسة مهنة أو إذا كان لا يستطيع ذلك إلا بعد ترويض جديد نتيجة لحادث شغل فله الحق سواء انتفع أو لم ينتفع بالترويض العضوى فى أن يقع قبوله مجاناً بمؤسسة عمومية أو خصوصية ليتلقى تهذيباً مهنياً أو أن يقع إلحاقه بمؤجر لفرض إعادة تدريبه على مهنة أو ليتعلم مهنة يختارها .

### الفصل (١٧٤) :

١- ينتفع المتضرر بالتهذيب المهنى بناء على طلبه أو بعبارة الصندوق بعد اختبار سيكولوجى فنى يشرف عليه أو يراقبه مفقد الشغل .

٢- يقرر الصندوق منح المتضرر الانتفاع بالتهذيب المهنى على ضوء نتائج الاختبار السيكولوجى الفنى وباعتبار جملة العناصر التى يقع اعتمادها وخاصة منها عمر المتضرر ودرجة العجز .

٣- يقع إعلام المتضرر بقرار الصندوق بواسطة رسالة مضمونة الوصول أو بآلية طريقة إعلام ثابتة أخرى ، ويكون القرار قابلاً للطعن .

### الفصل (١٧٥) :

يباشر الصندوق أمر ترسم المتضرر المنتفع بإحدى المقسمات المختصة بالفرض المقصود أو عند الاقتضاء لدى مؤجر ، وذلك بحسب نتائج الاختبار السيكولوجى الفنى وبحسب البقاع الشاهرة ورغبة المتضرر .

## الفصل (١٧٦) :

تتكون مؤسسات التهذيب المختصة مما يأتى :

١- المؤسسات أو المراكز العمومية التابعة لوزارة الصحة أو الشغل والتي يمكن استحداثها لغاية تحقيق التهذيب المهني لضحايا قواجم الشغل .

٢- المؤسسات الخاصة التي يكون معترف بها من طرف وزير الشغل والتي يكون نشاطها خاضعا لمراقبة مفقد الشغل وعند الاقتضاء لمراقبة وزير التهذيب والثقافة .

## الفصل (١٧٧) :

عندما يتم ترسيم المتضرر لدى مؤجر لغرض تهذيبه مهنيا ، يقع إبرام عقد نموذجي للتهذيب يحدد حقوق وواجبات الطرفين ، وأجراءات مراقبة التهذيب المهني التي يتولاها مفقد الشغل والصندوق ، وهذا العقد المطابق للعقد النموذجي الملحق بهذا القرار يؤثر عليه مفقد الشغل الجهوى .

## الفصل (١٧٨) :

يتواصل دفع الغرامة اليومية كاملة للمصاب بعامة طوال مدة التهذيب . فإذا كانت دون الأجر الأدنى للمهنة التي بصدها يمارس المتضرر تهذيبه ، فهذا الأخير يتقاضى على حساب الصندوق ملحقا غايته رفع الغرامة أو الجرامة إلى مستوى مقدار الأجر ، وذلك في حالة عدم تمتعه بأجره طوال مدة التهذيب .

## الفصل (١٧٩) :

يتحمل الصندوق تكاليف التهذيب ، وهى زيادة على تكاليف الاختبار السيكولوجي الفني تشتمل على ما يأتى

١- نفقات سفر المتضرر ذهابا وإيابا بواسطة النقل الأكثر ملائمة لاهلته ، وإغلاق أبواب المؤسسة لفترة العطلة الصيفية وفتحها بعد ذلك يجب اعتبار كل منهما نهاية للتدريب وبدائية له .

٢- تكملة الغرامة المنصوص عليها بالفصل المتقدم .

٣- نفقات التهذيب نفسها .

٤- أجرة اليوم ضمن حد تعريفه مقررة من طرف السلطات المختصة .

٥- ثمن الأجهزة الاصطناعية الضرورية للشغل التي قد لا يتيسر التحمل بها بعنوان الفصل ١٠ من هذا القرار .

## الباب الثالث تجديد التوظيف

## الفصل (١٨٠) :

يتوقف العمل بعقده شغل كل متضرر من حادث شغل أو من مرض مهني بداية من يوم الحادث إلى يوم الشفاء أو التحام الجرح .

## الفصل (١٨١) :

- ١- في حالة القصور الدائم ، إذا كان العامل مصابا بنقص في طاقاته جعله غير مؤهل صناعيا لممارسة عمله القديم فالمؤجر ملزم بالاهتمام بإعادة توظيفه في عمل يناسب مؤهلاته وطاقاته .
- ٢- إذا لم يكن لدى المؤجر أى عمل يحقق تجديد التوظيف ، فيجب عرض مسألة فصل العامل على نظر مفقد الشغل الجهوى ليتخذ في الأمر قرارا .

## الفصل (١٨٢) :

يجب على أصحاب الأعمال أن يحتفظوا لصالح المصابين بعماهات الشغل بنسبة مئوية من وظائفهم حسبما حدده الأمر الصادر بتطبيق الفصل ٩٢ من الكتاب الخامس من مجلة الشغل .

# العنوان السابع احكام انتقالية

## الفصل (١٨٣) :

إن فترة الترسيم المقررة بالفقرة (١) من الفصل (٢) من هذا القرار لإسناد معاشات الشيخوخة وبالفقرة (١) من الفصل (٤) من هذا القرار لإسناد معاشات القصور ، يقع التقيص منها إلى أن تتعادل مع فترة تساوى في الأكثر الفترة التي انصرفت من بداية جريان العمل بنظام الضمان الاجتماعى وذلك مدة العشرين عاما الأولى التي تتبع بداية العمل بالنظام فيما يتعلق بمعاشات الشيخوخة والمعاشات السابقة لأوانها ، ومدة خمسة الأعوام الأولى التي تتبع بداية العمل بالنظام فيما يتعلق بمعاشات القصور .

## الفصل (١٨٤) :

لا يمكن دفع منحة الشيخوخة المقررة بالفصل (٣) من هذا القرار طوال خمسة الأعوام الأولى التي تتبع بداية العمل بالنظام قبل أن يمضى أجل قدره (٢٤) شهرا من تاريخ الانقطاع عن ممارسة كل عمل خاضع للتأمين .

## الفصل (١٨٥) :

المؤمن البالغ من العمر على الأقل ثلاثين عاما بتاريخ دخول النظام حيز التطبيق والذي يعد على الأقل (١٨) شهرا من التأمين خلال العامين الأولين اللذين يتبعان التاريخ المذكور ، ينتفع بحصة تأمين مقدارها ستة أشهر دون أن تتجاوز حد أقصى مقداره (١٦٢) شهرا وذلك عن كل سنة واقعة بين (٢٠) عاما وبين عمره في التاريخ المذكور .

## الفصل (١٨٦) :

قضاء الأجراء الذين ينتسبون إلى أصناف العمال المنتفعين بالنظام الحالي للمعاشات والذين يكونون قد انقطعوا عن العمل قبل تاريخ بداية العمل بنظام مؤسسة المعطة والتقاعد لأفريقيا الغربية ، يكون لهم الحق في إلحاق خدماتهم إذا هم أثبتوا أنهم تعاطوا على الأقل شغلا بأجر مدة عشرة أعوام قبل أن يبلغوا من العمر (٥٥) عاما .

## الفصل (١٨٧) :

فترات العمل الواقع استلحاقها قبل إحداث النظام لتفويض حق التمتع بمعاشات ومنع الشيخوخة والقصور والخلف هي تلك التي حصل الاعتراف بها عملا بنظام مؤسسة الحيلة والتقاعد لأفريقيا الغربية وهاته الفترات بالنسبة لما قبل غرة يناير ١٩٥٨ ، تشتمل على ما يأتى :

(أ) فترات العمل التي كانت تقتضى الوفاء بمعلوم الانخراط لو أن نظام مؤسسة الحيلة والتقاعد لأفريقيا الغربية كان سارى المفعول .

(ب) فترات تعطيل الشغل التي حصلت فى الظروف الآتية :

- قبل ١٥ ديسمبر ١٩٥٢ بسبب المرض مدة لا تتجاوز ستة شهور فى العام الواحد ، أو بسبب حادث شغل .

- بداية من ١٥ ديسمبر ١٩٥٢ لسبب من الأسباب التى نص عليها الفصل ٣٠ من الكتاب الأول من مجلة الشغل أو بناء على حادث شغل .

(ج) فترات تعطيل الشغل التى يكون فيها الطالب مصابا بقصور تساوى درجته الثثنى على الأقل ويقع تقدير حالة القصور بحسب القواعد التى حددتها الفقرة (٣) من الفصل (٤) من هذا القرار .

(د) فترات التجنيد ، والوقوع فى الأسر ، وبصورة عامة الفترات التى بخصوصها يدلى المعنى بالأمر بالحجة على أنه اضطر إلى تعطيل خدماته بسبب الحرب .

أما بالنسبة للمدة التى تبدأ من غرة يناير ١٩٥٨ إلى ٣١ مارس ١٩٦٥ ، فإن الفترات الواقع استلحاقها تشتمل على ما يأتى :

(أ) فترات العمل التى وقع أو كان يجب أن يقع عنها دفع معالم الانخراط المقررة فى نظام مؤسسة الحيلة والتقاعد لأفريقيا الغربية .

(ب) الفترات التى وقع فيها تعليق عقدة الشغل لسبب من الأسباب المذكورة بالفصل ٣٠ من الكتاب الأول من مجلة الشغل أو بناء على حادث شغل .

(ج) فترات انقطاع الشغل التى يكون فيها الطالب مصابا بقصور تبلغ درجته الثثنى على الأقل هذا ومع احترام أحكام الفصل ١٨٨ الآتى نصه والخاصة بحقوق قدامى الشغالين ، فإن استلحاق سنوات الشغل السابقة لغرة يناير ١٩٥٨ يتوقف على الشروط الآتية :

- أن يكون العامل مباشرا لشغله يوم غرة يناير ١٩٥٨ وأن يكون محررا على عام من الشغل على الأقل واقع إحقاقه بفترات التأمين من بعد التاريخ المذكور .

- أن يجتمع للعامل فى الجملة وعلى الأقل عشرة أعوام خدمات ملحقة أو قابلة للإلحاق ، وذلك بتاريخ تصفية الحقوق داخل فيها السنوات الملحقة قبل غرة يناير ١٩٥٨ .

وقد وقع تحديد عدد أعوام الشغل المتقدمة من غرة يناير ١٩٥٠ والممكن استلحاقها بثلاثين عاما ، ولجلس إدارة الصندوق أو اللجنة التى تقوم مقامه كامل الصلاحيات لتقدير المؤيدات التى يدلى بها الطالبون وأصحاب الأعمال بشأن إلحاق فترات الشغل الماضية وكذلك فترات المرض أو القصور .

## الفصل (١٨٨) :

إن اعتبار فترات التأمين والفترات المشبهة لها الواقع توفيرها عملا بنظام مؤسسة الحيلة والتقاعد لأفريقيا الغربية بحول دون إلحاق الفترات السابقة المنصوص عليها بالفصل ١٨٥ من هذا القرار . غير أنه إذا كانت الفترات المشار إليها بالفصل ١٨٥ أكثر فائدة ، فهى التى يقع اعتبارها عوضا عن فترات التأمين أو الفترات المشبهة بها الواقع توفيرها تطبيقا لنظام مؤسسة الحيلة والتقاعد لأفريقيا الغربية .

## الفصل (١٨٩) :

يمكن للمؤمنين الذين وقوا بحصتهم من معلوم الانخراط في مؤسسة الحيلة والتقاعد لأفريقيا الغربية إلى غاية ٣١ ديسمبر ١٩٦٤ أن ينتقموا بمعاش الشيخوخة من حين بلوغهم (٥٥) عاما من العمر وذلك بعنوان كون حقوقهم التي هي بصدد الاكتساب لدى المؤسسة المذكورة يقع اعتبارها حاصلة .

## الفصل (١٩٠) :

١- الجرايات والمعاشات والواقع تصفيتها طبقاً للأحكام المعمول بها في السابق يتواصل دفعها إلى المتفعين بحسب الشروط والمقادير التي عينها قرار الإسناد . وتجرى إعادة تقييم هاته التعويضات عند الاقتضاء حسب الشروط المنصوص عليها بالفصل ٦٣ من القانون رقم ٣٩ - ٦٧، المؤرخ في ٣ فبراير ١٩٦٧ .

٢- غير أنه يجب تعويض جرايات العجز التي يكون معيها دون ١٥ في المائة ويدفعها الصندوق بمنحة للعجز يقع حسابها بمقتضى الشروط التي حددها الفصل ٤٧ من القانون رقم ٣٩ - ٦٧ المشار إليه سابقاً .

## الفصل (١٩١) :

مراقبة المؤمن المصابين بانحيار مبكر في طاقاتهم الجسمية والذهنية جعلهم قاصرين عن تعاطي شغل بأجر ، يباشروها مؤقتاً طبيب معين أو معترف به من طرف الصندوق إلى أن يصدر قرار في تحديد اجراءات تنظم وسائل معاينة ومراقبة الانحيار المبكر المذكور .

## الفصل (١٩٢) :

المدير العام للشغل مكلف بتطبيق هذا القرار الذي يقع نشره بالرائد الرسمي للجمهورية الإسلامية الموريتانية .

نواكشوط في ٤ ديسمبر ١٩٦٧

بالتأييد عن وزير الصحة والشغل المتفيع

وزير التربية والثقافة

على ولد علاف

□□□

**قرار رقم (١١٦)**  
**يحدد طرق انتساب أرباب العمل ودفع**  
**الاشتراكات إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي**

إن وزير الوظيفة العامة .

نظرا إلى المرسوم رقم ٦١/٨٧ بتاريخ ٢٧ نوفمبر ١٩٦١ المتعلق بالتنظيم العضوي الخاص بصلاحيات الوزراء .

نظرا إلى القانون رقم ٢٩ - ٦٧ بتاريخ ٣ فبراير ١٩٦٧ الذي يسن نظاما للتأمين الاجتماعي وخاصة المادة ٥٧ .

نظرا إلى القانون ١٧٢ - ٦٧ بتاريخ ١٨ يوليو ١٩٦٧ المحدد لنظام المؤسسات العامة .

نظرا إلى رأى المجلس الوطني للشغل .

وبناء على اقتراح مدير الشغل

يقرر:

**الباب الأول**  
**طرق انتسابات أرباب العمل**

**المادة (١) :**

١- يعتبر مستخدما أو " رب عمل " يخضع لترتيبات هذا القرار أى شركة أو شخص فى القطاع العام أو الخاص يستخدم عاملا أو عدة عمال ينتمون إلى الفئات التالية :

(أ) العاملين الخاضعين لترتيبات نظام العمل ولنظام الملاحة التجارية بون تمييز فى العرق أو الجنسية أو الجنس والأصل، إذا كانوا يزاولون أعمالهم على التراب الوطنى لحسابهم الخاص أو حساب أرباب عمل آخرين مهما تكن طبيعتهم أو شكلهم أو قابلية العقدة أو مبلغ أو طبيعة المرتب .

(ب) عمال الدولة الذين لا يستقيدون من نظام خاص للتأمين الاجتماعى بموجب الترتيبات القانونية .

(ج) مستخدمين عاملين على الدوام أو بصورة انتقالية بصدد النظر عن التسمية المعطاة لهم .

(د) العمال المؤقتين .

٢- تنظيم تسمية رب العمل على أى شركة أو شخص فى النظام العام أو الخاص يقوم بتأمين تكوين مهنى أو ترقية مهنية لقانون فرد أو أفراد ينتمون إلى الفئات التالية :

(أ) تلاميذ المدارس المهنية والمتعلمين فيها حتى ولو من غير المجورين بالنسبة لشعب الاخطار المهنية باستثناء العلوات اليومية التى تدفع للذين يعانون عجزا مؤقتا مع انعدام الراتب .

(ب) المتدربين الذين يتلقون تكويناً مهنيًا في مؤسسة أو ترقية في مراكز مهنية ، في هذا القرار تطبيق عبارة عامل على الأشخاص الذين وردت مواصفاتهم في الفقرة ١ من الفئات ما بين (أ) إلى (ج) وفي الفقرة الثانية من الفئات ما بين (أ) إلى (ب) .

## المادة (٢) :

١- يلزم رب العمل أن يوجه إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بنواكشوط طلب تقيد لكى ينتسب إلى هذه الهيئة وذلك في أجل أقصاه الأيام الثمانية التي تلى اكتتابه لعامل أو لعدد من العاملين .

٢- إذا كانت الشركة منقسمة إلى عدد مؤسسات تتوفر كل واحدة منها على مصلحة محاسبة خاصة بها فإن رب العمل يطلب تقيد كل المؤسسات التابعة له .

## المادة (٣) :

١- يقدم طلب التقيد من قبل الصندوق بناءً على طلب رب العمل .

٢- يجب أن يتضمن طلب التقيد الذي لا يشمل المستخدمين ، الإيضاحات التالية :

- اسم ولقب رب العمل .

- المهمة أو .

- التسمية التجارية للمؤسسة .

- العنوان الكامل للمؤسسة مع ذكر رقم صندوق البريد إذا كان موجوداً

- الهيئة القانونية للمؤسسة .

- طبيعة نشاطاتها الرئيسية .

- طبيعة الأنشطة الثانوية .

- كيفية توزيع العمال بين النشاطات الرئيسية وتلك الثانوية .

- ذكر عدد العاملين من الذكور والإناث وعدد العاملين التابعين للقطاع الخاص أو الدولة والعاملين بصورة مؤقتة وتلاميذ المدارس المهنية والمتدربين والمتعلمين .

- تاريخ اكتتاب العاملين المأجورين .

- تاريخ فتح أو شراء المؤسسة .

- رقم التسجيل على السجل التجاري .

- علاوة المسنول أو الممثل الشرعي .

- تاريخ إيداع توقيع المسنول أو الممثل الشرعي .

٣- أما طلب تقيد أرباب عمل المستخدمين فإنه يشمل الإيضاحات الآتية :

- اسم ولقب رب العمل مع ذكر رقم الصندوق البريدي .

- الرتبة المهنية للعمل حسب الفئة .

- تاريخ الاكتتاب .

- مجموع المرتبات الشهرية .

- تاريخ إيداع توقيع رب العمل .

#### المادة (٤) :

فى الأيام الثمانية التى تسلم طلب التقييد ، فإن الصندوق يخطر رب العمل رقم تقييده وهو الرقم الذى يجب أن تحمله جميع المراسلات أو الوثائق التى ترسل إلى الهيئة

### الباب الثانى أساس الاشتراكات

#### المادة (٥) :

تكون الاشتراكات مستحقة فى كل شهر تتم فيه تأدية الخدمات اللازمة وكذلك بالنسبة لفترات الإجازات المعوض عنها أو لفترات الأخرى التى يتعين على رب العمل فيها أنه يدفع فيها المرتب بأكمله جزء منه .

#### المادة (٦) :

١- المرتب يعنى هنا المبالغ الخام التى تعمل الامتيازات التى يستحقها العامل لقاء عمل يحدد بواسطة مرسوم .

يتألف هذا المبلغ من الراتب ومن الامتيازات التالية :

- العلاوة المستحقة عن بداية الإجازة السنوية .

- العلاوة التى تدفع لقاء الإجازة المعوض عنها فى حالة إنهاء عقدة العمل .

- العلاوة الإضافية .

- علاوة المسئولية .

- علاوة لقاء أخطار المهنة .

- علاوة التخصص .

- علاوة الأقدمية والثابرة .

- علاوة المردودية .

- الامتيازات التى تمنح بمناسبة أيام العطل .

- الامتيازات الاستثنائية أو بمناسبة انتهاء السنة .

- الهبات .

- التعويض عن الأوقات الإضافية .

- العلاوات التى تضاف إلى المرتب .

- دفع بقايا المرتبات .

- العلاوات التى تدفع عوضاً عن شهر الإشعار .

- المشاركة فى الربح .

وتشمل أيضا قيمة الامتيازات المعنية .

٢- ولا يشمل هذا المبلغ

- الخسائر والفوائد .

- علاوات الأسفار .

- العلاوات التي تقدم عوضا عن الأوساخ والأعمال الوسخة .

- علاوات الأدوات .

- التعويض عن الواجبات .

- مزايا التأمين الاجتماعي .

- الرعاية الصحية .

- تعويضات الفصل عن العمل بدون مساس بتعويض الإشعار .

- بصورة عامة يتعلق الأمر بجميع التعويضات التي تعلى لتسديد التكاليف .

## المادة (٧) :

١- قيمة الامتيازات العينية المتعلقة بالمأوى والسكن لحساب الاشتراكات تحدّد كالآتي :

- الواجبات :

- بالنسبة ليوم واحد : ثمانية أضعاف أدنى حد لمرتّب الساعة الواحدة .

- بالنسبة لوجبة واحدة أربعة أضعاف أدنى حد لمرتّب الساعة الواحدة .

- السكن : أربعة أضعاف أدنى حد للراتب لمرتّب الساعة الواحدة .

٢- القيمة المحددة في الفقرة الأولى من هذه المادة يجب أن يحسب لكل يوم عمل وبغيره من الأيام الأخرى من الشهر باستثناء أيام تغيب العامل بدون مجر .

## المادة (٨) :

يجب الإعلان عن مرتّبات العمال المؤقتين غير المقيدين بصورة جماعية مرة في كل ثلاثة أشهر وبالنسبة لمتدربي مراكز التأهيل المهني تكون الرواتب التي تحسب على أساسها الاشتراكات والمزايا هي الرواتب الدنيا من فئة الدرجة أو التصنيف الذي سيسجل المتدرب عند تخرجه من المدرسة أو المركز ويكون المرتب الفاضل للاشتراكات بالنسبة لتلاميذ المدارس المهنية معادلا لنصف أدنى حد للراتب المضمون .

ومع ذلك فإنه إذا كان المرتب الحقيقي الممنوح للتلاميذ أو المتدربين ، إما من قبل صاحب العمل أو الهيئة التي تشرف على تسيير المؤسسة أو المركز ، أكبر فإن المرتب المذكور هو الذي يؤخذ بعين الاعتبار .

أما المرتب الذي يتم اعتباره بالنسبة إلى أشخاص يتلقون تدريباً للتأهيل المهني فهو ذلك الذي تحسب انطلاقاً منه العلاوات اليومية المعطاة للمعنى مدة تدريبه .

وتكون الرواتب المعتمدة بالنسبة للتدريب تلك التي يدفعها إليهم أصحاب العمل .

وإذا تعذر ذلك فإن أدنى حد للراتب المهني المضمون هو الذي سيؤخذ بعين الاعتبار .

وبالنسبة للمتعلّمين الذين يتقاضون رواتب فإن أساس الاشتراكات يمكن أن يكون أقل من أدنى حد للراتب المهني المضمون .

وتنطبق المرتبات الخرافية التالية على المتعلمين غير الملتحقين :

- من ١٤ إلى ١٨ سنة ٣٠٠ أوقية .

- من ١٨ إلى ٢٠ سنة ٦٠٠ أوقية

- ٢٠ سنة أو يزيد ١٠٠٠ أوقية .

#### المادة (٩) :

١- إن المرتب الذى تحدد عناصره من المواد ٦ إلى ٨ من هذا القرار يشكل أساس الاشتراكات ولا يمكن بحال من الأحوال أن يكون أقل من أدنى حد للراتب المهنى المضمون إلا بالنسبة للمتقاعدين حيث لا يمكن أن يتجاوز أساس الاشتراكات الحد الأعلى المناسب للفترة المعتبرة .

٢- إن مجموع عناصر الراتب وهى أيضا أساس الاشتراكات تمثل المبلغ الخام من هذه العناصر التى لا يخصم منها أى شيء قبل حساب الاشتراكات ضمن حدود الفترة الأولى من هذه المادة .

### الباب الثالث تحديد الاشتراكات

#### المادة (١٠) :

١- إن النسبة الإجمالية للاشتراكات المستحقة على أصحاب العمل تساوى نسبة واحد إلى سبعة من محصول ضرب مبلغ أساس الاشتراكات فى حصة نسبة كل من الشعب الثلاث ( المزايا العائلية ، والمعاشات ) وتخفف هذه النسبة إلى ٢/٣ بالنسبة لتلاميذ المدارس المهنية .

٢- يعفى تلاميذ المدارس المهنية من جزء الاشتراك الخاص بشعبة المعاش .

#### المادة (١١) :

يكون صاحب العمل مدينا للصندوق بالاشتراك الكلى كما أنه مسئول عن دفعه بما فى ذلك الجزء الذى يجب على العامل أن يدفعه .

#### المادة (١٢) :

إذا كان عامل ما يستخدم من قبل واحد أو اثنين أو أكثر من أصحاب العمل فإن كلا من أصحاب العمل هؤلاء مطالب بدفع نصيبه من الاشتراكات التى تحسب اعتبارا للمرتب الذى يتقاضاه العامل المذكور .

## الباب الرابع

### الإعلانات الخاصة بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

#### المادة (١٣) :

يلزم جميع أصحاب العمل من القطاع العام والخاص بإرسال بيان من نسختين إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وذلك في النصف الأول من كل فصل من فصول السنة ويوضح ما يلي :

- ١- اسم ولقب صاحب العمل ومهنة المؤسسة .
- ٢- رقم التسجيل المقيّد لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي .
- ٣- مقر الاستغلال الذي وضعت من أجله الوثيقة .
- ٤- السنة والفترة الفصلية التي تتعلق بها الوثيقة .
- ٥- أسماء وألقاب العاملين في المؤسسة أو مقر الاستغلال بالنسبة للفصل الذي ينصرم .
- ٦- رقم تسجيل كل عامل في التأمين الاجتماعي .
- ٧- مجموع المبالغ التي يتقاضاها كل عامل خلال الفصل .
- ٨- مواعيد الاكتتاب والفصل خلال الفصل .
- ٩- مدة العمل الذي قيم به بالنسبة لكل من شهور الفصل والأيام والساعات ولكل عامل .
- ١٠- المبلغ الإجمالي :
- لمجموع المرتبات الفردية في أعلى حد لها في ثلاثة أشهر والتي يحسب على أساسها الاشتراك .
- لمجموع المرتبات الفردية من غير أعلى حد في ثلاثة أشهر .
- ١١- مجموع الاشتراكات المستحقة بالنسبة للفصل .
- ١٢- جميع الاشتراكات التي يتم دفعها من قبل أصحاب العمل الذين تستخدم مؤسساتهم عشرين عاملا على الأقل وذلك بالنسبة للشهرين الأولين من الفصل .
- ١٣- مبلغ الاشتراك الذي لا يزال مستحقا .
- ١٤- تاريخ وكيفية دفع الاشتراك المستحق مع ذكر رقم الصك أو الدفع إذا اقتضى الحال .
- ١٥- عدد المنجورين في المؤسسة حتى آخر يوم من الفصل المدني الفارط وعدد المنجورين الذين غادروا المؤسسة في الفصل السابق وعدد المنجورين الذين يكتسبون خلال الفصل ذاته وعدد المنجورين حتى آخر يوم من الأشهر الثلاثة المعتمدة .
- ١٦- ختم وتوقيع صاحب العمل أو المسئول عن المؤسسة .

#### المادة (١٤) :

- ١- إن الإعلان الذي أشير إليه في المادة ١٣ يجب أن يوضع كل ثلاثة أشهر .
- ٢- إذا لم يتم تشغيل أحد العاملين في الفصل المقرر فإن صاحب العمل ملزم بأن يبعث إعلان يشرح فيه الوضع للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي .

## المادة (١٥) :

- ١- يجب تكاملات الرواتب الخاصة بفترات سابقة والتي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة ، أو تخفيض ، وإلغاء الاشتراكات المستحقة بوضع بيانات إضافية ، كما تنص على ذلك المادة ١٢ من هذا القرار .
- ٢- كما يجب أن يقام بيان فصل بصورة منتظمة .

## المادة (١٦) :

- تلتزم المؤسسات التي تخدم عشرين عاملا أو أكثر في القطاع العام أو الخاص بإرسال بيان بالرواتب فضلا على قيمة اشتراكاتهم بالنسبة للشهرين الأولين من كل فصل مدني ويوضح هذا البيان الشهري ما يلي :
- ١- ألقاب أصحاب العمل وسمعة المؤسسة .
  - ٢- رقم تسجيل صاحب العمل لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي .
  - ٣- مقر الاستغلال الذي وضعت من أجله الوثيقة .
  - ٤- السنة والشهر اللذين تتعلق بهما الوثيقة .
  - ٥- المبلغ الإجمالي في حده الأعلى للمرتبات التي أعطيت خلال الشهر المعبر .
  - ٦- قيمة الاشتراكات المستحقة بالنسبة للشهر المذكور .
  - ٧- تاريخ وطريق دفع الاشتراك المستحق مع تحديد رقم الصك أو التحويل إذا دعت الحاجة لذلك .
  - ٨- ختم وتوقيع صاحب العمل : ومسئول المؤسسة .

## المادة (١٧) :

- إذا تعذر إرسال البيان الإسمي في التاريخ المحدد له وكما تنص على ذلك الفقرة الأولى من هذه المادة فإنه يصبح بالإمكان فرض زيادة مبلغ ٤٠ أوقية لكل منجور ورد اسمه في آخر بيان يرسله صاحب العمل وإذا كان هذا الأخير لم يرسل قط أي بيان فإن زيادة أربعين أوقية المذكورة تنطبق على كل منجور أظهر تحقيقا أنه عمل في المؤسسة .
- وتتطلب زيادة بأربعين أوقية أيضا على كل خطأ في مبلغ المرتبات وعدد أيام العمل المعلن عنها أو في إهمال رقم التأمين الاجتماعي للعامل إلا إذا كان هذا الأخير يجري تسجيله وأيضا بالنسبة لإهمال أي منجور ورد ذكره في البيان الصادر عن صاحب العمل .
- ومن شأن إهمال البيان الشهري المنصوص عليه في الفقرة ٢ من هذه المادة أن تترتب عليه زيادة اثنين بالمائة من الاشتراكات المسجلة في آخر بيان وتطبق هذه الزيادة في الشروط ذاتها التي تتعلق بتعذر صدور البيان الإسمي .

## المادة (١٨) :

- يجب أن توضع الاعلانات المشار إليها في المادتين (١٢) و (١٦) في شكلها النهائي على مطبوعات موجهة إلى أصحاب العمل من قبل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتصلهم :
- قبل آخر يوم من كل من الشهرين الأولين فصل السنة المدنية بالنسبة للبيان الشهري الواجب إصداره من قبل أصحاب المؤسسات التي تستخدم عشرين عاملا على الأقل .
  - قبل آخر يوم من الشهر الثالث من فصل السنة المدنية بالنسبة للإعلان الفصلي الذي يجب أن يصدر عن جميع أصحاب العمل .

## الباب الخامس

### دفع الاشتراكات إلى الصندوق الوطني للتأمين الاجتماعي

#### المادة (١٩) :

- إن الاشتراكات المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي على أصحاب المؤسسات يجب أن تدفع :
- في النصف الأول من كل فصل إذا كان أرباب العمل يقومون لتشغيل (٢٠) عاملا على الأقل وذلك بالنسبة لاشتراكات الفصل الفارط .
  - في النصف الأول من الشهر المدني إذا كان رب العمل يوفر العمل لعشرين شخصا أو أكثر وذلك بالنسبة لاشتراكات الشهر المدني الفارط .
  - وفي حالة بيع أو نهاية أعمال المؤسسة أو أحد فروعها فإن دفع الاشتراكات يمكن المطالبة به في غضون خمسة عشر يوما . تكون هذه المهلة سارية بعد صدور الخبر في جريدة إعلانات مشروعة في حالة البيع ، أما في الحالة الأخرى فتكون نافذة اعتبارا من توقف نشاطات المؤسسة أو إيقافها .
- ويجب أن يتم الدفع في الوقت الذي يرسل فيه الإعلان أو الاعلانات المناسبة .

#### المادة (٢٠) :

- يجب أن تحتوي وثيقة الدفع المصرفي أو البريد الذي يوجه من قبل صاحب العمل إلى محاسب الصندوق الوطني لتسديد الاشتراكات على
- ١- أسماء وألقاب صاحب العمل أو مهمة المؤسسة .
  - ٢- رقم التسجيل الذي أعطاه الصندوق إلى صاحب العمل والمؤسسة أو المقابلة .
  - ٣- الفترة الخاصة بالدفع مع ذكر الأسباب إذا اقتضى الأمر ذلك .
- وينطبق ذلك على الوصل الذي يدفعه الصندوق لقاء دفع الاشتراكات نقدا .

#### المادة (٢١) :

يرسل كشف المبالغ التي تم دفعها لتسديد بقايا المرتبات أو الحقوق المستحقة والتي وردت في المادة (١٥) من هذا القرار إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مع اعلانات المرتبات والاشتراكات .

#### المادة (٢٢) :

يلزم صاحب العمل الذي لم يسدد اشتراكات في المواعيد المحددة بدفع غرامة بنسبة عشرة بالمائة من مجموع الاشتراكات المستحقة .

تقرض غرامة بنسبة ١,٥ بالمائة لكل شهر أو جزء من شهر بعد فوات مهلة شهر على حلول تاريخ التسديد .

## الباب السادس

### تقاضى الاشتراكات

#### المادة (٢٣) :

إن أى عمل يقام به لتقاضى مبالغ مستحقة على أصحاب العمل يجب أن تسبقه رسالة أو إخطار مضمونه يكون معه بيان بآته وصل المرسل إليه .

#### المادة (٢٤) :

١- إن الإخطار المشار إليه فى المادة ٢٣ يجب أن يشمل :

- (أ) اسم ولقب المؤسسة أو مهمتها .
- (ب) رقم التسجيل أو مقر الاستقلال .
- (ج) الفترات التى تشمل الإخطار .
- (د) مبلغ الاشتراكات المستحقة لكل شهر : أو فصل من الفترة التى يملئها الإخطار .
- (هـ) مبلغ الغرامة المفروضة مقابل التأخير فى دفع الاشتراكات أو فى إصدار الاعلانات الخاصة بالرواتب والاشتراكات الخاصة بالشهر أو الفصل المعتبر على أن يكون حده هو تاريخ تحرير الإخطار .
- (و) مهلة شهر معطاة لدفع المبالغ المستحقة .
- (ز) الطرق التى يمكن استخدامها ضد المدين وإمكانات الخلاص بالنسبة لهذا الأخير .

٢- الإخطار لا يعنى سوى الاشتراكات والغرامات المستحقة بالنسبة للفترات الواقعة فى حدود السنوات الخمس التى تاتى قبل الإرسال .

#### المادة (٢٥) :

١- يمكن لصاحب العمل الذى يشك فى صحة الدين أن يرسل مطالبته بإلغائها خلال الشهر الذى يأتى بعد الرسالة أو الإخطار .

٢- لا تعرقل مناقشة هذه المطالبة سير فرض الغرامة .

٣- إن أية مطالبة تقدم بعد هذه المهلة يمكنها عرقلة الخطوات الملاحقات .

٤- إن طلب تأخير الغرامة المقدم إلى اللجنة الخاصة بالغرامات فى الصندوق الوطنى لا يعرقل طريقة تقاضى الاشتراكات .

٥- يبلغ قرار اللجنة الخاصة بالغرامات إلى صاحب العمل فى الشهر الذى يلى إيداع البيان إذا لم يتم إبلاغ صاحب العمل بأى قرار فى المهلة المشار إليها فوqe فإن بإمكانه أن يعتبر طلبه مرفوضا وعليه أن يطلب الاستئناف وفقا للشروط المحددة فى الفترة السادسة من هذه المادة .

وهو يخول الاستفادة من الرهن القضائى .

## المادة (٢٦) :

- ١- يجب أن يشمل الكشف الذى يقيمه المدير العام للصندوق الوطنى للضمان الاجتماعى ما يلى .
  - (أ) اسم ولقب ومهمة وعنوان صاحب العمل وكذلك رقم تسجيله لدى الصندوق .
  - (ب) تاريخ ورقم الإخطار الذى أرسل إليه قبل وضع كشف بالمبالغ المستحقة .
  - (ج) مجموع الاشتراكات المستحقة والغرامات المفروضة نظرا لتأخر الدفع اعتبارا من تاريخ الإخطار مع مسم للمبالغ التى دفعت بشرط أن تكون مقيدة فى سجلات المحاسبة يوم وضع الكشف المذكور .
  - (د) العيات التى يمكن أن يلى إليها المدين .
- ٢- لا يمكن بحال من الأحوال أن تتجاوز المبالغ المستحقة والمسهلة على الكشف ، تلك التى سجلت فى الإخطار .
- ٣- يمكن أن يشمل كشف واحد أقساما مستحقة لفترات مختلفة تكون موضوع إخطارات قتالية .

## المادة (٢٧) :

- ١- يرسل كشف بالمبالغ المستحقة فى نسختين بوساطة ملف إرساليات من طرق المدير العام للصندوق إلى مدير الشغل .
- ٢- تلحق بالكشف نسخ من الإخطار أو الإخطارات التى اعتبرت الإقامة الكشف بالمبالغ المستحقة .
- ٣- يوقع مدير الشغل على الكشف فى مهلة خمسة أيام ويعيد النسخة الأصلية إلى المدير العام للصندوق الوطنى للضمان الاجتماعى .
- ٤- يحتفظ مدير الشغل بالنسخة الثانية من كشف المبالغ المستحقة .

## المادة (٢٨) :

- ١- يرسل كشف المبالغ المستحقة بوساطة كل الوسائل المتعارف عليها .
- ٢- يمكن إرسال الكشف عندما تنتهى مهلة الشهر الذى يلى الإخطار .
- ٣- تكون تكاليف إرسال الكشف وجميع الإجراءات التى تتخذ من أجل تطبيقه على حساب المدين إلا إذا كانت حجته مقبولة .

## المادة (٢٩) :

- يمكن لصاحب العمل المرسل إليه أن يرفع شكوى إلى محكمة الشغل بنواكشوط خلال الفترة اعتبارا من تلقيه الكشف .
- يجب أن تشمل الشكوى الإشارة إلى نقاط الإخطار والكشف التى يشك فيها وكذلك إلى التفسيرات التى يريد إدخالها عليه.
- ويجب أن يكون مقرونا بجميع المبررات اللازمة .
- تكون الشكوى من ثلاث نسخ تودع أو ترسل فى ظرف مضمون إلى :
  - محكمة الشغل بنواكشوط .
  - إدارة الشغل .
  - الصندوق الوطنى للضمان الاجتماعى .
- ويقدم كل من هذه المؤسسات وصلا يفيد بانها تسلمت الشكوى المشار إليها .

## المادة (٣٠) :

- ١- وعند وصول الشكوى بوجه مدير الشغل إلى رئيس المحكمة نسخة من الكشف المشكوك فيه .

- يمكن لرئيس المحكمة أن يطلب من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كل المعلومات اللازمة للتحقيق في القضية .
- ٢- إذا كانت الشكوى مبالغ فيها فتفرض غرامة بأربعة في المائة من المبالغ المستحقة وفقا للحكم الصادر مع حد أدناه مائة أوقية لكل هيئة .
- ٣- لا تعوق الشكوى تزايد الغرامة المستحقة .
- ٤- إن طلب تأخير دفع الغرامة لا يعوق تنفيذ الكشف فيما يتعلق بالاشتراكات .
- ٥- يكون قرار محكمة الشغل نافذا دون مساس بطلب الاستئناف .

#### المادة (٣١) :

يمكن أن يطلب للمدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من كتابة محكمة الشغل في نواكشوط إفادة بعدم الشكوى تؤكد سرية العمل بالكشف .

#### المادة (٣٢) :

تلغى جميع الاجراءات القديمة والمخالفة لهذا القرار .

#### المادة (٣٣) :

يكلف مدير الشغل بتطبيقه هذا القرار الذي يسجل وينشر حسب الطريقة المستعملة .

نواكشوط في ١٧ سبتمبر ١٩٧٤

بارو عبد الله

الأمين العام

أحمد ولد جدى

نسخة طبق الأصل





الكتاب الحادي عشر

موسوعة تشريعات

التأمينات الاجتماعية

في الدول العربية

التأمينات الاجتماعية

في

الجمهورية اليمنية





## المحتويات

رقم الصفحة

الموضوع

### - قرار جمهورى بالقانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٩١م بشأن

٩٢٩	..... التأمينات الاجتماعية والمعاشات
٩٢٩	* الباب الأول : التسمية والتعاريف ومجال التطبيق ..
٩٣١	* الباب الثانى : مصادر تمويل الصندوق .....
٩٣٢	* الباب الثالث : فى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة .....
٩٣٥	* الباب الرابع : احتساب المعاش التقاعدى والمكافأة .....
٩٣٦	* الباب الخامس : التأمين الصحى وإصابات العمل .....
٩٣٩	* الباب السادس : المستحقون لمعاشات التقاعد والمكافآت .....
٩٤١	* الباب السابع : أحكام عامة .....
٩٤٤	* الباب الثامن : العقوبات .....
٩٤٤	* الباب التاسع : أحكام انتقالية وختامية .....

### - الجدول رقم (١) بشأن : قواعد تحديد العجز وتقدير درجة

٩٤٨	..... العجز الناجمة عن إصابة عمل
٩٤٩	* الجدول رقم (١) بشأن نسب العجز المستقيم .....
٩٦٢	* الجدول رقم (٢) بشأن الأمراض المهنية والتسممات .....

## - قرار جمهورى بالقانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٩١ م بشأن

٩٦٦	التأمينات الاجتماعية.....
٩٦٦	* الباب الأول : أحكام تمهيدية .....
٩٦٩	* الباب الثانى : التنظيم المالى .....
٩٧٣	* الباب الثالث : تأمين إصابات العمل .....
٩٧٧	* الباب الرابع : تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة .....
٩٨٣	* الباب الخامس : التأمين على العاملين فى الخارج .....
٩٨٤	* الباب السادس : أحكام عامة .....
٩٨٨	* الباب السابع : أحكام ختامية .....

## - جدول رقم (١) :

٩٩٠	أولاً : (أ) تقدير درجات العجز فى حالات فقد العضوى .....
	(ب) تقدير درجات العجز الأخرى بالنسبة لباقى الأطراف
٩٩١	وأعضاء الجسم .....
١٠٠٣	ثانياً : فى حالات فقد الإبصار .....
١٠٠٤	ثالثاً : فى حالة فقد السمع .....

## - جدول رقم (٢) :

١٠٠٥	بنسب خفض معاش التقاعد .....
------	-----------------------------

## - جدول رقم (٣) :

١٠٠٥	بالاشتراك الشهرى تبعاً للدخل أو الأجر .....
------	---

## - قرار جمهورى بالقانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٩٢ م بشأن

- المعاشات والمكافآت للقوات المسلحة والأمن ..... ١٠٠٦
- \* الباب الأول : التسمية والتعاريف ..... ١٠٠٦
- \* الباب الثانى : سريان القانون ..... ١٠٠٨
- \* الباب الثالث : اشتراكات المعاش وموارد صندوق التقاعد ..... ١٠٠٨
- \* الباب الرابع : سن الإحالة إلى المعاش ..... ١٠١٢
- \* الباب الخامس : قواعد تسوية المعاشات والمكافآت ..... ١٠١٢
- \* الباب السادس : أنواع المعاشات والمكافآت ..... ١٠١٣
- \* الباب السابع : مستحقو المعاش أو المكافأة ..... ١٠١٦
- \* الباب الثامن : معاشات ومكافآت ضباط وضباط الصف
- وجنود الاحتياط والعاملين المدنيين بالقوات المسلحة والأمن ..... ١٠١٨
- \* الباب التاسع : تعويض المصابين بإصابات تمنعهم أو لا تمنعهم
- من البقاء فى الخدمة ..... ١٠١٩
- \* الباب العاشر : تنظيم وصرف الحقوق التقاعدية والمكافآت ..... ١٠١٩
- \* الباب الحادى عشر : أحكام عامة ..... ١٠٢٠





# قرار جمهورى بالقانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٩١ م بشأن التأمينات والمعاشات

رئيس مجلس الرئاسة

بعد الاطلاع على اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية .

وعلى دستور الجمهورية اليمنية

وعلى القرار الجمهورى رقم (١) لسنة ١٩٩٠ م بتشكيل مجلس الوزراء

وبعد موافقة مجلس الرئاسة .

قرر :

## الباب الاول التسمية والتعاريف ومجال التطبيق

المادة (١) :

يسمى هذا القانون قانون التأمينات والمعاشات .

المادة (٢) :

لأغراض تطبيق أحكام هذا القانون يكون للألفاظ والعبارات الآتية المعانى الموضحة أمام كل منها ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك .

الجمهورية	: الجمهورية اليمنية .
الوزير	: وزير التأمينات والشئون الاجتماعية .
الهيئة	: الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات .
رئيس الهيئة	: رئيس الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات .
المجلس	: مجلس إدارة الصندوق .
جهة العمل	: الجهاز الإدارى للدولة ووحدات القطاعين العام والمختلط المشمولين بأحكام قانون الخدمة المدنية ووحدات القطاعين العام والمختلط وأى جهة أخرى يتطرق إليها هذا القانون .
المؤمن عليه	: الموظف أو العامل المستفيد من أحكام هذا القانون والمثبت على وظيفة أو درجة دائمة .
الاشتراكات	: هى حصص جهة العمل والمؤمن عليه فى التأمينات المقررة وفقا لأحكام هذا القانون .
المتقاعد	: هو المؤمن عليه الذى انتهت خدمته ويستحق معاشا تقاعديا وفق أحكام هذا القانون .

<b>المستحق</b>	: هو خلف المؤمن عليه أو المتقاعد المتوفى المنتفع بمستحقاته بعد وفاته وفق أحكام هذا القانون .
<b>المستحققات</b>	: المقررات المالية التي يستحقها المؤمن عليه أو المستحق من بعده وفقا لأحكام هذا القانون .
<b>الآجر الأساسي</b>	: الأجر المقرر للمؤمن عليه والذي يؤخذ على أساسه الاشتراكات المقررة في هذا القانون ولا يدخل على أساسه الاشتراكات المقررة في هذا القانون ولا يدخل في تعريف الأجر الأساسي المكافآت والبدلات والحوافز الأخرى .
<b>معاش التقاعد</b>	: المعاش الشهري الذي يستحقه المؤمن عليه أو العامل عند انتهاء خدمته أو ما يستحقه خلفه بعد وفاته وفق أحكام هذا القانون .
<b>المكافأة</b>	: المبلغ المستحق للمؤمن عليه أو المستحقين من بعده بصرف دفعة واحدة في حالة عدم توافر شروط استحقاق المعاش المقررة . وفق أحكام هذا القانون .
<b>اللائحة</b>	: اللائحة التنفيذية لأحكام هذا القانون .
<b>الخدمة الفعلية</b>	: مدة الخدمة التي قضاها المؤمن عليه لدى الجهات المشمولة بأحكام هذا القانون ومسدد عنها الاشتراكات المقررة في هذا القانون أو من تاريخ الانتفاع بقوانين التقاعد والضمان الاجتماعي والمحدد التي قررت تلك القوانين ضمنها لمدة الخدمة اللاحقة .
<b>مدة الخدمة المستبعدة</b>	: المدة التي لا تدخل ضمن الخدمة الفعلية كالانقطاع عن العمل بدون إذن أو أي خدمة حصل عنها الموظف أو العامل على مستحقات نهاية الخدمة قبل صدور هذا القانون ومدد الخدمة اللاحقة على السن الإلزامي للتقاعد إذا بلغت مدة الخدمة الحد الأدنى لاستحقاق المعاش وأي مدة خدمة تزيد عن الحد الأقصى لاستحقاق المعاش كاملا .
<b>إصابة العمل</b>	: الإصابة بأحد الأمراض المهنية أو الإصابة نتيجة حادث أثناء تأدية العمل أو بسببه ويعتبر في حكم ذلك كل حادث يقع للمؤمن عليه خلال فترة ذهابه لمباشرة عمله أو عودته بشرط أن يكون قد سلك الطريق الطبيعي دون انحراف أو توقف مالم يكن ذلك خارجا عن إرادته .
<b>المرض المهني</b>	: الإصابة نتيجة تعرض المؤمن عليه لعوامل طبيعية أو كيميائية أو حيوية موجودة في بيئة العمل ونتيجة لطبيعة عمله المحددة وفقا للجدول رقم (٢) المرفق بهذا القانون .
<b>المصاب</b>	: من أصيب بإصابة عمل .
<b>العجز الصحي</b>	: من أصيب بمرض أو حادث غير إصابة العمل .
<b>العجز الكلي المستديم</b>	: كل عجز صحي من شأنه أن يحول ويصفه مستديما بين المؤمن عليه وبين مواصلة أي مهنة أو عمل يتكسب منه ولا يعتبر في حكم ذلك أمراض الشيخوخة .
<b>العجز الجزئي المستديم</b>	: كل عجز من شأنه أن يحول جزئيا ويصفه مستديما بين المؤمن عليه وبين قدرته على العمل .
<b>نسبة العجز</b>	: نسبة العجز التي يصاب بها المؤمن عليه سواء أكانت ناتجة عن إصابة مباشرة أو من مرض بسبب المهنة وتحدد وفق نسب العجز المبينة في الجدول رقم (١) المرفق بهذا القانون .
<b>الصندوق</b>	: صندوق التأمينات والمعاشات .
<b>المادة (٢) :</b>	

تسرى أحكام هذا القانون على :

- (أ) موظفي الدولة وعمالها المعيّنين على وظائف دائمة مدرج لها اعتمادات في الميزانية العامة للدولة وكذا موظفي وعمال القطاعين العام والمختلط والمعارين رسميا للعمل في هيئات أو منظمات عربية أو أجنبية .
- (ب) شاغلي وظائف السلطة العليا وأعضاء السلطة القضائية والسلك الدبلوماسي والقنصلي في كل ما لم يرد بشأنه نص

خاص فى القوانين المنظمة لذلك .  
(ج) أى كادر أو جهة تنص قوانينها وأنظمتها على ذلك .

#### المادة (٤) :

- لا يسرى هذا القانون على :
- ١- أفراد وضباط القوات المسلحة والأمن .
  - ٢- المستفيدين من أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الخاص بعمال ومستخدمى القطاع الخاص .
  - ٣- أى فئة أخرى لها نظم تقاعد خاصة تتعارض مع أحكام هذا القانون .

#### المادة (٥) :

يشمل هذا القانون مجالات التأمين التالية :

- (أ) تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة .
- (ب) التأمين الصحى وإصابات العمل .

#### المادة (٦) :

يكون التأمين وفقا لأحكام هذا القانون إلزاميا .

#### المادة (٧) :

لايجوز تحميل المؤمن عليه أى نصيب من نفقات التأمين غير المنصوص عليها فى هذا القانون .

## الباب الثانى مصادر تمويل الصندوق

#### المادة (٨) :

- تتكون موارد صندوق التأمينات والمعاشات من :
- (أ) اشتراكات جهات العمل والمؤمن عليهم والمقررة وفقا لأحكام هذا القانون .
  - (ب) المبالغ التى يؤتيها المؤمن عليهم عن مدد خدمة سابقة أو اعتبارية .
  - (ج) القيمة الرأسمالية لصناديق التقاعد والضمان الاجتماعى .
  - (د) المبالغ التى تلتزم بها الخزنة العامة للدولة عن مدد الخدمة السابقة لموظفى الدولة قبل سنود هذا القانون .
  - (هـ) المبالغ المدنية لدى جهات العمل أى مبالغ مستحقة سبق تقريرها وفقا لأحكام قوانين أو لوائح سابقة أو نظم وقرارات خاصة .

(و) حصيدة كسر العملة من صافى الأجر أو الحافز أو المكافأة .

(ز) الهبات والإعانات والوصايا .

(ط) ريع استثمار هذه الأموال .

#### المادة (٩) :

تلتزم جهة العمل بتسديد اشتراكاتها للصندوق بواقع (٦٪) من جملة الأجور الأساسية للمؤمن عليهم شهريا لتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة و(١٪) لتأمين إصابات العمل ويتم توريد هذه الاشتراكات إلى الصندوق فى المواعيد المقررة لصرف المرتبات الشهرية .

#### المادة (١٠) :

تلتزم جهة العمل باستقطاع نسبة (٦٪) من الأجر الأساسى الشهرى للمؤمن عليه لتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة ويتم استقطاع هذه النسب شهريا من الأجر ولا تتأثر بأية استقطاعات تجرى عليه .

#### المادة (١١) :

الأجر الذى يجرى عليه استقطاع نسب اشتراكات التأمينات المقررة وفقا لأحكام المادتين ( ٩ ، ١٠ ) هو الأجر الأساسى المقرر قانونا للمؤمن عليه ولا يشمل أى بدلات أو أجور إضافية أو مكافآت ويجوز أن تتضمن اللائحة التنفيذية تحديد الأسس والقواعد التى يمكن بموجبها شمول بعض البدلات الأساسية والمزايا التى يمكن أن تخضع للاستقطاع لغرض استفادة المؤمن عليه من ذلك فيما يتعلق بحقوقه التقاعدية .

### الباب الثالث

### فى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة

#### الفصل الأول

#### التمويل

#### المادة (١٢) :

يمول تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة من الموارد التالية .

(أ) الحصص التى يلتزم بها جهة العمل بواقع ٦٪ من جملة الأجور الأساسية للمؤمن عليهم لدى هذه الجهة وتورد شهريا للصندوق .

(ب) الحصص التى يلتزم بها المؤمن عليه بواقع ٦٪ من أجره الأساسى وتورد شهريا للصندوق .

(ج) المبالغ المستحقة لحساب مدد الخدمة السابقة وتشمل :

١- المبالغ التى يلتزم بها الضمانة العامة للدولة عن مدد الخدمة السابقة لموظفى الدولة قبل تاريخ العمل بأحكام هذا القانون.

٢- المبالغ التى تلتزم بها جهة العمل فى القطاعين العام والختلط عن مدد الخدمة السابقة للعاملين لديها قبل صدور هذا القانون .

٣- المبالغ التى يؤدئها المؤمن عليهم مقابل ضم خدمات سابقة أو اعتبارية .

٤- ريع استثمار أموال هذا التأمين .

### المادة (١٣) :

تتسب من الخدمات الفعلية الخدمة فى جامعة الدول العربية والأمم المتحدة والمنظمات المنبثقة عنها ويراعى ما يلى :

١- فى حالة تحمل جهة العمل بأجر المعار تلتزم بتوريد حصتها وحصة المؤمن عليه فى اشتراكات تأمين الشيفوخة شهريا للصندوق .

٢- فى حالة عدم تحمل الجهة بالأجر يتحمل المؤمن عليه بحصته وحصة جهة العمل فى اشتراكات تأمين الشيفوخة عن مدة إعارته وتحسب العصتان على أساس أجره الأساسى فى تاريخ الإعارة مضافا إليه أى زيادة طرأت على الأجرة فى كل سنة من سنوات الإعارة ويتم السداد للصندوق دفعة واحدة عند عودته أو على أقساط شهرية لمدة سنة كاملة .

### المادة (١٤) :

تلتزم الجهة المعار إليها داخليا بتسديد حصتها فى اشتراكات التأمينات عن المؤمن عليه المعار وفقا لأحكام المادة (٩) من هذا القانون وكذا نسبة اشتراك المؤمن عليه بعد استقطاعه من أجره الأساسى وتؤدى الاشتراكات للجهة المعار منها شهريا لسدادها للصندوق فى المواعيد المقررة لصرف المرتبات الشهرية .

### المادة (١٥) :

تلتزم جهة العمل التى تصرف أجر المؤمن عليه خلال مدة استدعائه للخدمة العسكرية بالإلزامية بدفع اشتراكاتها كما تلتزم هذه الجهات بخمس اشتراك المؤمن عليه من أجره الأساسى وتورد هذه الاشتراكات إلى الصندوق فى المواعيد المقررة لصرف المرتبات الشهرية وتحسب مدة التجنيد الإلزامى ضمن مدة الخدمة الفعلية لأغراض هذا التأمين .

### المادة (١٦) :

تدخل فى حساب الخدمة الفعلية المدة التى يقضيها المؤمن عليه الموقد فى بعثة أو منحة دراسية طبقا للقانون المنظم لذلك وتلتزم جهة العمل بتوريد الاشتراكات المنصوص عليها فى المادتين ( ٩ ، ١٠ ) من هذا القانون .

وعلى الموظف الحاصل على إجازة دراسية أو خاصة بدون أجر أن يؤدى حصته وحصة جهة العمل فى تأمين الشيفوخة دفعة واحدة إذا أراد ضم هذه المدة إلى خدمته الفعلية مع مراعاة ما جاء بالفقرة الثانية من المادة (١٣) من هذا القانون وفى حالة عدم الأداء لا تتسب المدد المشار إليها أنفاً ضمن خدمته الفعلية .

### المادة (١٧) :

يجوز بقرار جمهورى بناء على عرض الوزير وبعد موافقة مجلس الوزراء تعديل نسب الاشتراكات المقررة فى هذا القانون .  
أو إضافة موارد جديدة خلال ما هو محدد بهذا القانون .

### المادة (١٨) :

على كل جهات العمل أن تقدم للهيئة بيانات دورية إجمالية ومفصلة كل ثلاثة أشهر عن المبالغ والاشتراكات الملتزمة بتوريدها للصندوق وفقا لأحكام هذا القانون وما تم توريده بالفعل من واقع ما حدث وعن الاتجاه إلى التخمين أو التقدير الجزافى المؤدى إلى إعطاء صورة مخالفة بفرض التنقيص من حجم المبالغ والاشتراكات المقررة عليها فضلا على إجراء المطابقة والتأكد فى نهاية كل عام .

## الفصل الثاني

### استحقاق معاش التقاعد

#### المادة (١٩) :

يستحق المؤمن عليه معاشا تقاعديا في إحدى حالات التقاعد التالية :

- ١- عند إكمال المؤمن عليه (٣٥) خمسا وثلاثين سنة كاملة خدمة فعلية .
- ٢- إذا تقاعد المؤمن عليه بناء على طلبه بعد إتمام الرجل (٢٠) ثلاثين سنة خدمة فعلية والمرأة (٢٥) خمسا وعشرين سنة خدمة فعلية مهما كان سن المؤمن عليه .
- ٣- إذا تقاعد المؤمن عليه بناء على طلبه بعد إتمام الرجل (٢٥) خمسا وعشرين سنة خدمة فعلية ويعد بلوغه سن (٥٠) الخمسين والمرأة بعد إتمامها (٢٠) عشرين سنة خدمة فعلية ويعد بلوغها سن (٤٦) السادسة والأربعين .
- ٤- تقاعد المؤمن عليه بلوغ الرجل سن الستين ومدة خدمته الفعلية (١٥) خمس عشرة سنة كاملة وبلوغ المرأة سن (٥٥) الخامسة والخمسين ومدة خدمتها (١٠) عشر سنوات كاملة .
- ٥- عند إكمال المؤمن عليه (٢٥) خمسا وعشرين سنة خدمة فعلية إذا كان انتهاء الخدمة بقرار تأديبي أو بحكم قضائي .
- ٦- عند انعدام اللياقة الصحية للمؤمن عليه نتيجة إصابة عمل ترتب عنها عجز كلي مستديم بمقتضى قرار من الجهات الطبية المختصة ومهما كانت مدة خدمته .
- ٧- عند انعدام اللياقة الصحية للمؤمن عليه لغیر إصابات العمل وترتب عنها عجز كلي بمقتضى قرار من الجهات الطبية المختصة مهما كانت مدة خدمته .
- ٨- عند وفاة المؤمن عليه لأي سبب كان ومهما كانت مدة خدمته .

#### المادة (٢٠) :

يكون التقاعد إلزاميا في الحالات التالية :

- (أ) بلوغ المؤمن عليه سن (٦٠) للرجل والمرأة (٥٥) سنة .
- (ب) إكمال المشمولين بأحكام هذا القانون مدة خدمة فعلية قدرها (٣٥) سنة كاملة .

#### المادة (٢١) :

إذا انتهت خدمة المؤمن عليه في غير الحالات المذكورة في المادة (١٩) يستحق مكافأة نهاية الخدمة وفقا للمادة (٢٤) من هذا القانون وتصرف في الأحوال الآتية :

- ١- الخروج نهائيا عن نطاق قوانين التأمينات السارية .
- ٢- هجرة المؤمن عليه خارج الجمهورية .
- ٣- استقالة المؤمن عليه لمرافقة الزوج المهاجر أو لرعاية الأسرة أو للزواج .

#### المادة (٢٢) :

يجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء بالتنسيق بين وزارة الخدمة المدنية والإصلاح الإداري والهيئة التقاعد أو إعادة تعيين المتقاعد إذا كان قادرا على العمل واقتضت الضرورة ذلك ويحد أقصى خمس سنوات ويراعى ما يلي :

- (أ) إذا كان تقاعده تم بعد إتمامه (٢٥) سنة خدمة فعلية جاز له الجمع بين أجره الجديد ومعاشه التقاعدي ولا يستقطع

من أجره الاشتراكات المقررة في هذا القانون ولا يستحق عن مدة خدمته اللاحقة أية مستحقات مقررة وفقا لأحكام هذا القانون .

(ب) إذا كانت مدة خدمة المتقاعد التي تم احتسابها لتسوية معاشه التقاعدي قبل إعاقته العمل تقل عن (٣٥) خمسة وثلاثين عاما فيستقطع من أجره الجديد حصته في الاشتراك المقرر بالمادة (١٠) وتحمل جهة العمل باشتراكاتها المقررة بالمادة (٩) من هذا القانون حتى بلوغ مدة الخدمة (٣٥) سنة أو بلوغ السن الإلزامي للتقاعد أيهما أقرب ، ويوقف صرف المعاش التقاعدي عند إعاقته للخدمة ويتم تسوية المعاش المستحق عن مدة الخدمة الجديدة ويضاف الناتج على المعاش السابق بحيث لا يتجاوز مجموع المعاشين الأجر الأساسي الأخير .

## **الباب الرابع**

### **احتساب المعاش التقاعدي والمكافأة**

#### **المادة (٢٣) :**

يحسب معاش التقاعد بواقع ٤٢٠/١ ( جزء من أربعمائة وعشرين جزءا ) من الأجر الأساسي الأخير عن كل شهر من شهور الخدمة الفعلية - وفي حساب مدة الخدمة تجبر كسور الشهر إذا زادت عن النصف وتهمل إن قلت عن ذلك .

#### **المادة (٢٤) :**

تسبب مكافأة نهاية الخدمة بواقع ٩٪ من الأجر الأساسي الأخير عن كل شهر كامل من شهور الخدمة الفعلية بشرط ألا تقل مدة الخدمة عن سنة كاملة .

#### **المادة (٢٥) :**

تصرف جهة العمل للمستحقين عن المؤمن عليه في حالة وفاته تعويضا نقديا بواقع شهرين من أجره الأساسي الأخير وتصرف فور الإبلاغ عن الوفاة بموجب شهادة الوفاة الصادرة من السجل المدني لتجهيزه - وتكفيته .

#### **المادة (٢٦) :**

إذا انتهت خدمة المؤمن عليه بسبب وفاة طبيعية أو عجز كلي مستديم من غير حالات إصابات العمل استحق معاشا تقاعديا من الهيئة حسب مدة خدمته الفعلية شريطة ألا يقل مبلغ المعاش عن الحد الأدنى للأجور أو نصف أجره الأساسي الأخير أيهما أكبر .

#### **المادة (٢٧) :**

لا يجوز أن يقل مبلغ المعاش التقاعدي عن الحد الأدنى العام للأجور وذلك في جميع الأحوال الموهلة للتقاعد وفق أحكام المادة (١٩) من هذا القانون .

#### **المادة (٢٨) :**

يستحق المؤمن عليهم المشمولين بأحكام هذا القانون معاشا تقاعديا بنسبة (١٠٠٪) من الأجر الأساسي المستحق عند بلوغ مدة الخدمة الفعلية (٣٥) سنة كاملة ولا يجوز أن يزيد المعاش عن الأجر الأساسي المستحق في تاريخ بلوغ مدة الخدمة

المشار إليها في الفقرة السابقة إذا زادت على ذلك ولا يصرف أى مستحقات مالية عن مدة الخدمة الزائدة .

#### المادة (٢٩) :

إذا توفى المتقاعد تصرف الهيئة للمستحقين عنه معاش شهرين لمواجهة تكاليف الجنازة .

#### المادة (٣٠) :

١- يجوز للمؤمن عليه أن يستبدل جزءا من معاشه التقاعدى بمبلغ نقدى .

٢- يجوز للمستبدل أو خلفه فى أى وقت أن يسد باقى قيمة أقساط الاستبدال دفعة واحدة .

٣- لا يجوز لأحد المستحقين بعد وفاة المؤمن عليه أو المتقاعد استبدال جزء من استحقاقه فى المعاش .

٤- تحدد اللائحة أسس وقواعد الاستبدال .

## الباب الخامس التأمين الصحى وإصابات العمل

### الفصل الأول

### تأمين إصابات العمل

#### المادة (٣١) :

يمول تأمين إصابات العمل من الموارد التالية :

١- الاشتراكات الشهرية التى تلتزم بها جهة العمل بواقع (١٪) من إجمالى الأجور الأساسية الشهرية للمؤمن عليهم لديها وتورد للصندوق شهريا ويانتهى .

٢- ريع استثمار هذه الأموال .

#### المادة (٣٢) :

إذا أصيب المؤمن عليه بإصابة عمل فعلى جهة العمل القيام بالإجراءات التالية :

١- أن تقدم الإسعافات الأولية للمؤمن عليه المصاب .

٢- أن تتولى نقل المؤمن عليه المصاب فوراً إلى مكان العلاج المناسب .

٣- أن تجرى التحقيق فى الإصابة بالاشتراك مع لجنة الصحة والسلامة المهنية فى المنشأة مبينا ظروف الإصابة بالتفصيل وإثبات أقوال الشهود وأقوال المصاب إذا سمحت حالته بذلك على أن يوضح التحقيق ما إذا كانت الإصابة نتيجة عمد أو سوء سلوك فاحش ومقصود وترسل نسخة من التقرير إلى الهيئة خلال أسبوع على الأكثر .

٤- يجوز للهيئة إجراء التحقيق فى إصابة العمل وظروفها .

## المادة (٣٣) :

على المؤمن عليه المصاب أو من ينويه أن يبلغ جهة العمل أو الهيئة أو أى مركز شرطة بأى حادث عمل يكون سببا فى إصابته مع إيضاح المكان والزمان والظروف التى أدت إلى الإصابة .

## المادة (٣٤) :

١- على جهة العمل إبلاغ الهيئة عن كل إصابة عمل تقع للمؤمن عليه خلال أسبوع من تاريخ وقوعها ويسلم المصاب صورة من الإخطار وفق النموذج المقرر على أن تعتمد ذلك لجنة الصحة والسلامة المهنية فى المنشأة .

٢- على جهة العمل إبلاغ الشرطة عن كل وفاة أو إصابة جسيمة يصاب بها أحد المؤمن عليهم إصابة تعجزه عن العمل أو حادث يكون الدافع من وراءه جريمة يعاقب عليها القانون وذلك خلال أسبوع من تاريخ وقوع الحادث وتستثنى من ذلك الأمراض المهنية وعلى الشرطة أن تبين ظروف الحادث بالتفصيل وتثبت فيه أقوال المصاب إذا سمحت حالته الصحية بذلك على أن يوضح التحقيق ما إذا كان الحادث نتيجة عمد أو سوء سلوك فاحش ومقصود وما إذا كانت مسئولية الحادث تقع على شخص آخر .

٣- على جهة العمل إبلاغ الهيئة وجهات الصحة والسلامة المهنية بأى مرض مهنى مبين فى الجدول المرفق رقم (٢) يصاب به المؤمن عليه أثناء الخدمة وذلك خلال أسبوع بعد اكتشاف المرض طبيا على أن يسلم المصاب صورة من الإخطار وفق النموذج المقرر ويجوز للمؤمن عليه المصاب بمرض مهنى أن يبلغ الهيئة مباشرة بأى وسيلة إذا لم تقم جهة العمل بذلك .

٤- على جهة العمل إبلاغ الهيئة عندما يشفى المؤمن عليه المصاب ويسمح له بالعودة لمزاولة عمله من جديد وفقا للنموذج المقرر من قبل الهيئة

## المادة (٣٥) :

تلتزم جهة العمل بفحص المؤمن عليهم المعرضين للإصابة بإحدى الأمراض المهنية المبينة فى الجدول رقم (٢) الملحق بهذا القانون وذلك فى أوقات دورية أو فى أى وقت كان تقتضيها ظروف الصحة والسلامة المهنية فى العمل .

## المادة (٣٦) :

تعتبر الهيئة مسئولة عن مستحقات المؤمن عليه خلال مدة سنة من تاريخ انتهاء خدمته إذا ظهرت عليه أعراض مرض مهنى سواء كان بلا عمل أو كان يشتغل فى صناعة لا ينشأ عنها هذا المرض .

## المادة (٣٧) :

تتولى الهيئة القيام بتسجيل الإصابة المبلغ عنها واستكمال الإجراءات المتعلقة بهما ، ودفع التعويض النقدي عند ثبوت العجز الكلى أو الجزئى المستديم أو الوفاة .

## المادة (٣٨) :

على المؤمن عليه الالتزام بالتطعيمات المبينة أدناه عند الإصابة وأثناء فترة العلاج الطبى وهى :

- ١- المبادرة إلى عرض نفسه للعلاج فوراً خلال مدة أقصاها خمسة عشر يوما من تاريخ الإصابة أو اكتشاف المرض المهنى .
- ٢- أن يمثل لتعليمات الطبيب أثناء العلاج الطبى التى تنمشى والقواعد الفنية والصحية لمهنة الطب وعليه تنفيذ تلك التعليمات وعدم مخالفتها .

## المادة (٣٩) :

يسقط حق المؤمن عليه المصاب بإصابة عمل فى الإجازات المرضية المقررة للمصاب وتعامل فترة إصابته كإجازة اعتيادية

كما يسقط حقه فى التعويض النقدي وذلك فى أى من الحالات التالية :

(أ) إذا تعدد المؤمن عليه إصابة نفسه .

(ب) إذا حدثت الإصابة بسبب سوء سلوك فاحش ومقصود من جانب المؤمن عليه ويعتبر فى حكم ذلك ما يلى :

١ - كل فعل يأتية المؤمن عليه تحت تأثير المخدرات أو المسكرات .

٢ - كل مخالفة صريحة لإرشادات الصحة والسلامة المهنية والتعليمات الوقائية الملن عنها شفوياً أو كتابياً فى مكان العمل.

(ج) إذا قصر المؤمن عليه المصاب فى عرض نفسه للعلاج ولمدة تمتد إلى ما بعد خمسة عشر يوماً من تاريخ الإصابة دون مبرر مشروع .

(د) إذا لم يمثل لتعليمات الطبيب التى تنمضى والقواعد الفنية لمهنة الطب أو قام بمخالفة تلك التعليمات أثناء العلاج الطبى .

(هـ) إذا غادر الجمهورية أو انتقل من منطقة إلى أخرى دون إشعار الجهات الطبية وسبب ذلك عرقلة العلاج المناسب مما أدى إلى مضاعفات غير متوقعة .

## الفصل الثانى

### التأمين الصحى

#### المادة (٤٠) :

يعمل التأمين الصحى من الموارد التالية :

١ - الاشتراكات الشهرية التى يلتزم بها جهة العمل من إجمالى الأجور الأساسية للمؤمن عليهم لديها وتورده شهرياً للصندوق .

٢ - ريع استثمار هذه الأموال .

#### المادة (٤١) :

تصدر اللجنة الخاصة بنظام الرعاية الصحية بقرار جمهورى بعد موافقة مجلس الوزراء ومجلس الرئاسة بناء على عرض الوزير بحيث تتضمن كافة القواعد والأحكام التفصيلية للتأمين والرعاية الطبية ، ونسبة الاشتراكات .

#### المادة (٤٢) :

لا ينتفع المؤمن عليه بأحكام العلاج والرعاية الطبية طوال إعارته خارج الجمهورية .

## الفصل الثالث

### الحقوق المالية للمصاب

#### المادة (٤٣) :

إذا انتهت خدمة المؤمن عليه بالوفاة أو العجز الكلى المستديم نتيجة إصابة عمل وثبت ذلك يسوى المعاش على أساس (٨٠٠٪) من الأجر الأساسى الأخير مهما كانت مدة الخدمة الفعلية إضافة إلى تعويض نقدي يعادل (٣٩٠,٠٠٠) ريال يصرف دفعة واحدة للمصاب أو للمستحقين من بعده .

#### المادة (٤٤) :

إذا نشأ عن الإصابة عجز جزئي مستديم تؤدي الهيئة للمصاب تعويضاً نقدياً دفعة واحدة يعادل نسبة ذلك العجز من تعويض العجز الكلي المستديم .

#### المادة (٤٥) :

تقدر نسب العجز بسحب ما هو محدد بالجدول رقم (١) المرافق لهذا القانون .

#### المادة (٤٦) :

لأغراض تقدير مبلغ التعويض النقدي لإصابات العمل تقدر قيمة التعويض عن الوفاة أو العجز الكلي المستديم بمبلغ (٣٩.٠٠٠) ريال شريطة أن تكون جهة العمل قد سددت حصة اشتراكها في تأمين إصابات العمل المقررة في هذا القانون .

#### المادة (٤٧) :

يجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير ووزير الصحة تعديل جدول تحديد وتقدير درجة العجز رقم (١) وجدول الأمراض المهنية رقم (٢) الملحقين بهذا القانون .

### الباب السادس

### المستحقون لمعاشات التقاعد والمكافآت

#### المادة (٤٨) :

إذا توفي المؤمن عليه أو المتقاعد يستحق من كان يعولهم شرعاً وهم الأرملة - الأرملة - الأبناء من الذكور والإناث والمعالين من الوالدين والإخوة والأخوات وأبناء الابن المتوفى المعاش أو المكافأة المقررة طبقاً لأحكام هذا القانون وتوزع عليهم بالتساوي فإذا أوقف نصيب أحد المستحقين وزع نصيبه على باقي المستحقين بالتساوي . وإذا توفي المؤمن عليه عن زوجة أو زوجات حوامل أعيد توزيع المعاش عند الولادة طبقاً للفقرة السابقة .

#### المادة (٤٩) :

تصرف مكافأة نهاية الخدمة عند وفاة المؤمن عليه للمستحقين عنه إذا لم يكن قد استلمها أو انتفع بها وتوزع عليهم وبالتساوي .

#### المادة (٥٠) :

إذا انقطع المستحق أو المتقاعد عن استلام المعاش أكثر من سنة واحدة بدون عذر آل المعاش إلى الصندوق ولا يعاد صرف المعاش إلا من تاريخ المطالبة به أما إذا كانت مدة انقطاعه تقل عن سنة احتفظ بحقه حتى عودته وتصرف له .

#### المادة (٥١) :

لا يجوز المنازعة في قيمة المستحقات التي نشأت طبقاً لأحكام هذا القانون بعد مضي ثلاثة أعوام من تاريخ تحديدها بصفة نهائية أو من تاريخ صرفها عدا حالات إعادة تسوية المستحقات نتيجة للسهو والخطأ الذي يقع عند حساب المستحقات .

## المادة (٥٢) :

لا يجوز تجريد المستحقات التي تقرر وفقاً لأحكام هذا القانون إلا بمقتضى حكم قضائي .

## المادة (٥٣) :

- ١- يجوز الحجز على نسبة من معاش التقاعد تحددها المحكمة وذلك في حالة سداد نفقة شرعية بمقتضى حكم قضائي .
- ٢- يجوز الحجز على نسبة لا تزيد عن ٢٠٪ من المعاش التقاعدي لسداد دين حكومي .
- ٣- في حالة تراحم النفقة والدين تقدم النفقة على الدين إذا زادت عن نصف المعاش .

## المادة (٥٤) :

لا يجوز حرمان المستحقين من المؤمن عليه أو صاحب المعاش من المستحقات التي تنشأ طبقاً لأحكام هذا القانون إذا توافرت شروط الاستحقاق .

## المادة (٥٥) :

يوقف عن المستحق حصته في معاش التقاعد عند وفاته أو في الحالات التالية :

- (أ) بالنسبة للذكور : عند العمل أو عند بلوغ سن ١٨ سنة لمن لا يدرس أو عند بلوغ سن ٢١ سنة لمن يدرس بالمرحلة الثانوية
- ٢٦ سنة لمن يدرس بالمرحلة الجامعية ويستثنى من ذلك حالات العجز عن العمل التي تثبت بقرار من اللجنة الطبية المختصة .
- (ب) بالنسبة للإناث عند زواجها أو التحاقها بعمل تحصل منه على أجر فإذا تزلت المستحقة يعاد لها نصيبها من المعاش فور ترميلها إذا لم تكن مستحقة لمعاش آخر عن زوجها المتوفى . وفي حالة الطلاق يعاد لها نصيبها من المعاش بعد انقضاء العدة الشرعية .

## المادة (٥٦) :

تؤدى الهيئة المستحقة من الإناث عند زواجها مبلغاً يعادل نصيبها في المعاش عن سنة كاملة تصرف دفعة واحدة على أن يوزع نصيبها في المعاش بعد انقضاء السنة على بقية المستحقين بالتساوي .

## المادة (٥٧) :

لا يجوز للمستحقين الحصول على أكثر من معاش فإذا استحقوا أكثر من معاش أدى إليهم المعاش الأكثر فائدة إلا إذا كان المعاشان مستحقين عن والدين خاضعين لأحكام هذا القانون فيجوز الجمع بينهما .

## المادة (٥٨) :

على المستحقين أن يرفقوا بطلب الصرف على النماذج التي تحددها الهيئة المستندات والوثائق التالية :

١- البطاقة الشخصية أو أي مستند يثبت هوية المستحق .

٢- شهادة وفاة المؤمن عليه أو أي مستند رسمي يحدد تاريخ وسبب الوفاة .

٣- إثبات شرعي بالمستحقين للمعاش من المحكمة المختصة .

٤- وثيقة عقد زواج الأرملة أو الأرمال أو أي وثيقة تثبت ذلك .

٥- شهادات رسمية تثبت تاريخ الميلاد للمستحقين .

٦- شهادات قيد تثبت استمرار المستحقين بالدراسة .

٧- قرار طبقى صادر من اللجنة المختصة في حالة عجز المستحق عن العمل .

ويجوز للهيئة طلب أى بيانات أو مستندات أخرى ترى ضرورتها مع إجراء البحث الاجتماعي للتأكد من صحة ما ورد بهذه المستندات .

#### المادة (٥٩) :

مع مراعاة ما هو منصوص عليه في المواد السابقة أى معاش أو تعويض أو أى مبالغ أخرى نشأت طبقاً لأحكام هذا القانون أو القوانين السابقة ولم يطالب بها صاحبها في ميعاد أقصاه خمس سنوات من تاريخ نشوئها تسقط نهائياً هذه الحقوق وتؤول للصندوق .

#### المادة (٦٠) :

تسقط الحقوق التقاعدية نهائياً عن المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو أى من المستحقين له في الحالتين التاليتين :

(أ) إذا التحق بخدمة عسكرية لدولة أخرى دون إذن مسبق من حكومة الجمهورية اليمنية .

(ب) إذا حكم عليه بعقوبة أو جريمة جاسوسية لمصلحة إحدى الدول الأجنبية .

### الباب السابع

### أحكام عامة

#### المادة (٦١) :

لأغراض احتساب معاش التقاعد يكون إثبات السن بشهادة رسمية من سجلات المواليد أو السجل المدني أو حكم قضائي أو أى مستند رسمى تم اعتماده في تاريخ التعيين فإذا تعذر ذلك يتم تقدير السن بمعرفة اللجنة الطبية المختصة لتحديد سنه ويعتبر تاريخ بطاقة التأمين الصادرة عن اللجنة الطبية المشار إليها مطروحا منه السن الوارد بها يعتبر الناتج تاريخ ميلاد الموظف باليوم والشهر والسنة وإذا كان اليوم والشهر مجهولين يحسب السن من اليوم الأول من شهر يناير من سنة الميلاد .

#### المادة (٦٢) :

يحفظ للمتقاعدين وأسر المتوفين الذين سويت حالتهم قبل صدور هذا القانون بحقوقهم المكتسبة إذا زادت على ما هو منصوص عليه في هذا القانون .

#### المادة (٦٣) :

يمنح للمتقاعدين وأسر المتوفين (٥٠٪) من أية زيادة تطرأ على جدول مرتبات موظفي وعمال الدولة والقطاعين العام والمختلط وتلتزم الخزانة العامة للدولة وجهة العمل بتوريد المبالغ التي نشأت عن هذه الزيادة سنوياً للصندوق .

#### المادة (٦٤) :

على كافة جهات العمل المشمولة بأحكام هذا القانون إخطار الهيئة بشمءاء الموظفين المتوقع إحالتهم للتقاعد مع كافة البيانات الخاصة بهم وذلك قبل ستة أشهر من تاريخ الإحالة .

## المادة (٦٥) :

تدار أموال الصندوق وأوجه استثماراتها بمعرفة مجلس إدارة يشكل برئاسة الوزير وعضوية كل من :

- وزير المالية .
- وزير الخدمة المدنية والإصلاح الإداري .
- وزير الصناعة .
- وزير التخطيط .
- محافظ البنك المركزي .
- رئيس الهيئة .

ويجوز تعديل هذا التشكيل بقرار جمهوري .

## المادة (٦٦) :

يتولى المجلس تحديد السبلية النقدية الواجب الاحتفاظ بها لمواجهة التزامات الصندوق وكذا اعتماد الخطة المالية والسياسة الاستثمارية لفائض أمواله ، ومشروع الموازنة التقديرية والحساب الختامي والمصادقة على القرارات واللوائح المتعلقة بشئون الصندوق .

## المادة (٦٧) :

لا يجوز استثمار أموال الصندوق في أعمال المضاربة أو المتاجرة في الأموال المنقولة فيما عدا الأسهم والسندات ويجوز استثمارها فيما عدا ذلك مع استهداف تحقيق الضمانات العامة لأموال الصندوق .

## المادة (٦٨) :

تعفى أموال الصندوق الثابتة والمنقولة وجميع عملياتها الاستثمارية مهما كان نوعها من جميع أنواع الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة بما فيها الرسوم الجمركية والضرائب العقارية .

## المادة (٦٩) :

تعفى جميع مبالغ معاشات ومكافآت التقاعد والتمويضات ورأسمال الاستبدال وأى مبالغ أخرى تستحق طبقا لأحكام هذا القانون من الفسخ للضرائب والرسوم يسائر أنواعها .

## المادة (٧٠) :

تعفى الاستثمارات والمستندات والبطاقات والطبوعات وجميع المحررات التي يتطلبها تنفيذ هذا القانون من أى رسوم للدمغة .

## المادة (٧١) :

تعتبر الجهات مسئولة مسئولة مباشرة عن حصصها في اشتراكات التأمينات واستقطاع حصص الاشتراكات المقررة في هذا القانون من أجر المؤمن عليهم وتوريدها إلى حساب الصندوق بالبنك المركزي في المواعيد المحددة لصرف الأجر الشهرية أو أى بنك آخر تحدده الهيئة .

## المادة (٧٢) :

يلتزم البنك المركزي وفروعه بعدم صرف شيكات الرتب الشهري للجهات المستفيدة من أحكام هذا القانون ما لم يكن

مرفقا بها شيكات اشتراكات التأمينات والمبالغ المقررة وفقا لأحكام هذا القانون .

#### المادة (٧٣) :

فى حالة نقل أو إعادة تعيين أحد المستفيدين من أحكام قانون التقاعد العسكرى أو التأمينات الاجتماعية إلى عمل خاضع لأحكام هذا القانون أو العكس ، تلتزم صناديق التأمينات والمعاشات والتقاعد العسكرى والتأمينات الاجتماعية بتبادل حصيلة حصة المؤمن عليه وحصة جهة العمل فى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء من تاريخ الخضوع للقانون الذى عومل به حتى تاريخ ترك الخدمة وتسوى حقوقه عند انتهاء خدمته كما لو كانت مدد اشتراكه جميعها فى صندوق واحد وتحدد اللائحة قواعد تبادل حصيلة اشتراكات تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء .

#### المادة (٧٤) :

تعتبر المبالغ المستحقة للصندوق وفقا لأحكام هذا القانون من الديون الممتازة فى أموال جهات العمل ذات الذمة المالية المستقلة وتستوفى بكاملها قبل أية ديون أخرى .

#### المادة (٧٥) :

يجوز للهيئة عبر القضاء طلب حجز أموال أى جهة عمل ذات ذمة مالية مستقلة لا تلتزم بتسديد المبالغ المستحقة للهيئة المقررة وفقا لأحكام هذا القانون وتحمل جهة العمل بالمصاريف القضائية .

#### المادة (٧٦) :

على المحكمة المختصة أن تنظر بصفة مستعجلة فى الدعاوى التى تنشأ عن تطبيق أحكام هذا القانون .

#### المادة (٧٧) :

تتمثل الخزانة العامة للدولة بأى عجز يظهر فى أموال صندوق التأمينات والمعاشات يؤدى إلى عدم الوفاء بالتزاماته ويقوم بفحص المركز المالى للصندوق خبير أكتوارى يصدر باختياره قرار من مجلس إدارة الصندوق ويحدد القرار مكافآته ويجرى الفحص الأول بعد مرور سنتين من صدور هذا القانون ثم يجرى الفحص بعد ذلك مرة على الأقل كل ثلاث سنوات . ويجب أن يتناول هذا الفحص قيمة الالتزامات القائمة فإذا تبين وجود عجز فى أموال الصندوق ولم تكف الاحتياطات لتسويته التزمت الخزينة العامة بأدائه وعلى الخبير أن يوضح فى هذه الحالة أسباب العجز والوسائل الكفيلة لتلافيه .

أما إذا تبين من التقدير وجود مال زائد عن الخطة الاستثمارية للصندوق تعين إيداع هذا المال فى حساب خاص ولا يجوز التصرف به إلا بموافقة مجلس الإدارة وفى الأغراض التالية :

١- تكوين احتياطي عام واحتياطي خاص للأغراض المختلفة .

٢- زيادة المعاش فى ضوء الأسعار القياسية وذلك بنسبة يحددها قرار جمهورى بناء على عرض الوزير .

#### المادة (٧٨) :

لا يجوز أن تتجاوز المصاريف الإدارية للهيئة عن (١٠٪) من إجمالى حصيلة الاشتراكات السنوية والإيرادات الأخرى المقررة وفقا لأحكام هذا القانون .

## الباب الثامن العقوبات

### المادة (٧٩) :

مع عدم الإخلال بأى عقوبة أشد ينص عليها أى قانون آخر يعاقب بغرامة لا تقل عن (١٠٠٠) ألف ريال ولا تتجاوز (١٠,٠٠٠) عشرة آلاف ريال كل من يخفى أو يقدم للهيئة بسوء نية معلومات أو بيانات غير صحيحة بقصد الحصول لنفسه أو لغيره على أى منفعة أو التخلص من أى التزام محدد وفقا لأحكام هذا القانون ويلتزم بإعادة ما تم صرفه بدون وجه حق .  
ويتحمل كل من شارك فى هذه المعلومات أو البيانات الخاطئة بنفس الغرامة المشار إليها فى المادة السابقة علاوة على تضامنه فى رد الأموال التى صرفت بدون وجه حق .

### المادة (٨٠) :

كل جهة عمل تخالف تنفيذ أحكام هذا القانون أو تدلى ببيانات خاطئة بفرض التخلص من أى التزام يفرضه هذا القانون . يرفع الأمر بشأنها إلى رئيس الوزراء بالنسبة للجهات الحكومية ، ويجوز أن تفرض غرامة لا تقل عن ( ١٠,٠٠٠ ) عشرة آلاف ريال ولا تتجاوز ( ١٠٠,٠٠٠ ) مائة ألف ريال على كل جهة عمل لها نمة مالية مستقلة إذا ثبت مخالفتها لنص هذه المادة .

### المادة (٨١) :

فى حالة عدم التزام جهة العمل بتسديد اشتراكات التأمينات ومستحقات الهيئة المقررة وفقا لأحكام هذا القانون يتم عرض الأمر على رئيس الوزراء لاتخاذ ما يراه مناسباً ويجوز أن تفرض غرامة قدرها ٢٪ من جملة الاشتراكات والاقساط الأخرى المستحقة عن كل شهر تأخير بالنسبة لجهات العمل ذات اللفة المالية المستقلة .

## الباب التاسع أحكام انتقالية وختامية

### المادة (٨٢) :

المشمولون بأحكام هذا القانون يجوز لهم طلب ضم مدد خدمة سابقة أو اعتبارية تضم لخدماتهم اللاحقة إذا كان من شأن ذلك حصول المؤمن عليه على الحد الأعلى أو الأدنى للمعاش بشرط الاشتراك عن هذه المدد بواقع (١٢٪) من الأجر الأساسى المستحق فى تاريخ تقديم طلب الضم عن كل شهر من شهور تلك الخدمة ولا يسرى هذا الشرط المتعلق بالاشتراك بالنسبة لمن يطلب ضم مدد خدمات سابقة لهم فى الدولة ولم تؤخذ فى الاعتبار . وتحدد اللائحة الكيفية التى يتم بها سداد جملة الاشتراكات ومدد الخدمة التى يجوز للمؤمن عليه ضمها .

## المادة (٨٣) :

تلتزم الخزنة العامة للدولة والمؤسسات والهيئات العامة والشركات المختلطة وأي جهة عمل أخرى مشمولة بأحكام هذا القانون بتسديد التزاماتها المالية المتأخرة والمقررة وفقاً لأحكام القوانين والأنظمة السابقة عن كامل خدمات العاملين لديها من تاريخ تعيينهم حتى تاريخ صدور هذا القانون .

## المادة (٨٤) :

يطبق هذا القانون على خدمات المؤمن عليهم في مرافق الدولة والقطاعين العام والمختلط الخاضعين للقانون العام للخدمة المدنية وانتهت خدماتهم لديها ولم يحصلوا على مستحققاتهم بعد بشرط أن تكون الاشتراكات عن مدة الخدمة مسددة بالكامل للصندوق وفقاً للقوانين الحالية بموجبها .

## المادة (٨٥) :

تحتل الخزنة العامة للدولة بقيمة المعاشات الاستثنائية التي يصدر بها قرار من مجلس الرئاسة ويترتب عليها صرف حقوق تأمينية على أن تقوم وزارة المالية بتغطية هذه المبالغ سنوياً وتوريدها للصندوق .

## المادة (٨٦) :

يجوز للوزير المختص بالنسبة للمؤمن عليهم المشتغلين بجهة العمل في تاريخ صدور هذا القانون أن يمدد خدمة المؤمن عليه الذي تأهل للتقاعد بلوغه السن الإلزامي ومدة خدمته أقل من الحد الأدنى لاستحقاق المعاش إذا كان قادراً على العمل وبناءً على طلبه وذلك لاستكمال مدة خمس عشرة سنة وهي المدة الموجبة لاستحقاق المعاش ويحد أقصى خمس سنوات كاملة ويجوز للمؤمن عليه بدلا من ذلك تسديد النقص في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة دفعة واحدة عن حصته وحصة جهة العمل ويصدر قرار من رئيس الوزراء بعد موافقة مجلس الوزراء بشروط وأوضاع مدة الخدمة المنصوص عليها في هذه المادة .

## المادة (٨٧) :

على كل الجهات المشمولة بأحكام هذا القانون أن تحتفظ لديها بملف تقاعد لكل مؤمن عليه توجد فيه صور طبق الأصل معتمدة من الوثائق والمستندات المبينة لاسمه كاملاً وعنوانه وتاريخ ميلاده وتاريخ التحاقه بالخدمة وأجره ووظيفته وكل بياناته الوظيفية الأخرى وأي تغييرات طرأت على حياة المؤمن عليه الوظيفية والاجتماعية والصحية وغيرها من البيانات التي تحددها الهيئة وتنسخ صور من تلك الوثائق والمستندات وترسل للهيئة وتلتزم جهة العمل بعد ذلك بموافقة الهيئة بأيّة تغييرات تطرأ على هذه البيانات أولاً بأول .

## المادة (٨٨) :

على الهيئة أن تحتفظ بسجلات للمؤمن عليهم تحوي كافة البيانات الوظيفية المشار إليها في المادة السابقة وأي بيانات أخرى يقتضيها تطبيق أحكام هذا القانون .

## المادة (٨٩) :

يحق للهيئة عند الضرورة طلب ملف خدمة المؤمن عليه الموجود لدى جهة العمل وأية وثائق بحوزة المؤمن عليه للاطلاع عليها .

## المادة (٩٠) :

تقدر المستحقات المقررة وفقاً لأحكام هذا القانون على أساس البيانات والوثائق والمستندات الواردة في الملف المنصوص عليه في المادة (٨٧) .

وتلتزم جهة العمل بموافقة الهيئة بجميع البيانات التي تطلبها في مجال تطبيق أحكام هذا القانون .

#### المادة (٩١) :

تحدد اللائحة التنفيذية المستندات المطلوبة من كل من جهة العمل والمؤمن عليه والمستحقين في كل حالة .

#### المادة (٩٢) :

تقوم الجهات المختصة بمهام توثيق عقود الزواج والسجل المدني بإخطار الهيئة بحالات الزواج والطلاق التي تتم بين المستحقين أمامها وحالات الوفاة .

وعلى صاحب المعاش والمستحقين أو من يصرف باسمه المعاش ( الوكيل الشرعي للمستحقين ) إبلاغ الهيئة بكل تغيير في شروط الاستحقاق يؤدي إلى قطع المعاش أو وقفه خلال شهر على الأكثر من تاريخ التغيير .

#### المادة (٩٣) :

الحقوق التأمينية التي تنقرر وفقا لأحكام هذا القانون هي وحدها التي يلتزم الصندوق بصرفها وأي مبالغ أخرى زيادة عليها تنقرر طبقا لأحكام قوانين أو قرارات خاصة تلتزم الخزانة العامة للدولة بهذه الزيادة وتوردها للصندوق سنويا .

#### المادة (٩٤) :

في حالة ثبوت فقدان المؤمن عليه أو صاحب المعاش بما يترجع معه وفاته يجوز للمحكمة المختصة الحكم بوفاته ويصرف في هذه الحالة للمستحقين عنه معاش شهريا يعادل ما يستحقونه عنه من معاش بافتراض وفاته إلى أن يظهر أو تثبت وفاته حقيقة .

ويحدد الوزير بقرار منه الإجراءات الواجب اتخاذها لإثبات حالة الفقد .

#### المادة (٩٥) :

تلتزم الهيئة بالوفاء بالتزاماتها المقررة كاملة بالنسبة للمؤمن عليهم والمستحقين عنهم وتقدير الحقوق التأمينية وفقا لأحكام هذا القانون وإذا لم تتحقق الهيئة من صحة البيانات الخاصة بمدة الخدمة والأجر يحدد المعاش أو المكافأة على أساس مدة الخدمة والمرتب غير المتنازع عليهما .

#### المادة (٩٦) :

يحدد مجلس إدارة الصندوق طرق استثمار أموال الصندوق في المشاريع الاستثمارية ذات العائد الاقتصادي والبت النهائي في المناقصات والعروض والمساهمات الخاصة بهذه المشاريع .

#### المادة (٩٧) :

يلغى القانون رقم (١) لسنة ١٩٨٠ م الصادر في صنعاء بشأن معاشات ومكافآت موظفي الدولة والقوانين المعدلة له وكذا قانون الضمان الاجتماعي رقم (١) لسنة ١٩٨٠م الصادر في عدن وكل نص أو حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

#### المادة (٩٨) :

تتولى الهيئة تنفيذ أحكام هذا القانون والوائح والأنظمة الصادرة بموجبه .

#### المادة (٩٩) :

تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار جمهوري بعد موافقة مجلس الوزراء ومجلس الرئاسة بناء على عرض الوزير .

## المادة (١٠٠):

يعمل بأحكام هذا القرار بقانون من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية بصنعاء

بتاريخ : ٢٥ رمضان ١٤١١ هـ

الموافق : ١٠ أبريل ١٩٩١ م

الفريق / على عبد الله صالح

رئيس مجلس الرئاسة

حيدر أبو بكر العطاس

رئيس مجلس الوزراء

□ □ □

**الجدول رقم (١)**  
**بشأن قواعد تحديد العجز وتقدير**  
**درجة العجز الناجمة عن إصابة عمل**

يتم تحديد نسبة العجز الكلى أو الجزئى المستديم من قبل اللجنة الطبية المشكلة بموجب القرار الجمهورى الخاص بنظام الرعاية الصحية ووفقا للقواعد التالية :

- (أ) لا يجوز تقدير النسب المئوية للعاهات الناشئة عن الإصابة بسبب العمل إلا إذا ثبت وجود ارتباط بين الإصابة والعمل .  
(ب) لا يثبت فى تقدير النسبة المئوية للعاهات إلا بعد أن يكمل المريض علاجه وبعد أن تصبح تلك العاهة مستديمة ومستقرة .  
(ج) يراعى عند تقدير النسب المئوية للعاهة أن هذا التقدير يختلف باختلاف عدة عوامل منها :
- ١- سن المصاب .

٢- تأثير العاهة على كفاية العضو ومدى أهميته بالنسبة لطبيعة عمل العامل .

٣- وجود حالة مرضية سابقة بالعضو المصاب .

٤- تأثير العاهة فى المستقبل على وظيفة الأعضاء الأخرى غير المصابة .

٥- مدى إمكانية تأهيل المصاب للعودة لعمله المعتاد أو تأهيله لعمل آخر .

د- لا يجوز بئى حال من الأحوال أن تتمدى نسبة العاهة المئوية النسب المقررة فى هذا الجدول إلا إذا ثبت بصفة قاطعة أن للعاهة تأثيرا خاصا على كفاية العامل المصاب على قيامه بالعمل ولا يتم ذلك الا بتوصية من وزارة الصحة وقرار من جهة العمل المختصة .

(هـ) إصابة الطرف العلوى الأيسر عند المصاب الأشول يطبق عليها النسب المئوية للطرف الأيمن والأيسر كطرف أيسر .

(و) العاهات المصحوبة بتشويه ينص القرار على أن النسبة المئوية قاصرة على العاهة دون التشويه .

(ز) دوام عدم استعمال العضو يعتبر كلفقد ذلك العضو .

(ح) العامل الذى يكون قد فقد عين واحدة وقصر عن كشف تلك الحقيقة عند التحاقه بالخدمة لدى جهة العمل فإن هذا العامل إذا فقد نظر عينه الباقية يكون مستحقا لتعويض من عجز نسبته (٤٠٪) فقط .

(ط) لا يجوز أن تزيد جملة نسب العجز المئوية لشخص واحد عن ( ١٠٠٪ ) مئة فى المئة عن الإصابة الواحدة .

## الجدول رقم (١) بشأن نسب العجز المستديم

أولاً : العجز الكامل (١٠٠٪) :

- ١- فقد عضوين .
- ٢- فقد اليدين أو جميع الأصابع وكلا الإبهامين .
- ٣- فقد النظر كلياً .
- ٤- الشلل الكامل ( الكلى ) .
- ٥- الإصابة التي ينجم عنها التزام الفراش بصفة مستديمة .
- ٦- فقد العين الباقية لمعامل أعور .
- ٧- فقد الذراع الباقية لمعامل بذراع واحدة .
- ٨- فقد الرجل الباقية لمعامل برجل واحدة .
- ٩- إصابة الدماغ مصحوبة أو غير مصحوبة بكسر بعظام الرأس نتج عنها جنون عام يستدعى العلاج بمستشفى أو مصحة للأمراض العقلية .
- ١٠- نزيف مخي مصحوب بشلل نصفي غير قابل للشفاء .
- ١١- إصابة الدماغ بشلل نصفي غير تام مع عسر النطق .
- ١٢- إصابة بالسلسلة الفقرية نتج عنها شلل الطرفين السفليين أو الأطراف الأربعة .

ثانياً : العجز الجزئي :

(١) الفقد أو البتر للأطراف		يسرى	يمنى
١- فقد الذراع من الكتف	٨٥	٨٠	
٢- فقد الذراع ما بين الكوع والكتف	٨٠	٧٥	
٣- فقد الذراع من الكوع	٧٥	٧٠	
٤- فقد الذراع ما بين المعصم والكوع	٧٠	٦٥	
٥- فقد اليد من المعصم	٦٥	٦٠	
٦- فقد منفعة اليد نتيجة تقلص أو التصاق مفصلي لجميع الأصابع مع عدم الحركة النافعة	٦٠	٥٥	
٧- فقد جزئي لعمل الأصابع الثمسة مع بقاء نسبة بسيطة من تقابل الإبهام	٥٥	٥٠	
٨- فقد جميع الأصابع ما عدا المشطيات متحرك	٦٠	٥٠	
٩- فقد جميع الأصابع ما عدا المشطيات مع الرسغ	٦٥	٥٥	
١٠- فقد أربعة أصابع :			
- الإبهام والسبابة والوسطى والبنصر ( مع مشط الإبهام )	٥٥	٤٥	

٤٥	٥٥	- الإبهام والسبابة والوسطى والبنصر ( بدون مشط الإبهام )
٤٥	٥٥	- جميع الأصابع ماعدا الإبهام ( الإبهام متحرك )
٥٢	٥٨	- والإبهام غير متحرك
٤٥	٥٥	- جميع الأصابع ما عدا السبابة
		١١- ثلاثة أصابع :
٤٥	٥٠	- الإبهام والسبابة والوسطى
٣٦	٤٥	- الإبهام والسبابة والبنصر
٣٦	٤٥	- الإبهام والسبابة والخنصر
٣٠	٤٥	- الإبهام والوسطى والبنصر
٣٠	٤٥	- الإبهام والوسطى والخنصر
٣٣	٤٥	- الإبهام والخنصر والبنصر
٣٣	٤٥	- السبابة والوسطى والبنصر
٣٣	٤٥	- السبابة والوسطى والخنصر
٢٥	٣٥	- الوسطى والخنصر والبنصر
		١٢- فقد أصبعين .
٣٣	٤٥	- الإبهام والسبابة ( مع مشط الإبهام )
٣٠	٤٠	- الإبهام والسبابة ( بدون مشط الإبهام )
٣٢	٣٨	- الإبهام والوسطى
٢٧	٣٥	- الإبهام والبنصر
٢٨	٣٦	- الإبهام والخنصر
٢٥	٣٥	- السبابة والوسطى
٢٠	٢٤	- السبابة والبنصر
٢٢	٢٥	- السبابة والخنصر
١٨	٢٢	- الوسطى والبنصر
١٥	١٨	- البنصر والخنصر
		١٣- الإبهام .
٣٠	٣٥	- فقد العقتين مع المشط
٢٥	٣٠	- فقد العقتين بدون المشط
٢٥	٣٠	- فقد العقلة الأخيرة .
		١٤- السبابة .
١٥	٢٠	- فقد ثلاثة عقل
١٠	١٥	- فقد عقتين

٥	١٠	- فقد عقلة واحدة
		١٥- فقد أصبع الوسطى :
١٠	١٥	- فقد ثلاثة عقل
٦	١٠	- فقد عقتين
٤	٦	- فقد عقلة واحدة
		١٦- فقد الخنصر :
٨	١٠	- فقد ثلاثة عقل
٦	٨	- فقد عقتين
٤	٦	- فقد عقلة واحدة
		١٧- فقد البنصر :
٦	٨	- فقد ثلاثة عقل
٤	٦	- فقد عقتين
٢	٤	- فقد عقلة واحدة
	٨٠	١٨- فقد الرجل عند الركبة أو فوق الركبة
	٦٠	١٩- فقد الرجل تحت الركبة وفوق الكاحل
	٥٠	٢٠- فقد القدم
	٣٥	٢١- فقد أصابع القدم والمشطيات ونصف عظام الرسغ
	٣٥	٢٢- فقد أصابع القدم والمشطيات ونصف الأمامى من عظام الرسغ
	٣٠	٢٣- فقد أصابع القدم والمشطيات
	٢٠	٢٤- فقد أصابع القدم جميعها
	١٥	٢٥- فقد جميع الأصابع ما عدا الإبهام
	١٢	٢٦- فقد الإبهام والأصبعين التاليين
	٢	٢٧- فقد الأصبع الثانى أو الثالث أو الرابع أو الخامس
	١٠	٢٨- فقد إبهام القدم
	٢	٢٩- فقد سلامة واحدة من الإبهام
		٣٠- إصابات العين

(١) نسبة العجز فى العين ككل :

نسبة العجز	الإصابة
١٠٠٪	فقد العينين معا
١٠٠٪	فقد العين الوحيدة
٤٥٪ للرجال - ٥٥٪ للنساء	فقد العين مع وجود تشويه
٤٠٪	فقد عين

تعتبر العين مفقودة في الحالات الآتية :

١- إذا لم تكن العين موجودة ( لقلعها ) .

٢- إذا فقدت النظر كلياً .

( ب ) تقدير نسب العجز في حالات الإصابات المختلفة للعين :

ملحوظة	النسب المئوية للعجز من ٤٠٪		الإصابة
	الحد الأدنى	الحد الأقصى	
انظر ج	١٠٠	٥	ضعف النظر البعيد
انظر ج	١٠٠	١٠	ضعف النظر القريب
انظر هـ	١٠٠	١٠	فقدان من ميدان النظر
انظر هـ	١٠٠	١٠	ازدواج النظر
	١٥	-	شلل لمعضلات العين الخارجية بدون ازدواج
	١٠	١٠	شلل القرنية شلل لمعضلات العين الداخلية
تمطى	٣٠	٢٠	التشويه في الجفون
المرأة	٢٠	١٠	الجهاز الدمعى
النسبة	٢٠	١٠	القرنية
الأكبر	٦٠	٢٠	تمدد شريانى ( أنيوريزم )

ملحوظات :

١- تقدر نسبة العجز بعد استنفاد كل وسائل العلاج وإجراء أى علاج جراحى قد يلزم لتحسين الحالة .

٢- درجة الإبصار القريب والبعيد تحسب بواسطة النظارة الطبية .

٣- فى حالات ازدواج النظر أو فقد أجزاء من ميدان النظر من الأصوب استشارة أخصائى للعين .

( جـ ) تقدير قوة النظر ونسبة العجز فى النظر :

النظر القريب			النظر البعيد		
عجز النظر	كفاءة النظر	درجة النظر	عجز النظر	كفاءة النظر	درجة النظر
صفر	١٠٠	جيجرا	صفر	١٠٠	٦/٦
صفر	١٠٠	٢	٥	٩٥	٩/٦
١٠	٩٠	٣	١٥	٨٥	١٢/٦
٥٠	٥٠	٦	٣٠	٧	١٨/٦
٦٠	٤٠	٧	٤٠	٦٠	٢٤/٦
٨٥	١٥	٨	٥٥	٤٥	٣٦/٦
٨٥	١٥	١١	٨٠	٢٠	٦٠/٦
٩٥	٥	١٤	٩٠	١٠	٦٠/٣
١٠٠	صفر	أقل من جيجر ١٤	١٠٠	صفر	أقل من ٦٠/٣

## ملحوظات :

- ١- النظر البعيد للقياس على بعد ٦ أمتار والقريب على بعد ٣٥ سم .
  - ٢- يجب أن تكون اللوحة نظيفة من أى أوساخ ومضادة إضاءة كافية .
  - ٣- يؤخذ النظر الناتج من استعمال نظارة طبية على ألا يتعدى الفرق بين الميئون الاثنين عن (٣) ديوتير ، فإذا زاد عن ذلك يؤخذ النظر المتحصل عن (٣) ديوتير .
  - ٤- لحساب نسبة العجز فى كفاءة النظر المعين المصابة تجمع نسبة العجز البعيد والقريب ويقسم الناتج على (٢) وتكون بالتالى نسبة كفاءة النظر هى حاصل طرح الناتج من (١٠٠) .
- (د) تقدير نسبة العجز فى مجال البصر :

١- درجات مجال البصر الطبيعية متجه من أعلى وفى اتجاه عقارب الساعة وهى كالتالى فى الثمانى اتجاهات :

٤٥ - ٥٥ - ٨٥ - ٨٥ - ٦٥ - ٥٠ - ٦٠ - ٥٥

أى أن مجموعها (٥٠٠) درجة فتكون كفاءة مجال البصر فى هذه الحالة ١٠٠٪ .

٢- يقاس مجال البصر بواسطة الجهاز المستخدم فى هذا الغرض على أن يكون الشخص على بعد (٣٣٠) ملم وأن يكون الجسم المتحرك أبيض اللون وحجمه (٣) ملم .

٣- تجمع درجات أبعاد مجال البصر فى الاتجاهات الثمانية وتقسم على (٥) لتحصل على نسبة كفاءة مجال البصر التى إذا طرحت من (١٠٠) تعطينا نسبة العجز فى مجال البصر .

## ملحوظة :

على الطبيب إذا شك فى وجود فقد فى مجال البصر وتعذر تقدير الإصابة يحول المصاب إلى أخصائى عيون لتقدير نسبة العجز .

## (هـ) تقدير نسبة العجز فى حالة ازدياد النظر :

مكان ازدياد النظر	كفاءة حركة العضلات	العجز فى حركة العضلات
منتصف الميدان	صفر	١٠٠
منتصف الميدان السفلى	٥٠	٥٠
منتصف الميدان العلوى	٩٠	١٠
الأطراف	٩٠	١٠

## ٣١- فقد الأنف والإصابة الأخرى :

- كسر عظم الأنف مصحوب بضيق الخياشيم
  - فقد الأنف مصحوب بضيق الخياشيم
  - فقد الأنف بدون ضيق الخياشيم
  - فقد جزئى بالأنف بدون ضيق الخياشيم
  - فقد أرنبة الأنف
- ١٥
- ٤٠ إلى ٣٠
- ٣٠ إلى ٢٠
- ٢٠ إلى ١٠
- ١٠

٢٥	٥ إلى	- ضيق الانف بدون فقد ( يمكن علاج الضيق )
	٥	- شلل تام بعصب الشم
		٣٢- فقد الأذن أو تمطيل وتليفاتها :
		(أ) الأذن الخارجية :
		- فقد أو تشويه بصوان الأذن بدون إصابة المجرى السمعي :
	٥	- أذن واحدة .
	١٠	- أذنين .
		- فقد صوان الأذن مصحوب بالضيق السمعي يضاف إلى النسبة السابقة نسبة العاعة الناشئة عن الصمم الميئة فيما بعد .
		(ب) الأذن الوسطى والداخلية .
		- صمم غير كامل :
١٠	٥ إلى	- بأذن واحدة
٤٥	١٥ إلى	- بأذنين
		- صمم كامل :
٣٠		- بأذن واحدة
٦٠		- بأذنين
٦٠		- بالأذن الوحيدة
٥٠	٣٠ إلى	- صمم كامل بإحدى الأذنين وغير كامل بالأخرى
٣٠	١٠ إلى	- الدوخة الشديدة المستمرة
		٣٣- الحنجرة :
		ضيق الحنجرة تسبب عنه :
٢٠	٥ إلى	- بحة الصوت
٦٠	١٦ إلى	- بحة الصوت مصحوبة بضيق تنفسي
٥٠		- انعدام الصوت مع تلف محدود بالأوتار الصوتية
٩٠		- صعوبة البلع مع أو بدون انعدام الصوت
١٠		- ضيق التنفس عقب مجهود
٣٠		- ضيق التنفس بدون إجراء مجهود
٤٠		- ضيق التنفس يستدعى وضع أنبوبة حنجرية
١٠٠		- ضيق التنفس يستمد بعد عمل فتحة حنجرية
		٣٤- اللسان :
٤٠	١٠ إلى	- بتر اللسان حسب اتساعه والاتصاقات وحالة الكلام

٤٠	١٠ إلى	- ناصور لعابى لم يتحسن بالعلاج الجراحى
		٣٥- البلعوم :
		(i) ضيق أو انسداد البلعوم العلوى ( الأنفى ) :
٤٠	١٥ إلى	- برزخ بلعوم من التصاق سقف الحلق للجدار الخلفى
٦٠		- برزخ بلعوم مصحوب صمم
		(ب) ضيق البلعوم السفلى :
٣٠	١٠ إلى	- ضيق البلعوم الأنفى يعيق البلع
٥٠	١٠ إلى	- ضيق البلعوم الحنجرى يعيق البلع
		٣٦- إصابات أو عجز وظيفة الفك العلوى :
٥٠	٤٠ إلى	- المضغ غير ممكن
٢٠	١٠ إلى	- المضغ ممكن نوعا
٢٠	١٠ إلى	- فقد بسقف الحلق
١٠	صفر إلى	- فقد سقف الحلق يتحسن بالعلاج الجراحى
٥٠	١٠ إلى	- فقد بسقف الحلق متصل بالحفرة الأنفية مع تشويه
٢٠	١٠ إلى	- فقد بسقف الحلق متصل بالحفرة الأنفية يتحسن بالعلاج
٤٠	٣٠ إلى	- فقد بسقف الحلق متصل بالحفرة الأنفية وجيب الهواء الفكى
٩٠	٨٠ إلى	- إصابة الفك العلوى وتشوه الأنف ( حسب حالة الأنسجة الرخوة )
٩٠		إصابة الفك العلوى مع تشوه الوجه
		٣٧- الفك السفلى :
٦٠	٤٠ إلى	- المضغ غير ممكن
٣٠	١٠ إلى	- المضغ ممكن نوعا
٣٠	٢٠ إلى	- خلع بالمفصل الفكى الصدغى ولا يمكن رده
١٠	صفر إلى	- خلع بالمفصل الفكى الصدغى يتحسن بالعلاج
٢٥		- ضيق الفم بسبب التصاق الفكين بحيث لا يتناول غير السوائل
٨٠	٦٠ إلى	- فقد الفك السفلى بأكمله أو عندما لا يبقى خلاف الفرع الصاعد مع تشويه الوجه
		٣٨- الأسنان :
٥	صفر إلى	- فقد لغاية ثلاثة أسنان
١٠		- فقد نصف الأسنان مع إمكان تركيب طاقم صناعى
٢٥		- فقد نصف الأسنان مع عدم إمكان تركيب طاقم صناعى
١٥		- فقد الأسنان جميعها مع إمكان تركيب طاقم صناعى
٥٠	٤٠ إلى	- فقد الأسنان جميعها مع عدم إمكان تركيب طاقم صناعى

## (أ) العصب الخامس :

- ٢٠ إلى ١٥ - التهاب بأطراف العصب الخامس مع تقلص عضلات نصف الوجه مصحوب بالعمى  
٢٠ إلى ١٠ - شلل بالعصب الخامس مصحوب بفقد الحسية بنصف الوجه

## (ب) العصب السابع :

- ٢٠ إلى ١٠ - شلل بالعصب الوجهي مع عدم القدرة على غلق جفني العين

## ٤٠ - الصدر والريثان :

- ٢٠ إلى ١٠ - كسر عظم القص غير مصحوب بإصابة تشويه  
٢٠ صفر إلى - كسر الضلع حسب المضاعفات  
٣٠ إلى ٥ - انسكاب بلوري إصابي  
٤٠ إلى ١٠ - انسكاب دموي بلوري  
٧٠ إلى ٢٠ - انسكاب صديدي بلوري  
٥٠ - بتر إحدى الرئتين نتيجة إصابة ( الأخرى سليمة )  
٩٠ إلى ٧٠ - بتر إحدى الرئتين نتيجة إصابة ( الأخرى مريضة )  
٨٠ إلى ٦٠ - بتر جزء من الرئة الغير مصابة

## ٤١- البطن :

## (أ) المعدة :

- ٩٠ إلى ٥٠ - ناسور معدى لم يشف بالعلاج الجراحي  
٩٠ إلى ٧٠ - ناسور بالأمعاء الدقيقة في وضع مرتفع بالبطن  
٧٠ إلى ٢٠ - ناسور بالأمعاء الدقيقة متسع في موضع منخفض بالبطن  
٣٠ إلى ٢٠ - ناسو بالأمعاء الدقيقة ضيق في موضع منخفض بالبطن

## (ب) الأمعاء الغليظة :

- ٤٠ إلى ٣٠ - ناسور لم يشف بالعلاج الجراحي والناسور ضيق يسمح بخروج الغاز أو بعض السوائل  
٣٠ إلى ٢٠ - ناسور لم يشف بالعلاج الجراحي والناسور يسمح بخروج بعض مواد التبرز عادي .

## (ج) الشرج :

- ناسور حسب موضعه خارج أو داخل العضلة المعاصرة مع عدم القدرة على حجز البراز أو احتباس المواد البرازية نتيجة إصابة العضلة المعاصرة .  
٤٠ إلى ١٠ - مع إصابة العضلة المعاصرة أو فتحة الشرج مصحوب أو غير مصحوب بسقوط الشرج  
٧٠ إلى ٢٠ - مع التهاب معوي  
٧٠ إلى ٢٠ - مع التهاب معوي

## (د) جدار البطن :

- ٢٠ إلى ١٠ - فتق أربي  
٣٠ إلى ١٠ - فتق فخذي

- ٢٠ - فتق مزيج ٢٠ إلى
- ٢٠ - فتق سرى ١٠ إلى
- ٣٠ - إثارة التام بجدار البطن مصحوبة بفتق جراحي ١٠ إلى
- ١٠ - شلل نصفي جزئي لعضلات البطن تأثر عصب جدار البطن ٥ إلى
- (هـ) الكبد :
- ٦٠ - ناسور مرأى أو صندى إصابى ٢٠ إلى
- (و) الطحال :
- ٢٠ - استئصال الطحال السليم
- ١٠ - استئصال الطحال المتضخم نوعاً
- صفر - استئصال الطحال المتضخم المصحوب باستسقاء البطن
- (٤٢) العوض :
- ٢٠ - إصابة فى العوض مع ألم وصعوبة فى المشى والحركة ١٠ إلى
- ٥٠ - إصابة بالعوض ينتج عنها انحراف محوره وقصر بالطرف السفلى ٣٠ إلى
- (٤٣) الكلى والغالب :
- ٣٠ - التهاب بإحدى الكيتين ١٠ إلى
- ٥٠ - التهاب بإحدى الكيتين مع التهاب بحوض الكيتين ٤٠ إلى
- ٨٠ - التهاب بحوض الكلية ٥٠ إلى
- ١٥ - استئصال الكلية والأخرى سليمة ( حسب حالة الكلية المتأصلة ) صفر إلى
- ٥٠ - استئصال الكلية والأخرى متكيسة
- ٥٠ - ناسور بالغالب
- ٦٠ - ناسور بطنى بولى ٤٠ إلى
- (٤٤) المثانة :
- ٥٠ - التصاق جدار المثانة بارتفاق العانة بسبب كسر ٤٠ إلى
- ٥٠ - ناسور بولى بالعانة أو العجان
- ٧٠ - ناسور مثانى معزى
- ٩٠ - ناسور مثانى شرجى ٥٠ إلى
- ٤٠ - التهاب مثانى مزمن إصابى أو جرح بالمثانة استدعى تثبيت قسطرة ٢٠ إلى
- ٥٠ - التهاب مثانى مع التهاب بحوض كلية واحدة
- ٩٠ - التهاب مثانى مع التهاب بحوض الكيتين ٧٠ إلى
- ٤٠ - انحباس كلى بالبول نتيجة إصابة التضاع الشوكى
- ٣٠ - انحباس جزئى بالبول
- ٩٠ - انحباس جزئى بالبول مصحوب بالتهاب كلية واحدة أو كيتين ٥٠ إلى

٢٠	٢٠ إلى	- عدم القدرة على حبس البول
		(٤٥) قناة مجرى البول
		(أ) الخلفية :
٦٠		- ضيق كامل نتيجة تمزق قناة البول الخلفية
٦٠		- ضيق جزئي نتيجة تمزق قناة مجرى البول الخلفية
٤٠	٢٠ إلى	- ضيق يمكن توسيعه بعملية جراحية
٨٠	٦٠ إلى	- ضيق مصحوب بانسور متصل ما بين الشرج وقناة مجرى البول
٩٠	٨٠ إلى	- ضيق مصحوب بانعدام العضلة العاصرة للشرج وعدم القدرة على حجز البراز
		(ب) الأمامية :
٣٠	٢٠ إلى	- ضيق يمكن توسيعه
٤٠	٢٠ إلى	- ضيق يصعب توسيعه
٣٠		- ناسور بولي
٧٠		- انعدام قناة مجرى البول الأمامي مع فتحة بالمجان
٤٠		- انعدام قناة مجرى البول الأمامي مع فتحة ما بين العبوة والعانة
		(٤٦) الأعضاء التناسلية :
		(أ) الذكور :
صفر		- أثر التثام بالقضيب لا تمنع الانتصاب
٢٥		- فقد ثمرة القضيب
٣٠		- انعدام جزئي بالجسم الإسفنج
٦٠		- انعدام القضيب
٧٠		- فقد القضيب مع ضيق بفتحة مجرى البول
٩٠		- فقد القضيب مع الخصيتين
٣٣		- فقد خصية قبل البلوغ
٤٠		- فقد خصية من سن البلوغ لغاية سن الأربعين
٢٠		- فقد خصية من سن الأربعين إلى سن الستين
٥٥		- فقد خصيتين قبل البلوغ
٦٠		- فقد خصيتين من سن الأربعين إلى سن الستين
١٠		- فقد خصيتين بعد سن الستين
٨٠		- فقد خصيتين من سن البلوغ لغاية سن الأربعين
١٠	صفر إلى	- قيلة مائية حسب الحجم والمضاعفات
١٥	١٠ إلى	- قيلة نموية إصابية

(ب) الإنثاء :

- ٢٥ - فقد الرحم  
٥ - سقوط الرحم أو المهبل حالة خفيفة  
٣٠ - فقدان ثدى واحد  
٧٠ - فقدان ثديين

(٤٧) إصابات السلسلة القفوية والعنق :

- ٢٠ - انثناء العنق للامام نتيجة تقلص لعضلات أو التئام لنصفه  
٦٠ - انثناء العنق بحيث تصل الذقن لأعلى عظم القص  
٤٠ - ميل العنق التشنجى غير قابل للعلاج  
٤٠ - تقوس العمود الفقري للجانب أو للخلف أو للامام مع تحديد الحركة  
٤٠ - بروز أو انحناس موضعى مصحوب بالتمديد الحركة  
١٠٠ - شلل الطرفين السفليين  
٧٠ - شلل الطرفين السفليين والمشي ممكن بمكاز أو عصا  
٦٠ - التهاب عظمى مع تحديد الحركة مع سلامة النخاع الشوكي

(٤٨) إصابة الدماغ :

- ١٥ - فقد شعر فروة الرأس  
٢٠ - فقد عظمى يشمل الصفيحة الخارجية والداخلية فى مساحة أقل من ٥ سم  
- فقد عظمى يشمل الصفيحة الخارجية والداخلية فى مساحة أكثر من ٥ سم  
٤٠ - مع وجود نبضات المخ  
٦٠ - ارتجاج دماغى نتج عنه غيبوبة شديدة  
٥٠ - ارتجاج دماغى نتج عنه ارتعاشات  
- إصابة بالدماغ مصحوبة أو غير مصحوبة بكسر بعظام الرأس نتج عنها  
٧٠ - صداد أو جلطة أو لعشة فى الكلام أو طنين بالاذنين  
- إصابة بالدماغ مصحوبة أو غير مصحوبة بكسر بعظام الرأس نتج عنها  
٨٠ - نقص فى القوى العقلية ولا يستجى العلاج أو المراقبة  
- إصابة الدماغ مصحوبة أو غير مصحوبة بكسر بعظام الرأس نتج عنها جنون  
١٠٠ - عام يستجى العلاج فى مستشفى الأمراض العقلية  
١٠٠ - نزيف مخى مصحوب بشلل نصفى غير قابل للشفاء  
١٠٠ - شلل نصفى غير تام مع عسر النطق  
٦٠ - شلل نصفى أيمن غير تام  
٤٠ - شلل نصفى أيسر غير تام  
١٠٠ - شلل نصفى تام مصحوب بتوتر العضلات

٤٠	٢٠ إلى	- شلل الطرف السفلى مع القدرة على المشي
٦٠		- شلل تام بالذراع الأيسر
٧٠		- شلل تام بالذراع الأيمن
٥٠	٢٠ إلى	- شلل غير تام بالذراع الأيمن
٣٠	١٥ إلى	- شلل غير تام بالذراع الأيسر
٣٠	١٠ إلى	- عسر نطق بسيط
٨٠	٦٠ إلى	- عسر نطق واضح
٣٠	٢٠ إلى	- نوبات صرعية قليلة أو نادرة
٨٠	٤٠ إلى	- نوبات صرعية متعددة
٦٠	٣٠ إلى	- خراج بالغ مع صداع شديد وصرع

#### (أ) الكسور والفصل بعظام ومفاصل الأطراف :

تحتسب نسبة العجز في هذه الحالات من ١٠ إلى ١٠٠٪ من العجز الناتج عن فقد ذلك الجزء من الطرف ، ويؤخذ في الاعتبار الآتي :

- ١- التام الكسر من عظمة ووضع العظم عند الالتئام
- ٢- أي قصر أو اعوجاج يمكن أن يشوه الطرف أو يعيق وظيفته أو يؤثر على مستقبل وظيفة المفاصل .
- ٣- حالة المفاصل والعضلات .
- ٤- أي مضاعفات مثل الالتهابات أو مضاعفات الشرايين والأعصاب .. الخ مما يؤثر على شكل ووظيفة الطرف .
- ٥- مدى إمكانية تأهيل المصاب للعودة لعمله المعتاد أو تأهيله لعمل آخر .
- ٦- أي اعتبارات أخرى تأخذ بها اللجنة الطبية ويجب الإفصاح عن تلك الاعتبارات عند وضع التقرير .

#### (ب) التصاق وتحديد لمركبة المفاصل :

تحتسب نسبة العجز في هذه الحالات من ٢٥ إلى ١٠٠٪ من العجز الناتج عن فقد ذلك الجزء من ذلك المفصل . ويؤخذ في الاعتبار الآتي :

- ١- حين الحركة المتبقية والوظيفة التي يمكن أن يؤديها .
- ٢- الوضع الذي تصلب عليه المفصل .
- ٣- مدى إمكان تأهيل المصاب للعودة لعمله المعتاد أو تأهيله لعمل آخر .
- ٤- أي اعتبارات أخرى تأخذ بها اللجنة الطبية ويجب الإفصاح عن تلك الاعتبارات عند وضع التقرير عن الإصابة ونسبة العجز .

#### (ج) إصابة الأوتار :

تحتسب نسبة العجز في هذه الحالات من ١٠ إلى ١٠٠٪ من العجز الناتج عن فقد ذلك الجزء المصاب ويؤخذ في الاعتبار الوظيفية التي فقدها المريض وحالة المفاصل نتيجة قطع هذه الأوتار .

#### (د) إصابات وشلل أعصاب الأطراف :

تحتسب نسبة العجز في مثل هذه الحالات من ٢٥ إلى ١٠٠٪ من العجز الناتج عن فقد ذلك الجزء المصاب ويؤخذ في الاعتبار :

- ١- الوظيفة التي فقدتها الطرف وأهميتها .
- ٢- إمكانية تحسين الوضع بلئى جراحة مناسبة .
- ٣- فقدان الحساسية وما يمكن أن ينتج عن ذلك من تقرح أو تعرض لإصابات أخرى مثل الحريق .. إلخ .
- ٤- مدى إمكان تأهيل المصاب للعودة لعمله المعتاد أو تأهيله لعمل آخر .
- ٥- أى اعتبارات أخرى تأخذ بها اللجنة الطبية وتبينها عند تقريرها .

## الجدول رقم (٢)

### بشأن الأمراض المهنية والتسممات

٢	نوع المرض	العمليات أو الأعمال المسببة لهذا المرض
١	أمراض الرئتين المتسببة من الغبار والأثرية (أ) تتريب الرئة من استنشاق الرمل والتراب (سيليكوزس) (ب) تليف الرئة من غبار الأسبستوس (الاسبستوزس) (ج) غبار القطن ريو القطن (بسنفوزس) (د) غبار قصب السكر (بقانفوزس) (هـ) تتريب الرئة - استنشاق الرمل والتواب المصحوب بالدين الرئوي على شروط أن يكون تتريب الرئة الأصلي في الإصابة بالندرين الرئوي	أى عمل يستدعى التعرض لغبار حديث التولد لمادة السيلكا أو المواد التى تحتوى على مادة السيلكا بنسبة تزيد على ٥ فى المائة . كالمعمل فى المناجم والمحاجر أو تحت الأحجار أو طحنها أو صناعة المسنات الحجرية أو تلميع المعادن بالرمل أو أى أعمال أخرى تستدعى نفس التعرض لغبار الأسبستوزس لدرجة تنشأ عنها هذه الأمراض . كل الصناعات والأعمال التى يتعرض العاملون فيها لغبار القطن لدرجة ينشأ عنها هذا المرض كالنسيج والمحالج والغزل كل الصناعات والأعمال التى يتعرض العاملون فيها لغبار قصب السكر لدرجة ينشأ عنها هذا المرض كالمعمل فى مصانع السكر .. إلخ . الصناعات التى يتعرض العاملون فيها للغبار أو أتربة تحتوى على مادة السيلكا .
٢	الأمراض والأعراض المرضية التى تنشأ عن : (أ) الراديوم ومركباته الفعالة (ب) أشعة رونتجن ( إكس ) (ج) الأشعاعات المؤينة	أى عمل يستدعى التعرض للراديوم أو أى مادة أخرى ذات نشاط إشعاعى أو أشعة إكس .
٣	تأثر / تلف العين أو القرنية الناتج من التعرض المستمر للحرارة العالية ووهج الأنوار القوية	أى عمل يستدعى التعرض المتكرر أو المتواصل للوهج أو الإشعاع الصادر عن الزجاج المنصهر أو المعادن المحمية المنصهرة أو التعرض لضوء قوى أو حرارة شديدة مما يؤدى إلى تلف بالعين أو ضعف الإبصار .

(تابع) جدول رقم (٢)

م	نوع المرض	العمليات أو الأعمال المسببة لهذا المرض
٤	مرض الدرن	العمل في المستشفيات أو العنابر أو العيادات المخصصة لعلاج هذا المرض أو العمل في العامل المتخصصة في الكشف عنه .
٥	أمراض العميات المعدية	العمل في المستشفيات أو العنابر أو العيادات المخصصة لعلاج هذه الأمراض.
٦	مرض الجمرة الخبيثة	(أ) الأعمال المكلفة بالحيوانات المصابة بالجمرة الخبيثة . (ب) مباشرة جثث الحيوانات أو بعض أجزائها بما في ذلك الجلود والحوافر والقرنين . (ج) أعمال الشحن والتفريغ والنقل لهذه الأجزاء وكل عمل يشتمل على استخراج أو إطلاق أو العمل في المواد المذكورة .
٧	تقرح القرنية والتهاب أو تقرح الجلد وأمراض الجلد الخبيثة الناتجة من الأسفلت أو الزيوت المعدنية أو زيت البرافين أو المركبات أو المنتجات أو فضلات المواد المذكورة سابقا	كل عمل يستدعي استخراج أو إطلاق أو الانتفاع أو العمل في المواد المذكورة وكذا مركباتها ومشتقاتها أو التعرض لأبخرتها أو أتربتها .
٨	الالتهابات أو التقرح الجلدى الناجم من الأغبرة أو السوائل	(أ) أعمال الأسمنت والبناء بالإسمنت أو المعرضون للأعمال التي تشمل إنتاج ومباشرة وتصفية أو مزج الإسمنت . (ب) الاشتغال في إنتاج ومباشرة استعمال وتصفية أو مزج التريبتان ومشتقاته وصقال الوردنيش والجملكة ( الشلك ) . (ج) الاشتغال في إنتاج الأعمال التي تشمل إنتاج ومباشرة واستعمال الأملاح .
٩	التسمم بالرصاص ومركباته	جميع العمليات والمهن التي تستدعي استعمال أو تداول التعرض للأبخرة أو غبار أو بخار الرصاص أو مركبات الرصاص أو أى مادة تحتوى على الرصاص .
١٠	التسمم بالزئبق ومركباته	جميع العمليات والمهن التي تستدعي استعمال أو تداول أو التعرض لأبخرة أو غبار أو بخار الزئبق أو أى مادة تحتوى على الزئبق .
١١	التسمم بالفوسفور ومركباته	أى عمل يستدعي استعمال أو تداول الفوسفور أو مركباته أو المواد المحتوية

(تابع) جدول رقم (٢)

٢	نوع المرض	العمليات أو الأعمال المسببة لهذا المرض
١٢	التسمم بالكبريت ومركباته	عليه وكذا أى عمل يستدعى التعرض لفبار أو أبخرة الفوسفور أو مركباته أو المواد المحتوية عليه . كل عمل يستدعى استعمال أو تداول الكبريت أو المواد المحتوية عليه وكذا كل عمل يستدعى التعرض لأبخرة أو غاز الكبريت أو مركباته أو المواد المحتوية عليه ويشمل ذلك التعرض للمركبات الغازية للكبريت .
١٣	التسمم بأول أكسيد الكربون	كل عمل يستدعى التعرض لأول أكسيد الكربون ويشمل ذلك تحضيره أو استعماله وتواده .
١٤	التسمم بالكروم والتفرح وسائر الأعراض المرضية الناجمة عن مباشرة العمل بمعدن الكروم ومركباته	كل عمل يستدعى تحضير أو توليد أو استعمال أو تداول الكروم أو حامض الكروميك أو كرومات أو بيكرومات الصوديوم أو البوتاسيوم أو الزنك أو أية مادة تحتوى عليها .
١٥	التسمم بالنيكل ومركباته وما ينشأ عنه من قرح ومضاعفات	كل عمل يستدعى تحضير أو توليد أو استعمال أو تداول النيكل أو مركباته أو أى مادة تحتوى على النيكل ومركباته ويشمل التعرض لغاز كربونيل النيكل .
١٦	التسمم بالبنزين أو مثيلاته	كل عمل يستدعى استعمال أو تداول هذه المواد وكذا كل عمل يستدعى التعرض لأبخرتها أو أبخرتها .
١٧	التسمم بمشتقات البنزين الأمينية والنيثرومينية والكلوآروية أو بمشتقات مثيلات البنزين أو التسمم بالنيتروكلوروبنزين	كل عمل يستدعى استعمال أو تداول هذه المواد وكذا كل عمل يستدعى التعرض لأبخرتها أو أبخرتها .
١٨	التسمم بالكور والفلور والبروم ومركباتها	كل عمل يستدعى تحضير أو استعمال أو تداول الكلور أو الفلور أو البروم أو مركباتها وكذا أى عمل يستدعى التعرض لتلك المواد أو لأبخرتها أو غازها .
١٩	التسمم برابع كلوريد الكربون	كل الأعمال والصناعات التى تستدعى التعرض لرابع كلوريد الكربون .
٢٠	التسمم برابع كلوريد الاثيلين وثالث كلوريد والمشتقات	أى عمل يستدعى استعمال أو تداول هذه المواد أو التعرض لأبخرتها والأبخرة المحتوية عليها .

(تابع) جدول رقم (٢)

٢	نوع المرض	العمليات أو الأعمال المسببة لهذا المرض
٢١	التهابوية الأخرى للمركبات اللايدروكربونية من المجموعة الليفاتية .  التسمم بمثايل البرومايد	أي عمل يستدعى استعمال أو تداول مثايل برومايد أو التعرض لأبخرته أو الأبخرة المحتوية عليه ويشمل ذلك تبخير المحاصيل - تبخير التبغ - المبيدات الحشرية - وعمال الموانئ الذي يتعرضون لهذا الغاز .
٢٢	التسمم بالزئبق ومركباته ومشتقاته وممنوجاته ومخلوطاته	أي عمل يستدعى استعمال أو تداول الزئبق أو مركباته أو المواد المحتوية عليه وكذا أي عمل يستدعى التعرض لفيار الزئبق أو أبخرته أو مركباته أو المواد المحتوية عليه ويشمل ذلك تداول الزئبق الخام .
٢٣	التسمم بثاني أكسيد الكربون	كل عمل يستدعى التعرض لثاني أكسيد الكربون ويشمل ذلك تحضيره أو استعماله وتولده .

# قرار جمهورى بالقانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٩١ م بشأن التأمينات الاجتماعية

رئيس مجلس الرئاسة ،  
بعد الاطلاع على اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية .  
وعلى دستور الجمهورية اليمنية .  
وعلى القرار الجمهورى رقم (١) لسنة ١٩٩٠ م بتشكيل مجلس الوزراء .  
وبعد موافقة مجلس الرئاسة .  
قرر :

## الباب الاول احكام تمهيدية

### اسم القانون

#### المادة (١) :

(١) يسمى هذا القانون ( قانون التأمينات الاجتماعية ) ويشمل فروع التأمين الآتية :

- ١- تأمين إصابات العمل .
- ٢- تأمين الشيخوخة والعجز الوفاة .

### الفصل الاول

#### التعاريف

#### المادة (٢) :

يقصد بالكلمات والعبارات التالية أينما وردت فى هذا القانون ، والمعاني المبينة أمام كل منها ما لم يقتض سياق الكلام معنى آخر .

الوزير	: وزير التأمينات والشئون الاجتماعية .
المؤسسة	: المؤسسة العامة للتأمينات .
المجلس	: مجلس إدارة المؤسسة .

<b>رئيس المجلس</b>	: رئيس مجلس إدارة المؤسسة .
<b>الرئيس</b>	: رئيس المؤسسة .
<b>القانون</b>	: قانون التأمينات الاجتماعية .
<b>اللائحة</b>	: اللائحة الصادرة بتنفيذ أحكام هذا القانون .
<b>صاحب العمل</b>	: كل شخص طبيعي أو اعتباري يستخدم عاملا أو أكثر لقاء أجر .
<b>العامل</b>	: كل شخص من ذكر أو أنثى يعمل لدى صاحب عمل يكون تحت إشرافه أو إدارته ولو بعيدا عن نظارته لقاء أجر .
<b>العجز الكلي المستديم</b>	: كل عجز من شأنه أن يحول كليا ويصفه مستديمة بين المؤمن عليه وبين مزاوله أى مهنة أو عمل يتكسب منه ويثبت ذلك بقرار من طبيب المؤسسة كما يعتبر فى حكم ذلك فقد البصر كليا أو فقد الزراعين من المرفقين فما فوقهما أو فقد الرجلين معا من الركبتين فما فوقهما أو فقد ذراع من المرفق فما فوق مع رجل من الركبة فما فوق أو الجفون المطبق أو الشلل العام أو النصفى الدائمين .
<b>العجز الجزئى المستديم</b>	: هو أن تسبب الإصابة عجزا مستديما فى بعض أجزاء الجسم يترتب عليه نقص مستديم فى الأجر الذى يتقاضاه قبل حدوث الإصابة وفى قدرته على العمل .
<b>العجز المؤقت</b>	: هو أن تسبب إصابة المؤمن عليه عجزا عن العمل بصفة مؤقتة بحيث يصبح غير قادر على أن يتكسب الأجر الذى كان يتقاضاها فى العمل الذى كان يعمل به عند حدوث الإصابة أو فى أى عمل مشابه .
<b>العجز غير المهني</b>	: هو العجز الناشئ عن مرض غير مهني أو عن حادث لا يعتبر حادث عمل .
<b>العجز عن الكسب</b>	: هو أن يصاب الشخص بعجز يحول بينه وبين العمل أو ينقص قدرته على العمل بواقع (٥٠٪) على الأقل ويشترط أن يكون العجز نتيجة حادث أو مرض يصاب به المؤمن عليه قبل بلوغه سن التقاعد .
<b>سن التقاعد</b>	: بلوغ المؤمن عليه سن الستين والمؤمن عليها سن الخامسة والخمسين .
<b>المستحقون</b>	: الأملة أو الأرامل أو الأرامل العاجز عن الكسب والأولاد من الذكور والإناث والمعالين من الوالدين والإخوة والأخوات .
<b>الإعالة</b>	: أن يكون مدعيها بدون عمل يتكسب منه أو مهنة يتعيش منها .
<b>قانون العمل</b>	: قانون العمل النافذ فى الجمهورية .
<b>المؤمن عليه</b>	: كل عامل تسرى عليه أحكام هذا القانون .
<b>الأجر</b>	: كل ما يحصل عليه المؤمن عليه من أجر أساسى مقابل عمله أو أى بدلات أخرى تضاف بقرارات من الوزير ولا تدخل فى حساب الأجر الأساسى (الأجر الإضافية والمنح والمكافأة التشجيعية).
<b>إصابة العمل</b>	: الإصابة بإحدى الأمراض المهنية المبينة بالجدول الملحق بقانون العمل أو الإصابة نتيجة حادث بسبب العمل أو أثناء تأديته ويكون بحكم ذلك كل حادث وقع للمؤمن عليه خلال فترة ذهابه لمباشرة العمل أو إلى أى مكان حدده له صاحب العمل أو عوبته منه أيا كانت وسيلة المواصلات غير الممنوعة بشرط أن يسلك الطريق الطبيعى دون توقف أو تخلف أو انحراف مالم يكن ذلك بغير إرادته .
<b>المرض المهني</b>	: الإصابة بمرض تعرض العامل لعوامل طبيعية أو كيميائية أو حيوية موجودة فى بيئة العمل ونتيجة لطبيعة عمله فيها ويثبت ذلك بقرار من طبيب المؤسسة .
<b>المصاب</b>	: من أصيب بإصابة عمل .

## الفصل الثانى

### سريان أحكام هذا القانون

#### المادة (٣) :

تسرى أحكام هذا القانون على جميع أصحاب الأعمال فى القطاع الخاص وعلى العاملين لديهم الذين بلغوا سن الخامسة عشرة وعلى العاملين اليمنيين بالخارج .

#### المادة (٤) :

(أ) لا تسرى أحكام هذا القانون على الفئات التالية :

- ١- موظفى الدولة والعاملين فى القطاع العام والتعاونى والمختلط المعينين بوظائف دائمة .
  - ٢- أفراد القوات المسلحة والنظامية الخاضعين لقانون التقاعد العسكري .
  - ٣- رؤساء وأعضاء البعثات الدبلوماسية والقنصلية الأجنبية .
  - ٤- العاملين فى البعثات الدولية داخل الجمهورية المتفعلين بنظام معاشات الأمم المتحدة .
  - ٥- المعارين من حكوماتهم ومن المنظمات الدولية ويحصلون على مرتباتهم منها للعمل فى الحكومة .
- (ب) ويستثنى استثناء مؤقتاً من سريان أحكام هذا القانون الفئات المذكورة أدناه وذلك إلى حين تسوية أوضاعهم بموجب أحكام اللوائح الخاصة بهم :
- ١- العاملون المؤقتون فى الزراعة والرعى ، ما عدا من يشتغلون فى الشركات الزراعية بصفة دائمة .
  - ٢- البحارة والصيادون البحريون .
  - ٣- العمال العرضيون والموسميون .
  - ٤- عمال الشحن والتفريغ .
  - ٥- أفراد أسرة صاحب العمل الذين يعيشون فى كنفه ولم يبلغوا سن الثامنة عشرة .
  - ٦- خدم المنازل ومن فى حكمهم .
- (ج) يستمر انتفاع الفئات المشار إليها الخاضعين منهم لقانون العمل بأحكام إصابة العمل الواردة به .

#### المادة (٥) :

(أ) يجوز بقرار من الوزير بناء على اقتراح مجلس الإدارة تطبيق أحكام هذا القانون على كل أو بعض الفئات المشار إليها فى الفقرة (ب) من المادة (٤) من هذا القانون وكذلك الفئات الآتية :

- ١- نوى المهن الحرة .
- ٢- المشتغلين لمسابهم .
- ٣- أصحاب الحرف .
- ٤- أصحاب الأعمال .

(ب) يمدد القرار قواعد اشتراك هذه الفئات فى التأمين وكيفية تحصيل الاشتراكات بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون .

## المادة (٦) :

١- يطبق أحكام تلمين الشيفوخة والعجز والوفاء وإصابة العمل على أصحاب الأعمال الذين يستخدمون خمسة عمال فلكثر وأن يكون تطبيقه على باقى أصحاب الأعمال والذين يستخدمون أقل من خمسة عمال فى التواريخ التى يحددها قرار الوزير بناء على توصية مجلس الإدارة .

٢- عند تطبيق القانون على أصحاب الأعمال الذين تقع مراكزهم فى إحدى المحافظات يراعى عدد العاملين لديهم فى جميع أنحاء الجمهورية .

## المادة (٧) :

كل صاحب عمل تطبق فى شأنه أحكام هذا القانون يظل خاضعا لأحكامه حتى ولو قل عدد العاملين عن الحد الأدنى الوارد فى الفقرة (١) من المادة (٦) من هذا القانون .

## المادة (٨) :

يكون التأمين فى المؤسسة إلزاميا بالنسبة لأصحاب الأعمال والعمال الذين تسرى عليهم أحكام هذا القانون ولا يتحمل المؤمن عليهم أى نصيب فى نفقات التامين الا فيما يرد به نص خاص بهذا القانون .

## المادة (٩) :

١- على جميع أصحاب الأعمال الذين تسرى عليهم أحكام هذا القانون أن يتقدموا بطلبات للقيد بالمؤسسة كما يلتزمون بتسجيل العاملين لديهم .

٢- تحدد اللائحة قواعد وإجراءات القيد والتسجيل وكذلك الحصول على شهادات وبطاقات التأمين كما تحدد السجلات التى يلتزم أصحاب الأعمال بالاحتفاظ بها .

## الباب الثانى التنظيم المالى

## المادة (١٠) :

(أ) تتبع المؤسسة فى حساباتها نظاما محاسبيا خاصا بها قائما على الاسس المحاسبية التجارية الحديثة وبما يتلالم مع طبيعة عملها .

(ب) يقوم بتدقيق حسابات المؤسسة سنويا محاسب قانونى أو أكثر يصدر بتعيينه أو تعيينهم قرار من مجلس الإدارة ويحدد فى القرار المكافأة التى تؤدى له أو لهم ويخضع تعيينه ومكافأته وخطة عمله لإشراف الجهاز المركزى للرقابة والمحاسبة طبقا لصلاحيه الجهاز المنصوص عليها فى القوانين النافذة .

## المادة (١١) :

لا يجوز أن تتجاوز المصاريف الإدارية السنوية للمؤسسة (١٠٪) من حصيلة الاشتراكات والإيرادات السنوية الأخرى للمؤسسة .

## المادة (١٢) :

- ١- يتم فحص المركز المالي للمؤسسة مرة على الأقل كل خمس سنوات بمعرفة خبير ائكتوارى أو أكثر يعينهم ويحدد مكافئتهم مجلس الإدارة على أن يكون الفحص الأولي المالي للمؤسسة بعد انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ بدء العمل بالمؤسسة .
- ٢- يجب أن يتناول فحص المركز المالي للمؤسسة تقدير قيمة الالتزامات القائمة فإذا تبين وجود عجز يجب أن يوضح الخبير الائكتوارى أسباب العجز والوسائل الكفيلة لتلافيه وعلى أن تقوم الحكومة بتسديده ويعتبر ما تدفعه الحكومة على العجز ديناً على المؤسسة يلتزم بتسديده من أى فائض يتوافر لديها فى السنوات المقبلة .
- ٣- إذا تبين من التقرير وجود عجز ناجم عن انخفاض نسب الاشتراكات يجوز لمجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير رفع هذه النسب بما يكفل تغذية العجز بحسب ما يقرره الخبير الائكتوارى .
- ٤- إذا تبين من التقرير وجود مال زائد فيرجل هذا المال إلى حساب خاص ولا يجوز التصرف فيه إلا بموافقة مجلس الإدارة وفى الأغراض الآتية :

- (أ) تسوية كل أو بعض العجز الذى سدته الحكومة طبقاً للفقرة الثانية من هذه المادة .
- (ب) تكوين احتياطي عام واحتياطيات خاصة للأغراض المختلفة .
- (ج) زيادة المزايا المقررة فى هذه القانون ويصدر بها قرار جمهورى بناء على اقتراح مجلس الإدارة وعرض الوزير وموافقة مجلس الوزراء .

## المادة (١٣) :

- (أ) تتكون أموال المؤسسة من الموارد الآتية :

- ١- الاشتراكات الشهرية التى يؤدونها أصحاب الأعمال للمؤسسة وتلك التى تستقطع من أجور المؤمن عليهم طبقاً لأحكام هذا القانون .
- ٢- المبالغ الإضافية وغرامات التأخير التى تستحق للمؤسسة طبقاً لأحكام هذا القانون .
- ٣- المبالغ التى تخصصها الدولة للمؤسسة .
- ٤- المبالغ التى يؤدونها المؤمن عليه للمؤسسة نظير مكافأة نهاية الخدمة المحسوبة طبقاً لأحكام هذا القانون ، وذلك عن مدة الخدمة السابقة مباشرة على الاشتراك فى المؤسسة .
- ٥- الموارد الأخرى الناتجة عن نشاط المؤسسة .
- ٦- الهبات والإعانات والتبرعات التى يقترح مجلس الإدارة قبولها ويوافق عليها الوزير .
- ٧- ريع استثمار أموال المؤسسة .
- (ب) تخصص أموال المؤسسة لأداء حقوق المؤمن عليهم والمستحقين عنهم والمصاريف الإدارية المنصوص عليها فى هذا القانون .

## المادة (١٤) :

- ١- تصبب الاشتراكات التى يؤدونها صاحب العمل وتلك التى تقتطع من أجور المؤمن عليهم على أساس ما يتقاضونه من الأجور فى شهر يناير من كل سنة حتى ولو زالت أو نقصت أجورهم خلال العام .
- ٢- بالنسبة للعاملين الذين يلتحقون بخدمة صاحب العمل بعد شهر يناير تحتسب الاشتراكات على أساس الأجر الكامل عن الشهر الذى التحقوا فيه بالخدمة حتى شهر يناير التالى .
- ٣- يسرى حكم الفقرة (٢) من هذه المادة على من يطبق عليهم هذا القانون لأول مرة .

## المادة (١٥) :

١- تقدر الاشتراكات المنصوص عليها في هذا القانون على أساس أجر المؤمن عليه قبل استئزال أية استقطاعات كالضرائب والرسوم المستحقة أو التي قد تستحق أو البيون أو الأقساط أو ما شابه ذلك وكذاك قبل استئزال الاستقطاعات الأخرى من الأجر بسبب الإجراءات أو الغرامات أو خصم ساعات التأخير أو أيام الغياب بدون أجر أو غير ذلك من الأسباب التي تدعو إلى تخفيض الأجر .

٢- لا تؤدي الاشتراكات عن الشهر الذي تنتهي فيه خدمة المؤمن عليه بغض النظر عن عدد الأيام التي اشتغلها فيه .

## المادة (١٦) :

١- على صاحب العمل منح المؤمن عليه مكافأة نهاية الخدمة طبقاً لأحكام قانون العمل النافذ عن المدة السابقة على سريان هذا القانون .

٢- يجوز للمؤمن عليه خلال ستة أشهر من بدء الاشتراك ضم اشتراكات المدة السابقة عن الخدمة الفعلية التي تقاضى عنها المكافأة المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة على أن يؤديها للمؤسسة بواقع (١٥٪) من الأجر الشهري عند بدء الاشتراك مضروباً في اثني عشر وذلك عن كل سنة من سنوات الخدمة السابقة .

٣- يجوز للمؤمن عليه الذي لم تسدد عنه مكافأة نهاية الخدمة للمدة الفعلية السابقة ضم اشتراكات هذه المدة خلال ستة أشهر من بدء سريان هذا القانون على أن يؤديها للمؤسسة بحسب أحكام الفقرة (٢) من هذه المادة .

٤- يجوز للمؤمن عليه الذي سددت عنه مكافأة نهاية الخدمة بواقع أجر (١٤) يوماً في السنة تصديد الفارق الناجم بين نسبة الاشتراكات بواقع (١٥٪) وبين ما تم تصديده للمؤسسة من أجر أول شهر عند بدء الاشتراك ويؤديها بحسب أحكام الفقرة (٢) من هذه المادة .

٥- كل مؤمن عليه سددت عنه مكافأة نهاية الخدمة بواقع أجر (١٤) يوماً في السنة ولم يتم تصديد الفارق بحسب أحكام الفقرة (٤) من هذه المادة تسوى مستحقاته في المعاش بواقع (٢٠,٥٪) من متوسط الأجر الشهري للمؤمن عليه خلال السنتين الأخيرتين وذلك عن كل سنة من سنوات الاشتراك في التأمين وواقع (١٪) من متوسط الأجر المذكور عن كل سنة من سنوات الخدمة التي سددت عنها مكافأة نهاية الخدمة بحيث لا يجاوز مجموع المعاش (٧٥٪) من متوسط الأجر المذكور .

٦- كل مؤمن عليه سددت عنه مكافأة نهاية الخدمة بواقع أجر ١٤ يوماً في السنة ولم يتم تصديد الفارق بحسب أحكام الفقرة ٤ من هذه المادة واستحق تعويض النصفة الواحدة طبقاً لنص المادة رقم ٥٧ تسوى مستحقاته في التعويض بواقع ٤٪ من متوسط الأجر الشهري المسدد عنه المكافأة عن كل شهر من مدة الخدمة السابقة كما تسوى المستحقات في التعويض بواقع ١٠٪ من متوسط الأجر السنوي الأخير عن مدة الاشتراك وذلك للحالات ١ ، ٢ ، ٣ من الفقرة ١ من المادة ٥٧ وواقع ١٢٪ للحالات ٤ ، ٥ من نفس الفقرة والمادة .

٧- يجوز سداد المبلغ للمذكور في الفقرة (٢) (٣) (٤) من هذه المادة على أقساط طبقاً للجدول الذي سيعددها الخبير الاتقاري وبالشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية .

## المادة (١٧) :

١- على صاحب العمل أن يقدم للمؤسسة بيانات تفصيلية تتضمن أسماء وأجور العاملين لديه وذلك على النماذج التي تقررها اللائحة وأن تكون هذه البيانات مطابقة لدفاتره وسجلاته التي يحتفظ بها طبقاً لأحكام القانون وتحسب الاشتراكات وفقاً لذلك .

٢- عند عدم توافر الدفاتر والسجلات المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة لدى صاحب العمل أو عدم مطابقة البيانات التي قدمها للواقع فتعسب الاشتراكات وفقاً لما تراه المؤسسة على ضوء تحرياتهما ، ويكون صاحب العمل ملزماً بدفعها بمقتضى أحكام هذا القانون .

#### المادة (١٨) :

على صاحب العمل أن يدفع كامل الاشتراكات المستحقة عليه وتلك التي يقطعها من المؤمن عليه إلى المؤسسة ويكون مسئولاً عن دفعها اعتباراً من تاريخ التحاق المؤمن عليه بالعمل .

#### المادة (١٩) :

حصة صاحب العمل وحصة العامل في الاشتراكات واجبة الاستحقاق في اليوم الأول من الشهر التالي لشهر الاستحقاق وعلى صاحب العمل أن يؤديها إلى المؤسسة في خلال خمسة عشر يوماً من ذلك التاريخ .

#### المادة (٢٠) :

على صاحب العمل في حالة التأخير عن السداد أن يدفع غرامة تأخير تعادل (٣٪) من الاشتراكات المستحقة عليه عن كل شهر أو جزء من الشهر يتأخر فيه عن السداد وبملا يجاوز قيمة الاشتراكات المستحقة .

#### المادة (٢١) :

على صاحب العمل الذي لم يقيم بالاشتراك عن كل أو بعض عماله ، أو لم يسدد الاشتراكات على أساس الأجور أو تواريخ الالتحاق الحقيقي بأن يؤدي إلى المؤسسة مبلغاً إضافياً يعادل (٥٪) من قيمة الاشتراكات المستحقة دون إنذار أو إخطار مسبق وبملا لا يتجاوز قيمة الاشتراكات المستحقة .

#### المادة (٢٢) :

يجوز بقرار من الوزير بناءً على اقتراح الإدارة الإعفاء من الغرامة والمبالغ الإضافية المنصوص عليها في المادتين ( ٢٠ ، ٢١ ) من هذا القانون بالنسبة للجمعيات الخيرية والتمويلية وغيرها من الجهات التي لا تهدف إلى الربح ، إذا تبين سوء حالتها عن الفترة السابقة على الانتظام في أداء الاشتراكات وكذا بصفة عامة في حالات القوة القاهرة أو الحوادث المفاجئة التي تحول دون السداد في المواعيد المحددة قانوناً وفي الحالات التي يقترحها مجلس الإدارة شريطة ألا يتجاوز المبلغ المعفى (٥٠٪) من المبالغ الإضافية والغرامات .

#### المادة (٢٣) :

العامل الذي يعمل لدى أكثر من صاحب عمل يؤمن عليه لدى صاحب العمل الذي يدفع له الأجر الأكبر .

#### المادة (٢٤) :

يجوز للمؤسسة في بعض الأحوال أن تحصل الاشتراكات بالنسبة لبعض فئات العمال عن طريق طوابع خاصة تصدرها المؤسسة أو على أساس مبلغ مقطوع يدفعه صاحب العمل عن السنة بكاملها أو عن جزء أو أجزاء منها أو أيهما معاً وذلك وفقاً للأحكام التي تحددها اللائحة .

#### المادة (٢٥) :

إذا عهد صاحب العمل بأعماله أو جزء منه إلى مقاول وجب عليه إخطار المؤسسة باسم المقاول وعنوانه قبل تاريخ البدء في العمل بأسبوع على الأقل ويعتبر صاحب العمل والمقاول الأصلي وأى مقاول فرعى آخر مسئولين مسئولية تضامنية عن الوفاء بالالتزامات المقررة بمقتضى هذا القانون .

#### المادة (٢٦) :

تنظم اللائحة حساب الاشتراكات ومواعيد وطريقة أدائها .

## الباب الثالث تأمين إصابات العمل

### المادة (٢٧) :

١- تتكون أموال هذا التأمين مما يلي :

(أ) الاشتراكات الشهرية التى يلتزم أصحاب الأعمال بدائها شهريا للمؤسسة بواقع (٤/٪) من أجور المؤمن عليهم العاملين لديه .

(ب) ريع استثمار هذه الأموال .

٢- لا يجوز تحميل العمال أى نصيب فى هذا التأمين .

### المادة (٢٨) :

يجوز لمجلس الإدارة تخفيض الاشتراكات المشار إليها فى المادة السابقة بواقع النصف إذا التزم صاحب العمل بتقديم الرعاية الطبية ، وتعويض العجز المؤقت ومصاريف الانتقال للعلاج وذلك بالشروط والأوضاع التى تنص عليها اللائحة كما يجوز زيادة الاشتراكات إلى الضعف بالنسبة لصاحب العمل الذى لم يتخذ الاحتياطات اللازمة لحماية العمال وسلامتهم من الأخطار والأمراض الناجمة عن العمل والآلات المستعملة والمنصوص عليها فى قانون العمل .

### المادة (٢٩) :

١- يستمر التزام أصحاب الأعمال بأحكام إصابات العمل المنصوص عليها فى قانون العمل فيما لم يرد به نص خاص فى هذا القانون .

٢- على أصحاب الأعمال الذين تسرى عليهم أحكام هذا القانون المرتبطين بعقود تأمين إصابات العمل مع إحدى شركات التأمين إنهاء ارتباطاتهم بتلك العقود والالتزام بأحكام هذا القانون .

### المادة (٣٠) :

تشمل حقوق المصاب فى هذا التأمين ما يلي :

١- الرعاية الطبية للمصاب .

٢- تعويض العجز المؤقت .

٣- التعويض أو المعاش فى حالة العجز المستديم .

٤- المعاش فى حالة وفاة المؤمن عليه .

### المادة (٣١) :

١- للمصاب الحق فى الرعاية الطبية على نفقة المؤسسة حتى يتم شفاؤه أو يثبت عجزه أو يتوفى وتشمل الرعاية الطبية .

(أ) خدمات الأطباء الممارسين والأخصائيين بما فى ذلك أخصائى الأسنان .

(ب) العلاج والإقامة بالمستشفى والرعاية الطبية المنزلية عند الاقتضاء .

(ج) إجراء العمليات الجراحية وصور الأشعة وغيرها من الفحوص الطبية اللازمة .

(د) توفير الخدمات التأهيلية وتقديم الأطراف الصناعية والأجهزة التعويضية .

(هـ) صرف الأدوية اللازمة .

٢- تلتزم المؤسسة بمصاريف انتقال المصاب من محل إقامته إلى جهة العلاج والعكس .

٣- تعدد اللائحة قواعد وشروط توفير الرعاية الطبية ومصاريف انتقال المصاب .

#### المادة (٣٢) :

١- على المصاب أن يتبع تعليمات العلاج . ولا تلتزم المؤسسة بأداء أية نفقات إذا خالف اتباع هذه التعليمات .

٢- يجوز إيقاف صرف تعويض العجز المؤقت إذا تبين بموجب تقرير الطبيب أن المصاب رفض التقيد بالتعليمات الطبية التي يستلزمها علاجه ويستأنف صرفه بمجرد اتباعه لها .

٣- تعدد اللائحة قواعد الإخطار بانتهاء علاج المصاب وتاريخ عودته إلى العمل وبما يتخلف لديه من عجز ونسبته .

#### المادة (٣٣) :

١- إذا حالت الإصابة بين المصاب وبين أداء عمله تؤدي له المؤسسة تعويضا عن أجره يعادل صافي أجره خلال ثلاثة أشهر الأولى لعجزه المؤقت ثم (٧٥٪) من صافي الأجر عن المدة التالية لذلك ويتم صرفه طوال مدة عجزه عن العمل حتى تاريخ عودته للعمل أو ثبوت العجز المستديم أو وقوع الوفاة أيهما أسبق ويتحمل صاحب العمل أجر يوم الإصابة أيا كان وقت وقوعها .

٢- تنظم اللائحة مواعيد وكيفية صرف تعويض العجز المؤقت .

#### المادة (٣٤) :

لا يستحق تعويض العجز المؤقت في الحالات الآتية :

١- إذا تعدد المؤمن عليه إصابة نفسه .

٢- إذا حدثت الإصابة نتيجة سوء سلوك فاحش ومقصود من جانب المصاب ، ويعتبر في حكم ذلك :

(أ) كل فعل يائس المصاب تحت تأثير الخمر أو المخدرات .

(ب) كل مخالفة صريحة لتعليمات الوقاية المعلقة في أماكن ظاهرة من محل العمل ولا يجوز التمسك بالبندين ( ١ ، ٢ ) إلا إذا ثبت ذلك من التحقيق الذي يجري وفقا للمادة (٤٤) من هذا القانون .

#### المادة (٣٥) :

إذا نشأ عن الإصابة عجز كلي مستديم تؤدي المؤسسة للمصاب معاشا شهريا يعادل (١٠٠٪) كحد أقصى من الأجر المسدد عنه الاشتراك .

#### المادة (٣٦) :

إذا نشأ عن الإصابة عجز مستديم نسبته (٢٠٪) فلكثر يستحق المصاب معاشا شهريا يقرر على أساس نسبة ذلك العجز من معاش العجز الكلي المستديم .

#### المادة (٣٧) :

إذا نشأ عن الإصابة عجز جزئي مستديم تقل نسبته عن (٢٠٪) تؤدي المؤسسة للمصاب تعويضا نقديا دفعة واحدة يعادل

نسبة ذلك العجز من معاش العجز الكلى عن (٤٨ شهرا) .

#### المادة (٣٨) :

إذا أدت الإصابة إلى وفاة المصاب تصرف المؤسسة للمستحقين معاشا يعادل (١٠٠٪) كحد أقصى من الأجر المسد عنه الاشتراك ويوزع عليهم بالتساوى .

#### المادة (٣٩) :

إذا كان المصاب قد سبق أن أصيب بإصابة عمل روجعت القواعد الآتية :

١- إذا كانت نسبة العجز الناشئ من الإصابة الحالية والإصابة السابقة تبلغ (٣٠٪) أو أكثر من العجز الكلى المستديم ولم يكن المصاب قد استحق معاشا عن الإصابة السابقة تؤدي المؤسسة معاشا شهريا يربط على أساس نسبة العجز الناتج من إصاباته جميعا وعلى أساس أجر الاشتراك عند وقوع الإصابة الأخيرة .

٢- إذا كانت نسبة العجز الناشئ عن الإصابة الحالية والإصابات السابقة تجاوز (٣٠٪) من العجز الكلى المستديم وكان المصاب قد استحق معاشا شهريا عن إصاباته السابقة تؤدي المؤسسة له معاشا شهريا يربط طبقا لنسبة العجز الناتج عن الإصابات جميعها والأجر المسد عنه الاشتراك وقت الإصابة الأخيرة بشرط ألا يقل هذا المعاش عن معاشه عند وقوع الإصابة السابقة .

٣- إذا كان إجمالي نسبة العجز الناشئ عن الإصابة الحالية والإصابات السابقة أقل من (٣٠٪) تؤدي المؤسسة للمصاب تعويضا عن نسبة العجز الناشئ عن الإصابة الأخيرة طبقا للمادة (٤٠) من هذا القانون .

#### المادة (٤٠) :

تقدر نسبة العجز الجزئي المستديم بحسب ما هو محدد بالجدول رقم (٢) المرفق بهذا القانون وفقا للقواعد الآتية :

١- إذا كان العجز ميبنا بالجدول رقم (٢) المرافق لهذا القانون روجعت النسب المنوية من درجة العجز الكلى المبينة به .

٢- إذا لم يكن العجز مما ورد بالجدول المذكور فتقدر نسبة ما أصاب العامل من عجز في قدرته على الكسب على أن تبين تلك النسبة في الشهادة الطبية .

٣- إذا كان للعجز المتخلف تأثير خاص على قدرة المصاب على الكسب في مهنته الأصلية فيجب توضيح نوع العمل الذي كان يؤديه المصاب تفصيلا مع بيان تأثير ذلك في زيادة درجة العجز في تلك الحالات على النسب المقررة في الجدول رقم (٢) المرافق لهذا القانون .

#### المادة (٤١) :

١- للمؤسسة أو لصاحب معاش العجز طلب إعادة الفحص الخاص لتقدير ما يكون قد طرأ على درجة عجزه من تغيير .

٢- لا يجوز إعادة التقدير لأكثر من مرة واحدة كل ستة أشهر خلال السنة الأولى من تاريخ ثبوت العجز كما لا يجوز ذلك أكثر من مرة واحدة كل سنة خلال السنتين التاليتين ويصبح التقدير نهائيا بعد انقضاء ثلاث السنوات المذكورة .

٣- في حالة تعديل العجز يعاد ربط المعاش على أساس التقدير الجديد ويعمل به اعتبارا من اليوم الأول للشهر التالي لتاريخ إعادة التقدير وإذا قلت درجة العجز عن (٣٠٪) أوقف صرف المعاش ويمنح المصاب تعويضا دفعة واحدة طبقا للمادة (٤٠) من هذا القانون .

#### المادة (٤٢) :

١- يجوز للمصاب أن يتقدم بطلب لإعادة النظر في قرار جهة العلاج وذلك خلال أسبوع من تاريخ إخطاره بما يلي :

(أ) بانتهاء العلاج .

(ب) بالعودة للعمل .

(ج) بعدم إصابته بعرض مهني .

٢- للمصاب أن يتقدم بطلب إعادة النظر في قرار المؤسسة في خلال شهر من تاريخ إخطاره بما يلي :

(أ) بعدم ثبوت عجز مستديم .

(ب) بتقدير نسبة العجز .

٣- يقدم الطلب للمؤسسة مرفقا به الشهادات الطبية المؤيدة لوجهة نظره مع أداء الرسم الذي تحدده اللائحة .

#### المادة (٤٣) :

١- على المؤسسة إحالة الطلب إلى لجنة تحكيم طبي تشكل من طبيب المؤسسة والطبيب المعالج وطبيب يختاره طالب التحكيم إذا أراد ذلك .

٢- على اللجنة إخطار كل من المصاب والمؤسسة بقرارها بعد التوقيع عليه خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ صدور القرار، ويكون القرار نهائيا وملزما لطرفي النزاع وغير قابل للطعن وعلى المؤسسة تنفيذ ما يترتب عليه من التزامات .

#### المادة (٤٤) :

١- على المصاب أن يبلغ صاحب العمل أو المشرف على العمل عن أي حادث يستوجب انقطاعه عن العمل إذا سمحت حالته بذلك .

٢- على صاحب العمل أو المشرف على العمل إبلاغ الحادث فور علمه به إلى :

(أ) قسم الشرطة الواقع في دائرة اختصاصه مكان الحادث .

(ب) المؤسسة ومكتب العمل المختص .

٣- على الطبيب المعالج إبلاغ الشركة والمؤسسة ومكتب العمل بالحادثة إذا لم يكن مع المصاب صورة من بلاغ الحادث .

٤- على الشرطة أن تجري التحقيق من صورتين في كل بلاغ ويبين في التحقيق مكان وظروف الحادث بالتفصيل وأقوال الشهود إن وجدوا كما توضح الشرطة بصفة خاصة ما إذا كان الحادث وقع نتيجة عمد أو سوء سلوك فاحش ومقصود ، من جانب المصاب وتبين فيه كذلك أقوال صاحب العمل أو المشرف على العمل وأقوال المصاب إذا سمحت حالته بذلك .

٥- على الشرطة موافاة المؤسسة بصورة من التحقيق والمؤسسة أن تطلب استكمال التحقيق إن رأت مبررا لذلك .

٦- على الطبيب أن يبلغ المؤسسة فوراً عن حالات أمراض المهنة التي تظهر له عند توقيع الكشف على العمال .

#### المادة (٤٥) :

يلتزم صاحب العمل بتقديم الإسعافات الأولية للمصاب ونقله إلى المكان المخصص للعلاج وذلك على نفقته .

#### المادة (٤٦) :

تلتزم المؤسسة بجميع الحقوق المقررة وفقا لهذا الباب حتى ولو كانت الإصابة تقتضي مسؤولية شخص آخر خلاف صاحب العمل والمؤسسة الرجوع على المسئول عن الإصابة بما تحصلته من نفقات وتمويضات .

#### المادة (٤٧) :

تلتزم المؤسسة بالحقوق التي يكفلها هذا الباب للمؤمن عليه وذلك إذا ظهرت عليه أعراض مرض مهني خلال سنة ميلادية من تاريخ انتهاء خدمته سواء أكان بلا عمل أو كان يعمل في صناعة أو مهنة لا ينشأ عنها هذا المرض .

## المادة (٤٨) :

لا يجوز للمصاب أو المستحقين عنه التمسك ضد المؤسسة بالتعويضات أو المعاشات التي تستحق عن الإصابة طبقا لقانون آخر . كما لا يجوز لهم ذلك أيضا بالنسبة لصاحب العمل إلا إذا كانت الإصابة قد نشأت عن خطأ من جانبه .

## الباب الرابع تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة

## المادة (٤٩) :

تتكون أموال هذا التأمين مما يلي :

- ١- حصة صاحب العمل في الاشتراكات وتعادل (٩٪) من أجور المؤمن عليهم العاملين لديه ويؤديها المؤسسة شهريا .
- ٢- حصة المؤمن عليهم التي تقتطع من أجورهم وتعادل (٦٪) ويؤديها صاحب العمل المؤسسة شهريا .
- ٣- المبالغ التي يؤديها المؤمن عليه مقابل ضم مدة الخدمة السابقة على الاشتراك في المؤسسة محسوبة طبقا للمادة (١٦) فقرة (٢) وفقرة (٣) وفقرة (٤) من هذا القانون .
- ٤- المبالغ التي يؤديها المؤمن عليهم لضم مدة خدمة اعتبارية طبقا للبند (٣) من المادة (٦٢) من هذا القانون .
- ٥- ريع استثمار هذه الأموال .
- ٦- المبالغ الإضافية والغرامات .

## المادة (٥٠) :

- ١- على صاحب العمل أداء حصته وحصة المؤمن عليه في الاشتراكات عن مدد إعارة أو انتداب المؤمن عليه لدى صاحب عمل آخر .
- ٢- يجوز لصاحب العمل أن يخصم حصة المؤمن عليه من أجره أثناء الإعارة والانتداب طبقا لأحكام قانون العمل .
- ٣- يجوز للعامل أن يتحمل حصته وحصة صاحب العمل في حالة الإجازة بدون مرتب شريطة أن يدفعها في مواعيد استحقاقها والا اعتبرت اشتراكاته متوقفة خلال فترة الإجازة .

## الفصل الأول معاش الشيخوخة

## المادة (٥١) :

يستحق معاش الشيخوخة في الأحوال الآتية :

- ١- بلوغ المؤمن عليه سن الستين (٦٠) عاما وبلوغ المؤمن عليها سن الخامسة والخمسين سنة على ألا تقل مدة الاشتراك في التأمين عن (١٨٠) اشتراكا شهريا أي (١٥) خمس عشرة سنة .
- ٢- بلوغ المؤمن عليه سن الخامسة والأربعين ويشترط ألا تقل مدة اشتراكه في التأمين عن (٢٤٠) اشتراكا شهريا أي

( عشرين سنة ) وألا يلتحق بعمل تسرى عليه أحكام هذا القانون ويخفض المعاش في هذه الحالة بالنسب الواردة بالجدول رقم (٢) المرفق بهذا القانون .

٣- إذا بلغت اشتراكات المؤمن عليه (٣٦٠) اشتراكا شهريا أى (٣٠) سنة اشتراكا والمؤمن عليها (٢٠٠) اشتراكا أى (٢٥) سنة اشتراكا مهما كان السن .

٤- إذا بلغت اشتراكات المؤمن عليه (٢٠٠) اشتراكا شهريا أى (٢٥) سنة ويبلغ عمره سن الخمسين وإذا بلغت اشتراكات المؤمن عليها (٢٤٠) اشتراكا شهريا أى (٢٠) سنة ويبلغ عمرها سن السادسة والأربعين .

٥- يجوز للمؤمن عليه الاستمرار بالعمل حتى تبلغ اشتراكاته الحد المشار إليه في الفقرة (١) من هذه المادة على ألا تزيد عن (٦٠) اشتراكا أى ( خمس سنوات ) إذا كان ذلك سيصله الحق في الحصول على المعاش كما يجوز له تسديد النقص في اشتراك التأمين دفعة واحدة عن حصته وحصة صاحب العمل .

#### المادة (٥٢) :

يحسب معاش الشيخوخة بواقع (٤٢٠/١) من متوسط الأجر الشهري الذى اتخذ أساسا لتسديد اشتراكات المؤمن عليه خلال السنة الأخيرة وذلك عن كل شهر من شهور الاشتراك في هذا التأمين بما في ذلك مدة الخدمة السابقة التى سدد عنها مكافأة نهاية الخدمة أو الفارق طبقا لنص المادة (١٦) فقرة (٢) وفقرة (٢) وفقرة (٤) من هذا القانون . بحيث لا يجاوز مجموع المعاش (١٠٠٪) من متوسط الأجر المشار إليه ويحد أدنى (٥٠٪) .

### الفصل الثانى

#### معاش العجز غير المهنى والوفاة

#### المادة (٥٣) :

يستحق معاش العجز غير المهنى الكلى المستديم إذا كانت مدة الاشتراكات في التأمين (٦٠) اشتراكا على الأقل ويربط المعاش بواقع ٥٠٪ من متوسط أجر الاشتراك الشهري في السنة الأخيرة أو على معاش الشيخوخة أيهما أكبر .

#### المادة (٥٤) :

إذا انتهت خدمة المؤمن عليه بسبب إصابته بمرض غير مهنى واستنفد إجازاته المرضية والسنوات المنصوص عليها في قانون العمل وكانت مدة اشتراكه في التأمين (٦٠ شهرا ) فأكثر صرف له معاش طبقا لأحكام المادة (٥٣) من هذا القانون على أن يجرى له فحص طبي في المواعيد وطبقا للنظام الذى تضعه المؤسسة ، ويوقف المعاش في حالة زوال العجز أو إذا لم يتقدم صاحبه للفحص الطبي ويتبع في صرف المبلغ المستحق عن مدة الوقف ما تسفر عنه نتيجة هذا الفحص .

#### المادة (٥٥) :

يستحق معاش الوفاة إذا كانت مدة اشتراك المتوفى في التأمين (٣٦) شهرا على الأقل ويحسب المعاش بواقع (٥٠٪) من متوسط الأجر السنوى في السنة الأخيرة أو على أساس معاش الشيخوخة أيهما أكبر يوزع على المستحقين بالتساوى .

#### المادة (٥٦) :

يشترط لاستحقاق معاش العجز غير المهنى الكلى المستديم المنصوص عليه في المادة (٥٣) من هذا القانون ومعاش الوفاة المنصوص عليه في المادة (٥٥) من هذا القانون أن يثبت العجز أو تقع الوفاة أثناء خدمة المؤمن عليه أو في خلال سنة من تاريخ انتهاء الخدمة أو تقع الوفاة خلال المدة التى يحصل فيها المؤمن عليه على المعاش المنصوص عليه في المادة (٥٤) من هذا القانون .

## الفصل الثالث

### استحقاق تعويض الدفعة الواحدة

#### المادة (٥٧) :

(أ) تؤدي المؤسسة تعويضاً من نفقة واحدة إذا كانت مدة اشتراك المؤمن عليه في التأمين سنة فأكثر وذلك في الأحوال الآتية :

١- استقالة المؤمن عليها المتزوجة أو الأرملة أو المطلقة شريطة ألا يتم الصرف لأكثر من مرة واحدة .

٢- هجرة المؤمن عليه اليمنى من البلاد بفرض العمل وطبقاً للشروط التي تحددها اللائحة .

٣- مفادرة الأجنبي للبلاد نهائياً .

٤- عجز المؤمن عليه عجزاً كلياً مستديماً أو وفاته دون أن تتوافر في شأنه الشروط المنصوص عليها في المواد ( ٥١ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ) من هذا القانون .

٥- بلوغ المؤمن عليه سن التقاعد دون أن تتوافر شروط استحقاق المعاش .

(ب) يحدد التعويض في الحالات المشار إليها في الفقرة (أ) البنود (١) ، (٢) ، (٣) أعلاه بنسبة ١/ من متوسط الأجر السنوي الأخير عن مدة الاشتراك ( أو يحسب التعويض بواقع ١٢ ، ١٥ من إجمالي الاشتراكات المحصلة أياًهما أفضل ) .

(ج) يحدد التعويض في الفقرة (أ) البنود (٤) ، (٥) أعلاه على أساس ١٢٪ من متوسط الأجر السنوي الأخير عن مدة الاشتراك .

#### المادة (٥٨) :

١- يراعى عند احتساب متوسط الأجر الذي تقدر عليه المعاشات والتعويضات المنصوص عليها في هذا الباب ألا يجاوز الفرق زيادة أو نقصاً بين أجر المؤمن عليه في نهاية الفس سنوات الأخيرة من خدمته وأجره في بدايتها عن (٥٠٪) فإذا زاد الفرق في حالتي النقص أو الزيادة عن هذا الحد تستبعد الزيادة في العاليتين من متوسط الأجر الذي يقدر المعاشات والتعويضات على أساسه .

٢- يستثنى من أحكام الفقرة السابقة المؤمن عليهم الذين تحد أجورهم بمقتضى تشريعات أو اتفاقيات جماعية .

#### المادة (٥٩) :

١- المعاشات والتعويضات المقررة وفقاً لأحكام هذا الباب تعادل التزام صاحب العمل بمكافأة نهاية الخدمة محسوبة طبقاً لقانون العمل .

٢- على صاحب العمل أداء الفرق بين المكافأة المشار إليها في الفقرة السابقة وبين أى مكافأة أسخى يستحقها المؤمن عليه وتقررهما القوانين أو اللوائح أو عقود العمل الفردية أو الجماعية أو المشتركة أو غيرها ويؤيدها صاحب العمل للعامل مباشرة على أساس الأجر عند انتهاء الخدمة .

#### المادة (٦٠) :

مدد التأمين التي يربط على أساسها المعاش هي :

١- المدد السابقة على سريان هذا القانون وأدى عنها المؤمن عليه المؤسسة البالغ المنصوص عليها في المادة (١٦) فقرة (٢) والفقرة (٣) و (٤) من هذا القانون .

٢- مدد الاشتراك في التأمين التالية لسريان القانون وأدى عنها الاشتراكات .

- ٣- المدد الاعتبارية التي يطلب المؤمن عليه ضممها على أن يؤدي عنها الاشتراكات المنصوص عليها في البندين ( ١ ، ٢ ) من المادة (٤٩) على أساس أجر الاشتراكات عند طلب الضم ويؤدي هذه الاشتراكات إما دفعة واحدة أو على أقساط طبقا للشروط والقواعد التي تنص عليها اللائحة .
- ٤- المدد المنصوص عليها في المادة (٦٣) من هذا القانون .

#### المادة (٦١) :

في حساب مدد الاشتراك في التأمين يجبر كسر الشهر إلى شهر كامل ثم يجبر كسر السنة في مجموع هذه المدد إلى سنة كاملة إذا كان من شأن ذلك استحقاق المؤمن عليه للمعاش .

#### المادة (٦٢) :

كل مؤمن عليه يخرج عن نطاق تطبيق القانون بعد الانتفاع بأحكامه لمدة ثلاث سنوات على الأقل يحق له الاستمرار في الاشتراك في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة على أن يؤدي الاشتراكات المنصوص عليها في البندين ( ١ ، ٢ ) من المادة (٤٩) من هذا القانون ووفقا للشروط والأوضاع التي تنص عليها اللائحة.

#### المادة (٦٣) :

في حالة نقل أو تعيين أحد الأشخاص الخاضعين لأحكام قانون التقاعد لموظفي الدولة أو قانون التقاعد العسكري إلى عمل خاضع لأحكام هذا القانون أو العكس يلتزم صندوق التقاعد المدني والعسكري والمؤسسة بتبادل حصيلة الاشتراكات التي اقتطعت من مرتبه أو أجره وأديت لحسابه أو حصيلة حصة المؤمن عليه وحصة صاحب العمل في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة من تاريخ الضموس للقانون الذي كان معاملا به حتى تاريخ تركه الخدمة وتنظم اللائحة إجراءات تبادل الاحتياطات وطريقة احتساب مدة الخدمة للمؤمن عليهم .

#### المادة (٦٤) :

إذا توفي المؤمن عليه أو توفي صاحب المعاش آل المعاش أو التعموض إلى المستحقين طبقا لأحكام هذا القانون ويوزع عليهم بالتساوي ويعاد توزيع المعاش إذا كان للمتوفى حمل مستكن وذلك بعد ولايته .

#### المادة (٦٥) :

يشترط في المستحقين ما يلي :

- ١- ثبتت أن تكون الأمثلة أو الأرملة قد تم زواج المتوفى بها أو بهن .
- ٢- أن يكون الزوج الأمثل عاجزا عن الكسب على أن يثبت ذلك بقرار من طبيب المؤسسة .
- ٣- ألا يكون الأبناء أو الأخرى قد بلغوا سن (١٨) سنة ويستثنى من ذلك :  
(أ) العاجز عن الكسب ويثبت ذلك بقرار من طبيب المؤسسة .  
(ب) الطالب بالتعليم الثانوي الذي لم يبلغ سن (٢١) سنة والطالب بالتعليم الجامعي الذي لم يبلغ السادسة والعشرين .
- ٤- أن تكون البنات والأخوات غير متزوجات .
- ٥- ألا تكون الأم متزوجة من غير والد المتوفى وكان يعولها المتوفى .
- ٦- أن يثبت أن المتوفى كان يعول والده .
- ٧- أن يثبت إعانة المتوفى للأخوة والأخوات .

## المادة (٦٦) :

١- يوقف صرف المعاش للمستحقين في الحالات الآتية .

(أ) التحاق أحد المستحقين من الذكور والإناث بعمل يحصل منه على دخل يعادل ما يستحقه من معاش أو يزيد عليه .

(ب) عند بلوغ الذكور :

١- سن (١٨) سنة لمن لا يدرس .

٢- سن (٢٦) سنة لمن يدرس في المرحلة الجامعية .

(ج) زواج الأرمال والبنات والأخوات أو وفاتهن .

(د) زوال حالة العجز الموجبة لاستحقاق المعاش .

٢- تؤدي المؤسسة المعاش عن الشهر الذي وقع فيه سبب الوقف على أساس شهر كامل .

## المادة (٦٧) :

يعتمد في تحديد سن المؤمن عليه أو المستحقين من الأبناء والإخوة والأخوات على شهادة الميلاد أو السن الوارد في البطاقة الشخصية أو العائلية أو أى مستند رسمى آخر أو شهاد تسنين صادرة من الجهة المختصة .

## المادة (٦٨) :

يعاد صرف المعاش للإناث ( الأرملة ، البنات ، والأخوات ) في الأحوال الآتية :

١- في حالة ترملمهن وذلك اعتبارا من الشهر التالى للوفاة .

٢- إذا تم طلاقهن وذلك اعتبارا من الشهر التالى لانتهاء العدة الشرعية .

## المادة (٦٩) :

يعاد توزيع المعاش في الأحوال الآتية :

١- إذا وجدت أكثر من أرملة أو توفيت إحداهن يرد معاشها إلى باقى الأرمال فإن لم يكن هناك أكثر من أرملة ينول معاشها إلى أولاد المتوفى الذين يستحقون معاشا من تاريخ زواجها أو وفاتها ويسرى هذا الحكم على الزوج المستحق في حالة وفاته .

٢- في حالة إيقاف أو قطع معاش أحد الأولاد كله أو بعضه لأى سبب ينول ما أوقف أو قطع إلى باقى أولاد المتوفى وينول ما لا يصرف من معاش الأولاد إلى الأرملة إن وجدت .

٣- إذا وقف أو قطع معاش أحد الوالدين كله أو بعضه لأى سبب ينول ما أوقف أو قطع إلى الآخر وفي حالة إيقاف نصيب الوالدين أو قطعه بالكامل ينول إلى الأرملة وفي حالة عدم وجود أرملة في تاريخ الاستحقاق أو كانت الأرملة قد توفيت أو تزوجت آل هذا النصيب إلى أولاد المتوفى .

٤- في حالة زوال سبب إيقاف المعاش كله أو بعضه يسترد ممن آله إليه .

## المادة (٧٠) :

١- يستحق المعاش عن كامل الشهر الذى تنتهى فيه الخدمة ببلوغ سن التقاعد أو يثبت فيه العجز أو تقع فيه الوفاة ويصرف شهريا في نهاية الشهر الذى استحق خلاله .

٢- في حالة إيقاف المعاش أو قطعه يؤدي المعاش المستحق عن الشهر الذى وقع فيه سبب الإيقاف أو القلع على أساس شهر كامل .

## المادة (٧١) :

تؤدى المؤسسة للأرملة أو البنت أو الأخت صاحبة المعاش عند زواجها مبلغا يعادل معاشها عن ستة أشهر تصرف دفعة واحدة على أن توزع حصتها بعد انقضاء ستة الأشهر على بقية المستحقين .

## المادة (٧٢) :

فى حالة وفاة المؤمن عليه المشترك فى التأمين لمدة ستة أشهر على الأقل تؤدى المؤسسة إعانة لأسرته تعادل أجر الاشتراك عن شهر واحد لمصاريف الدفن وفى حالة وفاة صاحب المعاش تؤدى المؤسسة لأسرته إعانة تعادل معاش شهر واحد لنفس الفرض .

## المادة (٧٣) :

١- إذا فقد المؤمن عليه وخفى مكانه وانقطعت أخباره ومضت سنة على غيابه وكان مشتركا فى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة لمدة (٣٦) شهرا ثلاث سنوات على الأقل أو فقد صاحب المعاش يصرف للمستحقين معاش شهرى يعادل ما يستحقونه من معاش بافتراض وفاته وذلك اعتبارا من أول الشهر الذى فقد فيه إلى أن يظهر أو يثبت وفاته حقيقة أو حكما .

٢- إذا كان فقد المؤمن عليه أثناء تأدية عمله أو بسببه فتقدر الإعانة بما يعادل معاش الوفاة عن إصابة العمل طبقا لأحكام الباب الثالث من هذه القانون .

٣- بعد فوات أربع سنوات من تاريخ الفقد أو ثبوت الوفاة حقيقة أو حكما يعتبر تاريخ الفقد هو تاريخ انتهاء الخدمة وذلك بالنسبة لتقدير المعاش وفقا لأحكام هذا القانون .

## المادة (٧٤) :

١- إذا حكم على المؤمن عليه أو صاحب المعاش نهائيا بالسجن لمدة عشر سنوات فأكثر أو يقدر المدة الباقية لبلوغه سن الستين أيهما أقل وكان مشتركا فى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة لمدة (٣٦) شهرا يصرف للمستحقين معاش شهرى يعادل ما يستحقونه عنه من معاش بافتراض وفاته وذلك اعتبارا من تاريخ سجنه ويعاد المعاش إلى المسجون عند الإفراج عنه .

٢- إذا توفى المسجون أثناء سجنه يستمر صرف المعاش للمستحقين وفى حالة عدم توافر شروط استحقاق المعاش للمؤمن عليه المسجون تؤدى المؤسسة للمستحقين تعويضا من دفعة واحدة طبقا للفقرة (ب) من المادة (٥٧) من هذا القانون .

## المادة (٧٥) :

تحدد اللائحة قواعد وشروط أداء المنح والإعانات .

## المادة (٧٦) :

١- لا يجوز الجمع بين المعاشات المستحقة طبقا لأحكام هذا القانون ما عدا معاش العجز عن إصابة العمل فيجوز الجمع بينه وبين معاش الشيخوخة والعجز والوفاة بحيث لا يجاوز مجموع المعاشات أجر الاشتراك عند وقوع الإصابة أو عند التقاعد أيهما أكبر .

٢- إذا استحق المؤمن عليه معاش شيخوخة ومعاش عجز غير مهنى يؤدي إليه المعاش الأكبر .

٣- للولاد والبنات أن يجمعوا بين معاشين مستحقين عن والديهم .

٤- للمؤمن عليها أن تجمع بين معاشها الذى تستحقه وبين المعاش الذى يستحق لها من زوجها طبقا لأحكام هذا القانون وتؤدى لها المؤسسة المعاش الأكبر مضافا إليه نصف المعاش الأصغر الذى تستحقه .

## المادة (٧٧) :

١- يجوز الجمع بين الأجر والمعاش في الأحوال الآتية :

(أ) إذا كان المعاش مستحقا عن إصابة عمل .

(ب) إذا كان صاحب المعاش قد تجاوز سن التقاعد القانوني .

(ج) يجوز لأعضاء المجالس النيابية الجمع بين مكافآتهم والمعاشات المستحقة طبقا لأحكام هذا القانون .

(د) للمؤمن عليها أن تجمع بين أجرها وحصلتها من معاش زوجها .

٢- مع مراعاة البند (أ) من الفقرة (١) من المادة (٦٦) من هذا القانون لا يجوز للأولاد والبنات الجمع بين الأجر والمعاش .

## الباب الخامس التأمين على العاملين في الخارج

## المادة (٧٨) :

تسرى الأحكام الواردة في هذا القانون بشأن تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة على اليمنيين العاملين في الخارج وفقا للشروط الآتية :

١- ألا يكون صاحب معاش طبقا لأحكام هذا القانون أو أى قانون آخر معمول به في الجمهورية .

٢- أن يكون له جواز سفر نافذ المفعول أو أى وثيقة أخرى رسمية تقوم مقامه .

٣- ألا يكون في النولة التي يعمل بها قانون أو قوانين للتأمينات الاجتماعية يحصل بمقتضاها على معاش عند انتهاء خدمته بسبب الشيخوخة والعجز والوفاة .

## المادة (٧٩) :

على المؤمن عليه أداء اشتراكات شهرية تعادل (١٥٪) من شريحة الدخل يختارها من الجدول رقم (٤) المرفاق لهذا القانون .

## المادة (٨٠) :

يجوز للمؤمن عليه تعديل الشريحة التي يؤدي على أساسها الاشتراكات إلى الشريحة الأعلى مباشرة أو إلى شريحة أدنى.

## المادة (٨١) :

تؤدى المؤسسة المؤمن عليه أو للمستحقين المعاشات أو التعويضات أو المنح المنصوص عليها في هذا القانون ، إذا توافرت شروط استحقاقها .

## المادة (٨٢) :

تنظم اللائحة ما يلي :

١- شروط قواعد تعديل شريعة الاشتراكات .

٢- قواعد وإجراءات سداد الاشتراكات ومواعيدها وكذلك أحكام التوقف أو التأخير في سداد الاشتراكات .

٣- كيفية أداء المعاشات والتعويضات والمنح والإعانات للمؤمن عليهم والمستحقين عنهم .

#### المادة (٨٣) :

يجوز للمؤمن عليه ضم مدد اعتبارية لمد الاشتراك في هذا التأمين على أن تؤدي الاشتراكات المشار إليه في المادة (٧٩) من هذا القانون على أساس شريحة الدخل عند تقديم الطلب وتؤدي الاشتراكات عن المدة المطلوبة دفعة واحدة أو على أقساط طبقاً للبند (٣) من المادة (٦٠) من هذا القانون .

#### المادة (٨٤) :

للوزير بناء على اقتراح مجلس إدارة التنسيق مع جهة العلاقة بتكليف موظفين في السفارات أو القنصليات اليمنية لتنفيذ أحكام هذا القانون .

### الباب السادس أحكام عامة

#### المادة (٨٥) :

يطبق في شأن أموال المؤسسة أحكام قانون تحصيل الأموال العامة والقوانين المعدلة له والمؤسسة أحكام قانون تحصيل الأموال العامة والقوانين المعدلة له والمؤسسة في سبيل ذلك إجراء الحجز التحفظي عن طريق القضاء .

#### المادة (٨٦) :

على جميع الجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة أن تطلق التعامل مع أصحاب الأعمال أو المؤمن عليهم حتى تقديمهم للشهادات أو البطاقات الدالة على اشتراكهم بالمؤسسة ويصدر الوزير بالاتفاق مع الوزراء المختصين القواعد والجراءات المتعلقة بتطبيق هذا الحكم .

#### المادة (٨٧) :

لا يمنع من الوفاء بجميع مستحقات المؤسسة حل المنشأة أو تصفيتها أو إغلاقها أو إفلاسها أو إدماجها في غيرها أو انتقالها بالإرث أو الوصية أو الهبة أو البيع أو التنازل أو غير ذلك من التصرفات القانونية التي ترتب عليها تغيير صاحب العمل ويكون الخلف مسئولاً بالتضامن مع أصحاب الأعمال السابقين وعلى أفراد عن تنفيذ جميع الالتزامات المستحقة عليهم على أنه في حالة إيلولة المنشأة بالإرث فتكون مسئولية الخلف التضامنية في حدود ما آل إليه من تركه .

#### المادة (٨٨) :

مع مراعاة أحكام المادة (٧٩) والمادة (٥٩) من هذا القانون لا تخل أحكام هذا القانون بما يكون للعمال من حقوق مكتسبة بمقتضى القوانين أو اللوائح أو أنظمة التأمين أو المعاشات أو الانسحاب الخاصة أو عقود العمل الجماعية أو المشتركة أو غيرها ويلتزم أصحاب الأعمال المرتبطون بتلك الأنظمة بقيمة الزيادة بين ما يتحملونه في تلك الأنظمة والحقوق المقررة لهم في قانون العمل .

## المادة (٨٩) :

١- على المؤسسة الوفاء بالتزاماتها المقررة في هذا القانون كاملة بالنسبة للمؤمن عليهم والمستحقين عنهم حتى ولو لم يتم صاحب العمل بالاشتراك عنهم في المؤسسة وتقدر الحقوق وفقا لأحكام هذا القانون ما دامت علاقة العمل بين صاحب العمل والعامل قد ثبتت لدى المؤسسة .

٢- إذا لم تثبت المؤسسة من صحة البيانات الخاصة بمدة الاشتراك في التأمين أو الأجر ربط المعاش أو صرف التعويض على أساس مدة الخدمة والأجر غير المتنازع عليها وللمؤسسة الحق في مطالبة صاحب العمل بجميع المبالغ المستحقة طبقا لأحكام هذا القانون .

## المادة (٩٠) :

١- على المؤسسة أن تتخذ من الوسائل ما يكفل تقدير المعاشات أو التعويضات أو غيرها المنصوص عليها في هذا القانون وصرفها خلال أربعة أسابيع من تاريخ تقديم المؤمن عليه أو المستحقين عنه طلب الصرف مرفقا به المستندات التي تنص عليها اللائحة .

٢- إذا تأخر صرف المبالغ المستحقة عن المواعيد المقررة التزمت المؤسسة ببناء على طلب صاحب الشأن بدفعها مضافا إليها (١٪) من قيمتها كل يوم تأخير عن الميعاد المحدد بما لا يجاوز قيمة أصل المستحقات .

٣- ترجع المؤسسة على المتسبب في تأخير الصرف بقيمة المبالغ الإضافية التي التزمت بها .

## المادة (٩١) :

١- على السلطات المختصة بتوثيق عقود الزواج إخطار المؤسسة بحالات الزواج الخاصة بالمستحقات في المعاش .

٢- على أصحاب الأعمال الذين يستخدمون أحد أصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم ممن يحصلون على معاشات طبقا لأحكام هذا القانون أن يخطرؤا المؤسسة باسم من يستخدمونه منهم وتاريخ التحاقه بالعمل ومقدار أجره ورقم ربط معاشه وذلك خلال شهرين من تاريخ استخدامه .

٣- على كل صاحب معاش أو مستحق أو من يصرف باسمه المعاش إبلاغ المؤسسة بكل تغيير في أسباب الاستحقاق الذي يؤدي إلى قطع المعاش أو خفضه أو وقفه وذلك خلال شهر على الأكثر من تاريخ التغيير .

## المادة (٩٢) :

لا يجوز لكل من المؤسسة وصاحب المعاش أو المستحقين عنه المنازعة في قيمة المعاش أو التعويض بعد مضي خمس سنوات من تاريخ الإخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ صرف التعويض وذلك فيما عدا حالات إعادة تسوية المعاش أو التعويض بسبب الأخطاء المادية التي تقع في الحساب عند التسوية .

## المادة (٩٣) :

لصاحب المعاش والمستحقين الحق في الطعن في قرار المؤسسة بعدم استحقاق المعاش أو التعويض أو تخفيضه أو وقفه أو سقوطه أمام القضاء أو أمام لجنة يشكلها الوزير يختار كل طرف شخصا يمثلهم ويرأسها قانوني يختاره الوزير ويعتبر قرار أى منهما ملزما للطرفين ولا يجوز الطعن فيه .

## المادة (٩٤) :

لا يجوز الحجز أو التنازل عن مستحقات المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو المستحقين في المؤسسة إلا لدين النفقة أو لدين المؤسسة بما لا يجاوز الربع وتكون الأولوية في الحجز لدين النفقة .

## المادة (٩٥) :

١- لا يجوز صرف المعاش إلى المقيمين في الخارج إلا في الحالات التي تحددها اللوائح بناء على اقتراح المجلس وتحدد اللوائح شروط وأوضاع تحويل المعاش .

٢- لا يجوز تحويل المعاش المستحق طبقاً لأحكام هذا القانون للمؤمن عليهم أو المستحقين عنهم الأجانب الذين يعولون نهائياً إلى بلادهم إلا إذا كانت هناك اتفاقية للمعاملة بالمثل تنظم ذلك .

٣- وفي حالة عدم وجود اتفاقية يصرف للأجنبي عند مغادرته للبلاد الفرق بين ما صرف له من معاش ومجموع الاشتراكات المدفوعة بما في ذلك مكافأة نهاية الخدمة المسددة للمؤسسة ويتم الصرف داخل أراضي الجمهورية ويعملتها الرسمية . \*

## المادة (٩٦) :

١- يسقط حق المؤمن عليه أو المستحقين عنه في تعويضات العجز المؤقت وفي المنح والإعانات بمرور سنة واحدة من تاريخ الإصابة والوفاة والزواج دون تقديم طلب صرفها .

٢- يسقط الحق في المعاش إذا لم تتم المطالبة به أو لم يتم صرفه لمدة خمس سنوات من تاريخ آخر صرف تقاضاه .

## المادة (٩٧) :

١- لا تقبل دعوى المطالبة أو التعويض إلا إذا طولبت المؤسسة بها كتابة خلال خمس سنوات من التاريخ الذي تعتبر فيه المستحقات واجبة الأداء .

٢- يعتبر أي إجراء تقوم به أية جهة من الجهات الإدارية أو النقابية في مواجهة المؤسسة بالنسبة لحقوق المؤمن عليهم أو المستحقين عنهم قاطعاً للتقادم إذا تم في خلال خمس سنوات .

## المادة (٩٨) :

تسقط حقوق المؤسسة قبل أصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين بانقضاء عشر سنوات من تاريخ الاستحقاق .

## المادة (٩٩) :

مع عدم الإخلال بأسباب قطع التقادم المنصوص عليها في أي قانون آخر تقطع مدة التقادم أيضاً بالتنبيه على صاحب العمل أو المؤمن عليهم أو أصحاب المعاشات أو المستحقين بذاء المبالغ المستحقة للمؤسسة بمقتضى هذا القانون بكتاب مسجل يعلم الوصول يتضمن بيانات قيمة هذه المبالغ .

## المادة (١٠٠) :

لا يسرى التقادم في مواجهة المؤسسة لصاحب العمل الذي لم يسبق اشتراكه في التأمين عن كل أو بعض أعماله أو بالاشتراك من أجور غير حقيقية إلا من تاريخ علم المؤسسة بهذه الواقعة .

## المادة (١٠١) :

تعفى المعاشات والتعويضات والمبالغ المستبدلة التي تؤميتها المؤسسة من الخضوع للرسوم والضرائب بكافة أنواعها وتعفى كافة الاشتراكات المقتطعة من أجر المؤمن عليه وكذلك أقساط المبالغ المستبدلة من الخضوع للرسوم والضرائب بسائر أنواعها .

## المادة (١٠٢) :

تعفى أموال المؤسسة الثابتة والمنقولة وجميع عملياتها الاستشارية مهما كان نوعها من جميع أنواع الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة بما فيها الرسوم الجمركية والضرائب العقارية كما تعفى المؤسسة من الرسوم القضائية .

### المادة (١٠٣) :

لوزير بناء على اقتراح مجلس الإدارة وبعد موافقة مجلس الوزراء إبرام اتفاقيات ثنائية بين الجمهورية اليمنية والدول الأخرى في كل أو بعض فروع التأمينات الاجتماعية وعلى الأخص فيما يلي :

- ١- لمنع ازدياد اشتراكات التأمينات الاجتماعية .
- ٢- لتحويل احتياطات التأمين إذا عاد المؤمن عليه إلى وطنه نهائياً .
- ٣- لتحويل المعاشات التي استحقها المؤمن عليه في حالات إصابات العمل والشيخوخة والعجز غير المهني إذا عاد إلى وطنه نهائياً .
- ٤- لتحويل المعاشات إلى المستحقين في حالة وفاة عائلهم إلى حيث يقيمون .
- ٥- تتضمن الاتفاقية قواعد وإجراءات التحويل وسعر الصرف .

### المادة (١٠٤) :

١- للمفتشين الذين تنتدبهم المؤسسة من موظفيها بقرار من الوزير بناء على اقتراح مجلس الإدارة سلطة الضبط القضائي في حدود الصلاحيات المخولة لهم وفقاً للأحكام المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية ويكون لهم بموجب ذلك الحق في الاطلاع على السجلات والدفاتر والأوراق والمحركات والمستندات وغيرها .

وكذلك طلب البيانات اللازمة من أصحاب الأعمال وإجراء أقصى التحريات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

٢- يلتزم أصحاب الأعمال بتسهيل مهمة المفتشين وأن يقدموا لهم معلومات صادقة وصحيحة وعلى سلطات الشرطة مساعدة المفتشين المذكورين عند قيامهم بوظيفتهم .

### المادة (١٠٥) :

يحلف المفتشون ورؤسائهم اليمن عند تعيينهم مفتشين بأن يقوموا بمهام وظيفتهم بأمانة وإخلاص ولا يفشوا سرا من أسرار المهنة أو أي اختراع صناعي اطلاعوا عليه بحكم وظيفتهم .

### المادة (١٠٦) :

١- يجوز للمؤمن عليه أن يستبدل جزءاً من معاشه التقاعدي مبلغاً نقدياً .

٢- يجوز للمستبدل أو خلفه في أي وقت أن يسدد باقي أقساط الاستبدال دفعة واحدة .

٣- لا يجوز لأحد المستحقين بعد وفاة المؤمن عليه أو المتقاعد استبدال جزء من استحقاقه في المعاش .

٤- تحدد اللائحة شروط وأسس وقواعد وإجراءات الاستبدال بناء على اقتراح مجلس الإدارة .

### المادة (١٠٧) :

مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المواد التالية من المخالفات المشار إليها .

### المادة (١٠٨) :

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسة آلاف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من تعمد إعطاء بيانات غير صحيحة وامتنع عن إعطاء البيانات المنصوص عليها في القانون واللوائح أو القرارات المنفذة له بقصد الحصول على أموال من المؤسسة دون وجه حق ويعاقب بنفس العقوبة كل من تعمد عن طريق إعطاء بيانات غير صحيحة دون الوفاء باستحققات المؤسسة كاملة ، وفي جميع الأحوال تحكم المحكمة المختصة برد المبالغ التي صرفت بدون وجه حق .

#### المادة (١٠٩) :

- ١- يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائتي ريال كل صاحب عمل يحمل عماله أى نصيب فى نفقات التأمين لم يرد بها نص خاص فى القانون وتحكم المحكمة المختصة بإلزام صاحب العمل المخالف بأن يرد للعمال ما تحملوه من نفقات التأمين .
- ٢- تتعدد الغرامة عدد العمال الذين وقعت فى شأنهم المخالفة .

#### المادة (١١٠) :

- يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسمائة ريال ولا تتجاوز ألفى ريال من يخالف أى حكم آخر من أحكام هذا القانون أو اللائحة أو القرارات المنفذة له .

#### المادة (١١١) :

- تنول إلى المؤسسة جميع المبالغ المحكوم بها طبقا لأحكام هذا القانون .

### الباب السابع أحكام ختامية

#### المادة (١١٢) :

- تدار الأموال التأمينية وأوجه استثمارها بمعرفة مجلس إدارة يشكل برئاسة الوزير وعضوية كل من :
- رئيس المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية .
  - وكيل وزارة العمل والتدريب المهني .
  - وكيل وزارة الصناعة .
  - اثنين يمثلان أصحاب الأعمال من الفاضعين لأحكام هذا القانون ويتم اختيارهما عن طريق الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية .
  - اثنين يمثلان العمال من المؤمن عليهم يتم اختيارهما عن طريق الاتحاد العام لنقابة عمال الجمهورية .
- ويجوز تعديل هذا التشكيل بقرار جمهوري .

#### المادة (١١٣) :

- يتولى المجلس تحديد السيولة النقدية الواجب الاحتفاظ بها لمواجهة الالتزامات التأمينية وكذا اعتماد الخطة المالية والسياسة الاستثمارية للفائض من هذه الأموال ومشروع الموازنة التقديرية والحساب الختامي والمصادقة على القرارات واللوائح المالية .

#### المادة (١١٤) :

- تختص الجهة المختصة طبقا لأحكام القوانين النافذة بتسوية المنازعات التى تقع بين أصحاب الأعمال والمؤسسة أو بين أصحاب الأعمال والمؤمن عليهم .

#### المادة (١١٥) :

تصدر اللائحة التنفيذية لأحكام هذا القانون بقرار جمهوري بعد موافقة مجلس الوزراء ومجلس الرئاسة بناء على عرض الوزير .

#### المادة (١١٦) :

تُلغى أحكام القانون رقم (١) لسنة ١٩٨٠ م ، بشأن الضمان الاجتماعي الصادر في عدن وأحكام القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٨٧ م بشأن التأمينات الاجتماعية الصادر في صنعاء وكما يلغى أى حكم أو نص يتعارض مع أحكام هذا القانون .

#### المادة (١١٧) :

يعمل بهذا القرار الجمهوري بالقانون من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية بصنعاء

بتاريخ : ٢٥ رمضان ١٤١١ هـ .

الموافق : ١٠ أبريل ١٩٩١ م .

الفريق / علي عبد الله صالح

رئيس مجلس الرئاسة

حيدر أبو بكر العطاس

رئيس مجلس الوزراء

□ □ □

جدول رقم (١)

أولا : (١) تقدير درجات العجز في حالات فقد العضوى

النسبة المئوية لدرجة العجز	العجز المتخلف	٢
أيمن أيسر		
٨٠ ٪	بتر الذراع الأيمن الى الكتف	١
٧٥ ٪	بتر الذراع الأيمن الى مافوق الكوع .	٢
٦٥ ٪	بتر الذراع الأيمن تحت الكوع .	٣
٧٠ ٪	بتر الذراع الأيسر الى الكتف .	٤
٦٥ ٪	بتر الذراع الأيسر الى مافوق الكوع .	٥
٥٥ ٪	بتر الذراع الأيسر تحت الكوع .	٦
٦٥ ٪	بتر الساق فوق الركبة .	٧
٥٥ ٪	بتر الساق تحت الركبة .	٨
٥٥ ٪	الصمم الكامل .	٩
٣٥ ٪	فقد العين .	١٠
أيمن أيسر	بتر الإبهام	١١
٣٠ ٪ / ٢٥ ٪	بتر السلامة الطرفية للإبهام	١٢
١٨ ٪ / ١٥ ٪	بتر السبابة	١٣
١٢ ٪ / ١٠ ٪	بتر السلامة الطرفية للسبابة	١٤
٦ ٪ / ٥ ٪	بتر السلاميتين الطرفية والوسطى للسبابة .	
١٠ ٪ / ٨ ٪	بتر الوسطى	
١٠ ٪ / ٨ ٪	بتر السلامة الطرفية للوسطى	١٥
٥ ٪ / ٤ ٪	بتر السلاميتين الوسطى والطرفية .	
٨ ٪ / ٦ ٪	بتر أصبع بخلاف السبابة والإبهام والوسطى .	
٦ ٪ / ٥ ٪	بتر السلامة الطرفية .	١٦
٣ ٪ / ٢,٥ ٪	بتر السلاميتين الطرفيتين .	
٥ ٪ / ٤ ٪	بتر اليد اليمنى عند المعصم	١٧
٦٠ ٪	بتر اليد اليسرى عند المعصم	١٨
٥٠ ٪	بتر القدم مع عظام الكاحل .	١٩
٤٥ ٪	بتر القدم دون عظام الكاحل .	٢٠
٣٥ ٪	بتر رؤوس مشطيات القدم كلها .	٢١
٣٠ ٪	بتر الأصبع المشطية الخامسة للقدم .	٢٢
١٠ ٪	بتر إبهام القدم وعظمة مشطه .	٢٣
١٠ ٪	بتر أصبع القدم بخلاف السبابة .	٢٤
٥ ٪	بتر السلامة الطرفية لإبهام القدم .	٢٥
٤ ٪	بتر السلامة الطرفية لسبابة القدم	٢٦
٣ ٪	بتر أصبع القدم بخلاف السبابة والإبهام .	٢٧

(تابع) جدول رقم (١)

(ب) تقدير درجات العجز الأخرى بالنسبة لباقي الأطراف وأعضاء الجسم

النسبة المئوية لدرجة العجز أيمن أيسر	العجز المتخلف
<p>٨/٦</p> <p>١٠/٨</p> <p>١٠/٨</p> <p>٨/٦</p> <p>١٥/١٢</p> <p>١٨/١٥</p> <p>١٥/١٢</p> <p>٥/٤</p> <p>١٥/١٠</p> <p>٢٠/١٦</p>	<p><b>الطرف العلوى (انكليوز المفاصل)</b></p> <p><b>الإبهام :</b></p> <p>انكليوز المفصل السلامى السلامى فى حالة بسيط كامل</p> <p>انكليوز المفصل السلامى السلامى فى حالة ثنى كامل</p> <p>انكليوز المفصل المشطى السلامى فى حالة ثنى وبسيط كامل</p> <p>انكليوز المفصل المشطى فى حالة نصف ثنى</p> <p>انكليوز المفصلين المشطى السلامى السلامى فى حالة ثنى جزئى</p> <p>انكليوز المفصلين المشطى السلامى والسلامى السلامى فى حالة بسيط كامل أو ثنى كامل</p> <p>انكليوز المفصل بين مشطيه الإبهام وعظام الرسغ</p> <p>خلع بالمفصل السلامى السلامى للإبهام</p> <p>خلع بالمفصل المشطى السلامى</p> <p>تقريب جبرى للإبهام نتيجة أثره التتام أو فقد عمل المفصلة المبادعة</p> <p><b>السيابة :</b></p> <p>انكليوز المفصل السلامى السلامى الأول فى حالة ثنى أو بسيط</p> <p>انكليوز المفصل السلامى السلامى الثانى فى حالة ثنى أو بسيط</p> <p>انكليوز المفصلين السلامى الأول والثانى فى حالة بسيط أو ثنى</p> <p>انكليوز المفصل المشطى السلامى فى حالة ثنى أو بسيط</p> <p>انكليوز المفصل المشطى السلامى والسلامى السلامى الأول والثانى فى حالة بسيط كامل</p> <p>أو ثنى كامل</p>
<p>٤/٤</p> <p>٢/١</p> <p>٨/٥</p> <p>٨/٦</p> <p>١٠/١٠</p> <p>٦/٤</p> <p>٢/١</p> <p>٦/٥</p> <p>٦/٤</p> <p>٨/٨</p>	<p><b>الوسطى :</b></p> <p>انكليوز المفصل السلامى السلامى الأول فى حالة ثنى أو بسيط</p> <p>انكليوز المفصل السلامى السلامى الثانى فى حالة ثنى أو بسيط</p> <p>انكليوز المفصلين السلامى الأول والثانى فى حالة ثنى أو بسيط</p> <p>انكليوز المفصل المشطى السلامى</p> <p>انكليوز المفاصل المشطى السلامى والسلامى الأول والثانى فى حالة ثنى أو بسيط</p> <p><b>البيصر والخنصر :</b></p> <p>انكليوز المفصل المشطى السلامى السلامى الأول فى حالة ثنى أو بسيط .</p> <p>انكليوز المفاصل السلامى السلامى الثانى فى حالة ثنى أو بسيط</p> <p>انكليوز المفاصل المشطى السلامى</p> <p>انكليوز المفاصل المشطى السلامى السلامى الأول والثانى فى حالة بسيط أو ثنى</p>
<p>٢/٢</p> <p>١/١</p> <p>٤/٣</p> <p>٦/٤</p> <p>٦٠/٥٠</p> <p>٤٥/٣٥</p>	<p><b>اليدين :</b></p> <p>انكليوز جميع مفاصل اليد أو الأصابع</p> <p>انكليوز جميع مفاصل اليد والأصابع فيما عدا الإبهام</p>

(تابع) جدول رقم (١)

(ب) تقدير درجات العجز الأخرى بالنسبة لباقي الأطراف وأعضاء الجسم

النسبة المئوية لدرجة العجز أيمن أيسر		العجز المختلف
		<b>قطع الأوتار :</b>
		١- قطع الوتر الباسط عند قاعدة الأصبع في حالة ثنى كامل .
٪١٠	٪١٢	الإبهام
٪١٠	٪١٢	الصبابة
٪٨	٪١٠	الوسطى
٪٣٠	٪٤٠	أثره التثام مقيدة لحركة العضد ملتصق بالجسم
٪٤٠	٪٥٠	كسر غير ملتحم بالعضد
٪١٠	٪١٥	كسر غير ملتحم بالفنوة اللفقى
٪٤٠	٪٥٠	انكليوز المرفق في بسط كامل في ١٨٠ درجة
٪٣٠	٪٤٠	انكليوز المرفق في زاوية ١٥٠ درجة
٪٢٥	٪٣٠	انكليوز المرفق في زاوية ٩٠ درجة
		أثره التثام مقيدة لحركة بسط المرفق لزاوية ٤٥ درجة أو أقل
٪٣٥	٪٤٠	( الساعد في حالة ثنى لزاوية حادة )
٪١٥	٪٢٠	أثره التثام مقيدة لحركة بسط المرفق لزاوية ٩٠ درجة
٪١٢	٪١٥	أثره التثام مقيدة لحركة المرفق لزاوية ١٢٥ درجة
٪٤٠	٪٥٠	كسر بالساعد مع إعاقة ثامة في حركتي الكعب والبطح
٪٢٥	٪٣٠	أثره التثام مقيدة لحركة الكعب بين درجتى ١٠ ، ٩٠
٪١٥	٪٢٠	أثره التثام مقيدة لحركة الكعب بين درجتى ٤٥ ، ٩٠
٪١٠	٪١٥	كسر بالتحام معيب بظام الساعد عائق لحركات مفصل الرسغ
٪٢٠	٪٢٥	انكليوز تام بالرسغ
٪١٢	٪١٥	انكليوز جزئى بالرسغ
٪٢٠	٪٢٥	انكليوز الرسغ مع بسط اليد والكعب كامل
		<b>العضلات والأعصاب والأوعية الدموية بالطرف العلوى</b>
		<b>ضمور العضلات :</b>
٪٢٥	٪٣٠	ضمور العضلة ذات الرأسين العضوية
٪٢٠	٪٣٠	ضمور العضلة الدالية
		<b>٢- شلل الأعصاب :</b>
٪٢٥	٪٢٠	شلل العصب الزندي والإصابة عند المرفق
٪١٥	٪٢٠	شلل العصب الزندي والإصابة عند اليد
٪٦	٪٨	البنصر والخنصر
		(أ) قطع الوتر الباسط قبل اندغامه في السلامية الثانية
		(ب) السلاميتين الأخيرتين في حالة ثنى كامل )
٪٦	٪٦	الإبهام

(تابع) جدول رقم (١)

(ب) تقدير درجات العجز الأخرى بالنسبة لباقي الأطراف وأعضاء الجسم

النسبة المئوية لدرجة العجز		العجز المختلف
أيمن	أيسر	
٪٤	٪٣	السبابة
٪٣	٪٢	البنصر والخنصر
		(ب) قطع الوتر الباسط قبل اندغامه في السلامة الأخيرة مباشرة (والسلامة الأخيرة في حالة ثني كامل)
٪٦	٪٤	الإبهام
٪٢	٪١	السبابة
٪١	٪٠,٥	الوسطى أو البنصر أو الخنصر
		(ج) قطع الوتر القابض عند المفصل المشطى السلامى والسلامى السلامى الأول (الأصبع في حالة بسط كامل)
٪٢٠	٪١٦	الإبهام
٪١٢	٪١٠	السبابة
٪٦	٪٥	البنصر أو الخنصر
٪١٠	٪٨	الوسطى
		(د) قطع الوتر القابض عند المفصل السلامى السلامى الثانى (السلامة الأخيرة في حالة بسط كامل)
٪٨	٪٦	الإبهام
٪٣	٪٢	السبابة
٪٢	٪١	الوسطى
٪١,٥	٪١	البنصر
		(هـ) العضد والساعد :
٪٣٠	٪٢٥	تعود الخلع بالكثف
٪٤٠	٪٢٠	انكليوز تام بالكثف
٪٣٠	٪٢٥	انكليوز جزئى بالكثف
٪٢٥	٪٢٠	نقص في حركة رفع الذراع لموازنة الكتف
٪١٥	٪١٠	نقص في حركة رفع الذراع إلى أعلى بمقدار ٣٠ درجة
٪٥٠	٪٤٠	شلل العصب الكعبرى أعلى الفرع للعضلة المثثة الرأس
٪٤٠	٪٣٠	شلل العصب الكعبرى
٪٣٥	٪٢٥	شلل العصب المتوسط
٪١٠	٪٨	شلل العصب تحت اللوح
٪٢٠	٪١٥	شلل العصب الدائرى
٪٦٠	٪٥٠	شلل العصب الزندى والكعبرى
٪٦٠	٪٥٠	شلل العصب الزندى والمتوسط
٪٧٥	٪٦٥	شلل العصب الزندى والكعبرى والمتوسط

(تابع) جدول رقم (١)

(ب) تقدير درجات العجز الأخرى بالنسبة لباقي الأطراف وأعضاء الجسم

النسبة المئوية لدرجة العجز أيمن أيسر	العجز المختلف
تعامل الحالة معاملة البتر من ١٠٪ إلى ٣٠٪	<p>٣- الأوعية الدموية :</p> <p>انسداد بالشرايين نتجت عنه غرغرينا</p> <p>انسداد بالأوردة نتجت عنه أوديميا مزمنة</p> <p>(د) الطرف السفلي :</p>
٣٠٪	كسر بالفخذ مع قصر ٦ سم والمفاصل جيدة مع ضعف متوسط بالعضلات
١٢٪	كسر بالفخذ مع قصر ٤ سم
٨٪	كسر بالفخذ مع قصر ٣ سم
٢٠٪	كسر غير ملتئم بالرضفة مع ضعف بالفخذ
٣٠٪	كسر غير ملتئم بالرضفة مع ضعف شديد بالفخذ
٢٠٪	كسر بعظمى الساق ملتئم بشكل معيب
٥٠٪	كسر غير ملتئم بالساق
٥٠٪	انكليوز المفصل الحرقفي في وضع مناسب
٥٠٪	انكليوز بالركبة في درجة ١٠٠ درجة
٧٥٪	انكليوز بالركبة متحرك بين درجتى ١٢٠ و ١٧٠ درجة
١٥٪	انكليوز بالركبة متحرك بين درجتى ٩٠ و ١٨٠ درجة
من ٦٠٪ إلى ٥٠٪	أثر التآلم بخلفية الركبة مقيدة لحركة البسط لغاية ٩٠ درجة
من ٥٠٪ إلى ٣٠٪	أثر التآلم بخلفية الركبة مقيد لحركة البسط لغاية ١٣٥ درجة
من ٣٠٪ إلى ١٠٪	أثر التآلم بخلفية الركبة مقيدة الحركة البسط لغاية ١٧٠
٢٥٪	التهاب مفصلي تشوهى بالركبة
٥٠٪	انكليوز بكامل القدم مع رفع القدم لأعلى زاوية أكثر من ١٠٠ درجة
٢٠٪	انكليوز بكامل القدم في زاوية ٩٠ ( أحسن وضع )
٣٥٪	انكليوز بكامل القدم في زاوية ١٠٠ درجة
١٥٪	انكليوز بإبهام القدم في وضع يسبب تعطيل حركة المشى
١٥٪	انكليوز في جميع أصابع القدم في وضع جيد
١٥٪	تفريط القدم نتيجة كسر العظام
	العضلات والأعصاب بالطرف السفلي :
	١- ضمور العضلات :
٢٠٪	ضمور عضلات الجزء الأمامى للفخذ
٢٠٪	ضمور عضلات الفخذ كلها
٤٠٪	ضمور عضلات الطرف السفلي
٣٠٪	ضمور عضلات الساق جميعها
١٠٪	ضمور عضلات الجزء الأمامى للساق
من ٨٠٪ إلى ١٠٪	ضمور العضلات الخارسة

(تابع) جدول رقم (١)

(ب) تقدير درجات العجز الأخرى بالنسبة لباقي الأطراف وأعضاء الجسم

النسبة المئوية لدرجة العجز أيسر أيمن	العجز المتخلف
٥٠٪	صك تام (جنوفاجم) مع ضعف شديد بالعضلات ٢- شلل أحصاب الطرف السفلى :
٥٠٪	شلل تام بالعصب الوركي
٥٠٪	شلل تام بالعصب الفخذي
٣٠٪	شلل العصب المأبضي الوحشي
٣٠٪	شلل العصب المأبضي الإنسي
٤٠٪	شلل العصب المأبضي الإنسي والوحشي
٦٠٪	شلل العصب المأبضي الإنسي والوحشي مصحوب بالـ
٢٠٪	شلل العصب الشظوي
	٣- الأوعية الدموية
	انسداد الشرايين نتجت عنه غرغرينا
	انسداد وريدي نتجت عنه أوديميا مزمنة
	انسداد وريدي نتجت عنه أوديميا بالطرفين السفليين مع قرحة مزمنة تؤثر على المشي والوقوف
	الدوالي التي لا يمكن شفاؤها بالتدخل الجراحي ويسبب عنها قرحة مزمنة
	٤- إصابات الرأس والجهاز العصبي المركزي
	فقد شعر فروة الرأس
	إصابة بالرأس نتج عنها فقد عظمى بالصفحة الخارجية والداخلية حسب مساحة الجزء المفقود
	إصابة بالرأس مصحوبة أو غير مصحوبة بكسر الجمجمة ومصحوبة أو غير مصحوبة بارتجاج بالمخ ونتج عنها دوخة أو ارتعاشات أو صداع أو لثمة في الكلام أو نقص في القوى العقلية حسب شدة الحالة
	نزيف بالمخ مصحوب بشلل نصفي غير قابل للشفاء
	إصابة الرأس نتج عنها اضطراب عقلي
	شلل نصفي غير تام مع أفازيا
	شلل نصفي أيمن غير تام
	شلل نصفي أيسر غير تام
	شلل نصفي تام مصحوب بتوتر العضلات
	شلل تام بالطرف العلوي الأيمن
	شلل تام بالطرف العلوي الأيسر
	شلل غير تام بالطرف العلوي الأيمن
	شلل غير تام بالطرف العلوي الأيسر
	أفازيا بسيطة
	أفازيا واضحة

(تابع) جدول رقم (١)

(ب) تقدير درجات العجز الأخرى بالنسبة لباقي الأطراف وأعضاء الجسم

النسبة المئوية لدرجة العجز		العجز المتخلف
أيسر	أيمن	
من ٢٠٪ إلى ٣٠٪	من ٢٠٪ إلى ٣٠٪	نوبات صرعية قليلة أو نادرة
من ٢٠٪ إلى ٣٠٪	من ٢٠٪ إلى ٣٠٪	نوبات صرعية متعددة
من ٢٠٪ إلى ٣٠٪	من ٢٠٪ إلى ٣٠٪	شلل الطرفين السفليين
من ٢٠٪ إلى ٣٠٪	من ٢٠٪ إلى ٣٠٪	شلل الطرف السفلي مع القدرة على المشي
من ٢٠٪ إلى ٣٠٪	من ٢٠٪ إلى ٣٠٪	شلل الطرفين السفليين غير كامل أو المشي غير ممكن
من ٢٠٪ إلى ٣٠٪	من ٢٠٪ إلى ٣٠٪	شلل الطرفين السفليين والمشى ممكن بكمز أو بعصا
من ٢٠٪ إلى ٣٠٪	من ٢٠٪ إلى ٣٠٪	تكهف الحبل الشوكي
من ٢٠٪ إلى ٣٠٪	من ٢٠٪ إلى ٣٠٪	تليف الجهاز العصبي المركزي
		<b>العصب الأول:</b>
		فقد حاسة الشم
		<b>العصب الثاني:</b>
		ضمور تام بالعصب البصري لعين واحدة
		ضمور تام مزودج بالعصب البصري
		<b>العصب الثالث والرابع والسادس:</b>
		شلل بالعضلات الداخلية بإحدى العينين
		شلل بالعضلات الداخلية بالعينين
		شلل بالعضلات الخارجية بالعينين بدون ازدواج البصر
		شلل بالعضلات الخارجية مع ازدواج البصر
		<b>العصب الخامس:</b>
		التهاب بأطراف العصب الخامس مع تقلص عضلات نصف الوجه مصحوب بالآلم
		شلل بالعصب الخامس مصحوب بفقد الحسية بنصف الوجه
		<b>العصب السابع:</b>
		شلل بالعصب الوجهي مع عدم القدرة على غلق جفني العين
		شلل بالعصب الوجهي مع عدم القدرة على غلق العينين مما
		<b>العنق:</b>
		انثناء العنق للأمام نتيجة تقلص العضلات أو أثر التنام ملتصقة
		انثناء العنق التشنجي
		<b>المعدة الفقرة:</b>
		سوكيلوز أو لوردوز أو كيبوز مع تحديد في الحركة
		بروز أو انحناف مصحوب بالآلم وتحديد في الحركة
		التهاب عظمي مفصلي تشويهي مع تيبس مفاصل الفقرات
		التهاب عظمي مفصلي تشويهي مع تيبس مفاصل الفقرات وصعوبة التنفس
		التهاب عظمي نخاعي بالفقرات مع سلامة النخاع الشوكي

(تابع) جدول رقم (١)

(ب) تقدير درجات العجز الأخرى بالنسبة لباقي الأطراف وأعضاء الجسم

النسبة المئوية لدرجة العجز أيمن أيسر	العجز المتخلف
من ٣٠٪ إلى ٤٠٪ من ٥٠٪ إلى ٧٠٪	مرض بوت غير مصحوب بخراج درنى مرض بوت مصحوب بخراج درنى <b>الأنف :</b>
من ٥٪ إلى ٢٥٪ ١٥٪ ١٠٪	ضيق بالأنف بدون فقد ولا يمكن علاج الضيق كسر يعظم الأنف مصحوب بضيق الضياشيم فقد أرنبه الأنف
من ١٠٪ إلى ٢٠٪ من ٢٠٪ إلى ٤٠٪ من ٢٠٪ إلى ٥٠٪	فقد جزئى بالأنف بدون ضيق الضياشيم فقد الأنف بدون ضيق الضياشيم فقد الأنف مصحوب بضيق الضياشيم <b>العين :</b>
من ٥٪ إلى ١٠٪ ١٥٪ ٣٠٪	<b>الجفون والمسالك الدمعية :</b> انحراف حافة الجفن للداخل أو الخارج أو التصاق للملتحمة الجفنية بملتحمة المقلة ناسور دمعى مزمن غير قابل للشفاء من ناحية واحدة ناسور دمعى مزمن غير قابل للشفاء من الناحيتين
من ١٥٪ إلى ٢٥٪	تلف الحجاج <b>المقلة : الكتاركتا الإصابية :</b>
	(أ) عند وجود كتاركتا بالعين تسبب ضعفا بالإبصار قد يصل إلى درجة الفقد التام تقدر نسبة العاهة بهذه العين بنسبة الإبصار المبينة بالفقرة (٤) من الجدول الخاص بحالات فقد الإبصار إذا كانت عملية إزالة الكتاركتا لا تجدى فى إصلاح درجة الإبصار (ب) إذا عملت عملية إزالة كتاركتا إصابية تقدر العاهة حسب درجة الإبصار بعد عملية إزالة الكتاركتا باستعمال النظارة التى تعتبر جزءا تكميليا للجراحة ويزاد ١٠٪ مقابل عدم اندماج الصورتين فى حالة إزالة كتاركتا فى عين واحدة ويحيث لا تتعدى العاهة فى العين المجرى بها عملية إزالة كتاركتا من ٣٥٪ .
٥٪ ١٠٪	<b>الأذن :</b> فقد أو تشويه بصيوان الأذن الخارجية فقد أو تشويه بصيوان الأذنين
من ١٠٪ إلى ٢٠٪ من ٢٠٪ إلى ٤٠٪ من ١٠٪ إلى ٣٠٪ من ٤٠٪ إلى ٦٠٪	<b>الفك العلوى :</b> المضغ ممكن المضغ غير ممكن فقد بسقف الحلق متصل أو غير متصل بالفقرة الأنفية وجيب الهواء الفكى إصابة بالفك العلوى مع تشوه الأنف والوجه
من ٥٪ إلى ١٠٪	<b>الفك السفلى :</b> المضغ ممكن

(تابع) جدول رقم (١)

(ب) تقدير درجات العجز الأخرى بالنسبة لباقي الأطراف وأعضاء الجسم

النسبة المئوية لدرجة العجز أيمن أيسر	العجز المختلف
من ٢٠٪ إلى ٤٠٪ من ١٠٪ إلى ٢٠٪ ٢٥٪ من ٥٠٪ إلى ٦٠٪	المضغ غير ممكن خلع بالمفصل الفكى الصدغى يمكن أو لا يمكن رده ضيق بالفم بسبب انكليوز الفكين ضيق بالفم بسبب انكليوز الفكين يسمح بتناول السوائل فقط فقد الفك السفلى بأكمله أو ببقاء الفرع المساعد مع تشوه الوجه . <b>الأسنان :</b> فقد لغاية خمس أسنان فقد نصف الأسنان مع إمكان تركيب طقم صناعى فقد نصف الأسنان مع عدم إمكان تركيب طقم صناعى فقد نصف الأسنان جميعها مع إمكان تركيب طقم صناعى فقد نصف الأسنان مع عدم إمكان تركيب طقم صناعى <b>اللسان :</b> بتر اللسان حسب اتساعه والاتصالات وحالة الكلام ناسور لغايبى لم يتحسن بالعلاج الجراحى
من ١٠٪ إلى ٢٠٪ من ١٠٪ إلى ٣٠٪ من ١٥٪ إلى ٢٥٪ من ٣٠٪ إلى ٤٠٪	<b>البلعوم الألفى :</b> ضيق بالبلعوم الألفى ناتج عن التصاق الحلق بالجدار الخلفى للبلعوم ضيق بالبلعوم مصحوب بصمم <b>البلعوم السفلى :</b> ضيق بالبلعوم يعوق البلع <b>الحنجرة :</b> درن الحنجرة ضيق بالحنجرة بسبب بحة فى الصوت ضيق بالحنجرة بسبب بحة فى الصوت مع ضيق التنفس ضيق بالحنجرة تسبب عنه ضيق بالتنفس يستدعى وضع أنبوبة حنجرية ضيق بالحنجرة تسبب عنه انعدام الصوت مع تلف محدود بالأوتار الصوتية
من ٢٠٪ إلى ٣٠٪ من ١٠٪ إلى ٢٠٪ من ٣٠٪ إلى ٤٠٪ من ٤٠٪ إلى ٥٠٪	<b>المريء :</b> ضيق بالمريء يعوق البلع <b>المعدة :</b> قرحة مزمنة قرحة مزمنة مع التصاقات مؤلمة أو ضيق فتحة البواب مع تمدد المعدة ونحافة ناسور معدى لم يشف بالعلاج الجراحى
من ٣٠٪ إلى ٤٠٪ من ٤٠٪ إلى ٥٠٪ من ٥٠٪ إلى ٦٠٪	

(تابع) جدول رقم (١)

(ب) تقدير درجات العجز الأخرى بالنسبة لباقي الأطراف وأعضاء الجسم

النسبة المئوية لدرجة العجز أيمن أيسر	العجز المتخلف
	<b>الأمعاء الدقيقة :</b>
من ٤٠٪ إلى ٦٠٪	ناسور بالأمعاء في وضع مرتفع بالبطن
من ٤٠٪ إلى ٥٠٪	ناسور بالأمعاء في وضع منخفض بالبطن
من ١٠٪ إلى ٣٠٪	فقد في الأمعاء
	<b>الأمعاء الغليظة :</b>
من ٢٠٪ إلى ٤٠٪	ناسور لم يشف بالعلاج الجراحي ويسمح بخروج الغازات والسوائل من بعض مواد البراز والتبرز عادي .
	<b>الشرج :</b>
من ٢٠٪ إلى ٥٠٪	ناسور حسب موضعه خارج أو داخل العضلة العاصرة مع عدم القدرة على حجز أو احتباس المواد البرازية نتيجة إصابة العضلة العاصرة ومصحوب أو غير مصحوب بسقوط الشرج أو التهاب معوي أو التهاب بريتنوني .
من ٢٠٪ إلى ٥٠٪	<b>الكبد :</b>
من ٢٠٪ إلى ٥٠٪	ناسور مراري أو صليدي
	<b>الطحال :</b>
٢٠٪	استئصال الطحال السليم
١٠٪	استئصال الطحال المتضخم
صفر	استئصال الطحال المتضخم المصحوب باستسقاء بالبطن
	<b>جدار البطن :</b>
من ١٠٪ إلى ٢٠٪	فتق إربي أيمن أو أيسر فتق سرى أو فخذى
من ٢٠٪ إلى ٣٠٪	فتق إربي مزدوج
من ١٠٪ إلى ٣٠٪	فتق بجدار البطن أو فتق جراحي
من ٥٪ إلى ١٠٪	شلل جزئي لعضلات البطن نتيجة تأثر عصب بجدار البطن
	<b>المسالك البولية :</b>
	<b>الكلى والمهث :</b>
من ١٠٪ إلى ٢٠٪	التهاب بإحدى الكليتين
من ٣٠٪ إلى ٤٠٪	التهاب بإحدى الكليتين مع التهاب بحوض الكلية
من ٤٠٪ إلى ٦٠٪	التهاب كلوي يسبب علوى أو تسهما
من ٤٠٪ إلى ٦٠٪	التهاب بحوض الكليتين
من صفر إلى ١٥٪	استئصال الكلية والأخرى سليمة ( حسب حالة الكلية المستصلحة )
٥٠٪	استئصال الكلية والأخرى متكيسة
من ٥٪ إلى ١٠٪	كلية متحركة
٥٠٪	درن بكلية واحدة
من ٥٠٪ إلى ٨٠٪	درن بالكليتين
٥٠٪	ناسور بالمهث

(تابع) جدول رقم (١)

(ب) تقدير درجات العجز الأخرى بالنسبة لباقي الأطراف وأعضاء الجسم

العجز المتخلف		النسبة المئوية لدرجة العجز	أيمن	أيسر
ناسور بطني بولي		من ٤٠٪	إلى ٦٠٪	
المثانة :				
التصاق جدار المثانة بالانفاق العالي يسبب كسر		من ٤٠٪	إلى ٥٠٪	
ناسور بولي بالعمة أو العجان		٧٠٪		
ناسور مثاني معوي		من ٥٠٪	إلى ٧٠٪	
ناسور مثاني شرجي				
التهاب مثاني مزمن إصابى أو جرح بالمثانة				
استدعى تثبيت قسطرة		من ٣٠٪	إلى ٤٠٪	
التهاب مثاني مع التهاب بحوض كلية واحدة		٥٠٪		
التهاب مثاني مع التهاب بحوض الكليتين		من ٥٠٪	إلى ٧٠٪	
درن بالمثانة مع سلامة الكليتين		من ٢٠٪	إلى ٣٠٪	
انحباس كلي بالبول نتيجة إصابة بالنخاع الشوكي		٤٠٪		
انحباس جزئي بالبول		٢٠٪		
انحباس جزئي بالبول مصحوب بالتهاب كلية واحدة ، أو كليتين		من ٥٠٪	إلى ٩٠٪	
عدم القدرة على حبس البول		من ٢٠٪	إلى ٣٠٪	
قناة مجرى البول الخلفية :				
ضيق كامل نتيجة تمزق مجرى البول الخلفية		٧٠٪		
ضيق جزئي نتيجة تمزق مجرى البول الخلفية		٥٠٪		
ضيق يمكن توسيعه بالعملية الجراحية		من ٢٠٪	إلى ٤٠٪	
ضيق مصحوب بناسور متصل ما بين الشرج وقناة مجرى البول		من ٤٠٪	إلى ٦٠٪	
قناة مجرى البول الأمامية :				
ضيق يمكن توسيعه		من ٢٠٪	إلى ٣٠٪	
ضيق يصعب توسيعه		من ٣٠٪	إلى ٤٠٪	
ناسور بولي		٣٠٪		
انعدام قناة مجرى البول الأمامي مع فتحة بالعجان		٥٠٪		
انعدام قناة مجرى البول الأمامي ما بين السرة والعجان		٤٠٪		
اللفص الصدري :				
كسر عظم القفص غير مصحوب بإصابة حشوية		من ١٠٪	إلى ٢٠٪	
كسر ضلع حسب المضاعفات		من صفر	إلى ٢٠٪	
الوركين :				
التهاب شعبي مزمن خفيف		من ٥٪	إلى ٢٠٪	
التهاب شعبي مزمن شديد		من ٢٠٪	إلى ٥٠٪	

(تابع ) جدول رقم (١)

(ب) تقدير درجات العجز الأخرى بالنسبة لباقي الأطراف وأعضاء الجسم

النسبة المئوية لدرجة العجز أيسر	العجز المختلف
من ٥٠٪ إلى ١٠٠٪	التهاب شعبي مزمن مضاعف بامفرزما أو تسدد شعبي أو ريو أو هبوط القلب
من ٥٪ إلى ٣٠٪	انسكاب بلوري إصابي
من ١٠٪ إلى ٤٠٪	انسكاب دموي بلوري
من ٢٠٪ إلى ٧٠٪	انسكاب صديدي بلوري
من ٥٪ إلى ١٠٪	إصابة درنية تخلف عنها تلفيات بسيطة
من ١٠٪ إلى ٢٠٪	إصابة درنية تخلف عنها تلفيات متوسطة
من ٤٠٪ إلى ٧٠٪	إصابة درنية تخلف عنها تلفيات شديدة
من ٧٠٪ إلى ١٠٠٪	إصابة درنية متقدمة غير قابلة للشفاء
من ١٠٪ إلى ٣٠٪	سيلكوزس مصحوب بتليف بسيط بالرئتين
من ٢٠٪ إلى ٦٠٪	سيلكوزس مصحوب بتليف متوسط بالرئتين
من ٦٠٪ إلى ٩٠٪	سيلكوزس مصحوب بتليف شديد بالرئتين
١٠٠٪	سيلكوزس مصحوب بحدن بالرئتين
من ١٠٪ إلى ٣٠٪	اسبستوزس مصحوب بتليف بسيط بالرئتين
من ٢٠٪ إلى ٤٠٪	اسبستوزس مصحوب بتليف متوسط بالرئتين
من ٤٠٪ إلى ٨٠٪	اسبستوزس مصحوب بتليف شديد بالرئتين
١٠٠٪	اسبستوزس مصحوب بحدن بالرئتين
	بسينوزس ( ربط القطن أو الكتان ) وغير مصحوب بتغيرات في أشعة الرئتين
	تقدر نسبة العاهة بنسبة النقص في الطاقة التنفسية
من ١٠٪ إلى ٥٠٪	بسينوزس مصحوب بنزلة شعبية مزمنة وريو شعبي
من ٥٠٪ إلى ٩٠٪	بسينوزس مصحوب بامفرزما
من ١٠٪ إلى ٩٠٪	امفرزما نتيجة استنشاق أبخرة
من ١٠٪ إلى ٩٠٪	امفرزما نتيجة النفخ في الآلات
١٠٠٪	أورام خبيثة نتيجة استنشاق أبخرة أو أتربة
	<b>القلب والأورطى :</b>
	التصاق بفشاء القلب أو إصابة بصمام القلب أو التهاب بعضلات القلب أو تلف بعضلات
من ١٠٪ إلى ٢٠٪	القلب نتيجة جلطة بالشرايين التاجية والقلب متكافئ
من ٢٠٪ إلى ٦٠٪	مع بعض أعراض ظاهرة
٨٠٪	مع عدم تكافؤ القلب
من ٣٠٪ إلى ٩٠٪	تأثر القلب والكليتين نتيجة حدوث علوى أو تسمم
من ٣٠٪ إلى ٨٠٪	انيورزم الأورطى أو جدار القلب .
	<b>أعضاء التناسل :</b>
صفر	أثرة التام بالقضيب لا تمنع الانتصاب

(تابع) جدول رقم (١)

(ب) تقدير درجات العجز الأخرى بالنسبة لباقي الأطراف وأعضاء الجسم

النسبة المئوية لدرجة العجز أيمن أيسر	العجز المتخلف
٢٥٪	فقد ثمرة القضيب
٣٠٪	انعدام جزئي بالجسم الاسفنجي
٦٠٪	فقد القضيب
٧٠٪	فقد القضيب مع ضيق بفتحة مجرى البول
٩٠٪	فقد القضيب مع الخصيتين
٣٥٪	فقد خصية قبل البلوغ
٢٥٪	فقد خصية من سن البلوغ لغاية ٤٠ سنة
١٥٪	فقد خصية بعد سن الأربعين
٦٠٪	فقد خصيتين قبل سن البلوغ
٤٠٪	فقد خصيتين من سن البلوغ لغاية سن الأربعين
٣٠٪	فقد خصيتين بعد سن الأربعين
من صفر إلى ١٠٪	قيلة مائية حسب الحجم والمضاعفات
من ١٠٪ إلى ١٥٪	قيلة دموية إصابية
من ١٠٪ إلى ١٥٪	درن البربخ والخصية من ناحية واحدة
من ٢٠٪ إلى ٤٠٪	درن البربخ والخصية من الناحيتين
من ٤٠٪ إلى ٥٠٪	درن البربخ والبروستاتا والورصلة المنوية
	الإناث :
من ٤٠٪ إلى ٦٠٪	فقد الرحم والمبايض قبل سن البلوغ
٤٠٪	فقد الرحم قبل الإنجاب
٣٠٪	فقد الرحم بعد الإنجاب
٣٠٪	فقد مبيض واحد قبل أو بعد سن البلوغ
من ٥٪ إلى ١٥٪	سقوط الرحم أو المهبل
	الغدد الدرقية :
من ٥٪ إلى ٢٠٪	غدد درقية
من ٢٠٪ إلى ٢٥٪	غدد درقية متقشرة مصحوبة بنواسير
من ٤٠٪ إلى ١٠٠٪	سرطان الغدد
	الأورام الخبيثة :
من ٤٠٪ إلى ١٠٠٪	تقدر نسبة العجز حسب فقد العضو لوظيفته أو بتره أو انتكاس الحالة أو عدم إمكان إجراء عملية
	بعض الأمراض :
٥٠٪	الزهري كمرض مهني
من ٢٠٪ إلى ٤٠٪	ناسور معاود واحد أو متعدد وحسب الموضع
من ٢٠٪ إلى ١٠٠٪	سرطان الدم

يراعى فى تقدير درجات العجز فى حالات فقد العضو ما يأتى :

١- أن تكون الجراحة قد التأت التناما كاملا ( دون تخلف أية مضاعفات أو معوقات لحركة المفاصل المتبقية ، كالتندبات ، أو التليفات ، أو التكتسات ، أو الالتهايات ، أو المضاعفات الحسية أو غيرها ) ، وتزداد درجات العجز تبعاً لما يتخلف عن هذه المضاعفات .

٢- فى حالة وجود مضاعفات لحالة البتر فيجب وصف الحالة المسببة للعجز والمضاعفات فى الشهادة الطبية كما تحدد درجات الإعاقة فى كل حركة على تلك المفاصل بالنسبة إلى القواعد الطبيعية .

٣- فى حالة وجود مضاعفات حسية يجب تحديد مكانها ومدى زيادة أو نقص الحساسية ونوعها .

٤- إذا كان المصاب أعسر قدرت درجات عجزه الناشئة عن إصابات الطرف العلوى الأيسر بذات النسب المقررة لهذا العجز فى الطرف الأيمن .

٥- إذا عجز أى عضو من أعضاء الجسم المبينة أعلاه عجزاً ( كلياً ) مستديماً عن أداء وظيفته اعتبر ذلك العضو فى حكم المفقود، وإذا كان العجز ( جزئياً ) قدرت نسبته تبعاً لما أصاب العضو من عجز عن أداء وظيفته

٦- إذا نتج عن الإصابة فقد جزء أو أكثر من أحد أعضاء الجسم المبينة بالجدول قدرت النسبة المئوية لدرجة العجز فى حدود النسبة المقررة لفقد ذلك العضو ولا يجوز بأى حال من الأحوال أن تتعداها .

## ثانيا : فى حالات فقد الإبصار :

درجة العجز للعين المصابة (٤)	نسبة فقد الإبصار (٣)	نسبة قوة الإبصار (٢)	درجة الإبصار (١)
٢,٩٠	٨,٥	١٠٠,٠	٦/٦
٥,٧٤	١٦,٤	٩١,٥	٩/٦
١٠,٥٣	٣٠,٠	٨٣,٦	١٢/٦
١٤,٥٢	٤١,٥	٦٩,٩	١٨/٦
٢٤,٠٠	٦٠,٠	٥٨,٥	٢٤/٦
٢٨,٠٠	٨٠,٠	٤٠,٠	٣٦/٦
٣٠,١٠	٨٦,٠	٢٠,٠	٦٠/٦
٣٢,٢٦	٩١,٠	١٤,٠	٦٠/٥
٣٤,٢٦	٩٧,٩	٨,٢	٦٠/٤
٣٤,٧٩	٩٩,٤	٢,١	٦٠/٣
٣٥,٠٠	١٠٠,٠	٠,٦	٦٠/٢
		٠,٦	٦٠/١ فأقل

ويراعى فى تقدير العجز المتخلف عن فقد الإبصار ما يأتى :

- ١- أن تقدر درجة العجز الناشئ من ضعف إبصار العين بواقع الفرق بين درجة العجز المقابلة لدرجة الإبصار للعين قبل الإصابة وبعدها إذا كان هناك سجل يوضح درجة إبصار تلك العين قبل الإصابة (عمود ٤).
- ٢- وفى حالة عدم وجود سجل بحالة الإبصار قبل الإصابة يعتبر أن العين كانت سليمة  $\frac{6}{7}$ .
- ٣- مع مراعاة أحكام البند (١) يراعى فى حالة إصابة العين الوحيدة أن تقدر درجة العجز طبقا لنسبة فقد الإبصار بها على اعتبار أن الإبصار الكامل لتلك العين ١٠٠ ٪ ( عمود ٣).
- ٤- فى حالة فقد إبصار العين الوحيدة تعتبر عجزا كاملا .
- ٥- مع مراعاة أحكام البند (١) يراعى فى حالة الإصابة بكلتا العينين أن تقدر درجة العجز على أساس نصف مجموع قوة إبصار كل منهما ، أى باعتبار أن الإبصار لكل عين ٥٠ ٪ ( عمود ٣) .

### ثالثا : فى حالة فقد السمع :

- ١ - يعتبر السمع سليما إذا كان لايتجاوز (١٥) ديسبلا لكل من الأذنين .
  - ب - تحسب نسبة فقد السمع للأذن الواحدة بواقع درجة ونصف مئوية نظير فقد ديسبل واحد من القدرة السمعية فيما يزيد على (١٥) ديسبلا .
  - ج - تعتبر نسبة فقد السمع ١٠٠ ٪ إذا كان متوسط الضعف فى القدرة السمعية للأذنين يصل إلى ٨٥ ٪ ديسبل وتعتبر درجة العجز المتخلف فى هذه الحالة ٥٥ ٪ من العجز الكلى .
- ويراعى فى تقدير درجات العجز المتخلف عن فقد السمع ما يلى :
- ١- أن يقاس فقد السمع بالنسبة لمتوسط القدرة السمعية للأصوات التى يبلغ ترددها من ١٢٥ الى ١٠٠٠ سيكل / ثانية مع مراعاة أن يتم تقدير ضعف السمع بجهاز قياس السمع الكهربائى لإمكان الوصول بسهولة الى هذه الدرجات من الذبذبات التى لايسهل عملها بالشوكة الرنانة .
  - ٢- أن تقدر درجة العجز الناشئ عن ضعف السمع بواقع الفرق بين درجة السمع قبل الإصابة وبعدها إذا كان هناك سجل يوضح تلك الدرجة .
  - ٣- فى حالة عدم وجود سجل بحالة السمع يعتبر السمع سليما ١٠٠ ٪ تبعا لسن العامل المصاب أى يضاف  $\frac{1}{2}$  ديسبل لكل سنة تزيد على ٤٥ .
  - ٤- مع مراعاة أحكام البند (٢) يراعى فى حالة إصابة الأذن الوحيدة أن تقدر درجة العجز طبقا لنسبة السمع لتلك الأذن على اعتبار أن سمعها يعادل ١٠٠ ٪ من السمع الكامل .
  - ٥- مع مراعاة أحكام البند (٤) يراعى فى حالة إصابة الأذنين بدرجات متفاوتة من ضعف السمع أن تقدر نسبة السمع تبعا للنظام الآتى :

(أ) النسبة المئوية لفقد السمع بالأذنين معا .

نسبة فقد السمع فى الأذن الأقوى (٥) ونسبة فقد السمع فى الأذن الأضعف (٦)

(ب) تحسب درجة العجز المتخلف على أساس أن نسبة ١٠٠ ٪ من فقد السمع تعادل ٥٥ ٪ من العجز الكامل .

ويشترط فى جميع ماتقدم أن تكون حالة العجز قد استقرت استقرارا تاما .

**جدول رقم (٢)**  
**بنسب خفض معاش التقاعد**

النسبة المئوية لخفض معاش التقاعد	السن عند تقديم طلب صرف المعاش
١٠٪ ٥٪	من ٤٥ سنة وأقل من ٥٠ سنة من ٥٠ سنة وأقل من ٥٥ سنة

**جدول رقم (٣)**  
**بالاشتراك الشهري تبعا للدخل أو الأجر**

رقم الشريحة	شريحة الدخل أو الأجر بالريال	مقدار الاشتراكات الشهرية بالريال	رقم الشريحة	شريحة الدخل أو الأجر بالريال	مقدار الاشتراكات الشهرية
١	١٠٠٠	١٥٠	١٠	٥٥٠٠	٨٢٥
٢	١٥٠٠	٢٢٥	١١	٦٠٠٠	٩٠٠
٣	٢٠٠٠	٣٠٠	١٢	٦٥٠٠	٩٧٥
٤	٢٥٠٠	٣٧٥	١٣	٧٠٠٠	١٠٥٠
٥	٣٠٠٠	٤٥٠	١٤	٧٥٠٠	١١٢٥
٦	٣٥٠٠	٥٢٥	١٥	٨٠٠٠	١٢٠٠
٧	٤٠٠٠	٦٠٠	١٦	٨٥٠٠	١٢٧٥
٨	٤٥٠٠	٦٧٥	١٧	٩٠٠٠	١٣٥٠
٩	٥٠٠٠	٧٥٠	١٨	٩٥٠٠	١٤٢٥
١٠	٥٥٠٠	٨٢٥	١٩	١٠٠٠٠	١٥٠٠

□□□

# قرار جمهورى بالقانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٩٢ م بشان المعاشات والمكافآت للقوات المسلحة والأمن

رئيس مجلس الرئاسة ،

بعد الاطلاع على اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية

وعلى دستور الجمهورية اليمنية .

وعلى القرار الجمهورى رقم (١) لسنة ١٩٩٠ م بتشكيل مجلس الوزراء .

وبعد موافقة مجلس الرئاسة .

قرر :

## الباب الاول التسمية والتعاريف

### المادة (١) :

يسمى هذا القانون « قانون المعاشات والمكافآت للقوات المسلحة والأمن » .

### المادة (٢) :

لأغراض أحكام هذا القانون يكون للألفاظ والمبشرات التالية المعانى المبينة قرين كل منها ، ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك .

**الجمهورية**

· الجمهورية اليمنية .

**الوزارة المختصة**

· وزارة الدفاع أو وزارة الداخلية والأمن فى نطاق مسئولية واختصاص كل منها كجهة عمل .

**الوزير المختص**

· وزير الدفاع أو وزير الداخلية والأمن ، بحسب اختصاص كل منهما .

**المرتب الأساسى**

· المرتب المقرر للمتففع الذى يؤخذ على أساسه الاشتراكات المقررة فى هذا القانون ولا يدخل فى تعريف المرتب الأساسى المكافآت والبذلات والحوافز الأخرى

**معاش التقاعد**

· المعاش الشهري الذى يستحقه المتففع عند انتهاء خدمته أو ما يستحقه خلفه بعد وفاته وفق أحكام هذا القانون .

**المعقوق التقاعدية**

· المقررات المالية التى يستحقها المتففع أو المستحق من بعده وفقاً لأحكام هذا القانون .

**المكافأة**

· المبلغ الذى يدفع للعسكري الذى تنتهى خدماته بالقوات المسلحة أو الأمن ، أو للمستحقين عنه فى حالة عدم توافر الشريط المقررة لاستحقاق معاش التقاعد وفقاً لأحكام هذا القانون .

<b>المتقاعون</b>	: أفراد وضباط صف وضباط القوات المسلحة والأمن والعاملين المدنيين الثابتين المستفيدين من أحكام هذا القانون .
<b>التقاعد</b>	: هو الذى انتهت خدمته ويستحق معاشا تقاعديا وفق أحكام هذا القانون .
<b>المستحقون</b>	: خالف المتقاع أو المتقاعد المتوفى ، المستحقون لحقوقه التقاعدية بعد وفاته وفق أحكام هذا القانون ويشمل ذلك الشهيد والمعوق .
<b>الخدمة الفعلية</b>	: الخدمة التى يقضيها العسكري بالقوات المسلحة أو الأمن أو أى خدمة سابقة فى مرافق ومؤسسات الدولة وسدد عنها اشتراكات التقاعد ولم يستلم عنها معاشا أو مكافأة ، ويتم ربطها وفقا لأحكام هذا القانون .
<b>مدة الخدمة المستبعدة</b>	: الخدمة التى لا تدخل ضمن الخدمة الفعلية التى يسوى على أساسها المعاش أو المكافأة .
<b>العمليات القتالية</b>	: العمليات والتحركات التى تقوم بها القوات المسلحة والأمن أو بعض وحداتهما بقصد الدفاع عن الجمهورية وحماية أمنها وسلامة أراضيها ومقراتها الدفاعية .
<b>المناورات</b>	: التدريب والتحركات العسكرية .
<b>الشهيد</b>	: العسكري أو الشخص الذى أزهقت حياته بأى طريقة كانت أثناء العمليات القتالية أو المناورات أو المشاريع التدريبية أو المهمات الأمنية ، ويشمل ذلك من توفى متأثرا بإصابة أثناء أو بسبب الحالات المشار إليها فى هذه الفقرة ، وكذا الأسير الذى يتوفى أثناء فترة أسره لدى العدو ، والمفقود بعد إعلان استشهاده .
<b>الوفاة</b>	: الوفاة أثناء أداء الواجب أو بسببه والوفاة الطبيعية .
<b>المفقود</b>	: العسكري أو صاحب المعاش الذى انقطعت أخباره ولم يثبت وفاته أو استشهاده أو وقوعه فى الأسر وأعلن عن فقدته من قبل المحكمة أو الوزير المختص .
<b>الأسير</b>	: من وقع فى قبضة العدو بأى طريقة كانت .
<b>المنتقم</b>	: من يقوم بإزهاق روحه عمدا بأى وسيلة كانت .
<b>الإصابة</b>	: إصابة العسكري بإحدى الأمراض المهنية أو الإصابة نتيجة حادث أثناء تأدية العمل أو بسببه ، ويعتبر فى حكم ذلك كل حادث يقع للمنتفع أثناء فترة نهايه لجباضة عمله أو عوبته منه بشرط أن يكون قد سلك الطريق الطبيعى دون انحراف أو توقف مالم يكن ذلك خارجا عن إرادته .
<b>درجة العجز</b>	: نسبة الفقد الوظيفي والقدرة الجسمية أو العقلية للمنتفع المصاب وحدها الأقصى مائة درجة .
<b>العجز الكلى</b>	: العجز الذى يؤثر تأثيرا كليا على قدرة المنتفع للعمل أو الخدمة ويكون غير قابل على تأدية الخدمة العسكرية أو المدنية ، وفى كل الأحوال يكون العجز كليا متى وصلت حالة العجز إلى مائة درجة .
<b>العجز الجزئى</b>	: العجز الذى يحد من قدرة المنتفع للخدمة وينجم عنه عدم اللياقة الصحية لتأدية الخدمة العسكرية .
<b>اللائحة</b>	: اللائحة التنفيذية لأحكام هذا القانون .
<b>صندوق أو صندوقى التقاعد</b>	: صندوق التقاعد العسكري أو صندوق التقاعد الأمنى أو كليهما معا .

## الباب الثاني سريان القانون

### المادة (٣) :

- تسرى أحكام هذا القانون على المنتفعين الآتي بيانهم :
- (أ) الضباط العاملين والشرفيين والجامعيين بالقوات المسلحة والأمن .
  - (ب) ضباط الصف والجنود المتطوعين بالقوات المسلحة والأمن .
  - (ج) العاملين المدنيين المعيّنين على وظائف دائمة بالقوات المسلحة والأمن .
  - (د) ضباط وضباط الصف والجنود المجندين لتأدية خدمة الدفاع الوطني الإلزامية بالقوات المسلحة والأمن
  - (هـ) الضباط والضباط الصف والجنود الاحتياط المستدعين بالقوات المسلحة والأمن .
- ويكون سريان أحكام هذا القانون بالنسبة للفئات الواردة في الفقرات ( د ، هـ ) من هذه المادة في حدود الأحكام الخاصة بكل منها المنصوص عليها في هذا القانون .

## الباب الثالث اشتراكات المعاش وموارد صندوق التقاعد

### المادة (٤) :

- تتكون اشتراكات المعاش التي تمثل حصص الوزارة المختصة والمنتفعين لصالح صندوق التقاعد كما يلي .
- (أ) تستقطع نسبة ٦٪ من المرتب الأساسي الشهري للمنتفعين المنصوص عليهم في الفقرات ( ١ ، ب ، جـ ) من المادة (٣) السابقة ، ويبدأ الاقتطاع من أول راتب يصرف لهم ويتم استقطاع هذه النسبة شهريا ولا تتأثر بأية استقطاعات تجري على المرتب .
  - (ب) حصة الحكومة بواقع ٦٪ من جملة المرتبات الأساسية للمنتفعين شهريا ، ويتم توريد هذه الاشتراكات إلى حساب الصندوق في المواعيد المقررة لصرف المرتبات الشهرية .

### المادة (٥) :

- تتكون موارد صندوق التقاعد من :
- (أ) اشتراكات الوزارة المختصة والمنتفعين والمقررة وفقا لأحكام هذا القانون .
  - (ب) المبالغ التي تتزعم بها الخزنة العامة للدولة عن مدد الخدمة السابقة لمتسببي القوات المسلحة والأمن الموضحة فيما يلي :
- ١- مساهمة المنتفع والدولة خلال خدمة المنتفعين من القوى العاملة في القوات المسلحة والأمن حتى قيام الجمهورية اليمنية

عن الفترة التي لم يكن لهم اشتراكات في صندوق التقاعد العسكري والأمني .

٢- المبالغ التي تلتزم بها الدولة عن الخدمات المربوطة لفترات الانقطاع لمن عادوا إلى الخدمة بقرارات سياسية .

٣- الحقوق التقاعدية للمتقاعدين الذين انتهت خدماتهم حتى قيام الجمهورية اليمنية ويستثنى من ذلك المتقاعدين والمتقاعدين الذين لهم مساهمة سابقة في صندوق التقاعد من عام ١٩٨٠ م .

٤- كل ما يتحمل به الخزنة العامة من التزامات تقرر توسط صندوق التقاعد لإيفائها للمتقاعدين وذلك وفقا لما توضحه اللائحة التنفيذية .

(ج) المبالغ التي يؤديها المتقاعدين مقابل ضم خدمات سابقة أو اعتبارية لا تشملها الحالات الموضحة في البند (ب) من هذه المادة .

(د) القيمة الرأسمالية لصناديق التقاعد القائمة .

(هـ) ريع استثمار الموارد السابقة .

### المادة (٦) :

الأجر الذي يجري عليه استقطاع نسب اشتراكات المعاش المقررة وفقا لأحكام المادة (٤) هو المرتب الأساسي المقرر قانونا للمتقاعدين ولا يشمل أى بدلات أو أجور إضافية أو مكافآت ويجوز أن تتضمن اللائحة التنفيذية تحديد الأسس والقواعد التي يمكن بموجبها شمول بعض البدلات الأساسية والمزايا التي يمكن أن تخضع للاستقطاع لغرض استفادة المتقاعدين من ذلك فيما يتعلق بحقوقه التقاعدية مستقبلا .

### المادة (٧) :

يجوز بقرار جمهوري بناء على عرض الوزير وبعد موافقة مجلس الوزراء ، تعديل نسب الاشتراكات المقررة في هذا القانون ، أو إضافة موارد جديدة خلاف ما هو محدد بهذا القانون .

### المادة (٨) :

على كل جهات العمل أن تقدم للوزارة المختصة بيانات دورية إجمالية ومفصلة كل ثلاثة أشهر عن المبالغ والاشتراكات بتوريدها للصندوق وفقا لأحكام هذا القانون وما تم توريده بالفعل من واقع ما حدث وبدون الالتجاء إلى التخمين أو التقدير الجزافي ، فضلا على إجراء المطابقة والتأكد في نهاية كل عام .

### المادة (٩) :

مدد الخدمة التي تعطى الحق في المعاش أو المكافأة هي :

(أ) مدد الخدمة التي تقضى في القوات المسلحة أو الأمن والمسدد عنها اشتراكات المعاش .

(ب) مدد الخدمة السابقة في الجهات المدنية شريطة ربطها رسميا وسداد الاشتراكات المستحقة عنها وفقا للقانون .

(ج) مدد الخدمة في القوات المسلحة أو الأمن والجهات المدنية التي أسلم عليها العسكري مستحقات نهاية الخدمة كخدمة متواصلة مع الخدمة المكتسبة للمعاش أو المكافأة شريطة سداد الاشتراكات أو رد المكافأة المستحقة عنها .

(د) مدد الخدمة الإلزامية والاستدعاء لخدمة الاحتياط بالقوات المسلحة أو الأمن التي لا تدخل ضمن إحدى الوظائف التي يشملها حكم الفقرة (ج) من هذه المادة ، وذلك لمن يعين منهم في القوات المسلحة أو الأمن .

(هـ) المدد التي يقضيها الطالب بنجاح بالكليات والمعاهد والمدارس العسكرية ومراكز التدريب قبل التعمين بالقوات المسلحة والأمن مع تسديد اشتراكات المعاش المستحقة عنها ولا يحسب عنها مدد إضافية من تلك المنصوص عليها في المادتين

(١٢ ، ١٣) من هذا القانون ، وفي هذه الحالة تدخل مدة الخدمة قبل سن الثامنة عشرة في تسوية المعاش أو المكافأة وفقا للأحكام المقدمة .

(و) مدة الأسر إذا ثبتت براءة الأسير وفقا للقواعد والأوامر المتبعة في القوات المسلحة والأمن .

(ز) المدة التي يقضيها المنتفع المفقود في حالة ظهوره طبقا لأحكام القانون .

(ح) مدد مساوية للمدة التي قضاهما المنتفع خارج الخدمة رغما عن إرادته إذا أعيد إليها مع سداد اشتراكات المعاش المستحقة عن هذه المدة إذا لم يستلم عنها راتب أو مكافأة ورد ما يكون قد صرف له من مكافأة عن هذه المدة على أن تتحمل خزانة الدولة مساهمة فترة الانقطاع كاملة ، أما إذا كان قد استحق راتباً أو تمويناً عن أو خلال الفترة التي قضيت خارج الخدمة فيتمتعين بحساب هذه المدة رد ما يكون قد صرف له من معاش أو مكافأة وفي جميع الأحوال يكون الرد إما دفعة واحدة أو على أقساط شهرية .

#### المادة (١٠) :

يشترط للاستفادة من مدد الخدمة المنصوص عليها في الفقرة (د) من المادة (٩) السابقة التي تعطى الحق في المعاش أو المكافأة ما يلي :

(أ) إيداء الرغبة كتابيا في احتساب تلك المدد أو بعضها خلال سنتين من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون أو الانتفاع به أيهما أبعد مدى ، وفي حالة الوفاة قبل انقضاء هذه المدة تحسب مدة الخدمة السابقة بالكامل لأغراض الحقوق التقاعدية دون سداد أية اشتراكات عنها .

(ب) رد ما يكون قد صرف عنها من مكافأة وسداد اشتراكات المعاش عن المدد التي لم يكن قد قام بسداد الاشتراكات عنها ويتم أداء هذه المبالغ إما دفعة واحدة أو على أقساط شهرية .

وتعتبر مدة الخدمة السابقة في هذه الحالة مضمومة إلى مدة الخدمة التي تعطى الحق بالمعاش أو المكافأة ، متى أدبت المبالغ المستحقة عنها بدئاً في اقتطاع أقساطها من الراتب ، أو تقرير خصمها من المكافأة أو اقتطاعها من المعاش بحسب الأحوال وإذا انتهت خدمة المنتفع قبل أداء الأقساط المستحقة عليه اقتطعت الأقساط الباقية من معاشه .

وفي حالة استحقاق مكافأة بدلا عن المعاش تخصم جملة الأقساط الباقية ويوقف اقتطاع الأقساط في حالة الوفاة أو انتهاء الخدمة بسبب عدم اللياقة الصحية .

#### المادة (١١) :

الشمولون بأحكام هذا القانون يجوز لهم طلب ضم مدد خدمة سابقة ما لم تشملها أحكام المادتين (٩ ، ١٠) أو طلب ضم مدد خدمة اعتبارية تضم لخدماتهم اللاحقة إذا كان من شأن ذلك حصول المنتفع على الحد الأعلى أو الأدنى للمعاش بشرط الاشتراك عن هذه المدد بواقع (١٢٪) من الراتب الأساسي المستحق في تاريخ تقديم طلب الضم عن كل شهر من شهور تلك الخدمة ولا يسرى هذا الشرط المتعلق بالاشتراك بالنسبة لمن يطلب ضم مدد خدمات سابقة لهم في الدولة ولم تؤخذ في الاعتبار وتحدد اللائحة الكيفية التي يتم بها سداد جملة الاشتراكات ومدد الخدمة التي يجوز للمنتفع ضمها .

#### المادة (١٢) :

تضاف المدد الإضافية الآتية إلى مدد الخدمة الفعلية عند حساب المعاش أو المكافأة :

(أ) مدد مساوية لمدة الخدمة في زمن الحرب ، ويحدد زمن الحرب والفئات المنتفعة بهذه بالنسبة للمستقبل فقط بقرار من مجلس الرئاسة بناء على عرض الوزير المختص .

(ب) مدة مساوية للمدة التي تقضى في الأسر بشرط أن تثبت براءة الأسير طبقا للقواعد والأوامر المتبعة في القوات المسلحة والأمن ، ومع عدم الإخلال بأحكام المادة (١٣) لا يجوز الجمع بين أكثر من مدة إضافية واحدة من المدد المذكورة في هذه المادة وفي هذه الحالة تحسب المدة الأطول .

#### المادة (١٣) :

تضم المدة الإضافية الآتية إلى مدد الخدمة الفعلية عند حساب المعاش أو المكافأة وذلك على النحو الآتي :

(أ) مدة تعادل نصف مدة الخدمة الفعلية بالنسبة للطيارين ما فوق سرعة الصوت وأطقم الغواصات ولا تحسب الفترات الدراسية للتأهيل ضمن احتساب المدد الإضافية .

(ب) تلتزم الوزارة المختصة في توريد المبالغ المترتبة على مدد الخدمات الإضافية المربوطة للمنتفع المستحق وفقا لما ورد في المادة (١٢) والفقرة (أ) من هذه المادة إلى صناديق التقاعد عند إحالة العسكري إلى التقاعد أو عند إنهاء خدماته ومنحه حقوق مكافأة الخدمة .

#### المادة (١٤) :

لا تسري أحكام الفقرة (أ) من المادة (١٢) السابقة على من ينقل من وحيته أو إلى احتياطها وذلك من تاريخ نقله ، ولا على من يتقرر عدم إياقته الصحية للخدمة بها من تاريخ صدور القرار بذلك .

#### المادة (١٥) :

في جميع الأحوال لا يجوز الجمع بين احتساب أكثر من مدة إضافية واحدة من المدد المبينة في المادتين ( ١٢ ، ١٣ ) السابقتين وعند الجمع بينهما تحسب المدة الأطول .

#### المادة (١٦) :

تضم المدد الإضافية طبقا للأحكام المنصوص عليها في المادتين ( ١٢ ، ١٣ ) إلى مدة الخدمة الفعلية التي قضاهما المعنيون من الصنوف بالقوات المسلحة أو الأمن من درجة ضابط صف أو جندى متطوع متى تم حسابها في مدة الخدمة التي تعطى الحق في المعاش أو المكافأة طبقا لأحكام المادتين ( ٩ ، ١٠ ) السابقتين .

#### المادة (١٧) :

يعتبر العسكري في الخدمة الفعلية إذا كان قائما بعمله أو مريضا أو في إجازة أو موفدا أو منتدبا أو معارا أو معيننا خارج البلاد طبقا للقواعد القانونية العامة التي تحكم الحالات المذكورة ، وشريطة التزام الوزارة المختصة بتوفير اشتراكات التقاعد المنصوص عليها في المادة (٤) من هذا القانون .

#### المادة (١٨) :

لا تحسب ضمن مدة الخدمة الفعلية التي يسوى على أساسها المعاش أو المكافأة مدد الخدمة المفقودة التالية :

(أ) مدة تنفيذ العقوبات القضائية والانضباطية .

(ب) مدة الغياب غير المشروع .

(ج) مدة الهروب .

(د) مدة الإجازات التي تمنح بدون واتب إذا لم يدفع عنها اشتراكات .

(هـ) مدة الأسر إذا لم تثبت براءة الأسير وفقا للقواعد والأوامر المتبعة في القوات المسلحة والأمن .

(و) مدة بقاء العسكري في المستشفيات العسكرية أو المدنية الأخرى بسبب إصابته علة أو عاهة في جسمه بطريقة عمدية إذا ثبت ذلك بحكم قضائي .

(ز) مدة الخدمة التي حصل عنها المنتفع على مستحقات نهاية الخدمة قبل صدور هذا القانون ما لم يتم الرد وفقا لأحكام هذا القانون .

## الباب الرابع سن الإحالة إلى المعاش

### المادة (١٩) :

تنتهى خدمة الأفراد والصف ضباط والضباط بالقوات المسلحة أو الأمن متى بلغوا السن المقررة للتقاعد من الخدمة العسكرية في رتبهم الأصلية على النحو التالي :

م	الرتبة	السن المقررة للتقاعد
١	الأفراد والصف ضباط	٥٠ عاما
٢	الضباط من رتبة ملازم حتى رتبة نقيب	٥٤ عاما
٣	الضباط من رتبة رائد حتى رتبة عقيد	٥٨ عاما
٤	الضباط من رتبة عميد فأعلى	٦٠ عاما

### المادة (٢٠) :

يجوز في زمن الحرب بقرار من مجلس الرئاسة عدم التقيد بالسن المبينة في المادة (١٩) من هذا القانون .

### المادة (٢١) :

تنتهى خدمة الضباط وضباط الصف والجنود عند بلوغهم السن القانوني للتقاعد وفقا للمادة (١٩) ويجوز لهم بعد مضي خدمة فعلية مدتها (٢٠) عاما طلب الإحالة إلى المعاش بصرف النظر عن بلوغ السن القانونية .

### المادة (٢٢) :

تحدد سن التقاعد بالنسبة للعاملين المدنيين بالقوات المسلحة والأمن وفقا للسن المقررة لتقاعد أفراد وضباط القوات المسلحة والأمن حسب معادلة درجاتهم للرتب العسكرية .

## الباب الخامس قواعد تسوية المعاشات والمكافآت

### المادة (٢٣) :

يسوى المعاش أو المكافأة على أساس آخر راتب أساسى شهري اقتطع منه اشتراك المعاش ، ووفقا لمدة الخدمة المحسوبة

في المعاش أو المكافأة ، ويدخل في حساب الراتب ما يستحقه المنتفع من زيادة في راتبه ولو لم يكن قد تم صرفها وعند حساب المدة يعتبر كسر الشهر كاملا ويجبر كسر السنة إلى سنة كاملة إذا زادت عن النصف وتهمل إذا قلت عن ذلك ولو كان من شأنه استحقاق المنتفع معاشا بدلا من المكافأة .

#### المادة (٢٤) :

(أ) إذا زادت مدة خدمة المنتفع عن (٢٠) سنة خدمة فعلية مع مدد الضمان والمدة الإضافية يصرف له عن المدة الزائدة مكافأة معلقة على المعاش أيما كان سبب الاستحقاق لكل من تنتهي خدمته في القوات المسلحة والأمن أو المستحقين عنه بواقع (١٢٪) من آخر راتب شهري عن كل سنة زائدة بفئة آخر راتب استحق ويحسب كسور السنة في حساب هذه المكافأة بواقع الشهر من (١٢) جزءا وعند استحقاق هذه المكافأة للمستحقين عن المنتفع توزع عليهم بحسب أنصبتهم في المعاش فإذا لم يوجد سوى مستحق واحد أدبت إليه بالكامل وفي حالة عدم وجود مستحقين للمعاش تصرف للورثة الشرعيين وتسرى هذه الفقرة من هذه المادة على المنتفعين والمستحقين عنهم ما قبل صدور هذا القانون وتستمر إذا لم يتم التقاعد .

(ب) للمنتفع بعد مضي خدمة فعلية مدتها (٢٠) عاما طلب الإحالة إلى المعاش بصرف النظر عن بلوغ السن القانونية وذلك بمعاش كامل وفي حالة الاحتياج يستمر في الخدمة على أساس تعاقدى ويعطى أجرا على أساس رتبته الأصلية أو الوظيفة التي يشغلها أيهما أفضل ولا تحسب مدة التعاقد كخدمة معاشية يستحق عنها أى حقوق تقاعدية طبقا لأحكام هذا القانون .

#### المادة (٢٥) :

إذا قل معاش المنتفع أو المستحقين عن الحد الأدنى للراتب وفقا لجدول مرتبات القوات المسلحة والأمن وزادت مدة خدمتهم عن (٢٠) سنة يسوى معاشه على أساس أدنى راتب في جدول المرتبات وتقوم الخزانة العامة للدولة بتعزيز الفارق المالى المترتب على هذه التسوية إلى صندوق التقاعد العسكرى والأمنى فى الوزارات المختصة .

#### المادة (٢٦) :

يمنح كل من تقرر إحالته للتقاعد لبلوغ سن التقاعد الرتبة أو الدرجة التالية مباشرة للرتبة أو الدرجة التى يشغلها المنتفع قبل إحالته إلى التقاعد .

### الباب السادس

### أنواع المعاشات والمكافآت

#### الفصل الأول

#### معاشات ومكافأة التقاعد وانتهاء الخدمة

#### المادة (٢٧) :

(أ) يحسب معاش التقاعد بالنسبة للفئات المنصوص عليها في الفقرتين ( أ ، ب ) من المادة (٣) بواقع ٥٪ من الراتب الأساسى من آخر راتب أساسى استحقه المنتفع مضروباً في عدد سنوات الخدمة المحسوبة في المعاش بحيث لا تتجاوز المدة المحسوبة (٢٠) سنة بما فيها الضمان والمدة الإضافية .

(ب) يعتبر الحد الأدنى للمعاش التقاعدي ٥٠٪ من أدنى راتب في جدول المرتبات للقوات المسلحة والأمن عند التقاعد شريطة ألا تقل مدة الخدمة عن عشر سنوات بما فيها الضمانات والمدة الإضافية .

#### المادة (٢٨) :

يجوز للمتلف عند احتساب معاشه التقاعدي المستحق أن يستبدل مقدما من معاشه مبلغا نقديا يساوي خمس معاش تقاعده الشهري مضروباً في (٢٤) شهراً على أن يخفض معاش تقاعده حسب نسبة الاستبدال ويعود حقه في المعاش الكامل بعد استكمال استقطاع المبلغ ، ويجوز للمستبدل أو خلفه في أي وقت أن يسدد باقي قيمة أقساط الاستبدال دفعة واحدة ولا يجوز لأحد المستحقين بعد وفاة المتلفين أو التقاعد استبدال جزء من استحقاقه في المعاش ، وتحدد اللائحة أسس وقواعد الاستبدال .

#### المادة (٢٩) :

يمنع المتلف الذي يترك الخدمة دون أن يستحق معاشاً تقاعدياً عن مدة خدمته الفعلية ، مكافأة بنسبة ١٢٪ من الراتب المعاشي الشهري عن آخر شهر في الخدمة وذلك عن كل شهر قضاه في الخدمة الفعلية بشرط ألا تقل مدة الخدمة عن سنة كاملة وفي حساب هذه المدة يعتبر كسر الشهر شهراً كاملاً ويحسب كسر السنة بواقع الشهر جزء من اثني عشر جزءاً .

#### المادة (٣٠) :

يمنع المتلف الذي تنتهي خدماته بسبب الاستقالة دون أن يستحق معاشاً تقاعدياً مكافأة بنسبة ١٠٪ من راتبه المعاشي للشهر الأخير عن كل شهر من شهور الخدمة الفعلية

### الفصل الثاني

#### معاشات من تنتهي خدمتهم لعدم اللياقة الصحية

#### المادة (٣١) :

يستحق المتلف الذي تنتهي خدمته لإصابته بعجز ناجم عن العمليات العسكرية أو الأمنية أو المناورات والتدريبات والتي يعتبر بها معاقاً وغير لائق للخدمة العسكرية أو المدنية معاشاً يحسب على أساس النسب التالية :

(أ) نسبة ١٠٠٪ من راتبه المعاشي للعجز الكلي .

(ب) نسبة ٨٠٪ من راتبه المعاشي للعجز الجزئي .

#### المادة (٣٢) :

يستحق العسكري الذي تنتهي خدمته لإصابته بعجز ناجم عن الخدمة أو بسببها والتي يعتبر بها معاقاً وغير لائق للخدمة العسكرية أو المدنية معاشاً يحسب على أساس النسب التالية :

(أ) نسبة ١٠٠٪ من راتبه المعاشي للعجز الكلي .

(ب) نسبة ٧٥٪ من راتبه المعاشي للعجز الجزئي .

#### المادة (٣٣) :

يستحق العسكري الذي تنتهي خدمته لإصابته بعجز ناجم عن غير الخدمة ويغير سببها ويكون بسبب الإصابة غير لائق للخدمة العسكرية أو المدنية معاشاً على أساس النسب التالية :

(أ) نسبة ٧٠٪ من راتبه المعاشى للعجز الكلى أو الحد الأدنى للراتب فى جدول مرتبات القوات المسلحة أو الأمن ، أيهما أفضل .

(ب) نسبة ٥٠٪ من راتبه المعاشى للعجز الجزئى .

#### المادة (٣٤) :

يتم إجراء تسوية مستحقات المتفجع المصاب وفقا للمواد ( ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ) مع مراعاة أحكام المواد ( ٢٤ ، ٢٧ ) من هذا القانون ، أيهما أفضل .

### الفصل الثالث

#### معاشات المستحقين

#### المادة (٣٥) :

(أ) يسوى معاش العسكرى الذى استشهد أو توفى فى الخدمة أو بسببها على أساس ١٠٠٪ من راتبه المعاشى على أساس آخر رتبة ترقى إليها .

(ب) يسوى معاش العسكرى الذى يتوفى وفاة طبيعية على أساس ٨٥٪ من راتبه المعاشى أو وفقا للمادة (٢٧) من هذا القانون أيهما أفضل ، شريطة أن لا يقل عن الحد الأدنى للرواتب فى جدول المرتبات للقوات المسلحة والأمن .

(ج) إذا لم يظهر العسكرى المفقود أثناء العمليات العسكرية أو الأمنية أو التدريب بعد انقضاء فترة فقدانه وفقا لأحكام القانون يمنع المستحقون عنه معاشا شهريا كما لو كان قد ثبت استشهاده .

#### المادة (٣٦) :

يسوى معاش المكلفين بتأدية الخدمة الإلزامية والمستدمين لخدمة الاحتياط فى حالات الاستشهاد أو الوفاة أو الإصابة وذلك على النحو التالى :

(أ) الطلبة والعاملون بالقطاع الخاص على أساس بداية الربط لراتب أمثالهم فى القوات المسلحة والأمن .

(ب) العاملون فى القطاع العام والجهات المدنية الأخرى على أساس الراتب المستحق لهم من قبل مرافقهم على أن تضم ملفاتهم وحصل تقاعدهم إلى صندوقى تقاعد القوات المسلحة والأمن لتسوية معاشاتهم وفقا لأحكام هذا القانون شريطة أن لا يقل معاشهم الشهري عن بداية الربط للجندى .

#### المادة (٣٧) :

يسوى معاش العسكرى المنتحز كما لو كانت وفاته طبيعية وفقا للمادتين ( ٢٤ ، ٢٧ ) السابقتين ويأخذ المحكوم حكم المنتحز .

## الباب السابع مستحقو المعاش أو المكافأة

### المادة (٣٨) :

المستحقون لمعاش أو مكافأة العسكري أو المنتفع هم الذين كان يعولهم من الأشخاص التالية :

١- الأرملة والأرامل .

٢- الأبناء الذين لم يبلغوا الثامنة عشرة من العمر أو تجاوزوها وكانوا ملتحقين في مرحلة دراسية إلى أن يكملوا المرحلة الدراسية أو يبلغوا سن الواحدة والعشرين ، أيهما أسبق ، وإذا التحقوا بدراسة جامعية أو عليا إلى أن يكملوا المرحلة الدراسية أو يبلغوا سن السادسة والعشرين ، أيهما أسبق ، أو المصابين بعجز يمنهم من الكسب حسب ما يقرره المجلس الطبي .

٣- البنات غير المتزوجات .

٤- الوالدان في حالة ثبوت إعالتهم ولهما ويوقف المعاش عن الأم إذا تزوجت بأخر ويعاد المعاش الشهري إذا طلقت .

٥- الإخوة الذي لم يبلغوا الثامنة عشرة من العمر أو تجاوزوها وكانوا ملتحقين في مرحلة دراسية إلى أن يكملوا المرحلة الدراسية أو يبلغوا سن الواحدة والعشرين ، أيهما أسبق ، وإذا التحقوا بدراسة جامعية أو عليا إلى أن يكملوا المرحلة الدراسية أو يبلغوا سن السادسة والعشرين أو تنتهي دراستهم أيهما أسبق ، أو المصابين بعجز يمنهم من الكسب حسب ما يقرره المجلس الطبي .

٦- الأخوات غير المتزوجات .

### المادة (٣٩) :

عند التحاق المستحق بخدمة الدفاع الوطني يستمر صرف استحقاقه من المعاش بجانب ما يتقاضاه من خدمة الدفاع الوطني الإلزامية .

### المادة (٤٠) :

(أ) يوزع المعاش بعد استشهاد أو وفاة العسكري أثناء الخدمة أو وفاته بعد إحالته إلى التقاعد إلى المستحقين عنه بالتساوي فإذا أوقف نصيب أحد المستحقين وزع نصيبه على باقي المستحقين بالتساوي شريطة إحضار شهادة استحقاق من المحاكم المختصة .

(ب) إذا توفي العسكري عن زوجة أو زوجات حوامل أعيد توزيع المعاش عند الولادة .

(جـ) لا يجوز المنازعة في قيمة المستحقات التي نشأت طبقا لأحكام هذا القانون بعد مضي ثلاث سنوات من تاريخ تعديدها بصفة نهائية أو من تاريخ صرفها عدا حالات إعادة تسوية المستحقات نتيجة للسهو والخطأ الذي يقع عند حساب المستحقات .

(د) يجوز للمستحق أن يجمع بين أكثر من حصة من المعاش ، كما يجوز الجمع بين المعاش وأي دخل آخر .

### المادة (٤١) :

إذا تغيب المتقاعد عن محل إقامته المعتاد لمدة سنتين متواليتين دون إخطار سابق للجهة المالية التي تقوم بصرف المعاش آل

معاشه إلى صندوق التقاعد ، فإذا عاد رد إليه معاشه من تاريخ عودته .

#### المادة (٤٢) :

يوقف صرف المعاش للمستحق عن المنتفع أو صاحب المعاش بالوفاة في الأحوال التالية :

##### (أ) بالنسبة للذكور :

عند العمل أو عند بلوغ سن (١٨) سنة لمن لا يدرس أو عند بلوغ سن (٢١) سنة لمن يدرس بالمرحلة الثانوية أو (٢٦) سنة لمن يدرس بالمرحلة الجامعية ويستثنى من ذلك حالات العجز عن العمل الذي تثبت بقرار من اللجنة الطبية المختصة بالقوات المسلحة والأمن .

##### (ب) بالنسبة للإناث :

عند الالتحاق بعمل تحصل منه المستحقة على معاش ، كذلك يوقف صرف المعاش في حالة الزواج وإذا ترملت المستحقة أو طلقت يعاد صرف استحقاقاتها .

(ج) لا يجوز الحصول على أكثر من معاش ، فإذا استحق أكثر من معاش أدى إليه المعاش الأكثر فائدة ، ومع ذلك يجوز لأعضاء المجالس النيابية الجمع بين معاش التقاعد ومكافأته .

#### المادة (٤٣) :

يبدأ حق الإناث المطلقات في المعاش اعتباراً من انقضاء العدة الشرعية بعد الطلاق .

#### المادة (٤٤) :

تصرف المكافأة عند وفاة المنتفع للمستحقين عنه والمنصوص عليهم في المادة (٢٨) من هذا القانون وتوزع عليهم بالتساوي.

#### المادة (٤٥) :

تعتبر الحقوق التقاعدية سواء كانت معاشاً أم مكافأة حقاً شخصياً لصاحبه لا يجوز نقله أو حجزه إلا سداداً لنفقة شرعية في حدود النسبة المقررة قانوناً .

#### المادة (٤٦) :

(أ) في حالة الاستشهاد أو الفقد أو الإصابة أثناء الخدمة أو بسببها لأي مجند من العاملين بمرافق الدولة أو القطاع العام أو القطاع المختلط أثناء تادية خدمة الدفاع الوطني الإلزامية تؤمن له أو للمستحقين عنه التعويضات والضمانات والمعاشات المنصوص عليها في هذا القانون أسوة بزملائهم العسكريين في الخدمة الثابتة أو وفقاً لراتبه السابق ، أيهما أكبر ، على أن تتول المبالغ من مرافقهم إلى صندوق التقاعد العسكري أو الأمني .

(ب) في حالة الاستشهاد أو الوفاة أو الفقد أو الإصابة أثناء الخدمة أو بسببها لأي مجند من غير المشمولين ضمن أحكام الفقرة (أ) السابقة تؤمن له أو للمستحقين عنه التعويضات والمعاشات المنصوص عليها في هذا القانون ، على أن يسوى المعاش كآثاره في الخدمة العسكرية أو الأمنية الثابتة .

## **الباب الثامن**

### **معاشات ومكافآت ضباط وضباط الصف وجنود الاحتياط والعاملين المدنيين بالقوات المسلحة والأمن**

#### **المادة (٤٧) :**

من يصاب بإصابة لا تمنع من الاستمرار في الخدمة العسكرية أو الأمنية من ضباط وضباط صف وجنود الاحتياط وذلك أثناء فترات الاستدعاء بسبب الخدمة أو بسبب العمليات القتالية أو الأمنية أو المناورات والتدريبات يامل من حيث تعويض الإصابات معاملة العسكريين العاملين ، على أن يكون الصرف لهم بذات الفئات المخصصة لقرين كل منهم في الرتبة أو الدرجة .

#### **المادة (٤٨) :**

من يصاب من الأفراد المنصوص عليهم في المادة (٤٧) السابقة بإصابة تجعله غير لائق للاستمرار في الخدمة القتالية أو يتوفى أو يستشهد أو يفقد أثناء الاستدعاء بسبب الخدمة أو بسبب العمليات العسكرية أو الأمنية أو المناورات والتدريبات ، يعامل من حيث المعاش أو المكافأة على الوجه التالي :

#### **أولاً : بالنسبة للعاملين المدنيين :**

تسرى عليهم فيما يختص بالمعاش أحكام المواد ( ٣١ ، ٣٢ ، ٣٥ ) من هذا القانون بحسب الأحوال ، على أن يستحق الفرد منهم أو المستحقون عنه في كل حالة ما يستحقه قرينه من نفس الرتبة أو الدرجة الأصلية من الضباط أو ضباط الصف والجنود المتطوعين .

#### **ثانياً : بالنسبة للعاملين المدنيين :**

تسرى عليهم فيما يختص بالمعاش أحكام الفقرة ( أولاً ) السابقة على أساس الراتب المدني الذي يتقاضاه كل منهم ، أيهما أفضل ، وتتولى حصص التقاعد من مرافق الفئتين المنصوص عليهما بهذه المادة إلى صندوق التقاعد العسكري والأمني .

#### **المادة (٤٩) :**

تضاف الضمان والمدة الإضافية المنصوص عليها في المادتين ( ١٢ ، ١٣ ) من هذا القانون إلى مدد خدمة الضباط وضباط الصف والجنود الاحتياط من العاملين المدنيين بالدولة في حساب معاشاتهم أو مكافأاتهم عند انتهاء خدماتهم في جهات عملهم ، كما تحسب هذه المدد ضمن المدد المستحقة عنها تعويض وتخطر دائرة شؤون الضباط للقوات المسلحة أو الأمن ودائرة شؤون الأفراد المختصة جهات الوظائف المشار إليها لهؤلاء الأشخاص بالضمان والمدة الإضافية المستحقة لهم .

## **الباب التاسع**

### **تعويض المصابين بإصابات تمنعهم أو لا تمنعهم من البقاء في الخدمة**

#### **المادة (٥٠) :**

يستحق العسكري الشهيد أو المصاب بعجز كلي ناتج عن العمليات القتالية أو الأمانة أو المناورات والتدريبات تعويضا نقديا يعادل راتبه المعاشي عن (٢٤) شهرا . أما في حالة الوفاة أو العجز الكلي الناتج عن الخدمة ، فيستحق ما يعادل راتبه المعاشي لمدة (١٨) شهرا . وفي حالة الوفاة الطبيعية يستحق ما يعادل راتبه المعاشي لمدة (١٢) شهرا .

#### **المادة (٥١) :**

(أ) يستحق العسكري المصاب أثناء الخدمة أو بسببها بإصابة يترتب عليها عجز جزئي لا يمنعه من البقاء في الخدمة العسكرية أو المدنية تعويضا نقديا عن الإصابة على أساس نسبة العجز الكامل وفقا لأحكام المادة (٥٠) السابقة .  
(ب) إذا تكررت الإصابة في نفس العضو منح العسكري تعويضا نقديا على أساس نسبة العجز الخاصة بالإصابة الأخيرة .  
(ج) لا يجوز في جميع الأحوال أن تزيد مبالغ تعويض الإصابات المتكررة في نفس العضو عن تعويض العجز الكامل لذلك العضو .

(د) إذا تكررت الإصابة في أعضاء مختلفة من الجسم عولجت كل إصابة بصورة مستقلة وفقا لأحكام هذا القانون .

(هـ) تعتبر في حكم الإصابة كل حالة انتكاسة أو مضاعفة نتجت عن الإصابة الأصلية .

(و) إذا أصيب العسكري إصابة جزئية لا تمنع من البقاء ثم تأثر من خلال الإصابة ذاتها بعجز كلي يحول دون بقائه في الخدمة يمنح المعاش الكامل المقرر للمتوفى أو الشهيد بحسب الأحوال ويعامل بأحكام المادة (٥٠) السابقة .

#### **المادة (٥٢) :**

تحدد اللجنة الطبية المختصة بعد تحقيق كل حالة درجات العجز والإصابة وفقا للجدول المرفقة بهذا القانون .

## **الباب العاشر**

### **تنظيم وصرف الحقوق التقاعدية والمكافآت**

#### **المادة (٥٣) :**

تعدل معاشات التقاعد للمتقاعدين والشهداء والمعوقين والمتوفين والمستحقين بنسبة (٥٠٪) من كل زيادة تنقرر على مرتبات العسكريين في القوات المسلحة والأمن ، وتتوزع الخزانة العامة للدولة والوزارة المختصة بتوريد المبالغ التي نشأت عن هذه الزيادة سنويا للصندوق .

#### المادة (٥٤) :

- (أ) لا يجوز حجب معاش العسكري المتقاعد اقتضاء لبيوته إلا بموجب حكم قضائي أو قرار تفريم صادر عن الوزير المختص ، على أن لا يزيد المبلغ المستقطع في كل الأحوال عن (٢٥٪) من المعاش الشهري .
- (ب) يستثنى من أحكام الفقرة (أ) ديون الدولة والمؤسسات العامة ويكون الاستقطاع بنسبة الخصم المبينة بالفقرة السابقة .

#### المادة (٥٥) :

يجوز الحجز على المعاش التقاعدي بنسبة تحددها المحكمة وذلك في حالة سداد نفقة بمقتضى حكم قضائي قطعى

#### المادة (٥٦) :

يجوز أن يصرف مؤقتا من أصل المعاش أو المكافأة الجزء الذى لا يكون محل أية منازعة إلى أن تتم تسوية المعاش أو المكافأة بصورة نهائية .

#### المادة (٥٧) :

يبدأ استحقاق المعاش من اليوم التالي لتاريخ انتهاء الخدمة .

#### المادة (٥٨) :

في حالة نقل أو إعادة تعيين أحد المستفيدين من أحكام قانون التأمينات والمعاشات لموظفى الدولة والقطاع العام والمختلط أو قانون التأمينات الاجتماعية إلى عمل خاضع لأحكام هذا القانون ، أو العكس ، تلتزم صناديق التأمينات والمعاشات المدنية والعسكرية بتبادل حصيلة حصة المؤمن عليه وحصة جهة العمل أو حصة المنتفع وحصة الحكومة من تاريخ الخضوع للقانون الذى يعمل به حتى تاريخ ترك الخدمة وتسوى حقوقه عند انتهاء خدمته وفقا للقانون المعمول به عند ترك الخدمة وتسوى حقوقه عند انتهاء خدمته نهائيا كما لو كانت مدة اشتراكه جميعها في صندوق واحد وتحدد اللائحة قواعد تبادل حصيلة اشتراكات التقاعد .

#### المادة (٥٩) :

ينقل المعاش للمستحقين عند تعرض صاحب المعاش للعقوبة السالبة للحرية ويعاد إليه عند الإفراج عنه وفي حالة عدم وجود مستحقين له يحفظ المعاش في صندوق التقاعد العسكرى أو الأمنى ويعاد إليه فور الإفراج عنه .

### الباب الحادى عشر احكام عامة

#### المادة (٦٠) :

- (أ) تستقطع نسبة ٦٪ من الرتب الأساسى الشهري المستحق قانونا للمنتفع بحكم هذا القانون مساهمة لصندوقى التقاعد العسكرى والأمنى فى الوزارة المختصة .
- (ب) تقوم الدائرة المالية فى الوزارة المختصة بتوريد المساهمة شهريا المحددة فى الفقرة (أ) وفقا لكشوفات القوة البشرية

للقوى العاملة ووفقا للتغيرات الشهرية المترتب عليها الزيادة في الراتب الأساسي للمتقاعين وفقا لأحكام هذا القانون .

(ج) تقوم دوائر شؤون الضباط وشؤون الأفراد بموافاة دائرتي التقاعد في الوزارة المختصة بالبيانات المتضمنة التغيرات في الزيادة أو النقص في القوى البشرية أو الترقيات أو المرتب الأساسي للمتقاعد بحكم هذا القانون عند الطلب أو نهاية كل عام .

#### المادة (٦١) :

(أ) تساهم الحكومة في صندوق التقاعد العسكري في الوزارة المختصة بنسبة ٦/٧ من الراتب الأساسي للمتقاعين بأحكام هذا القانون .

(ب) تقوم الحكومة بتعزيز صندوق التقاعد العسكري للوزارة المختصة بالتعويضات والمعاشات الشهرية للشهداء والمعوقين والمتوفين من مجندي خدمة الدفاع الوطني والاحتياطيين .

#### المادة (٦٢) :

(أ) يصرف لأسرة المتقاع العامل عند استشهاده أو وفاته منحة عاجلة تعادل المرتب الكامل لشهرين لتجهيز الدفن وذلك من الدائرة المالية في الوزارة المختصة .

(ب) يصرف لأسرة المتقاع أو المعوق عند وفاته منحة عاجلة تعادل معاش شهرين لتجهيز الدفن من صندوق التقاعد العسكري والأمني في الوزارة المختصة .

#### المادة (٦٣) :

إذا انقطع المتقاع أو أحد المستحقين عن استلام المعاش أكثر من سنتين يحال المعاش أو نصيب المستحق إلى صندوق التقاعد العسكري أو الأمني ، ولا يعاد إليه المعاش إلا إذا ثبت أن انقطاعه لعذر شرعي ويصرف من تاريخ المطالبة بالاستحقاق .

#### المادة (٦٤) :

إذا حكم على المتقاع عسكريا بالحرمان من الحق في كل معاشه وكان له أشخاص يستحقون عنه معاشا فيما لو توفي منحوا ما كانوا يستحقونه من معاش ، فإذا كان الحرمان من المكافأة فتمنع للمستحقين وفقا لأحكام هذا القانون .

#### المادة (٦٥) :

على كافة أفرع القوات المسلحة أو الأمن إخطار شؤون الضباط والأفراد بأسماء العسكريين المتوقع إحالتهم إلى التقاعد بلوغ السن القانونية مع كافة البيانات المتعلقة بهم وذلك قبل بلوغ المتقاع السن القانونية بمدة لا تقل عن سنة لاتخاذ الإجراءات اللازمة وعلى هاتين الدائرتين إبلاغ دائرة التقاعد بهذه البيانات قبل مدة لا تقل عن ستة أشهر لربط معاشاتهم أو تحديد مكافأتهن أو كليهما وفقا لأحكام هذا القانون .

#### المادة (٦٦) :

تعفى المعاشات والمكافآت والمنح المستحقة للمتقاعين أو المستحقين عنهم من كافة أنواع الضرائب والرسوم والدمغة المقررة قانونا .

#### المادة (٦٧) :

في حالة عدم وجود مستحقين لمعاش الشهيد أو المتوفى من المنصوص عليهم في المادة (٢٨) يصرف لأسرة الشهيد أو المتوفى مبلغ التعويض ما يعادل جملة المعاشات المستحقة عن (٢٤) شهرا .

## المادة (٦٨) :

تسوى معاشات المتقاعدين أو المستحقين قبل صدور هذا القانون بحيث تتماثل مع معاشات نظرائهم من المنتفعين بأحكام هذا القانون ويحتفظ لهم بحقوقهم المكتسبة إذا زادت على ما هو منصوص عليه فيه وتلتزم الخزنة العامة بدفع قوارق التسوية .

## المادة (٦٩) :

يحق لمن أحيلوا للتقاعد والمستحقين وفقاً لهذا القانون العلاج المجاني في المستشفيات العسكرية والمدنية وعلى نفقة الدولة في الداخل أو الخارج وفقاً للنظام الطبي الذي يصدر في هذا الشأن .

## المادة (٧٠) :

يمنح صاحب المعاش من الجرحى والمعوقين والشهداء والمتوفين وغيرهم ممن ينطبق عليهم هذا القانون التكريم اللائق في المناسبات الوطنية إذا استحقوا ذلك وفقاً للتعميد والاسس التي يصدر بها قرار من مجلس الرئاسة .

## المادة (٧١) :

تسقط الحقوق التقاعدية نهائياً عن المنتفع أو المستحقين عنه في الأحوال التالية :

(أ) إذا التحق بالخدمة العسكرية لدولة معادية للجمهورية أو لدولة أجنبية بغير إذن مسبق من الوزير المختص .

(ب) إذا حكم عليه بجريمة جاسوسية لسبب دولة أجنبية .

(ج) إذا حكمت عليه المحكمة بالطرده من الخدمة ونص الحكم على حرمانه من الحقوق .

## المادة (٧٢) :

تشكل لجنة في كل من دائرتي التقاعد العسكري والأمني للنظر في التظلمات والمنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون وتبين اللائحة كيفية تشكيلها وصلاحياتها والقواعد والإجراءات المتبعة أمامها .

## المادة (٧٣) :

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد تنص عليها القوانين النافذة ، يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أشهر ويغرامة لا تزيد عن (٢٠.٠٠٠) ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أدلى بسوء نية ببيانات غير صحيحة للحصول بغير حق على أموال صندوق التقاعد

## المادة (٧٤) :

تتولى تنفيذ أحكام هذا القانون دائرتي التقاعد العسكري والأمني وينشأ في كل من القوات المسلحة والأمن صندوق تقاعد يتمتع باستقلال مالي وإداري ويكون لكل منهما موازنة تقديرية وحساب ختامي وميزانية سنوية يسرى عليها أحكام النظام المحاسبي لأجهزة الدولة ، وتبين اللائحة التنفيذية كيفية إدارة أموال الصندوق وتشكيل مجلس إدارته وأوجه الاستثمارات التي يجب أن تتم بمعرفته وأوجه الاستثمارات المحظورة ويصفى عامة القواعد الخاصة باختصاصاتها وواجباتها وعلاقتها بالفير أية قواعد أخرى تلزم لتنفيذ أحكام هذا القانون .

## المادة (٧٥) :

تنشأ « دار لرعاية المصابين بالعمز الكامل » . تنظم بقرار جمهوري بناء على عرض الوزير المختص .

## المادة (٧٦) :

يجوز للمنتفع بأحكام هذا القانون أن يجمع بين معاشه التقاعدي وأى دخل آخر .

## المادة (٧٧) :

تلتزم الحكومة بتغطية كافة المعاشات والتعويضات والمكافآت والعلاج وسائر النفقات الأخرى المترتبة على ما اتخذ من قرارات سياسية نتج عنها مستحقات مالية قبل وبعد صدور هذا القانون .

## المادة (٧٨) :

تحمل الخزانة العامة للدولة أى عجز يظهر فى أموال صندوقى التقاعد العسكرى والأمنى يؤدى إلى عدم الوفاء بالتزاماته ويجرى فحص المركز المالى لصندوقى التقاعد العسكرى والأمنى كل سنتين من قبل خبير متخصص يتم اختياره بقرار من الوزير المختص ويجب أن يتناول هذا الفحص قيمة الالتزامات القائمة فإذا تبين وجود عجز فى أموال الصندوق ولم تكف الاحتياطات لتسويته التزمت الخزينة العامة للدولة بأدائه وعلى الخبير أن يوضح فى هذه الحالات أسباب العجز والوسائل الكفيلة بتلافيه .

## المادة (٧٩) :

يطبق نظام الاستثمار لأموال صناديق التقاعد العسكرى والأمنى وتعفى أموال صندوقى التقاعد الثابتة والمنقولة وجميع عملياتها الاستثمارية مهما كان نوعها من جميع الضرائب والرسوم الجمركية والضرائب العقارية . كما تعفى كافة الدعاوى والاستثمارات والسندات والبطائق وجميع المحررات التى يتطلبها تنفيذ هذا القانون من الرسوم والدمغة .

## المادة (٨٠) :

تصدر اللائحة التنفيذية لأحكام هذا القانون بقرار جمهورى بعد موافقة مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص .

## المادة (٨١) :

يلغى أى نص يعارض أحكام هذا القانون بما لا يؤثر على أية حقوق أو التزامات نشأت بصورة قانونية قبل صدوره .

## المادة (٨٢) :

يعمل بهذا القرار بقانون من تاريخ صدوره وينشر فى الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية يصنعا

الفريق / على عبد الله صالح

بتاريخ : ٣٠ رمضان / ١٤١٢ هـ

رئيس مجلس الرئاسة

الموافق : ٣ أبريل / ١٩٩٢ م

حيدر أبو بكر العطاس

رئيس مجلس الوزراء







## ■ في الجزء الثاني من الموسوعة ■

□ تشريعات التأمينات الاجتماعية :

□ الكتاب الأول : المملكة الأردنية الهاشمية ..

□ الكتاب الثاني : دولة الإمارات العربية المتحدة ..

□ الكتاب الثالث : الجمهورية التونسية ..

□ الكتاب الرابع : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية

الشعبية ..

□ الكتاب الخامس : الجمهورية العربية السورية ..

□ الكتاب السادس : دولة قطر ..

□ الكتاب السابع : دولة الكويت ..

□ الكتاب الثامن : الجمهورية اللبنانية ..

□ الكتاب التاسع : المملكة المغربية ..

□ الكتاب العاشر : الجمهورية الإسلامية الموريتانية ..

□ الكتاب الحادي عشر : الجمهورية اليمنية ..

Bibliotheca Alexandrina



0216316